إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

المجلد الأول

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

دار عطاءات العلم — دار المنهاج القويم

التَّلْقِيحُ

لِفَهْمِ قَارِئِ الصَّحِيحِ

١

بسم الله الرحمن الرحيم

إصدارات موسوعة صحيح البخاري ⑧

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

المجلد الأول

الأحاديث (١ - ١٣٤)

دار عطاءات العلم

دار المنهاج القويم

علم ينتفع به

دار المنهاج القويم
علم ينتفع به
هاتف : 00963112235402
فاكس : 00963112242340
Email : darminhagkawem@hotmail.com

عطاءات العلم
هاتف : 00966114916533
فاكس : 00966114916378
Email : info@ataat.com.sa

الطبعة الأولى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع
لصاحبها براء فاروق كريم
وفقه الله تعالى

الجمهورية العربية السورية
دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح
جوال - 00963944272501 - العلاقات العامة - 00963947320948
عضو في الاتحاد العام للناشرين العرب - عضو في اتحاد الناشرين السوريين

الرقم المعياري الدولي
ISBN : 978-9933-609-50-4
9 789933 609504

فريق العمل

دار الكمال المتحدة

التحقيق

محمد زياد محمد طاهر شعبان

شارك في التحقيق والمراجعة

فرح نصري شيخ البزورية - زينب أحمد عبدو - فاطمة محمود الحمصي

عبد الرحمن طيبة - محمد حسن محمد زهير نوفلية

د. محمد عيد وفا المنصور - محمد فواز مدينة

المراجعة والتدقيق

عبد الرحيم محمد يوسفان　　**كامل محمد الخراط**

الإخراج الفني

أيمن سليمان الدكاك　　**فراس محمد زكي الرواس**

عطاءات العلم

المشرف على «موسوعة صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري

المراجعة العلمية

د. عبد الحكيم بن أرزقي بلمهدي - د. نقيب أحمد نصير الدين

د. صلاح الدين زيطرة - د. صفاء إبراهيم محمد عجلان - د. محمد عمار درين

إدارة المشروع

د. زاهر سالم بلفقيه　　**د. هاني محمد سلامة**　　**د. عبد الرحمن بن حسن قائد**

الإخـــراج الطباعــي

دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع

الموزعون المعتمدون خارج الجمهورية العربية السورية

المملكة العربية السعودية
المكتبة الأسدية - مكة المكرمة
هاتف 5273037 جوال 0556386231
دار النصيحة - المدينة المنورة
جوال 0534499801
دار التدمرية - الرياض
هاتف 4924706 جوال 0555409854
دار أطلس الخضراء - الرياض
هاتف 4266104 جوال 0544896654
مكتبة الشنقيطي - جدة
هاتف 6894558 جوال 0504395716
مكتبة أم هاني - الطائف
هاتف 7320809 جوال 0561005154
مكتبة المتنبي - الدمام
هاتف 8411395 جوال 0505745867

جمهورية العراق
دار التفسير - أربيل
جوال 009647504605122
مكتبة المدينة وفروعها - الموصل
هاتف 009647701604588

المملكة المغربية
دار الأمان - الرباط
هاتف 0537723276 فاكس 0537200055
الدار العالمية للكتاب - الدار البيضاء
هاتف 052282882 فاكس 052283354
منشورات البشير بنعطية - فاس
هاتف 0668147439 جوال 0621920071

الجمهورية التركية
مكتبة الإرشاد - إستانبول
هاتف 02126381633 جوال 05324520104

الولايات المتحدة - أمريكا
دار الإيمان - مينيسوتا منيابلس
هاتف 006127358368 جوال 16145982906+

مملكة ماليزيا
دار السلام - ماليزيا
هاتف 047335724 جوال 194135859

دولة قطر
مكتبة الثقافة - الدوحة
هاتف 44421132 فاكس 44421131

جمهورية الصومال
مكتبة دار الزاهر - مقديشو
هاتف 002525971310

جمهورية أندونيسيا
الدار العالمية - جاكرتا
هاتف 081310218626 جوال 087889324793

المملكة الأردنية الهاشمية
دار محمد دنديس - عمان
هاتف 4653390 فاكس 4653380

الإمارات العربية المتحدة
مكتبة دار البشير - الشارقة
هاتف 65632980 جوال 0505960702
مكتبة الصفا - أبوظبي
هاتف 026445053 جوال 0506680093

الجمهورية اليمنية
مكتبة الإمام الوادعي - صنعاء
وجميع فروعها داخل اليمن
هاتف 632978 جوال 712274743

دولة فلسطين
مكتبة دنديس - الخليل
هاتف 022225174 جوال 0599350922

جمهورية داغستان
مكتبة دار الرسالة - محج قلعة
هاتف 0079285708188
مكتبة نور الإسلام - محج قلعة
هاتف 0079887730306

دولة الكويت
مكتبة الإمام الذهبي وفروعها
هاتف 22657806 الخط الساخن 94405559

جمهورية كينيا
مكتبة دار علوم الدين - نيروبي ممباسا
جوال 00254728980444

الجمهورية التونسية
الدار المالكية - تونس
هاتف 24599530

مملكة البحرين
مكتبة الفاروق - المنامة
هاتف 17272204 جوال 033009962

جمهورية فرنسا
مكتبة سنا - باريس
هاتف 00148052928 جوال 0618578165

جمهورية الجزائر
القدس للكتاب - الجزائر
هاتف 021210713 جوال 0699599046
دار الميراث النبوي - الجزائر
جوال 0554250098

جمهورية مصر العربية
دار السلام - القاهرة
وجميع فروعها داخل مصر
هاتف 22741578 فاكس 22741750
مكتبة دار الحجاز - القاهرة
وجميع فروعها داخل وخارج مصر
هاتف 25107472 جوال 00966567333417

سلطنة عُمان
مكتبة الطلائع - عُمان
هاتف 96666468 جوال 94022888

إنكلترا
دار مكة العالمية - برمنجهام
هاتف 01217739309 جوال 07533177345

الجمهورية التركية - المكتبة الهاشمية / سمرقند - وجميع فروعها داخل وخارج تركيا
جمهورية ألمانيا - جمهورية فرنسا - مملكة بلجيكا - مملكة هولندا - مملكة انكلترا
هاتف : 00902126359562 E.mail :hasimiyye@gmail.com

جميع منشوراتنا متوافرة على

nwf.com
نيل وفرات.كوم
موقع مكتبة نيل وفرات . كوم لتجارة الكتب
www.nwf.com

Furat
فرات
Furat.com
موقع رائد لتجارة الكتب والبرمجيات العربية
www.furat.com

فهرس بالمشهور من أسماء كتب[1] صحيح البخاري

حسب ورودها في التلقيح

(١) بعض هذه الكتب جاءت في نسخة السبط من الصحيح مندرجة تحت كتب سبقتها فجاءت بأسماء أبواب، فالتزمنا في هذا الجدول بما اشتهر من ترتيب الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله لمزيد البيان والإيضاح.

(٢) إنما أدرجنا هذا الكتاب في الفهرس هنا فقط تبعًا للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

تقديم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فقد نهضت «عطاءات العلم» منذ تأسيسها بعدد من المشاريع العلمية الرائدة ضمن مسارات متنوعة، ووفق منهجية احترافية صمَّمتها خصيصًا لصناعة المشاريع العلمية الشرعية، بين دراسات علمية محكَّمة، وبرامج تطويرية متخصصة، وموسوعات علمية إلكترونية متميزة، وغيرها من البرامج والمشروعات العلمية ذات الأثر العظيم والنفع العميم.

وإن من أهم تلك المسارات النوعية التي اختطَّتها «عطاءات العلم» في سبيل اهتمامها بالعلم الشرعي وتقريبه: العناية بالنشر المتخصص الواعي لعيون الكتب التراثية وتحقيقها تحقيقًا علميًّا ييسِّر الإفادة منها للباحثين والدارسين وطلبة العلم وعموم المسلمين، وأصدرت في سبيل ذلك سلسلة من الإصدارات العلمية المحكَّمة لكوكبة من الأئمة الأعلام المحققين (شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم، والعلامة الشنقيطي، والعلامة المعلمي رحمهم الله تعالى)، بالإضافة إلى إصداراتها في «موسوعة صحيح البخاري»، وكانت جميعها بحمد الله وتوفيقه موضع رضًا وقبول واحتفاء من أهل العلم وطلابه والمشتغلين به، وطبعت طبعات عديدة، وعمَّ نفعها في مشارق الأرض ومغاربها.

ويطيب لـ«عطاءات العلم» أن تقدم لأهل العلم وطلابه والحريصين على تراثه من أهل الحديث خاصة والمشتغلين بسائر العلوم الشرعية واللغوية عامة أثرًا أصيلًا من آثار العلماء المحققين في شرح السنة النبوية المطهرة، ومصدرًا فريدًا من مصادر شروح صحيح البخاري الذي هو أصحُّ كتب السُّنَّة وأعلاها وذروة سنامها، وإصدارًا علميًّا جديدًا من سلسلة إصداراتها العلمية المتميزة التي توالي نشرها في «موسوعة صحيح البخاري»، وهي الموسوعة العلمية المتخصصة

الأولى التي تجمع كل ما يتعلق بصحيح البخاري في موقع إلكتروني واحد bukhari-pedia.net، ومن خلال تطبيق إلكتروني على الأجهزة الذكية، وعبر اختيار نخبة من عيون الكتب التراثية التي تضمنتها الموسوعة لتحقيقها تحقيقًا علميًّا ونشرها للباحثين والدارسين.

ومن الكتب التراثية التي سبق نشرها في هذه السلسلة:

١. «**مشارق الأنوار على صحاح الآثار**» للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤)، في ثلاث مجلدات.

٢. «**الجمع بين الصحيحين**» للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت: ٤٨٨)، في أربع مجلدات.

٣. «**أسامي شيوخ البخاري**» للعلامة أبي الفضائل الحسن بن محمد رضي الدين الصغاني (ت: ٥٧٧).

٤. «**إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**» للعلامة أبي العباس أحمد ابن محمد القسطلاني (ت: ٩٢٣).

٥. «**الناظر الصحيح على الجامع الصحيح**» للحافظ أبي ذر ابن الحافظ أحمد ابن إبراهيم سبط ابن العجمي (ت: ٨٨٤).

٦. «**البدر المنير الساري في الكلام على صحيح البخاري**» للحافظ أبي محمد قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي (ت: ٧٣٥).

والكتاب الذي تقدِّمه «عطاءات العلم» اليوم لأهل العلم وطلابه هو كتاب «**التلقيح لفهم قارئ الصحيح**» لمحدِّث حلب وبلاد الشام العلامة الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشافعي، المشهور بسبط ابن العجمي، المتوفى سنة ٨٤١ للهجرة، الذي رحل إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني وقال فيه: «فإنه اليوم أحقُّ الناس بالرحلة إليه؛ لعلوِّ سنده حسًّا ومعنًى، ومعرفته بالعلوم فنًّا فنًّا»[(١)]، والتقط من شرحه هذا كتابًا سمَّاه «الملتقط من التلقيح»[(٢)].

---

(١) «الضوء اللامع» (١/١٤٣).

(٢) «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (٢/٦٧٦).

وذكره في معجم شيوخه، فقال: «المحدِّث الفاضل الرحَّال، جمع وصنَّف، مع حسن السيرة والتخلُّق بجميل الأخلاق والعِفَّة، والانجماع والإقبال على القراءة بنفسه، ودوام الإسماع والاشتغال، وهو الآن شيخ البلاد الحلبيَّة غير مدافَع، أجاز لأولادي، وبيننا مكاتبات ومودَّة»(١).

وقال في مقدمة «المشيخة» التي خرَّجها له: «أمَّا بعد؛ فقد وقفتُ على ثبَت الشيخ الإمام العلَّامة الحافظ المسند شيخِ السُّنَّة النبويَّة بُرهان الدين الحلبيِّ سبط ابن العجميِّ لمَّا قدمتُ حلبَ في شهور سنة ستٍّ وثلاثين»(٢).

ووصفه السَّخاوي ذاكرًا بعض خصاله وفضائله، فقال: «وكان إمامًا علَّامةً حافظًا، خيِّرًا ديِّنًا ورِعًا متواضعًا، وافرَ العقل، حسن الأخلاق، متخلِّقًا بجميل الصفات، جميل العشرة، مُحبًّا للحديث وأهلِه، كثيرَ النُّصح والمحبَّة لأصحابه، ساكنًا منجمعًا عن النَّاس، متعفِّفًا عنِ التردُّدِ لبني الدنيا، قانعًا باليسير، طارحًا للتكلُّف، رأسًا في العبادة والزهد والورع، مديمَ الصيام والقيام، سهلًا في التحدُّث، كثيرَ الإنصاف والبِشر لمن يقصِده للأخذ عنه خصوصًا الغرباء، مواظبًا على الاشتغال والإشغال والإقبال على القراءة بنفسه، حافظًا لكتاب الله تعالى، كثيرَ التلاوة له، صبورًا على الإسماع»(٣).

قال: «وعُنِي بهذا الشأن -أي بعلم الحديث- أتمَّ عناية، فسمع وقرأ الكثير ببلده على شيوخها وقريب من سبعين شيخًا حتى أتى على غالب مروياتهم، وارتحل إلى الديار المصرية مرتين»، قال: «فسمع بالقاهرة ومصر والإسكندرية ودمياط وتِنِّيس وبيت المقدس والخليل وغزة والرملة ونابلس وحماة وحمص وطرابلس وبعلبك ودمشق»، ثم عدَّ قائمة طويلة من شيوخه، ثم قال: «**وقرأ البخاريَّ أكثر من ستين مرة**، ومسلمًا نحو العشرين، سوى قراءته لهما في الطلب أو قراءتهما من غيره عليه»(٤).

والمتأمل في مصنفات الحافظ سبط ابن العجمي يجدها لا تخرج غالبًا عن علوم الحديث

(١) «الضوء اللامع» (١/١٤٤).
(٢) «الضوء اللامع» (١/١٤٣).
(٣) «الضوء اللامع» (١/١٤٢).
(٤) «الضوء اللامع» (١/١٤٠).

وما يتصل بها، فقد كانت عنايته مصروفة نحوها، متوجهة إليها، فحرَّر ونقَّح وأتى فيها بشريف الفوائد ولطيف النكات والعوائد، وهي كما وصفها الحافظ ابن حجر «ممتعةٌ محرَّرةٌ دالَّة على تتبُّع زائدٍ وإتقان»[(١)].

على أنه صرف إلى صحيح البخاري همَّته وجهده وأولاه عناية فائقة، فقد قرأه للناس كما سبق **أكثر من ستين مرة**، سوى قراءته له في الطلب أو قراءته من غيره عليه، فجاء كتابه هذا في شرحه عن صحبة طويلة، وممارسة تامة، ودراية واسعة.

وقد أراد من هذا الشرح -كما قال في مقدمته- أن يكون له «عندَ قراءتِه عُمدة، ويَفزَعَ إليه عندَ الهَيْعَة كالعُدَّة».

وكان من شأنه أنه ألَّفه أولًا، ثم أعاد تأليفه، ولم يزل يُلْحِق به حتى باتت مبيَّضته مسوَّدة لكثرة ما فيها من الإلحاقات والزيادات.

ومن ميزاته أنه شرحٌ حديثيٌّ خالص في غاية النفع والإفادة لقارئ صحيح البخاري، اعتنى فيه المصنف بتعيين الرواة وتراجمهم، وضبط ألفاظ الصحيح وإعرابها، وبيان المناسبات، وفروق الروايات، وتوضيح المعاني، وذكر بعض الفوائد، مع عناية ظاهرة بالصناعة الحديثية وتجلياتها في الصحيح، وبثٍّ لكثير من المسائل النادرة والمباحثات النافعة.

وقد أثنى عليه العلامة القسطلاني، فقال حين سرد أسماء شراح «صحيح البخاري»: «وكذا شرحه الشَّيخ برهان الدِّين الحلبيُّ، وسمَّاه: «التَّلقيح لفهم قارئ الصَّحيح»، وهو بخطِّه في مجلَّدين، وبخطِّ غيره في أربعةٍ، وفيه فوائد حسنة»[(٢)].

ويمتاز تحقيق الكتاب في طبعتنا هذه -بحمد الله تعالى وفضله وتوفيقه- بميزات كثيرة، منها: الاعتماد على نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، وهي نسخة نفيسة جليلة، مع النظر والاستفادة من النسخ الخطية الأخرى المساعدة، وإثبات الأحاديث المشروحة اعتمادًا على الأصل الذي بنى عليه المؤلف شرحه، وهو الأصل الذي سمعه على شيخه الحافظ العراقي وعليه

(١) «الضوء اللامع» (١/١٤٣).

(٢) «إرشاد الساري» (١/٣٣٤).

الإجازة بخطه، بالإضافة إلى تخريج الأحاديث، وتوثيق النقول، وضبط المشكل، وإثبات الرموز التي استعملها المصنف في كتابه تبعًا لمنهج المحدثين، ووضع ما اشتملت عليه حاشية المؤلف التي كتبها على هامش الأصل القاهري من الزيادات والفوائد التي ليست في الشرح في مواضعها من حواشي الكتاب، وكذلك إثبات الفوائد التي أملاها المؤلف أثناء إقرائه للصحيح بحلب، وهي فوائد جمعها تلميذه أحمد الكردي وسمَّاها «العقد الغالي في حلِّ إشكال الجامع الصحيح البخاري».

وها هو اليوم يرى النور أول مرة محقَّقًا تحقيقًا علميًّا مرضيًّا إن شاء الله تعالى ضمن سلسلة إصدارات «موسوعة صحيح البخاري» بعد أن ظل حبيس مكتبات المخطوطات بعيدًا عن أعين طلاب العلم وأيدي الباحثين والدارسين، قامت عليه تحقيقًا بتكليف وتمويل من «عطاءات العلم» اللجنة العلمية بدار الكمال المتحدة، وتولت الإشراف عليه ومراجعته «عطاءات العلم»، نصحًا للعلم، وخدمةً لأهله، ونشرًا لتراث علماء الأمة، وتقريبًا له بين أيدي طلابه وذويه.

والله نسأل أن يبارك فيه وينفع به الأمة، ويجزل الأجر ويعظم المثوبة للشيخ سليمان بن عبد العزيز الراجحي ومؤسسته الخيرية الرائدة على الرعاية المباركة التي أثمرت هذا المشروع، وللجنة العلمية بدار الكمال المتحدة على قيامها بأعمال التحقيق والإخراج، ولفريق المراجعة العلمية والإشراف بعطاءات العلم، كما نسأله تعالى أن يرزقنا قبول الأعمال، وحسن العاقبة في العاجل والمآل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

عطاءات العلم

❋ ❋ ❋

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي أرشد مِن خلقه مَن رفع مقامَه، وأولاه من الأعمال ما ينال به عِزَّه ونوالَه، وجعل ميزانَ قَبولِه صِدقَه وإخلاصَه، فكان مِن كُمَّل النَّاس الذين لا يرون لأنفسهم شأنًا ولا ذِكرًا، فرفعهَمُ اللهُ في عليِّين، وأنزلهم منازلَ الصِّدِّيقين، وشرَّفَهم بما به يشرُفون، وأعطاهم من الخير ما يأمُلون، اشتغلوا بجملة العلوم، وتأهَّلوا للجوهر المكنون، فاعتَنَوا بالسُّنَّة المطهَّرة التي تملأ القلوب بنورها الساطع، وتُريح الروحَ بسِرِّها النافع، فتصيخ لدُرِّها الآذان والمسامع، وتحفل لدَرْسها المجالس والمجامع.

وأشهدُ أن لا إله إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ سيِّدنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، شهادةَ مَن يفوزُ بها غدًا عند الله، ويحظى بالشفاعة من رسول الله صلوات ربي وسلامه عليه.

وبعد: فقد آن للرِّحال أن تحطَّ، وللأقلام أن تُرفعَ، بعد رحلة شيِّقة وتَسْفارٍ مُمتِع، جُبْنا فيه رياض السُّنَّة، ونهلنا من معينها النابض، وأخذنا كلَّ فائدة، وحُزْنا كلَّ شاردة، من كلام إمامٍ فذٍّ، وحافظٍ جهبذ، حفظَ العلوم ونالَ الفنون، وبَرَعَ وتمرَّسَ في الصنعة الحديثيَّة، ولسانُ حالِهِ يقول: أنا عُذَيقُها المُرجَّب وجُذَيلُها المحكَّك.

أظهرنا الدُّرَّ من كلامه، وأبرزنا الجوهرَ من بيانه، فخرج كتابه يُلقِّحُ الأفهام، ويُمتعُ الأذهان، في حُلَّةٍ قشيبةٍ وثوبٍ بهيٍّ يسرُّ الخواطر.

جاء كتابُ «التلقيح لفَهْم قارئِ الصحيح» للإمامِ الهُمامِ بُرهانِ الدين أبي الوفاء إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ سبطِ ابنِ العجميِّ بعدَ سُباتٍ في رفوفِ المكتبات ليرفعَ الغطاء، ويكشفَ الخباء، عن معاني «صحيحِ الإمامِ الكبيرِ إمامِ المحدِّثينَ فخرِ الإسلامِ أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ»، فتسعد به قلوبُ المحبِّينَ فتطيرُ مرحًا، وتلمع به عيونُهم سُرورًا وفَرَحًا.

وإنَّ أوثقَ ما يُعتمدُ عليه في إخراجِ الكِتاب ما كان مُسَطَّرًا بخطِّ مصنِّفه، وقد أكرمَنا المولى تعالى بفضلِه فحصلنا على النسخة الخطِّيَّة من «التلقيح» بخطِّ الإمامِ البرهانِ، فما وسعتْنا الدُّنيا بأَسْرِها، فضلًا على ما وجدناه بخطِّه مِن كُتُبِهِ الأُخرى الدالَّةِ على تضلُّعِه وإمامتِه، وعلوِّ كَعْبِه ومكانتِه، ورسوخِ

قدمِه ورِفعتِه، وتصدُّرِه ومَرْمُوقِ منزلتِه، مع الزهدِ والعبادة، والتقوى وزيادة.

فشمَّرنا عن ساعدِ الجِدّ، ووصلنا اليومَ بالغَد، لنُخرِجَ هذا الكتابَ الجليل، ولم ندَّخِر جُهدًا مَدَى الأيَّام التي انقضتْ دون أن نشعرَ بطُولِها؛ لِمَا يغمُرُنا من سعادةٍ وسُرُور ونحن نُنَقِّحُ العبارات ونقلبُ الصفحات إلى أن بَرَزَ هذا الكتابُ المبارَكُ للعَيان، ولا يخفى الجهدُ المبذولُ فيه للمطَّلع، معَ التَّعَبِ والضَّنْكِ الَّذي تلاشى أمامَ عظيمِ النِّعمة وجليلِ الفضل بما يخرج للنُّورِ مِن عِلم.

وسنذكر في هذه المقدمةِ ترجمةً وافيةً للإمامِ البرهان، ومصادرَ كِتابِه، وتراجمَ أهمِّ مَنِ اعتمد في تصنيفِه عليه، وميِّزاتِ الكتابِ وسماتِه، ومنهجَ المصنِّفِ فيه، ووصفَ النُّسَخِ الخطِّيَّةِ المعتمدةِ في تحقيقِه، ووصفَ نسختي المصنف من «صحيح البخاريِّ»: نُسخةِ القُرشيِّ التي اتَّخذَها أصلًا وأطلق عليها (الأصل القاهريّ)، ونسخة المِزِّيِّ التي عاد إليها، وبيان السبيل الذي نهجنا في تحقيقِ الكتاب.

أمَّا «صحيحُ الإمام البخاري» متنُ كتابنا هذا؛ فمصنِّفُه الإمامُ الجليلُ إمامُ الدُّنيا أبو عبد الله محمَّدُ ابنُ إسماعيلَ البخاريُّ الجُعفيُّ (ت٢٥٦هـ) لا حاجةَ لترجمته، فهو هو، نجمٌ لا يُطال، جبلُ علمٍ وبحرُ فَهْم، لا تُكدِّرُه الدِّلاء، وقد كفانا الكلامَ على شروح «صحيحه» ما جاء في مقدِّمات بعضِ هذه الشروحِ المطبوعة، على أنَّ كثيرًا منها لم يُطبع بعدُ، ونسأل الله أن يُكرمنا بخدمة بعضها على الوجه المَرْضِي.

وقبل الختام لا بدَّ من أن نُسجل كلمةَ شكرٍ وثناءٍ مع خالص الدعاء لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية -أدام ربنُا فضلَها- التي رعت هذا المشروع الضخم (**موسوعة صحيح الإمام البخاري**) وبذلت فيه كل نفيس، ولدار عطاءات العلم التي أشرفت على تحقيق هذا السفر النفيس وراجعته، جزاهم الله خيرًا جميعًا، وتقبل منهم، وبارك في جهودهم.

وختامًا: هذا هو جهد المُقِلِّ على ما فينا من ضعفٍ بل أقلّ، فنلتمسُ العُذر للأيدي ممَّا أخطأتْ، وللأقلامِ ممَّا عثرتْ، وللإفهامِ ممَّا قصَّرتْ، وأسألُ المولى الكريمَ القبول، وبلوغَ ما هو مأمول، وأن يكتب لنا حُسنَ الأثر، ونفعُ العمل، وأن نلقاه تعالى بذنبٍ مغفور، وعملٍ مبرور، وفوزٍ يومَ التَّناد، بصحبةِ خيرِ العباد، في جنَّاتِ النَّعيم، مع النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشهداءِ والصالحينَ، وحَسُنَ أولئكَ رفيقًا.

❁ ❁ ❁

الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية
في عصر الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي

قبل الحديث عن ترجمة الحافظ البرهان يحسن بنا أن نعرض للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية في عصره، إذ الإنسان ابن بيئته.

الحالة السياسية:

عاش الإمام البرهان في حكم دولة المماليك[1] التي قامت في مصر وبلاد الشام على أنقاض الدولة الأيوبية سنة (٦٤٨)، وحضر دولتيها: دولة المماليك البحريَّة التي انقضت سنة (٧٨٤)، ودولة المماليك البُرجيَّة التي تلتها وانقضت بانقضاء المماليك على يد السلطان العثماني سليم الأول في معركة الرَّيدانيَّة سنة (٩٢٣).

وكانت ولادته في حلب سنة (٧٥٣) وعاصر من ملوك المماليك وهم:

١- الملك الصالح صلاح الدين صالح بن الملك الناصر محمَّد بن قلاوون، الذي بُويع له سنة (٧٥٢) وخُلع سنة (٧٥٥).

٢- الملك الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاوون (٧٥٥-٧٦٢).

٣- الملك المنصور محمد بن المظفر حاجي بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون (٧٦٢-٧٦٤).

٤- الملك الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون (٧٦٤-٧٧٨).

---

(١) المماليك هم سلالة من الجنود الترك حكمت مصر والشام والعراق وأجزاء من الجزيرة العربية ما بين (٦٤٨-٩٢٣هـ= ١٢٥٠-١٥١٧م)، كان أول أمرهم أن استقدمهم الخُلفاء العبَّاسيين الأوائل من آسيا الوسطى تركستان والقوقاز، وجعلوهم حُرَّاسًا لهم وقادةً لجيوش المسلمين، ثم ازداد نُفُوذهم بمرور الزمن، وحرص الأيوبيون على جلبهم أطفالًا تتم تربيتهم في أماكن خاصة وفق قواعد تربوية وعسكرية وعلمية خاصة، ثم أسس هؤلاء المماليك فيما بعد دولتين متعاقبتين في مصر والشام، الأولى دولة المماليك البحرية، ومن أبرز سلاطينها قطز والظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والناصر محمد بن قلاوون والأشرف صلاح الدين خليل الذي استعاد عكا وآخر معاقل الصليبيين في بلاد الشام، ثم تلتها مباشرة دولة المماليك البرجية، ومن أبرز سلاطينها السلطان الشركسي برقوق الذي تصدى فيما بعد لتيمورلنك واستعاد ما احتله التتار في بلاد الشام والعراق ومنها بغداد. انظر للتوسع التاريخ الإسلامي للأستاذ محمود شاكر (٢١-٢٥).

٥ - الملك المنصور علي بن شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون (٧٧٨ - ٧٨٣).

٦ - الملك الصالح حاجي بن شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون (٧٨٣ - ٧٨٤).

وبه ختمت الدولة المملوكية البحرية، لتظهر ما عرفت بالدولة المملوكية البُرْجية، عاصر البرهان ممَّن تسلم الملك فيها جماعة هم:

٧ - الملك الظاهر برقوق بن آنص بن عبد الله العثماني الجركسي (٧٨٤ - ٧٩٠).

٨ - الملك الصالح حاجي بن شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون (البحري) للمرة الثانية (٧٩٠ - ٧٩٢).

(*) - الملك الظاهر برقوق بن آنص بن عبد الله الجركسي للمرة الثانية (٧٩٢ - ٨٠١).

٩ - الملك الناصر فرج بن الظاهر برقوق (٨٠١ - ٨٠٨).

١٠ - الملك المنصور عبد العزيز بن الظاهر برقوق (٨٠٨).

١١ - الملك الناصر فرج بن الظاهر برقوق (٨٠٨ - ٨١٥).

(*) - المستعين بالله العباس (الخليفة العباسي)[1] (٨١٥).

١٢ - الملك المؤيد شيخ المحمودي (٨١٥ - ٨٢٤).

١٣ - الملك المظفر أحمد بن المؤيد شيخ المحمودي (٨٢٤).

١٤ - الملك الظاهر سيف الدين ططر (٨٢٤).

١٥ - الملك الصالح محمد بن الظاهر ططر (٨٢٤ - ٨٢٥).

١٦ - الملك الأشرف بَرْسباي الدَّقْماقي (٨٢٥ - ٨٤١).

ستة عشر ملكًا تعاقب على كرسي السلطنة خلال حياة سبط ابن العجمي -وفي عهد الأخير مات

(١) كان منصب الخليفة العباسي في هذه الفترة منصب صوري، والأمر والنهي للسلطان في مملكته، فلما انهزم السلطان الناصر فرج بن الظاهر برقوق وقُتِل في حربه على شيخ المحمودي اختلف أمراء المماليك أول الأمر على مَن يخلفه على عرش السلطنة، فاتفقوا على اختيار الخليفة العباسي المستعين بالله أبو الفضل سلطانًا على مصر -بالإضافة إلى منصب الخلافة- فلما وصل إلى مصر فوَّض أمر المملكة لشيخ المحمودي، فما طال الأمر حتى استبد شيخ المحمودي بالأمر وعزل الخليفة عن مقام السلطنة في القاهرة. انظر «تاريخ الخلفاء» للسيوطي (٣٥٤-٣٥٥).

الحافظ - بعضهم تسلطن مرتين متباعدتين، وهذا مؤشر على مدى الاضطراب السياسي التي كانت تعاني منه الدولة.

هذا بالإضافة إلى انشغال المماليك بالهجمات التي كان يشنُّها الفرنجة الصليبيون من وقت لآخر على ثغور البلاد.

هذا بالنسبة لسلاطين المماليك فإذا تجاوزنا ذكر ذلك إلى نوابهم[١] في حلب بشكل خاص إذ هي بلد البرهان وفيها عاش فإننا نقول:

كانت تتمتع حلب بأهمية بالغة في عصر المماليك لموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، إذ موقعها على الأطراف الشمالية لدولة المماليك جعلها محورًا لكثير من الاضطرابات بين المماليك من ناحية وجيرانهم مثل التتار والتركمان والعثمانيين، وكانت السلطنة المملوكية تفوض نائبها على حلب في التصرف فيما يخصُّ الأمور العسكرية، وخاصة عندما يُشْعَر بالخطر على نيابته[٢].

وكانت سياسة السلطنة المملوكية تقوم على عدم بقاء نائب من نواب حلب فترة طويلة من الزمن في مركزه حتى لا تسول له نفسه الاستقلال بنيابة حلب[٣]، لذا نرى كثرة تعاقب النواب على حلب، إذ عاصر السبط منهم منذ ولادته إلى وفاته خمسة وخمسين نائبًا، أولهم سيف الدين أرغون الكاملي الذي عيِّن (٧٥٣-٧٥٥) وآخرهم تغري برمش التركماني الذي عيِّن سنة (٨٣٩)[٤] وتوفي السبط وهذا الأخير على نيابتها.

وقد كانت سياسة بعض نواب حلب غير العادلة تجاه سكان المدينة سببًا في قيام ثورات ضد هؤلاء النواب، ففي سنة (٨١٦ هـ) ثار أهل حلب ضد الأمير أزدسر نائب حلب بسبب مظالم ارتكبها

---

(١) وصف القلقشندي في «صبح الأعشى» (١٧/٤) نائب السلطنة في العصر المملوكي بأنَّه كان سلطانًا مختصرًا، بل هو السلطانُ الثاني.

(٢) انظر: «مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك»، د. سعيد عبد الفتاح عاشور (٣٠٧)، و«نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك»، د. عادل عبد الحافظ حمزة (٥/٢).

(٣) انظر الحركات الثورية التي قام بها نواب حلب ضد سلطنة المماليك في كتاب «نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك»، د. عادل عبد الحافظ حمزة (٧٦/٢- ١٤٤).

(٤) انظر أسماء نواب نيابة حلب وتاريخ تعينهم في كتاب «نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك»، د. عادل عبد الحافظ حمزة (٣٠٢/٢- ٣٠٥).

ضدهم، وفي سنة (٨٢٤ هـ) ثاروا ضد الأمير يشبك بن أزدمر اليوسفي بسبب المظالم التي ارتكبها[١].

هذا من جانبٍ ومن جانب آخر فإنَّ جيوش تيمورلنك زحفت إلى حلب فقتلت رجالها، وسَبَت نسائها، وأَسَرَت مَن أَسَرت، ودمرت حلب، وأحرقت بساتينها.

يحكي لنا السَّخاوي رحمه الله طرفًا ممَّا جرى للبرهان في ذلك فيقول: ولمَّا هَجَمَ اللُّنك[٢] على حلب طلع الإمام البرهان بكُتُبِه إلى القلعة، فلمَّا دخلوا البلد وسلبوا النَّاس؛ كان فيمن سُلِب حتى لم يبقَ عليه شيءٌ، بل وأُسر أيضًا، وبقي معهم إلى أن رحلوا إلى دمشق، فأُطلقَ ورجعَ إلى بلده، فلم يجد أحدًا من أهلِه وأولاده، قال رحمه الله: فبقيتُ قليلًا ثم خرجتُ إلى القُرى التي حول حلب مع جماعةٍ، فلم أزل هناك إلى أن رجع الطُّغاة لجهة بلادِهِم، فدخلتُ بيتي، فعادت إليَّ أَمَتي نرجس، وذكرتْ أنَّها هربتْ منهم من الرُّها، وبقيت زوجتي وأولادي منها، وصعِدتُ حينئذٍ القلعةَ -وذلك في خامس عَشْرَي شعبان- فوجدتُ أكثرَ كُتُبي، فأخذتُها ورجعتُ[٣]. انتهى.

هذه هي أهم ملامح الحياة السياسية التي عاصرها سبط ابن العجمي، حياة مليئة بالفتن والاضطرابات، والدَّسائسِ والمؤامرات والصِّراعات المستمرة، الداخلية والخارجية، تخللتها فترات من الاستقرار السياسي، كما كان الحال عصر الملك الناصر فرج، والملك المؤيد شيخ المحمودي، والملك الأشرف بَرْسباي الدَّقْماقي.

لكن كلُّ هذا الاضطراب السياسي لم يكن له أثرٌ في شخصية الحافظ ولا في وضعه الاجتماعي وذلك لاتجاهه للعلم بالكلية وبعده عن الملوك، وعزوفه عن المناصب حتى في القضاء، وعدم مشاركته في الحياة السياسية من أي وجه.

الحالة الاقتصادية والاجتماعية:

ضمت حلب مساحة شاسعة من الأراضي وشملت عددًا كبيرًا من النيابات الصغيرة، شكل

(١) انظر «مدينة حلب في العصر المملوكي الثاني»، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، لزياد عبد العزيز المدني (٢٢٢).

(٢) كان ذلك سنة (٨٠٣) كما في «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٣٣٩/٢).

(٣) «الضوء اللامع» (١٩٨/١)، ولم يَفْقُد الحافظ من إرثه العلمي سوى نصف «شرح ابن الملقِّن على البخاريِّ»، وأعاد كتابتَه ثانيةً، و«حاشيته على صحيح مسلم»، وسيأتي الكلام عليها.

مجموع سكانها طبقات اجتماعية مختلفة في الدين والعرق والمستوى الاقتصادي.

تعرضت حلب لموجات من الأوبئة فتكت بأهلها في العصر الذي عاش فيه البرهان منها:

طواعين سنة (٧٨٧هـ) و(٧٩٠هـ) و(٧٩٥هـ) وهذا الأخير كان أشدها حتى سموه باسم (الفناء العظيم) الذي فتك بأكثر من مئة ألف إنسان في حلب وقراها.

وتبع ذلك طواعين (٨٠٥) و(٨١٢) و(٨١٦) وطاعون الشباب سنة (٨٢٥) الذي اجتاح مدينة حلب، وبلغت الوفيات فيها أكثر من خمس مئة شخص في اليوم الواحد معظمهم من الأطفال.

ثم الطاعون الذي ابتدأ (٨٣٨) واستمر السكان يعانون من نتائجه السيئة عليهم حتى عام (٨٤١).

هذه الأوبئة أدت إلى اختلال التركيبة السكانية، والذي أدى بدوره إلى تباين كبير في الكثافة السكانية بين المدن والقرى، إذ أن كثيرًا من القرى اختفت تمامًا بفعل الوباء، فنتج عن ذلك تغير في هذه التركيبة، حيث قلَّ عدد الفلاحين، وقلَّت المنتوجات والمحاصيل الزراعية والحيوانية، ونتج عن ذلك غلاء شديد في الأسعار زاد الأوضاع الاقتصادية سوءًا، ولجأ بعض ضعاف النفوس من التجار وأرباب الصنائع إلى استغلال الأزمة باحتكار السلع الأساسية لزيادة ثروتهم، بينما مال بعض المحتاجين والمعدمين إلى السرقة والاحتيال، والذي أدى بالضرورة إلى انهيار أخلاقي في المجتمع(١).

الحالة العلمية:

على عكس الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية المتردية في عصر السبط كان الازدهار والتقدم في الحياة العلمية في ذلك العصر على مختلف الأصعدة، إذ صارت بلاد الشام ومصر موئلًا للعلماء وملتقى لهم، هذا الاهتمام الكبير بالعلم في عصر المماليك تمثل بالنقاط الآتية:

١- الاهتمام ببناء المساجد وإحياء دورها الكامل في الحياة العامة بجعله مركزًا علميًّا غاصًّا بطلاب العلم ومأوًى لهم.

٢- الاهتمام بإنشاء المدارس والمكتبات والعناية بها في مختلف مدن وأقاليم الدولة.

---

(١) انظر: الأوبئة وأثارها فى بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة مقال لمبارك محمد الطراونة، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، وللتوسع انظر رسالة نافذ محمد عبد ربه الشوامرة: الكوارث الطبيعية في بلاد الشام في العصر المملوكي، المقدمة إلى جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا سنة (١٤٣٣).

٣ - إنشاء الخوانق[١] والرُّبط[٢] والزوايا[٣] التي بُنيت لإيواء الصوفية والغرباء، والتي أُلحقت فيما بعد بالمدارس، حيث كان يرتب فيها دروس لمختلف العلوم الشرعية.

٤ - توسيع نظام الوقف وتنظيمه، حتى غدت معظم الدور والحوانيت والأراضي الزراعية في مصر والشام أوقافًا على أبواب الخير، ومنها الوقف على المساجد والمدارس والمكتبات والخوانق والربط والزوايا، وعُيِّنت الأساتذة وأجريت الرواتب عليهم وعلى طلابهم.

٥ - اهتمام الملوك والسلاطين بالعلماء والفقهاء وإجلالهم، وهذا يعود في الأصل إلى أصل التوجيه والتربية التي كان يتلقاها المملوك، علميًّا وسلوكيًّا إضافة إلى الاهتمام به عسكريًّا، هذا البناء المعرفي والسلوكي الذي كان يقوم عليه أفذاذ من العلماء اختيروا بعناية أعطت ثمارها حال استلام المملوك للمناصب الفاعلة في الدولة.

لذا نرى في كلام المؤرخين ثناء باهرًا على بعض هؤلاء الأمراء، قال ابن حجر عن الملك المؤيد: (وكان شهمًا شجاعًا عالي الهمة، كثير الرجوع إلى الحق، محبًّا في الشرع وأهله، صحيح العقيدة، كثير التعظيم لأهل العلم والإكرام لهم والمحبة في أصحابه)[٤].

وقال عنه أيضًا: (وقد حدَّث بصحيح البخاري عن شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقَيني بإجازة معينة، أخرجها بخطه، وذكر أنها كانت معه في أسفاره لا يفارقها، وحضرنا عنده عدة مجالس، وكان يحب العلماء ويجالسهم ويكرمهم، ويعظم الشرع وحملته)[٥].

ويقول ابن تغري بردي عن الظاهر جقمق: (وكان معظمًا للشريعة، محبًا للفقهاء وطلبة العلم، معظمًا للسادة الأشراف، وكان يقوم لمن دخل عليه من الفقهاء والصلحاء كائنًا مَن كان، وكان إذا قرأ

---

(١) الخوانق: جمع خانقاه، وهي كلمة فارسية معربة معناها (بيت العبادة) وقيل: أصلها خوانقاه أي: موضع لتخلي الصوفية. انظر «خطط المقريزي» (٢/ ٤١٤).

(٢) الرُّبط: جمع رباط -كانت في الأصل بيوتًا للمجاهدين- ثمَّ تحولت إلى دار كان يسكنها آنذاك أهل التصوف واستخدموها بمعنى الخانقاه. انظر «خطط المقريزي» (٢/ ٤٢٧).

(٣) الزوايا: بيوت رجال أتقياء، تحولت إلى مكان لاجتماع التلاميذ للتعبد ومعرفة الآداب والسلوك. انظر: «التربية والتعليم في بلاد الشام في دولة المماليك البحرية»، منتصر شطناوي (٨٩).

(٤) إنباء الغمر بأنباء العمر (٣/ ٢٣٧).

(٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ابن حجر العسقلاني (٣/ ١٢٩).

عنده أحد فاتحة الكتاب نزل عن مدورته وجلس على الأرض تعظيمًا لكلام الله تعالى)[(١)].

هذا الاهتمام بالعلم وأهله انعكس في الناحية العلمية من خلال النقاط الآتية:

١ - ظهور علماء أفذاذ في هذا العصر وكثرتهم من قرَّاء ومفسرين إلى فقهاء ومحدثين وعلماء نحو ولغة وأدب وشعر وكُتَّاب، ولو ذهبنا نحصي من نبغ في هذا العصر لطال علينا الأمر، وسيأتي ذكر بعضهم في شيوخ المصنف ﷺ أجمعين.

٢ - ظهور الأعمال الموسوعية الضخمة في مختلف المجالات مع ما فيها من ابتكار وجدة، ومن أمثلة هذه الموسوعات:

- نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين النويري (ت:٧٣٣)، وقد ضمَّ فيها فصول عن الجغرافيا والإنسان وعلومه والحيوان والنبات والتاريخ من آدم وحتى عصره.

- مسالك الأبصار في محالك الأمصار، لشهاب الدين ابن فضل الله العمري أحمد بن يحيى (ت: ٧٤٩) وهو موسوعة شاملة، خصص أجزاء منها للجغرافيا، ثم ثنَّى بالتاريخ، وثلَّث بالتراجم، فتناول الأطباء والفقهاء والمحدِّثين والشعراء وفي هؤلاء أفاض وفصَّل، ثم تكلَّم عن المعادن والنبات والحيوان، وختم موسوعته بالكلام في الأديان والمذاهب والفِرق.

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأبي العباس القَلْقَشندي (ت:٨٢١)، وفيها مواضيع وفصول عن أنظمة الحكم والإدارة والسياسة والمكتبات، والتقاليد والملابس في المشرق العربي، وتاريخ الدواوين والوزارات، وفنون الكتابة، وملابس الجنود وأسلحتهم، والألعاب الرياضية، ومظاهر المجتمع العربي، وكذلك علم الخط وأدواته.

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار لأبي العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (ت: ٨٤٥).

٣ - ظهور الأسر العلمية البارزة التي اهتم أبناؤها بالعلم على مدى عدة أجيال متتابعة، ونبغ منها رجال خدموا أهل عصرهم، ولا شكَّ أنَّ الذي شجع على هذا -سوى حرص الآباء على تنشئة أبنائهم على العلم، وتأثر الأبناء بالبيئة العلمية داخل أسرهم- نظام توارث الوظائف الدينية الذي كان معمولًا به في عصر المماليك.

---

(١) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي (٤/ ٢٩٦).

ومن هذه الأسر: أسرة آل جماعة، وأسرة آل السبكي، وأسرة البُلْقَيني، وأسرة ابن العديم، وأسرة ابن الشحنة، وأسرة البارزي والقزويني والديري وغيرها[١].

٤ - انتشار العلم وتعميمه في مجتمع المماليك بكل طبقاته، وأدى هذا إلى ازدهار سوق الكتب والوراقة، وكثرة المؤلفات.

في هذا الجو المليء بالعلماء وطلاب العلم المتنافسين في تحصيله بشتى الوسائل، وحرص السلطان والنواب والآباء على توجيه أبنائهم للعلم نشأ السبط ابن العَجْمي، وتلقى القرآن والتفسير والفقه والحديث والتاريخ واللغة.

❋ ❋ ❋

(١) «عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي»، محمود رزق سليم (٢ / ٣٥٧).

ترجمة الإمام
برهان الدِّين أبي الوفاء إبراهيم المحدِّث سبط ابن العجمي رحمه الله[1]
(٧٥٣ - ٨٤١هـ = ١٣٥٢ - ١٤٣٨م)

اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام العلَّامة المحدِّث الضَّابط البارع، محدِّث حلب وبلاد الشام، برهانُ الدِّين أبو الوفاء إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ خليلٍ الشافعيُّ[2]، الطرابلسيُّ الأصل (طرابلس الشام)، الحلبيُّ المولد والدار والوفاة، القرشيُّ الأُمويُّ من جهة أُمِّه[3].

معروفٌ بـ(المحدِّث) وكثيرًا ما كان يُثبِتُه بخطِّه، وبـ(سبط ابن العجميِّ)؛ لكونِ أُمِّه من آل العجم.

---

(١) «ذيل التقييد» للفاسيِّ (٤٤٠/١) (٨٦٣)، «إنباء الغمر» لابن حجر (٧٥/٤-٧٦)، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لتقيِّ الدين ابن فهد (ص٣٠٨-٣١٥)، «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي (١٤٧/١-١٥٣) (٧٠)، «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» (٩/٣-١٥)، «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» للبقاعي (٩٠/٢) (١٢٦)، «الضوء اللامع» للسخاويِّ (١٩٨/١-٢٠٠)، «الجواهر والدرر» للسخاويِّ أيضًا (٢٩٦/١)، «طبقات الحفاظ» للسيوطيِّ (ص٥٥١)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٣٤٦/٩)، «البدر الطالع» للشوكانيِّ (ص٥٨) (١٦)، «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» للطبَّاخ (٢٨٢/٥) (٦٢٩)، «مقدمة حاشية البرهان على الكاشف» لعوَّامة، «برهان الدين إبراهيم بن محمَّد الحلبي وجهوده في علم الحديث» للثبيتيِّ.

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر في نزهة الألباب في الألقاب (١٠٤/٢)، والمقريزي في «المقفى الكبير» (١٨٢/١) وابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (١٤٧/١)، ورضي الدين الغزي في «بهجة الناظرين» (١٥٦) إلى أن البرهان كان يعرف بـ«القُوْف»، لكننا لم نجد لهذا أثرًا في كتبه أو في تعريفه بنفسه، وذهب السَّخاوي في «الضوء اللامع» (١٣٨/١) إلى أنَّ «القوف» لقبٌ لقَّبه به بعض أعدائه وكان يغضب منه. انتهى، وليس في كلام مَن سبق ذكرهم ما يشير إلى أنَّ هذا من فعل أعدائه، فإن صحَّ ذلك فلعلَّه إنَّما كان يغضب منه لأنَّ معنى القُوف بالتركية الأجوف والجاهل، كما نبَّه محقِّق «سُلَّم الوصول» لحاجي خليفه (٥٢/١)، وتفرَّد السيوطي في «الذيل على تذكرة الحفاظ» (٢٥٠) بقوله: إنَّه يُعرف بـ«ابن القُوف».

(٣) فقد ترجم السَّخاوي في «الضوء اللامع» (٣٠/٧) لشهاب الدين أبي جعفر محمَّد بن أحمد بن عمر ابن العجميِّ (ت٨٥٧هـ)، وقال في آخر نسبه: (القرشيُّ الأمويُّ).

أرَّخ الإمامُ البرهان مولدَه على الورقة الأولى من «ثبَته» حيث كتب: (مولدُ صاحب هذا «الثبَت» إبراهيمُ بنُ محمَّد بن خليل سبطُ ابنِ العجميِّ في الثاني[1] والعشرين من رجب الفرد سنة ثلاث وخمسين وسبع مئة، بالجَلُّوم[2] بحلب، بقُرب فُرن عَمِيرة...).

الأسرة والنَّشأة:

والده: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الصفا خليل الطرابلسي، وصفه ابن الشحنة بالشيخ الإمام[3].

مات أبوه وهو صغيرٌ جِدًّا، فكفلتْه أُمُّه وسافرت به إلى دمشق، فأقام معها وحفظ بعضَ القرآن العظيم، ثم ردَّته إلى حلب فنشأ بها، وأتمَّ حفظ القرآن في مكتب الأيتام[4] الذي كان لناصر الدين الطواشي[5]، وصلَّى به على العادة التراويحَ في رمضانَ بخانقاه جدِّه لأُمِّه شمسِ الدين أبي بكر أحمد ابن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن ابن العجميِّ الحلبيِّ، برأس درب البازيار.

---

(١) جاء في «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لابن فهد (ص٣٠٨) محرفًا: (الثامن والعشرين)، وفي «البدر الطالع» (ص٥٨): (ثاني عشر)، وهذا الأخير هو الموافق لما خطَّه تلميذ البرهان ابنُ زريق على نهاية نسخته من «التبيين في أسماء المدلسين» المحفوظة في المكتبة الوطنية بدمشق (٣٧٤٩).

(٢) الجَلُّوم عرَّف بها السَّخاوي في الضوء اللامع (١٣٨/١) فقال: بفتح الجيم وتشديد اللام المضمومة بقرب فرن عَميرة -بفتح العين- وهما من بلبان، حارة من حلب. انتهى. والجَلُّوم من أعرق أحياء حلب المأهولة إلى الآن.

(٣) ثبت ابن الشِّحنة (١٠٢ب).

(٤) مكتب الأيتام تجاه المدرسة الشرفية بحلب من إنشاء شرف الدين عبد الرحمن العجمي باني المدرسة الشَّرفية. انظر «نهر الذهب في تاريخ حلب» (٢٠٧/٢).

(٥) إمام المدرسة الشَّاذْبَختية الحنفية بسوق النَّشَّاب، كما قال السَّخاوي في الضوء اللامع. وناصر الدين الطواشي هو نصر الشمسي الطَّواشي، كان مقدَّمًا في الدولة المملوكية، ثم ولي مشيخة الخُدَّام بالمدينة الشريفة، فباشرها مباشرة جيدة، وكان مُهابًا صارمًا، يحفظ القرآن ويكثر الصيام، وكان جاور بالمدينة مدة قبل أن يلي المشيخة، ثم وليها سنة (٧٢٣) ومات رحمه الله سنة (٧٢٧) وقد أوقف أوقافًا عديدة. انظر «الدُّرر الكامنة» (١٥٩/٦). والطواشي لفظة تركية، أصلها بلغتهم طابوشي، فتلاعبت بها العامة وقالت طواشي، وهو الخصيّ، وممَّن عُرف بذلك مَن يتولى خدمة المسجد النبوي الشريف والحجرة الشريفة، وكان شيخهم يعدُّ من أعيان الناس، وأوَّل مَن استخدم الطَّواشي في المسجد النبوي الشريف هو الناصر صلاح الدين. انظر «صبح الأعشى» (٢٠/١٤) والمواعظ والاعتبار (٢٢٧/٤).

والدته: السيِّدة عائشة بنت نجم الدين عمرَ بن قطب الدين محمَّد بن موفَّق الدين أحمد بن هاشم بن شرف الدين أبي حامد عبد الله بن شرف الدين أبي طالب عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن ابن العجميِّ الحلبيِّ، المتوفَّاة في خامس شهر رجب سنة (٧٨٩هـ)، وكان لها - رحمها الله - صلةٌ بالعلم.

قال الحافظ في «الدُّرر الكامنة»: سمعتْ على عزِّ الدين إبراهيم بن صالح ابن العجميِّ زوج عمَّتِها وحدَّثت، سمع منها ولدها[(١)].

وأُسرة الإمام البرهان من جهة أبيه لا يعرف كبيرُ شيءٍ عنها، إلَّا أنَّ أصلَها من طرابلس الشام.

وأمَّا أُسرته من جهة أُمِّه فهي من الأُسر العريقة بالعلم التي لها أثر كبير في مدينة حلب.

فجدُّ أُمِّه الأعلى شرفُ الدين أبو طالب عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن ابن العجمي المولود سنة (٤٨٠هـ) والمتوفى سنة (٥٦١هـ) هو المؤسِّسُ لأوَّلِ مدرسةٍ علميَّةٍ بحلب هي «المدرسة الزَّجَّاجيَّة» سنة (٥١٦هـ)، وكانت تسمَّى «المدرسة الشَّرَفِيَّة»[(٢)] نسبةً إليه، وقد بناها على الطِّراز والمنهج الذي سَنَّه نظامُ الملك مؤسِّسُ المدرسة النظاميَّة ببغداد سنة (٤٥٩هـ) بعد أن درَّس بها وعاد إلى حلب، وتتالت بعدها المدارس الأخرى.

وكذا حفيداه: شرفُ الدين أبو طالب عبدُ الرحمن بن الشهيد عبد الرحيم بن شرف الدين أبي طالب عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن ابن العجميِّ، وأخوه شمسُ الدين أبو بكر أحمدُ بن الشهيد عبد الرحيم ابن العجميِّ، ساهما كذلك في تأسيس الصرح العلميِّ بحلب، فشرفُ الدين: هو صاحب المدرسة الشَّرَفِيَّة إحدى دور الحديث التي بُنيت سنة (٦٤٠هـ) قُرب الباب الشمالي للجامع الأموي الكبير بحلب، إلى جهة الشرق[(٣)]، وقد كانت مقرًّا للإمام البرهان، حيث بقي آل العجميِّ يتداولون التدريس فيها إلى أيامه.

وأخوه شمس الدين أبو بكر أحمد بن الشهيد عبد الرحيم بن شرف الدين أبي طالب ابن العجميِّ:

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣/٤).

(٢) المدرسة الشَّرَفِيَّة الشَّافعية بحلب أول مدرسة بُنيت في حلب، تقع في الجهة الشرقية من الجامع الأموي، مقرُّها في محلة السويقة في شارع قاضي الحاجات، سُمِّيت فيما بعد باسم السُّوق الذي هي فيه، حيث كان هناك معملٌ للزُّجاج. انظر «كنوز الذهب في تاريخ حلب» (١/٢٧٠).

(٣) هي قائمة إلى اليوم، وتعرف بدار المكتبات الوقفية، ويقع كثير من الباحثين في وهم الخلط بين هذه المدرسة والزَّجَّاجيَّة التي كانت تسمى بالشَّرفيَّة أيضًا قبل أن يغلب عليها اسم السوق الذي هي فيه.

هو صاحب الخانقاه الشمسيَّة[١]، وبقُربها كان منزل الإمام البرهان، الذي وقفه شمس الدين أبو بكر على سبطه أو أخوه شرفُ الدين أبو طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم الآنفُ الذِّكر، على سِبط أخيه الشمس -ابنِ ابنته فاخرةَ- موفَّقِ الدين أحمدَ بنِ هاشم بن أبي حامد عبد الله ابن العجميِّ جدِّ البرهان، وأبو حامد عبد الله هو أخو الشهيد عبد الرحيم.

ومَن أراد استقصاء ما لهذه العائلة الكبيرة من فضل على العلم والعلماء؛ فعليه باستقراء «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، و«كنوز الذهب في تاريخ حلب» لأبي ذرٍّ موفَّقِ الدِّين الحلبيِّ ولدِ الإمام البرهان[٢]، وكانت الأوصاف العلميَّة الغالبة على رجالات آل العجمي: العلم والعمل والصلاح، والاشتغال بالفقه الشافعيِّ والحديث الشريف، وقد كان لهم شرفُ غرس هذه المدارس العلميَّة، ومِن ورائها الخير العظيم الذي نتج عنها، فإنَّها قِلاعُ العِلم وحُصونُ الإسلام.

زوجاته:

لم تشر المصادر التي وقفنا عليها إلى زوجاته، كلُّ ما نعرفه في موضوع زوجاته نقطتان:

النقطة الأولى: قوله في حادثة اقتحاح اللُّنك بحلب (٨٠٣هـ): (ولمَّا هَجَمَ اللُّنك على حلب طلع الإمام البرهان بكُتُبِه إلى القلعة، فلمَّا دخلوا البلد وسلبوا النَّاس؛ كان فيمن سُلِب حتى لم يبقَ عليه شيءٌ، بل أُسر أيضًا، وبقي معهم إلى أن رحلوا إلى دمشق، فأُطلقَ ورجعَ إلى بلده، فلم يجد أحدًا من أهلِه وأولاده، قال ﷺ: فبقيتُ قليلًا ثم خرجتُ إلى القُرى التي حول حلب مع جماعةٍ، فلم

(١) تقع أوَّل درب البازيار، المعروف الآن بزقاق الزهراويِّ في الشارع الرئيسي، وهي قريبة من المدرسة الشَّرَفيَّة السابقة الذِّكر.

(٢) قد اعتنى بهذه الأسرة الشيخ محمَّد عوَّامة، فسَرَدَ في مقدمة كتاب «الكاشف» (٩٢/١) للإمام الذهبيِّ أسماءَ مَن وقف على اسمه منهم وتراجمَهم وآثارَهم العلميَّة، مرتِّبًا لهم بحسب تسلسلهم في الوفاة، بادئًا بجدِّهم الأعلى شرف الدين أبي طالب عبد الرحمن بن الحسن، فزاد مَن وقف عليه من أهل العلم من رجالاتها خلال أربعة قرون ونصف قرن على ستَّةٍ وأربعين رجلًا، وخمس نسوة.

قال الشيخ: وخلاصة ما لأجداده من آثار علميَّة بحلب: المدرسة الزجاجيَّة، والخانقاه الشمسيَّة، وقد اندثرتا، والمدرسة الشَّرَفِيَّة، والمدرسة الكامليَّة المعروفة بمسجد أبي ذرٍّ في حيِّ الجبيل.

أزل هناك إلى أن رجع الطُّغاة لجهة بلادِهِم، فدخلتُ بيتي، فعادت إليَّ أَمَتي نرجس، وذكرتْ أنَّها هربتْ منهم من الرُّها، وبقيت زوجتي وأولادي منها)[١].

النقطة الثانية: أنَّه اشترى سنة (٨٠٩هـ) جارية اسمها هاجر، ثم أعتقها وتزوجها عملًا بالحديث الصحيح: «أن له أجرين» أَوْلَدَها ابنه أبا ذر الآتي ذكره، وماتت ليلة الأحد سادس رمضان سنة (٨٦٠هـ)، ودفنت عند البرهان زوجها بالجبيل.

وصفها ابنها بقوله: «وكانت سيئة الأخلاق، وتسيء أدبها على والدي فيحتمل، في عينها وجع، وأخبرتني بعد وفاة والدي أنها رأت الخليل ﷺ ووالدي واقف بين يديه يشكو إليه حاله معها، وأنَّ الخليل ﷺ ضربها على رأسها. وقال لها: لأي شيء تؤذي هذا العبد الصالح. قالت: فحصل في عيني ما حصل بعد ذلك[٢]».

أولاده:

لم تأت المصادر التي ترجمت للبرهان على إحصاء ما له من الأولاد، ولا على ذكر شيءٍ من أخبار أولاده الذين فقدهم مع أمهم في هجوم اللُّنك سنة (٨٠٣) بعد أن غادروا حلب إلى الرُّها، وكلَّ مَن ذكرتهم كتب التراجم أو ذكرهم البرهان في طُرَرِ ثبته كان مولدهم بعد ذلك، ولنذكر مَنِ اتَّفقَ لنا منهم:

١-٢- **ناصر الدين أبو حمزة أنس**[٣] ولد سنة (٨١٣)، وفي الورقة الثانية من «الثبَت» بخطِّ البرهان أيضًا: (**وُلِد أخوه لأبويه أنس الأصغر**[٤] بعد أذان عشاء الآخر بيسيرٍ جدًّا ليلة يوم الاثنين ثاني عشر صفر المبارك من سنة ثلاث عشرة وثمان مئة، بالسكن المذكور أعلاه، أنبته اللهُ نباتًا حسنًا بمحمَّد وآله وصحبه).

وهي السنة التي حجَّ فيها الإمام البرهان، وجاء بعدَه بخطِّه: (قد كتب لي بعضُ فضلاء الحنفيَّة

---

(١) «الضوء اللامع» (١/١٤١).

(٢) «كنوز الذهب في تاريخ حلب» (٢/٢٧٩).

(٣) انظر ترجمته في «الضوء اللامع» (٢/٣٢٣) و«نظم العقيان» (٩٣).

(٤) وهذا يفيد أنَّ له أخًا أكبر منه اسمه أنس، لذا رقمناه برقمين، أنس الأكبر -والذي لا نعرف عنه شيئًا- وأنس الأصغر المذكور هنا.

-وهو الإمام العالم بدر الدين أبو عبد الله محمَّد بن أبي عثمان ابن سلامة الباجباريُّ محتدًا الماردينيُّ مولدًا أعزَّه الله - فقال لمَّا وُلد لي أنسٌ الثاني[١]:

يا سيِّدًا بعلومه سادَ الوَرَى ... وسَما الأئمةَ رِفعةً وبهاءَ

هُنِّئتَ بالولدِ العزيزِ ممتَّعًا ... بحياتِهِ متسربلًا نَعماءَ

وبقيتَ في عيشٍ رغيدٍ طيِّبٍ ... حتى تَرَى أبناءَه آباءَ[٢]

سمع على أبيه وابن حجر وآخرين وقرأ على الكرسي في الجامع، في حياة أبيه يسيرًا... ، وقد حجَّ ودخل القاهرة للتجارة غير مرَّة، وحدَّث بأَخَرةٍ، وحسُن حاله قُبيل موته، مات في أوائل الطاعون سنة (٨٨١هـ) أو أوَّل التي قبلَها.

وقد نشأ أنسٌ هذا بحلب، فحفظ القرآن و«المنهاج» الفرعي والأصلي، و«ألفية الحديث» و«النحو»، وعرض واشتغل يسيرًا، وسمع على أبيه والحافظ ابن حجر وآخرين، وأجاز له غير واحد، منهم عائشة ابنة ابن عبد الهادي والشهاب أحمد بن حجي وآخرون، وقرأ على الكرسي في الجامع في حياة أبيه يسيرًا[٣].

٣ - أبو هريرة محمَّد، هو ممن أوقف عليهم نسخة كتابه «نثل الهميان» سنة (٨٢٢)[٤]، وجاء في الورقة الأولى من «ثبَت البرهان» الذي بخطِّه: (وقفتُه على ابنيَّ أنس وأبي هريرة محمَّد... في ثاني أيام التشريق من سنة خمس عشرة وثمان مئة)، وفي الورقة الثانية منه: (وُلِدَ الولدُ أبو هريرة محمَّد ابن كاتبه إبراهيم المحدِّث قُبيل الفجر يوم الجمعة [من رجب] الفرد من سنة خمس عشرة وثمان مئة، أحسن الله تقضِّيها بمحمَّد وآله، بمنزلي الذي في الديلم والبازيار وقف شمس الدين أبي بكر بن الشهيد أبي صالح ابن العجميِّ على جدِّي أحمد، وهو ابن ابنتِه فاخرة، أنشأه اللهُ نُشوءًا صالحًا) وتحتها: (وتوفِّي قبل الزوال بنحو عشر درجات يوم الأربعاء حادي عَشْرَي رجب من سنة أربع وثلاثين وثمان مئة، ودُفن بمقبرة الجبيل).

---

(١) هذا الخبر يدلُّ على أنَّ للبرهان أنس آخر أكبر من هذا، ولعله فقده في وقعة اللَّنك.

(٢) ذكر هذا الخبر أبو ذرٍّ في «كنوز الذهب» (٤٩٧/١) في ترجمته لبدر الدين الماردينيِّ هذا، وذكر الأبيات، ثم قال: قلتُ: لو قال: «أحفادَه» لكان أبلغ.

(٣) انظر «الضوء اللامع» (٣٢٣/٢).

(٤) انظر اللوحة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية من الكتاب.

وفي الورقة الثانية عينها من «الثبَت» بخطِّ البرهان أيضًا: (**وُلِدَ أبو هريرة عبد الرحمن الأصغر** - وهذا يفيد أنَّ له عبد الرحمن آخر أكبر منه - في الثلث الأوَّل من ليلة الثَّلاثاء سادس عَشْرَي شهر ربيع الأول من سنة عشر وثمان مئة، بسَكني بالقرب من الخانقاه الشمسيَّة برأس درب البازيار، والدار وقفٌ على الموفَّق أحمد بن هاشم بن أبي حامد، أنشأه اللهُ نُشوءًا صالحًا بمحمَّد وآله آمين. وتوفِّي بُعيد الفجر يوم الثَّلاثاء عاشر ربيع الآخر من سنة ثلاثَ عشرةَ وثمان مئة).

٤ - **موفَّق الدين أبو ذرٍّ أحمدُ** -وهو بكنيته أشهر- الحلبيُّ المولد والدار، الشافعيُّ، وُلِدَ في السدس الآخِر من ليلةِ الجمعة -كما بخطِّ والده البرهان في «ثبَته»- تاسع صفر سنة (٨١٨هـ) بقرب الخانقاه الشمسيَّة بمنزل أبيه بحلب، ونشأ بها، فحفظ القرآن وجوَّده على أبيه، و«المنهاجَين» الفرعيَّ والأصليَّ[(١)]، و«ألفيَّتَي الحديث والنحو»، وسمع على شيوخ بلده والقادمين إليه، ودخل الشام في توجُّهه للحجِّ، فسمع بها كذلك، وتعانى في ابتدائه فنون الأدب فبرع فيها، وألف فيه مؤلفات، ثم توجَّه للحديث، وأدمن قراءة «الصحيحين» و«الشفا» خصوصًا بعد وفاة والده، وصار متقدِّمًا في لُغاتِها ومبهماتِها وضبْطِ رجالِها، لا يشذُّ عنه من ذلك إلَّا النادر، ولزم الاعتناء بالحديث والفقه واللُّغة، وكان له فيها مؤلَّفات عدَّة منها:

- «التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح» أفرد فيه مبهمات «البخاريِّ».
- «مصابيح الجامع الصحيح»، وهو تعليقٌ لطيفٌ لخَّصه من «شرح الكرمانيِّ».
- «المستوفي الفصيح على الجامع الصحيح»، وهو تعليق كبير، أشار إليه في «مصابيح الجامع الصحيح»، ولا نعلم أتمَّه أم لا؟
- «الناظر الصحيح على الجامع الصحيح»، وهو مختصر في إعراب مشكل صحيح البخاري.

وذكر له «التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح»، و«مبهمات مسلم» ، و«قرَّة العين في فضل الشَّيخين والصِّهْرَين والسِّبْطَين»، و«شرح المصابيح»، ولكنَّه لم يكمل، و«أوفى الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب، و«كنوز الذهب في تاريخ حلب»، وغير ذلك من التصانيف.

وله من الأولاد: عائشة وأبو بكر، ولأبي بكر حسينٌ وأحمد، وجميعهم من أهل العلم.

---

(١) مراده بالمنهاج الأصلي: «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للقاضي البيضاوي، وبالمنهاج الفرعي: «منهاج الطالبين» لمحيي الدين النووي رحمهما الله.

توفِّي أبو ذرٍّ رحمه الله يوم الخميس خامس عَشْرَي ذي القعدة سنة أربع وثمانين وثمان مئة هجريَّة (٨٨٤هـ) بعد مسيرة علميَّةٍ حافلة[١].

٥ - **أمُّ الهناء سارة**: في الورقة الثانية من «الثبَت» أيضًا: (وُلِدَ الولدُ المباركةُ أمُّ الهناء سارة بعد طلوع الشمس يوم الاثنين سادس عشر من جمادى الأولى من سنة عشرين وثمان مئة، جعلها الله مباركة، في منزلي بجوار الخانقاه الشمسيَّة...، والمنزلُ وقفُ شرف الدين أبي طالب ابن العجمي أو شمس الدين أبي بكر رحمهما الله بمحمَّد وآله وصحبه. توفِّيت بعد طلوع الشمس بيسيرٍ يومَ الأحد ثالث شعبان المبارك من سنة إحدى وعشرين وثمان مئة بمنزلي، ودُفنت بالجبيل بقربها.

٦ - **سارةُ الصغرى أمُّ الهناء**: في الورقة الثانية من «الثبَت»: (ولدتْ سارةُ الصغرى أمُّ الهناء بعد العشاء بساعةٍ وشيءٍ تقديرًا في ليلةٍ يُسفِرُ صباحُها عن يوم الأربعاء تاسع عشر شوَّالٍ المبارك من سنة اثنتين وعشرين وثمان مئة بداري بقرب الخانقاه الشمسيَّة بحلب، أحسنَ الله خاتمتَها وحبوَ البنت بمحمَّدٍ وآله وصحبه. وتوفِّيت بعد فجر يوم الثَّلاثاء عاشر ذي القعدة من سنة خمس وعشرين وثمان مئة، ودُفنت من صبح يومها بالجبيل مقبرةِ أولاد العجميِّ.

٧ - **جمال الدين أبو حامد وأبو غانم عبد الله**، قال الإمام البرهان[٢]: (وُلد الولد أبو حامد عبد الله -أنشأه الله تعالى- في أوائل الثُّلُث الأخير قبل طلوع المؤذِّن الثُّلثي بشيءٍ يسير، في الليلة المسفرة عن أوَّل أيام التشريق من سنة خمس وعشرين وثمان مئة بمنزلي بقرب الخانقاه الشمسيَّة)، سمع على أبيه والعَلَمِ البُلْقَيني والحافظ ابن حجر وآخرين، قدم القاهرة في سنة (٨٦١هـ)، فسمع بها، وكذا سمع بالشام وغيرها، وحدَّث وسمع منه بعض الطلبة، وجلس شاهدًا، ومسَّه بعض مكروه افتئاتًا من بعض طلبة أبيه، وكان متميِّزًا في الرمي وصنَّف فيه، وله اعتناء بطريق الفقراء بحيث استقرَّ في مشيخة الشيوخ بعد محمَّد بيرق الرفاعي، مع دين وعدم غيبة، مات في أواخر سنة (٨٨٩هـ)، وخلَّف أولادًا[٣].

٨ - **أُمُّ هانئ فاطمةُ**: في الورقة الثانية من «الثبَت»: (ولدتْ أُمُّ هانئ فاطمةُ ليلة الجمعة في الثُّلُث الأوَّل تاسع ذي القعدة من سنة تسع وعشرين وثمان مئة بمنزلي بقرب الخانقاه الشمسيَّة، بناء شمس الدين أبي بكر أحمد بن عبد الرحيم الشهيد ابن العجميِّ، وبيتي وقفُ أخيه شرف الدين ابن

(١) انظر ترجمته في «الضوء اللامع» (١/١٩٨) و«نظم العقيان» (٣٠).

(٢) كما في ثبَت البرهان بخطِّه.

(٣) انظر «الضوء اللامع» (٥/٣-٤).

العجميِّ على الموفَّق أحمد بن هاشم بن أبي حامد ابن العجميِّ جدِّنا. كتبه إبراهيمُ المحدِّث. وقد أجزتُ لها ما يجوزُ لي وعليَّ روايتُه. وتوفِّيت بالمكان الذي وُلدت فيه في الثُّلث الأخير من يوم الثَّلاثاء العشرين من شوَّالٍ من سنة ثلاث وثلاثين وثمان مئة، ودُفنت بالجبيل...).

هذا ما استطعنا الوصول إليه من أولاد البرهان رحمهم الله أجمعين، لكننا لم نستطع معرفة مَن من هؤلاء مِن أَمَتِهِ نرجس، ومَن منهم من هاجر أم أبي ذر، وهل كان له غير هاتين الزوجتين أم لا؟

المسيرة العلمية للحافظ برهان الدين وذكر أهم شيوخه:

لم يكن الإمام البرهان رحمه الله مقتصرًا في تحصيله على علمٍ واحد، بل كان شأنُه شأنَ مَن سبقَه من أهل العلم المشتغلين بجملة علوم العربية والفقه والتفسير والحديث والرجال والأنساب والسير والعقائد والأصول... فقلَّ أن يتكلَّم عالمٌ منهم بفنٍّ إلَّا وعنده من العلوم ما يخدم هذا الفنَّ، فاهتمام البرهان وإن كان متوجِّهًا نحوَ الحديثِ الشريف وفنونِه -كما سيظهر من تصانيفه- لكنَّه لم يَثْنِه عن غيره من العلوم.

ومِن العلوم التي اشتغل بها في أوَّل أمره: علمُ القراءات؛ فإنَّه بعدَما حفظ القرآن الكريم أوَّل نشأته وتلا به عدَّة ختماتٍ تجويدًا على الحسن السايس المصري[1]؛ توجَّه إلى علم القراءات،

فقرأ على قراءة أبي عمرو من أول القرآن العظيم إلى أثناء (سورة براءة) على الماجديِّ،

وقرأ على قراءة قالون من أوَّل القرآن العظيم إلى آخر (سورة نوحٍ) على الإمام شهاب الدين أحمد بن أبي الرضا الحمَويِّ نزيلِ حلب،

وقرأ على قراءة أبي عمرٍو ختمتين على الشيخ عبد الأحد بن محمَّد بن عبد الأحد الحرَّانيِّ الأصل، الحلبيِّ المنشأ، الحنبليِّ.

وقرأ عليه أيضًا لعاصمٍ إلى آخر (سورة فاطر)،

وقرأ بعض القرآن على قراءة نافعٍ وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ وأبي عمرٍو على الإمام المُجيد أبي عبد الله محمَّد ابن محمَّد بن ميمون البلَويِّ الأندلُسيِّ الغَرْناطيِّ.

وأخذ النَّحْوَ بحلب على أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ الرُّعينيِّ الأندلُسيِّ الغَرْناطيِّ، وأبي

---

(١) كذا، وقد راجعت بعض مخطوطات الضوء اللامع فوجدتها كذلك، لم أجد من ترجمه.

عبد الله محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ علي بن جابرٍ الأندلُسيِّ النَّحْويِّ الأعمى، وكمال الدين إبراهيم بن عمر الخابوريِّ، وزين الدين عمر بن أحمد بن عبد الله بن مهاجر، وأخيه شمس الدين محمَّد، وكمال الدين ابن العجمي، واستفاد مِن قرينِه عزِّ الدين محمَّد بن خليلٍ الحاضريِّ، وبالقاهرة عن زين الدين أبي بكر بن عبد الله بن مقبل التاجر الحنفيِّ.

وأخذ اللغةَ عن مجد الدين محمَّد بن يعقوب الشيرازيِّ الفيروزآباديِّ صاحب «القاموس»، والبديعَ عن الأستاذ أبي عبد الله ابن جابر الأندلسيِّ، والصرفَ عن جمال الدين يوسف الملطيِّ الحنفيِّ، وجوَّد الكتابة على جماعة أَكتَبُهُم البدر حسن البغداديُّ الناسخ، ولبس خِرقةَ التصوُّف من شيخ الشيوخ النجم عبد اللطيف بن محمَّد بن موسى الحلبيِّ.

وأخذ الفِقهَ بحلب عن كمال الدين أبي حفص عمر بن تقي الدين إبراهيم بن عبد الله بن عبد الله ابن العجميِّ الشافعيِّ، وعلاء الدين علي بن الحسن بن خميس البابيِّ، ونور الدين محمود بن علي الحرانيِّ، ووالده ابن العطار، وولده تقي الدين محمَّد، وشهاب الدين ابن أبي الرِّضا، وشهاب الدين الأذرعيِّ، وشهابِ الدين أحمدَ بنِ محمَّد بن جمعة الحنبليِّ، والشرف الأنصاريِّ، وبالقاهرة عن السراجين البُلْقَينيِّ وابن الملقِّن، وشمس الدين محمَّد بن أحمد بن إبراهيم الصفديِّ نزيلِ القاهرة، وغيرِهم.

واهتمَّ بعلم الحديث وفنونه، فصرف همتَه إليه، وتوجَّه بكليَّتِه عليه، فمهرَ فيه وبلغ الغاية، وصار المقصد والرُّحلة، إذ استولى على فكرَه، واستغرق منه كلَّ أوقاته، حتى إنَّه لم يؤلِّف في علمٍ سواه، ولم يكن منه إقراءٌ لغيره.

قال السَّخاوي رحمه الله: (وعني بهذا الشأن -أي بعلم الحديث- أتم عناية فسمع وقرأ الكثير ببلده على شيوخها وقريب من سبعين شيخًا حتى أتى على غالب مروياتهم، وارتحل إلى الديار المصرية مرتين الأولى... فسمع بالقاهرة ومصر والإسكندرية ودمياط وتِنِّيس وبيت المقدس والخليل وغزة والرملة ونابلس وحماة وحمص وطرابلس وبعلبك ودمشق) ثم عدَّ قائمة طويلة من شيوخه -ستأتي- ثم قال: (وقرأ البخاريَّ أكثر من ستين مرة، ومسلمًا نحو العشرين، سوى قراءته لهما في الطلب أو قراءتهما من غيره عليه)[1].

---

(١) «الضوء اللامع» (١/١٤٠).

سمع العالي والنازل، وأقدم سماعٍ له في سنة (٧٦٩هـ)، فسمع وقرأ الكثيرَ ببلده على شيوخِها كالأذرعيِّ والكمال ابن العجميِّ، وكمال الدين محمَّد بن عمر بن حبيب، وأخويه بدر الدين حسن وشرف الدين الحسين، وقريبه الظهير محمَّد ابن العجميِّ، وخالِه هاشم بن قطب الدين محمَّد بن موفَّق الدين أحمد ابن العجميِّ، وابن العديم، وإبراهيم ابن أمين الدولة، وشهاب الدين أحمدَ بنِ عبد العزيز بن المرحِّل، وابن صديق، وقريبٍ من سبعينَ شيخًا حتى أتى على غالب مروياتهم.

وارتحل للطلب إلى الديار المصريَّة مرَّتين الأولى في سنة (٧٨٠هـ)، والثانية في سنة (٧٨٦هـ)، فسمع بالقاهرة والإسكندرية ودمياط وتِنِّيس[1] وبَلْبيس وبيت المقدس والخليل وغزَّة والرَّملة ونابلس وطرابلس وبعلبكَّ وحماة وحمص ودمشق، وأدرك بها صلاح الدين محمَّد بن أحمد بن إبراهيم بن أبي عمر خاتمة أصحاب الفخر ابن البخاريِّ، ولم يسمع من أحدٍ من أصحابه سواه، وسمع بها من الصدر الياسوفيِّ سليمان بن يوسف، وشمس الدين أبي بكر محمَّد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله المقدسيِّ الصالحيِّ الحنبليِّ ابن المحبِّ الصامت، وشمس الدين محمَّد ابن قاضي شهبة، وأمين الدين ابن السلار، وتاج الدين ابن محبوب، وأبو بكر محمَّد بن عبد الرحمن ابن أخي الحافظ المِزِّيِّ، ومحيي الدين علي ابن الرحبي، وعدَّةٍ نحوِ الأربعين.

وبحماة من أبي عمر أحمد بن علي بن عبدان العداس، ومن شرف ابنة بدر الدين محمَّد بن حسن ابن مسعود أم علي بنت خطيب المنصوريَّة، وجماعة، وبحمص من جمال الدين إبراهيم بن الحسن ابن إبراهيم بن فرعون، وعثمان بن عبد الله بن النعمان الجزار، وبطرابلس من شهاب الدين أحمد ابن عبد الله الرواقيِّ الحمَويِّ، وببعلبكَّ من شمس الدين محمَّد بن علي بن أحمد ابن اليونانيَّة، وعماد الدين إسماعيل بن محمَّد بن بردس، وآخرين.

وبالقاهرة من زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقيِّ، ولازمه قرابة عشر سنوات، وسراج الدين أبي حفصٍ عمرَ بنِ رسلان البُلْقَينيِّ، وسراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقِّن،

---

(١) جاء في الحديث (١٥٣٤) عند ذكر بِشرِ بنِ بكرٍ التِّنِّيسيِّ: (وتِنِّيس: من بلاد دمياط أكلها البحرُ المِلْح، دخلتُ على أرضها بالقرب من محراب جامعها وأنا سائرٌ في السفينة إلى الطينة، وقرأتُ بها حديثًا واحدًا من ثلاثيَّاتِ البخاريِّ على شخصٍ كان معنا في السَّفينة بالإجازة العامَّة من أبي العبَّاس الحجَّار، والشَّخصُ يُقال له: الحاج مُحَمَّد شقير المتعيِّش بقطنا، وسَمِعَهُ بقراءَتي الإمامُ عِزُّ الدِّين الحاضريُّ الحنفيُّ الحلبيُّ)، وستأتي ترجمةُ الإمامِ الحاضريِّ عندَ وصفِ (الأصل القاهريِّ) النسخةِ التي اعتمدها الإمامُ البرهان من «الصحيح».

ونور الدين الهيثميِّ، وصلاح الدين محمَّد بن محمَّد بن عمر البلبيسيِّ، وجمال الدين عبد الله بن علي الباجيِّ، وبدر الدين محمَّد ابن حسب الله الحنبليِّ، ومحب الدين عبد الله بن ظافر المصريِّ، وناصر الدين أبو طلحة محمَّد بن يوسف الطبردار، وشمس الدين ابن الخشاب، وعز الدين أبو اليمن ابن الكويك، وتقي الدين ابن حاتم، وأم الهنا جويرية بنت شهاب الدين أحمد بن أحمد الهكاريّ، وقريبٍ من أربعين أيضًا، وبالإسكندرية من البهاء عبد الله بن الدمامينيِّ، ومحيي الدين القَرَويِّ، وآخرين، وبدمياط من أحمد القطَّان.

وببيت المقدس من شمس الدين محمَّد بن حامد بن أحمد، وبدر الدين محمود بن علي بن هلال العجلونيِّ، وجلال الدين عبد المنعم بن أحمد بن محمَّد الأنصاريِّ، ومحمَّد بن سليمان بن الحسن ابن موسى بن غانم، وغيرِهم، وبالخليل من نزيله عمير بن النجم بن يعقوب البغداديِّ، وبغزَّة من قاضيها علاء الدين علي بن خلف بن كامل أخي شمس الدين الغزِّي، وبنابلس من شمس الدين محمَّد وإبراهيم وشهود بني عبد القادر بن عثمان، وغيرِهم.

وأجاز له قبل رحلته من أصحاب الفخرِ ابنِ البخاريِّ عمرُ بن حسن ابنُ أَمِيلة، وأبو علي الحسن ابن أحمد ابن الهبل، وغيرُهما، وأجاز له أيضًا تقي الدين عبد الرحمن بن أحمد بن علي الواسطي الأصل البغدادي.

وبعض هذه البلدان دخلها ثلاث مرَّات، فقد ذكر في «الضوء اللامع» في ترجمة إبراهيم بن محمَّد ابن بهادر ابن زقاعة نقلًا عن «مشيخة البرهان» للنجم ابن فهد: (قال البرهان: اجتمعتُ به في مدينة غزَّة في قدمتي إليها في ربيع الآخر سنة اثنتين وثمانين وسبع مئة، وقد طلب مني أحاديث يسمعها عليَّ في القدمة الثالثة، فانتقيت له أحاديث من «كتاب العلم» لأبي خيثمة زهير بن حرب، وسمعها عليَّ في القَدْمَة الثالثة، وسمعت أنا عليه، وقرأتُ أيضًا بعضَ شيءٍ من شعره).

هذا وقد حجَّ الإمام البرهان ﷺ في سنة (٨١٣هـ) وكانت الوقفة الجمعة، ولم يحجَّ سواها، وزار فيها المدينة النبويَّة، وكذا زار بيتَ المقدس أربعَ مِرارٍ كما قال السَّخاويُّ، وسيأتي اجتماع التقيِّ ابن فهد به في هذه الحجَّة.

لكن كلُّ هذا لم يقنع هذه الشخصية الفذَّة، فبعد أن سار على سَنن المحدِّثين ببدء الطلب والسماع من أرجح شيوخ بلده علمًا وإسنادًا وشهرةً ودِينًا -وقد كانوا قُرابةَ السبعين- ارتحل إلى الديار المصريَّة مرَّتين، الأولى في سنة (٧٨٠هـ)، والثانية في سنة (٧٨٦هـ)، فسمع بالقاهرة والإسكندرية ودمياط وتِنِّيس

وبَلْبِيس وبيت المقدس والخليل وغزَّة والرَّملة ونابلس وطرابلس وبعلبكَّ وحماة وحمص ودمشق، وهناك تبلورت واكتملت الناحية العلمية، فقد اجتمع بأشهر علماء عصره وأحفظهم وأفطنهم وأجمعهم، ولنعرف عدد مَن التقى بهم في هذه الرحلة نسوق ما جاء في ذكر شيوخه.

قال الإمام السَّخاوي: (قرأت بخطه: مشايخي في الحديث نحو المئتين، ومن رويت عنه شيئًا من الشعر دون الحديث بضع وثلاثون، وفي العلوم غير الحديث نحو الثلاثين)[1].

وقال التقي ابن فهد: (سمع وقرأ الكثير ببلده حلب [حتى] جاء على غالب مروياتها، وشيوخه بها قريبٌ من سبعين شيخًا...).

فيكون عددُ شيوخه في الرحلة نحو (١٣٠) شيخًا.

ولنذكر أبرز شيوخه وأشهرهم:

لقد أخذ السبطُ العِلمَ -ولا سيَّما الحديث الشريف- في القاهرة عن كثيرين، يقرُب عددُهم من

---

(١) ثبَتُه ﷺ شاهدٌ على ذلك، ويقع بخطِّه الدقيق في مجلد ضخم، وقد جمع شيوخه بالسماع والإجازة أيضًا نجم الدين أبو القاسم عمر بن محمَّد ابن فهد بمكَّة المشرَّفة في «معجمٍ» ضخمٍ بيَّن فيه أسانيدَه وتراجمَ شيوخِه، وانتفع بـ«ثبَت» الشيخ في ذلك، وسماه «مورد الطالب الظمي من مرويَّات الحافظ سبط ابن العجميّ»، ولمَّا قدم من رحلته أرسل به من مكة إلى حلب صحبةَ الحاجِّ الحلبيِّ في موسم سنة (٨٣٩هـ)، ففرح البرهان به لسهولته.

وكذا جمع التراجم وألمَّ بالمسموع الحافظ ابن حجر، قال السَّخاويُّ في «الضوء اللامع» (١٤٣/١): (وقال -أي: الحافظ ابن حجر- في مقدمة «المشيخة» التي خرَّجها له: «أمَّا بعد؛ فقد وقفتُ على «ثبَت» الشيخ الإمام العلَّامة الحافظ المسند شيخِ السُّنَّة النبويَّة بُرهان الدين الحلبيِّ سبطِ ابن العجميِّ لمَّا قدمتُ حلبَ في شهور سنة ستٍّ وثلاثين، فرأيتُه يشتملُ على مسموعاته ومستجازاته وما تحمَّلَه في بلاده وفي رِحلاته، وبيان ذلك مفصَّلًا، وسألتُه هل جمع لنفسه معجمًا أو مشيخةً؟ فاعتذر بالشغل بغيرِه وأنَّه يقتنع بـ«الثبَت» المذكور إذا أراد الكشف عن شيءٍ من مسموعاته، وأنَّ الحروفَ لم تكمُل عندَه، فلمَّا رجعتُ إلى القاهرةِ راجعتُ ما علقتُه من «الثبَت» المذكور، وأحببتُ أن أُخرِّجَ له مشيخةً أذكرُ فيها أحوالَ الشيوخ المذكورين ومروياتِهم؛ ليستفيدَها الرحَّالةُ، فإنَّه اليومَ أحقُّ النَّاس بالرحلة إليه؛ لعلوِّ سندِهِ حِسًّا ومعنًى، ومعرفتِه بالعلومِ فنًّا فنًّا، أثابه الحُسنى آمين». وفهرسُ «المشيخة» بخطِّه بما نصُّه: «جُزءٌ فيه تراجمُ مشايخ شيخ الحفَّاظ برهان الدين»، ثم عزمَ على إرسال نسخةٍ منها إليه، وكتب بظاهرها ما نصُّه: «المسؤولُ مِن فضلِ سيِّدنا وشيخِنا الشيخ بُرهان الدين ومِن فضل ولده الإمام موفَّق الدين الوقوفُ على هذه الكراريس، وتأمُّلُ التراجم المذكورة فيها، وسَدُّ ما أمكنَ مِنَ البياض؛ لإلحاق ما وقف على مسطِّرها من معرفة أحوالِ مَن بيَّضَ على ترجمتِه، وإعادة هذه الكراريس بعد الفراغ من هذا العرض إلى الفقير مسطِّرِها صحبةَ مَن يُوثَقُ به إن شاء الله).

الأربعين، وأجلُّهم أربعةٌ، وهم المذكورون بخطِّ البرهان في الورقة الثانية من «ثبَته» حيث كتب: (الحمد لله، حُفَّاظُ مصر أربعةُ أشخاص، وهم من مشايخي: البُلْقَينيُّ وهو أحفظُهم لأحاديث الأحكام، والعراقيُّ وهو أعلمهم بالصنْعةِ، والهيثميُّ وهو أحفظُهم للأحاديث مِن حيثُ هِيَ، وابنُ الملقِّنِ وهو أكثرُهم فوائدَ في الكتابةِ على الحديث، /).

- فأمَّا سراج الدين البُلْقَيني: فهو شيخُ الإسلام مجتهدُ العصر سراجُ الدين أبو حفص عمرُ بن رسلان بن النصير الكِنانيُّ الشافعيُّ، أصله من عسقلان، ولد سنة (٧٢٤هـ)، وحفظ القرآن العظيم وهو ابنُ سبع سنين، وحفظ «المحرَّر» في الفقه، و«الكافية» لابن مالك، و«مختصر ابن الحاجب»، و«الشاطبيَّة»، وأقدمَه أبوه إلى القاهرة وله اثنتا عشرة سنةً، فطلب العِلم واشتغل على علماء عصره، وأُذن له في الفتيا وهو ابن خمس عشرة سنة، وقد فاق الأقران، وكان أعجوبة زمانه حفظًا واستحضارًا، اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها، فقيل: إنَّه مجدِّد القرن التاسع، وما رأى مثل نفسه، قال الإمام البُرهان فيه: (كان فيه من قوَّة الحافظة وشِدَّة الذكاء ما لم يُشاهد في مثله)، وروى عنه أنَّه تذاكر هو وشرف الدين ابن قاضي الجبل، فبدأ السراج، قال: فأخذتُ أذكر أحاديثَ معلَّلةً من أوَّل أبواب الفقه، ولا زلتُ أذكر إلى أن طلع الفجر، وقد وصلت إلى كتاب النكاح.

قال البرهان: (اجتمعتُ به في رحلتي الأولى إلى القاهرة في سنة ثمانين، فرأيتُه إمامًا لا يُجارى، أكثرَ النَّاسِ استحضارًا لكلِّ ما يُلقي من العلوم، وقد حضرتُ عندَه عدَّةَ دروسٍ مع جماعةٍ من أرباب المذاهب، فيتكلم على الحديث الواحد من بعد طلوع الشمس، وربَّما أذَّن الظهر في الغالب وهو لم يفرغ من الكلام عليه، ويُفيد فوائدَ جليلةً لأرباب كلِّ مذهبٍ، خصوصًا المالكيَّة، وكان بعض فضلائهم يقرأ عليه في «مختصر مسلم» للقرطبيِّ، وممَّن كان يحضُرُ عندَه الإمام نور الدين ابن الجلال، وكان أفقهَ أهل القاهرة يومئذٍ في مذهب مالك، وكان يستفيد منه، وكذا جمعٌ سِواه من أرباب المذاهب الأربعة، واستفدتُ منه فوائدَ جمَّةً في التفسير والحديث والفِقه والأصول، وعلَّقتُ من فوائده أشياء، وهو أجلُّ مَن أخذتُ عنه العلم وسمعتُ عليه الحديث، وكان بي حفيًّا)، وقال: (رأيتُ رجلًا فريدَ دهره، لم ترَ عينايَ أحفظَ للفِقه وأحاديث الأحكام منه).

ومِن تصانيفه: «الفيض الجاري على الجامع الصحيح للبخاري»، و«التدريب» في الفقه الشافعي، و«ترتيب كتاب الأمِّ» للشافعيِّ على الأبواب، و«تصحيح المنهاج»، و«الينبوع المقرَّب في إكمال المجموع على شرح المهذَّب»، وكتاب «العَرف الشَّذِي على جامع الترمذي»، وكتاب

«بذل الناقد بعضَ جهده في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه»، و«القول الحسن في ترجمة الحسن»، و«محاسن الاصطلاح في تضمين كتاب ابن الصلاح»، و«الفتاوى»، و«معرفة الملمَّات برد المهمَّات» للإسنوي، وغيرها، توفِّي سنة (٨٠٥هـ)، وصلَّى عليه ولده جلال الدين عبد الرحمن بجامع الحاكم، ودفن بمدرسته التي أنشأها(١).

- وأمَّا الحافظ زين الدين العراقيُّ: فهو الإمامُ الحافظُ الأوحدُ مجدِّدُ عصره في السُّنَّة وعلومِها زينُ الدين أبو الفضل عبدُ الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقيُّ الكرديُّ الرازناتيُّ المهرانيُّ المصريُّ الشافعيُّ، ولد سنة (٧٢٥هـ)، وحفظ القرآن وله ثماني سنين، وقرأ بالسبع، وكان حافظًا متقنًا ناقدًا متفنِّنًا، برع في الحديث متنًا وإسنادًا، وصار المشارَ إليه بالحفظ والإتقان والمعرفة، جمع وألَّف، وتخرَّج به الحفَّاظ؛ كالوليِّ العراقيِّ ولدِه، وابنِ حجر، والتقيِّ الفاسيِّ، وابنِ ظهيرةَ، والهيثميِّ، والبرهان الحلبيِّ، والبوصيريِّ، والدَّميريِّ، وله التصانيفُ الجليلةُ؛ كـ«تخريج أحاديث الإحياء» كبير ومتوسِّط ومختصر، و«التقييد والإيضاح»، و«تقريب الأسانيد»، و«تكملة شرح الترمذيِّ»، و«طرح التثريب»، و«محجَّة القُرب»، ونظم «ألفية الحديث»، و«ألفية السيرة»، وغيرِ ذلك كثير، توفِّي سنة (٨٠٦هـ)، رحمه الله.

وقد أقرَّ له شيوخه برسوخه في هذا الفنِّ، وكان حظُّ البرهان منه وافرًا، فقد لازمه نحوًا من عشر سنين، وكان له عندَه حظوةٌ، وجلُّ استفادتِه منه كانت في علوم الحديث.

قال السَّخاويُّ: (أخذ فنون الحديث عن الزين العراقيِّ، وبه انتفع، فإنَّه قرأ عليه «ألفيتَه» و«شرحَها»، و«نكتَه على ابن الصلاحِ» مع البحث في جميعها، وغيرَها من تصانيفه وتصانيف غيره، وتخرَّج به، بل أشار له أن يخرِّج ولدَه الوليَّ أبا زُرعةَ، وأذن له في الإقراء والكتابة على الحديث. قال: وكان المستملي -على العراقيِّ- ولدَه، وربَّما استملى البرهانُ الحلبيُّ، أو شيخُنا -أي: ابن حجر- أو الفخرُ البِرماويُّ)(٢).

- وأمَّا الحافظ نور الدين الهيثميُّ: فهو الإمامُ نورُ الدين أبو الحسن عليُّ بنُ أبي بكر بن سليمان

---

(١) انظر «توضيح المشتبه» (٥٩١/١)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣٦/٤)، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص٢٠٦) «شذرات الذهب» (٨٠/٩)، «البدر الطالع» (٥٤٥/٢).

(٢) انظر في ترجمته «غاية النهاية» (٣٨٢/١)، «إنباء الغمر» (٢٧٥/٢)، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص٢٢٠)، «الضوء اللامع» (١٧١/٤) (٧٢٥ - ٨٠٦).

ابن عمر بن صالح الهيثميُّ، ولد سنة (٧٣٥هـ)، وكان إمامًا عالـمًا حافظًا ورعًا زاهدًا متقشِّفًا متواضعًا خيِّرًا هيِّنًا ليِّنًا سالكًا سليمَ الفطرة، شديدَ الإنكار للمنكر، كثيرَ الاحتمال، مُحبًّا للغُرباء وأهلِ الدِّين والعلم والحديث، كثيرَ التودُّد إلى النَّاس، مع العبادة والاقتصاد والتعفُّف، من محاسن القاهرة وأهل الخير، غالبُ أوقاته في اشتغالٍ وكتابة، كثيرَ التلاوة بالليل والتهجُّد، صحبَ الحافظ أبا الفضل العراقيَّ ولازمه أشدَّ ملازمة، وصاهرَه على ابنتِه فرُزِقَ منها أولادًا، ورافقه في السماع، فسمع جميعَ ما سمعَه، وكان ملازمًا له مبالغًا في خدمته، وكان يحفظ كثيرًا من متون الأحاديث، وكان الإمام العراقيُّ يحبُّه كثيرًا ويرشِدُه إلى التصنيف، ومن تصانيفه: «غاية المقصد في زوائد مسند أحمد على الكتب السِّتَّة»، و«البحر الزخَّار في زوائد البزَّار»، و«المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى»، و«مجمع البحرين في زوائد المعجمين» و«البدر المنير في زوائد المعجم الكبير»، ثم جمع هذه السِّتَّة محذوفةَ الأسانيد وتكلَّم عليها صِحَّةً وضعفًا في مؤلَّف واحد وسمَّاه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، وله أيضًا «موراد الظمآن لزوائد ابن حِبَّان» و«بغية الباحث عن زوائد الحارث» ورتب «ثقات ابن حبان» و«ثقات العِجْلي» والأحاديث المسندة في «حلية الأولياء» للحافظ أبي نعيم، وغير ذلك، توفِّي في التاسع والعشرين من رمضان سنة (٨٠٧هـ) بالقاهرة ولـم يخلف بعده مثله[1].

- وأمَّا سراج الدين ابنُ الملقِّن: فهو الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ الحافظُ سراجُ الدين أبو حفص عمرُ بن علي بن أحمد الأنصاريُّ الأندلسيُّ الأصل، الوادي آشي، ثم التكروريُّ، المصريُّ، الشافعيُّ، المعروف بـ(ابن الملقِّن)، وبـ(ابن النَّحْويِّ)، ولد في ربيع الأوَّل سنة (٧٢٣هـ)، ولازم أجلَّة شيوخ عصره، وبرع في الحديث والرجال والفِقه والقراءات والعربيَّة وغيرها، وقد اشتهر صِيتُه، وطارَ ذِكرُه، وسارتْ مؤلَّفاتُه في الدنيا، وكُتُبُه شاهدةٌ على تبحُّرِه، مناديةٌ بأنَّه مِنَ الأئمَّة في جميع العلوم، ومن تصانيفه: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» وهو أكبرها، «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»، «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»، «شرح التبصرة التذكرة»، «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»، وغيرها من المصنفات التي بلغت نحواً من ثلاث مئة كتاب، وقد توفِّي رحمه الله سنة (٨٠٤هـ)[2].

قال عنه البرهان: (إنَّه كان فريد وقته في التصنيف، وعبارتُه فيه جليَّة جيِّدة، وغرائبُه كثيرة، وشكالته حسنة، وكذا خُلُقه، مع التواضع والإحسان، لازمتُه مدَّةً فلم أره منحرفًا قطُّ).

---

(١) انظر «إنباء الغمر» (٢/٣٠٩)، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص٢٣٩)، «الضوء اللامع» (٥/٢٠٠).

(٢) انظر «إنباء الغمر» (٢/٢١٦)، «الضوء اللامع» (٦/١٠٠)، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص١٩٧).

وممَّا يُذكر في بيان همم العلماء وفرط ذكائهم وفهمهم وبركة أوقاتهم ما نقله ابن فهد عن البرهان في حكاية تتعلَّق بشيخيه البُلْقينيِّ وابن الملقِّن / قال: (قال شيخنا برهان الدين: حُكي لي أنَّ الشيخ بهاء الدين ابن عقيل حُكي له عن قيِّم مسجدٍ بالقرافة أنَّ الشيخ عزَّ الدين بن عبد السلام كان يخرج إلى المسجد المذكور يوم الأربعاء ومعه «نهاية» إمام الحرمين، فيمكث بالمسجد يوم الأربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة إلى قبيل الصلاة، فينظر في هذا الوقت «النهاية»، قال الشيخ بهاء الدين: وأنا أستبعد ذلك، فقال الشيخ سراج الدين البُلْقَينيُّ: ولا أستبعد؛ لأنَّ الشيخ عزَّ الدين لا يُشكل عليه منها شيءٌ، ولا يحتاج إلى أن يتأمَّل منها إلَّا شيئًا قليلًا -أو ما هذا معناه- وأنا أنظر مجلدًا في يومٍ واحد. قال شيخنا برهان الدين: فذكرت هذه الحكاية لشيخنا سراج الدين ابن الملقِّن، فقال لي عقيب ذلك: أنا نظرتُ مجلدين من «الأحكام» للمحبِّ الطبريِّ في يومٍ واحد).

وأكثر الأربعة ذكرًا في كتابه «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» هو الحافظ ابن الملقن، فهو عمدة شرحه هذا، ثم يليه الحافظ العراقي، ثم الحافظ البُلْقَيني الذي حضر دروسه وباحثه وأخذ عنه مشافهة، ثم الحافظ الهيثمي الذي انصرف إلى علم الزوائد، فندر نقل السبط عنه في هذا الكتاب.

ومن شيوخه في النَّحْو الصاحبان:

- الإمامُ النحويُّ المحدِّث شمسُ الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد ابن جابر الأندلُسيُّ المالكيُّ الضرير، ولد سنةَ (٦٩٨هـ)، وقرأ القرآنَ والنَّحْوَ على محمَّد بن يعيش، والفقهَ على محمَّد بن سعيد الرَّنْديِّ، والحديثَ على أبي عبد الله الزواويِّ، ثم رحل إلى الديار المصريَّة صحبةَ رفيقِه أحمدَ بنِ يوسفَ الرُّعينيِّ، وهما المشهوران بالأعمى والبصير؛ فكان ابن جابر يُؤلِّف ويَنظُم، والرُّعينيُّ يكتب، ولم يزالا هكذا طوال عمرهما، وحجَّا سنة (٧٣٨هـ)، ودخلا القاهرة، ولقيا أبا حيَّان وغيره، ثم دخلا دمشق وسمعا الحديث بها من المِزِّيِّ والجزريِّ وجماعة، ثمَّ قدما حلب أواخرَ عام (٧٤٣هـ)، فاستقرَّا بها نحوًا من ثلاثين سنة، ونزلا البيرة[1]، فتزوَّج ابن جابر فيها، ورجع أبو جعفرٍ إلى حلب، وقد أخذ عنهما البرهان علمَ النَّحْو والبديع، ومن تصانيف ابن جابر: «شرح ألفية ابن مُعْط»، و«شرح لألفية ابن مالك» وهو كتابٌ مفيدٌ جليل، وله «نظم الفصيح»، و«نظم كفاية المتحفِّظ»، و«العين في مدح

---

(١) منطقة جنوب حلب، هي اليوم قرية تتبع منطقة منبج، وصفها ياقوت في «معجم البلدان» (٥٢٦/١) فقال: بلد قرب سميساط، بين حلب والثغور الرومية، وهي قلعة حصينة ولها رستاق واسع.

سيد الكونين»، و«حلَّة السرى في مدح خير الورى»، وهي بديعيَّة، ونظمُها عالٍ، وقد شرحها رفيقُه الرُّعينيُّ وسمَّاها «طراز الحلة وشفاء العلة»، وغيرها، توفي سنة (٧٨٠هـ)[١].

- والإمامُ الأديبُ المحدِّثُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيُّ الأندلُسيُّ الغَرناطيُّ، وُلِدَ بعد السبع مئة، وتعانَى الآداب، فرافق أبا عبد الله بن جابر الأعمى كم سلف، وكان أبو جعفرٍ ديِّنًا متواضعًا، حسنَ الخُلُق والمعاملة، حلوَ المحاضرة، مقتدرًا على النظم والنثر، عارفًا بالنَّحْو وفنون اللسان، أوحدَ دهره في العربية، كثيرَ التآليف فيها وفي غيرها، وله: «اقتطاف الأزاهر» في الأدب، و«تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن»، و«رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب»، و«طراز الحلة» في شرح بديعة ابن جابر، و«شرح ألفية ابن مُعْط» وهو شرحٌ حافلٌ، و«شرح ألفية ابن مالك»، توفِّي سنة (٧٧٩هـ)[٢].

ومن شيوخه في اللغة:

- مجدُ الدين الشيرازيُّ الفيروزآباديُّ، وهو الإمامُ المحدِّثُ اللُّغويُّ الفقيهُ مجدُ الدين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب بن محمَّد الشيرازيُّ الفيروزآباديُّ، وُلِدَ بكارَزِين بلدة بفارس سنةَ (٧٢٩هـ)، وتلقَّى علومَه عن المشاهير، وبلغ مِن منزلته أنَّ السلطان الأشرف جلس في درسِه وتزوَّج بابنته، ومؤلَّفاتُه بضعةٌ وأربعون مصنَّفًا، منها: «القاموس المحيط»، «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»، «البُلغة في تراجم أئمَّة النُّحو واللُّغة»، «منح الباري في شرح صحيح البخاري»، «تحبير الموشين فيما يقال بالسين والشين» أخذه عنه البرهان الحلبيُّ الحافظ، ونقل عنه أنَّه تتبَّع أوهام «المجمل» لابن فارس في ألف موضع، مع تعظيمه لابن فارس وثنائه عليه، ذكر له الحافظ البرهان في «مشيخته» ترجمةً طويلة وقال: (كان في اللُّغة بحرَ علمٍ لا تُكدِّرُه الدِّلاء، وألَّف فيها تآليف حسنة)، توفِّي بزَبِيد سنة (٨١٧هـ) وقد ناهز التسعين[٣].

---

(١) انظر «الوافي بالوفيات» (٢/١١٠)، «الدرر الكامنة» (٣/٣٣٩)، «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٢/٤٢٢)، «بغية الوعاة» (١/٣٢)، «الأعلام» (٥/٣٢٨).

(٢) انظر «الوافي بالوفيات» (٨/١٩٩)، «إنباء الغمر» (١/١٥٩)، «الدرر الكامنة» (١/٣٤٠)، «النجوم الزاهرة» (١١/١٨٩)، «المنهل الصافي» (٢/٢٧٠)، «بغية الوعاة» (١/٣٨٧).

(٣) انظر «العقد الثمين» (٢/٣٩٢)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/٦٣)، «إنباء الغمر» (٣/٤٧)، «الضوء اللامع» (١٠/٧٩).

ومن شيوخه بحلب:

- الإمامُ كمال الدين أبي حفص عمرُ بن تقي الدين إبراهيم بن عبد الله بن عبد الله ابن العجميِّ، أخذ بحماة عن البارزيِّ، وبدمشقَ عن المِزِّيِّ، وبالقاهرة عن شمس الدين الأصفهانيِّ، وكان إمامًا عالمًا فقيهًا مفتيًا محدِّثًا، له إلمامٌ قويٌّ بعلم الحديث، وانتهت إليه رئاسة الفتوى بحلب مع شهاب الدين الأذرعيِّ، بكَّر بالسماع، فسمع سنةَ (٧١١هـ) من أبي بكر أحمد بن محمَّد ابن العجميِّ المتوفَّى سنة (٧١٤هـ)، وسمع من إبراهيم بن صالح المتوفَّى سنة (٧٣١هـ)، وأخذ عنه البرهان الحديث والفِقه والنَّحْو، وذكره في «مشيخته» وبسط ترجمته، قال: (هو أوَّل مَنِ انتفعتُ به في هذا الشأن، وكان إمامًا بارعًا)، توفِّي سنة (٧٧٧هـ).

- والإمام شهاب الدين أبو العبَّاس أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد الأذرعيُّ الشافعيُّ، ولد سنة (٧٠٧هـ)، وتفقَّه بالقاهرة ودمشق، وأجاز له القاسم ابن عساكر والحجَّار وغيرُهما، وأخذ عن ابن النقيب والفخر المصريِّ، وجمع له شهاب الدين ابن حجي مشيخةً، ثم تحوَّل إلى حلب فقطنها، وناب في الحكم بها، ثم ترك وأقبل على الاشتغال والتصنيف والفتوى والتدريس، وجمع الكتب حتى اجتمع عنده منها ما لم يكن عند غيره، وظفر من النقول ما لم يحصل لأهل عصره، وقد صنَّف «التوسط والفتح بين الروضة والشرح» في عشرين مجلدًا، وراسل السبكي بـ«المسائل الحلبيَّات» وهي في مجلد، وجمعت «فتاويه» في رسالة، وشرح «المنهاج» شرحين: أحدهما «غنية المحتاج»، والثاني «قوت المحتاج»، وفي كلٍّ منهما ما ليس في الآخر، وتعقَّب «المهمَّات» للإسنوي بقدر حجمها، توفِّي رحمه الله في نصف جمادى سنة (٧٨٣هـ)، وكان لطيف العشرة، كثير الإنشاد للشعر، له نظم قليلٌ، قال عنه الحافظ ابن حجر: كثير الفوائد، ثم قال: قرأتُ بخطِّ الشيخ برهان الدين المحدِّث بحلب - وأجازنيه -: أنشدنا الإمام شيخ الشافعيَّة شهاب الدين الأذرعيُّ لنفسه:

كم ذا برأيك تستبدُّ؟! ... ما هكذا الرأي الأَسَدُّ
أأمنتَ جبَّارَ السما ... ءِ ومَن له البطش الأشدُّ؟!
فاعلم يقينًا أنَّه ... ما مِن مقامِ العَرْضِ بُدُّ
عَرْضٌ به يقوى الضعيـ ... ـفُ ويَضْعُفُ الخصمُ الألدُّ
ولذلك العَرْضِ اتقى ... أهلُ التُّقَى ولهُ استعدُّوا

ومن شيوخه بدمشق:

- صلاح الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر محمَّد بن أحمد ابن قُدامةَ المقدسيُّ الصالحيُّ الحنبليُّ، مسند الدنيا، ولد سنة (٦٨٤هـ)، وتوفِّي سنةَ (٧٨٠هـ)، سمع منه «مشيخة الفخر علي ابن البخاري»(١)، وقد ذكر الحافظ: أنَّ صدر الدين الياسوفي عمل له «مشيخة»، وحدَّث بها، وآخر مِن سمعَها منه البرهان سبط ابن العجميِّ.

- صدر الدين أبو الربيع سليمان بن يوسف بن مفلح الياسوفيُّ، ترجمه الحافظ في «الدرر» فقال: (قرأتُ بخطِّ الشيخ برهان الدين المحدِّث الحلبيِّ: أنَّ الشيخ صدر الدين حفظ «التنبيه» وهو صغير، و«مختصر ابن الحاجب»، ومهر في المذهب، وأقبل على الحديث فأكثر، وتخرَّج بابن رافع وابن كثير وغيرهما، وسمع الكثير، وكان ديِّنًا كثير العلم والعمل والإحسان إلى الطلبة والواردين، وخرَّج عدَّة تخاريج، وجمع عدَّة كتب، ورحل في الحديث إلى حلب وحمص والقاهرة وغيرها).

وقال ابن قاضي شهبة: (ذكر له الحافظ برهان الدين سبط ابن العجميِّ ترجمةً طويلةً، وبالغ في الثناء عليه وقال: كان من محاسن الدهر، لم ترَ عيناي في بابه مثلَه)، توفِّي رحمه الله سنة (٧٨٩هـ) وله خمسون سنة.

ومن جملة شيوخه:

- كمال الدين إبراهيم بن عمر بن أحمد بن عمران الحلبونيُّ الحلبيُّ (ت٧٣٢هـ).

- نور الدين محمود بن علي بن محمَّد بن عبد العزيز بن أبي جرادة العقيليُّ ابن العديم الحلبيُّ (ت٧٦٨هـ).

- بدر الدين محمَّد بن أحمد بن علي بن بشر الحرانيُّ الحلبيُّ (ت٧٧١هـ).

- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمَّد بن جمعة بن أبي بكر الأنصاريُّ الحلبيُّ الشافعيُّ عُرف بابن الحنبليِّ (ت٧٧٤هـ).

---

(١) والفخر ابن البخاري: هو الإمام الحافظ مسند الدنيا فخر الدين أبو الحسن عليُّ بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعديُّ المقدسيُّ الصالحيُّ، المتوفَّى سنة (٦٩٠هـ)، ومن اللطائف أنَّ الفخر ابن البخاريِّ سمع منه الحافظ المنذريُّ والصلاحُ ابن أبي عمر، ومات المنذريُّ سنةَ (٦٥٦هـ) والصلاحُ سنةَ (٧٨٠هـ)، وهذا هو السابق واللاحق عند المحدِّثين، وهو مَنِ اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتهما، وللخطيب البغداديِّ فيه تأليفٌ حسن.

- سليمان بن محمَّد بن حمد بن محاسن النيربيُّ الصابونيُّ (ت٧٧٤هـ).
- ظهير الدين محمَّد بن عبد الكريم بن محمَّد بن صالح بن هاشم الكرابيسيُّ الحلبيُّ المعروف بابن العجميِّ (ت٧٧٤هـ).
- كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم بن محمَّد بن هبة الله بن محمَّد بن عبد الباقي الحلبيُّ الحنفيُّ المعروف بابن أمين الدولة (٧٧٦هـ).
- أبو طالب عبد الرحمن بن عبد الكريم بن محمَّد بن صالح ابن العجميِّ (ت٧٧٦هـ).
- شرف الدين أبو عبد الله الحسين بن عمر بن حبيب الحلبيُّ (ت٧٧٧هـ).
- كمال الدين محمَّد بن عمر بن حسن بن عمر بن حبيب الحلبيُّ (ت٧٧٧هـ).
- شرف الدين أبو البركات موسى بن فياض بن عبد العزيز بن موسى المقدسيُّ النابلسيُّ الحنبليُّ (ت٧٧٨هـ).
- بدر الدين حسن بن عمر بن حسن بن حبيب الحلبيُّ (ت٧٧٩هـ).
- القاضي كمال الدين عمر بن عثمان بن هبة الله بن معمر المعرِّيُّ (ت٧٨٣هـ).
- جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن عمر المعروف بابن العديم (ت٧٨٧هـ).
- شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن محمَّد ابن النصيبيِّ الحلبيُّ (ت٧٨٨هـ).
- شهاب الدين ابن المُرحِّل أحمد بن عبد العزيز بن يوسف الحرانيُّ (ت٧٨٨هـ).
- شهاب الدين أبو حامد أحمد بن محمَّد بن علي بن محمَّد بن عشائر السلميُّ (ت٧٩٠هـ).

وغيرهم من الأئمة والأعلام، وقد تقدَّم ذِكر جملةٍ منهم عند ذكر رحلات الإمام البرهان.

تلامذته:

سمع على الإمام البرهان جماعةٌ كثيرون، برز منهم الكثير ممَّن شُهد له بالإمامة والفضل، وعلوِّ المكانة والمنزلة، فممَّن تتلمذ عليه:

- الإمامُ الحافظُ العمدةُ شهابُ الدين أحمدُ بن عليِّ بن محمَّد ابن حجرٍ العسقلانيُّ قاضي الدِّيار المصريَّة، المتوفَّى سنةَ (٨٥٢هـ)، خاتمةُ المحقِّقين، وأميرُ المؤمنين في الحديث، أشهرُ من أن يُترجم، قدم حلب سنة (٨٣٦هـ)، وتلقَّاه العلَّامة محبُّ الدين ابن الشحنة، فسلَّم عليه وهنَّأَه بالسلامة، فسأله ابن حجر عن الشيخ الحافظ محدِّث البلاد الحلبيَّة برهان الدين سبط ابن العجميِّ، وقال له: (لم

أشدَّ الرَّحْلَ ولا استبحتُ القصرَ إلَّا للُقِيِّه)، قرأ عليه بنفسه كتابًا لم يقرأه قبلها، وهو «مشيخة الفخر ابن البخاري» في أربعة مجالس، وسمع عليه بقراءة غيره أشياء، وسمع عليه «جزء السقطي» كما في «المعجم المفهرس».

وقد مدحه الإمام البرهان نفسه فقال(١): (وهذا الرَّجلُ في غاية ما يكونُ مِنَ استحضارِ الرِّجال والكلام فيهم، وله مؤلفات كثيرة في تراجمهم، وله كتاب «لسان الميزان» كتابٌ حَسَنٌ، فيه فوائد، وله «شرح على البخاري» لم يُكمله، نظرتُ فيه بعضَ نظرٍ، وله أخلاقٌ حسنةٌ، ونوادرُ، وسُكُونٌ، ويستحضر أشياء حسنةً مليحةً، وأمَّا الحديثُ فله معرفةٌ تامَّةٌ برجاله المتقدِّمين والمتأخِّرين بتراجمهم وهو جملة حسنة، لا أستحضرُ أنِّي رأيتُ مثلَه في معرفة رجاله المتقدِّم والمتأخِّر، والله أعلم، وقد سمع كثيرًا بالقاهرة ومصر ودمشق والحجاز وغيرها، وله مشايخُ كثيرةٌ، سماعًا وإجازةً، قُرِئ عليه وعليَّ أشياء بحلب بالشَّرَفِيَّة، وسمع عليَّ بقراءته وقراءة غيره، حفظه الله تعالى للمسلمين).

- المحدِّث الإمامُ شمسُ الدين محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن أحمد ابن ناصر الدين القيسيُّ الحَمَويُّ الأصل الدمشقيُّ المولد والمنشأ، محدِّثُ دمشقَ وحافظُها، ولد في العشر الأوَّل من المحرَّم سنة (٧٧٧هـ)، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفيَّة، وله المصنَّفات الشهيرة، منها: «توضيح المشتبه»، «السراج الوهاج في ازدواج المعراج»، «جامع الآثار في مولد المختار»، «إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك»، قدم حلب سنةَ (٨٣٧هـ)، وقرأ على الإمام البرهان، توفِّي رحمه الله سنة (٨٤٢هـ).

- علاء الدين أبو الحسن عليُّ بن محمَّد ابن خطيب الناصريَّة الحلبيُّ، ولد سنة (٧٧٤هـ)، كان إمامًا علَّامة محقِّقًا متقنًا بارعًا في الفقه، كثيرَ الاستحضار له، إمامًا في الحديث، مشاركًا في الأصول مشاركة جيدة، وكذا في العربية وغيرها، مستحضرًا للتاريخ لا سيما «السيرة النبويَّة»، كلُّ ذلك مع الإتقان والثقة، وحسن المحاضرة، وجودة المذاكرة، والرئاسة والحشمة والوجاهة، وقد شارك البرهان في عدد من شيوخه، وترجم له في «الدر المنتخب» فقال: (... وهو شيخي، عليه قرأتُ هذا الفن، وبه انتفعت، وبهديه اقتديت، وبسلوكه تأدَّبت، وعليه استفدت...)، توفِّي رحمه الله سنة (٨٤٣هـ).

- ولد الإمام البرهان موفَّقُ الدين أبو ذرٍّ أحمدُ الحلبيُّ المولد والدار، الشافعيُّ المذهب، وقد تقدمت ترجمته عند ذكر أولاد الإمام البرهان.

---

(١) ذكره الإمام السَّخاويُّ في «الجواهر والدرر» (١/٢٩٧) عن خطِّ الإمام البرهان.

- الإمامُ الحافظُ الرحلة تقيُّ الدين أبو الفضل محمَّد بن محمَّد بن أبي الخير محمَّد ابن فهد القرشيُّ الهاشميُّ المكِّيُّ الشافعيُّ، المولود سنة (٧٨٧هـ)، والمتوفَّى سنة (٨٧١هـ)، صاحب التصانيف، ومنها «لحظ الألحاظ»، ولمَّا ترجم الإمام البرهان فيه قال: (وهو الآن شيخُ البلاد الحلبيَّة والمشارُ إليه فيها بلا نزاع، وبقيَّةُ حفَّاظ الإسلام بالإجماع، اجتمعتُ به لمَّا ورد إلى مكَّة المشرَّفة صحبةَ الحاجِّ الحلبيِّ مؤدِّيًا لحجَّة الإسلام في موسم سنة (٨١٣هـ) كرَّاتٍ، واستفدتُ منه شيئًا، وسمعتُ عليه بمنًى المعظَّمِ «المئةَ المنتقاةَ من مشيخةِ الفخر ابن البخاريِّ»...، وأجازني بما له من مرويَّاتِه مشافهةً وكتابةً غيرَ مرَّةٍ، فالله تعالى يُبقيه ويُمتِّعُ [به] الإسلام، ويُديمُ النفعَ به للأنام، بجاه المصطفى سيِّدنا).

- وولده الإمامُ نجمُ الدين أبو القاسم عمرُ بن تقيِّ الدين محمَّد بن محمَّد بن أبي الخير محمَّد ابن فهد القرشيُّ الهاشميُّ المكِّيُّ الشافعيُّ، ولد سنة (٨١٢هـ)، وتوفِّي سنة (٨٨٥هـ)، وتقدَّم أنَّه عمل «مشيخة» للبرهان سماها «مورد الطالب الظمي من مرويات الحافظ سبط ابن العجميِّ»، وقد رحل إلى البرهان صحبةَ ابن ناصر الدين عام (٨٣٧هـ)، ثم سافر إلى دمشق مرارًا، والقاهرة مرَّتين، ثم عاد إلى حلب ليستزيد من البرهان، فمكث عنده طويلًا، وقرأ عليه كثيرًا.

- شمس الدين أبو البركات محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن علي بن يوسف بن الباز الأشهب الغرَّاقيُّ القاهريُّ الشافعيُّ، ولد سنة (٧٩٥هـ) بالغرَّاقة، قال السَّخاويُّ: (ودخل حلب صحبة المعين عبد اللطيف ابن العجميِّ في شوَّالٍ سنةَ أربعين، وأخذ حينئذٍ عن حافظها البرهان «شرحه على الشِّفا» بتمامه، وأشياء منها قطعة من «شرحه على البخاريِّ»، ووصفه البرهان -فيما قرأتُه بخطِّه- بالشيخ الإمام الفاضل، وأنَّه رجلٌ فاضلٌ يستحضر أشياء حسنة من فقه ونحو ولطافات ومحاضرات وغيرها انتهى. وكان إمامًا عالمًا بارعًا في فنونٍ كثيرةٍ، ذا نظم ونثر وحافظة جيدة، لا يَمَلُّ من ملازمة الاشتغال، له يدٌ طُولى في الحساب والفرائض، ديِّنًا خيِّرًا سَمْحًا شديدَ التواضع كثيرَ التودُّد، حسنَ العِشرة...)، توفِّي سنةَ (٨٥٨هـ)، وصُلِّي عليه بالأزهر.

- أبو الفضل محمَّد بن أبي الوليد محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن محمود بن غازي بن أيوب ابن الشحنة الثقفيُّ الحلبيُّ الحنفيُّ، ولد في رجب سنة (٨٠٤هـ) بحلب ونشأ بها، ولازم البرهان الحافظ في فنون الحديث، وحمل عنه أشياء بقراءته وقراءة غيره، وتوفِّي سنةَ (٨٩٠هـ).

- عبد الوهاب بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمَّد بن أحمد بن سليمان بن حمزة بن أحمد ابن عمر بن الشيخ أبي عمر ابن قُدامةَ القرشيُّ المقدسيُّ الصالحيُّ العمريُّ الحنبليُّ، المعرف بابن

زريق، المتوفَّى سنة (٨٤٥هـ).

وممَّا يحسن ذكره هنا ما وصلنا ممَّا قرأه عليه تلامذته سوى ما سيأتي ذكره في تراثه القلمي:

- «شرح ألفية العراقي في الحديث» للعراقي قرأه عليه ناسخها شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن الحواري بالمدرسة الشَّرفية بحلب سنة (٨٢٣)[1].

- حديث فاطمة بنت قيس من «صحيح مسلم» قرأه عليه ناسخه شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن الحواري بالمدرسة الشَّرفية بحلب سنة (٨٢٣) علَّق على طرف منها البرهان[2].

- النصف الأول من «سنن الترمذي» قرأه عليه ناسخه شمس الدين محمد إمام مسجد منكلي بغا وجماعة بحلب في مجالس آخرها (١٧) شوال سنة (٨٣٩)[3].

- «الأربعون النووية»، قرأه ناسخه عمر بن محمد بن عمر بن الحسام عليه في المدرسة الشرفية بحلب في مجلس واحد في (٢٦) صفر سنة (٨٣٢)[4].

- «غرر الفوائد المجموعة» لرشيد الدين ابن العطار، قرأه عليه ناسخه شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن الحواري بالمدرسة الشَّرفية بحلب سنة (٢١) رجب سنة (٨٢٤)[5].

- «صحيح مسلم»، نسخة قرأها ناسخها علي بن عبد العزيز بن يوسف المعروف باليتيم، بالمدرسة الشرفية بحلب، سنة (٨٠٩) بوجود جماعة من أهل العلم سمَّاهم، ثم قرأه عليه سنة (٨٢٤) شهاب الدين أحمد بن حسن بن سعيد الهلالي، ثم محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي سمعه منه في حلب في مجالس بعضها في المدرسة الشرفية، وبعضها بالخانقاه الشمسية سنة (٨٣١)[6].

شمائله وثناء العلماء عليه:

حُقَّ لمن علت شمسُه في سماء المعرفة أن يُذكر فلا يُغمر، ولمن لمعَ نجمُه في فلك العلوم أن

(١) الرسالة الأولى من مجموع محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٢٥١)، وهي نسخة متقنة عليها حواش متقنة مفيدة، قرأها ناسخها على البرهان وعارضها بأصله.

(٢) الرسالة الثانية من مجموع محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٢٥١).

(٣) مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٣٤١).

(٤) الرسالة السابعة من مجموع محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٢١٦٠).

(٥) وهو الرسالة الأولى من مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٢١٧٦).

(٦) وصلنا الربع الأخير من هذه النسخة، وعليها نص الإجازة كاملة وهي محفوظة في المكتبة الوطنية بدمشق (١٧١٠٧).

يشار إليه ويُمدح، فيأتي على ذكر محاسنه وفضله العلماء، ونشر صفاته وسماته المؤرخون والفضلاء، ومن هؤلاء الأعلام مناراتِ الهدى إمامُنا البرهان، فإنَّ له اليدَ البيضاء التي تُذكَر، والفضائلَ الجمَّةَ التي لا تُنكر، فهذا الإمام السَّخاويُّ يذكره في «ضوئه» ويقول في ترجمته: (اتَّفق أنَّه في بعض الأوقات حوصرتْ حلب، فرأى بعضُ أهلها في المنام السراجَ البُلْقَينيَّ فقال له: ليس على أهل حلب بأسٌ، ولكن رُحْ إلى خادمِ السُّنَّة إبراهيمَ المحدِّثِ وقلْ له يقرأ «عمدة الأحكام» ليفرِّج الله عن المسلمين، فاستيقظ، فأعلم الشيخ، فبادر إلى قراءتها في جمع من طلبة العلم وغيرهم بالشَّرَفِيَّة يوم الجمعة بُكرة النهار، ودعا للمسلمين بالفرج، فاتَّفق أنَّه في آخر ذلك النهار نصر الله أهل حلب).

وكان رحمه الله صبورًا على الاستماع -كما سيأتي في كلام مترجميه- ربَّما استمع اليوم الكامل من غير مللٍ ولا ضجر، وقد قرئ عليه «سنن النسائي الصغرى» في ستَّة مجالس، كما هو مثبت في القطعة المحفوظة من الكتاب المذكور في قسم مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، على ما أفاد فضيلة الشيخ محمَّد عوَّامة.

وترجمه العلَّامة علاء الدين ابن خطيب الناصريَّة، وأكثر الرواية عنه في «ذيله لتاريخ حلب»، وقال فيه: (ثم أخذ علم الحديث بالقاهرة عن كبار الحفَّاظ... وسمع بالإسكندريَّة والقدس وغزَّة، وبرع في ذلك، وعاد إلى حلب، وصنَّف وأشغل الطلبة، وهو شيخي، عليه قرأت هذا الفن، وبه انتفعت، وبهديه اقتديت، وبسلوكه تأدَّبت، وعليه استفدت. وهو شيخٌ إمامٌ عالمٌ عاملٌ، حافظٌ وَرِعٌ مفيدٌ زاهدٌ، على طريق السلف الصالح، ليس مقبلًا إلَّا على شأنه من الاشتغال والإشغال والإفادة، لا يتردَّد إلى أحد، وأهل حلب يعظِّمونه ويعتقدون بركته، وغالب رؤسائها تلامذتُه، حدَّث بحلب، وسمع عليه جماعةٌ كثيرون منهم الإمام الحافظ قاضي القضاة شهاب الدين أحمد ابن حجر، والإمام شمس الدين ابن ناصر الدين، ورحل إليه الطلبة، واشتغل عليه كثير من النَّاس، وانفرد بأشياء سماعًا، منها «مشيخة الفخر ابن البخاري» وغيرها، وصار رحلة الآفاق، وهو على حاله، واصلًا من الاشتغال دائمًا، وعلى طريقة السلف).

وكانت رحلةُ الحافظ ابن حجر إليه سنة (٨٣٦هـ)[1]، ورحلةُ ابن ناصر الدين في أول سنة (٨٣٧هـ) كما ذكر الإمام السَّخاويُّ، قال: (وترجمه شيخنا حينئذٍ بقوله: وله الآن بضع وستُّون سنة، يسمع الحديث

(١) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس.

ويقرؤه، مع الدين والتواضع، واطِّراح التكلُّف، وعدم الالتفات إلى بني الدنيا. قال: ومصنَّفاته ممتعةٌ محررَّةٌ دالَّة على تتبُّعٍ زائدٍ وإتقان).

قال السَّخاوي: (وكذا سيأتي في ترجمة ولده -أي: أبي ذرٍّ- وصفُ شيخِنا -أي: ابن حجر- لصاحب الترجمة بـ: شيخنا الإمام العلَّامة الحافظ الذي اشتهر بالرعاية في الإمامة، حتَّى صار هذا الوصف له علامة، أمتع الله المسلمين ببقائه).

وقال ابن حجر في القسم الثاني من «معجمه» في ترجمته: (المحدِّث الفاضل الرحَّال، جمع وصنَّف، مع حسن السيرة والتخلُّق بجميل الأخلاق والعِفَّة، والانجماع والإقبال على القراءة بنفسه، ودوام الإسماع والاشتغال، وهو الآن شيخ البلاد الحلبيَّة غير مدافَع، أجاز لأولادي، وبيننا مكاتبات ومودَّة، حفظه الله تعالى، قال: ثم اجتمعت به في قدومي إلى حلبَ في رمضانَ سنةَ ستٍّ وثلاثين صحبةَ الأشرف، وسمعتُ منه المسلسل بالأوَّليَّة بسماعه من جماعة من شيوخنا، ومِن شيخَينِ له لم ألقَهُما، ثم سمعتُ من لفظه المسلسل بالأوَّليَّة تخريجَ ابن الصلاح).

وممَّا يدُلُّ على متانة حفظه ما ذكره السَّخاوي عن الحافظ ابن حجر قال: (وبلغني أنَّ شيخنا كتب له المسلسل بخطِّه عن شيوخه الذين سمعه منهم، وأدخل فيهم شيخًا رام اختبارَه فيه هل يفطن له أم لا؟ فتنبَّه البرهانُ لذلك، بل نبَّه على أنَّه مِن امتحان المحدِّثين، هذا مع قوله لبعض خواصِّه: «إنَّ هذا الرجل -يعني شيخنا ابن حجر- لم يَلقَني إلَّا وقد صِرتُ نِصفَ راجل!»؛ إشارةً إلى أنَّه كان عرض له قبل ذلك الفالجُ وأُنسِيَ كلَّ شيءٍ حتى الفاتحة، قال: «ثم عُوفيتُ وصار يتراجعُ إليَّ حِفظي كالطِّفل شيئًا فشيئًا»).

وممَّا يدُلُّ على أمانته في الرواية ما نقله الشيخ محمَّد عوَّامة عن النجم ابن فهد قال: (وذكر -أي: البرهان- أنَّه كان عنده استدعاءٌ فيه اسمُه، فيه إجازةُ جماعةٍ منهمُ العِزُّ ابنُ جماعة، ولم نعرف أحدًا ممَّن أجاز فيه غيره، وأنَّه ذهب في فتنة تمرلنك، وكان - أي: البرهان - لا يرضى أن يُحدِّث عن العِز ابن جماعة تديُّنًا).

وهذا متَّصل بخُلُقٍ علميٍّ كريم؛ وذلك أنَّ الإمامَ عزَّ الدين عبدَ العزيز بن محمَّد بن إبراهيم ابن جماعة الكنانيَّ توفِّي سنةَ (٧٦٧هـ)، وأوَّلُ سماعٍ عُرف للبرهان كان سنة (٧٦٩هـ) بحلب -كما ذكر غيرُ واحدٍ ورأيتُه في «ثبَته»- فلذلك أمسك البرهان عن الرواية عنه؛ أمانةً في الرواية وورعًا، فرحمه الله تعالى بواسع رحمته.

وقد ترجم الإمامَ البرهان الفاسيُّ في «ذيل التقييد» وقال: (محدِّث حلب).

والمقريزيُّ في «تاريخه» وقال: (إنَّه صار شيخ البلاد الحلبيَّة بغير تدافع، مع تديُّنٍ وانجماعٍ وسيرة حميدة).

ووصفه تلميذه ابن الشحنة بالشيخ الإمام المحقق الحافظ الثقة الضابط العلامة برهان الدين رحلة المحدِّثين...حافظ الشام[1]...

وقال البِقاعيُّ في «عنوان الزمان»: (إنَّه كان على طريقة السلف في التوسُّط في العيش، وفي الانقطاع عن النَّاس لا سيَّما أهل الدنيا، عالمًا بغريب الحديث، شديدَ الاطلاع على المتون، بارعًا في معرفة العلل، إذا حفظ شيئًا لا يكاد يخرج من ذهنه، ما نازع أحدًا بحضرتي في شيءٍ وكشف عنه إلَّا ظهر [أنَّ] الصواب ما قاله، أو كان ما قاله أحدَ ما قيل في ذلك، وهو كثيرُ التواضع مع الطلبة والنُّصح لهم، وحاله مقتصد في غالب أمره).

وقال السَّخاوي: (وكان إمامًا علَّامةً حافظًا، خيِّرًا ديِّنًا ورِعًا متواضعًا، وافرَ العقل، حسن الأخلاق، متخلِّقًا بجميل الصفات، جميل العشرة، مُحبًّا للحديث وأهلِه، كثيرَ النُّصح والمحبَّة لأصحابه، ساكنًا منجمعًا عن النَّاس، متعفِّفًا عنِ التردُّدِ لبني الدنيا، قانعًا باليسير، طارحًا للتكلُّف، رأسًا في العبادة والزهد والورع، مديمَ الصيام والقيام، سهلًا في التحدُّث، كثيرَ الإنصاف والبِشر لمن يقصِده للأخذ عنه خصوصًا الغرباء، مواظبًا على الاشتغال والإشغال والإقبال على القراءة بنفسه، حافظًا لكتاب الله تعالى، كثيرَ التلاوة له، صبورًا على الإسماع، ربَّما أسمع اليوم الكامل من غير مللٍ ولا ضجَر، عُرِض عليه قضاء الشافعية ببلده فامتنع وأصرَّ على الامتناع، فصار بعدُ كلُّ واحدٍ من قاضيَيها الشافعيِّ والحنفيِّ من تلامذته الملازمين لمحلِّه والمنتمين لناحيته، وقد حدَّث بالكثير، وأخذ عنه الأئمَّة طبقة بعد طبقة، وألحق الأصاغر بالأكابر، وصار شيخ الحديث بالبلاد الحلبيَّة بلا مدافع، وممَّن أخذ عنه من الأكابر الحافظ الجمال بن موسى المراكشيُّ، ووصفه بالإمام العلَّامة المحدِّث الحافظ شيخ مدينة حلب بلا نزاع، وكان معه في السماع عليه موفَّقُ الدين علي بن إبراهيم الإبِّيُّ وغيرُه، والعلَّامة العلاء ابن خطيب الناصريَّة).

وترجمه ابن تغري بردي وقال: (كان إمامًا حافظًا، بارعًا مفيدًا، سمع الكثير، وألَّف التآليف

(١) ثبت ابن الشحنة (١٠٢ب).

الحسنة المفيدة... ورأيتُه أنا أيضًا بحلب في سنة ستٍّ وثلاثين وثمان مئة، ولم يتَّفق لي أن أَرويَ عنه شيئًا، ولكن اجتمعتُ بغالب طلبتِه وممَّن تخرَّج به، والجميعُ يُثنون على عِلمِه وفضلِه وحفظِه).

وترجمه التقيُّ ابن فهد في «لحظ الألحاظ» وقال: (عُني بهذا الشأن، واشتغل في علوم، وجمع وصنَّف، مع حُسن السيرة والانجماع عنِ التردُّد إلى ذوي الوجاهات، والتخلُّق بجميل الصفات، والإقبال على القراءة بنفسه، ودوام الإسماع والاشتغال، وهو إمامٌ حافظٌ علَّامةٌ ورعٌ ديِّنٌ...) فذكر في أوصافه نحوَ ما قال السَّخاويُّ، إلى أن قال: (وعُرِضَ عليه قضاءُ الشافعيَّة بحلب كرَّتين، فامتنع وأصرَّ على الامتناع، فسُئل في أن يُعيِّنَ مَن يَصلُح، فعيَّن القاضيَ أبا جعفرٍ ابنَ العجميِّ، فوُلِّيَ فسار فيهم على السَّنَن المستقيم، فلم تُطِقِ الرعيَّةُ ذلك، فصُرِفَ ووُلِّيَ عليهم زينُ الدين عبد الرحمن بن الكركيِّ، فسار فيهم سيرةً غيرَ حميدة، فضجُّوا منه وشكَوا، فسُئِلَ الشيخ في أن يُعيِّنَ لهم قاضيًا، فأشار إلى القاضي علاء الدين ابن خطيب الناصريَّة، فسدَّد وقارب).

وفي امتناعه عن القضاء دليلٌ على ورعه وزهده في الدنيا، وبُعده عن مناصبها، وترك الاشتغال فيما يُبعِدُ عن العِلم والذكر والعبادة.

قال: (وهو الآن شيخُ البلاد الحلبيَّة والمشارُ إليه فيها بلا نزاع، وبقيَّةُ حفَّاظ الإسلام بالإجماع، اجتمعتُ به لمَّا ورد إلى مكَّة المشرَّفة صحبةَ الحاجِّ الحلبيِّ مؤدِّيًا لحجَّة الإسلام في موسم سنة «٨١٣هـ» كرَّاتٍ، واستفدتُ منه شيئًا، وسمعتُ عليه بمنًى المعظَّم «المئةَ المنتقاةَ من مشيخةِ الفخر ابن البخاريِّ»...، وأجازني بما له من مرويَّاتِه مشافهةً وكتابةً غيرَ مرَّةٍ، فاللهُ تعالى يُبقيه ويُمتِّعُ [به] الإسلام، ويُديمُ النفعَ به للأنام، بجاه المصطفى سيِّدنا).

وقال نجم الدين ابن فهد ولد التقيِّ في «معجم شيوخه» الذي صنعه له: (الإمامُ العلَّامةُ الحافظُ الكبيرُ برهانُ الدين أبو الوفاء، حافظُ بلاد الشام، أشهرُ من أن يُوصف، وأكبرُ مِن أن يُنبِّهَ مثلي على قدره).

وقد ذكر الشيخُ محمَّد عوامة أنَّ شمسَ الدين أبا البركات محمَّدَ بن محمَّد بن محمَّد بن عليٍّ الغرَّاقيَّ القاهريَّ (٨٥٨هـ) ﷺ -أحدَ أصحاب الحافظ ابن حجر، وممَّن تتلمذ على الإمام وليِّ الدين العراقيِّ والإمام البرهان- كتب لنفسه نسخةً من كتاب شيخه البرهان «الكشف الحثيث»، فكتب أوَّلها: («كتابُ الكشف الحثيث عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث»، تصنيفُ سيِّدِنا ومولانا الشيخِ الإمامِ العالمِ العاملِ، الحافظِ الضابطِ، المتقنِ المدقِّقِ، ناصرِ السُّنَّة، الرحلةِ، أميرِ المؤمنين في الحديث،

حاملِ لواء الشريعة الإسلاميَّة، محدِّثِ البلاد الشاميَّة سبطِ ابن العجميِّ... أبقاه الله تعالى في خيرٍ وعافيةٍ).

وهيهات لأحدٍ أن ينالَ هذا اللقب ويحرز هذا الوصف (أمير المؤمنين في الحديث) إلَّا وقد بلغ في علم الحديث وفنونه مبلغًا!

وفاته:

ولم يزلِ الإمامُ البرهان ﵀ على جلالته وعلوِّ مكانته ملازمًا الاشتغال والإفادة حتى أذن الله تعالى لهذه النفس الطيبة والروح الطاهرة أن تؤوب إليه وتلقاه بعد أن كان خطابُها له مناجاة، فمات شهيدًا بالطاعون ضحى يوم الاثنين، السادس والعشرين من شوَّالٍ سنةَ إحدى وأربعين وثمان مئة (٨٤١هـ) بحلب، وله من مبارك العمر ثمانٌ وثمانون سنة، وثلاثةُ أشهرٍ، وأربعةُ أيَّام، مع كمالِ علمٍ وحضور ذهن، فلم يغب له عقلٌ ولا وعيٌ، بل فارق وهو يتلو القرآن تمامَ نعمةٍ من الله المنَّان، وصُلِّيَ عليه بالجامع الأمويِّ بعد الظهر، ودُفن بالجبيل داخل سور حلب عند أقاربه بمقبرة أهله الملحقة بجامع أبي ذرٍّ حيث كان مدرسةً ومقبرةً لآل العجميِّ، وكانت تُدعى المدرسة الكامليَّة، يُدرَّس فيها المذهب المالكيُّ والشافعيُّ، وتاريخُ بنائِها سنةَ (٥٩٥هـ)، قال العلَّامة الطباخ في «إعلام النبلاء»: (في هذا البيت ثمانيةُ قبور مسنَّمة بالتراب لا غير، هي قبورُ بني العجميِّ، ومعهم المحدِّث الكبير إبراهيم بن محمَّد سبط ابن العجميِّ، وولدُه أبو ذرٍّ، لكن لا يُعلم صاحبُ كلِّ قبرٍ بيقين).

وكانت جنازتُه مشهودةً، جمعنا الله به صحبةَ الحبيب المصطفى ﷺ في مستقرِّ رحمته، آمين.

❁ ❁ ❁

التراث القلمي للحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي
(منسوخاته، وتصانيفه، ومكتبته):

لم تقتصر جهود البرهان في طلبه للعلم على التلقي والسماع، والسفر والتجوال، بل ساهم في رفد المكتبة الإسلامية بجملة وافرة من المنسوخات والتصانيف والتملكات، فقد عرف بكتب الحديث بخطه المميز، فقد قال السَّخاوي رحمه الله: (واجتهد الشيخ رحمه الله **في هذا الفن اجتهادًا كبيرًا**، وكتب بخطِّه الحسن الكثير... واشتغل بالتصنيف).

ولقد أكرمنا اللهُ تعالى بوصول غالب آثار هذا الإمام الجليل إلينا من مصنَّفات إلى تملُّكَات وكلها عليه خطِّه المبارك[1].

ويحسن بنا التفصيل في بيان هذه الجهود فنقول ومن الله العون:

أولًا: ما وصلنا من منسوخات البرهان بخط يده من مصنفات مَنْ قبله من العلماء:

١ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح للبخاري لابن الملقن (ت: ٨٠٤) في أربع مجلدات كبار:

انتسخ الحافظ برهان الدين كتاب التوضيح لنفسه بخطه وحفظه في مكتبته الخاصة[2]، وقرأ المجلد الأول والثاني على مصنفه، وقيَّد ابن الملقن تلك المجالس على هامش النسخة بخط يده.

فأنهى البرهان انتساخ المجلدة الأولى منه بدار السنة الكاملية بالقاهرة، منتصف شعبان سنة (٧٨٥)، وكتب ابن الملقن في خاتمته: ثم بلغ في [المجلس] الثاني بعد المائة قراءة عليَّ ومقابلة بأصلي نفعه الله وإياي وكتبه مؤلفه غفر الله له.

وأنهى البرهان انتساخ المجلدة الثانية منه بدار السُّنَّة الكاملية بالقاهرة، في عجز جمادى الأولى سنة (٧٨٦).

---

(١) سنثبت نماذج من ذلك آخر المقدمة.

(٢) مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية بدمشق (١٤٨٤٧-١٤٨٥٠)، عليه تملك البرهان سبط ابن العجمي وتملك حفيده من بعده أحمد بن أبي بكر بن أبي ذر موفق الدين، ثم انتقل بعد ذلك إلى إبراهيم بن محمد البخشي، وعليه مطالعته سنة (١١٢٨) في المدرسة المقدمية بمدينة حلب المحميَّة.

وكتب ابن الملقن في خاتمته: ثم بلغ في [المجلس] التاسع بعد المئتين، وكتبه مؤلفه غفر الله له.

وأنهى البرهان انتساخ المجلدة الثالثة منه بالمدرسة الشرفية بحلب سنة (٨٢١).

وأنهى البرهان انتساخ المجلدة الرابعة منه منه بالمدرسة الشرفية بحلب عجز ذي القعدة سنة (٨٢١).

وقال البرهان في خاتمتها: وكنتُ قديمًا كتبت النِّصف الأَوَّل مِن هذا المؤلَّف، وقرأتُهُ على شيخنا العلَّامة الحافظِ سِرَاج الدين أبي حَفْصٍ عُمَرَ المؤلِّفِ بالقاهرةِ، ثمَّ كتبتُ هذا النِّصف الثاني مِن نُسختَين سَقيمتَين إحداهما مِن الجهاد إلى باب صِفة النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ مِن المغازي إلى أثناء الفرائِضِ مِن نسخةٍ ثانيةٍ مِن باب صِفة النَّبيِّ ﷺ إلى المغازِي، ومِن أثناء الفرائض إلى آخِر الكِتاب.

والناظر في هذه النسخة يجد الفرق بين النصفين من حيث الدِّقة وهو مصداق ما قال البرهان رحمه الله.

ثانيًا: مصنفاته:

مصنَّفات الإمام البرهان غالب موضوعاتها يتناول علمَ الحديث الشريف وفنونَه، وقد أثنى عليه الحافظ ابن حجر -كما نقل الإمام السَّخاويُّ أيضًا- فقال: (**ومصنَّفاتُه ممتعةٌ محرَّرةٌ دالَّة على تتبُّعٍ زائدٍ وإتقان**)، قال: (وهو قليلُ المباحث فيها كثيرُ النقل)، وهذا يرجع إلى دِقَّتِه وإتقانِه وأمانتِه، وهدوءِ طبعه، وزيادةِ البركة في علمه، كما سيأتي في منهج الإمام البرهان في كتابه، وما زلنا ونحن نشتغل بالكتاب نلمسُ بركةَ هذا الإمام الجليل ونستشعرُ سِرَّه.

وليس كلام الحافظ جُزافًا، بل هو كلامُ مطَّلعٍ عارف؛ فقد قال رحمه الله: (وقرأتُ بخطِّه من مصنَّفاته «التعليق على صحيح البخاري» و«التعليق على السيرة» لابن سيِّد الناس، و«التعليق على الشفا»، و«نهاية السول في رواة الستة الأصول»، و«التعليق على سنن ابن ماجه»، و«الذيل على الميزان»، و«تلخيص مبهمات ابن بَشْكُوال» قال -أي البرهان-: وقد أفردتُ المدلِّسين والمخلِّطين والوضَّاعين، قال: ولي كتابٌ في المخضرمين، وغير ذلك).

وقد بلغ مجموعُ مصنَّفاته ثمانية وعشرين كتابًا، عشرة منها كُتُبٌ مستقلَّة، وواحدٌ مختصر، وسائرُها حواشٍ على غيرِها، فصنَّف:

١ - «**الاغتباط بمعرفة من رُمِيَ بالاختلاط**»، جزءٌ لطيفٌ، ألَّفه في الثاني من جمادى الأولى سنةَ (٨١٨هـ)

بالشَّرَفِيَّة، وهو مطبوع متداول[١].

٢ - «**إملاءات على صحيح البخاري**» قال التقيُّ ابن فهد والسَّخاويُّ: (له على «البخاريِّ» عدَّة إملاءات كتبها عنه جماعة من الطلبة) منها ما ألقاه البرهان على طلاب العلم أثناء قراءته لصحيح البخاري، وجمعها تلميذه أحمد بن أبي بكر بن أحمد الشهاب أبو العبَّاس الهكاري الكرْدِي الشَّافعي نزيل مكَّة، تضمُّ هذه الأمالي شرح غريب أو بيان مبهم أو حل إشكال، والتي سماها: «العقد الغالي في حلِّ إشكال البخاري»[٢]، ومنها حواش على نسخ صحيح البخاري.

٣ - «**التاريخ**»، ذكره الموفَّق أبو ذرٍّ ولد البرهان[٣].

٤ - «**التبيين لأسماء المدلِّسين**»، جزءٌ لطيفٌ، ألَّفه في جمادى الأولى سنة (٨١٨هـ)، وهو مطبوع متداول[٤].

٥ - «**تذكرة الطالب المعلَّم فيمَن يُقال: إنَّه مخضرَم**»، جزءٌ لطيفٌ، زاد فيه على ما ذكره الإمام مسلم بن الحجاج وابن الصلاح والزين العراقيُّ ممَّن قيل فيه: مخضرَم، وهو مطبوع متداول.

٦ - «**تلخيص الغوامض والمبهمات**» لابن بَشْكُوال، كذا سمَّاه السَّخاويُّ، وفي مسودة مخطوطته بخط يده: («الغوامض والمبهمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث» تأليف الإمام أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود ابن بَشْكُوال، اختصرها إبراهيمُ بن محمَّد بن خليل سبطُ ابن العجميِّ، كاتبُها، بحذف الأسانيد، وعزو ما قَدَر على عزوه من الأحاديث إلى الكتب التي هي فيها).

وقد فرغ من اختصاره يوم السبت (١٤) شوال سنة (٧٨٤) بدار السُّنَّة الكاملية بالقاهرة[٥] وكان

---

(١) وصلنا منه نسخة بخط تلميذ المصنف عمر بن محمد بن عمر بن الحسام قرأها على البرهان في المدرسة الشرفية بحلب في مجلسين في سلخ ذي الحجة (٨٣٢)، وهو الرسالة السادسة من مجموع محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا تحت رقم (٢١٦٠).

(٢) منها نسخة في المكتبة الوطنية بباريس (٧/٢٦٧٧)، وقد نشرته دار الكمال بالتعاون مع عطاءات العلم ضمن موسوعتها العلمية: «موسوعة صحيح البخاري».

(٣) «كنوز الذهب» (١/٣٠٠، ٣٧٢، ٣٩٨).

(٤) وقد وصلتنا نسخة، وهي الرسالة الثانية من مجموع محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا تحت رقم (٢١٦٠) قرأها ناسخها عمر بن محمد بن عمر بن الحسام عليه في المدرسة الشرفية بحلب في مجلس واحد في (٤) شوال سنة (٨٣٢).

(٥) مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٤٩٦م).

ابتدؤه في أواخر يوم الأربعاء (١١) من الشهر ذاته.

٧ - «**التلقيح لفهم قارئ الصحيح**»(١)، **وهو كتابنا هذا**، وسيأتي الكلام عليه.

٨ - «**التلويح شرح صحيح البخاري**»، ألَّفه سنة (٧٩٣)، وهو أصل «التلقيح»، وهذا الكتاب لم يصلنا، لكن ذكره المصنف أول «التلقيح» فقال: (وقد كنتُ قديمًا سنة ثلاثٍ وتسعين وسبع مئة كتبتُ عليه تعليقًا سمَّيتُه بـ«التَّلويح» لأهل ذلك الزَّمان، وما كنتُ وقفتُ من شرح شيخنا الآتي ذِكْرُه إلَّا مِن أوَّله إلى أوَّل (كتاب الجهاد)(٢)، ثمَّ وقفتُ على الباقي بعد سِنينَ متطاوِلة(٣)، وأعصارٍ متوالية، والآنَ قد زِدْتُهُ تراجمَ وفوايدَ وإيضاحًا وإعرابًا لقُرَّاء هذا الأوان، لا لأبناء ذلك الزمان...).

٩ - «**ثبَت شيوخه**»، قال السَّخاويُّ ﵀: (له «ثبَتٌ» كثيرُ الفوائد، طالعتُه، وفيه إلمامٌ بتراجم شيوخه ونحو ذلك، بل رأيتُه ترجمَ جماعةً ممَّن قرأ عليه ورحل إليه؛ كشيخنا -ابن حجر- وهي حافلةٌ، وابنِ ناصر الدين، وطائفةٍ)(٤)، وعندي منه.

وتقدَّم أنَّ نجمَ الدين أبا القاسم عمرَ بن محمَّد ابن فهدٍ الهاشميَّ اعتنى بـ«الثبَت» وجمعَ شيوخَ البرهان بالسماع والإجازة في «معجمٍ» ضخمٍ بيَّن فيه أسانيدَه وتراجمَ شيوخه، وسمَّاه «مورد الطالب الظمي من مرويات الحافظ سبط ابن العجمي».

وكذا تقدَّم أنَّ الحافظَ ابنَ حجر جمع تراجم شيوخ البرهان وألَمَّ بمسموعاته وخرَّج «مشيخةً» له.

١٠ - «**حاشية على ألفية العراقي**» في المصطلح، انفرد السَّخاويُّ بذكرها.

١١ - «**حاشية على شرح العراقي لألفيته**»، قال السَّخاويُّ معدِّدًا حواشي البرهان: (واليسير على ألفيَّة العراقيِّ وشرحِها).

١٢ - «**حاشية على تجريد أسماء الصحابة**» للذهبيِّ.

١٣ - «**حاشية على تلخيص المستدرك**» للذهبيِّ أيضًا(٥).

---

(١) مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٤٣٥-٤٣٦).

(٢) هذا نصف كتاب «التَّوضيح» لابن الملقن، وأنهى البرهان كتابة هذا النصف سنة (٧٨٦)، وقرأه على مصنِّفه، كما ذكر في نسخته من «التوضيح».

(٣) أنهى البرهان كتابة النِّصف الثاني من كتاب «التَّوضيح» لابن الملقن ﵀ سنة (٨٢١)، دون أن يقرأه على مصنِّفه، كما في آخر نسخته من «التوضيح».

(٤) مخطوط بخط يد البرهان محفوظ في مكتبة الجامعة الأمريكيَّة ببيروت.

(٥) مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٢٩٤).

١٤- «**حاشية على جامع التحصيل**» للعلائيِّ.

١٥- «**حاشية على سنن ابن ماجه**»، وهي تعليقٌ لطيفٌ في مجلد، فرغ منها (٢٨) رمضان سنة (٧٩١) وكان ابتدؤه في أوائل رجب[١].

١٦- «**حاشية على سنن أبي داود**».

١٧- «**حاشية على صحيح مسلم**»، وقد ذهبتْ في فتنة تمرلنك كما ذكر في مطلع «ثبَته»، وأفاد بعضُهم بأنَّه وقف على تجريدٍ لهذه الحاشية بخطِّ تلميذ البرهان[٢].

١٨- «**حاشية على الكاشف**» للذهبيِّ، وهي مطبوعة بعناية فضيلة الشيخ العلَّامة محمَّد عوامة وأحمد محمَّد نمر الخطيب.

١٩- «**الكشف الحثيث عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث**»، وهو مطبوع، اعتمده ابنُ عرَّاق الكِنانيُّ في مقدمة كتابه «تنزيه الشريعة» عند ذكره أسماءَ مَن رُمِي بوضع الحديث.

٢٠- «**المقتفى في ضبط ألفاظ الشفا**» للقاضي عياض. قال السَّخاويُّ: (في مجلد، بيَّض فيه كثيرًا)، ولم يتسنَّ له سَدُّ البياض فيه.

فرغ منه (٢٢) شوال سنة (٧٩٧)، وقد قرأه عليه شمس الدين أبو البركات محمد بن محمد الغَرَّاقي[٣].

٢١- «**حاشية على طبقات الحفاظ**» للذهبي، كتب لنفسه بخط يده نسخة من «الطبقات» وحشَّى عليها، وذلك سنة (٨٠٦) بالمدرسة الشرفية[٤].

٢٢- «**نَثْلُ الهِمْيان في معيار الميزان**»[٥]، وهو حاشيته على النسخة المجوَّدة **بخطِّه**[٦] من «ميزان

---

(١) مسودته بخط يده، وهي الرسالة الثانية من مجموع محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي تحت رقم (٤٩٦م).

(٢) في «الفهرس الشامل للتراث» (٩٦٩/٢) إشارة إلى وجود كتاب للبرهان في بودليانا في أوكسفورد (بروك ١٦٧/١ [١٥٠/١] باسم «شرح الجامع الصحيح لمسلم».

(٣) مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية بدمشق تحت رقم (١٣٣٧٣)، ومن لطائف هذه النسخة أنَّ العلامة الغَرَّاقي قرأ هذا الكتاب على البرهان، وابن البرهان موفق الدين أحمد يسمع وهو مُمْسِك لهذه النسخة بيده.

(٤) نسخة محفوظ في مكتبة فاضل أحمد بتركيا تحت رقم (١١٠٦).

(٥) محفوظ في دار الكتب المصرية، وطبع مؤخرًا بتحقيق د. شادي آل نعمان.

(٦) محفوظة في مكتبة مراد بخاري بتركيا تحت رقم (٩٢)، وعليها خط ابن فهد في مواضع منها -فهي المقصودة في كلام ابن فهد- وحواش بخط إبراهيم ابن الملا العباسي، وبعد المقارنة بين هذه الحاشية ونثل الهميان تبين أن الحاشية هي النواة التي بنى عليها البرهان كتابه «نثل الهميان» فيمكننا من هذه النسخة استدراك ما أشكل على محقق «نثل الهميان» -جزاه الله خيرًا- من كلمات وتراجم مطموسة.

الاعتدال» والتي نقلها من نسخة الحافظ البِرْزالي من «الميزان»(١).

فرغ من تأليفها قبل فتنة تمرلنك ودخوله حلب سنةَ (٨٠٣هـ).

وجاء آخرَها ما نصُّه: (الحمد لله، **أنهاه مطالعةً واستفادةً** داعيًا لجامعه -جمع الله له بين خيرَي الدنيا والآخرة- الفقيرُ أحمدُ بنُ عليٍّ **ابنُ حجرٍ** الشافعيُّ، بمدينة حلبَ حرسها اللهُ تعالى، في أيَّامٍ من شهر رمضان سنةَ ستٍّ وثلاثين وثمان مئة).

وفي آخرِ مقدِّمة المؤلِّف إجازةٌ وبلاغُ قراءةٍ بخطِّ البرهان لنجم الدين ابن فهد.

وقد تقدَّم أنَّ النجمَ ابن فهدٍ اقتصر على ذكر حاشيةٍ على «الميزان»، وقال السَّخاويُّ عند ذكر حواشيه: (وكذا على «الميزان» له، وسمَّاه: «نَثْلُ الهِمْيان في معيار الميزان» يشتمل على تحريرِ بعض تراجمِه وزياداتٍ عليه، وهو في مجلَّدة لطيفة)، وقال البِقاعيُّ: (وذيَّل على «ميزان الذهبي»، وكان يُمعِنُ النظرَ فيه، وله حواشٍ على «الميزان»)، وقال تقي الدين ابن فهد: (له «حواشٍ على سنن ابن ماجه» و«نقد النقصان في معيار الميزان» مجلَّد... و«ذيَّل على الميزان»)، فأمَّا تسميةُ التقيِّ للحاشية: «نقد النقصان» فتحريفٌ، وأمَّا «الذيل» الذي ذكرَه فهل هو «حاشيته نَثْلُ الهِمْيان» نفسُها أو عملٌ مستقلّ؟ وقد أفاد وأجاد فضيلةُ الشيخ محمَّد عوَّامة في بيان الأمر في مقدِّمة تحقيقه لـ«حاشية الإمام البرهان على الكاشف»، فساق كلامَ الإمام البرهان في مطلع «حاشيته على الميزان»، ثم قال: (والذي أُريد الخُلوص إليه بعد هذا: الوقوفُ على حقيقة الأمر، هل للبرهان السبط عملان علميَّان على «الميزان» كما هو ظاهرُ كلام تقيِّ الدِّين ابن فهد -والبِقاعيِّ-، أو عملٌ واحدٌ كما يُستأنس من كلام ابنه نجم الدين ابن فهد والسَّخاويِّ؛ إذِ اقتصرا على ذِكر «حاشيته على الميزان»؟ والذي بدا لي من دراسة الكتاب الذي نقلتُ منه ما تقدَّم، مع ما أثبتَه البجاويُّ رحمه الله من تعليقاتِ البرهان على «الميزان»: أنَّ السبط رحمه الله كتب حواشيَ وفوائدَ على حاشية نسخته من «ميزان الاعتدال»، ولمَّا رآها من الكثرةِ بحيث يُمكن أن تُفرَد في جزءٍ كبير بدا له أن يُفردَها ويزيدَ فيها ما يُمكن زيادتُه، ففعل، لكن على مقتضى شرطه الذي ألزم نفسه به في المقدِّمة التي نقلتُ قِسمًا منها لهذا الغرض، وترك ما لا يتَّفق مع غرضه، فلم يُفردها كلَّها، ففي «نثل الهميان» فوائدُ كثيرةٌ ليست في حواشي «الميزان»، ومنها تراجم جديدة زائدةٌ عليه، ومنها ما أصله في حواشي «الميزان»، ثم زاد عليها لمَّا ضمَّنَها «النَّثل»، وفيها ما

---

(١) كما صرَّح بذلك في آخر نسخته من «ميزان الاعتدال» السابقة الذكر.

يتَّفقان فيه اتِّفاقًا حرفيًّا تقريبًا.

٢٣ - «**نهاية السول في رواة الستة الأصول**»[(١)]، كتابٌ عظيمُ الأهميَّة، مطبوعٌ متداولٌ مع نقصٍ فيه، وهو أكبرُ كُتُب البرهان في الرجال، ابتدأ به سنة (٨٢٨هـ)، وفرغ من تعليقه سنة (٨٢٩هـ) بالمدرسة الشَّرَفِيَّة بحلب.

٢٤ - «**نور النبراس على سيرة ابن سيِّد النَّاس**»، وهو شرح على سيرة الإمام أبي الفتح ابن سيِّد النَّاس (ت ٧٣٤هـ) المشهورة بـ«عيون الأثر في فنون المغازي والسير»، وهو مطبوعٌ متداول، فرغ من تأليفه للمرَّة الثانية سنة (٨٢٦هـ)[(٢)].

٢٥ - «**حاشية على المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**» لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي[(٣)].

٢٦ - «**حاشية على الإشارة إلى وفيات الأعيان**» للذهبي[(٤)].

٢٧ - «**حاشية على المُقتنى في سرد الكنى**» للذهبي (ت: ٧٤٨)، انتسخ الحافظ برهان الدين لنفسه نسخة من «المقتنى» بخط يده في العشر الأوسط من ذي القعدة الحرام سنة (٧٨٦) بالمدرسة الشَّرَفية من نسخة مغلوطة، وكتب عليها حواش نافعة[(٥)].

٢٨ - «**حاشية على الطبقات الصغرى**» للتاج السبكي، انتسخ الحافظ برهان الدين لنفسه نسخة من «الطبقات الصغرى» بخط يده سنة (٧٨٤) بالمدرسة الشرفية، وكتب عليها حواش نافعة[(٦)].

وذكر بعضهم أنَّه أفرد ترجمةً لسيِّدنا عليِّ بن أبي طالب، وأُخرى للإمام أحمد ابن حنبل، ولا أدري هل هما له أم لا؟ والأمر محتمل.

---

(١) نسخةُ المؤلِّف بخطِّه محفوظةٌ بمكتبة رضا رامبور بالهند.

(٢) نسخةُ المصنِّف بخطِّه محفوظةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رحمه الله، بالمدينة المنورة.

(٣) الرسالة الأولى من مجموع محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٢١٦٠)، وهي نسخة متقنة عليها بعض حواش مفيدة للسبط.

(٤) منها نسخة متقنة بخط عبد الرحمن بن أحمد النويري، وهي الرسالة الثانية من مجموع محفوظ في المكتبة الوطنية بدمشق (١٣٥٥٤).

(٥) مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية بدمشق (١٤٨٤٧-١٤٨٥٠)، عليه تملك البرهان سبط ابن العجمي وتملك حفيده من بعده أحمد بن أبي بكر بن أبي ذر موفق الدين، ثم انتقل بعد ذلك إبراهيم بن محمد البخشي، وعليه مطالعته سنة (١١٢٨) في المدرسة المقدمية بمدينة حلب المحميَّة.

(٦) الرسالة الأولى من مجموع محفوظ في المكتبة الوطنية بدمشق (١٣٥٥٤).

هذا ما تيسَّر الوقوف عليه من مصنَّفات هذا الإمام الجليل، وهي مستفادةٌ من مصادر ترجمته سوى «تاريخه»، فقد عزا إليه ولدُه الموفَّق أبو ذرٍّ في كتابه «كنوز الذهب».

فضلًا على تعليقاته على طُرَّة ما كان في حوزته من مصنَّفاتِ مَن سبقه من العلماء، وما يُحلِّيه على هامشها من الفوائد، وما يُزيِّنُها به من الفرائد، ناهيك عن سدِّ خللٍ أو تصحيح خطأ، ومن ذلك تطريزُه الأصلَ القاهريَّ الذي اعتمده من «البخاريِّ»، ونسختَه من «تقييد المهمل» للغسَّانيِّ، و«الاستيعاب» لابن عبد البَرّ، و«زاد المعاد» لابن القيِّم، و«المغني في الضعفاء» للذهبيِّ ﷺ جميعًا.

ويلتحق بهذا النسخ التي تملكها فأصلح فيها، مثال ذلك نسخة مختصر المستدرك التي عليها قيد تملكه لها، وعقَّب على قول ناسخها: بلغ مقابلة. قال البرهان: كذا ذكر ولكن مقابلة غير محررة وفيها الغلط والتصحيف ثم إني قد أصلحت فيها ما قدرت عليه[1].

هذا عدا النسخ التي مرت عليه فأمرَّ قلمه عليها بكلمات ومنها نسخ من الصحيحين وغيرها...

وهذا يعطيك صورة عن مدى اجتهاد البرهان رحمه الله ونشاطه في العلم تعلُّمًا وتعليمًا، من سماع ونسخ وقراءة على الشيوخ إلى إسماع ونسخ وتحشية وتصحيح.

❋ ❋ ❋

(١) مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي (٢٩٠٤).

«التلقيح لفهم قارئ الصحيح»
ومنهج الإمام البرهان فيه وميزاته

التحقيق في الاسم:

جاء اسم الكتاب صريحًا في مقدمة الشرح حيث قال المصنف رحمه الله: «وقد سمَّيتُ هذا الثاني[١] بالتَّلْقيح لِفَهْمِ قارِئِ الصحيح».

وهكذا سماه السَّخاوي لما ذكر مؤلفات البرهان[٢].

ووافقه القَسْطَلَّانيُّ في «إرشاد السَّاري» فقال لما ذكر جهود العلماء في خدمة الصحيح: «وكذا شرحه الشَّيخ برهان الدِّين الحلبيُّ، وسمَّاه: التَّلقيح لِفَهم قارئ الصَّحيح»[٣].

التحقيق في النِّسبة:

لا شك في نسبة هذا الكتاب لمؤلفه:

فقد نسبه إليه السَّخاويُّ إذ ذكر أنَّ ابن حجر لما زار حلب سنة (٨٣٦) نظر في شرح البرهان واستخرج زوائده وسمى ذلك: «الملتقط من التلقيح في شرح الجامع الصحيح»[٤].

وقال القَسْطَلَّانيُّ في «إرشاد السَّاري» لما سرد أسماء شراح «صحيح البخاري»: «وكذا شرحه الشَّيخ برهان الدِّين الحلبيُّ، وسمَّاه «التَّلقيح لفهم قارئ الصَّحيح»، وهو بخطِّه في مجلَّدين، وبخطِّ غيره في أربعةٍ[٥]، وفيه فوائد حسنةٌ»[٦].

---

(١) سبق ذكر شرحه الأول: «التلويح».

(٢) «الضوء اللامع» (١٤١/١)، وذكر في «الجواهر والدرر» (٦٧٦/٢) منتقى ابن حجر منه فسماه: «الملتقط من التلقيح في شرح الجامع الصحيح».

(٣) «إرشاد الساري» (٣٣٤/١).

(٤) «الجواهر والدرر» (٦٧٦/٢).

(٥) يؤيد هذا نسخة محمَّد بن أحمد بن عُمر بن محمَّد بن عثمان بن عُبيد الله بن عُمر ابن العَجَميِّ، الشهير بابنِ الضياء (ت٨٥٧هـ) التي رمزنا لها بالرمز (ت).

(٦) «إرشاد الساري» (٣٣٤/١).

كما أنَّ الإحالات في التلقيح إلى كتب البرهان تدل على ذلك، فقد أحال على تعليقه على «سيرة ابن سيد الناس» في أكثر من موضع[1].

وأشار إلى كتابه في المختلطين فقال: «قد ذكرتُ جماعةً مِنَ المختلطين أو مَن قد رُمي به في مؤلَّفٍ مفردٍ، لعلَّك ألَّا تجدَهم مجموعين في غيره؛ فانظره إن أردته»[2].

وأشار إلى كتابه في **المدلسين فقال**: «وقد ذكرتُ المُدلِّسينَ في جزء مفردٍ مرتَّبٍ على حروف المعجم، وذكرتُ طبقاتِهِم في التدليس، فمَن أراده؛ فلينظرْه»[3].

هذا ناهيك عن وصول نسخة المصنِّف من الكتاب بخط يده إلى أيدينا، وعليها خط حفيده أحمد بن أبي بكر بن أبي ذر بن البرهان بالتملك، إضافة إلى كتابته اسم الكتاب منسوبًا إلى جده على اللوحة الأولى من الجزء الأول والثاني.

الدافع للتأليف وأهدافه وزمنه ومراحله:

إنَّ النَّاظر في مجمل كلام ابن العجمي يصل إلى خلاصة فحواها أن السبط رحمه الله راعى في شرحه:

١ - حاجة عصره:

إذ فَقَدَ أهلُ عصره المتصدِّرَ الخبير بصحيح البخاري، وعانوا من شحٍّ في الكتب الشارحة للصحيح.

قال رحمه الله: فلمَّا كان «صحيحُ البخاريِّ» يُقرأُ ببلدتنا كثيرًا، ويتطاولُ إليه مَن كان صَغيرًا أو كبيرًا، من غيرِ أن يكون من أهلِه، ولا عارفٍ بفضلِه ونُبْلِه، ولا يَعرفُ العربيَّةَ إلَّا باللِّجام والسَّرْج، ولا المؤنَّثَ مِنَ المُذَكَّرِ إلَّا بالفَرْج... ولا يعرفُ اللُّغةَ ولا غَريبَ الحديث... ولا مراتبَ التعديلِ والتجريح... ولا يَفهمُ استدلالَ البخاريِّ إلَّا بالظاهر الجليِّ... وليس لأحدٍ من أهل الحديث بقعيد ولا شَرِّيب... ولم يبقَ أحدٌ ببلدتنا ممَّن يقرؤه إلَّا ويتكلَّم عليه، وقد يزعُم أنَّ مرجعَ الناس في ذلك إليه... واللهُ يعلمُ أنَّه ليس بعارفٍ ولا سالك... وهو عارٍ مِنَ الفنِّ وأدواتِه، ولم يأخذْهُ عن أهله في جهْرِه ولا في خَلَواتِه، وهذا البلاءُ قد عَمَّ غالبَ البلاد، فيقرؤه، وغيره من ليس له فيه طارفٌ ولا تِلاد، ولا شدَّ فيه إلى الأمصار رَحْلَه... ولا دَأَبَ فيه بالليل ولا بالنهار.....

---

(١) انظر شرح الحديث (٤٠).

(٢) انظر شرح الأحاديث (١) (١٠).

(٣) انظر شرح الأحاديث (٧) (١٨) (٧٤) (١٠٧) (١٢٤٣) (١٥٦١) (١٧٦٢) (١٧٨٨) (٢٥٦٩)...

٢ - الطبقة التي صنف الكتاب لها:

فلم يجعله بالسهل الذي يزهد فيه طالب العلم المتقدِّم ولا بالصعب الذي ينفر منه المبتدئ...

قال رحمه الله: «... لقُرَّاء هذا الأوان، لا لأبناء ذلك الزمان، ولم أضعْه للحَبْرِ الكامل، ولا للعالِم الفاضل؛ وذلك لأنَّ كُتُبَ هذا العِلْم ببلدتنا قليلة، وأنفُسَ أهله عنِ التطويل كَلِيلة... وإنَّما وضعتُه للمتوسِّط الناقِل، أو لمَن لزمَه العِيُّ كباقِل...».

وقال رحمه الله في شرح الحديث (٥٠٦٤) لما بيَّن من هو (عروة) الوارد في الكتاب فقال: «وهذا لا يَحتاج إليه مُحدِّثٌ؛ لأنَّه كالبديهيِّ عندهم، إلَّا أنَّ هذا الكتابَ وضعتُه للمبتدئين».

فالهدف من التأليف كما قال رحمه الله: «ليكونَ له عندَ قراءتِه عُمدة، ويَفزَعَ إليه عندَ الهَيْعَة كالعُدَّة».

٣- التطور العلمي لعصره، ومراعاة ما انتشر وجدَّ بين يديه ويدي طلبة العلم من شروح لكتب السُّنَّة وغيرها:

ألَّف البرهان سنة (٧٩٣) كتابًا في شرح صحيح البخاري سماه: «التلويح»، ثم جدَّت له مطالعات حتى سنة (٨٢٤)، وانتشرت كتب بين أيدي الطلبة قد تُزَهِّد فيما كتبه في ذاك الوقت، فما عاد ما كتبه يحفز طالب العلم على مطالعة كتابه «التلويح»، فاستدعى منه إعادة الجمع والنظر والشرح.

تاريخ التأليف والمراحل التي مرَّ بها الكتاب:

نبَّه البرهان في أول شرحه «التلقيح» أنه ألف قبل كتابه «التلقيح» تعليقًا أسماه «التلويح» قال رحمه الله: «وقد كنتُ قديمًا سنة ثلاث وتسعين وسبع مئة كتبتُ عليه تعليقًا سمَّيته بـ«التلويح» لأهل ذلك الزمان، وما كنتُ وقفتُ من شرح شيخنا الآتي ذِكْرُه إلَّا مِن أوَّله إلى أوَّل (كتاب الجهاد)، ثمَّ وقفتُ على الباقي بعد سِنينَ متطاولة، وأعصارٍ متوالية...».

قال رحمه الله: «فرغَ من تعليقه من المُسَوَّدة، وهذه المُبَيَّضة فيها زياداتٌ لَمْ تكن بالمُسَوَّدة...».

وقال آخر شرحه: هذا آخر ما تيسَّر جمعه من المُسَوَّدَةِ التي كتبتُها في سنة ثلاث وتسعين وسبع مئة، ثُمَّ نقلتها إلى هنا مع زيادات، وابتدأتُ بهذه المُبَيَّضَة في غالب ظنِّي في ربيع الآخر من سنة أربع وعشرين وثمان مئة، وكان الخَتْمُ في عاشر جمادى الآخرة من سنة خمس وعشرين وثمان مئة.

أي أنَّه نقل من التَّلويح ما رآه مناسبًا، وزاد عليه زيادات وضعها في مبيضة التلقيح، والناظر في هذه المبيضة يدرك حجم ما زاده عليها بعد ذلك، حتى أنه ليخيَّل للناظر أنها مسودة.

والحاصل أنه يمكننا أن نقول أن شرح الكتاب ابتدأ من بداية كتابة تعليقة التلويح سنة (٧٩٣) وانتهى سنة (٨٢٤).

مكان تأليف الكتاب:

ألف البرهان كتابه هذا في المدرسة الشرفية بحلب، كما جاء هذا صريحًا في خاتمة النسخة الخطية بخط المصنف رحمه الله.

منهج البرهان في شرحه: «التلقيح لفهم قارئ الصحيح»:

اختار العلَّامة البرهان رحمه الله في كتاب «التلقيح» منهج الشرح بالقول، وهو النموذج الأقرب والأيسر للشرح الدرسي للصحيح للطبقة التي استهدفها المصنف في شرحه هذا.

هذا المنهج التعليمي الدرسي للكتاب اقتضى من البرهان أن يلتزم في شرحه هذا بعدة أمور:

أولًا: السهولة والوضوح، ويظهر ذلك من عبارات كثيرة قرَّر فيها فوائده بقوله: (وهذا ظاهر عند أهله)، (كما هو ظاهر)، (وهذا ظاهر معروف)، (وهذا ظاهر لا خفاء به)، (ظاهر لا يخفى)، كما يظهر في أسلوب الخطاب الذي أورده في مواضع من كتابه مخاطبًا، وكأنَّه تصوَّر شخصًا أمامه ووجه الخطاب إليه: (إيَّاك أن تظنَّه...)، (إيَّاك أن تُشَدِّدَها)، (إيَّاك أن تجعلَه تعليقًا فتغلط)، (إيَّاك أن تصحِّفَه)، (فلا تصحِّفْه)، (فلا يتصحَّفْ عليك)، (اعلم أنَّ...)، (فاعلم ذلك)، (فاعلمه)، (فاستفده)...

ثانيًا: اعتناؤه في شرحه هذا باختيار الألفاظ الواضحة التي لا تشكل على القارئ، وعدم سلوكه طريق الغموض أو الوحشي من الكلام.

ثالثًا: بيانُه لما وقع عليه من بعض التحريفات بسبب سُقمِ نُسخِ بعضِ المصادر التي يَنقُلُ عنها، أو حدوثِ خَرْمٍ فيها، أو لسماعه من يخطئ في ضبطه أو تمييزه، مع تعبيره عن المشهور بقوله: (هذا في غاية الظهور)، (ظاهر جدًّا)، (لا يتوقَّف أحدٌ في معرفته).

كقوله في (الشَّعبيِّ): بفتح الشين، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنِّي سمعتُ مَن يقوله أو يقرؤه بالكسر؛ جهلًا منه.

وقوله في (حَيْوَةَ): بفتح الحاء المهملة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ واو، ثمَّ تاء التأنيث، وهذا ظاهرٌ، وإنَّما ضبطتُه؛ لأنِّي سمعت مَن يقرؤه: (حياة).

وقوله في (جَذْعَاءَ): هو ممدودٌ، وبالدَّال المهملة، وإنَّما قيَّدتُ الدَّال؛ لأنِّي سمعتُ مَن يقرؤها بالإعجام، وقد رددت عليه.

وقوله في (وَسَأَلْنَا جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ: لَا يَقْرَبَنَّها...) إلى آخره: هذا معطوفٌ على السَّند الذي قبله، وقائل ذلك هو عَمرو بن دينار، سألَ ابنَ عُمر قبلَه، فأجابه بمرفوعٍ، وسأل جابِرًا، فأتاه بموقوفٍ، وهذا ظاهرٌ جدًّا، لا يتوقَّف أحدٌ في معرفته، وإنَّما ذكرته؛ لاحتمال أنْ يجيءَ فيمَن بعدنا مَن لا يفهمه، والله أعلم.

رابعًا: توجيهه لطالب العلم إلى آداب الطلب وممَّا يُظهر هذا:

- تصريحُه بقوله: (لا أعرف) بما يزيد على ألف مرَّة في هذه التعليقة، ليتعلم طالب المعلم الناظر في كتابه أن من أخطأ طريق (لا أعرف) فقد أخطأ طريق طلب العلم.

- توجيه طالب العلم إلى الاهتمام بالأصول الخطية، من خلال ذكره لها، ونقله لبعض ما بهوامشها مما ليس في الشروح، وتقويمها وبيان ما وقع له منها.

- توجيه طالب العلم إلى البحث الحر المستند إلى الدليل من خلال مناقشة أراء أهل العلم والبحث عن أدلتها، وردها وقبولها بناء على ذلك.

- تأدبه مع العلماء وإنزالهم منازلهم ولو كان مخالفًا لهم.

- ختمُه لكلامه أو ما ينقله بـ(والله أعلم)، وإحالتُه على المشيئة: (سأذكره إن شاء الله تعالى وقدَّرَه)، (سيأتي إن شاء الله تعالى).

والملامح الرئيسة لمنهج البرهان:

- العناية بالناحية اللغوية للصحيح من حيث ضبط الألفاظ وبيان المعاني.

- العناية بالصناعة الإسنادية في الصحيح ومعرفة رجاله.

- العناية ببيان فروق الروايات وشرح مناسبة الحديث للترجمة، وذكر الفوائد.

ولا يعني هذا إهمالًا كاملًا لكل الجوانب الأخرى، بل قد تراه يقدم للباحث الفائدة العالية بين الفينة والأخرى.

واستغرق في شرحه هذا كل الصحيح تقريبًا، وتميز شرحه هذا بجملة مزايا نضعها بين يدي الباحثين بعد صحبة طويلة مع الكتاب، حاولنا من خلالها الفهم عن المؤلف وكتابه.

ولنتكلم بالتفصيل عن المنهج الذي ارتضاه البرهان في هذا الشرح فنقول:

١- من أجلِّ ميزات هذا الكتاب الجليل أن الإمام بنى شرحه على أصلين رئيسين متقنيين من صحيح الإمام البخاري له فيهما سماع، الأول: نسخة القرشي، وهو الذي يطلق عليه: الأصل القاهري، أصلنا... وسماعه منها سنة (٧٨٥) على شيوخه وكانت بين يديه، وعليها حواش نافعة نقل البرهان مضمونها كله إلى شرحه.

الثاني: نسخة العلامة المِزِّيِّ والتي وصفها بالأصل الدمشقي، وسيأتي الحديث عنهما.

٢- ومما تميز به شرح التلقيح ودلَّ على وعي كبير لحال المخاطبين في هذا التأليف أنه تجاهل كل أوهام الرواة قبل الوصول إلى الصحيح باعتبارها أخطاء نقلة، وأن المعول على الصحيح الثابت في الأصول الخطية المتينة، ولا اعتبار لتفردات ناشئة عن تصحيف أو تحريف أو اعتماد على نسخة خطية سقيمة.

٣- وممَّا يميز هذا الشرح أنَّ دائرة المنتفعين بالكتاب كبيرة، إذ أنَّ الإمام البرهان وضع كتابه لجملة القرَّاء عامَّةً، لا لأهل العلم والاختصاص خاصَّةً، وهذا يشمل عموم المشتغلين بالعلم من علماء وطلاب علم، إذ حرص على أن يكون سَهْلَ التناول والفهم لكلِّ أحد، كما بيَّن هو في مقدمة كتابه

فلم يسهب فيه إسهابًا يُخرجُه عن مقصوده ويَحمِلُه على تفصيل مسائلَ مبسوطةٍ في أماكنها من كتب العلم، اللَّهُمَّ إلَّا مسائلَ لا تجدُها مجموعةً عند غيرِه، وسنذكر مثالًا لذلك.

فالكتاب مدرسة في المنهج الأمثل للشرح الدرسي الحديث للصحيح والتعليق عليه.

٤- ومن منهج المصنف الاهتمام بتراجم الأبواب وبيان مناسبة الأحاديث لها، قال في المقدمة: (اعلم أنَّ التراجم التي يترجمُ بها البخاريُّ ﵀ معظمُها هو مذهبٌ يختارُه لنفْسِه يرُدُّ به على بعضِ العلماء، وإمَّا ردٌّ لحديثٍ ضعيفٍ قد ضعَّفه هو أو بعضُ الجهابذة النُّبَلاء، أو ردٌّ لحديثٍ ليس على شرطه، بحديثٍ يذكرُه في الترجمة على شرطِه وضبطه، وتارةً يرُدُّ فِعلًا شائعًا من الناس لا أصلَ له، بترجمةٍ مع حديثٍ قد ساقه وأصَّلَه، وقد يكون لغير ذلك من المعاني، التي يعرفُها مَن لكلامِه يُعاني)، ثم قال: (وها أنا أذكر قريبًا تنبيهًا يتعلَّق بتراجم المصنِّفينَ في الحديث ينفعُك في تراجم «البخاريِّ»؛ فإنَّها كالشيءِ العُجاب؛ فإنَّ فِقْهَهُ في تراجمه كما عَمِلَ العلَّامةُ سيبويه في «الكتاب»، ومَن أراد الإمعانَ؛ فعليه بالمطوَّلات، لا العُجالات والمختَصَرات...)، إلى أن قال: (تنبيهٌ قد سبقت الإشارة إليه قريبًا:

اعلم أنَّ التراجمَ التي يُترجِمُ بها أصحابُ التصانيف على الأحاديث إشارةً إلى المعاني المستنبطة منها على ثلاثِ مراتب:

منها: ما هو ظاهرٌ في الدلالة على المعنى المراد، مفيدٌ لفائدةٍ مطلوبة.

ومنها: ما هو خفيُّ الدلالة على المعنى المراد، بعيدٌ مستكرَهٌ لا يتمشَّى إلَّا بتعسُّف.

ومنها: ما هو ظاهرُ الدلالة على المراد إلَّا أنَّ فائدتَه قليلةٌ لا تكاد تُستحسَن، مثل ما ترجم الإمام البخاريُّ: «باب السؤال عند الجِمار»، وهذا القِسم -أعني: ما يظهر منه قلَّةُ الفائدة- يحسنُ إذا وُجِد معنًى في ذلك المراد يقتضي تخصيصَه بالذِّكر، ويكونُ عدمُ استحسانه في بادئ الرأي لعدم الاطِّلاع على ذلك المعنى.

فتارةً يكونُ سببُهُ الردَّ على مخالفٍ في المسألة لم تَشتَهِر مقالتُه؛ مثل ما ترجم البخاريُّ على أنَّه يُقال: «ما صلَّينا»؛ فإنَّه نُقِل عن بعضِهم أنَّه كَرِهَ ذلك، قال شيخُنا الشَّارح: «إن قيل: أيُّ كبيرِ أمرٍ تحت هذه الترجمة؟ فالجواب: نعم؛ تحتَها عظيمٌ؛ وهو أنَّه ردَّ بها على مَن يقولُ: «إذا سُئل: هل صلَّيتَ؟ وهو منتظِرٌ الصلاةَ؛ فيُكره أن يقولَ: لم أُصَلِّ»، وهو قولُ إبراهيمَ النَّخَعيِّ، رواه عنه ابن أبي شيبةَ بإسنادِه إليه، والسُّنَّةُ ترُدُّ عليه، والله أعلم» انتهى.

وتارةً يكونُ سببُهُ الردَّ على فِعْلٍ شائعٍ مِنَ الناس لا أصلَ له، فيذكرُ الحديثَ؛ للردِّ على فِعْلِ ذلك الفعل؛ كما اشتهرَ بين الناس في هذا المكانِ التحرُّزُ عن قولهم: «ما صلَّينا» إن لم يصحَّ أنَّ أحدًا كرِهَه، وقد تقدَّم أنَّه كرِهَهُ إبراهيمُ النَّخَعيُّ.

وتارةً يكونُ لمعنًى يخُصُّ الواقعةَ لا يظهرُ لكثيرٍ من الناس في بادئ الرأي؛ مثلَ ما ترجم البخاريُّ على حديث أبي موسى الأشعريِّ قال: «أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو يَستاكُ بسِواكٍ، وطرفُ السِّواكِ على لسانِه...»؛ الحديثَ: «بابُ استياكِ الإمامِ بحضرةِ رعيَّتِه»[1]؛ فإنَّ الاستياكَ مِنْ أفعالِ البِذْلة والمِهْنة، ويلازمُه أيضًا مِن إخراجِ البُصاق وغيرِه ما لعلَّ بعضَ الناسِ يتوهَّمُ أنَّ ذلك يقتضي إخفاءَه وترْكَه بحضرةِ الرعيَّةِ، وقدِ اعتبرَ الفقهاءُ في مواضعَ كثيرةٍ هذا المعنى، ويسمُّونَه بحفظ المروءة، وقد أورد البخاريُّ هذا الحديث؛ لبيان أنَّ الاستياك ليس من قَبيل ما يُطلب إخفاؤُه ويتركُه الإمام بحضرةِ الرَّعايا؛ إدخالًا له في العباداتِ والقُرباتِ، والله أعلم.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» بنحوه (٢٤٤) في باب السواك، مع اختلاف في لفظه وترجمة بابه، فليحرَّر.

فينبغي لقارئِ هذا الكتابِ أو مُطالِعِه أن يغوصَ في فَهْمِ تراجمِه، فإنَّ بحرَ مؤلِّفِه عميق، ونظرَه في الشريعةِ دقيق).

وممَّن اعتمد الإمام البرهان عليه غالبًا في مطابقة الترجمة للأحاديث الواردة تحتها الإمامُ ناصر الدين ابن المنير في كتابه «المتواري على أبواب البخاري»، ومثال ذلك ما ذكره في: (بَابُ الوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ) حيث قال:

سؤال: إن قيل: كيف مَخرج هذه التَّرجمة من الحديث ومضمونُها أنَّه لا يتوضَّأ من النُّعاس الخفيف ومضمونُ الحديث(١) النَّهيُ عنِ الصَّلاة مع النُّعاس؟

والجواب: ما قاله ابن المُنَيِّر ولفظه: (قلت: إمَّا أنْ يكون تلقَّاهَا من مفهومِ تعليلِ النَّهي عنِ الصَّلاة حينئذٍ بذهاب العقل المؤدِّي إلى أنْ يعكسَ الأمرَ؛ يريد أنْ يَدعوَ، فيسبَّ نفسه، دلَّ أنَّه إنْ لَمْ يبلغ هذا المبلغَ؛ صلَّى به، وإمَّا أنْ يكون تلقَّاها من كونه إذا بدأ به النُّعاس وهو في النَّافلة؛ اقتصر على إتمام ما هو فيه، ولَمْ يستأنف أخرى، فتماديه على ما كان فيه يدلُّ على أنَّ النُّعاس اليسير لا يُنافي الطَّهارة، وليس بصريحٍ في الحديث، بل يحتمل قطع الصَّلاة التي هو فيها، ويحتمل النَّهي عنِ استئناف شيء آخر، والأوَّل أظهر) انتهى.

وأمثلة هذا كثيرة.

٥ - من منهج المصنف العناية برجال الأسانيد بضبط المشكل من أسمائهم، وذكر ترجمة مختصرة لكل واحد منهم، وفائدة هذا لا تخفى، وبيَّن المصادر التي اعتمد عليها في ذلك فقال في الديباجة: (وما قلتُه في تراجم الرجال؛ فمِن «تَذْهيب الحافظ الذَّهَبِيِّ» المختصَرِ من «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّيِّ، ولم أذكر فيه مِنَ اعتراضات الحافظ مُغْلَطاي(٢) على المِزِّيِّ إلَّا نادرًا، وفيما ذكرتُه كفايةٌ لمن لم يكن على كتب هذا النوع قادرًا.

ومن قلتُ فيه: له ترجمة في «الميزان»؛ فإنَّه متكلَّمٌ فيه فيما ذكره مؤرِّخُ الزمان؛ الحافظ الذَّهبيُّ في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، اللَّهُمَّ إلَّا أن يكون ذَكَره تمييزًا، فإنِّي أنصُّ عليه، فإذا قلتُ:

---

(١) مراده حديث عَائِشَةَ ﵂ (٢١٢): أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي؛ فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ».

(٢) أي: في كتابه «أوهام التهذيب»، وله أيضًا «إكمال تهذيب الكمال» كما سيأتي في ترجمته عند ذكر مَن استقى الإمام البرهان منهم في كتابه.

«وصحَّح عليه»؛ فإنَّه يكونُ العملُ على توثيقه؛ كما شرطه هو في حاشية «الميزان»).

ومثال ذلك: ترجمته لأبي إسحاقَ السَّبيعيِّ عند الحديث (٤٠) حيث قال: قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ): هذا هو السَّبِيعيُّ؛ بفتح السين، وكسر الموحدة، نسبة إلى السَّبِيع؛ جدِّ القبيلة، قال الجوهريُّ: (والسَّبِيعُ أيضًا: بطنٌ مِن هَمْدان، رَهْط أبي إسحاق السَّبِيعيِّ)، انتهى، واسمه عمرو بن عبد الله الهَمْدانيُّ؛ بإسكان الميم، وبالدَّال المهملة، وهو أحدُ الأعلام، له نحوُ ثلاثِ مئةِ شيخٍ، وهو يُشبه الزُّهريَّ في الكثرة، وقد غزا مرَّاتٍ، وكان صوَّامًا قوَّامًا، توفِّي سنة ستٍّ -وقيل: سبعٍ، وقيل: ثمانٍ، وقيل: تسع- وعشرين ومئة، وله خمسٌ وتسعون سنة، أخرج له الجماعة.

وترجمته لأبي عامر العقدي عند الحديث (٩) حيث قال: قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ): اسمُه عبدُ الملك بنُ عمرٍو القيسيُّ، و(العَقَدِيُّ): بفتح العين والقاف، ثمَّ دال، مهملتين، يُنسب إلى بطنٍ مِن بَجِيلَةَ، وقال صاحبُ «العين»: (قبيلةٌ مِنَ اليمن)، وقال ابنُ عبد البرِّ: (بطنٌ مِنْ قيسٍ)، وفي «القاموس»: (قبيلةٌ مِن بَجِيلَة أَوِ اليمن)، انتهى، وفي مقدِّمة «شرح مسلمٍ» للنوويِّ: (قيل: إنَّه مولى العقديِّين)، ترجمتُه معروفةٌ، تُوُفِّيَ سنةَ (٢٠٤هـ)، وثَّقَه ابنُ معين وغيرُه.

٦- من منهجه ذكر المتفق والمفترق من الأسماء، اعتمادًا على الشيوخ، وربما استند في ذلك إلى كلام الغسَّاني في «تقييد المهمل» وأبي نصر الكَلَاباذي في «الهداية والإرشاد» وغيرهما:

كقوله في الحديث (٦٨): قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): اعلم أنَّ محمَّد بن يوسف اثنان؛ كلاهما من شيوخ البُخَارِيِّ؛ فالأوَّل منهما: هذا محمَّد بن يوسف بن واقد أبو عَبْد الله الفِرْيابيُّ، من أهل خراسان، سكن قيساريَّة من أرض الشَّام، سمع الثوريَّ، والأوزاعيَّ، ومالكَ بن مِغْوَل، والثاني: محمَّد بن يوسف أبو أحمد البُخَارِيُّ البيكنديُّ، حدث عن سفيان بن عيينة، وعبد الأعلى بن مُسْهِر، وأبي أسامة، وأحمد بن يزيد الحرَّانيِّ.

قال البُخَارِيُّ في (كتاب العلم) هذا -كما سيأتي قريبًا في (باب متى يصحُّ سماع الصغير؟)-: (حدَّثنا محمَّد بن يوسف: سمع أبا مُسْهِر)[ح٧٧]، وقال في (صفة النَّبِيِّ ﷺ): (حدَّثني محمَّد بن يوسف: حدَّثنا أحمد بن يزيد الحرَّانيُّ)، وقال في (بَدْء الخلق): (حدَّثني محمَّد بن يوسف: حدَّثنا أبو أسامة)، وقال في (غزوة أحد): (حدَّثنا محمَّد بن يوسف: حدَّثنا ابن عيينة عن عمرو، عن جابر)، وقال في بابٍ بعد (غزوة أحد): (حدَّثني محمَّد بن يوسف: سمع أبا أسامة)، وقال في (الحدود والرِّدَّة) في (باب هل يأمر الإمامُ رجلًا، فيضرب الحدَّ؟): (حدَّثنا محمَّد بن يوسف: حدَّثنا ابن عيينة عنِ الزُّهريِّ،

عن عبيد الله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد)، فهذه الأمكنة المذكورة فيها: محمَّد بن يوسف أبو أحمد البُخَارِيُّ البيكنديُّ، والباقي: محمَّد بن يوسف الفِرْيابيُّ المترجَم هنا، وهو أحد الأثبات...) إلى آخر كلامه فيه، والله أعلم.

ونرى الإمام البرهان يتجاوز ذلك في التمييز والبيان حتى يُقَعِّد لورود بعض الرجال في «الصحيح» للمشتبه رسمًا المفترق نقطًا: كقوله في الحديث (٤٨): (عَنْ زُبَيْدٍ): هو بزايٍ مضمومةٍ، ثمَّ موحَّدةٍ مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحتُ، وهو زُبَيْد بن الحارث بن عبد الكريم الياميُّ -ويام بطنٌ مِن هَمْدان- ويُقال: الإِيَامِيُّ، الكوفيُّ، قال يحيى القطَّان: (ثَبْتٌ)، وقال أبو حاتمٍ وغيرُه: (ثقةٌ)، مات سنةَ اثنتين وعشرين ومئة، وقيل: سنةَ أربعٍ، أخرج له الجماعةُ.

فائدة: زُبَيْد هذا تقدَّم ضبطُه، ولهم زُيَيْد -بضمِّ الزاي وكسرها أيضًا، وفتح المُثنَّاة تحت، بعدَها مُثنَّاةٌ أُخرى ساكنة- ابنُ الصَّلْت بن مَعديكرب الكِنديُّ، له ذِكْرٌ في «الموطَّأ» من رواية هشام بن عُروة عنه أنَّه قال: (خرجتُ مع عمرَ بن الخطَّاب إلى الجُرف، فنظر فإذا هو قد احتلم وصلَّى...) وذكر القِصَّة، ورَوى مالكٌ في «الموطَّأ» أيضًا: عنِ الصَّلْتِ بن زُيَيْدٍ عن غير واحدٍ من أهله: أنَّ عمر بن الخطَّاب وجدَ ريحَ طِيبٍ وهو بالشجرة وإلى جنبه كثيرُ بنُ الصَّلْت، قال عمر: ممَّن هذا الطِّيب؟...؛ فذكر القِصَّة، قال عبدُ الغنيِّ بن سعيد: (إنَّ الصَّلْتَ بنَ زُيَيْد هو [ابن] زُيَيْد بن الصَّلت المتقدِّم)، وحَكى ابنُ الحذَّاء قولين آخرين فيهما بُعدٌ، والصلتُ بنُ زُيَيْد هذا وُلِّيَ قضاء المدينة، وأمَّا قولُ ابنِ الحذَّاء: (إنَّ أباه زُيَيْد بن الصلت كان قاضيَ المدينة في زمان هشام بن عبد الملك)؛ فوَهَمٌ منه، وهذا ليس له ذكرٌ في «البخاريِّ» و«مسلم»، بل ولا في بقيَّة الكتب السِّتَّة راوٍ يُقال له: زُيَيْد؛ بمُثنَّاة تحتُ مكرَّرة، بل ولا راوٍ اسمُه (زُبَيد) -بموحَّدة- إلَّا الإياميَّ المذكور، وفيها أبو زُبَيد كنيةُ عَبْثَر بن القاسم، وثَّقه ابنُ مَعينٍ وأحمدُ، وقال أبو داود: (ثقةٌ ثقةٌ).

وقوله في الحديث (٤٦٦): فائدة هي قاعدةٌ: اعلم أنَّ كلَّ ما في «الصحيحين» و«المُوطَّأ» (بِشْرٌ)؛ بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المعجمة، إلَّا أربعةَ أسماءٍ فهي (بُسْر)؛ بالمُوَحَّدة المضمومة، وبالسين المهملة؛ أوَّلهم: بُسْر بن سعيد، الذي نحن فيه، والثاني: بُسْرٌ المازنيُّ والدُ عبدِ الله بن بُسْر، وبُسْر ابن عُبَيد الله الحضرميُّ، وبُسْر بن مِحْجَن الدِّيليُّ، وقد اختُلِف في هذا الرابع؛ فذهب مالكٌ والجمهور إلى أنَّه بالمهملة، وقال الثَّوريُّ بالمعجمة، وقال الدَّارقطنيُّ: (إنَّ الثَّوريَّ رجع عنه فيما يُقال)، وابن مِحْجَن: حديثُه في «المُوطَّأ» فقط، وليس له في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» شيءٌ، وأيضًا بُسْر المازنيُّ ليس

له في «البخاريِّ» و«مسلم» شيءٌ؛ ولذا لم يذكره ابن الصلاح، وقد غلط المِزِّيُّ في «تهذيبه» فيه، إنَّما ذكر مسلمٌ عبدَ الله ابنَه، والله أعلم.

وقوله في الحديث (١٥٩٧) في ترجمة (عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ): (عابس)؛ بالموحَّدة والسِّين المهملة: النَّخَعيُّ، عن عُمَرَ، وعليٍّ، وعدَّةٍ، وعنه: ابنُه عبدُ الرَّحمن، وإبراهيمُ النَّخَعيُّ، وأبو إسحاقَ، قال النَّسائيُّ: (ثقة)، أخرج له الجماعة.

تنبيهٌ: (عابس) كهذا كثيرٌ، وأمَّا (عائش) -بمثنَّاة تحت، ثمَّ شين معجمة-؛ فواحدٌ في «النَّسائيِّ»، وهو عائش بن أنس البكريُّ، عن عليٍّ وعمَّار، وُثِّق، ولم يروِ عنه إلَّا عطاء بن أبي رَباح فقط، وقد جُهِّل، أخرج له النَّسائيُّ.

ولهم: عبد الرَّحمن بن عائش، مُختلَف في صحبته، وقد جزم بها بعضهم، أخرج له التِّرمذيُّ فقط، له حديث الرُّؤية.

ولهم: ابن عائش الجهنيُّ، أخرج له ابن أبي عاصم، روى مُحَمَّد بن إبراهيم التَّيميُّ عن أبي عبد الله عنه، وقد أخرج له أحمدُ في «المسند»، وبقيٌّ، والنَّسائيُّ، كذا ذكره الذَّهبيُّ، في «المشتبه» -وفي «تجريد أسماء الصَّحابة» ذكره في هذه الرُّتبة، فإنَّه ذكره بعد ابن عامر-؛ تبعًا لابن ماكولا في «إكماله»، وقد ذكره أيضًا الذَّهبيُّ -والظَّاهر أنَّه تبع فيه المِزِّيَّ- في أثناء «التَّذهيب» قبل ابن عامر، وهذه الرُّتبة تقتضي أن يكون بالموحَّدة والسِّين المهملة.

ولهم (عائش) غير هذين، وقد ذكرهم الأميرُ في «إكماله»، فإنْ أردتهم؛ فانظرهم، ولم يذكر في «المشتبه» سوى هذين الذَّهبيُّ، والله أعلم.

٧- ومن منهجه استطراده في تراجم الرجال لفائدة مهمة:

كقوله في الحديث (٤٠) في ترجمة أبي إسحاق السبيعي: فائدةٌ هي تنبيهٌ: أبو إسحاق هذا اختلط، وقد ذكره ابن الصَّلاح في «علومه»، وأنكره صاحب «الميزان»، فقال: (شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سُفيان وقد تغيَّر قليلًا)، والرَّاوي عنه هنا (زهير بن معاوية): قال صالح بن أحمد ابن حنبل عن أبيه: (في حديثه عن أبي إسحاق ليِّنٌ، سمع منه بأَخَرَة)، وقال أبو زُرعة: (ثقةٌ، إلَّا أنَّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط)، وقال التِّرمذيُّ: (زهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأنَّ سماعه منه بأَخَرَة)، انتهى، وروايتُه عنه في «الصحيحين»، قال أبو عمرو بن الصلاح: (واعلم أنَّ ما كان مِن هذا القبيل مُحتجًّا بروايته في «الصَّحيحين» أو أحدِهما؛ فإنَّا نعرفُ على الجملةِ أنَّ ذلك ممَّا تميَّزَ، وكان مأخوذًا

عنه قبل الاختلاط)، انتهى.

وكقوله في إطلاق (حمَّاد) مَن المراد به عند الحديث (١٤٢): فائدة: اعلم أنَّه إذا أُطلِق (حمَّاد) من غير أنْ يُنسَب -كهذا المكان- هل هو ابن زيد أو ابن سلمة؟ ويتميَّز ذلك عند أهل الحديث بحسب مَن أطلق الرِّوايةَ عنه، فإنْ كان المُطلِق سليمان بن حرب أو محمَّد بن الفضل عارم؛ فالمراد حينئذٍ ابن زيد، قاله الذهليُّ، وكذا قال [أبو] محمَّد ابن خلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدِّث الفاصل»، وكذا المِزِّيُّ في «تهذيبه»، وإنْ كان الذي أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوْذَكيُّ -كهذا المكان الذي نحن فيه-؛ فمراده ابن سلمة، قاله الرَّامَهُرْمُزِيُّ، إلا أنَّ ابنَ الجوزيِّ قال في «تلقيحه»: (إنَّ التَّبُوْذَكيَّ ليس يروي إلَّا عنِ ابن سلمة خاصَّة)، وكذا إذا أطلقه عفَّانُ، فقد روى الذهليُّ عن عفَّان قال: (إذا قلت لكم: «حدثنا حمَّاد» ولم أنسبه؛ فهو ابن سلمة)، وقال الرَّامَهُرْمُزِيُّ: (إذا قال عفَّان: «حدَّثنا حمَّاد»؛ أمكن أنْ يكون أحدَهما)، كذا قال، وهو ممكنٌ لولا ما حكاه الذهليُّ عن عفَّان الذي تقدَّم من اصطلاحه، فزال أحد الاحتمالين، وإنْ كانَ ابنُ الصَّلاح حكى القولَين، وكذا اقتصر المِزِّيُّ في «تهذيبه» على أنَّ المرادَ ابنُ سلمة، قال شيخُنا العراقيُّ: (وهو الصَّواب، والله أعلم)، وكذا إذا أطلق ذلك حجَّاج بن منهال؛ فالمراد ابن سلمة، قاله الذُّهليُّ، والرَّامَهُرْمُزِيُّ، والمِزِّيُّ أيضًا، وكذا إذا أطلقه هدبة بن خالد -ويقال له أيضًا: هدَّاب بن خالد-؛ فالمراد ابن سلمة، قاله المِزِّيُّ في «تهذيبه»، قال شيخنا العراقيُّ في «منظومته»:

وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطْ وَيُشْكِلُ ... كَنَحْوِ حَمَّادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ
فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمُ قَدْ ... أَطْلَقَهُ فَهوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرَدْ
عَنِ التَّبُوْذَكِيِّ أَوْ عَفَّانِ ... أَوِ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَاكَ الثَّانِي

ولم يزِد شيخنا على ذلك، فقلت أنا:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَّاب ... هُوَ ابْنُ خَالِدٍ فَلَا تَرْتَاب

وإنْ شئت قلت:

زِيْدَ إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَّاب ... هُوَ ابْنُ خَالِدٍ فَلَا تَرْتَاب

والله أعلم.

٨- ومنها: تعيين المهمل من رواة الصحيح، وهم مَن اقتصر البخاريُّ على اسمه أو كنيته أو لقبه مِن رواته مع الضبط غالبًا، وذكر مَن وافق اسمه اسم غيره، سواء كان مِن رواة الكتب الستة أم تمييزًا

مع ذكره فوائد أخرى:

فالأول: كقوله في الحديث (١١٧١) في ترجمة (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ): هذا هو مُحَمَّد ابن عبد الرَّحمن، قيل في نسبه: ابنُ عبد الله بن عبد الرَّحمن بن سعد بن زُرَارة، الأنصاريُّ، والي المدينة، و(عَمْرة): عمَّتُه، وقيل: إنَّه أخوها، وقيل: ابنُ ابنِ أخيها، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولهم: مُحَمَّد ابن عبد الرَّحمن أبو الرِّجال، يروي أيضًا عن عَمْرة، عن عَائشة، وهو أبو الرِّجال، وعَمْرة هي أمُّه، وهذا المكان هو من حديث ابن أخيها عنها، وليس له في الكتب السِّتَّة عنها سوى هذا الواحد، وهو في «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«أبي داود»، و«النَّسائيِّ».

وقوله في الحديث (٢١٩٣): (عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا؛ فانظره، وقال الدِّمياطيُّ هنا: (أبو حَثْمة: عبد الله، كان أبو حَثْمة دليلَ النَّبيِّ ﷺ إلى أُحُد، وكان يبعثه إلى خيبر هو وأبو بكر وعمرُ وعثمانُ فيخرص الثِّمار، وأمَّا سهلٌ؛ فإنَّه صحابيٌّ تُوفِّيَ النَّبيُّ ﷺ وهو ابن ثماني سنين، وقد حفظ عنه) انتهى، وقد بقي عليه قول آخر في اسم (أبي حَثْمة): أنَّه عامر بن ساعدة الأوسيُّ الحارثيُّ، أحُدِيٌّ.

وفي الصحابة آخرُ يقال له: (أبو حَثْمة): ابن حذيفة بن غانم القرشيُّ العدويُّ، والدُ سليمان، وأخو أبي الجَهْم، له رؤية بلا رواية.

وقوله في الباب قبل الحديث (٢١٩): (رَأَى أَعْرَابِيًّا)، قال شيخنا الشَّارح: (هو ذو الخُوَيصرة اليماني، كما ساقه أَبُو موسى المدينيُّ في «معرفة الصَّحابة»؛ فاستفده)، انتهى، وكذا ذكره في أماكن مِن مؤلَّفاته، انتهى، قال الذَّهبيُّ في «تجريده» في الصَّحابة ما لفظه: (ذو الخُوَيصرة اليماني، يُروَى في حديثٍ مرسَلٍ أنَّه هو الذي بال في المسجد)، انتهى، وصدق؛ لأنَّه عن سُلَيْمَان بْن يسار.

تنبيه: لهم آخَرُ يقال له: ذو الخُوَيصرة، وهو الذي قال لرسول الله ﷺ: (اعدل)، قُتِل في الخوارج يوم النَّهروان، اسمه حُرْقُوص بن زهير، رأس الخوارج، ورأيت بخطِّ بعض الفضلاء أنَّ في بعض «أمالي أحمد بن فارس اللُّغويِّ» بسنده: أنَّه عُيَينة بن حِصن؛ يعني: البائل في المسجد، ورأيت بخطِّه تجاه قوله: (الأعرابيَّ) ما لفظه: (واسمه عُيَينة بن حِصن، وقيل: ذو الخُوَيصرة)، انتهى.

والثاني: كقوله في الحديث (٢٣١٨): قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ): اعلم أنَّ (يحيى بن يحيى) هذا جدُّه اسمُه بكر، تميميٌّ، يكنى أبا زكريَّا، نيسابوريٌّ، أحدُ الأعلام، عن مالكٍ وزُهيرِ بنِ معاوية، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وداودُ بنُ الحسين البيهقيُّ، قال أحمدُ: (ما أخرجت

خراسانُ بعدَ ابنِ المباركِ مثلَه)، وقال ابن راهُوْيَه: (ما رأيتُ مثلَه، ولا رأى مثلَ نفسه، وهو أثبتُ من ابن مَهْديٍّ)، قال أحمدُ: (كان ثقةً وزيادة)، وقال النَّسائيُّ: (ثقة ثبْت)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ.

تنبيه: يحيى بن يحيى اللَّيثيُّ راوي «المُوَطَّأ» الذي يُقال له: «مُوَطَّأ يحيى بن يحيى» عن مالك، هذا عالمُ الأندلسِ، وصاحبُ مالك، ليس له في الكتب السِّتَّة شيءٌ، وسببه أنَّه من الأندلس، وخرج إلى مالك، ثمَّ جاء الغرب، وتمَّ بها حتى مات في سنة (٢٣٤هـ)، وما أظنُّ أحدًا من الأئمَّة السِّتَّة دخل المغرب، والله أعلم، ولهذا ترجمةٌ في «التهذيب» وفروعه، ذكروه تمييزًا؛ لأنَّه المُتبادَر إلى أفهام النَّاس حين يُذكَر (يحيى بن يحيى)، فلهذا ذكرته، ولهم غير هذين ممَّن اسمه يحيى بن يحيى، والله أعلم.

٩- ومن منهجه الاعتناء بالمبهمات، وبيان مَن خفي في متن الحديث، وتفصيل الكلام فيه:

ومن ذلك شرحه لقوله في الحديث (٤٠): (فَخَرَجَ رَجُلٌ)، قال: هذا الرجلُ قال شيخُنا الشَّارح: (هو عَبَّاد بن نَهِيك بن إساف الخطميُّ، وقيل: عَبَّاد بن بشر الأشهليُّ -وسيأتي ما فيه- وقيل: عَبَّاد ابن وهب) انتهى، ولا أعلم أنا أحدًا في الصَّحابة يُقال له: عبَّاد بن وهب، إلَّا أن يكونَ نُسِبَ إلى جدِّه، أو جدٍّ له أعلى، أو إلى خلافِ الظاهر، وقد ذكر ابنُ بَشْكُوال حديث ابن عمر: (بينما الناسُ بقُباء في صلاة الصبح؛ إذ جاءهم رجلٌ...)؛ الحديث: (هو عبَّاد بن بشر الأشهليُّ، ذكره الفاكهيُّ في «أخبار مكَّة»)، انتهى -وسيأتي ما فيه- (وقيل: عبَّاد بن نهيك الخطميُّ، ذكره ابن عبد البَرِّ)، انتهى، وقد ذكر القول الأوَّل ابنُ طاهرٍ في «مبهماته»، وذكر ابن شيخنا البُلْقينيِّ الأقوالَ الثلاثة التي ذكرتُها عن شيخنا الشَّارح، ثمَّ قال: (وعبَّاد بن بشر هذا غيرُ رفيقِ أُسيد بن الحُضير في المصباحين) انتهى، والذي قاله صحيحٌ، صاحبُ هذه القصَّة عبَّاد بن بشر بن قيظيٍّ من بني حارثة، كان يَؤُمُّ قومَه في عهده عليه الصلاة والسلام، له حديثٌ في الاستدارة إلى الكعبة، والمذكور مع أُسَيد بن حُضَيرٍ عبَّادُ بنُ بِشر بن وَقْش بن زُغْبة بن زَعُوراء الأشهليُّ، مِن كبار الصحابة، له حديثٌ واحدٌ في «معجم الطبرانيِّ»، والله أعلم.

١٠- ومن منهجه أنه لا يكتفي بالنقل الأصم عمن سبقه، بل يفحص ويمحص في ألفاظ ومعاني الحديث، ويرد الشُّبه والاعتراضات الظاهرة مرجحًا بين الأدلة حتَّى يظهر الحق:

كقوله عقب الحديث (٩٤٥): قوله: (لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ): وكذا قوله في الحديث الموصول[ح٩٤٦]، وفي «مسلم» و«صحيح ابن حِبَّان»: (الظُّهر)[م١٧٧٠]، وفي الجمع بينهما احتمالان؛ أحدهما: أنَّه كان بعد دخول وقت الظُّهر، وقد صلَّاها بالمدينة بعضُهم دون بعض، فقيل للَّذِين لم

يصلُّوها: لا تصلُّوا الظُّهر إلَّا في بني قريظة، وللَّذِين صلَّوا بالمدينة: لا تصلُّوا العصر إلَّا في بني قريظة، الثَّاني: أنَّه قيل ذلك للجميع، ويحتمل ثالثًا: أنَّه قيل للذين ذهبوا أوَّلًا: لا تصلُّوا الظُّهر إلَّا في بني قريظة، وللذين بعدهم: العصر، والله أعلم.

وقال الدِّمياطيُّ ما لفظه: (وَهِمَ مسلمٌ في قوله: «الظُّهر»، وإنَّما هي صلاة العصر، كذلك رواه البخاريُّ في عدَّة مواضعَ عن الضُّبَعيِّ شيخِ مسلم[ح٩٤٦و٤١١٩]، وهو الذي أجمع عليه أهل السِّير) انتهى، وفيه وَقفةٌ؛ من حيث إنَّ الحديثَ كذلك عُزِي لابن حِبَّان، كما تقدَّم، اللَّهمَّ؛ إلَّا أن يكون مسلمٌ في طريق ابن حِبَّان، وفيه بُعدٌ، وقد راجعتُ «صحيح البخاريِّ» في (صلاة الخوف)؛ فرأيته رواه عن عبد الله ابن مُحَمَّد بن أسماء: حدَّثنا جويرية به[ح٤١١٩]، كما رواه مسلمٌ، غيرَ أنَّه قال: (العصر)، فلهذا حصر الدِّمياطيُّ الوَهَم في مسلمٍ.

ثم نقل كلام شيخه وما استدل به من أدلة فقال: قال شيخُنا الشَّارح: (واختلفت الرواية؛ هل قال: «الظُّهر» أو: «العصر»؟ ففي «البخاريِّ» عن شيخه عبد الله بن مُحَمَّد بن أسماء، عن جُوَيْرِية: «العصر»، ووافقه أبو غسَّان عن جُوَيْرِيَة، أخرجهما الإسماعيليُّ، ورُوِي عنه: «الظُّهر»، وكذا رواه ابن حِبَّان في «صحيحه» من طريق أبي غسَّان عن جُوَيْرِية، واختُلِف على أبي يعلى المَوْصِليِّ عنه، فرواه عنه الإسماعيليُّ: «العصر»، ورواه أبو نُعَيم في «مستخرجه على البخاريِّ»: «الظُّهر»، ورواه ابن سعد عن مالك كذلك)، ثمَّ ذكر كلام ابن إسحاق، وفيه: (فلمَّا كان الظُّهر؛ أتى جبريلُ...) إلى أن قال: («فلا يُصَلِّيَنَّ العصرَ إلَّا في بني قريظة»)، فالشيخان أخرجاه من طريق جويرية بن أسماء، وقد اختُلِف عليه فيه، لكن مسلمٌ لم يخرِّجه من طريق أبي غسَّان عن جويرية، إنَّما أخرجه من طريق عبد الله ابن مُحَمَّد بن أسماء عنه، والله أعلم.

١١- ومن منهجه جمعه للفكرة الواحدة المتفرِّقة عند غيره، وذكره لفوائدَ مجموعةٍ في كلامه مفرَّقةٍ في كلام غيره مِنَ المصنِّفين والعلماء:

ومثال ذلك: ما ذكره عند قوله في حديث البراء رضي الله عنه (٤٠): أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ -أَوْ قَالَ: أَخْوَالِهِ- مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ... الحديث حيث قال: قوله: (سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا): كذا بالشَّكِّ في هذا «الصَّحيح»، وفي روايةٍ في «مسلم» وغيرِه عنِ البراء الجزمُ بـ(سِتَّةَ عَشَرَ)، فتعيَّنَ اعتمادُها، وفي «أبي داود»: (ثمانيةَ عَشَرَ شهرًا)،

وجاء: (بضعةَ عَشَرَ شهرًا)، وحَكى المُحِبُّ الطَّبريُّ: (ثلاثةَ عَشَرَ شهرًا)، وفي روايةٍ أُخرى: (سنتين)، وأغربُ منهما: (تسعة أشهر)، وفي روايةٍ: (عشرة)، وذكرهما أبو الفتح اليَعْمَريُّ في «سيرته»، وقال ابن حِبَّان: (صلَّى المسلمون إلى بيت المقدس سبعة عشر شهرًا وثلاثة أيَّام سواء)، وقرَّر ذلك بالتأريخ، فحصل أقوالٌ في المُدَّة؛ وهي: (سنتان)، (ثمانية عشر شهرًا)، (بضعة عشر شهرًا)، (سبعة عشر شهرًا وثلاثة أيام)، (سبعة عشر شهرًا)، (ستَّة عشر شهرًا)، (ثلاثة عشر شهرًا)، (عشرة أشهر)، (تسعة أشهر)، (شهران)، وهو ما وقع في «ابن ماجه»، ولفظ ابن ماجه في «السُّنن»: (صلَّينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ثمانيةَ عَشَرَ شهرًا، وصُرفتِ القبلةُ إلى الكعبة بعد دخوله المدينة بشهرين)، واعلم أنِّي حاولت الجمع بين هذه الرِّوايات كلِّها؛ فرأيتُ فيها عُسرًا، وبعضُها لا يجتمع مع بعض.

وقد اختُلف في الشَّهر الذي حُوِّلت فيه على ثلاثة أقوال: نصف شعبان يوم الثَّلاثاء في الظهر، ثانيها: في رجب في نصفه في صلاة الظهر يوم الاثنين، وقيل: كان ذلك في جُمادى، وقيَّده بعضُهم بالآخرة، واختُلف في اليوم الذي حُوِّلت فيه؛ فقيل: الاثنين، وقيل: الثَّلاثاء.

واختُلف في المسجد الذي حُوِّلت فيه؛ فقيل: مسجده عليه الصلاة والسلام، وقيل: مسجد بني سَلِمَة حين زار أُمَّ بِشر بن البراء.

فإن قيل: في أيِّ ركعةٍ؟ فالجواب: في الثَّالثة، فإن قيل: في أيِّ ركنٍ؟ فالجواب: أنَّه في ركوعها.

واختُلف في أيِّ صلاة؟ فقيل: الظُّهر، وقيل: العصر، وفي خبرٍ ساقه ابنُ سعدٍ: (فمرَّ رجلٌ بقومٍ مِن بني سَلِمة، وهم ركوعٌ في صلاة الفجر -وكذا هو في «البخاريِّ» في (التفسير)[ح٤٠٣]- فنادى: ألا إنَّ القبلةَ قد حُوِّلت)، وكذلك حديثٌ آخرُ ساقه ابنُ سعدٍ عن عُمارةَ بنِ أوسٍ الأنصاريِّ قال: (صلَّينا إحدى صلاتي العشيِّ -و«العشيُّ»: قال الجوهريُّ: والعشيَّة: مِن صلاة المغرب إلى العَتَمَة- فقام رجلٌ على بابِ المسجد ونحن في الصَّلاة، فنادى: إنَّ الصلاة قد وُجِّهت نحوَ الكعبة)، ولا يُعارِضُ هذان ما تقدَّم؛ لأنَّ بُلُوغَ التحويلِ غيرُ التحويل، وقد روينا عنِ ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: (كان النَّاسُ يُصلُّون الصبحَ، فانحرفوا وهم ركوعٌ)، فهذا قد يُعَدُّ قولًا، وقد يُحملُ على مكانٍ بلغهم فيه التحويلُ، فإنْ حُمل على الأوَّل -وهو أن يكون ذلك اتَّفق له عليه الصلاة والسلام- كان قولًا في المسألة، فيبقى فيها ثلاثةُ أقوالٍ: الظُّهرُ، العصرُ، الصُّبحُ، وإنْ حُمل على الثاني؛ فليس قولًا، وقال القُرطبيُّ في «تفسيره» في (البقرة) ما لفظُه: (وقيل: إنَّ الآية نزلت في غير صلاةٍ، وهو الأكثرُ، وكان أوَّل صلاة إلى الكعبة العصر، فالله أعلم) انتهى.

ثم أتبع ذلك أيضًا بقوله:

تنبيه: اعلم أنَّ صلاتَه عليه الصلاة والسلام قبلَ مَقْدَمِه المدينة كانت إلى بيت المقدس من حين الفرض إلى أنْ قدم المدينة، ثمَّ بها إلى وقت التَّحويل، وقال آخرون: إنَّه عليه الصلاة والسلام صلَّى أوَّل ما صلى إلى الكعبة، ثمَّ إنَّه صُرف إلى بيت المقدس، وقال الزُّهريُّ: (زعم ناسٌ -والله أعلم- أنَّه كان يسجدُ نحوَ بيت المقدس ويجعلُ وراءَ ظهرِه الكعبةَ وهو بمكَّة، وزعمَ ناسٌ أنَّه لَمْ يَزَلْ يستقبلُ الكعبةَ حتى خرج منها، فلمَّا قَدِمَ المدينةَ؛ استقبل بيت المقدس)، قال ابنُ عبد البَرِّ: (وأحسنُ من ذلك قولُ مَن قال: إنَّه عليه السلام كان يُصلِّي بمكَّة مستقبِلَ القبلتين، يجعلُ الكعبة بينه وبين بيت المقدس)، وقد ذكر أبو الفتح في «سيرته» مستندَ هذه الأقوال، ولكن إنَّما كان عليه الصلاة والسلام يستقبل الكعبة وبيت المقدس في إقامته بمكَّة، ولم يتبيَّن للناس توجُّهُه إلى بيت المقدس حتَّى خرج من مكَّة، والحاصلُ قولان؛ أحدُهما: أنَّه كان يستقبلُ بيت المقدس أوَّلًا، ثمَّ صُرِف، الثاني: أنَّه استقبلَ الكعبةَ، ثمَّ بيتَ المقدس، ثمَّ الكعبةَ، والله أعلم.

وقد أطلتُ الكلامَ في ذلك، ولكن لا تجِدُه كذلك مجموعًا إلَّا في هذا التَّعليق، وإنَّما هو مُفرَّقٌ في كلامهم، والله أعلم.

١٢- ومن منهجه عنايته بالفوائد الحديثية:

كقوله في الحديث (١٤٢): واعلم أنَّ قولَ الراوي: (قال لنا فلان)، أو (قال لي)، أو (ذكر لنا)، أو (ذكر لي)، وكذا (قال فلان)؛ بغير (لي) ولا (لنا): هو من قبيل قوله: (حدَّثنا) في أنَّه متَّصل، لكنَّهم كثيرًا ما يستعملون هذا فيما سمعوه في حال المذاكرة، قال ابن الصَّلاح: (إنَّه لائقٌ به، وهو به أشبه مِن «حدَّثنا»)، وخالف أَبُو عبد الله بن منده في ذلك، فقال في جزء له: (إنَّ البخاريَّ حيث قال: «قال لي فلان»؛ فهو إجازة، وحيث قال: «قال فلان»؛ فهو تدليس)، ولم يقبل العلماء كلامَه هذا، والبخاريُّ قولُ ذلك عنه باطلٌ، و(قال فلان) أوضعُ مِن (قال لي) و(قال لنا)، ومع ذلك؛ فهي محمولة على السَّماع إذا عُلِم اللقيُّ وسَلِمَ الراوي من التدليس -والبخاريُّ سالمٌ من التدليس- لا سيَّما مَن عُرِف مِن حاله أنَّه لا يَروي إلَّا ما سمعه؛ كحجَّاج بن محمَّد الأعور، فروى كتب ابنِ جُرَيج بلفظ: (قال ابن جريج)، فحملها الناس عنه واحتجُّوا بها، هذا هو المحفوظ المعروف، وخصَّص الخطيبُ ذلك بمَن عُرِفَ من عادته مثل ذلك، وأمَّا مَن لا يُعرَف بذلك؛ فلا نحمله على السَّماع، والله أعلم.

وزاد عند الحديث (١٧٦) عند قوله: (ويُذْكَرُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) فقال: (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم

يُسَمَّ فاعله، وهذه صيغة تمريض؛ لأنَّه لَمْ يصحَّ عنده على شرطه، وإذا أتى به مجزومًا به؛ كـ(قال)، أو (رَوى)، ونحوِ ذلك؛ فإنَّه يكون صحيحًا عنِ الذي نقله عنه، ويبقى الشأن منه إلى مَن فوقه، فتارة يكون على شرطه، وتارة لا يكون، وقد قدَّمتُ مثلَ ذلك، فإنَّه لا يَجزِم بذلك عنه إلَّا وقد صحَّ عنده عنه ذلك، ثُمَّ صحَّة الحديثِ أو الأثرِ مطلقًا تتوقَّف على ثقة رجاله واتِّصاله من موضع التَّعليق، فإنْ كان فيمَن أبرزَه مَن لا يحتجُّ به؛ فليس فيه إلَّا الحكم بصحَّته عمَّن أسند إليه؛ كقول البخاريِّ: (وَقَالَ بَهْزٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ»)، قال ابن الصَّلاح: (فليس هذا من شرطه قطعًا، ولذلك لم يورده الحميديُّ في «جمعه بين الصَّحيحين»)، وإنْ ورد ممرَّضًا -كالذي نحن فيه-؛ كقوله: (يُروَى)، و(يُذكَر)، و(ذُكِر)، و(رُوِيَ)، ونحو ذلك؛ كما قال فيما يأتي: (وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَرْهَدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفَخِذُ عَوْرَةٌ»)؛ لأنَّ هذه الألفاظ استعمالها في الضَّعيف أكثر وإن استُعمِلت في الصَّحيح، وكذا قوله: (وفي الباب)، فإنَّه يستعمل في الأمرَين معًا، قال ابن الصَّلاح: (ومع ذلك فإيراده له في أثناء «الصَّحيح» مُشعِر بصحَّة أصله إشعارًا يُؤنَس به، ويُركَن إليه)، وحَمَلَ ابنُ الصَّلاح قولَ البخاريِّ: (ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلَّا ما صحَّ، وقول الأئمَّة في الحكم بصحَّته) على أنَّ المرادَ مقاصدُ الكتاب، وموضوعُه، ومتونُ الأبواب، دون التراجم ونحوها، والله أعلم.

ومن ذلك كلامه عن الرواية بالمكاتبة وبيان أنواعها ومَن أجازها من الفقهاء والمحدِّثين ومَن حكم بمنع صحَّتها منهم عند الحديث (٦٣٧) و(٣٨٢٨):

قوله: (قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الكاف وبالمثلَّثة مرارًا، ثمَّ اعلم أنَّ الكتابة بالحديث أو الأحاديث؛ وهو أن يكتبَ الشَّيخُ بخطِّه أو يأمرَ غيرَه فيكتب عنه بإذنه، سواء كتبه أو كُتِب عنه إلى غائبٍ عنه أو حاضرٍ عنده، وهي تنقسم إلى نوعين؛ أحدهما: الكتابة المقترنة بالإجازة؛ بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبته لك ونحو ذلك، وهي شبيهة بالمناولة المقترنة بالإجازة في الصِّحَّة والقوَّة، والنوع الثاني: الكتابة المجرَّدة عن الإجازة -كهذه- فإنَّه لم يذكر معها إجازة، فإنَّها صحيحةٌ، تجوز الرواية بها على الصحيح المشهور بين أهل الحديث، وهو عندهم معدودٌ من المُسنَد الموصول، وهو قول كثير من المتقدِّمين والمُتأخِّرين؛ منهم: أيُّوب السَّخْتِيَانيُّ، ومنصور، واللَّيث بن سعد، وغير واحد من الشافعيِّين؛ منهم: أبو المظفَّر بن السَّمعانيِّ، وجعلها أقوى من الإجازة، وإليه صار جماعة من الأصوليِّين؛ منهم: صاحب «المحصول»، وفي «الصحيحين» أحاديث من هذا

النوع، وفي «صحيح مسلم» بالمكاتبة فوق عشرة أحاديث، وأمَّا البخاريُّ؛ فلا أعلمه روى بها نفسُه إلَّا في حديثٍ واحدٍ سيأتي في (الأيمان والنذور)، قال فيه: (كتب إليَّ مُحَمَّد بن بشَّار...)؛ فذكره، والله أعلم، ومنع صحَّةَ ذلك قومٌ آخَرون، وبه قطع الماورديُّ في «الحاوي»، وقال السَّيف الآمديُّ: (لا يرويه إلَّا بتسليط من الشَّيخ؛ كقوله: «فاروه عنِّي»، أو «أجزت لك روايته»)، وذهب أبو الحسن ابن القطَّان إلى انقطاع الرواية بالكتابة، قاله عقب حديث جابر بن سَمُرة؛ (قال عامر بن سعد بن أبي وقَّاص: كتبتُ إلى جابر بن سَمُرة مع غلامي نافع: أنْ أَخْبِرْنِي بشيءٍ سمعتَه مِن رسول الله ﷺ، قال: فكتب إليَّ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يومَ جمعةٍ عشيةَ رُجِمَ الأسلَميُّ...)؛ فذكر الحديث، رواه مسلمٌ، والله أعلم، وينبغي على هذا القولِ الصِّحَّةُ إذا التمس من الشيخ الكتابة بالحديث أو بالأحاديث، ولا يشترط التسليط، والله أعلم.

ومن ذلك كلامه على ميزان النقد في الجرح والتعديل عند الحديث (١٩٣٠):

تنبيهٌ: اعلم أنَّ الجارح وإن كان إمامًا معتمدًا في ذلك فربَّما أخطأ فيه، كما جرح النَّسائيُّ أحمدَ ابن صالح المصريَّ بقوله: (غير ثقة ولا مأمون)، وهو ثقةٌ إمامٌ حافظٌ، احتَجَّ به البخاريُّ في «صحيحه» وقال: (ثقة، ما رأيت أحدًا يتكلَّم فيه بحُجَّة)، وكذا وثَّقه أبو حاتم الرَّازيُّ، والعِجْليُّ، وآخرون، وقد قال أبو يَعلى الخليليُّ: (اتَّفق الحُفَّاظ على أنَّ كلامَ النَّسائيِّ فيه تحامُلٌ، ولا يَقدَحُ كلامُ أمثالِه فيه)، وقد بيَّن ابنُ عَدِيٍّ سببَ كلامِ النَّسائيِّ فيه، وقد ذكر ابنُ دقيقِ العيدِ أبو الفتح تقيُّ الدِّين القشيريُّ الوجوهَ التي تدخل الآفة منها في ذلك؛ وهي خمسةٌ: الهوى والغرض، وهو شرُّها، وهو في تواريخ المتأخِّرين كثيرٌ، الثاني: المخالفة في العقائد، والثالث: الاختلاف بين المتصوِّفة وأهل علم الظَّاهر، والرَّابع: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم، وأكثر ذلك في المتأخِّرين؛ لاشتغالهم بعلوم الأوائل وفيها الحقُّ؛ كالحساب، والهندسة، والطِّبِّ، وفيها الباطلُ؛ كالطبيعيَّات، وكثير من الإلهيَّات، وأحكام النُّجوم، والخامس: الأخذ بالتوهُّم مع عدم الوَرَع، هذا حاصل كلامه، وقد عقد ابنُ عبد البَرِّ في كِتَاب «العلم» بابًا لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض، ورأى أنَّ أهلَ العِلم لا يُقبَل جَرحُهم إلَّا ببيان واضح.

سؤال: وهو أنَّه إذا نُسِب مثلُ النَّسائيِّ -وهو إمامٌ حُجَّةٌ في الجرح والتَّعديل- إلى مثلِ هذا، فكيف يُوثَق بقوله في ذلك؟

فأجاب أبو عَمرو بن الصَّلاح: بأنَّ عينَ السُّخط تُبدي مساوِئَ لها في الباطن مخارجُ صحيحةٌ تَعْمَى

عنها بحجاب السُّخط، لا أنَّ ذلك يقع من مِثله تعمُّدًا لِقَدْحٍ يعلمُ بطلَانَه، والله أعلم.

ومن ذلك ما أشار إليه في مقدمة كتابه: ثمَّ اعلم أيضًا أنَّه وقع في هذا الكتابِ أحاديثُ يسيرةٌ ذكرَها مكرَّرةً متنًا وإسنادًا، وقلَّما يتَّفِقُ له ذلك، وقد ذكرتُ ما تنبَّهْتُ له في (كتاب الحجِّ)، وكان ينبغي لي أن أذكرَها في أوَّل مكانٍ وقعَ فيه حديثٌ مكرَّرٌ، ولكن كذا اتَّفقَ، وما ذكرتُه من ذلك الظاهرُ أنِّي لم أستوعِبْه، ولكن ينبغي لمَن عَثَرَ على شيءٍ من ذلك؛ فليُلحِقْه في (الحجِّ) حيثُ ذكرتُه. انتهى. أي: عند الحديث (١٧١٢)-.

وغير ذلك من الفوائد الجليلة.

١٣- ومن منهجه إيراد جملة من الفوائد التي جمعها بنفسه أو وقف عليها أو عاشها:

من ذلك ما ذكره عند الحديث (٦٩) في ترجمة بندار:

فائدة: محمَّد بن بشَّار هذا ممَّن اشترك الأئمَّة السِّتَّة في الأخذ عنه، وقد وقفت على جماعة بهذه المثابة حصل لهم ذَلِكَ؛ وهم: بُنْدار هَذَا المذكور، ومحمَّد بن المثنَّى، ونصر بن عليٍّ الجهضميُّ، وزياد بن يحيى الحسَّانيُّ، وعَبْد الله بن سعيد الكنديُّ الأشجُّ، وعمرو بن عليٍّ الفلَّاس، ومحمَّد بن مَعْمَر القيسيُّ، ويعقوب بن إبراهيم الدَّورقيُّ، وأبو كريب محمَّد بن العلاء، وقد عُدَّ فيهم عبَّاسٌ العَنبريُّ، وإنَّما علَّق عنه البُخَارِيُّ في «الصحيح»، وتعليقه عمَّن لقيه هُوَ كـ(حدَّثنا)، وإبراهيم بن سعيد الجوهريُّ علَّق عنه أيضًا في «الصحيح»، وقد لقيه، والواقف على هَذَا هُوَ في باب الزيادة، فإنَّ في ظنِّي أنِّي لم أستوعبهم، والله أعلم.

وما ذكره عند الحديث (٥٢٧٣):

وحاصل مَن وقفت عليها أنَّها اختلعت مِن ثابت: جميلة أخت عبد الله أو بنت عبد الله؛ على الخلاف في ذلك، أو زينب بنت عبد الله بن أُبيٍّ ابن سلول، وعُزِيَ إلى «سنن الدارقطنيِّ»، أو حبيبة بنت سهل، كذا في «سنن ابن ماجه»[ق٢٠٥٧]، أو جميلة بنت سهل، كما في «المهذَّب» للشيخ أبي إسحاق، وهو وَهَمٌ، وصحَّح الشيخ محيي الدين في «تهذيبه»: أنَّها حبيبة بنت سهل، وأطال الكلام في ذلك، انتهى، وقال بعض حفَّاظ العصر: (إنَّها حبيبة بنت سهل، رواه الشَّافِعيُّ وأبو داود)، انتهى، أو مريم المغاليَّة، وهذا أيضًا في «ابن ماجه»، وهي منسوبةٌ إلى بني مغالة، هذا مجموع مَن وقفت عليه، وفي «جزء عليِّ بن حرب» مِن حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه قال: كانت أمُّ حبيبة تحت ثابت بن قيس بن شمَّاس، فكرهته...؛ فذكر حديث الخُلْع.

وما ذكره عند الحديث (١٢٨):

اعلم أنَّ ابن مَنْدَه الحافظ جَمَعَ أرداف النَّبيِّ ﷺ فبلغوا نيِّفًا وثلاثين رديفًا، قاله شيخنا الشَّارح، ولم أقف أنا على هذا التأليف، والذي أستحضر أنَّه عُدَّ مِن أردافه ﷺ: أسامةُ بن زيد، أردفه عليه الصَّلاة والسَّلام راجعًا من عرفة، ومرَّة أخرى على إكاف، والصِّدِّيقُ في الهجرة، وعثمان بن عفَّان في قدومه عليه الصَّلاة والسَّلام من بدر، وعليُّ بن أبي طالب في حجَّة الوداع، وعبدُ الله بن جعفر بين يديه وأحدُ ابنَي فاطمة خلفه، وفي رواية: (حملني أنا وغلامين من بني هاشم)، وفي أخرى: (جعلني أمامه وقُثَم خلفه)، وعبدُ الله بن عبَّاس، وأخوه عبيد الله، وأخوهما الفضل في حجَّة الوداع من مزدلفة إلى منًى، والحسن بن عليٍّ وأخوه الحسين هذا قدَّامه وهذا خلفه، ومعاوية بن أبي سفيان، ومعاذُ بن جبل؛ مرَّة على حمارٍ يُقال له: عُفَير، ومرَّة ليس بينه وبينه إلَّا مؤخِّرة الرَّحْل، وأبو ذرٍّ الغِفاريُّ على حمار، وزيدُ بن حارثة، وثابتُ بن الضَّحَّاك، والشَّرِيدُ بن سويد، وسلمةُ ابن الأكوع، وزيدُ بن سهل أَبُو طلحة الأنصاريُّ، وسهيلُ ابن بيضاء، وعليُّ بن أبي العاصي بن الربيع يوم الفتح، وعبدُ الله بن الزُّبير، وغلام من بني عبد المطَّلب، وأسامة بن عمير، وصفيَّة بنت حُييٍّ أمُّ المؤمنين لمَّا قدم بالشام...، وأبو الدرداء، وآمنة بنت أبي الصَّلْت الغفاريِّ، وأبو أُناس، وأبو هريرة، وقيس بن سعد ابن عبادة، وخَوَّات بن جُبير، وجبريل، فإنَّ في بعض السُّنَن -(وهو في «التِّرمذيِّ» في «تفسير سورة سبحان»، وهو في «النَّسائيِّ» في «التفسير»)-: (فما زايلا ظهر البراق حتَّى رجعا)، ورأيت حديثًا معزوًّا إلى «صحيح ابن حبَّان» من حديث حمَّاد بن زيد عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن زِرِّ بن حُبَيش: (أنَّه سأل حذيفةَ: هل صلَّى رسولُ الله ﷺ ببيت المقدس حين أُسرِيَ به؟ قال: لا، إلَّا أنَّه أُتِيَ بدابَّة، فحمله عليها جبريلُ، أحدُهما رَدِيفُ صاحبه، فانطلق معه من ليلته حتَّى أتى بيت المقدس، وأُرِيَ ما في السَّماوات وما في الأرض، ثمَّ رجعا عودهما على بدئهما، فلم يصلِّ فيه، ولو صلَّى؛ لكانت سُنَّة)، وقال شيخنا الشَّارح في (كتاب اللِّباس) من «شرح هذا الكتاب»: (منهم -يعني من الأرداف-: أولاد العبَّاس، وعبد الله بن جعفر، وأبو هريرة، وقيس بن سعد بن عبادة، وصفيَّة، وأمُّ صُبَيَّة الجُهَنِيَّة)، انتهى، فأولاد العبَّاس ستَّة رجال من أمِّ الفضل، وإنْ أراد أولادَه كلَّهم؛ فعشرة بتمَّام، وقد اختُلِف في صحبته، وله رؤية، فيُحرَّر ما أراد، انتهى.

وعقبة بن عامر، وقد رأيتُه في مصنَّفٍ لبعض الشافعيَّة استدركه على الأرداف.

وقوله فيما تقدَّم: (آمنة بنت أبي الصَّلْت الغفاريِّ): هذه لا أعرفُها[1]، بل ولا أعرف في الصحابيَّات مَن اسمها آمنة مشهورة بهذا الاسم، إلَّا أنَّ النَّوويَّ ذكر أنَّ زوج عَبْد الله بن عمر الحائض اسمها: آمنة بنت غفار، وفيهنَّ أميَّة بنت قيس الغفاريَّة ذكرها الحافظ أَبُو موسى المدينيُّ فيهنَّ، وما أدري هل هي هذه أم لا؟ والله أعلم، هذا مجموعُ مَن وقفتُ عليه من الأرداف[2].

ومن تلك الفوائد الجانبية ما رآه على أصل خطي فنقله للناظر في كتابه، فمن ذلك:

- ورأيت بخطِّ شيخنا الإمام أبي جعفر الأندلسيِّ، وقد كتب نسخة من «البخاريِّ» في ثلاثين جزءًا، وكتب عليها حواشيَ، وكذا كتب «مسلمًا» في أجزاء.

ما نقله من خطِّ شيخه الرعينيِّ في حاشية نسخته بخطِّه من «صحيح البخاريِّ» في مواضع عدة من شرحه منها في شرح (باب ما جاء في الوضوء) و(باب كيف كان بدء الحيض)...

- رأيت على نسخة من «البخاريِّ» في هذا المكان بِخَطٍّ يشبه أن يكون خطَّ الشَّيخ الإمام غياث الدين ابن العاقوليِّ أحد شيوخي.

- كذا رأيتُه في نسخة مِن «الشفا» صحيحة، ورأيت في نسخة دونها في الصِّحَّة: (رجا)؛ بالرَّاء مِن الرَّجاء.

- وينقل ما رآه من خط الدمياطي ممَّا كتبه على حاشية «الكمال»، ونسخة «مسلم»....

- وينقل في شرح الحديث (٣٣٢) من خطِّ الحافظ ابن سيِّد النَّاس ما كتبه على حاشية «الكمال» لعبد الغنيِّ المقدسيِّ.

- وينقل من خَطِّ الرشيد العطَّار نقلًا عن «صفة التصوُّف» لابن طاهر...

- رأيت بخطِّ شيخنا العلَّامة البُلْقَينيِّ على حاشية نسخة من «البُخاريِّ».

وينقل من خطِّ بعض فضلاء الحلبيِّين ما انتقاه من كتاب «المقدمات» للشيخ عماد الدين ابن كثير الحافظ.

- وينقل عن خطِّ ابن الأمين من نسخته من «استيعاب ابن عبد البَرِّ»، وحواشيه عليها.

---

(١) ذكرها الحافظ ابن حجر في القسم الرابع في «الإصابة» (٢٤٧/٤) (١٥٣)، وذكر الخلاف في اسمها، ثمَّ رجَّح أنَّها تابعيَّة.

(٢) وسيذكر المصنف عند الحديث (٣٩٠٥) فيهم عامر ابن فهيرة؛ لما سيأتي في حديث «الصحيح» (٤٠٩٣) قوله: (فَلَمَّا خَرَجَ خَرَجَ مَعَهُمَا يُعْقِبَانِهِ).

كما أن البرهان يحرص علة نقل صور حيَّة من واقعة ففي (باب من أجاز طلاق الثلاث) نقل وقائع التعزير التي حصلت في عصره لمن يفتي برأي شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية.

١٤- ومما يتميز به البرهان النقل الحرفي من المصادر التي اعتمدها، والدِّقَّةُ البالغة في النقل، وختْمُه النقولَ بقوله: (انتهى)، وإنِ اعترض كلامه في النصِّ الواحد.

ومن ذلك ما قاله في الحديث (٤٦٦): قوله: (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ): كذا في الأصل الذي سمعت فيه على العراقيِّ، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ، وقال الدِّمياطيُّ: (صوابه: «عن عبيد ابن حنين وبُسْر بن سعيد»؛ بواو العطف، كذا ذكره خلفُ الواسطيُّ)، قال شيخُنا العراقيُّ: (سقط عند أبي ذرٍّ: «بُسْر بن سعيد»، وضَرَبَ أيضًا عليه الحافظُ أبو سَعْد السمعانيُّ في أصله، وهو ثابت في أكثر النسخ، قال الحافظ أبو عليٍّ الغسَّانيُّ: روى فُلَيح عن أبي النضر عن عبيد بن حنين عن بُسْر، وعن عُبَيدٍ وبُسْر؛ بواو العطف، وعن أبي النضر عن بُسْر عن أبي سعيدٍ؛ بإسقاط «عبيد بن حنين»، قال: وكلٌّ صواب، لعلَّ -كذا في كلام العراقيِّ، وأمَّا الغسَّانيُّ؛ فلفظه: ولعلَّ (بالواو) فُلَيحًا كان يُحَدِّث به مَرَّةً عن عُبَيد، ومَرَّةً عن بُسْر، ومَرَّةً يجمعهما)، انتهى، وقد راجعت «تقييد المهمل» فوجدته كذلك، غير أنَّه لخَّصه منه، ثمَّ قال بعد قوله: (وكلٌّ صواب): (والحديث محفوظٌ لسالمٍ أبي النضر عن عُبَيد بن حُنَين وبُسْر بن سعيد؛ جميعًا عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ)، ثمَّ ساق سندَه بذلك، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه» في (مسند أبي سعيدٍ الخدريِّ) في رواية عُبَيد بن حُنَين عنه وقد ساق طرقه: (وفي رواية الفِرَبْرِيِّ عن البخاريِّ، عن مُحَمَّد بن سنان، عن فُلَيح، عن أبي النضر، عن عُبَيد بن حُنَين، عن بُسْر بن سعيد، عن أبي سعيد، وقال: الرواية هكذا في «كتاب البخاريِّ»: «عن بُسْر بن سعيد»، وقد ضُرِب عليه)، انتهى.

ودقته وأمانته أمر ظاهر جدًّا في تصانيفه، حتى إنه لينقل الكلام والفائدة عن مصدرها مباشرة أو بالواسطة ويسميها غير متحرِّج من ذلك، وليس في وصف الحافظ ابن حجر له بقوله: (ومصنفاته ممتعة محررة دالة على تتبع زائد وإتقان، وهو قليل المباحث فيها، كثير النقل) غمز له، بل هو إشارة إلى دقَّته وإتقانه وأمانته، وزيادة بركة في علمه، فكثرة النقول دليلٌ على سعة الاطلاع، ولم يزل ديدن العلماء إضافة الكلام إلى قائله ورفع الفائدة إلى مَن جاد بها، وقد قال الإمام السَّخاوي في «الجواهر والدرر»: (صحَّ عن سفيانَ الثوريِّ أنه قال ما معناه: نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وأنَّ السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره). وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله في «جامع

بيان العلم وفضله»: (يقال: إنَّ من بركة العلم أن تضيفَ الشيء إلى قائله). وقول الإمام النووي رحمه الله في «بستان العارفين»: (ومن النصيحة: أن تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها، فمن فعل ذلك بورك له في علمه وحاله، ومن أوهم ذلك وأوهم فيما يأخذه من كلام غيره أنَّه له؛ فهو جدير ألَّا ينتفع بعلمه، ولا يبارك له في حاله).

هذا، ولكلٍّ طريقةٌ في التأليف هي مرآة طبعه وعلمه وحاله، وما قلَّة المباحث عند المصنِّف إلَّا ابتعادٌ منه عن الأخذ والردِّ والاعتراض، فعدل إلى الانتقاء من الأقوال أكملها وأكثرها إيفاءً للغرض وبيانًا للمقصود.

ومما يتفرع عن هذه الدقة عودته لأكثر من نسخة خطية للكتاب في المواضع المشكلة ليستوثق ويمحص في موضع الإشكال وينقل لنا ما وجد في كل النسخ التي وصلت إلى يديه.

فهو على سبيل المثال في شرح الحديث (٤٠٤٣) نقل من نسخة للسيرة الصغرى للعلَّامة مُغُلْطاي، فلما تردد فيما ورد فيها عاد إلى نسخة المصنف بخط يده ليدقق ويمحص.

١٥- ومن منهجه العناية بمعلقات الصحيح وتخريجها من الكتب الستة وغيرها، وذكره لفوائد المتابعات والشواهد:

ومن ذلك قوله في تعليق النضر عقب الحديث (١٣٧٧): قوله: (وَقَالَ النَّضْرُ): هو بالضَّاد المعجمة، وقد تقدَّم أنَّه لا يحتاج إلى تقييد؛ لأنَّ الذي هو بالمعجمة لا يأتي إلَّا بالألف واللَّام، بخلاف (نصرٍ) -المهمل-؛ فإنَّه لا يأتي بهما[ح١٥٢]، وهذا هو النَّضر بن شُمَيل، أبو الحسن المازنيُّ البصريُّ النَّحْويُّ، شيخُ مروَ ومُحَدِّثُها، تقدَّم، وإنَّما أتى بتعليق النَّضر؛ لأنَّ فيه تصريحَ النضر [بالإخبار] من شعبة، وتصريحَ عونِ بن أبي جُحَيْفة بالسَّماع من أبيه، وأبوه صرَّح بالسَّماع من البراء، وإن كان يحيى صرَّح في الطريق الأوَّل بالإخبار من شعبة[ح١٣٧٥]، وإن حُوشوا من التَّدليس إلَّا ليخرجَ مِن خلاف مَن خالف في العنعنة وإن كانت من غير مُدَلِّس، وقد وصل هذا التعليقَ الإسماعيليُّ، فقال: (حدَّثنا مكِّيٌّ: حدَّثنا زاجٌ: حدَّثنا النَّضر: حدَّثنا شعبة)، وفي هذا الإسناد ثلاثةُ صحابة يروي بعضهم عن بعض؛ أوَّلهُم: أبو جُحَيْفة، والله أعلم. وأمثلة ذلك كثيرة.

١٦- ومن منهجه التنبيه على ما اشتبه مِنَ المتَّصل بالمعلَّق:

كقوله عند الحديث (١٧١٥): قوله: (وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ): الذي ظهر لي أنَّ هذا ليس تعليقًا، وإنَّما هو معطوف على السَّند الأوَّل، فإسماعيل رواه بوجهين، كذلك رواه عنه مُسدَّد،

فتارة قال: عن أيُّوب، عن أبي قِلابة، عن أنس، ومرَّة قال: عن أيُّوب، عن رجل، عن أنس، والله أعلم، وهذا يُفهَم من تطريف المِزِّيِّ هذا الحديث، والثَّاني: ليس فيه حجَّةٌ؛ لأنَّه متَّصلٌ في سنده مجهول، وهذا هو الصَّحيح في لقب هذا، وبعضُهم رسَمَه منقطعًا، وفي الأصول نعته بالمُرسَل... إلى آخر كلامه.

١٧- ومن منهجه الاعتناء بالضبط اللغوي والتنبيه على المعاني وتأويل المشكل منها وإشارته للقراءات، حتَّى إنَّه يذكر ما لا تجده إلَّا بعد عناء:

ومن ذلك: قوله في الحديث (٤١٩٦): قوله: (فَاغْفِرْ فِدَاءً لَكَ): (فَداء)؛ بفتح الفاء: مقصور، وكسرها: ممدود ومقصور، وكذا لابن الأثير في «نهايته»، قال الجوهريُّ: ومن العرب من يكسر (فِداء) بالتنوين إذا جاور لام الجرِّ خاصَّة، فيقول: فِداءٍ لك؛ لأنَّه نكرة، يريدون به معنى الدعاء، ثم استشهد عليه ببيت للنَّابغة أنشده الأصمعيُّ، قاله الجوهريُّ، وقال ابن قُرْقُول: الفداء: يمدُّ ويقصر، وأمَّا المصدر من فاديت؛ فممدود لا غير، والفاء في كلِّ ذلك مكسورة، وحكى الفرَّاء: (فدًى لك)؛ مقصور، وممدود، ومفتوح، و(فَداك أبي وأمِّي): فعل ماضٍ مفتوح الأوَّل، ويكون اسمًا على ما حكاه الفرَّاء، انتهى.

وقوله: (فاغفر فداء لك): قال ابن قُرْقُول: كذا ذكره مسلم في رواية جميع شيوخنا، وكذا ذكره البُخاريُّ في (غزوة خيبر)، وفيه إشكالٌ، إذ لا يصحُّ إطلاق هذا اللفظ على ظاهره في حقِّ الله تعالى، وإنَّما يُفدَّى من المكاره من تلحقه، وفيه تأويلات:

أحدها: أن يراد به إدغام الكلام، ووصل الخطاب، وتأكيد المقصد دون الالتفات إلى معانيها؛ كقولهم: ويل أمِّه، وتربت يمينك.

والثاني: أن يكون على القطع ومداخلة الكلام، وأنَّه التفت بقوله: (فدًى لك) إلى بعض من يخاطبُه، ثم رجع إلى تمام دُعائه، وفي هذا بُعدٌ وتعسُّفٌ كثير في المعنى.

الثالث: أن يكون على معنى الاستعارة، ويكون المراد بالتفدية: التعظيم والإكبار؛ لأنَّ الإنسان لا يُفدِّي إلَّا من يعظِّمه، وكأنَّ مراده في هذا: بَذل نفسي ومن يعزُّ عليَّ في رضاك وطاعتك.

وقد ذكر المازَريُّ: أنَّ بعضَهم رواه: (فاغفر لنا بذاك ما ابتغينا)، وليس هذا اللفظ ممَّا وقع عند أحدٍ من شيوخنا في «الصحيح»، وقد تَقَدَّم الخلاف في هذا في (حرف الباء)، وقد ضبطنا في هذا الحرف (فداءٌ)؛ بالرفع على الابتداء والخبر؛ أي: نفسي فداء لك، وبالنَّصب على المصدر، انتهى.

وقد ذكر غير واحد هذا اللفظ، وممَّن ذكره ابن الأثير في «النِّهاية» مختصرًا، وأنَّه على المجاز والاستعارة، فيكون المراد: التعظيم والإكبار، وذكر أنَّ (فداء) يروى بالرفع على الابتداء، والنصب على المصدر.

وقال السُّهيليُّ في (غزوة خيبر) في «روضه»: وقوله: (فداء لك): قد قيل: إنَّ الخطاب للنَّبيِّ ﷺ؛ أي: اغفر لنا تقصيرَنا في حقِّك وطاعتك، إذ لا يتصور أن يقال لله تبارك وتعالى مثلُ هذا الكلام، وذلك أنَّ معنى قولهم: (فداء لك)؛ أي: فداء لك أنفسنا وأهلونا، وحذف الاسم المبتدأ؛ لكثرة دوره في الكلام مع العلم به، وإنَّما يُفدِّي الإنسان بنفسه من يجوز عليه الفناء، وأقرب ما قيل فيه من الأقوال إلى الصواب: أنَّها كلمة يترجم بها عن محبَّةٍ وتعظيمٍ، فجاز أن يخاطب بها من لا يجوز في حقِّه الفداء، ولا يجوز عليه الفناء؛ قصدًا لإظهار المحبَّة والتعظيم له، وإن كان أصل الكلمة ما ذكرنا، فربَّ كلمة تُرِكَ أصلها، واستُعمِلت كالمَثَل في غير ما وُضِعت له أوَّل كما هنا، وانْلُفِظ بالقسم في غير موضع القسم إذا أرادوا تعجُّبًا أو استعظامًا لأمر؛ كقوله ﷺ في حديث الأعرابيِّ من رواية إسماعيل ابن جعفر: «أفلح وأبيه إن صدق...» إلى آخره.

وقال شيخنا في (باب ما يجوز من الرجز والشِّعر) ما لفظه: (فداءٌ لك)؛ بالرفع والخفض أيضًا، فوجه الرفع: أن يكون خبر مبتدأ مضمر؛ أي: نحن فداءٌ لك، ومن خفض (فداء)؛ شبَّهه بـ(أمسِ)، فبناه على الكسر؛ لبناء الأصوات عليه؛ نحو قولهم: قال الغراب: غاقِ... إلى آخر كلامه، وقال أيضًا في الباب الذي هو قبل الباب المشار إليه: ومنهم من يكسر (فداء) إذا جاور لام الجرِّ خاصَّة، تقول: فداءٍ لك؛ لأنَّه نكرة، يريدون به معنى الدعاء، انتهى، وقد قدَّمتُ ذلك عن «الصحاح» للجوهريِّ، وأمَّا قوله: (فداءٍ) بالكسر؛ فلم أره إلَّا في كلام شيخنا، والله أعلم.

وقوله في الحديث (٤٦٨١): (سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: ﴿أَلَا إِنَّهم تَثْنَوْنِي صُدُورُهُمْ﴾ [هود: ٥]): في هامش أصلنا بخطِّ بعض فضلاء الحنفيَّة ما لفظه: عن ابن عبَّاس ثلاثة أوجه: ﴿يَثْنُونَ﴾، و﴿يَثْنُونِي﴾، و﴿يَثْنَونَى﴾، انتهى، قال البُخاريُّ: (شَكٌّ وَامْتِرَاءٌ)، وهذا التفسير وقع للقراءة المتواترة، وقال شيخنا: قراءة الجمهور بفتح الياء، وعن سعيد بن جُبَير ضمُّها، ثُمَّ ذكر بعده بقليل كلامًا لا يتحرَّر من سقم النسخة، وبخطِّ شيخنا الإمام أبي جعفر الأندلسيِّ ما لفظه: لابن عبَّاس في هذه الآية قراءتان: بالتاء على تأنيث الصدور، والياء على إرادة الجمع، وهو مضارعُ ماضيه: (اِثْنَوْنَى) على وزان (اِفْعَوْعَل)، و﴿صُدُورُهُم﴾: فاعل؛ والمعنى: تنطوي صدورهم، انتهى.

وقال بعضهم: قرأ ابن عبَّاس: (تَثنَونِي)؛ بمثنَّاة مفتوحة، ثُمَّ مثلَّثة ساكنة، ثُمَّ نون مفتوحة، ثُمَّ واو ساكنة، ونون مكسورة، على وزن (تَفْعَوعِل)؛ وهو بناء مبالغة؛ أي: تلتوي، وقد نسب أهل القراءات لابن عبَّاس فيها قراءاتٍ، الثانية: بفتح الياء، وسكون الثاء المثلَّثة، وفتح النون، وكسر الواو، وتشديد النون الأخيرة، وفي (يثنوني) قراءاتٌ ذكرها الإمام شهاب الدين السمين في «إعرابه»؛ أحدها: المتواترة، ثُمَّ ذكر فيها عشر قراءات شواذٍّ، وعزا كلَّ قراءة لقارئها، وذكر تخريجها وأطال.

وفي الحديث (٣٣٤٠): (نَهْسَةً): بالسين المُهْمَلَة، والمُعْجَمَة، ومعناهما واحدٌ، وقيل: بالمُهْمَلَة: الأخذ بأطراف الأسنان، وبالمُعْجَمَة: بالأضراس.

وفي الحديث (٣٣٦٥): (يَنْشَغُ): هو بفتح أوَّله، وسكون النون، ثُمَّ شين معجمة مفتوحة، ثُمَّ غين معجمة؛ ومعناه: يعلو نَفَسه كالشهيق من شدَّة ما يَرِدُ عليه من شوقٍ أو أسفٍ حتَّى يكاد يدركه الغَشْيُ.

وفي الحديث (٥٥١٢): (المُجَثَّمَةِ): هي بِضَمِّ الميم، وفتح الجيم، ثُمَّ ثاء مُثَلَّثة مشدَّدة مفتوحة، ثُمَّ ميم، ثُمَّ تاء التأنيث، وهي كلُّ حَيَوَان يُحْبَس فيُرمَى، والجثوم: الانتصاب على الرُّكَب.

وفي الحديث (٦٥٥٨): (الثَّعَارِيرُ): بفتح الثاء المُثَلَّثَة، وبالعين المُهْمَلَة، وبعد الألف راءان، بينهما مُثَنَّاة تحت ساكنة، الراء الأولى مكسورة؛ (الضُّغَابِيس): بضَمِّ الضاد المُعْجَمَة، والغين مثلها، وبعد الألف مُوَحَّدة مكسورة، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ سين مهملة؛ صغار القِثَّاء، شُبِّهوا بها؛ لسرعة نموِّها.

وفي الحديث (٧٠٤٢): (الآنُكُ): بهمزة ممدودة، ثمَّ نون مضمومة، ثمَّ كاف؛ الرَّصَاص الأبيض، وقيل: الأسود، وقيل: الخالص منه.

وغير ذلك كثير جدًا، وهو ما دعانا إلى ضرورة فهرسة هذه المفردات اللغوية المضبوطة زيادة في الإفادة لمطالع للكتاب.

١٨ - ومن منهجه العناية بضبط الأماكن والمواضع بالحرف وتحديد المواقع:

ومن ذلك: قوله في الحديث (٦٣٢): (بِضَجْنَان): هو بضادٍ معجمة مفتوحة، ثمَّ جيم ساكنة، ثمَّ نونين، بينهما ألفٌ، جبيل على بريد من مكَّة.

وفي الحديث (٣٢٦٨): (بِئْرِ ذَرْوَانَ): هو بفتح الذال المُعْجَمَة، ثمَّ راء ساكنة؛ بئر في بني زُرَيق؛ بتقديم الزاي المضمومة على الراء المفتوحة.

وفي الحديث (٥٧٢٩): (بِسَرْغَ): بفتح السِّين المُهْمَلة، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ غين معجمة، يُصرَف

ولا يُصرَف؛ قرية بوادي تبوك من طريق الشام، وقيل: على ثلاثَ عشرةَ مرحلة من المدينة.

وفي الحديث (٧٢٢١): (بُزَاخَةَ): هي بضَمِّ المُوَحَّدة، وتخفيف الزاي، وبعد الألف خاءٌ معجمةٌ، ثمَّ تاء التأنيث؛ موضع بالبَحْرين، وهو موضع كانت به وقعةٌ زمان الصِّدِّيق.

وغير ذلك كثيرٌ، ممَّا دعانا إلى ضرورة فهرسة المضبوط من الأماكن زيادة في الفائدة.

١٩- ومن منهجه إعراب كثيرٍ من الألفاظ وتوجيهها بحسب اختلاف الروايات فيها، بل ربَّما جوَّز لها وجهًا إعرابيًّا وإن لم ترد له رواية:

كقوله في الحديث (٦): (وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ): رفعُ الدالِ مِن (أَجْوَدُ) أصحُّ وأشهرُ[1]، قاله النوويُّ في «شرح مسلم»؛ أي: كان أجودُ أكوانِه رمضانَ؛ أي: أحسنُ أيَّامه فيها، فهو مبتدأٌ مضافٌ إلى المصدرِ، وخبرُه ([في] رَمَضَانَ)، والنصبُ على أنَّه خبرُ (كَانَ)، وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّه يلزمُ منه أنَّ خبرَها هو اسمُها، ولا يصحُّ إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ، وقال المُحِبُّ الطبريُّ عن شيخِه محمَّد ابن أبي الفضل السُّلميِّ: (بالرفع، ولا يجوزُ فيه النصب...) إلى آخر كلامه، وقال بعضُ مشايخي: (إنَّ ابنَ مالكٍ سُئل عن ذلك، فذكر للرفعِ ثلاثةَ أوجهٍ، وللنصبِ وجهين)، ثمَّ قال: (وفي ذهني أنَّه رجَّحَ الرفعَ، وأنَّ القُرطبيَّ إمَّا رجَّح النصبَ، وإمَّا جزمَ به) انتهى.

وقوله في الحديث (١٥٩٩): (قَرِيبًا): كذا في الأصل، وفي الهامش نسخة: (قريب)، وهذه إعرابُها ظاهرٌ؛ لأنَّها اسمُ (كان)، وأمَّا رواية النَّصب؛ فعلى أنَّه خبر (كان)، ويكون الاسم: مسافةُ ما بينه وبين الجدار قريبًا، أو نحو هذا.

٢٠- ومن منهجه الكلام على اختلاف الروايات وعزوها وضبطها بالحرف وبيان أصولها واشتقاقها، وتعدد المعاني بحسب الألفاظ مع بيان توجيهها، والترجيح بينها والحكم عليها صحَّة وضعفًا:

كقوله في الحديث (١٨٧٥): قوله: (يَبُِسُّونَ): هو بفتح المثنَّاة تحت في أوَّله، ثمَّ مُوحَّدة مكسورة ثانيه، وضمِّها أيضًا، وبضمِّ أوَّله مع كسر ثانيه، وهذه اللَّفظة ثلاثيَّة ورباعيَّة، فحصل في ضبطها ثلاثة أوجه: يَبِسُّون، ويَبُسُّون، ويُبِسُّون؛ كلُّه في الأمَّهات؛ ومعناه: يتحمَّلون بأهليهم، وقيل: يدعون النَّاس إلى بلاد الخِصْب، وقيل: معناه: يسوقون، وقيل: يُزيِّنون لهم البلاد، ويُحسِّنونها إليهم،

---

(١) النصبُ روايةُ أبي ذرٍّ والأَصيليِّ، والرفعُ روايةُ غيرِهما.

ويدعونهم إلى الرَّحيل إليها، وقال الدَّاوديُّ: (يبسُّون): يزجرون دوابَّهم، فتُفتِّت ما تَطَأ، ومنه: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الواقعة: ٥]: فُتَّتْ، وهذا ضعيف أو باطل، قاله النَّوويُّ.

وقوله في الحديث (٤١٩٦): (مَا أَبْقَيْنَا): كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: كذا عند الأَصيليِّ، وعند القابسيِّ: كذا ذكره البُخاريُّ في (غزوة خيبر)، وعنده في غير هذا الموضع وفي «مسلم»: (ما اقتفينا)؛ أي: اكتسبنا، وأصل الاقتفاء: الاتِّباع، وذكر المازَريُّ أنَّه روي: (ما ابتغينا)، ولعلَّه تغيير، و(اقتفينا) أشهر وأكثر، انتهى، ومعنى (ما أبقينا): ما خلَّفنا ممَّا اكتسبنا، أو أبقينا من الذنوب، فلم نحقِّق التوبة فيه كما ينبغي.

قوله: (أَبَيْنَا): كذا مصحَّحٌ عليه عندنا، وفي نسخة: (بنا أتينا)، قال ابن قُرْقُول: (أبينا): كذا للأَصيليِّ والسجزيِّ بباء، من الإباية، ولغيرهما: بتاء، من الإتيان، وكلاهما صحيحٌ، أي: إذا صيح بنا لفزعٍ أو حادثٍ؛ أتينا الداعي وأجبناه، أو أقدمنا على عدوِّنا ولم يُرعنا صياح العدوِّ، كما قال ﷺ في صفة المجاهدِ: «إذا سمع هيعة أو فزعة؛ طار إليها»، ومن رواه: (أبينا) بباء مفردة؛ فمعناه: أبينا الفرارَ، وأَنِفنا منه، وثبتنا للعدوِّ، وبالتاء من الإتيان أوجه؛ لأنَّ في بقيَّة الرجز: (وإن أرادوا فتنة أبينا)، وتكرار الكلمة على القرب عيب في شعر معلوم.

وقوله في الحديث (٤١٩٦): قوله: (الإِنْسِيَّةِ): قال ابن قُرْقُول: (الأَنَسية)؛ بفتح النون، وفتح الهمزة، كذا ذكره البُخاريُّ عن ابن أبي أويس، وكذا قيَّدناه عن الشيخ أبي بحر في «مسلم»، وكذا قيَّده الأَصيليُّ وابنُ السكن وأبو ذرٍّ، وأكثر روايات الشيوخ فيه بكسر الهمزة، وسكون النون، وكلاهما صحيح، وفي «النِّهاية»: (والمشهور فيها كسر الهمزة، منسوبة إلى الإنس؛ وهم بنو آدم، الواحد: إنسيٌّ)، وفي «كتاب أبي موسى» ما يدُلُّ على أنَّ الهمزة مضمومة، فإنَّه قال: (هي التي تألف البيوت، والأُنس: هو ضد الوحشة، الأُنس: بالضم، وقد جاء فيه الكسر قليلًا، ورواه بعضهم بفتح الهمزة والنون، وليس بشيء، قلت: أراد أنَّ الفتح غير معروف في الرواية، فتجوز، وإن أراد أنَّه ليس بمعروفٍ في اللغة؛ فإنَّه مصدر أنستُ به آنسُ أَنَسًا، وأَنَسَةً)، انتهى.

٢١- ومن منهجه الدقيق تفريقه بين ضبط المحدِّثين وأهل اللغة؛ كقوله في الحديث (١٥٣٦): (بِالْجِعْرَانَةِ): أصحاب الحديث يشدِّدون، وأهل الإتقان والأدب يخطِّئونهم ويخفِّفون، وكلاهما صواب، وقوله في الحديث (٢٧٣٠): (حَمُّويَه): قال أبو عمرو بن الصَّلاح في الكلام على المسلسل بالأوَّليَّة وقد ذكر (عمرويه) و(نفطويه)، ثمَّ قال: (فأهل العربيَّة يقولونها بواو مفتوحة، مفتوح ما قبلها،

ساكن ما بعدها، ومن ينحو بها نحوَ الفارسيَّة يقولها بواو ساكنة، مضموم ما قبلها، مفتوح ما بعدها، وآخرها هاءٌ على كلِّ قولةٍ، والتَّاء خطأ، سمعت الحافظ أبا مُحَمَّد عبد القادر بن عبد الله رحمه الله يقول: سمعتُ الحافظ أبا العلاء يقول: أهل الحديث لا يحبُّون «وَيْه»؛ أي: يقولون: «نِفْطُوْيَهْ» مثلًا -بواو ساكنة-؛ تفاديًا مِن أن يقع في آخر الكلمة: «وَيْهِ») انتهى، وما ذكره الحافظ الفقيه أبو عمرٍو هو جارٍ في (حمُّويه)، والله أعلم.

٢٢- ومن منهجه الاهتمام بتمييز الأفعال الثلاثيَّة من الرباعيَّة، وبيان أنَّ الهمزة وصل أو قطع[1]، وبيان الفعل اللازم[2] من غيره، والمبنيِّ للمعلوم من المبنيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه -بعبارته- في ألفاظ الحديث، وتبيين ما يحتمل الوجهين لغةً أو روايةً، وكذا المقصور والممدود، والمخفَّف والمشدَّد، والمضاف والموصوف... حتى كأنَّ الكتاب دليلٌ كلِّ لفظٍ من ألفاظ «الصحيح»، ومرشد كلِّ قارئ لأحاديثه، وهادي كلِّ باحث لمعانيه.

٢٣- من منهجه الاستشهاد بالقراءات السبعة لما وافقها من ألفاظ الأحاديث؛ كقوله في الحديث (٤٤١٨): (فِيهِمَا إُسْوَةٌ): تَقَدَّم أنَّها بضمِّ الهمزة وكسرها؛ لغتان قرئ بهما في السبع.

وقوله في (أرجأ): يهمز ولا يهمز؛ لغتان، وقد قُرِئ بهما في السبعة؛ ومعناه: أخَّر.

وقوله في (يحزنه): ثُلاثيٌّ ورُباعيٌّ، لُغتَان قُرِئ بهما في السبع.

وقوله في (آنِفًا): هو بالمدِّ والقصر، وهما لغتان قُرِئ بهما في السبع. وغير ذلك.

٢٤- ومن منهجه التصريح بالاسم الكامل للمنسوبين إلى أجدادهم، وبيان العلة وسبب التسمية في الكنيَّة أو اللقب؛ كقوله في (أحمد ابن يُونُسَ): هو أحمد بن عبد الله بن يونس، نسبه إلى جدِّه. وقوله في (عَبْدَان): هو لقبٌ، واسمُه عبدُ الله بنُ عثمانَ بنِ جَبَلَةَ بنِ أبي روَّاد العَتَكِيُّ المروزيُّ أبو عبد الرحمن، قال بعضُهم: إنَّما قيل له: (عبدان)؛ لأنَّ كنيتَه: أبو عبد الرحمن، واسمُه: عبد الله، فاجتمعَ في اسمِه وكُنيتِه العبدان، وتعقَّبَه بعضُهم فقال: (هذا لا يصحُّ، بل ذلك مِن تغيير العامَّة للأسامي وكسرِها لها في زمن صِغَرِ المُسَمَّى، أو نحو ذلك). وقوله في (خالد بن مهران الحذَّاء): خالدٌ هذا اختُلِف في سبب انتسابه للحذَّاء، فقال يزيد بن هارون: (ما حذا نعلًا قطُّ، إنَّما كان يجلس إلى حذَّاء، فنُسِب إليه)، وكذا قال محمَّد بن سعد: (لم يكن حذَّاءً، ولكن كان يجلس إليهم، قال: قال فهد بن حيَّان: لم يَحْذُ

(١) يعبر عنه بقوله: (بقطع الهمزة)، (بوصل الهمزة).

(٢) يعبر عنه بقوله: **ما لا يُبنى منه.**

خالدٌ قطُّ، إنَّما كان يقول: احذُ على هذا النَّحْو، فلُقِّب الحذَّاءَ). وقوله في (مُحَمَّد ابن ميمونٍ السُّكَّريّ): إنَّما قيل له: السُّكَّريُّ؛ لحلاوة لفظه. وقوله في (محمَّد بن بشار بندار): إنَّمَا لُقِّب به؛ لأنَّه كان بُندارَ الحَدِيث؛ أي: مُكثِرًا مِنْهُ. وقوله في (عَبْد اللهِ بْن مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنَديُّ؛ بفتح النون، وإنَّما قيل له: المسنَديُّ؛ لأنَّه كان وقت الطلب يتبع الأحاديث المسنَدة، ولا يُحبُّ المقاطيع والمراسيل، وقال الحاكم: (لأنَّه أوَّلُ مَن جمع مسند الصحابة على التراجم بما وراء النهر). وقوله في (أبي الرِّجَال): إنَّما كُني بأبي الرِّجال بأولاده، وكانوا عشرةً.

٢٥- ومن منهجه المقارنة بين روايات الكتب الستة المتقاربة أو المختلفة أو المتعارضة، وتوفيقها وتوجيهها، والمجاوزة إلى غيرها من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمستخرجات.

٢٦- ومن منهجه الاهتمام الكبير بالأصول الخطية والعودة إلى نسخها المتقنة.

- ويتميز حسن انتقائه لنسخ مصادره التي ينقل عنها، فهو ينقل في شرح الحديث (٧٤) عن نسخة ابن العديم بخط يده من كتابه «بغية الطلب».

فالمُتفحص لثنايا الكتاب يرى طرفًا من إحاطة البرهان وسَعة اطِّلاعِه، إذ تراه يقول: (لم أرَه في شيءٍ من الكتب السِّتَّة)، (ليس ذلك في شيء من الكتب الستة إلَّا ما هنا).

هذا طرف من بيان سمات الكتاب ومنهج مؤلفه، وما حواه من كنوز العلوم والفوائد والدرر، والتي تنمُّ عن فَهْمٍ وعلم جَمٍّ، واطِّلاع واسعٍ واستحضار.

بقي أن نتكلم على نقطة مهمة وهي أنَّ وضع الإمام البرهان الكتاب لجُملة القرَّاء، -لا لأهل العلم خاصَّةً[1]- اقتضي إعادة المعلومة أو الإحالة إلى تقدُّمها في كلامه سابقًا؛ تأسِّيًا بالنبيِّ ﷺ

(١) ذلك جليًّا من كلامه في أثناء مقدمته حيث يقول: (وقد كنتُ قديمًا سنة ثلاثٍ وتسعين وسبع مئة كتبتُ عليه تعليقًا سمَّيته بـ«التلويح» لأهل ذلك الزمان، وما كنتُ وقفتُ من شرح شيخنا الآتي ذِكْرُه إلَّا مِن أوَّله إلى أوَّل «كتاب الجهاد»، ثمَّ وقفتُ على الباقي بعد سِنينَ متطاوِلة، وأعصارٍ متوالية، والآنَ قد زِدْتُهُ تراجمَ، وفوائدَ، وإيضاحًا، وإعرابًا، **لقُرَّاء هذا الأوان، لا لأبناء ذلك الزمان**، ولم أضعْه للحَبْرِ الكامل، ولا للعالِم الفاضل؛ وذلك لأنَّ كُتُبَ هذا العِلْم ببلدتنا قليلة، وأنفُسَ أهله عنِ التطويل كَلِيلة، ولا يُعانونَ الفَتْشَ عن مكان الوقفِ والإرسال، ولا عدمَ اللُّقِيِّ وذلك عندَهم في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» كالمُحال، ولا يعرفونَ زياداتِ الثقات، وقد يظنُّونَ أنَّ زيادَتَها أو تركَها كالهفَوات، وإنَّما يُعانونَ كلامَ بعضِ الأعاجم، على «المصابيح» و«المشارق» ولا يعتَنون بالتراجم، مع أنَّ بضاعتَنا في العِلم والكُتُبِ مُزجاة، والاعترافَ بالتقصيرِ لصاحبه نِعمةٌ مُهداة، وفي المَثَل: (تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أنْ تَراه)، وإنَّما وضعتُه للمتوسِّط الناقِل، أو لمَن لزمَه العِيُّ؛ كباقِل، وقد سمَّيتُ هذا الثاني بـ: «**التَّلْقيح لِفَهْمِ قارِئِ الصحيح**»؛ ليكونَ له عندَ قراءتِه عُمدة، ويَفزَعَ إليه عندَ الهَيْعَة كالعُدَّة).

إذ كان يُكرِّر بعض الكلام ليُفهم عنه ويُحفظ، وثانيًا أنَّ الكتاب تعليقة على «البخاري» يَحسُن أن يضعَه قارئُ «الصحيح» بين يديه، وهذا يقتضي التكرار أيضًا لسهولة الحصول على المعلومة وسرعتها، وثالثًا تكرار الإمام البخاريِّ للأحاديث وتقطيعها على الأبواب والتراجم بحسب المناسبة التي رآها يقتضي ذلك من الشارح أيضًا ﷺ، أضف إلى ذلك أنَّ كِبَرَ حجم الكتاب وبُعدَ العهد بالكلام على المطالع يَحمل على الإعادة والتكرار؛ فيُكرِّر ويقول: (ولكن طال العهد به)، على أنَّ تكرار المعلومة ليس يخلو من زيادة فائدة، أو استطرادٍ مهمٍّ لا يتسنَّى للفكر ذِكره في مكان آخر، أو إتمام واستكمال واستدراك.

إلَّا أنَّه لا يمكن تعميمُ التكرار في جميع كتابه، بل نجده أحيانًا يكتفي بقوله: (تقدَّم غير مرَّةٍ فأغنى عن إعادته)، (فانظره إن أرته)، وكثيرًا ما نراه يعتمد الإحالة على المتقدِّم والمتأخِّر من تراجم وفوائد وأفكار وأحكام، فأكثر كلمة ذُكرت في الكتاب هي قوله: (تقدَّم) فقد وردت نحو (٣٠) ألف مرَّة، ويتنوَّع الظرفُ بعدها: (مرَّات، مرارًا، غير مرَّة، قريبًا، قريبًا جدًّا، بعيدًا، تقدَّم أعلاه -تعبيرًا عن الورقة التي هو فيها- بعض ترجمته) أو أسلوبُ الاستفهام: (كم مرَّة، ما هي، لماذا نُسِب، لِمَ سُمِّيَ...)، وهذا يدلُّ على يقظتِه وتنبُّهِهِ وصفاءِ ذِهنِه، وشِدَّةِ استحضاره لما يذكرُه، فلا يكاد تخلو فقرةٌ من إحالة ويندر الخطأ فيها، وتكثر الإحالة في الأحاديث المكرَّرة عند الإمام البخاريِّ، فيسرد فقراتها التي سبق وشرح عليها، ليعدُّ أحيانًا في الحديث الواحد ما يزيد على عشرين فقرة، باستحضارٍ بالغ وتيقُّظٍ عجيب، وكأنَّ «الصحيح» كلَّه ارتسم في ذهنه في صورةٍ واحدة وهو يضفي عليها ألوانه الزاهية، **وقد عملنا بصبرٍ وعناية على ضبط الإحالات كلِّها بوضع رقم الحديث المُحال عليه.**

ومثال ذلك: قوله في الحديث (٤٧٥٠): قوله: (**وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ الَّذِي حَدَّثَنِي عُرْوَةُ**)، وهذا يدلُّ على أنَّ الحديثَ عند الزُّهريِّ كلُّه عن عروة، والله أعلم.

وتَقَدَّم أنَّ الغزوةَ التي وقع فيها الإفك غزوةُ بني المُصْطَلِق، وهي غزوة المُرَيْسيع، وتَقَدَّم تاريخها والاختلاف في ذلك[ح٢٦٦١]، وقولها: (**فَخَرَجَ سَهْمِي**): تَقَدَّم في (الشهادات): أنَّه خرج معها أمُّ سلمة من عند ابن سعد[ح٢٦٦١]، وتَقَدَّم الاختلاف في الحجاب متى أُنزل[ح٢٦٦١]، وسيأتي في (الأحزاب)[ح٤٧٩٠]، وتَقَدَّم [الكلام على] (**الهَوْدَجِ**) ما هو، وعلى (**قَفَلَ**)، وأنَّ معناه: رجع، و(**آذَنَ**)؛ بمدِّ الهمزة: أعلمَ، وأنَّ (**الرَّحْلَ**): المَنزِلُ والمَأْوى، وتَقَدَّم الكلام على (**جَزْعِ ظَفَارِ**)[ح٢٦٦١]، وتَقَدَّم في التيمُّم ما ثمنه[ح٣٣٤]، و(**حَبَسَنِي ابْتِغَاؤُهُ**)؛ أي: أخَّرني طلبُه، وتَقَدَّم أنَّ (**الرَّهْطَ**): ما دون العشرة مِنَ الرجال؛ كالنفر[ح٢٧]،

و(**يَرْحَلُونَ**): تَقَدَّم أنَّه بالتخفيف، وما قال فيه القاضي عياضُ[ح٢٦٦١]، ولا أعرف منهم أحدًا، وقال بعض الحُفَّاظ المِصْريِّين: (وقع عند الواقديِّ من طريق عبَّاد بن عبد الله بن الزُّبَير عن عائشة في حديث الإفك: أنَّ الذي كان يرحل هودجها ويقود بعيرها أبو مُوَيهبة مولى رسول الله ﷺ، وكان رجلًا صالحًا، وذكره البلاذريُّ فقال: أبو مُوَيهبة)، انتهى.

وعلى (**الْعُلْقَةِ**) ما هي، وهي البُلغة، وعلى (**بَعَثُوا الْجَمَلَ**)؛ أي: أثاروه مِن بُرُوكه، وعلى (**اسْتَمَرَّ**)؛ أي: ذهب، وعلى (**أَمَمْتُ**)؛ ومعناه: قصدت، وعلى (**صَفْوَانَ بْنِ الْمُعَطَّلِ**) وما يتعلَّق به، وسبب تأخُّره عَنِ الجيش[ح٢٦٦١]، وعلى (**ادَّلَجَ**)[ح٣٩]، وعلى (**سَوَادَ**)؛ أي: شخص[ح٢٦٦١]، وعلى (**جِلْبَابِي**)، وما هو الجلباب[ح٣٢٤]، وعلى قوله: (**وَاللهِ مَا كَلَّمَنِي كَلِمَةً**)[ح٢٦٦١]، وعلى (**مُوغِرِينَ**)[ح٤١٤١]، وعلى (**نَحْرِ الظَّهِيرَةِ**)[ح٢٦٦١]، وعلى (**عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ ابْنِ سَلُولَ**)، والنطق به، وكتابته، ونسبه[ح١٢٦٩]، وعلى قوله: (**فَاشْتَكَيْتُ شَهْرًا**)، وعلى (**يَرِيبُنِي**)، وأنَّه ثُلاثيٌّ على الأفصح، ويجوز رُباعيٌّ أيضًا، وعلى (**اللَّطَفَ**)، وعلى (**تِيكُمْ**)، وأنَّه إشارة للمؤنَّث؛ كـ(ذاكم) للمذكَّر، وعلى (**نَقَهْتُ**) بلُغتَيها؛ ومعناه: أفقتُ مِنَ المرض. اهـ.

وجعلنا إحالة المتَّصل المعطوف في آخر الكلام ما كان وروده سلف في حديث واحد؛ كقوله في الحديث نفسه: وعلى (**أُمِّ مِسْطَحٍ**) واسمها، وهنا: (**وَهْيَ ابْنَةُ أَبِي رُهْمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ**)، قال الدِّمْياطيُّ هنا: (صوابُه: أبو رُهم بن المطلب بن عبد مناف)، انتهى، ولو قال: نُسِبَ أبو رُهْم إلى جدِّه؛ كان أحسنَ مِنَ التوهيم، والله أعلم، وعلى (**ابْنِهَا مِسْطَحٍ**)، وأنَّ اسمه: عوف، ويقال: عامر، ومِسْطَح لقب، وما هو (المسطح)، وعلى (**الْمَنَاصِعِ**)، وأنَّه جمع (مَنْصَع)، وعلى (**الْكُنُفِ**)، وهي المراحيض، وعلى قوله: (**أَمْرُ الْعَرَبِ الأُوَلِ**)، وعلى قوله: (**وَأُمُّهَا بِنْتُ صَخْرِ بْنِ عَامِرٍ خَالَةُ أَبِي بَكْرٍ**)، قال الدِّمْياطيُّ: (أمُّ الخير أمُّ الصدِّيق بنت صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة)، انتهى، وقد تَقَدَّم ذلك[ح٢٦٦١].

وقد تركنا إحالة **ما كان ذكره قريبًا**؛ كقوله: قوله: (**عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ**): تقدَّم (الأعمش): أنَّه سليمان بن مهران، وأنَّ (إبراهيم): هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، وأنَّ (الأسودَ): هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، قريبًا منه.

أو يكثُر تكراره منه وخاصَّةً في الرجال، ومن ذلك على سبيل المثال:

قولُه عند ذكر (**سيِّدنا أبي هريرةَ** رضي الله عنه) في كلِّ حديثٍ غالبًا: (تقدَّم مرارًا أنَّه عَبْد الرَّحمن بن صخرٍ،

على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا). وقوله عند ذكر (**ابنِ شِهابٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العَلَمُ الفَرْدُ. وقوله عند ذكر (**ابنِ المسَيِّبِ**): (تقدَّم مرارًا أنَّ ياء «المسيَّب» بالكسر والفتح، وأنَّ ياء غيرِه بالفتح ليس إلَّا، والله أعلم). وقوله عند ذكر (**أَبِي سَلَمَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر. وقوله عند ذكر (**مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بُنْدَارٌ، وأنَّ (بَشَّارًا) بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وقد تقدَّم بعضُ ترجمتِه، وما معنى (بندار). وقوله عند ذكر (**الأَعْرَجِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز. وقوله عند ذكر (**أَيُّوبَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ، العالمُ المشهورُ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه. وقوله عند ذكر (**أَبِي مُعَاوِيَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن خازم الضَّرير، وأنَّ (خازمًا) بالخاء المعجمة والزَّاي، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه. وقوله عند ذكر (**إِسْمَاعِيلَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، وهو ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، وتقدَّم مُتَرجَمًا. وقوله عند ذكر (**حُصَيْنٍ**): تَقَدَّم أنَّ (حُصَينًا) بضَمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، وتَقَدَّم أنَّ الأسماءَ بالضَّمِّ -إلَّا حُضَينَ بنَ المنذر أبا ساسان فإنَّه بالضَّاد المعجمة- والكُنَى بالفتح. إلى غير ذلك من الأمثلة.

موارد البرهان في شرحه «التلقيح»:

١- نسخة القرشي من صحيح البخاري بما اشتملت عليه من هوامش شارحة، وفروقٍ بين روايات الصحيح، أو تصحيح لها، وهي نسخة سمع عليها الصحيح بقراءة العلَّامة محمد بن خليل الحاضري سنة (٧٨٥).

ومن نفائسها المثبت على هامشها حواشي الحافظ الدمياطي التي نقلها العز الحاضري، ورمَّز لها بالرمز (د).

٢- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، ومن أهم ما تميز البرهان به في نقله من كلام شيخه أنَّه تتبع كلام شيخه على الحديث في كل أطرافه، وفي المسألة أين وقعت وجمعه لنا في مكان واحد في الموضع الألصق به، أما اطلاع البرهان عليه فقديم فقد نسخ نصفه بيده وقرأه على شيخه كما سبق.

٣- «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للحافظ الزركشي، قال البرهان ﵀: ومن قلت فيه: (قال

بعضهم) فمرادي صاحبنا الإمام...

٤ - «هُدى الساري» مقدمة فتح الباري، وقد اطلع عليها قديمًا، وقد انتهى ابن حجر من تبيضها سنة (٨١٣).

٥ - «الإفهام لما في البخاري من الإبهام» للحافظ البُلْقَيني.

٦ - «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للحافظ الذهبي، وقد اعتمد على نسخته الخاصة بما فيها من حواش نافعة.

٧ - «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، وقد اعتمد على نسخته الخاصة من «الميزان» بما فيها من حواش نافعة.

❋ ❋ ❋

المآخذ على كتاب التلقيح:

لا يخلو عمل بشري من خلل في جانب من جوانبه، قد يعظم أو يصغر، وحتى يأتي التقويم محفوفًا بالإنصاف لا بدَّ من فهم نقاط ثلاثة:

هدف المصنف في تصنيفه، ومنهجه، والشريحة العلمية التي وجِّه إليها التصنيف، لذا فإننا بعد أن اجتهدنا في ذلك لخصَّنا المآخذ على التلقيح بالنقاط الآتية:

النقطة الأولى: الإحالة إلى مسودة الكتاب:

نبَّه المصنِّف رحمه الله في أول شرحه «التلقيح» أنه ألف قبل كتابه التلقيح تعليقًا أسماه «التلويح» فقال: «وقد كنتُ قديمًا سنة ثلاث وتسعين وسبع مئة كتبتُ عليه تعليقًا سمَّيته بـ«التلويح» لأهل ذلك الزمان...».

هذه المسودة أحال إليها في عدة مواضع:

-في شرح الحديث (١٠٧) قال رحمه الله: وقد ذكرت من روى حديث: «من كذب عليَّ» على حروف المعجم في المسوَّدة التي لهذا الكتاب، والله أعلم.

- وفي شرح الحديث (٤١٥٠) قال رحمه الله: قوله: (أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِئَةً): اعلم أنَّ الصَّحابة الذين بايعوا تحت الشجرة يوم الحديبية اختُلِف في عددهم على رواياتٍ؛ فيقال كما هنا: ألفًا وأربع مئة، قال البيهقيُّ: (أكثر الروايات أنَّهم كانوا ألفًا وأربع مئة)، وحاصلُ الروايات -وقد ذكرتها معزوَّة في المسوَّدة-: أنَّهم كانوا ألفًا وخمس مئة..

- وفي شرح الحديث (٤٦٨١) قال رحمه الله: «وفي (يثنوني) قراءاتٌ ذكرها الإمام شهاب الدين السمين في «إعرابه»؛ أحدها: المتواترة، ثُمَّ ذكر فيها عشر قراءات شواذٍّ، وعزا كلَّ قراءة لقارئها، وذكر تخريجها وأطال، وقد ذكرتُ ذلك في المسوَّدة في ورقة أجنبيَّة، فإن أردت ذلك؛ فانظره من المسوَّدة».

- وقال رحمه الله في: (بَابُ الرَّجَاءِ مَعَ الْخَوْفِ):... ثُمَّ اعلم أنَّ الشخص له حالتان: حالة صِحَّة، وحالة مرضٍ، ففي حالة الصِّحَّة فيها وجهان؛ أحدهما: أن يكون رجاؤه وخوفُه سواءً... والثاني: أن يكون خوفُه أرجحَ... وللغزاليِّ في «الإحياء» في ذلك كلامٌ مطوَّلٌ فيه تفاصيلُ، فإن أردته فانظره، وقد ذكرته في المُسَوَّدَة.

هذه الإحالات صارت لغزًا لنا مع فقدنا لكتاب التلويح، وشكلت خللًا في كتاب التلقيح، الذي لو استدركه المصنف لكان فيه خير كبير.

النقطة الثانية: موضوع الإحالات:

فقد يحيل المصنف على ما تقدم، ولا وجود لما أحال عليه مثال ذلك:

- في شرح الحديث (٨٢) قال: (**حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ**: تقدَّم أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابن خالد، وتقدَّم بعض ترجمته...).

كذا قال رحمه الله، ولم يتقدم شيءٌ.

- في شرح الحديث (١١٦) في موضوع سيدنا الخضر عليه السلام قال المصنف رحمه الله: ويستدلُّ أيضًا له ولمن قال بقوله بالحديث المتقدِّم...

كذا قال رحمه الله، ولم يتقدَّم حديثٌ يُستَدَلُّ به على ما قاله البخاريُّ من موت الخضر.

- في شرح الحديث (١٣٥) قال رحمه الله: (**أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**: تقدَّم مرَّات أنَّه بإسكان العين، وأنَّه ابن راشد، وتقدَّم بعض ترجمته).

كذا قال رحمه الله، ولم يتقدم شيءٌ.

وقد نبهنا على كلِّ ذلك في مواضعه.

النقطة الثالثة: متابعة الأصل أو المصدر الذي نقل منه في الخطأ، دون تعقب.

المثال الأول لذلك:

في ترجمة سعيد بن أبي مريم التي تكررت في الكتاب، وتكرر نقل البرهان لها في أكثر من موضع، مع متابعة نسخته من «الكاشف» على الخطأ، فقد قال رحمه الله في شرح الحديث (٣٩٣): (قوله: وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: هو سعيد بن أبي مريم الحكم...) كذا قال رحمه الله تبعًا لنسخته من «الكاشف» (٤٨أ) والصواب ما في مصادر ترجمته: هو سعيد بن الحكم بن أبي مريم.

المثال الثاني:

قال رحمه الله في شرح الحديث (٢٢): (قوله: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: هذا هو ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله بن عبد الله ابن أويس بن مالك بن أبي عامر -واسم أبي عامر نافعٌ، كذا بخطِّ الدِّمياطيِّ، نقله تقيُّ الدين السُّبكيُّ عن خطِّه، انتهى، وقد وقعت تسميته بذلك في «البخاريِّ» و«مسلم» في غير هذا الحديث، وسيأتي ذلك قريبًا)...

وقد أخطأ البرهان في قوله: (اسم أبي عامر نافعٌ)، وتكرر هذا الكلام عند الحديث (١٨٩٨)، وهذا ما لم نر له سند في كتب التراجم، فالذي في «تهذيب الكمال» (١٤٨/٢٧) في ترجمة ابنه مالك بن أبي عامر جدِّ الإمام مالك بن أنس: أنَّ اسمه عمرو، ولعله وهم؛ فالذي في كتب التراجم أنَّه ابن عمرو، وقد ذكره الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (١٨١/٢) بكنيته، وكذا ابن حجر في «الإصابة» (١٤٤/٤) في القسم الثالث وقال: (أبو عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان، ذكره الذهبي في «التجريد» وقال: لم أرَ مَن ذكره في الصحابة، وقد كان في زمن النبي ﷺ).

والذي وقعت تسميته بذلك في البخاري (ح٣٣) ومسلم (٥٩): هو أبو سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر حفيده، وعمُّ الإمام مالك.

المثال الثالث:

لما عرَّف في شرح الحديث (٤٩) بالحافظ ابن دحيةَ قال: (هو الحافظُ عمر بن الحسن بن الخطاب ... له ترجمةٌ في «الميزان»...).

كذا ذكره (ابن الخطاب) تبعًا لبعض لنسخته من «الميزان» (٢٧٠أ)، والصواب: (أبو الخطَّاب)، كما جاء في غيرها من نسخ «ميزان الاعتدال» وفي مطبوعته (١٨٦/٣)، وفي «المقتنى في سرد الكنى» (٢١٨/١)، و«لسان الميزان» (٨٠/٦).

ولن نطيل في ذكر أمثلة لهذا فقد تتبعنا هذا في الكتاب كله ولله الحمد بالتنبيه والتصحيح.

❋ ❋ ❋

التعريف بنسخة صحيح البخاري التي اعتمدها البرهان في شرحه:

(نسخة القرشي من صحيح البخاري)

كان اعتماد الإمامُ البرهانُ في شرحه لـ«صحيح الإمام البخاريِّ» على هذه النسخة التي كتبها العمادُ الكاتب يُوسفُ بنُ عُمرَ القرشيُّ، وسماها في التلقيح: **(الأصل القاهري) وقد يسميه: (أصلنا) أو (الأصل) أو (أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقي).**

كما راجع البرهان نسخة الحافظ المزي من الصحيح، وسماها: (الأصل الدِّمشقي) أو: (أصل دمشقي دخل فيه[1] المزي والذهبي).

ونظر في أجزاء من نسخة حافظ الأندلس أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ الرُّعينيِّ الأندلُسيِّ الغَرْناطيِّ، ونقل عنها بعض الفروق والهوامش النافعة.

لكن الأصل القاهري هو الأصل الذي بنى عليه البرهان شرحه -وإن خالفه في بعض المواطن لأن في غيره الصواب- وهو الذي أثبتناه متنًا للتلقيح في نسخته هذه، وإليك وصفه:

- هو نسخةٌ نفيسةٌ نادرةٌ، محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي برقم (٤٧٥).

- يقع في (٣٧٨)[2] لوحة، وهي كاملةٌ إلَّا بضعَ ورقات ساقطة، وكثيرٌ منها خُرِمتْ أطرافُه، أو جاءَتْه رطوبةٌ، فاستُنْسِخ بخطٍّ آخرَ، أوِ اضمحلَّ.

في كلِّ صفحة (٣١- ٣٢) سطرًا، في كلِّ سطر (٢٥) كلمة تقريبًا.

نلاحظ في هذا الأصل أمورًا ثلاثة:

١- بتر مقداره أربع لوحات، استدركت ثلاث منها بخط البرهان سبط ابن العجمي (١٢٠، ١٢١، ١٢٨)، وبقي سقط طارئ مقداره لوحة واحدة لم يستدرك، هو اللوحة: (٥٣).

٢- أن عوادي الزمن أثرت على هوامشها وحواشيها فتآكلت، لكن هذا التآكل قديم استدرك أغلبه بعضه بخط الحافظ البرهان ابن العجمي كما في (١٢٤ب) (١٢٥ب) (١٢٦) (١٢٧ب) (٢١٨) (٢٢٨)،

---

(١) أي أنَّ المزي والذهبي ممَّن سمعا الصحيح من هذه النسخة، وورد اسمهما في السماعات التي زيَّنتها.

(٢) وقع في الصفحة الأولى بخط متأخر أنَّ عدد لوحاتها (٣٩٠).

وبعض المستدرك بخطٍ متقن أيضًا (٣٩-٤٢).

٣- أن النسخة وقعت بيدٍ غير خبيرة أساءت لها، فطمست بعض هوامشها وحواشيها، بل وبعض متنها، لكن استدرك ذلك أيضًا بخط متأخر، انظر مثلًا: (٢٢٩أ).

الناسخ: هو يوسف بن عمر بن محمد القرشي المعروف بالعماد الكاتب.

ضمت النسخة عدة تملكات:

١- تملك مطموس لم يقرأ منه شيء.

٢- تملك مؤرخ سنة (١٠٦١).

ووقف شيخ الإسلام فيض الله أفندي، غَفَرَ اللهُ له ولوالديه، بشرط ألَّا يُخرَج من المدرسة التي أنشأها بالقسطنطينية، سنة (١١١٢).

عُنْوِنَت بالذهب الكوفي[1] بـ: (الجامعُ الصحيحُ تأليفُ الإمامِ البخاريِّ رحمه الله).

وكُتِب على ورقة العنوان منها فائدةٌ عن تفريع رواة «صحيح البخاريِّ» بخطِّ مصطفى بن محمَّد الشهير بموقِّع زاده.

* بدأت النسخة بـ: (بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم، وهو حَسبي ونعمَ الوكيل، أَخبَرَنا الشَّيخانِ المُسنِدَان المُعَمَّرَانَ: شِهابُ الدِّين أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ أبي طالبِ بنِ أَبي النَّعَمِ نعمةَ بنِ حَسَنِ بنِ عليٍّ بنِ بَيَان ابنِ الشحنةِ، الحجَّارُ الصَّالحِيُّ، وسَليلَةُ العُلَماءِ، سِتُّ الوزراءِ، أُمُّ محمَّدٍ؛ وزيرةُ ابنةُ الشَّيخِ الإمامِ العَالمِ شمسِ الدِّينِ أبي حفصٍ عُمَرَ بنِ القاضي الإمامِ العلَّامةِ وجيهِ الدِّينِ أسعد بنِ المَنْجَى التَّنوخيِّ، الدِّمشقيَّانِ، قراءةً عليهما وأنا أسمعُ في جُمَادى الأُولى، سنةَ خمسَ عشرةَ وسبعِ مئةٍ؛ قالا: حدَّثَنا الشَّيخُ سراجُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ الحُسينُ بنُ المُباركِ بنِ محمَّدِ بنِ يَحْيَى الزَّبيْديُّ في شَوَّالٍ، سَنَةَ ثَلاثينَ وستِّ مئةٍ بدِمَشقَ، بِالجامعِ المظفَّريِّ بسَفْحِ جَبَلِ قاسيُونَ: أَخبرَنا أَبو الوَقتِ[2] عَبدُ الأَوَّلِ بنُ عيسى بنِ شُعيبِ بنِ إسحاقَ ابنِ إبْراهيمَ السِّجْزِيُّ الصُّوفِيُّ، ثُمَّ الهَرَوِيُّ، قراءةً عليهِ ونحنُ نَسمَعُ بِبغدادَ في آخرِ سَنَةِ اثنَتَيْنِ وأَوَّلِ سَنَةِ ثلاثٍ وخَمسينَ وخمسِ مئةٍ: أخبركم الإمامُ جمالُ الإِسلَامِ أَبو الحَسَنِ عبدُ الرَّحمنِ ابنُ محمَّدِ بنِ المُظَفَّرِ بنِ محمَّدِ بنِ داودَ بنِ أحمدَ بنِ معاذِ بنِ سهلِ بنِ الحَكَمِ الدَّاودِيُّ، قراءةً عليهِ

(١) هكذا وصف على الصفحة الأولى من المخطوطة.

(٢) كذا وقع أولها وهو إسناد مقحم على متن النسخة، إذ النسخة من رواية أبي ذر الهروي.

بِبوشَنْجَ في ذي القَعدَةِ سَنَةَ خمسٍ وستِّينَ وأربعِ مئةٍ: أخبرنا الإمامُ أَبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ أَحمدَ حمُّوْيَه ابنِ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ أَعينَ السَّرخسيُّ، قراءةً عليهِ في صفرٍ سَنَةَ إحدَى وثَمانينَ وثلاثِ مئةٍ: أخبرنا الإمامُ أَبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ يوسفَ بنِ مطَرِ بنِ صالحِ بنِ بشرِ بنِ إبراهيمَ البُخاريُّ الفِرَبْرِيُّ بِفِرَبْرَ، سَنَةَ ستَّ عشرةَ وثلاثِ مئةٍ: حدَّثَنا الإِمامُ أَبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ ابنِ إبراهيمَ بنِ المُغيرةِ بنِ الأَحْنَفِ الجُعفِيُّ -مَولاهمُ- البُخاريُّ، بِفِرَبْرَ، سَنَةَ ثَمانٍ وأربعينَ ومئتينِ مرَّةً، ومرَّةً سَنَةَ اثنتينِ وخمسينَ؛ قالَ...).

* وخُتمَت بـ: (آخرُ الكِتَابِ «الجَامِعِ المَسنَدِ الصَّحيحِ» لأبي عَبْدِ الله مَحمَّدِ بنِ إسمَاعيلَ البُخاريِّ، ﷺ، وَقَدَّسَ رُوحَهُ، ونوَّرَ ضريحَهُ، ووقعَ الفراغُ من كتابته في سادسَ عشرَ رجب الفَرْد سنةَ ستٍّ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ للهِجرة النبويَّة، على صاحبها أفضلُ الصَّلاةِ والتحيَّة، على يدِ العبدِ الفقيرِ إلى ربِّه عَزَّ وَجَلَّ يوسفَ بنِ عمرَ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ القرشيِّ، عُرِفَ بالعِماد الكاتب، غُفِر له ولمالكِه ولوالدِيهِم، ولجميعِ المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياءِ منهم والأموات، إنَّك سميعُ الأصوات، مُجيبُ الدعَوات، غافرُ الزلَّات، وباعثُ الأموات، الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَواتُهُ وسلامُهُ الأكملَانِ التَّامَّان على سَيِّدِ المرسلين، وإمامِ المتَّقين، ورسولِ رَبِّ العالمين؛ محمَّدٍ خاتمِ النَّبيِّين، وعلى آلهِ وصحبِه وأزواجِهِ وذُرِّيَّتِهِ وعِتْرَتِهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهِرين، وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين، وحَسبُنا اللهُ ونِعمَ الوَكيل).

* وفي آخر ورقةٍ منها بخطِّ الإمامِ العراقيِّ: (الحمدُ لله، وسلامٌ على عبادِهِ الذين اصطفى، وبعدُ: فقد سَمِعَ عليَّ جميعَ «صحيحِ البخاريِّ» الشيخانِ الإمامانِ الفاضلانِ البارعانِ الأوحدانِ شمسُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ مباركِ بنِ عثمانَ الحلبيُّ البُسقاقيُّ، [وعزُّ الدِّينِ محمَّدُ بنُ خليلِ بنِ هلالٍ] الحاضريُّ، الحلبيَّانِ، نفعَ اللهُ بفوائدِهِما، بقراءةِ عزِّ الدِّين الحاضريِّ من أوَّل «الصحيح» إلى «باب في الشرب»، وبقراءةِ شمسِ الدِّين البُسْقاقيِّ لبقيَّةِ الكتاب، وسَمِعَ الشيخُ الإمامُ الفاضلُ المحدِّثُ البارعُ بُرهانُ الدِّين إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ خليلٍ الحلبيُّ الشافعيُّ سبطُ ابنِ العَجَميِّ مِن حديثِ أبي هريرةَ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يقْتَتِلَ فِئَتَانِ» في «باب علامات النبوَّة»، إلى آخرِ الكتاب، وسمعَ آخرونَ مِصريُّون، وصحَّ في مجالسَ آخرها يوم الأحد السادس من شهر ربيع الأوَّل سنة خمس وثمانين وسبع مئة «٧٨٥هـ»، وأجزتُهم بسماعي لجميعِه على الشيخِ الإمامِ جمالِ الدِّين أبي عليٍّ عبدِ الرحيم بنِ عبدِ اللهِ بنِ يوسفَ الأنصاريِّ عُرِفَ بابنِ شاهدِ الجيش، بسماعه من المشايخ الثلاثة...)، ثمَّ ذكرَ سندَه برواية كريمةَ عنِ

الكُشْمِيهَنِيِّ عنِ الفِرَبْرِيِّ عنِ الإمامِ البخاريِّ.

وبجانبِهِ بلاغٌ بخطِّ الإمامِ البرهانِ لكنَّه ممسوحٌ إلَّا خِتامه، وإجازاتٌ وسماعاتٌ أُخرى.

* نسخها -كما سلف-: **يوسفُ بنُ عمرَ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ القرشيُّ**، المعروفُ بالعماد الكاتب، سنةَ (٧٤٦هـ)، كَتَبها بخطٍّ واضحٍ، مُيِّزت فيها الكُتُب والأبواب؛ فكُتِبَتْ بخطٍّ كبيرٍ بالذَّهب، وغالبًا ما يُمَيِّز أوَّل الحديث؛ فيُكتَب أوَّلُه بخطٍّ كبير.

* وقد قُرِئَت وقُوبِلَت عدَّةَ مرَّاتٍ، وتضمَّنت بلاغاتٍ كثيرةً؛ إذ وقعت بين أيدي مشاهيرِ عصرِها من المحدِّثين، فدوَّنوا عليها بلاغاتِهم، وخطُّوا عليها خطوطَهم، وسجَّلوا تعليقاتِهم على نصوصِها، منهم الحافظَ عبدَ الرَّحيم بنَ الحسينِ العراقيَّ خطَّ عليها بيمينِهِ، فوجدنا في هوامشِها في غيرِ موضعٍ: (بلغَ الشيخ عزّ الدِّين الحاضريّ ومَن معه سماعًا عليَّ، كتبه عبدُ الرَّحيمِ بنِ الحُسين).

* وقد دوِّنتْ أرقامُ المجالس والبلاغات عنِ الإمامِ العراقيِّ بقراءةِ الإمامِ الحاضريِّ، وأوَّلها في الورقة (١٢/أ) وهو بلاغ للشيخ عز الدين الحاضري قراءة في (الثالث) ثم في الورقة (١٨/أ) مِن غير تحديد، ثم الورقة (٧٤/أ) المجلس (١٤) سنة (٧٧٩)، وهكذا إلى المجلس (٢١) في الورقة (١١٩/ب)، وما بعدَه في المجلس (٢٢) الورقة (١٣٨/ب) إلى آخر «الصحيح» بقراءةِ الشيخِ شمسِ الدِّين محمَّدٍ البُبْسقاقيِّ، والبلاغاتُ بخطِّ الحاضريِّ حتَّى المجلس (٣٣) الورقة (١٩٠/ب)، ثمَّ صار الإمامُ العراقيُّ يكتبُ البلاغَ بخطِّه، وقد حدَّد الحاضريُّ في المجلس (٣٣) مكان القراءةِ وزمانَها، فجاء فيه: (بلغ على الشيخ الإمام العلَّامة الحافظ زين الدِّين العراقيِّ، بقراءةِ الشيخِ الإمامِ شمسِ الدِّين البُبْسقاقيِّ، وسمِعَه كاتبُه محمَّدُ بنُ خليلٍ الحاضريُّ، في (٣٣) بتربة الطشتمريَّة بالدِّيارِ المصريَّة، في (٢٤ مِن ذِي القَعدة، سنةَ ٧٨٤هـ[١])).

* وفي الورقة (١٨٩) ابتدأ الإمامُ البرهانُ القراءةَ معهم؛ فكتب: (مِن هنا سمعَ كاتبُ هذه الأحرفِ إبراهيمُ سبطُ ابنِ العجميِّ إلى آخرِ «الصحيح» بقراءةِ الإمامِ شمسِ الدِّين البُبْسقاقيِّ، على الحافظِ زينِ الدِّينِ العراقيِّ، وكتبَ لي ذلك الشيخُ بخطِّه، وكتب أيضًا طبقةَ سماعِنا عليه في آخِر هذا الكتاب).

* وغالبُ ما عليها من حواشٍ بخطِّ الإمامِ عزِّ الدِّينِ الحاضريِّ[٢]، وخطُّه دقيقٌ واضحٌ، وغالب

---

(١) وفي هذه السنة أُنشِئَتْ هذه التربةُ كما في «الأنس الجليل» (٢/٤٥).

(٢) هو الإمام العلَّامة الحافظ الفقيه النحويُّ القاضي عِزُّ الدِّين أبو البقاء محمَّدُ بنُ خليلِ بنِ هلالٍ الحاضريُّ الحلبيُّ الحنفيُّ، ولد في إحدى الجُمادَيَينِ سنة (٧٤٧هـ)، وتفقَّه ببلده، وأخذ عن مشايخها كثيرًا سماعًا واشتغالًا، =

نُقُولُهُ هيَ حواشي الحافظِ الدمياطيِّ، يُميِّزُها بختمِها بحرفِ الدَّال (د)، ونصوصٌ أُخرى لم نقف على كثيرٍ منها في المصادر، وبعضُها منقولٌ عن شيخهِ العراقيِّ، **وفيها مواضعُ كثيرةٌ جدًّا كانت فيها الكلماتُ رسمًا أو تشكيلًا على روايةٍ من رواياتِ «البخاريِّ»، ثمَّ كُشِطت أو زِيدَ فيها أو نُقِصَ منها بما يجعلُها تُوافق غالبًا الأصلَ اليُونينيَّ، ثمَّ أُشِيرَ إلى ما كانت عليه في الهامش بذكرِ الروايةِ وفوقَها رموزُ رُواتِها، وأحيانًا تمَّ الإصلاحُ مِن غيرِ إشارةٍ، وأحيانًا يُزادُ الضبطُ بالحُمْرَةِ؛ هذا كلُّه إنْ ساعدَ الرَّسْمُ، وإلَّا تُرِكَ النَّصُّ على ما هوَ عليه، ورُقِمَ فوقَه رُموزُ رُواتِه مع علامةِ الزِّيادةِ** في الهامشِ، **ثمَّ كُتِبَتِ الرِّوايةُ الموافقةُ لأصلِ اليُونينيِّ في الهامش مُصحَّحًا عليها**، فوقها رمز: (ش)[1]، **وربَّما أدَّى الإصلاحُ إلى خَلَلٍ في النَّصِّ**، وقد يكونُ الأصلُ موافقًا لأصلِ اليونينيِّ، فيُشارُ إلى الروايات الأُخرى.

هذا، وقد كانَ بحَوزةِ الإمامِ الحاضريِّ نسخةُ مصرية قوبلت على نسخة قوبلت على نسخة الحافظِ شرفِ الدِّينِ اليونينيِّ[2]، فأثبت فروقها وأصلح المتن عليها، ولعلَّه لو أبقاهُ على حالِهِ لكانَ أوضحَ لصورتِهِ؛ كما تعقَّبَهُ الإمامُ البرهانُ في مواضعَ مِن «شرحِهِ»، فصرَّح مرَّةً بقوله: (فأصلَحَهُ بعضُ المتفضِّلينَ على ما في زعمِهِ، فأفسَدَهُ...).

❊ وعلى النسخةِ أيضًا حَواشٍ بخطِّ ابنِ الإمامِ عِزِّ الدِّين الحاضريِّ، واسمُه كاسم أبيه؛ عزُّ الدِّينِ

= وحفظ كتبًا في عدَّة فنونٍ، ورحل إلى دمشق، وإلى القاهرة مرَّتين، ورافقَ الإمامَ برهانَ الدِّين سبطَ ابنِ العجميِّ في الرحلة، وسمع كلٌّ منهما بقراءة الآخر، وقرأ على الإمام العراقيِّ في علوم الحديث وأجاز له، وسمع على ابن الملقِّن، أخذ عن الجمال الإسنويِّ ووليِّ الدين المنفلوطيِّ وغيرِهما، ولازم العِلمَ إلى أنِ انفردَ وصار المشارَ إليه ببلاده، ووُلِّيَ قضاءَ الحنفيَّة ببلده سنة (٨١١هـ)، ودرَّس وأفتى، وكان محمودَ الطريقة مشكورَ السيرة، قال الحافظُ ابن حجر: (قال البرهان المحدِّث بحلب - ومن خطِّه نقلت -: لا أعلمُ بالشام كلِّها مثلَه، ولا بالقاهرة مثلَ مجموعه الذي اجتمع فيه؛ من العِلمِ الغزيرِ والتواضعِ والدِّينِ المتينِ والمحافظةِ على صلاةِ الجماعةِ والذكرِ والتلاوةِ والاشتغالِ بالعِلم)، توفِّي في شهر ربيع الأول سنة (٨٢٤هـ).

(١) فوقها: (ش) إشارة إلى نسخةٍ مصريَّةٍ قُوبِلتْ على نسخةٍ قُوبِلتْ على أصلِ اليُونينيِّ، نَصَّ على ذلك في آخِرِ هذه النسخةِ (ق).

(٢) ولم يقابلها على أصل اليونيني مباشرة، وهذا ما يجب التَّنبه إليه، وقد جاء التصريح بهذا في خاتمة النسخة، ، وقد نقل عن هذه النسخ حواشيها؛ وعبر عن هذه الحواشي مِرارًا بقوله: (حاشيةٌ بخطِّ اليُونينيِّ)، وعبَّر عن هذا ابن الحاضري -الآتي ذِكرُه- في الورقة (١٨٥) من هذا الأصل بقوله: (كذا هي مُنسَّخةٌ بخطِّ الوالدِ في هامشِ نسخةِ شرفِ الدِّين).

الحاضريُّ(١)، وخطُّه كبيرٌ واضحٌ مضبوطٌ بالشكلِ غالبًا، وغالبُ حواشيهِ تفسيرُ غريبِ لفظٍ أو ضبطُ كلمةٍ، ومنها ما أفادَهُ عن والدِهِ كما صرَّح.

* وعليها أيضًا تعليقاتٌ للبرهان المحدِّث سبطِ ابنِ العَجميِّ، وغالبُها تصحيحٌ لخطأٍ وقعَ في الأصل مع تضبيبٍ عليه.

ومِن خلال الاطِّلاع على «شرحِه» يظهرُ جليًّا اعتمادُه الكبير على هذه النسخة فيه، بلِ اتَّخذَها أصلًا وسمَّاها «الأصلَ القاهريَّ»، وصرَّح بأنَّ هذا الأصلَ سمعَه على شيخِهِ العراقيِّ؛ كما صرَّح شيخُهُ العراقيُّ في ختامِها بسماعِ البرهان منه -وتقدَّم ذكرُه- وكثيرًا ما كان يُقارِنُ في «شرحِه» بين ما في محفوظِه، وما في أصلِهِ القاهريِّ، وما في أصلِهِ الدِّمشقيِّ (نسخةِ الحافظِ المِزِّيِّ)؛ مِن ضبطِ كلمةٍ أو تصحيحِها، أو ذِكرِ ما تحتملُه مِن أوجُهٍ في اللُّغة والإعراب، أو بيانِ تحريفٍ أو تصحيفٍ في أسماءِ المحدِّثين من رجال الأسانيد، وفي مواضعَ كثيرةٍ نصَّ على أنَّها كانت في أصله كذا، ثمَّ أُصلِحت، أو كُشِطَت، وهذا يُفيدُ تداولَ النُّسخةِ ودورانَها بين أيدي العلماءِ حينها.

* ويوضِّحُ جَليًّا هذا التداولَ نصوصٌ وقعَ فيها أخطاءٌ وأوهامٌ، فتعقَّبَها أحدُهُم على الآخرِ؛ مِن ذلك:

في هامش الأصل بخطِّ الحاضريِّ في الورقة (٢٩٩/ب): (فائدةٌ: سعيدٌ اتَّفقا عليه، وأبو الحارث ابن أوس ابن المُعَلَّى، انفرد به البُخاريُّ، له صحبةٌ «دمياطي»)، وتعقَّبه البرهانُ فكتب: (سقط منه «ه» في قوله: «وأبو الحارث» صوابه: «وأبوه الحارثُ»).

وفي الورقة (٣٠٢/ب) بخطِّ الحاضريِّ: (الزُّبَيديُّ: مُحَمَّد بن الوليد الشاميُّ، مِن بني عَبد العزيز ابن عبد الله بن أبي سلمةَ الماجشون «دمياطي»)، وتعقَّبه البرهانُ فكتب: (هذه الحاشيةُ خلطَ فيها النَّاقِلُ ترجمتينِ في واحدةٍ، وكان الصَّوابُ أن يقولَ: والماجشون هو مِن بني عبد العزيز، واسمُه يوسف، فَاعْلَمْهُ، وهو يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ أبي سلمةَ الماجشون).

وفي الورقة (٣٠٠/أ) بين الأسطر بخطِّ الحاضريِّ: (يحيى بن إبراهيم)، وتعقَّبه البرهانُ فكتب: (حاشيةٌ: قوله تحت «ابن أبي عديٍّ» «يحيى» هو سبقُ قلمٍ، وصوابُه: محمَّد بن إبراهيم).

---

(١) هو الإمامُ القاضي عِزُّ الدِّين محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ خليلِ بنِ هلالٍ الحاضريُّ الحلبيُّ الحنفيُّ، قال البُرهانُ المحدِّث: (وُلِّيَ القضاءَ فسارَ سِيرةً جميلة)، وكانَ تولَّاهُ بعدَ أبيهِ بإشارتِهِ بعدَ طلبِهِ الإعفاءَ لفالجٍ أصابَه، توفِّي بالطاعون سنةَ (٨٢٥هـ).

وفي هامش الورقة (٢٦٢/ب) بخطِّ الحاضريِّ الابن: (﴿عَاتِيَةٌ﴾: كذا هي في الأصل منصُوبةٌ منوَّنةٌ، وغالبُ ظنِّي أنَّ التَّنوينَ بخطِّ الوالد، ولفظُ القرآنِ: ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾)، وتحته بخطِّ البرهان: (إنَّما هي في الأصل منوَّنةٌ مرفوعةٌ، وتنوينُها ما له [وجهٌ إلَّا الابتداء] للقارئ، و[إنَّما] التِّلاوةُ بالجرِّ والتَّنوين).

وفي هامش الورقة (١٣٧/ب) بخطِّ الحاضريِّ: (المَخْرَميُّ؛ بفتح الميم الأُولى والرَّاء وسكون الخاء المعجمة، مِن وَلَدِ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ، ويُقالُ له أيضًا: المِسْوَريُّ، ذكرَهُ البخاريُّ هكذا في المتابعةِ، قالَهُ الحافظُ أبو عليٍّ الغسَّانيُّ)، وزاد الحاضريُّ الابنُ فكتبَ: (ومنهم مَن ضبطَها بضمِّ الميم وفتحِ الخاء وكسر الرَّاء المشدَّدة، وهي نسبةٌ إلى مَحلَّةٍ بالجانب الشرقيِّ من بغداد، كذا وجدتُ هذه الزيادةَ في نسخةِ «ش»).

وقد حصل في ورقة الأصل (١٣٠/ب) خَرمٌ، فكُتب سطرٌ بخطٍّ مغاير، ولعلَّ الكاتب أسقط (إليك) منه، فكُتِبت في الهامش، وفي الهامش الآخر بخطِّ الحاضريِّ: (عليك، صح)، وعليه بخطِّ الحاضري الابن: (كذا كان في الأصل أوَّلًا، وكتب الوالد في الهامش الآخَرِ: عليك، وكتب: صح).

وفي هامش الورقة (٢٨٤/أ): (ه ص ط: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾، صح)، وعليه بخطِّ البرهان: (سقط: ﴿هُوَ﴾، التلاوةُ المتاوترةُ كذا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، ولكنَّ الذي في الأصلِ قراءةُ ابنِ مسعودٍ، عزاها الترمذيُّ إليه في «السُّنَن»، وكذا الحاكمُ في «المُسْتَدرَك»)، وأُشيرَ إلى الهامشِ بخطِّ الحاضريِّ الابنِ وكتبَ: (لعلَّه: المتواترةُ).

وأحيانًا يجتمعُ في الموضعِ الواحدِ خطوطُ الأئمَّةِ الثلاثةِ، ففي هامش الورقةِ (٣٤٤/أ) بخطِّ الحاضريِّ: (ش ص: الوُصَلات)، وعليها بخطِّ الحاضريِّ الابنِ: (قال شيخي: [جمع «وُصْلة»] يعني: بإسكان الصَّاد)، وأتمَّه البرهان فكتب: (وبالفتحِ أيضًا والضمِّ، [ففيه الحركاتُ] الثَّلاث).

وفي هامش الورقة (٣٠٠/ب) بخطِّ الحاضريِّ: (ه حس: الصوائدَ الكواسبَ)، وبخطِّ الحاضريِّ الابنِ: («الصوائدَ والكواسِبَ» قال شيخي: كذا هو بفتح الدَّال والباء، مفعولُ ﴿مُكَلِّبِينَ﴾)، وزاد البرهان: (اسمِ الفاعل، وهو [جمعُ] «مُكلِّب»، و«المُكلِّبُ» مُعلِّمُ الكِلابِ الصيدَ).

* وعلى النسخة أيضًا تعليقاتٌ معدودةٌ بخطِّ الحافظِ موفَّق الدِّين أبي ذرٍّ أحمدَ بنِ الإمامِ البرهانِ ختمَها باسمِه.

* وعليها خطوطٌ أُخرى؛ منها ما هو استدراكٌ لسقطٍ في النسخةِ، ومنها ما هو ضبطٌ لكلمةٍ أو شرحٌ لِلَفظ.

التعريف بالفرع الدمشقي الذي اعتمده البرهان
(نسخة المزي)

سبق أن ذكرنا أنَّ البرهان اعتمد في إثبات نصِّ «البخاريِّ» على الأصل القاهريِّ، وأنَّه استعان بفرع دمشقي مقروء على الحافظ المِزيِّ.

وقد وقع لنا من هذا الأصل ثلاث مجلدات (الثاني والثالث والرابع) من أصل أربع، محفوظة في مكتبة كمانكش بتركيا تحت الأرقام (٩١-٩٢-٩٣).

وهو أصل في غاية النفاسة، كاتبه هو نصر بن محمد بن نصر الجعبري(١).

تاريخ نسخ المجلد الثاني (٢٢) شعبان سنة (٧٠٦).

يبدأ بكتاب البيوع وينتهي أثناء مناقب الأنصار آخر الحديث (٣٨٢٨).

عدد لوحاته (٢٥٤) لوحة، في كل صفحة (١٩) سطرًا.

وتاريخ نسخ المجلد الثالث (٢٨) ربيع الأول سنة (٧٠٨).

يبدأ بباب بنيان الكعبة قبل الحديث (٣٨٢٩) وينتهي آخر كتاب الأضاحي آخر الحديث (٥٥٧٤).

عدد لوحاته (٢٩٥) لوحة، في كل صفحة (١٩) سطرًا.

وتاريخ ختم المجلد الرابع (١٦) ذي القعدة سنة (٧٠٨).

يبدأ بكتاب الأشربة قبل الحديث (٥٥٧٥) وينتهي بآخر الصحيح.

عدد لوحاته (٢٨٧) لوحة، في كل صفحة (١٩) سطرًا.

وقد قابله عبد القادر بن محمد المقريزي(٢) مع مَن يوثق به على ما وُجِدَ من نسخة المقادسة المحفوظة بالمكتبة الضيائية بدمشق، وعلى النسخة السميساطية، جاء في آخرها: قابلت مجموع هذه

---

(١) ناسخ متقن، وصلنا بخطه نظم الفصيح في اللغة لابن أبي الحديد (ت٦٥٥) كتبه سنة (٧٠٩)، محفوظة في مكتبة الأسكوريال.

(٢) عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقريزي البعلبكي محيي الدين الحنبلي المولود سنة (٦٧٧) المتوفى سنة (٧٣٢) المدفون في مقبرة الصوفية بالقرب من قبر الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله. له ترجمة في «الدرر الكامنة» (١٩٠/٣) و«المنهل الصافي» (٨٠/١)، وشذرات الذهب (١٠١/٦).

الكتاب وهو أربع مجلدات، وهذا المجلد الرابع منه -وهو آخره- غير مرة على ما وجدتُ من أصل المقادسة الذي هو أصل سماعهم على ابن الزبيدي الذي مقرُّه بالمدرسة الضيائية بسفح قاسيون، وعلى الأصل المقرَّر برباط السميساطي بدمشق، مع مَن يوثق به، فصحَّ حسب الإمكان، وصار أصلًا يُوثق به، وتركت نُسخًا وألفاظًا من رواية أبي ذر ومن رواية الكشميهني لا حاجة إلى كتابتها؛ لأنها لم تقع من رواية أبي الوقت عبد الأول فليعلم ذلك، كتبه عبد القادر بن محمد المقريزي، والحمد لله وحده.

ومقابل هذه النسخة قرأها بعد مقابلتها على الحافظ المزي سنة (٧١٥)، ثم قرأها الحافظ المزي وجماعة على ستِّ الوزراء وزيرة وعلى أبي عبد الله التاجر سنة (٧٣٣).

وعلى هذا الأصل سماعات لجماعات من أهل العلم.

وقيَّد على النسخة مصنف «التلقيح» البرهانُ بخط يده: «سمعه وقرأه غير مرة ... إبراهيم سبط ابن العجمي»، كما عليه نص قراءته لهذه النسخة على جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن عمر المعروف بابن العديم، في (٣٣) مجلسًا، وآخر على برهان الدين ابن الرسام في (٢٦) مجلسًا.

وقد قرأها عليه جماعة منهم ابنه أبو ذر ، وأبو زرعة العراقي ومحمد بن أبي الوليد محمد ابن الشِّحنة والقاضي الناسخ وجماعة ...

والسماعات على النسخة غزيرة، وعليها أيضًا عدة تملكات أقدمها تملك القاضي جمال الدين أبي الفضل سليمان بن ريان الطائي، وقد قرأ المزي من النسخة وهي في ملكه.

وتكرم الله باستدراك نقص المجلد الأول من فرع عن هذه النسخة غاية في النفاسة، وهو محفوظ في مكتبة آيا صوفيا، تحت الرقم (٨١٧).

يقع في (٢٦٤) لوحة يبدأ بأول الصحيح وينتهي بآخر الاعتكاف.

كتب بخطِّ الإمام شمس الدين محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن عبد الله السَّلَّاميِّ (ت٨٧٩هـ) تلميذ الإمام البرهان[1].

تاريخ نسخها (٢٥) شوال سنة (٨٥٠) بحلب المحروسة.

وهي منقولة من نسخة المزي، ومقابلة عليها.

وهذه النسخة بخط الحافظ محمد بن أبي الوليد محمد ابن الشِّحنة الحنفي قارئ الصحيح من

---

(١) وهو ناسخ المخطوط (ج) من «التلقيح» الآتي ذكرها.

أصل هذه النسخة -نسخة المزي- على الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي.

وقوبلت مرتين على الأصل الدمشقي، المرة الأولى كانت بحضور أبي ذر ابن السبط وقراءة ناسخها، والثانية بيد أبي ذر سبط ابن العجمي.

وعلى هوامشها حواش مستفادة من مجالس الإقراء منقولة عن البرهان رحمه الله ومكتوبة بخط تلميذه ابن الشحنة.

وهذه النسخة مع فرعها تحتاج إلى تفصيل طويل في ذكر ميزاتها ومحاسنها وسماعاتها.

ويحسن بنا التنبيه إلى أنَّ هذه النسخة هي نسخة من رواية أبي الوقت، وبهذا يكون البرهان رحمه الله جمع في شرحه ألفاظ الصحيح من طريقي أبي ذر وأبي الوقت، هذا زيادة على نفاسة النسخ التي اعتمدها.

❁ ❁ ❁

وصفُ النُّسَخ الخَطِّيَّة لـ«التلقيح»

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب المبارك على خمس نسخ خطِّيَّة، هذا وصفها:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة فيض الله أفندي (٤٣٥-٤٣٦)، ورمزنا لها بـ(أ):

وهي نسخة المؤلِّف رحمه الله، وبخطِّه الدقيق جدًّا، وهو غير منقوط على الأغلب.

تقع في جزأين، يقع الجزء الأوَّل في (٤٨٥) ورقة، ويقع الجزء الثاني في (٤٥٦) ورقة.

في كلِّ صفحة (٣٩) سطرًا تقريبًا، ومتوسِّط كلمات السطر الواحد (٢٥) كلمة، ولا تكاد تخلو صفحة من زيادات، واستدراكات، وتصحيحات.

وفي آخر الجزء الأوَّل قال: (فرغَ من تعليقه من المُسَوَّدة، وهذه المُبَيَّضة فيها زياداتٌ لَمْ تكن بالمُسَوَّدة، في شهور سنة أربعٍ وعشرين وثمان مئة، ويتلو هذا باب فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، قاله مؤلِّفه جامعُه إبراهيمُ بنُ مُحَمَّد بنِ خليلٍ، سبطُ ابنِ العَجَميِّ، وذلك بحلبَ بالمدرسة الشَّرَفيَّة، رحم الله وَاقِفَها، الحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيِّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلَّم).

وفي آخر الجزء الثاني: (هذا آخر ما تيسَّر جمعه من المُسَوَّدَةِ التي كتبتُها في سنة ثلاث وتسعين وسبع مئة، ثُمَّ نقلتها إلى هنا مع زيادات، وابتدأتُ بهذه المُبَيَّضَة في غالب ظنِّي في ربيع الآخر من سنة أربع وعشرين وثمان مئة، وكان الخَتْمُ في عاشر جمادى الآخرة من سنة خمس وعشرين وثمان مئة، أحسن الله خاتمتَها بمُحَمَّد وآله، قاله إبراهيم بن مُحَمَّد بن خليل، سِبْطُ ابن العجميِّ، وكتب بخطِّه هذا، وذلك بحلبَ بالمدرسة الشَّرَفيَّة رحم الله واقفها، وصلَّى الله على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّمَ، وحسبنا الله ونعم الوكيل).

وعلى هامش ثاني ورقة من الجزء الأول: (بلغ فيه المحدِّث الفاضل الرَّحَّال نجم الدين محمَّد المدعوُّ عمر بن الشيخ الإمام الفاضل تقيِّ الدين محمَّد ابن فهد الهاشميُّ المكِّيُّ قراءةً عليَّ [مِن أوَّله] إلى «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وذلك يوم الأحد سابع صفر المبارك من سنة [خمس] وثلاثين وثماني مئة بالمدرسة الشرَفيَّة بحلب، وناولتُه هذا المجلد، وآخرُه أول مناقب الصحابة رضي الله عنهم، وأذنتُ للمشار إليه في روايةِ جميع الكتاب عنِّي؛ قاله مؤلِّفُه إبراهيمُ المحدِّث،

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم، ثم ناولتُه الجزءَ الثاني في التاريخِ والمكانِ، فكَمَلَ له روايةُ جميعِ الكتابِ، كتبه مؤلِّفُه إبراهيم).

وعلى المجلد الأول عدة تملكات:

- على أوَّل صفحة تملُّكٌ باسم حفيده أحمد بن أبي بكر بن أبي ذرٍّ بن إبراهيم بن محمَّد بن خليل، الشهير بابن المحدِّث، وهو الذي كتب عنوان الكتاب بخط يده: (الجزء الأول من شرح الجد).

- تملُّك آخر باسم أبي الوفاء بن عمر العرضي الشافعي القادري، سنة (١٠٢٤هـ).

وعلى المجلد الثاني:

- على أوَّل صفحة خط حفيده أحمد بن أبي بكر بن أبي ذرٍّ بن إبراهيم بن محمَّد بن خليل، الشهير بابن المحدِّث، وهو الذي كتب عنوان الكتاب بخط يده: (الجزء الثاني من التلقيح على الجامع الصحيح).

- ثم سند البرهان إلى شيوخه بصحيح البخاري وقد طمس.

- ثم ما لعله سماع لمحمد بن أحمد بن عمر ابن العجمي مؤرخ سنة (٨٢٠) على المصنف، أو قيد لنسخة نسخها عن الكتاب، سيأتي وصفها.

- وفي آخره: (أنهاه مطالعةً، وكتب منه واستفاد، داعيًا لشيخه وله بالرحمة والرضوان، ولذرِّيَّته بالجمع لهم بين خيرَي الدنيا والآخرة؛ كاتِبُه مُحَمَّدُ بن الناسخ المالكيُّ، في خامسَ عشرَ رجب الفردِ الحرامِ، سنة خمس وتسع مئة).

النسخة الثانية: نسخة مكتبة حاجي سليم آغا (٨٣٤)، ورمزنا لها بـ(ت):

هي قطعة تبدأ مختلطة الأوراق من أثناء الحديث (١٩٢٩)، ثم بترٌ متقطعٌ إلى أثناء الحديث (١٩٣٥) لاختلاط الأوراق، وتنتهي بانتهاء الجزء الأوَّل من تجزئة المؤلِّف إلى الحديث (٣٦٤٨) قبل (كتاب فضائل الصحابة)، وقد حصل فيها سقطُ مرَّتين؛ ثانيتهما ورقة واحدة.

ناسخها أبو جعفر محمَّد بن أحمد بن عُمر بن محمَّد بن عثمان بن عُبيد الله بن عُمر ابن العَجميِّ، الشهير بابنِ الضياء (ت٨٥٧هـ)، قال السخاوي عنه[1]: (كان حريصًا على ملازمة البرهان الحلبيِّ، حتَّى

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٦٨)، وكما سبق فقد جاء اسم الناسخ هذا على اللوحة الأولى من الجزء الثاني من نسخة المصنف (أ)، لكن طمس ما كتب، ولعله قيد نسخ وسماع للكتاب.

إنَّه حَجَّ هو وإيَّاه في سنة ثلاثَ عشرةَ، ثمَّ حجَّ بمفردِهِ بعد ذلك، وكَتَب عنِ البرهان «شَرحه للبخاريِّ» وغيره من تصانيفه، وسمع عليه غالبَ الكتب السِّتَّة).

أما ملامح النسخة فهي نسخةٌ قيِّمةٌ جيِّدة صحيحة، قلَّت فيها التحريفاتُ والسُّقوطُ خطأً، اختصرها ناسخُها مع المحافظة على الألفاظ غالبًا، ويُمكن حصرُ خُطوات تصرُّفه في اختصاره فيما يلي:

- كلُّ ما كان (وقد تقدَّم) جعله: (وتقدَّم).

- حذفَ كلمة (تقدَّم) عند تعريف الأعلام دائمًا، فيقول بدلًا من (وكذا تقدَّم يحيى أنَّه...): (وكذا يحيى أنَّه...).

- حذفَ العباراتِ المتكرِّرةَ غالبًا: (وهذا ظاهر)، (وهو معروف)، (والله أعلم)، (المذكور)، (قريبًا، بعيدًا، أعلاه، مرارًا، مرَّاتٍ...).

- حذفَ الفقرةَ كاملةً إن كان الكلامُ فيها على ضبط رجال السَّنَد وتعريفهم إذا ما تكرَّروا كثيرًا واشتهروا للغاية، وقد يحذفُ الضبطَ فقط ويُبقي التعريفَ والنِّسبةَ.

- حذفَ التوسُّعَ في المسألة والاستطراد، ويكتبُ غالبًا: (إلى أن قال) ويذكرُ آخر سطرٍ في الفقرة، أو (إلى آخر كلامه)، أو (وذكر مستندَه) عندما تكون العبارة: (ومستندي في هذا...)، وندر قوله: (إلى أن قال شيخي المؤلِّف) فأفصَحَ عن ظاهر صنيعِه.

وقد وقعت لنا هذه النسخة في آخر العمل ولإتقان ناسخها قدمناها في الوصف، فقد قابلنا كل الإلحاقات التي نقلها، وراجعنا كل الفروق عليها للترجيح والتتميم والمساعِدة في حلِّ إشكالات النصِّ، ولا سيَّما الكلمات التي سَبَقَ القلم إلى إسقاطها في نسخة المؤلِّف واستُدرِكت بين معقوفين، وأمَّا الأخطاء العلميَّة والفروق مع النسخة (ق) فتابعتها ولم تخالفها إلَّا نادرًا.

وممَّا يلاحظ على هذه النسخةِ خلوها من التعديلات الأخيرة التي طرأت على نسخة المؤلِّف في بعض نصوصه قُبَيل وفاتِه، فلم نُشِر إلى شيءٍ من ذلك، ولا إلى المستدركاتِ التي أخطأ ناسخُ (ت) في محلِّ إلحاقها.

وفي هذه النسخة هامش بخطِّ الحافظ ابن حجر[1]، تعقب فيه البرهان رحمه الله، فلعل هذه النسخة وقعة بيد الحافظ ابن حجر.

---

(١) اللوحة (١٨٦/أ).

النسخة الثالثة: نسخة مكتبة أحمد الثالث (٣٦٤٨)، ورمزنا لها بـ(ب):

وهي جزءان أيضًا، يبدأ الجزء الأول من أوَّل الكتاب إلى نهاية (كتاب الحجِّ) الحديث (١٧٧٢)، ويقع في (٤٨٩) ورقة، ويبدأ الجزء الثاني من أوَّل (أبواب العمرة) إلى نهاية (كتاب المناقب) الحديث (٣٦٤٧)، ويقع في (٤٩٣) ورقة، في كلِّ ورقة (٢٥) سطرًا، ومتوسِّط كلمات السطر الواحد (١٦) كلمة.

وقد كُتِبت بخطٍّ نسخيٍّ كبير واضح، ولكن كثر فيها التحريف والتصحيف والسقط، وكاتبها مجهول، وكذا مكان النسخ وتاريخه.

النسخة الرابعة: نسخة مكتبة آيا صوفيا (٦٨٩)، ورمزنا لها بـ(ج):

هي جزء يبدأ مبتورًا من أوَّل الكتاب في نهاية الحديث (٣)، وينتهي بنهاية (كتاب الإجارة) الحديث (٢٢٨٦)، ويقع في (٤٠٥) ورقة، في كلِّ ورقة (٣٠) سطرًا تقريبًا، ومتوسِّط عدد كلمات كلِّ سطر (١٨) كلمة.

وهي نسخة جيِّدة مصحَّحة، منسوخة من نسخة المصنف ومقروءة عليه، وقد دونت قيود القراءة على عدد من أوراقها، كتبها سنة (٨٣١) الشيخ شمس الدين محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد السلَّاميُّ (ت٨٧٩)، بخط نسخيٍّ واضح، وعليها الإلحاقات التي أضافها الشيخ على الكتاب، وقد أجاز المصنف الناسخ ومَن حضر معه بالكتاب.

النسخة الخامسة: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز الجامعيَّة، ورمزنا لها بـ(د):

وهي جزء يبدأ من أوَّل الكتاب، وينتهي مبتورًا في منتصف (كتاب الصلاة) الحديث (٣٧٤)، ويقع في (١١٩) ورقة، في كلِّ ورقة (٣٣) سطرًا تقريبًا، ومتوسِّط عدد كلمات كلِّ سطر (١٤) كلمة.

وقد كُتِبت بخطٍّ نسخيٍّ كبير واضح، ولكن كثُر فيها التحريف والتصحيف والسقط كثرة بالغة، وكاتبها مجهول، وكذا مكان النسخ وتاريخه.

❁ ❁ ❁

منهج التحقيق والتعليق في الكتاب

١ - اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على مُبَيَّضة المؤلِّف بخطِّه أصلًا لا نخالفه، وقابلنا باقي النُّسخ عليها، وأثبتنا الفروق المعتبرة، وأهملنا غالب تصحيفات وتحريفات النسخ الفرعية، واكتفينا بالإشارة إلى بعضها كنماذج وإشارات، أما تصحيفات الأصل -وهي نسخة المصنف التي هي بخط يده- فاحتفظنا بفروقها كلها، لاحتمال نقل المصنف ذلك من أصل خطي، أو أن يكون لذلك وجه لم ندركه.

كما أهملنا ما كان من فروق في ألفاظ الترضي والثناء، وقد نشير لبعضها بشكل نادر.

٢ - ضبطنا المشكل من الكلام، مع الإفادة من المصادر، واحتجنا في مواضع قليلة إلى زيادة لا يستقيم النص إلَّا بها، فوضعناها بين معقوفين.

٣ - أثبتنا الرموز التي استعملها المصنف في كتابه تبعًا لمنهج المحدثين، وهي الرموز الآتية:

()معًا للدلالة على ضبط الحرف بوجهين.

()جميعًا للدلالة على الضبط بأكثر من وجهين.

()كذا عند نقل عبارة أو ضبط من الأصل الخطي مع وجود إشكال عندنا فيه.

()صـ للدلالة على عدم المد في نحو: الأَخِرِ.

()صح للدلالة على صحة ما تحته.

٤ - أضفنا في الهامش حاشية المؤلف التي كتبها على هامش الأصل القاهري إذا كانت فيها زيادات وفوائد ليست في الشرح.

٥ - أدرجنا الفوائد التي أملاها المؤلف أثناء إقرائه للصحيح بحلب في مواضعها، وهي فوائد جمعها تلميذه أحمد الكردي وسمَّاها «العقد الغالي في حلِّ إشكال الجامع الصحيح البخاري».

٦ - عزونا الأقوال والنصوص ما وجدنا إلى ذلك سبيلًا، فلم ندع نصًّا دون مقارنته مع مصدره وتخريجه، وتبيين ما كان مشكلًا في النص أو فيه سهو أو وهم، فإن كان العزو بحروفه وضعنا التوثيق بين معقوفين مرتفعين عن النصِّ في المتن، وإلَّا فإن كان النقل بالمعنى فإننا ندرج حاشية نفتتحها بقولنا: (انظر)، للدلالة على تصرف المصنف في النقل.

٧ - من عادة البرهان الرمز لمن خرَّج للراوي من أصحاب الكتب الستة برموزهم المعروفة (خ م د ت س ق)، فحللناها لئلا تشكل على القارئ.

واستعملنا بعض الاختصارات في حال العزو في المتن بين معقوفين على النحو الآتي:

غاية الإحكام شرح أحاديث الأحكام = الغاية.

القرى لقاصد أم القرى = القرى.

تقييد المهمل وتمييز المشكل = التقييد.

زاد المعاد إلى هدي خير العباد = الهدي.

شرح النووي لقطعة من صحيح البخاري = التلخيص.

شرح التبصرة والتذكرة = التبصرة.

هُدى الساري... = هُدى.

وفي العزو إلى تاريخ ابن معين اكتفينا بذكر صاحب الرواية، هكذا [الدارمي...] [الدوري...].

٧ - عزونا الآيات الكريمة، وجعلناها برسم المصحف الشريف بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾، ووجهنا العناية إلى الرسم فيما أُريد به قراءة أُخرى من المتواتر.

وميَّزنا القراءات الشاذة بأن جعلناها بالخط المعتاد بين قوسين مميزين ().

٨ - وقمنا أيضًا بعزو جميع القراءات الواردة في الكتاب، المتواتر منها والشاذِّ، فضبطناها بالشكل، وتوثَّقنا من عزوها إلى أصحابها من كتب القراءات والتفسير.

٩ - وضعنا الأحاديث القولية بين قوسين صغيرين «».

١٠ - خرجنا جميع الأحاديث النبويَّة الشريفة الواردة في الشرح، وما كان في الكتب الستة اكتفينا بعزوه إليه، وكان التخريج بذكر رقم الرواية المرادة ضمن معقوفين داخل النصِّ []، وللدلالة على الكتاب استعملنا الرموز التي اعتمدها السيوطي في الجامع الصغير، وهي الآتية:

(خ) للبخاري، (م) لمسلم، (د) لأبي داود، (ت) للترمذي، (ن) للنسائي في الصغرى -وما كان في الكبرى رمزنا له (كن)-، (جه)[1] لابن ماجه، (حم) أحمد في مسنده، (عم) لابنه عبد الله في زوائده، (ك) للحاكم في مستدركه، (خد) للبخاري في الأدب، (تخ) له في التاريخ، (حب) لابن حبان في صحيحه،

(١) خالفنا السيوطي في رمز ابن ماجه لاشتباهه بالرقم (٥)، ورمزنا له برمز (جه).

(طب) للطبراني في الكبير، (طس) له في الأوسط، (طص) له في الصغير، (ص) لسعيد بن منصور في سننه، (ش) لابن أبي شيبة في المصنف، (عب) لعبد الرزاق في المصنف، (ع) لأبي يعلى في مسنده، (قط) للدارقطني في السنن، (فر) للديلمي في مسند الفردوس، (حل) لأبي نعيم في الحلية، (هب) للبيهقي في شعب الإيمان، (هق) له في السنن.

فإن تطلب التخريج ذكر اسم الصحابي، أو كان الحديث بالمعنى لا بلفظه، أدرجنا حاشية فيها العزو وتوابعه.

١٠- أثبتنا متن صحيح البخاري مضبوطًا بالشكل بين قوسين كبيرين في مربع، معتمدين على الأصل القاهريِّ، كما رجعنا إلى الأصل الدمشقيُّ المقروء على الحافظ المِزيِّ والمقابلِ بخطِّ الإمام المقريزيِّ عند الحاجة.

وميَّزنا ما شرحه المؤلف من الحديث في المتن بخط سميك، وأهملنا الإشارة إلى فروق روايات الصحيح التي في حاشية النسخة؛ لإشارة الشارح إليها غالبًا.

كما أهملنا كل حاشية على متن النسخة الخطية للبخاري أوردها الشارح في شرحه أو أشار إلى مضمونها.

١١- ولمَّا كان للمؤلف زيادة عناية برجال إسناد أحاديث «الصحيح»؛ عارضنا ما ذكره في تراجمهم بما ذُكر في كتب الرجال، سواء كانت إحدى مصادره أم أصولها؛ كـ«تهذيب الكمال» و«تذهيب التهذيب» و«الكاشف» -وغالب عزونا إلى نسخة البرهان سبط ابن العجمي الخطية منه- و«ميزان الاعتدال» وغيرِها، وكذا كتب الصحابة كـ«الاستيعاب» و«أسد الغابة» و«معرفة الصحابة» و«تجريد أسماء الصحابة» وغيرها.

١٢- وأمَّا ما في النص من أبياتٍ شعريَّةٍ وشواهدَ نَحْويَّةٍ؛ فضبطناها وزنًا وشكلًا، ووضعنا اسمَ البحر بين معقوفين أيضًا، وأتممنا منها أنصافَها أو بعضها، مع الإحالة إلى ديوان قائلها إن وجد، وإلى المصادر من كتب اللغة والنَّحْو.

١٣- قدمنا لعملنا هذا بمقدمة تضمنت بيانًا لعصر المصنف، وترجمة للإمام أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم المحدِّث بن محمَّد بن خليل سبطِ ابن العجميِّ ﷺ ترجمةً وافية.

١٤- كما عرَّفنا بكتابه «التلقيح» وذكرنا أهميَّته وسماته وما امتاز به من غيره، ووصفنا النسخَ

الخطِّيَّة المعتمدة في تحقيق الكتاب، ونسخةَ القرشيِّ الأصل المعتمَد من متن «صحيح البخاريِّ»، والأصل الدمشقي الذي كان يرجع إليه.

١٥ - وأثبتنا قائمةً بأسماء المصادر والمراجع المعتمَدة في التحقيق.

والحمدُ لله على التمام،

وسبحانَ الله وبحمدِه ملءَ الميزان، ومنتهى العِلم، ومبلغَ الرضا، وزِنةَ العرش،

وأسأله تعالى الإخلاص والقبول، والعفو عن كلِّ زلل وتقصير وفتور، إنَّه من وراء القصد،

وهو حسبي ونعم الوكيل.

❋ ❋ ❋

خاتمة

وبعد:

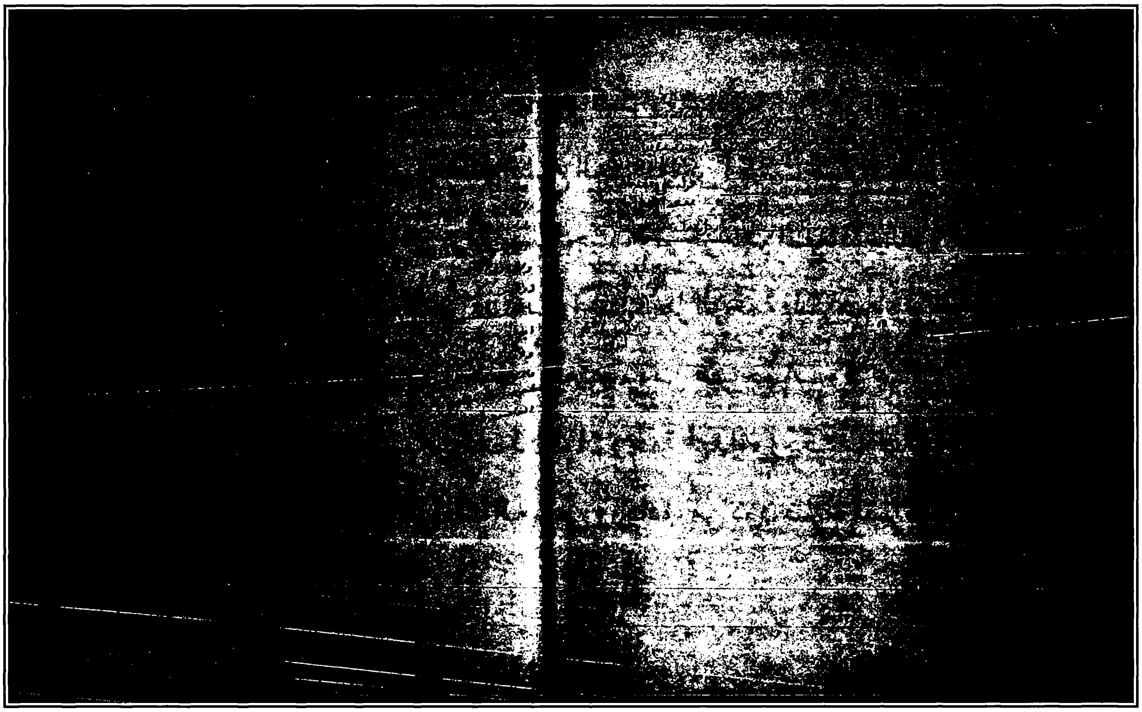
فهذه كلماتٌ نَسْدُلُ بها السِّتارَ على ما جاد به الفِكر، وسمحَ به الخاطر، من التمهيدِ لأثرٍ مباركٍ مِن آثارِ نجومِ الهُدى، مصابيحِ الدُّجى، علماءِ الشرعِ الحنيف، مَن أخبتتْ أنوارُهم ضوءَ شمسِ الضُّحى، ورَعَتْ أنظارُهُم كلَّ مَن رامَ الهُدى، مَن تُرفَعُ بهمُ الجِباه، وتُرجَى بهمُ السعادةُ والفوزُ عند الله، حياتَهم للحقِّ قد بذلوا، والسُّنَّةَ الغرَّاءَ قضيَّةَ الحقِّ قد نصروا، نستمطرُ الرحمةَ بذِكرِهِم، ونرجو الحظوةَ بشَرَفِ خِدمتِهم، فعسى الحشرُ في زُمرتِهِم، والدخولُ في معيَّتِهم، من غير حسابٍ ولا عِتاب، بل في مقدمة مَن يطرقُ من الجنَّة الأبواب، فنصحب مَن كان للأكوان رحمةً مُهداة، ويُكشَفُ لنا الحجابُ عن أنوار ذات الله، فنحظى أبدًا بالسعادة، وتكون لنا الحُسنى وزيادة، من دون ضرَّاء مُضرَّة ولا فِتنةٍ مُضِلَّة، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

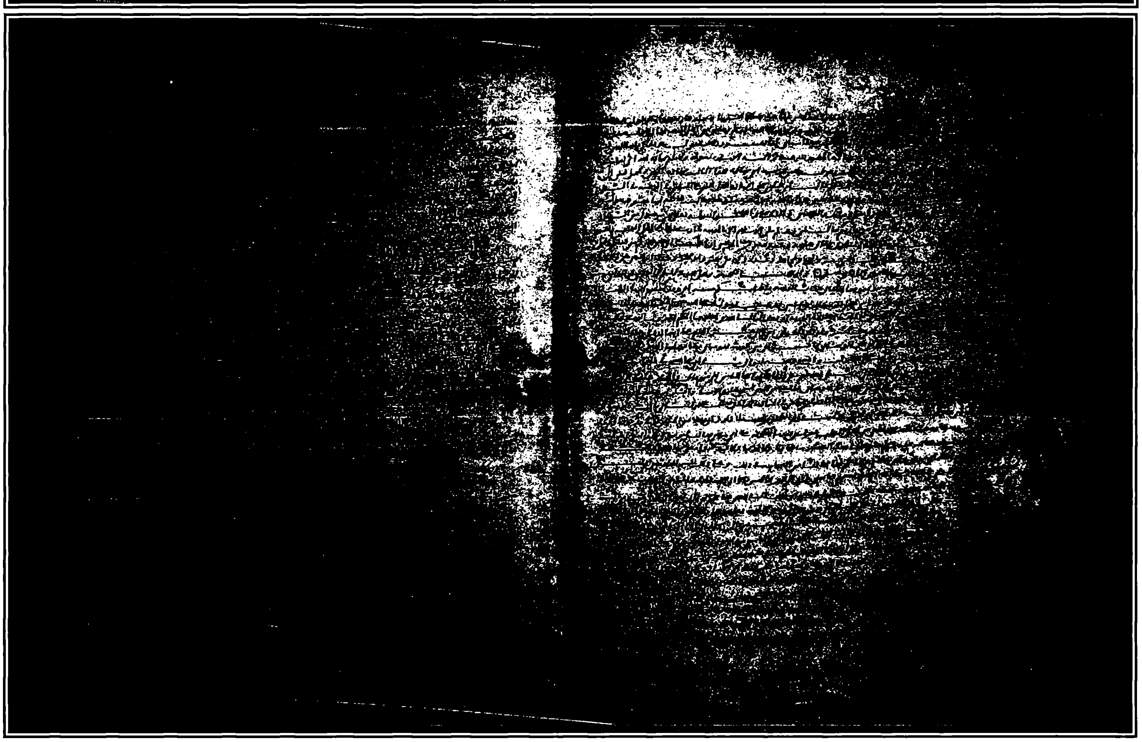
❁ ❁ ❁

أولًا: نماذج من جهود البرهان رحمه الله في خدمة السنة النبوية

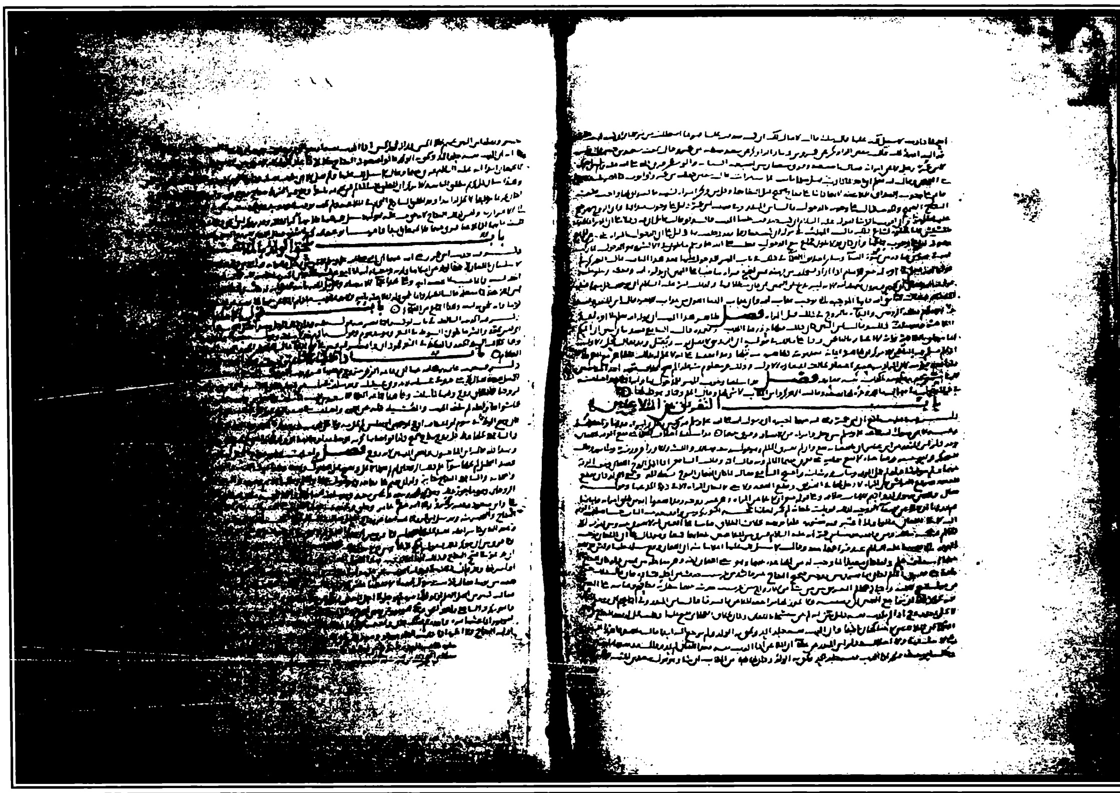
١ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن بخطه

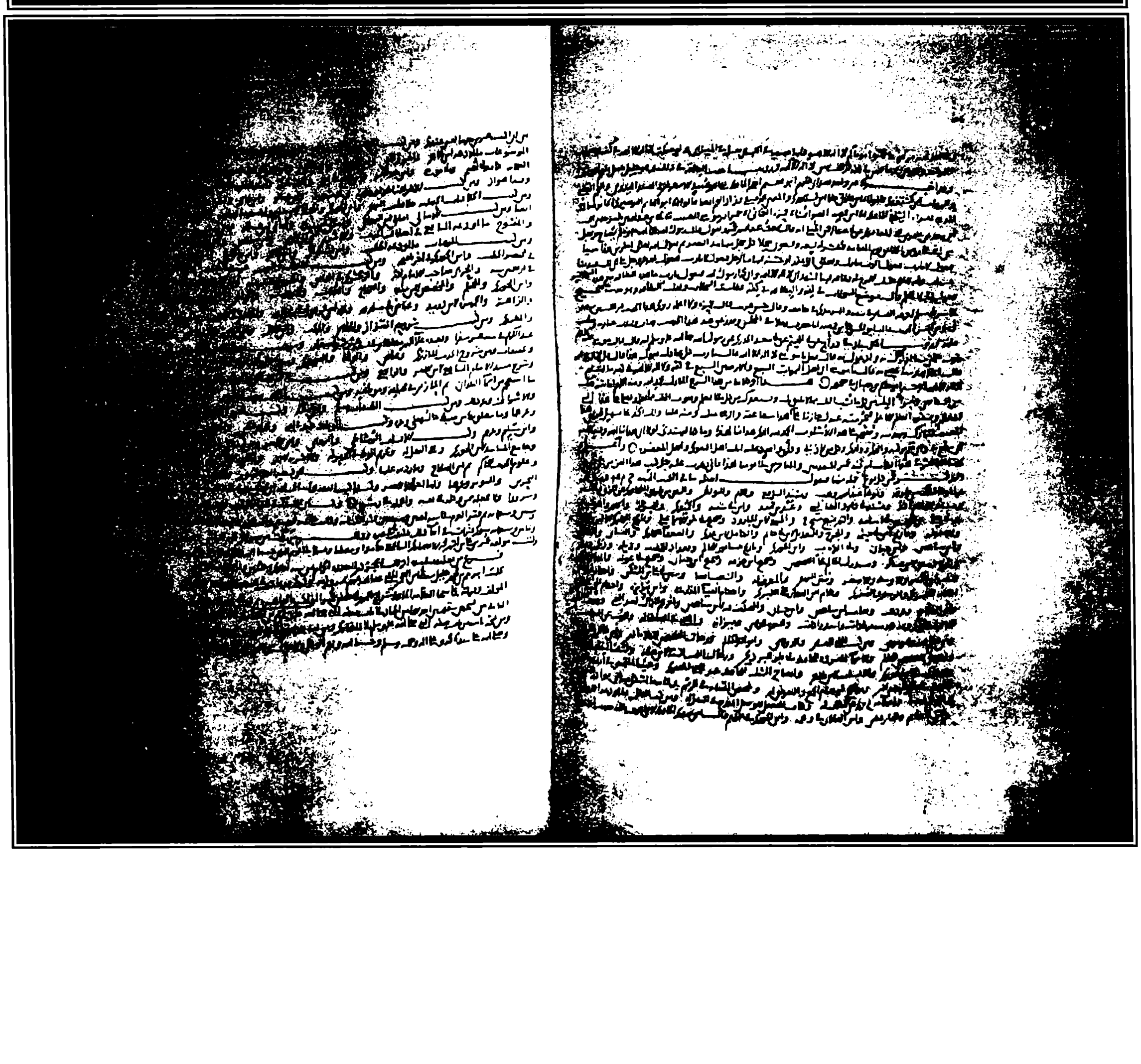
آخر لوحة من الجزء الأول والجزء الثاني من التوضيح



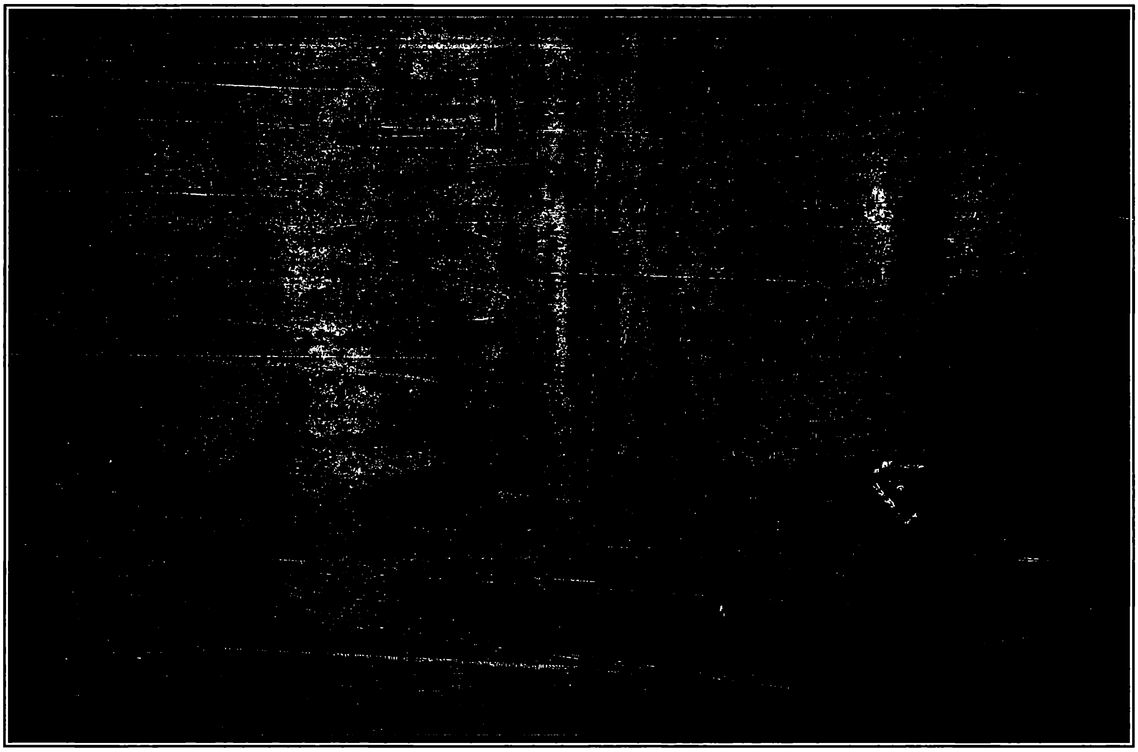


آخر لوحة من الجزء الثالث والجزء الرابع من التوضيح



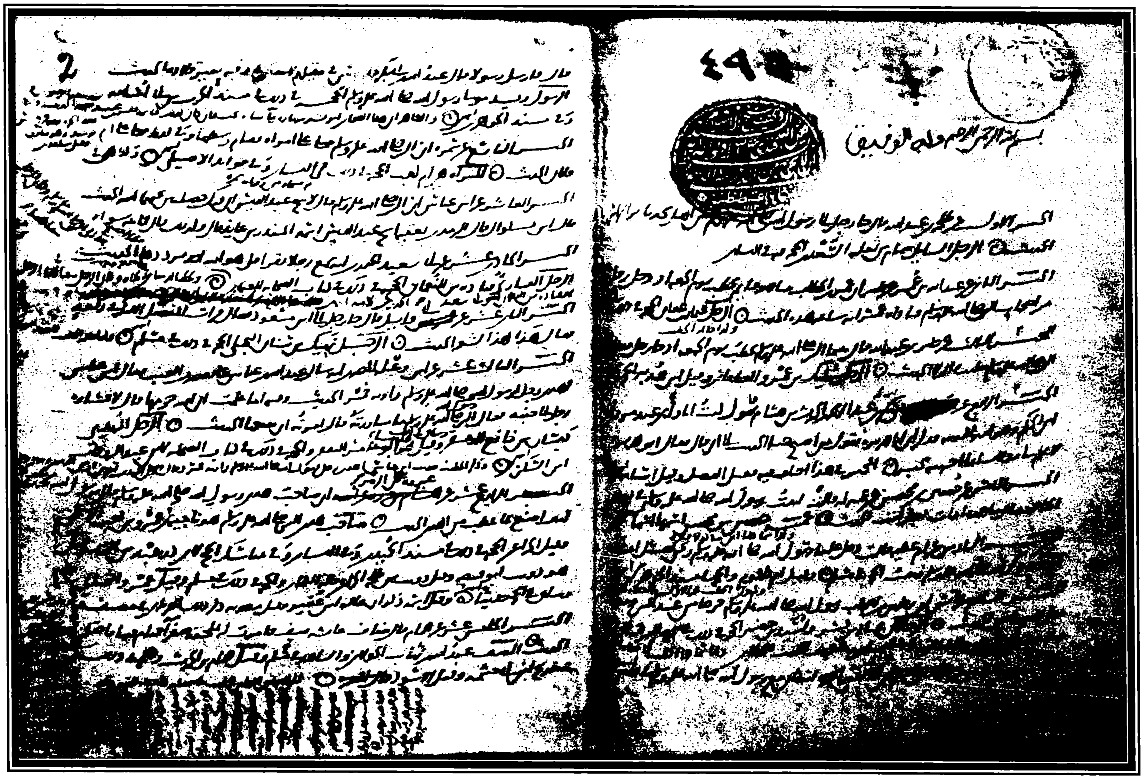


٢ - نسخة البرهان من المقتنى في سرد الكنى للذهبي وله عليها حاشية

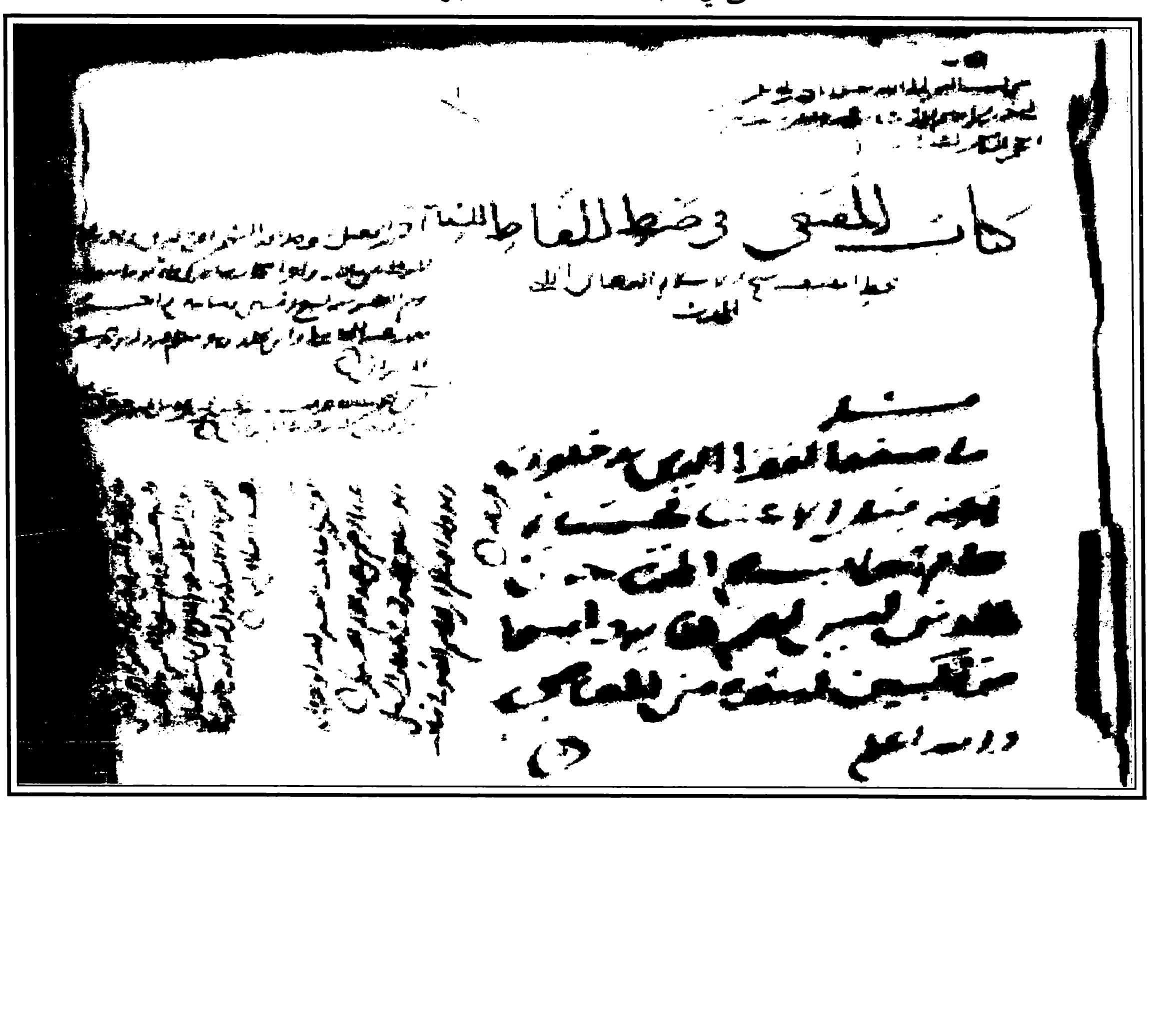


٣ - **تلخيص الغوامض والمبهمات** لابن بَشْكُوال بخط البرهان

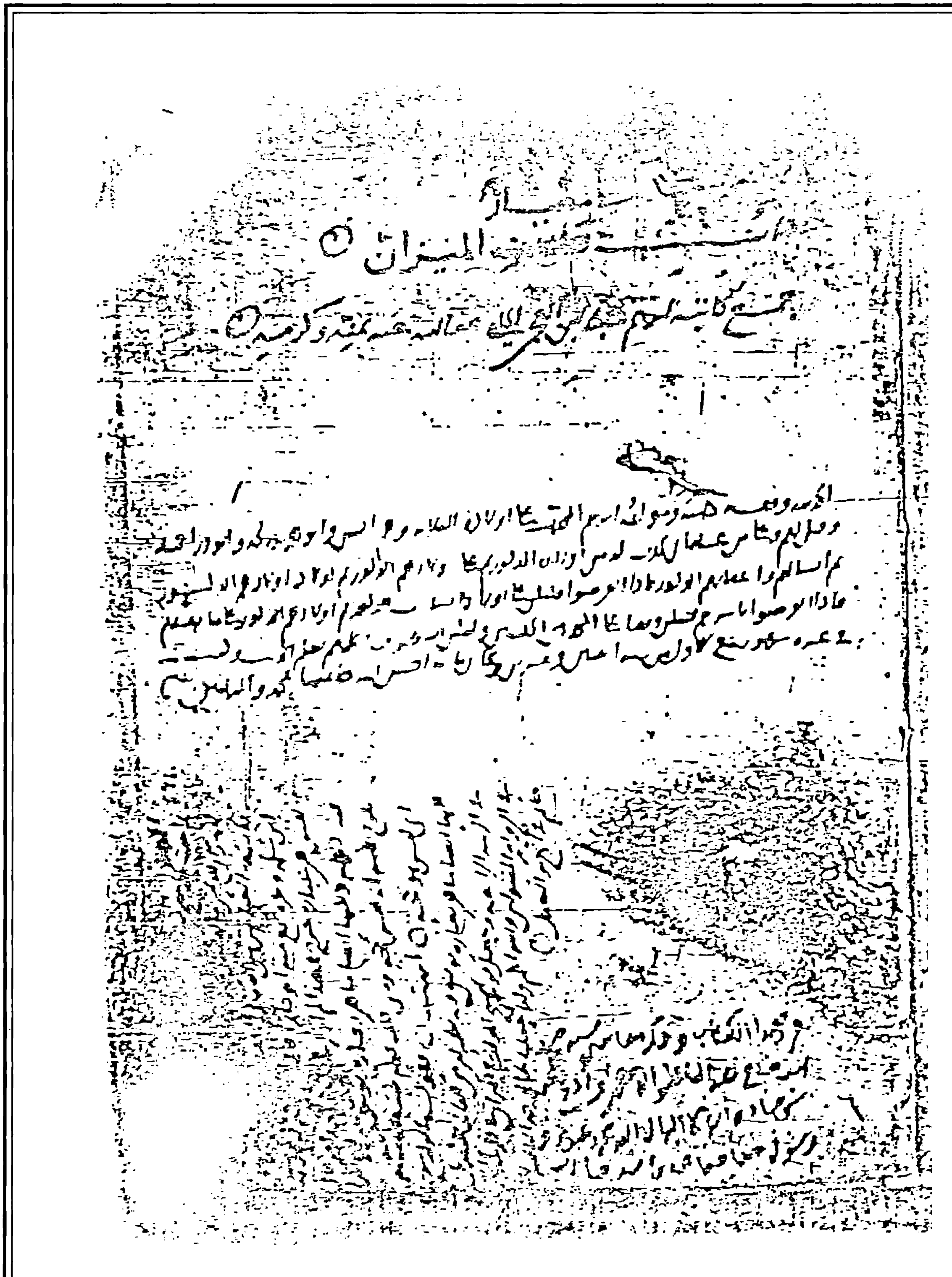
٤ - حاشية البرهان على سنن ابن ماجه بخط يده



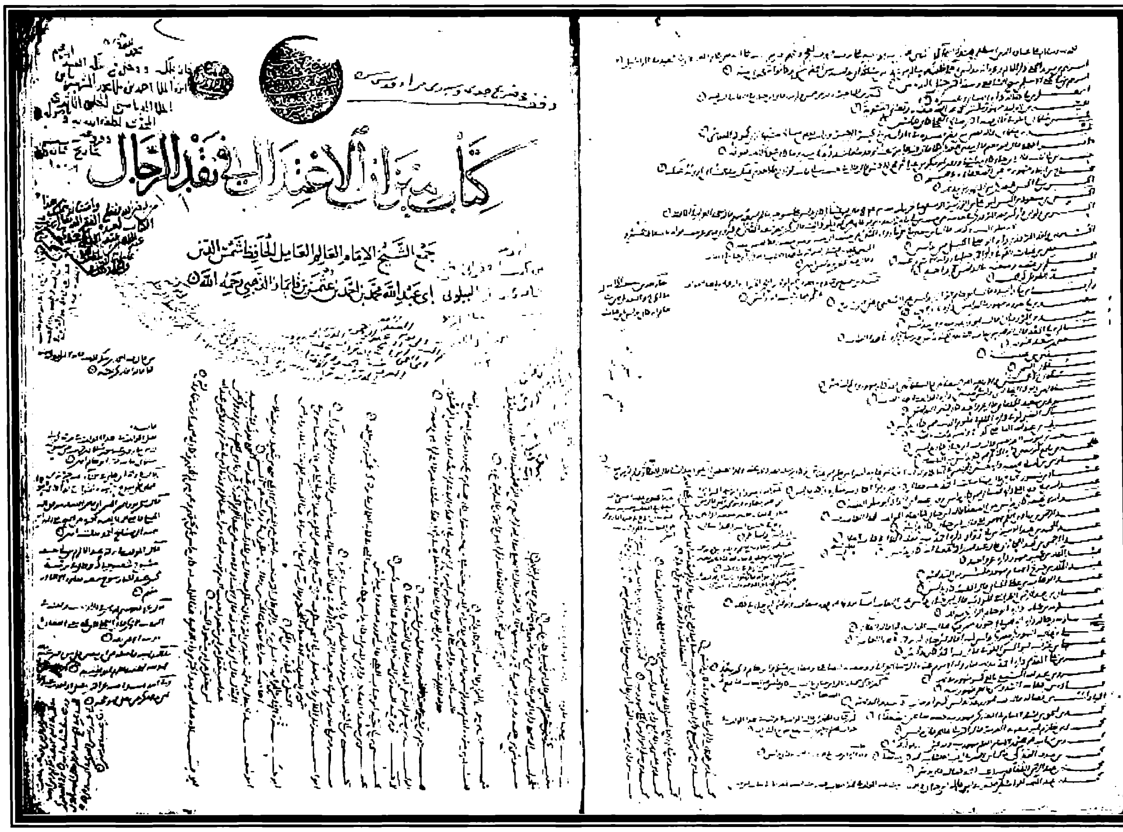
٥ - المقتفى في ضبط ألفاظ الشفا للبرهان بخط يده

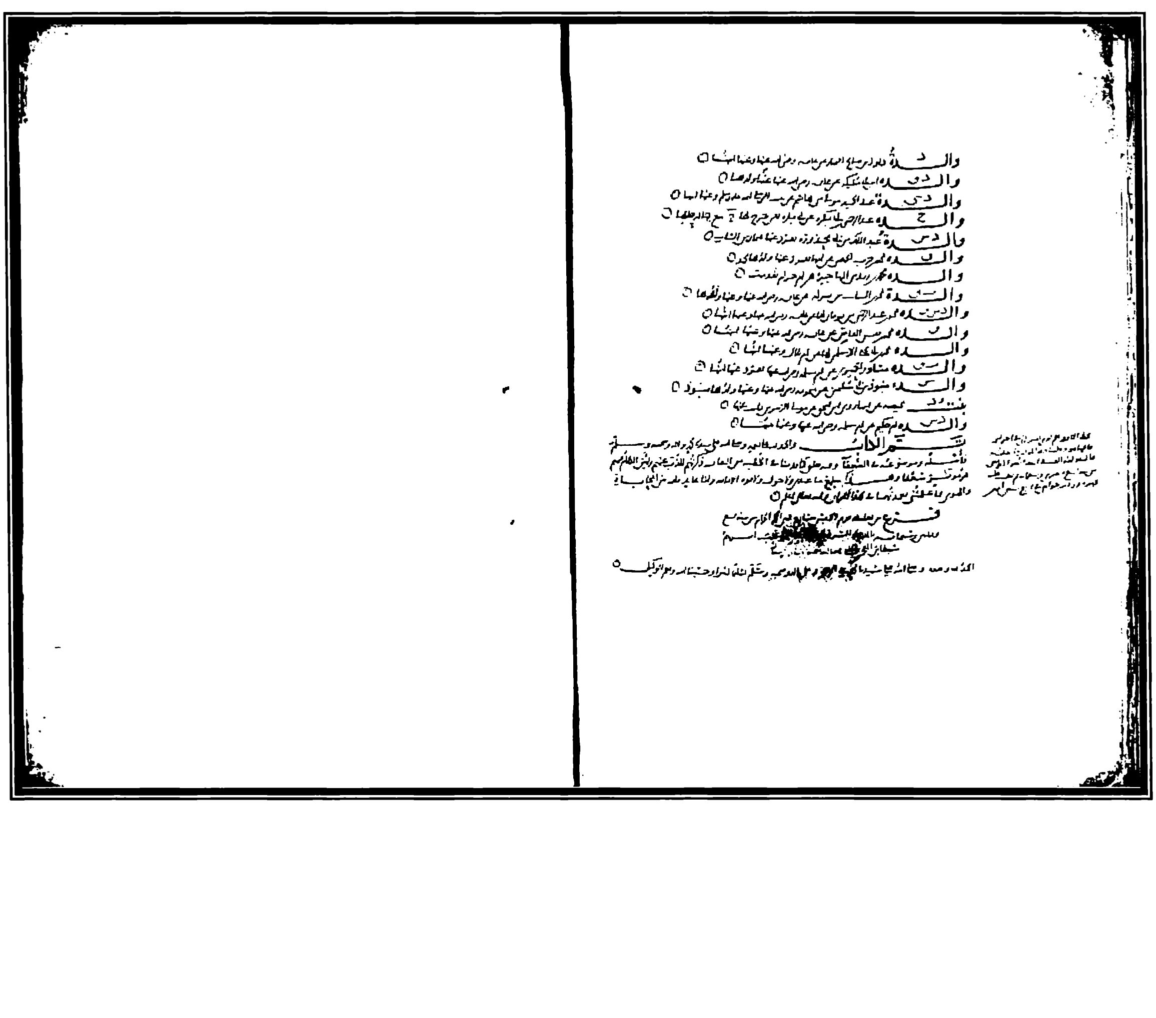

كتاب المقتفى في ضبط ألفاظ الشفا

٦ - نَثْلُ الهِمْيان في معيار الميزان للبرهان بخطِّه:

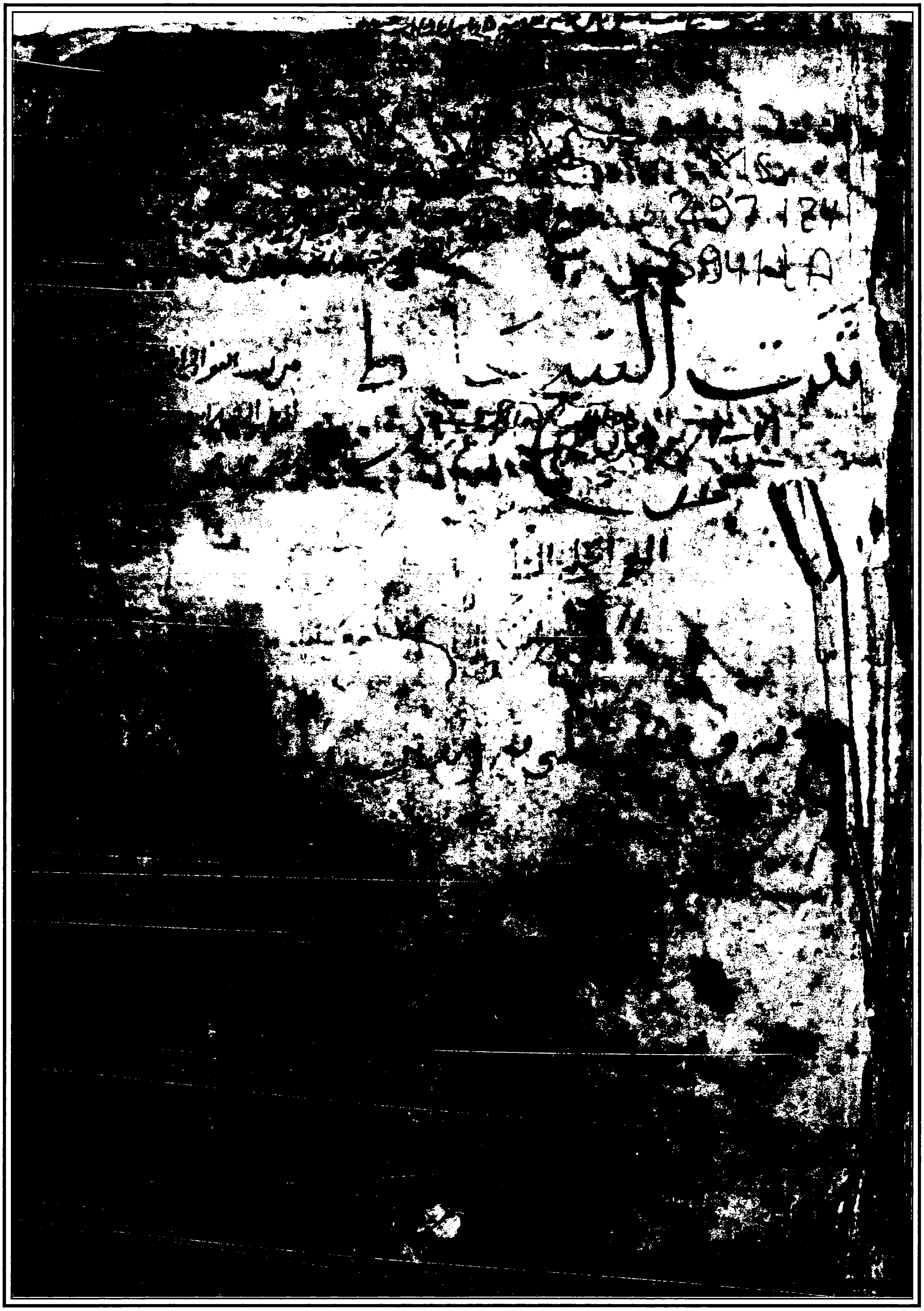


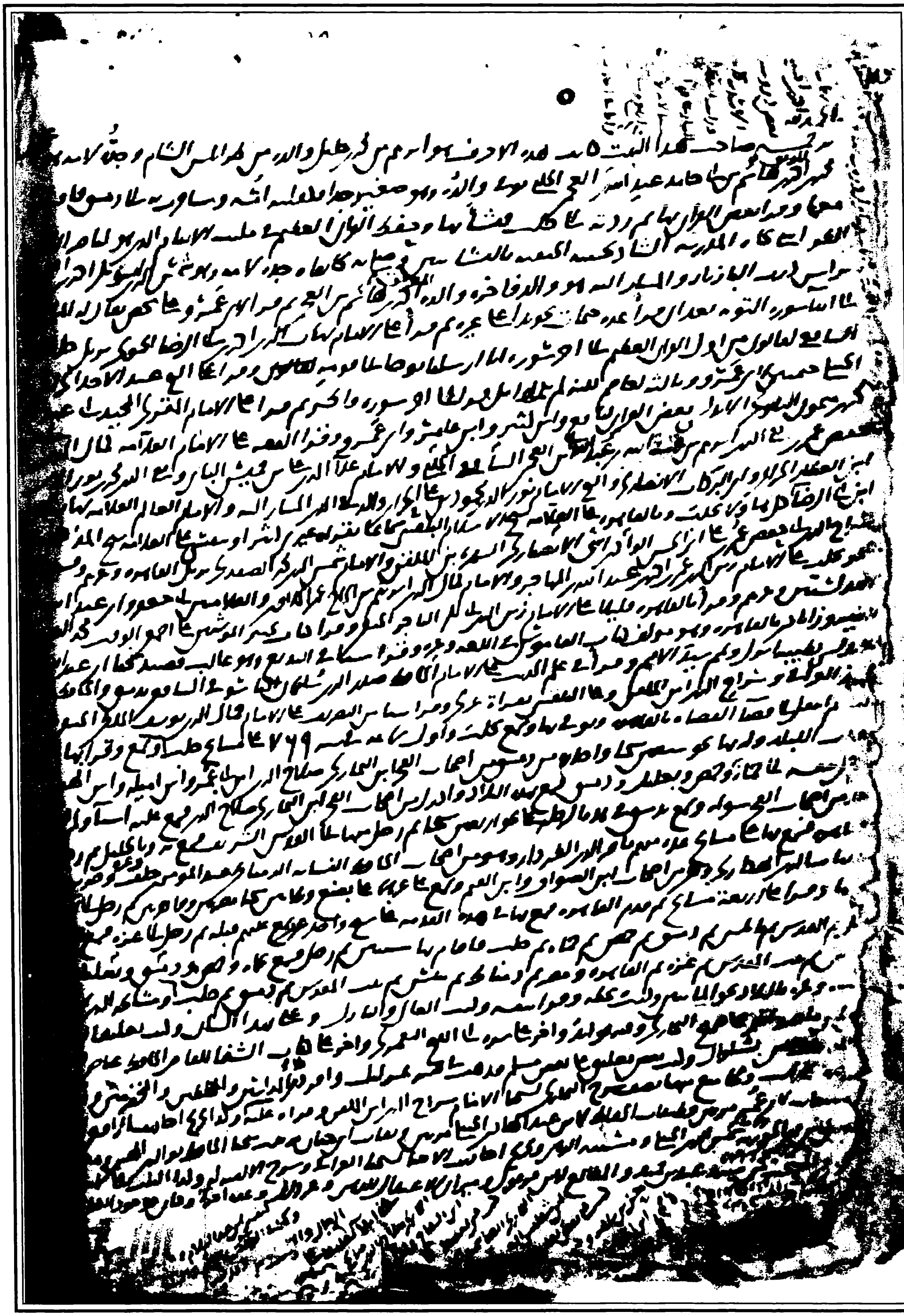
٧- حاشية على «ميزان الاعتدال» بخطّ الإمام البرهان:



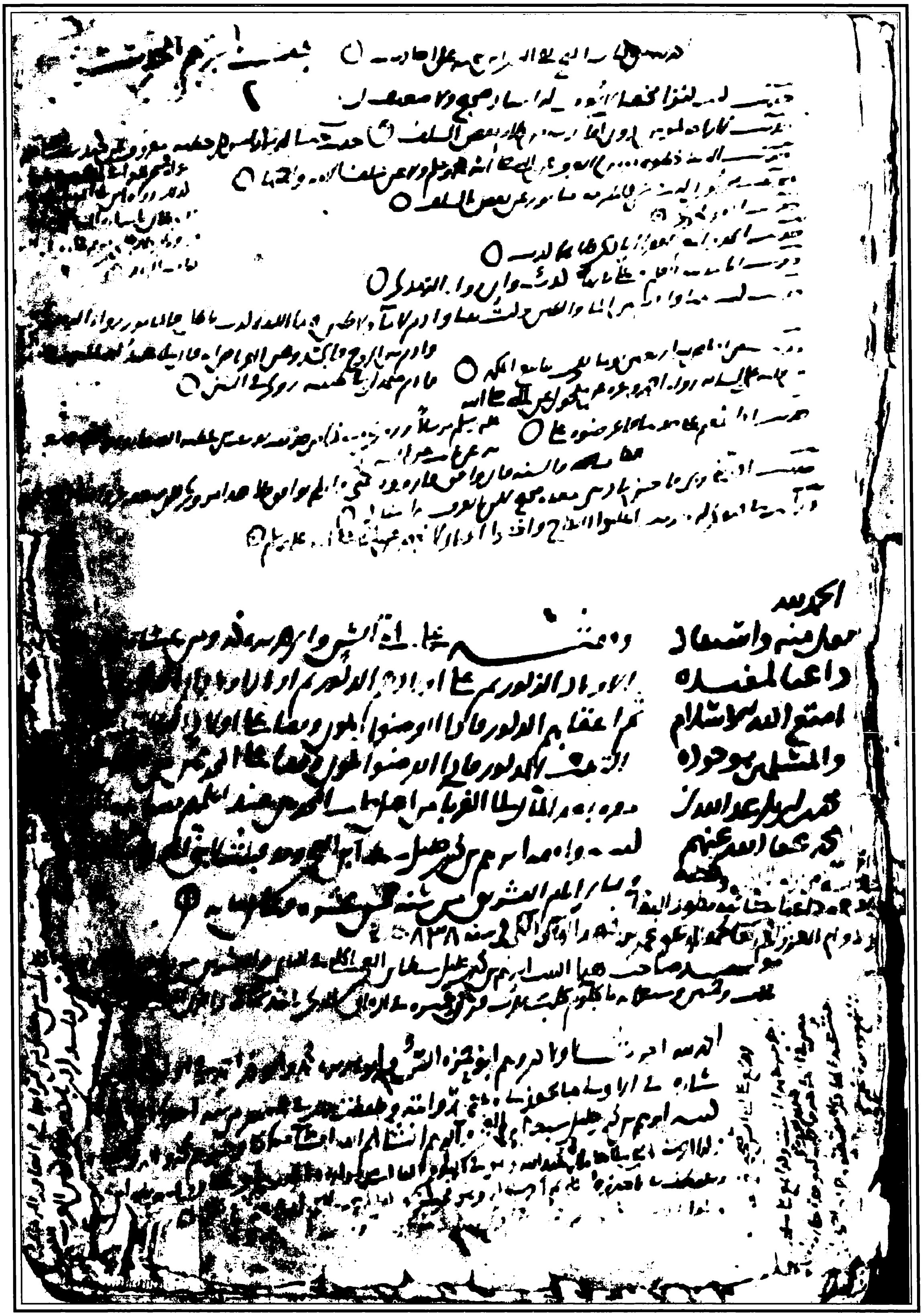


٩ - نماذج من ثبت الحافظ سبط ابن العجمي











ثانيًا: نماذج من الأصول الخطية للتلقيح

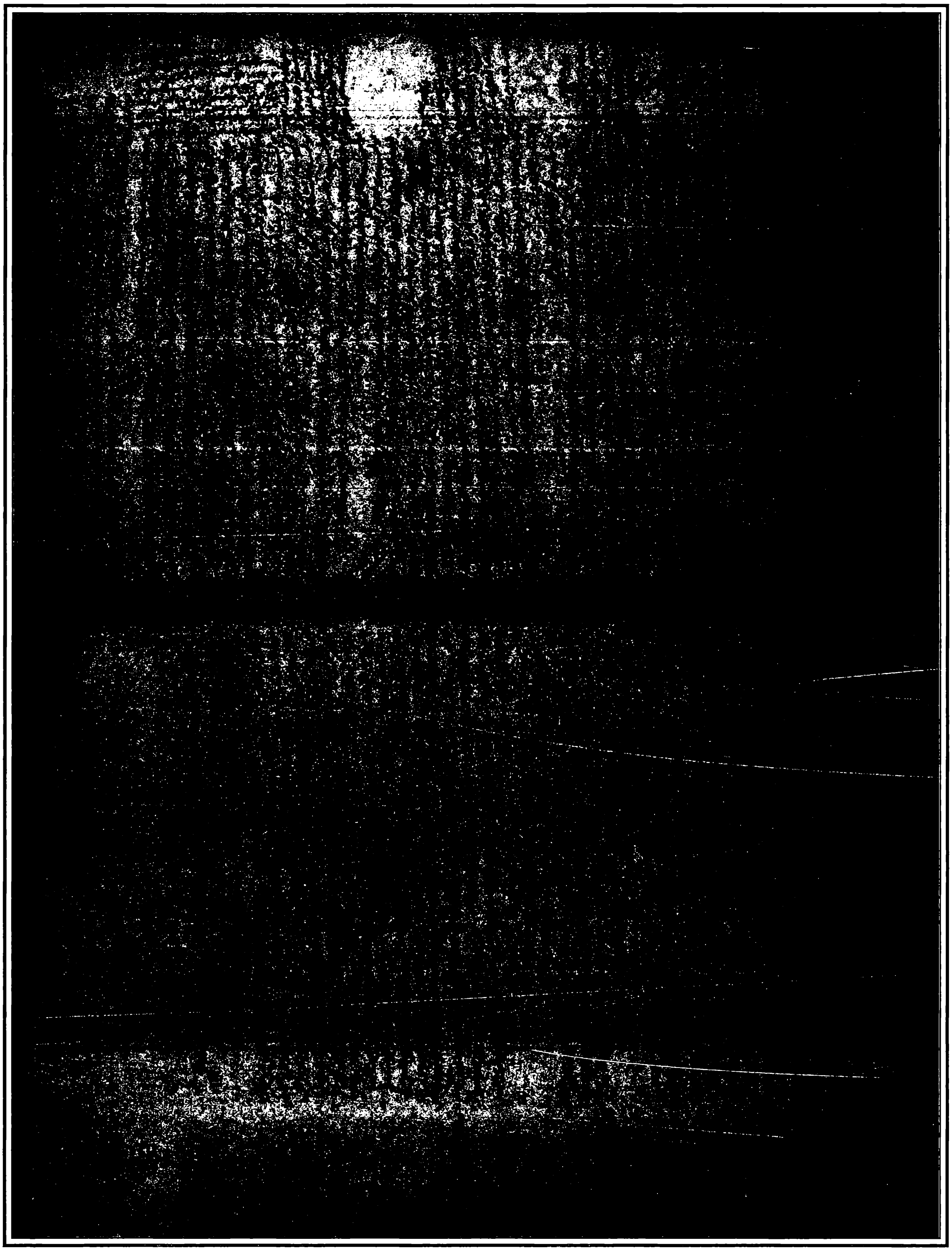
صورة اللوحة الأولى من الأصل المعتمد نسخة المؤلف (المبيَّضة) (أ)،

وقد كتب عنوانها أحمد بن أبي بكر حفيد ولد المؤلف



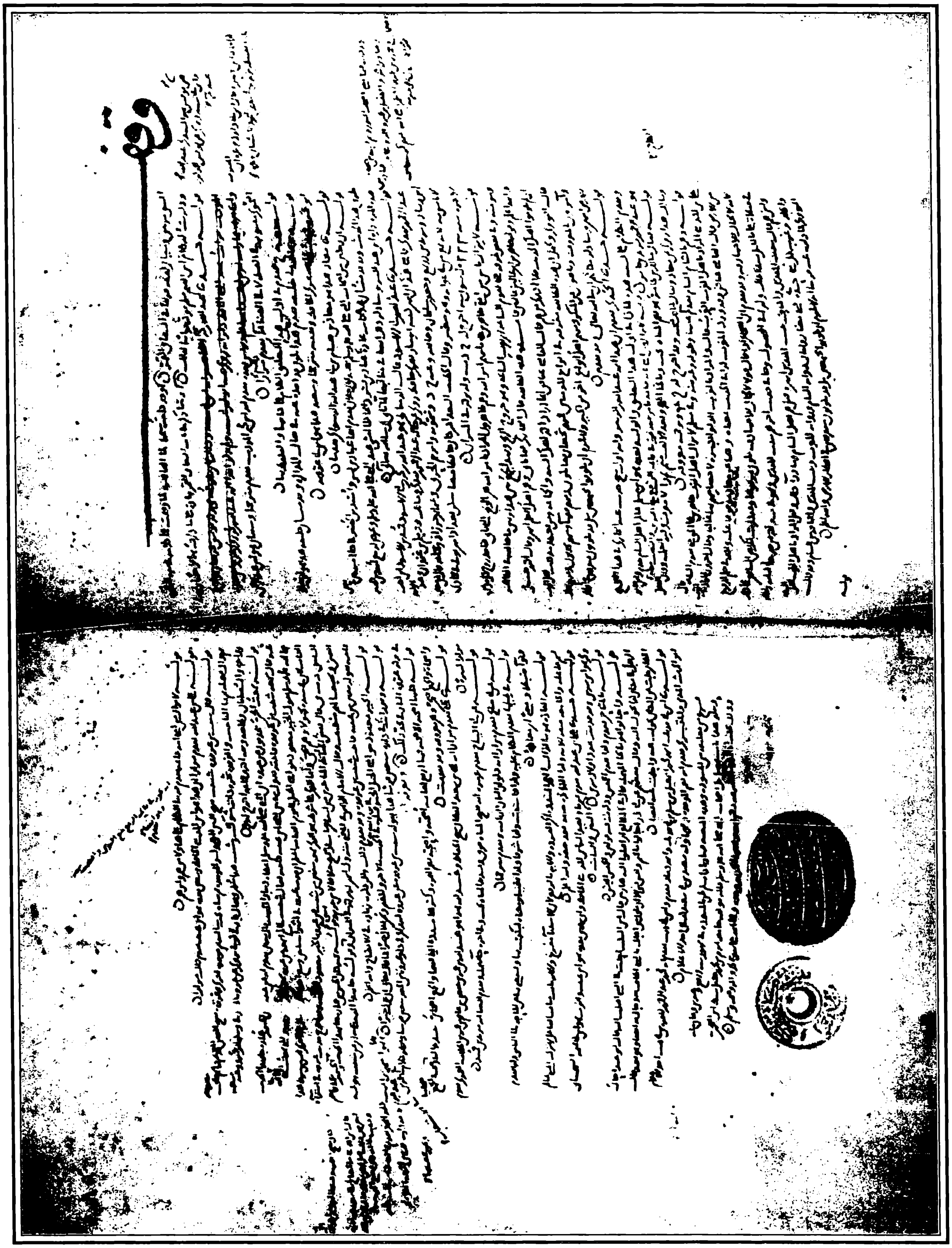
نموذج من مبيضة المؤلف يظهر فيها كثرة اللحق والضرب والاستدراك

مما زاد من صعوبة قراءة النص وتقويمه

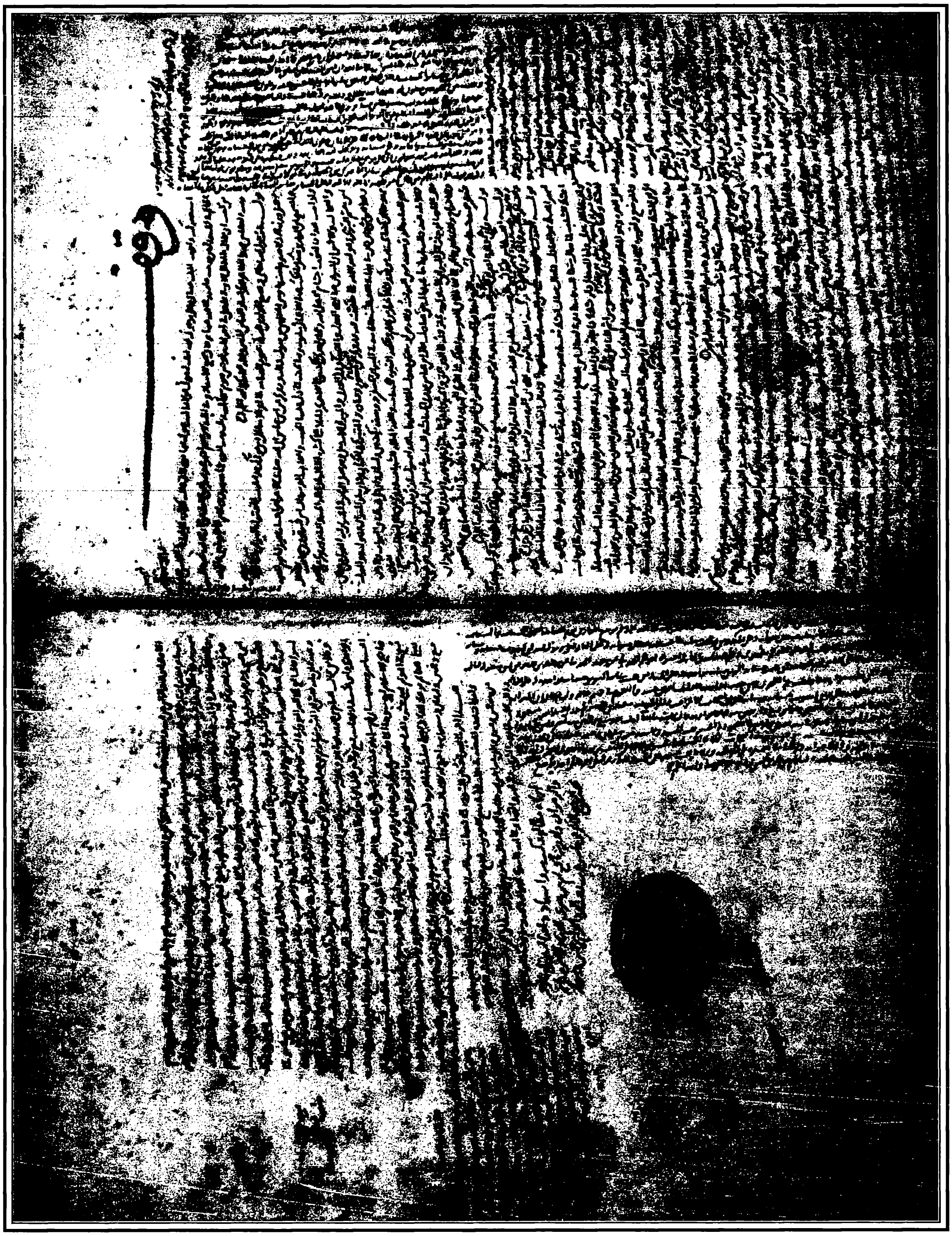


صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الأول ويظهر فيها تاريخ الانتهاء

من تبييض هذا الجزء سنة ٨٢٤ هـ

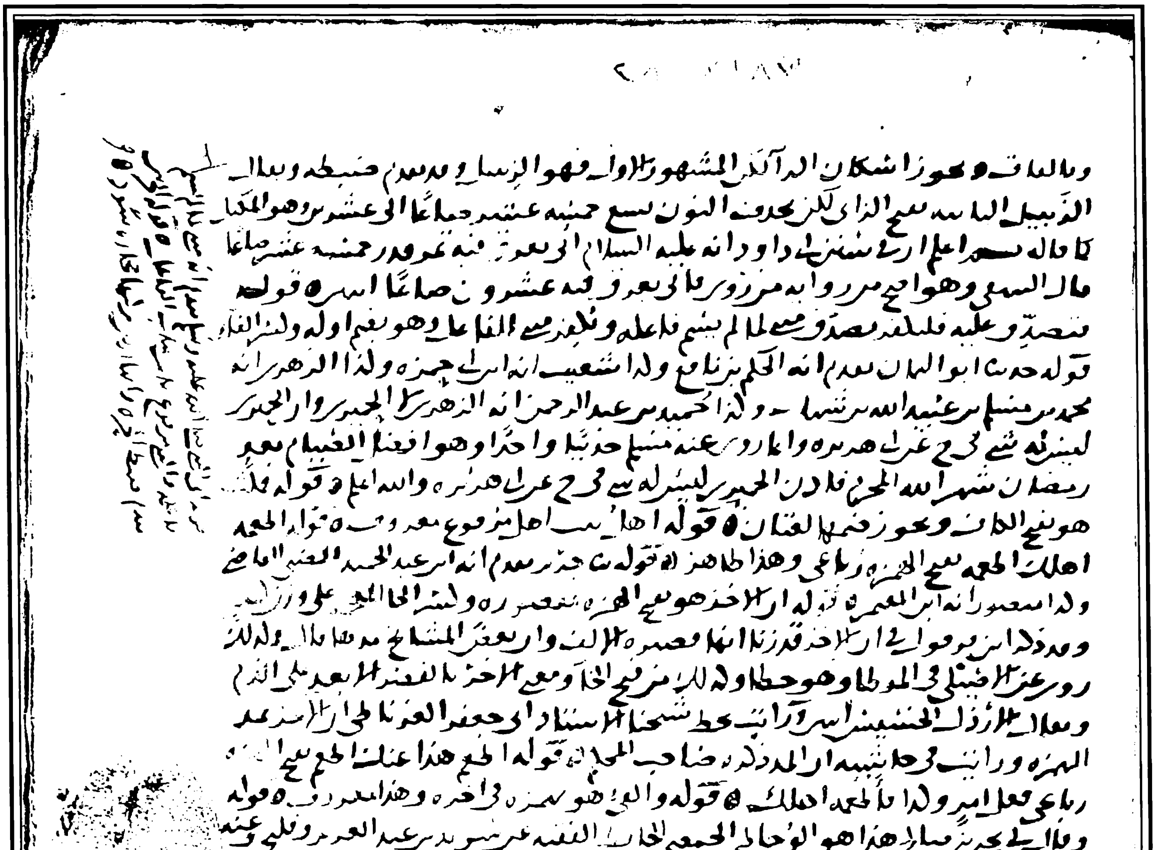


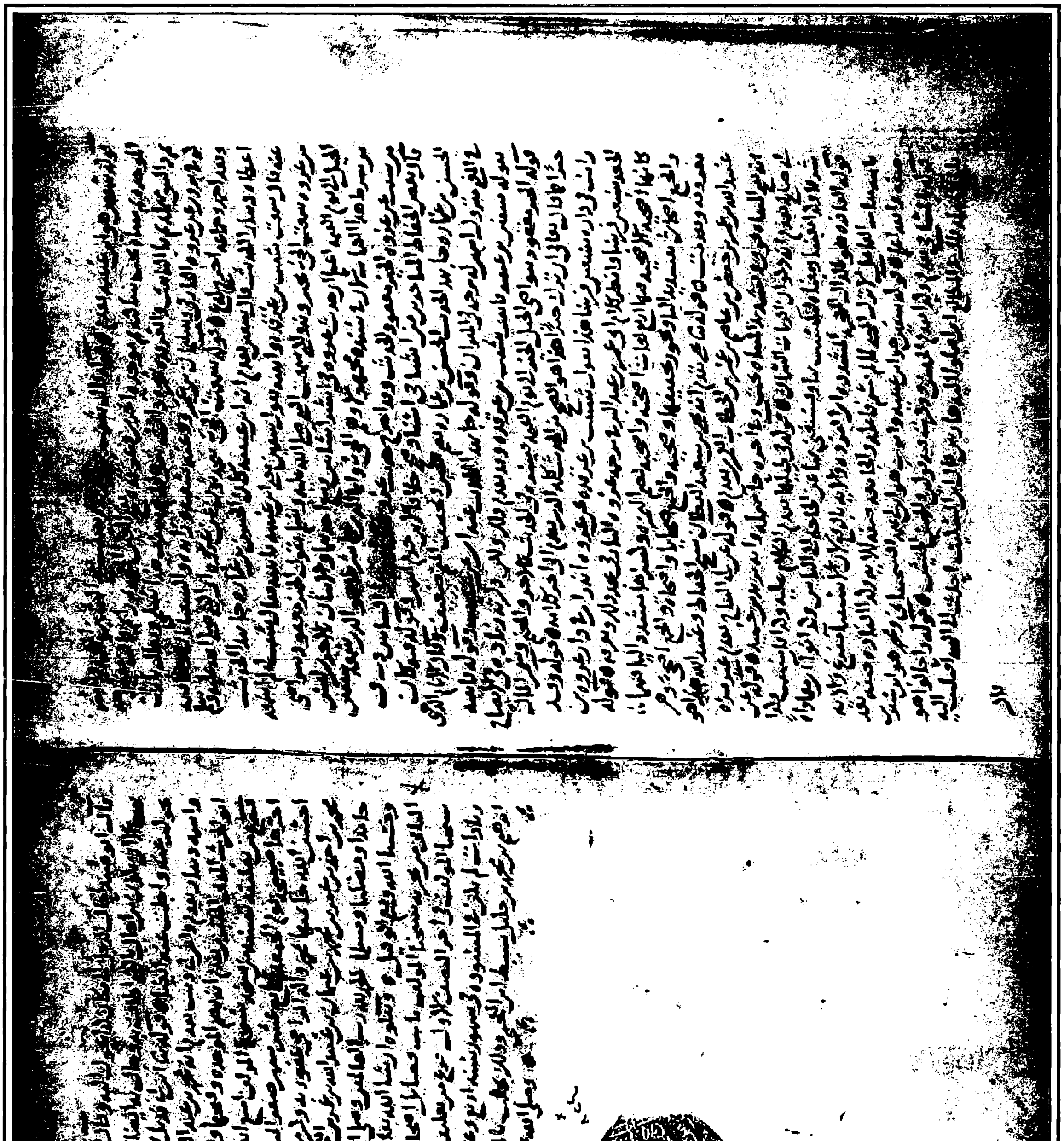
صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الثاني ويظهر فيها تاريخ الانتهاء من تبييض هذا الجزء سنة ٨٢٥ هـ،
ويذكر المؤلف هنا أن تاريخ انتهائه من المسودة كان سنة ٧٩٣هـ



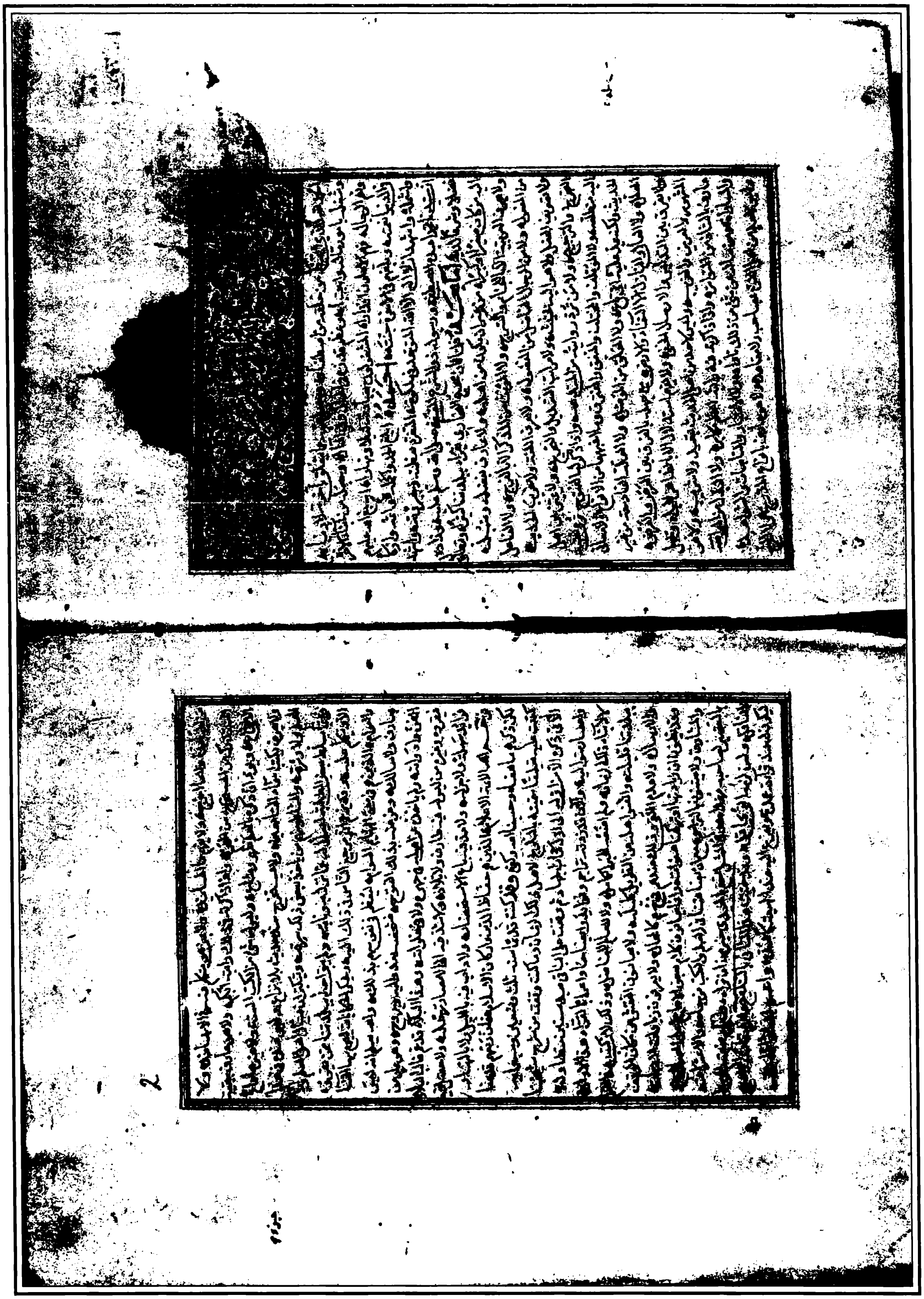
نموذج من النسخة الخطية الثانية، نسخة تلميذ المصنف

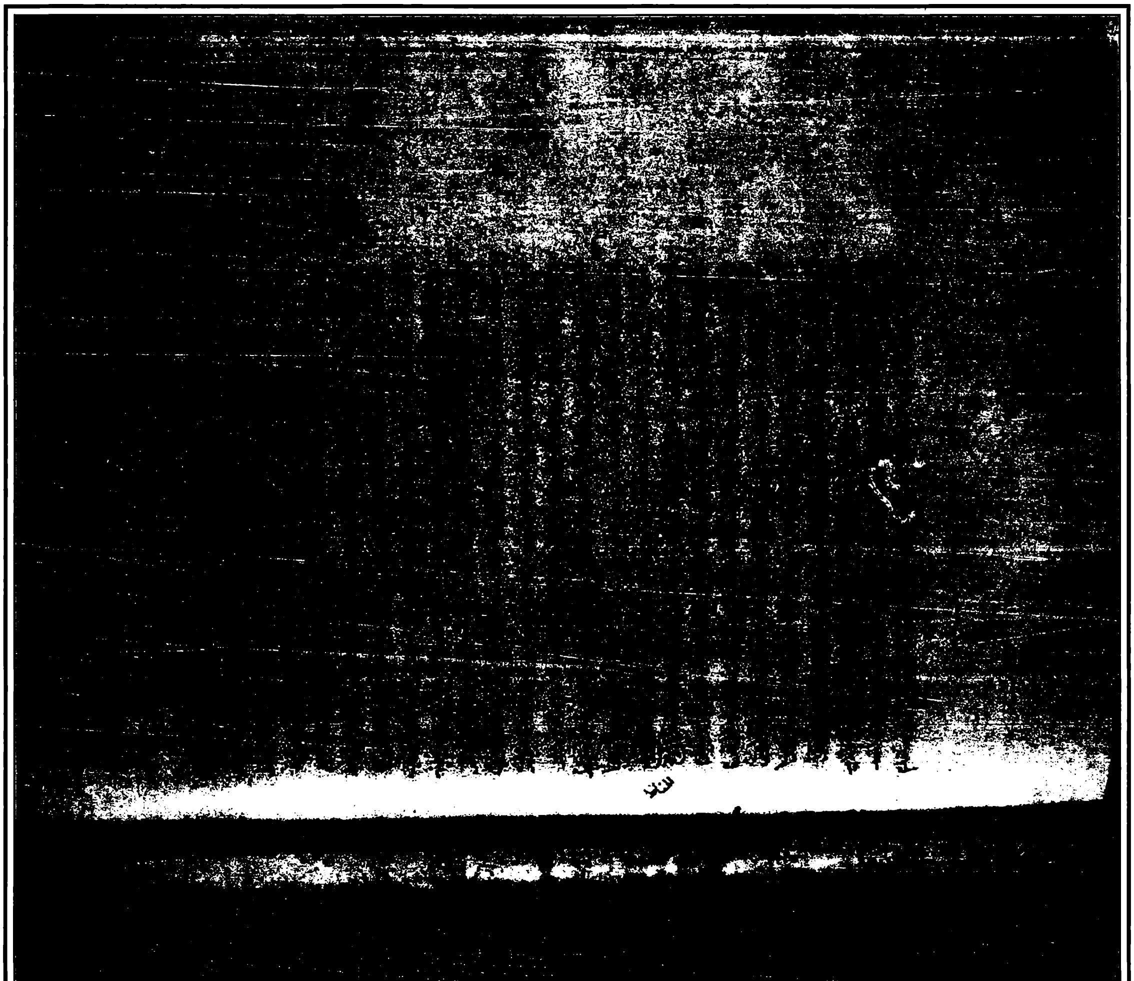
محمد بن أحمد بن العجمي المكتوبة سنة (٨٢٨)



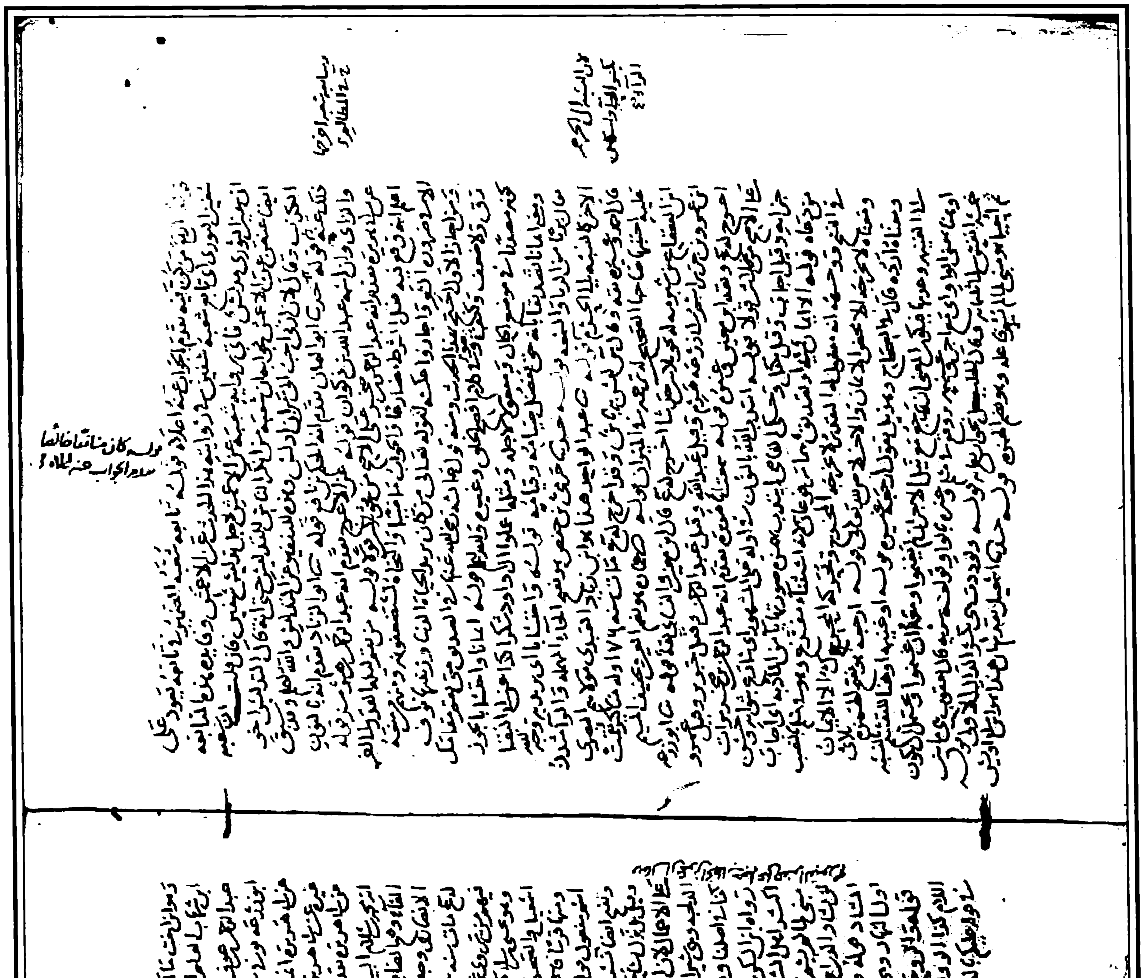


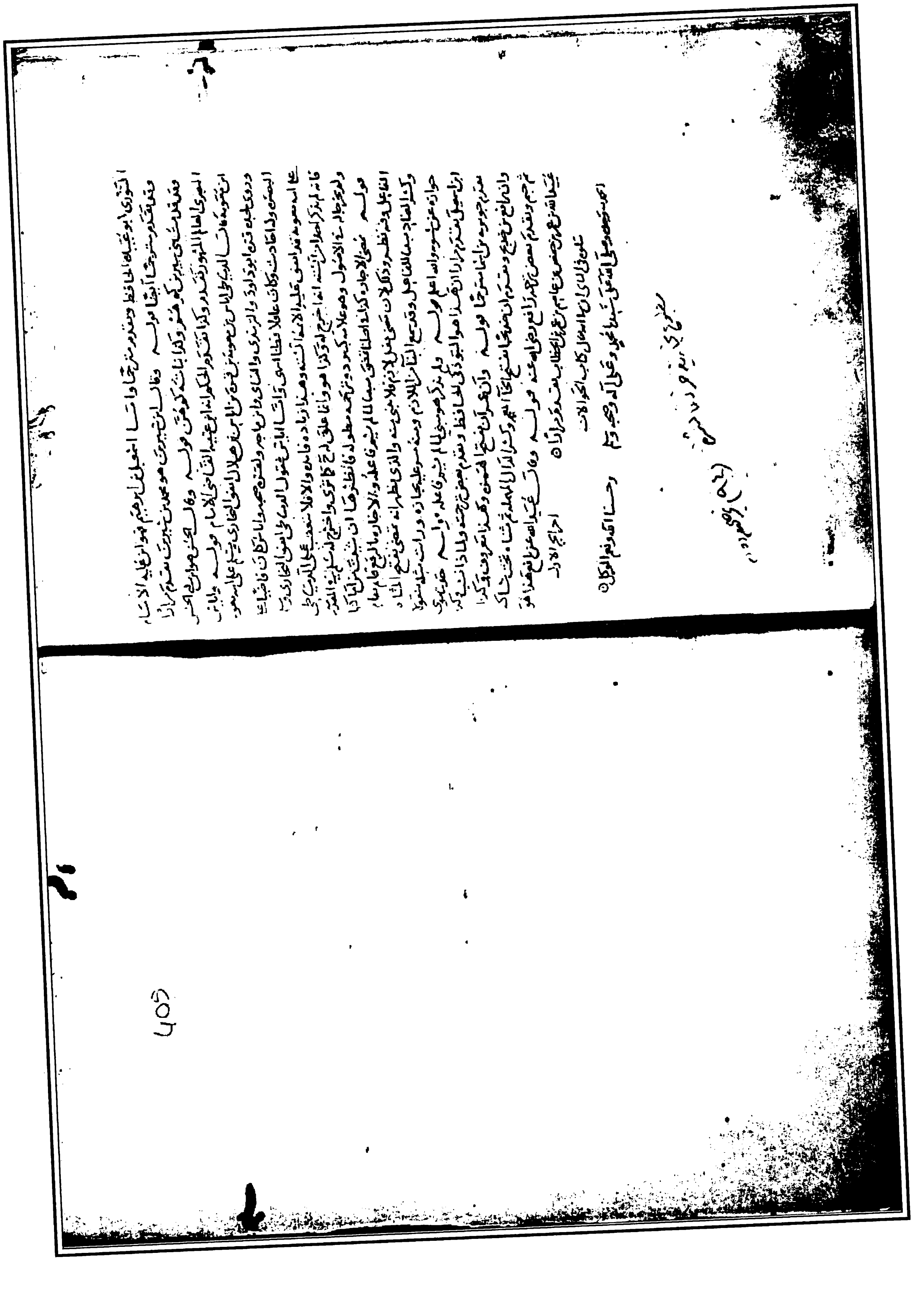
نموذج من النسخة الثالثة: نسخة أحمد الثالث (ب)



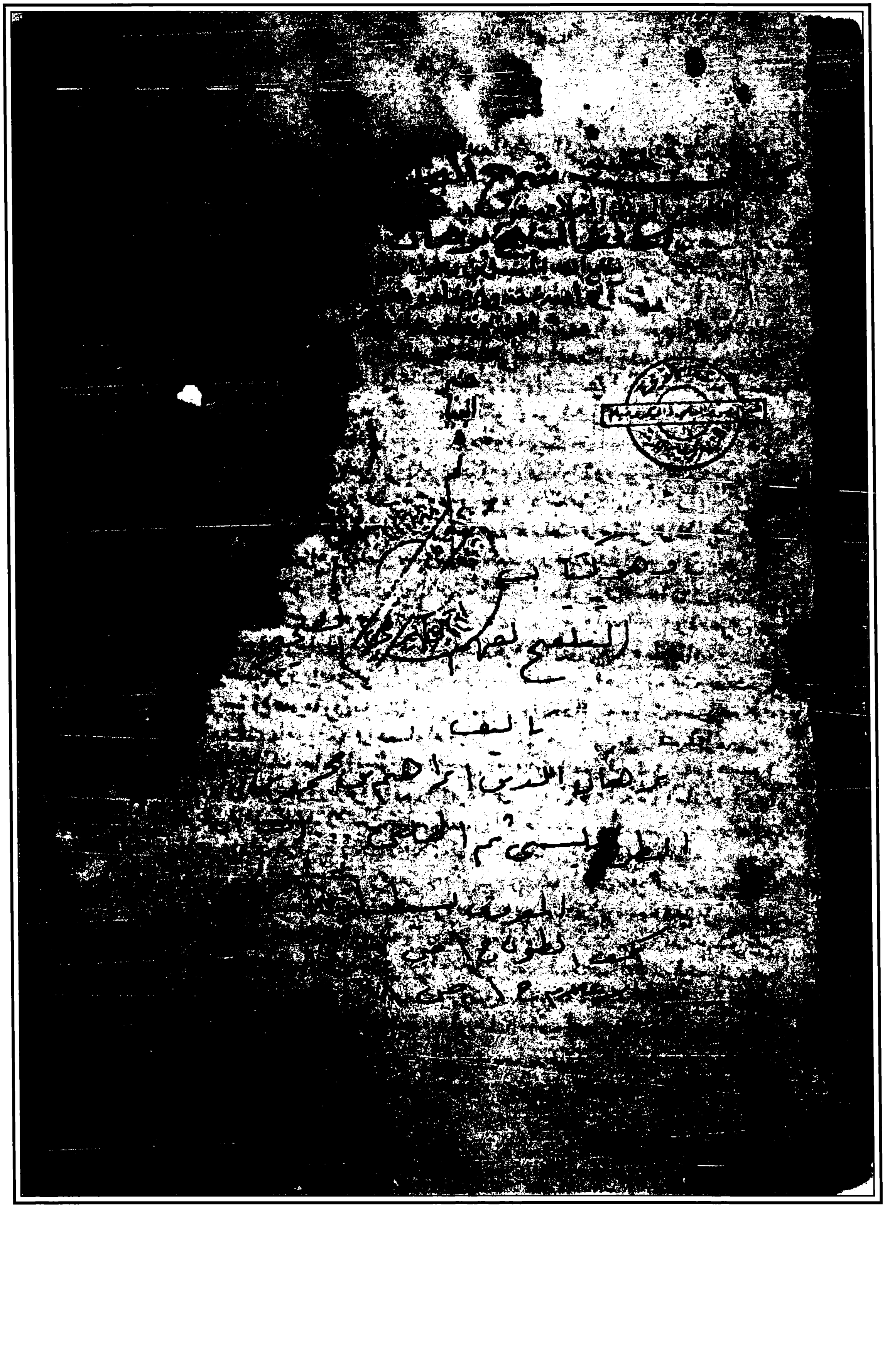


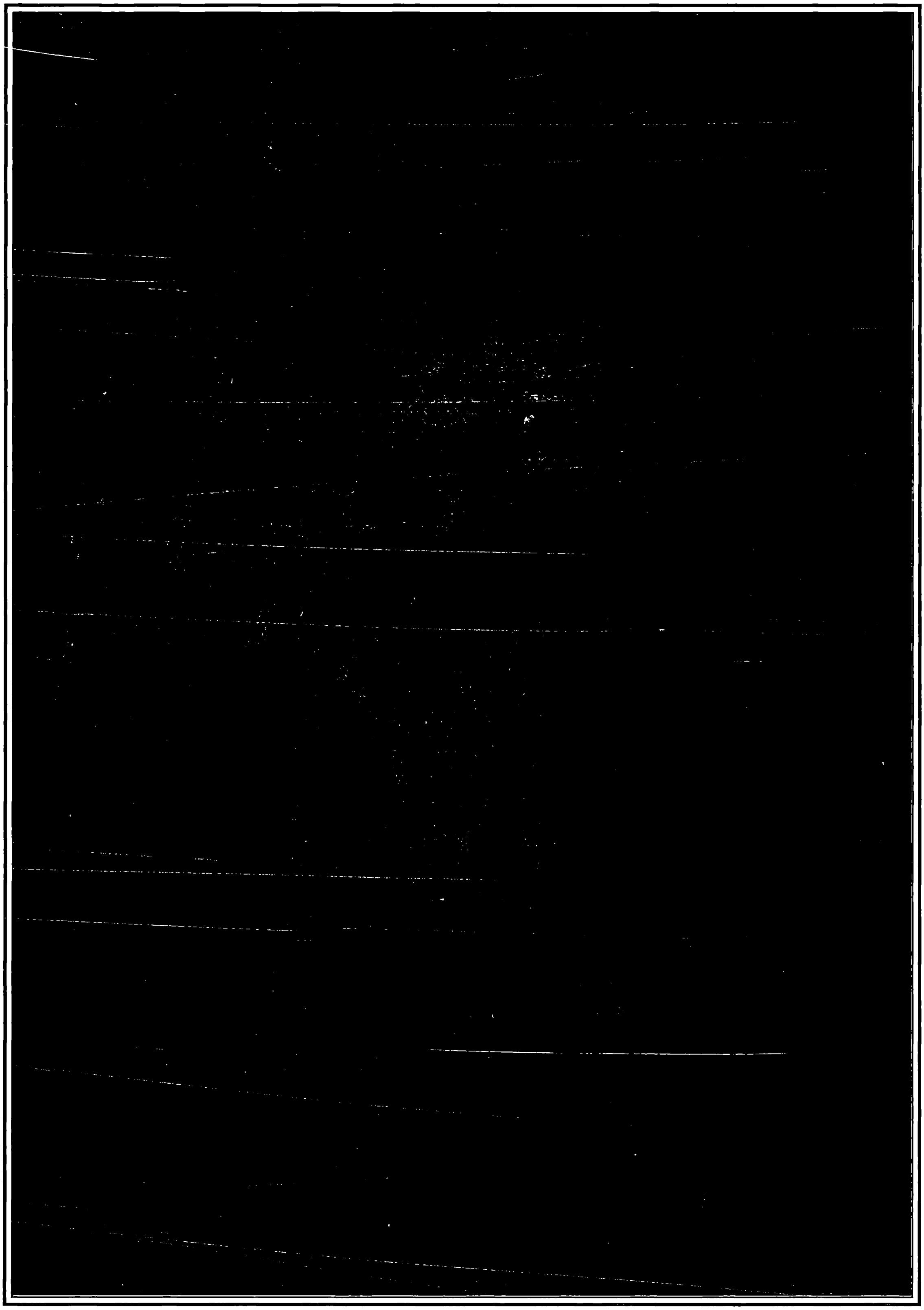
نموذج من النسخة الرابعة: نسخة آيا صوفيا (ج)





نموذج من النسخة الرابعة: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز (د)





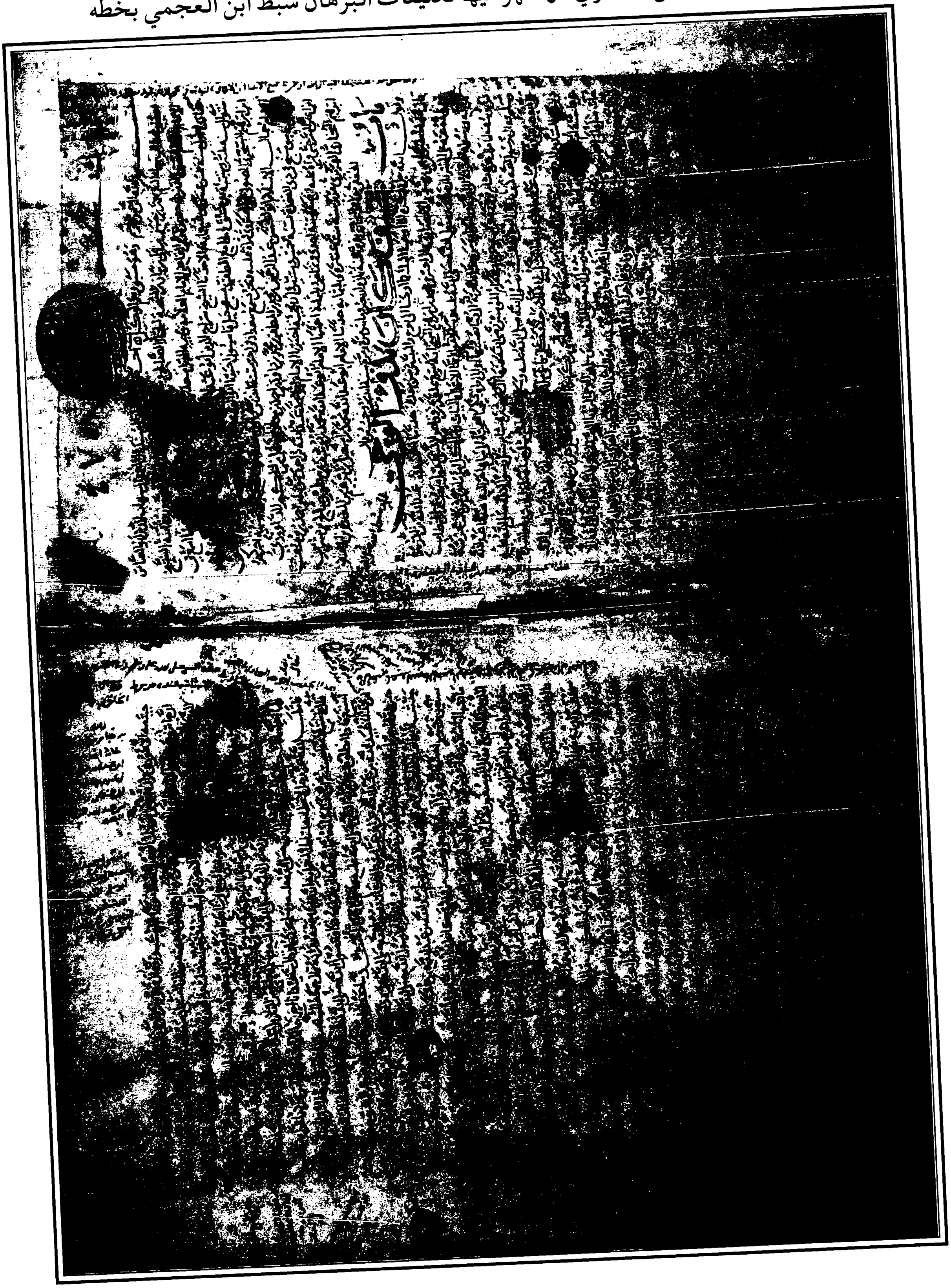
ثالثًا: نماذج من نسخة القرشي من «الصحيح»

(الأصل القاهري)

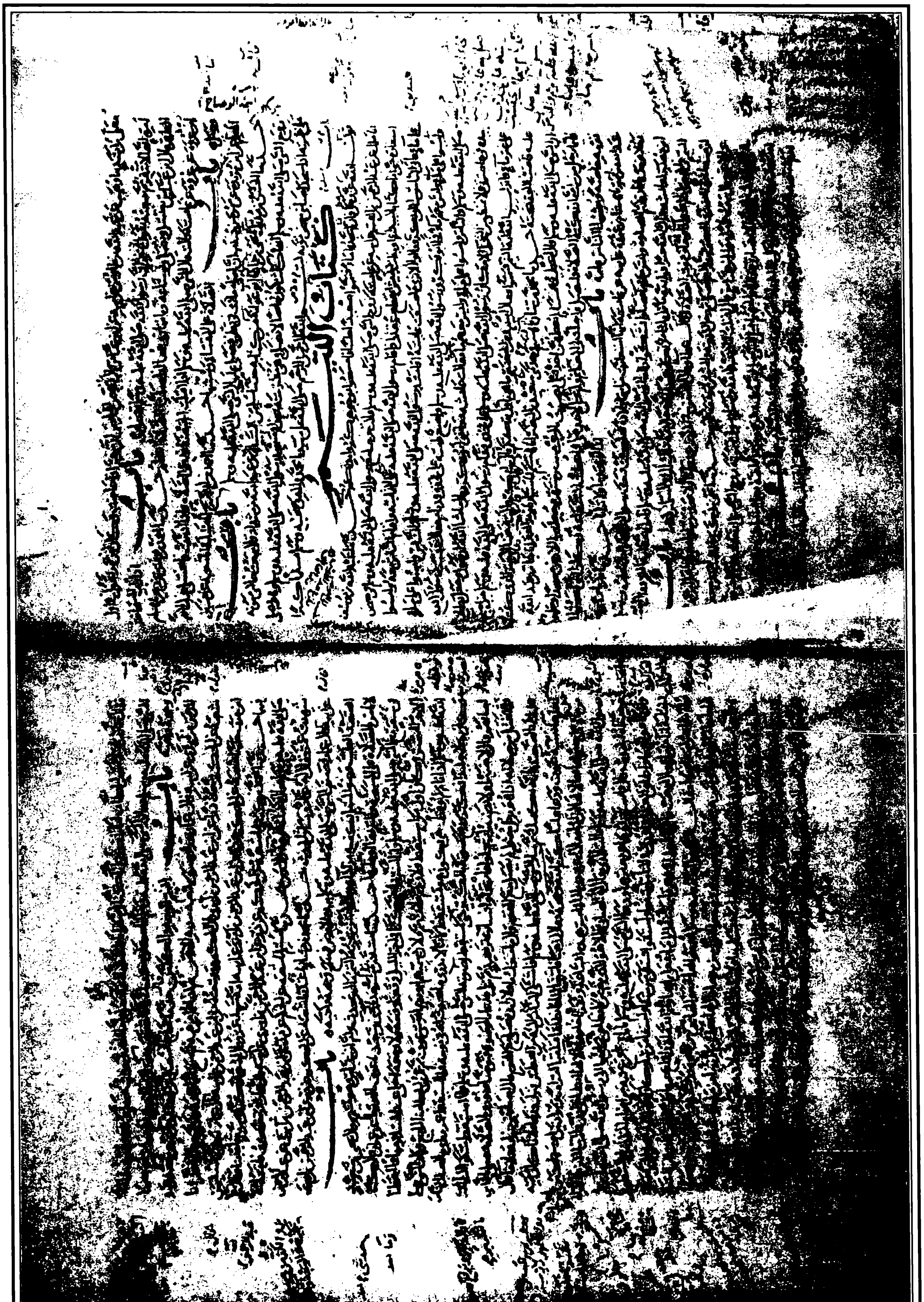
غلاف نسخة العلامة القرشي من صحيح البخاري والتي سماها الشارح «الأصل القاهري»



صورة من «الأصل القاهري» وتظهر فيها تعليقات البرهان سبط ابن العجمي بخطه

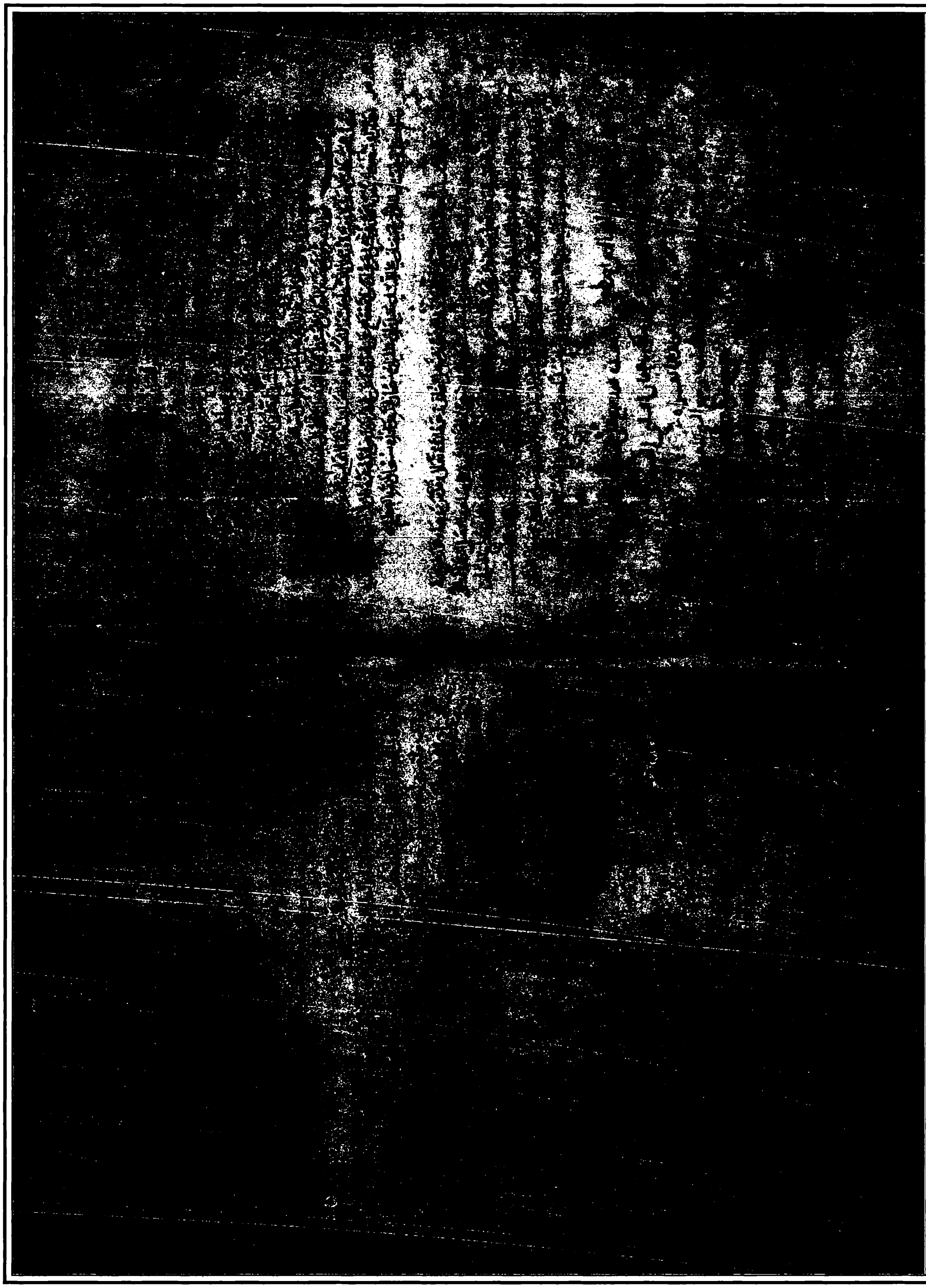


نموذج يظهر أثر المقابلات على النسخة اليونينية، وإثبات ما في متن اليونينية بهامش النسخة



خاتمة الأصل القاهري الذي اعتمده المصنف كأصل في الشرح،

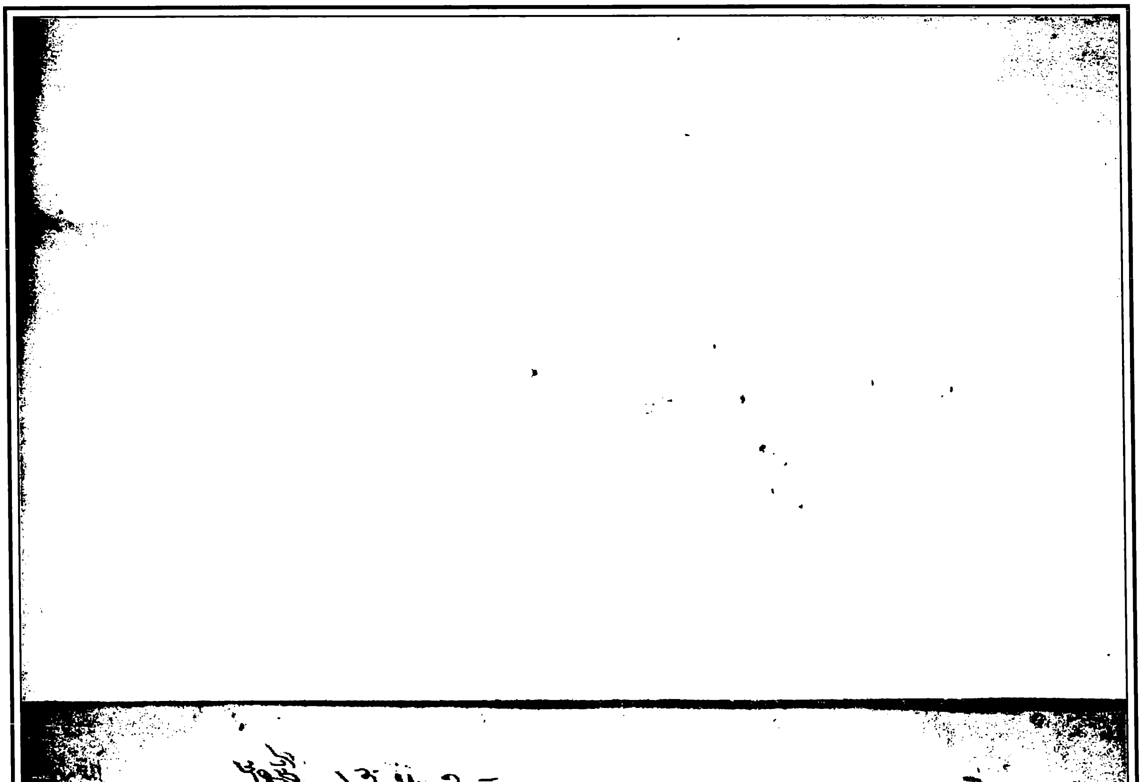
وعليها عدة سماعات منها سماع على الحافظ زين الدين العراقي رحمه الله

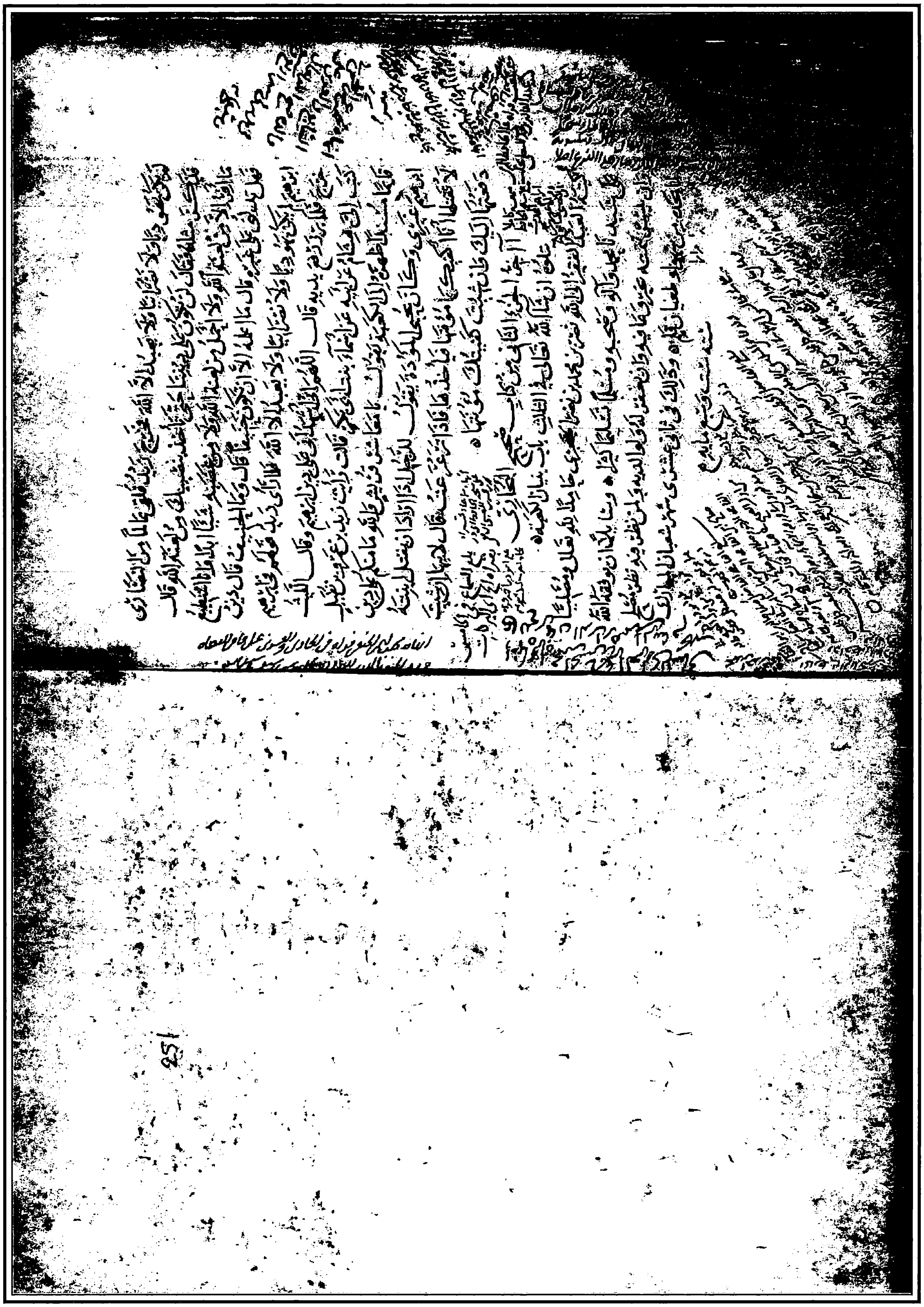


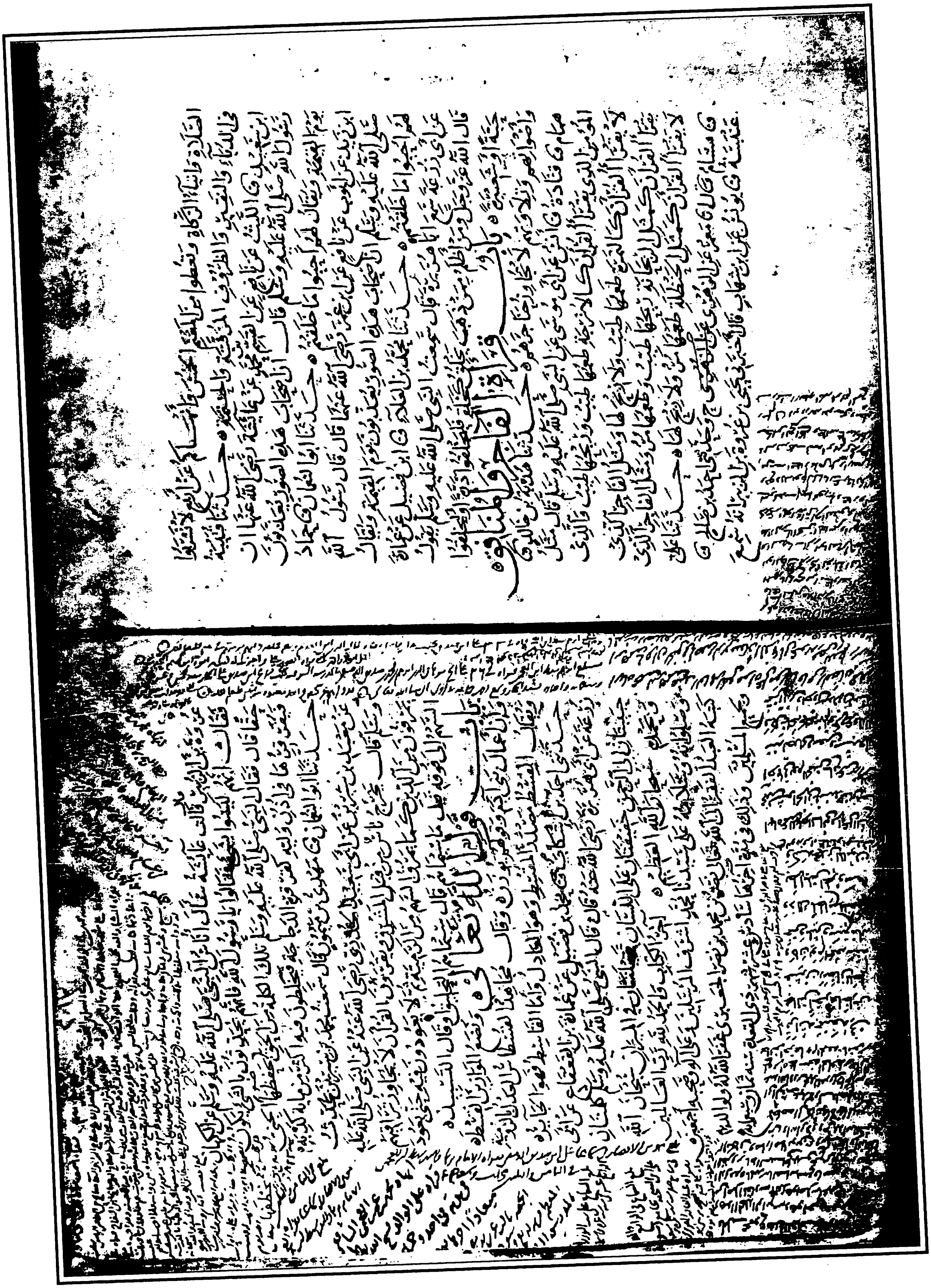
ثالثًا: نماذج من نسخة المزي من «الصحيح»

(الأصل الدمشقي)

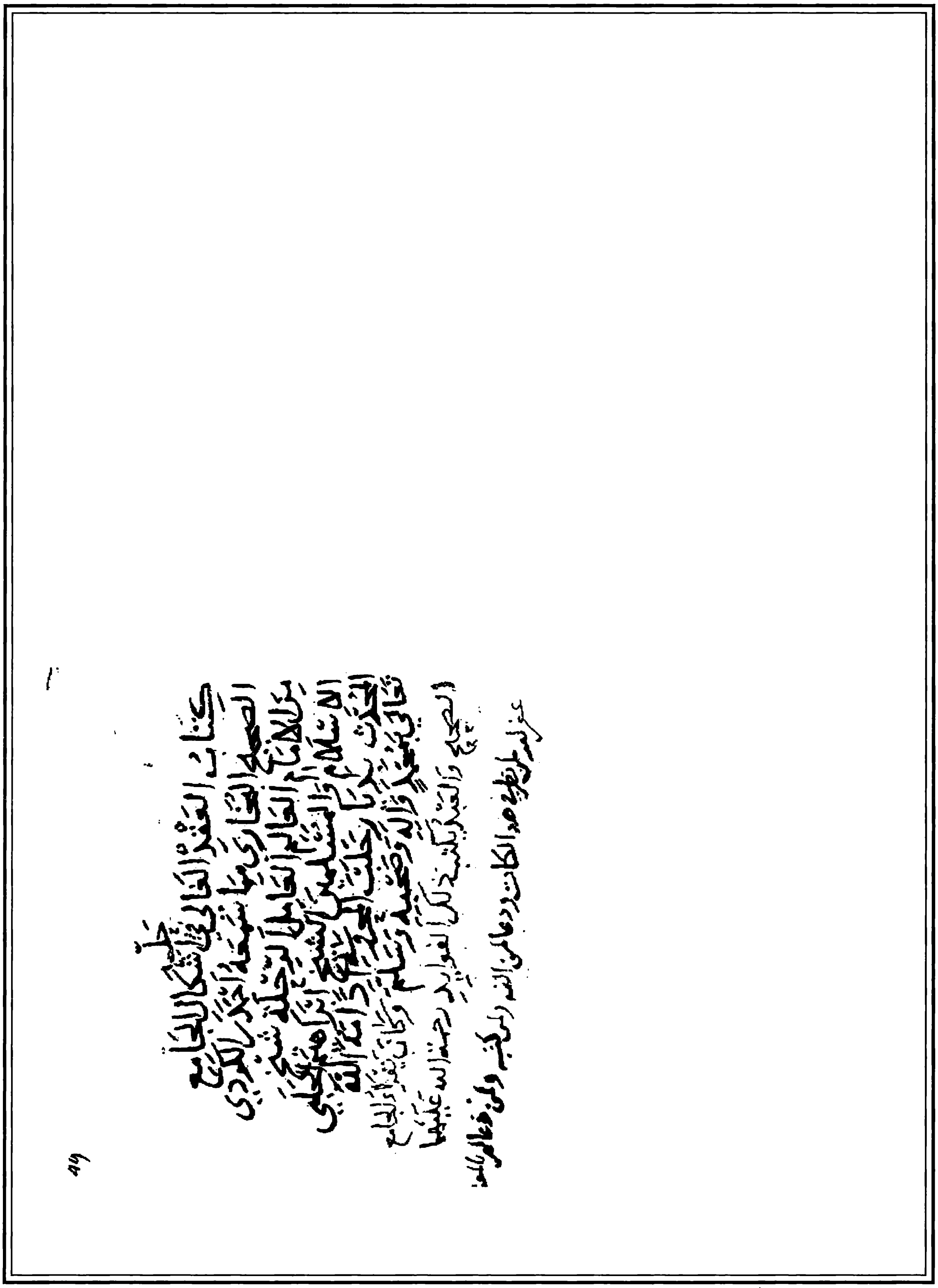
وعلى اللوحة الأولى قيد سماع وقراءة عرضًا للبرهان



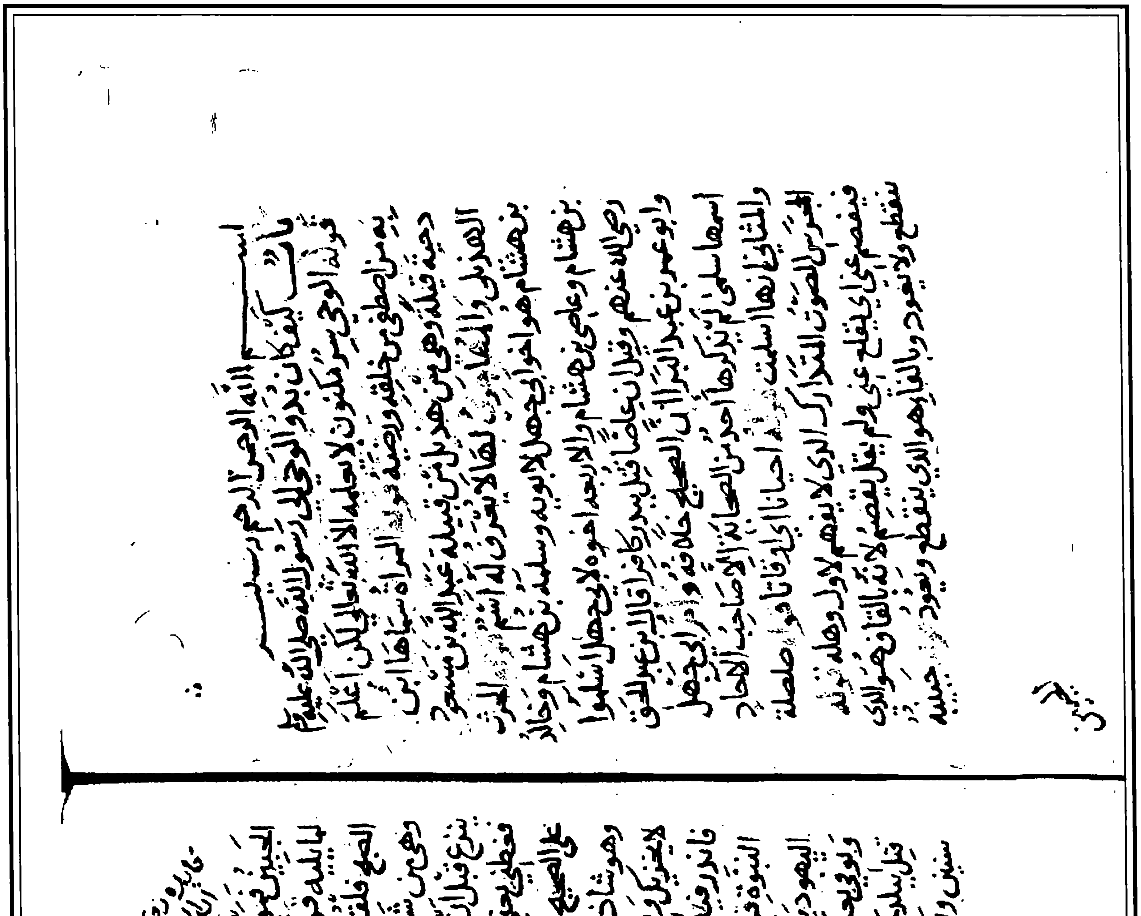




رابعًا: نماذج من كتاب العقد الغالي



صورة اللوحة الثانية من العقد الغالي



تراجم أهم مَنِ استقى منهمُ الإمامُ البرهان
في كتابه «التلقيح»[1]

كان اعتماد المصنِّف ﷺ في «شرحه» على الجهابِذة من أهل العلم وكُتُبِهم في كلِّ فنٍّ، ومعارضة كلام بعضهم ببعض، والأخذ والردّ والترجيح في كلامهم، الأمرُ الذي يشفُّ عن سَعة اطّلاع هذا الإمام وعظيم معرفته وعلمه.

وقد كان جلُّ اعتماده على شيخه السراج ابن الملقِّن وخاصَّةً كتابه الجليل «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»، وعلى شيخه السراج البُلْقَينيِّ وابنه الجلال البُلْقَينيِّ وخاصة كتابه «الإفهام»، وعلى الزركشيِّ في «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح»[2]، وعلى المحبِّ الطبريِّ في كتابه «غاية الإحكام»، وعلى أبي العبَّاس القُرطبيِّ في «**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**»،وعلى ناصر الدين ابن المنيِّر في كتابه «المتواري»[3]، وعلى الدمياطي في «حواشيه على البخاريِّ» وفي ذلك من النَّدارة ما لا يخفى[4]، وعلى الحمزيِّ ابن قُرْقُول في كتابه «مطالع الأنوار» وأصلِه «مشارق الأنوار» للقاضي عياض، وعلى النوويِّ وخاصَّةً «تهذيب الأسماء واللغات» و«شرح صحيح مسلم» وما نقله عن القاضي عياض في «إكمال المعلم شرح مسلم»، وعلى الخطَّابيِّ في «أعلام الحديث شرح صحيح البخاري» و«غريب الحديث»، و«إصلاح غلط المحدِّثين»، وعلى أبي عُبيد القاسم بن سلَّام في «الغريب المصنَّف»، و«غريب الحديث»، والأزهريِّ في «تهذيب اللغة»، والجوهريِّ في «الصحاح»، والهرويِّ في «الغريبين»، وابن سِيده في «المحكم»، وابن بَشْكُوال في «الغوامض والمبهمات»، وابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر»، وشيخه مجدِّ الدين الشيرازيِّ الفيروزآباديّ في «القاموس المحيط»، وعلى السهيليِّ في «الروض الأُنُف» في شرح «السيرة النبويَّة»، والقاضي عياض في «الشفا

(١) تجنبًا للتكرار رأينا إفرادهم في المقدمة.

(٢) وقد ذكر الإمام البرهان في مقدمة «التلقيح» أنَّه وقف منه على نسخةٍ سَقيمةٍ غيرِ مُريحة.

(٣) لكن ذكر البرهان في «التلقيح» قبل الحديث (٦١٨٦) أنَّ نسختَه من «المتواري» كانت سقيمة، وهذا يُبين سبب بعض الإشكال في عبارته.

(٤) إذ أتى على ذكرها كاملة، فيعدُّ مصدرًا رئيسًا لها، مع التعليق عليها والتعقب بالأدلة الواضحة الصريحة.

بتعريف حقوق المصطفى»، وابن سيِّد النَّاس في «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير»، وابن القيِّم وخاصَّةً في (الهدي) = «زاد المعاد»، ومُغُلْطاي في «الإشارة»، وابن عبد البَرّ في «الدُّرَر في اختصار المغازي والسِّيَر»، و«الاستيعاب»، وعلى المِزِّيِّ في «تحفة الأشراف»، وأبي مسعودٍ الدمشقيِّ في «أطراف الصحيحين»، وخلف في «الأطراف» أيضًا، وعلى الغسَّاني أبي عليٍّ الجيَّانيِّ في كتابه «تقييد المهمل»، وعلى الذهبيِّ في «تجريد أسماء الصحابة»، و«ميزان الاعتدال»، و«الكاشف»، و«تذهيب التهذيب» وأصله «تهذيب الكمال» للمزي[1]، وعلى شيخه العراقيِّ في «التقييد والإيضاح»، و«شرح التبصرة والتذكرة»، وعلى القُرطبيِّ المفسِّر في «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة»، وعلى الحافظ ابن حجر في «هُدى الساري»، و«الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة من حلب»[2]، وغيرها.

وإليك تراجمهم مختصرة على ترتيب وَفَيَاتهم:

* **أبو عبيدة**: هو الإمام النَّحْوي العلَّامةُ البحرُ أبو عُبيدة مَعْمر بن المثنى التيميُّ مولاهم البصريُّ، صاحب التصانيف، وُلِد سنة (١١٠هـ)، كان راويةً صحيحَ الرواية، عالمًا باللغة والشعر وأيَّام النَّاس، وقد كان يرى رأيَ الخوارج، له «**مجاز القرآن**»، توفِّي سنة (٢١٠هـ)، وقد قارب المئة أو كمَّلَها[3].

* **ابن هشام**: هو الإمامُ العلَّامةُ الأخباريُّ أبو محمَّد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميريُّ المعافريُّ، وقيل: الذهليُّ السدوسيُّ البصريُّ، نزيل مصر، صاحب «**السِّيرة النبويَّة**» التي هذَّبها من

---

(١) ذكر الإمام البرهان في مقدمة «التلقيح» أنَّ اعتمادَه فيما ذكرمن تراجم الرجال إنَّما هو على كتاب «تذهيب التهذيب» للإمام الذهبي، لكنَّ في كلامه في الكتاب ما يُشير إلى نقله مباشرةً عن أصله «تهذيب الكمال» للإمام المِزِّيِّ، ولعلَّ مفادَ هذا أنَّ كتاب «تهذيب الكمال» لم يكن بين يديه بتمامه، وإنَّما كان عنده منه أجزاءٌ متفرِّقةٌ، ويكون المراد بقوله في مقدمة «نهاية السول» عن كتاب المِزِّيِّ: (ليس ببلدتنا الآن منه نسخةٌ) أي: كاملة، والله تعالى أعلم.

(٢) وما لم نعزه من كلام الحافظ في «التلقيح» فهو من تعليقاته على نسخة من نسخ «التلقيح»، فقد ذكر الإمام السخاويُّ في «الجواهر والدرر» (١/٢٩٧) عن خطِّ الإمام البرهان: أنَّ الحافظ ابن حجر وقف على «شرح البرهان على صحيح البخاريِّ»، وكتب في هوامشه بعض التعليقات، قال البرهان: (**وقد نظر «تعليقي على البخاريِّ» أو غالبَه، وأفاد على هوامشِ نسخةٍ منها عزوَ تعليقاتٍ وُقفت على شيخنا ابن الملقِّن**، وكذا نظر «ذيلي على ميزان الذهبي»، وكذا وقف على «تعليقي على سيرة أبي الفتح اليَعْمَري»، وأفاد، وكذا نظر غيرَه من تعليقاتي، وكُتُبَ الفنِّ التي عندي، **وغالبُ ما نظرَه مِنْ تعليقاتي وغيرَه أفاد فيها بخطِّه**).

(٣) انظر «أخبار النحويين البصريين» (ص٨٠)، «إنباه الرواة» (٣/٢٧٦)، «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٤٥).

«سيرة ابن إسحاق»، كان علَّامة أهل مصر بالعربيَّة والشعر، قيل له في المصير إلى الشافعيِّ فتثاقل، ثم ذهب إليه، فقال: ما ظننتُ أنَّ الله يخلُقُ مثلَ الشافعيِّ، توفِّي سنة (٢١٣هـ) أو (٢١٨هـ) على الأصح[١].

* **أبو عبيد**: هو الإمام الحافظ، الحُجّة، الثَّبْت، المصنِّف أبو عُبيدٍ القاسمُ بن سلَّام بن عبد الله الهَرَويُّ، كان إمام أهل عصره في شتَّى فنون العلم، أخذ عنِ الفرَّاء وغيرِه، وكان فاضلًا في دينه وعلمه، ربَّانيًا، مُفتيًا، عالـمًا بالقرآن والفِقه والأخبار والعربيَّة، حسنَ الرواية، صحيحَ النقل، له مصنفات كثيرة؛ منها «**الغريب المصنف**»، «**غريب الحديث**»، «الأموال»، وغيرها، توفِّي سنة (٢٢٤هـ)[٢].

* **ابن سعد**: هو الإمامُ الحافظُ العلَّامةُ الحُجَّةُ أبو عبد الله محمَّد بنُ سَعْدِ بنِ مَنِيعٍ البغداديُّ، كاتبُ الواقديِّ، ومصنِّفُ «**الطَّبقات الكبير**» وغيره، ولد بعد السِّتِّين ومئةٍ، وطلب العِلم في صباهُ، ولحق الكبار، وكان من أوعيةِ العلم، كثيرَ الحديث والرِّواية، كثيرَ الكُتُب، كتب الحديث والفقه والغريب، توفِّي ببغدادَ يوم الأحد، لأربعٍ خلون من جُمادى الآخرة، سنةَ (٢٣٠هـ)، وهو ابنُ اثنتين وستِّين سنةً[٣].

* **الحربيُّ**: هو الإمامُ الحافظُ العلَّامة شيخُ الإسلامِ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ بشيرٍ البغداديُّ الحربيُّ، صاحبُ التَّصانيفِ، ولِد سنةَ (١٩٨هـ)، وطلب العلم وهو حَدَثٌ، ولحق الكبار، وكانَ إمامًا بارعًا في كلِّ علمٍ، رأسًا في الزُّهد، عارفًا بالفِقه، بصيرًا بالأحكامِ، حافظًا للحديث، مُميِّزًا لِعِلله، قيِّمًا بالأدب، جمَّاعةً للُّغة، صنَّف «**غريب الحديث**»، وكُتُبًا كثيرةً، وأصله من مَرْو، مات ببغداد، ودُفن في داره يوم الاثنين، لسبع بقين من ذِي الحجَّة، سنة (٢٨٥هـ)[٤].

* **الأزهَريُّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ اللُّغَويُّ الأديب أبو منصور محمَّد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهريُّ الهرويُّ الشافعيُّ، وُلِدَ سنة (٢٨٢هـ)، وكان رأسًا في اللغة والفقه، ثقةً ثبتًا ديِّنًا، له «**تهذيب**

---

(١) انظر «إنباه الرواة» (٢/٢١١)، «وفيات الأعيان» (٣/١٧٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٢٨)، «الوافي بالوفيات» (١٩/١٤٢).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٩٠)، «بغية الوعاة» (٢/٢٤٥).

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء» (٢٠/١٧٩).

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء» (٢٥/٣٦١).

اللغة»، و«التفسير»، و«تفسير ألفاظ المزني»، و«معاني القراءات»، و«شرح ديوان أبي تمَّام»، وغيرها، تُوُفِّي سنة (٣٧٠هـ)[١].

* **العسكري**: هو الإمامُ العلَّامةُ اللغويُّ الأديب أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل البغداديُّ، صاحب التصانيف، منها «**تصحيفات المحدِّثين**»، «الأمثال»، ولد سنة (٢٩٣هـ)، وتوفِّي سنة (٣٨٢هـ)، وقد جاوز التسعين[٢].

* **الخطَّابي**: هو الإمامُ الكبيرُ العلَّامةُ الحافظ اللُّغويُّ أبو سليمان حَمْد بن محمَّد بن إبراهيم بن خطَّاب البُستيُّ الخطَّابيُّ، صاحب التصانيف، ولد سنة بضع عشرة وثلاث مئة، قال الحافظ السِّلفيُّ: (وأمَّا أبو سليمان الشارح لـ«كتاب أبي داود»؛ فإذا وقف منصفٌ على مصنَّفاته، واطَّلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته؛ تحقَّقَ إمامتَه وديانتَه فيما يُورده وأمانتَه، وكان قد رحل في الحديث وقراءة العلوم وطوَّف، ثم ألَّف في فنونٍ من العلم وصنَّف، وفي شيوخه كثرةٌ، وكذلك في تصانيفه)، ومن تصانيفه: «**أعلام الحديث شرح صحيح البخاري**»، و«معالم السنن شرح سنن أبي داود»، و«**إصلاح غلط المحدِّثين**»، و«**غريب الحديث**»، وغيرها، توفِّي ببُسْت سنة (٣٨٨هـ)[٣].

* **الجوهريُّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ اللُّغويُّ أبو نصرٍ إسماعيلُ بن حمَّادٍ الجوهريُّ الفارابيُّ التُّركيُّ، صاحب «**الصحاح**»، مِن أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً وعلمًا، وأحدُ مَن يُضربُ به المَثَلُ في ضبْط اللُّغة وجميل الخطِّ، وقد كان من فرسان الكلام، ممَّن آتاه الله قوَّةَ بصيرةٍ وحُسنَ سريرة وسيرة، توفِّي سنة (٤٠٠هـ) على الأصحِّ متردِّيًا من سطح داره بنيسابور[٤].

* **أبو مسعود الدمشقيُّ**: هو الإمامُ الحافظ الكبير إبراهيم بن محمَّد بن عبيد الدمشقيُّ، صاحب «**أطراف الصحيحين**»، كان له عناية بـ«الصحيحين»، روى قليلًا على سبيل المذاكرة، وكان صدوقًا

(١) انظر «معجم الأدباء» (١١٢/٥)، «وفيات الأعيان» (٣٣٤/٤)، «سير أعلام النبلاء» (٣١٥/١٦)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٦٣/٣).
(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٤١٣/١٦).
(٣) انظر «وفيات الأعيان» (٢١٤/٢)، «سير أعلام النبلاء» (٢٣/١٧)، «الوافي بالوفيات» (٢٠٧/٧).
(٤) انظر «إنباه الرواة» (٢٢٩/١)، «معجم الأدباء» (٢٠٥/٢)، «سير أعلام النبلاء» (٨٠/١٧).

ديِّنًا ورعًا فَهِمًا، قال الحافظ الذهبيُّ: قد وقفتُ له على جُزءٍ له في أحاديث معلَّلة تُنبىءُ بحِفظِه ونقدِه، توفِّي ببغداد في رجب سنة (٤٠١هـ)[١].

* **الهرويُّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ اللُّغويُّ الأديبُ أبو عبيد أحمد بن محمَّد العبديُّ الهَرَويُّ الفاشانيُّ، وفاشان من قرى هَراة، أخذ عن الأزهريِّ والخطَّابيِّ وغيرِهما، وجال في طلب العلم وحصَّل، وكان عالمًا فقيهًا مفسِّرًا لغويًّا أديبًا، له معرفةٌ وفَهْم، وله: «**الغريبين في القرآن والحديث**»، و«مناقب الشافعي»، و«ولاة هَراة»، وغيرها، توفِّي سنة (٤٠١هـ)[٢].

* **ابن سِيدَه**: هو إمامُ اللُّغة وحافظُها العلَّامة الحُجَّة أبو الحسن عليُّ بنُ إسماعيلَ -وقيل: ابن أحمد- ابن سِيدَهْ المُرسيُّ الأندلسيُّ، الضرير بن الضرير، صاحبُ كتاب «**المُحكَم**» و«المُخَصَّص»، وغيرِهما، نادرةُ وقته، وأحدُ مَن يُضرب بذكائِه المَثَل، اشتغل بالشعر مدَّةً، وانقطع للأمير مجاهد العامريِّ، وتوفِّي سنةَ (٤٥٨هـ)[٣].

* **ابن عبد البَرّ**: هو الإمامُ الحافظُ العلَّامةُ حافظُ المغرب، شيخُ الإسلام، أبو عُمر يوسُف بن عبد الله ابن محمَّد بن عبد البرِّ بن عاصم النَّمَريُّ، الأندلُسيُّ، القُرطبيُّ، المالكيُّ، وُلِدَ سنة (٣٦٨هـ)، قال الباجيُّ: أبو عمر أحفظُ أهل المغرب، طلب الفِقه، ولزم أحمد بن عبد الملك الفقيه الإشبيليَّ، ولزم ابنَ الفرضيِّ وعنه أخذ كثيرًا من علم الحديث، من تصانيفه: «**التَّمهيد** لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد»، و«الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار»، و«**الاستيعاب**»، و«الكافي في مذهب مالك»، توفِّي سنة (٤٦٣هـ)[٤].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٢٧).

(٢) انظر «معجم الأدباء» (١/٦٤٠)، «وفيات الأعيان» (١/٩٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/١٤٦)، «الوافي بالوفيات» (٨/٧٦)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/٨٤)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/١٧٥).

(٣) انظر «إنباه الرواة» (٢/٢٢٥)، «معجم الأدباء» (٣/٥٤٤)، «وفيات الأعيان» (٣/٣٣٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٤٤)، «الوافي بالوفيات» (٢٠/١٠٠).

(٤) انظر «وفيات الأعيان» (٧/٦٦)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٨/١٥٣)، «تذكرة الحفَّاظ» (٣/١١٢٨)، «الوافي بالوفيات» (٢٩/٩٩).

* **أبو الوليد الباجي**: هو الإمامُ العلَّامة الحافظُ ذو الفنون القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف ابن سعد التُّجِيبيُّ الأندلُسيُّ القُرطبيُّ الباجيُّ الذهبيُّ، صاحب التصانيف النفيسة، كـ«المنتقَى في شرح الموطأ» في الفقه، و«المعاني في شرح الموطَّأ»، و«الاستيفاء»، و«اختلاف الموطآت»، و«الجرح والتعديل»، وغيرها، ولد سنة (٤٠٣هـ) بباجة بليدة قرب إشبيلية، وكان جليلًا رفيعَ القدر، توفِّي بالمَرِيَّة سنةَ (٤٧٤هـ)، وله إحدى وسبعون سنة(١).

* **أبو عليٍّ الغسَّانيُّ**: هو الإمامُ الحافظُ الناقد المجوِّد النبيه الحجَّة أبو عليٍّ الحسين بن محمَّد ابن أحمد الغسَّانيُّ الأندلسيُّ الجيَّانيُّ، صاحب «**تقييد المهمَل وتمييز المشكِل**»، ولد سنة (٤٢٧هـ)، ولم يرحل من الأندلس، وكان من جهابذة الحُفَّاظ، عالمًا بالحديث، عارفًا بطُرقه، حافظًا لرجاله، قويَّ العربيَّة، بارعَ اللُّغة، مُقدَّمًا في الآدابِ والشِّعر والنَّسَب، وتوفِّي سنة (٤٩٨هـ)(٢).

* **ابنُ العربيِّ**: هو الإمامُ الحافظُ القاضي أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ الله بن محمَّد بن عبد الله، ابنُ العربيِّ المعافريُّ الأندلسيُّ الإشبيليُّ المالكيُّ المشهور، صحب أبا بكر الشاشيَّ وأبا حامدٍ الغزاليَّ وغيرَهما من العلماء والأدباء، وله التصانيف السائرة كـ«عارضة الأحوذي في شرح الترمذي» وغيره من الكتب، كان ثاقب الذهن، عذب المنطق، كريم الشمائل، كامل السؤدد، كانت ولادته بإشبيلية سنة (٤٦٨هـ)، وتوفِّي بفاس سنة (٥٤٣هـ)(٣).

* **القاضي**: هو الإمامُ العلَّامة الحافظُ الأوحد شيخ الإسلام القاضي أبو الفضل عياض بن موسى ابن عياض اليحصبيُّ الأندلسيُّ السَّبتيُّ المالكيُّ، ولد سنة (٤٧٦هـ)، وكان من أهل التفنُّن والذكاء واليقظة والفَهْم، استُقضِيَ مُدَّةً طويلة، استبحر في العلوم، واشتهر اسمه في الآفاق، وسارت بتصانيفه الركبان، ومنها: «**الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى**»، «**إكمال المعلم بفوائد مسلم**»، «ترتيب المدارك

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٥٣٥/١٨).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٤٨/١٩).

(٣) انظر «الصلة» (٥٥٨/٢)، «وفيات الأعيان» (٢٩٦/٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٩٧/٢٠)، «الوافي بالوفيات» (٢٦٥/٣).

وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك»، «**مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار**»، وغيرها، توفِّي بمراكش سنة (٥٤٤هـ)[١].

* **الحَمْزِيُّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس **ابن قُرْقُولَ الحمزيُّ** -بليدة بإفريقية- الوهرانيُّ، صاحب كتاب «**مطالع الأنوار على صحاح الآثار**» الذي وضعه على كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض، ولد بالمَرِيَّة سنة (٥٠٥هـ)، وكان من أوعية العلم، رحَّالًا فقيهًا نظَّارًا فاضلًا أديبًا حافظًا بصيرًا بالحديث، صنَّف وكتب الخطَّ الأنيق، وصحب جماعة من العلماء بالأندلس، وكان رفيقًا للسُّهيليِّ، وأخذ عن ابن خفاجةَ «ديوانَه»، توفِّي سنة (٥٦٩هـ) بفاس، ولمَّا حضرته الوفاة؛ تلا سورة الإخلاص، وجعل يكرِّرُها بسرعة، ثمَّ إنَّه تشهَّد ثلاث مرات وسقط على وجهه ساجدًا[٢].

* **السُّهيليُّ**: هو الإمامُ الحافظُ الكبيرُ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخَثْعَميُّ السُّهَيليُّ، نسبةً إلى سُهيل من قرى مالَقة، ولد فيها سنة (٥٠٨هـ)، وكُفَّ بصره بماء نزل به وهو ابن سبعَ عشرةَ سنة، وكان عالمًا بالقراءات واللُّغات والعربيَّة وضروب الآداب، حافظًا للسير والأخبار والأنساب، إمامًا في الحفظ والذكر والإدراك، مقدَّمًا في الفَهْم والفطنة والذكاء، له حظٌّ وافرٌ من قرض الشعر والتصرُّف في فنون العلم، تصدَّر للإقراء والتدريس وإسماع الحديث، فاتَّصل خبرُه بصاحب مراكش، فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنِّف كُتُبَه التي أشهرها: «**الروض الأُنُف**» في شرح «السيرة النبوية» لابن هشام، وله «تفسير سورة يوسف»، و«التعريف والإعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام»، و«الإيضاح والتبيين لما أُبهم من تفسير الكتاب المبين»، و«نتائج الفكر»، توفِّي سنة (٥٨١هـ)[٣].

---

(١) انظر «الصلة» (٢/٤٢٩)، «بغية الملتمس» (٢/٥٧٢)، «إنباه الرواة» (٢/٣٦٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٨٩)، «وفيات الأعيان» (٣/٤٨٣)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٢١٢).

(٢) انظر «التكملة لكتاب الصلة» (١/١٣٠)، «وفيات الأعيان» (١/٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٥٢٠)، «الوافي بالوفيات» (٦/١٠٩).

(٣) انظر «إنباه الرواة» (٢/١٦٢)، «التكملة لكتاب الصلة» (٢/٣٢)، «وفيات الأعيان» (٣/١٤٣)، «المغرب في حُلى المغرب» (١/٤٤٨)، «تذكرة الحفاظ» (٤/١٣٤٨).

* **ابن الجوزي**: هو الإمامُ الحافظُ العلَّامةُ المِفَنُّ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمَّد بن علي ابن الجوزيِّ، القرشيُّ التيميُّ البكريُّ البغداديُّ الحنبليُّ الواعظ، عُرِفَ جدُّهُم بالجوزيِّ لجَوزةٍ في داره بواسط، ولـم يكن بواسط جوزةٌ غيرها، وُلِدَ تقريبًا سنةَ ثمان أو سنة عشرٍ وخمس مئة، وصنَّف وله ثلاثَ عشرةَ سنة، وبلغت تصانيفه كثرةً في شتَّى أنواع العلوم، منها «**كشف المُشكِل من حديث الصحيحين**» وتوفِّي سنة (٥٩٧هـ)[١].

* **ابنُ الأثير**: هو الإمامُ القاضي العلَّامةُ البارعُ البليغُ مجدُ الدين أبو السعادات المبارك بن محمَّد بن محمَّد بن عبد الكريم الشيبانيُّ الجَزَرِيُّ، وُلِدَ بجزيرة ابنِ عمرَ سنة (٥٤٤هـ)، قرأ الحديث والعلم والأدب، وكان رئيسًا مُشاورًا، ورعًا عاقلًا بهيًّا، صنف «جامع الأصول»، «**النهاية في غريب الحديث**»، «شرح مسند الشافعي»، وغيرها، وأخوه عزُّ الدين علي مصنِّف «الكامل في التاريخ»، وأخوهما ضياء الدين نصر الله مصنِّف «المَثَل السائر»، توفِّي أبو السعادات سنة (٦٠٦هـ)[٢].

* **ابنُ التين السفاقُسيُّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ البحرُ الهُمامُ المحدِّثُ المفسِّر المتفنِّن أبو محمَّد عبد الواحد بن عمر بن عبد الواحد بن ثابت المشهور بابن التين السَّفاقُسِيُّ المغربيُّ المالكيُّ، صاحبُ الشرح المشهور على «الصحيح» المسمَّى: «**الخَبَر الفصيح في شرح الجامع الصحيح**»، له فيه اعتناءٌ زائدٌ بالفقه، فقد مزجه بكثير من كلام «المدونة» وشراحها، مع رشاقة العبارة، ولُطفِ الإشارة، وضبط كثيرٍ من ألفاظ «الصحيح» ورواتِه، والاهتمام بالمسائل اللغوية والنَّحْوية، على ما تجده عند مَنِ اعتمد شرحه، توفِّي بسفاقُس سنة (٦١١هـ)[٣].

* **أبو البقاء**: هو الإمامُ العلَّامةُ البارعُ الأديبُ النَّحْويُّ محبُّ الدين أبو البقاء عبدُ الله بن الحسين ابن عبد الله بن الحسين العُكْبَريُّ الأصل، البغداديُّ المولد والدار، الحنبليُّ، الضرير، كان عالمًا

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٢١/٣٦٥)، «الوافي بالوفيات» (١٨/١٠٩).

(٢) انظر «إنباه الرواة» (٣/٢٥٧)، «وفيات الأعيان» (٤/١٤١)، «سير أعلام النبلاء» (٢١/٤٨٨).

(٣) انظر «شجرة النور الزكية» (ص١٦٨) (٥٢٨)، «كشف الظنون» (١/٥٤٦)، «هدية العارفين» (١/٦٣٥)، «العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين» للأستاذ حسن حسني عبد الوهاب (١/٣٠٠-٣٠١).

صالحًا ديِّنًا متواضعًا، إمامًا في اللُّغة، فقيهًا مناظرًا، عارفًا بالأصلين والفقه، وقد صنَّف «تفسير القرآن»، و«إعراب القرآن» المسمَّى «إملاء ما مَنَّ به الرحمن»، و«إعراب الشواذ»، و«متشابه القرآن»، و«عدد الآي»، و«**إعراب الحديث النبوي**»، و«تعليقة في الخلاف»، و«شرح لهداية أبي الخطاب»، و«المرام في المذهب»، و«شرح الفصيح»، و«شرح الحماسة»، و«شرح المقامات»، و«شرح ديوان المتنبي»، وغيرها، توفِّي سنة (٦١٦هـ) وقد قارب الثمانين(١).

* **ابن المُزَيِّن القُرطبيُّ**: هو الإمامُ الحافظُ المحدِّث الفقيه ضياء الدين أبو العبَّاس أحمد بن عمر ابن إبراهيم بن عمر الأنصاريُّ الأندلُسيُّ القُرطبيُّ المالكيُّ، ولد سنة (٥٧٨هـ)، ومن مصنفاته: «**المُفْهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**»، «مختصر مسلم»، «مختصر البخاري»، وغيرها، توفِّي سنة (٦٥٦هـ) عن ثمان وسبعين سنة(٢).

* **القرطبيُّ**: هو الإمامُ الفقيه المفسِّر شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاريُّ الخزرجيُّ القُرطبيُّ المالكيُّ، إمامٌ متفنِّن متبحِّرٌ في العلم، له تصانيف مفيدة تدل على إمامته وكثرة اطلاعه ووفور فضله، منها التفسير المشهور «الجامع لأحكام القرآن»، و«**التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**»، توفِّي سنة (٦٧١هـ)(٣).

* **جمال الدين ابن مالك**: هو الإمام العلَّامة الأوحد اللُّغويُّ جمال الدين أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائيُّ الجَيَّانيُّ الأندلسيُّ الشافعيُّ النَّحْويُّ، نزيلُ دمشقَ، إمامُ النُّحاةِ وحافظُ اللُّغةِ، وُلد سنةَ (٦٠٠هـ)، أو (٦٠١هـ)، وكان إمامًا لا يُجارَى في النحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق والقراءة وعِللها، صَرَفَ هِمَّتَه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغايةَ وحازَ قَصَبَ السَّبْق وأربى على المتقدِّمين، وكان إليه المنتهى في الإكثار من نقد غريب

---

(١) انظر «إنباه الرواة» (٢/١١٦)، «وفيات الأعيان» (٣/١٠٠)، «تاريخ الإسلام» (٤٤/٢٩٣)، «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٩١)، «بغية الوعاة» (٢/٣٥).

(٢) انظر «الديباج المذهب» (ص٦٨)، «نفح الطيب» (٢/٦١٥)، «الوافي بالوفيات» (٧/١٧٣).

(٣) انظر «تاريخ الإسلام» (٥٠/٧٤)، «الوافي بالوفيات» (٢/٨٧)، «طبقات المفسرين» (١/٢٤٦)، «نفح الطيب» (٢/٢١٠).

اللُّغة والاطِّلاع على وحشيِّها، مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحُسن السمت، ورِقَّة القلب، وكمال العقل والوقار والتؤدة، أقام بدمشقَ مُدَّةً يشتغل ويصنِّف، ومِن تصانيفه: «**الألفية**» في النحو، و«شرحها»، و«التسهيل» و«**شرحه**»، و«قصيدة في الأفعال»، وكتاب «الإعلام بتثليث الكلام»، و«أرجوزة في المثلَّث» سمَّاها «الإعلام بمثلَّث الكلام» عدد أبياتها (٢٧٠٤)، تممها بكتاب «إكمال الإعلام بتثليث الكلام»، و«قصيدة في المقصور والممدود» و«شرحها»، و«**شواهد التوضيح**» وهو إعراب بعض أحاديث «صحيح البخاري»، و«قصيدة في الضاد والظاء»، و«قصيدة في ما هو مهموز وغير مهموز»، و«تعريف في الصرف» و«شرحه»، إلى غير ذلك، توفِّي سنة (٦٧٢هـ)[1].

* **النَّوَوِيُّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ الأوحدُ شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي الحِزاميُّ النوويُّ الحافظ الفقيه، ولد سنة (٦٣١هـ) بنَوَى، ونشأ بها وقرأ القرآن وعلائمُ التوفيق ظاهرةٌ عليه، ثم قدم دمشق، فتعلَّم العلوم، وصنَّف في الفنون، وكان من العلماء العاملين، والأئمَّة الراسخين، وأولياء الله العارفين، صادقًا مخلصًا ورعًا زاهدًا وقورًا عفيفًا مُراقبًا، ومناقبه لا تكاد تُحصَى، له من التصانيف: «**المجموع شرح المهذَّب**»، و«**روضة الطالبين**»، و«**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»، و«**تهذيب الأسماء واللغات**»، و«منهاج الطالبين»، و«رياض الصالحين»، و«الأذكار»، و«إيضاح المناسك»، و«التبيان في آداب حملة القرآن»، و«التقريب والتيسير»، و«إرشاد طلاب الحقائق»، و«الأربعين»، وغيرُ ذلك كثيرٌ في عُمُرٍ مباركٍ قصير، توفِّي سنة (٦٧٦هـ)، ودفن بنوى[2].

* **ابن المُنَيِّر**: هو الإمامُ العلَّامةُ ناصر الدين أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد بن أبي القاسم منصور بن مختار بن أبي بكر بن أبي العبَّاس علي بن أبي المعالي بن أبي المظفر بن المُنَيِّر الجذاميُّ الجرويُّ الإسكندرانيُّ، قاضي الإسكندريَّة وعالمُها وخطيبُها، أخو زين الدين علي، ولد سنة (٦٢٠هـ)، سمع

(١) انظر «تاريخ الإسلام» (١٠٨/٥٠)، «الوافي بالوفيات» (١٦٥/١)، «غاية النهاية» (١٨٠/٢)، «بغية الوعاة» (١١٩/١).

(٢) انظر «تاريخ الإسلام» (٢٤٦/٥٠)، «تذكرة الحفاظ» (١٤٧٠/٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣٩٥/٨)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١٥٣/٢)، «شذرات الذهب» (٦١٨/٧)، هذا وقد أُفردت في ترجمته مصنفات منها: «الاهتمام بترجمة الإمام النووي شيخ الإسلام» «المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي» كلاهما للسخاوي، «المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي» للسيوطي.

من أبيه وآخرين، وكان فقيهًا عالمًا، وكان مع علومه له اليد الطُّولى في الأدب وفنونه، وكان لا يُناظَر تعظيمًا لفضيلته، بل تُورد الأسئلة بين يديه ثم يُسمع ما يُجيب فيها، له مصنَّفات مفيدة وتفسير نفيس، منها «**تراجمه على البخاري**»، والمراد به كتابه «**المتواري على أبواب البخاري**»، و«الانتصاف من الكشاف»، و«الاقتفا في فضائل المصطفى»، وغيرها، وقيل: إنَّ الشيخ عز الدين بن عبد السلام كان يقول: ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها؛ ابن المنيِّر بالإسكندرية وابن دقيق العيد بقوص، توفِّيَ سنةَ (٦٨٣هـ) بالثغر[١].

* **المُحِبُّ الطَّبَريُّ**: هو الإمامُ الحافظُ القُدوةُ المحدِّثُ الفقيه محبُّ الدين أبو جعفر وأبو العبَّاس أحمد بن عبد الله بن محمَّد الحسينيُّ الطبريُّ المكِّيُّ الشافعيُّ، ولد سنة (٦١٥هـ)، ومن مصنفاته: «**غاية الإحكام في أحاديث الأحكام**»، «الكافي في غريب القرآن»، «غريب جامع الأصول»، «القِرى لقاصد أُمِّ القُرى»، «ذخائر العُقبى»، «السِّمط الثمين»، «الرياض النَّضِرة»، وغيرها، توفِّي ﷺ سنة (٦٩٤هـ)، ودفن بالمعلاة[٢].

* **ابن دقيق العيد**: هو الإمامُ العلَّامةُ الحافظُ القدوةُ الزاهد الورع الناسك المجتهدُ شيخُ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمَّد بن علي بن وهب بن مطيع ابن دقيق العيد القشيريُّ المصريُّ المنفلوطيُّ الشافعيُّ المالكيُّ، ولد سنة (٦٢٥هـ)، وكان أجلَّ علماء وقته، وأكثرهم علمًا ودينًا وورعًا وزهدًا ومداومة، تفقَّه بالمذهبين المالكيِّ والشافعيِّ، وولي قضاء الديار المصريَّة، وصنَّف التصانيف المشهورة؛ منها: «**إحكام الأحكام**»، و«الإلمام بأحاديث الأحكام»، و«الإمام في شرح الإلمام»، و«الاقتراح في بيان الاصطلاح»، و«تحفة اللبيب في شرح التقريب»، و«شرح الأربعين النووية»، و«اقتناص السوانح»، و«شرح مقدمة المطرزي» في أصول الفقه، وغير ذلك، وكان مع غزارة علمه ظريفًا، له أشعار ومِلَح وأخبار، توفي سنة (٧٠٢هـ)[٣].

---

(١) انظر «تاريخ الإسلام» (١٣٦/٥١)، «الوافي بالوفيات» (٨٤/٨).

(٢) انظر «تذكرة الحفاظ» (١٤٧٤/٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (١٨/٨)، «العقد الثمين» للفاسي (٦١/٣)، «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٣٤٢/١).

(٣) انظر «الوافي بالوفيات» (١٣٧/٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢٠٧/٩)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢٢٩/٢)، «الدرر الكامنة» (٩١/٤)، «شذرات الذهب» (١١/٨).

* **الدِّمياطيُّ**: هو الإمامُ البارعُ الكبيرُ الحجَّةُ شيخُ المحدِّثين شرف الدين أبو محمَّد عبد المؤمن ابن خلف الدِّمياطيُّ، حامل لواء فن صناعة الحديث وعلم اللغة في زمانه، مع كبر السن والقدر، وعلوِّ الإسناد، وكثرة الرواية، وجَودة الدِّراية، ولد في آخر سنة (٦١٣هـ)، وكان مليح الهيئة، حسن الخلق، بسَّامًا، فصيحًا، لغويًّا، مُقرئًا، جيِّد العبارة، كبير النفس، صحيح الكتب، مفيدًا، جيِّد المذاكرة، موسَّعًا عليه في الرزق، له حرمة وجلالة، وقد جمع معجمًا في مجلدين لمشايخه الذين لقيهم، ويزيدون على ألف وثلاث مئة شيخ، ومن تصانيفه: «المختصر في سيرة سيد البشر»، «كشف المغطَّى في فضل الصلاة الوسطى»، «المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح»، «العقد المثمن فيمن اسمه عبد المؤمن»، «فضل الخيل»، «قبائل الخزرج»، وغير ذلك، توفِّي سنة (٧٠٥هـ)[1].

* **اليَعْمَري**: هو الإمامُ الحافظُ أبو الفتح محمَّد بن محمَّد ابن سيِّد النَّاس الرَّبَعيُّ اليَعْمَريُّ الأندلُسيُّ الإشبيليُّ المصريُّ الشافعيُّ، ولد سنة (٦٧١هـ)، ومن أشهر مصنَّفاته: «**عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**»، وللبرهان الحلبي المصنِّف شرح عليه كما تقدم في ترجمته، توفِّي سنة (٧٣٤هـ)[2].

* **ابن القَيِّم**: هو الإمامُ العلَّامةُ شمس الدين محمَّد بن أبي بكر بن أيوب الزرعيُّ الحنبليُّ، المعروف بابن قيِّم الجوزيَّة، مولده سنة (٦٩١هـ)، اشتغل كثيرًا، وناظر واجتهد، وأكبَّ على الطلب، حتَّى صار من الأئمَّة الكبار، وله التصانيف المشهورة، منها: «**الهَدْي**» = «**زاد المعاد في هَدْي خير العباد**»، وكانت له محنٌ مع القضاة، توفِّي سنة (٧٥١هـ)[3].

* **مُغُلْطاي**: هو الإمامُ الحافظُ علاء الدين أبو عبد الله مُغُلْطاي بن قَلِيج بن عبد الله البكجريُّ المصريُّ الحنفيُّ، ولد سنة (٦٨٩هـ)، وكان عالمًا بارعًا حافظًا مصنِّفًا مكثرًا، من تصانيفه: «**الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ مَن بعده من الخلفا**»، «إكمال تهذيب الكمال»، توفي سنة (٧٦٢هـ)[4].

---

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» (١٤٧٧/٤) (١١٦٦)، «الوافي بالوفيات» (١٥٩/١٩)، «الدرر الكامنة» (٤١٧/٢)، «المنهل الصافي» (٣٦٧/٧).

(٢) انظر «الدرر الكامنة» (٢٠٨/٤) (٥٧٣).

(٣) انظر «الوافي بالوفيات» (١٩٥/٢)، «الدرر الكامنة» (٤٠٠/٣)، «المنهل الصافي» (٢٤٠/٩)، «البدر الطالع» (ص٦٩٥).

(٤) انظر «الدرر الكامنة» (٣٥٢/٤)، «لحظ الألحاظ» (ص١٣٣).

* **الزركشيُّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ المحرِّرُ المدقِّق بدر الدين محمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشيُّ المصريُّ الشافعيُّ، ولد سنة (٧٤٥هـ)، كان مقبلًا على شأنه، منجمعًا عن الناس، وكانت له عناية بالفقه والأصول والحديث والأدب، وصنَّف «تخريج أحاديث الرافعي»، و«خادم الرافعي والروضة»، و«**التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**»، و«شرح جمع الجوامع»، و«شرح المنهاج»، و«مختصره»، و«البحر» في أصول الفقه، و«البرهان في علوم القرآن»، وغير ذلك، توفِّي سنة (٧٩٤هـ)[(١)].

* **ابن الملقِّن**: هو الإمامُ العلَّامةُ الفقيهُ المحدِّثُ الحافظُ المتقنُ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمَّد بن عبد الله الأنصاريُّ، المعروف بـ(ابن الملقِّن)، ومن تصانيفه: «**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**»، تقدَّمت ترجمته في شيوخ المصنِّف.

* **البُلْقَينيُّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ شيخُ الإسلام مجتهدُ العصر نادرةُ الوقت سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان البُلْقَينيُّ، تقدَّمت ترجمته في شيوخ المصنِّف.

* **العراقيُّ**: هو الإمامُ العلَّامة الحافظُ الأوحدُ الحجَّةُ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن العراقيُّ، تقدَّمت ترجمته في شيوخ المصنِّف.

* **ابن البُلْقَينيِّ**: هو الإمامُ العلَّامةُ قاضي القضاة جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البُلْقَينيُّ الشافعيُّ، ولد سنة (٧٦٣هـ) بالقاهرة، وبرع في الفقه والأصول والعربيَّة والتفسير والمعاني والبيان، وأفتى ودرَّس في حياة والده، وخلفه في الاجتهاد والحفظ وعلوِّ الإسناد، وله مصنَّفات في التفسير والفقه، و«حواش على نسخته من الروضة» جُرِّدت في مجلد ضخم، وجُمِعت له «فتاوى» أيضًا، وله «الإفهام لما في البخاريِّ من الإبهام»، توفِّي ليلة الخميس الحادي عشر من شوَّالٍ سنةَ (٨٢٤هـ)، ودُفن بمدرسته تجاه داره، وكانت جنازته مشهودة[(٢)].

---

(١) انظر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/١٦٧)، «الدرر الكامنة» (٣/٣٩٧)، «أنباء الغمر» (١/٤٤٦)، «النجوم الزاهرة» (١٢/١٣٤)، «المنهل الصافي» (٩/٣٣٥)، «شذرات الذهب» (٨/٥٧٢).

(٢) انظر «لحظ الألحاظ» (ص٢٨٢)، «الضوء اللامع» (٤/١٠٦).

* **حافظ عصري**: هو الإمامُ الحافظُ الكبيرُ المتقن المِفَنُّ قاضي القضاة أميرُ المؤمنين في الحديث شهاب الدِّين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمَّد الكِنانيُّ العسقلانيُّ المصريُّ القاهريُّ الشافعيُّ، ويعرف بابن حَجَر، لقبٌ لبعض آبائه، وُلِد سنة (٧٧٣هـ) بمصر العتيقة، ونشأ بها يتيمًا، ورحل واشتغل وصنَّف، وبلغت تصانيفه ما يزيد على ثلاث مئةٍ وخمسين تصنيفًا، وتوفِّي سنة (٨٥٢هـ)، ومثلُه غنيٌّ عنِ التعريف، وتقدَّم ذكره عند الكلام على تلامذة المصنِّف[1].

❁ ❁ ❁

(١) انظر «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، «الضوء اللامع» (٣٦/٢)، «المنهل الصافي» (١٧/٢)، «النجوم الزاهرة» (٥٣٢/١٥).

إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

المجلد الأول

الأحاديث (١ - ١٣٤)

دار عطاءات العلم

دار المنهاج القويم

علم ينتفع به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي أيقظَ مِنْ خَلْقِهِ مَنِ اصطفاه، وجَعَلَ هَمَّهُ فيما[١] يتعلَّقُ بآخرتِه لا دُنياه، وشغلَهُ بأمورِ مآلِهِ واجتباه، وعظَّمَ قدرَهُ في الحالِ وفي المآل، وجعلَهُ من أبناءِ الآخرةِ ونِعْمَ الرجال، فهُمُ الأَعلَونَ أَقدارًا، المشغولونَ بعبادتِهِ ليلًا ونهارًا، أسْبغَ اللهُ عليهم في الدُّنيا نعمتَه، وبلَّغَهم في الآخرةِ جنَّتَه، أحمدُه أبلغَ الحمدِ وأكملَه، وأتمَّهُ وأزكاهُ وأشملَه، وأَشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ المتوحِّدُ في ملكوتِه، المتفرِّدُ[٢] بعظمتِهِ وجَبَروتِه.

وأَشهدُ أنَّ سيِّدنا محمَّدًا عبدُه المُصطفى، ورسولُهُ ذُو الشرْعِ المُقتفى ﷺ، وزادَه فضْلًا وشرفًا لديه.

أمَّا بعدُ:

فلمَّا كان[٣] «صحيحُ البخاريِّ» يُقرأُ ببلدتنا كثيرًا، ويتطاولُ إليه مَن كان صَغيرًا أو كبيرًا، مِن غيرِ أن يكون من أهلِه، ولا عارفٍ كذا بفضلِه ونُبْلِه، ولا يَعرفُ العربيَّةَ إلَّا باللِّجام والسَّرْج، ولا المؤنَّثَ مِنَ المُذَكَّرِ إلَّا بالفَرْج، ولا الفاعِلَ مِنَ المفعول، ولا مِنَ الرجالِ الفاضلَ مِنَ المَفضول، ولا يعرفُ اللُّغةَ ولا غَريبَ الحديث، ولا تصريفَ الفِعل ولا هو إليه بحثيث، ولا مراتبَ التَّعديلِ والتَّجريح، ولا يميِّزُ بين أهل التَّجريح والتَّرجيح، ولا مَنْ تُرَدُّ روايتُه مِنَ المُبتدِعة -وإذا ذُكِر له الفتوحُ تُرى نفسُه إليه متطلِّعة- ولا المؤتلِفَ والمختلِفَ، والمتَّفِقَ والمفترِقَ، وما أشبههما من الأنواع، ولا معانيَ الحديث -ولكنَّه يمُدُّ عليه مِن (قيلِه)[٤] أيَّ باع- ولا المعلَّقَ من الموصَّلَ، ولا العلَّةَ القادحةَ من غيرِ المُعلَّل، ولا العاليَ والنازِلَ إلَّا السماءَ والأرْض، مع جهلِه بالفَرْقِ بينَ العَرَضِ والعَرْض، ولا يُفرِّق بين التَّدليسِ والإرسالِ الخفيِّ، ولا يَفهمُ استدلالَ البخاريِّ[٥] إلَّا بالظاهرِ الجليِّ، ويجهلُ المشهورَ والعزيزَ والغريب،

---

(١) في (ب): (مما).

(٢) في (ب): (المنفرد).

(٣) التقدير: فإنِّي ألَّفتُ هذا الكتابَ لمَّا كان...

(٤) (من قيله): ليست في (ب).

(٥) (البخاري): ليست في (ب)، وهي في (أ) رمز، ويعني: استدلاله بالأحاديث ضمن تراجم أبوابه.

وليس لأحدٍ مِن أهلِ الحديث بأَكِيلٍ[(١)] ولا شَرِّيبٍ، ولا هو عارفٌ بالشاذِّ من المتواتِرِ، وإذا ذاكرتَه فيه رأيتَه أعظمَ مُكابِرٍ، ولا البَدَلِ من الموافَقة والمساواة، ومَن سأله عن شيءٍ من ذلك ناواه، ولا الاعتبارِ والمتابعاتِ والشواهد، وليس لأحدٍ من أهل الفنِّ بمُصاحِبٍ ولا مُقاعِد، ولا هو عارفٌ بأنواع المُدْرَج، ولا المُخرِّجِ من الجهابذة ولا ما أَخرج، ولا يَفهمُ ما المسانيد، ولا بمَن هو متكلِّمٌ فيه في الأسانيد، ولا المُستدرَك من المُستخرَجِ من المعجَم، وإذا ذاكرتَه في ذلك رأيتَه أبكَم، ولا هو عارفٌ ببقيَّةِ الأنواع، ويودُّ أنَّ ذِكرَه بالعِلم ظهرَ وشاع، وليس له بشيءٍ[(٢)] من الكتب السِّتَّةِ ولا غيرِها سماع، ولا يَعرفُ يَكتبُ أسماءَ السَّامعين، ولا يَستخرجُ سندَ حديثٍ[(٣)] بلا نِزاع، وليس عنده في هذا العلم ولا ورقةٌ، والشَّاطرُ منهم مَن يأخذُ بعضَ ذلك سَرِقةً، ويتكبَّرُ أن يسألَ أهلَ العِلم وأربابَه، فرُبَّما سلَّط بعضَ الطَّلبةِ ليسألَ له عمَّا نزلَ به ونابَه، ولم يبقَ أحدٌ ببلدتنا ممَّن يقرؤه إلَّا ويتكلَّم عليه، وقد يزعُم أنَّ مرجعَ النَّاس في ذلك إليه، ويحكي الحكايات ليجمعَ بها النِّساءَ والعوامَّ الذين هم في معنى البهايم السَّوام[(٤)]؛ ليعظُمَ في نفوسهم بذلك، واللهُ يعلمُ أنَّه ليس بعارفٍ ولا سالك، وغرضُه بذلك الفتوح، فشخصُه يغدُو إليه ويَروح، وهو عارٍ مِنَ الفنِّ وأَدَوَاتِه، ولم يأخذْهُ عن أهلِه في جهْرِه ولا في خَلَواتِه، وهذا البلاءُ قد عَمَّ غالبَ البلاد، فيقرؤه وغيرُه مَن ليس له فيه طارفٌ ولا تِلاد، ولا شدَّ فيه إلى الأمصارِ رَحْلَه، ولا حصَّل فيه فوايدَ سهلةً ولا جَزْلَة، ولا مَدَّ فيه باعَ الاستحضار، ولا دَأَبَ فيه باللَّيل ولا بالنَّهار، فرحِمَ اللهُ الأيمَّةَ الأعلام، الذين هم حُفَّاظُ الدِّين وأركان الإسلام، فإنَّ رَبْعَهم قد عفا، لكنَّ ذِكرَهم ما هفا، وحسبنا الله وكفى.

وقد كنتُ قديمًا سنة ثلاثٍ وتسعين وسبع مئة كتبتُ عليه تعليقًا سمَّيتُه بـ«التَّلويح» لأهل ذلك الزَّمان، وما كنتُ وقفتُ من شرح شيخنا الآتي ذِكْرُه إلَّا مِن أوَّله إلى أوَّل (كتاب الجهاد)[(٥)]، ثمَّ وقفتُ على الباقي بعد سِنينَ متطاوِلة[(٦)]، وأعصارٍ متوالية، والآنَ قد زِدْتُهُ تراجمَ وفوايدَ وإيضاحًا وإعرابًا

(١) في (أ) و(ب): (بقعيدٍ)، والمثبت من حاشية (أ).

(٢) في (ب): (شيء).

(٣) كان في (أ): (جزء)، فأبدلها بالمثبت، وجمع بينهما في (ب): (جزء حديث).

(٤) السَّوَامُ والسائمة: كل إبل تُرْسَلُ تَرْعَى ولا تُعْلَفُ في الأصل.

(٥) هذا نصف كتاب «التَّوضيح» لابن الملقن، وأنهى البرهان كتابة هذا النصف سنة (٧٨٦)، وقرأه على مصنِّفه، كما ذكر في نسخته من «التوضيح».

(٦) أنهى البرهان كتابة النِّصف الثاني من كتاب «التَّوضيح» لابن الملقن رحمه الله سنة (٨٢١)، دون أن يقرأه على مصنِّفه، كما في آخر نسخته من «التوضيح».

لقُرَّاء هذا الأوان، لا لأبناء ذلك الزمان، ولم أضعْه للحَبْرِ الكامل، ولا للعالِم الفاضل؛ وذلك لأنَّ كُتُبَ هذا العِلْم ببلدتنا قليلة، وأَنفُسَ أهلِه عنِ التَّطويل كَلِيلة، ولا يُعانونَ الفَتْشَ عن مكانِ الوقفِ والإرسال، ولا عدمَ اللُّقِيِّ، وذلك عندَهم في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» كالمُحال، ولا يعرفونَ زياداتِ الثقات، وقد يظنُّونَ أنَّ زيادَتَها أو تركَها كالهفَوات[1]، وإنَّما يُعانونَ كلامَ بعضِ الأعاجم، على «المصابيح» و«المشارق»، ولا يعتَنون بالتراجم، مع أنَّ بضاعتَنا في العِلم والكُتُبِ مُزجاة، والاعتراف بالتقصيرِ لصاحبِه نِعمةٌ[2] مُهداة، وفي المَثَل: (تسمعَ بالمُعيديِّ خيرٌ من أنْ تَراه)[3]، وإنَّما وضعتُه للمتوسِّط الناقِل، أو لمَن[4] لزِمَهُ العِيُّ كباقِل[5].

وقد سمَّيتُ هذا الثاني بـ:

«التَّلْقيح لِفَهْمِ قارِئِ الصحيح»

ليكونَ له عندَ قراءتِه عُمدة، ويَفزَعَ إليه عندَ الهَيْعَة كالعُدَّة.

واعلم أنِّي إذا قلتُ: (**قال شيخُنا الشَّارح**) فمرادي العلَّامةُ الحافظ سِراجُ[6] الدين أبو حفص عُمر بن الإمام أبي الحَسَن عليٍّ الأنصاريُّ الوادي آشي، الشهير بابن المُلَقِّن، برَّد الله ثَراه، وجعل الجنَّةَ مرتَعَه ومثواه، وقد قرأتُ عليه من أوَّل شرحِه لهذا الكتاب إلى أوَّل (كتاب الجهاد)، ثمَّ ما في الكتاب قد كتبتُه، وإذا نقلتُ فيه شيئًا عن غيره من مشايخي[7]؛ ميَّزتُه وعيَّنتُه.

---

(١) في (ب): (هفوات).

(٢) (نعمة): ليست في (ب).

(٣) ويروى: (لأنْ تسمعَ بالمُعيديِّ خير من أن تراه)، و(أن تسمع...)، و(تسمعُ بالمُعيدي لا أنْ تراه)؛ وهو من قول النعمان بن المنذر، قاله في رجل من تميم يقال له: ضَمْرَةُ المُعيديُّ -تصغير مَعْدِيٍّ، وقيل: منسوب إلى مُعَيْدٍ اسم قبيلة- كان يُغيرُ على مَسالح النعمان حتى عِيل صبرُه، فكتب إليه: أنِ ادخل في طاعتي ولك مئة من الإبل، فقبِل وأتاه، فلما رآه ازدراه، وقال: (تسمع بالمُعيديِّ لا أن تراه)، وكان ضمرة دميمًا، فقال له: مهلًا أيها الملِك، إنَّ الرجال لا يُكالون بالصيعان، وإنَّما المرء بأصغرَيه: قلبِه ولسانِه... إلى تمام القصَّة، انظر «جمهرة الأمثال» (١/٢٢٧)، (٣٦٧)، «مجمع الأمثال» (١/٣٤٢).

(٤) في (ب): (ولمن).

(٥) باقلٌ: رجل من قبيلة إياد عاش في الجاهلية، كان مشهوراً بالعجز وقلة الحيلة، حتى قالت العرب: أعيا من باقل. انظر: «مجمع الأمثال» (٢/٤٣).

(٦) في (ب): (سراج الملَّة والدين).

(٧) في (ب): (مشايخ).

[١/١ب] وما نقلتُ فيه عنِ ابنِ المُنَيِّرِ فمن «تراجِمِه» على هذا الكتاب[١]، وفيها فوايدُ،/ وقد دقَّقَ فيها تَبَعًا للبخاريِّ، ونحا فيها الصواب.

وما نقلتُه عنِ **الدِّمياطيِّ** فمِن حواشيه على «البخاريِّ»[٢]، وهو الحافظ شرف الدين أبو محمَّد عبدُ المؤمن[٣] بن خلفٍ، وهو[٤] شيخُ بعضِ مَن أخذتُ عنه مِنَ الشيوخ[٥]، وكان في القراءات والمغازي والأنساب وفنونِ هذا العلم مِن أهل الرُّسوخ.

وما قلتُه في **تراجم الرجال** فمِن «تَذْهيب الحافظ الذَّهَبِيِّ» المختصَرِ من «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّيِّ، ولم أذكر فيه مِنَ اعتراضات الحافظ مُغُلْطاي[٦] على المِزِّيِّ إلَّا نادرًا، وفيما ذكرتُه كفايةٌ لمن لم يكن على كتب هذا النوع قادِرًا.

ومَنْ قلتُ فيه: (**له ترجمة في «الميزان»**) فإنَّه مُتكلَّمٌ فيه فيما ذَكره مؤرِّخُ الزمان الحافظ الذَّهَبيُّ في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، اللَّهُمَّ إلَّا أن يكون ذَكَره تمييزًا، فإنِّي أنصُّ عليه، فإذا قلتُ: (**وصحَّح عليه**) فإنَّه يكونُ العملُ على توثيقه؛ كما شرطه هو في حاشية «الميزان» -وهو كتابٌ مُرْقِصٌ مُطْرِب- تجاهَ ترجمةِ الشيعيِّ الجَلْدِ أَبانَ بنِ تَغْلِب[٧].

---

(١) المسمَّى «المتواري على أبواب البخاريِّ».

(٢) أي: حواشيه على نسخته من «البخاري»، وكلتاهما بخطِّه، ونقلها المصنِّف من هامش نسخة الأصل (ق)، من خطِّ الحاضري، الذي رمز لها بالرمز (د).

(٣) كان في الأصل: «فمن حواشي الحافظ شرفِ الدين أبي محمد عبدِ المومن...»، وعدِّل إلى المُثبت وبقيتْ بعض آثاره.

(٤) (وهو): ليست في (ب).

(٥) مراده سليمان بن محمد بن حميد بن محاسن الحلبيّ، أبو قمر الصابونيُّ المولود سنة (٧٠١) بمصر، والمتوفى بالنيرب سنة (٧٧٤)، أحضر على الحافظ الدمياطي في الرابعة مجالس سماع السيرة النبوية واليقين لابن أبي الدنيا، سمع منه البرهان محدث حلب. انظر: «إنباء الغمر» (٤٣/١)، و«الدرر الكامنة» (٣٠٥/٢).

(٦) أي: في كتابه «أوهام التهذيب»، وله أيضًا «إكمال تهذيب الكمال»، وهو الإمام الحافظ علاء الدين أبو عبد الله مُغُلْطاي بن قَليج بن عبد الله البَكْجَري المصري الحنفي، توفِّي سنة (٧٦٢هـ)، انظر «الدرر الكامنة» (٣٥٢/٤)، «لحظ الألحاظ» (ص١٣٣).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان» له (٢٠٠/١): (وقد وجدتُ له في أثناء الكتاب ما يصلحُ أن يكونَ في الخطبة؛ كقوله في ترجمة أبان العطَّار: «إذا كتبتُ (صح) أوَّل الاسم فهي إشارة إلى أنَّ العمل على توثيق ذلك الرجل»).

ومَن قلتُ فيه: (**قال بعضُهم**) فمُرادي[١] صاحبُنا الإمامُ بدرُ الدِّين القاهريُّ الزَّرْكشيُّ في كتابه «التنقيح»، وهو كتابٌ حسنٌ مَليح، غيرَ أنَّ فيه أشياءً غيرَ صحيحةٍ، وقد وقفتُ منه على نسخةٍ سَقيمةٍ غيرِ مُريحة.

وما نقلتُه فيه عنِ **ابن شيخنا البُلْقَينيِّ** فمِن كتابه «المبهَمات»[٢]، وهو قاضي المسلمين الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن شيخ الإسلام سِراج الدِّين أبي حفص عُمر بن رِسلان بن نُصير رحمهما الله، فقد كان للخيراتِ داعيًا، ولعلوم الشريعة واعيًا.

ثمَّ اعلم أنَّ ما فيه عن **حافظٍ عصريٍّ**، أو عن **بعض حفَّاظ العصر**، أو نحو هاتين العبارتين؛ فهو مِن[٣] قولِ حافظ هذا العصر العلَّامةِ قاضي المسلمين حافظِ الإسلام **شهابِ الدين ابنِ حَجَرٍ**، من كتابه الذي هو كالمدخَلِ إلى «شرح البخاريِّ» له، أعانَه الله على إكمال الشرح[٤].

واعلم أنَّ شيخَنا الشَّارح عزا غالبَ الآثارِ والمتابَعاتِ والتعاليقِ التي فيه[٥] -ولم يَبْقَ في هذا العصر -والله أعلم- مَن يماثِلُه، بل ولا مَن يُدانيه- ولم يقف عليه منها إلَّا[٦] اليسير؛ كالفتيل والنقير والقِطْمير، ولم أتعرَّض أنا بالنسبة إلى ما ذَكره إلَّا قليلًا لذلك؛ لفايدةٍ قد تعرفُها فيما هنالك، فقد كفانا ذلك ومؤنتَه، جلَّلَه اللهُ رحمتَه ومغفرتَه، غيرَ أنِّي قد عزوتُ غالبَ ما فيه من المتابَعات[٧] إلى ما هي فيه من الكتب السِّتَّة المشهورات، ولم أذكرْ ما فيه[٨] [من غيرها إلَّا نادرًا في بعض الأوقات، وقد عزا[٩] جُلَّ ذلك شيخنا][١٠] -كما تقدَّم[١١]- إلى ما هي فيه من المُصنَّفات، ولم أذكر في هذا إلَّا نَزْرًا

---

(١) زيد في (ب): (منه).

(٢) وهو المسمى: «الإفهام لما في البخاري من الإبهام»، طبع مؤخَّرًا.

(٣) (من): ليست في (ب).

(٤) يريد «هُدَى السَّاري» مُقدِّمة: «فتح الباري»، ولم يكن قد أتمَّه حينها.

(٥) في (ب): (فيها).

(٦) زيد في (ب): (هنالك).

(٧) (من المتابعات): ليست في (ب).

(٨) (ما فيه): ليست في (ب).

(٩) في (ب): (عززنا).

(١٠) ما بين معقوفين جاء في (ب) قبل هذا الموضع بعد قوله: (غالب ما فيه).

(١١) (كما تقدم): ليست في (ب).

من الأحكام، وقد ذكر منها[1] شيخنا شيئًا، وجُملتَها مِن قبلِه الأئمَّةُ الأعلام.

ثمَّ اعلم أنَّ التراجمَ التي يترجمُ بها البخاريُّ رحمه الله معظمُها هو مذهبٌ يختارُه لنفْسِه، يرُدُّ بِهِ على بعضِ العلماءِ، وإمَّا ردٌّ لحديثٍ ضعيفٍ قد ضعَّفهُ هو أو بعضُ الجهابذةِ النُّبَلاءِ، أو ردٌّ لحديثٍ ليس على شرطه، بحديثٍ يذكرُه في الترجمةِ على شرطِه وضبطه، وتارةً يَرُدُّ[2] فِعلًا شايعًا من النَّاس لا أصلَ له، بترجمةٍ مع حديثٍ قد ساقه وأصَّلَه، وقد يكون لغير ذلك من المعاني التي يعرفُها مَن لكلامِه يُعاني، ولولا خوفُ الإطالةِ لذكرتُ ما وقع لي من ذلك، وغالبُه يُستخرجُ من كلام شيخنا الشَّارِح، فإنَّه سهَّلَ فيه المسالك.

ولم أقصد في هذا التعليق جمْعَ الأقوالِ والرواياتِ، وما يُقالُ فيه من الإعراب؛ لأنَّ به يطولُ الكتاب، ويَخرجُ عنِ الاستحضار إذا لم يُدْأَبْ فيه باللَّيل والنهار.

وها أنا أذكر قريبًا تنبيهًا يتعلَّق بتراجم المصنِّفينَ في الحديث ينفعُك في تراجم «البخاريِّ»؛ فإنَّها كالشيءِ العُجاب؛ فإنَّ فِقْهَهُ في تراجمِهِ كما عَمِلَ العلَّامةُ سيبويه في «الكتاب»، ومَن أراد الإمعانَ فعليه بالمطوَّلات، لا العُجالات والمختَصَرات.

ثمَّ اعلم أنِّي لا أذكر الأوهام الواقعة قبل الوصول إلى «البخاريِّ»، وذلك فيما يخُصُّ الأسانيدَ وأسماءَ الرواة؛ فإنَّ الحملَ في ذلك على نَقَلَةِ الكتاب -وقد وقعَ مثله في «مسلم»- وقد يَنْدُرُ كذا مواضعُ يسيرةٌ من هذه الأوهام لهما، أو لِمَن فوقَهُما من الرواة، فأذكُرُ مِن ذلك ما يسَّرَه اللهُ تعالى[3] فيما يتعلَّق بـ«البخاريِّ»، وقد استدرك ذلك الحافظُ أبو الحسن عليُّ بنُ عُمرَ الدَّارَقُطنيُّ عليه، وكذا على الحافظِ مسلمٍ، ونبَّهَ على بعضِ هذه المواضعِ الحافظُ أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ وغيرُه من الأيمَّة، وقد ذكرَها الحافظُ أبو عليٍّ الغسَّانيُّ ببابٍ مفردٍ في كتابه[4] «تقييدِ المُهمَل»[5]، فسارِعْ إليه، ولا تكُنْ ممَّن

---

(١) في (ب): (فيه).

(٢) في (ب): (ترد).

(٣) زيد في (ب): (وقد وقع).

(٤) (كتابه): ليست في (ب).

(٥) «تقييد المُهْمَل وتَمْيِيز المُشْكِل» (أي: شيوخ البخاري الذين حدَّث عنهم وأهمل أنسابهم) للغسَّانيِّ؛ وهو الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّانيُّ الجيَّانيُّ، (ت ٤٩٨هـ)، وكتابه هذا أربعة أقسام: هذا، والثلاثة الأخرى هي: «التَّنبيه على الأوهام الواقعة في المُسْنَد الصَّحيح للبخاري»، و«التَّنبيه على الأوهام الواقعة في المُسنَد الصَّحيح لمسلم»، و«الألقاب لِمَن أخرج لهما الشيخان»، ضبط فيها كلَّ لفظ يقع فيه اللَّبس من رجال «الصحيحين»، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٤٨/١٩).

أَهْمَل(١)؛ فقد كفاني ذلك رحمه الله، ومَن أراد ذلك أو شيئًا منه فعليه بالكتاب المشار إليه.

واللهَ أسألُ أن يجعلَ ذلك لوجهِهِ الكريم خالصًا، وأنْ يجعلَني في ظِلِّ عَرْشِه إذا الظِّلُّ أضحى في القيامة قالصًا، إنَّه على كلِّ شيءٍ قدير، وبالإجابةِ جدير، وبجزاءِ كلِّ خيرٍ كفيل، وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيل.

تنبيهٌ قد سبقت الإشارة إليه قريبًا: اعلم أنَّ التَّراجمَ التي يُترجِمُ بها أصحابُ التَّصانيف على الأحاديث إشارةٌ إلى المعاني المُستنبطة منها على **ثلاثِ مراتبَ**(٢):

منها: ما هو ظاهرٌ في الدِّلالةِ على المعنى المرادِ، مفيدٌ لفائدةٍ مطلوبة.

ومنها: ما هو خفيُّ الدِّلالةِ على المعنى المراد، بعيدٌ مستكرَهٌ لا يتمشَّى إلَّا بتعسُّفٍ.

ومنها: ما هو ظاهرُ الدِّلالةِ على المراد، إلَّا أنَّ فايدتَه قليلةٌ لا تكاد تُستحسَن، مثل ما ترجم الإمام البخاريُّ: (باب السؤالِ عند الجِمار)(٣)، وهذا القِسم -أعني ما يظهر منه قلَّةُ الفايدة- يحسُنُ إذا وُجِد معنًى في ذلك المراد(٤) يقتضي تخصيصَهُ بالذِّكر، ويكونُ عدمُ استحسانِه في بادئ الرأي لعدم الاطِّلاع على ذلك المعنى.

فتارةً يكونُ سببُهُ الرَّدَّ على مخالفٍ في المسألة لم تَشتَهر(٥) مقالتُه؛ مثل ما ترجم البخاريُّ على أنَّه يُقال: (ما صلَّينا)؛ فإنَّه نُقِل عن بعضِهم أنَّه كَرِهَ ذلك، قال شيخُنا الشَّارحُ:/ (**إن قيل**: أيُّ كبيرِ أمرٍ [١/٢أ] تحت هذه الترجمة؟ **فالجوابُ**: نعم تحتَها عظيمٌ؛ وهو أنَّه ردَّ بها على مَن يقولُ «إذا سُئِل(٦): هل صلَّيتَ؟ وهو منتظِرُ الصلاةِ؛ فيُكره أن يقولَ: لم أُصَلِّ»، وهو قولُ إبراهيمَ النَّخَعيِّ، رواهُ عنه ابنُ أبي شيبةَ بإسنادِه إليه(٧)، والسُّنَّةُ تردُّ عليه، والله أعلم) انتهى(٨).

وتارةً يكونُ سببُهُ الردَّ على فِعْلٍ شايعٍ مِنَ الناس لا أصلَ له، فيذكرُ الحديثَ للردِّ على فِعْلٍ

---

(١) في (ب): (يهمل).

(٢) انظر «إحكام الأحكام» (٥١).

(٣) الذي في البخاري [قبل ح ١٢٤]: «باب السُّؤال والفتيا عند رمي الجِمار».

(٤) (المراد): ليست في (ب).

(٥) في (ب): (يشتهر).

(٦) (إذا سئل): ليست في (ب).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٧٣٢٩).

(٨) «التوضيح» (٦/٤١١)، ولن نحيل إلى مصادر المصنف في حال كون النقل منها بحروفه كما نبهنا في المقدمة، وإنما تكون الإحالة إليها عند التصرف بالنقل.

ذلك الفعلِ؛ كما اشتهرَ بين الناس في هذا المكانِ التحرُّزُ عن قولهم: (ما صلَّينا) إن لم يصحَّ أنَّ أحدًا كرِهَه، وقد تقدَّم أنَّه كرِهَهُ إبراهيمُ النَّخَعيُّ.

وتارةً يكونُ لمعنًى يخُصُّ الواقعةَ، لا يظهرُ لكثيرٍ من الناس في بادئ الرأي؛ مثلُ ما ترجم البخاريُّ على حديث أبي موسى الأشعريِّ قال: (أتيتُ النَّبيَّ ﷺ وهو يَستاكُ بسِواكٍ، وطرفُ السِّواكِ على لسانِه...) الحديثَ: (بابُ استياكِ الإمامِ بحضرةِ رعيَّتِه)[1]؛ فإنَّ الاستياكَ مِنْ أفعالِ البِذْلة والمَهْنة، وملازمُه أيضًا مِن إخراجِ البُصاق وغيرِه ما لعلَّ بعضَ النَّاسِ يتوهَّمُ أنَّ ذلك يقتضي إخفاءَه وتركَه بحضرةِ الرعيَّةِ، وقدِ اعتبرَ الفقهاءُ في مواضعَ كثيرةٍ هذا المعنى، ويسمُّونَه بحفظ المروءة، وقد أورد البخاريُّ هذا الحديث لبيان أنَّ الاستياك ليس من قَبيل ما يُطلب إخفاؤُه، ويتركُه الإمام بحضرةِ الرَّعايا؛ إدخالًا له في العباداتِ والقُرباتِ، والله أعلم.

فينبغي لقارئِ هذا الكتابِ أو مُطالِعِه أن يغوصَ في فَهْمِ تراجمِه، فإنَّ بحرَ مؤلِّفِه عميق، ونظرَه في الشريعةِ دقيق.

ثمَّ اعلم أيضًا أنَّه وقع في هذا الكتابِ أحاديثُ يسيرةٌ ذكرَها مكرَّرةً متنًا وإسنادًا، وقلَّما يتَّفِقُ له ذلك، وقد ذكرتُ ما تنبَّهْتُ[2] له في (كتاب الحجِّ)، وكان ينبغي لي أن أذكرَها في أوَّل مكانٍ وقعَ فيه حديثٌ مكرَّرٌ، ولكن كذا اتَّفقَ، وما ذكرتُه من ذلك الظاهرُ أنِّي لم أستوعِبْه، ولكن ينبغي لمَن عَثَرَ على شيءٍ من ذلك فليُلحِقْه في (الحجِّ) حيثُ ذكرتُه.

تنبيه: اعلم أنَّ النُّسَخَ من هذا «الصحيحِ» تختلفُ، وسببُهُ ما رأيتُه عن أبي الوليد الباجيِّ في مقدِّمةِ كتابه في أسماء رجال البخاريِّ، قال: (أخبرني الحافظُ أبو ذرٍّ عبدُ بنُ أحمد الهَرَويُّ: حدَّثنا الحافظُ إبراهيمُ المُسْتملي قال: انتسختُ كتاب البخاريِّ من أصلِه الذي كان عند صاحبِه الفِرَبْرِيِّ، فرأيتُ فيه أشياء لم تتمَّ[3]، وأشياء مُبيَّضةً؛ منها تراجم لم يُثبِت فيها شيئًا، ومنها أحاديث لم يُتَرجِم لها، فأضفْنا بعضَ ذلك إلى بعضٍ).

قال الباجيُّ: (وممَّا يدُلُّ على صِحَّةِ هذا القول [أنَّ] روايةَ المُسْتَمْلِي وروايةَ السَّرَخْسِيِّ وروايةَ أبي الهيثم الكُشْمِيهَنِيِّ وروايةَ أبي زيدٍ المَروَزِيِّ مختلفةٌ بالتقديم والتأخير، معَ أنَّهم انتسَخُوا مِن

(١) الحديث أخرجه البخاري بنحوه (٢٤٤) في باب السواك، مع اختلاف في لفظه وترجمة بابه، فليحرَّر.

(٢) في (ب): (نبهت).

(٣) في (ب): (يتم).

أصلٍ واحدٍ، وإنَّما ذلك بحسَب ما قَدَّرَ كلُّ واحدٍ منهم في ما كانَ في طُرَّةٍ أو رُقْعَةٍ مُضافةٍ أنَّه مِن موضعٍ ما، فأضافه[1] إليه، ويُبيِّنُ ذلك أنَّك تجدُ ترجمتينِ فأكثرَ مِن ذلِكَ متَّصلةً ليس[2] بينهُما أحاديثُ)، قال الباجيُّ: (وإنَّما أوردتُ هذا؛ لِمَا عُنيَ به أهلُ بلدِنا مِن طلبِ معنًى يَجمَعُ[3] بين التَّرجمةِ والحديثِ الذي يليها، ويكلِّفُهم في ذلك تعسُّفُ التَّأويل ممَّا[4] لا يَسوغ) انتهى[5].

وقد تقدَّم أنَّ ابن المُنَيِّر تكلَّم في «تراجمه» على الجمع في ذلك، والله الموفِّقُ للصواب، وإليه المرجِع والمآب[6].

وهذا حينُ الشروعِ في الكلامِ على «الصحيح»، فأقولُ[7]:

❋ ❋ ❋

---

(١) في (أ) و(ب): (أضافه)، والمثبت من مصدره.

(٢) في (ب): (وليس).

(٣) في (ب): (بجمع).

(٤) في (ب): (فيما).

(٥) «التَّعديل والتَّجريح لِمَن خرَّج عنه البخاريُّ في الجامع الصحيح» (١/٢٧٢).

(٦) في هامش (أ): (بلغ فيه المحدِّث الفاضل الرَّحَّال نجم الدين محمَّد المدعوُّ عمر بن الشيخ الإمام الفاضل تقيِّ الدين محمَّد بن فهد الهاشميُّ المكِّيُّ قراءةً عليَّ [مِن أوَّله] «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وذلك يوم الأحد سابع صفر المبارك من سنة [خمس] وثلاثين وثماني مئة بالمدرسة الشرَفيَّة بحلب، وناولتُه هذا المجلد، وآخرُه أول مناقب الصحابة رضي الله عنهم، وأذنتُ للمشار إليه في روايةِ جميع الكتاب عنِّي؛ قاله مؤلِّفُه إبراهيمُ المحدِّث، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم، ثم ناولتُه الجزءَ الثاني في التاريخِ والمكانِ، فكَمُلَ له روايةُ جميعِ الكتابِ، كتبه مؤلِّفُه إبراهيم). وما بين المعقوفين خرم من الأصل، واستدركناه تقديراً.

(٧) في (ب): (وأقول).

قال الإمامُ البخاريُّ [رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه][(١)]:

بَابُ كَيفَ كَانَ بُدْءُ الوَحْيِ إلى رَسُولِ الله ﷺ ؟

وَقَوْلُ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٢]

(بَابُ كَيْفَ كَانَ بُدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ)[(٢)]؟

قوله: (بَابُ كَيْفَ كَانَ بُدْءُ الوَحْيِ ؟): يجوزُ رفعُ (باب) بلا تنوينٍ[(٣)] وما بعدَه مضافٌ، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هذا بابُ، ويجوزُ تنوينُه، وهما جاريانِ في نظائِره، ووقع في بعضِ النُّسَخِ بغيرِ ذِكْرِ (باب)[(٤)] فاعلَمْهُ.

قوله: (كَيْفَ كَانَ بُدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ): (بُدْءُ): قال ابن قُرْقُولَ -وهو الإمامُ الحافظُ العلَّامةُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ يوسفَ بنِ إبراهيمَ الحَمْزيُّ -بالحاء المهملة وبالزاي- نسبةً إلى بلدٍ بالمغربِ -في «مَطالِعِه»- وكلُّ ما أنقلُه عنه فمِن كتابه المذكور، وهو كتابٌ نفيسٌ ذُو فوائدَ، والظاهرُ أنَّه اختصَرَه مِن كتاب «المشارق» للقاضي الإمام الحافظ المحقِّق أبي الفضل عِياض بن موسى اليَحْصَبيِّ-: (رَوَيناه[(٥)] بالهمز، مِنَ الابتداء، ورواهُ بعضُهم غيرَ مهموزٍ، مِنَ الظُّهور[(٦)]، قال أبو مروانَ[(٧)]: والهمزُ أحسنُ لأنَّه يَجمعُ المعنيين، وأحاديثُ الباب تدُلُّ عليه لأنَّه بيَّن فيه كيفَ يأتيه الملَكُ ويظهرُ له، وفيه كيفَ كانَ ابتداءُ أمرِه، وأوَّلُ ما ابتُدِئ به، وكان غيرُه يقول: إنَّ الظهورَ أحسنُ لأنَّه أعمُّ) انتهى[(٨)]،

---

(١) ما بين معقوفين مثبت من (ب).

(٢) في (ب) بدلًا ممَّا بين القوسين: (كتاب).

(٣) في (ب): (يجوز فيه رفعُ بلا تنوين).

(٤) هو ثابتٌ في رواية أبي الوقت وابن عساكر، ساقطٌ من رواية غيرهما.

(٥) ضبطت بوجهين: «رَوَيْناهُ» و«رُوِّيْناهُ». انظر: النكت الوفية (١٧٢/٢).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (١٤/١): (ولم أره مضبوطًا في شيءٍ من الروايات التي اتَّصلت لنا، إلَّا أنَّه وقع في بعضها: «كيف كان ابتداء الوحي؟»، فهذا يرجِّح الأوَّل، وهو الذي سمِعْناه من أفواه المشايخ، وقد استعمل المصنِّف هذه العبارة كثيرًا؛ كـ«بدء الحيض»، و«بدء الأذان»، و«بدء الخلق»).

(٧) هو عبد الملك بن سِراج بن عبد الله الأموي القرطبي، توفي سنة (٤٨٩) هـ. انظر «سير أعلام النبلاء» (١١٣/١١).

(٨) «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» (٤٥٤/١)، وانظر «مشارق الأنوار» (١٩٩/١).

فقولُه: (ورواه بعضُهم غيرَ مهموزٍ) يعني: (بُدُوٌّ) مثل: (قُعُود) مصدرًا، وأمَّا على رواية الهمز فـ(بَدْءُ) مفتوحُ الباءِ، ساكنُ الدال، مهموزُ الآخر، وتصريفُه كتصريفِ (مَنَع)، والله أعلم.

قوله: (**بُدُوُّ الوَحْيِ**): سيأتي الكلامُ على (الوحيِ) قريبًا إن شاء الله تعالى[ح٢].

قوله: (**وقولِ اللهِ تَعَالَى**[1]): (قولِ): مجرورٌ ومرفوعٌ، معطوفٌ على (كيفَ)، قاله شيخُنا الشَّارح ﷺ، وقال أيضًا: (وعبارةُ القاضي -يعني: عِياضًا- : يجوزُ الرفعُ على الابتداءِ، والكسرُ عطفًا على «كيف»، وهي في موضعِ خفضٍ؛ كأنَّه قال: بابُ كيفَ كذا[2] وبابُ معنى قولِ الله،/ أو الحجَّةُ [بقول الله]، ولا يصحُّ [١/٢ب] أن يُحملَ على الكيفيَّة لقولِ الله؛ إذْ لا يُكيَّفُ كلامُ الله) انتهى.

سؤال[3]: **إن قلت**: ما موقعُ حديثِ عمرَ ﷺ مِنَ الترجمة؟ وأين هو مِن ابتداء الوحي؟

فالجوابُ: أنَّ هذا ذكره ابنُ المُنَيِّر -الإمام العالم العلَّامة[4] الذي سمعت شيخنا[5] العلَّامة البُلْقينيَّ يقول: (عالمان مُكْثِرَان[6]، لم[7] يرحل أحدهما فلم يتنقَّح علمه، ورحل الآخر فنُقِّح[8] علمه: ابنُ دقيق العيد -يعني: العلامة تقيَّ الدين- والآخرُ ابنُ المُنَيِّر) انتهى[9]، [والذي رحل هو ابن دقيق العيد][10]- وكلُّ ما أنقلُه في هذا المؤلَّف عنه فمِن «تراجمه على البخاريِّ» كما تقدَّم [وإنْ نقلتُ عنه مِن غيرِها عزوتُه][11] ولفظُه: (قلتُ: أشكلَ هذا قديمًا على الناس، فحملَه بعضُهم على قصْدِ الخُطبة والمقدِّمة للكتاب، لا على مطابقةِ الترجمة، وقيل فيه غيرُ هذا، والذي وقع لي فيه: أنَّه قصدَ -والله أعلم- أنَّ الحديثَ اشتملَ على أنَّ مَنْ هاجر إلى الله وَجدَهُ، والنبيُّ ﷺ كان مقدِّمةُ النبوَّة في حقِّه هجرتَه إلى الله، وإلى الخلوة بمناجاتِه، [والتقرُّب إليه بعباداته][11] في غار حِراء، فلمَّا ألهمَه اللهُ صِدْقَ

---

(١) (تعالى): ليست في «اليونينيَّة» و(ق).
(٢) في «المشارق»: (كان)، والمثبت موافقٌ لما في «التوضيح».
(٣) في (ب): (قوله).
(٤) زيد في (ب): (ابن).
(٥) في (ب): (من)، والمثبت من (د).
(٦) في (ب): (مليًا)، والمثبت من (د).
(٧) (لم): ليست في (ب).
(٨) (فنُقِّح): مثبت من (د).
(٩) (انتهى): ليست في (ب).
(١٠) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (تراجمه على البخاري كما تقدم)، وهو مستدرك في (أ).
(١١) ما بين معقوفين ليس في (ب).

الهجرةِ إليه، وطَلَبَ وَجَدَّ وَجَدَ، فهجرتُه إليه كانت [بدءَ] فضلِه عليه باصطفائه، وإنزال الوحي عليه، مضافًا إلى التأييدِ الإلهيِّ، والتوفيقِ الرَّبَّانيِّ، الذي هو الأصلُ والمرجعُ والمبدَأُ، وليس على معنى ما ردَّه أهلُ السُّنَّةِ [على] مَن اعتقدَ أنَّ النبوَّةَ مكتسبةٌ، بل على معنى أنَّ النبوَّةَ ومقدِّماتِها ومنحاتِها[(١)] كلٌّ فَضْلٌ مِن عند الله، فهو الذي أَلهَمَ السُّؤَالَ وأعطى السُّول، وعلَّقَ الأملَ وبلَّغَ المأمول، فله الفضلُ أوَّلًا وآخرًا، وباطنًا وظاهرًا، سبحانه وتعالى، ولم يذكُرِ البخاريُّ في هذا الحديث: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ» وهو أمسُّ بالمقصود الذي[(٢)] نبَّهنا عليه، وقد ذكَرَ هذه الزيادةَ في «كتاب الإيمان»[ح٥٤]، وكأنَّه استغنى عنها بقوله: «فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»، فَأَفْهَمَ ذلك: أنَّ كلَّ مَن هاجر إلى شيءٍ فهجرتُه إليه، فدخل في عُمُومِهِ الهجرةُ إلى الله، ومِن عادتِهِ أن يترُكَ الاستدلال بالظاهرِ الجليِّ، ويعدِلَ إلى الرمزِ الخفيِّ، وسيأتي له أمثالُ ذلك) انتهى[(٣)].

(**سؤالٌ ثانٍ**)[(٤)]: **إنْ قلتَ**: ما وجهُ تعلُّقِ حديثِ عمرَ رضي الله عنه بالآية المذكورة أوَّلَ الباب؟

فالجوابُ: أنَّ هذا ذكَرَه الحافظُ الدِّمياطيُّ في حاشية نُسختِه بـ«صحيح البخاريِّ» كِلتاهُما بخَطِّه -وقد رأيتُ «البخاريَّ» بخَطِّه[(٥)]، وحواشيَه عليه، وكذا رأيتُ «صحيحَ مسلمٍ» بخَطِّه، وحواشيَه عليه رحمه الله، وأخبرني شيخُنا العلَّامةُ ابنُ المُلقِّن: (أنَّ في خزانةِ السابِقِيَّةِ[(٦)] بالقاهرة الكُتُبَ السِّتَّةَ بخَطِّه، وهي وقفٌ على الشافعيَّة)، [وكلُّ ما أنقلُه في هذا المؤلَّفِ عنه[(٧)] وأُطلقه فهو مِن حواشيه بخطِّه على «البخاريِّ» كما تقدَّم، وإن نقلتُ مِن غيرِها عزوتُه لمكانه، قال الحافظُ جمالُ الدينِ المِزِّيُّ[(٨)]: (ما رأيتُ في

---

(١) في «المتواري»: (ومتمِّماتِها).

(٢) في (أ) و(ب): (والذي)، والمثبت من مصدره.

(٣) «المتواري على أبواب البخاري» لابن المُنَيِّر (ص٤٨-٤٩).

(٤) في (ب) بدلًا ممَّا بين القوسين: (قوله).

(٥) (بخطه): ليست في (ب).

(٦) المدرسة السَّابقية مدرسة في القاهرة في منطقة بين القصرين تجاه حمام البيسري، أنشأها الأمير سابق الدين مثقال (ت: ٧٧٦) الذي كان خادمًا عند السيدة تذكار باي خاتون، بنت الملك الظاهر بيبرس، ثمَّ صار قائد السفن الحربية في عهد السلطان الأشرف شعبان سنة (٧٦٢)، وقد خصَّصها لتدريس الفقه الشافعي، وأقام ابنَ الملقن مُدَرِّسًا فيها، وبنى فيها مكتبة وكُتَّاب لتعليم الأطفال اليتامى، وهي إلى الآن قائمة تقع في شارع درب قرم. انظر «المواعظ والاعتبار» للمقريزي (١٥١/٣) و«مساجد مصر» (٣٢٥/٣).

(٧) (عنه): ليست في (ب).

(٨) في (ب): (والمزي).

الحديثِ أحفظَ مِنَ الدِّمياطيِّ) انتهى[١]، وهو الحافظُ شرفُ الدينِ أبو محمَّدٍ عبدُ المؤمنِ بنُ خلفٍ شيخُ بعضِ مَن أخذتُ عنه مِنَ الشيوخِ[٢] كما تقدَّم في الدِّيباجة][٣]- ولفظُه: (وجهُ تعلُّق هذا الحديث بهذِه الآيةِ: أنَّ اللهَ أوحى إلى جميعِ الأنبياءِ أنَّ الأعمالَ بالنِّيَّاتِ، والحُجَّةُ لذلِكَ قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البيِّنة: ٥]، وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ الآية [الشورى: ١٣]، قال أبو العالية: وصَّاهم بالإخلاصِ لله في عبادتِه لا شريك له) انتهى.

قوله: (﴿كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ﴾ [النساء: ١٦٣]): اعلم أنَّ نُوحًا اسمٌ أعجميٌّ، والمشهورُ صَرْفُه، [وقيل: يجوزُ صرفُه][٤] وتَرْكُ صرْفِه[٥]، قال السُّهيليُّ: (واسمُه عبد الغفَّار)، وقال غيرُه: اسمه يَسْكَن[٦]، وقيل: يشكر[٧]، واسمُ أُمِّه: سمحا[٨] بنت أنوش) انتهى، واسمُ والدِه: لَمَكُ، وقيل: لامَك -بفتح الميم وكسرها- ابن مَتُّوشَلَخ -وهو[٩] بميمٍ مفتوحة ثمَّ مثنَّاةٍ فوقُ مشدَّدةٍ ثمَّ واوٍ ساكنةٍ ثمَّ شينٍ معجمةٍ ثمَّ لامٍ مفتوحتين ثمَّ خاءٍ معجمة- ويُقال: مُتَوشْلخ، وتفسيرُه: ماتَ الرَّسول لأنَّ أباهُ كان رسولًا؛ وهو خَنُوخ، وقال ابنُ إسحاقَ وغيرُه: هو إدريسُ[١٠].

و(أخْنُوخُ): بالخاء المعجمة -وقيل: مهملة- ثمَّ نون مضمومة ثمَّ واو ثمَّ خاء معجمة، قال شيخُنا

---

(١) انظر «تذكرة الحُفَّاظ» (١٤٧٨/٤).

(٢) قوله: (بعض من أخذت عنه من الشيوخ) مخروم في (أ).

(٣) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (بـ«صحيح البخاري» كلاهما بخَطِّه).

(٤) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٥) انظر «التوضيح» (١١٨/٢).

(٦) هكذا الأقرب في (د)، ويؤيده ما قال ابن الجوزيِّ في «زاد المسير» (٢٧٤/١) والقرطبيُّ في «الجامع لأحكام القرآن» (٣٤٧/١٦): (كان اسم نوح السكن)، وما قال مقاتل (٤٤٩/٤) بأنَّ (نوح بالسريانيَّة الساكن)، وعنه نقله الثعلبيُّ في «الكشف والبيان» (٤٧/١٠)، وفي (ب): (يشكن).

(٧) انظر: تفسير النيسابوريِّ «غرائب القرآن» (٢٦٥/٣).

(٨) كذا ضَبَطَهُ المصنِّف هنا بالقصر، وضبطه قبل الحديث (٣٣٣٧) و(٣٨٥١) بالمدِّ: «سمحاء»، وهو الذي في «تفسير البغوي» (٤٠٠/٤) وغيره، وفي «الكشف والبيان» للثَّعلبي (٣٠٢/٥) وغيره: «شمخا»، وضبطه بالحروف الألوسي في «روح المعاني» (٨٩/١٥) فقال: «وأمه: شَمْخَى بالشين والخاء المعجمتين، بوزن: سَكْرَى بنت أُنُوْش، بالإعجام بوزن أصول».

(٩) في (ب): (فهو).

(١٠) انظر «سيرة ابن هشام» (٣٥/١)، «الرَّوض الأُنُف» (١٣/١).

مجدُ الدين في «قاموسه»: (خَنُوخُ -يعني بخاءين معجمتين- أو أخنوخ) يعني بالخاءينِ أيضًا بزيادة همزة في أوَّله، وقال شيخُنا الشَّارح: (حنوح، بالحاء المهملة، وقيل معجمة)، وسيأتي الكلامُ على هذا الاسم، وكذا مِنَ النبيِّ ﷺ إلى آدمَ في أوَّلِ المَبْعث إن شاء الله تعالى[قبل ح٣٨٥١].

ثمَّ اعلم أنَّ ابنَ إسحاقَ والأكثرينَ قالوا: إنَّ أخنوخَ هو إدريسُ، وأنكرَ آخرونَ ذلك، وقالوا: إنَّه ليس في عَمود النسبِ، وإنَّما إدريسُ هو إلياسُ، وفي «البخاريِّ» في (الأنبياء) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ[(١)] لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافَّات: ١٢٣]: (يُذكَر عنِ ابنِ مسعودٍ وابنِ عبَّاسٍ: أنَّ إلياسَ هو إدريسُ)، انتهى[قبل ح٣٣٤٢]، واختارَه -أنَّه ليس في العمود[(٢)]- ابنُ العربيِّ، وتلميذُه السُّهيليُّ[(٣)] لحديث الإسراء، حيث قال: «مرحبًا بالأخ الصالح»[خ ٣٤٩، م١٦٣]، ولم يقل: بالابن الصالح، كما قال إبراهيمُ، وأجاب عن ذلك النوويُّ رحمه الله: (بأنَّه[(٤)] يَحتمل أنَّه قاله[(٥)] تلطُّفًا وتأدُّبًا، وهو أخٌ وإنْ كان ابنًا، والأبناءُ إخوةٌ، والمؤمنونَ إخوةٌ)[(٦)]، وقال شيخُنا الشَّارحُ عنِ ابنِ المُنَيِّر: (أكثرُ الطرق على أنَّه خاطبه بالأخ الصالح، قال: وقال لي[(٧)] ابنُ أبي الفضل: صحَّت لي طريق: أنَّه خاطبه فيها بالابن الصالح)، وقال شيخُنا الشَّارح: (وقال المازَرِيُّ: ذكر المؤرِّخون أنَّ إدريسَ جَدُّ نوحٍ، فإنْ قامَ دليلٌ على أنَّ إدريسَ أُرسلَ؛ لم يصحَّ قولُ النسَّابين: إنَّه قبلَ نوحٍ؛ لما في «الصحيح»: «ائتوا نوحًا؛ فإنَّه أوَّلُ رسولٍ بعثه الله إلى أهل الأرض»[(٨)]، وإن لم يقم دليلٌ جاز ما قالوا، وصحَّ أنَّ إدريسَ[(٩)] كان نبيًّا، ولم يُرسَل، وقال السُّهيليُّ: «وحديثُ أبي ذرٍّ رضي الله عنه يدُلُّ على أنَّ آدمَ وإدريسَ رسولان»[(١٠)])، قال شيخنا الشَّارح: (قلتُ:

---

(١) قوله: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾: ليس في (أ) و(ج).

(٢) (أنَّه ليس في العمود): ليس في (ب).

(٣) انظر «أحكام القرآن» لابن العربيِّ (٢/٢٤٥)، «الرَّوض الأُنُف» (١/١٣).

(٤) في (ب): (فإنَّه).

(٥) في (ب): (قال).

(٦) «شرح مسلم» (٢/٣٩١)، وفيه: (والأنبياء إخوة) بدل: (والأبناء إخوة).

(٧) (لي): ليست في (ب).

(٨) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٤٧٦)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٩) في (ب): (إدريسًا).

(١٠) كذا نسبه المؤلِّف للسهيليِّ، وكذا في «التوضيح» (٥/٢٤٥)، و«عمدة القاري» (٣/٢٨٤)، ولم أجده في «الرَّوض الأُنُف»، وقد قاله القاضي عياض في «إكمال المُعْلِم» (١/٥٧٦)، ونسبه إليه النوويُّ في «شرح مسلم» (٣/٥٢).

أخرجه بطوله ابنُ حِبَّانَ[(١)] انتهى.

١ - **حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ** عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: **أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ**: أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه عَلَى المِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ[(٢)] **إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ**): هو عبد الله بن الزُّبير، وقد ورد مُسمًّى في بعض الطرق في هذا المكان[(٣)]، ترجمتُه معروفةٌ فلا نُطَوِّل بها، وهو الفقيه أحدُ الأعلام، صاحبُ ابن عُيينةَ، وسمع مِنَ الزَّنجيِّ وإبراهيمَ ابنِ سَعْدٍ وغيرِهما، وعنه: البخاريُّ وأبو زُرعةَ وأبو حاتمٍ وخلقٌ، قال الفَسويُّ: (ما لقيتُ أنصحَ للإسلامِ منه)[المعرفة٣/١٨٤]، ماتَ سنةَ (٢١٩هـ)[(٤)]، أخرج له البخاريُّ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ[(٥)].

وهو نسبةٌ إلى حُمَيد -بضمِّ الحاء المهملة-: بطنٌ مِن أسد بن عبد العُزَّى بن قُصيٍّ، وقال النوويُّ

---

(١) في «صحيحه» (٣٦١) وفيه: (قلت: يا رسول الله؛ كم الأنبياء؟ قال: «مئة ألف وعشرون ألفًا»، قلت: يا رسول الله؛ كم الرسل من ذلك؟ قال: «ثلاث مئة وثلاثة عشر جمًّا غفيرًا»، قال: قلت: يا رسول الله؛ مَن كان أوَّلهم؟ قال: «آدم»، قلت: يا رسول الله؛ أنبيٌّ مرسل؟ قال: «نعم، خلقه الله بيده، ونفخ فيه مِن رُوحه، وكلَّمه قِبَلًا»، ثمَّ قال: «يا أبا ذر؛ أربعة سريانيون: آدم وشيث وأخنوخ-وهو إدريس، وهو أوَّل مَن خطَّ بالقلم-ونوح، وأربعة من العرب...») الحديث، لكن فيه إبراهيم بن هشام الغَسَّاني متَّهم، وأصله في «مسند أحمد» (٢١٥٤٦) دون التنصيص على المقصود، وفيه المسعودي، وقد اختلط.

(٢) زيد في الأصل: (إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ)، ووضع فوقهما: (ز لا إلى)، وقال الحافظ في «الفتح» (١/١٥، ٢١-٢٢): (كذا وقع في جميع الأصول، فإن كان الإسقاط من البخاريِّ؛ فالجواب ما قاله أبو محمَّد عليُّ بن أحمد بن سعيد الحافظ، قال: لعلَّ البخاريَّ قَصَد أن يجعل لكتابه صدرًا يستفتح به؛ على ما ذهب إليه كثيرٌ من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمِّنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف، فكأنَّه ابتدأ كتابه بنيَّةٍ ردَّ عِلمَها إلى الله، فإن عَلِمَ منه أنَّه أراد الدنيا، أو عَرَض إلى شيءٍ من معانيها؛ فيجزيه بنيَّته، وسكت عن أحدِ وجهَي التقسيم؛ مجانبةً للتزكية التي لا يناسبه ذكرُها في ذلك المقام)، وقال الزركشيُّ في «التنقيح» (١/٥): (هذا سقط هنا في رواية البخاريِّ من جهة سفيان، فيُشبه أن يكون هذا من صنيع البخاريِّ في اختصاره، وإلَّا فقد أثبتها من جهة سفيانَ الإسماعيليُّ في «مستخرجه»).

(٣) جاء مسمًّى في رواية «اليونينيَّة»، وسقط اسمه في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت.

(٤) في (ب): (٢١٤هـ)، وهو خطأ.

(٥) هكذا قال المصنف تبعًا للكاشف (٦٩ب) (١/٥٢٢)، والذي في «تهذيب التهذيب» زيادة (م فق)، وقيَّد في «تهذيب الكمال» رواية مسلم عنه بروايته عنه في المقدمة (مق).

في «إملائه»(١): (هو نسبةٌ إلى جدِّه حُميد)، وقال السَّمعانيُّ: (سمعتُ شيخَنا أبا القاسم إسماعيلَ بنَ محمَّدٍ الحافظ يقول: هو منسوبٌ إلى الحُميدات، وهي قبيلةٌ)، انتهى[الأنساب٤/٢٦١]، وسيجيءُ في (تفسيرِ براءةَ)[ح٤٦٦٥] أنَّ الحُميدات: بطنٌ مِنْ قُريشٍ.

قولُه: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هو ابنُ عُيينةَ، وهو بضمِّ السين، وحُكِي كسرُها، وفتحُها أيضًا(٢)، و(عُيَينة)(٣): بضمِّ العين وكسرها أيضًا، ترجمته معروفةٌ فلا نُطوِّلُ بها، وقد صرَّح بالتحديث هنا، وهو مُدَلِّسٌ، ولكن لا يُدَلِّسُ إلَّا عن ثقةٍ، وقد ذكرتُ المُدلِّسينَ في جزء مفردٍ مرتَّبٍ على حروف [المعجم]، وذكرتُ طبقاتِهِم في التدليس، فمَن أراده فلينظرْه(٤).

هذا الخلاف في عنعنة المدلِّس إنَّما يكون في غير ابن عيينة، وذلك [أنَّ] ابن عبد البرِّ قد(٥) حكى عن أئمَّة الحديث أنَّهم قالوا: يُقبَلُ تدليسُ ابنِ عُيينةَ(٦) [لأنَّه إذا وقف أحال على ابنِ جُريجٍ ومَعْمَرٍ](٧) ونظرائِهما، وهذا ما رجَّحَه ابنُ حِبَّان، وقال(٨): (هذا شيءٌ ليس في الدنيا إلَّا لسُفيان ابن عُيينةَ(٩) فإنَّه كان لا يُدلِّسُ إلَّا عن ثقةٍ متقنٍ، ولا يكاد يوجد لابن عُيينةَ خبرٌ دلَّس فيه إلَّا وقد(١٠) بيَّن سماعه عن ثقةٍ مثل ثقته)[حب١/١٦١]، ثمَّ مثَّل ذلك(١١) بمراسيلِ كبار الصحابة؛ فإنَّهم لا يُرسلونَ إلَّا عن(١٢) صحابيٍّ(١٣)، وقد سبقَ ابنَ عبد البرِّ إلى ذلك الحافظُ أبو بكرٍ البزَّارُ -بالراء في آخره- وأبو الفتح الأزديُّ، قال

(١) يعني: كتاب «الإملاء على حديث إنَّما الأعمال بالنيات».
(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٥٢٥).
(٣) في (ب): (وهو عيينة).
(٤) اسمه «التبيين لأسماء المدلِّسين»، وهو كتابٌ مطبوع متداول.
(٥) (قد): ليست في (ب).
(٦) قوله: (يقبل تدليس...): مثبت من (ب)، وهو بياض في هامش (أ).
(٧) ما بين معقوفين استُدرك من المصدر؛ إذ هو في هامش (أ)، وفيه تآكل ومحو، وسقط من (ب). وكلام ابن عبد البر في مقدمة «التمهيد» (١/٣١).
(٨) (وقال): مثبت من (ب).
(٩) (بن عيينة): مثبت من (ب).
(١٠) (وقد): مثبتة من (ب)، وهي بياض في هامش (أ).
(١١) (ذلك): مثبت من (ب).
(١٢) (إلَّا عن): مثبت من (ب).
(١٣) انظر «صحيح ابن حبان» (١/١٦١).

الأزديُّ، قال البزَّارُ: (مَن كان يُدلِّسُ عنِ الثقات[1] كان تدليسُه عند أهل العلم مقبولًا)[2]، وعن أبي بكرٍ الصيرفيِّ من الشافعيَّة في كتاب «الدلائل»[3] مثلُه، ولفظُه: (كلُّ مَن ظهر تدليسُه عن غير الثقات لم يُقبَلْ خبرُه حتى يقول: حدَّثني[4]، أو سمعتُ)، انتهى[5].

وقد نَظَمَ ذلك في بيتين بعضُ أصحابنا، فقال: [من الرجَز]

أَمَّـا الإِمَـامُ ابْـنُ عُيَيْنَـةٍ فَقَـدْ

إِغْتَفَـرُوا تَدْلِيسَهُ مِنْ غَيْـرِ رَدّْ[6]/ [١/٣أ]

قوله: (أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيمِيُّ[7]): سيأتي بعضُ ترجمته في آخر (كتاب الصوم) قُبَيل (الاعتكاف)[ح٢٠١٨] إن شاء الله تعالى وقدَّره.

قوله: (بِالنِّيَّاتِ): هي جمعُ (نِيَّة)، و(النِّيَّة): بالتشديد والتخفيف[8].

قوله: (إِلَى دُنْيَا): هي بضمِّ الدال على المشهور، وحُكِيَ كسرُها[9]، وجمعُها: (دُنًا)، وسُمِّيت بذلك لدنوِّها، والنسبةُ إليها: دُنْيَوِيٌّ، ودُنْيِيٌّ، ودُنْياوِيٌّ، وهي مقصورةٌ غيرُ منوَّنةٍ على المشهور، وهو الذي جاءت به الرواية، ويجوزُ في لغةٍ غريبةٍ تنوينُها[10]، قال شيخنا الشَّارح: (وفي حقيقتِها قولان للمتكلِّمين، أحدُهما: ما على الأرض معَ[11] الجوِّ والهواء، وأظهرُهما: كلُّ المخلوقات مِنَ الجواهر والأعراض الموجودة قبل الدار الآخرة)[12].

---

(١) (عن الثقات): مثبت من (ب).

(٢) قول البزَّار هذا عزاه الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/٦٢٤) إلى الجزء الذي جمعه البزَّار فيمن يُترَك ويُقبَل، وهو جزء مفقود.

(٣) «دلائل الأعلام على أصول الأحكام»، شرَحَ فيه «الرسالة» للشافعيِّ.

(٤) (حدَّثني): مثبت من (ب).

(٥) «النكت» (٢/٦٢٤)، «تدريب الراوي» (١/٢٢٩).

(٦) انظر: «فتح المُغِيث» (١/٢١٥)، ولم يبين القائل، وكذا البقاعي في «النكت الوفية» (١/٤٣٩).

(٧) (التيمي): سقطت من (ب).

(٨) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (نوي).

(٩) حكاه ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (ص٤٥٨)، وانظر «القاموس المحيط» مادة (دنو).

(١٠) انظر ما حكاه الحافظ العراقيُّ في «طرح التثريب» (٢/٢٥).

(١١) في (أ) و(ب): (من)، والمثبت من مصدره، ولعلَّه الصواب.

(١٢) الكلام بطوله في «التوضيح» (٢/١٩١).

قوله: (أَوْ إِلَى امْرَأَة يَنْكِحُهَا): قال شيخنا الشَّارح: (هذا الحديث وَرَدَ على سببٍ، وهو أنَّه لمَّا أُمِر بالهجرة إلى المدينة تخلَّف جماعةٌ عنها، فذمَّهُم الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾ الآية [النساء: ٩٧]، ولم يُهاجر جماعةٌ لفقدان استطاعتِهم، فعَذَرَهُمُ الله، واستثناهم بقوله: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾ الآية [النساء: ٩٨]، وهاجر المخلصون إليه، فمدحَهُم في غير موضعٍ مِنْ كتابه، وكان في المهاجرين جماعةٌ خالفتْ نِيَّتُهم نِيَّةَ المخلصين، منهم مَن كانت نِيَّتُه تزوُّجَ امرأةٍ كانت بالمدينة يُقال لها: أمُّ قيسٍ -وعن ابن دحيةَ: أنَّ اسمها قَيلة[1]- فسُمِّي: مُهاجِرَ أمِّ قيسٍ، ولا يُعرف اسمُه) انتهى.

و(أُمُّ قيسٍ) هذه معدودةٌ في الصحابيَّات، قال الذهبيُّ في «تجريده» ما لفظُه: (قال ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: كان فينا رجلٌ خطب امرأةً يُقال لها: أُمُّ قيسٍ، فأبتْ[2] أن تزوَّجه حتى يُهاجر[3]، فهاجَرَ فتزوَّجها، فكُنَّا نُسمِّيه: مهاجرَ أُمِّ قيسٍ)، قال شيخُنا الحافظ العراقيُّ: (رواه الطبرانيُّ بإسنادٍ جيِّدٍ من حديث ابن مسعود)، انتهى[4]، وهذا يدلُّ على أنَّهما صحابيَّان، والله أعلم.

٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها: أَنَّ الحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ -وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ- فَيُفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلًا، فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا يَقُولُ». قَالَتْ عَائِشَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الوَحْيُ فِي اليَوْمِ الشَّدِيدِ البَرْدِ، فَيُفْصِمُ عَنْهُ وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا.

قوله: (أَنَّ الحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ): هو أخو أبي جهلٍ عمرِو بنِ هشامٍ لأبويه، و(هِشام): هو ابنُ المغيرةِ ابنِ عبدِ الله بنِ عمرٍو[5] بن مخزومِ بنِ يَقَظَة بن مُرَّةَ بنِ كعب بنِ لُؤَيِّ بنِ غالبٍ القُرشيُّ.

---

(١) ذكر الشارح في «العقد الغالي» (ق٢) كلام ابن دحية ثمَّ قال: (وهيَ من هُذيل، من قبيلة عبد الله بن مسعود الهُذَليِّ).

(٢) في (ب): (وأبت).

(٣) زيد في (ب): (بها).

(٤) انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٣٢)، «المغني عن حمل الأسفار» (٢/١١٦٨)، «طرح التثريب» (٢/٢٣)، والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/١٠٣).

(٥) كذا في «الاستيعاب» (ص١٥١) و«الإصابة» (١/٢٩٣)، والذي في «تهذيب الكمال» (٥/٢٩٥) و«معرفة الصحابة» (٢/٧٦٢) و«تقريب التهذيب» (ص١٤٨): (عُمَر).

وإخوةُ أبي جهلٍ: الحارثُ، وسلمةُ، وخالدٌ، والعاصي، والكلُّ أسلموا وصحِبوا غيرَ أبي جهلٍ[١]، غيرَ أنَّ[٢] العاصي قال [عنه] ابنُ عبد البَرِّ: (إنَّه قُتِلَ ببدرٍ كافرًا)، وكذا قاله ابنُ إسحاقَ، [وكذا تابعه ابنُ سيِّد الناس في «سيرته الكبرى» في قتلى بدرٍ من المشركين][٣]، والصحيحُ: أنَّه أسلمَ وصَحِبَ.

وأُمُّ أبي جهلٍ أسلمت وصحِبَتْ، واسمُها سلمى، وقيل غير ذلك، [وسيأتي الكلام عليها مُطوَّلًا في (الصلاة) قُبَيل (باب فضل السجود)][٤][ح٨٠٤].

وعيَّاشُ بنُ أبي ربيعة أخوهم لأُمِّهم صحابيٌّ مشهورٌ[ح٨٠٤].

شَهِدَ الحارثُ بدرًا كافرًا وانهزمَ، وله[٥] يقول حسانُ ﷺ في جملةِ أبياتٍ: [من الكامل]

إِنْ كُنْـتِ كَاذِبَـةَ الَّـذِي حَـدَّثْتِنِي فَنَجَوْتِ مَنْجَى الحَارِثِ بْـنِ هِشَامِ
تَـرَكَ الأَحِبَّـةَ أَنْ يُقَاتِـلَ دُونَهُـمْ وَنَجَـا بِـرَأْسِ طِمِـرَّةٍ وَلِجَـامِ[٦]

و(الطِّمِرَّة) بكسر الطاء المهملة والميم، وتشديد الراء: الفرسُ المستنفِر للوَثْب والعَدْوِ، وقال أبو عُبيدٍ: (هو المشَمَّرُ الخَلْق).

وقد اعتذرَ الحارثُ عن فِرارِه بأبياتٍ، وهي: [من الكامل]

اللهُ يَعْلَـمُ مَـا تَرَكْـتُ قِتَـالَهُمْ حَتَّـى رَمَوْا فَرَسِـي بِأَشْقَرَ مُزْبِـدِ[٧]

---

(١) لم يذكر ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» إلَّا الحارث وسلمة، أمَّا أبو جهلٍ فلا خلاف في أنَّه قُتِل ببدر كافرًا، وأمَّا خالدٌ فقال فيه: (أُسِر خالدٌ يومئذٍ -أي: يوم بدر- ثُمَّ فُدِيَ، ومات كافرًا)، وأمَّا العاصي فسيأتي قوله: (إنَّه قُتِل ببدر كافرًا)، هذا ما ذكره ابن عبد البر، وأمَّا ابن حجر فقد ذكر الحارثَ وسلمةَ وخالدًا في «الإصابة»، ولم يذكر العاصي، بل ذَكَر أنَّه قُتِل ببدر كافرًا، فذكره في القسم الرابع، وبيَّن أنَّ الحديثَ الذي بنَوا عليه صُحبَتَه هو مِن مسند ابنه سعيد بن العاصي بن هشام، لا من مسند العاصي بن هشام، وساق الدليل عليه، انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٤)، «الإصابة» (١/٢٩٣)، (١/٤١٢)، (٢/٦٨)، (٣/١٢٤)، وانظر «النسب» لابن سلام (ص٢٠٩).

(٢) في (ب): (وغير أبي).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب)، انظر «سيرة ابن هشام» (٢/٣٢٤)، «عيون الأثر» (١/٤٣٣).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) في (ب): (وفيه).

(٦) البيتان في «ديوان حسان» (ص٢١٥)، و«السيرة النبوية» (٣/١٩- ٢١)، وغيرهما، من قصيدة مطلعها:

تَبَلَتْ فؤادَكَ في المنامِ خريدةٌ ... ...

(٧) في (ب): (مزبدي).

وَعَلِمْتُ أَنِّي إِنْ أُقَاتِلْ وَاحِدًا ... أُقْتَلْ وَلَا يَضْرُرْ عَدُوِّي مَشْهَدِي
وَوَجَدْتُ رِيحَ المَوْتِ مِنْ تِلْقَائِهِمْ ... فِي مَأْزَقٍ وَالخَيْلُ لَمْ تَتَبَدَّدِ
فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالأَحِبَّةُ فِيهِمُ ... طَمَعًا لَهُمْ بِلِقَاءِ[1] يَوْمٍ مُفْسِدِ[2]

كان[3] الأصمعيُّ يقولُ: (هذا أحسنُ ما قيل في الاعتذار عنِ الفِرار).

وكان خلفُ الأحمرُ يقول: أحسنُ ما قيل في ذلك أبياتُ هُبيرةَ بنِ أبي وهبٍ المخزوميِّ: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا وَلَّيْتُ ظَهْرِي مُحَمَّدًا ... وَأَصْحَابَهُ جُبْنًا وَلَا خِيفَةَ القَتْلِ
وَلَكِنَّنِي قَلَّبْتُ أَمْرِي فَلَمْ أَجِدْ ... لِسَيْفِي مَجَالًا إِنْ ضَرَبْتُ وَلَا نَبْلِي
وَقَفْتُ فَلَمَّا خِفْتُ ضَيْعَةَ مَوْقِفِي ... رَجَعْتُ لِعَوْدٍ كَالهِزَبْرِ أَبِي الشِّبْلِ[4]

وهذان وإن تقاربا[5] لفظًا فليس ببعيدٍ من أن يكون الثاني أجودَ مِنَ الأوَّل، وهبيرةُ هذا هو[6] زوجُ أُمِّ هانئٍ بنت أبي طالب وأبو أولادِها، هَلَكَ على كُفْرِه بنجران[7].

وأسلمَ الحارثُ صاحبُ الترجمةِ في الفتح، وحَسُن إسلامُه، وأعطاه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[8] يومَ حُنينٍ مئةً مِنَ الإبلِ، وكان مِنْ فُضلاء الصحابة، خرجَ هو وسهيلُ بنُ عمرٍو إلى الشام ليستدركا ما فاتَهُما مِنْ سابقةِ الإسلامِ بالجهاد[9]، فقاتَلَ الكُفَّارَ حتى قُتل باليرموك سنة خمسَ عشرةَ، أو مات بـ(عَمْواس) في طاعونِها سنةَ ثمان عشرةَ[10].

و(عَمْواس): قريةٌ بقُربِ الرَّمْلة، يجوزُ فتحُ ميمِها وسكونه[11].

---

(١) في (ب): (تلقاء).

(٢) الأبيات بتمامها في «الاستيعاب» (ص١٥١)، «الحماسة البصرية» (٦١).

(٣) في (ب): (وكان).

(٤) انظر «محاضرات الأدباء» (٣٥٨/٣)، «أسد الغابة» (٤٢٠/٦)، «عيون الأثر» (٤٣٩/١).

(٥) في (ب): (يقاربان).

(٦) (هو): ليست في (ب).

(٧) انظر «سيرة ابن هشام» (٦٩/٤).

(٨) في (أ): (عليه السلام)، وكذا في كثير من المواضع، سنكتفي بالإشارة إليها هذه المرة.

(٩) في (ب): (في الجهاد).

(١٠) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩٤/٥)، «الإصابة» (٢٩٣/١).

(١١) ويقال: (عِمْواس)، انظر «معجم البلدان» (١٥٧/٤).

قوله: (مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ): (الصَّلصَلةُ) بفتح الصادين المهملتين: الصوتُ المتدارِك الذي لا يُفهم أوَّلَ وَهْلةٍ، يريدُ: أنَّه صوتٌ متدارِكٌ يَسمعُه ولا يثبتُه أوَّلَ ما يَقرَعُ سمعَه حتَّى يفهَمَه مِن بعدُ[١]، قال ابن قُرْقُول: («صَلْصَلَةِ الجَرَسِ» يعني: صوتَ الحديد إذا اضطربَ في داخل تلك الآلةِ التي تُسمَّى الجرَس، وهو شِبْهُ النَّاقوسِ، صغيرٌ) انتهى[مطالع ٤/٢٨١]، قيل: الحكمةُ في ذلك أنْ يتفرَّغَ سمعُه، ولا يبقى فيه مكانٌ لغيرِ صوتِ الملَك، ولا في قلبِه[٢].

قوله: (فَيُفْصَمُ عَنِّي): قال ابن قُرْقُول: (بفتح الياء وضمِّها على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، ومُسمًّى أيضًا[٣] أي: يُقلِع ويَنفصِل، قال الشيخ أبو الحسين: فيه سِرٌّ لطيفٌ وإشارةٌ خفيَّةٌ إلى أنَّها بينونةٌ مِن غير انقطاع، وأنَّ الملَك يُفارِقه ليعود إليه، والفَصْم: القطعُ/ من غير بينونةٍ، بخلافِ القَصْمِ -يعني: بالقاف-: الذي هو كسرٌ وبينونةٌ) انتهى. [٣/١ب]

قوله: (أَحْيَانًا): (الأحيانُ): الأوقاتُ، جمع: حِينٍ، تقعُ على الكثيرِ والقليلِ[٤].

قوله: (يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلًا): هو جبريلُ ﵇[٥]، وسيأتي قريبًا الكلامُ على تمثيل الملَك رجلًا، وما قيل فيه[٦].

قوله: (وَإِنَّ جَبِينَهُ): الجبينُ غيرُ الجبهة، وهو فوقَ الصُّدْغِ، والصُّدْغُ: ما بينَ العينِ إلى الأُذُن، وللإنسانِ جبينانِ يكتنفانِ الجبهةَ.

قوله: (لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا): هو بالفاء، والصاد المهملة، أي: يسيلُ وينصبُّ، ومنه الفَصْدُ[٧]، وعن ابن طاهرٍ أنَّه صحَّفَه بالقاف[٨]، وحكاهُ العسكريُّ في كتاب «التصحيف» عن بعض شيوخه، وقال: (إنْ

---

(١) انظر «شرح مسلم» (٨٧/١٥)، و«اللسان» مادة (صلل)، **والمتدارِك**: المتلاحِق.

(٢) قاله النوويُّ في «شرح مسلم» (٨٧/١٥).

(٣) التسمية رواية أبي الوقت، وخلافها رواية غيره.

(٤) في (ب): (يقع على القليل والكثير).

(٥) انظر «فتح الباري» (٢٩/١).

(٦) أي: في آخر شرحه لهذا الحديث، وقوله: (أحيانًا: الأحيان...) إلى هنا جاء في (أ) و(ب) قبل قوله: (مثل صلصلة الجرس).

(٧) قاله ابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٢٥٢/٥).

(٨) انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٣٦٥/١٩)، ففيه عن ابن ناصر: (قرأ مرَّةً -أي: ابن طاهر-: ليتقصَّد؛ بالقاف، فقلت: بالفاء، فكابرني)، قال الحافظ في «الفتح» (٣٠/١) بعد أن نقل عن الذهبيِّ ما قاله ابن ناصر: (قلت: ولعلَّ ابنَ طاهرٍ وجَّهَها بما أشار إليه العسكري، والله أعلم)، وكلام العسكري سيأتي عند المصنف.

صحَّ فهو مِنْ قولهم: تقصَّدَ الشيءُ إذا تكسَّر وتقطَّع)[١].

قوله: (**عَرَقًا**): هو منصوبٌ على التمييز.

فائدةٌ: الوحيُ أصلُه: الإعلامُ في خفاءٍ وسُرعةٍ[٢].

ثمَّ الوحيُ في حقِّ الأنبياءِ على **ثلاثةِ أَضرُبٍ**:

أحدُها: سماعُ الكلامِ القديم، كسماعِ موسى ﷺ بنصِّ القرآن[٣]، ونبيِّنا عليه الصلاة والسلام بصحيحِ الآثار[٤].

ثانيها: وحيُ رسالةٍ بواسطةِ الملَك.

ثالثها: وحيٌ يُلقى بالقلب، وقيل: كان هذا حال داود عليه السلام، وجاء عن نبيِّنا ﷺ مثلُه، كقولِه[٥]: «إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي»، وسيأتي ضبطُه، أي: في نفسي، وسيأتي عزوُ هذا الحديث قريبًا[٦].

والوحيُ إلى غيرِ الأنبياء:

بمعنى: الإلهام، كالوحيِ إلى النَّحل.

وبمعنى: الإشارة، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [مريم: ١١]، وقيل في هذا: كَتَبَ.

وبمعنى: الأمر، كقولِه: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [المائدة: ١١١] قيل[٧]: أمرتُهم، وقيل: ألهمتُهم.

ويُقال: (أوحى) و(وحى)[٨].

---

(١) «تصحيفات المحدِّثين» (٢٥٩/١)، وشيخه الذي نقل عنه هو محمَّد بن عبد العزيز الدَّاركيُّ، ثمَّ قال: (وما كان الشيخ ممَّن يضبط، فإن كان محفوظًا...).

(٢) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٢): (قوله: «الوَحْي»: سرٌّ مكنُون لا يعْلَمه إلَّا الله تَعالى، لكنْ أَعْلَمَ به مَن اصْطَفى مِن خَلقِه ورَضِيه).

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ۞ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۞ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١١-١٣].

(٤) كحديث المعراج الذي أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٩) و(٣٠٣٥)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٢) و(١٦٣)، وفيه: «فارجِعْ إلى ربِّكَ فَسَلْهُ، فرجعتُ فسألتُه... فنُودِيَ: إنِّي قد أمضيتُ فريضتي، وخفَّفْتُ عن عبادي، وأَجزي الحسنةَ عشرًا».

(٥) في (ب): (لقوله).

(٦) أي: في كلامه على صور الوحي في آخر شرحه لهذا الحديث.

(٧) في (ب): (أي).

(٨) الفائدة بطولها في «مطالع الأنوار» (١٨٤/٦).

وقال الجوهريُّ: (والوحيُ: الكتابُ، والوحيُ: الإشارةُ، والكتابةُ، والرسالةُ، والإلهامُ، والكلامُ الخَفِيُّ، وكلُّ ما أَلقيتَه إلى غيرِك...) إلى أن قال: (ووحى أيضًا وأوحى: كَتَبَ).

ثمَّ اعلم أنَّ في كيفيَّة نزول الوحيِ على رسولِ الله ﷺ سبعَ صورٍ، ذَكَرَها السُّهيليُّ في أوَّل (كتاب المبعث) من «روضه»:

الأُولى: المنامُ، كما جاء في الحديث الآتي[ح٣].

ثانيها: أن ينفُثَ في رُوعه الكلامَ، كما[(١)] جاء: «إنَّ رُوح القُدُس نَفَثَ في رُوعي» وهو بضمِّ الراء: القلبُ والخَلَد، أي: في نفسِي وخَلَدي، و(رُوح القُدُس): هو جبريلُ ﷺ، وهذا الحديثُ رواه ابن أبي الدنيا في «القناعة»، والحاكم من حديث ابن مسعودٍ، ولفظُهُما مختلفٌ[(٢)].

ثالثُها: أنْ يأتيَه الوحيُ في مثلِ صَلْصَلةِ الجَرَس، كما في هذا الحديث الذي نحن فيه.

رابعُها: أنْ يتمثَّلَ له الملَك رَجُلًا، كما جاء في الحديث الذي نحن فيه، وقد كان يأتيه في صورة دِحيةَ غالبًا[(٣)].

خامسُها: أن يتراءَى له جبريلُ في صورتِه التي خلقَه اللهُ عليها له سِتُّ مئةِ جناحٍ، ينتثر منها اللُّؤْلُؤُ والياقوت، وقد رآه في صورتِه مرَّتين[(٤)].

سادسُها: أن يكلِّمَه اللهُ مِن وراء حِجاب، إمَّا في اليقظةِ كليلةِ الإسراء، [والصحيحُ في الإسراء: أنَّه يقظةٌ، وسيأتي الاختلافُ فيه][(٥)][قبل ح٣٤٩]، وإمَّا في النوم كما في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ ﷺ: «أتاني ربِّي في أحسنِ صورةٍ، فقال: فيمَ يختصمُ الملأُ الأعلى؟ فقلت: لا أدري، فوضعَ يدَهُ بين كتفيَّ...»، أخرجه

---

(١) في (ب): (لما).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «القناعة والتعفُّف» (٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٤)، والقضاعيُّ في «مسند الشهاب» (١١٥١)، والبغوي في «شرح السنة» (٤١١١) من حديث ابن مسعود ﷺ، وله طرق أخرى.

(٣) وسيأتي هذا في «الصحيح» (٣٦٣٣)، وترجمة دحية ستأتي عند المصنف في كلامه على الحديث (٧)، وقوله: (غالبًا): سقط من (ب).

(٤) هو في حديث عائشة ﷺ عند البخاريِّ (٣٢٣٤) و(٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧) قالت: (ولكنه رأى جبريلَ ﷺ في صورته مرَّتين)، **الأولى**: عند سِدرة المنتهى كما في حديث ابن حبَّان في «صحيحه» (٦٤٢٨) وغيره، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت جبريل عند سدرة المنتهى، وعليه ستُّ مئة جناحٍ، ينثرُ من ريشه تهاويلَ الدُّرِّ والياقوت»، **والثانية**: عند المبعث بحراء كما في حديث عائشة ﷺ عند الطيالسيِّ في «مسنده» (١٥٣٩)، وابن مسعود ﷺ عند الفاكهيِّ في «أخبار مكَّة» (٢٤٢١): (رأى جبريلَ ﷺ بحراء له ستُّ مئة جناح، قد سدَّ الأُفُق).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

الترمذيُّ في (تفسير سورة ص) من طريقين[ت٣٢٣٣، ٣٢٣٤] وقال: (حسنٌ)، قال: (وقد روي هذا الحديث عن معاذِ بن جبلٍ رضي الله عنه عنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم بطوله)(١)، وسيأتي الكلامُ على رؤيةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ربَّه ليلةَ الإسراءِ إن شاء الله تعالى في أوَّل (الصلاة)[قبل ح٣٤٩].

سابعُها: وحيُ إسرافيلَ، كما(٢) ثبت عن عامر بن شراحيل الشَّعبيِّ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم وُكِّلَ به إسرافيلُ، فكان يتراءى له ثلاثَ سنينَ، ويأتيه بالكلمة والشيء، ثم وُكِّل به جبريلُ، قال ابنُ عبد البَرِّ في أوَّل «الاستيعاب» وساق سندًا إلى الشَّعبيِّ، قال: (أُنزلتْ عليه النُّبوَّةُ وهو ابنُ أربعينَ سنةً، فقُرِنَ بنبوَّتِه إسرافيلُ عليه السلام ثلاثَ سنينَ، فكان يعلِّمُه الكلمةَ والشيءَ، ولم يَنزلْ عليه القرآنُ على لسانِه، فلمَّا مضتْ ثلاثُ سنين قُرِنَ بنبوَّتِه جبريلُ عليه السلام، فنزلَ القرآنُ على لسانِه عشرَ سنينَ)(٣)، قال شيخُنا الشَّارح في أوَّلِ (فضائل القرآن) بعدَ أنْ ذكر(٤) الكلامَ بوكالةِ إسرافيلَ ثلاثَ سنينَ: (يأتيه بالكلمة ونحوِها، ووقعَ في «ابن التين»: «ميكائيل» بدله، والمشهورُ: أنَّ جبريلَ ابتدأَهُ بالوحيِ) انتهى، وذَكَرَ أيضًا شيخُنا أنَّ الواقديَّ وغيرَه أنكر كونَه وُكِّل به غيرُ جبريلَ(٥)، وقال شيخُنا أيضًا: (قالَ أحمدُ بنُ محمَّدٍ البغداديُّ: أكثرُ ما في الشريعة ممَّا أُوحي إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم على لسانِ جبريلَ).

وعن الحَليميِّ -[وهو أحد أئمَّة الدِّين، وشيخ الشافعيَّة بما وراء النهر، وآدبُهم، وأنظرُهم، وهو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمَّد بن حَليم -باللام- مولدُه سنةَ ثمانٍ وثلاثين وثلاث مئة، وتوفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربع مئة](٦)-: (أنَّ الوحيَ كان يأتي النبيَّ صلى الله عليه وسلم على سِتَّةٍ وأربعينَ نوعًا)[المنهاج ١/٢٤٠]، وقد حاولَ تَعدادَها(٧).

---

(١) وقد أتى على بيان طرقه والاختلاف فيها الحافظ في «الإصابة» في ترجمة عبد الرحمن بن عائش (٢/٤٠٥).

(٢) في (ب): (لما).

(٣) «الاستيعاب» (١/٣٦)، وهو عند ابن سعد في «الطبقات» (١/١٦١).

(٤) في (ب): (دل).

(٥) «التوضيح» (٢/٢٢٣) و(٢٠/١٣٧)، وقال الحافظ في «الفتح» (١/٣٧) بعد أن ذكر مرسل الشعبيِّ: (فيحسُن بهذا المرسل -إن ثبت- الجمعُ بين القولين في قدر إقامته بمكَّة بعد البعثة، فقد قيل: ثلاث عشرة، وقيل: عشر، ولا يتعلَّق ذلك بقدر مدة الفترة، والله أعلم)، ثمَّ قال بعد ذكره إنكار الواقدي: (ولا يخفى ما فيه؛ فإنَّ المثبت مقدَّم على النافي، إلَّا إنْ صَحِبَ النَّافي دليلُ نفيِهِ؛ فيُقدَّم، والله أعلم).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٣١).

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (١/٢٧): (وغالبُها من صفات حامل الوحي، ومجموعُها يَدخُل فيما ذُكر)، وقوله: (وقد حاول تعدادها) سقط من (ب).

تنبيه: إذا تمثَّل له الملَك رجُلًا يَحتملُ تمثيلُ جبريلَ له رَجُلًا أنَّ الله أفنى الزائد مِن خلقِه، ثمَّ أعادَه إليه، ويَحتملُ أنَّه يُزيلُه عنه، ثمَّ يعيدُه إليه بعدَ التبليغ، نبَّه على ذلك إمامُ الحرمين، قاله شيخُنا الشَّارح، قال: (وأمَّا التداخلُ فلا يصحُّ على مذهبِ أهلِ الحقِّ)[التوضيح٢/٢٢٨]، قال: (وأبدى الشيخُ عِزُّ الدين ابنُ عبد السلام سؤالًا، فقال: إن قيل: إذا لقي جبريلُ النبيَّ ﷺ في صورة دِحْية فأين تكون[1] روحه؟ فإن كان في الجسد الذي له سِتُّ مئة جناح، فالذي أتى لا روح جبريل ولا جسده، وإن كانت في هذا الذي هو في صورة دحية، فهل يموت الجسد العظيم أم يبقى خاليًا من الروح المنتقلة عنه إلى الجسد المشبَّه بجسد دِحْية؟ ثمَّ أجاب: بأنَّه لا يبعُد ألَّا يكون انتقالُها موجبَ موتِه، فيبقى الجسد حيًّا لا ينقص من معارِفِه[2] شيءٌ، ويكونُ انتقالُ روحِه إلى الجسد الثاني كانتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طير خُضْرٍ، قال: وموتُ الأجساد بمفارقةِ الأرواح ليس بواجبٍ عقلًا، بل بعادةٍ أجراها اللهُ تعالى في بني آدمَ، فلا يلزم في غيرِهم) انتهى[3]، ورأيتُ في كلامِ غيرِه ما لفظُه: (قال أهلُ الحقيقةِ: وتمثيلُ الملَك رَجُلًا، وتمثيلُ جبريلَ في صورةِ دِحيةَ ليس معناه: أنَّه انقلبتْ ذاتُ الملَك في صورةِ الرَّجلِ، بل بمعنى أنَّه ظهرَ بتلك الصورةِ للنبيِّ ﷺ) انتهى[4].

٣- وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ -وَهُوَ التَّعَبُّدُ- اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ، فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ المَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»، قَالَ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾» [العلق: ١-٣]، فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رضي الله عنها فَقَالَ: «زَمِّلُونِي

---

(١) في (ب): (يكون)، والروح يذكَّر ويؤنَّث.

(٢) في (ب): (مفارقه)، والمثبت من النسخ الأخرى موافق لمصدره.

(٣) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (٢/٣٨٥)، «التوضيح» (٢/٢٢٨-٢٢٩).

(٤) انظر «فتح الباري» (١/٢٩).

زَمِّلُونِي»، فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لِخَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الخَبَرَ: «**لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي**»، فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللهِ مَا **يُخْزِيكَ** اللهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، **وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ**، فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ **وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ ابْنِ عَبْدِ العُزَّى، ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ** -**وَكَانَ امْرَأً قَدْ تَنَصَّرَ فِي الجَاهِلِيَّةِ**، وَكَانَ يَكْتُبُ الكِتَابَ العِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الإِنْجِيلِ **بِالعِبْرَانِيَّةِ** مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا **قَدْ عَمِيَ**- فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا **ابْنَ عَمِّ**؛ اسْمَعْ مِنَ ابْنِ أَخِيكَ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أَخِي؛ مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: **هَذَا النَّامُوسُ** الَّذِي نَزَّلَ اللهُ **عَلَى مُوسَى**، يَا لَيْتَنِي **فِيهَا جَذَعًا**، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا **إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ**، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟**» قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ، وَإِنْ **يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ** أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ، **وَفَتَرَ الوَحْيُ**.

قوله: (**عَنْ عُقَيْلٍ**): هو بضمِّ العين وفتح القاف: ابن خالد بن عَقِيل -بفتح العين وكسر القاف- وليس في «صحيح البخاريِّ» بضمِّ العين غيرُه، وله في «مسلمٍ» أيضًا، ومثلُه: (بنو عُقَيل) القبيلةُ المعروفةُ، لهم ذكرٌ في حديث عِمرانَ بنِ حُصينٍ عند مسلمٍ، فذكر حديث العَضْباء، وأنَّها كانت لرجلٍ منْ بني عُقَيل[م١٦٤١]، وفي «مسلمٍ» أيضًا: (يحيى بنُ عُقَيلٍ الخزاعيُّ البصريُّ)(١)[م(٥٥٣) (٥٧) و(٧٢٠) (٨٤) و(١٠٠٦) (٥٣) و(٢٦٥٠)(١٠)]، والباقي في «الصحيحين»، و«الموطَّأ»: (عَقِيل) بفتح العين وكسر القاف(٢)، والله أعلم./ [١/٤أ]

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): هو العَلَمُ الفَرْدُ أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ مسلمِ بنِ عُبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ الزُّهريُّ، ترجمتُه معروفةٌ فلا نطوِّلُ بها، مِن ساداتِ التابعين وصغارِهم، وسأذكر في (كتاب الجنائز) مَنْ لقي مِنَ الصحابةِ[ح١٣٤٨]، وبهذا يُعرَف أنَّ روايتَه عن غير(٣) مَنْ ذكرت هناك من الصحابة مرسلةٌ؛ فإنَّه كثيرُ الإرسال(٤).

قوله: (**عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ**): هي بالهمز، وعوامُّ المحدِّثين يقرؤونه بالياء، وقد حُكي: (عيشة) في لغةٍ فصيحةٍ ذَكَرَها أبو عُمر الزاهد في «شرح الفصيح» عن ثعلب، عنِ ابنِ الأعرابيِّ، وحكاها

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤٧٣/٣١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤٢/٢٠)، «تقييد المهمل» (٣٤٨/٢)، «مشارق الأنوار» (٢٩٥/٢).

(٣) (غير): سقطت من (ب).

(٤) انظر «الكاشف» (١٣٢/ب)، «جامع التحصيل» (٢٦٩/١).

أيضًا عليُّ بن حمزة[١].

ثمَّ اعلم أنَّ هذا الحديثَ في ابتداء الوحي مرسلُ صحابيٍّ؛ لأنَّها لم تُدرِك ذلك الوقتَ، فتكونُ سمعتْه منه صلى الله عليه وسلم، أو مِن صحابيٍّ آخر، ومرسلُ الصحابيِّ حجَّةٌ عند الجمهور، خلافًا لأبي إسحاقَ الإسفراييني وطائفةٍ يسيرة[٢].

قوله: (**مِنَ الوَحْيِ**): في (مِن) **قولان**:

أحدهما: أنَّها لبيان الجنس.

ثانيهما: للتبعيض.

قال القزَّاز[٣] بالأوَّل[٤] كأنَّها قالت: من جنس الوحي، وليست الرؤيا من الوحي حتى تكون (من) للتبعيض، وردَّه القاضي عياض، وقال: (بل يجوز أن تكون للتبعيض؛ لأنَّها من الوحي كما جاء في الحديث: «**أنَّها جُزْءٌ مِنَ النُّبُوَّةِ**»[٥]).

قوله: (**الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ**): وفي «مسلمٍ»: «الصادقةُ»[م١٦٠]، وفي روايةِ مسلمٍ للمؤيَّد الطوسيِّ: «الصالحةُ»، وكذا رواه البخاريُّ في (كتاب التعبير): «الصادقةُ»[ح٦٩٨٢]، وكذا في (سورة اقرأ) في (التفسير)[ح٤٩٥٣ و٤٩٥٦]، و(الصادقة) و(الصالحة)[٦] بمعنًى، وهي تباشير النُّبوَّة؛ لأنَّه لم يقع فيها ضِغْث.

قوله: (**فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا**): هي بغير تنوينٍ، على وزن (فُعْلى)، وجمعُها: (رُؤًى) على وزنِ (رُعًى)، قاله الجوهريُّ.

قوله: (**مِثْلَ فَرَقِ**[٧]): (مثلَ): منصوبٌ على الحال، أي: جاءتِ الرؤيا مُشْبِهَةً فَلَق الصُّبح، أي: ضياءَه؛ إذا انفلقَ وانمازَ عن ظلام الليل، وذلك حين يتَّضحُ فلا يُشَكُّ فيه، و(فَلَق الصبح) و(فَرَقه)

---

(١) أي: الكِسائي، وانظر «إكمال المُعْلِم» (٨/٥٠٥)، «شرح مسلم» (١٨/٢٨٨).

(٢) منهم أبو بكرٍ الباقلَّاني، انظر «علوم الحديث» (ص٥٦)، «التقييد والإيضاح» (١/٤٠٦)، «النكت» (٢/٥٤٦).

(٣) تصحَّف في (ب)، وهو أبو عبد الله محمَّد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي النَّحْوي (ت٤١٢هـ)، له «الجامع في اللغة»، انظر: «إنباه الرواة» (٣/٨٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/٣٢٦).

(٤) في (ب): (فالأول).

(٥) أخرجه البخاري (٧٠١٧) ومسلم (٢٢٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن غيره.

(٦) في (ب): (والصالحة والصادقة).

(٧) كذا في النُّسخ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (فَلَق).

بفتح أوَّلهما وثانيهما: ضياؤُه، وإنَّما يُقال هذا في الواضح البيِّن.

تنبيهٌ: قال القاضي عياض وغيرُه من العلماء: (إنَّما ابتُدِئَ ﷺ بالرؤيا لئلَّا يَفْجَأَه المَلَكُ، ويأتيَه صريحُ النُّبُوَّة بغتةً، فلا تحتمله قُوى البشريَّة، فبُدِئَ بأوائلِ خِصال النُّبُوَّة وتباشيرِ الكرامة من صدق الرُّؤيا، وما جاء في الحديث الآخر من رؤية الضوء، وسماع الصوت[١]، وسلام الحَجَر والشجر[٢] عليه بالنُّبُوَّة[٣]) انتهى.

قوله: (**ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الخَلَاءُ**): هو بالمدِّ، أي: الخَلْوة، وهي شأنُ الصالحين.

قوله: (**بِغَارِ**): هو الكهف في الجبل.

قوله: (**حِرَاءٍ**): هو يُمدُّ ويُقْصَر، ويؤنَّث ويُذَكَّر، ويُصْرَف ولا يُصْرَف، وهو جبلٌ على ثلاثة أميالٍ من مكَّة، قال الخطَّابيُّ: (أهلُ الحديث يُخطِئون فيه في ثلاثة مواضع: يفتحون حاءَه [وهي مكسورةٌ]، ويكسرون الراء[٤] وهي مفتوحةٌ، ويقصرونه وهو ممدودٌ)[٥]، وقوله: (على ثلاثة أميالٍ من مكَّة) يعني: عن يسار الذاهب إلى مِنًى.

قوله: (**فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ -وَهُوَ التَّعَبُّدُ-**): هذا تفسير (التحنُّث)، قال شيخنا الشَّارح: (يَحتمل أن يكون هذا التفسير من عائشة، وأن يكون ممَّن دونها) انتهى، والذي ظهر لي: أنَّ الذي ينبغي أن يقال: إنَّه يَحتمل أن يكون هذا التفسير من عائشة، أو من عروة الراوي عنها، أو من ابن شهاب -وهو الزُّهريُّ- ولا يكون ممَّن دون هؤلاء؛ وذلك لأنَّ مداره على الزُّهريِّ فيما أعلم، وأصحابُ الزُّهريِّ غالبُهم رواه عنه كذلك، وبعضهم اختصر الحديث، فلم يقل منه إلَّا قطعةً يسيرة، والله أعلم.

معناه: يَطَّرِحُ الإثمَ عن نفسه بفعلِ ما يُخرِجُه عنه مِنَ البِرِّ، وهو بحاءٍ مهملة، ثمَّ نونٍ مشدَّدة، ثمَّ مثلَّثة، وعنِ ابن هشام: (التحنُّث: التحنُّف، يُبدلون الفاء مِنَ الثاء، يريدون الحنيفيَّة)[٦]، وقال أبو

---

(١) أخرج مسلم (٢٣٥٣) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: (أقام رسول الله ﷺ بمكَّة خمس عشرة سنةً؛ يسمع الصوت ويرى الضوء سبع سنين ولا يرى شيئًا، وثمانَ سنين يوحى إليه...).

(٢) في (ب): (الشجر والحجر).

(٣) أخرجه ابن إسحاق في «سيرته» (ص ١٠١).

(٤) أي: بالإمالة.

(٥) «إصلاح غلط المحدثين» (ص٤٥)، والعبارة في (أ) و(ب): (يفتحون حاءه ويكسرون الراء وهما مفتوحان...)، والمثبت من مصدره.

(٦) «سيرة ابن هشام» (٢٧٢/١).

أحمدَ العسكريُّ: (رواه بعضهم: «تتحنَّف»[1] بالفاء)، ثمَّ نقل عن بعض أهل العلم[2] أنَّه قال: (سألتُ أبا عَمرو الشيبانيَّ عن ذلك، فقال: لا أعرف «تتحنَّث»، إنَّما هو «تتحنَّف» من «الحنيفيَّة»، أي: تتَّبِع دين إبراهيم عليه السلام)[3].

قال الدِّمياطيُّ ما لفظُه: (ثلاثةُ أفعالٍ مخالفةٌ لسائر الأفعال: «تحنَّث»، و«تحوَّب»، و«تأثَّم» ألقى الحِنْثَ والحُوبةَ والإثمَ[4] عن نفسه، وغيرُها يكون بمعنى: تكسَّب، قاله ابن بطَّال، وزاد غيرُه: «تحرَّج»[5]) انتهى، قال شيخنا الشَّارح: (والحاصل من ذلك ثمانيةُ ألفاظ: تحنَّث، وتأثَّم، وتحرَّج، وتحوَّب، وتهجَّد[6]، وتنجَّس، وتقذَّر، وتحنَّف) انتهى، قاله شيخنا الشَّارح، ورأيتُ أنا في كتاب «الأضداد» للإمام الصَّغانيِّ: (تحنَّث إذا أتى الحِنْثَ، وإذا تجنَّبَه) انتهى.

قوله: (**اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ**): هو متعلِّقٌ بـ(يتحنَّث) أي: يتحنَّث الليالِيَ، لا بـ(التعبُّد) لأنَّه يَفسُدُ المعنى حينئذٍ؛ فإنَّ التحنُّث لا يُشترَط فيه الليالي، بل يُطلق على القليل والكثير، وأوضح من هذه العبارة: أنَّ التحنُّثَ هو التعبُّدُ مطلقًا، فإذا جعلتَه[7] متعلِّقًا بالليالي؛ بقي[8] أنَّ التحنُّثَ التعبُّدُ بالليالي[9]، وليس كذلك، بلِ التحنُّثُ التعبُّدُ المطلَق لا المقيَّد، والله أعلم[10].

و(الليالِيَ): منصوبٌ على الظرف، و(ذواتِ): بكسر التاء علامةُ النصب.

قوله: (**قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلى أَهْلِهِ**): هو بكسر الزاي، وبالعين المهملة، أي: يَرْجِعَ، يقال: (نزع إلى

---

(١) يريد حديثًا ذكره، وفيه: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقيم بحراء، وكان ذلك ممَّا تتحنَّث به قريش).

(٢) وهو أبو أحمد السكوني.

(٣) «تصحيفات المحدِّثين» (١/٢٩٦ - ٢٩٨).

(٤) (والإثم): ليست في (أ).

(٥) انظر «تهذيب اللغة» (٤/٨٤)، «لسان العرب» مادَّة (حرج).

(٦) في (ب): (وتهجَّد وتحوَّب).

(٧) أي: التعبد.

(٨) لم تظهر في (أ)، وتحتمل في (ب): (يبقى).

(٩) في (أ): (اللليالي).

(١٠) أي: قوله: (الليالي ذوات العدد) ليس قيدًا في تفسير (يتحنَّث)، فليس المراد: أنَّ التحنُّث هو التعبُّد بقيد الليالي، بل التحنُّث هو التعبُّد المجرَّد، وقوله: (الليالي...) لبيان الواقعة، وعليه فقوله: (وهو التعبُّد) معترِضٌ بين الفعل (يتحنَّث) ومتعلَّقِه الظرف (الليالي) أي: يتحنَّث لياليَ، انظر «تاج العروس» مادَّة (حنث).

أهله) إذا حنَّ إليهم، فرجع [إليهم، و(نزعوا إليه) حنُّوا إليه][(١)]./ [١/٤ب]

قوله: (فَجَاءَهُ المَلَكُ): هو جبريل عليه السلام، وهذا معروف.

قوله: (مَا أَنَا بِقَارِئٍ): قال ابن قُرْقُول: (أي: لستُ بقارئٍ؛ لأنَّه أُمِّيٌّ لا يَقرأ الكتب ولا يكتب، وقيل: «ما» استفهاميَّة، والأوَّلُ أصوبُ؛ لأنَّ الباء تمنع من كونها استفهامًا)، وكذا قاله القاضي عياض[(٢)].

قوله: (فَغَطَّنِي): هو بغينٍ معجمة مفتوحة، ثمَّ طاء مشدَّدة مفتوحة مهملة، أي: عصرني، وضمَّني، قال ابن قُرْقُول: (أي: غمَّني، ونحوه: «غتَّني»[(٣)] وهو حبس النَّفَس مرَّة، وإمساك اليد أو الثوب على الفم والأنف والحلق، يقال في ذلك: غتَّه يغُتُّه، ويقال بالطاء في الخنق وتغييب الرأس في الماء) انتهى، وقال الدِّمياطيُّ: (غمَّني وخنقني، وإنَّما فعل ذلك ليبلوَ صبرَه، ويُحسِن تأديبَهُ، فيرتاض، ويَحتمل ما كُلِّفَهُ من أعباء النُّبُوَّة) انتهى، وكأنَّ في[(٤)] ذلك إظهارًا للشدَّة والجِدِّ في الأمر، وأن يأخذ الكتاب بقوَّة، ويترك الأناة؛ فإنَّه[(٥)] أمرٌ ليس بالهُوَيْنى، والحكمة في فعل ذلك ثلاثًا: إشارةٌ إلى أنَّك تُبتلى بثلاثِ شدائدَ، ثمَّ يأتي الفَرَجُ والرَّوْحُ، وكذلك كان؛ لقي عليه الصلاة والسلام هو وأصحابُه شِدَّةً منَ الجوع في الشِّعْب حين تعاقدت قريشٌ عليهم، وشِدَّةً أُخرى من الخوف والإيعادِ بالقتل، وشِدَّةً أُخرى من الإجلاء عن أحبِّ الأوطان إليهم، ثمَّ[(٦)] كانت العاقبة للمتَّقين، قاله السُّهيليُّ بمعناه.

قوله: (حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجُهْدَ): يجوزُ في الجيم ضمُّها وفتحُها، ونصبُ الدال وضمُّها[(٧)]، ذَكَرَ فتحَ الدال وضمَّها النوويُّ عن صاحب «التحرير» وغيرِه[(٨)]، ومعناه: الغاية والمشقَّة، فعلى الرفع معناه: بلغ

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب)، انظر الكلام في «التوضيح» (٢/٢٥٧).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (١/١٨٥).

(٣) وهي رواية ذكرها ابن إسحاق في «سيرته» (ص١٠١).

(٤) (في): سقطت من (ب).

(٥) في (ب): (وإنه).

(٦) (ثم): سقطت من (ب).

(٧) وكلُّ ذلك في رواية «اليونينيَّة».

(٨) «شرح مسلم» (٢/٣٧٥)، وصاحب «التحرير» -وهو شرح لـ«صحيح مسلم»، مخطوط- هو الإمام أبو عبد الله محمَّد بن قِوام السُّنَّة إسماعيل بن محمَّد بن الفضل الأصفهانيُّ التيميُّ الطلحيُّ؛ نسبة إلى سيدنا طلحة ابن عبيد الله رضي الله عنه، اخترمته المنيَّة سنة (٥٢٦هـ)، وترجمَته مع ترجمة أبيه الحافظ الكبير، وانظر «تاريخ الإسلام» (٣٦/٣٧٢-٣٧٣)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٨٠-٨٨)، «تذكرة الحفاظ» (٤/١٢٧٧).

منِّي الجهدُ مبلغَهُ، فحذف (مبلغَه)، وهو المفعول، وعلى النصب معناه: بلغ الملَك منِّي الجهدَ.

قوله: (﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾[(١)] [العلق: ١]): قال الدِّمياطيُّ: (فيه دليلٌ على ترك التسمية، وأنَّها ليست من كلِّ سورة، وهذه أوَّلُ سورةٍ نزلت، وليس ذلك فيها) انتهى، وقال النوويُّ: (استدلَّ بهذا الحديث بعضُ مَن يقول: إنَّ «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست بقرآنٍ في أوائل السور؛ لكونها لم تُذكَر هنا، وجواب المثبِتينَ لها: أنَّها[(٢)] لم تنزل أوَّلًا، بل نزلت البسملة في وقتٍ آخر؛ كما نزل باقي السورة في وقت آخر).

فائدة: في قوله: (﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾) دليلٌ للجمهور سلفًا وخلفًا -وهو الصواب- أنَّه أوَّل ما نزل من القرآن، وقولُ مَن قال: إنَّ أوَّل ما نزل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ فيما يتعلَّق بالإنذار، [أو بعد قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ إلى قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١-٥] عملًا بالرواية الآتية: «فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾»[ح٤]، أو على أنَّه أوَّل ما نزل بعد فترة الوحي، كما هو ظاهر إيراده][(٣)]، قال النوويُّ في أنَّ (المدَّثِّر) أوَّلُ ما نزل: (ليس بشيءٍ)، انتهى، وأبعدَ مَن قال: إنَّ أوَّل ما نزل الفاتحةُ، بل هو شاذٌّ، قال النوويُّ: (وبُطلانه أظهرُ من أن يُذكَر)[(٤)].

غريبة: نقل شيخنا الشَّارح في (تفسير المدَّثِّر) عن عطاء بن أبي مسلم: (أنَّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ نزلت قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾)، انتهى، وفي كلام أبي القاسم الحسن بن محمَّد بن حبيب في كتاب «التنزيل»: (قال قتادة: «سورة المزمل» مدنيَّة، وقال الباقون: مكِّيَّة)[(٥)]، وهذا الرجل قيل: إنَّ الحاكم تكلَّم فيه[(٦)]،

---

(١) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣): (قوله: ﴿قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدَّثر: ٢]: فيه دلالة على الرسالة، وقوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾: دلالة على النبوة).

(٢) (أنَّها): سقطت من (ب).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وانظر «شرح مسلم» (٢/٣٧٥).

(٤) «شرح مسلم» (٢/٣٨٢)، واستدلَّ القائل بأنَّ (الفاتحة) أوَّل ما نزل بحديث ابن إسحاق في «السيرة» (ص١١٢-١١٣)، والبيهقيِّ في «دلائل النبوَّة» (٢/١٥٨-١٥٩) من حديث أبي ميسرة عَمرو بن شُرَحبيل مرسلًا، وفيه: (فلمَّا خلا ناداه: يا محمَّد؛ قل: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ حتى بلغ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ١-٧]، قل: لا إله إلَّا الله، فأتى ورقةَ، فذكر ذلك له...)، قال البيهقيُّ: فهذا منقطع، فإن كان محفوظًا؛ فيَحتمل أن يكون خبرًا عن نزولها بعدما نزلت عليه ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، والله أعلم.

(٥) «التنزيل وترتيبه» (ق٤).

(٦) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٣٧-٢٣٨)، «المغني في الضعفاء» (١/١٦٦).

وذكر أيضًا شيخنا في أوَّل (فضائل القرآن): (أنَّ مجاهدًا زاد ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾)، فبقي في المسألة خمسة **أقوال**: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ إلى: ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١-٥]، أو (المدَّثِّر)، أو (المزَّمِّل)، أو (ن)، أو (الفاتحة).

فائدة ثانية: أوَّلُ سورة نزلت بالمدينة: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾، كما نقله[1] شيخنا في (تفسيرها).

ثالثة: آخر ما نزل من السُّور (براءة)، وسيأتي في ذلك تعقُّبٌ للداوديِّ في (سورة براءة) إن شاء الله تعالى[ح٤٦٥٤]، ونقل النَّحَّاس عنِ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١]، ونقل شيخنا: (أنَّها آخر سورة نزلت، فيما حكاه ابن النقيب عنِ ابن عبَّاس) انتهى، وهذا في «صحيح مسلم» عنِ ابن عبَّاس[م٣٠٢٤].

رابعة: آخر ما نزل من الآيات: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، نقل شيخنا الشَّارح في رواية أبي صالح عنِ ابن عبَّاس: (أنَّها نزلت بمكَّة، وتوفِّيَ بعدَها بأَحَدٍ وثمانين يومًا، زاد ابن المُنْكَدِر[2]: هذا مستبعدٌ لما فيه من انقطاع الوحي هذه المدَّةَ، وقيل: نزلت يوم النَّحْر بمِنًى في حجَّة الوداع، ورَوى ابن أبي حاتم، عن سعيد بن جُبير، عنِ ابن عبَّاس: عاش بعدَها تسع ليالٍ[3]، وعند مقاتل: سبع[4]، وحَكى غيرُه: ثلاث ليال، وقيل: ثلاث ساعات، ذكرهما القرطبيُّ[5]، وقيل: إنَّه عاش بعدَها أحدًا وعشرين يومًا) انتهى، وقال ابن عبد السلام: (نزلت آية الكلالة، فعاش بعدَها خمسين يومًا، ثمَّ نزل: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فعاش بعدها أحدًا وعشرين يومًا، وقيل: سبعة) انتهى[6]، وقيل: (آخر آية نزلت: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾ إلى آخر الآية [النساء: ١٧٦])[7]،

---

(١) في (ب): (ذكره).

(٢) كذا نقله المصنف عنِ ابن الملقن في «التوضيح» (١٢٨/٢٢)، وفي (ب): (ابن المنذر)، وفي هامش (أ): (ولعله ابن المنذر).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٩٤٤) عنِ ابن جبير دون ذكر ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وهكذا النص عند ابن الملقِّن عنِ ابن جبير فقط، فليتنبَّه.

(٤) في مطبوع «تفسير مقاتل» (١٥٠/١): (بتسع ليال).

(٥) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (٤٢١/٤).

(٦) «تفسير العزِّ بن عبد السلام» (٥٠١/٣)، وفيه: (فنزل في حجَّة الوداع: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ﴾ [المائدة: ٣]، فعاش بعدها ثمانين يومًا، فنزلت آية الكلالة، وهي آية الصيف [النساء: ١٧٦]، فعاش بعدها خمسين يومًا، فنزلت: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فعاش بعدها أحدًا وعشرين يومًا أو سبعة أيَّام).

(٧) أخرجه البخاريُّ (٤٣٦٤)، ومسلم (١٦١٨) من حديث البراء رضي الله عنه.

وقيل: (﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر الآيتين [التوبة: ١٢٨-١٢٩])(١)، وقيل: (آية الرِّبا)، وسيأتي ذلك عن ابن عبَّاس في آخر (سورة البقرة) في (التفسير)[ح٤٥٤٤]، ونقل شيخنا الشَّارح في (كتاب الإيمان) عن أنس: (أنَّ آخرَ آية نزلت: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥])(٢)، ونقل أيضًا في أوَّل (فضائل القرآن): (أنَّها(٣) آية الدَّين)(٤)، فتحرَّر في آخر آية نزلت ستَّةُ أقوال، والله أعلم.

قوله: (زَمِّلُونِي): أي: غطُّوني بالثياب، وائتوني بها.

قوله: (الرَّوْعُ): هو بفتح الراء، وإسكان الواو، وبالعين المهملتين: الفزعُ.

قوله: (لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي): ليس معناه الشَّكَّ في أنَّ ما أتاه من الله تعالى، لكنَّه خشيَ ألَّا يَقْوَى على مقاومة هذا الأمر، ولا يُطيق حَمْلَ أعباء الوحي، فتزهقَ نفسُه، وينخلعَ قلبُه لشدَّة ما لَقِيَه أوَّلًا عند لقاء الملَك، وقيل غير ذلك، وقد ذكر القاضي عياض فيه احتمالين -هذا أوَّلهما- في «الشِّفا» وفي «شرح مسلم»، قال الشيخ النوويُّ: (والاحتمال الثاني ضعيف) انتهى(٥) فلهذا حذفتُه أنا، والله أعلم./ [١/٥أ]

قوله: (مَا يُخْزِيكَ اللهُ) هو بضمِّ الياء، وبالخاء المعجمة(٦) من (الخِزْي) وهو الفضيحة والهَوان، ورواه مسلم كما رواه البخاريُّ[م(١٦٠)(٢٥٢)، و(١٦٠)(٢٥٤)]، ورواه أيضًا: (يُحزِنك) بالحاء المهملة وبالنون، من (الحزن)[م(١٦٠)(٢٥٣)]، ويجوز على هذا فتحُ الياء وضمُّها، يقال: (حَزَنه) و(أحزنه)، لغتان فصيحتان،

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢١١١٣)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٩٩/١) من حديث أُبيِّ بن كعب رضي الله عنه.

(٢) انظر «التوضيح» (٦٠٩/٢)، والحديث أخرجه عن أنس رضي الله عنه ابن ماجه (٧٠)، والضياء في «المختارة» (٢١٢٢) و(٢١٢٣).

(٣) في (أ) و(ب): (أنَّ)، ويصح على تقدير: (أنَّ آية الدين آخر ما نزل).

(٤) انظر «التوضيح» (١٥/٢٤)، والقول بأنَّها آية الدَّين منسوب لسعيد بن المسيِّب، أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (١٧٥١).

(٥) «شرح مسلم» (٣٧٦/٢)، والاحتمال الثاني: أنَّ قوله هذا كان أوَّل ما رأى التباشير في النوم واليقظة، وسمع الصوت، قبل لقاء الملَك وتحقُّقه رسالة ربِّه، فيكون خاف أن يكون من الشيطان، فأمَّا منذ جاءه الملَك؛ فلا يجوز عليه الشَّكُّ، وعِلَّة ضعفه: أنَّه خلاف تصريح الحديث؛ لأنَّه جاء فيه مبيَّنًا أنَّه كان بعد غطِّ الملَك إيَّاه، وإتيانه بـ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].

(٦) في (ب): (المعجمتين)، ولا يستقيم إلَّا أن تكون العبارة: (وبالخاء والزاي المعجمتين).

قُرئ بهما في السبع[١]، قال ابن قُرْقُول في (الحاء والزاي): («لا يحزنك الله أبدًا»: كذا رواه مَعْمر عنِ الزُّهريِّ، ورواه عنه عُقيل ويونس: «يُخزيك»، من الخِزْي، وهو أصوب) انتهى، وهذا هنا من[٢] رواية عُقَيل عنِ الزُّهريِّ.

قوله: (**وَتَحْمِلُ الكَلَّ**): هو بفتح الكاف وتشديد اللَّام، أصله: الشيء الثقيل، ويدخل فيه الإنفاق على الضعيف، واليتيم، والعيال، وغير ذلك، من (الكَلال) وهو الإعياء، وعنِ الداوديِّ: (الكَلَّ: المنقطِع)[٣].

قوله: (**وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ**): قال ابن قُرْقُول: (بفتح التاء أكثرُ الرواية فيه وأصحُّها؛ ومعناه: تَكْسِبُه لنفسك، وقيل: تُكْسِبُه غيرَك وتُعطيه إيَّاه، يقال: كَسَبْتُ مالًا، وكَسَبْتُه غيري، لازمٌ ومتعدٍّ، وأنكر الفرَّاء[٤] وغيرُه «أكسب» في المتعدِّي، وصَوَّبَه ابنُ الأعرابيِّ[٥]، وأنشد: [من الطويل]

فَأَكْسَبَنِي مَالًا وَأَكْسَبْتُهُ حَمْدًا)[٦] ... ...

وقد ذكر فيه القاضي والنوويُّ كلامًا طويلًا، وما قاله ابن قُرْقُول ملخَّص، والله أعلم.

قوله: (**وَتَقْرِي الضَّيْفَ**): هو بفتح أوَّله، تقول: (قَرَيْتُ الضيفَ أَقْرِيهِ قِرًى) بكسر القاف والقصر، و(قَراءً) بالفتح والمدِّ: أحسنتُ إليه[٧].

قوله: (**وَتُعِينُ على نَوَائِبِ الحَقِّ**): أي: تُعين بما تقدر عليه، مَنْ أصابته نوائب حقٍّ؛ أعنتَه فيها، و(النوائب): جمع (نائبة) وهي الحادثة والنازلة[٧].

---

(١) قرأ نافعٌ بضمِّ الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمِّ الزاي، انظر «السبعة» (ص٢١٩)، «الحجَّة» (٣/٩٩)، «حجَّة القراءات» (ص١٨١).

(٢) (من): سقطت من (ب).

(٣) انظر «التوضيح» (٢/٢٧٧).

(٤) كذا في النُّسَخ بوضع المدِّ على الألف، وكذا في مصدره وغيره، وفي «التوضيح» (٢/٢٧٧)، و«عمدة القاري» (١٧/٤٣): (ومنع القزَّاز)، وفي «إكمال المُعْلِم» (١/٤٨٦): (وحكى أبو عبد الله بن القزَّاز أنَّ «أكسب» حرفٌ نادرٌ)، فهذا يُرجِّح أنَّه القزَّاز بذِكر كُنيته، فهو أبو عبد الله محمَّد بن جعفر القزَّاز صاحب «الجامع في اللغة»، وكتابه مفقود، والفرَّاء كنيتُه أبو زكريَّا، والقول محتملٌ أن يكون لكليهما.

(٥) وقد جاء في الرواية: (تُكسِب)، وهي رواية الكُشْمِيهَنيِّ.

(٦) «مطالع الأنوار» (٣/٣٨٦)، وانظر شطر البيت في «تفسير غريب ما في الصحيحين» للحُميديِّ (ص٢٤٤)، «البحر المحيط» (١/٤٣٦)، «تاج العروس» مادة (كسب).

(٧) انظر «التوضيح» (٢/٢٧٩).

قوله: (**وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى**): وزاد في (التعبير): (ابْنِ قُصَيٍّ)[ح٦٩٨٢]، يجتمع ورقةُ معه عليه الصلاة والسلام في قُصَيِّ بنِ كِلاب، وكذا خديجةُ رضي الله عنها(١)، وباقي نسبهما معروف.

ثمَّ اعلم أنَّ ترجمةَ ورقةَ طويلةٌ؛ منها: أنَّه لا عقب له، وقد روى الحاكم في «مستدركه» من حديث عائشة رضي الله عنها: «لا تسبُّوا ورقةَ؛ فإنِّي رأيتُ له جنَّةً أو جنَّتين»، وكذا أخرجه البزَّار(٢)، وفي كتاب الزُّبير من حديث عبد الله بن معاذ، عنِ الزُّهريِّ، عن عروة قال: سُئِلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن ورقةَ -كما(٣) بلغنا- فقال: «لقد رأيتُه في المنام وعليه ثيابٌ بيضٌ، فقد أظنُّ أنَّه لو كان من أهل النار؛ لم أَرَ عليه البياض»(٤)، ورواه الترمذيُّ في (كتاب الرؤيا) من «جامعه» من حديث عثمان بن عبد الرحمن، عنِ الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشةَ رضي الله عنها مرفوعًا بنحوه، ثمَّ قال: (حديث غريب، وعثمان بن عبد الرحمن ليس عند أهل الحديث بالقويِّ)[ت٢٢٨٨]، قال السُّهيليُّ: (في إسناده ضعفٌ؛ لأنَّه يدور على عثمان) انتهى(٥)، وذكره الحاكم في «المستدرك» في (الرؤيا)، وقال: (صحيحٌ)، وتعقَّبه الذهبيُّ بالوقَّاصيِّ؛ وهو عثمانُ المذكور، انتهى(٦)، لكن يقوِّيه قولُه عليه الصلاة والسلام: «رأيتُ القَسَّ -يعني: ورقةَ- وعليه ثيابُ حريرٍ؛ لأنَّه أوَّلُ مَنْ آمن بي وصدَّقَني»، وذكره ابن إسحاق عن أبي ميسرة عَمرِو ابن شُرحبيل(٧).

وقال المَرْزُبانيُّ(٨): (كان ورقةُ من علماء قريش وشعرائهم، وكان يُدعى: القَسَّ، وقال عليه الصلاة والسلام: «رأيتُه وعليه حُلَّةٌ خضراءُ يَرفُلُ في الجَنَّة»، وكان يذكر الله في شِعره، ويسبِّحه).

وقد ذكر شيخنا حافظ العصر العراقيُّ فيما قرأتُه عليه ما(٩) لفظه: (وينبغي أن يُقال: إنَّ أَوَّلَ

---

(١) انظر «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص١٢٠).

(٢) «مستدرك الحاكم» (٢/٦٠٩)، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٦٣/٢٣-٢٤)، وأخرجه ابن إسحاق في «السيرة» (ص١١٣) عن عروة مرسلًا. وانظر: «كشف الأستار» (٢٧٥٠).

(٣) في (ب): (لما).

(٤) «جمهرة نسب قريش» للزبير بن بكَّار (١/٢٥٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٦٣/٢٥).

(٥) «الرَّوض الأُنُف» (١/٢١٧)، **قلت**: جاء من وجهٍ آخَرَ.

(٦) «المستدرك» وبهامشه «التلخيص» (٤/٣٩٣)، وجاء من وجهٍ آخَرَ بإسنادٍ ضعيف عند أحمد في «مسنده» (٢٤٣٦٧)، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٦٣/٢٤)، من حديث ابن لَهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة به.

(٧) «سيرة ابن إسحاق» (ص١١٢-١١٣)، وهو عند البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/١٥٨-١٥٩) وقال: (هذا منقطع).

(٨) أي: في «معجم الشعراء»، لكن ترجمة (ورقة) تقع في القسم المفقود من الكتاب، والله أعلم.

(٩) (ما): سقطت من (ب).

مَنْ آمن مِن الرجال ورقةُ بن نوفل؛ لما ثبت في «الصحيحين» من حديث عائشةَ رضي الله عنها في قِصَّة بَدْء الوحي...)[م١٦٠] إلى أن قال: (ففي هذا: أنَّ[١] الوحي تتابع في حياة ورقةَ، وأنَّه آمن به وصدَّقه، وقد روى أبو يَعْلى المَوصليُّ وأبو بكرٍ البزَّارُ في «مسنديهما» من رواية مُجالِد، عنِ الشَّعْبيِّ، عن جابر بن عبد الله: أنَّه عليه الصلاة والسلام سُئِلَ عن ورقةَ بن نوفل، فقال: «أبصرتُه في بُطْنان الجَنَّة عليه سُنْدُسٌ» لفظ أبي يعلى[٢٠٤٧]، قال البزَّار: «عليه حُلَّةٌ مِن سُنْدُسٍ»[٢]، وروى البزَّار أيضًا...) فذكر حديثَ عائشةَ رضي الله عنها الذي ذكرتُه[٣]، ثمَّ قال: (صحيحٌ، رجالُه كلُّهم ثِقات، وقد ذَكَرَ ورقةَ في الصحابة أبو عبد الله ابنُ مَنْدَه [وقال]: «وقد اختُلِف في إسلامه»)، انتهى.

وقال شيخُنا المشار إليه في «سيرته» النظم: [من الرَّجز]

فَهْوَ الَّذي آمَنَ بَعْدُ ثَانِيَا ... وَكَانَ بَرًّا صَادِقًا مُوَاتِيَا
وَالصَّادِقُ المَصْدُوقُ قَالَ: إِنَّهْ ... رَأَى لَهُ تَخَضْخُضًا[٤] في الجَنَّةْ

وقوله: (ثانيًا) أي: بعد خديجة، وقد نقل الذهبيُّ في «تجريده» كلامَ ابنِ مَنْدَه كما ذكرتُه، ثمَّ قال: (والأظهر: أنَّه مات قبلَ الرسالة وبعدَ النُّبُوَّة).

قوله: (**ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ**): (ابنَ)[٥]: منصوبٌ تابعٌ لـ(ورقةَ) لأنَّه ورقةُ بن نوفل بن أسد، وخديجةُ بنتُ خويلد بن أسد، فيُكتبُ بالألف؛ لأنَّه بَدَلٌ مِن (ورقةَ)، ولا يجوزُ جرُّه؛ لأنَّه يصير صفةً لـ(عبد العُزَّى)، فيكونُ عبدُ العُزَّى ابنَ عمِّها، وهو باطلٌ.

قوله: (**وَكان امْرَأً تَنَصَّرَ في الجَاهِلِيَّةِ**): اعلم أنَّ ورقةَ ذكر أبو عُمر[٦] ابن عبد البَرِّ في ترجمة زيد ابن عَمرو بن نُفيل: أنَّ ورقةَ كان تهوَّدَ قبل أن يتنصَّر، ثمَّ تنصَّر، وأنَّ زيدًا كان أَبَى ذلك[٧] يعني:

---

(١) في (ب): (أي).

(٢) «كشف الأستار» (٢٧٥٢)، وهو عند ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦٠٢)، وتمَّام في «فوائده» (١٤٠٤).

(٣) يعني: حديث الحاكم في «المستدرك» (٢/٦٠٩)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢٧٥٠): «لا تسبُّوا ورقةَ؛ فإنِّي رأيتُ له جنةً أو جنتين».

(٤) في (أ): (تخضضًا)، وفي (ب): (تخضعًا)، والمثبت من مصدره، و**التخضخض**: الحركة والاضطراب.

(٥) (ابن): ليس في (ب).

(٦) في (ب): (عمرو)، ولا يصح.

(٧) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣): (قوله: «في زيد بن عمرو بن نفيل»: قتل ببلد حوران، سنة ثلاثين من المولد، قبل المبعث بخمس سنين) كذا.

التهوُّد والتنصُّر، والله أعلم، وقوله: (تَنَصَّرَ) أي: ترك في الجاهليَّة عبادة الأوثان، وقيل فيه بالموحَّدة من (البصيرة).

قوله: (**فِي الجَاهِلِيَّةِ**): هي ما قبلَ الإسلام، سُمُّوا بذلك؛ لكثرةِ جهالاتهم، وفي «المطالع» ذَكَرَ الجاهليَّة، ثمَّ[(١)] قال: (كلُّ ذلك كِناية عمَّا كانت عليه العرب قبل الإسلام وبَعْثِ الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الجهل بالله ورسوله[(٢)]، وبشرائع الدين، والتمسُّكِ بعبادة غير[(٣)] الله عَزَّ وَجَلَّ)، انتهى، وكذا قاله غيره، وهذا يؤخذ أيضًا من عمل البخاريِّ؛ فإنَّه ذَكر (أيَّامَ الجاهليَّة) قبلَ (المَبْعَث)[(٤)]، ولم يَذكر بينهما بابًا غيرَ بابٍ يتعلَّقُ بالجاهليَّة؛ وهو (القسامة في الجاهليَّة)[قبل ح٣٨٤٥].

وقال النوويُّ[(٥)]: («وهذا أبو عثمان النَّهْدِيُّ، وأبو رافع الصائغ، وهما ممَّن أدرك الجاهليَّة»: إنَّ معناه: كانا رجُلَين قبلَ بعثة النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: والجاهليَّة ما قبلَ بعثة النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سُمُّوا بذلك لكثرة جهالاتهم)، وقد نازعه شيخُنا الحافظ العراقيُّ في ذلك/ فيما قرأتُه عليه، فقال: (وفيما [١/٥ب] قاله نظرٌ، والظاهرُ: أنَّ المرادَ بإدراك الجاهليَّة: إدراكُ قومه أو غيرهم على الكفر قبل فتح مكَّة؛ فإنَّ العرب بادروا إلى الإسلام بعد فتح مكَّة، وزال أمر الجاهليَّة، وخطب عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الفتح بإبطال أمور الجاهليَّة إلَّا ما كان من سقاية الحاجِّ وسدانة الكعبة، وقد ذكر مسلمٌ في المخضرمين يُسَيرَ بنَ عَمرو[(٦)]، وإنَّما وُلِدَ بعد زمن الهجرة، وكان له عند موت النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون العشر سنين، فأدرك بعض زمن الجاهليَّة في قومه)، انتهى، وممَّا يدُلُّ لما قاله شيخنا: حديثُ ابن عبَّاس الذي أخرجه البخاريُّ منفردًا به: (سمعت أبي يقول في الجاهليَّة: اسقنا كأسًا دِهاقًا)[ح٣٨٤٠]، فهذا ابنُ عبَّاس أطلق الجاهليَّة على زمانٍ بعد المبعث بلا خلاف، ومَنْ عرف مولد ابنِ عبَّاس؛ عرف ذلك، والله أعلم.

قوله: (**بِالعِبْرَانِيَّةِ**): قال ابن قُرْقُول: (كذا وقع في «بدء الوحي»، وصوابُه: «بالعربيَّة»، كما تكرَّر[(٧)]

---

(١) (ثم): ليست في (ب).

(٢) في (ب): (وبرسوله).

(٣) (غير): سقطت من (ب).

(٤) في (ب): (البعث).

(٥) أي: في شرح قول مسلم في المقدمة: وهذا أبو عثمان...

(٦) انظر «معرفة علوم الحديث» (ص٤٤).

(٧) في (ب): (تقرر).

في غيرِ موضعٍ في «كتاب التعبير»[ح٦٩٨٢]، و«التفسير»[ح٤٩٥٣]، وكما(١) وقع في «مسلمٍ»[م(١٦٠) (٢٥٢)]، وفي(٢) «الأنبياء»: «وكان يقرأ الإنجيلَ بالعربيَّة»[ح٣٣٩٢]، كذا للكافَّة، وعند ابن السكن: «بالعِبْرانيَّة»، وقال الداوديُّ: ومعنى قوله: «وكان يكتب من الإنجيل بالعبرانيَّة» أي: الذي يقرأ بالعبرانيَّة ينقله بالعربيَّة)، انتهى[مطالع٤/٣٦٧]، وقال النوويُّ: (كلاهما صحيح، وحاصلُهما: أنَّه تمكَّن من معرفة دين النصارى بحيث صار يتصرَّف في الإنجيل، فيكتب أيَّ موضعٍ شاء منه بالعِبْرانيَّة إن شاء، وبالعربيَّة إن شاء، والله أعلم)[شرح مسلم٢/٣٧٨].

قوله: (قَدْ عَمِيَ): اعلم أنَّ العميان من الأنبياء: إسحاقُ، ويعقوبُ، وشعيبٌ، وفي عدِّ يعقوبَ نظرٌ؛ لأنَّه أبصر آخرًا.

ومن الأشراف: عبد المطَّلب بن هاشم، وأُميَّة بن عبد شمس، وزُهْرة بن كِلاب، ومُطْعِم بن عَدِيٍّ.

ومِنَ الصحابة -سواء كان أعمى في عهده، أو حدث له بعد وفاته عليه الصلاة والسلام-: البراءُ بن عازِب، وجابرُ بن عبد الله، وحسَّان بن ثابت، والحكم بن أبي العاص، وسعد بن أبي وقَّاص، وسعيد بن يربوع، وصخر بن حرب أبو سفيان، والعبَّاس بن عبد المطَّلب، وعبد الله بن الأرقم، وعبد الله بن عُمر، وعبد الله بن عبَّاس، وعبد الله بن عُمير، وعبد الله بن أبي أوفى، وعِتْبان بن مالك، وعُتبة بن مسعود الهُذليُّ، وعثمان بن عامر أبو قُحافة، وعَقِيل بن أبي طالب، وعَمرو ابن أمِّ مكتوم المؤذِّن، وقَتادة بن النُّعمان، هذا على ما جاء في حديث: أنَّ عينيه أُصيبتا، وهذا قد لا يُعَدُّ؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام رَدَّهما(٣)، ومثله: حبيب بن فُديك أبو فُدَيك -ويقال: حبيب بن فُوَيْك، والأوَّل أصحُّ- أنَّه عليه الصلاة والسلام دعا له وهو أعمى مبيضَّةٌ عيناه، فأبصر، وكان يُدخل الخيط في الإبرة، مختلفٌ في حديثه، وسبب ما جرى لعينيه(٤) قاله له عليه الصلاة والسلام: كنتُ أُمَرِّنُ جملًا لي، فوقعتُ على بيضِ حيَّةٍ، فأُصيب بصري، فنفث

---

(١) في (ب): (ولما).

(٢) في (ب): (في).

(٣) ذكره الواقدي في «المغازي» (١/٢٤٢)، ومن طريقه أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/٢٩٥)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (١/٤٨٣)، والبيهقي في «الدلائل» (٣/٢٥٢)، وفيه أنَّه أُصيبتْ عينه يوم أُحُد، وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٣/٢٥١) من وجه آخر، وكذا أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٤٩)، والبيهقي في «الدلائل» (٣/٢٥١ - ٢٥٢) من حديث عاصم بن عمر بن قتادة، عن أبيه، عن قتادة، وفيه: أنَّه أُصيبت عينه يوم بدر.

(٤) في (ب): (بعينيه).

رسول الله ﷺ في عينيه، فأبصر[١].

وكعبُ بن مالك، ومالكُ بن[٢] ربيعة أبو أُسيد الساعديُّ، ومَخْرمة بن نوفل، وورقة على القول بأنَّه صحابيٌّ، وهو الظاهر.

تنبيه: وأمَّا حديث عثمان بن حُنيف الأنصاريِّ -وهو أخو سهل بن حُنيف- الذي في «سنن الترمذيِّ»، و«عمل اليوم والليلة» للنَّسائيِّ، و«سنن ابن ماجه»: (أنَّ رجلًا ضريرَ البصر أتى النبيَّ ﷺ، فقال: ادْعُ اللهَ أن يعافيَني...) الحديث[ت٣٥٧٨، كن١٠٤٢٠، ق١٣٨٥]؛ يحتملُ أن يكون قد ذُكِر فيمَن تقدَّم، ويحتمل أَنْ لا، والله أعلم.

ونقل[٣] القرطبيُّ في «تفسيره»: أنَّ عبد الله بن زيد رائي الأذان عَمِيَ بعد النبيِّ ﷺ، وسأذكر سبب ذلك في أوَّل (بَدْء[٤] الأذان) إن شاء الله تعالى[قبل ح٦٠٣].

فهؤلاء من الصحابة ثلاثة وعشرون، أو خمسة وعشرون[٥].

ومن التابعين: عطاء بن أبي رَباح، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وقَتادة بن دِعامة، وأبو عبد الرحمن السُّلَميُّ، وأبو هلال الراسبيُّ[٦].

قوله: (**ابْنَ عَمٍّ**): كذا هنا، وفي «مسلم»: (أَيْ عَمِّ)[م(١٦٠) (٢٥٢)]، وفيه: (ابنَ عَمٍّ) أيضًا[م(١٦٠) (٢٥٣) و(١٦٠) (٢٥٤)]، والأوَّل صحيحٌ؛ لأنَّه ابنُ عمِّها، والثاني صحيحٌ أيضًا، قالته تعظيمًا له؛ لسِنِّه ولعِلْمه، وقال ابن قُرْقُول: («أَيْ عَمِّ»، كذا لمسلمٍ، وفي «البخاريِّ»: «يَا ابْنَ عَمٍّ»، قال بعضُهم: وهو الصواب،

---

(١) أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٤٦٤) عن محمَّد بن بشر، عن عبد العزيز بن عمر، عن رجل من سلامان، عن أمِّه: (أنَّ خالَها حبيبَ بنَ فُوَيكٍ حَدَّثَهَا...)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٦٣٤)، وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٢/١٢٧) من طريق عثمان ابن أبي شيبة، عن محمَّد بن بشر به، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤/٢٥) من الوجهين.

(٢) زيد في (ب): (أبي)، ولا يصح.

(٣) في (ب): (وذكر).

(٤) في (ب): (باب).

(٥) ذكر الشارح في «العقد الغالي» (ق٤) عدد العميان من الصحابة ثمَّ قال: (وأعمى ابن أعمى ابن أعمى: عبد الله بن عبَّاس ابن عبد المطلب).

(٦) انظر «البرصان والعرجان والعميان والحولان» (ص٥٦٩، ٥٧٠)، و«المعارف» لابن قتيبة (ص٥٨٧، ٥٨٨)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٣٢٤، ٣٢٥)، و«نَكْت الهِميان في نُكَت العُميان» (ص٨٧ وما بعدها).

ولا يَبْعُدُ أن تدعوَه بعمِّها -لسِنِّه وجلالة قَدْره- وإن كان ابنَ عمِّها).

قوله: (**هذا النَّامُوسُ**): يعني: جبريل عليه السلام، و(الناموس): صاحب سِرِّ الخير[١].

قوله: (**على مُوسَى**) **إن قيل**: لِمَ لم يقل: عيسى؛ لقُرْبه منه؟! **والجواب**: أنَّه جاء في غير «الصحيح»: (نزَّل الله على عيسى)[٢]، وكلاهما صحيح، وعن الزبير بن بَكَّار أنَّه رواه فقال: (ناموس عيسى ابن مريم)، أمَّا عيسى فلقُرْب زمنه منه، وأمَّا موسى فأبدى له السُّهيليُّ معنًى آخرَ، وهو: (أنَّ ورقةَ قد تنصَّر، والنصارى لا يقولون في عيسى: إنَّه نبيٌّ يأتيه جبريلُ، وإنَّما يقولون: إنَّ أُقْنُومًا مِنَ الأَقانِيم الثلاثة حَلَّ بناسوتِ المسيح، على الاختلاف بينهم في ذلك الحلول، وهو أُقْنُوم الكلمة، والكلمة عندهم عبارةٌ عنِ العلم؛ فلذلك كان المسيح في زعمهم يعلم الغيب، ويُخبر بما في الغد في زعمهم الكاذب، فلمَّا كان هذا مذهبَ النصارى عَدَلَ عن ذِكْر عيسى إلى ذِكْر موسى؛ لعلمه ولاعتقاده أنَّ جبريل كان ينزل على موسى، ثمَّ قال: لكنَّ ورقة قد ثبت إيمانُه بمحمَّد صلى الله عليه وسلم)، ثمَّ ساق حديث الترمذيِّ السالف[٢٢٨٨]، انتهى[٣].

---

(١) انظر «شرح مسلم» (٢/٣٧٨)، وذكر الشارح في «العقد الغالي» (ق٤) معنى (الناموس) ثمَّ قال: (والجَاسُوس: صَاحب سرِّ الشَّرِّ).

(٢) أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/١٨١)، وفيه: (هذا الناموس الذي أُنزل على عيسى عليه السلام).

(٣) «الرَّوض الأُنُف» (١/٢٧٣)، وقد قال الحافظ في «الفتح» (١/٣٥): (ولم يقل: «على عيسى» مع كونه نصرانيًّا؛ لأنَّ كتاب موسى عليه السلام مشتملٌ على أكثر الأحكام بخلاف عيسى، وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم، أو لأنَّ موسى بعث بالنقمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى، كذلك وقعت النقمة على يد النبي صلى الله عليه وسلم بفرعون هذه الأُمَّة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه ببدر، أو قاله تحقيقًا للرسالة؛ لأنَّ نزول جبريل على موسى متَّفقٌ عليه بين أهل الكتاب بخلاف عيسى؛ فإنَّ كثيرًا من اليهود يُنكرون نُبوَّته، وأمَّا ما تمحَّل له السُّهيليُّ من أنَّ ورقة كان على اعتقاد النصارى في عدم نبوَّة عيسى ودعواهم أنَّه أحد الأقانيم؛ فهو محالٌ لا يُعرَّج عليه في حقِّ ورقةَ وأشباهه ممَّن لم يدخل في التبديل، ولم يأخذ عمَّن بدَّل، على أنَّه قد ورد عند الزبير بن بَكَّار من طريق عبد الله بن معاذ، عنِ الزُّهريِّ في هذه القِصَّة: أنَّ ورقةَ قال: «ناموس عيسى»، والأصحُّ ما تقدَّم، وعبدُ الله بن معاذٍ ضعيف، نعم في «دلائل النبوة» لأبي نُعيم بإسنادٍ حسنٍ إلى هشام بن عروة، عن أبيه في هذه القِصَّة: «أنَّ خديجة أوَّلًا أتت ابنَ عمِّها ورقة، فأخبرته الخبر، فقال: لئن كنتِ صَدَقْتِني؛ إنَّه ليأتيه ناموس عيسى الذي لا يُعَلِّمُه بنو إسرائيل أبناءَهم»، فعلى هذا: فكان ورقة يقول تارة: «ناموس عيسى»، وتارة: «ناموس موسى»، فعند إخبار خديجة له بالقِصَّة قال لها: «ناموس عيسى» بحسب ما هو فيه من النصرانيَّة، وعند إخبار النبي صلى الله عليه وسلم له قال له: «ناموس موسى»؛ للمناسبة التي قدَّمناها، وكلٌّ صحيحٌ، والله سبحانه وتعالى أعلم).

و«الأُقْنُوم» في كلامه: الأصل، قال في «الصحاح»: (وأحسبها رُومِيَّة).

قوله: (**فِيهَا جَذَعًا**): الضمير في (فيها) يعود على[1] أيَّام النُّبوَّة ومُدَّتِها.

قوله: (**جَذَعًا**): هو بالذال المعجَمة المفتوحة، وفتح[2] الجيم، ويأتي ما هو، قال ابن قُرْقُول: (كذا لأكثرهم -يعني: بالنصب- وللأَصيليِّ وابن ماهان: «جَذَعٌ»، خبر «ليت»، والنصبُ على الحال، والخبرُ مضمرٌ، أي: فأَنْصُرَه وأُعِينَه، وقيل: معناه: يا ليتني أُدركُ أَمرَك، فأكونَ أَوَّلَ مَنْ يقوم بنَصْرك؛ كالجَذَع الذي هو أَوَّلُ أسنان البهائم، والقولُ الأَوَّل أبينُ، أي: شابًّا قويًّا؛ كالجَذَع من الدوابِّ، حتى أُبالغَ في نصرك).

وقال شيخنا الشَّارح: (واختلفوا في وجه النصب على **ثلاثة أوجه**:

أحدها: نصبه على أنَّه خبر «كان» المقدَّرة؛ تقديره: يا ليتني أكون جَذَعًا، قاله الخطَّابيُّ، والمازَريُّ، وابن الجوزيِّ في «مشكله»، وهو يجيء على مذهب الكوفيِّين؛ كما قالوا في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١]: أي: يكُنِ الانتهاء خيرًا لكم، ومذهب البصريِّين: أنَّ ﴿خَيۡرٗا﴾ في الآية منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يدُلُّ عليه ﴿ٱنتَهُواْ﴾ تقديره: انتهوا وافعلوا خيرًا لكم، وقال الفرَّاء: «انتهوا انتهاءً خيرًا لكم[معاني القرآن١/٢٩٥]»، وضُعِّفَ هذا الوجه بأنَّ «كان» الناصبة لا تُضمَر إلَّا إذا كان في الكلام لفظٌ ظاهر يقتضيها؛ كقولهم: «إنْ خيرًا؛ فخير».

ثانيها: نصبُه على الحال، وخبر «ليت» قوله: «فيها»؛ والتقدير: ليتني كائنٌ فيها -أي: في مدَّة الحياة- في هذا الحال شبيبةً وصِحَّةً وقُوَّةً لنُصرتك؛ إذ كان قد أسنَّ وعَمِيَ عند هذا القول، ورجَّح هذا القاضي عياض، وقال: «إنَّه الظاهر»، وقال النوويُّ: «إنَّه الصحيح الذي اختاره المحقِّقون»[3].

ثالثها: أن[4] تكون «ليت» عملت عمَلَ «تمنَّيت»، فنصبتِ الاسمين، كما قال الكوفيُّون، وأنشدوا: [من الرجز]

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا)

انتهى.[التوضيح٢/٢٩٢]

---

(١) في (ب): (إلى).

(٢) في (ب): (وضم)، ولا يصحُّ.

(٣) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص ٣٦٣)، و«مشارق الأنوار» (١/٣١٣).

(٤) من هنا بداية النسخة (ج).

قوله: (إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ): استعمل فيه (إذ) في المستقبل كـ(إذا)، وهو استعمالٌ صحيح، ومثله قوله تعالى: ﴿إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩]، و﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ﴾ [غافر: ١٨]،/ وقوله: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧١]، وقدِ استُعمل كلٌّ منهما في موضع الأخرى، ومن الثاني(١): قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمرن: ١٥٦]، ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢]. [١/٦٦أ]

قوله: (أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟): هو بفتح الواو على الاستفهام، و(أو) إذا جاءت للتقرير، أو التوبيخ، أو الردِّ، أو الإنكار، أو الاستفهام؛ كانت الواو مفتوحةً، وإذا جاءتْ للشَّكِّ، أو التقسيم(٢)، أو الإبهام، أو التسوية، أو التخيير، أو بمعنى الواو على رأي بعضهم، أو بمعنى (بل)، أو بمعنى (حتَّى)، أو بمعنى (إلى)، وكيف ما كانت عاطفة؛ فهي ساكنةُ الواو.

والياء في (مُخرِجيَّ) مشدَّدة، وهو جمع: (مُخرِج)، ويجوزُ تخفيفها، والصحيح: التشديد، وبه جاءت الرواية، وقال السُّهيليُّ: (لا بُدَّ من تشديد الياء في «مُخرِجيَّ»؛ لأنَّه جمعٌ)، ثمَّ ذكر كلامًا حسنًا، فإن أردتَه؛ فانظره في أوائل «روضه».

ثمَّ على التشديد يجوزُ فتحها وكسرها؛ ومنه قوله تعالى: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، قرئ بهما في السبع؛ فقرأ حمزةُ بالكسر، وهي لغةٌ حكاها الفرَّاء وقُطْرُب(٣)، وأجازها أبو عَمرو، وقرأ الباقون بفتحها.

فائدة: ذكر الإمام أبو القاسم السُّهيليُّ أنَّ في قوله: «أَوَمُخرِجيَّ هم؟» حُبَّ الوطن، انتهى، وعنِ

---

(١) أي: استعمال (إذا) موضع (إذ).

(٢) (أو التقسيم): ليس في (ب).

(٣) قال الفرَّاء في «معاني القرآن» (٧٥/٢): (وقوله: ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] أي: الياء منصوبة؛ لأنَّ الياء من المتكلِّم تسكن إذا تحرَّكَ ما قبلها، وتُنْصَب إرادةَ الهاءِ -أي: هاء السكت- فإذا سكن ما قبلها؛ رُدَّت إلى الفتح الذي كان لها، والياء في ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ ساكنة، والياء بعدها من المتكلِّم ساكنة، فحرِّكت إلى حركةٍ قد كانت لها، وقد خَفض الياء من قوله: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾: الأعمشُ ويحيى بن وثَّاب جميعًا، ولعلَّها مِن وَهَمِ القُرَّاء طبقةِ يحيى؛ فإنَّه قَلَّ مَنْ سَلِمَ منهم من الوَهَم، ولعلَّه ظنَّ أنَّ الباء في ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ خافضة للحرف كلِّه، والياء من المتكلِّم خارجة من ذلك)، فليُتنبَّه.

قال أبو عليٍّ الفارسيُّ في «الحُجَّة» (٢٩/٥): (قال الفرَّاء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش ويحيى بن وثَّاب، قال: وزعم القاسم بن معن أنَّه صواب، قال: وكان ثقةً بصيرًا، وزعم قُطْرُبٌ أنَّه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء).

الإمام أبي نصرٍ عبدِ الوهَّاب ابنِ شيخ الإسلام تقيِّ الدين عليِّ بن عبد الكافي السُّبكيِّ الشافعيِّ: (أنَّ أحسن منه أن يقال: تحرَّكت نفسُه لِما في الإخراج من فوات ما نُدِب إليه من إيمانهم وهدايتهم؛ فإنَّ ذلك مع التكذيب والإيذاء مترقَّبٌ، ومع الإخراج منقطعٌ، وذلك هو الذي لا شيء عند الأنبياء عليهم السلام أعظمُ منه؛ لأنَّه امتثال أمر الله تعالى، وأمَّا مفارقةُ الوطن؛ فهو أمرٌ جِبِلِّيٌّ، والنبيُّ ﷺ أجلُّ وأعلى مقامًا من الوقوف عنده في هذا الموطن العظيم) انتهى[١].

قوله: (**يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ**): أي: وقتُ خروجِكَ.

قوله: (**مُؤَزَّرًا**): هو بضمِّ الميم، ثمَّ همزة مفتوحة، ثمَّ زاي مفتوحة مشدَّدة، ثمَّ راء، أي: بالغًا قويًّا[٢].

قوله: (**يَنْشَبْ**): هو بفتحِ الشِّين، أي: يلبَث.

قوله: (**وَفَتَرَ الوَحْيُ**): **إن قيل**: ما الحكمة في فُتوره؟ **فالجواب**: لعلَّه لذهاب ما حصل له من الرَّوع، وليتشوَّفَ لعَودِه[٣].

فائدة: لَمْ يذكر هنا مقدار الفترة، وقد جاء في حديثٍ مسندٍ[٤] كما أفاده السُّهيليُّ في «روضه»: (أنَّها كانت سنتين ونصفًا)[الروض ١/٢٨١]، والله أعلم.

٤ - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيَّ قَالَ -وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الوَحْيِ فَقَالَ- فِي حَدِيثِهِ: «بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي، فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، **فَرُعِبْتُ مِنْهُ**، فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنْذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدَّثِّر: ١-٥]، **فَحَمِيَ الوَحْيُ** وَتَتَابَعَ».

تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ، وَتَابَعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَّادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ: «بَوَادِرُهُ».

---

(١) ذكره الإمام أبو نصر تاج الدين السبكيُّ عن والده الإمام تقيِّ الدين في «طبقات الشافعيَّة الكبرى» (١٠/٢٨٥)، ومن قوله: (من إيمانهم وهدايتهم) إلى هنا تقدَّم في (ب) إلى بداية الفائدة، مع بعض تصحيف؛ إذ النصُّ مُستدرك في هامش (أ)، فوَهِمَ الناسخ في موضعه، والله أعلم.

(٢) انظر «التوضيح» (٢/٢٩٦).

(٣) انظر «التوضيح» (٢/٢٩٧).

(٤) في (ب): (مسندًا)، وكلاهما صحيح.

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ، وقد تقدَّم، ويأتي.

قوله: (وَأَخْبَرَنِي أبو سَلَمَةَ بْنُ عبد الرَّحْمَنِ): اسمُ أبي سلمةَ عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، والصحيح الأوَّل، وقيل: لا يُعرف اسمه، وقال أحمدُ ابنُ حَنبلٍ: (كنيتُه هي اسمُه)[١]، وهو أحد الفقهاء السبعة عند أكثر علماء[٢] الحجاز، كما قاله الحاكم، وقيل: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث.

والفقهاء السبعة: خارجة بن زيد بن ثابت، والقاسم بن محمَّد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، وعبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، وسعيد بن المُسَيَّب، وأبو سلمة المذكور.

واعلم أنَّ قول ابن شهاب: (وأخبرني أبو سلمة) هو معطوفٌ على السند المذكور قبلَه؛ أعني: قولَ البخاريِّ: (حَدَّثنا يَحيى ابن بُكير: حَدَّثنا اللَّيث عن عُقَيْلٍ، عنِ ابنِ شِهابٍ قَالَ: أَخبرني أَبو سَلَمَةَ ابنُ عَبدِ الرَّحمن: أَنَّ جَابِرَ بنَ عبدِ الله الأنصاريَّ قال...) الحديث، وليس هذا تعليقًا، فاعلمه.

وقد غلط فيه بعضُ شارحي هذا الكتاب -على ما بلغني من[٣] بعض العلماء، ثمَّ رأيتُه في «شرحه للبخاريِّ» - فظنَّه تعليقًا[٤]، وإنَّما هو معطوفٌ على السند المذكور قبلَه، وانظر «أطراف المِزِّيِّ»[٣١٥٤]؛ تجد ذلك، وهذا ظاهر عند أهل الصناعة، والله أعلم[٥].

قوله: (فَرَعَبْتُ مِنْهُ): بفتح الراء والعين[٦] قيَّده الأَصيليُّ، ولغيره: (فرُعِبْتُ)[٧]، وهما لغتان

---

(١) لم أقف على مَن نسب هذا القولَ للإمام أحمد ابن حنبل، وإنَّما هو مِن قول الإمام مالك بن أنس، أمَّا الإمام أحمد؛ فقد قال عندما سأله ابنُه عن اسم أبي سلمة: (لا أدري)، انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٩٧)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/١٣٠)، «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٧٠)، «تذهيب التهذيب» (١٠/٢٧٩)، «تهذيب التهذيب» (٤/٥٣١).

(٢) في (ب): (أهل) بدل (علماء).

(٣) في (ب): (أن)، ولا يصح.

(٤) انظر «الكواكب الدراري» للكرماني (١/٤١).

(٥) انظر «فتح الباري» (١/٣٧).

(٦) في «مشارق الأنوار» (١/٢٩٤): «بفتح الراء وضمِّ العين»، وهو الصواب، وكذا نقله غير واحد من شُرَّاح «البخاري» عن الأَصيلي، وكذا ضَبَطَ روايته في نسختي القَيْصري والبصري من اليونينية، انظر في «التنقيح» (١/١٧)، و«التوضيح» (٢/٣١٠)، و«المصابيح» (١/٤٦)، و«اللامع» (١/٦٧)، و«الفتح» (١/٣٨)، و«العمدة» (١/٦٦)، والذي في «اللسان» (٦/١٧١)، و«القاموس» (ص٨٩-٩٠) مادة (رعب): (رَعَبَهُ كمنعه: خوَّفه، كرَعَّبَه فرَعَبَ كمَنَع).

(٧) وكذا في «اليونينيَّة» و(ق).

(رَعُب) و(رُعِب)، حكاهما يعقوب[الألفاظ١٢٨]، قاله ابن قُرْقُول، انتهى.

قوله: (﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾) [المدثر: ٥]: أي: الشِّركَ، أو الشيطانَ، أو الظُّلْمَ، وقيل: العذابَ، أي: سببَه، وأصلُه: ما يؤثِّم ويلطِّخ، وقيل: نفسَك فخالِفْ، أو حُبَّ الدنيا؛ فإنَّه رأس كلِّ خطيئة(١)، والناسُ يُورِدُون: «حبُّ الدنيا...» إلى آخره؛ حديثًا، وإنَّما هو معروف من كلام جُندبٍ البَجَليِّ موقوفًا عليه، قاله الحافظ أبو العبَّاس ابن تيمية(٢)، وقد عزاه شيخنا العراقيُّ لمالك بن دينار، وقال: (كذلك رواه ابن أبي الدنيا في «مكايد الشيطان» بإسناده إليه(٣))، قال: (وقد رُوي من كلام عيسى ابن مريم، كما رواه البيهقيُّ في كتاب «الزهد»(٤))[شرح التبصرة١/٢٧٤].

قوله: (فَحَمِيَ الوَحْيُ): أي: قَوِيَ واشتدَّ.

قوله: (تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ): الضميرُ في (تَابَعَهُ) يعود على (يحيى ابن بُكَير) أي: تابع عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ وأبو صالحٍ يحيى ابنَ بُكَيرٍ على روايته هذا الحديث عنِ الليث به(٥)، و(يوسف): فيه تثليث السِّين مع الهمز وعدمه؛ سِتُّ لغات(٦).

ومتابعةُ عبد الله بن يوسف أخرجها البخاريُّ في مكانين آخرين(٧) عنه عنِ الليث به(٨)، في (أحاديث الأنبياء) بتمامه[ح٣٣٩٢]، وفي (التفسير) مختصرًا[ح٤٩٥٧].

و(أبو صالح): هو عبد الله بن صالح كاتب الليث، كذا رأيتُ في حاشيةٍ على أصلنا لـ«صحيح(٩)

---

(١) انظر «الكشف والبيان» للثعلبيِّ (١٠/٧٠)، «التوضيح» (٢/٢١٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/١٠٧) و(١٨/١٢٣)، والأثر أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٩)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠١٩) من حديث الحسن مرسلًا.

وقوله: (قاله الحافظ أبو العبَّاس ابن تيمية) تقدَّم في (ب) و(ج) قبل قوله: (حكاهما يعقوب)، وهو غير مسلَّم؛ وسبب ذلك: أنَّ العبارة استُدرِكت في (أ) في الهامش، فوَهِمَ الناسخان في مكانها.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤٩٧)، و«ذم الدنيا» (٤١٦)، ولم أجده في «مكايد الشيطان» له، والله أعلم.

(٤) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص٩٢)، وابن أبي الدنيا في «الزهد» (٥١)، ومن طريقه البيهقي في «الزهد الكبير» (٢٤٨)، و«شعب الإيمان» (٩٩٧٤)، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٨٨).

(٥) (به): سقطت من (ب)، انظر «التوضيح» (٢/٣١٥).

(٦) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٣٥٥)، وعبد الله بن يوسف هو التِّنِّيسي، انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٣٣٣).

(٧) (آخرين): سقط من (ب).

(٨) (به): سقطت من (ب).

(٩) في (ب): (تصحيح)، ولا يصح.

البخاريِّ»، وقال شيخنا الشَّارح[(١)]: (وأمَّا أبو صالح؛ فاسمه عبد الغفَّار بن داود بن مهران... ونسبه البكريُّ الحرَّانيُّ...) فذكر ترجمته، وهي معروفة، انتهى[(٢)]، وهو شيخ البخاريِّ، وروى له معه: أبو داود، والنسائيُّ، وابن ماجه.

ومتابعة كاتب الليث ليست في الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وكذلك إنْ كان عبدَ الغفَّار لا أعلم متابعتَه في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا.

فائدة: اعلم أنَّ المتابعة أن يُعتبَر الحديثُ، أي: تنظرَه بروايات غيرِ ذلك الشخصِ من الرواة، هل[(٣)] شاركه في ذلك الحديثِ راوٍ غيرُه، فرواه عن شيخه أم لا؟ فإن شاركه أحدٌ ممَّن يُعتبر بحديثه، أي: يصلح حديثُه للاعتبار والاستشهاد به -[ومَن يُعتبر به[(٤)] من المجروحين عبارتُهم في جَرحه معروفة، مثل أن يقال في جَرحه: ضعيفٌ، أو منكَرُ الحديث، أو مضطربُه، أو واهٍ، أو ضعَّفُوه[(٥)]، أو لا يُحتجُّ به، أو فيه مَقالٌ، أو ضُعِّفَ، أو فيه ضَعْفٌ، أو تُنْكِرُ وتَعرفُ، أو ليس بذاك، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقويِّ، أو ليس بحُجَّةٍ، أو ليس بعُمدةٍ، أو ليس بالمَرْضيِّ، أو للضَّعْفِ[(٦)] ما هوَ، أو فيه خُلْفٌ، أو طعنوا فيه، أو سيِّئُ الحِفظِ، أو ليِّنٌ، أو تكلَّموا فيه؛ فكلُّ مَنْ قيل فيه واحدٌ مِنْ هذه الألفاظِ؛ فإنَّه يُعتبرُ بحديثِه، ومَن جُرِحَ بغيرِ واحدٍ مِنْ هذه الألفاظِ فلا يُعتبرُ به، والله أعلم][(٧)]-؛ فيُسمَّى حديث هذا الذي شاركه تابعًا[(٨)].

وإن لم تَجِدْ أحدًا تابعَه عليه عن شيخه؛ فانظرْ هل تابعَ أحدٌ شيخَ شيخِه فرواه متابعًا له أم لا؟

---

(١) (الشَّارح): سقط من (ب).

(٢) «التوضيح» (٢/٣١٧)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (١/٣٨): (هو عبد الله بن صالح، كاتب الليث، وقد أكثرَ البخاريُّ عنه من المعلَّقات، وعلَّق عن الليث جملةً كثيرةً من أفراد أبي صالح عنه...، ووَهِمَ مَن زعم -كالدمياطيِّ- أنَّه أبو صالح عبد الغفَّار بن داود الحرانيُّ؛ فإنَّه لم يذكر مَن أسنده عن عبد الغفَّار، وقد وُجِد في مسنده عن كاتب الليث).

(٣) في النسخ: (فإن)، وهو سبق قلم.

(٤) به: سقطت من (ب).

(٥) في (ب): (ضعيف)، وهو تكرار.

(٦) في (ب): (للضعيف).

(٧) ما بين معقوفين تأخَّر في (ب) بعد قوله: (وسيأتي مثل هذا المكان بأطول من هذا، وأوضح).

(٨) فهذه المتابعة التامَّة.

فإن وجدتَ أحدًا تابع شيخَ شيخِه عليه، فرواه كما رواه؛ فسمِّهِ أيضًا تابعًا[(١)]، وقد يسمُّونه شاهدًا، فإن لم تَجِدْ فافعلْ ذلك فيمَن فوقَه إلى آخرِ الإسناد حتَّى في الصحابيِّ، فكلُّ مَنْ وُجِدَ له متابِعٌ فسمِّهِ تابعًا، وقد يسمُّونه شاهدًا، كما تقدَّم.

فإن لم تَجِدْ لأحدٍ ممَّن فوقه متابعًا فانظر هل أتى بمعناه حديثٌ آخر في الباب أم لا؟ فإن أتى بمعناه حديثٌ آخر فسمِّ ذلك الحديثَ شاهدًا.

وإنْ لم تَجِدْ حديثًا يؤدِّي معناه؛ فقد عدمت المتابعات والشواهد، فالحديثُ إذن فَرْدٌ[(٢)]، وهذا معنى قول المحدِّثين[(٣)]: الاعتبار، والمتابعات، والشواهد، والله أعلم[(٤)].

تنبيه: وقوله: (**تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ**): وهما مِنْ شيوخه، فالظاهرُ أنَّه أخذ عنهما هذه المتابعة مذاكرةً، والظاهرُ أنَّها مثلُ قوله: (قال فلان)، فإذا كان[(٥)] (فلان) شيخَه؛ فإنَّه يكون قد أخذه عنه في المذاكرة، وهو مثل قوله: (حدَّثنا) أو (أخبرنا)، والله أعلم، وسيأتي مثل هذا المقال[(٦)] بأطول من هذا وأوضح[ح٢١٤٢].

وأمَّا كاتب الليثِ عبدُ الله بن صالح فقد قال الذهبيُّ: (والأصحُّ أنَّه روى عنه البخاريُّ في «الصحيح»)، كذا في «الكاشف»[(٧)]، وفي «تذهيبه» قال: (وعنه: «خت») يعني: البخاريَّ تعليقًا، قال: (واستشهد به في «الصحيح»، وقيل: إنَّه روى عنه في «الصحيح» كما[(٨)] نذكره في اسم الذي بعدَه)، وقد ذكر في ترجمة الذي بعده[(٩)] روايةَ البخاريِّ في (تفسير سورة الفتح): (حدَّثنا عبد الله: حدَّثنا عبد العزيز بن أبي سلمةَ

---

(١) لكنَّها متابعة قاصرة (ناقصة).

(٢) في (ب): (قوله).

(٣) في (ب): (المحققين).

(٤) انظر: «علوم الحديث» (ص٨٢)، «شرح التبصرة» (١/٢٠٣)، «النكت على كتاب ابن الصَّلاح» (٢/٦٨١)، «نزهة النظر» (ص٧٠).

(٥) في (ب): (قال).

(٦) تحرَّفت في (ب) إلى: المكان.

(٧) رقم الذهبيُّ عليه في «الكاشف» (٢/٩٢): (خ)، وأمَّا قوله: (والأصحُّ أنَّ البخاريَّ روى عنه في الصحيح) فهو في «المغني في الضعفاء» للذهبي (١/٣٤٢) بلفظ: (والصحيح أنَّ...).

(٨) في (ب): (لما).

(٩) وهو عبد الله بن صالح بن مسلم بن صالح العِجْليُّ.

في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾ [الأحزاب: ٤٥][ح٤٨٣٨])[١]، ثمَّ قال: (فزعم الكَلَاباذيُّ واللَّالكائيُّ أنَّه عبد الله بن صالح العِجْلِيُّ، وقال أبو عليٍّ ابنُ السَّكَن في روايته عنِ الفِرَبْرِيِّ عنِ البخاريِّ: «حدَّثنا عبد الله بن مَسْلَمة[٢]»؛ يعني: القَعْنبيَّ، وقال أبو[٣] مسعود في «الأطراف»: هو عبد الله بن رجاء، قال: والحديث عن[٤] عبد الله بن صالح، وعبد الله بن رجاء، وقال الغسَّانيُّ: «هو عبد الله بن صالح كاتب الليث»، وقال أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام: هو عبد الله بن مسلمةَ، وهو القَعْنَبيُّ...) إلى أن قال: (قال شيخنا أبو الحجَّاج: «وأَولى[٥] الأقوال بالصواب: قولُ مَن قال: إنَّه كاتب الليث»)، ثمَّ بَرهن على ذلك؛ فانظره[٦]، هذا في (الفتح)[٧]، وأمَّا هنا فلا أعلمُ آلصحيحُ ما في الحاشية[٨]، أو الذي قاله شيخنا الشَّارح[٩]؟ وقد راجعتُ «الأطراف» للمِزِّيِّ، فلم أَرَهُ[١٠] عيَّنَه، وإنَّما ذَكَرَه بالكُنيةِ فقط،

---

(١) وأخرجه البخاريُّ أيضًا في «الأدب المفرد» (٢٤٧) وقال: (حدثنا عبد الله بن صالح...).

(٢) في (ب): (سلمة)، قلت: كذا في رواية أبي ذر أيضًا: عبد الله بن مسلمة.

(٣) في (ج): (ابن)، ولا يصح، وهو الإمام الحافظ أبو مسعود إبراهيم بن محمَّد بن عبيد الدمشقيُّ، صاحب «أطراف الصحيحين»، (ت٤٠٠هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (٢٢٧/١٧).

(٤) في المصادر: (عند).

(٥) في (ب): (فأولى).

(٦) «تذهيب التهذيب» (١٨٠/٥)، قال الحافظ في «الفتح» (٤٥٠/٨): (ورجَّح هذا -أي: كونه عبد الله بن صالح كاتب الليث- المِزِّيُّ وحدَه بأنَّ البخاريَّ أخرج هذا الحديث بعينه في كتاب «الأدب المفرد» عن عبد الله بن صالح، عن عبد العزيز... قلت: لكن لا يلزم من ذلك الجزم به، وما المانع أن يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخ واحد، وليس الذي وقع في «الأدب» بأرجحَ ممَّا وقع الجزمُ به في رواية أبي عليٍّ وأبي ذرٍّ، وهما حافظان)، وقال في «النكت الظراف» بهامش «التحفة» (٣٦٣/٦) عقب جَزْمِ أبي مسعود بأنَّه عبد الله بن رجاء ما نصُّه: (قلت: قد وقع في رواية أبي ذرٍّ عن شيوخه الثلاثة: حدَّثنا عبد الله بن مَسْلَمة -يعني: القَعْنَبيَّ- فانتفى ما قال أبو مسعود، وأمَّا قولُ المِزِّيِّ: إنَّ البخاريَّ أخرجه في «الأدب المفرد» عن عبد الله بن صالح؛ فقد تلقَّفه عنه الذهبيُّ، وجزم بأنَّه المراد في «الصحيح»، قلت: وهو محتمل، لكن مع ذلك لا يَحْسُن الجزم به؛ لِمَا وقع من رواية أبي ذرٍّ، بل نقلُها أولى أن يُعتَمَد، فلا مانع أن يكون للبخاريِّ شيخان كلٌّ منهما يُسَمَّى عبد الله).

(٧) أي: في تفسير سورة الفتح في «صحيح البخاري» (٤٨٣٨).

(٨) يريد: حاشية أصله المعتمد لـ«صحيح البخاري»، وفيها: أنَّ أبا صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث، كما تقدَّم.

(٩) (الشَّارح): ليس في (ب)، والذي قاله الشارح -يعني ابن الملقِّن- كما في «التوضيح» (٣١٧/٢) هو أنَّ أبا صالح اسمه عبد الغفار بن داود بن مهران... البكريُّ الحرَّانيُّ، كما تقدم، وقد وهَّم الحافظُ ابن حجر قائلَ هذا، انظر «فتح الباري» (٣٨/١).

(١٠) في (ب): (أر).

ولم يوضِّحه[ح١٦٥٤٠]، والله أعلم.

قوله: (**وَتَابَعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَّادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ**): الضميرُ[(١)] في (تَابَعَهُ) يعود على (عُقَيلٍ).

و(هِلَالٌ) هذا: والدُه بتقديم الراء على الدالين المهملتين وبينهما ألفٌ، وهو طائيٌّ، ويقال: كِنانيٌّ، روى عنِ الزُّهريِّ، وعنه: ابنه محمَّدٌ المعروف بحمَّاد، علَّق له البخاريُّ هنا كما تَرى.

قال الذهبيُّ في «ميزانه»: (هلالُ بنُ ردَّادٍ، عنِ الزُّهريِّ، لا يُدرَى مَنْ هو -ونحوه في «المغني»- روى عنه ولده محمَّد، ويعرف بحمَّاد بن هلال)، انتهى، وإنَّما جهَّله لأنَّه لم يرو عنه إلَّا واحدٌ، وليس مشهورًا في غير ذلك، وقال شيخنا الشَّارح: (قال ابن أبي[(٢)] حاتم: مجهولٌ)، انتهى[(٣)]، ولم أَرَ أنا له ترجمةً في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

ومتابعتُه ليست في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا.

قوله: (**وَقَالَ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ**): تعليقُ يونس أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ؛ البخاريُّ في (التفسير)[ح٤٩٥٣]، ومسلمٌ في (الإيمان)[م١٦٠ (٢٥٢)]، أمَّا (مَعْمَرٌ) فهو بفتح الميمين وإسكان العين بينهما، وهو مَعْمرُ بنُ راشدٍ، وتعليقُ مَعْمَرٍ أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ؛ البخاريُّ في (التفسير)[ح٤٩٥٦]، وفي (التعبير)[ح٦٩٨٢]، ومسلمٌ في (الإيمان)[م١٦٠ (٢٥٣)]، و(يُونُس) هو ابنُ يزيدَ الأَيليُّ، لا يونسُ بنُ محمَّدٍ المؤدِّبُ الحافظ، وفيه سِتُّ لغاتٍ تقدَّمتْ[(٤)]: تثليثُ النون، والهمزُ وعدمُه[(٥)]، وكلاهما[(٦)] مِن رواة الزُّهريِّ، وترجمتُهما معروفتان./ [١/٦٠ب]

---

(١) في (ب): (والضمير).

(٢) (أبي): ليس في (ب).

(٣) «التوضيح» (٢/٣١٩)، ولعلَّ كلام ابن الملقن عن محمَّد بن هلال بن ردَّاد، لا عن أبيه هلال؛ فقد قال: (هلال بن ردَّاد... روى عنِ الزُّهري، وعنه ابنه أبو القاسم محمَّد، قال الذُّهْليُّ: كان كاتبًا لهشام، ولم يذكره البخاري في «تاريخه»، ولا ابن أبي حاتم في «كتابه»، وإنَّما ذكر ابن أبي حاتم ولده محمَّدًا، وليس له ذكر في الكتب الستة، قال ابن أبي حاتم: «هلال بن ردَّاد مجهول...»)، قلت: لعله يريد: قال ابن أبي حاتم: «محمَّد بن هلال ابن ردَّاد مجهول»؛ حتى لا يَرُدَّ آخِرُ الكلام أَوَّلَه؛ فقد سلفَ نقلُه عنِ الذُّهْليِّ أنَّه ليس لهلالٍ ترجمةٌ في «الجرح والتعديل»؛ فليتنبه، وانظر ترجمة ولدِه محمَّدِ بنِ هلال في «الجرح والتعديل» (٨/١١٦).

(٤) (تقدمت): سقطت من (ب) و(ج)، وقد تقدمت اللغات قريبًا في ضبط (يوسف).

(٥) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٣٥٨).

(٦) أي: معمر بن راشد ويونس بن يزيد الأيليُّ.

قوله: (**بَوَادِرُهُ**)[١]: هو بفتح الموحَّدة، وتخفيف الواو بعدَها، وبعدَ الألف دالٌ مهملة، وهو جمعُ: (بادرة) وهي اللَّحمةُ التي بين المَنْكِب والعُنُق.

٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ جُبَيْرٍ، **عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ** فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦] قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ -فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا، وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ- فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٧]، قَالَ: **جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ**، وَتَقْرَؤُهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]، قَالَ: **فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ**، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩]، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ عليه السلام؛ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ؛ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**): هو الوضَّاحُ بنُ عبد الله الحافظ اليَشْكُريُّ، ثقةٌ، توفِّي سنة (١٧٦هـ)[٢]، أخرجَ له الجماعةُ[٣].

قوله: (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ**): هو عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ، وللعبَّاس أولادٌ عشرة ذكور، وإذا أُطلِقَ ابنُ عبَّاسٍ؛ فالمرادُ: عبدُ الله هذا، وهذا أوَّلُ حديثٍ وقعَ لابنِ عبَّاسٍ في هذا الصحيح، وقد روى له بَقِيُّ بنُ مَخْلَدٍ الحافظُ في «مسنده» ألفَ حديثٍ وستَّ مئةِ حديثٍ وستِّينَ حديثًا[٤]، وقد أخرجَ له الشيخانِ خمسةً وتسعينَ حديثًا منها، وانفردَ البخاريُّ منها بمئةٍ وعشرينَ[٥]، ومسلمٌ بتسعةٍ وأربعينَ[٦].

فائدةٌ: اعلم أنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما أحدُ المكثرينَ السِّتَّة أو السبعة[٧]، ولكنَّ غالبَ ما روى عن

---

(١) أي: ترجُف بوادرُه، والمراد: أنَّ أصحاب الزُّهري اختلفوا عنه؛ فتابع هلالُ بن ردَّاد عُقيلًا فروياه: (يرجُف فُؤادُه)، وقال يُونس ومَعمَر: (ترجُف بوادرُه).

(٢) في (ب): (١٧٢هـ)، وهو خطأ.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٤١).

(٤) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/١٥)، «فتح المغيث» (٤/١٠٢).

(٥) زيد في (ب): (حديثًا).

(٦) انظر «التوضيح» (٢/٣٤١).

(٧) وهم: أبو هريرة وهو أكثرهم حديثًا، ثمَّ ابن عمر وابن عبَّاس وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعائشة، وزاد =

الصحابة، والذي سمعه منه ﷺ قليلٌ جِدًّا في جَنْبِ ما رَوى، وقد روى له البخاريُّ حديثًا في (باب كيف الحشر): «إنَّكم ملاقو الله حُفاةً عُراةً مشاةً غُرلًا»، وقد عقَّبَه سفيانُ -وهو ابنُ عُيينةَ- بقولِه: (هذا ممَّا نَعُدُّ أنَّ ابنَ عبَّاسٍ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ)، انتهى[ح٦٥٢٤]، قال الغزاليُّ في «المستصفى»: (إنَّه لم يسمع إلَّا أربعةَ أحاديثَ؛ لصِغَرِ سِنِّه)، انتهى[1]، وقال غيرُه: له تسعةُ أحاديثَ، أو عشرةٌ.

وقال أبو جعفرٍ محمَّدُ بنُ الحسنِ البغداديُّ في كتابه: (وقد سألتُ أبا داودَ؛ قلتُ: ما سمعتَ مِن يحيى بن معينٍ يقولُ في روايةِ ابنِ عبَّاسٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ؟ قال: سمعتُه يقولُ: روى عنِ النبيِّ ﷺ تسعةَ أحاديثَ، قال: وذكر عنه أنَّه قال: (قُبِضَ رسولُ اللهِ ﷺ وأنا ختينٌ[2]، ابنُ أربعَ عشرةَ[3] سنةً، فكانَ الناسُ يُعَزُّونَنِي[4])).

وسُئِلَ غُنْدَرٌ: كم روى ابنُ عبَّاسٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ سماعًا؟ قال: عشرةَ أحاديثَ[5].

قال[6] بعضُهم: ناظرتُ[7] يحيى بنَ سعيدٍ القطَّانَ في روايةِ ابنِ عبَّاسٍ عن رسول الله ﷺ، فقال: (له تسعةُ أحاديثَ).

وقال الحافظُ شمسُ الدين ابنُ قيِّمِ الجوزيَّةِ في «الهدي» في (رضاع الكبير): [(إنَّه سمع منه دونَ

= بعضهم أبا سعيد الخدريَّ، وقد نظمه المصنِّف فقال:

أَبُـو سَـعِيدٍ نـسبة لخُـدْرَة   سَـابِعُهُم أُهمِـلَ فِي القَـصِيدَة

فهؤلاء الصحابة الذين زاد عدد أحاديثهم على ألف، انظر «علوم الحديث» (ص٢٩٥-٢٩٦)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١٤/٣)، «فتح المغيث» (١٠٢/٤).

(١) «المستصفى» (١٧٠/١)، فكأنَّ الغزاليَّ التبس عليه ما قيل فيما سمعه أبو العالية من ابن عبَّاس؛ فقيل: أربعة، وقيل: خمسة، قاله ابن حجر في «فتح الباري» (٣٩٠/١١).

(٢) في (ب): (ختن)، أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» معلَّقًا (٦٣٠٠)، والإمام أحمد في «مسنده» (٢٣٧٩).

(٣) في (ب): (عشر).

(٤) «الثقات» لابن حبان (٢٠٧/٣)، ونقله المصنف في شرح الحديث (٥٠٣٥) عن عمرو بن عليٍّ، وانظر «فتح الباري» (٧٠٢/٨)، لكن الذي أخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٥/٥): (وأنا ابن خمس عشرة سنة)، وفي رواية: (وأنا ابن عشر سنين).

(٥) انظر «فتح الباري» (٣٩٠/١١).

(٦) في (ب): (وقال).

(٧) في (ب): (بالحديث).

العشرينَ][(١)] حديثًا، وسائِرُها عنِ الصحابةِ)[(٢)].

[قوله: (**جَمْعُهُ لَكَ**[(٣)] **فِي صَدْرِكَ**)][(٤)]: رواهُ الأَصيليُّ بسكونِ الميم، وضمِّ العين، وضمِّ راء (صَدْرُكَ) أي: جمْعُه صدرُك، وغيرُه: بفتح الميم، و(صدرُك) فاعلٌ، ولأبي ذرٍّ: (جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ) بفتح الجيم، وإسكان الميم[(٥)] ومعناه: أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يُحَرِّكُ شفتَيه بما سمعَه مِنْ جبريلَ عليه السلام؛ استعجالًا بحِفْظِه، فنزلتْ.

قوله: (**فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ**): (الاستماعُ): الإصغاءُ، و(الإنصاتُ): السكوتُ.

قوله: (**وَأَنْصِتْ**): هو بفتح الهمزة رباعيٌّ، وَوَصْلِها ثلاثيٌّ؛ لُغتان، وفي «القاموس»: (نصت، وأنصت، وانتصت؛ بمعنى: سَكَتَ).

٦ - **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (ح): وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ **نَحْوَهُ** قَالَ: **أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ** قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَجْوَدَ النَّاسِ، **وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ** حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، **فَلَرَسُولُ اللهِ** صلى الله عليه وسلم أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ **مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): هو لقبٌ، واسمُه عبدُ الله بنُ عثمانَ بن جَبَلَةَ بنِ أبي روَّاد العَتَكِيُّ المروزيُّ، أبو عبد الرحمن الحافظ، تصدَّقَ بألفِ ألفٍ، وعاش ستًّا وسبعين سنةً، وتوفِّي سنةَ (٢٢١هـ)، قال بعضُهم: إنَّما قيل له[(٦)]: (عبدان) لأنَّ كنيتَه: أبو عبد الرحمن، واسمُه: عبد الله، فاجتمعَ في اسمِه وكُنيتِه العبدان[(٧)]، وتعقَّبَه بعضُهم فقال: (هذا لا يصحُّ، بل ذلك مِن تغيير العامَّة للأسامي وكسرِها لها في زمن صِغَرِ

(١) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (عشرة أحاديث، وقال بعضهم).

(٢) «زاد المعاد في هدي خير العباد» (٥/٥٢١)، وفي هذا الكلام كلِّه نظر؛ قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/٣٦٦): (في «الصحيحين» عن ابن عبَّاس ممَّا صرَّح فيه بسماعه من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أكثرُ من عشرة، وفيهما ممَّا شهد فعلَه نحوُ ذلك، وفيهما ممَّا له حُكم الصريح نحوُ ذلك، فضلًا عمَّا ليس في «الصحيحين»).

(٣) كذا في (أ) و(ج) و(ق)، وهي رواية أبوَي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق): (له).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٤٤).

(٦) (له): ليست في (ب).

(٧) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/٢٧٢) وقائله هو ابن طاهر المقدسيُّ.

المُسَمَّى، أو نحو ذلك)[١].

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا**[٢] **يُونُسُ**): (عبدُ الله)[٣] هذا: هو ابنُ المبارك، شيخُ خُراسان، ترجمتُه معروفةٌ فلا نُطوِّلُ بها.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): هو ابنُ شهابٍ المذكور، تقدَّم أنَّه محمَّدُ بنُ مسلمِ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ الله ابنِ شهابٍ.

قوله: («ح»: **وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ**): اعلم أنَّ هذا أوَّلُ مكانٍ وقعَ فيه التحويلُ، واعلم أنَّها جرتْ عادةُ أهل الحديث إذا كان للحديث إسنادان فأكثرَ، وجمعوا بين الأسانيد في متنٍ واحدٍ، إذا انتقلوا مِن سندٍ إلى سندٍ آخرَ؛ كتبوا بينهما حاءً مفردةً مهملةً صورة (ح)، والذي عليه عملُ أهلِ الحديث أَن يَنطِقَ القارئُ بها كذلك[٤] مفردةً، واختارَه أبو عمرو بن الصلاح، وذهب الحافظُ عبد القادر الرُّهاويُّ إلى أنَّ القارئَ لا يلفظُ بها، وأنَّها حاءٌ مِن حائل، أي: تحوُل بين الإسنادين، وأنكر كونَها مِن قولهم: الحديث وغير ذلك، لمَّا سأله ابنُ الصلاح عن ذلك، قال ابنُ الصلاح: (وذاكرت فيها بعضَ أهل العلم مِن أهل الغرب[٥]، وحكيتُ له عن بعضِ مَن لقيتُ مِن أهل الحديث أنَّها حاءٌ مهملةٌ؛ إشارةً إلى قولنا: «الحديث»، فقال لي: أهل الغرب -وما عرفتُ بينهمُ اختلافًا- يجعلونها حاءً مهملة، ويقول أحدُهم إذا وصل إليها: الحديث).

قال ابن الصلاح: (وحكى لي بعضُ مَن جمعتني وإيَّاه الرحلةُ بخُراسان عمَّن وصفَه بالفضل مِنَ الأصبهانيِّينَ: أنَّها مِنَ التحويل مِن إسنادٍ إلى إسنادٍ آخرَ).

وقال ابن الصلاح: (وجدتُ بخطِّ الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابونيِّ، والحافظ أبي مسلمٍ عمرَ ابنِ عليٍّ الليثيِّ البخاريِّ، والفقيه المحدِّث أبي سعيد الخليليِّ في مكانها بدلًا عنها «صح» صريحةً، قال: وهذا يُشعرُ بكونِها رمزًا إلى[٦] «صح»، وحَسُنَ إثباتُ «صح» ههنا؛ لئلَّا يُتوهَّم أنَّ حديث هذا

---

(١) هذا قول ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٣٤٣)، وتعقَّب العينيُّ هذا الكلام في «عمدة القاري» (١/٨٣) فقال: (الذي قاله ابن طاهر هو الأوجه؛ لأنَّ «عبدان» تثنية «عبد»، ولمَّا كان أوَّل اسمه عبد وأوَّل كنيته عبد؛ قيل: عبدان).

(٢) في (ب): (بن).

(٣) (عبد الله): ليست في (ب).

(٤) في (ب): (لذلك).

(٥) زيد في (ب): (وما عرفت بينهم اختلافًا يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم).

(٦) في (ب): (لما).

الإسناد سقطَ، ولئلَّا يُرَكَّب الإسنادُ الثاني على الأوَّل، فيُجعلا إسنادًا واحدًا).

وأمَّا (بِشْرٌ) فهو ابنُ محمَّدٍ، وهو بموحَّدةٍ، وشينٍ معجمةٍ، مَروزيٌّ، انفرد البخاريُّ بالإخراج له، ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات»، تُوُفِّيَ سنةَ (٢٢٤هـ).

قوله: (نَحْوَهُ): هو منصوبٌ مفعولُ (وَحَدَّثَنَا)، وهذا معطوفٌ على السند قبلَه، لا تعليقًا؛ فاعلمه، والضميرُ في (نحوَه) أي: نحوَ الحديث الآتي بعدَه، وهذا خلافُ عمل الناس في عودِ الضميرِ، والله أعلم[1]./ [١/٧أ]

قوله: (وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ): رفعُ الدالِ مِن (أَجْوَدُ) أصحُّ وأشهرُ[2]، قاله النوويُّ في «شرح مسلم»، أي: كان أجودُ أكوانِه[3] رمضانَ، أي: أحسنُ أيَّامه فيها، فهو مبتدأٌ مضافٌ إلى المصدرِ، وخبرُه ([في] رَمَضَانَ)، والنصبُ على أنَّه خبرُ (كَانَ)، وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّه يلزمُ منه أنَّ[4] خبرَها هو اسمُها، ولا يصحُّ إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ[5]، وقال المُحِبُّ الطبريُّ عن شيخِه محمَّد ابن أبي[6] الفضل السُّلميِّ: (بالرفع، ولا يجوزُ فيه النصب...) إلى آخر كلامه[7]، وقال بعضُ مشايخي: (إنَّ ابنَ مالكٍ سُئل عن

(١) قال ابن حجر في «الفتح» (١/٤١): (أي: أنَّ عبدَ الله بنَ المبارك حدَّث به عبدانَ عن يونس وحده، وحدَّث به بشرَ ابنَ محمَّد عن يونس ومعمر معًا، أمَّا باللفظ؛ فعن يونس، وأمَّا بالمعنى؛ فعن معمر).

(٢) النصبُ روايةُ أبي ذرٍّ والأَصيليِّ، والرفعُ روايةُ غيرِهما.

(٣) في (ب): (أحواله).

(٤) (أن): ليست في (ب).

(٥) انظر «التوضيح» (٢/٣٥٩).

(٦) (أبي): ليست في (ج).

(٧) انظر «غاية الإحكام» (٤/٢٨٦)، وفي هامش (ج): (قال المحبُّ الطَّبريُّ: قال شيخُنا أبو عبد الله محمَّد ابن أبي الفضل السُّلَميُّ المفسِّر المحدِّث الفقيه الأصوليُّ النَّحْويُّ: قوله: «وكان أجود ما يكون» يقال بالرَّفع، ولا يجوز فيه النَّصب؛ لأنَّ «ما» مصدريَّةٌ مُضافةٌ إلى «أجودُ»، وتقديره: وكان جودُه الكثيرُ في رمضانَ، وإذا قيل: وكان هو جودَه في رمضان؛ بالنَّصب على الخبر؛ لم يجز ذلك إلا اتِّساعًا، وهو قبيح، ولو قدَّرنا «ما» نكرةً مضافةً؛ لَدَخَلَ في ذلك مَنْ يُتصوَّرُ منه الجودُ ومَنْ لا يُتصوَّر، وذلك غيرُ سائغٍ في اللِّسان، هذا آخِرُ كلامه.

قلتُ: ويمكن أن يُقال: تُخَصُّ النَّكرةُ باقتران الجود بها، فلا يَدخل فيه إلَّا مَن يُتصوَّرُ منه الجودُ، وحينئذٍ يجوز النَّصب، قال [أي: النَّوويُّ] ﷺ: الرَّفع من ثلاثة أوجُهٍ:

أحدُها: أن يكون بدلًا من المضمر بدلَ اشتمالٍ؛ كقولكَ: «نفعني زيدٌ علمُه الغزيرُ».

والثَّاني: أن يكون مبتدأً، و«في رمضانَ» خبرُه، والجملة خبر «كان»، [واسمها] المضمرُ.

والثَّالث: أن يكون هو نفسه اسم «كان»، والخبر «في رمضانَ»، انتهى لفظه).

ذلك، فذكر للرفعِ ثلاثةَ أوجهٍ، وللنصبِ وجهين[(١)]، ثمَّ قال: (وفي ذهني أنَّه رجَّحَ الرفعَ، وأنَّ القُرطبيَّ إمَّا رجَّح النصبَ، وإمَّا جزمَ به[(٢)]) انتهى.

قوله: (**فَلَرَسُولُ اللهِ**): هو بفتح اللَّام، والذي كنتُ أفهمُه أنَّها لامُ الابتداء، دخلت تأكيدًا، ورأيتُ بعضَهم قال: إنَّها لامُ القَسَمِ[(٣)]، والله أعلم، وشيخُنا الشَّارحُ لم يتعرَّض لها، إلَّا أنَّه قال: (إنَّها مفتوحةٌ).

قوله: (**مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلَةِ**[(٤)]): يعني: إسراعًا وعمومًا، وقيل: عطاؤه عامٌّ؛ كالريح.

٧ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ

---

(١) والسائل هو الإمام النووي كما في رسالة «أجوبة على مسائل سألَها النَّووي في ألفاظٍ مِن الحديث للإمام ابن مالك» (ص١٢): السؤال الأول: (في قول ابن عباس رضي الله عنهما: «وكان أجود ما يكونُ في رمضان» هل يجوز في «أجود» النصب أم لا؟ وما تعليل الرفع؟ قال الشيخ -يعني: ابن مالك-: و«الأجود» المسؤول عنه في رفعه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون اسم «كان» مضافًا إلى «ما» المصدرية، الموصولة، و«يكون» هنا: تامة، رافعة فاعلًا مُستكنًّا عائدًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، و«في رمضان»: خبر «كان»، والتقدير: «وكان أجود أكوان رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان»، وفي هذا مجازٌ بليغ، تستعمل العرب أمثاله كثيرًا عند قصد المبالغة، وذلك أن «أجود» أفعل تفضيل، مضاف إلى الكون، فهو إذًا «أكوَن»؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يُضاف إلاَّ إلى ما هو بعضُه، فيلزمُ أن تكون «أكوانُه» صلى الله عليه وسلم كلُّها متصفةً بالجود، وأجودها: كونه في رمضان؛ كما لزم ذلك في قول العرب: «أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا»، وهذا من باب وصف المعاني بما توصف به الأعيان؛ كقولهم: شعرٌ شاعر، وجِدٌّ جادٌّ، وموتٌ مائتٌ، وآيةٌ مبصرةٌ، وجودك أجودُ من جودِه.

والثاني: أن يكون اسم «كان» ضميرًا عائدًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، و«أجود»: مضافًا إلى «ما يكون»، على ما تقرر، وهو مبتدأ، خبره: «في رمضان»، والجملة: خبر «كان»، وهو أيضًا من وصف المعاني بما توصف به الأعيان.

والثالث: أن يجعل اسم «كان» ضميرًا راجعًا إلى الجود الذي تضمَّنه «أجود» الأول، كما رجع الضمير إلى السَّفه في قول الشاعر: [من الوافر]

إذا نُهِي السفيهُ جَرَى إليهِ وخالفَ والسَّفيهُ إلى خلافِ

والتقدير على هذا: «وكان جودُه أجودُ كونه في رمضان»، و«أجود»: مبتدأ، و«في رمضان»: خبره، والجملة: خبر «كان»). وانظر «خزانة الأدب» (٥/٢٢٦).

(٢) الذي رجَّحَه القرطبيُّ في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٦/١٠٢) هو الرفع.

(٣) قاله الزركشيُّ في «التنقيح» (١/١٩).

(٤) (المرسلة): ضرب عليها في (ج).

مِنْ قُرَيْشٍ -وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّأْمِ- فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ **بِإِيلِيَاءَ** فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، **وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ** الرُّومِ ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا **بِتَرْجُمَانِهِ**، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا، قَالَ: **أَدْنُوهُ مِنِّي**، وَقَرِّبُوا أَصْحَابَهُ، فَاجْعَلُوهُمْ **عِنْدَ ظَهْرِهِ**، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، **فَإِنْ كَذَبَنِي** فَكَذِّبُوهُ، فَوَاللهِ **لَوْلَا الحَيَاءُ** مِنْ أَنْ **يَأْثِرُوا** عَلَيَّ كَذِبًا؛ **لَكَذَبْتُ عَنْهُ، ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ** مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا القَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ **قَطُّ** قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ **مِنْ مَلِكٍ**؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ **سَخْطَةً** لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ **يَغْدِرُ**؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فِيهَا فَاعِلٌ، قَالَ: وَلَمْ يُمْكِنِّي **كَلِمَةٌ** أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا **غَيْرُ هَذِهِ** الكَلِمَةِ، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ **سِجَالٌ**، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ، قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللهَ وَحْدَهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، **وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالعَفَافِ** وَالصِّلَةِ، فَقَالَ لِلتَّرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا القَوْلَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ؛ لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتَسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؛ قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللهِ، وَسَأَلْتُكَ: أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُمُ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ: أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ أَيَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ **حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ القُلُوبَ**، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ: **بِمَا يَأْمُرُكُمْ**؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالعَفَافِ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا؛ فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ؛ **لَتَجَشَّمْتُ** لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ،

ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ مَعَ دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ و﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ وَفَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الكِتَابِ كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخَبُ، وَارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ وَأُخْرِجْنَا، فَقُلْتُ لأَصْحَابِي حِينَ أُخْرِجْنَا: لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ، فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللهُ عَلَيَّ الإِسْلَامَ، وَكَانَ ابْنُ النَّاظُورِ صَاحِبَ إِيلِيَاءَ وَهِرَقْلَ سُقُفًّا عَلَى نَصَارَى الشَّأْمِ، يُحَدِّثُ أَنَّ هِرَقْلَ حِينَ قَدِمَ إِيلِيَاءَ أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ، فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ: قَدِ اسْتَنْكَرْنَا هَيْئَتَكَ، قَالَ ابْنُ النَّاظُورِ: وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَخْتَتِنُ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ؟ قَالُوا: لَيْسَ يَخْتَتِنُ إِلَّا اليَهُودُ؛ فَلَا يُهِمَّنَّكَ شَأْنُهُمْ، وَاكْتُبْ إِلَى مَدَائِنِ مُلْكِكَ، فَيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنَ اليَهُودِ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ؛ أُتِيَ هِرَقْلُ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ، يُخْبِرُ عَنْ خَبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَخْبَرَهُ هِرَقْلُ قَالَ: اذْهَبُوا فَانْظُرُوا؛ أَمُخْتَتِنٌ هُوَ أَمْ لَا؟ فَنَظَرُوا إِلَيْهِ، فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مُخْتَتِنٌ، وَسَأَلَهُ عَنِ العَرَبِ، فَقَالَ: هُمْ يَخْتَتِنُونَ، فَقَالَ هِرَقْلُ: هَذَا يَمْلِكُ هَذِهِ الأُمَّةَ قَدْ ظَهَرَ، ثُمَّ كَتَبَ هِرَقْلُ إِلَى صَاحِبٍ لَهُ بِرُومِيَةَ، وَكَانَ نَظِيرَهُ فِي العِلْمِ، وَسَارَ هِرَقْلُ إِلَى حِمْصَ، فَلَمْ يَرِمْ حِمْصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَافِقُ رَأْيَ هِرَقْلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ نَبِيٌّ، فَأَذِنَ هِرَقْلُ لِعُظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسْكَرَةٍ لَهُ بِحِمْصَ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَغُلِّقَتْ، ثُمَّ اطَّلَعَ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ؛ هَلْ لَكُمْ فِي الفَلَاحِ وَالرُّشْدِ وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ فَتُبَايِعُوا هَذَا النَّبِيَّ؟ فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الوَحْشِ إِلَى الأَبْوَابِ، فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِّقَتْ، فَلَمَّا رَأَى هِرَقْلُ نَفْرَتَهُمْ وَأَيِسَ مِنَ الإِيمَانِ قَالَ: رُدُّوهُمْ عَلَيَّ، وَقَالَ: إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي آنِفًا أَخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ، فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرَقْلَ، رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَيُونُسُ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: عَنْ شُعَيْبٍ**): اعلم أنَّ (أبا اليمان) اسمُه الحكمُ بنُ نافعٍ، وكذا جاء في بعض النسخ مُسَمًّى منسوبًا إلى أبيه، وهي في هامش أصلنا مصحَّحٌ عليها، وأنَّه احتجَّ به الشيخانِ عن شعيبٍ؛ وهو ابنُ أبي حَمْزةَ، وقد روى لأبي اليمان الأئمَّةُ السِّتَّةُ، وقد صحَّحَ عليه في «الميزان».

وقال المفضَّل الغلابيُّ[(١)] عنِ ابن معين: (سألتُ أبا اليمان عن حديثِ شعيبٍ، فقال: ليس هو مناولةً، المناولةُ لم أُخرِجْها[(٢)] إلى أحدٍ)، وقال [سعيد البرذعيُّ[(٣)]: (سمعتُ أبا زُرعة يقول][(٤)]: لم يسمعْ من شعيبٍ إلَّا حديثًا واحدًا، والباقي إجازة)، انتهى، وقيل: استحلَّ أن يقول: (حدَّثنا شعيبٌ) فيما هو بالإجازة؛ لكونه نَسَخَ مِن أصل شعيبٍ[(٥)]، وكلامُ النَّاس[(٦)] في ذلك معروفٌ فلا نُطَوِّل به، قال الذَّهبيُّ: (وهو ثبتٌ في شعيبٍ عالمٌ به).

وقد حُكي عن قومٍ جوازُ إطلاقِ (حدَّثنا) و(أخبرنا) في الرواية بالإجازة مطلقًا، قال القاضي عِياض: (وحُكي ذلك عنِ ابنِ جُريجٍ وجماعةٍ من المتقدِّمين)، وحَكَى الوليدُ بنُ بكرٍ أنَّه مذهب مالك وأهل المدينة، وذهب إلى جوازِه إمامُ الحرمينِ[(٧)]، وخالَفَه غيرُه من أهل الأصولِ، وأمَّا في المناولة؛ فحُكِيَ[(٨)] عن جماعةٍ؛ منهم: ابنُ شهابٍ الزُّهريُّ ومالكُ بنُ أنسٍ جوازُ إطلاق (حدَّثنا) و(أخبرنا) في المناولة، وهذا لائقٌ بمذهب مَن يرى عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعًا، والله أعلم.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): هو ابنُ شهابٍ، أبو بكرٍ، العالمُ المشهورُ، تقدَّم.

قوله: (**أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ**): هو صخرُ بنُ حَرْبِ بنِ أُميَّةَ بنِ عبدِ شمسٍ، والدُ معاويةَ، صحابيٌّ مشهورُ الترجمة[(٩)]، وسأذكرُه بأطولَ مِن هذا[ح١٢٨٠] وأذكرُ تاريخَ وفاتِه[ح١٢٨٢] في (الجنائز) إن شاء الله تعالى

---

(١) في (ب): (العلائي)، ولا يصح.

(٢) في (ب): (أخرجه).

(٣) في (ج): (البردعي).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) قال ابن حجر في «هُدَى الساري» (ص٤١٨): (إن صحَّ ذلك -أي: أنَّه لم يسمع من شعيب، وإنَّما روى عنه إجازةً-؛ فهو حُجَّة في صحَّة الرواية بالإجازة، إلَّا أنَّه كان يقول في جميع ذلك: «أخبرنا»، ولا مشاحة في ذلك إن كان اصطلاحًا له)، ورُوِيَ أنَّ أحمدَ ابنَ حنبل سألَ أبا اليمان: كيف سمعت هذه الكتب من شعيب؟ فقال: قرأتُ عليه بعضَه، وقرأ عليَّ بعضَه، وأجاز لي بعضَه، وبعضه مناولة، وقال في آخر شيء: قُل في كلِّه: أخبرنا شعيب، «ميزان الاعتدال» (٥٨١/١) بتصرف.

(٦) في (ب): (أناس).

(٧) انظر «البرهان في أصول الفقه» (٤١٥/١)، إلَّا أنَّه قال عقيب القول بجواز ذلك: (ليس قوله: «حدَّثني» في الإجازة عبارةً مرضيَّةً لائقةً بالتَّحَفُّظِ والتَّصوُّن، فالوجه البوح بالإجازة).

(٨) في (ب): (وحكي)، وفي (ج): (فجاء).

(٩) انظر «أسد الغابة» (٤٠٧/٢).

ذلك وقدَّرَه.

قوله: (**أَنَّ هِرَقْلَ**): هو بكسر الهاء، وفتح الراء على المشهور، وحَكى غيرُ واحدٍ -منهمُ الجوهريُّ في «صحاحه»- إسكانَ الراء، وكسر القاف، ولم يذكر بعضُهم غيرَه[١]، ولا ينصرفُ؛ للعُجمة والعلميَّة، ولقبه: قيصر، وكذا كلُّ مَن مَلَكَ الروم يقال له: قيصر، و(النجاشيُّ): لكلِّ مَن ملَك الحبَشة، ويُسمِّيه المتأخِّرون: الأَمْحريَّ، وكذلك (خاقان) لِمَن ملَك التُّرْك، و(تُبَّع) لِمَن ملَك اليَمَن، فإنْ ترشَّحَ للمُلْك؛ سُمِّي قَيْلًا، و(بَطْلَيْموس) لِمَن ملك اليونان، و(الفِطْيَوْن) لمَن ملَك اليهود -هكذا قاله ابنُ خُرْدَاذْبَهْ[٢]- والمعروف مالَخ، ثمَّ رأس جالوت، و(النُّمْرود) -بضمِّ النون، وبالدال المهملة- لمَن ملَك الصابئة، و(دُهْمَى[٣]) و(فَغْفُور) لمَن ملَك الهند، و(غانة) لمَن ملك الزَّنْج، و(فِرعون) لمَن ملَك مصرَ والشَّام، فإن أُضيف إليهما الإسكندريَّة؛ سُمِّيَ: (العزيز)، ويُقال: (المُقوقِس)، و(كِسرى) لمَن ملَك العجم، و(جالوت) لمَن ملَك البَرْبَر، و(الإِخْشِيذ)[٤] لمَن ملَك فَرْغانَة، و(النُّعمان) لمَن ملَك العرب مِنْ قِبَلِ العَجَم، و(جرجير) لمَن ملَك إفريقيَّة، و(شَهْرَمان)[٥] لمَن ملَك خِلاط، و(فور) لمَن ملَك السِّند، و(الأصفر) لمَن ملَك عَلوى، و(رُتْبِيل) لمَن ملَك الخَزَر، و(كابُل) لمَن ملَك النُّوبة، و(ماجد) لمَن ملَك الصَّقالِبَة، ونقل[٦] السُّهيليُّ قولًا: أنَّ (مأرب) اسمٌ لكلِّ مَن ملَك سبأ[٧].

وأصل قيصر: البَقِيْر[٨]، وكان أوَّلَ مَن سُمِّي به بقيرًا[٩]، والقافُ غيرُ صافيةٍ[١٠] على لُغتِهم، وذلك أنَّ أُمَّه لمَّا أتاها الطَّلْق به؛ ماتت، فبُقِر[١١] بطنها، فخرجَ حيًّا[١٢].

---

(١) هو القزَّاز كما في «التوضيح» (٢/٣٧٥).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «المسالك والممالك» له.

(٣) في النُّسخ: (دهمن)، والمثبت من مصدره، وانظر «نزهة المشتاق» (١/١٩٥).

(٤) في (ب): (والإخشيد).

(٥) أو يقال: (شاه أرمن)، انظر «الكامل في التاريخ» (١٠/٧) وغيره.

(٦) في (ب): (وكان).

(٧) انظر «الرَّوض الأُنُف» (١/٢٢)، وانظر الكلام بطوله في «التوضيح» (٢/٣٧٥-٣٧٦).

(٨) في (ب): (النقير).

(٩) في (ب): (نقيرًا).

(١٠) في (ج): (والقاف عرضًا فيه).

(١١) في (ب): (فنقر).

(١٢) انظر «التوضيح» (٢/٣٧٧).

فائدة: الكتابةُ إلى هِرقلَ كانت سنةَ خمسٍ، قاله خليفة[١]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الكتابة كانت في المدَّة التي مادَّ فيها رسولُ الله ﷺ أبا سفيان وكفَّارَ قريش[٢]، والمدَّةُ كانت في السادسة في الحديبية في ذي القعدة[٣]، وقال أبو عمر: (كان بعث الكتابة سنة سِتٍّ)[٤]، وقال محمَّد بن عُمر[٥]: (لقيه بحمص، فدفع إليه الكتاب في المحرَّم سنةَ سبعٍ مع دِحْية)[٦]، فكتب قيصر يقول: (إنِّي مسلمٌ، ولكنِّي مغلوبٌ على أمري)، فلمَّا قرأ الكتاب قال: «كَذَبَ عدوُّ الله، ليس هو بمسلمٍ، بل هو على نصرانيَّته»[٧]، وفي «سيرة ابن سيِّد الناس»: أنَّ الكتابة سنةَ سبعٍ، وفيها اتَّخذ الخاتم لختم الكُتُب، وقال ابن القيِّم: (إنَّه همَّ بالإسلام وكاد ولم يفعلْ، وقيل: بل أسلم، وليس بشيءٍ، وقد روى أبو حاتم بن حِبَّان في «صحيحه»...)، فذكر حديثًا عن أنس وفيه: فأمر قيصر مناديه فنادى: ألا إنَّ قيصر اتَّبع محمَّدًا وترك النصرانيَّة، فأقبل جندُه وقد تسلَّحوا، فقال لرسولِ رسولِ الله ﷺ: قد ترى أنِّي خائفٌ على مملكتي، ثمَّ أمر مناديه فنادى: ألا إنَّ قيصر قد رَضِيَ عنكم، وكتب إلى رسول الله ﷺ: إنِّي مسلمٌ[٨]، وبعث إليه بدنانيرَ، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَذَبَ عدوُّ الله، ليس هو بمسلمٍ، بل هو على نصرانيَّته»[حب:٤٥٠٤].

والكلامُ عليه كثيرٌ جدًّا، ويكفي هذا، وقد وقع في «الاستيعاب» في ترجمة دِحْية: (أنَّ هرقل آمنَ)، انتهى، ولم يذكرْه أحدٌ في الصحابة، وكيف وقد قاتل الصحابةَ في مؤتة وواعدَهم أن يأتيَهم في العام المقبل؟! فنزل عليه الصلاة والسلام لأجله لتبوك[٩]، فلم يجئ، ثمَّ أُخذتِ البلادُ منه إلى أنْ هَلَكَ سنةَ عشرين

---

(١) كذا هنا، وكذا في «التوضيح» (٢/٣٧٨) و«فتح الباري» (١/٥٠) حكايةً عن خليفة، والذي في «تاريخ خليفة» (ص٤٧) أنَّ إرسال الكتب كان في سنة ستٍّ.

(٢) (وكفار قريش): ليست في (ب).

(٣) انظر «الوفا بأحوال المصطفى» (٢/٤١٦).

(٤) «الاستيعاب» (ص٢١٧).

(٥) أي: الواقدي.

(٦) انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤/٢٣٦).

(٧) أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» (٤٥٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، كما سيأتي بُعَيده، وأخرجه القاسم بن سلَّام في «الأموال» (ص٣٢٤)، وابن زنجويه في «الأموال» (٢/٥٨٤)، كلاهما من حديث بكر بن عبد الله المزنيِّ مرسلًا.

(٨) (إني مسلم): ليست في (ج).

(٩) في (ب): (بتبوك).

مِنَ الهجرة بالقسطنطينيَّة على نصرانيَّته.

تنبيه: وذكر السُّهيليُّ في «روضه» في غزوة تبوك: (لم يذكرِ ابنُ إسحاقَ في غزوة تبوك ما كان مِن أمر هرقل، فإنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كتب إليه مِن تبوك مع دِحْية بن خليفة، ونصُّه مذكورٌ في الصحاح مشهورٌ، فأمر هرقلُ مناديًا يُنادي: ألا إنَّ هرقلَ قد آمن بمحمَّدٍ واتَّبَعَه، فدخلتِ[(١)] الأجناد في سلاحها وطافت بقصره[(٢)] تريد قتله؛ فأرسل إليهم: أردتُ أن أختبر صلابتكم في دينكم[(٣)] فقد[(٤)] رضيت، ورضُوا عنه، ثمَّ كتب مع دِحْية إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول فيه: إنِّي مسلمٌ، لكنِّي مغلوبٌ على أمري، وأرسل إليه بهديَّةٍ، فلمَّا قرأ الكتاب قال: «كَذَبَ عدوُّ الله، ليس هو بمسلمٍ»، وقَبِلَ هديَّته وقَسَمَها بين المسلمين) انتهى، وهذا[(٥)] مخالفٌ[(٦)] لما في «الصحيح» مِنْ أنَّ الكتابةَ كانت في الهدنة[(٧)]، فلعلَّ هذه الكتابة كانت مرَّتين، وفيه وقفةٌ، ومِنَ الغريب قبولُ هديَّتِه، وقد أطلتُ فيه الكلامَ في تعليقي على «سيرة ابن سيِّد الناس» في (كتبه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلى الملوك) فانظرْه إن أردتَه.

قوله: (فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ): قال الإمام العالم جلال الدين ابنُ شيخنا شيخ الإسلام البُلْقَينيِّ ما لفظُه: (سُمِّيَ مِنَ الرَّكْب: المغيرةُ بن شعبة، وذلك في «مصنَّف ابن أبي شيبة» بإسنادٍ صحيحٍ[(٨)]...) إلى أن قال: (وفيما علَّقتُه عن والدي: أنَّ هذه الرواية يُعارضُها أنَّ المغيرةَ كان مسلمًا في الحديبية، وأسلم عام الخندق، فيَبْعُدُ أَن يكون حاضرًا وهو مسلمٌ ويسكت[(٩)] لأنَّ الكتاب كان في هُدنة الحديبية)، قال: (وفيما علَّقتُه عنه أنَّه قيل: إنَّ عِدَّتَهم أنَّهم كانوا ثلاثين رجلًا) انتهى[الإفهام٦]، وقال شيخُنا الشَّارح: (وفي بعض طرق هذا الحديث: أنَّهم كانوا ثلاثين رجلًا؛ منهم أبو سفيان) انتهى، وفي رواية ابن السَّكَن:

---

(١) في (ب): (فدخل).

(٢) في (ب): (بقيصر).

(٣) (في دينكم): ليست في (ب).

(٤) في (ب): (وقد).

(٥) في (ب): (هذا)، وفي (ج): (فهذا).

(٦) في (ب): (مخالفة).

(٧) وهو قوله في هذا الحديث: (فِي المُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ).

(٨) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٣٧٧٨٢) عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وقد وقع ذكره أيضًا في كتاب «الأموال» لأبي عبيد (ص٣١)، انظر «فتح الباري» (١/ ٤٤).

(٩) في مصدره: (ولم يكتب).

(أنَّهم كانوا نحو عشرين)، قاله بعض حُفَّاظ العصر(١)، وإذا كان كذلك(٢) فقوله: (مِنْ قُرَيْشٍ) فيه مجازٌ؛ لأنَّ المغيرةَ مِنْ ثقيفٍ، وقد جزم ابنُ عبد البَرِّ بأنَّ المغيرةَ أسلم عامَ الخندق، وقَدِمَ مُهاجرًا، وقيل: أوَّلُ مَشاهِدِه الحديبية(٣)./ [١/٧ب]

قوله: (وَكَانُوا تِجَّارًا): هو بكسرِ التَّاء وتخفيف الجيم، ويجوزُ ضمُّ التَّاء وتشديدُ الجيم؛ لُغتان، جمع (تاجِر)، ويُقال أيضًا: (تَجْر) كـ(صاحب وصَحْب)(٤).

[قوله: (بِالشَّأْمِ): هو الإقليمُ المعروفُ، وفي حِفظِي: أنَّهم كانوا بغَزَّةَ، ثمَّ رأيتُه منقولًا معزوًّا(٥)، و(الشَّأْمُ) بهمزةٍ ساكنةٍ؛ مثلُ: (رَأْس)، ويجوزُ تخفيفُه بحذفها؛ كما في (راس) وشبهه، وفيه لغةٌ أُخرى: (شَآم) بالمدِّ، حكاها جماعةٌ -والشينُ مفتوحةٌ بلا خِلاف- قال ابنُ قُرْقُول: (وأباها أكثرُهم)، وهو مذكَّرٌ، هذا المشهور، وقال الجوهريُّ: (يذكَّر ويؤنَّث) انتهى، ويُنسَب إليه: (شأميٌّ) بالهمز وحذفه مع الياء، و(شآم) بالمدِّ من غير ياء؛ كـ(يمانٍ)، قال سيبويه وغيره: (ويجوز «شآميٌّ») بالمدِّ مع الياء(٦)، ومَنَعَه غيرُه؛ لأنَّ الألفَ عوضٌ من ياء النسب، فلا يُجمَع بينهما، والصحيحُ جوازُه.

وأمَّا تسميتُه: (شامًا) فهو معروفٌ، وأمَّا حدُّه؛ فالمشهورُ: أنَّه مِنَ العريش إلى الفرات طولًا، وقيل: إلى بالس، وأمَّا العرض؛ فمِن أجأ وسَلْمى إلى بحر الرُّوم وما سامتَ ذلك، قال ابن عساكر في «التاريخ»: (إنَّ الشامَ دخلَه عشرةُ آلافِ عينٍ رأتِ النبيَّ ﷺ) انتهى(٧)، وقد دخله عليه السلام مع عمِّه أبي طالبٍ(٨)، واجتمع به بَحيرا(٩)، ومرَّة ثانيةً: في تِجارة خديجة مع غلامها ميسرة(١٠) -وميسرةُ

(١) انظر «فتح الباري» (١/٤٤).

(٢) أي: كان فيهم المغيرة.

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨/١٤٣).

(٤) انظر «التوضيح» (٢/٣٨٩).

(٥) نقله الحافظ في «مقدِّمته» (ص٣٠٧) و«الفتح» (١/٤٥)، وعزاه إلى «مغازي ابن إسحاق»، و«دلائل النبوَّة» لأبي نعيم (٢/٣٤٣)، وفيه: (ببعض الشام)، وأمَّا لفظ (غزَّة) صريحًا؛ ففي «دلائل النبوَّة» للبيهقيِّ (٤/٣٨١)، فليُتنبَّه.

(٦) انظر «الكتاب» (٣/٣٣٨)، «الصحاح» مادَّة (شأم).

(٧) «تاريخ مدينة دمشق» (١/٣٢٧)، وانظر الكلام بطوله في «التوضيح» (٢/٣٨٢- ٣٨٣).

(٨) في هامش (أ): (انظر: دخل النبيُّ ﷺ الشام أربع مرَّات).

(٩) انظر «سيرة ابن هشام» (١/٢١٧).

(١٠) انظر «سيرة ابن هشام» (١/٢٢٤).

لا أعرفُ له إسلامًا، والظاهرُ: أنَّه ماتَ قبلَ النُّبُوَّة[١] - ودخلَه ليلةَ الإسراء على الصحيح أنَّه يقظة[٢]، ومرَّة رابعة: إلى تبوك[٣]، والله أعلم][٤].

قوله: (**فِي المُدَّةِ...**) إلى آخر الكلام: كان الصلح بينهم على أَنْ يدخُلَ مكَّة في العام المقبل وكذا وكذا، ووضعِ الحرب عشرَ سنين، قال ابنُ إسحاقَ: (صالَحهم عَلى ترْكِ الحربِ عشرَ سنين)[٥]، وكذا قال ابن سعدٍ[٦]، وقال موسى بن عُقبة: (إنَّ الصلح كان على سنتين)[٧]، وكذا عنِ ابن عائذٍ، عن محمَّد ابن شعيب، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن عكرمة، عنِ ابن عبَّاس: (أنَّ مُدَّةَ الصلح كانت إلى سنتين)[٨]، وقد روى أبو داود: (أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صالَحَهُم على ترك الحربِ عشرَ سنين)[د٢٧٦٦]، وقد روى الحاكمُ في «المستدرك» في (البيوع) عنِ ابن عمر: (أَنَ الهُدنةَ بينه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وبين أهل مكَّة بالحديبية أربعُ سنين)، قال الحاكم: (صحيح)، قال الذَّهبيُّ في «تلخيصه»: (بل ضعيفٌ؛ فإنَّ عاصمًا ضعَّفوه، وهو أخو عُبيد الله بن عمر[٩]) انتهى[١٠].

قوله: (**بِإِيلِيَاءَ**): (إِيلِياء): هي بيتُ المقدس، وفيها **ثلاثُ** لغات؛ **أشهرُها**: كسر الهمزة [واللَّام]، وإسكان الياء بينهما، وبالمدِّ، **والثانية**: مثلُها إلَّا أنَّه مقصورٌ، **والثالثة**: بحذف الياء الأولى، وإسكان اللَّام، وبالمدِّ، حكاهُنَّ في «المطالع»، قال: (قيل: معناه: بيت الله) انتهى[١١]، ووقع في «مسند أبي

---

(١) قال الحافظ في «الإصابة» (٤٧٠/٣): (لم أقف على رواية صريحة بأنَّه بقي إلى البعثة).

(٢) سيأتي ذكر الاختلاف في كون الإسراء يقظة أو منامًا في (باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء) قبل الحديث (٣٤٩)، وانظر «سيرة ابن هشام» (١٣/٢).

(٣) انظر «الرَّوض الأُنُف» (١٩٥/٤).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وزيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي سماعًا بقراءة ابن أبي رحمة الجعبري، ومعه الجماعة المذكورون في المجلس الأول سوى ابن أبي جرادة؛ فإنَّه فاته من أوَّله إلى قوله: «بالعبرانية»، وسمع هذا المجلس كاملًا الشيخ شمس الدين محمد ابن المغيزل الحموي، وأجزت لهم، كتبه إبراهيم مؤلِّفه، ولله الحمد والمنَّة).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٣٤٦/٣).

(٦) انظر «الطبقات الكبرى» (٩٣/٢).

(٧) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (١٦٢/٤).

(٨) رواه ابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١٧٦/٢).

(٩) انظر «تهذيب الكمال» (٥١٧/١٣).

(١٠) «المستدرك» وبهامشه «تلخيص الذهبيِّ» (٦٠/٢).

(١١) «مطالع الأنوار» (٣٧٣/١)، وانظر الكلام بتمامه في «التوضيح» (٣٨٣/٢).

يعلى[١]» في مسند ابن عبَّاسٍ: (الإيلِياء)[٢] بالألف واللَّام، قاله النوويُّ واستغرَبَهُ[٣].

قوله: (**وَحَوْلَهُ**): هو بالنصبِ ظرفُ مكانٍ.

قوله: (**بِتَرْجُمَانِهِ**): هو بفتح التَّاء أفصحُ مِن ضمِّها، والجيمُ مضمومةٌ ومفتوحة، قال الجوهريُّ: (وقد ترجم كلامَه؛ إذا فسَّرَه بلسانٍ آخرَ، ومنه: التَّرجَمان، والجمع: التراجم[٤]، مثل: زَعْفَران وزَعافر، ويقال: تَرجُمان، ولك أن تضمَّ التَّاء؛ لضمَّة الجيم) انتهى، فهذه ثلاثُ لُغات، والتَّاء فيه أصليَّةٌ، وأُنكِر على الجوهريِّ جعلُها زائدةً، وتبعه ابن الأثير في «نهايته»، وقد أخرجه في (التاء)، لكن قال: (والتاء والنون زائدتان)[٥]، وهذا الترجمان لا أعرفُ اسمَه.

قوله: (**أَدْنُوهُ**): هو بفتح الهمزة؛ لأنَّه رباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ سهلٌ.

قوله: (**عِنْدَ ظَهْرِهِ**): معناه: لئلَّا يستحيوا أن يواجِهوه بالتكذيب إن كذب، وجاءتْ هذه العِلَّةُ مِن كلام هرقل في بعض طرق الحديث[٦].

قوله: (**فَإِنْ كَذَبَنِي**): هو بتخفيفِ الذال، أي: حدَّثني حَديثَ كَذِبٍ.

قوله: (**لَوْلَا**[٧] **الحَيَاءُ**): سيأتي تعريفُ الحياء في (كتاب الإيمان) إن شاء الله تعالى[قبل ح٢٤].

قوله: (**يَأْثِرُوا**): بضمِّ الثاء وكسرها، أي: يحكوه عنِّي ويتحدَّثوا به، يقال: أثرتُ الحديثَ -مقصور[٨]- آثِرُه -بالمدِّ وضمِّ الثاء وكسرها- أَثْرًا -ساكنة الثاء-: حدَّثْتُ به[٩].

قوله: (**لَكَذَبْتُ عَنْهُ**): أي: عليه، وقد جاء ذلك في رواية الأَصيليِّ[١٠].

---

(١) (أبي يعلى): ليست في (ب).

(٢) في النسخ: (الإيلا)، والمثبت موافقٌ لما في «مسند أبي يعلى» (٢٦١٧).

(٣) انظر «شرح مسلم» (٣٢٩/١٢).

(٤) في (ج): (الراجم).

(٥) «النهاية» (١٨٦/١) مادَّة (ترجم).

(٦) رواها الواقديُّ، ولفظه: (قال لترجمانه: قل لأصحابه: إنِّما قدَّمت هذا أمامكم لأسأله عن هذا الرجل الذي يزعم أنَّه نبيٌّ، وإنَّما جعلتكم خلف كتفيه؛ لتردُّوا عليه كذبًا إن قاله)، انظر «عيون الأثر» (٣٤٥/٢).

(٧) في (ب): (أولَا).

(٨) في (ب) و(ج): (مقصورًا).

(٩) انظر «مطالع الأنوار» (١٩٧/١).

(١٠) وهي رواية أبي الوقت، وأبي ذرٍّ عن الحمُّويي أيضًا كما في اليونينية.

تنبيه: ذَكَرَ أبو الفتح اليَعْمَرِيُّ في «سيرته» قال: (ويُروى في خبر أبي سفيانَ أنَّه قال لقيصر لمَّا سأله عنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أيُّها الملك؛ أَلَا أُخبرُك عنه خبرًا تعرِفُ به أنَّه[1] قد كَذَب، قال: وما هو؟ قال: إنَّه زعم لنا أنَّه خرج من أرضنا أرضِ الحرم في ليلة، فجاء مسجدَكم هذا مسجد إيلِياء، ورجع في تلك الليلة قبل الصباح، قال: وبطريقُ إيلِياء عند رأس قيصر، فقال[2]: صدقَ [أيُّها الملكُ]، قال: وما علمكَ بهذا؟ قال: إنِّي كنتُ لا أنام ليلةً حتَّى أُغلق أبوابَ المسجد، فلمَّا كانت تلك الليلة أغلقتُ الأبواب كلَّها غيرَ بابٍ واحدٍ غلبني، فاستعنتُ عليه عُمَّالي ومَن يحضُرُني، فلم نستطع أن نحرِّكَه، كأنَّما نزاولُ جبلًا، فدعوتُ النَّجَّارين، فنظروا إليه فقالوا: هذا باب سقط عليه النِّجاف[3] والبنيان، فلا نستطيع أن نحرِّكه حتى نصبح فننظر من أين أُتِي؟ فرجعتُ وتركتُ البابين مفتوحين، فلمَّا أصبحتُ غدوتُ عليهما؛ فإذا الحَجَرُ الذي في زاوية المسجد منقوب[4]، وإذا فيه أثرُ مَرْبط الدابَّة، فقلت لأصحابي: ما حُبس هذا الباب هذه الليلة إلَّا على نبيٍّ، وقد صلَّى الليلةَ في مسجدنا هذا، فقال قيصر: يا معشرَ الروم؛ ألستم تعلمون أنَّ بين عيسى وبين الساعة نبيًّا بشَّرَكم به عيسى ابن مريم ترجون أن يجعلَه اللهُ فيكم؟ قالوا[5]: بلى، قال: فإنَّ اللهَ قد جعله في غيركم، في أقلَّ منكم عددًا، وأَضيقَ منكم بلادًا، وهي رحمةٌ يضعُها حيث يشاء) انتهى[6].

قوله: (**كَانَ أَوَّلَ**): هو بنصب اللَّام، ويجوزُ رفعُها.

قوله: (**قَطُّ**): هي بفتح القاف، وتشديد الطاء المضمومة؛ ومعناها: الزمان، وبضمِّ القاف والطاء مع التشديد، وبضمِّ الطاء مخفَّفة، ويُضمَّان كذلك: قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقُطُ، فهذه أربع لغات ذكرها الجوهريُّ، أقلُّها الأخيرة؛ وهي ضمُّ القاف والطاء مع التخفيف.

---

(١) في (ب): (تعرف بأنه).

(٢) أي: البطريق؛ وهو القائد، انظر «لسان العرب» مادَّة (بطرق).

(٣) النِّجاف: ما بُنِيَ ناتِئًا فوقَ البابِ مُشْرِفًا عليه، انظر «تاج العروس» مادَّة (نجف).

(٤) في مصدره: (مثقوب).

(٥) في (ب): (فقالوا).

(٦) «عيون الأثر» (٢/٣٤٦، ٣٤٧)، وقال المؤلِّف في كتابه «نور النبراس على سيرة ابن سيِّد الناس» تحقيق سعاد بابقي (ص٥٧) تعقيبًا على هذه الرواية: (هذه الزيادة لا أعرف من ذكرها، والمؤلِّف رجل حافظ ثبتٌ في كل ما ينقله ويحكيه لا شكَّ فيه، وهي زيادة حسنة، فكان ينبغي له أن يعزوها لمن ذكرها).

قوله: (مِنْ مَلِكٍ): رُوي على وجهين؛ أحدُهما: بكسر ميم (مِنْ)، وكسر لام (ملِك)[١]، وثانيهما: (مَن) بفتح ميمها، وفتح لام[٢] (مَلَكَ) فعل ماضٍ[٣]، وكلاهُما صحيحٌ، والأوَّلُ أصحُّ وأشهرُ، وتؤيِّدُه[٤] روايةُ مسلم: (هل كان في آبائه ملِكٌ؟)[م١٧٧٣]؛ بحذف (مِنْ)، وكذا هو في (التفسير) من هذا «الصحيح»[ح٤٥٥٣].

قوله: (سَخْطَةً): السَّخَط والسُّخْط[٥] مثل: السَّقَم والسُّقْم؛ وهي الكراهية للشيء وعدم الرِّضا به[٦]، وهو مفعولٌ من أجله.

قوله: (يَغْدِرُ): هو بكسر الدال، والغدرُ: ترك الوفاء.

قوله: (كَلِمَةٌ): هي مرفوعةٌ منوَّنةٌ، فاعل.

قوله: (غَيْرُ هَذِهِ): بالضمِّ على أنَّه صفة لـ(كلمةٌ)، ويجوز فيها النصب على الاستثناء، وبالأوَّل هو مضبوطٌ في أصلنا.

قوله: (سِجَالٌ): أي: مرَّةً على هؤلاء، ومرَّةً على هؤلاء[٧]، من مساجلة المستقين على البئر بالدِّلاء، وهو بكسر السين المهملة[٨].

قوله: (وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ): وفي نسخة: (بالصدقة)، قال الدِّمياطيُّ: (وفي «مسلمٍ» من حديث مَعْمَرٍ: «يأمرُنا بالصَّلاة، والزَّكاة، والصِّلة، والعفاف»[م١٧٧٣]) انتهى، وقد راجعتُه فوجدتُه كذلك، إلَّا أنَّ مسلمًا ذكره بطريقين؛ الأولى: من حديث مَعْمَر عنِ الزُّهريِّ، ثمَّ عقَّبه بسندٍ آخرَ عن صالحٍ عنِ الزُّهريِّ، وفي آخرِه: (وزاد في الحديث...) فذكر[٩] الزيادة، فدلَّ كلامُه أنَّ صالحًا وافقَ مَعْمَرًا في هذه ولم يخالفْه، فكان ينبغي له الإطلاقُ واختصارُ قوله من حديث مَعْمَرٍ.

قوله: (وَالعَفَافِ): هو بفتح العين؛ وهو ترك المحارم وخوارم المروءة./ [١/١٨أ]

---

(١) وهي رواية ابن عساكر.

(٢) في (أ) و(ج): (اللام).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر عن الكُشميهنيِّ.

(٤) في (ب): (ويؤيده).

(٥) وهي رواية الحمُّويي والمستملي.

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٦٨).

(٧) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٥) بعدها: (يشير إلى يوم بدر وأحد).

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٥٧).

(٩) في (ب): (وذكر).

قوله: (حِينَ تُخَالِطُ[(١)] بَشَاشَتُهُ القُلُوبَ[(٢)]): يعني: أُنْسَه ولطفَهُ، قال ابن قُرْقُول: (ورواه المستملي، والحَمُّويي، والعُذريُّ، وابنُ سفيان: «حين يُخالِطُ[(٣)] بشاشةَ القلوبِ»).

قوله: (بِمَا يَأْمُرُكُمْ): كذا في أصلِنا بإثبات الألف في الاستفهام[(٤)]، وهو قليلٌ، والجادَّةُ: (بِمَ) بحذف الألف[(٥)].

قوله: (لَتَجَشَّمْتُ): أي: تَكَلَّفْتُ مَا فيه من مَشقَّةٍ، قال ابن قُرْقُول: (كذا في «البخاريِّ»، وفي «مسلم»: «لَأَحْبَبْتُ»[م١٧٧٣]، والأوَّل أوجه؛ لأنَّ الحُبَّ للشيءِ لا يَصُدُّ عنه؛ إذ لا يُطَّلَعُ عليه، وإنَّما يَصُدُّ عنِ العمل الذي يظهَرُ، فلا يُملَكُ في كلِّ حينٍ).

قوله: (مَعَ[(٦)] دِحْيَةَ): (دِحْية): بكسر الدال، وعليه اقتصر الجوهريُّ، وبفتحها أيضًا، وهو دِحية ابن خليفة بن فَرْوة بن فَضالة[(٧)]، وباقي نسبه معروفٌ، كان مِن أجملِ الصحابة وَجْهًا، وكان جبريلُ عليه السلام يأتي النبيَّ صلى الله عليه وسلم في صورتِه، كما تقدَّم[ح٢]، وقد ذكر السُّهيليُّ عنِ ابن سلَّام -وهو يحيى بنُ سلَّام- في «تفسيره» في قوله تعالى: ﴿تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] قال: (كان اللَّهْوُ نظرَهم إلى وجهِ دِحية لجمالِه)، أسلمَ قديمًا، ولم يشهد بدرًا وشهد ما بعدَها، وتوفِّي في خلافة معاويةَ، وقيل: شَهِدَ اليرموك[(٨)]، وقد تقدَّم أنَّها سنةَ خمسَ عشرةَ، وسكن المِزَّة بقُرب دمشقَ رضي الله عنه[(٩)]، و(الدِّحيةُ) بلسانِ أهل اليمن: الرئيسُ، قاله السُّهيليُّ في (بني قُريظَةَ).

قوله: (عَظِيمِ بُصْرَى): عظيمُها: لا أعلمُ اسمَه، وقال حافظُ عصريٍّ[(١٠)]: (قيل: هو الحارثُ

---

(١) في (ب): (يخالط).

(٢) في النُّسَخ مضبوطًا: (بشاشةَ القلوبِ)، وفي الآتي بالعكس: (بشاشتُه القلوبَ)، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت من مصدره، ومن «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) في (ج): (تخالط).

(٤) وكذا في «اليونينيَّة».

(٥) انظر: «شواهد التوضيح» (ص٢٢٧)، «مغني اللبيب» (ص٣٩٣).

(٦) (مع): ليس في «اليونينيَّة»، وهي ثابتة في رواية أبي الوقت، وابن عساكر، وأبي ذرٍّ عن المستملي.

(٧) زيد في (ب): (بن).

(٨) تحرفت العبارة في النسخ إلى: شهيداً باليرموك.

(٩) انظر: «التوضيح» (٣٧٨/٢)، «الاستيعاب» (ص٢١٧)، «تهذيب الكمال» (٤٧٣/٨).

(١٠) في (ب): (عصرنا).

ابن أبي شَمِر، وقيل[1]: ملك غسان) انتهى، وسيأتي الكلام على (ملك غسَّان) قريبًا، وأنَّه الحارث[2] ابن أبي شَمِر.

قوله: (**بُصْرَى**): بضمِّ الباء، مقصورة؛ بلدٌ بحوران معروفةٌ، وهي أَوَّلُ بُلدان الشام فُتُوحًا، فُتِحتْ سنةَ ثلاثَ عشرةَ صُلحًا[3].

قوله: (**عَظِيمِ الرُّومِ**): هو بدلٌ يجوزُ قطعُه وإتْباعُه، ولم يقل: (مَلِك) لِما يقتضيه هذا الاسمُ مِنَ المعاني التي لا يستحقُّها مَن ليس مِن أهل الإسلام، ومع ذلك فلم يُخلِه[4] مِن نوع إكرامٍ في المخاطبةِ؛ ليكون آخِذًا بإذن الله[5] في تليين القول لِمَن يبتدِئُه بالدَّعوةِ إلى الحقِّ[6].

قوله: (**أَمَّا بَعْدُ**): هو بضمِّ الدال وفتحها، ورفعِها منوَّنةً، وكذا نصبِها، وفي المبتدِئِ بها خمسةُ أقوالٍ: داودُ ﷺ - [وقيل: هو فصلُ الخِطاب، وقيل: فصل الخطاب: علم القضاء، وقطع الخصام، وقيل: معرفة البيِّنة على المدَّعي، واليمين على مَن أنكر، والله أعلم][7]- أو قُسُّ بن ساعدة، أو كعب بن لؤيٍّ، أو يعرُب بن قَحْطان، أو سَحْبان[8]، وأفاد شيخُنا الشَّارح: أنَّ في «غرائب مالك» للدارقطنيِّ بسندٍ ضعيف: (لمَّا جاء مَلَكُ الموت إلى يعقوب ﷺ؛ قال يعقوب في جملة كلامٍ: أمَّا بعدُ؛ فإنَّا أهلُ بيتٍ موكَّلٌ بنا البلاء) انتهى، ولو[9] ثبت هذا؛ لكان أوَّلَ مَن تكلَّم بها يعقوب.

قوله: (**بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ**): (الدِّعاية): بكسر الدال، مصدرٌ؛ كـ(الشِّكاية)[10]، قال ابن قُرْقُول: (والمشهورُ في المصدر: دُعاءً ودَعوًى؛ كما قال: «ليس منَّا مَن دعا بدَعوى الجاهليَّة»[11]، وذكر في

---

(١) في مصدره: (وهو).

(٢) في (ب): (الحرب).

(٣) قاله ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٢/١٠٥)، وانظر «التوضيح» (٢/٣٨٤).

(٤) في (ب): (نحله).

(٥) كذا في النُّسَخ مضبوطًا، وله وجهٌ، وفي مصدره: (بأدب الدين).

(٦) انظر «التوضيح» (٢/٣٩٨).

(٧) انظر «التوضيح» (٧/٥٥٠).

(٨) انظر «التوضيح» (٢/٣٩٩).

(٩) في (ب): (فلو).

(١٠) في (ب): (كالسقاية والشكاية).

(١١) أخرجه بنحوه البخاريُّ في «صحيحه» (١٢٩٤)، ومسلم في «صحيحه» (١٠٣)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

«البارع»: «دُعاءَة»(١)، وللأَصيليِّ في «الجهاد»: «بدَاعِيَةِ الإسلام»[ح٢٩٤١]، أي: بدَعوتِه وبالكلمةِ التي يُدعى بها إلى الإسلام، ويدخل بها فيه مَن دُعي إليه، وهو بمنزلة قوله في الحديث الآخر بعدَها: «وَيَا أَهْلَ الكِتَابِ») انتهى، كذا قال: (في الحديث الآخر)، وإنَّما هو في نفس الحديث المذكور، وقال النوويُّ: («بِدِعَايَةِ» بكسر الدال، أي: بدَعوتِه، وهي كلمةُ التوحيد) انتهى[شرح مسلم١٢/٣٢٧]، وهو ملخَّصٌ ممَّا قبلَه.

قوله: (يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ): لإيمانِك بعيسى، واتِّباعكَ لي، بخلافِ الجاهليَّة أهلِ الأوثان الذين لَمْ يكونوا على شيءٍ مِن دينِ الله ولا كتابٍ(٢).

قوله: (الأَرِيسِيِّينَ)(٣): اختُلِف في ضبطها على أوجهٍ؛ **أحدُها**: بِيَاءَيْنِ بَعْد السِّينِ، **وثانيها**: بياءٍ واحدةٍ، والهمزةُ مفتوحةٌ، والراءُ مكسورةٌ مخفَّفةٌ في كِلا الوجهين، **وثالثها**: بهمزةٍ مكسورةٍ، وتشديدِ الراء، وياء واحدة بعد السين، وقد وقع في إحدى روايتَي «البخاريِّ» و«مسلم»: (اليَرِيسِيِّينَ)(٤)، وهو ما عزاه النوويُّ وغيرُه إلى «البخاريِّ» هنا(٥)، وفي أصلنا: (الأَرِيسِيِّينَ)(٦)، وفي الحاشية: (اليَرِيسِيِّينَ) بفتح الياء، وكسر الراء، وبالسين المهملة، ويجوزُ أن تكون بدلًا مِنَ الهمزة؛ كما في: (أَزَنِيٍّ ويَزَنِيٍّ)(٧)، وبالهمز(٨) أكثرُ استعمالًا(٩) عند أهل اللُّغة، وفي روايات الحديث أيضًا، وهذا بسطُ الروايات، وهي أربعٌ يجيء(١٠) [فيها] ما في أصلنا: (الأَرِيسِيِّين، الأَرِيسِين، الإِرِّيسِين، اليَرِيسِيِّين)(١١).

---

(١) كذا في النسخ، وفي مصدره: (دِعاوة)، وكذا قيَّده القاضي في «المشارق» (١/٥١٨)، فقال: (بالواو)، ولم أقف عليه في «البارع».

(٢) انظر «التوضيح» (٢/٤٠٠).

(٣) في (ب) و(ج): (الأريسين).

(٤) في (ب) و(ج): (اليريسين)، وقد نصَّ النوويُّ على أنَّها بياءين بعد السين، وهي رواية أبي الوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، وأبي ذرٍّ عن الحمُّويي.

(٥) انظر «شرح مسلم» (١٢/٣٢٧)، «فتح الباري» (٢/٥١)، «شرح مشكل الآثار» (٥/٢٣٠-٢٣١).

(٦) في (ب): (الأريسين).

(٧) يقال: (رُمحٌ أَزَنِيٌّ) و(يَزَنِيٌّ) نسبةً إلى مَلِك حِمْيَر ذي يَزَن؛ وإنَّما سُمِّيَت الأَسِنَّةُ يَزَنِيَّةً؛ لأنَّه أَوَّلُ مَن عُملتْ له.

(٨) في (ب): (وبالهمزة).

(٩) (أكثر استعمالًا): ليست في (أ) و(ج).

(١٠) في (ب) و(ج): (غير)، وهي محتملة في (أ).

(١١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٢٤٠-٢٤١).

واختُلف في المراد بهم، والصحيحُ المشهور: أنَّهم الأكَّارون، أي: الفلَّاحون والزَّرَّاعون، أي: عليك إثم رَعاياكَ الذين يتَّبعونَك وينقادونَ لأمركَ، ونبَّه بهؤلاء على جميعِ الرَّعايا لأنَّهمُ الأغلبُ في الرَّعايا، وأسرعُ انقيادًا، وأكثرُ تقليدًا، فإذا أسلمتَ؛ أسلموا، وإذا امتنعتَ؛ امتنَعوا، قال شيخُنا الشَّارح: (وقد جاء ذلك مصرَّحًا به في «دلائل النُّبوَّة» للبيهقيِّ و«الطبريِّ»: «فإنَّ عليك إثمَ الأكَّارين»[1]، ولأبي عُبيدٍ: «وإن لَمْ تدخل في الإسلام فلا تحُلْ[2] بين الفلَّاحين والإسلام»[3]، وللبَرقانيِّ: «يعني: الحرَّاثين»، وللإسماعيليِّ: «فإنَّ عليكَ إثمَ الرَّكوسيِّين»؛ وهم أهلُ دينٍ بين النصارى والصابئين، يقال لهم: الركوسيَّة، ويُقال: إنَّ الأريسيِّين [الذين] كانوا يحرثون أرضَهم كانوا مجوسًا، وكان الرُّومُ أهلَ كِتابٍ؛ فيُريد: إنَّ عليك مثلَ وزرِ المجوس إنْ لم تُؤمن وتُصدِّق، وقال أبو عُبيد[4]: «هُمُ الخَدَم والخَوَل»[5]، وقيل: الملوك والرؤساء الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة[6]، وقيل: هُمُ المتبختِرون[7]، فعلى هذا؛ يكون المراد: فإنَّ عليك إثمَ مَن تكبَّر عنِ الحقِّ[8]، وقيل: همُ اليهودُ والنصارى أتباع عبد الله بن أريس، الذي تُنسَب[9] إليه الأروسيَّة من النصارى، رجل كان في الزمن الأوَّل، قَتَلَ هو ومَن معه نبيًّا بعثَه اللهُ إليهم[10])، وقال[11] أبو الفتح اليَعْمَريُّ: (اليَريسيُّون: دهَاقينُ القُرى، كانوا إذْ ذاك مجوسًا)[12].

قوله: (وَ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤]): هذه الواو ثبتت في رواية عُبْدُوس والنسفيِّ والقابِسيِّ،

---

(١) انظر «دلائل النبوَّة» (٣٨٤/٤)، «تاريخ الطبريِّ» (٦٤٩/٢).

(٢) في (ب): (يخل).

(٣) «الأموال» (ص٣٠)، بلفظ: (وإلَّا فلا تحُل...).

(٤) في (ب) و(ج): (أبو عبيدة)، وليس بصحيح.

(٥) انظر «الأموال» (ص٣١).

(٦) انظر «شرح مسلم» (٣٢٧/١٢).

(٧) في (ج): (المتجبرون).

(٨) انظر «المُفْهِم» (٦٠٩/٣).

(٩) في (ب): (ينسب).

(١٠) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (٣٨/١) مادَّة (أرس).

(١١) في (ب): (قال).

(١٢) «عيون الأثر» (٣٤٧/٢).

وسقطت في رواية الأَصيليِّ وأبي ذرٍّ، كما نبَّه عليه القاضي قال: (وقد اختلف المحدِّثون فيما وقع من الأوهام في بعض التلاوة؛ فمنهم مَن أوجبَ إصلاحَها؛ لأنَّه إنَّما سِيقتْ للدلالة، ولا حجَّةَ/ إلَّا في [١/٨ب] الثابت في المصحف، ومنهم مَن قال: ينقلُها كما وقعتْ، ويُنبِّه عليها؛ لأنَّه يبعُد خفاؤها عنِ المؤلِّفِ والناقل عنه، ثمَّ على جميعِ الرواةِ حتَّى وصلتْ إلينا، فلعلَّها قراءةٌ شاذَّةٌ، ثمَّ ضُعِّفَ بأنَّ الشَّاذَّ مرويٌّ معلومٌ لا يُحتجُّ به في حكمٍ ولا يُقرَأُ به في صلاةٍ) انتهى[١]، ومسألةُ ما (إذا وقع في الأصل لحنٌ أو خطأٌ) معروفةٌ في علوم الحديث، واختار أبو محمَّد بن عبد السلام فيها مذهبًا نقله عنه أبو الفتح ابن دقيق العيد، وهو تركُ الصواب والخطأ، قال في «الاقتراح»: (سمعتُ أبا محمَّد بن عبد السلام -وكان أحدَ سلاطين العلماء، كان يرى في هذه المسألة ما لَمْ أره لأحدٍ-: «أنَّ هذا اللفظَ المختلَّ لا يُروى على الصوابِ ولا على الخطأِ، أمَّا على الصوابِ؛ فإنَّه لَمْ يُسمَع مِنَ الشَّيخ كذلك، وأمَّا على الخطأِ؛ فلأنَّ[٢] سيِّدَنا رسولَ الله ﷺ لَمْ يَقُلْه كذلك»، هذا معنى ما قاله أو قريبٌ منه).

سؤال: إن قيل: ما الحكمةُ في إرسال هذه الآية دون غيرِها مِنَ الآيِ؟

وجوابه: لأنَّ هرقل نصرانيٌّ، والنصارى جمعتِ الأمورَ الثلاثة؛ فعبدوا عيسى ﵇، وأشركوا بالله، وقالوا: إنَّ الله ثالثُ ثلاثة، واتَّخذوا الأحبارَ والرُّهبان أربابًا من دون الله.

فائدةٌ: قال السُّهيليُّ: (رُوِيَ أنَّ هِرقلَ وضع كتاب النبيِّ ﷺ الذي كتب إليه في قصبةٍ مِنْ ذهبٍ تعظيمًا له، وأنَّهم لم يزالوا يتوارثونه كابرًا عن كابر في أرفع صوان وأعزِّ مكانٍ، حتى كان عند إذفونش الذي تغلَّب على طُلَيْطِلَة، وما أخذ أخذها من بلاد الأندلس، ثمَّ كان عند ابن بنته المعروف بالسلطين[٣]، حدَّثني بعضُ أصحابِنا أنَّه حدَّثه مَن سأله رؤيتَه مِنْ قُوَّاد أجناد المسلمين، وكان يُعرف بعبد الملك[٤] بن سعيد، قال: فأخرجه إليَّ، فاستعبرتُ وأردتُ تقبيلَه، فأخذَه مِن يدي، فمنعني مِنْ ذلك صِيانةً له، وضنًّا به عليَّ) انتهى[٥].

---

(١) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٣٩-٤٠).

(٢) في (ج): (فإنَّ).

(٣) كذا في النسخ، وفي مصدره و«المصباح المضيء» (٢/٩٥): (السليطين)، وكلاهما صحيح، وهو تصغير السلطان.

(٤) في (ب): (بعبد الله).

(٥) «الرَّوض الأُنُف» (٤/١٩٧)، وذُكِرَ بحرفه معزوًّا للسهيليِّ في «المصباح المضيء» (٢/٩٥)، وانظر «فتح الباري» (١/٥٨)، «تاريخ الإسلام» (٣٣/٢١).

قوله: (**الصَّخَبُ**): هو اختِلاطُ الأصواتِ[١] وارتفاعُها[٢].

قوله: (**لَقَدْ أَمِرَ**): هو بفتحِ الهمزة مقصورة، وكسر الميم، وفتح الراء، أي: كثُرَ وارتفعَ شأنُه.

قوله: (**ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ**): يعني: النبيَّ ﷺ، وأبو كبشةَ: اسمُ رجلٍ تألَّه قديمًا وفارقَ دِينَ الجاهليَّة، وعَبَدَ الشِّعرى، فشُبِّهَ النبيُّ ﷺ به[٣]، وقيل: بل كانت للنبيِّ ﷺ أُختٌ تُسمَّى كبشة وكان أبوها[٤] أبا النبيِّ ﷺ مِنَ الرضاعة -وهو الحارثُ بنُ عبد العُزَّى بنِ رِفاعة مِن هوازن، ذَكَرَ يونس بن بُكير، عنِ ابن إسحاقَ، عن أبيه، عن رجالٍ مِنْ بني سعدِ بنِ بكرٍ: أنَّه أدركَ الإسلام، وأسلم بمكَّة[٥]- يُكنى بها، وقيل: بل كان في أجدادِه لأُمِّه مَن يُكنى بأبي كبشةَ[٦]، وقد ذَكَرَ محمَّدُ ابنُ حبيبَ -وحبيبُ لا ينصرفُ؛ لأنَّها أُمُّهُ، قاله النَّوويُّ، وقال السُّهيليُّ: مصروفٌ- في «مُحَبَّرِهِ» جماعةً مِن جهة أبيه وأمِّه يُكنَون بأبي كبشة، وقيل: بل أبو كبشةَ الخُزاعيُّ الذي فارق دِينَ قومه، هو جدُّ جدِّ[٧] أُمِّ النبيِّ ﷺ[٨].

فائدة: اسمُ أبي كبشةَ وَجْز بن غالب؛ بواو مفتوحة، ثمَّ جيم، ثمَّ زاي، ذكره ابن ماكولا، وعُزِيَ للدَّارقطنيِّ أيضًا[٩]، قال ابنُ ماكولا: (وَجْز بن غالب بن عامر بن الحارث، وهو غبشان، ووَجْز هو أبو كبشةَ الذي كانت قريشٌ تَنسب النبيَّ ﷺ إليه، وكان أبو كبشةَ أوَّلَ مَن عَبَدَ الشِّعرى وخالف دِينَ قومِه...) إلى آخرِه.

قوله: (**إِنَّهُ يَخَافُهُ**): هو[١٠] بكسر الهمزة على الاستئناف، ويجوزُ على ضعفٍ فتحُها على أنَّه

---

(١) (الأصوات): ليست في (ب).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٦٦).

(٣) في (ب): (فشبه به النبي...).

(٤) في (ب): (أبوه).

(٥) انظر «سيرة ابن إسحاق» (ص٢١٨).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤٠٣)، «الرَّوض الأُنُف» (٣/٢٢٨).

(٧) (جد): ليس في (ب)، وعليها في (أ) علامة تصحيح.

(٨) هذا القول فيه نظرٌ، فأبو كبشة -وهو وجز بن غالب- هو أبو قيلة أمِّ وهبٍ جدِّ النبيِّ ﷺ، فعليه يكون وجز أبا أمِّ جدِّ النبيِّ لأمِّه، انظر «جمهرة النسب» للكلبيِّ (١/١٨)، «نسب قريش» لمصعب (ص٢٦١)، «التوضيح» (٢/٣٨١).

(٩) «المؤتلف والمختلف» (٤/٢٢٩١).

(١٠) (هو): ليست في (ب).

مفعولٌ لأجله، وضُعِّفَ لوجود اللَّام في الخبر[١]، وقال في «المطالع»: (كذا ضبطناه بالفتح، أي: مِن أجل ذلك عظُم الأمر على أبي سفيان)، قال: (والكسرُ صحيحٌ على استئنافِ الإخبارِ عمَّا رآه مِن هرقل، ولا سيَّما إذا ثبتت لام التأكيد في الخبر).

قوله: (بَنِي الأَصْفَرِ): همُ الرُّوم، وجدُّهُم الأصفرُ بنُ روم بن عيصو بن إسحاق، قاله الحربيُّ، وهو الأشبه، وقال غيرُه: بل لأنَّ جيشًا من الحبش غلب عليهم في الزمان الأوَّل فوطِئَ نساءَهم، فوُلِدَ لهم أولادٌ صفرٌ فنُسبوا إليهم، قاله ابن الأنباريِّ[٢].

قوله: (وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ): الظاهرُ أنَّ مِنْ هنا إلى آخرِ الحديثِ مِن قولِ الزُّهريِّ[٣]، واللهُ أعلم.

قوله: (ابْنُ النَّاطُورِ): هو[٤] بطاءٍ مهملةٍ[٥]، وعند الحَمُّويي بالمعجمة، قاله في «المطالع»، قال أهل اللُّغةِ: هو ناظورةُ القوم وناظورُهم؛ إذا كان المنظورَ إليه منهم، و(الناطور) بالمهملة: حافظُ النَّخْل؛ أعجميَّة تكلَّمتْ بها العرب، قال الأصمعيُّ: (هو بالمعجمة، والنَّبَطُ يجعلونَ الظاءَ طاءً)[٦]، وقال غيرُه: (هو بالمهملة حافظُ النَّخْل، وحُكِي إعجامُها)، قاله الجواليقيُّ في «المعرَّب»، ولا أعرف أنا اسمَ ابن الناطور[٧]، والله أعلم.

قوله: (صَاحِبَ إِيلِيَاءَ): منصوبٌ على الاختصاص، لا على الخبر، وخبر (كَانَ): (يُحدِّثُ أَنَّ هِرَقْلَ)، وهو الأوجهُ، وقيل: (سُقُفًّا)، قاله الدِّمياطيُّ، والذي قاله ظاهرٌ، ويَحتمل أن يكون منصوبًا على الحال، ونُقل الإعرابان عنِ القاضي.

قوله: (وَهِرَقْلَ): قال الدِّمياطيُّ: (بنصب اللَّام معطوفٌ على «إيلِياء»، وموضعُه خفضٌ بالإضافة) انتهى.

قوله: (سُقُفًّا): هو بضمِّ السين والقاف وتشديد الفاء[٨]، ويُروى: (أُسْقُفًا) بضمِّ الهمزة مع تخفيف

---

(١) أي: في روايةٍ أخرى، وهي رواية الحديث (٤٥٥٣).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣٠٢/٤).

(٣) يرويه موصولًا عن ابن الناطور، انظر «فتح الباري» (٥٣/١).

(٤) (هو): مثبتٌ من (ج).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٦) انظر «جمهرة اللغة» (٢٢١١/٢).

(٧) في (ب): (الناظور).

(٨) وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

الفاء وتشديدها[(١)]، والأشهرُ: ضمُّ الهمزة، وتشديد الفاء، وقال بعضُهم: إنَّ الروايةَ فيه تخفيف الفاء، وجمعُه: أساقِفَة وأساقِف[(٢)]، وفي بعضِ الأصول: (سُقِّفَ) بضمِّ السين، وكسر القاف المشدَّدة[(٣)] أي: جُعل أُسقفًا، والأُسقف للنصارى: رئيسُ دينِهِم وقاضيهم، قيل: سُمِّيَ به؛ لانحنائه وخضوعه؛ لتديُّنه عندهم[(٤)].

قوله: (**قَدِمَ إِيلِيَاءَ**): تقدَّم الكلامُ عليها قريبًا.

قوله: (**بَطَارِقَتِهِ**): هو بفتح الموحَّدة: قُوَّاد ملوكِ الروم، وخواصُّ دولتهم، وأهلُ الرأي والشُّورى، وقال الخليل: (البِطريق -يعني: بكسر الباء-: العظيمُ مِنَ الروم)، قال الحربيُّ: (هو العظيمُ المختال المتعاظم المزهُوُّ، ولا يُقال ذلك للنساء)، ولفظ «النهاية»: (البطارقة من الروم: جمع بِطْريق؛ وهو الحاذِقُ بالحرب وأمورِها بلُغةِ الروم، وهو ذو منصبٍ عندهم).

قوله: (**حَزَّاءً**): هو بفتح الحاء المهملة، وتشديد الزاي، وبالمدِّ، و(الحازيْ)، معناهما: المتكهِّن، يقال: حَزَى يَحْزِي، ويَحزُو، وتَحَزَّى، وفسَّره في الحديث بأنَّه (**يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ**)، ويمكن أن يريد بيانَ [جهة] حَزْوِه؛ لأنَّ التكهُّنَ بوجوه[(٥)]، وقال في «الصِّحاح»: (والحَازي: الذي ينظر في الأعضاء وفي خِيلان الوجه يتكهَّن).

قوله: (**مَلِكَ الخِتَانِ**): ضُبِط بوجهين؛ **أحدُهما**: (مَلِك) بفتح الميم، وكسر اللام، **وثانيهما**: ضمُّ الميم، وإسكان اللَّام[(٦)]، ومعناهما صحيح، ومعناه: رأيتُ المُلْكَ لطائفةٍ تختتِن[(٧)].

قوله: (**فَلَا يُهِمَّنَّكَ شَأْنُهُمْ**): هو رباعيٌّ، و(شأنُهم): مرفوعٌ فاعلٌ، وبه ضُبِط في أصلنا، ويُقال بفتح الياء على أنَّه ثلاثيٌّ، يقال: (هَمَّني الأمرُ همًّا) أي: أحزنَنِي وأغمَّني، و(أَهمَّنِي) إذا بالغ في ذلك[(٨)].

---

(١) التشديد رواية ابن عساكر، والتخفيف رواية القابِسيِّ.

(٢) انظر «التوضيح» (٢/٤٠٧).

(٣) وهي رواية الكشميهنيِّ من نسخة.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٣٧).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٦٧).

(٦) الثاني رواية الأَصيلي وابن عساكر والسمعاني عن أبي الوقت ورواية أبي ذر عن الحَمُّويي والمستملي.

(٧) انظر «التوضيح» (٢/٤٠٩).

(٨) كذا، والذي في كتب اللغة بالعكس، فعبارة الخليل في «العين» (٣/٣٥٧): (ويقال: أهمَّني الشيء، أي: أحزنني، وهمَّني: أذابني)، وانظر «الصحاح» مادَّة (همم)، «مطالع الأنوار» (٦/١٣١)، «التوضيح» (٢/٤٠٩).

قوله: (إِلَى مَدَائِنِ): هو بالهمز، ويجوز تركُه.

قوله: (أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ): قال شيخُنا الشَّارح: (هو الحارثُ بنُ أبي شَمِر) انتهى، وكذا قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ [الإفهام٦]، قال شيخنا الشَّارح: (أراد حرب النَّبيِّ ﷺ، وخرج إليهم في غزاة، ونزل قَبيلٌ من كندة[1] ماءً يقال له: غسَّان بالمُشلَّل[2]، فسمُّوا به) انتهى، والحارث/ هذا: الظاهر هلاكه على كفره، ولا أعرفُ له إسلامًا، وقد كتب إليه النبيُّ ﷺ مع شُجاع بن وهب كما ذَكَرَ الواقديُّ[3]، وقال النَّبيُّ ﷺ بعد أن رجع الرسول من عنده: «بادَ وبادَ مُلكه»[4]، وهذا ممَّا يُقوِّي أنَّه هَلَكَ على كفره، قال ابن قيِّم الجوزيَّة في (غزوة تبوك): (إنَّه مات عام الفتح). [١/٩أ]

قوله: (هَذَا يَمْلِكُ[5] هَذِهِ الأُمَّةَ): قال ابن قُرْقُول: («هذا مُلْكُ هذه الأُمَّةِ» -يعني: بضمِّ الميم، وسكون اللام- هكذا لعامَّتِهم، وعند القابِسيِّ عنِ المروزيِّ: «مَلِكُ» -يعني: بفتح الميم، وكسر اللَّام- وعند أبي ذرٍّ: «يَمْلِكُ هذه الأُمَّةَ»، وأُراها ضمَّةَ الميم اتَّصلتْ بها فتصحَّفت) انتهى[مطالع الأنوار٤/٤٤]، وعن السُّهيليِّ أنَّه وجَّهها في «أماليه»: («هَذَا يَمْلِكُ»: مبتدأٌ وخبرٌ، أي: هذا المذكورُ يملِكُ هذه الأُمَّة، وقوله: «قَدْ ظَهَرَ»: جملة مستأنَفة، لا في موضع الصفة ولا الخبر، ويجوز أن يكون «يملك» نعتًا، أي: هذا رجلٌ يملك هذه الأُمَّة، وقد جاء النعت بعد النعت، ثمَّ حُذِف المنعوت، وهذا إنَّما هو في الفعل المضارع، لا في الماضي، قاله ابن السَّراج، وحكاه عنِ الأخفش[6])[الأمالي ص٥٤]، وعن النوويِّ أنَّه قال: (كذا[7] ضبطناه عن أهل التحقيق، وكذا هو في أكثر أصول بلادنا)، قال: (وهي صحيحة ومعناها: هذا المذكورُ يملك هذه الأُمَّة، وقد ظَهر)[8].

قوله: (إِلَى صَاحِبٍ لَهُ): صاحبه لا أعلم اسمَه، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ ما لفظه: (يقال: هو

---

(١) كذا هنا تبعًا لمصدره، وفي «معجم البلدان» (٤/٢٠٣): أنَّ الذين نزلوا ماء غسَّان قبيل من الأزد.

(٢) المُشلَّل: ماء قريب من الجحفة، انظر «معجم البلدان» (٤/٢٠٣).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٨٨).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٢٢٥)، ولفظه: (فقال: «باد ملكه»).

(٥) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة»: (مُلْكُ)، وينظر هامشها.

(٦) في مصدره: (عن الكوفيين)، والمثبت موافقٌ لما في «الأصول في النحو» (٢/٣٦)، فانظره.

(٧) (كذا): ليست في (ب).

(٨) «التلخيص شرح الجامع الصحيح» (١/٦١)، وانظر: «التوضيح» (٢/٤١٠)، «عمدة القاري» (١/٩٤).

ضغاطِر؛ الأُسقف الروميُّ، وقيل في اسمه: بقاطر، وذكر ابن الأثير في «أسد الغابة» شيئًا[١] يدلُّ على ذلك[٢])[الإفهام٧] انتهى، وكذا قال حافظ مصريٌّ: (إنَّه[٣] ضغاطر)، انتهى[هُدَى٢٦٣]، قال الذَّهبيُّ: (ضغاطر: الأُسقف الروميُّ، أسلم على يد دحية الكلبيِّ وقت الرسليَّة، فقتلوه) انتهى[التجريد١/٢٧٢] ، فانظر ما[٤] بين هذين الكلامين[٥].

قوله: (بِرُومِيَّـةَ): قال في «المطالع»: (مخفَّفُ الياء -يعني: مع ضمِّ الراء- مدينةُ رِئاسة الروم وعلمِهم، كذا قيَّدناه عن جميع شيوخنا، قال الأصمعيُّ: ومثلُه «أنطاكيَة» مخفَّفٌ أيضًا)، انتهى، يقال: إنَّ رُوماس بناها[٦].

قوله: (فَلَمْ يَرِمْ حِمْصَ): هو بفتح المثنَّاة تحت، وكسر الراء، أي: لَمْ يبرَح، ولا فارق، يقال: (رامَ يَرِيمُ رَيْمًا)، وأمَّا مَن طلب شيئًا؛ فيُقال: (رام الأمرَ يَرومُ)، وغلط الداوديُّ في (فَلَمْ يَرِمْ) فقال: (معناه: لَمْ يَصِلْ حمصَ)، وهو عكسُ ما قال[٧].

قوله: (حِمْصَ): مدينةٌ معروفةٌ، لا تنصرفُ؛ للعُجمة والعلميَّة والتأنيث، وهي مِنَ المُدُن الفاضلة، جاء في حديثٍ ضعيفٍ: (أنَّها مِنْ مُدُن الجنَّة)[٨]، ويُروَى في حديثٍ وفي سنده حُمْرةُ -بالحاء المهملة وبالراء- ابنُ عبدِ كُلال -وسيأتي بما فيه- قال: سار عمر إلى الشام...؛ فذكر حديثًا عنه، وفي آخره: ثمَّ أَدخُلَ حمصَ، فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ليَبعثَنَّ منها يومَ القيامةِ سبعينَ ألفًا لا حسابَ عليهم ولا عذاب، يبعثهم[٩] فيما بين الزيتون وحائطها في البَرْث الأحمر» انتهى، و(البَرْث) بفتح الموحَّدة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ ثاء مثلَّثة: وهو الأرض اللَّيِّنة، وجمعُها: بِرَاثٌ؛ وهي أرضٌ قريبةٌ مِن حمص،

(١) في (ب): (ما)، وكذا في نسخة من «الإفهام».

(٢) انظر «أسد الغابة» (٢/٤٤٩).

(٣) (إنه): ليست في (ج).

(٤) (ما): ليست في (ب).

(٥) انظر «فتح الباري» (١/٥٦).

(٦) انظر «التوضيح» (٢/٣٨٤).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٠٤).

(٨) أخرجه يعقوب في «المعرفة والتاريخ» (٢/١٧٥)، ولفظه: (عن كعب الأحبار أنَّه قال: خمس مدائن من مدائن الجنَّة: بيت المقدس، وحمص، ودمشق، وبيت جبرين، وظفار اليمن).

(٩) في مصدره: (مبعثهم).

قُتل بها جماعةٌ من الشهداء، وهذا الحديث ذكره أحمد في «مسنده»[حم:١٢٠]، وحُمْرَة -كما تقدَّم ضَبْطُه- ذكره الذهبيُّ في الحاء المهملة في «الميزان»، فقال فيه[١]: (الرُّعينيُّ، حدَّث عنه رِشدين بن سعد المصريُّ[٢]، ليس بعُمدةٍ، ويُجهل)، انتهى، وذكره في ترجمة أبي بكر ابن عبد الله بن أبي مريم، ثمَّ قال فيه بعد ذكره هذا الحديث من عند أحمد بإسناد أحمد: (حمرةُ في «كتاب ابن أبي حاتم» بالراء[٣] كما هنا، وهو كذلك في «ثقات ابن حبَّان»، لكنَّه ذكره في أثناء مَنْ[٤] اسمُه[٥] حمزةُ؛ بالزاي، وهو غيرُ معروفٍ[٦]، قال أبو داود: «سُرِق لابن أبي مريم [حليٌّ] فأُنْكِرَ[٧] عقلُه»، وسمعتُ أحمدَ يقول: «ليس بشيءٍ»)، انتهى[٨].

وكانت حمصُ في أوَّل الأمر أشهر بالفضل من دمشق، وقد ذَكَرَ الثعلبيُّ في «العرائس» في فضل الشام: (أنَّه نزلَ حمصَ تسعُ مئةِ رجلٍ مِنَ الصحابة)[٩].

قوله: (**في دَسْكَرَةٍ**): هي بفتح الدال، وإسكان السين المهملتين، والراءُ والكافُ مفتوحتان[١٠]، وهي بناءٌ كالقصر، حولَه بيوتٌ، وجمعُه: (دساكِر)، وفي «النهاية»: (الدَّسْكرةُ: بناءٌ على هيئةِ القصر، فيه منازلُ وبيوتٌ للخَدَمِ والحَشَم، وليست بعربيَّة محضة) انتهى، وقال شيخنا الشَّارح: (قال التِّبريزيُّ: الدَّسْكرةُ: البساتين والرياض)، قال: (وفي «جامع القزَّاز»: الدَّسْكرةُ: الأرضُ المستوية).

قوله: (**يَا مَعْشَرَ الرُّومِ**): همُ الجيل المعروف، وهم بنو الأصفر، وهم الإفرنج، قال الجوهريُّ:

---

(١) (فيه): ليست في (ب).

(٢) كذا تبعًا لمصدره، والذي في كتب التراجم: (راشد بن سعد)، انظر «التاريخ الكبير» (٣/١٢٨)، «الجرح والتعديل» (٣/٣١٥).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٣١٥) و«ميزان الاعتدال» (١/٦٠٤).

(٤) في (ب): (في).

(٥) في (ب): (أنه).

(٦) يعني: أنَّ حُمْرَةَ بنَ عبد كلال مجهولٌ لا يُعرَف وانظر «الثقات» (٤/١٦٩).

(٧) في (ب): (فأنكرنا).

(٨) «ميزان الاعتدال» (٤/٤٩٧)، وقوله في آخره: (قال أبو داود: سرق لابن أبي مريم...) متعلِّق بترجمة أبي بكر ابن أبي مريم، ولا غرضَ لذكره.

(٩) انظر «العرائس» (ص٣٢٤).

(١٠) في (ج): (مفتوحان).

(هُم مِن ولد الروم بن عيصو، واحدهم: رُوميٌّ؛ كزنجيٍّ وزنج، فليس بين الواحد والجمع إلَّا الياء المشدَّدة).

قوله: (**هَلْ لَكُمْ فِي الفَلَاحِ؟**): هو الفوزُ، والبقاءُ، والنجاة.

قوله: (**وَالرُّشْدِ**): هو بضمِّ الراء وإسكان الشِّين، وبفتحهما؛ لُغتان، وهو خِلاف الغيِّ.

قوله: (**فَتُتَابِعُوا**): هو بتاءين مثنَّاتين فوق، من المتابعة؛ وهي الاقتداء، وفي أصلنا: (**فَتُبَايِعُوا**) بموحَّدة بعد التاء.

قوله: (**فَحَاصُوا**): أي: نفروا وكرُّوا راجعين، وقيل: جالوا، والمعنى قريب.

قوله: (**آنِفًا**): هو بالمدِّ والقصر، وهما لغتان قُرِئ بهما في السبع[1] أي: قريبًا، أو الساعة، وقيل: أوَّلَ وقتٍ كنَّا فيه، وكلُّه من الاستئناف والقُرب.

قوله: (**رَوَاهُ صَالِحٌ**): هو صالح بن كيسان، وروايته عنِ الزُّهريِّ أخرجها البخاريُّ في (الجهاد)[ح٢٩٤٠].

قوله: (**وَيُونُسُ**): هو يونس بن يزيد الأيليُّ، وروايته أخرجها البخاريُّ في (الاستئذان) عن محمَّد ابن مقاتل، عنِ ابن المبارك، عن يونس، عنِ الزُّهريِّ به[2] مختصرًا[ح٦٢٦٠]، وفي (الجزية) مختصرًا أيضًا[ح٣١٧٤].

قوله: (**ومَعْمَرٌ**): تقدَّم أنَّه بإسكان العين، وهو ابنُ راشدٍ[3]، ورواية مَعْمَرٍ عنِ الزُّهريِّ أخرجها البخاريُّ في (التفسير) عن إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف، وعن[4] عبد الله بن[5] محمَّد عن[6] عبد الرَّزَّاق؛ كلاهما عن مَعْمَر، عنِ الزُّهريِّ به[ح٤٥٥٣].

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم أنَّه العَلَمُ أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ مسلمِ بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ[7].

---

(١) روي القصرُ عن البزِّيِّ بخُلفٍ عن ابن كثير، وقد ذكر القراءتين ابن مجاهد في «السبعة» (ص٦٠٠)، وانظر «الحجة» (١٩٠/٦، ١٩٢)، «الكامل» (ص٤٠١)، «النشر» (٢٧٩/٢).

(٢) في (ب): (أنه).

(٣) في (ب): (رشد).

(٤) في (ب): (عن).

(٥) في (ج): (عن).

(٦) في (ج): (بن).

(٧) زيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي كاتب هذه النسخة سماعًا عليَّ، وأجزت له، كتبه إبراهيم مؤلِّفه).

٢ - كتابُ الإيمانِ

(كِتَابُ الإِيمَانِ)

١ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»

وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ، **وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ**، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ [الفتح: ٤]. ﴿وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗى﴾ [مريم: ٧٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾ [محمد: ١٧]، ﴿وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدثر: ٣١]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٢٢]. وَالحُبُّ فِي اللهِ وَالبُغْضُ فِي اللهِ مِنَ الإِيمَانِ، وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ: إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَقَالَ مُعَاذٌ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: اليَقِينُ الإِيمَانُ كُلُّهُ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا يَبْلُغُ العَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿شَرَعَ لَكُم﴾ [الشورى: ١٣]: أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ [المائدة: ٤٨]: سَبِيلًا وَسُنَّةً.

قوله: (**وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ**): هذه المسألةُ الكلام فيها معروفٌ، فمَن أرادها فينظر مظانَّها، وهي مذكورةٌ في أوَّل (كتاب الإيمان) من[1] «شرح مسلم» للنوويِّ، وكذا القطعة التي[2] له على «البخاريِّ»، وكذا «شرح المهذَّب» له، وكذا مِن «شرح شيخنا» وغيرها[3].

---

(١) في (ب): (في).

(٢) (التي): مثبت من (ج).

(٣) انظر «التمهيد» لابن عبد البرِّ (٩/٢٥٢)، «الكواكب الدراري» (١/٧٦)، «فتح الباري» (١/٦١)، وقال الشارح في «العقد الغالي» (ق٣): (والإيمانُ عند الشَّافعية والمحدِّثين والجمهور: أنَّه يزيدُ وينقُص، أيْ: بالشَّرِّ، وعندَ أَبِي حَنيفةَ رحمه الله: لا يَزيدُ ولا يَنْقص، ولو زَادَ أو نَقصَ لكانَ شَكًّا، والشَّك ليس بإِيْمَان، وعندَ مَالك رحمه الله: يَزيد ولا يَنْقُص لأنَّه ليس في القرآنِ إلا الزِّيادة).

قوله: (**إلى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ**): قال الدِّمياطيُّ: (روى عن أبي الدرداء وغيرِه، مات سنة «١٢٠هـ»، كان على قضاء الجزيرة في خلافة عمر بن عبد العزيز)، انتهى، وهوَ عَدِيُّ بنُ عَدِيِّ بنِ عَمِيرةَ -بفتح العين، وكسر الميم- أبو فروةَ الكِنْديُّ، سيِّدُ أهل الجزيرة، ثقةٌ ناسكٌ فقيهٌ، أخرجَ له أبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه.

قوله: (**إنَّ لِلْإِيمَانِ**): هو بكسر همزةِ (إنَّ) على الحكاية، وليست مفتوحةً.

قوله: (**فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا**): (الفرائضُ): ما فرض الله عَزَّ وَجَلَّ، و(الشَّرائعُ): كالتوجُّهِ إلى القبلة، وصفات الصلاة، وعدد شهر رمضان، وعدد جَلْد القاذف، وعدد الطلاق... إلى غير ذلك، و(السُّنَن): ما أَمر به الشارعُ مِن فضائل الأعمال، فمتى أتى الشَّخص بالفرائض والسُّنن وعَرَفَ الشَّرائع؛ فهو مؤمنٌ كاملٌ، قاله ابن المُرابط، نقلَه شيخُنا الشَّارح.

وقوله: (وَحُدُودًا): هو جمعُ (حَدٍّ) وهو المنعُ، أي: ممنوعات الإيمان، وهذا هو الظاهر؛ لعطفه (الحدود) على ما هو معطوف على (فَرَائِضَ)، وتُستعملُ الحدودُ بمعنى: التفصيلات، أي: تفصيلات الإيمان، وكذا بمعنى: الشُّروط، أي: شروط الإيمان، وبمعنى: الطَّاعات، وبمعنى: الأوامر، وكلُّ ذلك قد يُقال في قوله: (وحدودًا)، والأوَّلُ أظهرُ، والله أعلم، **قُلتُه ولم أَرَهُ لِأَحدٍ**.

قوله: (**مُعَاذٌ**): هو معاذُ بنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، مشهورُ الترجمةِ.

قوله: (**اجْلِسْ بِنَا**): قال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (قال ذلك للأسود بن هلال)[الإفهام٨] انتهى، والأسودُ هذا تابعيٌّ على الصحيح، وقيل: صحابيٌّ(١)، وهو الأسودُ بن هلالٍ المحاربيُّ، أبو سلَّام -بالتشديد- الكوفيُّ، أدرك الجاهليَّة، ورَوى عن عمر، ومعاذ، وثعلبة بن زهدم، وابن مسعود، وعنه: إبراهيم، وأبو حَصِين -بفتح الحاء، وكسر الصاد المهملتين-، وأشعث(٢) بن أبي الشَّعثاء، وآخرون، وثَّقه ابنُ معين، مات سنة (٨٤هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ.

قوله: (**حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ**): هو بالحاء المهملة، وفي آخره كافٌ مخفَّفة، وهو ما وقع في الخَلَد،

---

(١) ذكر الأسود بن هلال الحافظُ ابنُ حجر في «الإصابة» في القسم الثالث، أي: المخضرمين (١٠٥/١)، وقال: (استدركه ابن فتحون) أي: على ابن عبد البرِّ، وقال في «تهذيب التهذيب» (٢٩٩/١): (وذكره الباورديُّ وجماعةٌ ممَّن أَلَّف في الصحابة؛ لإدراكه)، والمخضرم: هو مَن أدرك الجاهليَّة وزمنَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأسلم ولم يرَه، والصحيح أنَّهم معدودون في كبار التابعين، انظر «نزهة النظر» (ص١١١)، «تدريب الراوي» (٢٣٨/٢).

(٢) في (ب): (وأشعب).

ولا ينشرحُ(١) له الصدر، وخيف فيه الإثم، قال ابن قُرْقُول: (وقال/ بعضهم: صوابُه: «حَكَّ»(٢))، قال ابن قُرْقُول: (ولم يقُل شيئًا؛ لأنَّ العربَ تقول: حاكَ يحيك، وحَكَّ يحُكُّ، واحتكَّ، وأحاك؛ لغة؛ إذا تحرَّك) انتهى. [١/٩ب]

٢- بابٌ: دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ

٨- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ».

(بابٌ: دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ)

اعلم أنَّ هذا (الباب) هو ثابتٌ في أصلنا، وعليه ما صورتُه: (ص)(٣)، وكذا في أصلنا الدمشقيِّ هو ثابتٌ، وقد قال النوويُّ: (هذا الباب يُكتَب في كثيرٍ من النسخ، وهو غلطٌ؛ لأنَّ الحديث الذي بعدَه في الباب الذي قبلَه، وقوله: «دعاؤُكم إيمانُكم» مِن تتمَّة قولِ ابنِ عبَّاسٍ المذكور قبل التبويب، وهو قوله: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ إلى آخره، انتهى(٤).

٣- بابُ أُمُورِ الإِيمَانِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الآيَةَ [المؤمنون: ١].

٩- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ:** حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ

---

(١) في (ب): (يشرح).

(٢) انظر «الكواكب الدراري» (١/٧٥).

(٣) قال القسطلانيُّ في «الإرشاد» (١/٨٩): (وقد وقع هنا في رواية أبي ذرٍّ وغيره: «بابٌ» بالتَّنوين، وهو ثابتٌ في أصلٍ عليه خطُّ الحافظ قطب الدِّين الحلبيِّ؛ كما قال العينيُّ إنَّه رآه، ورأيته أنا كذلك في «فرع اليونينيَّة» كهي، لكنه فيها ساقطٌ في رواية الأَصيليِّ وابن عساكر، وأيَّدَه قول الكرمانيِّ: إنَّه وقف على أصلٍ مسموعٍ على الفربريِّ بحذفه).

(٤) انظر «التلخيص» (ص٦٧) و«فتح الباري» (١/٦٤).

عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ».

(بابُ أُمُورِ الإِيمَانِ) إلى (باب: الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ)

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): هذا هو المُسنَديُّ -بفتح النون- وإنَّما قيل له[١]: المسنَديُّ؛ لأنَّه كان[٢] وقت الطلب يتبع الأحاديث المسنَدة، ولا يُحبُّ[٣] المقاطيع والمراسيل، وقال الحاكم: (لأنَّه[٤] أوَّلُ مَن جمع مسند الصحابة على التراجم بما وراء النهر)، روى[٥] عن جماعة، وعنه: جماعةٌ، قال أبو حاتم: (صدوق)، انتهى، وهو ثقةٌ مشهورٌ، ذكرَه ابنُ حِبَّان في «ثقاته»، وكذا غيرُه، قال ابن حِبَّان: (مات يوم الخميس، لستٍّ ليال بقين من ذي القعدة سنة «٢٢٩هـ»)، وكذا قال البخاريُّ في وفاته[٦].

تنبيه: مَن اسمُه (عبدُ الله بنُ محمَّدٍ) وقد حدَّث عنه البخاريُّ نفسُه في «الصحيح»[٧] أربعةُ أشخاصٍ: أبو بكر ابن أبي شيبةَ عبدُ الله بن محمَّد، وعبدُ الله بن محمَّد بن أسماء، وعبدُ الله بن محمَّد ابن أبي الأسود، وعبدُ الله بن محمَّد الجُعفيُّ المسنَديُّ صاحبُ الترجمة، واللهُ أعلم[٨].

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ**): اسمُه عبدُ الملك بنُ عمرٍو القيسيُّ، و(العَقَدِيُّ): بفتح العين والقاف، ثمَّ دال، مهملتين، يُنسب إلى بطنٍ مِن بَجِيلَةَ[٩]، وقال صاحبُ «العين»: (قبيلةٌ مِنَ اليمن)، وقال ابنُ عبد البرِّ: (بطنٌ مِنْ قيسٍ)، وفي «القاموس»: (قبيلةٌ مِن بَجِيلَةَ أَوِ اليمن)، انتهى، وفي مقدِّمة «شرح مسلمٍ» للنوويِّ: (قيل: إنَّه مولى العقديِّين)[١٠]، ترجمتُه معروفةٌ، تُوُفِّيَ سنةَ (٢٠٤هـ)، ووثَّقه ابنُ

---

(١) (له): ليست في (ب).

(٢) (كان): ليست في (ب).

(٣) في (ب): (يجب).

(٤) في (ج): (إنَّه)، وهي في (أ) محتملة للمثبت.

(٥) في (ج): (وروى).

(٦) انظر «التاريخ الأوسط» (٢/٢٥١)، «تهذيب الكمال» (١٦/٥٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/٤٢٢).

(٧) (في الصحيح): ليست في (ب).

(٨) (والله أعلم): ليست في (ج).

(٩) في (ب): (نجيلة).

(١٠) «شرح مسلم» (١/٣٨)، وقائله هو محمد بن سنان القزاز، كما في «تهذيب الكمال» (١٨/٣٦٨).

معين وغيرُه[١].

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): اسمُه ذَكْوان السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ، شَهِدَ الدار[٢]، ورَوى عن عائشةَ وأبي هريرةَ، وعنه: بنوه[٣] وغيرُهم، وكان مِنَ الأئمَّة الثِّقات، توفِّي بالمدينة سنة (١٠١هـ)[٤]، أخرج له الجماعة.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): في اسمه أقوالٌ نحوُ ثلاثين قولًا، سرد[٥] منها ابنُ الجوزيِّ فيه وفي أبيه ثمانيةَ عشرَ قولًا في «تلقيحه»، وقال ابنُ عبد البَرِّ: (لَمْ يُختلَف في اسم أحدٍ في الجاهليَّة ولا في الإسلام كالاختلاف فيه)، وذكر ابنُ عبد البَرِّ: أنَّه اختُلِف فيه على عشرين قولًا، انتهى، والأصحُّ عند المحقِّقين والأكثرين ما صحَّحه البخاريُّ[٦] وغيرُه: عبدُ الرحمن بن صخرٍ، ترجمتُه معروفةٌ فلا نُطَوِّل بها، وهو أحدُ المكثِرين، و(أبو هريرةَ) لا ينصرفُ؛ لكثرةِ الاستعمال[٧]، ومناقبُه جمَّةٌ، وسأذكر[٨] منها شيئًا يسيرًا في آخرِ حديثٍ في «البخاريِّ» في حديث «كلمتان...»[ح٧٥٦٣] إن شاء الله تعالى وقدَّره[٩]، تُوُفِّيَ سنةَ (٥٩هـ) وله ثمانٍ وسبعون سنةً[١٠]، أخرج له الجماعة وأحمد في «المسند»، رضي الله عنه[١١].

قوله: (بِضْعٌ): (البِضعُ) في العدد بكسر الباء، ويجوزُ فتحُها، وهو ما بين اثنين إلى عشرة[١٢]، وما بين اثني عشر إلى عشرين، ولا يقال في أحدَ عشرَ، ولا في اثني عشر، وقال الخليل: (البِضع: سبع)، وهو وهمٌ منه، وقال أبو عُبيدة: (هو ما بين نصف العقد؛ مِن واحد إلى أربع)، وقال ابنُ قُتيبةَ:

---

(١) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص١٣٧)، «تهذيب الكمال» (٣٦٤/١٨).

(٢) أي حصار دار عثمان رضي الله عنه.

(٣) وهم: سهيل وصالح وعبد الله.

(٤) في النُّسَخ: (١١١)، وليس بصحيح.

(٥) (سرد): ليست في (ب).

(٦) أورد ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣٢٢/٥) قولَ البخاريِّ: (اسمه في الإسلام عبد الله).

(٧) كذا، ولعلَّ مراده: إضافة إلى العلميَّة والتأنيث اللفظيِّ.

(٨) في (ج): (سأذكر).

(٩) (وقدره): ليست في (أ) و(ب).

(١٠) (سنة): ليست في (أ) و(ب).

(١١) انظر «الاستيعاب» (ص٨٦٢)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٥٨٠/٢)، «تهذيب الكمال» (٣٦٦/٣٤)، «سير أعلام النبلاء» (٥٧٨/٢)، «الإصابة» (٢٠٢/٤).

(١٢) في النُّسخ: (عشر)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(هو مِن ثلاث إلى تسع)، قال ابن قُرْقُول: (وهو الأشهر)[(١)].

تنبيهٌ: قال في «الصِّحاح»: (فإذا جاوزتَ لفظ العشر؛ ذهب البِضع، لا[(٢)] تقول: بِضعٌ وعشرون) انتهى، وما قاله يرُدُّه هذا الحديث، وعن «المثلَّث» لابن عُدَيس: (والبِضعُ: ما بين اثني عشر إلى عشرين فما فوق ذلك)، حكاه عن «المُوعَب»[(٣)]، وأعقبَه بأن قال: (وقال الفرَّاء: البِضعُ: ما بين الثلاثة[(٤)] إلى التسعة، كذلك رأيتُ العرب تفعل[(٥)]، ولا يقولون: بضع ومئة، ولا بضع وألف؛ ولا يُذْكَر إلَّا مع[(٦)] عشر، ومع العشرين إلى التسعين).

قوله: (**بِضْعٌ وَسِتُّونَ**): كذا وقع هنا في أصلنا، وعن رواية أبي زيد المَروزيِّ كذلك، وفي «مسلم» عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح: «بضع وسبعون، أو بضع وستُّون»[م(٣٥)(٥٨)]، وقد رواه أيضًا من طريق العقديِّ بسنده إلى أبي صالح: «بضع وسبعون»[م(٣٥)(٥٧)]، وكذا وقع في «البخاريِّ» من رواية أبي ذرٍّ الهرويِّ، ورواه أبو داود والترمذيُّ من رواية سهيل: «بضع وسبعون»[د٤٦٧٦،ت٢٦١٤] بلا شكٍّ، ورواه التِّرْمذيُّ من طريقٍ[(٧)] أُخرى، وقال فيه: «أربعة وستُّون بابًا»[ت٢٦١٤]، وقد رجَّح القاضي عياض رواية: «بضع وسبعين»، وقال: (إنَّها الصواب)، وعن الحَليميِّ وغيره ترجيحُها؛ لأنَّها زيادةٌ من ثقةٍ، فقُبِلت، وليس رواية الأقلِّ تمنعُها، وقال ابن الصلاح كما نقله النوويُّ عنه: (الأشبهُ ترجيح الأقلِّ؛ لأنَّه المتيقَّن، والشكُّ من سُهيل، كما قاله[(٨)] البيهقيُّ، وقد رُوِيَ عن سُهيل: «وسبعون»؛ من غير شكٍّ)[(٩)]، قال ابن قُرْقُول: (وفي حديث أبي هريرة في «كتاب الإيمان»: «بضع وسبعون»، كذا لأبي أحمد الجرجانيِّ وابن السكن، وهو المعروف الصريح[(١٠)] في سائر الأحاديث، وعند الكافَّة في حديث أبي هريرة: «بضعة وستُّون»،

---

(١) الكلام بتمامه في «مطالع الأنوار» (١/٥٢٤ - ٥٢٥)، وانظر «مشارق الأنوار» (١/٢٣٠).

(٢) في (ج): (ولا).

(٣) «الموعب في اللغة» لأبي غالب تمَّام بن غالب بن عمر المرسي القرطبيِّ، المعروف بابن التيَّانيِّ (٤٣٦هـ).

(٤) في (ب): (الثلاث).

(٥) في (ب): (يفعل).

(٦) زيد في النُّسخ: (بضع)، وهي ليست في «التوضيح» (٢/٤٧١).

(٧) في (ب): (طرق).

(٨) في (ب): (قال).

(٩) انظر: «صيانة صحيح مسلم» (ص١٩٦)، «شرح مسلم» (٢/١٩٤).

(١٠) في (ج): (الصحيح).

وعند مسلم في حديث زهير: «بضع وسبعون، أو بضع وستُّون»[م(٣٥)(٥٨)]، انتهى.

قوله: (شُعْبَةً)(١): هي بضمِّ الشِّين: الخَصْلَةُ والفِرقة.

فائدة: بيَّن النَّبيُّ ﷺ كما في الحديث: (أعلاها)[حم٨٩٢٦، ش٢٦٨٧٠، طس٤٧٠٩]، وفي رواية: (أفضلها)[م(٣٥)(٥٨)]، وفي لفظ: (أرفعها)[ت٢٦١٤، هـ٥٧، حم٩٧٤٨، طس٦٩٥٨]، وفي آخر: (أقصاها)(٢)، وآخر: (أعظمها)[ش٥٨٤٨]، و(أدناها إماطة الأذى عنِ الطريق)[م(٣٥)(٥٨)].

ثمَّ اعلم أنَّه قد صنَّف العلماء في تعيين هذه(٣) الشُّعب كُتُبًا؛ مِن أغزرها فوائد(٤): «شعب الإيمان» للحَليميِّ، ثمَّ كتاب البيهقيِّ، وصنَّف عبد الجليل القصريُّ فيه أيضًا، وإسحاق بن إبراهيم القرطبيُّ في «النصائح».

وعن(٥) أبي حاتم بن حِبَّان -بكسر الحاء- في كتابه(٦) «وصف الإيمان وشعبه»، قال: (تتبَّعتُ معنى هذا الحديث مُدَّةً، وعددتُ الطاعات، فإذا هي تزيدُ على هذا العدد شيئًا كثيرًا(٧)، فرجعتُ إلى «السُّنن»، فعددت كلَّ طاعةٍ عدَّها الشارعُ من الإيمان؛ فإذا هي تنقص عنِ البِضع والسبعين، فرجعت إلى كتاب الله وقرأتُه بالتدبُّر، وعددتُ كلَّ طاعةٍ عدَّها الله من الإيمان؛ فإذا هي تنقص عنِ البِضع والسبعين، فضممتُ إلى الكتابِ السُّنَّةَ، وأسقطتُ المُعاد، فإذا كلُّ شيءٍ عدَّه الله ورسوله من الإيمان [تسع وسبعون شعبة] لا يزيد عليها ولا ينقص، فعلمتُ أنَّ مرادَ النَّبيِّ ﷺ أنَّ هذا العدد في الكتاب والسُّنَّة) انتهى والله أعلم(٨).

٤ - بابٌ: المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ

١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ وَإِسْمَاعِيلَ**، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمُهَاجِرُ

(١) زيد في (ج): (هو).
(٢) لم أقف على هذه الرواية.
(٣) في (ب): (هذا).
(٤) (فوائد): ليست في (ب).
(٥) (عن): ليست في (ب).
(٦) في (ب) و(ج): (كتاب).
(٧) في (ب) و(ج): (كبيرًا).
(٨) ذكر نحوه في «صحيحه» عقب الحديث (١٦٧)، وقول ابن حبان سقط من (ب).

مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ عَبْدُ الأَعْلَى: عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ**): قال الغسَّانيُّ: (بفتح السين المهملة، وتحريك الفاء)، وكذا قاله ابنُ ماكولا، وقال الذهبيُّ: (وبالتحريك: سعيد والد عبد الله بن أبي السَّفَر، قال لي[1] شيخُنا أبو الحجَّاج -يعني به: المزِّيَّ-: الأسماء بالسكون، والكُنى بالحركة)، انتهى، لكن حكى بعضُهم سكونَ الفاء في عبد الله هذا[2].

قوله: (**وَإِسْمَاعِيلَ**): هو مجرورٌ معطوفٌ على (عبد الله)، وعلامةُ الجرِّ فيه[3] الفتحةُ؛ لأنَّه لا ينصرفُ، وهو إسماعيلُ بن أبي خالدٍ.

قوله: (**قَالَ**[4] **أَبُو عَبْدِ اللهِ**): هذا صاحبُ «الصحيح» محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ، رحمة الله عليه.

قوله: (**وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ**): هذا محمَّدُ بنُ خازم -بالخاء المعجمة، وبالزاي- أبو معاوية الضرير الكوفيُّ، ترجمته معروفةٌ، روى له الجماعة، وهو ثقة ثَبْتٌ، أحد الأئمَّة، تُوُفِّيَ في صفر، وقيل غير ذلك، سنة (١٩٥هـ)، وقيل غير ذلك، له ترجمة في «الميزان».

تنبيه: اعلم أنَّ قوله: (وقال أبو معاوية) تعليقٌ مجزومٌ به؛ فهو صحيح من البخاريِّ إلى أبي معاوية المعلَّق عنه، وأمَّا منه إلى الصحابيِّ؛ فقد يكون على شرطه، وقد لا يكون؛ كهذا[5]، وتعليقُ أَبي معاويةَ ليس في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، قال شيخنا: (خرَّجه ابن حبَّان في «صحيحه»[حب:١٩٦] فقال: «أخبرنا أحمد بن يحيى بن زهير الحافظ بتُسْتَر[6]: حدَّثنا محمَّد بن العلاء بن كريب: حدثنا أبو معاوية به»[7]).

---

(١) (لي): ليست في (ب).

(٢) انظر «شرح مسلم» (١٧/٢٢).

(٣) (فيه): ليست في (ج).

(٤) في (ب): (وقال).

(٥) وذلك لأنَّ داود بن أبي هندٍ ليس على شرط البخاريِّ كما سيأتي، وقوله: (كهذا): ليست في (ب).

(٦) (بتستر): ليست في (ب).

(٧) (به): ليست في (ب)، وأخرجه ابن منده في كتاب «الإيمان» (٣١٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٢٦).

و(داود) الذي روى عنه أبو معاوية: تقدَّم في الرواية أنَّه ابن أبي هند، كذا هو في أصلنا منسوبٌ، وفي بعض النسخ غيرُ منسوبٍ، لَمْ يكن من شرط هذا الكتاب، فإنَّه لَمْ يُخرِّج له البخاريُّ شيئًا في الأصول، وإنَّما علَّق له، وقد روى له مسلمٌ والأربعة، مع أَنِّي لا أعلم فيه مقالًا[١]، لكنَّه يدلِّس[٢]، والتدليس بأقسامه ليس جرحًا إلَّا تدليس التسوية[٣]، وقد ذكرت المدلِّسين وطبقاتهم في مؤلَّفٍ مفرد، وجمعتُ منهم جماعةً كثيرةً، فمن أراده؛ فلينظره من التعليق فيهم المُفْرد[٤]، والله أعلم، وتقدَّم ذكر هذا المؤلَّف في أوَّل هذا التعليق.

قوله: (**وَقَالَ عَبْدُ الأَعْلَى**): هو عبدُ الأعلى بن عبد الأعلى السَّاميُّ -بالسين المهملة- القرشيُّ البصريُّ، من بني سامة بن لؤيِّ بن غالب، أحد المحدِّثين الكبار، يروي عن يونس، والجُرَيريِّ، والحذَّاء، وسعيد بن أبي عَروبة، وداود بن أبي هند، وخلق[٥]، وعنه: ابن راهُوْيَه، وأبو بكر ابن أبي شيبة، والفلَّاس، وخلق، وثَّقه ابن مَعِين وأبو زُرعة، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وقال ابن حِبَّان: (كان متقنًا قَدَريًّا غير داعية إليه)، قال الفلَّاس: (مات في شعبان سنة تسع وثمانين ومئة)، أخرج له الجماعة، وتعليقُ عبد الأعلى لا أعلم أحدًا خرَّجه مِن أصحاب الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخُنا[٦].

قوله: (**عَنْ دَاوُدَ**): هو ابن أبي هند المذكور أعلاه.

---

(١) قال فيه ابن حبَّان في «الثقات» (٢٧٨/٦): (كان داود من خيار أهل البصرة مِن المتقنين في الروايات، إلَّا أنَّه كان يَهِمُ إذا حدَّث مِن حفظه)، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص٢٠٠): (ثقةٌ متقن، كان يَهِمُ بأَخَرَةٍ).

(٢) لم يذكره المصنِّفُ في المدلِّسين في «التبيين لأسماء المدلِّسين» ولا غيرُه ممَّن أفرد المدلِّسين بالتصنيف، إلَّا أنَّ داود هذا قال فيه ابن حِبَّان في «الثقات» (٢٧٨/٦): (روى عن أنسٍ خمسة أحاديثَ لم يسمعها منه)، وداود رأى أنسًا، فلعلَّ المصنِّف عدَّه مِنَ المدلِّسين لذلك.

(٣) تدليس التَّسوية: هو أن يروي المدلِّس حديثًا عن شيخه، فيسقط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، ويرويه بلفظ محتمل، فيسوي الإسناد كله ثقات، وهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقًا وشرها. انظر: «التقييد والإيضاح» (٤٤٩/١).

(٤) واسمه: «التبيين لأسماء المدلسين»، مطبوع عدة طبعات.

(٥) (وخلق): ليست في (ب).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في «هُدَى الساري» (ص٢٢): (ورواية عبد الأعلى وصلها عثمان ابن أبي شيبة في «مسنده» عنه)، وهذه الفقرة جاءت في (ب) و(ج) لاحقًا بعد قوله الآتي في آخر التنبيه: (في عبد الله بن عمرو بن العاصي)، وهي مستدركة في هامش (أ).

قوله: (عَنْ عَامِرٍ): هو الشَّعبيُّ عامر بن شَراحيل.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ): هو ابن عمرو بن العاصي الصحابيُّ المشهور ﵄ وعن أبيه[(١)]، و(العاصي) الأصحُّ كتابته بالياء، وسيأتي مُطوَّلًا مع غيره[قبل ح٦١].

تنبيهٌ: إذا أُطلق (عبد الله) في السند؛ حكى ابن الصلاح في «علومه» عن سلمة بن سليمان قال: (إذا قيل بمكَّة: عبد الله فهو ابن الزبير، وإذا قيل بالكوفة فهو ابن مسعود، وإذا قيل بالبصرة فهو ابن عبَّاس، وإذا قيل بخراسان فهو ابن المبارك)، وقال الخليليُّ في «الإرشاد»: (إذا قال المصريُّ: عبد الله فهو ابن عمرو؛ يعني: ابن العاصي، وإذا قاله المكِّيُّ فهو ابنُ عبَّاس)، قال شيخُنا العراقيُّ: (قلتُ: لكن قال النضر بن شميل: إذا قال الشاميُّ: عبد الله فهو عبد الله بن عمرو بن العاصي، قال: وإذا قال المدنيُّ: عبد الله فهو ابن عُمر، قال الخطيب: «وهذا القولُ الصحيح»، قال[(٢)]: «وكذلك يفعل بعضُ المصريِّين في عبد الله بن عمرو بن العاصي»)./ [١/١٠أ]

٥ - بابٌ: أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟

١١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ) انتهى: قال الدِّمياطيُّ بعد سعيد الثاني: (ابن أَبَان بن سعيد بن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أُميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف)، انتهى، كُنية سعيد هذا أبو عثمان، بغداديٌّ، يروي عن: أبيه، وعمِّه، وجماعة، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه، وغيرهم، وثَّقه النَّسائيُّ، وقال أبو حاتم: (صدوق)، تُوُفِّيَ في نصف ذي القعدة سنة (٢٤٩هـ).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ): أمَّا (أبو بردة) الأوَّل؛ فاسمُه بُرَيد -بضمِّ الموحَّدة وفتح الراء- يروي عن جدِّه وغيرِه، وعنه: السُّفيانان وغيرُهما، وثَّقه ابن معين والعِجْليُّ، وقال أبو حاتم: (ليس بالمتين، يُكْتَب حديثه)، وفيه غير ما ذكرت من الكلام، له ترجمة في «الميزان»،

---

(١) (وعن أبيه): ليست في (ب).

(٢) أي: الخطيب في «الكفاية» كما في «التقييد والإيضاح» (٢/١٣١٥-١٣١٦)، غير أنِّي لم أقف عليه فيه، ثم هذا التنبيه ليس في (ب) و(ج)، وهو مستدرك في (أ).

وقد صحَّح عليه الذهبيُّ، فالعملُ على توثيقه، كيف وقد أخرج له الجماعة؟!

فائدةٌ: قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح» ما لفظه: (وكان شيخُ شيوخِنا الحافظُ أبو الحسن المقدسيُّ يقول في الرجل الذي يُخَرَّجُ عنه في «الصحيح»: «هذا جاز القنطرة»؛ يعني بذلك: أنَّه لا يُلتفَت إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقدُ، وبه نقول...) إلى آخر كلامه.

واسم (أبي بُردة) الثاني: عامر، وقيل: الحارث، وقيل: اسمُه كُنيته، يروي عن أبيه والزبير، وعنه: بنوه: عبد الله، ويوسف، وسعيد، وبلال، وحفيده بُرَيد، كان من نبلاء العلماء، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١٠٤هـ).

قوله: (**عَنْ أَبِي مُوسَى**): هذا هو الأشعريُّ، واسمه: عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار -وسُلَيم: بضمِّ السين، وفتح اللام، وحَضَّار: بفتح الحاء المهملة، وتشديد الضاد المعجمة، وفي آخره راء، وقيل: بكسر الحاء، وتخفيف الضَّاد المعجمة[١]- أميرُ النَّبيِّ ﷺ على زَبيد وعدن، وأمير الكوفة والبصرة لعمر، عنه[٢]: بنوه: أبو بردة، وأبو بكر، وإبراهيم، وموسى، مناقبه كثيرةٌ رضي الله عنه، تُوُفِّيَ سنة (٤٤هـ)، وقيل غير ذلك.

قوله: (**قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟**): السائل هو أبو موسى راوي الحديث؛ لما[٣] في «مسلم»: (قال: قلت: يا رسول الله، أَيُّ الإسلام أفضل؟)[م٤٢(٦٦)]، وهذا الذي في «الصحيح»: (قالوا)، فالظاهر[٤] أنَّه أبو موسى وغيرُه سألوه، والله أعلم، وقال حافظٌ عصريٌّ: (ولابن حِبَّان: أنَّه السائل[٥]، وللطبرانيِّ عن عبيد بن عمير، عن أبيه: أنَّه السائل[٦]).

قوله: (**أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟**): أي: أَيُّ خِصاله؟ وسيأتي الجمع بين هذا وما يعارضُه في الظاهر قريبًا، وهو في (باب مَن قال: إنَّ الإيمان هو العمل)[قبل ح٢٦][٧].

---

(١) ذكر الحافظُ ابنُ حجر الضبطَ الأوَّلَ في «التقريب» (ص٣١٨)، وذكر الثاني في «تبصير المنتبه» (٥٠٤/٢).

(٢) في (ب): (روى عنه).

(٣) في (ب): (كما).

(٤) في (ب): (والظاهر).

(٥) لم أجد في «صحيح ابن حبَّان» أنَّ السائلَ أبو موسى الأشعريُّ، وإنَّما فيه أنَّ السائلَ أبو ذرٍّ (٣٦١) كما ذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧١/١) حيث قال: (وقد سأل هذا السؤالَ أيضًا أبو ذرٍّ، رواه ابن حبَّان).

(٦) انظر «المعجم الكبير» (٤٩/١٧).

(٧) هذه الفقرة كاملة سقطت من (ب).

٦- بابٌ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الإِسْلَامِ

١٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: **حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: **أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ** النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): هو ابن سعد، العَلم الفرد، مشهور الترجمة.

قوله: (**عَنْ يَزِيدَ**): هو ابن أبي حَبِيب -بفتح الحاء المهملة وكسر الموحدة، وكذا هو في بعض النسخ منسوب، واسم[1] أبي حَبيب: سُويد- المصريُّ التابعيُّ، أبو رجاء، عالم أهل مصر، عن عبد الله ابن الحارث بن جَزْءٍ وأبي الطفيل، وعنه: الليث، وابن لهيعة، وكان حبشيًّا من العلماء الحكماء الأتقياء، روى له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٨هـ).

قوله: (**عَنْ أَبِي الخَيْرِ**): هُو مَرْثَدُ -بثاء مثلَّثة بعد الراء- ابن عبد الله اليَزَنيُّ -بفتح المثنَّاة تحت ثمَّ زاي مفتوحة ثمَّ نون- ويَزَن: بطنٌ من حِمْيَر، يروي عن عمرو بن العاصي، وأبي بَصْرة -بالموحدة المفتوحة، وإسكان الصاد المهملة- الغِفاريِّ، وعنه: يزيد وجعفر بن ربيعة، وكان مفتيَ أهلِ مِصْرَ، تُوُفِّيَ سنة (٩٠هـ)، أخرج له الجماعة.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ**): تقدَّم أعلاه أنَّه أبو موسى الأشعريُّ، وتقدَّم قريبًا أنَّه غيره، وقال حافظٌ عصريٌّ في هذا الحديث[2]: (قيل: هو أبو ذرٍّ، وفي «ابن حِبَّان»[ح:٥٠٤] من حديث هانئ بن يزيد والد شريح: أنَّه سأل عن معنى ذلك، فأُجيبَ بنحو ذلك)، انتهى[3].

٧- بابٌ: مِنَ الإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

١٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، **وَعَنْ حُسَيْنٍ المُعَلِّمِ** قَالَ: **حَدَّثَنَا قَتَادَةُ**، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ **حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**».

قوله: (**وَعَنْ حُسَيْنٍ المُعَلِّمِ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ**): هو الحسينُ بنُ ذكوان المعلِّم البصريُّ، الثقة المعروف،

---

(١) (واسم): ليست في (ب).

(٢) (في هذا الحديث): سقط من (ب) و(ج).

(٣) «هُدَى الساري» (ص٢٦٣).

وهذا معطوف على الحديث الذي قبلَه، والراوي عنه في هذا الحديث هو يحيى بن سعيد، والبخاريُّ روى هذا الحديث عن مسدَّد، ورواه مُسَدَّد عن يحيى بن سعيد، عن حسين المعلِّم، عن قتادة، وهذا ليس تعليقًا كما[(١)] تقدَّم، وإنَّما هو بالسند المذكور قبلَه؛ فاعلمه[(٢)].

فالحسين[(٣)] وشعبة يرويان هذا الحديث عن قتادة، وإنَّما أتى بالحسين؛ لأنَّه روى الحديث بالتحديث، وشعبةُ رواه[(٤)] بالعنعنة وإنْ حُوشِيَ من التدليس، وقد قال: (لَأَن أزني؛ أحبُّ إليَّ مِن أن أدلِّس)، وهذا الكلام محمولٌ على التنفير عنِ التدليس، إلَّا أنَّ في العنعنة مطلقًا -وإن كان المعنعِنُ غيرَ مدلِّسٍ- خلافًا، فأراد البخاريُّ أن يَخرُجَ من الخلاف، فأتى بذلك، والله أعلم.

قوله: (**حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**): أي: مِنَ الطاعات والمباحات، وفي «النَّسائيِّ»: «من الخير»[س٨/١١٥]، وظاهرُه يقتضي التسوية، وحقيقة التفضيل: أنَّ كلَّ أحدٍ[(٥)] يحبُّ أن يكون أفضلَ الناس، فإذا أحبَّ لأخيه مثلَه؛ فقد دخل هو في جملة المفضولين[(٦)]، والله أعلم[(٧)].

٨- بابٌ: حُبُّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الإِيمَانِ

١٤- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم أنَّه الحكم بن نافع، وتقدَّم الكلام عليه قريبًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ**): هو بالزاي المكسورة، ثمَّ نون، واسمه عبد الله بن ذكوان.

قوله: (**عَنِ الأَعْرَجِ**): هو عبد الرحمن بن هُرمزَ.

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم أنَّ في اسمه نحوَ ثلاثين قولًا، وأنَّ الأصحَّ عبد الرحمن بن صخرٍ رضي الله عنه، وتقدَّم ما فيه[ح٩].

---

(١) في (ب): (لما).

(٢) انظر «فتح الباري» (١/٧٣).

(٣) في (ب): (والحسين).

(٤) (رواه) ليست في (ب).

(٥) في (ب): (واحد).

(٦) انظر «شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (١/٦٥).

(٧) هذه الفقرة جاءت في (أ) مستدركة متقدمة على قوله: (عن حسين المعلم).

١٥- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: **حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ**، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: **وَحَدَّثَنَا آدَمُ** قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ**): هو إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّةَ، و(عُلَيَّةُ) أُمُّه، إمامٌ مشهورٌ.

قوله: («ح»: **وَحَدَّثَنَا آدَمُ**): تقدَّم الكلام على (ح)، وما معناها في (ابتداء الوحي)[ح٦].

٩- بابُ حَلَاوَةِ الإِيمَانِ

١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، **عَنْ أَبِي قِلَابَةَ**، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ **مِمَّا سِوَاهُمَا**، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ؛ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ».

قوله: (**عَنْ أَبِي قِلَابَةَ**): هو بقاف مكسورة، وبعد اللَّام ألف، فموحَّدة[(١)]، وهذا ظاهرٌ إلَّا أنِّي سمعتُ عن بعض الأعاجم أنَّه قرأه[(٢)]: (أبو فلانة) بالفاء في أوَّله، ونون بعد اللَّام ألف؛ فلهذا ضبطتُه، واسمُه عبد الله بن زيد بن عمرو، وقيل: عامر الجرميُّ، يُرسِلُ كثيرًا، لكن روايته عن مالك ابن الحويرث وأَنَس وثابت بن الضَّحَّاك متَّصلةٌ، وهي في الكتب السِّتَّة[الكاشف٧٠/أ].

قوله: (**مِمَّا سِوَاهُمَا**): عبَّر عليه السلام بقوله: (مَا) دون (مَن) لعموم (ما)، و(ما سواهما): جميعُ المخلوقات؛ مِن ملَكٍ ونبيٍّ وغيرهما[(٣)].

قوله: (**سِوَاهُمَا**): فيه دلالةٌ على أنَّه لا بأس بمثل هذه التَّثْنِيَة، وأمَّا قوله عليه الصلاة والسلام في «صحيح مسلم»، و«أبي داود»، و«النَّسائيِّ» من حديث عَدِيِّ بنِ حاتم للذي[(٤)] خطب فقال: ومَن يعصهما؛ فقد غوى: «بِئْسَ الخطيبُ أنت، قل: ومَن يعصِ الله ورسوله»[م٨٧٠، د١٠٩٩، س٩٠/٦] -بعد أن تَعْرِف أنَّ هذا الخطيب قال بعضُ العلماء[(٥)] عنِ «الصحابة» لأبي نعيم: إنَّه ثابت بن قيس بن شمَّاس-؛

(١) في (أ): (موحدة)، وفي (ب): (وباء موحدة)، انظر «تبصير المنتبه» (١١٤١/٣).
(٢) في (ب): (قرأ).
(٣) انظر «التوضيح» (٥٢٩/٢-٥٣٠).
(٤) في (ج): (الذي).
(٥) لعله الزركشي في «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» (ص٣٢)، ولم نجده في «معرفة الصحابة».

فجوابُه مِن أوجه:

أحسنُها: أنَّه ليس من هذا النوع؛ لأنَّ المراد في الخُطَب الإيضاح، لا الرموز والإشارات، وأمَّا هنا؛ فالمراد: الإيجاز في اللفظ؛ ليُحفظ، وممَّا يدُلُّ لهذا حديثُ ابن مسعود في خطبة الحاجَة: «مَن يطع الله ورسوله؛ فقد رَشَد، ومَن يَعْصِهما فلا يضرُّ إلَّا نفسَه»[د١٠٩٧، طب١٠٤٤٩].

ثانيها: إنَّما أَنكر الجمع تعظيمًا لله تعالى، وقد قال عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:/ «لا يقولنَّ أحدكم: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن: ثُمَّ ما[1] شاء فلان»[2] لما في (ثُمَّ) من التراخي، بخلاف الواو التي تقتضي التسوية. [١/١٠ب]

ثالثها: إنَّما أَنْكَرَ عليه وقوفَه على: (ومَن يعصهما)، ولكن قوله: «قل: ومن يعص الله ورسوله» يرُدُّ ذلك.

رابعها: أنَّه عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ له أنْ يجمع[3]، بخلاف غيره.

خامسها: أنَّ كلامه عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جملة واحدة، فلا يُكره[4] إقامةُ المضمَر مُقام الظاهر، بخلاف الخُطَب؛ فإنَّه جملتان، وبعضهم أجاب بأنَّ المتكلِّم لا يتوجَّه تحت خطاب نفسه إذا وجَّهه لغيره[5].

١٠- بَابٌ: عَلَامَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ

١٧- **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ **بْنِ جَبْرٍ** قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ**، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): هو هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ، الحافظ، روى عنه: البخاريُّ، وأبو داود، وغيرهما، قال أحمد: (هو اليوم شيخ الإسلام)، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٧هـ)، وله أربع وتسعون، أخرج له الجماعة.

قوله: (**ابْن جَبْرٍ**): هو بفتح الجيم، ثمَّ موحَّدة ساكنة، قال ابن منجويه: (أهلُ العراق يقولون في

---

(١) كذا في (ب) و(ج) تبعًا لـ«التوضيح»، و(ما): ليس في متن الحديث.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٢٦٥)، وأبو داود (٤٩٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٧٥٥) عن حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) زيد في (ب): (ذلك).

(٤) في «التوضيح» (٢/٥٣١): (فيكره لغة)، وفي هامشه من نسخة منه: (فيكره لغيره).

(٥) انظر «التوضيح» (٢/٥٣٠، ٥٣١).

جَدِّه: جَبْر، ولا يصحُّ؛ إنَّما هو جابر[1]، عنِ: ابن عمر، وأنس، وغيرِهما، وعنه: مالكٌ، ومسعرٌ، أخرج له الجماعة، ضعَّفه ابنُ مَعِين وغيرُه[2]، وقد تقدَّم أنَّ هذا وأمثالَه[3] جازوا القنطرة[ح١١].

قوله: (آيَةُ الإِيمَانِ): أي: علامتُه ودلالتُه، ولهذا بوَّب عليه: (بابٌ: علامةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصار)، و(حُبُّ الأَنْصَارِ): مِن حيث كانوا أنصارَ الدين، ومُظهريه، وباذلي نفوسهم وأموالِهم، وقتالهم الناسَ[4] كافَّةً دونَه ﷺ؛ علامةٌ قاطعةٌ على الإيمان، فمَن عَرَفَ حقَّهم، ومبادرتَهم، ونصرهم[5]، ومحبَّتَهم له عليه الصلاة والسلام؛ أحبَّهم ضرورةً بحكم صِحَّة[6] إيمانه، ومَن كان منافقًا؛ لم يسرَّه ما جاء منهم، فيبغضهم، وهذا جارٍ في أعيان الصحابة؛ كالخلفاء الأربعة، وبقيَّة العشرة والمهاجرين، بل في كلِّ الصحابة، إذْ كلُّ واحدٍ منهم له سابقةٌ وسالفةٌ وأثرٌ حسنٌ، فحبُّهم لذلك محضُ الإيمان، وبغضُهم محضُ النفاق، ويدُلُّ لذلك الحديثُ: «مَن أحبَّهم؛ فبحُبِّي أحبَّهم، ومَن أبغضَهم؛ فببُغضي أبغضَهم»[7]، وأمَّا مَن أبغض[8] أحدًا منهم مِن غير تلك الجهة لأمرٍ طارئٍ مِن حَدَثٍ وقع لمخالفة غرضٍ أو لضررٍ ونحوه؛ لم يصِرْ بذلك منافقًا ولا كافرًا، وقد وقع منهم حروب ومخالفات، ومع ذلك لم يَحكم بعضُهم على بعضٍ بالنِّفاق، وإنَّما كان حالُهم في ذلك حالَ المجتهدين في الأحكام، وقد قال عليٌّ رضي الله عنه: (أرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير ممَّن قال الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ الآية [الأعراف: ٤٣])[ك٦/٦٣، طس٧٢٨، ش٣٨٩٧٦]، فمَن وقع له بغضٌ في أحدٍ منهم -والعياذُ بالله- بشيءٍ من ذلك فهو عاصٍ، يجبُ عليه التوبةُ ومجاهدةُ نفسِه بذِكر سوابقِهم وفضائِلِهم، وما لهم على كلِّ مَن

---

(١) «رجال مسلم» (٣٧٢/١)، وقيل: هما اثنان، وقد فرَّق بينهما ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩٠/٥) (٩١/٥)، وكذا النسائيُّ في «الجرح والتعديل» فيما نقله عنه الحافظ ابنُ حجر في «التهذيب» (٣٦٨/٢)، ورجَّح الحافظ ابن حجر أنَّه رجلٌ واحد.

(٢) كذا تبعًا لبعض نسخ «تذهيب التهذيب» (١٩٨/٥)، ولم أجد هذا التضعيفَ في مظانِّه، بل نُقِلَ عن ابن معين وغيرِه توثيقُه، انظر «الجرح والتعديل» (٩٠/٥)، «تهذيب الكمال» (١٧٢/١٥).

(٣) يعني ممَّن خُرِّج عنهم في «الصحيح».

(٤) في (ب): (للناس).

(٥) في (ج): (ونصرتهم).

(٦) في (ج): (بصحَّة).

(٧) أخرجه أحمد (١٦٨٠٣)، والترمذيُّ (٣٨٦٢)، من حديث عبد الله بن مُغفَّل رضي الله عنه.

(٨) في (ج): (بغض).

بعدهم مِنَ الحقوق؛ إذ[1] لم يصل أحدٌ مِن بعدِهم لشيءٍ[2] من الدين والدنيا[3] إلَّا بهم وبسببهم[4].

١١- بَابٌ

١٨- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِذُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رضي الله عنه -وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا، وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ العَقَبَةِ- : أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ؛ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ؛ عَاقَبَهُ»، فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم أنَّه الحكم بن نافع.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم أنَّه العَلَم الفرد أبو بكر محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب.

قوله: (**أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ...**) إلى قوله: (**وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ العَقَبَةِ**): أمَّا العقبةُ؛ فهي معروفةٌ؛ وهي التي عند مِنًى التي تُنْسَب إليها الجمرة، وجمرةُ العقبة ليست من مِنًى، بل هي حدُّ مِنًى من الجانب الغربيِّ من جهة مكَّة[5]، وقال المحبُّ الطبريُّ: (الظاهرُ أنَّها العقبةُ التي يضاف إليها الجمرة؛ إذ ليس ثَمَّ[6] عقبة أَظْهَرُ منها)، قال: (وعن يسار الطريق لقاصد مِنًى من مكَّة شِعبٌ قريب منها، فيه مسجدٌ مشهورٌ عند أهل مكَّة أنَّه مسجد البيعة، وهو[7] على نَشْزٍ من الأرض، ويجوز أن يكون المراد بـ«العقبة» ذلك [النشز]، وعلى الأوَّل يكون قد نُسِب إليها؛ لقُربه منها) انتهى[8].

واعلم أنَّ النقباء كانوا اثني عشر؛ وهم: أسعد بن زُرارة، وسعد بن الرَّبيع، وعبد الله بن رواحة، ورافع بن مالك بن العَجْلان، والبراء بن مَعرور، وعبد الله بن عمرو بن حَرَام، وسعد بن عُبادة، والمنذر

---

(١) في (ب): (وإذ).

(٢) في (ب) و(ج): (بشيء)، والمثبت من (د) و«التوضيح».

(٣) في (ب): (بعدهم من الدين والدنيا بشيء).

(٤) انظر «المُفهِم» (١/٢٦٤، ٢٦٥)، «التوضيح» (٢/٥٣٦، ٥٣٧).

(٥) انظر «الكواكب الدراري» (٨/٧٤).

(٦) في (ب): (ثمة).

(٧) في (ج): (وهي).

(٨) «القرى لقاصد أم القرى» (ص٥٤٣).

ابن عمرو بن خُنَيس، وعُبادة بن الصَّامت، فهؤلاءِ مِنَ الخزرج، وثلاثةٌ مِنَ الأوس؛ وهم: أُسَيْد بن الحُضَير، وسعد بن خَيْثمة، ورِفاعة بن عبد المنذر، وقد ذكرهم ابن عبد البرِّ، فأسقط: رِفاعة بن عبد المنذر، وجعل عوضه: أبا الهيثم بن التَّيِّهان[1]، وقال ابن هشام: (وأهلُ العلم يعدُّون فيهم أبا الهيثم ابن التَّيِّهان بدل رِفاعة).

فكان عُبادةُ نقيب بني عوف مِنَ الخزرج، وكان سعدُ بن عبادة والمنذرُ بن عمرو نقيبَي بني ساعدة، وكان أبو الهيثم وأُسيد بن الحُضير نقيبَي بني عبد[2] الأشهل، وكان سعد بن الربيع وعبد الله ابن رواحة نقيبَي بني الحارث بن[3] الخزرج، وكان سعدُ بن خيثمة نقيب بني عمرو بن عوف، وكان البراءُ بنُ مَعرور وعبدُ الله بن عمرو نقيبَي بني سَلِمة، وكان رافع نقيب بني زُريق، وكان أسعد بن زُرارة نقيب بني النجَّار، وقال ابن مَنْدَه وأبو نعيم[4]: إنَّه كان نقيب بني ساعدة، ذكر ذلك في «الأُسْد» في ترجمة أسعد بن زُرارة.

فائدة: روى أبو بكر البيهقيُّ بسنده إلى مالكٍ قال: (فحدَّثني شيخٌ من الأنصار أنَّ جبريل عليه السلام كان يشير له إلى مَن يجعلُه نقيبًا) انتهى[5].

تنبيه: وقع في «مستدرك الحاكم» في (معرفة الصَّحابة) ما لفظه: (سعد بن خَيثمة الأنصاريُّ أحد النقباء)، ثمَّ ساق سندًا إلى عمر بن زيد بن جارية عن أبيه قال: (استصغرنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أنا وسعد بن خَيثمة)، صحيحٌ، قال الذَّهبيُّ في «تلخيصه»: (قلت: منكر؛ كيف يستصغرُ مَن هو نقيب؟!) انتهى، وصواب هذا الاسم: سعد ابن حَبْتة، وهي أُمُّه، واسمُ أبيه: بَحِيرٌ[6]، ومعذورٌ الذهبيُّ في استنكاره

---

(١) عدَّهم كذلك في «الاستيعاب» (ص٥٩) و«التمهيد» (٢٣/٢٧٥)، ثمَّ قال في «التمهيد»: (ما ذكره سفيان في النقباء خلاف ما ذكره ابن إسحاق فيهم في «السير»، فالله أعلم)، لكنَّه لمَّا عدَّهم في «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص٧٥) عدَّ فيهم رفاعة بن عبد المنذر، ثمَّ قال: (وقد أسقط قوم رفاعة بن عبد المنذر منهم، وعدُّوا مكانه أبا الهيثم بن التَّيِّهان، والله أعلم).

(٢) (عبد): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (من).

(٤) انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١٤٧)، ولم نقف عليه في المطبوع من «معرفة الصحابة» لابن منده.

(٥) «دلائل النبوَّة» (٢/٤٥٣).

(٦) في (ب): (بجير)، وكلاهما قيل في اسمه، انظر «أسد الغابة» (٢/٢٠٥).

ذلك، والظاهرُ أنَّه تصحيفٌ إمَّا مِنَ الحاكم أو ممَّن[1] فوقَه، وسعدُ ابن حَبْتة استُصغر في أُحُد، وكذا زيد بن جارية، والله أعلم.

وأهل العقبة الثانية كانوا اثني عشر، وفي «الإكليل»[2]، وفي «المستدرك» في (هجرة الحبشة): (أحد عشر)، وأمَّا الأولى؛ فكانوا ستَّة؛ وهم أسعد بن زرارة، وعوف بن الحارث بن رفاعة، ورافع ابن مالك، وقُطْبَة بن عامر، وعقبة بن عامر بن نابي، وجابر بن عبد الله بن رِئاب، ومنهم مَن يجعل فيهم عُبادة بن الصامت، ويسقط جابرًا، وتقدَّم أنَّ الثانية كانوا اثني عشر -وقيل: أحد عشر- وهم خمسة من السِّتَّة الذين ذكرتهم، وهمُ الأُوَل، وبقيَّتُهم: معاذُ بن الحارث بن رِفاعة، وذكوان بن عبد قيس بن خلدة، ذكروا أنَّه رحل إلى رسول الله ﷺ إلى مكَّة فسكنها، فهو مهاجريٌّ أنصاريٌّ -وممَّن قيل: إنَّه مهاجريٌّ أنصاريٌّ جماعةٌ ذكرتهم في تعليقي على «سيرة ابن سيِّد الناس» مع ذكوان- وعبادة بن الصامت، والعباس بن عُبادة بن نَضْلة، ويزيد بن ثعلبة بن خَزْمة -بسكون الزاي وبعضهم يفتحها- وأبو الهيثم مالك بن التَّيِّهان -أهل الحجاز يخفِّفون الياء، وغيرُهم يشدِّدُها- وعُوَيْم[3] بن ساعدة.

وأمَّا أهل الثالثة[4]: فهم ثلاثة وسبعون رجلًا وامرأتان، وقال ابن سعد: (سبعون يزيدون رجلًا أو رجلين، وامرأتان)، وقال الحاكم: (خمسة وسبعون نفسًا)[5]، ولعلَّه أرادَ[6] عَدَّ المرأتين معهم، والمرأتان من بني مازن بن النَّجَّار: نَسيبة بنت كعب بن عمرو بن عوف أمُّ عُمارة، والثانية من بني سلِمة: أمُّ منيع أسماءُ بنت عمرو بن عديِّ بن[7] نابي، والله أعلم.

قوله: (**عِصَابَةٌ**): هي[8] بكسر العين، أي: جماعة، وهم من العشرة إلى الأربعين، لا واحد لها من لفظها، وجمعها: عصائب، وكانوا في هذه البيعة اثني عشر رجلًا، وقد تقدَّم الخلاف في عددهم،

---

(١) في (ب): (من).

(٢) (وفي «الإكليل»): سقط من (ب)، وعزاه لـ«الإكليل» مُغُلْطاي في «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص١٤٤، ١٤٥).

(٣) في (ب): (عويمر)، وهو تحريف.

(٤) في (ب): (الثانية).

(٥) الذي في «المستدرك» (٦٢٥/٢): أنَّهم سبعون، وعزاه أيضًا للحاكم مُغُلْطاي في «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص١٤٨).

(٦) قوله: (نفسًا، ولعله أراد): مثبت من (ج)، وسقط من (ب)، وفيها بدلًا منه: (وأما أهل الثالثة؛ فهم ثلاثة وسبعون).

(٧) (بن): سقط من (ب).

(٨) (هي): سقطت من (ب).

قال ابن شيخنا البُلْقَينيّ: (إنَّ هذه العِصابة هم أهل العقبة الأولى) انتهى[الإفهام٩]، وهم الذين ذكرتُهم أنَّهم أهل العقبة(١) الثانية، فانظرهم فيما تقدَّم، والبيعةُ وقعت(٢) في العقبة الثانية حين كانوا اثني عشر رجلًا(٣)، وبعضُهم يجعل هذه العقبة الأولى(٤)، والله أعلم، ولم يعدَّ إسلام الستَّة من الخزرج المذكورين عَقَبَةً.

قوله: (وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ): (البُهتان): هو الباطلُ الذي يُتحيَّرُ منه، وهو مِنَ البَهْت: التحيُّر، يُقال: بَهَتَه يبهَتُه، ومعناه هنا: قذف المحصنات، وقال الخطَّابيُّ: واغتيابهم، وفي بيعة النِّساء: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ﴾ [الممتحنة: ١٢]، ومعناه: لا يأتينَ بولدٍ مِن غير أزواجهنَّ فينسبْنَه إليهم، والبَهْت: الكذب.

قوله: (وَفَى): هو بتخفيف الفاء وتشديدها(٥).

قوله: (فَعُوقِبَ بِهِ(٦) فِي الدُّنْيَا...) إلى آخره: فيه دلالة لمذهب الأكثرين: أنَّ الحدود كفَّاراتٌ لأهلها، ومنهم مَن وقف؛ بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّه عليه السلام قال: «لا أدري الحدود كفَّارات؟»، [لكنَّ حديث عبادة أصحُّ إسنادًا](٧)، وحديث أبي هريرة أخرجه الحاكم(٨) في «المستدرك» في نحو الثُّلثِ من (كتاب الإيمان)، ثمَّ قال: (على شرطهما)، ولم يتعقَّبه الذَّهبيُّ، وهو سندٌ صحيحٌ، وقد روى أحمد في «المسند» من حديث أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام: «من أصاب ذنبًا أقيم عليه حدُّ ذلك الذنب؛ فهو كفَّارته»(٩)، ويمكن أن يكون حديث أبي هريرة الأوَّل أوَّلًا(١٠) قبل أن يُعْلَم ثمَّ أُعلِم، كذا قال القاضي عياض وغيره، وفيه وقفةٌ؛ إذ حديث عبادة ليلة العقبة الثانية -كما تقدَّم- حين كانوا اثني

---

(١) (العقبة): سقطت من (ب).

(٢) قوله: (والبيعة وقعت): مثبتة في (ج).

(٣) (رجلًا): مثبتة في (ج)، وسقطت من (ب).

(٤) انظر: «سيرة ابن هشام» (٤٤/٢)، «الرَّوض الأُنُف» (١٩٤/٢)، «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص١٤٥)، وسمَّاها المؤلِّف (عقبةً ثانيةً) لأنَّه سمَّى عَرْضَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم الإسلام على وفد الخزرجيِّين عقبةً أولى، وذلك تبعًا لـ«الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص٧٠)، «عيون الأثر» (٢٦٢/١).

(٥) التشديد رواية أبي ذرٍّ، والتخفيف رواية غيره.

(٦) (به): ليس في «اليونينية» و(ق).

(٧) ما بين معقوفين جاء في (ب) متقدمًا بعد قوله: (كفارات لأهلها)، ومحلُّه هنا.

(٨) في (ب): (وقد أخرج الحاكم حديث أبي هريرة).

(٩) «مسند أحمد» (٢١٨٦٦)، لكنَّه أخرجه من حديث خزيمة بن ثابت لا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠) (أوَّلًا): ليس في (ب).

عشر رجلًا، وأبو هريرة أسلم عام خيبر، والجواب الأوّل حسنٌ(١)، أو يقال: إنَّ حديث أبي هريرة الأوَّل سمعه من صحابيٍّ آخرَ، وذاك الصحابيُّ متقدِّمُ الصُّحبة.

١٢- بابٌ: مِنَ الدِّينِ الفِرَارُ مِنَ الفِتَنِ

١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: عَنْ مَالِكٍ، **عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ**، عَنْ أَبِيهِ، **عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ** أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يُوشِكُ** أَنْ يَكُونَ **خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ** بِهَا **شَعَفَ الجِبَالِ** وَمَوَاقِعَ القَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ».

قوله: (**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ**): واسمُ أبي صعصعةَ عمرٌو، و(عبدُ الرحمن) هذا: منهم مَن ينسبه إلى جدِّه، ومنهم مَن يقول: عبد الله بن عبد الرحمن فيقلبُه، والكلُّ واحدٌ، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنسائيُّ، وابن ماجه، ووثَّقه أبو حاتم وغيرُه، تُوُفِّيَ في خلافة أبي جعفر.

[تنبيه: وقع في نسخة الدِّمياطيِّ: (ابنُ أبي صعصعةَ) بإثبات الألف، وقد ضمَّ بالقلم (ابنُ)، وصحَّحَ عليه بخطِّه؛ يعني: أنَّه منسوب إلى جدِّه أبي صعصعة، وما علَّمه الدِّمياطيُّ فيه نظرٌ؛ لأنَّ (عبد الرحمن) مجرورٌ(٢)، والذي ظهر لي أنَّه كان في نسخة الدِّمياطيِّ: (حدَّثنا)، وأمَّا (عبدُ الرحمن) فنقل الناقل خطَّ الدِّمياطيِّ على نسخته التي فيها: «عن عبد الرحمن»، فوقع ما وقع، والله أعلم](٣).

قوله: (**عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ**): هو سعد بن مالك بن سِنان الخُدْريُّ -بضمِّ الخاء المعجمة وإسكان الدال المهملة، وإيَّاك أن تعجمها- صحابيٌّ جليلٌ مشهورُ الترجمة رضي الله عنه.

قوله: (**يُوشِكُ**): (أَوْشَكَ): في الماضي بفتح الهمزة والشين، ومعناه عند الخليل: أسرع أن يكون كذا وقَرُب، وقال أبو عليٍّ: جعلوا له الفعل، كأنَّهم قالوا: يُوشك الفعل، وقال أبو عليٍّ: مثل: (عسى [أن يفعل، أي: عسى](٤) الفعل)، قال: ولا يقال: (يُوشَك) بفتح الشين في المستقبل، ولا

---

(١) وهو أنَّ حديث عبادة أصحُ إسنادًا.

(٢) وإلى هذا ذهب ابن حجر في «الفتح» (٨٨/١) حيث قال: (عن أبيه) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي صعصعة، فسقط «الحارث» من الرواية، واسم أبي صعصعة عمرو بن زيد بن عوف الأنصاري ثم المازني، هلك في الجاهلية، وشهد ابنه الحارث أحدًا واستشهد باليمامة. انتهى. وفاته الترجمة للحارث في «الإصابة» وترجم له ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢٩٦/١) ط. البجاوي، وتبعه ابن الأثير في «أُسد الغابة» (٣٩٨/١).

(٣) ما بين معقوفين مثبت من (ب)، وسقط من (ج).

(٤) ما بين معقوفين زيادة من «مشارق الأنوار» (٦٣٧/٢) لا بدَّ منها.

(أَوشَك) في الماضي، وأنكر الأصمعيُّ (أَوشَك) أيضًا، إنَّما يأتي عنده مستقبلًا، والوَشْك: السرعة، انتهى كلام ابن قُرْقُول، ولفظ «الصِّحاح»: (وقد أَوشَك فلان يُوشِك إيشاكًا، أي: أسرع، ومنه قولهم: يُوشِك أن يكون...) إلى أن قال: (والعامَّة تقول: يُوشَك -بفتح الشين- وهي لغة رديئة).

قوله: (**خَيْرُ**[(١)] **مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ**): يجوز في (خير) **وجهان**:

أحدهما: نصبه -وهو الأشهر في الرواية- خبرًا مقدَّمًا، ولا يضرُّ كونُ الاسم -وهو (غنم)- نكرةً؛ لأنَّها وُصفت بـ(**يَتْبَعُ بِهَا**).

والثاني: رفعه على أن يكون في (**يَكُونَ**) ضميرُ الشأن؛ لأنَّه كلامٌ تضمَّن[(٢)] تحذيرًا وتعظيمًا لما يُتوقَّع، ويكون (خَيْرُ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ) مبتدأً وخبرًا، وقد رُوِي: (غنمًا)[د٤٢٦٧، ط٩٧٠/٢]؛ بالنصب، وهو ظاهرٌ./ [١/١١أ]

قوله: (**يَتَّبِعُ**): بتشديد المثنَّاة فوق، وتُخفَّف أيضًا.

قوله: (**شَعَفَ الجِبَالِ**): هو بفتح الشين المعجمة -وهذا هو المشهور[(٣)]- وبالعين[(٤)] المهمَلة وبالفاء، كذا هو في أصلنا[(٥)]، وهي رؤوس الجبال، وشَعَفة كلِّ شيءٍ: أعلاه، والواحدة: شَعَفة، قال ابن قُرْقُول في السين المهملة في (الاختلاف)[(٦)]: (هذا هو المشهور[(٧)]، وهي رؤوسها وأعاليها، وكذا لابن القاسم، ومطرِّف، والقعنبيِّ، وابن بُكير، وكافَّةِ الرُّواة غير يحيى بن يحيى، فإنَّهم روَوه: «شُعَب»؛ بالباء، والمعنى متقارب، قلت: وروايتنا عن يحيى: «شَعَف»، قال القاضي: واختُلِف عن يحيى في ضبطه[(٨)] بضمِّ الشين وفتح العين، أي: أطرافها ونواحيها وما انفرج منها، و«الشُّعبة»: ما انفرج بين الجبلَين، وهو الفجُّ، وعن ابن المرابط بفتح الشين، وهو[(٩)] وهمٌ، وعند الطرابلسيِّ:

---

(١) الرفع رواية الأَصيليِّ، والنصب رواية غيره.

(٢) في (ب): (يتضمن).

(٣) (وهذا هو المشهور): مثبت من (ب).

(٤) في (ب): (والعين).

(٥) (كذا هو في أصلنا): مثبت من (ج).

(٦) (في الاختلاف): مثبت من (ج).

(٧) أي: عن يحيى بالشين المعجمة والفاء المفتوحتين.

(٨) أي: ضبط (شعب).

(٩) في (ج): (وهذا).

«سَعَف»؛ بالسين المهملة المفتوحة، وهو أيضًا بعيد، وإنَّما هو جرائد النخل، ورواه ابن القاسم: «شَعَف»، كما تقدَّم)، انتهى، وقال في الشين المعجمة: (رؤوسها وأطرافها)، ثمَّ ذكره في المعجمة في «الاختلاف»: (شَعَف أو شُعَب) فقال: (تقدَّم في الشين) انتهى.

١٣- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللهِ»، وَأَنَّ المَعْرِفَةَ فِعْلُ القَلْبِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]

قوله: (**وأنَّ المَعْرِفَةَ**): هو بفتح الهمزة من (أنَّ) أي: وبيان أنَّ المعرفة.

٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ أَمَرَهُمْ مِنَ الأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ، قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرَفَ الغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللهِ أَنَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ**): (سلَام) هذا: ما ذكر الخطيب فيه ولا ابنُ ماكولا سوى التخفيف، وقال ابن الصَّلاح: (إنَّه أثبت)، قال ابن عبد الهادي في «طبقات الحفَّاظ»: (قال سهل ابن المتوكِّل: سمعته يقول: أخبرنا محمَّد بن سَلَام؛ بالتخفيف، وسمعت شيخَنا أبا الحجَّاج -يعني: المزِّيَّ- يرجِّح فيه التثقيلَ)، انتهى[1]، وقال في «المطالع»: (ثقَّله الأكثر) كذا قال، ولم يُتابَع عليه، وقد ذكره غُنْجار في «تاريخ بُخارَى» بالتَّخفيف[2]، وقد روينا بالإسناد إليه أنَّه قال: (أخبرنا محمَّد ابن سَلَام؛ بالتخفيف)، وهذا قاطعٌ للنزاع، بل المثقَّل محمَّد بن سلَّام بن السَّكَن البِيكَنْديُّ الصغير، عنِ الحسن بن سَوَّار البغويِّ، وعنه عبيد الله بن واصل؛ وهو من أقرانه[3]، و(البِيكَنْدِيُّ) في نسبه[4]: بكسر الموحَّدة وسكون الياء المثنَّاة تحت وفتح الكاف وسكون النون بعدها دالٌ مهملةٌ؛ كذا قيَّده بكسر أوَّله الغسَّانيُّ وقال: (بلدٌ

(١) انظر «تلخيص المتشابه» (ص١٢٧)، و«الإكمال» (٤٠٦/٤) و«علوم الحديث» (ص٣٤٥) و«طبقات علماء الحديث» (٧٠/٢).

(٢) انظر «تلخيص المتشابه» (ص١٢٧)، قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٣٤٥): (وهو أعلم بأهل بلاده).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٤/٢٥)، «تبصير المنتبه» (٧٠٣/٢)، وقال في «توضيح المشتبه» (٢١٩/٥): (مَن شدَّده؛ كابن أبي حاتم، وأبي عليٍّ الجيانيِّ، وما ذكره القاضي عياض في «المشارق»، وتبعه ابن قُرْقُول في «المطالع»: أنَّ التثقيل أكثر؛ كأنَّه اشتبه عليهم -والله أعلم- بالبيكنديِّ الصغير محمَّد بن سلَّام بن السكن، فإنَّه بالتشديد).

(٤) في (ب): (نسبته)، وكلاهما نسبته البيكندي.

ببخارى)، ثمَّ ابن قُرْقُول في (الكاف)[1].

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ**): هذا هو ابن سليمان، وهو بإسكان الباء، واسمه عبد الرحمن، قال أحمد: (ثقةٌ وزيادة مع صلاحه، وكان شديد الفقر)، ووثَّقه غيرُه أيضًا، تُوُفِّيَ بالكوفة لثلاث خلون من رجب سنة ثمانٍ وثمانين ومئة، وقال أحمد: (تُوُفِّيَ سنة سبع وثمانين ومئة)، أخرج له الجماعة، وكذا عَبْدة ابن أبي لبابة، وغيرهما، وليس في «الموطَّأ» و«الصَّحيحَين» مَن هو بفتح الموحَّدة إلَّا اثنان:

عامر بن عَبَدة الكوفيُّ، روى له[2] مسلمٌ في مقدِّمته عنِ ابن مسعود[3]، كذا ذكره ابن المدينيِّ، وابن معين، والجيَّانيُّ، وغيرُهم، وبه صدَّر الدَّارقطنيُّ وابن ماكولا كلامَهما، وحكيا أنَّه[4] قيل فيه: عَبْدة؛ بإسكان الموحَّدة، قال صاحبُ «المشارق»: (وحكى لنا بعض شيوخنا: «عبد»؛ بغير هاء، قال: وهو وهم)، وفي «المطالع»: (وقد رُوِي لنا عن بعض مشايخنا: «عبد»؛ بغير هاء، وهو وهم، ولم نسمعه عن أحدٍ من شيوخنا)، وقول الذهبيِّ في «المشتبه»: (إنَّه يشتبه بعامر بن عبدة الباهليِّ)[5] وَهَمٌ، إنَّما الباهليُّ عامرُ بن عَبِيدة؛ بزيادة ياءٍ/ بعد الموحَّدة، وقد ذكره على الصواب في (عَبيدة)[6]. [١١/١ب]

والثاني: بَجَالة بن عَبَدة التميميُّ، ثمَّ العنبريُّ، روى له البخاريُّ في (كتاب الجزية) قال: (كنت كاتبًا لِجَزْءِ بن معاوية)[ح٣١٥٦]، وقد قيَّده الدَّارقطنيُّ بالفتح، وابن ماكولا، والجيَّانيُّ، وحكى صاحبا

---

(١) الذي في «المطالع» في (الكاف) (٤٠٤/٣): (و«كَرْكَرَة» مولى النَّبيِّ ﷺ: بكسر الكَافَين وفَتحِهما؛ وهو الأكثَر، ومحمَّد بنُ سَلَامٍ البِيكَنْدِيُّ يقُوله بالكسر) فليُتأمَّل.

(٢) (روى له): سقطت من (ب).

(٣) روى له مسلمٌ في «مقدِّمة صحيحه» (١٢/١) حديثًا؛ وهو: (قال عبدالله: إنَّ الشيطان ليتمثَّل في صورة الرجل، فيأتي القومَ، فيحدِّثهم بالحديث من الكذب، فيتفرَّقون، فيقول الرجل منهم: سمعت رجلًا أعرف وجهه ولا أدري ما اسمه يحدِّث).

(٤) في (ب) و(ج): (أن).

(٥) انظر «المؤتلف والمختلف» للدارقطنيِّ (١٥١٨/٣)، و«الإكمال» (٣٠/٦) و«مشارق الأنوار» (٢٩٣/٢) و«مطالع الأنوار» (٦٩/٥) و«المشتبه» (ص٣٣٩).

(٦) انظر: «المشتبه» (ص٣٤٢)، أورده البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٤٥٢/٦) والخطيبُ البغداديُّ في «تلخيص المتشابه» (ص٨٧): (عامر بن عبْدة، سمع أبا المليح)، غير أنَّ محقِّق «التاريخ» أثبته (عبيدة)، وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢٧٠/٢) في ترجمة عامر بن عبيدة: (روى عن أنس وأبي المليح... وفرَّق البخاريُّ وابنُ حبَّان بين الراوي عن أبي المليح وبين هذا -يعني: عامر بن عبيدة- وسمَّيَا أبا الراوي عن أنسٍ عَبْدة؛ بإسكان الباء)، فلعلَّ الذهبيَّ أيضًا فرَّق بينهما، والله أعلم.

«المشارق» و«المطالع»: أنَّه ذكره كذلك البخاريُّ في «التاريخ»، وأصحابُ الضبط، قال: (وقد قال فيه الباجيُّ: «عبْدة») بإسكان الموحَّدة، قالا: (وقال فيه البخاريُّ: عبْدة؛ بالإسكان، ويُقال فيه أيضًا: عبْد)(١).

قوله: (حتى يُعْرَفَ الغَضَبُ): (يُعرَف): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الغَضَبُ): مرفوعٌ قائم مَقام الفاعل، وهذا ظاهر جدًّا.

١٤ - بابٌ: مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الإِيمَانِ

٢١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ».

قوله: (مِمَّا سِوَاهُمَا): تقدَّم الكلام عليه قريبًا[ح١٦].

١٥ - بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الإِيمَانِ فِي الأَعْمَالِ

٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى المَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَا -أَوِ الحَيَاةِ، شَكَّ مَالِكٌ-، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟»، قَالَ وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو: «الحَيَاةِ» وَقَالَ: «خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هذا هو ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر -واسم أبي عامر نافعٌ(٢)، كذا بخطِّ الدِّمياطيِّ، نقله تقيُّ الدين السُّبكيُّ عن خطِّه، انتهى، وقد

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٤) و«المؤتلف والمختلف» (١٥١٧/٣) و«الإكمال» (٢٩/٦) و«تقييد المهمل» (٣٤٠/٢) و«التاريخ الكبير» (١٤٦/٢) و«مطالع الأنوار» (٦٩/٥) و«التاريخ الكبير» (١٤٦/٢) و«مشارق الأنوار» (٢٩٣/٢)، و«مطالع الأنوار» (٦٩/٥)، وانظر مَن يُقال له: (عَبَدة) بالتحريك في «تبصير المنتبه» (٩٠٧/٣).

(٢) كذا قال، وسيتكرر عند الحديث (١٨٩٨) وهامش الأصل، والذي في «تهذيب الكمال» (١٤٨/٢٧) في ترجمة ابنه مالك بن أبي عامر جدِّ الإمام مالك بن أنس: أنَّ اسمه عمرو، ولا يسلَّم؛ فالذي في كتب التراجم أنَّه ابن عمرو، وقد ذكره الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (١٨١/٢) بكنيته، وكذا ابن حجر في «الإصابة» (١٤٤/٤) في القسم الثالث وقال: (أبو عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان، ذكره الذهبي في «التجريد» وقال: «لم أرَ مَن ذكره في الصحابة، وقد كان في زمن النبي ﷺ).

وقعت تسميته بذلك في «البخاريِّ» و«مسلم» في غير هذا الحديث، وسيأتي ذلك قريبًا[١]- الأَصْبحيُّ، يروي عن خاله مالك الإمام، وأخيه عبد الحميد، وغيرِهم، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وغيرُهما، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٦هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والترمذيُّ، وابن ماجه، له ترجمة في «الميزان»[٢].

تنبيهٌ: نقل شيخنا المؤلِّف في أوَّل «شرحه على البخاريِّ» فيما قرأته عليه: (أنَّه أقرَّ على نفسه بالوضع فيما حكاه النَّسائيُّ عن سلمة بن شبيب[٣] عنه[٤])، انتهى[٥]، وقد ذكرتُ مَن رُمِيَ بالوضع في مؤلَّفٍ مفرد، فبلغوا جماعةً كثيرةً؛ فسارعْ إليه إن أردتَه[٦].

قوله: (**عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ**): تقدَّم أنَّه سعد بن مالك بن سنان، وأنَّ (الخُدْرِيَّ) بالخاء المعجمة، والدَّال المهملة، صحابيٌّ جليل.

قوله: (**مِثْقَالُ حَبَّةٍ**): (المِثقال): وزنٌ مقدَّرٌ، اللهُ[٧] أعلم بقَدره، وليس المراد المقدَّر هذا المعلوم، فقد جاء مُبيَّنًا: «وكان في قلبه مِن الخير[٨] ما يزِنُ بُرَّةً»[ح٧٤١٠].

قوله: (**حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ**): الحبَّةُ[٩] من الخردل هنا مَثَلٌ؛ لتكون[١٠] عيارًا في المعرفة، وليس بعيار في الوزن؛ لأنَّ الإيمان ليس بجسم يَحصُره الوزن، ولكن ما يشكل منَ المعقول، فإنَّه يُرَدُّ إلى عيار

---

(١) الذي وقعت تسميته بذلك في البخاري (ح٣٣) ومسلم (٥٩): هو أبو سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر حفيده، وعمُّ الإمام مالك، فلعلَّ ما ذكره المصنِّف وهم، والله أعلم.

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/٢٢٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/١٢٤).

(٣) في النُّسخ تبعًا لمصدره: (شعيب)، والمثبت من كتب التراجم.

(٤) انظر «سؤالات البرقانيِّ للدارقطنيِّ» (ص٣)، ونقل فيه عن النسائيِّ: (قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل ابن أبي أويس يقول: ربَّما كنت أضع الحديثَ لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم)، وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/١٥٨): (وهذا هو الذي بان للنسائيِّ منه حتَّى تجنَّب حديثَه، وأطلق القولَ فيه بأنَّه ليس بثقة، ولعلَّ هذا كان من إسماعيل في شَبِيبَتِهِ، ثمَّ انصلح، وأمَّا الشيخان؛ فلا يُظَنُّ بهما أنَّهما أخرجا عنه إلَّا الصحيحَ مِن حديثه الذي شارك فيه الثقات).

(٥) انظر «التوضيح» (٢/٧٤).

(٦) وهو كتاب «الكشف الحثيث عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث»، وهو كتابٌ مطبوعٌ.

(٧) في (ب): (والله).

(٨) في (ب): (الخيرة).

(٩) بهامش (ق): (الحِبَّة -بالكسر- ما ينبت من النَّبات من غير حرث).

(١٠) في (ب): (فيكون).

المحسوس؛ ليُفهَم، كذا عنِ الخطَّابيِّ، وقال غيره: يُجعَل عمل العبد -وهو عَرَض- في جسم على مقدار العمل عند الله، ثُمَّ يُوزن، وفيه قوَّةٌ، وسيأتي الكلام على ذلك في آخر «الصحيح» في قول البخاريِّ: (وأنَّ أعمالَ بني آدمَ وقولَهم يُوزَنُ)[قبل ح٧٥٦٣]، ويأتي قبل ذلك: أنَّ الموت وإن كان معنًى فإنَّه يُجسِّدُه الله عَزَّ وَجَلَّ[ح٤٧٣٠]، ويأتي في (سورة النساء) كم زِنة حبَّة الخردل؟[ح٤٥٨٠].

فائدة: المراد بـ(حبَّة الخردل): زيادة على أصل التوحيد، وقد جاء في «الصحيح» بيان ذلك، ففي روايةٍ: «أَخرِجوا مَن قال: لا إله إلَّا الله، وعمل من الخير ما يزن كذا»(١)[ح٧٤١٠]، ثُمَّ بعد هذا يُخرج منها من لَمْ يعمل خيرًا قطُّ غير التوحيد مرَّة واحدة ليس معه من الحسنات شيءٌ غيرُه؛ لما روى البخاريُّ في أواخر(٢) «الصحيح» عن عليِّ بن معبد(٣) في حديث الشفاعة من حديث الحسن عن أنس: «ثُمَّ أرجع إلى ربِّي في الرابعة(٤)، فأحمده بتلك المحامد، ثُمَّ أخِرُّ له ساجدًا»، قال: «فيقال لي: يا محمَّد؛ ارفع رأسك، وقل؛ يُسْمعْ لك، وسلْ؛ تعطَه، واشفعْ؛ تُشفَّع، فأقول: يا ربِّ؛ ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، قال: ليس ذلك لك -أو قال: ليس ذلك إليك- ولكن وعزَّتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي؛ لَأُخرجَنَّ منها مَن قال: لا إله إلَّا الله»، انتهى(٥)[ح٧٥١٠/م]، فشفاعةُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والملائكةِ والنبيِّين والمؤمنين لمَن كان له عملٌ زائدٌ على مجرَّد التصديق، ومَن لم يكن معه مع الإيمان المذكور خيرٌ(٦) [فهو] من الذين يتفضَّل الله عليهم، فيخرجهم من النَّار فضلًا وكرمًا(٧).

قوله: (**الحَيَا**): هو مقصورٌ، ومدَّه الأَصيليُّ، وهو غلطٌ، والمراد: كلُّ ما يحيا به النَّاس، والحيا؛ بالقصر: المطر والخِصْب، فيُحيَون بعد غسلهم فيها، فلا يموتون، وتخصب(٨) أجسامهم، وهذا النَّهر هو بين الصراط والجَنَّة، والدَّليلُ لذلك: ما روى مجاهدٌ عن أبي هريرة...؛ فذكر حديثًا، وفيه:

(١) لفظ الحديث: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً...).

(٢) في (ب): (آخر)، وكررت في هامش (أ): (آخر).

(٣) الحديث أخرجه البخاري (٧٥١٠/م) من حديث معبد بن هلال لا علي بن معبد؛ فليتنبَّه.

(٤) لفظ الحديث: (ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ).

(٥) هذا اللفظ الذي ساقه هو لفظ مسلم في «الصحيح» (١٩٣)، ولفظ البخاري قريبٌ منه.

(٦) في (ب): (خبر).

(٧) زيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي كاتب هذه النسخة سماعًا، ومعه جماعة كُتِبوا على نسخة القارئ، وأجزت له، كتبه إبراهيم المحدِّث).

(٨) في (ب): (ويخصب).

«فيخرج أهل التَّوحيد منها إلى عين بين الجنَّة والصِّراط يقال لها[(١)]: نهر الحياة، فيُرَشُّ عليهم من الماء»[(٢)].

تنبيه[(٣)]: صرَّح البخاريُّ بأنَّ الشَّكَّ فيه مِن مالكٍ[(٤)]، ولم يُفصِح به مسلمٌ[م١٨٤].

قوله: (**الحِبَّةُ**): هي بكسر الحاء المهملة، وتشديد الموحَّدة، قال الفرَّاء: (هي بزور البقل)، وقال الكسائيُّ: (هي حبُّ الرَّياحين)، وقال أبو عمرو: (هو نبت ينبت في الحشيش صغار)، وقال النَّضر: (هو اسمٌ جامعٌ لحبوب البقل الذي ينتشر إذا هاجت، فإذا مطرت؛ نبت)، و(الحِبَّة): واحدة الحبِّ من عِنَبٍ وغيره، وحبُّ الحِبَّة التي في داخلها تُسمَّى حُبَة -بضمِّ الحاء وتخفيف الباء- قال الحربيُّ: (ما كان من النَّبت له حبٌّ[(٥)] فاسم[(٦)] ذلك الحبِّ حُبَّةٌ)، وقال غيره: فأمَّا الحنطة وغيرها؛ فهو الحبُّ، وقالوا: الحِبَّة فيما هوَ من حبوبٍ مختلفة، قال ابن دُرَيد: (هو جميعُ ما تحمله البقول من ثمرة، وجمعه حِبَبٌ)، وشبَّههم بها لأمرين؛ بياضها كما جاء في الحديث، والثاني: سرعة نباتها؛ لأنَّها تنبت في يوم وليلة، ولأنَّها ربَّما رَوِيَت من الماء وتردَّدت في غثاء السَّيل، وتيسَّرت قِلْبَتُها للخروج، فإذا خرجت في حميل السَّيل؛ غَرَزَت عروقها فيه لحِينها ونبتت بسرعة، قاله في «المطالع»، وفي كلام بعضهم: (بكسر الحاء: بزر الصحراء ممَّا ليس بقوت، وبالفتح: عكسه؛ كحبَّة الحنطة)، قال: (هذا أحسن الأقوال فيه).

قوله: (**فِي جَانِبِ السَّيْلِ**): كذا هنا في أصلنا، وجاء (حميل السَّيل) بدل (جانب)[ح٨٠٦]، وفي رواية وهيب في بعض طرق مسلم: «حَمِئَة السَّيل»[م(١٨٤) (٣٠٥)]، و(الحميل) بمعنى: المحمول، وهو ما جاء به من طينٍ أو غُثاء، و(الحمأة): ما تغيَّر لونه من الطِّين، وهو قريبٌ.

قوله: (**قَالَ وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو: «الحَيَاةِ»، وَقَالَ: «خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ»**): إنَّما أتى بتعليق وُهَيب عن عمرو -وهو ابن يحيى المازنيُّ المذكورُ في السَّند- **لفوائدَ؛ الأولى**: أنَّ فيها: (الحياة) من غير

---

(١) في النُّسخ: (له)، والمثبت من مصدره.

(٢) أخرجه الحكيم الترمذيُّ في «نوادر الأصول» (١٤٢/٣)، وذكره القرطبيُّ في «التذكرة» (ص٤٦٩).

(٣) في (ب): (فائدة).

(٤) إذ قال عقب قوله: «فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَا أَوِ الحَيَاةِ»: (شكَّ مالكٌ).

(٥) (له): ليست في (ب).

(٦) في (ب): (قائم).

شكٍّ، بخلاف رواية مالك، **والثانية**: أتى بالتحديث عن عمرو، ورواية مالك أتى فيها بـ(عن) وإنْ حُوشِيَ من التدليس، وقد تقدَّم أنَّ العنعنة مطلقًا فيها خلاف وإن كانت من غير مدلِّس[ح١٣]، **الثالثة**: أنَّ فيها: (من(١) خير) بدل (من إيمان)، وكذا أتى بها مسندةً في (صفة الجنَّة والنَّار) عن موسى، عن وهيب به[ح٦٥٦٠]، وأخرجه مسلمٌ في (الإيمان) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن عفَّان، عن وُهَيب به(٢)[م١٨٤ (٣٠٥)]، و(وُهَيب) المعلَّق عنه هنا: هو ابن خالد الباهليُّ الحافظ، ثقةٌ، يقال: (لَمْ يكن بعد شعبةَ أعلم بالرِّجال منه)، تُوُفِّيَ سنة (١٦٥هـ)، أخرج له الجماعة.

٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ**: أَنَّهُ **سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ** يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ؛ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ؛ مِنْهَا مَا يَبْلُغُ **الثُّدِيَّ**، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّهُ»، **قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ** يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الدِّينَ**».

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ، العَلَمُ الفرد، محمَّد بن مسلم(٣) بن عبيد الله بن عبد الله ابن شهاب.

قوله: (**عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيفٍ**): قال الدِّمياطيُّ: (أبو أمامة اسمُه أسعد باسم جدِّه لأُمِّه أسعدِ بن زرارة نقيبِ الأنصار)، انتهى، وأسعد هذا وُلِدَ في حياته عليه الصلاة والسلام، وسُمِّيَ باسم جدِّه كما تقدَّم، وأُمُّه اسمُها حبيبة بنت أبي أمامة أسعد(٤)، صحابيَّةٌ، أرسل عنه عليه الصلاة والسلام، وروى عن أبيه، وعمر، وعائشة، وغيرهم، وعنه: سعد بن إبراهيم، وأبو الزِّناد، والزُّهريُّ، وغيرهم، قال جماعة: تُوُفِّيَ سنة مئة، أخرج له الجماعة.

قوله: (**سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ**): تقدَّم أنَّه سعد بن مالك بن سنان، وتقدَّم ضبط (الخُدْريِّ)[ح١٩]./ [١/١٢أ]

قوله: (**الثُّدِيَّ**): هُوَ بضمِّ الثاء المثلَّثة -ويجوزُ كسرُها- وبكسر الدَّال المهملة، وتشديد الياء،

(١) (من): ليست في (ج).

(٢) أورده البخاريُّ بلفظ: (حبَّة خردلٍ من إيمان)، أمَّا مسلمٌ؛ فلم يسق لفظه، وإنَّما أحال على حديث مالكٍ، لكن قال الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/٣١-٣٢): (لفظ أبي بكر -يعني: ابن أبي شيبة الذي روى عنه مسلمٌ- موافقٌ لِما علَّقه البخاريُّ، فقد أخرجه في «مسنده»...) فذكره.

(٣) (بن مسلم): ليست في (ج).

(٤) أي: ابن زرارة.

جمع (ثَدْي) بفتح الثاء وإسكان الدَّال، وفيه لغتان؛ التَّذكير والتَّأنيث، والتَّذكير أفصح وأشهر، ولم يذكر جماعةٌ من اللُّغويِّين غيرَه، ويُجمَع على (أثدٍ) أيضًا، ويُطلَق على الرجل والمرأة، ومنهم مَنْ منع إطلاقه في الرَّجُل، وليس بشيءٍ.(١)

قوله: (**قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ**): قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (مِن القائلين أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ)[الإفهام١١]، وعزاه للحكيم الترمذيِّ في «نوادره»[٢/٤٢٥]، وفي الدَّارقطنيِّ في «عِلَله»[١٢/٤٤٩] فذكر حديثًا، وفيه: (ومرَّ بي عمر يجرُّ قميصه، فقال أبو بكرٍ: ما أَوَّلْتَه يا رسول الله؟...) الحديث.

قوله: (**الدِّينَ**): هو بالنصب، وجُوِّزَ فيه الرفعُ.

١٦- بابٌ: الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ

(**بابُ الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ**)... إلى (**بابُ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ**)

قوله: (**بَابُ الحَيَاءُ**): اعلم أنَّ الحياء(٢) حقيقتُه: خُلُق يَبعثُ على ترك القبيح، ويَمنعُ مِنَ التقصير في حقِّ ذي الحقِّ، وقال الجُنيد كما ذكره القشيريُّ عنه في «رسالته» -وقد رَويتُها عاليًا-: (الحياءُ: رُؤيةُ الآلاء -أي: النِّعم- ورؤيةُ التقصيرِ، فيتولَّدُ بينهما حالةٌ تُسمَّى الحياء)، قال القاضي عياض(٣) وغيره من الشُّرَّاح: (إنَّما جعل الحياء من الإيمان وإن كان غريزة؛ لأنَّه قد يكون تخلُّقًا واكتسابًا كسائر أعمال البرِّ، وقد يكون غريزة، ولكنَّ استعماله على قانون الشَّرع يحتاج إلى اكتسابٍ ونِيَّةٍ وعلمٍ، فهو من الإيمان لهذا ولكونه باعثًا على أفعال البرِّ ومانعًا من المعاصي)، قاله النَّوويُّ.

٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الحَيَاءِ**، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دَعْهُ فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ».

قوله: (**مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الحَيَاءِ**): لَمْ أعرفِ الواعظَ إلَّا أنَّه مِنَ الأنصار كما هنا، والموعوظ لا أعرفه أيضًا.

قوله: (**يَعِظُ أَخَاهُ**): أي: يؤنِّبه ويقبِّحُ له كثرته، وأنَّه من العجز.

---

(١) انظر: «شرح الفصيح» للزمخشري (١/٣٧٠)، و«اللباب تحفة المجد الصريح» (٢/٤٢٧).

(٢) (الحياء): ليست في (ب).

(٣) (عياض): ليست في (أ) و(ج).

١٧ - بابٌ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾

٢٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المُسْنَدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ** قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المُسْنَدِيُّ**): هو بضمِّ الميم، ثُمَّ سين ساكنة، ثُمَّ نون مفتوحة، وإنَّما عُرِفَ بهذا؛ لأنَّه كان وقت الطَّلب يتتبَّع الأحاديث المسندة، ولا يرغب في المقاطيع والمراسيل، وقال الحاكم: (عُرف بذلك؛ لأنَّه أوَّل مَن جمع مسند الصحابة على التراجم بما وراء النَّهر)، وقد تقدَّم[1] قريبًا، وهو عبد الله بن محمَّد بن جعفر بن يمان[2] الجعفيُّ البخاريُّ، أبو جعفر الحافظ، وقد أخرج له البخاريُّ قبل هذا المكان[ح٩]، ولكن هنا نَسَبَه؛ فلهذا ذكرتُه أنا هنا، يَروي عنِ ابن عُيينة، وفُضيل بن عِياض، وطبقتهم، وعنه: البخاريُّ، وأحمد بن سيَّار، وأبو زُرعة، والدَّارميُّ، وجماعةٌ، قال أبو حاتم: (صدوق)، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٩هـ) في ذي القعدة، روى له البخاريُّ والتِّرمذيُّ، وهو مولى البخاريِّ من فوق.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ**): (رَوح): بفتح الراء، و(حَرَميٌّ): بفتح الحاء المهملة والراء، مشدَّدُ الآخر، و(عُمَارة): بضمِّ العين، وتخفيف الميم، ابن أبي حفصة نابت؛ بالنون، ويقال: بالثاء، ثقة، تُوفِّي سنة (٢٠١هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه.

قوله: (**عَنْ وَاقِدِ بنِ مُحَمَّدٍ**): هو بالقاف، قال الدِّمياطيُّ: (هو واقد بن محمَّد بن زيد بن عبد الله ابن عمر، أخو عمر، وزيد، وعاصم، وأبي بكر)، انتهى، ثقةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، قال ابن قُرْقُول: (وليس فيها -يعني: «البخاريَّ»، و«مسلمًا»، و«الموطَّأ»- وافد؛ بالفاء)، انتهى، وأمَّا أنا فلا أستحضر في الكتب السِّتَّة راويًا اسمه وافد؛ بالفاء، ولهم في غير الكتب وافِدُ ابن سلامة، يروي عن يزيد الرَّقاشيِّ، روى عنه: عبيد الله العمريُّ، وأنس بن عياض، ويقال فيه: بالقاف، ووافدُ بن موسى الذَّارع، عن عبد الغفَّار بن داود الحرَّانيِّ، وكان عبد الله بن محمَّد بن جعفر القزوينيُّ

(١) زيد في (ب) و(ج): (ذلك).

(٢) في (ب): (اليمان).

يُصَحِّف فيه، فيقول: واقد؛ بالقاف، حدَّث بالثغور، وغيرُهما.

١٨ - بَابُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الإِيمَانَ هُوَ العَمَلُ

لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، **وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ** فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢]؛ عَنْ قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَقَالَ: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١].

قوله: (﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]): اعلم أنَّ (ما) في الآية ونظائرها **وجهان؛ أحدهما**: أنَّها مصدريَّة، أي: بعملكم، **وثانيهما**: موصولة، أي: بالذي كنتم تعملون، والوجهان في (ما) في الآية التي تلاها بعدها، وعنِ النَّوويِّ: أنَّ الظاهر المختار أنَّ معنى ﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾[(١)] [الحجر: ٩٢]: عن أعمالهم كلِّها، أي: الأعمال التي يتعلَّق بها التكليف.

سؤال: إن قيل: كيف يُجمَع بين الآية الأُولى وبين الحديث: «لنْ يدخُلَ أحدٌ الجنَّةَ بعملِه»[(٢)]؟

قيل: إنَّ دخول الجنَّة بسبب العمل، والعمل برحمة الله تعالى، وفي «مغني ابن هشام جمال الدِّين»[١٢١/١] في (معاني الباء): (الباء من المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض؛ كـ«اشتريته بألف»، و«كافأتُ إحسانه بضِعْفٍ»، وقولهم: «هذا بذاك»، ومنه: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنَّما لم نُقدِّرها باء السَّببية كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في «لن يدخلَ أحدُكم الجنَّةَ بعملِه»؛ لأنَّ المعطيَ بعِوَضٍ قد يُعطِي مجَّانًا، وأمَّا المسبَّب فلا يُوجَدُ بدون السَّبب، وقد تبيَّنَ أنَّه لا تعارُضَ بين الحديث والآية؛ لاختلاف مَحْمَلي الباءَينِ؛ جمعًا بين الأدلَّة) انتهى، ولغير ابنِ هشامٍ كلامٌ في ذلك تركتُه اختصارًا.

سؤالٌ آخرُ: إن قيل: كيف يُجمع بين الآية وهي: ﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] والآيةِ الأُخرى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ﴾[(٣)] الآية [الرحمن: ٣٩]؟

قيل: إنَّ في القيامة مواطنَ أعاننا الله على أهوالها؛ ففي موطن يُسألون، وفي آخرَ لا، وهذا جوابُ ابن عبَّاس رضي الله عنهما، كما سيأتي في هذا «الصحيح» في (حم السَّجدة)[قبل ح٤٨١٦]، **وجوابٌ ثانٍ**: وهو أنَّهم لا

---

(١) في (ب): (ليسألنهم).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٧٤٧٩)، وبنحوه البخاريُّ (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦) (٧٦) من حديث أبي هريرة.

(٣) زيد في (ب): ﴿إِنسٌ قَبْلَهُمْ﴾.

يُسألون سؤالَ استخبار.

قوله: (وَقَالَ عِدَّةٌ): أي: جماعةٌ، قال حافظُ عصريٌّ: (سمَّيتُ منهم في وصلِ التعليق أَنَسًا، وابنَ عُمرَ، ومُجاهدًا، وغيرَهم)، انتهى، [وقد ذكر مستنده في مجاهدٍ، وأنسٍ، وابنِ عمرَ، والله أعلم](١).

٢٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ»، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ»، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ».

قوله: (وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هو التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، مشهورُ الترجمة، وسيأتي الكلام على نسبته[ح٦٣].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ، تقدَّم، محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب.

قوله: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ)(٢): اعلم أنَّ (المسيَّب) غيرَ والد سعيدٍ بفتح الياء في جميع الأسماء، إلَّا ما كانَ مِن(٣) والد سعيدٍ، فإنَّ صاحبَ «المطالع» قال: (بفتح الياء على المشهور، وحَكى لنا القاضي الصَّدَفيُّ عنِ ابن المَدينيِّ، ووجدتُهُ بخطِّ مكِّيِّ بنِ عبدِ الرَّحمن كاتبِ أبي الحسن القابِسيِّ عنِ ابن المَدينيِّ: أنَّ أهلَ العراق يفتحونَ ياءَه، وأهلَ المدينةِ يكسرونَها(٤)، قال لنا الصَّدَفيُّ: وذُكِر لنا أنَّ سعيدًا كان يَكرهُ أنْ تُفتَحَ الياءُ من اسم أبيه)، انتهى.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر على الأصحِّ، وأنَّ في اسمه نحوَ ثلاثين قولًا، وتقدَّم ما فيه(٥)[ح٩].

قوله: (سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ»): السَّائلُ هو أبو ذَرٍّ، كما رواه «البخاريُّ» في (كتاب العتق) عن أبي ذَرٍّ قال: (سألتُ النَّبيَّ ﷺ: أيُّ العملِ أفضلُ؟)[ح٢٥١٨]، ورواه مسلمٌ في (كتاب الإيمان) عقب حديث أبي هريرة هذا[م٨٤]./ [١٢/١ب]

قوله: (قال: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ»): بدأ في هذا الحديث بالإيمان، ثُمَّ بالجهاد، ثُمَّ الحجِّ، وفي

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج)، انظر «هُدَى الساري» (ص٢٦٣)، «فتح الباري» (٩٨/١)، «تغليق التعليق» (٢٨/٢).
(٢) في هامش (أ): (مطلب: المسيِّب أبو سعيد تكسر ياؤه).
(٣) في (ب): (عن).
(٤) في (ب): (يكسرون ياءه).
(٥) (وتقدم ما فيه): ليست في (ج).

حديثِ ابنِ مسعودٍ بدأ بالصَّلاة لميقاتِها، ثُمَّ بِرِّ الوالدين، ثُمَّ الحجِّ(١)، وفي حديث أبي ذَرٍّ لم يَذكرِ الحجَّ[ح٢٥١٨، م٨٤]، وفي حديث أبي موسى السَّالف: أيُّ الإسلام أفضلُ؟ قال: «مَن سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لسانِهِ ويَدِهِ»[ح١١]، وفي حديث ابن عمرٍو السَّالفِ: أيُّ الإسلامِ خيرٌ؟ قال: «تُطْعِمُ الطعامَ، وتَقْرَأُ السَّلَامَ...»؛ الحديث[ح١٢]، وقد جمعَ العلماءُ بينها وبين ما أشبهها بوجوهٍ، ذكرَ الحَليميُّ منها **وجهين** عن شيخه القَفَّال الكبير:

أحدُهما: أنَّه جرى على اختلاف الأحوال والأشخاص، كما رُوي أنَّه عليه الصلاة والسلام قال: «حجَّةٌ لمن لَمْ يَحُجَّ أفضلُ مِنْ أربعينَ غزوةً، وغزوةٌ لمَنْ حَجَّ أفضلُ مِنْ أربعينَ حجَّةً»(٢)، فأَعْلَمَ كلَّ قومٍ بما بهم(٣) الحاجة إليه دون ما لَمْ تَدْعُ حاجتُهم إليه، أو ذكر ما لَمْ يعلمه السَّائلُ وأهلُ المجلس مِن دعائِمِ الإسلام، ولا بَلَغَهُ علمه(٤)، وتركَ ما علِمُوه، ولهذا أسقطَ الصَّلاةَ والزَّكاةَ والصِّيامَ في حديث الباب، وأثبتَ فيه الجهادَ والحجَّ، ولا شكَّ أنَّ الصَّلاةَ والزَّكاةَ والصَّومَ مقدَّماتٌ على الحجِّ والجهادِ، فقد يكونُ الجهادُ في حقِّ شخصٍ أَولى مِن غيره؛ وهو مَن تأهَّل له أو عندَ التعيُّنِ والعياذُ بالله، وكذا نقولُ في بِرِّ الوالدين، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «ففيهما فَجَاهِدْ»[ح٣٠٠٤، م٢٥٤٩].

الثاني: أنَّ لفظةَ (مِنْ) مُرادة، والمراد: مِن أفضل الأعمال؛ كما يُقال: فلانٌ أعقلُ الناسِ، والمراد: مِن أعقلِهم؛ ومنه الحديث: «خيرُكم خيرُكم لأهلِهِ»[ت٣٨٩٥، جه١٩٧٧]، ومعلومٌ أنَّه لا يصيرُ بذلك خيرَ الناسِ، وكقولهم: أزهدُ الناسِ في عَالِمٍ جيرانُه.

قوله: (مَبْرُورٌ): هو الذي لا يَرتكِبُ صاحبُه فيه معصيةً، قاله القاضي عياض عن شِمْر، ولفظه: (هو الذي لا يُخالِطُهُ شيءٌ مِنَ المآثم)، وقيل: (المبرور): المُتَقَبَّل، ويجوزُ أنْ يكونَ (المبرورُ) الصادقَ والخالصَ لله تعالى، وقولُ مَن قال: (المتقبَّل) قد يُستشكَلُ مِن حيث إنَّه لا اطِّلاع على القبول، وجوابه: أنَّه قد قيل: إنَّ مِن علاماتِ القَبول أن يزداد بعدَه خيرًا، وقد قال المحبُّ الطبريُّ في «مناسكه» في (المبرور)، فقال: (الذي لا يُخالِطُه إثمٌ). وصحَّحَه النوويُّ(٥)، (وقيل: المتقبَّل، وقيل: الذي لا رِياءَ فيه،

---

(١) أخرجه البخاريُّ (٥٢٧)، ومسلم (٨٥) وفيهما: «الصلاة لميقاتها، ثمَّ برُّ الوالدين، ثمَّ الجهاد»، لا الحج، كما ذكر؛ تبعًا لابن الملقِّن في «التوضيح» (٦٢٧/٢).

(٢) رواه بنحوه البزَّار كما في «كشف الأستار» (١٦٥١) من حديث ابن عباس.

(٣) في (ب): (يهم).

(٤) في النسخ: (عمله)، والمثبت من «التوضيح» (٦٢٩/٢).

(٥) انظر «الإيضاح في مناسك الحج والعمرة» للنووي (ص٤٢).

ولا سمعةَ، ولا رفثَ، ولا فُسوقَ، وقيل: علامةُ الحجِّ المبرور أن يَزدادَ بعدَه خيرًا، ولا يُعاود المعاصي بعدَ رجوعه) انتهى[القِرى ص٣٤]، وفي «مسند أحمد» من حديث جابر: قال رسول الله ﷺ: «الحجُّ المبرورُ ليس له جزاءٌ إلَّا الجنَّة»، قالوا: يا نبيَّ الله؛ ما الحجُّ المبرور؟ قال: «إطعام الطعام، وإفشاء السلام»[حم١٤٤٨٢]، فهذا تفسيرٌ منه عليه الصلاة والسلام للحجِّ المبرور، وهو مقدَّمٌ على غيره، وقد تقدَّم عنِ القاضي عياض ما نقلَه عن شِمْر قال: (وقيل: المتقبَّل)، ثُمَّ ذكر الحديث المشار إليه، ثُمَّ قال: (فعلى هذا يكون مِنَ البِرِّ الذي هو فعل الجميل)، ثُمَّ قال: (ويجوز أن يكون الصادق الخالص لله) انتهى، وقد تقدَّم هذا.

١٩- بابُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الإِسْلَامُ عَلَى الحَقِيقَةِ

وَكَانَ عَلَى الاِسْتِسْلَامِ أَوِ الخَوْفِ مِنَ القَتْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فَإِذَا كَانَ عَلَى الحَقِيقَةِ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

٢٧- **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ **عَنِ الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **أَعْطَى رَهْطًا** وَسَعْدٌ جَالِسٌ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ**، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي **لَأَرَاهُ** مُؤْمِنًا! فَقَالَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»، فَسَكَتُّ قَلِيلًا، **ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ** فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ؛ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا! فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، وَعَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا سَعْدُ؛ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ **خَشْيَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ**»، **رَوَاهُ يُونُسُ، وَصَالِحٌ، وَمَعْمَرٌ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): هو الحكمُ بن نافعٍ، تقدَّم.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم أنَّه العلَم الفرد أبو بكر ابن شهاب، واسمُ الزُّهريِّ محمَّد بن مسلم ابن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب.

قوله: (**أَعْطَى رَهْطًا**): هو ما دون العشرة من الناس، ويقال: بل إلى الأربعين، وقيل: من الثلاثة إلى العشرة، وفي «الصحاح»: (الرَّهْط: ما دون العشرة من الرِّجال لا يكون فيهم امرأة، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، فجمع، وليس له واحد من لفظه، والجمع: أرهُط وأرهاط

وأراهِط -كأنَّه جمع أرهُط[١]- وأراهيط).

فائدة شاردة: التسعةُ رَهْطٍ المذكورون: قُدار بن سالِف عاقِرُ الناقة، ومِصْدَعُ، وأَسْلَمُ، ورُهْمٌ، ورُهَيْم، ودُعْمَى، ودُعَيْم، وقُتال، وصُداف[٢].

قوله: (**رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ**): قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (إنَّه جُعَيل بن سراقة)، قال: (وفي «مغازي الواقديِّ» ما يدلُّ على ذلك)[المغازي٣/٩٤٨] انتهى[الإفهام١٣]، وكذا قال حافظُ عصريٍّ[هُدى ص٢٦٣]، وجُعيل هذا يقال له أيضًا: جعال بن سراقة الغفاريُّ، وقيل: الضمريُّ، من أهل الصُّفَّة، شهد أُحُدًا.

فائدة شاردة: لمَّا صرخ إبليس لعنه الله[٣] يوم أُحُد: أَلَا إنَّ محمَّدًا قد قُتِل[٤]، قال أبو عُمر في «استيعابه» في ترجمة جُعيل: (وكان رجلًا صالحًا دميمًا قبيحًا، أسلم قديمًا، وشهد مع رسول الله ﷺ أُحُدًا، ويقال: إنَّه الذي تصوَّر إبليس في صورته يوم أُحُدٍ) انتهى.

قوله: (**لَأَرَاهُ**): هو بفتح الهمزة، قال النَّوويُّ: (ولا يجوزُ ضمُّها -على أن يُجعَلَ بمعنى: أظنُّه- لأنَّه قال: «**ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ**»، ولأنَّه راجعَ مِرارًا، ولو لَمْ يكن جازمًا باعتقاده؛ لَما كرَّرَ المراجعةَ)[التلخيص١٠٨]، وعن أبي العبَّاس القُرطبيِّ أنَّه قال: (الرِّوايةُ بضمِّ الهمزة؛ بمعنى: أظنُّه، وهو منه حَلِفٌ على ما ظنَّه....) إلى آخر كلامه.

قوله: (**أَوْ مُسْلِمًا**): قال ابن قُرْقُول: (هذه ساكنة الواو على معنى الإضراب عن قوله والحكمِ بالظَّاهر، كأنَّه قال: بلْ مُسلمًا، فلا تَقطَعْ على مُغيَّبِه؛ لأنَّ حقيقةَ الإيمان في القلب لا يعلَمُها إلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وإنَّما تَعلَمُ الظاهرَ؛ وهو الإسلامُ، وقد تكون بمعنى الشَّكِّ -وقد قرَّره، وأنَّها إذا كانت له؛ كانت ساكنة الواو- أي: لا تقطع بأحدِهما دون الآخرِ، ولا يصحُّ فتحُ الواو هنا جملةً)، وقال شيخُنا الشَّارح: («أَوْ» بإسكان الواو، وهي التي للتَّقسيم والتَّنويع، أو للشَّكِّ والتَّشريك، ومَنْ فتحَها؛ أخطأَ وأحالَ المعنى...) إلى آخر كلامه، ثمَّ قال: (وأغربَ بعضُهم، وادَّعى أنَّ قولَه: «أَوْ مسلمًا» أمرَه ألَّا يَقطعَ بإيمانِه، بل يقولُهُما؛ لأنَّه أحوطُ).

---

(١) في النُّسخ: (رهط)، وفيه تكرار، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر: «المحبر» لابن حبيب (٣٥٧)، و«الكشف والبيان» للثعلبيِّ (٢١٦/٧) وفيه: (برهم) بدل (رهم)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٤٤/٣، ٣٤٥)، و«روح المعاني» (٢١٢/١٩) قريبًا منه.

(٣) (اسم الجلالة): ليس في (ب).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٣/٤)، وانظر «سيرة ابن هشام» (٨٦/٣).

قوله: (خَشْيَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ): (يَكُبَّهُ): بفتح أَوَّلِه، وضمِّ الكاف، ثلاثيٌّ، يُقال: (أكبَّ الرجلُ)، و(كَبَّه اللهُ)، وهذا بناءٌ غريبٌ، فإنَّ المعروفَ أن يكون الفعلُ اللَّازم بغير همزٍ فيُعَدَّى بها، وهنا عكسُه، وقد أشار إلى ذلك البخاريُّ في موضعٍ من «الصحيح»[قبل ح١٤٧٩].

فائدة: أحفظ من هذا الباب[(١)] قولَهم: (أجفل الظَّلِيم وجفلته الرِّيح)، و(أشنق البعير: إذا رفع رأسَه، وشنقتُه أنا)، و(أَنْزَفتِ البئرُ إذا ذهب ماؤُها، ونزفتُها أنا)، و(أقشع الغيمُ وقشعتْه الريح)، و(أَنْسلَ ريشُ الطَّائر، ونسلتُه)، و(أَمْرَتِ الناقة إذا درَّ لبنُها، ومريتُها)، و(أَلْوَتِ الناقةُ بذنبها، ولوتْ ذنبَها)، و(صرَّ الفرس أذنه، وأصرَّ بأذنه)، و(علوت الوسادة، وأعليت عليها)، و(حجمته فأحجم) أي: كففته فانكفَّ[(٢)]، و(عرضتُ/الشَّيء فأعرض) أي: أظهرتُه فظهر، و(أمشطتِ المرأةُ، ومشطتْها الماشطةُ) انتهى[(٣)]. [١/١٣أ]

قال القاضي: (الرِّوايةُ الصَّحيحةُ: «يَكُبَّه» بفتح أوَّله).

قوله: (رَوَاهُ يُونُسُ): هو يونس بن يزيد الأيليُّ، تقدَّم، وما رواه يونس ليس في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخنا رحمه الله[(٤)].

قوله: (وَصَالِحٌ): هو ابن كيسان، وهو أكبر من الزُّهريِّ؛ لأنَّه رأى ابنَ عمر، فهو من رواية الأكابر عنِ الأصاغر[(٥)]، وتعليقه هذا أخرجه البخاريُّ[(٦)] في (الزَّكاة)[ح١٤٧٨].

قوله: (وَمَعْمَرٌ): هو بإسكان العين، وهو ابن راشد، تقدَّم، وتعليقُ مَعْمَر أخرجه مسلم في (الزَّكاة) عن إسحاق بن إبراهيم، وعبد بن حميد؛ كلاهما عن عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر به[م(١٥٠) قبل(١٠٥٩)]، وأخرجه أبو داود في (السُّنَّة) عن أحمد ابن حنبل، عن عبد الرَّزَّاق به، وأخرجه فيه من طريق أخرى[(٧)][د٤٦٨٥]،

---

(١) (الباب): ليست في (ج).

(٢) في (ب): (أي: لفقته فانلف).

(٣) (انتهى): ليست في (ب)، انظر «الخصائص» لابن جنِّي (٢/٢١٧)، «المخصَّص» لابن سيده (٤/٣٩٢).

(٤) أخرجه عبد الرحمن بن عمر رُسْتَه في كتاب «الإيمان»، وأخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» بإسناد آخر، انظر «تغليق التعليق» (٢/٣٢).

(٥) رواية الأكابر عن الأصاغر أقسامٌ؛ أحدها: أن يكون الراوي أكبرَ سِنًّا وأقدمَ طبقةً من المرويِّ عنه -ورواية صالحٍ عن الزُّهريِّ تندرج تحت هذا القسم-، الثاني: أن يكون الراوي أكبرَ قدرًا من المرويِّ عنه؛ كمالكٍ في روايته عن عبد الله بن دينار، والثالث: أن يكون الراوي أكبرَ من الوجهين معًا؛ كرواية العبادلة عن كعب الأحبار، انظر «علوم الحديث» (ص ٣٠٧).

(٦) (البخاري): ليس في (ب).

(٧) في (ب): (آخر).

وأخرجه النَّسائيُّ في (الإيمان)[س٨/١٠٣، ١٠٤] وفي (التفسير) مختصرًا[كن١١٥١٧](١).

قوله: (وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ): هو محمَّد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله(٢) بن شهابٍ الزُّهريِّ، ليَّنَهُ ابنُ معين، ووثَّقه أبو داود وغيرُه، [وقال أبو حاتم: (ليس بالقويِّ)، وفي رواية الدَّارميِّ عنِ ابن معين: (ضعيف)](٣)، وقد روى له الأئمَّةُ السِّتَّة، وله ترجمة في «الميزان»، ولكن جاز القنطرة كما تقدَّم(٤)[ح١١]، وما رواه هنا لم أرَه في شيءٍ مِنَ الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٥).

قوله: (عن الزُّهْرِيِّ): تقدَّم أنَّه محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ العالم.

٢٠ - بابٌ: إِفْشَاءُ السَّلَامِ مِنَ الإِسْلَامِ، وَقَالَ عَمَّارٌ: ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ؛ فَقَدْ جَمَعَ الإِيمَانَ: الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ

قوله: (وَقَالَ عَمَّارٌ): هذا هو عمَّارُ بنُ ياسرٍ، أبو اليقظان، ابن مالك ابن الحصين العنسيُّ؛ بالنُّون، وقيل غير ذلك في نسبه، أحدُ السَّابقين، مناقِبُه جَمَّةٌ، قُتِلَ بصِفِّين سنة (٣٧هـ) عن ثلاث وتسعين سنة، وقيل: أربع.

فائدةٌ: قَتَلَه أبو الغادية الجهنيُّ، واسمه يسار بن سَبُع، وقيل في اسمه غير ذلك، سكن الشَّام، ونزل واسط، عداده في الشَّاميِّين، أدرك النبيَّ ﷺ وهو غلام، وسمع منه قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ترجعوا بعدي كفَّارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»(٦)، وكان مُحِبًّا لعُثمان، وكان إذا استأذن على معاوية؛ يقول: قاتل عمَّارٍ بالباب، روى عنه كُلثوم بن جَبر وغيرُه، أخرج له أحمد في «المسند»، وقد ذكر

---

(١) (وفي «التفسير» مختصرًا): ليست في (ب).

(٢) (بن عبد الله): مثبت من (ب).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) ذكره ابن حِبَّان في «المجروحين» (٢/٢٤٩) وقال: (وكان رديء الحفظ، كثير الوهم، يُخطِئ عن عمِّه في الروايات، ويخالف فيما يروي عن الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)، وقال الذهبيُّ في «الميزان» (٣/٥٩٢): (انفرد عن عمِّه بثلاثة أحاديث...) فذكرها، وستأتي عند الحديث (٣٦٩)، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص٤٩٠): (صدوق له أوهام).

(٥) أخرجه مسلمٌ، في (كتاب الزكاة)، (باب إعطاء مَن يخاف على إيمانه)، (١٥٠) قبل (١٠٥٩)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٣٦).

(٦) أخرجه عبد الله بن أحمد ابن حنبل في «زوائد المسند» (٤/٧٦)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٧/٤٩٠): (رواه عبد الله، ورجاله رجال الصحيح).

بعض الحفَّاظ أنَّه قتله أبو الغادية وابنُ جَزء، اشتركا فيه.

قوله: (**ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الإِيمَانَ**): اعلم أنَّ هَذه الكلماتِ الثلاثَ جمعتْ خيراتِ الدُّنيا والآخرة؛ فإنَّ (**الإِنْصَاف**) يقتضي أن يؤدِّيَ إلى الله تعالى جميع حقوقه، وما أَمَر به، ويجتنب ما نهاه عنه، وأن يؤدِّيَ إلى الناس حقوقَهم، ولا يطلب ما ليس له، وأن يُنصِفَ أيضًا نفسه، فلا يوقعَها في قبيحٍ أصلًا، وأمَّا (**بَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ**) فمعناه لجميع الناس، فيتضمَّنُ ألَّا يتكبَّر على أحدٍ، وألَّا يكون بينه وبين أحدٍ جفاءٌ يمتنع بسببه من السلام عليه، وأمَّا (**الإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ**) فيقتضي كمالَ الوثوق بالله تعالى، والتوكُّل عليه، والشفقة على المسلمين.

واعلم أنَّ هذه الكلمات رواها الخرائطيُّ في «مكارم الأخلاق» من حديث عمَّارٍ مرفوعًا[ح٣٦٠، ٥٧٣]، وكذا أخرجها غيرُه[1].

قوله في الأثر: (**لِلْعَالَمِ**): هو بفتح اللَّام؛ معناه: للناس كلِّهم.

٢٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: **عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: **أَنَّ رَجُلًا** سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «**تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ**».

قوله: (**عَنْ**[2] **يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ**): هو بفتح حاء (حَبِيب)، وكسر الموحَّدة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**عَنْ أَبِي الخَيْرِ**): هو بفتح الخاء المعجمة، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، وهو مرثد بن عبد الله اليَزَنيُّ، كان مفتيَ أهل مصر، روى له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (٩٠هـ).

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا**): هذا الرجل لا أعرف اسمَه[3].

---

(١) أخرجه مرفوعًا البزَّار في «مسنده» (١٣٩٦)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٥/٢٢٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٨٩٢)، قال الحافظ في «الفتح» (١/١٠٤): (وهكذا رويناه -أي: موقوفًا- في «جامع معمر» عن أبي إسحاق، وكذا حدَّث به عبد الرزاق في «مصنَّفه» عن معمر، وحدَّث به عبد الرزَّاق بآخرة فرفعه إلى النبيِّ ﷺ... قلت: وهو معلولٌ من حيث صناعة الإسناد؛ لأن عبد الرزَّاق تغيَّر بآخرة، وسماع هؤلاء منه في حال تغيُّره، إلَّا أنَّ مثله لا يقال بالرأي، فهو في حكم المرفوع، وقد رويناه مرفوعًا من وجهٍ آخر عن عمَّار، أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير»، وفي إسناده ضعفٌ).

(٢) (عن): ليست في (ب).

(٣) تقدَّم في الحديث (١٢) أنَّ الحافظ ابن حجر قال في «هُدَى الساري» (ص٢٦٣): (قيل: هو أبو ذرٍّ، وفي «ابن حبَّان» من حديث هانئ بن يزيد والد شريح أنَّه سأل عن معنى ذلك، فأُجيب بنحو ذلك).

٢١ - بَابُ كُفْرَانِ العَشِيرِ وَكُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ

فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (كُفْرَانِ العَشِيرِ): هو الجَحْد، و(العشير): المراد به هنا: الزَّوج؛ يعني: أنَّهنَّ يجحدنَ إحسان أزواجِهنَّ، ولا يمتنع حملُه على عمومه؛ لأنَّ العشيرَ المعاشِر، وقد بيَّن عليه الصلاة والسلام أنَّه أراد الكفر المعنويَّ اللُّغويَّ؛ وهو التغطيةُ والسترُ، أي: يغطِّينه بالجحود.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): هو سعد بن مالك بن سِنان الخُدريُّ، تقدَّم مرَّاتٍ، وأنَّه بالدَّال المهملة.

٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُرِيتُ النَّارَ، فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ»، قِيلَ: أَيَكْفُرْنَ بِاللهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ العَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ».

قوله: (يَكْفُرْنَ العَشِيرَ): تقدَّم أعلاه معناه.

قوله: (الدَّهْرَ): هو منصوبٌ على الظرفِ.

قوله: (قَطُّ): تقدَّمت اللُّغات فيها[ح٧].

٢٢ - بابٌ: المَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ،

وَلَا يَكْفُرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشِّرْكِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»، وَقَوْلَ اللهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]

قوله: (جَاهِلِيَّةٌ): تقدَّمَ الكلامُ عليها فيما مضى[ح٣].

قوله: (وَقَوْلُ اللهِ): هو بالرَّفعِ، معطوفٌ على (بابٌ) المنوَّن المرفوع.

٣٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ، عَنِ المَعْرُورِ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلًا يُعَيِّرُونَهُ بِأُمِّهِ، فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ؛ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ: إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ».

قوله: (عَنِ المَعْرُورِ): هو بالعين المهملة، ثُمَّ راءَين مهملتين، بينهما واو، وهو المعرورُ بنُ سُويدٍ، أَسَديٌّ، قيل: عاش مئة وعشرين سنة، روى له الجماعة، وثَّقه ابنُ معينٍ وأبو حاتم، ومعنى (معرور): مقصود.

قوله: (أَبَا ذَرٍّ): هو جُنْدُبُ بنُ جُنادة، وجُنْدُب -بضمِّ الدَّال وفتحها- وقيل: اسمُه بُرَيْر -بموحَّدة مضمومة وراء مكرَّرة- وقيل: اسمُه جُندب بن عبد الله، وقيل: ابن السكن، والمشهورُ الأوَّلُ، نسبه معروفٌ، يُنسب إلى ضمرة بن كِنانة بن خُزيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضر، وأُمُّه رَمْلةُ بنت الوقيعة، أسلمتْ وهي صحابيَّةٌ، وكذا أخوه أنيس.

وهو صحابيٌّ جليلٌ زاهدٌ، تُوُفِّيَ بالرَّبَذة سنة (٣٢هـ)، وصلَّى عليه ابنُ مسعودٍ، ثُمَّ قَدِمَ ابنُ مسعودٍ المدينةَ، فأقام عشَرةَ أيَّامٍ بها[١]، ثُمَّ تُوفِّي، وكان أبو ذَرٍّ طويلًا عظيمًا زاهدًا متقالًّا[٢] من الدُّنيا، وكان مذهبُه أنَّه يُحرِّمُ على الإنسان ادِّخار ما زاد على حاجته، وكان قوَّالًا بالحقِّ، قال ابنُ عبد البَرِّ: (أسلمَ بعد أربعةٍ، فكان خامسًا)، وقال غيرُه: رابع أربعة، وقال في اسمه: (أسلم بعد ثلاثة، ويقال: بعد أربعة) انتهى، وفي «المستدرك»[٣٤٢/٣] في ترجمته: (لقد رأيتُني لَمْ يُسلم قبلي إلَّا أبو بكرٍ وبلالٌ)، صحيح[٣]، ثُمَّ ساقَ سندًا آخرَ: (أسلم قبلي ثلاثة)، قَدِمَ المدينة بعد الخَنْدَق، فلم يشهد بدرًا ولا أُحدًا، قاله الواقديُّ[٤]، وفي «صحيح مسلم»: (ولقد[٥] صلَّيتُ يا ابن أخي -يقوله لعبد الله ابن الصامت- قبل أن ألقى النبيَّ ﷺ بثلاث سنين، قلتُ: لمَن؟ قال: لله، قلتُ: فأين تَوجَّه؟ قال: أتوجَّهُ حيث وجَّهني ربِّي)، وفي روايةٍ لمسلم أيضًا: (قال: يا ابن أخي -يقوله لعبد الله بن الصامت- صلَّيتُ يا ابن أخي سنتين قبل مبعث النبيِّ ﷺ)[م(٢٤٧٣)(١٣٢)][٦].

قوله: (بِالرَّبَذَةِ): هي بفتح الرَّاء، والموحَّدة، والذَّال المعجمة، على ثلاث مراحلَ مِنَ المدينة، قريب من ذات عِرق.

---

(١) في (ج): (فأقام بها عشرة أيام).

(٢) في (ج): (متقللًا).

(٣) «المستدرك» (٣٤١/٣-٣٤٢)، ولفظه: (لقد رأيتُني ربع الإسلام، لم يسلم قبلي إلَّا النَّبيُّ ﷺ وأبو بكرٍ وبلال).

(٤) انظر «طبقات ابن سعد» (٢١٢/٤).

(٥) في (ج): (لقد).

(٦) انظر ترجمته في «طبقات ابن سعد» (٢٠٥/٤)، «الاستيعاب» (ص١١٠) و(ص٨٠٠)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٤٨٦/٢)، «تهذيب الكمال» (٢٩٤/٣٣).

قوله: (حُلَّةٌ): هي ثوبان، لا تكونُ ثوبًا واحدًا، ويكونانِ غيرَ لَفيقَينِ، رداءً وإزارًا[(١)]، سُمِّيا بذلك؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يحلُّ على الآخر، قال أبو عبيد:/ (الحُلَل: بُرودُ اليمن)[غريب الحديث١/٢٨٥]، [١/١٣ب] وقال بعضُهم: (لا يُقال لها: حُلَّة؛ حتَّى تكون جديدةً، بحلِّها[(٢)] عن طيِّها)[(٣)].

قوله: (وَعَلَى غُلَامِهِ): غلامُ أبي ذرٍّ لا أعرف اسمَه[(٤)].

قوله: (سَابَبْتُ[(٥)] رَجُلًا[(٦)]): هذا الرجلُ هو بلالٌ ﵁، قاله ابنُ بَشْكُوال، وهو الحديث الخامس بعد الثلاث مئة، ولم يَذكُر عليه شاهدًا[(٧)].

قوله: (فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ): رُوِيَ عنِ الوليد بن مسلمٍ قال: (كان بين بلالٍ وبين أبي ذرٍّ محاورةٌ، فعيَّره بسوادِ أُمِّه)، انتهى[(٨)]، أُمُّه هي[(٩)] حمامة، ذكرها ابنُ عبد البَرِّ فيمَن[(١٠)] كان يُعَذَّبُ في الله، فاشتراها الصِّدِّيقُ فأعتقَها، وذكرها الذهبيُّ في «تجريده» في الصحابة.

تنبيه: فيه ردٌّ على الجوهريِّ وابنِ قُتيبةَ؛ حيث قالا: (لا يجوزُ «عَيَّرَه بكذا»)، قال الجوهريُّ: (وعيَّرَه كذا، من التعيير، والعامَّةُ تقول: عيَّره بكذا) انتهى[(١١)]، والصحيحُ: أنَّهُما لُغتان، وإسقاطُها أفصحُ، والله أعلم.

قوله: (جَاهِلِيَّةٌ): تقدَّم الكلامُ عليها[ح٣]؛ يعني: مِن فخرِهِم بالأنساب.

---

(١) في (ج): (وإزار).

(٢) في (ج): (لحلِّها).

(٣) قاله الخطَّابيُّ في «غريب الحديث» (١/٤٩٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/١٠٨): (لم يُسَمَّ، ويحتمل أن يكون أبا مُراوِح مولى أبي ذرٍّ). انتهى. قلنا: وحديثه عنه في «الصحيحين»، وذكر مسلم في «الكنى» أنَّ اسمه سعد.

(٥) في (ب): (سابيت).

(٦) في هامش (ق): (الرجل المُبهَم هو بلال ﵁، ذكره شيخنا سراج الدِّين الشهير بابن الملقِّن في شرحه لهذا الكتاب فيما قرأته عليه بالقاهرة، وكذا قاله من قبله ابن بَشْكُوال في «مبهماته» وهو الحديث الخامس بعد الثلاث مئة).

(٧) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢/٨٢٠-٨٢١)، وهو في المطبوع الحديث السادس بعد الثلاث مئة.

(٨) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/١٠٨) بعد أن ذكر أنَّ الرجلَ المبهمَ هو بلالٌ ﵁: (روى ذلك الوليدُ بن مسلم منقطعًا).

(٩) (هي): ليست في (ب).

(١٠) في (ج): (ممن).

(١١) انظر «الصحاح» مادَّة (عير)، و«أدب الكاتب» (ص٤٢٠)، «التنقيح» (١/٣٦).

قوله: (إِخْوَانُكُمْ): بالنَّصب، أي: احفظوا، ويجوزُ الرفعُ على معنى: هم إخوانُكم، وبه ضُبِط في أصلنا، وعن أبي البقاء: (النَّصبُ أجودُ)، لكنَّ البخاريَّ رواه في (الأدب)(١): «هم إخوانُكم»[ح٦٠٥٠]، وهو يرجِّحُ الرفع(٢)، والله أعلم.

قوله: (خَوَلُكُم): هو بفتح الخاء المعجمة والواو وباللَّام؛ الخدَم، سُمُّوا بذلك لأنَّهم يتخوَّلون الأمور، أي: يُصلِحونَها، وتخوَّلتُه: سخَّرتُه.

٢٢م- بابٌ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، فَسَمَّاهُمُ المُؤْمِنِينَ

قوله: (﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ﴾ [الحجرات:٩]): (الطائفة): الفِرقة، وتُطلق على الواحد، هذا قولُ الجمهور من أهل اللُّغة وغيرِهم، وقال الزَّجَّاج: عندي أنَّ أقلَّ الطائفةِ اثنان(٣)، وقد جعل الشَّافعيُّ -كما قاله الشَّيخ أبو حامد الإسفرايني- الطائفةَ في قوله: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ﴾ [النور: ٢] أربعةً، وفي صلاة الخوف ثلاثةً، وفي قوله: ﴿مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢] واحدًا فصاعدًا، انتهى، ومذهبُ الشَّافعيِّ: أنَّ حضور الطائفة عذابَ الزِّنا مستحبٌّ لا واجبٌ(٤)، وللناس خلافٌ في قوله: ﴿عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ﴾ كمْ هي الطَّائفةُ هنا؟ ليس هذا موضعَه(٥).

٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ المُبَارَكِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: **حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ**، **عَنِ الحَسَنِ**، **عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ** قَالَ: ذَهَبْتُ **لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ**، فَلَقِيَنِي **أَبُو بَكْرَةَ**، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا؛ **فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ**»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ**): أمَّا (أيُّوب) فهو ابن أبي تميمة كيسان، أبو بكر، الإمام السَّخْتِيانيُّ،

---

(١) في النسخ: (بدء الخلق)، وفي «التنقيح»: (في كتاب حسن الخلق)، والمثبت هو الصواب.

(٢) الكلام بتمامه في «التنقيح» (٣٦/١).

(٣) الذي في «معاني القرآن وإعرابه» (٤٥٩/٢- ٤٦٠) إطلاق لفظ (الطائفة) على الواحد، وانظر «زاد المسير» (٢٧٦/٢) و(٢٧٨/٣)، و«لسان العرب» مادَّة (طوف).

(٤) انظر «المجموع» (٥٩/٢٢)، و«الحاوي الكبير» (٨٢/٣، ٨٣).

(٥) زيد في (ب): (انتهى)، وانظر «شرح فتح القدير» (٢١/٥)، «الذخيرة في فروع المالكية» (٨٧/١٢)، «المجموع» (٥٩/٢٢)، «المغني» (١٨٨/١٢).

تُوفِّي سنة (١٣١هـ)، أخرج له الجماعة، ثقة.

وأمَّا (يونس) فقد تقدَّم أنَّ في اسمه ستَّ لغاتٍ؛ تثليث النُّون مع الهمز[١] وعدمه، وهذا هو يونس ابن عُبيد، أحد أئمَّة البصرة، من العلماء العاملين الأثبات، تُوُفِّيَ سنة (١٣٩هـ)، أخرج له الجماعة.

ولهم يونس بن عُبيد شخصٌ كوفيٌّ[٢]، حدَّثَ عنِ البراء بن عازب، لا يُدرى مَن هو، وقد ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»، وحديثُه في ذكر رايةِ النَّبيِّ ﷺ: أنَّها سوداء مُربَّعة من نَمِرَةٍ[٣]، أخرج له أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[٤].

قوله: (**عَنِ الحَسَنِ**): هو الحسن بن أبي الحسن يسار[٥] البصريُّ، العَلَم المشهور، أخرج له الجماعة، ثقة، تُوفِّي سنة (١١٠هـ).

قوله: (**الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ**): هو بفتح الهمزة، ثُمَّ حاء مهملة ساكنة، أبو بحر التميميُّ، وكان سيِّدًا نبيلًا، تُوُفِّيَ سنة (٦٧هـ)، وقيل: سنة (٧٢هـ)، أخرج له الجماعة، ثقة[٦].

قوله: (**لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ**): الرَّجلُ المبهمُ هو عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، كما هو في «الصَّحيحين» [ح٧٠٨٣، م(٢٨٨٨)].

قوله[٧]: (**أَبُو بَكْرَةَ**): اسمُه نُفَيع بن الحارث بن كَلَدَة، من ثقيف، و(نُفَيع): بضمِّ النون، ثُمَّ فاء مفتوحة، و(كَلَدَة): بفتح اللَّام، الثقفيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، وقيل: اسمه مَسْروح، و(بَكْرة): بفتح الموحَّدة وإسكان الكاف، وهو ممَّن نزل إليه عليه الصلاة والسلام يوم الطَّائف[٨] في بَكْرةٍ، فكني بأبي بَكْرة لذلك، تُوُفِّيَ بالبصرة سنة (٥١هـ)، وقيل: سنة (٥٢هـ)[٩].

---

(١) في (ب): (الهمزة).

(٢) (كوفي): ليست في (ب).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٨٦٢٧)، وأبو داود (٢٥٩١)، والترمذيُّ (١٦٨٠)، والنسائيُّ في «الكبرى» (٨٥٥٢)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وقال الترمذيُّ عقيبه: (وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٥٣٤/٣٢)، «ميزان الاعتدال» (٤٨٢/٤)، قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤٧٢/٤): (وقال ابن القطَّان: مجهول)، وقال في «التقريب» (ص٦١٣): (مقبول).

(٥) (يسار): ليست في (ب).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨٢/٢)، «الكاشف» (٥٤/١)، قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٩٦): (مخضرم ثقة).

(٧) (قوله): ليست في (ب).

(٨) (الطائف): ليست في (ب).

(٩) انظر «الاستيعاب» (ص٧٣٠)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٤٢٣/٢)، «تهذيب الكمال» (٥/٣٠).

قوله: (فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ): استدلَّ به أبو بَكْرةَ على العموم، وفي أواخر «التذكرة» للقرطبيِّ ما لفظه: (قال علماؤنا: ليس هذا الحديث[(١)] في أصحاب محمَّد ﷺ؛ بدليل قوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ﴾ [الحجرات: ٩]) إلى آخر كلامه، وفيه: (فحديث أبي بكرة -يعني: هذا- محمولٌ على ما إذا كان القتال على الدُّنيا، وقد جاء هكذا منصوصًا فيما سمعناه من بعض مشايخنا: «إذا اقتتلتم على الدُّنيا؛ فالقاتل والمقتول في النَّار»، خرَّجه البزَّارُ[(٢)])[(٣)]، ثمَّ شَرَعَ يستدِلُّ لذلك، ولكن لا بدَّ من الجواب عن حمل أبي بكرة هذا الحديث على العموم، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُفهَم من قوله: (علماؤنا) الإجماع، فيكونُ حَدَثَ إجماعٌ بعدَ أبي بكرةَ، ويَحتمل أنَّه أراد بعلمائِهم: المالكيَّة، وهذا الظاهرُ، فتفكَّر في الجواب عنه، والله أعلم.

٢٣- بابٌ: ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ

٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح: وَحَدَّثَنِي بِشْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: لَمَّا نَزَلَتِ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): هو هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ الحافظ، روى عنه البخاريُّ وغيرُه، قال أحمد: (هو شيخُ الإسلام اليوم)، تقدَّم[ح١٧].

قوله: (ح: وَحَدَّثَنِي بِشْرٌ): أمَّا (ح) فقد تقدَّم الكلام عليها في أوَّل هذا التَّعليق[ح٦].

وأمَّا (بِشْر) فهو ابن خالدٍ، وهو بموحَّدة مكسورةٍ، وبالشِّين المعجمة.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ شُعْبَةَ): (محمَّدٌ) هذا: هو غُنْدُرٌ محمَّدُ بنُ جعفرٍ الهُذَليُّ مولاهم، البصريُّ الحافظ، وهو ابنُ امرأةِ شعبةَ، وجالسه عشرينَ سنةً، أخرج له الجماعة، قال ابن معين: (أراد بعضهم أن يُخَطِّئَه، فلم يقدر، وكان مِن أصحِّ الناس كِتابًا، وبقي يصوم يومًا ويفطر يومًا خمسين سنة)، تُوفِّي سنة (١٩٣هـ).

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هذا هو الأعمشُ، وهو ابن مهران، أبو محمَّد الكاهليُّ، أحد الأعلام، تُوفِّي

(١) (الحديث): ليست في (ج).

(٢) لم أقف عليه في «مسند البزار»، وعزاه له الحافظ في «الفتح» (١٣/٣٧).

(٣) «التذكرة» (ص٥٩٢، ٥٩٣).

سنة (١٤٨هـ)، أخرج[1] له الجماعة.

قوله: (**عَنْ إِبْرَاهِيمَ**): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ الكوفيُّ، ثقةٌ، وكان عَجَبًا في الورع والخير، مُتوقِّيًا للشُّهرة، رأسًا في العلم، تُوُفِّيَ كَهْلًا[2] سنةَ (٩٦هـ)، وهو ابنُ أُخت علقمة.

قوله: (**عَنْ عَلْقَمَةَ**): هو ابنُ قيسٍ أبو شِبْل الفقيه، أخرجَ له الجماعةُ، تُوُفِّيَ سنة (٦٢هـ).

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو ابنُ مسعود بن غافل؛ بالغين المعجمة والفاء، نسبُه معروفٌ، وهو مِن هُذيلِ بنِ مُدْرِكةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ، السَّيِّدُ الجليلُ، أسلمَ بمكَّة قديمًا، وهاجر إلى الحبشة، ثُمَّ إلى المدينة، وشهد بدرًا والمشاهدَ كلَّها مع رسول الله ﷺ، تُوُفِّيَ سنة (٣٢هـ)، وقيل: سنة (٣٣هـ)[3]، استوطن الكوفةَ ومات بها في التَّاريخ المذكور، وقال جماعة: بالمدينة[4]، ودُفِنَ بالبقيع.

٢٤- بابُ عَلَامَةِ المُنَافِقِ

٣٣- **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: **حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ** أَبُو سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ**: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ**): هو سليمانُ بنُ داودَ الزَّهرانيُّ العَتَكيُّ، البصريُّ، الحافظ، روى عنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ عن رجل عنه، تُوُفِّيَ سنةَ (٢٣٤هـ)، وثَّقَه ابنُ مَعينٍ وغيرُه.

قوله: (**حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ**): (نافعٌ) هذا: هو عمُّ مالكِ بنِ أنسٍ الإمامِ، وثَّقه أحمدُ وأبو حاتمٍ، أخرج له الجماعة، بقي إلى زمن السَّفَّاح، وقد بُويع له ليلة الجمعة لثلاث عشرة خلتْ من ربيع الآخر، سنة (١٣٢هـ)، وتُوُفِّيَ السَّفَّاح ليلةَ الأحد لاثنتي عشرة خلت من ذِي الحجَّة، سنةَ سِتٍّ وثلاثين ومئة.

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم أنَّه عبدُ الرحمن بن صخر، على الأصحِّ مِن نحو ثلاثين قولًا،

---

(١) في (ب): (وأخرج).

(٢) قال في «القاموس» مادة (كهل): (الكَهْلُ: مَنْ وخَطَهُ الشَّيْبُ ورأيتَ له بَجالَةً، أو من جاوَزَ الثلاثينَ -أو أربعًا وثلاثين- إلى إحْدَى وخمسينَ).

(٣) (وقيل: سنة ٣٣هـ): ليس في (ب).

(٤) وهو الراجح، انظر «الاستيعاب» (ص٤١٠)، «تهذيب الكمال» (١٦/١٢٧).

وتقدَّم ما فيه(١)[ح٩].

قوله: (آيَةُ الْمُنَافِقِ): أَي: علامتُه، وكذا بوَّبَ عليها البخاريُّ هنا.

قوله: (ثَلَاثٌ): حصلَ مِن مجموع الحديثين اللَّذَيْنِ في هذا الباب: أنَّ خِصالَ المنافقِ خمسٌ: إذا حدَّثَ كَذَبَ، وإذا وعدَ أَخلفَ، وإذا/ اؤتُمِنَ خانَ، وإذا عاهَدَ غَدَر، وإذا خاصَمَ فَجَر، وإن كانت [١/١٤أ] الرَّابعةُ داخلةً في الثالثة؛ لأنَّ الغدرَ خيانةٌ ممَّنِ اؤتمن عليه من عهده، ولا منافاة بين الرِّوايتين، فإنَّ الزائدَ أُعلم به ثانيًا، ولأنَّ الشَّيءَ الواحدَ قد يكون له علاماتٌ، كلُّ واحدةٍ منها تحصُلُ بها صفتُه، ثُمَّ قد تكون تلك العلامة شيئًا واحدًا وقد تكون أشياء، وفي «صحيح مسلم»: «مِن علاماتِ المنافق ثلاث»[م(٥٩)(١٠٨)]، فهذا جوابٌ آخرُ، وعن أبي أمامةَ موقوفًا: «وإذا غَنِمَ غَلَّ، وإذا أُمِرَ عَصَى، وإذا لَقِيَ جَبُن»(٢).

واعلم أنَّ جماعةً عدُّوا هذا الحديث والذي بعدَه مُشْكلًا؛ مِن حيثُ إنَّ هذه الخصال قد تُوجد في المسلم المصدِّق الذي ليس فيه شكٌّ، وإنَّما هذه خِصالُ نِفاقٍ، وصاحبُها شبيهٌ بالمنافقين في هذه الخِصال ومُلْحَقٌ(٣) بأخلاقِهم، فإنَّه(٤) إظهارُ ما يُبطِنُ خِلافَه، وهذا المعنى موجودٌ في صاحب هذه الخِصال، وقوله: (كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا): معناه: شديدَ الشَّبَه بسببِ هذه الخِصال، والله أعلم.

٣٤- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»، تَابَعَهُ شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابنُ سعيدٍ الثَّوريُّ، عالـمٌ فَرْدٌ ثِقَةٌ.

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم أنَّه سليمانُ بنُ مِهرانَ، أبو محمَّدٍ الكاهليُّ، مشهورٌ.

قوله: (أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ): تقدَّم الجوابُ عنه أعلاه.

قوله: (كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا): تقدَّم الجوابُ عنه أعلاه(٥).

(١) (وتقدم ما فيه): ليست في (ج).

(٢) أخرجه الفِرْيابيُّ في «صفة المنافق» (٢٠).

(٣) كذا في النسخ، وفي «شرح مسلم» و«التوضيح»: (ومتخلِّق).

(٤) أي: النفاق.

(٥) (قوله: كان منافقًا خالصًا...): سقط من (ب).

قوله: (**تَابَعَهُ شُعْبَةُ**): الضمير في (تابعه) يعود على سُفيانَ الثوريِّ، أي: تابعَ شعبةُ سُفيانَ في روايتِهِ هذا الحديث عنِ الأعمش، وفائدةُ هذه المتابعة أنَّ سُفيانَ الثوريَّ مُدلِّسٌ، فأتى بروايةِ شعبةَ عنِ الأعمش؛ لأجل تدليسِ سُفيانَ[١].

فإن قلت: إنَّ شعبةَ أيضًا عنعن عنِ الأعمش؛ **فجوابه**: أنَّ شعبةَ مِن أنكرِ النَّاس للتدليس، حتَّى إنَّه قال: (التدليسُ أخو الكذب)، وقال: (لَأَنْ أزنيَ أحبُّ إليَّ مِن أن أُدلِّس)[٢]، وهذه للتَّنفيرِ من[٣] التدليس، والله أعلم، وقد سبق ذلك عنه.

ومتابعةُ شعبةَ أخرجها البخاريُّ في (المظالم)[ح٢٤٥٩].

٢٥ - بَابٌ: قِيَامُ لَيْلَةِ القَدْرِ مِنَ الإِيمَانِ

٣٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: **حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم أنَّه الحكمُ بن نافعٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ**): تقدَّم أنَّه بالنُّون والزَّاي، وأنَّ اسمَه عبدُ اللهِ بنُ ذَكْوانَ.

قوله: (**عَنِ الأَعْرَجِ**): تقدَّم أنَّه عبدُ الرحمنِ بنُ هُرمُز.

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم أنَّه عبدُ الرحمن بنُ صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا، وتقدَّم ما فيه[٤][ح٩].

قوله: (**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ...**) إلى آخره: اعلم أنَّه وقع فيه فعلُ الشَّرطِ مُضارِعًا، والجوابُ ماضيًا،

---

(١) سفيان وإن كان مدلِّسًا إلَّا أنَّه من المرتبة الثانية في التدليس؛ وهي: مَن احتمل الأئمَّة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلَّة تدليسه في جنب ما روى، وقد قال البخاريُّ فيه: ما أقلَّ تدليسه! انظر «جامع التحصيل» (ص١٨٦)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٦٤)، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/١١٣): (ورواية قبيصة عن سفيان -وهو الثوريُّ- ضعَّفها يحيى بن معين، وقال الشيخ محيي الدين: «إنَّما أوردها البخاريُّ على طريق المتابعة لا الأصالة»... والمراد بالمتابعة هنا: كون الحديث مخرَّجًا في «صحيح مسلم» وغيره من طرق أخرى عن الثوريِّ، وعند المؤلِّف من طرق أخرى عن الأعمش، منها رواية شعبة المشار إليها، وهذا هو السرُّ في ذكرها هنا).

(٢) أخرج قولَي شعبة ابنُ عديٍّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/٣٣).

(٣) في (أ) و(ج): (عن).

(٤) (وتقدم ما فيه): ليس في (ج).

والنُّحاةُ يستضعفونَه، ومنهم مَن منعه إلَّا في ضرورةِ الشِّعر(١)، وأجازوا عكسَه؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ﴾ [هود: ١٥]، ومَن أجاز الأوَّل؛ احتجَّ بهذا الحديث، ومنه قولُ عائشة رضي الله عنها في الصِّدِّيق: (مَتى يَقُمْ مَقَامَكَ؛ رَقَّ)[ح٣٣٨٤]، ولا ضَعْفَ، وكيف وهو في كلامِ أفصحِ الخَلْقِ وغيرِه؟! والله أعلم.

قوله: (إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا): يجوزُ كونُه مصدرًا في موضعِ الحال، ومفعولًا لأجلِه، ومثلُه: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، كذا عن أبي البقاء[التبيان ١٠٦٥/٢]، ومعنى (إيمانًا): تصديقًا بأنَّه حقٌّ يُفَضِّل صيامَه وقيامَه.

قوله: (وَاحْتِسَابًا): أي: يُريد به وجهَ الله تعالى بريئًا من الرِّياءِ والسُّمعةِ.

٢٦- بابٌ: الجِهَادُ مِنَ الإِيمَانِ

٣٦- حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ

---

(١) وهو مذهب الجمهور، قال ابن هشام في «المغني» (ص٣٠٩): (ولا يجوزُ: «إنْ يقمْ زيدٌ قامَ عمرٌو» في الأصحِّ إلَّا في الشعر)، ثم ذكر قولَ قَعْنَب بن أمِّ صاحبٍ الغطفانيِّ:

إنْ يسْمَعوا سُبَّةً طارُوا بها فَرَحًا ... عنِّي وما يَسْمَعُوا مِنْ صالِحٍ دَفَنُوا

وقال عقبه: (ولا يكونُ في النثر فعلُ الشرطِ مضارعًا والجوابُ ماضيًا)، لكنه تابع في «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» (١٨٦/٤) الفرَّاءَ وابنَ مالك في جوازه في الكلام، قال ابن مالك في «ألفيته»:

وماضيينِ أو مضارعينِ ... تُلْفِيهِما أو مُتَخالِفَينِ

فردَّ بهذا على الأكثرين، ومنه حديثُ البخاري هذا، ومنه قولُ عائشة الآتي في أبي بكر رضي الله عنهما: (إنَّه رجلٌ أسيفٌ...)، ومنه قولُ أبي زبيدٍ الطائيِّ:

مَنْ يَكِدْني بسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ ... كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ

وقول الآخر:

إنْ تَصْرِمُونا وَصَلْناكُمْ وَإنْ تَصِلُوا ... مَلَأْتُمُ أنفُسَ الأعداءِ إرْهابا

وقد ذكرَ ابنُ مالكٍ في «شواهد التوضيح» (ص٥٣-٥٥) ثمانيةَ شواهد على وُرودِ فِعْلِ الشرطِ مضارعًا والجوابِ ماضيًا، ثم قال: (وممَّا يؤيدُ هذا الاستعمالَ قولُه تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]؛ فعَطَفَ على الجوابِ الذي هو ﴿نُنَزِّلْ﴾: «ظَلَّتْ»، وهو ماضي اللفظ، ولا يُعطَفُ على الشيءِ غالبًا إلَّا ما يجوزُ أَنْ يَحُلَّ محلَّه، وتقديرُ حلولِ «ظَلَّتْ» محلَّ ﴿نُنَزِّلْ﴾: إنْ نشأْ ظلَّتْ أعناقُهم لِمَا نُنَزِّلُ خاضعينَ)، ثم ذكر للمسألة مؤيِّدًا من القياس في كلام طويل، وانظر «معاني القرآن» للفراء (٢٧٦/٢)، «شرح التسهيل» لابن مالك (٤٦٤/٣-٤٦٥)، «ارتشاف الضَّرَب» لأبي حيان (١٨٨٦/٤-١٨٨٧)، «شرح ابن عقيل» (٣٧٠/٢-٣٧٢)، «شرح الأشموني» (٤٤/٤-٤٧).

جَرِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «انْتَدَبَ اللهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي، أَوْ تَصْدِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، وَلَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ».

قوله: (حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ): هو بفتح الحاء المهملة والرَّاء، مشدَّدُ الآخر، لا[1] كالنسبةِ إلى الحَرَمِ؛ لأنَّ النِّسبةَ إلى الحَرَمِ بكسر الحاء، وإسكان الراء.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو ابنُ زيادٍ العبديُّ مولاهم، البصريُّ، قال أحمدُ وغيرُه: (ثقةٌ)، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، وقد أخرج له الجماعةُ، مات سنة (١٧٦هـ)، وله مناكيرُ نُقِمت عليه اجتنبها صاحبا «الصحيح»، له ترجمةٌ في «الميزان».

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَارَةُ): هو بضمِّ العين، وتخفيف الميم، ابنُ القَعْقاعِ بنِ شُبْرُمةَ، له نحو ثلاثين حديثًا، أخرجَ له الجماعةُ، قال ابنُ معينٍ والنَّسائيُّ: (ثقةٌ).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ): اسمُ (أبي زُرعةَ) هَرِم، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرَّحمن، وقيل: جرير، وقيل: عَمرو، أخرج له الجماعةُ، وثَّقَه ابنُ مَعينٍ وغيرُه.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ): تقدَّم أنَّه عبدُ الرَّحمن بنُ صَخْرٍ مرَّات، على الأصحِّ مِن نحوِ ثلاثينَ قولًا، وتقدَّم ما فيه[2][ح٩].

قوله: (انْتَدَبَ اللهُ): بالنُّونِ في أوَّلِه على المشهورِ، أي: سارعَ بثوابِه وحُسنِ جَزائِه، وقيل: أجاب، وقيل: تكفَّل، وحَكى القاضي: (ائتدب) بهمزةٍ صورتُها ياءٌ، مِنَ المَأْدُبَة، أي: أجاب مَن دعاه.

قوله: (إِلَّا إِيمَانٌ بِي أَوْ تَصْدِيقٌ): هما مرفوعانِ؛ لأنَّه استثناءٌ مُفرَّغٌ، وهو في «مسلمٍ» بالنَّصب في النُّسخ[م (١٨٧٦) (١٠٣)]، ووجهُهُ: أنَّه مفعولٌ له؛ التقديرُ[3]: لا يُخرجُه المُخرِجُ ويُحَرِّكُه المُحَرِّكُ إلَّا الإيمان، ومعناه: لا يخرجه إلَّا مَحْضُ الإيمان والإخلاص لله تعالى.

قوله: (أَرْجِعَهُ): هو بفتح الهمزة، ثلاثيٌّ؛ ومعناه: أَرُدَّهُ، قال في «الصِّحاح»: (وهُذيلٌ تقولُ: أَرْجَعَهُ غيرُه).

قوله: (أَوْ غَنِيمَةٍ): (أو) هنا: للتقسيم بالنِّسبة إلى الغنيمة وعدمِها، فيكونُ المعنى: أنَّه يرجع

---

(١) (لا): ليست في (ج).

(٢) (وتقدم ما فيه): ليست في (ج).

(٣) في (ب): (والتقدير).

مع نيلِ الأجرِ إنْ لَمْ يغنموا، ومعه إنْ غنموا، ويحتملُ أن تكون (أو) هنا بمعنى الواو، أي: مع أجرٍ وغنيمةٍ، ووقع[١] في «مسلمٍ» وغيرِه بالواو[٢].

قوله: (سَرِيَّةٍ): قال يعقوبُ: (هي ما بين خمسةِ أنفُسٍ إلى ثلاثِ مئةٍ)، وقال الخليلُ: (نحو أربعِ مئةٍ)./ [١/ ١٤ب]

قوله: (وَلَوَدِدْتُ): هو[٣] بكسر الدَّال الأولى.

قوله: (ثُمَّ أُحْيَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو بضمِّ الهمزةِ.

٢٧ - بابٌ: تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الإِيمَانِ

٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم أنَّ هذا هو ابنُ أبي أُويسٍ، وهو ابنُ أُختِ مالكٍ الإمامِ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٢].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ محمَّدُ بنُ مسلمِ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ شهابٍ، العَلَمُ الفَرْدُ.

قوله: (عَنْ حُمَيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): اعلم أنَّ هذا هو الزُّهريُّ، وهو حُميدُ بنُ عبدِ الرَّحمن بن عوفٍ، أُمُّه[٤] أُمُّ كُلثومٍ بنتُ عُقبةَ بنِ أبي مُعَيطٍ مِنَ المهاجراتِ، روى عن أبويه، وعمر، وثَّقَه أبو زُرعةَ، تُوُفِّيَ سنة (٩٥هـ)، أخرج له الجماعةُ، وليس بحُميد بن عبد الرحمن الحِمْيَرِيِّ؛ هذا ليس له شيءٌ في «البخاريِّ» عن أبي هريرةَ، إنَّما روى له مسلمٌ عن أبي هريرةَ حديثَ: «أفضلُ الصِّيامِ بعدَ رمضانَ...»[م١١٦٣]، وليس له في «مسلمٍ» غيره عن أبي هريرة[٥]، والحاصلُ: أنَّ الحِمْيريَّ ليس له شيءٌ

(١) في (ب): (وقع).

(٢) الذي في «صحيح مسلم» (١٨٧٦) (١٠٤) بـ(أو)، لكن قال القاضي في «إكمال المُعْلِم» (٦/ ١٥٠): (قيل: «أو» ههنا بمعنى الواو، وقد روى أبو داود: «من أجرٍ وغنيمة» [٢٤٩٤]، وكذا وقع عندنا في الأمِّ في حديث يحيى بن يحيى)، وانظر «التوضيح» (٣/ ٦٧).

(٣) في (ج): (هي).

(٤) في (ج): (وأمه).

(٥) زيد في (ب): (إنَّما روى له «مسلم» عن أبي هريرة).

عن أبي هريرةَ في «البخاريِّ»، واللهُ أعلمُ(١).

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم قريبًا.

قوله: (احْتِسَابًا): تقدَّم معناه قبل هذا قريبًا(٢)[ح٣٥].

٢٨ - بابٌ: صَوْمُ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الإِيمَانِ

٣٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ): تقدَّم أنَّه محمَّدُ بنُ سَلَامٍ البِيكَنْدِيُّ، وأنَّه بالتخفيف على الأصحِّ، وتقدَّم أنَّا روينا إليه بالسند أنَّه قال: (محمَّد بن سَلَام؛ بالتَّخفيف)، انتهى، وتقدَّم مَن ثقَّلَه[ح٢٠].

قوله: (أَخْبَرَنَا محمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ): هو بضمِّ الفاء، وفتح الضَّاد، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): هذا هو يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، وجدُّه اسمُه قيسُ بنُ عَمرٍو، أبو سعيدٍ، قاضي السَّفَّاح، حافظٌ إمامٌ فقيهٌ حُجَّةٌ، أخرج له الجماعة، مات سنة (١٤٣هـ)، وإنَّما قيَّدتُه بالأنصاريِّ؛ لأنَّ في الرُّواةِ مَنِ اسمُه يحيى بنُ سعيدٍ جماعةً، وليس فيهم مَن يَروي عن أبي سَلَمَة عن أبي هُريرةَ إلَّا هو في الكُتُبِ السِّتَّة، ويحيى عن أبي سَلَمَةَ عن أبي هريرةَ واحدٌ(٣)، وهو يحيى بنُ أبي كثيرٍ.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم في أوَّل هذا التَّعليق اسمُ أبي سلمة أنَّه عبدُ الله، وقيل: إسماعيلُ، والصحيحُ الأوَّل، وقيل: لا يُعرَفُ اسمُه، وقال أحمدُ: (اسمُه كُنيتُه)(٤).

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ): تقدَّم مرَّاتٍ ومنها قريبًا؛ فاعلمه.

---

(١) زيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي سماعًا عليَّ، مع جماعة ذكرتهم في نسخة القارئ، وأجزت لهم، كتبه إبراهيم مؤلِّفه).

(٢) (قوله: احتسابًا تقدم...): ليس في (ب).

(٣) (واحد): ليست في (ب).

(٤) تقدَّم في الحديث (٤) أنِّي لم أقف على مَن نسب هذا القولَ للإمام أحمد ابن حنبل، وأنه مِن قول الإمام مالك بن أنس، أمَّا الإمام أحمد؛ فقد قال عندما سأله ابنُه عن اسم أبي سلمة: (لا أدري)، انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٩٧/٢)، «التاريخ الكبير» للبخاري (١٣٠/٥)، «تهذيب الكمال» (٣٧٠/٣٣)، «تذهيب التهذيب» (٢٧٩/١٠)، «تهذيب التهذيب» (٥٣١/٤).

٢٩ - بابٌ: الدِّينُ يُسْرٌ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ الحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»

٣٩ - حَدَّثَنَا **عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ**: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ **الغِفَارِيِّ**، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ **المَقْبُرِيِّ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ **يُسْرٌ**، **وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ إِلَّا غَلَبَهُ**، فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، **وَأَبْشِرُوا**، وَاسْتَعِينُوا **بِالغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ**): هو بالطَّاء المهملة، ثُمَّ هاء مشدَّدة مفتوحتين، اسمُ مفعولٍ.

قوله: (**الغِفَارِيِّ**): هو بكسر الغين المعجمة، إلى غِفار؛ قبيلةٌ معروفةٌ.

قوله: (**المَقْبُرِيِّ**): هو بضمِّ الباء، وتُفتَح أيضًا، وحَكى ابنُ مالكٍ في «المثلَّث» كسرَها[1]، نسبة إلى المقابر، فأهلُ الكوفة يفتحون، وأهلُ المدينة يضمُّون، قيل: لأنَّه كان يأْلَفُ المقبرة، وقيل: بل نزل بساحتها، ويقال: إنَّ عمرَ بنَ الخطَّاب رضي الله عنه جعله على حفر القبور[2].

قوله: (**يُسْرٌ**): هو بإسكان[3] السِّين وضمِّها، وهو نقيضُ العُسر، ومقصودُ الترجمة: أنَّ الدِّينَ يقعُ على الأعمال؛ لأنَّ الذي يتَّصفُ باليُسر والعُسر[4] إنَّما هي الأعمال دون التصديق؛ ولهذا[5] قال: «**وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ**»؛ وهي سيرُ اللَّيل كلِّه؛ لأنَّ العملَ باللَّيلِ كلِّه[6] يشقُّ على الإنسان.

قوله: (**وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ إِلَّا غَلَبَهُ**): كذا في أصلِنا، وكذا وقعَ للجمهورِ مِن غيرِ لفظةِ (**أَحَدٌ**)، وأثبتَها ابنُ السَّكَن[7]، وهو ظاهرٌ، فعلى ما رواه ابنُ السَّكَن يكون (الدِّينَ) منصوبًا، و(أَحَدٌ) فاعلٌ، وأمَّا على حذفِها؛ فرُوِيَ بنصب (الدِّينَ)، وهو ضبطُ أكثر أهلِ الشَّام على إضمارِ الفاعلِ في (يُشَادَّ) للعلم به، ورفعُه هو روايةُ الأكثر، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وقال النَّوويُّ في «رياضه»: («الدِّينُ»: مرفوعٌ على ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، ورُوِيَ: «لن يُشادَّ الدينَ أحدٌ») انتهى، والمشادَّةُ بتشديد الدَّال المهملة: المغالَبةُ.

---

(١) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» (١/١٩).

(٢) وفي «صحيح البخاري» (٢٤٤٩): (إِنَّمَا سُمِّيَ المَقْبُرِيَّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَزَلَ نَاحِيَةَ المَقَابِرِ)، انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٥٢٠)، «تهذيب الكمال» (١٠/٤٦٦).

(٣) في (ج): (بضم).

(٤) في (ب): (بالعسر واليسر).

(٥) في (ب): (وبهذا).

(٦) (كله): ليست في (ب).

(٧) هي ثابتةٌ في رواية كريمة وابن عساكر، ساقطة لغيرهما، انظر هامش «اليونينيَّة».

قوله: (غَلَبَهُ): أي: إلَّا غلبَ الدِّينُ المُشادَّ.

قوله: (وَأَبْشِرُوا): هو بفتح الهمزة رُباعيٌّ.

قوله: (بِالغَدْوَةِ): هي بفتح الغين: السَّيرُ مِنْ أَوَّلِ النَّهار، وهي المرَّة الواحدة مِنَ الغُدُوِّ، وأمَّا بالضمِّ؛ فهي ما بين صلاة الغَداة وطلوعِ الشَّمس.

قوله: (وَالرَّوْحَةِ): هي بفتح الرَّاء، وهي سيرُ آخرِ النَّهار.

قوله: (الدُّلْجَةِ): هي بضمِّ الدَّال المهملة، وإسكان اللام، كذا الرِّوايةُ، ويجوزُ في اللُّغة -كما قاله شيخُنا الشَّارح- فتحُ الدَّال، ويجوزُ فتح اللَّام أيضًا، انتهى، وفي «المطالع» في قوله: «عَلَيْكُمْ بِالدُّلْجَةِ» اللُّغات الثَّلاث، وفي «النِّهاية» في قوله: «عَلَيْكُمْ بِالدُّلْجَةِ»: (هو سيرُ الليل، يُقَال: أدلج -بالتَّخفيف- إذا سار مِنْ أَوَّلِ الليل، وادَّلَج -بالتَّشديد- إذا سار مِن آخرِه، والاسمُ منه: الدُّلْجَةُ والدَّلْجَةُ؛ بالضمِّ والفتح) انتهى، ولِلُّغويِّين خلافٌ في ذلك ليس هذا موضعَه.

والمرادُ بالحديث: الحثُّ على ملازمة الرِّفقِ في الأعمال، والاقتصار على ما يُطيقه العامل ويُمكنه، وأنَّ مَن شادَّ وتعمَّق انقطع.

٣٠- بابٌ: الصَّلَاةُ مِنَ الإِيمَانِ،

وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ يَعْنِي: صَلَاتَكُمْ عِنْدَ البَيْتِ

قوله: (يَعْنِي: صَلَاتَكُمْ عِنْدَ البَيْتِ): قيل: صوابه: إلى البيت المقدس، وقال شيخنا الشَّارح: (كذا في الأصول، والمراد: إلى البيت، يعني: بيت المَقْدِس أو الكعبة؛ لأنَّ صلاتهم إليها إلى جهة بيت المَقْدِس) انتهى.

٤٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ المَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ -أَوْ قَالَ: أَخْوَالِهِ- مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قِبَلَ بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ البَيْتِ، وَأَنَّهُ [صَلَّى] أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ العَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ، وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ البَيْتِ، وَكَانَتِ اليَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قِبَلَ بَيْتِ المَقْدِسِ، وَأَهْلُ الكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قِبَلَ البَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا: أَنَّهُ مَاتَ عَلَى القِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ رِجَالٌ وَقُتِلُوا، فَلَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ): هذا هو الصوابُ، وهو بفتح العين، وبالواو في آخره، وقد ذكر أبو عليٍّ الغسانيُّ في كتابه «تقييد المهمل» أنَّه كان في نسخة أبي زيد المروزيِّ: (عُمر بن خالد) يعني: بضمِّ العين من غير واوٍ، كذا نقله عنه أبو الحسن القابِسيُّ وأبو الفرج الطليطليُّ[1]، وهو وهم.

واعلم أنَّ الأوهام التي ذكرها أبو عليٍّ الغسَّانيُّ التي وقعت في «البخاريِّ» لا أذكر أنا منها إلَّا يسيرًا، فمَن أراد الاستيعاب فلينظر «تقييد المهمل» له، وقد تقدَّم ذلك في الدِّيباجة.

قوله: (حَدَّثَنَا[2] أَبُو إِسْحَاقَ): هذا هو السَّبِيعيُّ -بفتح السين وكسر الموحدة- نسبة إلى السَّبِيع، جدِّ القبيلة، قال الجوهريُّ: (والسَّبِيعُ أيضًا: بطنٌ مِن هَمْدان، رَهْط أبي إسحاق السَّبِيعيِّ)، انتهى، واسمه عمرو بن عبد الله الهَمْدانيُّ -بإسكان الميم وبالدَّال المهملة- وهو أحدُ الأعلام، له نحوُ ثلاثِ مئةِ شيخٍ، وهو يُشبه الزُّهريَّ في الكثرة، وقد غزا مرَّاتٍ، وكان صوَّامًا قوَّامًا، توفِّي سنة ستٍّ -وقيل سبعٍ، وقيل ثمانٍ، وقيل تسع- وعشرين ومئة، وله خمسٌ وتسعون سنة، أخرج له الجماعة.

فائدةٌ هي تنبيهٌ[3]: أبو إسحاق هذا اختلط، وقد ذكره ابن الصَّلاح في «علومه»، وأنكره صاحب «الميزان»، فقال: (شاخ ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سُفيان وقد تغيَّر قليلًا)، والرَّاوي عنه هنا[4] (زهير بن معاوية): قال صالح بن أحمد ابن حنبل عن أبيه: (في حديثه عن أبي إسحاق لِيْنٌ، سمع منه بأَخَرَةٍ)، وقال أبو زُرعة: (ثقةٌ، إلَّا أنَّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط)،/ وقال التِّرمذيُّ[ح١٧]: (زهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأنَّ سماعه منه بأَخَرَةٍ)، انتهى، وروايتُه عنه في «الصحيحين»، قال أبو عمرو بن الصلاح: (واعلم أنَّ ما كان مِن هذا القبيل مُحتجًّا[5] بروايته في «الصَّحيحين» أو أحدِهما؛ فإنَّا نعرفُ على الجملةِ أنَّ ذلك ممَّا تميَّزَ، وكان مأخوذًا عنه قبل الاختلاط)، انتهى. [١/١٥أ]

تنبيهٌ: قد ذكرتُ جماعةً مِنَ المختلطين أو مَن قد رُمي به في مؤلَّفٍ مفردٍ[6]، لعلَّك ألَّا تجدَهم مجموعين في غيره؛ فانظره إن أردته.

---

(١) في (أ) و(ب): (الطيطلي)، وهو تحريف.

(٢) (حدثنا): ليس في (ب).

(٣) (هي تنبيه): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (هنا عنه).

(٥) في (ب): (محتمًا).

(٦) وهو «الاغتباط بمَن رُمِيَ بالاختلاط»، وهو كتابٌ مطبوع.

قوله: (**أَجْدَادِهِ -أَوْ: أَخْوَالِهِ- مِنَ الأَنْصَارِ**): هذا[١] شكٌّ مِنَ الرَّاوي، وهم أخوالٌ وأجدادٌ مجازًا؛ لأنَّ هاشمًا جدُّ والدِ رسول الله ﷺ، تزوَّجَ منهم سَلمى بنت عمرو بن زيد بن لَبيد بن خداش بن عامر ابن غنم بن عديٍّ بن النَّجَّار، فولدتْ له عبدَ المطَّلب[٢]، والمذكور في السِّير: أنَّ أوَّل ما نَزَلَ عليه الصلاة والسلام على كلثوم بن الهِدْم بن امرئ القيس، وقيل: على سعد بن خيثمة، والأوَّل أكثرُ، قاله في «الاستيعاب»، ثمَّ على أبي أيُّوب خالدِ بن زيدٍ الأنصاريِّ، وليسوا ولا واحدٌ منهم مِن أخواله ولا أجداده، وإنَّما أخوالُه وأجدادُه في بني عديٍّ بن النَّجَّار، وقد مرَّ بهم، واعترضه سَلِيط بن قيس، وأبو سَلِيطٍ أُسَيرة بن أبي خارجة في رجالٍ مِن بني عديٍّ فلم ينزل، ونزل على بني مالك أخي عديٍّ، فلعلَّ ذلك وقعَ تجوُّزًا كعادةِ العربِ في النِّسبةِ إلى الأخ، أو لقُرب ما بين داريهما، والله أعلم.

قوله: (**قِبَلَ بَيْتِ المَقْدِسِ**): أمَّا (قِبَلَ) فبكسرِ القاف، وفتحِ الموحَّدة، وأمَّا (المَقْدِس) فيُقال فيه: (المَقْدِس) و(المُقَدَّس) الأُولى: بفتح الميم، وبإسكان القاف، وكسر الدَّال، والثانية: بضمِّ الميم، وفتح القاف، وفتح الدَّال المشدَّدة؛ لغتان مشهورتان.

قوله: (**سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا**[٣]): كذا بالشَّكِّ في هذا «الصَّحيح»، وفي روايةٍ في «مسلم» وغيره عنِ البراء الجزم بـ(سِتَّةَ عَشَرَ)[٤][م٥٢٥]، فتعيَّنَ اعتمادُها، وفي «أبي داود»: (ثمانيةَ عَشَرَ شهرًا)[٥]، وجاء: (بضعةَ عَشَرَ شهرًا)[٦]، وحَكى المُحِبُّ الطَّبريُّ: (ثلاثةَ عَشَرَ شهرًا)[د٥٠٧]، وفي روايةٍ أُخرى: (سنتين)، وأغربُ منهما[٧]: (تسعة أشهر)، وفي روايةٍ: (عشرة)، وذكرهما أبو الفتح اليَعْمَريُّ في «سيرته»، وقال ابن حِبَّان: (صلَّى المسلمون إلى بيت المقدس سبعة عشر شهرًا وثلاثة أيَّام سواء)،

---

(١) في (ب): (وهذا).

(٢) انظر «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص١٤).

(٣) (شهرًا): ليس في (ب).

(٤) أخرجه أيضًا النسائيُّ في «السنن الكبرى» (٩٤٨)، وأبو عوانة في «مسنده» (١١٦٣).

(٥) كذا عزاها لـ«سنن أبي داود»، تبعًا لابن الملقِّن في «التوضيح»، والذي في «سنن أبي داود» (٥٠٧): (ثلاثة عشر شهرًا) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وعزا المثبتَ الحافظُ في «الفتح» (١/١٢٠) لـ«سنن ابن ماجه»، وهو فيها من رواية البراء رضي الله عنه (١٠١٠).

(٦) أخرجه النَّحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/٢٤٨)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢/١٢)، وقوله: (وجاء: بضعة عشر شهرًا): سقط من (ب).

(٧) في (ب): (منها).

وقرَّر ذلك بالتأريخ[١]، **فحصل أقوالٌ في المُدَّة**؛ وهي: (سنتان)، (ثمانية عشر شهرًا)، (بضعة عشر شهرًا)، (سبعة عشر شهرًا[٢] وثلاثة أيام)، (سبعة عشر شهرًا)، (ستَّة عشر شهرًا)، (ثلاثة عشر شهرًا)، (عشرة أشهر)، (تسعة أشهر)، (شهران)، وهو ما وقع في «ابن ماجه»، ولفظ ابن ماجه في «السُّنن»: (صلَّينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ثمانيةَ عَشَرَ شهرًا، وصُرفتِ القبلةُ إلى الكعبة بعد دخوله المدينة بشهرين)[ق١٠١٠]، واعلم أنِّي حاولت الجمع بين هذه الرِّوايات كلِّها؛ فرأيتُ فيها عُسرًا، وبعضُها لا يجتمع مع بعض.

وقد اختُلف في الشَّهر الذي حُوِّلت فيه على ثلاثة أقوال: نصف شعبان يوم الثلاثاء في الظهر، ثانيها: في رجب في نصفه في صلاة الظهر يوم الاثنين، وقيل: كان ذلك في جُمادى، وقيَّده بعضُهم بالآخرة، واختُلف في اليوم الذي حُوِّلت فيه؛ فقيل: الاثنين، وقيل: الثُّلاثاء.

واختُلف في المسجد الذي حُوِّلت فيه؛ فقيل: مسجده عليه الصلاة والسلام، وقيل: مسجد بني سَلِمَة حين زار أُمَّ بِشر بن البراء[٣].

فإن قيل: في أيِّ ركعةٍ؟ **فالجواب**: في الثَّالثة[٤]، **فإن قيل**: في أيِّ ركنٍ؟ **فالجواب**: أنَّه[٥] في ركوعها.

واختُلف في أيِّ صلاة[٦] فقيل: الظُّهر[٧]، وقيل: العصر[خ٣٩٩][٨]، وفي خبرٍ ساقه ابنُ سعدٍ: (فمرَّ رجلٌ بقومٍ مِن بني سَلِمة، وهم ركوعٌ في صلاة الفجر -وكذا هو في «البخاريِّ» في (التفسير)[ح٤٠٣]- فنادى: ألا إنَّ القبلةَ قد حُوِّلت)، وكذلك حديثٌ آخرُ ساقه ابنُ سعدٍ عن عُمارةَ بنِ أوسٍ الأنصاريِّ قال: (صلَّينا إحدى صلاتي العشيِّ[٩] -و«العشيُّ»: قال الجوهريُّ: والعشيَّة: مِن صلاة المغرب إلى العَتَمَة-

(١) «صحيح ابن حبَّان» (١٧١٦)، وقال: (وذلك أنَّ قدومه ﷺ المدينة كان يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، وأمره الله جلَّ وعلا باستقبال الكعبة يوم الثلاثاء للنصف من شعبان).

(٢) (سبعة عشر شهرًا): ليس في (ب).

(٣) انظر «عيون الأثر» (١/٣٦٤، ٣٦٥)، «التوضيح» (٣/٩٨)، «فتح الباري» (١/١٢٠) و«الطبقات الكبرى» (١/٢٠٨).

(٤) انظر «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣٧).

(٥) (أنه): ليس في (ب).

(٦) في (ب): (الصلاة).

(٧) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٢٠٩).

(٨) (وقيل: العصر): ليس في (ب).

(٩) في (ب): (العشا).

فقام رجلٌ على بابِ المسجد ونحن في الصَّلاة، فنادى: إنَّ الصلاة قد وُجِّهت نحوَ الكعبة)، ولا يُعارِضُ هذان ما تقدَّم؛ لأنَّ بُلُوغَ التحويلِ غيرُ التحويل، وقد روينا عنِ ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: (كان الناسُ يُصلُّون الصبحَ، فانحرفوا وهم ركوعٌ)[١]، فهذا قد يُعَدُّ قولًا، وقد يُحملُ على مكانٍ بلغهم فيه التحويلُ، فإنْ حُمل على الأوَّل -وهو أن يكون ذلك اتَّفق له عليه الصلاة والسلام- كان قولًا في المسألة، فيبقى فيها ثلاثةُ أقوالٍ: الظُّهرُ، العصرُ، الصُّبحُ، وإنْ[٢] حُمل على الثاني؛ فليس قولًا، وقال القُرطبيُّ في «تفسيره» في (البقرة) ما لفظُه: (وقيل: إنَّ الآية نزلت في غير صلاةٍ، وهو الأكثرُ، وكان أوَّل صلاة إلى الكعبة العصر، فالله أعلم) انتهى[٣].

تنبيه: اعلم أنَّ صلاتَه عليه الصلاة والسلام قبلَ مَقْدَمِه المدينة كانت إلى بيت المقدس من حين الفرض إلى أنْ قدم المدينة، ثمَّ بها إلى وقت التَّحويل، وقال آخرون: إنَّه عليه الصلاة والسلام صلَّى أوَّل ما صلى إلى الكعبة، ثمَّ إنَّه صُرف إلى بيت المقدس، وقال الزُّهريُّ: (زعم ناسٌ -والله أعلم- أنَّه كان يسجدُ نحوَ بيت المقدس ويجعلُ وراءَ ظهرِه الكعبةَ وهو بمكَّة، وزعمَ ناسٌ أنَّه لَمْ يَزَلْ يستقبلُ الكعبةَ حتى خرج منها، فلمَّا قَدِمَ المدينةَ[٤] استقبل بيت المقدس)[٥]، قال ابنُ عبد البَرِّ: (وأحسنُ من ذلك قولُ مَن قال: إنَّه عليه السلام كان يُصلِّي بمكَّة مستقبِلَ القبلتين، يجعلُ الكعبة بينه وبين بيت المقدس)[٦]، وقد ذكر أبو الفتح في «سيرته» مستندَ هذه الأقوال[٧]، ولكن إنَّما كان عليه الصلاة والسلام يستقبل الكعبة وبيت المقدس في إقامته بمكَّة، ولم يتبيَّن للناس توجُّهُه إلى بيت المقدس حتَّى خرج من مكَّة، والحاصلُ **قولان**؛ **أحدُهما**: أنَّه كان يستقبلُ بيت المقدس أوَّلًا، ثمَّ صُرِف، **الثاني**: أنَّه استقبلَ الكعبةَ، ثمَّ بيتَ المقدس، ثمَّ الكعبةَ، والله أعلم.

---

(١) أخرجه ابن سيِّد الناس في «عيون الأثر» (١/٣٦٦).

(٢) في (ج): (فإن).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (٢/٤٢٧)، وقد حمل الأمر على التعدد الحافظ في «الفتح» (١/٦٠٣).

(٤) زيد في (ب): (القبلة، أي:).

(٥) أخرجه ابن عبد البرِّ في «التمهيد» (٨/٥٠).

(٦) «التمهيد» (٨/٥٤)، وأخرج الأثرَ الإمامُ أحمد في «المسند» (٢٩٩١)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١١/٥٦)، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٧) انظر: «عيون الأثر» (١/٣٦٧، ٣٦٩)، في (ج): (مستند هذا القول)، وكذا كان في (أ) قبل الإصلاح.

وقد أطلتُ الكلامَ في ذلك، ولكن لا تجِدُه كذلك مجموعًا إلَّا في هذا التَّعليق، وإنَّما هو مُفرَّقٌ في كلامهم، والله أعلم.

قوله: (وَأَنَّهُ صَلَّى[١]): بفتح الهمزة، معطوف على (أَنَّهُ) التي قبلَها.

قوله: (صَلَاةُ العَصْرِ): هو[٢] برفعِ (الصلاة)، كذا في أصلنا، وعليه (صح)[٣]، وطرأ عليها النَّصبُ[٤]، فالرَّفعُ على أنَّ[٥] (صَلَاةُ العَصْرِ) اسمُ (كَانَ)[٦]، والخبرُ (أَوَّلَ) مقدَّمٌ، ورأيتُ في نسخةٍ صحيحةٍ (صلاةَ) بالنَّصب بالقلم ليس غير، وإعرابُ النَّصبِ ظاهرٌ على أنَّه بدلٌ مِنَ الضَّميرِ في (صَلَّاهَا)، ويُعرَب أيضًا بغير ذلك، وعن بعضِهم: («صَلَاةُ العَصْرِ»: بالرَّفع)[٧]، وقد تقدَّم إعرابُه، وقال شيخُنا الشَّارح: (إنَّها بدلٌ مِن «صلاةٍ صَلَّاها») يعني: فتكونُ بالجرِّ، والله أعلم.

قوله: (فَخَرَجَ رَجُلٌ): هذا الرجلُ قال شيخُنا الشَّارح: (هو عَبَّاد بن نَهِيك بن إساف الخطميُّ، وقيل: عَبَّاد بن بشر الأشهليُّ -وسيأتي ما فيه- وقيل: عَبَّاد بن وهب) انتهى، ولا أعلم أنا أحدًا في الصَّحابة يُقال له: عبَّاد بن وهب، إلَّا أن يكونَ نُسِبَ إلى جدِّه، أو جدٍّ له أعلى، أو إلى خلافِ الظاهر، وقد ذكر ابنُ بَشْكُوال حديث ابن عمر: (بينما الناسُ بقُباء في صلاة الصبح؛ إذ جاءهم رجلٌ...) الحديث: (هو عبَّاد بن بشر الأشهليُّ، ذكره الفاكهيُّ[٨] في «أخبار مكَّة»)، انتهى -وسيأتي ما فيه- (وقيل: عبَّاد ابن نهيك الخطميُّ، ذكره/ ابن عبد البَرِّ)، انتهى، وقد ذكر القول الأوَّل ابنُ طاهرٍ في «مبهماته»، وذكر [١/١٥ب] ابن شيخنا البُلْقَينيِّ الأقوالَ الثلاثة التي ذكرتُها عن شيخنا الشَّارح، ثمَّ قال: (وعبَّاد بن بشر هذا غيرُ رفيقِ أُسيد بن الحُضير في المصباحين[٩]) انتهى[الإفهام ١٤]، والذي قاله صحيحٌ، صاحبُ هذه القصَّة عبَّاد بن بشر بن قيظيٍّ من بني حارثة، كان يَؤُمُّ قومَه في عهده عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، له حديثٌ في الاستدارة إلى

(١) (صلى): ليس في (ب).
(٢) (هو): ليس في (ب).
(٣) (وعليه صح): ليس في (ب).
(٤) النصب رواية (عط)، والرفع رواية غيره.
(٥) (على أنَّ): ليس في (ب).
(٦) أي: المقدَّرة عطفًا على (أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ الحديث، وذلك على رواية سقوط الفعل (صلَّى).
(٧) «التنقيح» (١/٤٠).
(٨) في (ب): (الهادي).
(٩) وقصتهما في إضاءة عصواهما مشهورة، أخرجها البخاريُّ في «صحيحه» (٣٨٠٥).

الكعبة[١]، والمذكور مع أُسَيد بن حُضَيرٍ عبَّادُ بنُ بِشر بن وَقْش بن زُغْبة بن زَعُوراء الأشهليُّ، مِن كبار الصحابة، له حديثٌ واحدٌ في «معجم الطبرانيِّ»[٢]، والله أعلم.

قوله: (**فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ...**) إلى آخره: قال شيخُنا الشَّارح: (هؤلاء ليسوا أهلَ قُباء، بل أهل مسجدٍ بالمدينة، وهو مسجدُ بني سلِمة، ويُعرَف بمسجدِ القِبلتين، ومرَّ عليهم المارُّ في صلاة العصر) انتهى، وهذا على القول بأنَّها حُوِّلتْ في مسجده، قال شيخُنا: (وأمَّا أهلُ قُباء؛ فأتاهمُ الآتي في صلاة الصُّبح، كما هو مصرَّحٌ به في «البخاريِّ» و«مسلم» في موضعه من حديث ابن عمر[ح٤٠٣، م(٥٢٦)(١٤)]).

قوله: (**وَأَهْلُ الكِتَابِ**): هو مرفوعٌ معطوفٌ على (**اليَهُودُ**)، قال شيخُنا الشَّارح: (ولعلَّ المرادَ بهم النَّصارى، فإنَّ اليهودَ أيضًا أهلُ كتابٍ، والله أعلم) انتهى، [وفيه نظرٌ؛ لأنَّ النَّصارى يُصلُّون إلى الشَّرق، فكيف يُعجبُهم أن يُصلَّى إلى غير قِبلَتِهِم؟! والله أعلم، ولعلَّ المراد بـ(أهل الكتاب) هم[٣] اليهودُ، وجاز العطفُ لاختلاف اللفظ، والله أعلم][٤]، [ويَحتمل أنَّه أرادَ النصارى، ويكونُ إعجابُهُم لكونِ المسلمينَ خالفوا اليهودَ في القِبلة، والله أعلم][٥].

قوله: (**وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ**): فذكره موقوفًا وإن كان الذي قبله موقوفًا؛ لأنَّه وافق زهيرًا عليه في روايته عن أبي إسحاق -وهو السَّبيعيُّ- غيرُه، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، فهو صحيحٌ على شرطه إلى زهير، والظاهرُ: أنَّه لم يوافقه في روايته عن أبي إسحاق غيرُه من الثِّقات فيما وقفت عليه من أصحاب الكتب السِّتَّة، فكأنَّه انفرد عنه به، وإنَّما علَّقه لأنَّ أبا إسحاق ذُكر عنه أنَّه اختلط بأَخَرَةٍ وإن كان الذهبيُّ لم يُسلِّم اختلاطَه، بل قال: (إنَّه كبر ونسي، ولم يختلط).

وقد رَوى عن أبي إسحاق: إسرائيلُ بنُ يونسَ، وزكريَّا بنُ أبي زائدةَ، وزهيرٌ المذكور، وغيرُهم، قال صالح بن أحمد ابن حنبل عن أبيه: (في حديث زهيرٍ عن أبي إسحاق لِينٌ، سمع منه بأَخَرَةٍ)، وقال

---

(١) ذكره ابن منده في «المستخرج من كتب الناس للتذكرة» (١/٢٨٧).

(٢) وهو حديث: «يا معشر الأنصار؛ أنتم الشعار والناس الدثار، لا أوتينَّ من قبلكم»، أخرجه من طريق الطبرانيِّ المزيُّ في «تهذيب الكمال» (١٤/١٠٧)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٩/٧٦٧): (رواه الطبرانيُّ، وفيه من لم يرو عنه إلَّا واحد، وبقية رجاله ثقات)، ولم أقف عليه في «معاجم الطبرانيِّ».

(٣) (هم): ليس في (ج).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

أبو زُرعة: (إلَّا أنَّ زُهيرًا سمع مِن أبي إسحاقَ بعد الاختلاط)، وقال أبو حاتم: (زهيرٌ أحبُّ إليَّ مِن إسرائيلَ في كلِّ شيءٍ إلَّا في أبي إسحاقَ)، وقال أيضًا: (زهيرٌ مُتقِنٌ، صاحبُ سُنَّةٍ، تأخَّرَ سماعُه من أبي إسحاق)، وقال التِّرمذيُّ[ح١٧]: (زهيرٌ في أبي إسحاقَ ليس بذاك، سماعه عنه بأَخَرَةٍ)، انتهى، وروايتُه في «البخاريِّ» و«مسلم».

وقد روى البخاريُّ هذا التَّعليق الثاني في (الإيمان)(١) كما تقدَّم[ح٤٠]، ورواه في (التفسير)[ح٤٤٨٦] عن أبي نُعيمٍ عن زهيرٍ كلَّه موقوفًا على البراء بالزِّيادة المذكورة التي علَّقها في (الإيمان) عن زهيرٍ، فكأنَّ البخاريَّ رحمه الله تغيَّر اجتهادُه، فذكرها تعليقًا عن زهيرٍ في (الإيمان)، وموصولةً في (التَّفسير) هل أخذها زهيرٌ عن أبي إسحاق في اختلاطه أو قبلَه؟ ويَحتمل فيه أنَّه إنَّما علَّقها في (الإيمان) لما قيل في زهير من الأخذ عن أبي إسحاق بعدَ اختلاطه، أو أنَّه لم يصحَّ عندَه أنَّه أخذ عنه بعدَ الاختلاط، والله أعلم.

والحديثُ المُشارُ إليه أخرجه بغير الزيادة التِّرمذيُّ(٢)[ت٣٤٠] وكذا النَّسائيُّ(٣) في (الصَّلاة)[س١/٢٤٢-٢٤٣]، وأخرجه النَّسائيُّ أيضًا في (التفسير)[كن١٠٩٣٣ و١٠٩٣٦]، لكن لم يكن عندي «النَّسائيُّ الكبير»، فما أدري هل أخرجها بها أم لا(٤)؟ وأخرجه أيضًا ابنُ ماجه في (الصَّلاة) عنِ البراء من حديث أبي إسحاق عنه، لكن رواه عن أبي إسحاق أبو بكر بن عيَّاش(٥)، ولفظ البراء: (صلَّينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ثمانيةَ عَشَرَ شهرًا، وصُرِفتِ القبلةُ إلى الكعبة بعد دخولِه المدينة بشهرين...) إلى

---

(١) في النُّسخ: (في «الصلاة»)، وصوابه: (في «الإيمان») كما أثبت، وكذا في المواضع اللاحقة؛ وذلك أنَّ البخاريَّ أخرجه في (الصلاة) (٣٩٩) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق بدون الزيادة، لا من طريق زهير.

(٢) أخرجه من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، وقال عقيبه: (وحديث البراء حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وقد رواه سفيان الثوريُّ عن أبي إسحاق).

(٣) أخرجه النسائيُّ من طريقين: الأوَّل: من طريق سفيان، والثاني: من طريق زكريَّاء بن أبي زائدة؛ كلاهما عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه.

(٤) أخرجه من طريقين: الأوَّل: من طريق زكريَّاء بن أبي زائدة، والثاني: من طريق شَريك؛ كلاهما عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه بغير الزيادة.

(٥) أبو بكر بن عيَّاش قال فيه ابن حبَّان في «الثقات» (٧/٦٦٨): (والصواب في أمره: مجانبةُ ما عُلِمَ أنَّه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه، سواء وافق الثقات أو خالفهم)، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص٦٢٤): (ثقة عابد، إلَّا أنَّه لمَّا كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح)، وقال في «الفتح» (١/١٢٠): (وأبو بكرٍ سَيِّئ الحفظ، وقد اضطرب فيه) أي: في هذا الحديث.

أن قال فيه: (فقال رسول الله ﷺ: «يا جبريلُ؛ كيف حالنا في صلاتنا إلى بيت المقدس؟»، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣])[ق١٠١٠] انتهى(١).

قوله: (وَقُتِلُوا): هذا فيه نظرٌ، وإيضاحُه: أنَّ القبلةَ كان تحويلُها قبلَ بدرٍ على الصَّحيح كما(٢) تقدَّم، ولم يُقتَل أحدٌ قبلَ بدرٍ في القتال، وقد قُتِلتْ سُميَّةُ أُمُّ عمَّارٍ، وقُتِلَ الحارثُ بن أبي هالة في غيرِ قِتالٍ، كما سيأتي في كلامي في (الجهاد)[قبل ح٢٨٢٩]، وكذا قُتل ياسر(٣) والدُ عمَّارٍ(٤)، وإنَّما مات قبلَ تحويلِها البراءُ بنُ معرورٍ في صفر قبل مَقْدَمِه عليه الصلاة والسلام المدينةَ، وأبو أُمامة أسعدُ بن زُرارةَ،، ومسجدُه عليه السلام بُنِيَ بعد الهجرة بسِتَّةِ أشهرٍ، وكلثوم بن الهِدْم تُوفِّي أيضًا قبل وقعة بدرٍ، قاله الواقديُّ، فالذي(٥) في «الصَّحيح» فيه نظرٌ، وإنَّما يجيءُ على القول بأنَّ التحويلَ لم يُشرَع إلَّا بعد سنتين مِنَ المَقْدَمِ، والمشهورُ ما في «الصَّحيح»، ولا تفريعَ على هذا(٦).

واعلم أنَّ بدرًا في سبع عشرة، أو تسع عشرة -وقيل غير ذلك كما سيأتي[ح٣٩٥١]- في رمضان في السَّنة الثانية، والله أعلم.

٣١- بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ

(بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ)

[إن قال قائلٌ: كيف موضعُ هذه الترجمة من زيادة الإيمان ونقصانه؟

قيل: لمَّا أثبت للإسلامِ صفةَ الحُسْن وهي زائدةٌ عليه؛ دلَّ على اختلافِ أحوالِه، وإنَّما تختلفُ الأحوال بالنِّسبة إلى الأعمال، وإنَّما التَّوحيد واحدٌ، قاله ابن المُنَيِّر](٧).

---

(١) من قوله: (قوله: «وقال زهير: حدثنا أبو إسحاق» فذكره موقوفًا...) إلى هنا الكلام بطوله ليس في (ب) و(ج)، وأُلحِق في (أ) في ورقة مفردة، وموضعُه هنا، وزيد بعده بخطٍّ مغاير: (وقال كاتبُه أبو ذَرٍّ ابنُ المؤلِّف: قال شيخُنا ابنُ حجرٍ في «الفتح»: هذا ليس بتعليقٍ، ووهِم مَن قال: إنَّه تعليقٌ)، انظر «فتح الباري» (١/١٢١).

(٢) في (ب): (لما).

(٣) (ياسر): ليس في (ب).

(٤) قوله: (وكذا قُتل ياسر...): سقط من (ج).

(٥) (فالذي): ليس في (ب).

(٦) ولم يُتابِع زهيرًا -راويَ الحديث هنا- أحدٌ في ذكر القتل، وباقي الروايات إنَّما فيها ذكر الموت فقط كما في «أبي داود» (٤٦٨٠) و«الترمذيّ» (٢٩٦٤) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما، انظر «فتح الباري» (١/١٢١).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ب).

٤١ - قَالَ مَالِكٌ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا أَسْلَمَ العَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ؛ يُكَفِّرُ اللهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ القِصَاصُ، الحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهَا».

قوله: (قَالَ مَالِكٌ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) إلى آخره: قال شيخُنا الشَّارح: (قد وصلَه أبو ذرٍّ الهرويُّ في بعض النسخ فقال: أخبرنا النَّضْرويُّ: حدَّثنا[1] الحسين بن إدريس: حدَّثنا هشام بن خلف[2]: حدَّثنا الوليد بن مسلم: حدَّثنا مالكٌ...؛ فذكره، وأسنده النَّسائيُّ عن أحمد بن المعلَّى بن يزيد، عن صفوان ابن صالح، عنِ الوليد بن مسلم، عن مالكٍ[س٨/١٠٥، ١٠٦]، قال المِزِّيُّ نحوَه)، انتهى[3]، وقد رأيتُه في «أطراف المزِّيِّ»[4]، قال شيخُنا: (وقد وصله الإسماعيليُّ بزيادة فيه...) فذكره.

قوله: (أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه سعدُ بنُ مالكِ بن سِنان الخُدريُّ، وأنَّه بالدَّال المهملة.

قوله: (فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ): أي: قَرَنَ الإيمانَ بحُسن العمل.

قوله: (كَانَ زَلَفَهَا): بالزَّاي، واللَّام المخفَّفة، وبالفاء، كذا في أصلنا، وعلى اللَّام (خف)، وعنِ النَّوويِّ: (يقال: زلَّفها تزليفًا، أي: قرَّبها وقدَّمها لله عَزَّ وَجَلَّ)، وقيل: جمعها واكتسبها[5]، ومنه: المزدلِفة؛ لجمعِها الناسَ، وقيل: لقُرب أهلِها إلى منازِلِهم بعدَ الإفاضة، مُفْتَعِلَة مِن (زلف)، أُبدلتِ التاء دالًا، ويقعُ في بعض النسخ: (أزلفها) بالهمز[6] أي: قرَّبها، وهذه في «الصحاح» و«أفعال ابن القطَّاع»[٢/٩٣]، وليس فيهما التضعيف، وعن الأَصيليِّ تشديدُها أيضًا.

قوله: (إِلَى سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ): اختُلف في مقتضى لفظ (الضِّعْف) فقال أبو عُبيدة: (الضعفُ واحدٌ، وهو مثلُ الشيء، وضِعفاه: مِثلاه)[مجاز القرآن٢/١٣٧]، وقال غيرُه: (هو المِثْل أو ما زاد)، وقال غيرهما: (الضِّعفُ: هو مِثْلَا الشيءِ)[7].

---

(١) (حدثنا): ليس في (ب).

(٢) كذا في النُّسخ ونسختين من «التوضيح»، والصواب: (بن خالد) كما في المطبوع من «التوضيح» (٣/١٠٤) و«تغليق التعليق» (٢/٤٤) وغيرهما.

(٣) «التوضيح» (٣/١٠٤)، وليس فيه: (قال المزيُّ نحوَه).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٣/٤١٠)، وفيها تخريج الحديث من «البخاريِّ» تعليقًا ومن «النسائيِّ» فقط.

(٥) في (ب): (وألبسها).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ، كما في اليونينية.

(٧) «تهذيب اللغة» (١/٣٠٤)، وانظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٤٨).

فائدةٌ: أَخذ بظاهر هذا الحديث بعضُ العلماء، وقال: (لا يتجاوزُ التضعيفُ سبعَ مئةٍ)، حكاه الماورديُّ عن بعضِهم[(١)]، والجمهورُ -كما حكاه النوويُّ عنهم[(٢)]- على خِلافه؛ وهو أنَّه لا يقف على سبعِ مئة، بل يُضاعِفُ اللهُ لمن يشاءُ أضعافًا كثيرةً زائدةً على ذلك، ويدُلُّ عليه ما في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» من حديث ابن عبَّاسٍ عنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فيما يَروي عن ربِّه عَزَّ وَجَلَّ قال: «إنَّ اللهَ كتبَ الحسناتِ والسيِّئاتِ...» إلى أن قال: «إلى سبعِ مئةِ ضِعفٍ إلى أضعافٍ كثيرةٍ»[ح٦٤٩١، م١٣١]، قال شيخُنا الشَّارحُ: (وفي كتاب «العلم» لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عَمرو[(٣)] بن أبي عاصمٍ النَّبيل: حدَّثنا شيبانُ الأُبلِّيُّ: حدَّثنا سويد بن حاتم: حدَّثنا أبو العوَّام الجزَّار -واسمُه فائد بن كيسان- عن أبي عثمان النَّهْديِّ، عن أبي هريرةَ قال: إنَّ اللهَ يُعطي بالحسنةِ ألفَي ألفِ حسنة)، قال: (وهذا لا يُقال مِن قِبَلِ الرَّأيِ، فهو مرفوعٌ؛ فاعلمه) انتهى[(٤)]، وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» عن عبد الصَّمد: حدَّثنا سليمان -يعني: ابن المغيرة- عن عليِّ بن زيد، عن أبي عثمان قال: بلغني عن أبي هريرةَ أنَّه قال: «بلغني أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُعطي عبدَه بالحسنةِ الواحدةِ ألفَ ألفِ حسنة»، قال: فقُضِي لي أنِّي انطلقت حاجًّا أو معتمرًا فلقيتُه، فقلت له: بلغني عنك حديث أنَّك تقول: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُعطي عبدَه المؤمنَ بالحسنةِ ألفَ ألفِ حسنة»، فقال أبو هريرة: لا، بل سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُعطيه ألفي ألفِ حسنة»، ثمَّ تلا: ﴿يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، فقال: إذا قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ فمَن يقدِّر قدره؟![حم١٠٧٦٠]، وقد أخرجه أيضًا أحمدُ: (عن يزيدَ: أخبرنا المبارك بن فَضالة عن عليِّ بن زيدٍ، عن أبي عثمانَ النَّهْديِّ قال: أتيتُ أبا هريرةَ، فقلتُ: بلغني...) فذكر نحوه[حم٧٩٤٥]، فيه: عليُّ بنُ زيدٍ، ليس بالثَّبْت، وفي سند الذي ساقه شيخنا من عند[(٥)] ابن أبي عاصم سويد بن حاتم لا أعرفُه[(٦)].

---

(١) نقله عنه النوويُّ في «شرح مسلم» (٣٣١/٢).

(٢) (عنهم): ليس في (ب).

(٣) (بن عمرو): ليس في (ب).

(٤) «التوضيح» (١١٣/٣)، ولم أقف فيه على قوله الأخير.

(٥) في (ب): (شيخنا عن عبد).

(٦) لم أقف على ترجمةٍ لسويد بن حاتم، ولعلَّه أبو حاتم سويدُ بن إبراهيم الجَحْدَرِيُّ، فقد روى عنه شيبان بن فرُّوخ الأبلِّيُّ، وسويدٌ ضعيفٌ، انظر «تهذيب الكمال» (٢٤٢/١٢).

تنبيه: سُئِلْتُ عن قولِه ﷺ: «وإذا[1] همَّ بسيئةٍ فلم يعملْها؛ كَتَبَها الله حسنةً كاملةً»، هل هذه تتضاعف[2] أم لا؟

فأجبتُ: بأنَّ الذي ظهر لي من الأحاديث أنَّها لا تتضاعف[3]، وإنَّما تتضاعف[3] الحسنةُ الأصليَّةُ، لا هذه، وهذه شرطُها أن يتركها من أجله تعالى، أمَّا إذا تركها خوفًا من الناس، أو من الاطِّلاع[4] عليه، أو خوفًا على منصبه، أو غير ذلك؛ فإنَّها سيِّئة، ولكنَّ شرطها أن يتركها[5] من أجله تعالى، كما جاء في حديث آخر[6]، والله أعلم.

تنبيه: حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما مرفوعًا: «حسنات الحرم بمئة ألف حسنة»، ذكره الذهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة عيسى بن سواء، وقال: (هذا ليس بصحيح) انتهى.

٤٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: **أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ؛ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سبع مئة ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا».

قوله: (**أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه بإسكان العين، وهو ابنُ راشد.

٣٢ - بابٌ: أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهُ

(**بَابٌ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ أَدْوَمُهُ**)... **إلى** (**كِتَابُ العِلمِ**)

قال ابن المُنَيِّر: (**إن قال قائل**: كيف موقعها من زيادة الإيمان ونقصانه؟

قلنا: لأنَّ الذي يُوصف بالدَّوام أو التَّرك إنَّما هو العمل، وأمَّا الإيمان فلو تركه لكفر، دلَّ على أنَّ العمل الدائم هو الذي يُطلق عليه أنَّه أحبُّ الدِّين إلى الله، وإذا كان هو الدِّين؛ كان هو الإسلام؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]). / [١/١٦أ]

(١) في (ج): (إذا).

(٢) في (ب): (مضاعف).

(٣) في (ب): (يتضاعف).

(٤) في (ج): (إطلاع).

(٥) في (ب): (يترك).

(٦) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٧٥٠١)، ولفظه: (وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١٢٩)، ولفظه: (إنَّما تركها من جراي).

٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا **يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيْهَا **وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ**، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلَانَةُ **تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا**، قَالَ: «**مَهْ**، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَاللهِ؛ **لَا يَمَلُّ** اللهُ **حَتَّى تَمَلُّوا**»، وَكَانَ **أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيْهِ** مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ.

قوله: (**يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ**): (يحيى) هذا: هو ابنُ سعيدٍ القطّان، شيخ الإسلام، الذي قال[١] فيه أحمد: (لم ترَ عيناي مثلَه)، وقال بُندار: (إمامُ أهلِ زمانه، واختلفتُ إليه عشرين سنة، فما أظنُّ أنَّه عصى اللهَ قطُّ)، تُوُفِّيَ في صفر سنةَ (١٩٨هـ)، وهو رأس في العلم والعمل، أخرج له الجماعة، وهو ثقةٌ وفوقَ الثِّقةِ.

قوله: (**وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ**): هذه هي الحولاء بنت تُوَيْت بن حبيب بن أسَد بن عبد العزَّى بن قُصيٍّ، هاجرت وكانت كثيرة العبادة والتهجُّد، و(تُوَيْت): بضمِّ التاء المثنَّاة فوق، وفتح الواو، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ مثنَّاة فوق، وقد صرَّح بها[٢] مسلمٌ في روايته[م٧٨٥].

قوله: (**تَذْكُرُ مِنْ[٣] صَلَاتِهَا**): (تَذْكُرُ): بفتح[٤] المثنَّاة فوق على المشهور، ورُوِيَ: بالمثنَّاة تحت مضمومة، على ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه[٥].

قوله: (مَهْ): هي كلمةُ زَجْرٍ وكَفٍّ، قال الجوهريُّ: (و«مَهْ»: كلمةٌ بُنيتْ على السكون، وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعل؛ ومعناه: اكفُف؛ لأنَّه زَجْرٌ، فإنْ وصلتَ؛ نوَّنت، فقلتَ: مَهٍ مَه[٦]، ويقال: مهمهتُ به، أي: زجرتُه) انتهى، وقوله: (اكفُف) فيه نظرٌ؛ لأنَّ (مَه) اسمُ فعلٍ لازمٍ، و(اكفُف) مُتعَدٍّ، بل ينبغي أن يُقال معناه: انكفِف؛ لأنَّه لازمٌ، والله أعلم.

قوله: (**لَا يَمَلُّ...حَتَّى تَمَلُّوا**): قال ابن قُرْقُول: (على بابها من الغاية، وإلى هذا ذهب ابنُ سِراج وأبوه، أي: لا يَمَلُّ لثوابهم ملَلًا مقابَلةً لملَلِهم، وقيل: خرج الكلام مَخرج قولهم: «حتَّى يشيب الغُراب»، على نفي القِصَّة، لا على وجودِها، أي: إنَّ الله لا يَمَلُّ، ولا يليقُ به الملَل إن مِلِلتم، وهو

---

(١) في (أ) و(ب): (قاله)، والمثبت من (ج).

(٢) في (ب): (وقد خرج لها).

(٣) (من): ليس في (ب).

(٤) زيد في (ب): (التاء).

(٥) وهي رواية غير أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، والأُولى روايتهم.

(٦) (مه): ليس في (ب).

مِنَ المقابلة بين كلامين[1] أي: لا يترك ثوابكم حتَّى تملُّوا وتتركوا لمللِكم عبادتَه، فسُمِّيَ تركُه لثوابهم مَلَلًا[2]، والمللُ إنَّما هو مِن صفات المخلوقين، وهو ترك الشَّيء استثقالًا وكراهيةً بعد حِرصٍ عليه ومحبَّةٍ فيه) انتهى.[مطالع٤/٤٢]

قوله: (**وَكَانَ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيْهِ**): (أَحَبُّ): يجوزُ نصبه على أنَّه خبرٌ مُقدَّمٌ، ويجوزُ رفعُه على أنَّه الاسم[3].

٣٣ - بَابُ زِيَادَةِ الإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ،

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وَقَالَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ

٤٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: **حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عن قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: **قَالَ أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ إِيمَانٍ» مَكَانَ: «خَيْرٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ**): (هِشامٌ) هذا: هو ابنُ أبي عبد الله سَنْبَر الدَّسْتَوائيُّ، أبو بكرٍ البصريُّ، الحافظ، كان يبيع الثياب الدَّسْتَوائيَّة، ودَسْتَوا: مِن كور الأهواز، قال أبو داود الطيالسيُّ: (كان أميرَ المؤمنين في الحديث)، مات سنة (١٥٤هـ)، وقد جعله الذَّهبيُّ في «الوفيات» في سنة (١٥٣هـ)، وهو أحدُ الأقوال في وفاته، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»؛ لكونه رُمِيَ بالقدر، وقد قيل: إنَّه رجع عنه.

قوله: (ذَرَّةٍ): هي بفتح الذَّال المعجمة، ثمَّ راء مشدَّدة، قال ابن قُرْقُول: («ما يَزِنُ ذُرَةً»[م٣(١٩٣)(٣٢٥)]) يعني: بضمِّ الذال المعجمة، وتخفيف الراء، قال: (وهو تصحيفٌ، صوابُه: ذَرَّة -يعني: كما ضبطتُه أنا- يعني: نملة صغيرة، وقيل: الذَّرَّة: واحدةُ الذَّرِّ؛ وهو الهباءُ الذي يظهَرُ في شُعاع الشمس مِثلَ رُؤوسِ الإبَر، ورُوِيَ عنِ ابن عبَّاسٍ أنَّه قال: «إذا وضعتَ كفَّكَ على غُبارٍ، ثمَّ رفعتَها فقبضْتَها فما سقط مِن

---

(١) في (ب): (شيئين).

(٢) في (ب): (تركه مللًا لثوابهم).

(٣) الرفع رواية أبي الوقت والأصيليِّ، والنصب رواية غيرهما.

ذلك الغبار؛ فهو الذَّرُّ»، وحُكي: أنَّ الذَّرَّةَ جُزءٌ[١] من خردلةٍ، وأنَّ الخردلةَ تَعدِلُ في الوزنِ أربعَ ذَرَّاتٍ، وقيل: الذَّرَّة: [جزءٌ] مِن ألفٍ وأربعةٍ وعشرينَ جُزءًا من شعيرة) انتهى[مطالع٣/٧١]، وسيأتي في (سورة النساء)[ح٤٥٨٠] زيادةٌ على ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (**قَالَ أَبَانٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ**): (أبانٌ) هذا: هو ابنُ يزيدَ العطَّار، أبو يزيد البصريُّ، أحدُ الأثبات المشاهير، و(أبان): مصروفٌ على الصحيح، قال النوويُّ في «تهذيبه»: (فمَن صرفَه قال: الهمزةُ أصلٌ، والألفُ زائدةٌ، وزنه «فَعَال» كغزال وعَنَاق ونظائرهما، ومَن منع عَكَسَ، فقال: الهمزةُ زائدةٌ، والألفُ بدلٌ مِن ياء، ووزنه «أفعل»، فلا ينصرف لوزن الفعل)[تهذيب الأسماء١/٩٧]، وفي «شرح مسلم» للنَّوويِّ: (فمَن لم يصرفْهُ؛ جعلَه فِعلًا ماضيًا، والهمزةُ زائدةٌ، فيكونُ «أفعل»، ومَن صرفه؛ جعلَ الهمزةَ أصلًا، فيكونُ «فَعَالًا»، وصرفُه هو الصحيحُ الذي اختارَه الإمامُ محمَّدُ بنُ جعفرٍ في «جامع اللُّغة»، والإمام أبو محمَّد ابن السِّيد البَطَلْيَوسيُّ)، انتهى [شرح مسلم١/٩٥].

قال أحمدُ: (ثَبْتٌ في كلِّ المشايخ)، وقال ابنُ معينٍ والنَّسائيُّ وغيرُهما: (ثقةٌ)، تُوُفِّيَ سنةَ بضعٍ وستِّين ومئة، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، قال شيخُنا الشَّارح: (أخرج له البخاريُّ متابعةً، ومسلمٌ استقلالًا)، والذي وقفتُ عليه إطلاقُ العبارةِ[٢]، والحكمةُ في ذِكر تعليقِ أبان لأنَّ قتادةَ مُدلِّس، وقد عنعنَ في السَّند الأوَّل وصرَّح بالتحديث في التعليق؛ فلهذا[٣] جاء المؤلِّفُ به[٤]، وتعليقُ أبانٍ لم أرَهُ في شيءٍ مِنَ الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجْه شيخُنا [ﷺ،

---

(١) في (ب): (حبة).

(٢) أي: أخرج له البخاري ومسلم دون قيد المتابعة أو الاستقلال، قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/٥٦): (لم يذكره أحدٌ ممَّن صنَّف في رجال «البُخاريِّ» من القدماء، ولم أرَ له عنده إلَّا أحاديث معلَّقة في «الصحيح»، سوى موضعٍ في «المزارعة»، فقال فيه البخاريُّ: «قال لنا مسلمُ بن إبراهيم: حدَّثنا أبان...»؛ فذكر حديثًا)، وهذا يجعله المصنِّف كـ(حدَّثنا)، إلَّا أنَّ البخاريَّ يكون قد أخذه عن شيخه -وهو مسلم بن إبراهيم- مذاكرةً غالبًا؛ ولهذا تعقَّب كلامَ شيخه، غيرَ أنَّه يَرِد عليه ما أورده الحافظ ابن حجر على المِزِّيِّ حيث قال: (فإن كان هذا موصولًا -أي: الموضع الذي في «المزارعة» المذكور سابقًا-؛ فكان ينبغي للمِزِّيِّ أن يرقم لحمَّاد بن سلمة رقم البخاريِّ في الوصل، لا في التعليق؛ فإنَّ البخاريَّ قال في «الرقاق»: «قال لنا أبو الوليد: حدَّثنا حمَّاد بن سلمة...»؛ فذكر حديثًا) وكذا رقم المصنِّفُ على (حمَّاد) رمزَ البخاريِّ تعليقًا -خت- [ح١٠٤٨]، ولم يتعقَّب المزِّيَّ فليُتأمَّل.

(٣) في (ب): (ولهذا).

(٤) وأتى به أيضًا لأنَّ فيه: «مِن إيمان» بدل: «مِن خير»، فبيَّن أنَّ المرادَ بـ(الخير): الإيمانُ، انظر «التوضيح» (٣/١٢٤)، «الفتح» (١/١٢٩).

وقال الحافظ المعاصر القاهريُّ: (أخرجه الحاكم في «الأربعين» له بسندٍ صحيح)(١)](٢).

٤٥ - حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ: سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ: **حَدَّثَنَا أَبُو العُمَيْسِ**، أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه: **أَنَّ رَجُلًا مِنَ اليَهُودِ قَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ**؛ آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَؤُونَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ اليَهُودِ نَزَلَتْ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ اليَوْمَ عِيدًا، قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، قَالَ عُمَرُ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ اليَوْمَ وَالمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو العُمَيْسِ**): قال الدِّمياطيُّ: (عُتبة بن عبد الله [بن عُتبة بن عبد الله] بن مسعود أخو عبد الرحمن المسعوديِّ)، انتهى، وهو بضمِّ العين المهملة، وفي آخره سينٌ مثلها مهملة، وثَّقه أحمدُ وابنُ مَعينٍ، وقال(٣) أبو حاتم: (صالح)، قال الذَّهبيُّ: (موتُه قريبٌ مِن موت الأعمش)، وقال شيخُنا الشَّارح: (مات سنة ١٢٠هـ)، انتهى، وبينهما بَوْنٌ؛ فإنَّ الأعمشَ تُوُفِّيَ في(٤) ربيع الأوَّل سنةَ ثمانٍ وأربعينَ ومئة؛ فيُحرَّر ما قالاه، وقد أخرجَ له الجماعةُ.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا مِنَ اليَهُودِ قَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ**): لا أعرفه(٥)، وقال ابن شيخنا البُلْقينيِّ: (وقع في «معجم الطبرانيِّ الأوسط» أنَّ القائلَ كعبُ الأحبار)، ثمَّ ذكرَ شاهِدَه منه، وفيه: (عن كعب الأحبار قال: قلت لعُمر: إنِّي لأعرفُ قومًا(٦)...)(٧) فذكره، انتهى [الإفهام١٥].

وقال حافظٌ عصريٌّ: (إنَّه كعبُ الأحبار)، قال: (روينا ذلك في «مُسند مُسَدَّد» بإسنادٍ حسنٍ، وأورده ابنُ عساكر في أوائل(٨) «تاريخ دمشق»[٢٧/٨] من طريقه، وهو في «المعجم الأوسط» للطبرانيِّ[طس٨٣٤] من هذا الوجه، وكان سؤالُه لعُمرَ عن ذلك قبل أن يُسلِم، وجاء في روايةٍ أُخرى في «الصحيح»: «أنَّ

---

(١) «هُدَى الساري» (ص٢٣)، لكن لم أقف فيها على الحكم على الحديث.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وزيد فيها: (في).

(٣) في (ب): (قال).

(٤) (في): ليس في (ب).

(٥) (لا أعرفه): ليس في (ب).

(٦) في النسخ: (يومًا)، والمثبت من «المعجم الأوسط» و«الإفهام».

(٧) «المعجم الأوسط» (٨٣٤)، وقال عقيبه: (لم يرو هذا الحديثَ عن إسحاقَ بنِ قبيصة إلَّا عبادةُ بن نُسَيٍّ، ولا عن عبادة إلَّا رجاء، تفرَّد به زيد بن الحباب).

(٨) في (ج): (أول).

اليهودَ قالوا»[ح٤٤٠٧]، وقد تعيَّن السائلُ منهم هنا، فلعلَّه لمَّا سأل كان في جماعة)، انتهى[هُدَى ٢٦٤].

والذي ظهر لي أنَّ كعبًا قال لعُمر هذه المقالةَ أيضًا، والمذكورُ في «البخاريِّ»: (أنَّ رجلًا مِنَ اليهود قال...) فذكره، وكعبٌ وقتَ قولِه لعُمرَ لَمْ يكن يهوديًّا، وقد تقدَّم أنَّه سأل في حال يهوديَّته، وفيه نظرٌ، فإن قيل: إنَّه أُطلق عليه ذلك باعتبار ما كان عليه فهو مجازٌ، ولكن[١] عندي أنا في ذلك وقفة، والله أعلم، وهو أنَّه يُطلق على كعب يهوديًّا مجازًا باعتبار ما كان عليه، والله أعلم، وما قيل فيه يتمشَّى على أنَّه أسلمَ في خلافةِ عمر، والصَّحيحُ خِلافُه.

٣٤- بابٌ: الزَّكَاةُ مِنَ الإِسْلَامِ،

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]

٤٦- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، **عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ** يَقُولُ: **جَاءَ رَجُلٌ** إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ **مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرُ الرَّأْسِ، يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ**، وَلَا **نَفْقَهُ** مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ**»، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، **إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ**»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَصِيَامُ رَمَضَانَ**»، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ الزَّكَاةَ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا **أَنْقُصُ**، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم غيرَ مرَّةٍ أنَّه إسماعيلُ بنُ أبي أُويسٍ عبدِ الله، وأنَّه[٢] ابن أخت مالكٍ الإمام.

قوله: (**عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيلِ بْنِ مَالِكٍ**): اسمُ أبي سُهيلٍ عمِّ مالكِ بن أنسٍ الإمامِ نافعٌ، روى عنِ ابن عمر، وسهل بن سعد، وأنس، وأبيه، وغيرِهم، وعنه مع ابن أخيه: الزُّهريُّ مع تقدُّمه، وآخرون، وثَّقه أحمدُ وأبو حاتم، قال الواقديُّ: (كان يُؤخَذُ عنه القراءة بالمدينة، بقي إلى إمارة السَّفَّاح)، وقد تقدَّم[ح٣٣]، أخرج له الجماعةُ.

قوله: (**عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيدِ اللهِ**): هذا فيه تصريحٌ مِن مالك بن أبي عامر الأصبحيِّ

---

(١) في (ب): (لكن).

(٢) (عبد الله وأنه): ليس في (ب).

جدِّ الإمامِ مالكِ بن أنس أنَّه سمع طلحةَ بن عبيد الله، وقد توقَّفَ في ذلك الدِّمياطيُّ الحافظ أبو محمَّد عبدُ المؤمن بن خلف شيخُ شيوخي، وسيأتي ما في ذلك حيث ذكره الدِّمياطيُّ في «حواشيه» في أوَّل (كتاب الصوم)[ح١٨٩١]، وأتعقَّبُه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (**أَنَّه سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيدِ اللهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ**): هذا الرجلُ هو ضِمامُ بنُ ثعلبةَ السَّعديُّ، ذكره ابنُ طاهرٍ[(١)] وابن بَشْكُوال كذلك، وقد عزاه ابنُ بَشْكُوال إلى ابن إسحاقَ[(٢)]، والبخاريِّ في «صحيحه»[ح٦٣]، والنَّسائيِّ[س٤/١٢٣، ١٢٤][(٣)]، وغيرِهم، قال[(٤)] ابنُ شيخنا العراقيُّ: (قلتُ: ضِمام بن ثعلبةَ هو السَّائلُ في حديث أنسٍ -كما[(٥)] سيأتي- لا[(٦)] في حديث طلحةَ، والظاهرُ: أنَّهما قِصَّتان[(٧)]، نبَّه عليه شيخُنا الإمامُ أبو حفصٍ البُلْقَينيُّ)، انتهى.

وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ بعد أن ذكر أنَّه ضِمام قال: (كذا قال ابنُ بطَّال وغيرُه، وفيه/ نظرٌ؛ لأنَّ ضِمامًا إنَّما هو في حديث أنس[(٨)]، أمَّا في حديث طلحةَ فلا، والظاهرُ أنَّهما قضيَّتان؛ لتبايُن الألفاظ، نبَّه عليه القُرطبيُّ[المفهم١/١٥٧])، انتهى[الإفهام٦١]، وكذا نقل حافظٌ عصريٌّ ذلك عنِ البُلْقَينيِّ، وأنَّ الظاهر أنَّه غيرُه؛ لاختلاف السِّياقينِ، قال: (وهو كما قال)، انتهى[(٩)]. [١/١٦ب]

وقال السُّهيليُّ في الوفود من «الرَّوض» بعد أن ذكر حديث ضِمام قال: (وهو[(١٠)] الذي قال فيه

---

(١) عزا أبو زرعة ابنُ العراقيِّ هذا القولَ إلى ابن طاهر أيضًا، والذي في «إيضاح الإشكال» (ص١٠٠): (الرجل الذي جاء إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال: «آلله أرسلك إلينا؟» ضمام بن ثعلبة).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/٢٢٨)، أورده من طريق ابن عباس رضي الله عنهما، وسياقه سياق حديث أنسٍ رضي الله عنه، لا حديث طلحة رضي الله عنه.

(٣) الذي في «البخاريِّ» و«النسائي» من حديث أنسٍ رضي الله عنه، وهو حديثٌ مختلفٌ سياقه عن حديث طلحة رضي الله عنه كما سيأتي.

(٤) في (ب): (وقال).

(٥) في (ب): (لما).

(٦) (لا): ليس في (ب).

(٧) في (ب): (قضيتان).

(٨) زيد في (ب): (أما في حديث أنس).

(٩) عزا الحافظ ابن حجر في «هُدَى الساري» (ص٢٦٤) هذا القولَ إلى ابن بطَّال، وقال: (وتبعه عياض وابن العربيِّ والمنذريُّ وابن باطيش وآخرون)، وقال في «الفتح» (١/١٣١): (والحامل لهم على ذلك إيرادُ مسلمٍ لقصَّته عقب حديث طلحة، ولأنَّ في كلٍّ منهما أنَّه بدويٌّ، وأنَّ كلًّا منهما قال في آخر حديثه: «لا أزيد على هذا ولا أنقص»).

(١٠) في (ج): (هو).

طلحةُ بن عُبيد الله: جاء أعرابيٌّ مِن أهل نجدٍ ثائرَ الرأس)، انتهى، فوافقَ مَن ذُكِر عنه ذلك، وسيأتي الكلامُ على ضِمام، ومتى قَدِمَ، في (باب القراءة والعرض على المحدث)[قبل ح٦٣].

قوله: (مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ): هي ما بينَ جُرَشَ إلى الكوفةِ، وحدُّه ممَّا يلي المغربَ الحجازُ، وعن يسار الكعبة اليمن كذلك، ونجدٌ كلُّها من عمل اليمامة.

قوله: (ثَائِرَ الرَّأْسِ): هو بالثاءِ المثلَّثة، أي: منتشرُ الشَّعر منتفِشُه قائمُه، وهو مرفوعٌ صفة لـ(رَجُلٌ)، ويجوزُ نصبُه على الحال(١).

قوله: (نَسْمَعُ) و(نَفْقَهُ): بالنون المفتوحة مبنيَّان للفاعل، وبالمثنَّاة تحت المضمومة مبنيَّان للمفعول روايتان، والنونُ أشهرُ وأكثرُ(٢).

قوله: (دَوِيُّ صَوْتِهِ): بفتح الدَّال المهملة، قال في «المطالع» بعد أن ذكر الفتح: (وجاء عندنا في «البخاريِّ» ضمُّ الدال، والأوَّل أصوبُ؛ وهو شِدَّة الصَّوت وبُعْدُه في الهواء).

قوله: (خَمْسُ صَلَوَاتٍ): هو مرفوعٌ غيرُ منوَّنٍ، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هي خمسُ صلوات، والله أعلم، وكذا قوله: (وَصِيَامُ).

قوله: (إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ): اختُلف في هذا الاستثناء، فقال الشَّافعيُّ وأصحابُه وغيرُهم ممَّن يقول: (لا تلزم النوافل بالشروع): هو منقطِعٌ؛ تقديرُه: لكن إن تطوَّعتَ؛ فهو خيرٌ لك، وقال آخرون: متَّصلٌ، وهؤلاء يقولون: يلزمُ التَّطوُّعُ بالشروع؛ لأنَّه الأصلُ في الاستثناء، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، وبالقياس على حجِّ التطوُّع وعمرتِه(٣).

قوله: (وَصِيَامُ رَمَضَانَ): فيه دليلٌ على جواز قولِ: (رمضان)، مِن غير إضافةٍ إلى (شهرٍ)، والمسألةُ ذكرها البخاريُّ في (الصوم)[قبل ح١٨٩٨]، وهو والمحقِّقون على جوازِه، وكان عطاءٌ ومجاهدٌ يكرهان أن

---

(١) وجاز مجيء الحال من النكرة لآنها موصوفة.

(٢) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، وابن عساكر، والياء رواية «اليونينيَّة».

(٣) انظر «التلخيص شرح البخاري» (ص١٤٩)، وهذه المسألة مشهورة عند الفقهاء، فذهب الشافعية إلى عدم لزوم النفل بالشروع فيه، ولا يجب قضاؤه إذا أفسده، وذهب الحنفيَّة إلى لزوم النفل بالشروع فيه، ويجب قضاؤه بإفساده، انظر «فتح القدير» (٣٩٦/١)، «المجموع» (٢٨٩/٦).

وزيد في هامش (ج) بخطِّ مؤلِّفه: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي سماعًا، ومعه جماعة كُتِبوا على نسخة القارئ، وأجزت له، كتبه إبراهيم المحدِّث).

يُقال: (رمضان)[1]، وإنَّما يُقال كما قال الله تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وحُكي أيضًا عنِ الحسن[2]، والطريقُ إليه وإلى مجاهدٍ ضعيفةٌ[3]، وهو قولُ أصحاب مالكٍ[4]، وفي المسألة قولٌ ثالثٌ، وهو قولُ أكثر الشَّافعيَّة: إنْ كان هناك قرينةٌ تصرفُه إلى الشَّهر فلا كراهةَ، وإلَّا فيُكره، قالوا: فيُقال: (قُمنا[5] رمضان)، و(رمضانُ أفضلُ الشُّهور)، وإنَّما يُكرَه أن يُقال: (جاء رمضان)، و(حضر رمضان)، وأمَّا الحديثُ الذي في «كامل ابن عَدِيٍّ» من حديثِ أبي هريرةَ مرفوعًا: «لا تقولوا: رمضان؛ فإنَّ رمضانَ اسمٌ مِن أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، ولكن قولوا: شهر رمضان»[6] فقال أبو حاتم: (إنَّه خطأٌ، وإنَّما هو مِن قول أبي هريرةَ)، وقد عزا هذا الحديثَ الشَّيخُ محيي الدين النَّوويُّ في «تهذيبه» إلى البيهقيِّ قال: (وضعَّفه، والضعفُ عليه بيِّن)، انتهى، وقد ذكر هذا الحديثَ القُرطبيُّ في «مُفهمه» وقال: (ليس بصحيحٍ؛ [فإنَّه] من حديثِ أبي معشرٍ نجيحٍ؛ وهو ضعيفٌ)، انتهى، وذكره أيضًا الذهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة أبي معشرٍ المذكور، وكذا ذكرَه أبو الفرج ابن الجوزيِّ في «موضوعاته»، فقال: (حديثٌ موضوعٌ)، ثمَّ ذكر أبا معشرٍ بالضَّعْف.

قوله: (**وَلَا أَنْقُصُ**): هو بفتح الهمزة، وضمِّ القاف، وهذا ظاهرٌ.

٣٥- بابٌ: اتِّبَاعُ الجَنَائِزِ مِنَ الإِيمَانِ

٤٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ المَنْجُوفِيُّ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنِ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ **إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا**، وَكَانَ مَعَهُ **حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا، وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا**؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا،

---

(١) أخرج حديث مجاهد ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣١٠/١)، وعزا هذا القول إلى عطاءٍ ابنُ النحَّاس كما قال ابن بطَّال، انظر «شرح ابن بطَّال» (١٩/٤).

(٢) في (ب): (وحكي عنِ الحسن أيضًا).

(٣) ضعَّفهما البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢٠٢/٤).

(٤) قال الحطَّاب في «مواهب الجليل» (٣٨٠/٢): (وما نسبه لأصحاب مالك غريب غير معروف في المذهب، وقد تكرَّر في لفظ مالك في «الموطأ» وفي «المدونة» لفظ: «رمضان» من غير ذكر الشهر، والله أعلم)، وقال قبله (٣٧٩/٢): (جواز استعمال رمضان من غير ذكر الشهر هو الصحيح).

(٥) في (ب): (في).

(٦) «الكامل في الضعفاء» (٥٣/٧)، ذكره في ترجمة أبي معشر نجيحٍ (١٩٨٤).

ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الأَجْرِ بِقِيرَاطٍ»، تَابَعَهُ عُثْمَانُ المُؤَذِّنُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ المَنْجُوفِيُّ): هو أحمدُ بن عبد الله بن عليِّ بن سُويد بن مَنجُوف، أبو بكرٍ السَّدُوسيُّ البصريُّ، عن يحيى القطَّان، وابنِ مَهديٍّ[(١)]، وطبقتِهِم، وعنه: البخاريُّ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابنُ خُزيمةَ، وجماعةٌ، قال النَّسائيُّ: (صالحٌ)، قيل: تُوُفِّيَ سنةَ (٢٥٢هـ)، وجزم بعضُهم بذلك، و(المَنْجُوفيُّ): نسبة إلى جدِّه الأعلى مَنْجُوف، وهو بفتح الميم، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ جيم مضمومة، ثمَّ واو، ثمَّ فاء.

قوله: (حَدَّثَنَا رَوْحٌ): هو بفتح الرَّاء، وهو ابنُ عُبادةَ أبو محمَّد الحافظ البصريُّ، صنَّفَ الكُتُبَ، وكان من العلماء، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٥هـ)، وقيل غير ذلك، أخرج له الجماعةُ، صدوقٌ تكلَّم فيه القواريريُّ بلا حُجَّةٍ، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه، فالعملُ على توثيقه.

قوله: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ): هذا هو ابنُ أبي جميلةَ الأعرابيُّ، وإنَّما قيل له: الأعرابيُّ؛ لدخوله درب الأعراب، قاله ابن دقيق العيد، قال النَّسائيُّ: (ثقةٌ ثَبْتٌ)، مات سنة (١٤٧هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان».

قوله: (عَنِ الحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): (محمَّدٍ): مجرورٌ معطوفٌ على (الحسنِ)، و(محمَّد): هو ابنُ سِيرينَ، العالمُ المشهورُ، مشهور الترجمة، وأمَّا (الحسنُ) فهو ابنُ أبي الحسن يسارٍ البصريُّ، العالم الفرد.

واعلم أنَّه إنَّما أتى بالحسنِ مقرونًا؛ لأنَّ روايتَه عن أبي هريرةَ فيها كلامٌ للنَّاس، قال أيُّوب، وعليُّ بنُ زيدٍ، وبهزُ بن أسد: (لم يسمعِ الحسنُ مِن أبي هريرةَ)، وقال يونسُ بن عُبيدٍ: (ما رآهُ قطُّ)، وذكر أبو زُرعةَ وأبو حاتم: أنَّ مَنْ قال عنِ الحسنِ: حدَّثنا أبو هريرةَ؛ فقد أخطأَ، وقال التِّرمذيُّ في «السُّنن»: (إنَّه لَم يسمعْ منه)[ت٢٣٠٥]، وقال النَّسائيُّ في «الصغرى» في حديث «المختلعاتُ هُنَّ المنافقاتُ»: (لم يسمعِ الحسنُ من أبي هريرةَ، قال: ولم أسمعه إلَّا مِن حديث أبي هريرة)[س٦/١٦٩] انتهى[(٢)]، وقد

---

(١) في (ب): (مندي).

(٢) ولفظه: (قال الحسنُ: لم أسمعه من غير أبي هريرة، قال أبو عبد الرحمن -يعني: النسائي-: الحسنُ لم يسمع من أبي هريرة شيئًا)، ونقله الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣١٤/٩) بلفظ: (قال الحسنُ: لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث)، وقال: (وقد تأوَّله بعضهم على أنَّه أراد: لم يسمع هذا إلَّا مِن حديث أبي هريرة) فليُتأمَّل.

رواه الطبرانيُّ من حديث عُقبة بن عامرٍ[٣٣٩/١٧].

وقد ذكر بعضُ مشايخي في قول النَّسائيِّ في «سننه»: (قال الحسن: لم أسمعه من أبي هريرة) -كذا نقل شيخي العبارةَ عنِ النَّسائيِّ- : (وما ذكره عنِ الحسن سقط منه شيءٌ، وصوابُه: «لم أسمعه مِن أحدٍ عن أبي هريرةَ»؛ كما هو ثابتٌ في «النَّسائيِّ الكبير» رواية ابنِ الأحمر[١][كن٥٦٢٦]، وهو يؤيِّدُ مَن قال: الحسنُ سمعَ منه، وقد ذُكِر سماعه منه في «مسند أبي داود الطيالسيِّ»[٢]، والطبرانيِّ في «أوسط معاجمه»[٣] و«أصغرها»[٤]، قال أبو داود فيما حكاه ابن خلفون: زعم عبدُ الرحمن أنَّ الحسنَ كان يقول: «حدَّثنا أبو هريرةَ»، وهذا أثبتُ، قال: ورَوى ابنُ شاهين في «ناسخه» من حديثه عنه حديثًا، ثمَّ قال: هذا صحيح غريب، وقال الدَّارقطنيُّ في «علله» عن موسى بن هارون: سمع الحسن منه[٥]) انتهى ما قاله شيخي.

والعمدةُ في هذا الحديث على محمَّد بن سيرينَ عن أبي هريرة، هذا على القول بأنَّه لم يسمعه، وهو[٦] الأكثرُ[٧] فيما وقفتُ عليه، وفي «تذهيب الذهبيِّ»: (واختُلِف في سماعه من أبي هريرةَ ﵁)، والله أعلم.

واعلم أنَّ البخاريَّ لَمْ يُخرِّج للحسن وحدَه عن أبي هريرةَ إلَّا حديثًا واحدًا وعلَّقه، وهو: (أنَّه ﵊ رأى البيتَ المعمورَ يدخلُه كلَّ يومٍ سبعونَ ألفًا)، ذكرَه في (بدء الخلق) بلفظ: (وقال

---

(١) ولفظه: (قال الحسنُ: لم أسمعه من أحدٍ غير أبي هريرة) فليُتأمَّل.

(٢) «مسند الطيالسيِّ» (٢٤٧٢)، وقال فيه الحسنُ: (حدَّثنا أبو هريرة ونحن إذ ذاك في المدينة).

(٣) «المعجم الأوسط» (٢٦٥٣)، وفيه: (... سمعَ الحسنَ يقول: حدَّثنا أبو هريرة).

(٤) «المعجم الصغير» (٨٥٦) وقال الطبرانيُّ عقيبه: (لا يُروى هذا الحديث عن أبي هريرة إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به عبد الأعلى بن حمَّاد، وهذا الحديث يؤيِّد قول مَن قال: إنَّ الحسن قد سمع من أبي هريرة بالمدينة)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣٤٨/١٠): (وفيه الفضل بن عيسى الرَّقاشيُّ، وهو كذَّابٌ).

(٥) «علل الدارقطنيِّ» (٢٦٠/٨)، وتتمَّة كلام موسى بن هارون: (إلَّا أنَّه لم يستمع منه عن النَّبيِّ ﷺ: «إذا قعد بين شعبها الأربع...»، بينهما أبو رافعٍ)، وهذا هو الحديث الذي ذكره ابن شاهين في ناسخه، وعقَّبه بما تقدَّم؛ فليُتَنبَّه.

(٦) في (أ) و(ب): (وهم)، والمثبت من (ج).

(٧) نقل الحافظ ابن حجر الأقوال في سماع الحسن من أبي هريرة في «تهذيب التهذيب» (٣٩١/١)، وذكر قول الحسن بعد حديث المختلعات السابق مِن عند النسائيِّ بلفظ: (لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث)، وساق إسناد الحديث، ثمَّ قال: (وهذا إسنادٌ لا مطعن من أحدٍ في رواته، وهو يؤيِّد أنَّه سمع من أبي هريرة في الجملة)، والله أعلم.

همامٌ: عن قتادة، عنِ الحسن به)[ح٣٢٠٧م]، وأخرجَ له مَقرونًا(١): «إنَّ موسى كان رجلًا حَيِيًّا...»؛ الحديث، عنه ومحمَّدٍ وخِلَاسٍ[ح٣٤٠٤]، وحديثَ: «غُفِرَ لِامْرَأَةٍ مُومِسَةٍ»، عنه وابنِ سيرين[ح٣٣٢١]، و: «مَنِ اتَّبَعَ جنَازةَ مُسلمٍ» هذا الذي نحن فيه، عنه ومحمَّدِ بن سيرين، والمعلَّقَ المذكور في كلامي [ح٣٢٠٧م]، والله أعلم./ [١/١١٧أ]

قوله: (**إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا**): تقدَّم الكلام عليهما[ح٣٥].

قوله: (**حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا**(٢) **وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا**): هما مبنيَّان لِما لَمْ يُسمَّ فاعلُه، كذا في أصلنا(٣)، ويجوزُ بناؤُهما للفاعلِ(٤).

قوله: (**تَابَعَهُ عُثْمَانُ الْمُؤَذِّنُ**): الضَّميرُ في (تابعه) يعودُ على (رَوْحٍ) أي: تابعَ رَوحًا في روايةِ نحوِ هذا الحديث عن عوفٍ المذكور في السند، (**قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ**) يعني: فرواهُ عثمانُ عن عوفٍ، عن محمَّدٍ، عن أبي هريرةَ، مِن غيرِ ذِكْرِ الحسنِ(٥) الذي ذُكِرَ أنَّه لَمْ يسمع من أبي هريرةَ.

و(عثمانُ) هذا: هو ابنُ الهيثمِ بنِ جَهْمِ بنِ عيسى بنِ حسَّانَ بنِ المنذرِ أشجِّ عبدِ القيس، العبديُّ البصريُّ، روى عنه البخاريُّ، ورَوى هو والنَّسائيُّ في «اليوم واللَّيلة» عن رجلٍ عنه، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٠هـ)، له ترجمةٌ في «الميزان»، وسيجيءُ أنَّ البخاريَّ روى في «الصحيح» عن ثلاثةٍ؛ كلٌّ منهم يُسمَّى عثمان، هذا(٦) أحدُهم، والثاني: عثمانُ ابنُ أبي شيبةَ، والثالث: عثمانُ بنُ صالحٍ السهميُّ المصريُّ[ح١٢٣].

ومتابعتُه هذه ليستْ في شيءٍ مِنَ الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يُخرِّجها شيخُنا فيما رأيتُ، وقد قدَّمتُ أنَّ عثمانَ شيخُ البخاريِّ، فالحديثُ(٧) مِن طريقِه رباعيٌّ، ومِنَ الطريقِ التي قدَّمها خماسيٌّ، والله أعلم.

---

(١) (مقرونًا): ليس في (ب).

(٢) في (ب): (عليهما).

(٣) وفي «اليونينيَّة» بناء (يَفرُغ) للفاعل.

(٤) وهما روايتان، انظر «فتح الباري» (١/١٣٤)، وقد ضُبطا في «اليونينية» بفتح اللام في (يُصَلَّى) على البناء للمفعول، وبفتح الياء وضمِّ الراء في (يَفْرُغ) على البناء للفاعل، وضبطا في نسخةِ أبي ذرٍّ من طريق أبي الوليد الباجي (ق٦/ب) بالبناء للفاعل والمفعول؛ بفتح اللام وكسرها في **الأول**، وبفتح الياء وضمها، وضم الراء وفتحها في **الثاني**.

(٥) زيد في (ب): (البصري).

(٦) في (ب): (هو).

(٧) في (أ) و(ب): (والحديث).

٣٦- بابُ خَوْفِ المُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ **مُكَذِّبًا**، وَقَالَ **ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ**: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ. **وَيُذْكَرُ عَنِ الحَسَنِ**: **مَا خَافَهُ** إِلَّا مُؤْمِنٌ، **وَلَا أَمِنَهُ** إِلَّا مُنَافِقٌ، **وَمَا يُحْذَرُ** مِنَ الإِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

قوله: (**مُكذِّبًا**): المختارُ في الذَّال الكسرُ، وقد ضُبِطَ بفتحِها[١]، وقد ضُبِطَ في أصلنا بكسر الذَّال، وطرأ عليها الفتحُ أيضًا، ومعناه بالفتح: إلَّا خشيتُ أنْ يُكذِّبَني[٢] مَن رأى عملي مخالفًا قولي، ويقول: لو كنتَ صادقًا ما فعلتَ هذا الفعل، وبالكسرِ معناه ظاهرٌ.

قوله: (**ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ**): هذا هو عبدُ الله بنُ عُبيدِ الله ابن أبي مُلَيْكَةَ زهيرٍ -وزهيرٌ صحابيٌّ وروى عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق- ابنِ عبد الله بن جُدعان التيميُّ، وابنُ أبي مُليكةَ مؤذِّنُ ابنِ الزُّبير وقاضيه، وثَّقه أبو زرعةَ وأبو حاتم، تُوُفِّيَ سنةَ سبعَ عشرةَ ومئةٍ[٣]، قال: (**أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ**)، واعلم أنَّ أسماءَ مَنْ أدركَ مِنَ الصحابة مذكورةٌ في «تهذيب الكمال» وغيرِه في ترجمتِه، لكنَّهم لَمْ يبلغوا هذا العدد، أخرج له الجماعة[٤].

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنِ الحَسَنِ**): (يُذْكَرُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الحسن): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالم المشهور الجليل.

قوله: (**وَمَا خَافَهُ**) وكذا (**وَلَا أَمِنَهُ**): الضميرُ فيهما يعودُ على[٥] الله عَزَّ وَجَلَّ، ويَحتمل أنْ يعودَ على (النفاق).

قوله: (**ومَا يُحْذَرُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

---

(١) الكسر رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأَصيليِّ، وابن عساكر، والفتح رواية غيرهم.

(٢) في (ب): (تكذبني).

(٣) زيد في (ب): (وعنه).

(٤) قوله: (أخرج له الجماعة): ليس في (ب)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/٢٥٦).

(٥) في (ب): (إلى).

٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمُرْجِئَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ): هو بفتح العينينِ المهملتين وراءين الأُولى ساكنة، ابنُ البِرِنْد -بموحَّدة ثمَّ راء مكسورتين، ويقال: بفتح الباء، وفي كلام بعض الناس: أنَّه بفتح الباء والراء، والكسرُ أصحُّ وأشهر، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة- ابنِ النُّعمان، القرشيُّ السَّاميُّ -بمهملة- إلى سامةَ بنِ لُؤيٍّ، روى عن شعبةَ، وعُمرَ بن أبي زائدةَ، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، وبُنْدَارٌ، والكَجِّيُّ، تُوفِّي سنةَ (٢١٣هـ)، أخرج له مع البخاريِّ مسلمٌ وأبو داودَ، قال أبو حاتم: (ثقةٌ صدوقٌ)، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأس).

قوله: (عَنْ زُبَيْدٍ): هو بزايٍ مضمومةٍ، ثمَّ موحَّدةٍ مفتوحة، ثمَّ مُثنَّاة تحتُ، وهو زُبَيْد بن الحارث بن عبد الكريم الياميُّ -ويام بطنٌ مِن هَمْدان- ويُقال: الإِيَامِيُّ، الكوفيُّ، قال يحيى القطَّان: (ثَبْتٌ)، وقال أبو حاتمٍ وغيرُه: (ثقةٌ)، مات سنةَ اثنتين وعشرين ومئة، وقيل: سنةَ أربعٍ، أخرج له الجماعةُ.

فائدة: زُبَيْد هذا تقدَّم ضبطُه، ولهم زُيَيْد -بضمِّ الزاي وكسرها أيضًا، وفتح المُثنَّاة تحت، بعدَها مُثنَّاةٌ أُخرى ساكنة- ابنُ الصَّلْت بن مَعديكرب الكِنديُّ، له ذِكْرٌ في «الموطَّأ»[١/٤٩] من رواية هشام ابن عُروة عنه أنَّه قال: (خرجتُ مع عمرَ بن الخطَّاب إلى الجُرُف(١)، فنظر فإذا هو قد احتلم وصلَّى...) وذكر القِصَّة، ورَوى مالكٌ في «الموطَّأ» أيضًا: عنِ الصَّلْتِ بن زُيَيْدٍ عن غير واحدٍ من أهله: أنَّ عمر بن الخطَّاب وجدَ ريحَ طِيبٍ وهو بالشجرة وإلى جنبه كثيرُ بنُ الصَّلْت، قال عمر: ممَّن هذا الطِّيب؟...؛ فذكر القِصَّة[١/٣٢٩]، قال عبدُ الغنيِّ بن سعيد: (إنَّ الصَّلْتَ بنَ زُيَيْد هو [ابن](٢) زُيَيْد ابن الصَّلت المتقدِّم)، وحَكى ابنُ الحذَّاء[التعريف٢/٣١٠] قولين آخرين فيهما بُعدٌ، والصلتُ بنُ زُيَيْد هذا وُلِّيَ قضاء المدينة(٣)، وأمَّا قولُ ابنِ الحذَّاء: (إنَّ أباه زُيَيْد بن الصلت كان قاضيَ المدينة في زمان هشام بن

(١) **الجرف**: بضم الجيم والراء وفاء، موضع يبعد نحو ثلاثة أميال (حوالي ٥كم) من المدينة من جانب الشام، كذا ضبطه بضمتين الحافظ والسيوطي وغيرهما، واقتصر مجد الدين الشيرازي على أنه بسكون الراء وكذا «المصباح» فقال: الجرف بضم الراء وتسكن للتخفيف: ما جرفته السيول وأكلته من الأرض، وبالمخفف سمي به ناحية قريبة من أعمال المدينة على نحو من ثلاثة أميال، كان بها مال لعمر بن الخطاب، انظر «مراصد الأطلاع» (١/٣٢٦).

(٢) ما بين معقوفين سقط من النُّسَخ، وهو مستفادٌ من «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (ص١٠٤).

(٣) في (ب): (ولي القضاء بالمدينة).

عبد الملك)[التعريف٢/١٦٤]؛ فوَهَمٌ منه[١]، وهذا ليس له ذكرٌ في «البخاريِّ» و«مسلم»، بل ولا في بقيَّة الكتب السِّتَّة راوٍ يُقال له: زُيَيْد؛ بمُثنَّاة تحتُ مكرَّرة، بل ولا راوٍ اسمُه[٢] (زُبَيد) -بموحَّدة- إلَّا الإياميَّ المذكور، وفيها أبو زُبَيد كنيةُ عَبْثَر بن القاسم، وثَّقه ابنُ مَعينٍ وأحمدُ، وقال أبو داود: (ثقةٌ ثقةٌ).

قوله: (**أَبَا وَائِلٍ**): هو شقيقُ بن سلَمة -بفتح اللَّام- الأسديُّ، مخضرمٌ، سمع عمرَ، ومعاذًا، وعبدَ الله بن مسعود، وعنه: منصورٌ، والأعمش، قال: (أدركتُ سبعَ سِنينَ مِن سِنِي الجاهليَّة)، أخرج له الجماعة، قال ابن معينٍ: (ثقةٌ)، تُوفِّي سنة (٨٢هـ)، وكان مِنَ العلماء العاملين.

تنبيهٌ: المخضرمون ذكرتُهم في مؤلَّفٍ مفردٍ[٣] فسارع إليه إن أردته.

قوله: (**عَنِ الْمُرْجِئَةِ**): هم قومٌ مبتدعةٌ يقولون: لا تضُرُّ الذنوب مع الإيمان، ولا يدخلُ مؤمنٌ النار وإنْ كان مذنبًا، وهم في الإيمان صِنفان؛ صنفٌ يقولون: إنَّ[٤] الإيمان تصديقُ القلب فقط، وصنفٌ يقولون: الإيمان قولٌ باللِّسان وتصديقٌ بالقلب، وغَلَا منهم غالون فقالوا: هو الإقرارُ باللسان فقط[٥].

تنبيهٌ: قد نقل أبو محمَّدِ ابنُ حزم الحافظُ الظاهريُّ: (قال ابنُ كَرَّام -يعني: محمَّدَ بن كَرَّامٍ- السجستانيُّ العابدُ المتكلِّمُ، شيخُ الكرَّاميَّة، وهو ساقطُ الحديث على بِدعتِه: الإيمانُ قولٌ باللِّسان، وإنِ اعتقدَ الكُفْرَ بقلبه؛ فهو مؤمنٌ) انتهى، وهذا[٦] منافقٌ محضٌ مخلَّدٌ في الدرك الأسفل من النار، وأيُّ شيءٍ يَنفعُ ابنَ كرَّامٍ أن يسمِّيه مؤمنًا، وابنُ كرَّامٍ مبتدعٌ، ومِنْ بِدَعِ الكرَّاميَّة: أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ جسمٌ، لا كالأجسام.

و(كرَّام) مُثَقَّلٌ كما قيَّده غيرُ واحدٍ، لا كما قاله متكلِّمُهم محمَّدُ بن الهيصم من أنَّه (كَرَام) بالتخفيف والفتح، والثاني: أنَّه (كِرَام) على لفظ جمع (كريم)، قال ابن الصلاح: (ولا مَعْدِل عنِ الأوَّل) يعني: أنَّه بالفتح والتشديد، وأخبارُ ابنِ كَرَّام معروفةٌ، نسأل الله السلامة والعافية.

---

(١) تعقَّب الحافظُ ابنُ حجر في «تعجيل المنفعة» (١/٥٦٣) قولَ ابن الحَذَّاء، فقال: «هو بعيدٌ، وأظنُّ قاضي المدينة ولده الصلت بن زبيد بن الصلت».

(٢) (اسمه): ليس في (ب).

(٣) وهو «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال إنَّه مخضرم»، وهو كتابٌ مطبوعٌ.

(٤) (إنَّ): ليس في (ب).

(٥) انظر «الفَرْق بين الفِرَق» (ص١٩٠)، «الفصل في الملل والنحل» (٤/١٥٤، ١٥٥).

(٦) أي: من اعتقد الكفر بقلبه.

فائدة: أوَّلُ المرجئةِ: الحسنُ بنُ محمَّدِ بن عليِّ بن أبي طالب ابنُ ابنِ الحنفيَّة، وله فيه تأليفٌ، وقد أخرج له الجماعة[الكاشف/٢٧ب]، وهو تابعيٌّ.

تنبيه(١): نقل الذهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة ذرِّ بن عبد الله بن زرارة الهَمْدانيِّ: (قال أحمدُ: لا بأس به، هو أوَّلُ مَن تكلَّم في الإرجاء)، انتهى، وظاهرُ عبارته: أنَّه مِن تتمَّة كلام أحمدَ، فلعلَّ الحسنَ ابنَ محمَّد ابنِ الحنفيَّة أوَّلُهم، وهذا(٢) أوَّلُ مَن أظهرَ ذلك وتكلَّم فيه، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ**): هذا هو ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه، صحابيٌّ جليلُ القدر.

قوله: (**وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**): لا بُدَّ مِن تأويل هذا الكلام، فإنَّ قتالَه بغير حقٍّ لا يُخرجه عنِ المِلَّةِ عندَ أهل الحقِّ ولا يُكفَّرُ به، وفي التأويلِ **أقوالٌ أصحُّها**(٣): المراد به: كفْرُ الحقوق؛ فإنَّ للمسلم حقًّا على أخيه، فإذا قاتله؛ فقد كفرَ تلك الحقوق، أي: جَحَدَها، **ثانيها**: أنَّ المراد به: مَنِ استحلَّه بغير موجب ولا تأويل، **ثالثها**: أنَّه شابَه فِعْلَ الكفَّار، **رابعُها**: أنَّ المراد بالمقاتلة: المشارَّة، والتناوُل باليد، والتطاوُل على أخيه.

٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، **عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ ابْنُ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، **فَتَلَاحَى رَجُلَانِ** مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، وَإِنَّهُ تَلَاحَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ **فَرُفِعَتْ**، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، التَمِسُوهَا فِي السَّبْعِ، وَالتِّسْعِ، وَالخَمْسِ».

قوله: (**عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ**): هذا هو حميد بن تير، ويُقال: تيرويه، الطَّويل، تُوُفِّيَ وهو قائمٌ يُصلِّي سنةَ (١٤٢هـ)، أخرج له الجماعة، ثقةٌ يُدلِّس.

ولهم شخصٌ آخرُ يُقال له: حُميد بن هلال العَدَويُّ، أبو نصرٍ البصريُّ، يروي عن أنسٍ أيضًا، وله عن أنسٍ في «البخاريِّ» حديثان[ح١٢٤٦و٣٢١٤]، والله أعلم، سأذكرهُما[ح٦١٠،٦٥٥].

قوله: (**فَتَلَاحَى [رَجُلَانِ]**): أي: تسابَّا، والاسمُ: اللِّحاء، وفي «الصَّحاح»: (لاحيتُه مُلاحاةً ولِحاءً؛ إذا نازعتَه، وفي المَثَل: «مَن لاحاكَ؛ فقد عاداكَ»)./ [١/١٧ب]

(١) في (ب): (فائدة).

(٢) أي: ابن كرَّام.

(٣) في (ب): (أحدها).

قوله: (رَجُلَانِ): قال شيخُنا الشَّارح: (مكثتُ مُدَّةً فلم أعثر على مَن سمَّاهما، إلى أن رأيتُ ابنَ دحيةَ في كتابه «العلم المشهور» قال: هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حَدْرَد)، انتهى، قال ابن شيخنا البُلْقينيِّ: (ولم يأتِ على ذلك بشاهدٍ) انتهى[الإفهام١٧]، وأخبرني مَن أَخبَرَ[١] عن شيخنا شيخ الإسلام البُلْقَينيِّ إنكار ذلك.

وابنُ دحيةَ: هو الحافظُ عمر بن الحسن بن[٢] الخطاب الأندلسيُّ، متَّهمٌ في نقله، له ترجمةٌ في «الميزان» فانظرها إن شئت، والله أعلم.

والعلَّامة أبو حيَّان أثير الدين[٣] شيخ شيوخنا في «النظر الحَسبي»[٤] أنكر أنْ يكون ضعيفًا، وقال: (إنَّ[٥] مَن ضعَّفَه لَمْ يَخبُرْه)، والله أعلم.

قوله: (فَرُفِعَتْ): أي: رُفِعَ معرفتُها، لا أنَّها رفعتْ، وقد أجمعَ مَن يُعتدُّ به في الإجماع على بقائها، وشذَّتِ الروافضُ فقالوا: رُفعتْ، ولو رُفعتْ ما قال عليه الصلاة والسلام: «التَمِسُوهَا»، والله أعلم[٦].

٣٧ - بابُ سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الإِيمَانِ، وَالإِسْلَامِ، وَالإِحْسَانِ، وَعِلْمِ السَّاعَةِ، وَبَيَانِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «جَاءَ جِبْرِيلُ عليه السلام يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»؛ فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا، وَمَا بَيَّنَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم **لِوَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ** مِنَ الإِيمَانِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]

قوله: (**لِوَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ**): سأذكرُ قريبًا -إن شاء الله تعالى- وفدَ عبد القيس، كم هم، ومتى وفدوا، ومَن عرفتُ منهم[ح٥٣].

٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، **حدَّثنا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: «الإِيمَانُ

---

(١) في (ج): (وأخبرت عمن أخبرني)، وكذا كانت في الأصل قبل الإصلاح.

(٢) كذا ذكره (ابن الخطاب) تبعًا لبعض نسخ «الميزان»، والصواب: (أبو الخطَّاب)، كما جاء في مطبوع «ميزان الاعتدال» (٣/١٨٦)، و«المقتنى في سرد الكنى» (١/٢١٨)، و«لسان الميزان» (٦/٨٠).

(٣) (أثير الدين): ليس في (ب).

(٤) اسم المؤلَّف «النظر الحسبي في جواب أسئلة الذهبي».

(٥) (إنَّ): ليس في (ج).

(٦) انظر «شرح مسلم» (٨/٢٩٨)، وقوله: (والله أعلم): ليس في (ب).

أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، **وَبِلِقَائِهِ**، وَرُسُلِهِ، **وَتُؤْمِنَ بِالبَعْثِ**»، قَالَ: مَا الإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ **الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ**، **وَتَصُومَ رَمَضَانَ**»، قَالَ: مَا الإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ؛ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا المَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأُخْبِرُكَ **عَنْ أَشْرَاطِهَا**: إِذَا وَلَدَتِ الأَمَةُ **رَبَّهَا**، وَإِذَا تَطَاوَلَ **رُعَاةُ الإِبِلِ البُهْمُ** فِي البُنْيَانِ، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ»، **ثُمَّ** تَلَا النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ الآيَةَ، ثُمَّ أَدْبَرَ فَقَالَ: «**رُدُّوهُ**»، فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الإِيمَانِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ**): (حَيَّان): بفتح الحاء المهملة، وتشديد المُثنَّاة تحت، واسمُه يحيى بنُ سعيدِ بنِ حَيَّانَ -ككُنيته- التيميُّ، إمامٌ ثَبْتٌ، تُوفِّي سنةَ (١٤٥هـ)، أخرج له الجماعةُ.

قوله: (**عَنْ أَبِي زُرْعَةَ**): تقدَّم أنَّ اسمَه هَرِمٌ، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: جرير، وقيل: عمرو، واسم أبيه عمرو بن جرير بن عبد الله البَجَليُّ، من علماء التابعين، وثَّقه ابنُ مَعينٍ وغيرُه، أخرج له الجماعة[1].

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه عبدُ الرحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ مِن نحوِ ثلاثين قولًا، وتقدَّم ما فيه[2][ح٩].

قوله: (**وَبِلِقَائِهِ... وَتُؤْمِنَ بِالبَعْثِ**): اختُلف في الجمع بين الإيمان باللِّقاء والبعث؛ فقيل: اللِّقاءُ يحصُلُ بالانتقال إلى دار الجزاء، والبعثُ بعدَه عند قيام الساعة، وقيل: اللِّقاء ما يكون بعدَ البعث عند الحِساب، ثمَّ ليس المرادُ باللِّقاء رؤيةَ الله تعالى، فإنَّ أحدًا لا يقطعُ لنفسِه بها، فإنَّها مختصَّةٌ بمَن مات مؤمنًا، ولا يَدري الإنسانُ بِمَ يُختَمُ له، كذا قالوا، أمَّا في الجنَّة فيراه داخلوها، وأمَّا في المحشر فللعلماء في رؤية الخَلْق له تعالى ثلاثةُ أقوالٍ لأهل السُّنَّة، سأذكرُها في أواخر هذا التعليق إن شاء الله تعالى ذلك وقدَّره[قبل ح٧٤٣٤]، وأذكرُها أيضًا هنا تعجيلًا للفائدة:

فاعلم أنَّ رؤيةَ الله عَزَّ وَجَلَّ في الدار الآخرة فيها **ثلاثةُ أقوالٍ** لأهل السُّنَّة؛ **أحدُها**: لا يَراه إلَّا المؤمنونَ، **والثاني**: يَراه أهلُ الموقف؛ مؤمنُهم وكافرُهم، ثمَّ يحتجِبُ عنِ الكفَّار، فلا يَرونَه بعد ذلك، **والثالث**:

---

(١) (الجماعة): ليس في (ب)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٢٣).

(٢) (وتقدم ما فيه): ليس في (ج).

يَراه المنافقون دون الكفَّار، قال ابنُ قيِّم الجوزيَّة في «حادي الأرواح» في الباب الخامس والستِّين: (والأقوالُ الثلاثةُ في مذهب أحمدَ وهي لأصحابه، وكذلك الأقوال الثلاثة بعينها في تكليمه لهم)، قال: (ولشيخنا في ذلك مصنَّفٌ مفرَدٌ، حكى فيه الأقوالَ الثلاثةَ وحُجَجَ أصحابها)، وقال ابن القيِّم قُبيل هذا الكلام: (فقد دلَّتِ الأحاديثُ الصحيحةُ الصريحةُ على أنَّ المنافقينَ يَرونَه في عَرَصات القيامة، بل والكفَّار أيضًا، كما في «الصَّحيحين» في حديث التجلِّي يومَ القيامة[خ٧٤٣٧، م١٩١]، وسيمرُّ بك عن قريبٍ) انتهى[١].

قوله: (**الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ**): إنَّما قيَّدها ليُخرج صدقةَ التطوُّع، فإنَّها زكاةٌ لغويَّة، وقيل: للاحتراز من[٢] الزكاة المعجَّلة قبل الحول، فإنَّها زكاةٌ غيرُ مفروضةٍ، أو للتأكيد، والله أعلم.

قوله: (**وَتَصُومَ رَمَضَانَ**): ذكرَهُ بغيرِ (شهر)، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك قريبًا؛ فانظره[ح٤٦].

قوله: (**عَنْ أَشْرَاطِهَا**): أشراطُ الساعة: مُقَدِّماتُها، وهي علاماتٌ بين يديها أيضًا، وكذلك أشراطُ الأشياء، واحدُها (شَرَط) بفتح الشِّين والراء، وقيل: أشراطُ الساعة: أعلامُها.

قوله: (**رَبَّهَا**): وفي روايةٍ لمسلمٍ: (رَبَّتَهَا)[م٨]، وفي روايةٍ له أيضًا: (بَعْلَهَا)[م(٨) (٦)]، والبعلُ: هو المالك، على الصحيح، أو السَّيِّد، وأمَّا[٣] الرَّبُّ فالسَّيِّد[٤]، والرَّبَّة: السَّيِّدة، أي: تَلِدُ مِثلَ سيِّدِها ومالِكِها؛ أراد: كثرةَ السراري واتِّساع الأحوال، وقيل: معناه: العقوقُ، حتَّى يكونَ الولدُ لأُمِّه في الغِلظة والاستطالة كالسَّيِّد، وقيل: لمَّا كان الذي تلِدُه مِن سيِّدها سببَ عتقِها كان كالسَّيِّد المعتقِ لها، وأصلُ الرَّبِّ: المالكُ؛ ومنه: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وقيل: القائم بأمورِهم والمصلِح لهم، وقيل غيرُ ما ذكرتُ، وقد ذكر القرطبيُّ في أواخر «تذكرته» فيه خمسةَ أقوال.

قولُه: (**رُعَاةُ الإِبِلِ**): (الرُّعاةُ) بضمِّ الراء: جمعُ راعٍ؛ كقاضٍ وقُضاة، ويُقال أيضًا: بكسر الراء والمدِّ مِن غير هاء؛ كصاحبٍ وصِحاب[٥].

---

(١) هي رسالة كتبها ابن تيمية إلى أهل البحرين، وهي مطبوعة ضمن «مجموع الفتاوى»، انظر «مجموع الفتاوى» (٤٨٥/٦) وما بعدها، وانظر «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (ص١٩٨).

(٢) في (ج): (عن).

(٣) في (ب): (وإنما).

(٤) في (ب): (السيد).

(٥) في (ج): (وأصحاب)، وكذا في (أ) قبل الإصلاح، وانظر الكلام في «شرح مسلم» (١٥٦/١١).

قوله: (**البُهمُ**): قال في «المطالع»: (بضمِّ الموحَّدة هنا، صوابُه -كما رواه أبو ذرٍّ الهرويُّ وغيرُه [ورويَ] عنِ الأَصيليِّ- بفتح الباء وضمِّها، ووقعتْ في أصل القابِسيِّ بالفتح أيضًا، وحُكِيَ عنه ضمُّ الباء والميم وإسكان الهاء، جعلَه نعتًا لـ«الرُّعاة»، أي: السُّود، قال الخطَّابيُّ: «معناه[(١)]: المجهولون الذين لا يُعرفون، ومنه: أبهم الأمر»، وقال غيرُه: همُ الذين لا شيءَ لهم؛ ومنه: «يُحشَرُ الناسُ عُراةً حفاةً بُهْمًا»[(٢)]، وقيل في هذا أيضًا: متشابهي الألوان، والأوَّل أبين، وجاء في «مسلم» عقب[(٣)] هذا الحديث: «يعني: العُرَيب»[(٤)]، تصغير «العرب»، ومَن كسر الميمَ جعلَه وصفًا لـ«الإبل»، وهي شرُّها، ووصفُهم بـ«الصُّمَّ البُكْمَ»[(٥)] يدُلُّ على أنَّ ذلك كلَّه أوصافُ رُعاةِ الإبل[(٦)]، وقال الطَّحاويُّ: «المرادُ بـ: البُكْمَ الصُّمَّ، أي: عنِ القول المحمود وسماعِه»، أي: لا يعرفونه لجهلهم، وقال الدِّمياطيُّ: «البُهم: السُّود، وهي أدونُ الإبل وشرُّها لأنَّ الكِرامَ منها الصُّفْرُ والبِيضُ، ورَوى الأَصيليُّ بفتح الباء، وهو خطأٌ لأنَّ البَهمةَ ليست من صِغارِ الإِبِل، وإنَّما هي مِن ولد الضَّأن والمَعز، قاله ابنُ بطَّال»[١١٦/١]) انتهى.[مطالع ٥٤٧/١]

٣٨- بابٌ

٥١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، **عَنْ صَالِحٍ**، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، **عَنْ عُبَيْدِ اللهِ** ابْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: **أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ**: **أَنَّ هِرَقْلَ** قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ **سَخْطَةً لِدِينِهِ** بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ، لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ.

قوله: (**عَنْ صَالِحٍ**): هذا هو ابنُ كيسان المدنيُّ، رأى ابنَ عُمر، وسمعَ عُروةَ والزُّهريَّ، وعنه: ابنُ

---

(١) (معناه): ليس في (ب).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٦٠٤٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤٣٨/٢)، والطبرانيُّ في «مسند الشاميِّين» (١٠٥/١)، والحارث في «مسنده» (٣٩)، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن سيِّدنا جابر رضي الله عنه، بألفاظ متقاربة.

(٣) في (ج): (عقيب).

(٤) هو في إحدى روايات «مسلم»، كما أفاد القاضي في «إكمال المُعْلِم» (٢١١/١)، وحكى الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٥٠/١): أنَّه في رواية سليمانَ التَّيميِّ، ومسلمٌ لم يَذكُر لفظ حديث سليمانَ، وليس في المطبوع من «صحيحه».

(٥) أي: في رواية مسلم (١٠).

(٦) في (ج): (لرعاة الإبل).

عُيينةَ، وإبراهيمُ بنُ سَعْدٍ، وغيرُهما، وكان جامعًا للفقه والحديث والمروءة، قال أحمدُ: (هو أكبرُ من الزُّهريِّ، بَخٍ بَخْ[(١)])، أخرج له الجماعةُ، وثَّقه ابنُ مَعينٍ وغيرُه، قال الواقديُّ: (تُوُفِّيَ بعد الأربعين ومئة)، رُمِيَ بالقدر، ولم يصحَّ ذلك عنه، ذكره في «الميزان» لذلك[(٢)]، وصحَّحَ عليه، وقد تقدَّم بعضُ هذا[ح٢٧].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرَّات[(٣)] أنَّه الزُّهريُّ محمَّد بن مسلم بن عبيد[(٤)] الله بن عبد[(٥)] الله ابن شهاب، العالم[(٦)] المشهور.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ): تقدَّم أنَّ هذا صخرُ بن حرب بن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف، والد معاويةَ، رضي الله عنهما، مشهورُ الترجمة.

قوله: (أَنَّ هِرَقْلَ): تقدَّم الكلامُ عليه مختصرًا في أوَّل هذا التعليق؛ فانظره إن أردته[ح٧]./ [١/١٨أ]

قوله: (سَخْطَةً لِدِينِهِ): تقدَّم الكلامُ عليه، وكذا (بَشَاشَتُهُ القُلُوبَ) في أوائل هذا التعليق[ح٧].

٣٩- بابُ فَضْلِ مَنِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ

قوله في التبويب: (اسْتَبْرَأَ): هو بهمزةٍ مفتوحةٍ في آخره.

٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عن زَكَرِيَّاءُ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى المُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): هذا هو الفضلُ بنُ دُكَينٍ، واسم دُكين: عمرو بن حمَّاد، حافظٌ عَلَمٌ، روى عنِ الأعمش، وزكريَّاء بن أبي زائدةَ، وأُمَمٍ، وعنه: البخاريُّ، وعبدُ بن حُميد، وأُممٌ، ثقةٌ ثَبْتٌ، تُوُفِّيَ

---

(١) (بخ): بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة، وقد تُنوَّن مع التثقيل والتخفيف بالكسر والرفع، ولو كررت فالاختيار أن تنوِّن الأولى وتسكِّن الثانية، وقد يُسَكَّنان جميعًا، ومعناها: تفخيم الأمر والإعجاب به.

(٢) في (ج): (كذلك).

(٣) (مرات): ليس في (ب).

(٤) في (أ) و(ج): (عبد)، والمثبت من (ب)، وهو الصواب.

(٥) في (أ) و(ج): (عبيد)، والمثبت من (ب)، وهو الصواب.

(٦) زيد في (ب): (الفرد).

بالكوفة لانسلاخ شعبان سنة (٢١٩هـ)، وقيل غير ذلك، أخرج له الجماعةُ، له ترجمة في «الميزان».

قوله: (عَنْ زَكَرِيَّاءَ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ أبي زائدةَ، وهو هَمْدانيٌّ وادعيٌّ حافظٌ، عنِ الشَّعبيِّ وسِماك، وعنه: القطَّان وأبو نُعَيم، ثقةٌ يُدلِّس عنِ الشَّعبيِّ، تُوُفِّيَ سنةَ (١٤٩هـ)، أخرج له الجماعةُ، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه.

قوله: (عَنْ عَامِرٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه الشَّعبيُّ، وهو ابنُ شَراحيل، مشهورُ الترجمة.

قوله: (النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ): هو بفتح الموحَّدة، وكسر الشِّين المعجمة، ابن سعد بن ثعلبة، الأنصاريُّ الخزرجيُّ، صحابيٌّ معروفٌ جليلٌ، أشهرُ مِن أن يُذكَر، قال ابن الزُّبير: (هو أكبرُ منِّي بسِتَّة أشهرٍ)، أخرج له الجماعةُ، قُتِلَ في آخر سنة (٦٤هـ).

تنبيهٌ[1]: قال ابن عبد البَرِّ: (لا يُصحِّحُ بعضُ أهل الحديث سماعَه من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: وهو عندي صحيحٌ؛ لأنَّ الشَّعبيَّ يقول عنه: «سمعتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» في حديثين أو ثلاثة)، ثمَّ ذكر حديثًا يشدُّ ذلك، وسيأتي مُطوَّلًا في أوائل (كتاب البيع)[ح٢٠٥١]، ووالدُه بَشِير صحابيٌّ شهدَ بدرًا، أخرج له النَّسائيُّ.

تنبيهٌ ثانٍ: بَشِير والدُه له حديثُ النُّحل[2]، والمحفوظُ أنَّه لولده.

فائدةٌ: أوَّل مَن بايع مِن الأنصار أبا بكرٍ الصِّدِّيق بَشِيرٌ هذا، والله أعلم.

قوله: (مُشَبَّهَاتٌ): كذا للسمرقنديِّ، وعند الطَّبريِّ: (مُتَشَبِّهَاتٌ)، وعند غيرهم: (مُشْتَبِهَاتٌ)، وكلُّه بمعنى: مُشكِلات؛ وذلك لِما فيها مِن شَبَه طرفين متخالفين، فيشبه مرَّةً هذا ومرَّة هذا، و(يشتبه) -يفتعل- منه، أي: يُشكِل؛ ومنه: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، أي: اشتبه، و﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، أي: في الصدق والحكمة غير متناقض.

فائدة: اعلم أنَّه اختُلف في المشبَّهات التي ينبغي اجتنابها على أقوال:

---

(١) (تنبيه): ليس في (ب).

(٢) مراده حديث: أنَّه جاء إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بابنه النعمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقال: إنِّي نَحَلْتُ ابني غلامًا كان لي، فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكُلَّ ولدِك نحلْتَ...؟»، تفرَّد النسائيُّ بإخراجه من حديث بشيرٍ (٦/٢٥٩)، وهو في «البخاري» (٢٥٨٦)، و«مسلم» (١٦٢٣) (٩)، وغيرِهما من حديث ابنه النعمان بن بشير، وكذا أخرجه النسائيُّ أيضًا (٦/٢٥٨)، قال المزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (٢/٩٩) عقيب تطريفه لحديث بشيرٍ: (رواه غير هؤلاء من حديث النعمان بن بشير عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو المحفوظ)، وانظر «فتح الباري» (٥/٢٥١).

الأوَّل: أنَّه الذي تعارضت فيه الأدلَّة فاشتبه أمرُه، وبه جزم بعضُهم(١)، ثمَّ ذكر في حُكمه أقوالًا، أحدُها: الحرمة؛ لأنَّه يوقِع في الحرام، والثاني: الكراهة، والورعُ تركُه، والثالث: الوقف، وصُوِّب الثاني؛ لأنَّ الشَّرعَ أخرجَها مِنَ الحرام، فهي مرتابٌ فيها، وصحَّ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ...»؛ الحديث(٢).

وقال بعضُهم(٣): والظاهرُ أنَّها مخرَّجةٌ على الخلاف المعروف في حكم الأشياء قبل وُرودِ الشَّرع، وفيه مذاهبُ؛ أصحُّها: لا يُحكم فيه بشيءٍ، الثاني: الإباحة، الثالث: المنع.

القول الثاني: المرادُ بـ(المُشَبَّهات): المكروهات.

والثالث: أنَّها المباح، قال شيخُنا الشَّارح: (وهو مردودٌ).

قوله: (**لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ**): أي: لسبب اشتباهِها على بعضٍ دونَ بعضٍ، لا أنَّها مشتبهةٌ في أنفسِها، مشتبهةٌ على كلِّ الناس، لا بيان لها؛ فإنَّ العلماءَ يعرفونها؛ ولهذا(٤) نفى علمَها عن أكثر الناس، ولم يقل: لا يعلمُها كلُّ الناس، ولا: أحدٌ من الناس.

قوله: (**اسْتَبْرَأَ**): تقدَّم أعلاه أنَّه مهموزُ الآخر.

قوله: (**وَعِرْضِهِ**): (العِرْض): بكسر العين المهملة، وإسكان الراء؛ ومعناه: حمى نفسَه مِنَ الوقوع في المُشكل الحرام، و(العِرْض) أيضًا: الحسَب، كما سيأتي مُطوَّلًا، وتأوَّلَه قومٌ على العِرْض الذي هو الذَّمُّ والقولُ فيه، وفي «النِّهاية»: (أي: احتاط لنفسِه، لا يجوزُ فيه معنى الآباء والأسلاف) انتهى، وسيأتي الكلامُ عليه بأطولَ من هذا إن شاء الله تعالى[ح١٧٤٢].

قوله: (**يُوشِكُ**): هو بكسر الشِّين، وقد تُفتَح(٥) في لغةٍ رديئةٍ، قاله(٦) في «الصِّحاح»، أي: يُسرع ويَقرُب، وقد تقدَّم الكلام عليها[ح١٩].

قوله: (**حِمًى**): هو بكسرِ الحاء منوَّنٌ، وزن (فِعَلٍ) أي: محظورٌ لا يُقرَب.

قوله: (**مُضْغَةً**): هي قطعةُ لحمٍ بقدرِ ما يُمضَغُ في الفم.

---

(١) هو القرطبي في «المُفْهِم» (٤/٤٨٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٧٢٣)، والترمذيُّ (٢٥١٨)، وقال: (حديث صحيح)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٨/٣٢٧) من حديث الحسن بن علي ﵄.

(٣) هو النووي في «شرح مسلم» (١١/٣٠).

(٤) في (ج): (فلهذا).

(٥) في (ب): (يفتح).

(٦) في (ب): (قال).

قوله: (**إِذَا صَلَحَتْ... وَإِذَا فَسَدَتْ**): هما بفتح اللَّام والسين[(١)]، ويُضَمَّان[(٢)]، وفي المضارع يُضمَّان فقط، ويُقال: صَلُحَ وفَسُدَ؛ إذا صار الصلاحُ والفسادُ هيئةً لازمةً له؛ كـ(ظَرُف) و(شَرُف) والمعنى: صارتْ ذات صلاحٍ وفسادٍ، والله أعلم.

٤٠ - بابٌ: أَدَاءُ الْخُمُسِ مِنَ الإِيمَانِ

قوله: (**الخُمُسِ**): هو بضمِّ الميم، وتُسَكَّن أيضًا.

٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ، عن شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ: أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي، فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: **إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ** لَمَّا أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ القَوْمُ؟» أَوْ: «مَنِ الوَفْدُ؟»، قَالُوا: **رَبِيعَةُ**، قَالَ: «**مَرْحَبًا** بِالقَوْمِ -أَوْ بِالوَفْدِ- **غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى**»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ **إِلَّا فِي شَهْرِ الحَرَامِ**، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ **فَصْلٍ**، **نُخْبِرْ** بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، **وَنَدْخُلْ بِهِ الجَنَّةَ**، وَسَأَلُوهُ عَنِ الأَشْرِبَةِ، **فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ**، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: **أَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ** وَحْدَهُ، قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟»، قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ»، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: **عَنِ الحَنْتَمِ، وَالدُّبَّاءِ، وَالنَّقِيرِ**، وَالمُزَفَّتِ، وَرُبَّمَا قَالَ: **وَالمُقَيَّرِ**، وَقَالَ: «احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ».

قوله: (**عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ**): هو بفتح الجيم وبالرَّاء، واسمه نصرُ بنُ عِمرانَ الضُّبَعيُّ، يروي عنِ ابن عبَّاسٍ، وابنِ عمرَ، وغيرِهما، وعنه: شعبةُ وجماعةٌ، ثقةٌ، تُوفِّي سنة (١٢٨هـ)[(٣)]، أخرج له الجماعةُ، قال الجيَّانيُّ: (وليس في الكتابَين -يعني: «البخاريَّ» و«مسلمًا»- بعد هذا مَن اسمُه جَمْرة ولا أبو جَمْرة بالجيم)، قال: (وفي نسخةِ أبي ذرٍّ عن أبي الهيثم: أبو حمزة عن عائذ بن عمرو، بالحاء والزاي، وذلك وَهَمٌ وقع في «باب عمرة[(٤)] الحديبية»[ح٤١٧٦])، انتهى، وقد ذكر ابن قُرْقُول هذا المكان ومكانين آخرين وَهِمَ الرُّواة فيها فانظر ذلك إن أردته.

---

(١) (والسين): ليس في (ب).

(٢) حكاه الفرَّاء، انظر «إصلاح المنطق» (ص٢٠٧).

(٣) في (ب): (١٣٨هـ)، وليس بصحيح.

(٤) في (ب): (غزوة)، والمثبت رواية أبي ذر عن الكشميهني.

تنبيه: ذكر بعضُ الحُفَّاظ عن شُعبةَ: أنَّه روى عن سبعةِ أشخاصٍ يُقال لكلٍّ منهم: أبو حمزة، رَوَوا كلُّهم عنِ ابن عبَّاسٍ، وكلُّهُم بالحاء والزاي، إلَّا أبا جَمْرة نصرَ بنَ عِمران، ويُدرَكُ فيه الفرقُ بينهم بأنَّ شعبة إذا قال: (عن أبي جَمْرة، عنِ ابن عبَّاسٍ) وأطلقَ؛ فهو نصرُ بنُ عِمران، وإذا روى عن غيره؛ فهو يذكُرُ اسمَه أو نسبَه، والله أعلم، وهذا الكلام متعقَّبٌ أذكُرُ[1] تعقُّبَه في (كتاب النذر) إن شاء الله تعالى؛ وذلك أنَّ الدِّمياطيَّ ذكر هذا الكلامَ هناك[ح٦٦٩٥][2].

قوله: (**إنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ**): (الوفدُ): الجماعة المختارة[3] من القوم؛ ليتقدَّموهم في لُقِيِّ العُلماء والمصير إليهم في المُهِمَّات، واحدهم: (وافد)، وقد تقدَّم الوعد بذكر الوفد الذين قدموا عليه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[ح٤٩]، فاعلم أنَّهم كانوا أربعةَ عشرَ راكبًا[4]، وذكر[5] بعض الحفَّاظ في ترجمة أبي خيرة الصُّبَاحيِّ: أنَّهم كانوا أربعين رجلًا، فأسلموا، ونحوه لابن عبد البَرِّ، والجمع بين (أربعةَ عشرَ) و(أربعين): أنَّ من قال: (أربعةَ عشرَ) عدَّ الرؤساء، ومن قال: (أربعين) عدَّ المجموع، والله أعلم، وسيأتي جمعٌ آخرُ في ذلك[6].

رئيسهم الأشجُّ العَصَريُّ -بفتح العين والصَّاد المهملتين- واسمه المنذر بن عايذ -بمُثنَّاة تحت وذال معجمة- وقيل: المنذر بن الحارث/ بن زياد، وقيل غير ذلك، سمَّاه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ به؛ لأثرٍ كان في [١/١٨ب] وجهه[7]، ومَزْيَدة بن مالك المحاربيُّ، وعُبَيدة بن همَّام المحاربيُّ -وهو بضمِّ العين وفتح الموحَّدة- وكذا ذكره في المضموم الذَّهبيُّ في «تجريده»[8]، وصُحار بن العبَّاس -وقيل: ابن عيَّاش- المُرِّيُّ،

---

(١) في (ب): (إذا).

(٢) غير أنَّ المصنِّف لم يتعقَّب هذا الكلام في ذاك الموضع، وقد تعقَّبه الحافظ العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٢/١٣١٧) فانظره إن أردته.

(٣) في (أ): (المجتازة).

(٤) (راكبًا): ليس في (ب).

(٥) في (ج): (فذكر).

(٦) وهو أنَّهم وفدوا مرَّتين، سيذكره قريبًا.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٥٥٩)، وابن ماجه في «سننه» (٤١٨٧)، وفي رواية البخاريِّ في «الأدب المفرد» (١١٩٨): (وكان أوَّل يوم سُمِّي الأشجَّ ذلك اليوم).

(٨) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٦٩)، وقال فيه: (وقد ذكره أبو حاتم الرازيُّ بفتح العين، وهو الصواب).

وعَمرو بن مَرْجُوم العَصَريُّ -وهو بالجيم- واسم أبيه: عبد قيس بن عمرو[١]، والحارث بن شعيب العَصَريُّ، ولا أعلم هذَا في الصَّحابة، إلَّا أن يكون أحدُ نُسب إلى جدِّه، أو جدٌّ له أعلى، أو في اسم أبيه اختلاف، أو المشهور فيه خلاف شعيب، أو نُسِب إلى خلاف الظاهر، والحارث بن جندب من بني عائش، ذكر ذلك النوويُّ بنحوه، ولم يذكر فيهم جهْم ابن قثم، وجهم هذا: هو[٢] الذي كانت به الجراحة، وكان يَخْبَؤُها حياءً من النَّبيِّ ﷺ[٣]، ونقل النَّوويُّ ذلك[٤] في «شرح مسلم» عن صاحب «التَّحرير»، وقد رأيت في «مبهمات أبي زُرعة» ولد شيخنا العراقيِّ ما لفظه: (روى الخطيب في «المتَّفِق والمفترِق» في ترجمة زيد بن عليٍّ بإسناده عن عوف قال: «حدَّثني زيد بن عليٍّ أبو القَموص قال: حدَّثني أحد الوفد الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من عبد القيس»، قال: «فإنْ لَمْ يكن قيس بن النُّعمان؛ فأنا أُنسيت اسمه»...؛ وذكر الحديث، فاستفدنا بهذا[٥] تعيين تاسعٍ) انتهى، وهو قيس ابن النُّعمان العبديُّ، أحد وفد عبد القيس، له حديث في «أبي داود» في (الأشربة) في (باب الأوعية): (عن وهب بن بقيَّة، عن خالد، عن عوف، عن أبي القَموص زيد بن عليٍّ قال: حدَّثني رجل من الوفد الذين وفدوا إلى رسول الله ﷺ من عبد القيس -يحسب عوف أنَّ اسمه قيس بن النُّعمان- فقال: «لا تشربوا في نقير...») الحديث[د٣٦٩٥]، فلا حاجة إذن إلى عزو تعيينه إلى «المتَّفق والمفترق»، فهذا في «أبي داود»، وقد ذكر السُّهيليُّ في وفد عبد القيس آخرين غير مَن ذكرتهم[٦] وهم: (أبو الوازع الزَّارع ابن عامر، وابن أخته مطر بن هلال العنزيُّ...) إلى أن قال: (ومنهم: ابن أخت[٧] أبي الوازع وكان به جنون) فذكر قصَّته... إلى أن قال: (ومنهم: أبو خيرة الصُّبَاحيُّ)، والله أعلم، وجابر بن عبيد، قال ابن

(١) كذا سمَّاه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/١٢٤)، وفي «الإكمال» (٧/٢٣٧) و«الإصابة» (٣/١٥): أنَّ اسمه عامر بن مرٍّ.

(٢) (هو): ليس في (ج).

(٣) أخرج حديثه مسلمٌ في «صحيحه» (١٨).

(٤) في (ج): (ونقل ذلك النووي).

(٥) زيد في (ب): (المعنى).

(٦) في (ب): (ذكرهم).

(٧) كذا في النسخ، و«معجم الطبراني الكبير» (٥/٢٧٥)، و«معرفة الصحابة» (٣/١٢٣٦)، و«أسد الغابة» (٢/٩٧)، وفي مصدره: (ابن أخي).

عبد البَرِّ: (أحد وفد عبد القيس)، فتكمَّلوا[١] أربعةَ عشرَ، وقد تقدَّم أنَّ بعضهم قال: (إنَّهم أربعون)، فعلى هذا؛ يدخل فيهم مثل أبان المحاربيِّ، وعُمير بن جودان العبديِّ، ورَسيم العبديِّ، والجارود ابن المعلَّى[٢]، وجودان غير منسوب، والظاهر أنَّه والد عمير، ومُشَمْرِج بن خالد العَصَريِّ ابن أخت الوفد، وزيد بن صُحار، وذكر الذَّهبيُّ شخصًا آخر سمَّاه: (جارية بن جابر العَصَريَّ أحد وفد عبد القيس) انتهى، و(جارية) بالجيم، وهؤلاء وفدوا عام الفتح قبل خروجه عليه الصلاة والسلام إلى مكَّة.

فائدة: قال بعض الحفَّاظ من شيوخ شيوخنا -كما[٣] تقدَّم-: (كانوا أربعين، ويقال: أربعةَ عشرَ)، قال: فلا منافاة لأنَّهم وفدوا مرَّتين[٤] وهم: الأشجُّ العَصَريُّ، واسمه المنذر بن عايذ -كما تقدَّم- وكان رئيسهم، والأشعث بن جُودان العبديُّ، والأصحُّ فيه: عمير، وجابر بن عبيد العَصَريُّ، وجاريةُ بن جابر العَصَريُّ، وجهْمُ بن قُثَمَ، والحارثُ بن جندب من بني عائش، وحسَّان بن أبي حسَّان، والحارث بن شعيب العَصَريُّ، وحوثرة العَصَريُّ، وزارع بن عامر العبديُّ، وابن أخته مطر بن هلال، وصُحار بن العبَّاس[٥]، وسفيان بن خولي بن عبد عمرو العَصَريُّ، وشهاب بن متروك العبديُّ، وعبد الله وقيل: عبد الرحمن بن جابر العبديُّ، وعُبيدة بن همَّام المحاربيُّ، وعمرو بن شعيب العَصَريُّ، وعمرو بن المرجوم العبديُّ، وقيس بن النُّعمان العبديُّ، وكعب بن الأعور بن مالك بن عمرو بن عوف، وكان من الشجعان الأشراف، ومَزْيَدة بن مالك المحاربيُّ، وهمَّام بن ربيعة العَصَريُّ، وهمَّام بن معاوية بن شبابة، نقلهما الذَّهبيُّ عنِ ابن سعد، وأبو خيرة الصُّبَاحِيُّ، وهو الذي روى: «اللهمَّ اغفر لعبد القيس...»، وقال: زوَّدَنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الأراكَ نستاك به، روى داود بن المساور، عن مقاتل بن همَّام، عن أبي خيرة الصُّبَاحِيِّ قال: (كنت في الوفد الذين أتَوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكنَّا أربعين راكبًا، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنِ الدُّبَّاء، والحنتم، والنَّقير، والمُزفَّت، قال: ثمَّ أمر لنا بأراك، فقال: «استاكوا بهذا»، فقلنا: يا رسول الله؛ عندنا العُسب، ونحن نجتزئ به، قال: فرفع يديه وقال: «اللهمَّ اغفر لعبد القيس؛ إذ أسلموا طائعين غير كارهين»، والقائف، وإياس،

---

(١) في (ب): (فكملوا).

(٢) في (ج): (العلاء).

(٣) في (ب): (لما).

(٤) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٩): (وَفَدوا مَرَّة في السنة الثَّامنة، ومَرَّة في السنة العَاشرة).

(٥) في (ب): (العياش).

ورَسيم[١] العبديُّ، والجارود ابن المعلَّى[٢]، وجودان، ومُشَمْرِج بن خالد العَصَريُّ، وزيد بن صُحار، ذكر الرُّشاطيُّ [أنَّ] قدومهم[٣] كان[٤] مرَّتين[٥]، وذلك في [ترجمة الصُّبَاحِيِّ: أنَّ القائف وإياسًا][٦] ابني عبس قدما في الوفد الأوَّل، وأنَّ منازلهم البحرين، واختُلِف في عددهم؛ فروى ابن سعد: (أنَّ النبيَّ ﷺ كتب إلى أهل البحرين، فقدم عليه عشرون رجلًا رأسهم الأشجُّ، وأنَّ ذلك كان عام الفتح)، وذكر النَّوويُّ: أنَّهم أربعةَ عشرَ رجلًا، وذكر ابن الأثير: أنَّهم ثلاثةَ عشرَ راكبًا، وأنَّ قدومهم سنة تسع وسنة عشر[٧]، قال الحافظ قطب الدِّين عبد الكريم الحلبيُّ: (وذكر شيخنا أبو محمَّد ابن أبي جمرة أنَّ قدومهم كان في رجب)، قال الحافظ قطب الدين: (وقد وقع لي خمسةٌ وثلاثون رجلًا مسمَّون، وقد أفردتهم في جزء) انتهى[٨].

قوله: (رَبِيعَةُ): هذه نسبة إلى جدِّهم الأعلى، فإنَّ عبد القيس بن أَفْصَى -بفتح الهمزة، ثمَّ فاء ساكنة، ثمَّ صاد مهملة مفتوحة- ابن دُعْمِيٍّ -بضمِّ الدَّال، ثمَّ عين ساكنة، مهملتين، ثمَّ ميم مكسورة، ثمَّ ياء مشدَّدة، مصروف- ابن جَدِيلة بن أسَد بن ربيعة بن نِزار.

قوله: (مَرْحَبًا): هو منصوبٌ بفعل مُضمَر لا يظهر، أي: صادفتَ رُحْبًا، وأتيتَ رُحْبًا وسَعةً، فاستأنِسْ، وقيل: بل انتصب على المصدر، أي: رحَّب الله بك مَرحبًا، فوضع (المَرحب) موضع (الترحيب)، وهو قول الفرَّاء، وإنَّما مدحهم بهذا لأنَّهم أتَوا مسلمين طَوعًا؛ فلم يُصِبهم خِزيٌ بذنوبهم،

---

(١) في النسخ: (ورستم)، وذكره سابقًا: (رسيم) بالياء، وهو الصواب؛ كما في «معرفة الصحابة» (١١٢٤/٢)، و«أسد الغابة» (٧٣/٢)، و«الإصابة» (٥١٥/١).

(٢) في (ب): (العلاء).

(٣) في (ب): (عددهم).

(٤) (كان): ليس في (ب).

(٥) وإليه أشار الحافظ في «هُدَى الساري» (ص٢٦٤) فقال: (فإمَّا أن يكون لهم وفادتان)، وقال في «الإصابة» (٢١٦/١): (وقدم الجارود سنة عشر في وفد عبد القيس الأخير)، وهذا يؤيِّد أنَّهم قدموا مرتين.

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٧) قال ابن الأثير هذا عن الوفود عامَّة، ولم يخصِّص منهم وفد عبد القيس، انظر «أسد الغابة» (١٤/١)، وزيد في (ب) و(ج): (وذكر أبو محمَّد بن أبي جمرة: أنَّ قدومهم كان في رجب)، وضرب عليها في (أ)، وهو الأصوب؛ لتكرارها بعد.

(٨) زيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي كاتب هذا التعليق سماعًا، ومعه القاضي الطويل وابن المغيزل، وأجزت لهم، كتبه إبراهيم المحدِّث).

ولا سَبْيٌ لحريمهم(١).

قوله: (غَيْرَ خَزَايَا): منصوبٌ على الحال، هكذا الرواية، ويؤيِّده ما في مكانٍ آخرَ من «صحيح البخاريِّ»: «مرحبًا بالقوم الذين جاؤوا غيرَ خزايا»[ح٦١٧٦]، وأشار صاحب «التَّحرير» إلى أنَّه رُوي بكسر الرَّاء على الصِّفة لـ(القَوْمِ)، والمعروف الأوَّل، قاله النَّوويُّ.

قوله: (خَزَايَا وَلَا نَدَامَى): كذا هنا، وجاء في غير هذا الموضع: (غير الخزايا ولا النَّدامى) بالألف واللَّام(٢)، وفي روايةٍ لمسلم: (غير خزايا ولا النَّدامى)[م١٧]، وكلُّه صحيح، وأمَّا معناه؛ فـ(الخزايا): جمع (خَزْيَان) كَـ(حَيْرَان وَحَيَارَى): المُذَلِّين، المُهانين، المقبوحين؛ بوطء البلاد، وقتل النُّفوس، وسَبْي النِّساء(٣)، و(النَّدامى) هنا: جمع (نَدْمان) بمعنى: نادم؛ وهي لغة في (نادم)، حكاها الجوهريُّ وغيره(٤)، وعلى هذا؛ فهو على بابه، وقيل: جمع (نادم) إتباعًا لـ(الخزايا)، وكان الأصل: نادمين، وأتبع لـ(خزايا)(٥) تحسينًا للكلام، وهو كثير في كلام العرب.

قوله: (إِلَّا فِي شَهْرِ الحَرَامِ): وفي نسخةٍ هي في هامش أصلنا: (الشَّهر الحرام)، وعليها علامة راويها(٦)، والمراد: جنس الأشهر الحرُم، وهي أربعة: ذو القعدة، وذو الحجَّة، والمحرَّم، ورجب، وإنَّما مُكِّنوا في هذه دون غيرها؛ لأنَّ العرب كانت لا تقاتل فيها، وقد اختُلِف في نَسْخ تحريم(٧) القتال فيها على قولين؛ مذهب الجمهور: النسخ.

وقوله: (في شهر الحرام): هو من باب إضافة الشَّيء إلى نفسه، وفيه مذهبان مشهوران، [وفي حفظي: أنَّه في روايةٍ: «رجب»[هب٦/٣٠٣]](٨).

قوله: (مُضَرَ): هو غير مصروف، لأنَّه معدول، وفيه العلميَّة والتَّأنيث؛ لأنَّها قبيلة معروفة.

---

(١) في (ب): (يخزيهم).

(٢) رواها ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٦١٦)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٢٩٤٩)، والمروزيُّ في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٩١)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٤/٦٠).

(٣) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٩): («غَيرَ خَزَايا»: أي: لم نطأهم فنسبي نساءهم، فيأتونا مستحيين).

(٤) «الصحاح» و«القاموس المحيط» مادَّة (ندم).

(٥) في (ب): (للخزايا).

(٦) وهي رواية أبي الوقت، وابن عساكر، وأبي ذرٍّ عن الكُشميهَنيِّ.

(٧) (تحريم): ليس في (ب).

(٨) ما بين معقوفين ليس في (ب).

قوله: (فَصْلٍ): أي: قاطعٍ يقطع ويبيِّن؛ ومنه: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ﴾ [الطارق: ١٣].

قوله: (نُخْبِرْ بِهِ): بالجزم جواب الأمر، ويجوز رفعه، وعن القرطبيِّ قال: (قيَّدناه على من يُوثَق به: «نُخبِرُ»؛ بالرَّفع على الصِّفة لـ«أمْرٍ»).

قوله: (ونَدخُلْ بِهِ الجَنَّةَ): يجوز جزمه ورفعه، وعن القرطبيِّ قال: (قيَّدناه بالرَّفع أيضًا على الصِّفة، وبالجزم على جواب الأمر)[1].

قوله: (فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ... أَمَرَهُمْ: بِالإِيمَانِ بِاللهِ): اعلم أنَّه عدَّ خمسةً، وقد فسَّرها لهم بالشَّهادتين، والصَّلاة، والزَّكاة، والصَّوم، ثمَّ ذكر لهم أداء الخُمُس، وجوابه: أنَّه أمرهم بالأربع التي وعدهم ثمَّ زادهم خامسة -وهي أداء الخُمُس- لأنَّهم كانوا مجاورين كفَّار مضرَ، وكانوا أهل جهاد، وجوابٌ آخرُ: وهو أنَّ أوَّل الأربع إقام الصلاة، وذكَرَ كلمة التَّوحيد؛ لأنَّها[2] الأساس، وفي هذا الجواب نظرٌ؛ لأنَّ في بعض طرقه في «الصَّحيحين»: «شهادة أن لا إله إلَّا الله -وعقد واحدة- وإقام الصَّلاة...» إلى آخره[ح٤٣٦٩، م١٧]، فعقدُ الواحدة ظاهرٌ في أنَّ الإيمان من الأربع، وقد رواه البخاريُّ في (كتاب الأدب)، وفيه: «أقيموا الصَّلاة»، وليس فيه ذكر الشَّهادتين[ح٦١٧٦]، وفي بعض طرقه حَذْفَ (الصَّوم)[ح٥٢٣، ١٣٩٨، ٣٥١٠، ٤٣٦٩]،
[١/١٩أ] وقد ذكر ابن المُنَيِّر في (باب/ أداء الخُمُس من الدِّين) هذا القول، أعني: أنَّ الإيمان غير معدود، وأنَّه لا ينتظم الكلام إلَّا كذلك؛ فانظره.

قوله: (عَنِ الحَنْتَمِ): هو بحاء مهملة مفتوحة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ مُثنَّاة فوق مفتوحة، ثمَّ ميم، فسَّره أبو هريرة: بأنَّه الجِرار الخضر، كما في «مسلم» في (الأشربة)[م١٩٩٣ (٣١)]، وقال به أيضًا عبد الله ابن مُغفَّل من الصَّحابة[3]، وهو قول الأكثرين -أو كثيرين- من أهل اللُّغة، وقيل: الأبيض والأخضر،

---

(١) «المُفهِم» (١/١٧٤)، وتمام كلام القرطبي في «المفهم»: (قيَّدناه على مَنْ يُوثَقُ بعلمِه: «نُخْبِرُ» مرفوعًا، «وندخل» مرفوعًا ومجزومًا؛ فرفعهما على الصفة لـ«أَمْرٍ»، وجزمُ «ندخُلْ» على جوابِ الأمرِ المتضمِّنِ للجزاء؛ فكأنَّه قال: إنْ أمرتَنَا بأمرٍ واضحٍ؛ فعلناه ورجَوْنَا دخولَ الجنةِ بذلك الفعلِ)، قال الدماميني في «مصابيح الجامع» (١/١٥٨) بعد نقله كلام القرطبي: (يريدُ على روايةِ حذفِ الواو من «ندخل»، وأمَّا على رواية البخاريِّ هنا بإثباتها؛ فلا يتأتَّى الجزمُ في الثاني مع رفعِ الأوَّل)، وانظر «التنقيح» (١/٤٩).

(٢) زيد في (ب): (الثلث).

(٣) أخرج الإمام أحمد (١٦٧٩٥) عَنِ الفضيل بن زَيْدٍ الرَّقاشيِّ قال: (كنَّا عِنْدَ عبد الله بن مُغَفَّلٍ، قال: فَتَذَاكَرْنَا الشَّرَابَ، فقال: الخَمْرُ حَرَامٌ، قلت له: الخَمْرُ حَرَامٌ في كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، قال: فَأَيْشٍ تُرِيدُ؟ تُرِيدُ ما سمعتُ مِن رسول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ سمعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالمُزَفَّتِ، قال: قلتُ: ما الحَنْتَمُ؟ قال: كُلُّ خَضْرَاءَ وَبَيْضَاءَ...).

وهو ما طُلِيَ بالحنتم المعلوم من الزُّجاج وغيره، وقيل: هو الفخَّار كلُّه، وقيل: (الخضر) في تفسير أبي هريرة: السُّود بالزِّفت، قال الحربيُّ: (وهي جرارٌ مزفَّتة، وقيل: هي جرارٌ يُحمَل فيها الخمرُ من مِصْرَ أو[(١)] الشَّام)، وقيل: هي جرار مُضرَّاة بالخمر، وقيل: هي جرارٌ تُعمَل من طينٍ قد عُجِن[(٢)] بشعرٍ ودم، وهو قول عطاء، فنُهِي عنها؛ لنجاستها.

قوله: (**والدُّبَّاءِ**): هو بضمِّ الدَّال المهملة، وقد تُكسَر، وتشديد الموحَّدة، وبالمدِّ، على وزن (المُكَّاء)، والمُكَّاء: طائر، وحُكِي في (الدُّبَّاء) القصرُ: القَرْع؛ ساكن الرَّاء، جمع (دُبَّاءة)، قال شيخُنا الشَّارح في (المناقب): (وذُكِر عنِ القزَّاز: أنَّها قُصِرت في لُغَيَّة).

قوله: (**والنَّقِيرِ**): هو بفتح النون، وكسر القاف، ثمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء؛ وهي النخلة تُنقَر -أي: يُحفَر في جوفها أو جنبها- ويُلقى فيها الماءُ والتَّمر؛ للانتباذ، وقد فسَّره في الحديث في «صحيح مسلم» فقال: (هي النخلة تُنْسَح نَسْحًا، وتُنْقر نقرًا)[م(١٩٩٧)(٥٧)]، أي: تُقشَر ويُحفَر فيها.

قوله: (**المُقَيَّر**): هو المُزَفَّت المذكور قبله، وهو المطليُّ بالقار؛ وهو الزِّفت، وقيل: الزِّفت: نوع من القار.

تنبيه: اعلم أنَّ هذا[(٣)] النهي كان في أوَّل الإسلام، ثمَّ نُسِخَ، وناسخُه حديثُ بريدة في «مسلم»: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «كنت نهيتكم عنِ الانتباذ في الأسقية؛ فانتبذوا في كلِّ وعاء، ولا تشربوا مُسكِرًا»[(٤)][م٩٧٧]، وسيأتي ما في هذا اللفظ؛ وهو (الأسقية) في (الأشربة)[ح٥٥٩٣]، وهذا مذهب الشافعيِّ والجمهور، وذهبت طائفة إلى أنَّ النهي باقٍ؛ منهم: مالك، وأحمد، وإسحاق، حكاه الخطَّابيُّ عنهم، قال: (وهو مرويٌّ عن عمر[(٥)] وابن عبَّاس[م١٩٩٧])[(٦)]، وقال شيخنا الشَّارح في (الأشربة): (وذكره أحمد

---

(١) زيد في (ب): (من).

(٢) في (ب): (عمل).

(٣) زيد في (ب): (الدين).

(٤) لفظ «مسلم»: (نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا)، وكذا جاء في النسخ هنا: (عن الانتباذ في الأسقية) بلا أداة استثناء، وسيأتي في كلام المؤلِّف في (الأشربة) [ح٥٥٩٣] نقلًا عن ابن قُرْقُول: (أنَّه سقطت «إلَّا» من الرواية لفظًا أو خطًّا).

(٥) في مصدره: (ابن عمر)، وكلاهما صحيح، فهو مرويٌّ عن عمر رضي الله عنه، كما سيأتي في كلام المؤلِّف، ومرويٌّ عن ابن عمر رضي الله عنهما، كما في «صحيح مسلم» (١٩٩٧)، وزيد في (ب): (وفيه).

(٦) «معالم السنن» (٤/٢٦٨)، وانظر «فتح القدير» (٩/٣٨)، «المدوَّنة الكبرى» (١٦/٢٦٣)، «المجموع» (٢/٤٠٣)، «المغني» لابن قدامة (١٢/٤٥٩).

أيضًا عن عمر بن عبد العزيز، وأنَّه كتب بذلك إلى عديِّ بن أرطاة بالبصرة[١]، قلت: أخرج ابن أبي شيبة عن عمر[٢] بإسناد جيِّد عنِ البراء قال: أمرني عمر أن أنادي يوم القادسيَّة: لا تنتبذوا في دبَّاء ولا حنتم ولا مُزفَّت[ش٢٤٢٦٨]، انتهى، والقادسيَّة سنة خمسَ عشرةَ من الهجرة.

٤١ - بابُ مَا جَاءَ إِنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَدَخَلَ فِيهِ الإِيمَانُ وَالوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالأَحْكَامُ، وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]: عَلَى نِيَّتِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ»

قوله: (**بابُ مَا جَاءَ أَنَّ الأَعْمَالَ**): (أنَّ): يجوز فيها فتح الهمزة وكسرها، وبهما ضُبِط في أصلنا[٣]، وفي غيره بالفتح فقط، والنُّون مشدَّدة فيهما.

قوله: (**وَالحِسْبَةِ**): هي بكسر الحاء، وإسكان السين، المهملتين، ثمَّ موحَّدة، ثمَّ تاء التأنيث؛ وهي ادِّخار أجر ذلك العمل، وأن يحتسبه العامل في حسبانه.

قوله: (﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾) [الإسراء: ٨٤]: (**نِيَّتِهِ**): هذا قولٌ في تفسير (الشَّاكلة)، وقيل: هي عادته، أو جَدِيلَته التي طُبِع عليها من شقاء أو سعادة، أو ناحيته.

[قوله: (**وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ**)[٤]: **وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ**): هذا تعليق مجزوم به، وقد أخرجه[٥] البخاريُّ في (الحجِّ)[ح١٨٣٤]، و(الجهاد)[ح٢٧٨٣، ٢٨٢٥، ٣٠٧٧]، و(الجزية)[٣١٨٩] من حديث ابن عبَّاس، وعنه طاوس، وعنه مجاهد، وكذا أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذيُّ، والنَّسائيُّ[م١٣٥٣، د٢٤٨٠، ت١٥٩٠، س٧/١٤٦]، قال التِّرمذيُّ: (حسن صحيح).

٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

---

(١) «الأشربة» للإمام أحمد ابن حنبل (٩٨).

(٢) (عن عمر): ليس في (ب).

(٣) وكذا في «اليونينيَّة».

(٤) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٥) في (ب): (أخرج ذلك).

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): تقدَّم في أوَّل هذا التعليق أنَّه الأنصاريُّ النَّجَّاريُّ.

قوله: (أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا): تقدَّم الكلام على هذه المرأة في أوَّل التعليق[ح١].

٥٥ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ ابْنَ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ».

قوله: (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ): هو عقبة بن عمرو الأنصاريُّ، واختُلِف في شهوده بدرًا؛ فعدَّه البخاريُّ فيهم(١)، وسيأتي انتقاده عليه[ح٤٠٠٦]، وقد شهد العقبة مع الثَّلاثة والسَّبعين -على ما تقدَّم عددُهم في كلامي-، ولا خِلاف(٢) فيه أنَّه منهم، وكان أصغرَهم، وشهد أُحُدًا وما بعدها، وهو من جلَّة الصَّحابة، تُوُفِّيَ سنة أربعين، وقيل: سنة إحدى -أو اثنتين- وأربعين، وقيل غير ذلك، أخرج له الجماعة.

قوله: (يَحْتَسِبُهَا): أي: يبتغي بها وجه الله تعالى، وقد تقدَّم[ح٣٥].

٥٦ - حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ».

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه العَلَم الفرد، أبو بكر محمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (فِي فِي امْرَأَتِكَ): ويُروَى: (في فم امرأتك)(٣)، قال بعضهم: (والأوَّل أصوب، و«فم» لغة قليلة)، وفي (فم) ستُّ لغات: فَمٌ وفُمٌ وفِمٌ؛ مثلَّث الفاء، قاله بمعناه الجوهريُّ، ثمَّ(٤) قال: (ومنهم من يُعرِبه في مكانين، تقول: رأيت فَمًا، وهذا فُمٌ، ومررتُ بِفِمٍ، وأمَّا تشديد الميم فلا يجوز إلَّا في الشِّعْر)، ثمَّ أنشد شاهدًا لذلك، قال ابن السِّكِّيت: (ولو قيل: «في فَمِّه»؛ لجاز، بفتح الفاء(٥)) انتهى، أَي: في أهله وحقِّه، وفي «المطالع» ذكر في (الفم) فقال: (فيه ستُّ لغات: فَم، وفُم، وفِم، ثمَّ التشديد) انتهى[٥/٢٤٩]، وذكر شيخنا الأستاذ أبو جعفر أحمد ابن مالك الرعينيُّ[١/٢٤٠] في «شرح ألفيَّة ابن عبد المعطي»

---

(١) في (ب): (منهم).

(٢) في (أ) مستدركًا و(ب): (والاختلاف)، وليس بصحيح.

(٣) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، والأصيليِّ، وابن عساكر، و(عط).

(٤) (ثم): ليس في (ج).

(٥) في «الصحاح»: (بفتح الفاء لجاز)، والذي في «إصلاح المنطق» (ص٨٤): (بضمِّ الفاء).

في الفم لغاتٍ، وكذا(١) ابن أمِّ قاسم[توضيح المقاصد١/٣١٤] في «شرح الألفيَّة»، وما أسوقه هو لفظ ابن أمِّ قاسم، ولفظه: (وإن كان «الفم» بالميم؛ ففيه عشر لغاتٍ؛ نقصه، وقصره، وتضعيفه؛ كلٌّ منها مع فتح الفاء، وكسرها، وضمِّها، والعاشرة: إتباع فائه لميمه، وأفصحها: فتح فائه منقوصًا) انتهى.

٤٢ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»، وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩١]

قوله: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ: لِلهِ...) إلى آخره: أمَّا النصيحة لله؛ فمعناها منصرفٌ إلى الإيمان به، ونفي الشرك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بصفات الكمال والجلال(٢) كلِّها، وتنزيهه سبحانه عن جميع أنواع النَّقائص، وصفات المُحْدَث، والقيام بطاعته، واجتناب مخالفته، والحبِّ فيه، والبغض فيه، وموالاة من والاه، ومعاداة من عاداه... إلى غير ذلك ممَّا(٣) ذكر في الكتب المطوَّلة.

والنصيحة لرسوله: تصديقه في إرساله، وقَبول ما جاء به ودعا إليه، والطَّاعة له فيما سنَّ، وحَكَم، وشَرَع، وبيَّن من أمر الدِّين، وإعظام حقِّه، وتوقيره، ومؤازرته(٤)، وإحياء طريقته في بثِّ الدَّعوة، وإشاعة السُّنَّة، ونفي التُّهَمة عنه فيما قاله، وأنَّه كما قال.

و[أمَّا] النَّصيحة لأئمَّة المسلمين؛ فهم الخلفاء الرَّاشدون، ومن بعدهم ممَّن يلي أمر الأمَّة ويقوم [به](٥)، ومن نُصحِهم: بذلُ الطَّاعة لهم في المعروف، والصَّلاة خلفهم... إلى غير ذلك.

ونصيحة عامَّة المسلمين: تعليمُهم ما يجهلونه، وإرشادُهم إلى مصالحهم، وأمرُهم بالمعروف، ونهيُهم عنِ المنكر، والشَّفقةُ عليهم، وتوقيرُ كبيرهم، ورحمةُ صغيرهم، وغير ذلك، والله أعلم.

٥٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

قوله: (قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ): هو بالحاء المهملة والزَّاي، كنيته أبو عبد الله، بجليٌّ، تابعيٌّ كبير(٦)،

(١) في (ج): (ذكر).
(٢) في (ب): (والجمال).
(٣) في (ب): (كما).
(٤) (ومؤازرته): ليس في (ب).
(٥) تحرفت في (ب) إلى: تقدم.
(٦) (كبير): ليس في (ب).

هاجر إلى النبيِّ ﷺ، ففاتته الصُّحبة بليال، وهو ثقة، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان».

فائدة: ليس في التَّابعين أحد سمع من العشرة المشهود لهم بالجنَّة سواه، ذكر ذلك عبد الرحمن ابن يوسف بن خِراش، وقال أبو عبيد الآجريُّ عن أبي داود: (روى عن تسعة من العشرة، ولم يرو عن عبد الرَّحمن بن عوف).

تنبيه: قول الحاكم في النَّوع السَّابع من «علومه»: (وقد أدرك سعيد بن المُسَيّب أبا بكر وعمر وعثمان... إلى آخر العشرة -قال-: وليس في جماعة التَّابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس ابن أبي حازم)[١] غلطٌ صريحٌ، وكذا قوله في النَّوع الرَّابعَ عشرَ: (فمِنَ الطَّبقة الأولى قومٌ لحقوا العشرة؛ منهم: سعيد بن المُسَيّب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النَّهديُّ، وقيس بن عُبَاد[٢]، وأبو ساسان حُضين بن المنذر، وأبو وائل، وأبو رجاء العطارديُّ)، انتهى[٣]، قد أُنكِر ذلك على الحاكم؛ لأنَّ ابنَ المُسَيِّب إنَّما وُلِد في خلافة عمر بلا خلاف، فكيف يسمع من أبي بكر رضي الله عنه؟! وقد اختُلِف في سماعه من عمر، وبالجملة فلم يسمع من أكثر العشرة، حتَّى قال بعضهم فيما حكاه ابن الصَّلاح: (لا يصحُّ له رواية عن أحدٍ من العشرة إلَّا سعد بن أبي وقَّاص[٤])، انتهى./ [١/١٩ب]

فائدة ثانية: ذكر أبو عمر بن عبد البَرِّ مالكَ بن أوس بن الحدَثان النصريَّ في «الاستيعاب»، ومال إلى أنَّه تابعيٌّ، وأنَّه سمع من العشرة المهاجرين، وذكر في ترجمة قيس أنَّه لَمْ يسمع من ابن عوف، وقد ذكره شيخنا العراقيُّ في (المختلف والمؤتلف) وقال: (إنَّه مخضرم) أعني: مالكًا، وهذا ذهابٌ منه إلى أنَّه تابعيٌّ، ثُمَّ قال: (وقد اختُلِف في صحبته)، انتهى، وكذا قال الذَّهبيُّ في «طبقات المحدِّثين»: (إنَّه مخضرم، وقيل: له صحبةٌ)[٥]، فهذا ثانٍ لقيسٍ[٦]، فردٌ عند ابن عبد البَرِّ[٧]، والله أعلم.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص٢٥)، هذا القول في النوع الثامن -وهو معرفة المراسيل المختلَف في الاحتجاج بها-، لا في السابع وهو معرفة الصحابة على مراتبهم، وليس فيه أنَّه أدرك أبا بكرٍ، إنَّما فيه: أنَّه أدرك عُمَرَ وبقيَّةَ العشرة؛ فليُتنبَّه.

(٢) في (ب): (عبادة).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص٤٢)، والنوع الرابع عشر: معرفة التابعين.

(٤) قال العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٢/٩٥٦): (والظاهر أنَّه -أي: ابن الصلاح- أخذ ذلك من قول قتادة...: ولا حدَّثنا سعيدُ بن المسيَّب عن بدريٍّ مشافهةً إلَّا عن سعد بن مالك).

(٥) «تذكرة الحفَّاظ» (١/٦٨)، غير أنَّه لم يذكر أنَّ له روايةً عن الصِّدِّيق رضي الله عنه، وإنَّما قال: (رأى الصِّدِّيقَ).

(٦) يعني: في كونه تابعيًّا روى عن العشرة.

(٧) لنفيه في ترجمة قيس سماعَه من ابن عوف كما تقدَّم.

٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ: يَوْمَ مَاتَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، قَامَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ، فَإِنَّمَا يَأْتِيكُمُ الآنَ، ثُمَّ قَالَ: اسْتَعْفُوا لأَمِيرِكُمْ، فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ العَفْوَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، قُلْتُ: أُبَايِعُكَ عَلَى الإِسْلَامِ، فَشَرَطَ عَلَيَّ: وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا، وَرَبِّ هَذَا المَسْجِدِ؛ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمْ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): هو محمَّد بن الفضل السدوسيُّ، عارم، الحافظ، عنِ الحمَّادَين وغيرِهما، وعنه: البخاريُّ وعبدُ بن حُميد، تغيَّر قبل موته فما حدَّث، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٤هـ)، أخرج له الجماعة، صدوقٌ مُكثِر، له ترجمة في «الميزان».

وقد ذكرت مَن رُمِيَ بالاختلاط في مُؤلَّف مُفرَد، فإن أردته فانظره.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): اسمه الوضَّاح بن عبد الله، الحافظ اليشكريُّ، سمع قتادةَ وابنَ المنكدر، وعنه: عفَّان، وقتيبة، ولُوين، ثقةٌ مُتقِن لكتابه، تُوُفِّيَ سنة (١٧٦هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»؛ وهي: (مُجمَع على[1] ثقته، وكتابُه مُتقَن بالمرَّة، قال أبو حاتم: «ثقة، يغلط كثيرًا إذا حدَّث من حفظه»)، انتهى، وفي نسختي بـ«الميزان» هَذِه الترجمة مكتوبٌ عليها: (فائدة)، فما أدري أهي في الأصل أو حاشية؟

قوله: (يَوْمَ مَاتَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ): تُوُفِّيَ المغيرة سنة (٥٠هـ)، وحُكِيَ عليه الإجماع[2]، وقيل: سنة (٤٩هـ)، وقيل غير ذلك، وفي كلام الحافظ علاء الدين مُغُلْطاي شيخ شيوخي في قول المزِّيِّ -فيما ظهر لي- نقلًا عنِ التميميِّ: (إنَّه تُوفِّي سنة «٥٠هـ»): (فيه نظرٌ؛ لأنَّ في نسختَين جيِّدتَين من «تاريخ التميميِّ»: مات المغيرة لمَّا جاءه نعيُ عثمان سنة ستٍّ وثلاثين بالمدائن، ولم يذكر بعده قولًا آخر، وكان أميرًا على الكوفة إلى أنْ تُوُفِّيَ بها)، انتهى[3]، قال بعض العصريِّين من الحفَّاظ: (هذا الكلام إنَّما هو في حقِّ حذيفة، وأمَّا المغيرة فلم يكن بالمدائن، بل كان بالمدينة الشريفة حين قُتِل عثمان،

---

(١) (على): ليس في (ج).

(٢) حكى هذا الإجماعَ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (١٩١/١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٦٩/٢٨).

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٤/١١)، وعبارة مُغُلْطاي: (والذي في تاريخ عليِّ بن عبد الله هذا -يعني: التميميَّ- من غير تردُّدٍ من نسخة في غاية الجودة:... مات بالمدائن سنة ستٍّ وثلاثين، وجاءه نعي عثمان رضي الله عنه).

ودخل على عليٍّ، وله معه قصَّةٌ(١) مشهورةٌ، [انتهى(٢)، وهذه القصَّة معروفةٌ مشهورةٌ مع عليٍّ](٣) رضي الله عنهما.

غريبة: رُوِي عن(٤) المغيرة قال: (أحصنت سبعين امرأةً)، وعن عبد الله بن نافع(٥) الصائغ قال: (أحصن المغيرةُ ثلاثَ مئة امرأةٍ في الإسلام)، وقال محمَّد بن وضَّاح القرطبيُّ عن [غير] عبد الله بن نافع قال: (ألف امرأةٍ)، وعنه قال: (ما غلبني أحدٌ قطُّ إلَّا غلامٌ من بني الحارث بن كعب، فإنِّي خطبت امرأة منهم، فأصغى إليَّ الغلامُ، وقال: أيُّها الأمير؛ لا خيرَ لكَ فيها، إنِّي رأيتُ رجلًا يُقبِّلها، فانصرفت عنها، فبلغني أنَّ الغلامَ تزوَّجها، فقلت: ألست زعمت كيت وكيت؟ فقال: ما كذبتُ، رأيتُ أباها يقبِّلها)، والمغيرة مشهور الترجمة فلا نطوِّل بها رضي الله عنه، أخرج له الجماعة، وبدهائه يُضرَب المثلُ.

قوله: (**وَالوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ**): قيل: إنَّ الوقار والسَّكينة بمعنًى واحد، وجُمِعا تأكيدًا، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (والظَّاهر أنَّ بينهما فرقًا، وهو أنَّ السَّكينة: التَّأنِّي في الحركات واجتناب العبث، والوقار: في الهيئة وغضِّ البصر وغضِّ(٦) الصَّوت والإقبال على طريقه بغير التفات، ونحو ذلك) انتهى.

قوله: (**أَمَّا بَعْدُ**): تقدَّم الكلام على إعرابها، وأوَّلِ من قالها، في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧].

قوله: (**وَالنُّصْحِ**): هو بجرِّه، وكذا هو في أصلنا، وجرُّه معروف معطوف.

❊ ❊ ❊

---

(١) في (ب): (قضية).

(٢) لم أقف على هذا القول في المطبوع من «الفتح» و«مقدِّمته».

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ب)، وهي قصَّة النصيحة التي نصح بها المغيرةُ عليًّا لمَّا بُويِعَ بالخلافة، انظرها في «الاستيعاب» (ص٦٦٦).

(٤) (عن): ليس في (ب).

(٥) في النُّسخ: (نافع بن عبد الله)، والمثبت من «الاستيعاب» (ص٦٦٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٧٣/٢٨)، والموضع اللاحق.

(٦) كذا في النسخ، وفي مصدره: (وخفض).

بسم الله الرحمن الرحيم

٣ - كِتَابُ العِلْمِ

١ - بَابُ فَضْلِ العِلْمِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١]، وَقَوْلِهِ: ﴿رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]

٢ - بابُ مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ فَأَتَمَّ الحَدِيثَ، ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ

٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: **حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ**، (ح): وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ القَوْمَ **جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ**، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ، فَكَرِهَ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟»، قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ** إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ».

(كِتَابُ العِلْمِ)... إلى (بَابِ الاِغْتِبَاطِ فِي العِلْمِ وَالحِكْمَةِ)

قوله: (**حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ**): هو بضمِّ الفاء، وهو فُلَيح بن سليمان العدويُّ مولاهم، واسمه عبد الملك[(١)]، قال ابن معين وأبو حاتم والنَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)، وقال أبو داود: (لا يُحتَجُّ به)، وقال الدَّارقطنيُّ: (لا بأس به)، وقال ابن حبَّان: (من متقني أهل المدينة وحفَّاظهم)، أخرج له الجماعة، وليس لهم في الكتب السِّتَّة راوٍ يقال له: (فُلَيح) سواه، وهو أحد العلماء الكبار، وقد جاز القنطرة كما تقدَّم[(٢)][ح١١]، له ترجمة في «الميزان»، والله أعلم.

[قوله: (ح): تقدَّم الكلام عليها في أوَّل هذا التعليق كتابةً ونطقًا فانظره إن أردته][(٣)][ح٦].

---

(١) (واسمه عبد الملك): سقط من (ب).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «هُدَى الساري» (ص٤٥٧): (لم يعتمد عليه البخاريُّ اعتمادَه على مالكٍ وابنِ عُيَينة وأضرابهما، وإنَّما أخرج له أحاديثَ أكثرها في المناقب، وبعضها في الرِّقاق).

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ب).

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم أنَّه عبد الرحمن بن صخرٍ على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا مرَّات[١]، وتقدَّم ما فيه[٢][ح٩].

قوله: (جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ): هذا الأعرابيُّ لا أعرفه فليُبحَث عنه.

قوله: (إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ): (وُسِّدَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الأمرُ): مرفوع قائم مَقام الفاعل، و(وُسِّدَ) في أصلنا مشدَّدٌ بالقلم، وكذا في غيرها، ورأيته في نسخة صحيحة بالتشديد والتخفيف بالقلم، قال ابن قُرْقُول: (كذا لكافَّة الرُّواة، أي: أُسنِد وجُعِل إليهم وقُلِّدوه؛ يعني: الإمارة، وعند القابِسيِّ: «أُسِّد»، وقال: الذي أحفظ: «وُسِّد»، قال: وفيه عنده إشكال بين «وُسِّد» و«أُسِّد»، قال: وهما بمعنًى، قال القاضي: «هو كما قال، وقد قالوا: وِساد وإِساد، واشتقاقهما واحد، والواو[٣] هنا بعد الألف، ولعلَّها صورة الهمزة») انتهى.

ومعنى (وُسِّد الأمر): أي: تولَّاه غيرُ أهل الدِّين ومَن يُعينُهم على الظُّلم والفجور.

٣- بَابُ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالعِلْمِ

٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَدْرَكَنَا، وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم أعلاه أنَّه محمَّد بن الفضل عارمٌ السدوسيُّ، وفي نسخة هي على هامش أصلنا: (عارم بن الفضل)[٤]، وعليها (صح)[٥]، والعارم: الشِّرِّير المُفسِد الخبيث، وقيل: الشَّرس، وكان بعيدًا من العرامة، ذكر أبو عليٍّ الجيَّانيُّ في «تقييده» بسنده إليه قال: (وُلِدت أنا وابن عمِّي هذا، فجاءنا الأسود بن شيبان وكان شيخَ حيٍّ، فسمَّاني عارمًا).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم أعلاه أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٥٨].

قوله: (عَنْ أَبِي[٦] بِشْرٍ): هوَ بالموحَّدة المكسورة، ثُمَّ بالشين المعجمة، واسمه جعفر بن أبي وحشيَّة

(١) (مرات): ليس في (ب).

(٢) (وتقدم ما فيه): ليس في (ج).

(٣) في (ب): (وقالوا: الواو).

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة»، وسقط اسمه في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر.

(٥) (صح): ليس في (ب).

(٦) في (ج): (ابن).

إياسٍ، لقي من الصَّحابة عبَّادَ بن شُرَحبيل اليشكريَّ، وروى عنه حديثًا واحدًا رواه عنه شعبة(١)، وروى عن سعيد بن جبير والشعبيِّ، وعنه: هُشَيم(٢) وغيرُه، صدوق، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ)، قال أبو حاتم وغيرُه: (ثقة)، وله ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه.

قوله: (**عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ**): هو بفتح الهاء، غير مصروف؛ للعجمة والعلميَّة، ورأيته مصروفًا في بعض النُّسخ الصحيحة، وكذا هو مضبوط في أصلنا في بعض الأماكن[ح٤٩٩٣]، وعن الأَصيليِّ: كسر الهاء وصرفه، انتهى، وهو فارسيٌّ مكيٌّ، عن أبيه، وعائشة، وأبي هريرة، وعنه: أيُّوبُ وحُميدٌ، ثقة، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١١٣هـ).

قوله: (**فِي سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا**): هذه السَّفرة جاءت مُبيَّنة في بعض طرق «مسلم»: (رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكَّة إلى المدينة، حتَّى إذا كنَّا [بماءٍ] في الطَّريق؛ تعجَّل قومٌ عند العصر، فتوضَّؤوا وهم عِجالٌ...) الحديث[م٢٤١].

قوله: (**فَأَدْرَكَنَا**): هو بفتح الكاف، والضَّمير منصوب.

قوله: (**أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ**): قال ابن قُرْقُول: (كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «أرهقْنا الصلاةَ»، أي: أخَّرناها حتَّى كادت تدنو منَ الأخرى،/ وهذا أظهر وأوجه، قال الخليل: «أرهقْنا الصلاةَ: استأخرنا عنها»، [١/٢٠أ] وقال أبو زيد: «أرهقنا نحن الصَّلاة: أخَّرناها، وأرهقتْنا(٣) الصلاةُ؛ إذا حانت»، وقال النضر: أرهقْنا الصلاةَ، وأرهقتْنا الصلاةُ، يقال: رَهِقتُ الشَّيء: غشيته، وأرهقني: دنا منِّي، وقال أبو عبيد: «رهِقت القوم: غشيتُهم ودنوت منهم»، وقال ابن الأعرابيِّ: رهِقتُه وأرهقتُه؛ بمعنى: دنوتُ منه، وأرهَقَ(٤) الحُلُمَ: دنا منه، ويكون أرهقتْنا الصلاةُ: أعجلتْنا؛ لضيق [وقتها، يقال: أرهقتْه: أعجلتْه](٥)، ومنه:

---

(١) زيد في (ج): (وروي عن شعبة)، والحديث المشار إليه هو: عَنْ عَبَّادِ بْنِ شُرَحْبِيلَ رضي الله عنه قَالَ: أَصَابَتْنِي سنةٌ، فَدَخَلْتُ حَائِطًا مِنْ حِيطَانِ المَدِينَةِ، فَفَرَكْتُ سُنْبُلًا فَأَكَلْتُ وَحَمَلْتُ فِي ثَوْبِي، فَجَاءَ صَاحِبُهُ فَضَرَبَنِي، وَأَخَذَ ثَوْبِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «مَا عَلَّمْتَ إِذْ كَانَ جَاهِلًا، وَلَا أَطْعَمْتَ إِذْ كَانَ جَائِعًا»، أخرجه الإمام أحمد (١٧٥٢١)، وأبو داود (٢٦٢٠، ٢٦٢١)، وابن ماجه (٢٢٩٨)، من حديث شعبة عن أبي بشرٍ، أمَّا النسائيُّ؛ فأخرجه في «سننه» الصغرى (٨/٢٤٠) من طريق سفيان بن حسين عن أبي بشرٍ.

(٢) في (ب): (هشام).

(٣) في (ب): (وأرهقنا).

(٤) في مصدره: (وراهق)، والمثبت موافق لما في «المخصَّص» (١/٥٨)، فكلاهما صحيح.

(٥) ما بين معقوفين ليس في (ب).

المراهَق -بالفتح- في الحجِّ، ويقال بالكسر، أي: [الذي] أعجله ضيق الوقت أنْ يطوف للورود قبل الوقوف بعرفة) انتهى لفظه، وفي «النهاية»: (أرهقْنا الصلاةَ، أي: أخَّرناها عن وقتها حتَّى كِدنا نغشاها(١) ونُلحِقها بالصلاة الأخرى التي بعدها).

قوله: (**لِلأَعْقَابِ**): هو جمع (عَقِب) بفتح العين، وكسر القاف وتُسكَّن، وبالموحَّدة؛ وهو ما أُخِّر من القدَم، وهي مؤنَّثة(٢)، وقال الأصمعيُّ: (العَقِب: ما أصاب من مؤخَّر القدم الأرضَ إلى الشِّراك)، وقال ثابت: (ما فضَل من مؤخَّر القدَم على الساق)، ومعنى الحديث: ويلٌ للأعقاب(٣)! إذ(٤) لَمْ يهتبلوا بغسلها في الوضوء، ويحتمل أن يخصَّ العقب نفسها بألمٍ من العذاب يتعذَّب صاحبها.

٤ - بَابُ قَوْلِ المُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا أَوْ أَخْبَرَنَا وأَنْبَأَنَا

وَقَالَ لَنَا الحُمَيْدِيُّ: كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا وَسَمِعْتُ وَاحِدًا، **وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ**: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، وَقَالَ شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَلِمَةً، **وَقَالَ حُذَيْفَةُ**: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، **وَقَالَ أَبُو العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ، وَقَالَ أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ، **وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

قوله: (**بابُ قَوْلِ المُحَدِّثِ: «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا» وَ«أَنْبَأَنَا»**) (المحدِّث): بكسر الدَّال المهملة المشدَّدة، وهو الشيخ المسمِّع(٥)، وقوله: (حدَّثنا وأخبرنا وأنبأنا): الكلام في ذلك معروف في علوم الحديث فلا نطوِّل به، ومن أراده فعليه بكتبه.

قوله: (**وَقَالَ لَنَا الحُمَيْدِيُّ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ الحاء، وأنَّه عبد الله بن الزُّبير، وأنَّه أوَّل شيخ روى عنه البخاريُّ في هذا «الصَّحيح»؛ فانظره إنْ أردته[ح١].

قوله: (**وَقَالَ حُذَيْفَةُ**): هو ابن اليماني حِسل -ويقال: حُسَيل- ابن جابر ابن عمرو، أبو عبد الله العبسيُّ؛ بالموحَّدة، صحابيٌّ مشهور الترجمة، أخرج له الجماعة، وأحمد في «المسند»، والصحيح

---

(١) في مصدره: (نُغشيها).

(٢) (وهي مؤنثة): ليس في (ب).

(٣) في «المطالع»: (لأصحاب الأعقاب) وهو أولى، والمثبت من النسخ موافق لما في نسختين منه.

(٤) في (ب): (إن).

(٥) في (ب): (المجمع).

في (اليماني) و(ابن الهادي) و(ابن أبي الموالي) و(ابن العاصي) إثبات الياء، قاله النَّوويُّ، وفي الصَّحابة من اسمه حذيفة غيره -فيما أعلم- ستَّةٌ؛ الذي له رواية: هو وابن أَسِيد، روى له أيضًا مسلمٌ والأربعة(١)، والباقون لا أعلم لهم رواية، والله أعلم، تُوُفِّيَ حذيفة سنة (٣٦هـ)، وهو صاحب السِّرِّ، منعَهُ وأباه شهودَ بدر استحلافُ الجاهليَّة لهما(٢).

قوله: (**وَقَالَ أَبُو العَالِيَةِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ**): بخطِّ بعض الفضلاء في الهامش تجاه (أبي العالية): (اسمه رفيع بن مهران)، انتهى، وقال شيخنا الشَّارح هنا: (أبو العالية البرَّاء؛ بالراء المشدَّدة، واسمه زياد بن فيروز، أو أُذَيْنَة، أو كلثوم، أو زياد بن أُذَينة؛ أقوالٌ، البصريُّ، القرشيُّ مولاهم، التابعيُّ، سمع ابن عمر وغيره، مات سنة «٩٠هـ»، وإنَّما قيل له: البرَّاء؛ لأنَّه كان يبري النَّبل، ومثله أبو معشر البرَّاء...) إلى آخر كلامه(٣).

وقد راجعت ترجمة زياد بن فيروز فوجدته أيضًا عنِ ابن عبَّاس(٤)، وراجعت كلام أبي عليٍّ الجيَّانيِّ، فرأيته ذكرهما، فقال: (تابعيَّان من أهل البصرة)، وترجمهما، لكن لَمْ يعيِّن مَن هو الراوي هنا(٥)، ثُمَّ راجعت «أطراف المزِّيِّ» في ترجمة رفيع أبي العالية الرِّياحيِّ، فرأيته قد ذكر هذا الحديث في ترجمته عنِ ابن عبَّاس، وعزاه أيضًا إلى البخاريِّ في (أحاديث الأنبياء)[ح٣٣٩٥]، و(التوحيد)[ح٧٥٣٩]، وفي (التفسير)[ح٤٦٣٠]، وفي (التَّوحيد) أيضًا: (قال لي(٦) خليفة...) فذكره(٧)، وقد راجعت (كتاب التوحيد) في (باب ذكر النبيِّ ﷺ وروايته عن ربِّه) فوجدت الحديث بعينه[ح٧٥٣٩]، وأمَّا أبو العالية زياد بن فيروز فإنَّه لَمْ يَذكُر(٨) له عنِ ابن عبَّاس غير حديث واحد(٩)، وهو في «البخاريِّ»[ح١٠٨٥] و«مسلم»[م(١٢٤٠)(١٩٩)] و«النسائيِّ»[س٥/٢٠١]، ومتنه: (قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِصُبْحِ رَابِعَةٍ يُلَبُّونَ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٤٩٣).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص١٣٨)، «تهذيب الكمال» (٥/٤٩٥).

(٣) «التوضيح» (٣/٢٦٩).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٤).

(٥) انظر «تقييد المهمل» (٢/٥٥٣).

(٦) (لي): ليس في (ب).

(٧) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٣٨٥).

(٨) أي: المزِّيُّ في «تحفة الأشراف».

(٩) انظر «تحفة الأشراف» (٥/٢٧٦).

بِالحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الهَدْيُ)، فالصوابُ إذن ما في الحاشية، لا ما قاله شيخنا الشَّارح، والله أعلم(١).

وأمَّا أبو العالية رُفَيع -هو بضمِّ الراء وفتح الفاء- ابن مهران الرِّياحيُّ -بكسر الراء، ثُمَّ مُثنَّاة تحت- مولاهم، البصريُّ؛ فرأى الصِّدِّيق، وروى عن عمر وأُبيٍّ، وعنه: عاصم الأحول، وداود بن أبي هند، قالت حفصة بنت سيرين: (سمعته يقول: قرأت القرآن على عمر ثلاث مرَّات)، تُوُفِّيَ سنة (٩٠هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابن معين وأبو حاتم(٢)، له ترجمة في «الميزان»(٣)، وكذا في «الكامل» لابن عديٍّ(٤)، وهو ثقةٌ، وأمَّا قول الشَّافعيِّ: (حديثُ أبي العالية الرِّياحيِّ رِياحٌ)(٤) فإنَّما أراد به حديثه الذي أرسله في القهقهة فقط، ومذهب الشَّافعيِّ أنَّ المراسيل ليست بحجَّة [إلَّا بشروط، والشروط مذكورة في كتب الحديث، فإن أردتها فانظرها، وهي في كلام الشَّافعيَّة أيضًا](٥)، فأمَّا إذا أسند أبو العالية فحجَّةٌ(٦)، وقد أفرد الخليليُّ الحافظُ حديثَ القهقهة بالتأليف، وقد رويته(٧)، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ**): هو عبد الرحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا تقدَّم مرَّات، وتقدَّم ما فيه(٨)[ح٩].

٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ المُسْلِمِ، فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ؟»،

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/١٧٤): (أبو العالية المذكور هنا: هو الرِّياحيُّ -بالياء الأخيرة- واسمه رُفَيع -بضمِّ الراء- مَن زعم أنَّه البرَّاء -بالراء الثقيلة-؛ فقد وَهِم، فإنَّ الحديث المذكورَ معروفٌ برواية الرِّياحيِّ دونه).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٥١٠)، «تهذيب الكمال» (٩/٢١٤)، «الكاشف» (١/٢٦٧).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٤)، وصحَّح عليه الذهبيُّ.

(٤) «الكامل في الضعفاء» (٣/١٦٢).

(٥) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (وقد رويته، والله أعلم)، انظر «الرسالة» للشافعيِّ (ص٤٦١)، و«تدريب الراوي» (١/١٩٨).

(٦) قال ابن عديٍّ في «الكامل» (٣/١٧٠): (ومِن أجل هذا الحديث -يعني: حديث القهقهة- تكلَّموا في أبي العالية، وسائرُ أحاديثه مستقيمةٌ صالحةٌ)، وانظر «معرفة السنن والآثار» للبيهقيِّ (١/٤٣٧)، «ميزان الاعتدال» (٢/٥٤).

(٧) وهو جزء «مجلس حديث القهقهة وعلله».

(٨) (وتقدم ما فيه): ليس في (ج).

فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ البَوَادِي، قَالَ عَبْدُ اللهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ، ثُمَّ قَالُوا: حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

قوله: (**مَثَلُ المُسْلِمِ**): هو بفتح الميم والثَّاء، وبكسر الميم وسكون الثَّاء، قال الجوهريُّ: («مثل»: كلمة تسوية، يقال: هذا مِثْله ومَثَله؛ كما يقال: شِبْهُه وشَبَهُه؛ بمعنًى).

فائدة: أشبهت النخلةُ المسلمَ في كثرة خيرها، ودوام ظلِّها، وطيب ثمرتها، ووجوده على الدَّوام، فإنَّه مِنْ حين تطلع ثمرتها لا يزال يؤكل منه حتَّى تيبس، ويتَّخذ منها منافع كثيرة من خشبها وورقها وأغصانها؛ تُستعمَل جُذوعًا، وحطَبًا، وعِصيًّا، وحُصُرًا، ومخاصرَ، وحبالًا، وأوانيَ، وغير ذلك، ثُمَّ[1] يُنتفَع بِنَواها علَفًا للإبل وغيرها، ثُمَّ كمال نباتها[2] وحسن ثمرته، وهي كلُّها منافع وخير وجمال، والمؤمن خيرٌ كلُّه؛ من كثرة طاعاته، ومكارم أخلاقه، ومواظبته على عبادته وصدقته وسائر الطَّاعات، هذا هو الصحيح في وجه الشَّبه للمسلم، وقد جاء حديثٌ ذكره الحارث ابن أبي[3] أسامة قال: «هي النخلة لا تسقط لها أنملة، وكذلك المؤمن لا تسقط له دعوة»[4]، قال السُّهيليُّ في «التعريف»[5]: (زاد الحارث في متنه زيادةً، وهي تساوي رِحلةً) فذكرها[التعريف٨٥].

وفيه **وجهٌ ثانٍ**: أنَّ النخلة إذا قُطِع رأسُها؛ ماتت، بخلاف الشَّجر، **وثالث**: من كونها لا تحمل حتَّى تلقح، وفيهما[6] نظر؛ لأنَّ التشبيه إنَّما وقع للمسلم، وهذان شاملان[7] المسلم والكافر، وقيل: لأنَّها فضلة تربة آدم، على ما يروى وإنْ كان لا يثبت، قال ابن القيِّم في «الهدْي»: (في إسناده نظر) انتهى[8]، وعلوُّ فرعها[9] كارتفاع عمل المؤمن، وقيل: لأنَّها شديدة الثبوت؛ كثبوت الإيمان

---

(١) في (ب): (مما).

(٢) في (ب): (بنائها).

(٣) (أبي): ليس في (ب).

(٤) انظر «بغية الباحث» (١٠٧٤).

(٥) (في التعريف): ليس في (ب).

(٦) في (ب): (وفيه).

(٧) في (ج): (شاهدان).

(٨) «زاد المعاد» (٣٦٦/٤)، ولفظ الحديث: «أكرموا عمَّتكم النخلةَ؛ فإنَّها خُلقتْ من الطين الذي خُلق منه آدم».

(٩) في «التوضيح»: (فروعها).

في قلب المؤمن، والله أعلم[١].

٦ - بَابُ القِرَاءَةِ وَالعَرْضِ عَلَى المُحَدِّثِ، وَرَأَى الحَسَنُ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ القِرَاءَةَ جَائِزَةً، وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي القِرَاءَةِ عَلَى العَالِمِ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ، فَأَجَازُوهُ، وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يُقْرَأُ عَلَى القَوْمِ، فَيَقُولُونَ: أَشْهَدَنَا فُلَانٌ، وَيَقْرَأُ عَلَى المُقْرِئِ، فَيَقُولُ القَارِئُ: أَقْرَأَنِي فُلَانٌ

قوله: (**بَابُ القِرَاءَةِ وَالعَرْضِ عَلَى المُحَدِّثِ**): اعلم أنَّ القراءةَ على الشَّيخ -وهو المحدِّث- [١/٢٠ب] والعرضَ عليه واحدٌ، وإنَّما عطفه؛ لاختلاف اللَّفظ، ولأنَّ معظم/ الناس يسمُّون القراءة على الشَّيخ عَرْضًا؛ بمعنى: أنَّ القارئَ يعرِض على الشَّيخ ذلك، والله أعلم.

قوله: (**وَرَأَى الحَسَنُ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ القِرَاءَةَ جَائِزَةً**): اعلم أنَّ هذه المسألة اختُلِف فيها؛ وهي القراءة على الشَّيخ المُسَمَّع[٢] وهي العرض، أجمعوا على صحَّة الرواية بها، وأمَّا ما حُكِي عن بعض من لا يعتدُّ بخلافه [أنَّه كان لا يراها][٣]، وهو أبو عاصم الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل.

تنبيهٌ: إنَّما قيل له: النَّبيل؛ لأنَّه قدم الفيلُ إلى البصرة، فخرج الناس يتفرَّجون، فجاء أبو عاصم إلى ابن جريج؛ ليستفيد منه العلم، فقال له ابن جريج: ما لك لَمْ تخرج مع الناس؟ فقال: لا أجد منك عِوَضًا، فقال: أنتَ نبيلٌ، وقيل: لأنَّ شعبة حَلَف ألَّا يحدِّثَ أصحابَ الحديث شهرًا، فبلغ ذلك أبا عاصم، فقصده فقال: حدِّث وغلامي العطَّار حرٌّ لوجه الله تعالى كفَّارةً عن يمينك، فأعجبه ذلك، وقال: أبو عاصمٍ نبيلٌ، فلُقِّب به، وقيل: لأنَّه كان يلبس الثِّياب الفاخرة[٤]، فإذا أقبل؛ قال ابن جريج: جاء النَّبيلُ، وقيل غيرُ ذلك، وهو أبو عاصم الضحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل، أحدُ الأثباتِ والحفَّاظِ، عن يزيد بن أبي عبيد، وابن عجلان، وبَهْزٍ، والكبار، وعنه: البخاريُّ، وعبد بن حميد، وعبَّاس الدُّوريُّ،

---

(١) انظر «التوضيح» (٣/٢٧٣)، ولم يشرح المصنف الباب (٥) ولا الحديث المندرج تحته، وزيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي سماعًا، ومعه الشريف محيي الدين، وابن المغيزل، والقاضي الطويل، بقراءة الجعبري، وأجزت له، كتبه إبراهيم).

(٢) في (ب): (المجمع).

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ب)، وانظر «علوم الحديث» (ص١٣٧).

(٤) كذا في النُّسَخ و«التذهيب» (٤/٣٧٢)، وجاء في «تهذيب الكمال (١٣/٢٨٧): (لأنَّه كان لا يلبس الخُزُوز وجيِّد الثياب).

وخلقٌ، قال عُمر بن شبَّة: (ما رأيت مثله[(١)])، وقال أبو عاصم: (ما دلَّست قطُّ، ولا اغتبت أحدًا منذ عقلت تحريم الغيبة)، تُوُفِّيَ في ذي الحجَّة سنة (٢١٢هـ)، أخرج له الجماعة، قال في «الميزان»: (تناكد العقيليُّ وذكره في كتابه، وساق له حديثًا خُولِف في سنده، هكذا زعم أبو العبَّاس النباتيُّ)، قال الذهبيُّ: (وأنا[(٢)] فلم أجده في «كتاب العُقَيليِّ»[(٣)]، وقال النباتيُّ: ذُكِر لأبي عاصم أنَّ يحيى بن سعيد يَتكلَّم[(٤)] فيك، فقال: لست بحيٍّ ولا ميِّت إذا لَمْ أذكر)، قال[(٥)] [الذهبيُّ: (قلت: أجمعوا على توثيق أبي عاصم)، ثمَّ ذكر كلام ابن شبَّة، انتهى، صحَّح عليه][(٦)] في «الميزان»، فالعمل على توثيقه، والله أعلم.

- روى [أبو][(٧)] محمَّد ابن خلَّاد[(٨)] الرَّامَهُرْمُزيُّ هذه القولة[(٩)] عنه، وروى الخطيب البغداديُّ عن وكيع قال: (ما أخذت[(١٠)] حديثًا قطُّ عرضًا)، وعن محمَّد بن سلَام: أنَّه أدرك مالكًا والناس يقرؤون عليه، فلم يسمع منه لذلك، وكذلك عبد الرحمن بن سلَّام الجمحيُّ لَمْ يكتفِ[(١١)] بذلك؛ فقال مالك: (أخرجوه عنِّي)، وممَّن قال بصحَّتها من التَّابعين: عطاءٌ، ونافعٌ، وعروةُ، والشعبيُّ، والزُّهريُّ، وآخرون كثيرون من الأئمَّة؛ منهم الأئمَّة الأربعة، في خلق لا يحصون كثرة، وقد استدلَّ

---

(١) في (ب): (مثيله).

(٢) في (ب): (وإني).

(٣) قال المصنِّف في هامش النسخة التي كتبها بخطِّه لـ«ميزان الاعتدال» (الورقة ١٧١): (قلت: لعلَّ نسخة الذهبيِّ كانت ناقصةً، وإلَّا فقد وقفت على نسخةٍ عتيقةٍ جدًّا بحلب، فوجدت فيها ترجمة الضَّحَّاك بن مخلد، ذكر فيها كلام القطَّان المذكور، والحديث الذي أشار إليه المؤلِّف أنَّه خُولِف في سنده وغير ذلك، وفيه قول أحمدَ في الحديث الذي خُولِف فيه: إنَّه باطل)، «ميزان الاعتدال» (٢/٣٢٥)، وهو في المطبوع أيضًا من «ضعفاء العقيليِّ» (٢/٢٢٢).

(٤) في (ب): (تكلم).

(٥) في (ب): (قاله).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٧) (أبو): سقطت في النُّسخ هنا وفي موضِعَين آخَرَين؛ في الحديث (١٢٠) والحديث (١٤٢)، ولعلَّها ساقطة في نسخته من «المحدِّث الفاصل»، انظر ترجمة الرَّامَهُرْمُزِيِّ في «تذكرة الحفَّاظ» (٣/٩٠٥)، «الوافي بالوفيات» (١٢/٤٢).

(٨) في (ب): (هلال).

(٩) يعني: أنَّ أبا عاصم كان لا يرى القراءة على الشيخ.

(١٠) في (ج): (أحدث).

(١١) في (ب): (تلتفت).

البخاريُّ على ذلك بحديث ضِمَام بن ثعلبة، وقد قال البخاريُّ: (سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ: أَنَّهُمَا كَانَا يَرَيَانِ القِرَاءَةَ وَالسَّمَاعَ جَائِزًا)[1] فيحتمل أنَّ أبا عاصم كان لا[2] يرى ذلك، وروى جوازَه عن هَذَين.

وقد اختلفوا في القراءة على الشَّيخ هل تساوي قراءة الشَّيخ من لفظه؟ أو دونها؟ أو فوقها؟ على ثلاثة أقوال، فذهب[3] مالك وأصحابه ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخاريُّ إلى التسوية بينهما، وحكاه أبو بكر الصَّيرفيُّ في «دلائله» عنِ الشَّافعيِّ، وذهب ابن أبي ذئب وأبو حنيفة إلى ترجيح القراءة على الشَّيخ على السماع من لفظه، وحُكِيَ ذلك عن مالك أيضًا، وحُكِيَ عن غيره من الجماعة العلماء، وذهب جمهور أهل الشَّرق إلى ترجيح السماع من لفظ الشَّيخ على القراءة عليه، وهو الصحيح.

قوله: (**وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي القِرَاءَةِ عَلَى العَالِمِ**): المحتجُّ هو الحميديُّ عبد الله بن الزُّبير شيخه[4].

قوله: (**بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ**): هو بكسر الضَّاد المعجمة، وبعدها ميم مخفَّفة، صحابيٌّ سعديٌّ، أحد بني سعد بن بكر ووافدهم، قصَّته مشهورة، قال مُغُلْطاي وكذا شيخُنا الشَّارح: (كان قدومه سنة تسعٍ فيما قاله أبو عبيدة، والطبريُّ، وابن إسحاق، وقال الواقديُّ: «سنة خمس»)، انتهى، وفي «الاستيعاب» في ترجمة ضِمَام السعديِّ: (ويقال: التميميُّ، وليس بشيء، قدم وافدًا في سنة خمس، قاله محمَّد بن حبيب وغيره، وقيل: سنة سبع، وقيل: تسع، ذكره ابن هشام عن أبي عبيدة)، انتهى.

وظاهر سياق الحديث أنَّه لَمْ يأت مسلمًا، وإنَّما أسلم بعدُ، وقد بوَّب عليه أبو داود: (باب في المشرك يدخل المسجد)[د قبل ٤٨٦]، قال شيخنا الشَّارح: (لا جرم، قال القاضي: «إنَّه لَمْ يأتِ إسلامه بعد، وإنَّما جاء مستفتيًا»[5])، انتهى، ثُمَّ شرع شيخنا يستدلُّ لكلام القاضي وأبي داود، والذي رأيته في «شرح مسلم» فيما نقله النَّوويُّ عنه قال: (والظاهر: أنَّ هذا الرجل لَمْ يأت إلَّا بعد إسلامه، وإنَّما

(١) هذا القول ثابتٌ في رواية غير الأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت قبل الحديث (٦٢/م١)، كما في هامش «اليونينيَّة».

(٢) (لا): ليس في (ب).

(٣) في (ج): (فمذهب).

(٤) في (ج): (وشيخه)، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٨٠/١): (المحتجُّ بذلك هو الحميديُّ شيخُ البخاريِّ، قاله في كتاب «النوادر» له، كذا قال بعضُ مَن أدركتُه، وتبعتُه في «المقدِّمة»، ثمَّ ظهر لي خلافه، وأنَّ قائل ذلك أبو سعيدٍ الحدَّاد، أخرجه البيهقيُّ في «المعرفة»)، وانظر «هُدَى الساري» (ص٢٦٥).

(٥) انظر «إكمال المُعْلِم» (٢٢٠/١)، وفيه: «إنه لم يأت إلا بعد إسلامه وإجابته، وإنما جاء مستثبتاً»، وهو ما نقله عنه ابن حجر والعيني، وهو خلاف ما نقل ابن الملقن عنه.

كان مستثبتًا ومشافهًا للنَّبيِّ ﷺ، والله أعلم)، انتهى[(١)].

قوله: (آللهُ أَمَرَكَ): هو بمدِّ الهمزة؛ للاستفهام.

قوله: (بِالصَّكِّ): هو بفتح الصَّاد المهملة، وتشديد الكاف: الكتاب، ويجمع على (صِكاك) و(صُكوك).

قوله: (يُقْرَأُ): مبنيٌّ لِما لم[(٢)] يُسمَّ فاعله، مهموز مرفوع، وهذا ظاهر.

٦٢ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ الوَاسِطِيُّ، عَنْ عَوْفٍ، عَنِ الحَسَنِ** قَالَ: لَا بَأْسَ بِالقِرَاءَةِ عَلَى العَالِمِ.

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى المُحَدِّثِ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنِي.

قَالَ: **وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ: عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ** القِرَاءَةُ عَلَى العَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ**): تقدَّم غير مرَّة أنَّ الأصحَّ في (سلَام) التخفيفُ؛ فراجعه إن شئت[ح٢٠].

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ الوَاسِطِيُّ**): هذا هو محمَّد بن الحسن بن عمران المزنيُّ، قاضي واسطٍ، عن عوف الأعرابيِّ، وابن أبي عَروبة، وغيرِهما، وعنه: أحمد ابن حنبل، ومحمَّد بن سلَام، وغيرُهما، وثَّقه ابن معين وغيره، قال أبو حاتم: (لا بأس به)، أخرج له البخاريُّ هذا الأثر خاصَّة، وروى له الترمذيُّ، وابن ماجه، تُوُفِّيَ سنة (١٨٩هـ).

قوله: (**عَنْ عَوْفٍ**): (عوف) هذا: هو ابن أبي جَمِيلة الأعرابيُّ، تقدَّم.

قوله: (**عَنِ الحَسَنِ**): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، تقدَّم.

قوله: (**حَدَّثَنَا عُبَيْدُ**[(٣)] **اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفيَانَ**): الظَّاهر أنَّ هذا هو الثَّوريُّ، وذلك لأنَّ عبيد الله هذا -هو العبسيُّ؛ بالموحَّدة، أحد الأعلام على تشيُّعه وبدعته- سمعَ الثوريَّ، كما رأيته في «الكمال» لعبد الغنيِّ المقدسيِّ[(٤)]، وهذا المذهب المَحكِيُّ عنه قد رُوِيَ عنِ ابن عيينة وعن الثَّوريِّ، ولكنَّ الذي ظهر لي أنَّه أراد الثَّوريَّ؛ لأنِّي رأيتُ ما ذكرتُ لك، وقد روى عن عبيد الله هذا: البخاريُّ، والدَّارميُّ، وعبدٌ، والحارث ابن أبي أسامة، تُوُفِّيَ في ذي القعدة سنة ثلاث عشرة ومئتين، أخرج له الجماعة أصحاب

(١) (والله أعلم انتهى): ليس في (ب)، وانظر «شرح مسلم» (١/١٢٤)، وكذا هي العبارة في «إكمال المُعْلِم» (١/٢٢٠).

(٢) (لم): ليس في (ب).

(٣) في (ب): (عبد).

(٤) في (ب): (المعدي)، وانظر «الكمال» للمقدسي (٧/٢١٠).

الكتب السِّتَّة، له ترجمة في «الميزان»، وثَّقه ابن معين وغيره.

قوله: (**وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ**): هو الضَّحَّاك بن مَخْلَد، تقدَّم.

قوله: (**عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ**): أمَّا (مالك) فهو ابن أنس الإمام المشهور، العَلَمُ الفَرْدُ، شيخُ الإسلام.

وأمَّا (سفيان) هذا فالذي ظهر لي أنَّه الثوريُّ العالم المشهور، وهو المتقدِّم قبله، وإن كان هذا المذهب محكيًّا عنِ السفيانَين، غير أنِّي رأيت في «الكمال» في ترجمة الثَّوريِّ أنَّه ممَّن روى عنه أبو عاصم الضَّحَّاك بن مَخْلَد[٥/٢٠٧]، ورأيت في ترجمة أبي عاصم أنَّه روى عنِ الثوريِّ[الكمال٦/١١]، فهذا مستندي في أنَّه الثوريُّ، والله أعلم، ولم يذكر ابن عيينة في مشايخ أبي عاصم[الكمال٦/١٢].

٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ **المَقْبُرِيِّ**، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي نَمِرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي المَسْجِدِ، **دَخَلَ رَجُلٌ** عَلَى جَمَلٍ، فَأَنَاخَهُ فِي المَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ **مُتَّكِئٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ**، فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الأَبْيَضُ المُتَّكِئُ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: **ابْنَ عَبْدِ المُطَّلِبِ**، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**قَدْ أَجَبْتُكَ**»، فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي المَسْأَلَةِ، **فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ** فِي نَفْسِكَ، فَقَالَ: «سَلْ عَمَّا **بَدَا لَكَ**»، فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، آللهُ **أَرْسَلَكَ** إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: **أَنْشُدُكَ** بِاللهِ، آللهُ أَمَرَكَ **أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ** فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللهِ، آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللهِ، آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ **أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ**، **رَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ**، عَنْ **سُلَيْمَانَ** بْنِ المُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

قوله: (**المَقْبُرِيِّ**): تقدَّم الكلام عليه، وعلى بائه، وأنَّها بالضمِّ والفتح والكسر، وأنَّه حكاه ابن مالك في «المثلَّث» له، ولماذا نُسِب إلى المقبرة[ح٣٩].

قوله: (**دَخَلَ رَجُلٌ**): هذا الرجل سيجيء في آخر الحديث أنَّه ضِمَام بن ثعلبة، وقد تقدَّم الكلام عليه أعلاه[ح٤٦، ٦١].

قوله: (**مُتَّكِئٌ**): هو بهمزة في آخره.

قوله: (بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ): هو بفتح الظاء المعجَمة(١) والنُّون، أي: بينهم، قال الجوهريُّ: (ويقال: نازل بين ظهرَيْهِم وظهرانَيْهِم -بفتح النون- ولا تقل: ظهرانِيهم، بكسرها).

قوله: (ابْنَ عَبْدِ المُطَّلِبِ): (ابنَ): منصوب لأنَّه منادى مضاف، كذا قرأته، وكذا سمعت الناس يقرؤونه، وقال بعضهم ممَّن(٢) عاصرتُه واجتمعتُ به مرارًا كثيرة(٣) من الفضلاء المصريِّين: (إنَّه بفتح الهمزة؛ لأنَّه منادى بالهمزة)، والحاملُ له على ذلك كونُه قريبًا، والقريب يُنادى بالهمزة، ولم أرَ هذا الضَّبط لغيره(٤)، ولكنَّه حسنٌ سائغ، والله أعلم.

وقد جاء في «مسلم»: (يا محمَّد)[م١٢]، وعليه سؤال؛ وهو أن يقال: كيف لَمْ يخاطبْه بالنُّبوَّة ولا بالرِّسالة وقد قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]؟

والجواب: أنَّه يحتمل أوجهًا؛ أحدها: أنَّه لَمْ يؤمن بعدُ، ثانيها(٥): أنَّه باقٍ على جفاء الجاهليَّة، لكنه لَمْ ينكر عليه ولا ردَّ عليه، فلعلَّه ترك ذلك تأليفًا له على الإسلام، أو كان ذلك قبل النهي عن مخاطبته عليه الصلاة والسلام بذلك، أو لعلَّ النهي لم يبلغه، والله أعلم./ [١/٢١أ]

قوله: (قَدْ أَجَبْتُكَ): لَمْ يتلفَّظ عليه الصلاة والسلام بالجواب؛ لأنَّه جعل السُّكوت عند قول أصحابه ما قالوه جوابًا منه عمَّا سألهم عنه، على أنَّه قد جاء في «أبي داود» في هذا الحديث من حديث ابن عبَّاس أنَّه قال: أيُّكم ابن عبد المطَّلب؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «أنا ابن عبد المطَّلب»، فقال: يَا ابن عبد المطَّلب...؛ وساق الحديث[د٤٨٧]، وأجاب بعضهم عن جوابه لفظًا على الرِّواية الأولى: بأنَّه عليه الصلاة والسلام كره ما دعاه به(٦) حيث لَمْ ينسبه إلى ما شرَّفه الله به من النُّبوَّة والرسالة، ونسبه إلى جدِّه.

فإن قيل: فكيف قال عليه الصلاة والسلام يوم حُنين: «أنا النَّبيُّ لا كذِب، أنا ابن عبد المطَّلب»(٧)؟

قيل: الجواب: أنَّه أشار إلى رؤيا رآها عبدُ المطَّلب مشهورةٍ كانت إحدى دلائل نبوَّته، فذكَّرهم

---

(١) (المعجمة): ليس في (ب).

(٢) في (ج): (بعض من)، وكانت كذلك في (أ) قبل الإصلاح.

(٣) (مرارًا كثيرة): ليس في (ج).

(٤) في (ب): (بغيره).

(٥) في (ب): (وثانيها).

(٦) (به): ليس في (ج).

(٧) أخرجه البخاريُّ (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

بها وبخروج الأمر[١] فيها على الصِّدق.

قوله: (**فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ**): أي: تغضب.

قوله: (**بَدَا لَكَ**): (بدا): بغير همز، أي: ظهر.

قوله: (**آللهُ أَرْسَلَكَ؟**): هو[٢] بهمزة الاستفهام أوَّلًا، وكذا (**آللهُ أَمَرَكَ؟**)، وكذا الثالثة، وكذا الرابعة.

قوله: (**أَنْشُدُكَ**): هو بفتح الهمزة، وضمِّ الشين، أي: أسألك، وكذا الثِّنْتان بعد هذه كهَذِه[٣] لفظًا ومعنًى.

قوله: (**أَنْ نُصَلِّيَ**): هي بالنون[٤] عنِ الأَصيليِّ، ولغيره: بالتاء؛ يعني[٥]: المثنَّاة فوق، قال القاضي: (والأوَّل أوجه).

قوله: (**الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ**): هو بنصب (الخَمْسَ) صفة لـ(الصَّلواتِ)، وكسر تاء (الصلواتِ)، وهو منصوبٌ أيضًا، وعلامة النصب فيه الكسرة، [واعلم أنَّه لَمْ يسأله عنِ الحجِّ؛ لأنَّه كان معلومًا عندهم من شريعة إبراهيم صلى الله عليه وسلم][٦].

قوله: (**أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ**): [أي: مَن هو مِن بني سعد بن بكر][٦]، وبكر هو ابن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصَفة بن قيس[٧] عَيلان.

قوله: (**رَوَاهُ مُوسَى**): لعلَّه هو ابن إسماعيل [-وكذا هو في نسخةٍ هي أصلُنا الدمشقيُّ نسبه إلى أبيه[٨]-][٩] التَّبُوْذَكيُّ البصريُّ الحافظ، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ بالبصرة في رجب سنة (٢٢٣هـ)، ثقةٌ مأمونٌ، وقد روى عنه البخاريُّ، وأبو داود، و(**عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ**[١٠] **الحَمِيدِ**): أزديٌّ مَعْنيٌّ، يروي عن

---

(١) في (ب): (الأثر).

(٢) في (ب): (هي).

(٣) (كهذه): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (بالتنوين).

(٥) (يعني): ليس في (ب).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٧) زيد في (ب): (بن).

(٨) جاء منسوبًا إلى أبيه في رواية ابن عساكر.

(٩) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (ثقة مأمون)، وسقط من (ج).

(١٠) (عبد): ليس في (ب).

عبد العزيز الماجشون وعدَّةٍ، وعنه: البخاريُّ تعليقًا، والدَّارميُّ، وعبَّاس الدُّوريُّ، وخلقٌ، وثَّقه أبو حاتم وغيره، قال النَّسائيُّ: (تُوُفِّيَ سنة «٢٢٢هـ»)، أخرج له البخاريُّ تعليقًا، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، و(**سُلَيْمَان**): هو ابن المغيرة القيسيُّ، أبو سعيد البصريُّ، لا سليمان بن طرخان أبا المعتمر، ولا سليمان بن داود الصائغ، والثلاثة يروون عن ثابت عن أنس، ولكنَّ هذا الحديث من رواية سليمان ابن المغيرة.

وقد أخرج هذا الحديثَ مسلمٌ في (الإيمان) عن عمرو الناقد، عن أبي النضر هاشم بن القاسم، وعن عبد الله بن هاشم عن بهز؛ كلاهما عن سليمان بن المغيرة عنه به[م١٢(١٠، ١١)]، وأخرجه الترمذيُّ في (الزَّكاة)(١) عنِ البخاريِّ -صاحب «الصَّحيح» هذا- عن عليِّ بن عبد الحميد الكوفيِّ بإسناده نحوه، وقال: (حسن غريب)[ت٦١٩]، وأخرجه النَّسائيُّ في (الصَّوم)[س٤/١٢١، كن٢٤١٢] وفي (العلم)[س٥٨٣٢] عن محمَّد بن مَعْمَر، عن أبي عامر العقديِّ، عن سليمان بن المغيرة نحوه، ورواية موسى هَذِهِ لَمْ أَرَها في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجها شيخُنا، [وقال بعض حفَّاظ مصر المتأخِّرين: (أخرجها أبو عوانة في «مسنده») وطرقه](٢)، وأمَّا رواية عليِّ بن(٣) عبد الحميد؛ فقد تقدَّم أعلاه أنَّها رواها الترمذيُّ[ت٦١٩].

فائدة -وعدت بها فيما مضى[ح٢٦]-: (التَّبُوْذَكِيُّ): بفتح التاء المُثنَّاة فوق، ثُمَّ موحَّدة مضمومة، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ ذال معجمة مفتوحة، ثُمَّ كاف، وإنَّما قيل له: التَّبُوذَكيُّ؛ لأنَّه اشترى دارًا بتبوذك، وقيل: نزل دارَه قومٌ منها، وقيل: إنَّه نُسب إلى بيع السِّرْجِين، وقيل: نسب إلى بيع ما في بطون الدَّجاج من الكبد والقلب والقانصة.

فائدة: إنَّما أتى بهذه المتابعة لأنَّ شَريكًا تابعيٌّ صدوقٌ، لكنَّه متكلَّم فيه لسوء(٤) حفظه، وقد قال ابن معين مرَّة: (لا بأس به)، ومرَّة قال هو والنَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)، وقد وهَّاه ابن حزم لأجل حديثه في الإسراء، وسيأتي الحديثُ والكلامُ(٥) على شريك فيه[ح٧٥١٧]، فثابت بن أسلم البُنانيُّ

---

(١) (في الزكاة): ليس في (ج).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ب) و(ج).

(٣) (علي بن): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (بسوء).

(٥) في (ب): (في الكلام).

أقوى منه، وإنْ كان له الآخر ترجمة في «الميزان»، إلَّا أنَّه صحَّح عليه، فالعمل على توثيقه، وهو ثابت كاسمه، قال الذهبيُّ: (ولولا ذكر ابن عديٍّ له ما ذكرته)، فجاء بهذه المتابعة ليقوِّيَ الحديث، والله أعلم.

٧- بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ

وَقَالَ أَنَسٌ: نَسَخَ عُثْمَانُ المَصَاحِفَ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الآفَاقِ، وَرَأَى عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمَالِكٌ ذَلِكَ جَائِزًا، وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الحِجَازِ فِي المُنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا وَقَالَ: «لَا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ المَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ): أمَّا (يُذكَر) فمبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(المناولة) معروفةٌ عند أهل الحديث، وهي نوعان: مقرونة بالإجازة، فهذه أعلى أنواع الإجازة، وهي صحيحة، والثانية: التي لَمْ تقترن بالإجازة، وفيها قولان، والأصحُّ بطلانها، فإنْ أردت الوقوف عليها فانظرها من «كتاب ابن الصَّلاح» أو غيره من كتب العلوم في الحديث، والله أعلم.

ولا أعلم البخاريَّ حدَّث في هذا «الصَّحيح» بالمناولة وإن بوَّب عليها، وقد قال [أبو عمرو محمَّد ابن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيريُّ: (كلُّ ما قال البخاريُّ: «قال لي فلانٌ»؛ فهو عرضٌ ومناولة)، انتهى[1]، وإنَّما هي محمولة على السَّماع، وأنَّها كـ(أخبرنا)][2]، وأنَّهم كثيرًا ما يستعملونها في المذاكرة، وأنَّ بعض الناس جعلها من أقسام التعليق، وأنَّ ابن منده جعلها إجازةً، ولا أعلم البخاريَّ حدَّث نفسُه في هذا «الصَّحيح» بالمناولة ولا بالإجازة، بل ولا بالكتابة، إلَّا في مكان واحد حدَّث بالكتابة من محمَّد بن بشَّار[3] بُنْدَار، وسيأتي[ح٦٦٧٣]، والله أعلم[4].

قوله: (نَسَخَ عُثْمَانُ المَصَاحِفَ): قال أبو عمرو الدَّانيُّ الحافظ في «المقنع»[ص١٠]: (أكثرُ العلماء على أنَّ عثمان رضي الله عنه لمَّا كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كلِّ ناحية من النواحي بواحدة

(١) كذا هُنا نسب هذا القول إلى أبي عمرٍو، وكذا في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٠٢)، ونُسِب إلى أبي جعفر بن حمدان والد أبي عَمرٍو في «علوم الحديث» (ص١٧١) و«تغليق التعليق» (٢/١٠) و«تدريب الراوي» (٢/٥٤) وغيرها.

(٢) ما بين معقوفين سواد في (أ).

(٣) في (ب): (يسار).

(٤) زيد في (ب): (انتهى).

منها، فوجَّه إلى الكوفة إحداهنَّ، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشَّام الثالثة، وأمسك عند نفسه[١] واحدة، وقد قيل: إنَّه جعله سبع نسخ، ووجَّه من ذلك أيضًا نسخةً إلى مكَّة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأوَّل أصحُّ، وعليه الأئمَّة[٢]) انتهى، وقد فهِمَ شيخُنا الشَّارح من قوله: (وعليه الأئمَّة) الإجماعَ، فقال: (قال أبو عمرو الدَّاني: «أجمع العلماء»)، فذكر[٣] القول[٤] الأوَّل، ثُمَّ حكى القول الثَّاني عن أبي حاتم السِّجستانيِّ، ويَحتمل أن يكون أبو عمرو حكى الإجماعَ في غير «المقنع»، فاطَّلع شيخُنا عليه، فيكون صحيحًا، وقد تقدَّم أنَّ شيخنا حكى القولين، وقال قبل ذلك: (إنَّ في غير «البخاريِّ» أنَّ عثمان بعث مصحفًا إلى الشَّام، وآخر إلى الحجاز، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وأبقى عنده مصحفًا)، فهذه خمس، فالحاصل: أنَّ النسخ هل هي أربع، أو خمس، أو سبع؟ أقوال، والله أعلم.

قوله: (**الآفَاقِ**): هو بمدِّ الهمزة؛ وهي النواحي، واحدها (أُفْق) بإسكان الفاء وضمِّها، والنسبة إليه: (أُفُقيٌّ) بضمِّ الهمزة والفاء، وبفتحهما؛ لغتان.

تنبيه شارد: [قول الإمام الغزاليِّ[٥] وغيره في (كتاب الحجِّ): (الحاجُّ الآفاقيُّ) منكرٌ؛ فإنَّ الجمع إذا[٦] لَمْ يُسمَّ به لا يُنسَب إليه، وإنَّما يُنسَب إلى واحده][٧].

قوله: (**وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الحِجَازِ فِي المُنَاوَلَةِ**): المحتجُّ هذا[٨] هو الحميديُّ عبد الله بن الزُّبير شيخُه أيضًا.

قوله: (**لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ**): كذا لهم، وعند الأَصيليِّ: (إلى أمير السريَّة)، وهما بمعنًى متقاربٍ، و(إلى) تأتي بمعنى (مع)، وتأتي بمعنى (اللَّام) أيضًا، وهو عليه الصلاة والسلام إنَّما كتب الكتاب له ومعه، ولم يرسله إليه، وليست (إلى) ههنا غاية، ويحتمل أنْ تكون على بابها، وذلك لأنَّه أمره ألَّا يفتحه حتَّى يكون

---

(١) في (ب): (لنفسه).

(٢) في (ب): (الأمة).

(٣) (فذكر): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (قبل).

(٥) (الغزالي): ليس في (ب).

(٦) في (ب): (إن).

(٧) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (بن الزبير شيخه أيضًا).

(٨) في (ب): (بهذا).

بموضع كذا، فصار خطابه إيَّاه في الحكم خطاب الغائب، كما لو كتبه وأرسله إليه وهو في ذلك المكان غائبًا عنه، قاله في «المطالع».

قوله: (**لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ**): هو عبد الله بن جحش بن رِئاب، أخو أبي أحمد -واسمه عبدٌ- وزينبَ أمِّ المؤمنين، وأمِّ حبيبة، وحمنةَ، وأخوهم عبيد الله -بالتصغير- تنصَّر بأرض الحبشة، وعبد الله يقال له: المُجَدَّع في الله، شهد بدرًا، وقُتِل يوم أُحُد بعد أن قُطِع أنفه وأذنه، قال ابن إسحاق: (كانت هَذِه السَّريَّة أوَّل سريَّة غنم فيها المسلمون)[(١)]، وكانت في رجب من السَّنة الثانية قبل بدر الكبرى، بعثه عليه الصلاة والسلام ومعه ثمانية رَهْطٍ من المهاجرين، وقيل: اثنا عشر مهاجرًا، أمَّا الثمانية فهم: أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وعُكَّاشة بن مِحصَن الأسديُّ، وعتبة بن غزوان، وسعد بن أبي وقَّاص، وعامر بن ربيعة من[(٢)] عنْز بن وائل حليف بني عديٍّ، وواقد بن عبد الله أحد بني تميم حليف لهم، وخالد بن البُكَير، وسهيل ابن بيضاء، وكتب له كتابًا، وأمره ألَّا/ ينظر فيه حتَّى يسير يومين، ثُمَّ ينظر فيه، فيمضي لما أُمِر به، ولا يستكره من أصحابه أحدًا، فلمَّا سار يومين فتح الكتاب؛ فإذا[(٣)] فيه: «إذا نظرت في كتابي؛ فامض حتَّى تنزل نخلةَ بين مكَّة والطَّائف، فترصد بها قريشًا وتعلم لنا أخبارهم»[(٤)]، فقال عبد الله وأصحابه: سمعًا وطاعة... إلى آخر القصَّة، وهي معروفة فانظرها إن شئت من السِّير[(٥)]، و(السريَّة): تقدَّم الكلام عليها في (الإيمان)، وذكرت فيها قولين[ح٣٦]. [١/٢١ب]

٦٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، **عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم **بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا**، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ **إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ**، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ **إِلَى كِسْرَى**، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ، **فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ** قَالَ: **فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ** صلى الله عليه وسلم **أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ**.

---

(١) لم أقف عليه من قول ابن إسحاق، بل وجدته من قول ابن هشام في «سيرته» (٢/٢١٧).

(٢) في (ب): (بن).

(٣) في (ج): (وإذا).

(٤) أخرجه موصولًا الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/١٦٢)، والطبريُّ في «جامع البيان» (٢/١١٤٦)، قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/٧٦): (ورواه عبد الملك بن هشام في «تهذيب السيرة» عن زياد بن عبد الله، عن ابن إسحاق نحوه، وهو مُرسلٌ جيِّدٌ قويُّ الإسناد، وقد صرَّح فيه ابن إسحاق بالسَّماعِ)، وقال في «فتح الباري» (١/١٨٦): (فبمجموع هذه الطرق يكون صحيحًا).

(٥) زيد في (ب): (قوله).

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هذا هو ابن كيسان، وقد تقدم أنَّه رأى ابنَ عمر، وروى عنِ الزُّهريِّ، وذكرت بعض ترجمته[ح٥١].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرَّات أنَّه(١) محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ(٢).

قوله: (بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا): هذا الرجل هو عبد الله بن حذافة السهميُّ، وقيل: خُنَيْس بن حذافة -بالخاء المعجمة المضمومة، ثُمَّ نون مفتوحة، ثُمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ سين مهملة- وهو أخو عبد الله المذكور، وقيل: شجاع بن وهب الأسَديُّ، قال المجموعَ ابنُ بَشْكُوال، وعزا الأوَّلَ إلى البخاريِّ في «صحيحه»[ح٤٤٢٤] وغيره، وعزا الثَّاني والثَّالث إلى عمر بن شَبَّة في «أخبار مكَّة(٣)»، انتهى، وخُنَيْس: قيل: أصابه جراحة بأحُد، فمات منها، وليس ذلك بشيء، والمعروف أنَّه مات بالمَدِينَة على رأس خمسةَ عشرَ شهرًا(٤) بعد رجوعه من بدر(٥)، وأين هذا من بعثه ﷺ إلى كسرى؟ لأنَّه بَعَثَ إلى كسرى؛ كما ذكر الواقديُّ من حديث الشفاء بنت عبد الله: أنَّه ﷺ بعث عبد الله بن حذافة السهميَّ منصرفَه من الحديبية إلى كسرى، وبعث معه كتابًا مختومًا...؛ فذكره، وسيأتي في (كتابه ﷺ إلى كسرى وقيصر) إن شاء الله تعالى[ح٤٤٢٤]، ثُمَّ إنِّي رأيت ابن شيخنا البُلْقَينيِّ تعقَّبه أيضًا بما تعقَّبته به، لكن قال: (إنَّ الرسل إنَّما كانوا في السَّابعة)[الإفهام١٩]، وقد تقدَّم أنَّ الإرسال في الخامسة، أو في السَّادسة بعد(٦) الحديبية، أو في السَّابعة[ح٧].

قوله: (إِلَى عَظِيمِ البَحْرَيْنِ): قال شيخنا الشَّارح: (لعلَّه المنذر بن ساوى العبديُّ، فإنَّه ﷺ بعث العلاء بن الحضرميِّ إليه وكان ملك البحرين، فصدَّق وأسلم) انتهى، وما قاله من كون المنذر

---

(١) (مرات أنه): ليس في (ب).

(٢) زيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي كاتب هذه النسخة سماعًا، وأجزت لهم، كتبه إبراهيم المحدِّث).

(٣) في (ب): (مثله)، وهو تحريف، وفي مصدره: «أخبار المدينة»، ولم أقف عليه في «أخبار المدينة» لابن شَبَّة.

(٤) كذا في النسخ، وصوابه: (خمسة وعشرين شهرًا)، كما في «الطبقات الكبرى» (٣/٣٦٥)، «عيون الأثر» (٢/٤٣).

(٥) وهو ما جزم به ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/٣٦٥)، ورجَّحه ابن سيِّد الناس في «عيون الأثر» (٢/٤٣)، والحافظ في «الفتح» (٩/٨٢)، واقتصر على الأوَّل وأنَّه مات من جراحته بأُحُد ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٢١٢)، وابنُ الأثير في «أُسْد الغابة» (١/٧١٢)، والذهبيُّ في «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٦٣)، والحافظ في «الإصابة» (١/٤٥٦).

(٦) في (ب): (يعني).

ابن ساوى ملك البحرين معروف، ومات المنذر ﷺ قبل ردَّة أهل البحرين، وذكر ابن قانع: أنَّه وفد على النبيِّ ﷺ، قال أبو الربيع ابن سالم: (ولا يصحُّ)، وقد ذكر الذهبيُّ في «تجريده» المنذر هذا التميميَّ، فقال: (صاحب البحرين وعاملها لرسول الله ﷺ، ذكره ابن قانع وجماعة) انتهى، يعني: ذكروه في الصَّحابة، ولم يتعقَّبهم الذَّهبيُّ فاعلمه.

قوله: (**البَحْرَيْنِ**): قال شيخنا الشَّارح: (البحران: تثنية «بحر»، وهو مُلك مشهور بين البصرة وعُمان، صالح النَّبيُّ ﷺ أهله، وأمَّر عليهم العلاء بن الحضرميِّ، وبعث أبا عبيدة يأتي بجزيتها) انتهى، وقال الجوهريُّ: (و«البحرين» بلدٌ، والنسبة إليه: بحرانيٌّ، قال اليزيديُّ[(١)]: كرهوا أن يقولوا: بحريٌّ، فتشبه النسبة إلى البحر) انتهى، وكذا في «المطالع» ولفظه: (البحرين بلفظ التثنية: بلاد معروفة باليمن، وهو عَمَلٌ فيه مدن، قاعدتها هجر)، وقال النَّوويُّ: (البحرين؛ على صيغة تثنية «بحر»، وهو اسم إقليم معروف، والنسبة إليه: بحرانيٌّ؛ بنون قبل ياء النسبة، قاله ابن فارس في «المجمل»[(٢)])، فكلام شيخي مباينٌ لكلام هؤلاء، والذي قاله شيخنا غالب ظنِّي أنِّي رأيته منقولًا[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (**إِلَى كِسْرَى**): هو بكسر الكاف وفتحها، فارسيٌّ معرَّب، وهو أَنُوشِرْوَان أَبْرَوِيز -وتفسيره: المظفَّر، قاله المسعوديُّ، وتفسير أَنُوشُرْوَان: مجدِّد الملك، فيما ذُكِر- ابن هرمز، الكافر المعروف، وترجمته معروفة، وهو كسرى أَنُوشُرْوَان بن قباذ بن فيروز، قاله ابن قتيبة في «معارفه»[ص٦٤٧].

قوله: (**فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّب**): قائل هذا الكلام الظاهر أنَّه الزُّهريُّ، والله أعلم.

قوله: (**ابنَ الْمُسَيَّبِ**): تقدَّم أنَّه سعيد، العالم المشهور الفرد، وتقدَّم الكلام على ياء أبيه فيما مضى[ح٢٦]، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (الترمذي).

(٢) تتمة كلام ابن فارس: «البحرين بين البصرة وعمان»، والكلام لم نجده في «المجمل» ولا في «تهذيب الأسماء واللغات»، ولكن قاله في معجم «مقاييس اللغة» (٢٠١/١) مادَّة (بحر).

(٣) أي: في التلفُّظ بها حال الرفع مرفوعة، وقد ذكره مرفوعًا أيضًا أبو عبيد في «معجم ما استعجم» (٢٢٨/١)، قال الحمويُّ في «معجم البلدان» (٣٤٦/١): (هكذا يُتلفَّظ بها في حال الرفع والنصب والجرِّ، ولم يُسْمَع على لفظ المرفوع من أحد منهم، إلَّا أنَّ الزمخشريَّ قد حكى أنَّه بلفظ التثنية، فيقولون: هذه البحران، وانتهينا إلى البحرين، ولم يبلغني من جهة أخرى).

قوله: [(فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ]⁽¹⁾ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ): هذا⁽²⁾ مرسَل؛ لأنَّ ابن المُسَيِّب تابعيٌّ.

٦٥ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ:** أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا -أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ-، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَؤُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا، **فَاتَّخَذَ خَاتَمًا** مِنْ فِضَّةٍ نَقْشُهُ: **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ، فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: مَنْ قَالَ: نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ؟ قَالَ: أَنَسٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ**): هذا هو المِروَزيُّ الكِسائيُّ، لقبه⁽³⁾ رُخٌّ، نزل بغداد، ثمَّ مكَّة، وحدَّث عن هُشَيم⁽⁴⁾، وابن المبارك، وعليِّ بن هاشم بن البَرِيد، والدَّرَاوَرْدِيِّ، وخلقٍ، وكان صاحب حديث، وعنه: البخاريُّ، وأحمد بن سيَّار، وأبو زرعة، وخلقٌ، وقد روى البخاريُّ حديثًا عن محمَّد عن عثمان بن فرقد⁽⁵⁾[ح٢٢١٢ و٤١٤٥]، فقيل: هو ابن مقاتل، وقيل: ابن سلَام، [وقيل: محمَّد ابن عُقْبة، قال أبو حاتم في ابن مقاتل: (صدوق)، وقال ابن حِبَّان: (كان متقنًا)، قال البخاريُّ: (مات في آخر سنة ستٍّ وعشرين ومئتين)، انفرد به البخاريُّ.

تنبيه: لهم محمَّد بن مقاتل، لكنَّه]⁽⁶⁾ عَبَّادَانيٌّ، كنيته أبو جعفر، وهو أحد الصُّلحاء وأهلِ السُّنَّة، عن حمَّاد بن سلمة وابن المبارك، وعنه: أحمد بن إبراهيم الدورقيُّ، وأبو بكر المَرُّوذِيُّ⁽⁷⁾، وأبو يعلى المَوْصِليُّ، وغيرُهم، قال المَرُّوذِيُّ: (دخلت عليه وقدم من عَبَّادان، فقال رجل: زيَّنتَ بَلَدَنا بقدومك، فتغيَّر وجهه وقال: لا تَعُدْ لهذا، وأراه قال: هذا الذَّبْحُ)، وقال موسى بن هارون: (مات بعَبَّادان من أوَّل يوم من سنة ستٍّ وثلاثين ومئتين)، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، أخرج له أبو داود في كتاب «المسائل التي سأل عنها الإمام أحمد ابن حنبل».

تنبيهٌ آخَر: في «إغاثة اللَّهفان» لابن القيِّم في مسألة الطلاق الثلاث ما نصُّه: (أنَّه مذهب محمَّد

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) في (ب): (وهذا).

(٣) في (ب): (نعته).

(٤) في (ب): (إبراهيم).

(٥) في (ب): (مرقد).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٧) في (ب): (المذان).

ابن مقاتل الرازيِّ[(١)]، حكاه عنه المازريُّ في كتابه «المُعلِم»[(٢)]، قال الخطيب: حدَّث عن عبد الله بن المبارك، وعبَّاد بن العوَّام، ووكيع بن الجرَّاح، وأبي عاصم النَّبيل، رَوى عنه الإمام أحمد، والبخاريُّ في «صحيحه»، وكان ثقة)، انتهى، والظاهر أنَّه اشتبه عليه؛ لأنَّ الذي روى عنه البخاريُّ مروزيٌّ، وهذا رازيٌّ، والظاهر: أنَّه غيرُ العَبَّادانيِّ، وابنُ حِبَّان ذكر المروَزيَّ والعبَّادانيَّ، ورأيتهما في كلام الذهبيِّ في «مختصر التهذيب»، وقد ذكر الذهبيُّ محمَّدَ بن مقاتل الرازيَّ، فقال: (لا المروزيُّ، حدَّث عن وكيعٍ وطبقتِه، تُكلِّم فيه ولم يُترَك)، انتهى، والله أعلم.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): هذا هو ابن المبارك، العالم المشهور الزَّاهد، الذي جمع خصالًا كثيرة من الخير، رحمة الله عليه، وهو شيخ خراسان.

قوله: (**فَاتَّخَذَ خَاتَمًا**): (الخاتَم): بفتح التاء وكسرها، وفيه أربع لُغَات[(٣)] أخرى: خاتام، وخَيْتَام، وخِتام، وخَتْم.

تنبيهٌ: اتِّخاذ الخاتم ليختم به الكتب إلى الملوك ذكره ابن سيِّد الناس في «سيرته» في السنة السابعة من الهجرة، وقد تقدَّم أعلاه وقبله متى كانت الكتابة[ح٧، ٦٤].

[**تنبيهٌ** هو فائدة: قال ابن العربيِّ في «الأحوذيِّ شرح الترمذيِّ» في (باب ذكر الخاتم) حين[(٤)] ذكر الكتابة وأنَّهم لا يقرؤون كتابًا إلَّا مختومًا: (فاتَّخذ الخاتم من أجل ذلك، وكان قبلُ إذا كتب كتابًا؛ ختمه بظفره)][(٥)].

قوله: (**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**): اعلم أنَّ المتبادر إلى الفَهم أنَّ الكتابة التي كانت على خاتمه عليه الصلاة والسلام من فوق إلى أسفل ثلاثة أسطر، سطر فيه: محمَّد، وسطر فيه: رسول، وسطر فيه: اسم الجلالة، لكنِّي رأيت شيخ شيوخي الإمام العلَّامة شيخ المذهب وفقيه مصر والقاهرة في وقته جمال الدين[(٦)] عبد الرحيم

---

(١) في المطبوع من «إغاثة اللهفان» (١/٤٥٦): (مذهب مقاتل الرازيِّ)، ولعلَّه سقط منه: (ابن)، وانظر «المُعْلِم» (١/٤٤٩)، «إكمال المُعْلِم» (٥/٢٠).

(٢) في (ب): (العلم)، انظر «المُعْلِم» (١/٤٤٩).

(٣) (لغات): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (حتى).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) زيد في (ج): (بن)، وليس بصحيح.

الإسنويَّ في «مهمَّاته» قال: إنَّه رأى في بعض الكتب -ولا يحضره اسمه- أنَّ الكتابة التي كانت على خاتمه تُقرَأ من أسفل إلى فوق، فاسم الربِّ عَزَّوَجَلَّ فوق الأسطر، وفي الوسط: رسول، وتحته: محمَّد، وهذا إن صحَّ فهو حسن في غاية، والله أعلم، وقال شيخنا الشَّارح في (كتاب اللِّباس) من شرحه[1] لهذا الكتاب ما لفظه: (وكنَّا نبحث قديمًا هل الجلالة فوق، والرَّسول في الوسط، والباقي أسفل، أو بالعكس؛ فليُحَرَّر) انتهى.

تنبيهٌ: الذي ظهر لي أنَّ هذه الكتابة كانت مقلوبة؛ لأنَّها لو كانت مستوية لعسُر قراءتها على القارئ، وهكذا يصنع الناس اليوم في الخاتم الذي يُختَم به، **ولم أر أنا ذلك لأحد.**

تنبيهٌ ثانٍ: ما هنا أنَّه المنقوش على خاتمه هو المعروف الثابت، وذكر شيخنا الشَّارح في (اللِّباس) ما لفظه: (وقيل: كان نقشه: لا إله إلَّا الله محمَّد رسول الله) انتهى[2].

فائدةٌ: في الحديث المذكور اتِّخاذ خاتم الفضَّة، وهو إجماع، ولا عبرة بمن شذَّ فيه من كراهة لُبسه إلَّا لذي سلطان، ومن كراهته للنساء، وأمَّا خاتم الذهب فقام الإجماع على تحريمه على الذكور، وما يذكر عن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم من أنَّه مُبَاح لهم فشاذٌّ، وكذلك ما يحكى عن غيره من كراهته، وسيأتي تعداد خواتمه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في (اللِّباس) إن شاء الله تعالى [قبل ح٥٨٦٣].

٨- بَابُ مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ المَجْلِسُ، وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا

قوله في التبويب: (**فُرْجَةً**): هي بضمِّ الفاء وفتحها؛ لغتان، وفي «الصِّحاح» الضمُّ فقط، والفرجة: الخلل بين الشَّيئين.

قوله فيه: (**فِي الحَلْقَةِ**): هي بإسكان اللَّام على المشهور، وحُكِيَ: فتحها، فجمع الثانية: حَلَق -بفتح الحاء واللَّام- وجمع الأولى: حِلَق، بكسر الحاء وفتح اللَّام.

٦٦- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: **أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** أَخْبَرَهُ **عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، **إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ**، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَهَبَ وَاحِدٌ، قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى **فُرْجَةً فِي الحَلْقَةِ** فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الآخَرُ فَجَلَسَ

(١) في (ب): (كتاب للناس عن شيوخه).

(٢) «التوضيح» (كتاب الجهاد والسير) (٣٢/١٨)، و(كتاب الأحكام) (٤٨٥/٣٢)، ولم أقف عليه في (كتاب اللباس).

خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللهِ، فَآوَاهُ اللهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَاسْتَحْيَا، فَاسْتَحْيَا اللهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَأَعْرَضَ، فَأَعْرَضَ اللهُ عَنْهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي أويسٍ، ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ.

قوله: (أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ): اسم (أبي مُرَّة) يزيد، ويُقال: هو مولى أمِّ هانئ أختِ عَقِيل، روى أبو مرَّة هذا عنهما، وعن أبي الدَّرداء، وغيرِهم، وعنه: سعيد بن أبي هند، والمَقْبُريُّ، وآخرون، قال الواقديُّ: (إنَّما هو مولى أمِّ هانئ، وإنَّما نُسِب إلى عَقيل لكونه كان يلزمه، وكان شيخًا/ [١/٢٢أ] قديمًا)، أخرج له الجماعة، ثقة.

قوله: (عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ): هو بالقاف، واسمه الحارث بن عوف بن أَسِيد، وقيل: الحارث بن مالك، وقيل: عوف بن الحارث، عنِ النَّبيِّ ﷺ، وعن أبي بكر وعمرَ، وعنه: ابناه عبدُ الملك وواقدٌ، وجماعةٌ، قيل: إنَّه شهد بدرًا، وليس بشيء[(١)]، بل شهد الفتح، ونزل في الآخِرِ بمكَّة، وتُوُفِّيَ بها سنة (٦٨هـ)[(٢)]، أخرج له الجماعة، ولعلَّ الذي شهد بدرًا سميٌّ له، قاله الذهبيُّ في «تجريده»[(٣)].

قوله: (ثَلَاثَةُ نَفَرٍ): هؤلاء الثَّلاثة لا أعرفهم، و(النَّفَر) بالتحريك: عدَّة رجال من ثلاثة إلى عشرة، قاله الجوهريُّ.

قوله: (فُرْجَةً): تقدَّم الكلام عليها قريبًا.

قوله: (فِي الحَلْقَةِ): تقدَّم الكلام عليها قريبًا.

قوله: (فَأَوَى إِلَى اللهِ، فَآوَاهُ اللهُ): الأولى بالقصر، والثانية بالمدِّ، وهذا لغة القرآن أنَّ اللازم بالقصر[(٤)]، والمتعدِّي بالمدِّ[(٥)]، وحُكِيَ في اللَّازم المدُّ، وفي المتعدِّي القصر، والمشهور الأوَّل.

---

(١) ذكر البخاريُّ وابنُ حِبَّان وغيرُهما: أنَّه شهد بدرًا، انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٢٥٨) و«الثقات» (٣/٧٢)، و«الإصابة» (٤/٢١٥).

(٢) في (ب): (١٦٨هـ)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢١٠)، وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤/٢١٦): (جوَّز الذهبيُّ أن يكون الذي جزم البخاريُّ وغيرُه بأنَّه شهد بدرًا آخر غير الليثيِّ).

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠].

(٥) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٦٩].

٩ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»

قوله: (مُبَلَّغٍ) في التبويب: هو[(١)] بفتح اللَّام المشدَّدة، اسم مفعول، ولفظُ الترجمة حديثٌ رواه الترمذيُّ من حديث عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضَّر الله امرأً...»؛ الحديث، قال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)[ت٢٦٥٧].

فإن قيل: لمَ لَمْ يُخَرِّجه البُخاريُّ[(٢)]؟ **فالجواب**: أنَّه من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، وقد قال يحيى القطَّان: (مات أبوه وله نحو ستِّ سنين)، وقال ابن معين في رواية: (لَمْ يسمع من أبيه)، وروى معاويةُ بن صالح عنِ ابن معين: (أنَّه سمع من أبيه ومن عليٍّ رضي الله عنه)، وسئل أحمد: هل سمع عبد الرحمن من أبيه؟ فقال: (أمَّا الثَّوريُّ وشريك فيقولان: سمع)[(٣)]، وكذلك أثبت له ابنُ المدينيِّ السماعَ من أبيه، وقال النَّسائيُّ في «الصُّغرى» في (الجمعة): (أبو عُبَيدة لَمْ يسمع من أبيه شيئًا، ولا عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود، ولا عبد الجبَّار بن وائل بن حُجْر)[س٣/١٠٥] انتهى.

٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ -أَوْ بِزِمَامِهِ- فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ **بِذِي الحِجَّةِ**؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ **وَأَعْرَاضَكُمْ** بَيْنَكُمْ حَرَامٌ **كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا**، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى مِنْهُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا بِشْرٌ**): هو بالموحَّدة، وبالشين المعجمة، وهو ابن المُفَضَّل، وكذا جاء في بعض

---

(١) (هو): ليس في (ج).

(٢) بل خرَّجه البخاريُّ في (كتاب الحجِّ) (باب الخُطبة أيَّام مِنًى) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه (١٧٤١)، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/١٩٠): (هذا الحديثُ المعلَّق أورد المصنِّفُ -يعني: البخاري- في الباب معناه، وأمَّا لفظه؛ فهو موصولٌ عنده في «باب الخُطبة بمنًى»... وغفل القطبُ الحلبيُّ ومَن تبعه مِن الشُّرَّاح في عزوهم له إلى تخريج الترمذيِّ من حديث ابن مسعود، فأبعدوا النجعة، وأوهموا عدم تخريج المصنِّف له).

(٣) كذا في «التذهيب» (٦/١١) و«تهذيب التهذيب» (٢/٥٢٦)، وفي «تاريخ مدينة دمشق» (٣٥/٦٧) و«تهذيب الكمال» (١٧/٢٤٠): (لا يقولان: سمع)، ولعلَّه الصواب وذلك لأنَّ تتمَّة القول: (وأمَّا إسرائيل فإنَّه يقول في حديث الضبِّ: سمعت).

النسخ منسوبًا لأبيه، وهو بشر بن المفضَّل بن لاحق، أبو إسماعيل الرَّقاشيُّ مولاهم، البصريُّ، أحد الحفَّاظ، عن يحيى بن سعيد[1] الأنصاريِّ، وحُمَيد، وخلقٍ، وعنه: أحمد، وإسحاق، ومُسدَّد، وخلقٌ، قال أحمد: (إليه المنتهى في التَّثبُّت بالبصرة)، وقال ابن معين: (هو أثبت البصريِّين)، وقال ابن سعد: (كان عثمانيًّا ثقةً كثيرَ الحديث)، ترجمته معروفة، تُوُفِّيَ سنة سبع وثمانين ومئة، أخرج له الجماعة.

قوله: (عَنِ[2] ابْنِ عَوْنٍ): هو عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون، مولى عبد الله بن مُغَفَّل المزنيِّ، أحد الأعلام، قال هشام بن حسَّان: (لَمْ ترَ عيناي مثلَ ابن عون)، انتهى، والثَّناء عليه كثيرٌ، تُوفِّي سنة (١٥١هـ)، أخرج له الجماعة.

ولهم: عبد الله بن عون آخر ابن أمير مصر أبي عون عبدِ الملك بن يزيد الهلاليُّ، أخرج له مسلمٌ[3] والنَّسائيُّ[4]، وهو ثقةٌ من الأبدال، تُوفِّي سنة (٢٣٢هـ)، ولم يخرِّج له البخاريُّ شيئًا.

قوله: (عَنِ ابْنِ سِيرِينَ): هو محمَّد بن سيرين، وبنو سيرين ستَّةٌ من التَّابعين ذكورٌ، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِيهِ): هو أبو بكرة نُفَيع بن الحارث، تقدَّم.

قوله: (ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ): (النبيَّ): منصوب مفعول، والفاعل في (ذكر): (هو) يرجع على أبي بكرة.

قوله: (عَلَى بَعِيرِهِ): (البعير): اسم جنس بمنزلة الإنسان من الناس، يقال للجمل والناقة، وإنَّما يُقال: بعير إذا أجذع.

قوله: (وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ[5]): الإنسان المشار إليه هو أبو بكرة نُفيع بن الحارث، قاله شيخنا الشَّارح، وساق له شاهدًا من «مستخرج الإسماعيليِّ»[6]، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (لعلَّه

(١) في (ج): (سعد).

(٢) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٣) (مسلم): ليس في (ب).

(٤) في النُّسخ: (الأربعة)، وليس بصحيح.

(٥) في هامش (ق): (فائدة: في «مستخرج [الإسماعيليِّ]» من طريق ابن المبارك عن ابن عون: خطب رسول الله [ﷺ] على راحلته يوم النحر، وأمسكت أنا بخطامها أو بزمامها).

(٦) لعلَّه سقط الشاهد من المطبوع من «التوضيح»؛ لأنَّه سقط من بعض النسخ تعيين اسم (الإنسان)، انظر «التوضيح» (٣١٨/٣).

بلال؛ فقد روى الطبرانيُّ في «الأوسط» فيمن اسمه أحمد...) فذكر شاهده منه، ثُمَّ قال: (والحديث في «مسلم»[م(١٢٩٨)(٣١٢)]، و«أبي داود»[١٨٣٤]، و«النَّسائيِّ»[٥/٢٦٩]، ولكن ليس فيه تعيين القائد، وأمَّا «النَّسائيُّ» ففيه تعيينه) يعني: بلالًا، انتهى ملخَّصًا[الإفهام ٢٠]، وكذا ذكر(١) حافظُ مصريٌّ أنَّه بلال مقتصرًا عليه، وعزاه لـ«النَّسائيِّ»(٢).

قوله: (**بِخِطَامِهِ أَوْ بِزِمَامِهِ**): (الخِطام) و(الزِّمام): بكسر أوَّلهما، و(الخِطام): هُوَ الزِّمام، قاله الجوهريُّ، والشَّكُّ من الراوي بعد أبي بكرة، وأراد المحافظة على اللَّفظ، والله أعلم، و(الزِّمام): الخيط الذي يُشَدُّ في البُرَة أَوْ في الخِشاش، ثُمَّ يُشَدُّ في طرفه المِقْود، وقد يُسمَّى المِقْوَد زِمامًا، قاله أيضًا.

قوله: (**بِذِي الحِجَّةِ**): هي بكسر الحاء أفصح من فتحها، عكس (القَعدة)(٣).

قوله: (**وَأَعْرَاضَكُمْ**): هُوَ جمع (عِرْض) بكسر العين، وإسكان الرَّاء؛ وهو موضع المدح والذمِّ من الإنسان، سواء كان في نفسه، أَوْ في سَلَفه، أَوْ من يلزمه أمره، وقيل: هُوَ جانبه الَّذِي يصونه من نفسه(٤) وحَسَبه، ويحامي عنه أنْ يُنْتَقَص أو يُثلَب، وقال ابن قتيبة: (عِرْض الإنسان: نفسه وبدنه، لا غير).

قوله: (**كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا**): **إن**(٥) **قيل**: المشبَّه به(٦) لا يكون أخفض، وحرمة الدِّماء أعظم من حرمة حشيش الحَرَم وقتل صيده، **والجواب**: أنَّ مناط التشبيه ظهوره عند السَّامع، فكان تحريم اليوم أثبت في نفوسهم من حرمة(٧) الدماء؛ إذ هُوَ المعتاد في أسلافهم، وتحريم الشَّرع طارئ عليه، فكان تحريم اليوم أظهر، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (ذكره).

(٢) انظر «هُدى الساري» (ص٢٦٥)، لكنَّه رجَّح في «الفتح» (١/١٩١) أن يكون المُمْسِك هنا أبا بكرة، وساق شاهده من «مستخرج الإسماعيليِّ».

(٣) «شرح مسلم» (١١/١٧٠).

(٤) زيد في (ب): (وعرضه).

(٥) (إن): ليس في (ج).

(٦) (به): مثبت من (ج).

(٧) (حرمة): ليس في (ب).

١٠ - بَابُ العِلْمِ قَبْلَ القَوْلِ وَالعَمَلِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمَّد: ١٩] فَبَدَأَ بِالعِلْمِ، وَأَنَّ العُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ -وَرَّثُوا العِلْمَ- مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ؛ وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨] وَقَالَ: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣] ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، وَقَالَ: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ، وَإِنَّمَا العِلْمُ بِالتَّعْلِيمِ»، وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَوْ وَضَعْتُمُ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ -وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ- ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أُنْفِذُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّۦنَ﴾ [آل عمران: ٧٩] حُلَمَاءَ فُقَهَاءَ، وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصِغَارِ العِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ

قوله: (فَبَدَأَ بِالعِلْمِ): هو بهمز (بدأ).

قوله: (وَرَّثُوا العِلْمَ): هو بفتح الراء المشدَّدة.

قوله: (﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾) [فاطر: ٢٨]: الاسم الجليل: منصوب، و﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾: مرفوع فاعل، وهذه القراءة العامَّة، وفيه قراءة أخرى؛ وهي العكس: رفع الاسم الجليل، ونصب ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، وبها قرأ عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة فيما نقل الزمخشريُّ -[وفي حفظي من بعض العلماء: أنَّه أبو حنيفة الدِّينَوَريُّ، لا الإمام صاحب الأتباع][(١)]- وأبو حَيْوَة فيما نقل الهذليُّ في «كامله»[ص٦٢٤]، فعليه معنى ﴿يَخْشَى﴾: يُجِلُّ ويُعَظِّم، والله أعلم.

[١/٢٢ب] [(٢)]وهذه القراءة شبيهة بقراءة: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ) [البقرة: ١٢٤]؛/ برفع ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، ونصب ﴿رَبُّهُۥ﴾[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (بِالتَّعَلُّمِ): كذا في هامش أصلنا بضمِّ اللَّام، وهذا هو المشهور[(٤)]، وفي أصلنا: (بالتعليم).

---

(١) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (في «كامله»).

(٢) زيد في (ب): (قوله).

(٣) وهي قراءة أبي الشعثاء، كما في «القراءات الشاذَّة» (ص٩)، وقراءة ابن عبَّاس وأبي حنيفة كما في «الكشَّاف» (١/١٤١)، وانظر «البحر المحيط» (١/٦٠٠)، «الدر المصون» (٢/٩٨).

(٤) وكذا في «اليونينية»، وهي رواية الأصيليِّ، وابن عساكر، وأبي الوقت.

قوله: (وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ): تقدَّم أنَّه جُنْدُب بن جنادة، تقدَّم[1] بعض ترجمته[ح٣٠]، ويأتي أيضًا غير مرَّة، أحد السابقين الأوَّلين.

قوله: (الصَّمْصَامَةَ): بصادين مهملتين مفتوحتين، بينهما ميم ساكنة، وكذلك (الصمصام): السيف الصارم الذي لا ينثني[2]، قاله الجوهريُّ، وفي «المطالع»: (سيفٌ[3] بحدٍّ واحد).

قوله: (أُنْفِذُ): هُوَ بضمِّ الهمزة، وسكون النون، وكسر الفاء، وبالذال المعجمة، أي: أُمضيها وأُخبِر بها[4].

قوله: (تُجِيزُوا): هو بالجيم والزاي، أي: تُنْفِذوا قتلي.

[قوله: (وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ...) إلى آخره: قَالَ حافظٌ عصريٌّ: (القائل فيما قيل: هُوَ ابن عبَّاس) انتهى[5]][6].

١١ - بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَوَّلُهُمْ بِالمَوْعِظَةِ وَالعِلْمِ؛ كَيْ لَا يَنْفِرُوا ٦٨ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ**، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يَتَخَوَّلُنَا** بِالمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ؛ كَرَاهَةَ **السَّآمَةِ** عَلَيْنَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): اعلم أنَّ محمَّد بن يوسف **اثنان**؛ كلاهما من شيوخ البُخَارِيِّ؛ **فالأوَّل** منهما: هذا محمَّد بن يوسف بن واقد أبو عَبْد الله الفِرْيابيُّ، من أهل خراسان، سكن قيساريَّة من أرض الشَّام، سمع الثوريَّ، والأوزاعيَّ، ومالكَ بن مغول، **والثاني**: محمَّد بن يوسف أبو أحمد البُخَارِيُّ البِيكنديُّ، حدث عن سفيان بن عُيينة، وعبد الأعلى بن مُسْهِر، وأبي أسامة، وأحمد ابن يزيد الحرَّانيِّ.

قال البُخَارِيُّ في (كتاب العلم) هذا -كما سيأتي قريبًا في (باب متى يصحُّ سماع الصغير)-: (حدَّثنا محمَّد بن يوسف: سمع أبا مُسْهِر)[ح٧٧]، وقال في صفة النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (حدَّثني محمَّد بن

---

(١) في (ج): (وتقدم).

(٢) في (ب): (يثنى).

(٣) (سيفٌ): ليس في (ب).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (١٨٩/٤)، وفي (ب): (وأجيزها).

(٥) «هُدَى الساري» (ص٢٦٥)، وهذه الفقرة جاءت في (ب) لاحقًا بعد قوله: (إلى آخر كلامه، والله أعلم).

(٦) ما بين معقوفين جاء في (ب) متأخرًا بعد قوله: (إلى آخر كلامه، والله أعلم).

يوسف: حدَّثنا أحمد بن يزيد الحرَّانيُّ)[ح٣٦١٥]، وقال في (بَدْء الخلق): (حدَّثني محمَّد بن يوسف: حدَّثنا أبو أسامة)[ح٣٢٣٥]، وقال في (غزوة أحد): (حدَّثنا محمَّد بن يوسف: حدَّثنا ابن عيينة عن عمرو، عن جابر)[ح٤٠٥١]، وقال في بابٍ بعد (غزوة أحد): (حدَّثني محمَّد بن يوسف: سمع أبا أسامة)(١)، وقال في (الحدود والرِّدَّة) في (باب هل يأمر الإمامُ رجلًا فيضرب الحدَّ؟): (حدَّثنا محمَّد بن يوسف: حدَّثنا ابن عيينة عنِ الزُّهريِّ، عن عبيد الله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد)[ح٦٨٥٩]، فهذه الأمكنة(٢) المذكورة فيها: محمَّد بن يوسف أبو أحمد البُخَارِيُّ البيكنديُّ، والباقي: محمَّد بن يوسف الفِرْيابيُّ المترجَم هنا، وهو أحد الأثبات، وقد أورده(٣) ابن عديٍّ: (قال عبَّاس: سمعت يحيى يقول: حدَّث(٤) الفِرْيابيُّ عَن ابن عيينة، عَن ابن أبي نَجِيح، عَنْ مجاهد: «الشَّعر في الأنف أمانٌ من الجذام»، قال يحيى: «وهذا حديثٌ باطلٌ»)، قال صاحب «الميزان»: (إنَّما الباطل أن يجعله من قول النَّبيِّ ﷺ، أمَّا أن يكون(٥) مجاهد قاله فهذا(٦) صحيحٌ عنه، رواه العبَّاس الخلَّال(٧) وغيره عن محمَّد(٨)، وهو ثقةٌ فاضلٌ عابدٌ، من جلَّة أصحاب الثوريِّ، حديثه(٩) في كتب الإسلام، وقد ارتحل إليه أحمد بالقصد، فبلغه موتُه، فعدل إلى حمص...) إلى آخر كلامه فيه، والله أعلم.

قوله: (**أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ**): هَذَا هُوَ ابن سعيد الثوريُّ، العالم الفرد، تقدَّم.

قوله: (**عَنِ الأَعْمَشِ**): تقدَّم أنَّه سليمان بن مهران، أبو محمَّد الكاهليُّ، مشهور الترجمة.

قوله: (**عَنْ أَبِي وَائِلٍ**): تقدَّم أنَّه شقيق بن سَلمة.

---

(١) كذا تبعًا لـ«تقييد المهمل» (٢/٥٣٧)، وليس في «البخاريِّ» رواية لمحمد بن يوسف عن أبي أسامة سوى الحديث (٣٢٣٥) وهو في (بَدْء الخلق) كما ذَكَرَ المصنِّف، وأمَّا الذي في باب بعد (غزوة أحد) فهو من رواية محمد بن يوسف عن ابن عيينة المذكور أعلاه (٤٠٥١).

(٢) في (ب): (الأمثلة).

(٣) في (ب): (أورد).

(٤) في (ب): (حدثني).

(٥) زيد في (ب): (من)، وضرب عليها في (أ).

(٦) في (ب): (بهذا).

(٧) في (ب): (الحمال)، وفي (ج): (والخلال).

(٨) أي: ابن يوسف الفِرْيابي.

(٩) في (ب): (حديث)، وفي (ج): (حدث).

قوله: (**يَتَخَوَّلُنَا**): هُوَ بالخاء المعجمة المفتوحة، ثُمَّ واو مشدَّدة مفتوحة أيضًا، أي: يتعاهدنا، والخائل: المتعاهد للشيء المصلح له، وقال ابن الأعرابيِّ: (معناه: يتَّخذنا خَوَلًا)، وقيل: يفاجئنا بها، وقيل: يصلحنا، وقال أبو عبيدة: (يذلِّلنا بها، يقال: خوَّله الله [لك]، أي: ذلَّلَه لك وسخَّره)، وقيل: يحبسهم عليها[1] كما يُحبَس[2] الخَوَلُ، قال أبو عبيد: (ولم يعرفها الأصمعيُّ، وأظنُّها: يتخوَّنهم؛ بالنون، أي: يتعهَّدهم)، وقال أبو نصر: («يتخوَّن» مثل: يتعهَّد)، وقال أبو عمرو: (الصَّواب: يتحوَّلهم، بحاء مهملة) أي: يطلب حالاتهم، وأوقات نشاطهم، قاله ابن قُرْقُول وغيره، واللَّفظ للأوَّل.

قوله: (**السَّآمَةِ**): هي بالمدِّ: الملل، تقول: سَئِمْتُ من الشَّيء أَسأَمُ سأَمًا وسَأمة؛ بالقصر[3]، وسآمًا وسآمةً -بالمدِّ[4]- إِذَا مِلِلتَه، ورجلٌ سَؤومٌ.

٦٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: **حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ**، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): هُوَ بفتح الموحَّدة، وشين معجمة مشدَّدة، وهو محمَّد بن بشَّار ابن عثمان، أبو بكر العَبْدِيُّ مولاهم، بُنْدار -بضمِّ الموحدة ثُمَّ نون ساكنة ثُمَّ دال مهملة وفي آخره راء- لُقِّبَ بذلك؛ لأنَّه كان بُنْدارَ الحَدِيث، جمع حَدِيث بلده، قال ابن الصلاح في حاشية على «علومه» ما لفظه: (قال الفلكيُّ[5]: إنَّمَا لُقِّب به؛ لأنَّه كان بندارَ الحَدِيث، أي: مُكثِرًا مِنْهُ، والبُندار: مَن يكون مكثرًا من شيءٍ يشتريه مِنْهُ مَن هُوَ دونه، ثُمَّ يبيعه، قاله السمعانيُّ، ووجدته بخطِّه)، انتهى، حافظ جليل، روى عن معتمر[6]، وغُنْدُر، وخلقٍ، وعنه: الجماعة، قال أبو داود: (كتبت عنه خمسين ألفَ حَدِيثٍ، ولولا سلامةٌ فيهِ تُرِك حديثُه)[7]، انتهى، وقد وثَّقه غيرُ واحد، عاش ثمانين سنةً، وتُوفِّي سنة (٢٥٢هـ) في رجب، وله ترجمة في «الميزان».

---

(١) في (ج): (عليهم).

(٢) في (ب): (تحبس).

(٣) (بالقصر): ليس في (ب).

(٤) (بالمد): ليس في (ب).

(٥) في مصدره: (ابن الفلكيِّ).

(٦) في (ب): (معمر).

(٧) «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص٣٦٨)، قال الحافظ ابن حجر في «هُدَى الساري» (ص٤٥٩): (يعني: أنَّه كانت فيه سلامةٌ، فكان إذا سها أو غلط يُحْمَل ذلك على أنَّه لم يتعمَّد).

فائدة: محمَّد بن بشَّار هذا ممَّن اشترك الأئمَّة السِّتَّة في الأخذ عنه، وقد وقفت على جماعة بهذه المثابة حصل لهم ذَلِكَ؛ وهم: بُنْدار هَذَا المذكور، ومحمَّد بن المثنَّى، ونصر بن عليٍّ الجهضميُّ، وزياد بن يحيى الحسَّانيُّ، وعَبْد الله بن سعيد الكنديُّ الأشجُّ، وعمرو بن عليٍّ الفلَّاس، ومحمد بن مَعْمَر[1] القيسيُّ، ويعقوب بن إبراهيم الدَّورقيُّ، وأبو كريب محمَّد بن العلاء، وقد عُدَّ فيهم عبَّاسٌ العَنبريُّ، وإنَّما علَّق عنه البُخَارِيُّ في «الصحيح»، وتعليقه عمَّن لقيه هُوَ كـ(حدَّثنا)، وإبراهيم بن سعيد الجوهريُّ علَّق عنه أيضًا في «الصحيح»، وقد لقيه[2]، والواقف[3] على هَذَا هُوَ في باب الزيادة، فإنَّ في ظنِّي أنِّي لم أستوعبهم، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ**): هُوَ بفتح المُثنَّاة فوق، ثُمَّ[4] تشديد المُثنَّاة[5] تحت، وفي آخره حاء مهملة، واسمه يزيد بن حميد الضُّبَعيُّ، أحد الأعلام، عن أنس ومطرِّف، وعنه: عبد الوارث وابن عُليَّة، ثقةٌ عابدٌ، مات سنة (١٢٨هـ)[6]، أخرج له الجماعة.

١٢- بَابُ مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ العِلْمِ يَوْمًا مَعْلُومًا

٧٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ** قَالَ: **كَانَ عَبْدُ اللهِ** يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ، **فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ**: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ **لَوَدِدْتُ** أَنَّكَ ذَكَّرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: **أَمَا إِنَّهُ** يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُمِلَّكُمْ، وَإِنِّي أَتَخَوَّلُكُمْ بِالمَوْعِظَةِ؛ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يَتَخَوَّلُنَا بِهَا**؛ مَخَافَةَ **السَّآمَةِ** عَلَيْنَا.

قوله: (**عَنْ جَرِيرٍ**): هُوَ ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، عن منصور وحصين، وعنه: أحمد، وإسحاق، وابن معين، له مصنَّفات، مات سنة (١٨٨هـ)، أخرج له الجماعة، حجَّة، له ترجمة في «الميزان»، وقد صحَّح عليه[7].

---

(١) في (ب): (نضير).

(٢) لم يخرِّج له البخاريُّ في «الصحيح»، وإنَّما روى عنه مسلمٌ والأربعة، انظر «تذهيب التهذيب» (١/٢٤١).

(٣) في (ج): (فالواقف).

(٤) في (ب): (و).

(٥) زيد في (ج): (من).

(٦) في (ج): (١٣٨هـ)، وليس بصحيح.

(٧) ليس في المطبوع التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (١/٣٩٤).

قوله: (عَنْ مَنْصُورٍ): هَذَا هُوَ ابن المعتمر، أبو عَتَّاب السُّلَميُّ، من أئمَّة الكوفة، قال: (ما كتبت حديثًا قطُّ)، مناقبُه جمَّةٌ، مات سنة (١٣٢هـ)، أخرج له الجماعة، قال ابن مهديٍّ: (أثبتُ أهل الكوفة منصورُ بن المعتمر)(١)، وثناء النَّاس عليه كثير.

قوله: (عَنْ أَبِي وَائِلٍ): تقدَّم أنَّه شقيق بن سَلَمة.

قوله: (كَانَ عَبْدُ اللهِ): هَذَا هُوَ ابن مسعود، صحابيٌّ جليلٌ، رضي الله عنه.

قوله: (فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ): هَذَا الرجل لا أعرفه؛ فليُتْبَع(٢).

قوله: (لَوَدِدْتُ): هُوَ بكسر الدال الأولى، وضمِّ تاء المتكلِّم.

قوله: (أَمَا إِنَّهُ): هُوَ بفتح الهمزة مِن (أَمَا)، وتخفيف ميمها، و(إنَّه): بكسر الهمزة، وذلك لأنَّ (أَمَا) بمعنى: (أَلَا) التي للاستفتاح، فهمزة (إِنَّ) بعدها مكسورة.

قوله: (يَتَخَوَّلُنَا): تقدَّم الكلام عليه أعلاه[ح٦٨].

قوله: (السَّآمَةِ): تقدَّم الكلام عليها أعلاه[ح٦٨].

١٣- بَابٌ: مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا؛ يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

٧١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خَطِيبًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَاللهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابنُ عُفَيْرٍ): هُوَ بعين مهملة مضمومة(٣)، ثُمَّ فاء مفتوحة، ثُمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ راء، وهو سعيد بن كثير بن عُفَير -ويُنسَب كثيرًا إلى جدِّه، وكذا فعل البُخَارِيُّ هنا- ابن مسلم بن يزيد بن حبيب بن الأسود الأنصاريُّ مولاهم، المصريُّ(٤)، أبو عثمان،/ عَنْ مالك، والليث، وطائفةٍ، [١/٤٣أ]

---

(١) «سنن الترمذيِّ» عقيب الحديث (٥٧١).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١/١٩٧): (هذا المُبْهَم يُشْبِهُ أن يكون هو يزيدَ بن معاوية النَّخعيَّ، وفي سياق المصنِّف في أواخر «الدعوات» ما يرشد إليه)، وسياق البخاريِّ في (الدعوات) (٦٤١١) عن شقيق قال: (كُنَّا نَنْتَظِرُ عَبْدَ اللهِ إِذْ جَاءَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، فَقُلْنَا: أَلَا تَجْلِسُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَدْخُلُ فَأُخْرِجُ إِلَيْكُمْ صَاحِبَكُمْ وَإِلَّا جِئْتُ أَنَا فَجَلَسْتُ فَخَرَجَ عَبْدُ اللهِ).

(٣) (مضمومة): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (المقري).

وعنه: البخاريُّ، والذُّهْليُّ، وطائفةٌ، قال أَبُو حاتم: (صدوق، ولم يكن بالثَّبْت، كان يقرأ من كتب الناس)، تُوُفِّيَ في صفر سنة (٢٢٦هـ)، أخرج له مع البخاريِّ مسلمٌ، وأبو داود في «الردِّ على أهل القدر»، والنَّسائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»، فإن شئت فانظرها(١).

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ**): هذا عَبْد الله بن وَهْب، أحد الأئمَّة الأعلام، ترجمته معروفة(٢).

قوله: (**عَنْ يُونُسَ**): هو ابن يزيد الأيليُّ، أحد الأثبات، ثقة إمام، تُوفِّي سنة (١٥٩هـ)، أخرج له الجماعة، وقد تقدَّم، وأنَّ فيه ستَّ لُغَات[ح٤].

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عَبْد الله بن شهاب، العالم المشهور، شيخ الإسلام، وأوحد الأعلام.

قوله: (**حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**): المراد بـ(أمر الله) هنا: الريح؛ إذ في «الصحيح»: «إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ رِيحًا مِنَ الْيَمَنِ أَلْيَنَ مِنَ الْحَرِيرِ فَلَا تَدَعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ(٣)»[م١١٧].

إن قيل: ما الجمع بين هذا وبين الحَدِيث الآخر: «لا تقوم الساعة حتَّى لا يقال في الأرض: الله الله»[م١٤٨]، وحَدِيث: «لا تقوم الساعة إلَّا على شرار الخلق»[م١٩٢٤، ٢٩٤٩]؟

فالجواب(٤): أنَّ المراد بـ(أمر الله): الريح، لا قيام الساعة، فبَعْدَ الرِّيح يكون ذلك، وجوَّز بعضهم أن يُضْمَر في الحَدِيث: بموضع كذا، فالموصوفون بأنَّهم شرار الخلق غير الموصوفين(٥) بأنَّهم على الحقِّ، ويؤيِّد ما قاله أنَّه جاء في بعض طرق الحَدِيث: قيل: من(٦) هم يا رسول الله؟ قال: «ببيت المقدس(٧) أو أكناف بيت المقدس»(٨)، وفي «الصحيح»: (وهم بالشام) من قول معاذ[ح٣٦٤١]، وفي

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/١٥٥)، وصحَّح عليه.

(٢) زيد في هامش (ج): (حاشية: هو عبد الله بن وَهْب، أبو محمَّد الفهريُّ مولاهم، المصريُّ، عن ابن جريج، ويونس، وعنه: أحمد وصالح، والربيع، وأممٌ، قال يحيى ابن بكير: هو أفقه من ابن القاسم، وقال يونس بن عبد الأعلى: طُلِب للقضاء فجَنَّنَ نفسَه وانقطع، توفِّي سنة «١٩٧هـ»، أخرج له الجماعة).

(٣) في (ج): (الإيمان).

(٤) في (أ) و(ب): (والجواب).

(٥) في (ب): (الموصوف).

(٦) في (ج): (أين).

(٧) في (ب): (القدس).

(٨) رواه عبد الله بن أحمد في «المسند» (٢٢٣٢٠) وِجادةً عن خطِّ أبيه، والطبرانيُّ (١٤٥/٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: (٥٦٤/٧): (رجاله ثقات).

«مسلم»: «لا يزال أهل الغَرْب»[م١٩٢٥]، قال ابن المدينيِّ: (المراد بهم: العرب)(١)، قيل: أراد أهلَ الشام لأنَّهم(٢) غرب الحجاز، وقيل: المراد بـ(الغرب): الحدَّة(٣) والشوكة، يريد أهل الجهاد، وفي «الصحيح»: «لا تزال طائفة من أمَّتي»[ح٧٣١١]، قال البخاريُّ: (قال ابن المدينيِّ: وهم أهل العلم)(٤)، وقال الإمام أحمد: (إن لَمْ يكونوا أهل الحَدِيث فلا أدري من هم؟)، قال النوويُّ: (يَحتمل أن تكون هذه الطائفة متفرِّقة من أنواع المؤمنين فمنهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدِّثون، ومنهم زهَّاد آمرون بالمعروف، وناهون عَن المنكر، وفيهم أهل أنواع من الخير)، وسيأتي بأطول من هذا إن شاء الله تعالى في (باب علامات النُّبوَّة)[ح٣٦٤٠،٣٦٤١].

١٤- بَابُ الفَهْمِ فِي العِلْمِ

قوله: (بَابُ الفَهْمِ): هو بإسكان الهاء، وعن بعضهم: وفتحها؛ لُغتان.

٧٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: **قَالَ لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى المَدِينَةِ فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا**: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ **فَأُتِيَ بِجُمَّارٍ**، فَقَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً **مَثَلُهَا** كَمَثَلِ المُسْلِمِ»، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَصْغَرُ القَوْمِ، فَسَكَتُّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

قوله: (**قَالَ: قَالَ**(٥) **لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ**): هو عبد الله بن أبي نجيح يسارٍ، مولى الأخنس بن شَرِيق، وثَّقه أحمد وابن معين، أخرج له الجماعة(٦)، وله ترجمة في «الميزان»(٧).

قوله: (**عَنْ مُجَاهِدٍ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى المَدِينَةِ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا**

---

(١) قال ابن قُرْقُول في «المطالع» (٥/١٣٤): (عن عليِّ ابن المدينيِّ: «الغَرْبُ» ههنا: الدلو، وأراد: العرب لأنَّهم أصحابها والمستقون بها).

(٢) في (ج): (لأنه).

(٣) في (ب): (المدة).

(٤) قاله البخاريُّ في «الصحيح» قبل (٣٧١١)، ولم يعزه لابن المدينيِّ، وقال الترمذيُّ في «سننه» (٢١٩٢): (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: قَالَ عَلِيُّ ابْنُ المَدِينِيِّ: هُمْ أَصْحَابُ الحَدِيثِ).

(٥) في (ج): (وقال).

(٦) (أخرج له الجماعة): تقدم في (ج)، جاء بعد قوله: (بن شريق).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٢/٥١٥)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢١٥).

حَدِيثًا وَاحِدًا...) فذكره: أي: لَمْ يسمعه يحدِّث في هذه السفرة إلَّا حديثًا واحدًا، ولا[(١)] يُفهَم من ذلك أنَّه لَمْ يروِ[(٢)] عنه إلَّا هذا الحَدِيث، بل قد روى عَن ابن عمر عدَّة[(٣)] أحاديثَ في الكتب السِّتَّة أو بعضِها؛ منها[(٤)] في «البخاريِّ» خمسة أحاديثَ، ومنها في «مسلم» أربعة[(٥)]، غير الحَدِيث الذي نحن فيه؛ فهو فيهما، والله أعلم، اتَّفق البخاريُّ ومسلمٌ من ذلك على أربعةٍ؛ منها حديثُ الأصلِ[م(٢٨١١)(٦٤)].

قوله: (**فَأُتِيَ بِجُمَّارٍ**): (أُتِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الجُمَّار): بضم الجيم وتشديد الميم وفي[(٦)] آخره راء، وهو الكَثَر -بفتح الكاف والثاء المثلَّثة وبالرَّاء- وهو رَخْص طلع النَّخل، وَهوَ شحم النَّخْل.

قوله: (**مَثَلُهَا**): تقدَّم أنَّه بفتح الثاء وإسكانها، وتقدَّم الكلام[(٧)] على وجه الشبه بينهما[(٨)][ح٦١].

١٥- بابُ الاغْتِبَاطِ فِي العِلْمِ وَالحِكْمَةِ، وَقَالَ عُمَرُ: تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَبَعْدَ أَنْ تُسَوَّدُوا، وَقَدْ تَعَلَّمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِبَرِ سِنِّهِمْ

(**بَابُ الاِغْتِبَاطِ فِي العِلْمِ وَالحِكْمَةِ**)

وسيأتي الكلام على (الغبطة) قريبًا ما هي[ح٧٣].

قوله: (**وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا**): قال ابن المنيِّر: (وجه مطابقة قول عمر رضي الله عنه للترجمة: أنَّه جعل السيادة من ثمرات العلم، وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة، وذلك يُحقِّق استحقاق العلم؛ لأن يُغتبَط به صاحبه؛ لأنَّه سبب لسيادته)، انتهى[(٩)].

---

(١) في (ج): (فلا).

(٢) في (ج): (يحدث).

(٣) (عدة): ليس في (ب).

(٤) (منها): ليس في (ب).

(٥) زيد في (ب): (عشر).

(٦) في (ب): (في).

(٧) (الكلام): مثبت من (ج).

(٨) في (ج): (فيهما)، وزيد في هامشها بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي سماعًا، ومعه غيره، وأجزت لهم، كتبه إبراهيم).

(٩) «المتواري» (ص٦٠)، وتعقَّبه الحافظ في «الفتح» (١/٢٠٠)، فقال: (والذي يظهر لي: أنَّ مراد البخاريِّ: أنَّ الرياسة وإن كانت مما يُغبَط بها صاحبها في العادة، لكن الحديث دلَّ على أنَّ الغبطة لا تكون إلَّا بأحد أمرين؛ =

قوله: (قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا): هو بتشديد الواو المفتوحة؛ معناه: تُعظَّموا؛ والمعنى: تعلَّموا العلم ما دمتم صغارًا قبل أن تصيروا سادةً رؤساءَ يُنظَر إليكم، فإن لَمْ تتعلَّموا قبل ذلك استحييتم أن تتعلَّموا بعد الكبر، فبقيتم جُهَّالًا، ويؤيِّد هذا القولَ وأنَّه مراد البخاريِّ قولُ البخاريِّ بعد ذلك: (وَقَدْ تَعَلَّمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِبَرِ سِنِّهِمْ)، وفيه قولٌ ثانٍ: وَهوَ أنَّ معناه: لا تأخذوا عَن الأصاغر، فيُزرِي بكم ذلك، وثالثٌ: وَهوَ أنَّ معناه: قبل أنْ تزوَّجوا، فتصيروا سادة بالحكم على الأزواج والاشتغال بهنَّ لهوًا، ثمَّ تمحُّلًا للنفقة، قال شيخنا الشارح: (وحكاه صاحب «مجمع الغرائب» احتمالًا، وَهوَ متَّجهٌ، وجزم به البيهقيُّ في «مدخله»، ولم يذكر غيره، فقال: «معناه: قبل أن تتزوَّجوا، فتصيروا أربابًا، قاله شِمْر)، انتهى، وحَكى ابن الأثير في «نهايته» القولين؛ الأوَّل والآخر.

٧٣ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثَنَاهُ الزُّهْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ؛ رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الحِكْمَةَ، فَهْوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تقدَّم مرَّات أنَّه عَبْد الله بن الزبير، وأنَّه أوَّل شيخ روى عنه البخاريُّ في هذا «الصحيح»، وتقدَّم لِمَ نُسِب[ح١]؟

قوله: (عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثَنَاهُ الزُّهرِيُّ): قائل هذا(١) الكلام هو سفيان بن عيينة، يقول سفيان: هو على خلاف حديثِي عنِ الزُّهريِّ، وَحَدِيثُه عَنِ الزُّهريِّ هو في (التوحيد)[ح٧٥٢٩]، وقد ذكرت فيهِ كلامًا، ولم أرَ أحدًا تعرَّض لحديثه عَنِ الزُّهريِّ في عبارته في تحديثه عنه، والله أعلم، وهو مكانٌ مشكلٌ؛ فانظره إن أردته.

قوله: (الزُّهرِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن شهاب محمَّد بن مسلم، وتقدَّم أعلاه وقبله.

قوله: (قَيْسَ بْنَ أَبِي حازِمٍ): تقدَّم الكلام على (قيس)، وأنَّ (حازمًا) بالحاء المهملة وبالزاي، فيما مضى مُطوَّلًا[ح٥٧].

= العلم أو الجود)، قال: (فكأنَّه يقول: تعلَّموا العلم قبل حصول الرِّياسة؛ لتُغْبَطوا إذا غُبِطتم بحقٍّ، ويقول أيضًا: إن تعجَّلتم الرياسة التي من عادتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم؛ فاتركوا تلك العادة، وتعلَّموا العلم؛ لتحصل لكم الغبطة الحقيقيَّة).

(١) زيد في (ب): (الحديث، أي).

قوله: (لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ): المراد -والله أعلم-: شدَّة الحرص والرغبة، من غير تمنِّي زوالها عَنْ صاحبها؛ وَهوَ الغبطة، وقد أشار البخاريُّ ﷺ في التبويب إليه؛ لأنَّه قال: (باب الاغتباط)، وفيه قولٌ ثانٍ: وهو أنَّه تخصيصٌ لإباحة نوعٍ من الحسد، وإخراجٌ له عَنْ جملة ما حُظِر مِنْهُ، كما رُخِّص في نوع من الكذب وإن كانت جملتُه محظورةً، فالمعنى: لا إباحةَ لشيء من الحسد إلَّا فيما كان هذا سبيله، أي: لا حسد جائز إلَّا هذا، وقيل: إنَّه استثناء منقطع؛ بمعنى: لكن في اثنتين، قال النوويُّ: (الحسد حقيقيٌّ ومجازيٌّ، فالحقيقيُّ: تمنِّي زوال النعمة عَنْ صاحبها، والإجماع على أنَّ هذا حرامٌ، والمجازيُّ: هو الغبطة؛ وهو أنْ يتمنَّى مثل النعمة التي على غيره من غير زوالها عن صاحبها، فإن كانت من أمور الدنيا؛ كانت مباحة، أو من أمور الآخرة؛ فمستحبَّة، والمراد بالحديث: لا غبطة مستحبَّة محبوبة إلَّا في هاتين الخصلتين وما في معناهما)، والله أعلم.

قوله: (رَجُلٌ): قال شيخنا الشارح: (في «رجل» ثلاثة أوجه: البدل، وإضمار «أعني»، والرفع على تقدير: خصلتين؛ إحداهما: خصلةُ رجل) انتهى، وهذا الأخير/ فيه نظرٌ، وكأنَّه سقط مِنْهُ شيء، [١/٢٣ب] وكذا قال غيره: (إنَّ فيه ثلاثةَ أوجه: الجرَّ بالبدل، والرفع، والنصب على القطع، ولا بدَّ من تقدير: خصلة رجل).

قوله: (عَلَى هَلَكَتِهِ): أي: إهلاكه، أي: إنفاقه في الطاعات، وفي كلام بعضهم: (أي: على هلاكه)، وفي «أفعال ابن القطَّاع»: (وهلكتُ الشيء هلْكًا وهَلاكًا، وأهلكتُه؛ فهلك هو)، فالعبارتان صحيحتان؛ لأنَّه يقال: (هلك) لازمًا ومتعدِّيًا، والله أعلم.

قوله: (الحِكْمَةَ): المراد بـ(الحكمة) -والله أعلم-: القرآن، ويؤيِّده حديثُ ابن عمر ﵄ في «البخاريِّ»: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرْآنَ»[ح٧٥٢٩]، وقال النوويُّ: (الحكمة: كلُّ ما منع من الجهل، وزجر عَن القبيح)، انتهى، وهذا الذي فهمه البخاريُّ، فإنَّه قال في التبويب: (باب الاغتباط في العلم والحكمة).

١٦- بابُ مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى فِي البَحْرِ إِلَى الخَضِرِ ﵉، وَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾ الآية [الكهف: ٦٦]

(بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ ذَهَابِ مُوسَى مَعَ الخَضِرِ ﵉)... إلى (بَاب رَفْعِ العِلْمِ وَظُهُورِ الجَهْلِ)

قوله: (بَابُ مَا ذُكِرَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (مَعَ الخَضِرِ): سيأتي الكلام عليه بلغاته قريبًا.

فائدةٌ: قال ابن المنيِّر: (موقع قوله: «في البحر» من الترجمة: التَّنبيه على خوف ذهاب العلم[1] حتَّى جاز في طلبه المخاطرة بركوب البحر، ورَكِبَه الأنبياء في طَلَبِه، بخلاف طلب الدنيا في البحر؛ فقد كرهه بعضهم، واستثقله الكلُّ، ووجه مطابقته القصَّة: أنَّ موسى قال للخضر: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ[2]﴾ [الكهف:٦٦]، فاتَّبعه؛ ليتعلَّم مِنْهُ في البحر حال ركوبهما في السفينة، وفي البرِّ حال مسيرهما في البرِّ بعد النزول منها) انتهى.

٧٤- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ**: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قال: حَدَّثَنَا أَبِي، **عَنْ صَالِحٍ**، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ** حَدَّثَه أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ **وَالحُرُّ بْنُ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ الفَزَارِيُّ** فِي صَاحِبِ مُوسَى ﷺ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: **هُوَ خَضِرٌ**، فَمَرَّ بِهِمَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، **فَدَعَاهُ** ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ **إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ** فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا، فَأَوْحَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ، فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ اللهُ لَهُ الحُوتَ **آيَةً**، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الحُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، **وَكَانَ يَتَّبِعُ** أَثَرَ الحُوتِ فِي البَحْرِ، فَقَالَ لِمُوسَى **فَتَاهُ**: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ قَالَ: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي، فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا، فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا الَّذِي قَصَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ**): (غُرَيْر): بالغين المعجمة المضمومة، ثم راء مكررة؛ الأولى مفتوحة، بينهما مُثنَّاة تحت ساكنة، وهو محمَّد بن غُرَيْر بن الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزُّهريُّ، سكن صُغْد سَمَرْقَند، عَنْ يعقوب بن إبراهيم، وأبي نُعَيم، ومطرِّف بن عَبْد الله، وعنه: البخاريُّ وغيرُه، ذكره ابن حبَّان في «الثقات»[3]، ولم يخرِّج له أحدٌ من أصحاب الكتب الستَّة غير البخاريِّ.

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هذا هو ابن كيسان، تقدَّم.

(١) في مصدره: (على شرف العلم).

(٢) بإثبات الياء قراءة ابن كثير ويعقوب في الوصل والوقف، وقراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر في الوصل فقط.

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «ثقات ابن حبَّان».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ، تقدَّم أنَّه أَبُو بكر محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عَبْد الله ابن شهاب.

قوله: (وَالحُرُّ بْنُ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ الفَزَارِيُّ): (الحُرُّ): بضمِّ الحاء المهملة، ثم راء مشدَّدة، وهو ابن أخي عيينة بن حصن، صحابيٌّ، له وِفادة، وكان من جلساء عمرَ رضي الله عنه، وقد(١) وفد عليه عليه الصلاة والسلام مَعَ وفد فزارة مرجعَهُ عليه الصلاة والسلام من تبوك.

قوله: (هُوَ خَضِرٌ): الكلام على (الخَضِر) في مواضعَ منها: ضبطه: وهو بفتح أوَّله، وكسر ثانيه، ويجوز كسر أوَّله وإسكان ثانيه، وسبب تسميته: «أنَّه جلس على فروة [بيضاء]، فإذا هي تهتزُّ خلفه خضراء»؛ كما «البخاريُّ» في (الأنبياء)[ح٣٤٠٢]، وفي «مسلم» أيضًا(٢)، والفروة: الأرض اليابسة، أو الحشيش اليابس، وقيل: سببه: أنَّه إذا جلس اخضرَّ ما حوله، وقيل: إذا صلَّى اخضرَّ ما حوله.

وفي اسمه **أقوالٌ**؛ **أحدها**: بَلْيا -بموحَّدة مفتوحة ثمَّ لام ساكنة ثمَّ مُثنَّاة تحت، وبخطِّ الدِّمياطيِّ: (يَلْيَا) انتهى- ابن مَلْكان -بفتح الميم وسكون اللام، وقيل: كليان- ابن فالغ بن عابر(٣) بن شالخ(٤) ابن أرفخشد بن سام بن نوح، **وحُكِي** أنَّه يقال له: (إيليا) بدل (بَلْيا)، **وقيل**: الخضر بن عاميل، **وقيل**: إرميا -وبخطِّ الدِّمياطيِّ: (أروميا) انتهى- ابن خلفيا(٥)، ووُهِّيَ، **وقيل**: إلياس، ووُهِّيَ أيضًا، **وقيل**: اليسع، ووُهِّي أيضًا، **وقيل**: اسمه أحمد، ووُهِّيَ أيضًا؛ بأنَّه لَمْ يسمَّ أحدٌ قبل نبيِّنا عليه الصلاة والسلام(٦) بذلك، **وقيل**: عامر، **وقيل**: خضرون بن قابيل بن آدم، وكنيته أبو العبَّاس، **وقد روى** محمَّد بن أيوب عنِ ابن لهيعة: أنَّه ابن فرعون، قال شيخنا الشارح: (وهذا بعيدٌ، ابن لهيعة وابن أيُّوب مطعونٌ فيهما)، انتهى، وقيل في نسبه غير ما ذكرت، وقد ذكر شيخنا الشارح أقوالًا غير ذلك(٧).

---

(١) (وقد): ليس في (ب)، (ج).

(٢) لم أقف عليه في «صحيح مسلم»، وقد أخرجه أيضًا الإمام أحمد (٨١١٣، ٨٢٢٨)، والترمذيُّ (٣١٥١).

(٣) في (ب): (عابس).

(٤) في (ب): (شالغ).

(٥) كذا في النسخ، وكذا في «عرائس المجالس» (ص٣٠٦)، «الكشف والبيان» (٢/٢٤٢)، وفي «المنتظم» (١/٣٥٧)، و«التوضيح» (٣/٣٧١): (خلقيا)، وفي «تاريخ الطبريِّ» (١/٥٤٧)، و«الكامل» (١/١٤٢)، و«البداية والنهاية» (٢/٣٣): (حلقيا)، وفي «فتح الباري» (٦/٥٠٠): (طفياء).

(٦) (عليه الصلاة والسلام): مثبت من (ب).

(٧) ذكر ابن الملقِّن الأقوال، ومن حكاها، ومن وهَّاها فإن أردتها فانظر «التوضيح» (٣/٣٧٠-٣٧٢).

وقد اختُلِف هل كان وليًّا أو نبيًّا؟ وبالأوّل جزم جماعة، واختلف القائلون أيضًا بنبوَّته هل كان مرسلًا أم لا؟ وأغرب ما قيل فيه: أنَّه من الملائكة، قال[١] النوويُّ: (وهو غريب باطل) انتهى، وقال الثعلبيُّ: (نبيٌّ على جميع الأقوال مُعمَّر، محجوب عنِ الأبصار).

واختُلف في حياته، وقد أنكرها جماعة منهم: البخاريُّ، وإبراهيم الحربيُّ، وابن المنادي، وأفردها ابن الجوزيِّ أَبُو الفرج بالتَّأليف[٢]، قال ابن الصلاح: (هو حيٌّ عند جماهير العلماء والصالحين، والعامَّة معهم على ذلك، وإنَّما شذَّ بإنكارها بعض المحدِّثين)، ونقله النَّوويُّ عَن الأكثرين[٣]، وقيل: إنَّه لا يموت إلَّا في آخر الزمان، وفي «صحيح مسلم» في حَدِيث الدجَّال أنَّه يقتل رجلًا، ثمَّ يحييه: قال إبراهيم بن محمَّد بن سفيان الفقيه راوي[٤] «مسلم»: (يقال: إنَّه الخضر)[م(٢٩٣٨) (١١٢)]، وكذلك قال مَعْمَر في «مسنده»[٥].

تنبيهٌ: روى ابنُ الصلاح في بعض تخاريجه للخضر وإلياس عَن النَّبيِّ ﷺ: «من كذب عليَّ متعمِّدًا» بإسنادٍ باطلٍ، وقد ذكرهما الذهبيُّ في الصحابة، وقال ما ذكرتُه من أنَّه باطلٌ، وقد ذكر الذهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة محمَّد بن عَبْد الله [بن] الخيَّام السمرقنديِّ أبي المظفَّر، قال الذهبيُّ: (لا أدري مَن ذا؟ وهو القائل: سمعت الخضر وإلياس يقولان: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «مَن قال عليَّ ما لم أقل؛ فليتبوَّأ مقعده من النار»، رواه العلَّامة أَبُو القاسم عبد الرحمن بن محمَّد الفُورانيُّ صاحبُ التصانيف: حدَّثنا أَبُو بكر أحمد بن محمَّد بن عليٍّ الدَّنْدَانقانيُّ[٦] المؤذِّن: حَدَّثنا أبو المظفَّر) يعني: صاحبَ الترجمة، قال: (وهذا الحَدِيث أَمْلَاه الشيخ أَبُو عمرو بن الصلاح، وقال: هذا وقع لنا من نسخة من حَدِيث الخضر وإلياس)، قال الذهبيُّ: (لا أدري مَن وَضَعَها؟)، انتهى كلام الذهبيِّ.

وأمَّا أنا؛ فلم أرَ ذكر اجتماع الخَضِر بالنبيِّ ﷺ في حَدِيث صحيحٍ قطُّ، ولا عدم اجتماعهما، ولا حياته ولا موته بخصوصه، وأمَّا حَدِيث كُرْز بن وَبَرة عَنْ رجلٍ من أهل الشام، عَنْ إبراهيم التيميِّ:

---

(١) في (ج): (وقال).

(٢) سمَّاه «عجالة المنتظر في شرح حال الخضر»، انتصر فيه لوفاة الخضر.

(٣) «شرح مسلم» (١٥/١٣٣)، وللتوسع انظر «البداية والنهاية» (٢/٣٣٨ وما بعدها).

(٤) زيد في (ب): (حديث).

(٥) «مصنف عبد الرزاق» (جامع معمر بن راشد) (٢٠٨٢٤).

(٦) في النُّسخ: (الزندافغاني)، والمثبت من مصدره.

أنَّ الخضر علَّمه المُسَبَّعاتِ العشرَ[١]، وقال في آخرها: (أعطانيها محمَّد ﷺ) فقال شيخنا العراقيُّ: (ليس له أصل)، انتهى، والله أعلم، وحديثُ التعزية[٢] ليس بحجَّة، وفي آخره: (وكانوا يُرون أنَّه الخَضِر)[٣]، وهذا ظنٌّ لا تحقيق، وقد ذكرته في تعليقي على «سيرة أبي الفتح اليَعْمَريِّ»؛ فانظره مِنْهُ، والله أعلم.

قوله: (**إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ**): هذا الرجل لا أعرف اسمه.

قوله: (**آيَةً**): أي: علامة.

قوله: (**وَكَانَ يَتَّبِعُ**): هو بتشديد المُثنَّاة فوق وإسكانها[٤] لُغَتان.

قوله: (**فَتَاهُ**): هو يوشع بن نون، و(نون) مصروف، ونون ابن إفرايم بن يوسف، وقيل في نسب يوشع غير ذلك، و(فتاه): خادمه.

قوله: (**إِلَى الصَّخْرَةِ**): هي دون نهر الزيت بالمغرب، وقال أُبيُّ بن كعب: (إفريقيَّة)، وقال مجاهد: (بين البحرين)، قاله شيخنا الشارح، وقرأت بخطِّ الحافظ الصاحب كمال الدين ابن العديم في أوائل[٥] «تاريخه» بحلب ما لفظه: (ذِكْرُ الصخرةِ: وهي بقرب أنطاكية، وقيل: هي التي ذكرها الله تعالى في القرآن/ بقوله تَعَالَى: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾ [الكهف: ٦٣]، وقد ذكرها أَبُو زيد البلخيُّ في «ذكر المدن [١/٢٤٤أ]

---

(١) في النسخ: (العشرة)، ولعلَّ المثبت هو الصواب، وهي عشرٌ من الآياتِ والأذكارِ تُقرَأ سبعَ مرَّاتٍ غدوةً وعشيَّةً، انظرها في «إحياء علوم الدين» (٢/٤٧٦).

(٢) وهو حديث عزاءِ الخَضِرِ ﷺ بوفاة النبيِّ ﷺ بقوله: (إنَّ في الله عزاءً مِن كلِّ مصيبةٍ، وعوضًا مِن كلِّ فائتٍ، وخَلَفًا مِن كلِّ هالكٍ، فإلى الله فأنيبوا، وإليه فارغبوا...) ثمَّ انصرف، فقال بعض الصحابة لبعض: (تعرفون الرجل؟ فقال أبو بكرٍ وعليٌّ: نعم هذا أخو رسول الله ﷺ الخَضِرُ ﷺ)، أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/٥٨) من حديث أنسٍ رضي الله عنه، وقال عقيبه: (هذا شاهدٌ لِما تقدَّم وإن كان عبَّاد بن عبد الصمد ليس من شرط هذا الكتاب)، وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٨١١٦) من حديث أنسٍ رضي الله عنه أيضًا، وقال عقيبه: (لا يُروَى هذا الحديثُ عن أنسٍ إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به عبَّاد بن عبد الصمد)، وانظر «المغني عن حمل الأسفار» (٢/١٢٢١).

(٣) لم أجد في حديث التعزية هذا اللفظَ، وإنَّما وردَ في حديثٍ رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٤٥١٥): أنَّ رجلين كانا يتبايعان عند ابن عمر، فقام عليهما رجلٌ، فنهاهما عن الحلف بالله، ووعظهم بموعظة... (كأنَّهم كانوا يرونه الخَضِر أو إلياس عليهما السلام)، ووردَ أيضًا في حديثٍ في «صحيح ابن حبَّان» (٦٨٠١): (قال معمرٌ: يرون أنَّ هذا الرجلَ الذي يقتله الدَّجَّال ثمَّ يحييه الخضرُ).

(٤) في (أ) و(ب): (وإسكان)، والمثبت من (ج).

(٥) في (ب): (أول).

والحصون» عقيب «ذكر أنطاكية»، فقال: «وأمَّا الصخرة؛ فإنَّها تُعْرَف [بصخرة موسى، ويقال: إنَّ الخضر اجتمع مع][1] موسى بن عمران في هذا الموضع») انتهى.

١٧- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللهمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ»

(بَابُ قَوْلِ[2] النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ»)[3]

٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ».

قوله[4]: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): هو بفتح الميمين، وإسكان العين، قال الدِّمياطيُّ: (اسمه عبد الله بن عمرو بن أبي الحجَّاج ميسرة البصريُّ المقعد)، انتهى، وقد كُتِب تجاه هذا الاسم بخطِّ بعض الفضلاء من أصحابنا ما لفظه: (اسمه إسماعيل بن إبراهيم بن مَعْمَر)، وكُتِب عليه: (ينظر)، انتهى، فنظرت؛ فإذا كلٌّ منهما روى عنه البخاريُّ[5]، ولكنَّ الظَّاهرَ ما كتبه الدِّمياطيُّ، ثمَّ راجعت كلام شيخنا الشَّارح؛ فرأيتُه قال كما قال الدِّمياطيُّ[6]، ثمَّ بعد حين راجعت «أطراف المزِّيِّ»؛ فرأيته قد طرَّفه، ولم يسمِّه، بل ذكره بالكنية[7]، والله أعلم.

و(أبو مَعْمَر المقعد): أحد الحفَّاظ، عن عبثر[8] بن القاسم، وعبد الوارث بن سعيد فأكثر، وجرير ابن عبد الحميد، وجماعةٍ، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، ومحمد بن يحيى، وأبو حاتم[9]، وخلقٌ، قال أحمد بن زهير عنِ ابن معين: (ثقةٌ ثبت)، وقال العِجْليُّ: (ثقةٌ، يرى القَدَرَ)، وقال أبو حاتم:

---

(١) ما بين معقوفين ليس في النسخ تبعًا لمصدره، وهو مستفاد من «المسالك والممالك» للإصطخريِّ (ص٢٥).

(٢) في (ب): (قال).

(٣) التبويب سقط من (ج).

(٤) (قوله): مثبت من (ج).

(٥) أبو معمرٍ إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ القَطيعيُّ الهُذَليُّ وإن كان يروي عنه البخاريُّ، إلَّا أنَّه لا يروي عن عبد الوارث ابن سعيد.

(٦) انظر «التوضيح» (٣/٣٨٣)، وكذا قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٠٤).

(٧) في (ب): (بالكلية)، انظر «تحفة الأشراف» (٥/٣٠٢).

(٨) في (ج): (عباس).

(٩) في النسخ: (وأبو ثور)، ولم أقف على مَن اسمه أبو ثورٍ، ويروي عن أبي معمر في المصادر، والتصحيح من مواضع ترجمته اللاحقة (٢١٣).

(صدوقٌ متقنٌ، قويُّ الحديث، غير أنَّه لم يكن يحفظ، وكان له قَدْرٌ عند أهل العلم)، وقال أَبُو زرعة: (كان ثقةً حافظًا)، قال البخاريُّ: (مات سنة «٢٢٤هـ»)، أخرج له الجماعة.

وأمَّا إسماعيل بن إبراهيم أَبُو مَعْمَر فهُذَليٌّ قَطِيعيٌّ هَرَويٌّ، نزيل بغداد، روى عن إبراهيم بن سعد، وابن المبارك، وهُشَيم، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وبقيُّ بن مَخْلَد، ومحمد ابن يحيى، وأبو يعلى، وخلقٌ، قال ابن سعد: (أبو مَعْمَر من هُذَيل من أنفسهم، ثقةٌ ثَبْتٌ، صاحبُ سُنَّةٍ وفضلٍ وخيرٍ)، انتهى، سُنِّيٌّ، لم يُنصفه ابنُ معين[(١)]، تُوُفِّيَ في نصف جمادى الأولى سنة (٢٣٦هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ**): (خالد) هذا: هو خالد بن مهران الحذَّاء، أبو المُنازل -وسيأتي ضبطُه قريبًا- البصريُّ الحافظ، ثقةٌ إمامٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٤١هـ)، أخرج له الجماعة، وقد وثَّقه أحمدُ وابنُ معين وغيرُهما، واحتجَّ به أصحاب الصِّحاح، وقال أبو حاتم: (لا يُحتَجُّ به)، قال ابنُ عبد[(٢)] الهادي شمسُ الدين في «اختصار طبقات الحفَّاظ» التي اختصرها من «طبقات الذَّهبيِّ»: (ولم يُقبَل هذا القولُ فيه ولا في غيره من الأثبات)، انتهى، له ترجمة في «الميزان»، وقد صحَّح عليه، فالعمل على توثيقه.

تنبيه: خالد هذا اختُلِف في سبب انتسابه للحذَّاء، فقال يزيد بن هارون: (ما حذا نعلًا قطُّ، إنَّما كان يجلس إلى حذَّاء، فنُسِب إليه)، وكذا قال محمَّد بن سعد: (لم يكن حذَّاءً، ولكن كان يجلس إليهم، قال: قال فهد بن حيَّان: لم يَحْذُ خالدٌ قطُّ، إنَّما كان[(٣)] يقول: احذُ على هذا النحو، فلُقِّب الحذَّاءَ)، وكنيته: أبو المُنازِل، بضمِّ الميم ثمَّ نون وبعد الألف زاي فاعلمه.

قوله: (**الكِتَابَ**): المراد بـ(الكتاب) هنا: القرآن، والله أعلم.

---

(١) يقصد قول ابن معين الذي رواه الحُسين بن فَهْم عن جعفرٍ الطيالسيِّ عنه: (لا صلَّى الله عليه -يعني: أبا معمر- ذهب إلى الرَّقَّة، فحدَّث بخمسة آلافِ حديثٍ، أخطأ في ثلاثة آلاف)، وقد ردَّ الذهبيُّ هذا القول فقال في «الميزان» (٢٢١/١): (هذه حكايةٌ منكرةٌ) والحُسين -كما قال الدَّارقطنيُّ والحاكم-: ليس بالقويِّ، انظر «ميزان الاعتدال» (٥٤٥/١)، وقال محقِّقُ «تهذيب الكمال»: (لا معنى لقوله -يعني: الذهبيَّ في «الكاشف» (٧٢/١)-: «لم ينصفه ابن معين» وهو الذي ردَّ رواية الحُسَين بن فَهْم في «الميزان» وقال: إنَّها منكرةٌ، فهو في قوله هذا كأنَّه يجزم بصحَّة ما روى الحُسين بن فَهْم عن يحيى).

(٢) زيد في (ب): (البر).

(٣) (كان): ليس في (ب).

١٨ - بابٌ: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ

قوله: (**بَاب مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ ؟**): اعلم أنَّ في الوقت الذي يصحُّ فيه السَّماع نزاعًا بين العلماء، وهي خمسة أقوال، بل ستَّة، بل **سبعة**؛ **أحدها**: ما ذهب إليه الجمهور أنَّ أقلَّه خمس سنين، **الثَّاني**: اعتبار التميز: وهو أنْ يَفهم الخطاب ويردَّ الجواب، وهذا هو الصَّواب، **الثَّالث**: لا يجوز سماعه حتَّى يكون له خمسَ عشرةَ سنة، **والرَّابع**: إذا فرَّق بين البقرة والحمار، وهذه الأربعة معروفة في كلام ابن الصَّلاح وغيره، **والخامس**: حكاه الحافظ السِّلفيُّ، وهو الفرق بين ولد العربيِّ والعجميِّ، ولفظ السِّلفيِّ: (وأكثرهم على أنَّ العربيَّ يصحُّ سماعه إذا بلغ أربع سنين، واحتجُّوا بحديث محمود ابن الربيع، وأنَّ العجميَّ إذا بلغ ستَّ سنين) انتهى، وفي المسألة **قولٌ سادسٌ**، وقد نقله شيخنا الشَّارح في «شرح التَّنبيه» له عنِ اليَحصبيِّ: (أنَّه إذا صار الصبيُّ يعدُّ من واحد إلى عشرين؛ فقد حصل مميِّزًا)[1]، والله أعلم، قال شيخنا[2] في «العجالة شرح المنهاج» -وقد قرأت عليه نحو الربع[3] منها- في (باب البيوع المنهيِّ عنها) ما لفظه: (وأحسن ما قيل في سنِّ التمييز: أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده، ويشرب وحده، ويستنجي وحده)، قال هذا في قول «المنهاج»: (ويحرم التفريق بين الأمِّ والولد حتَّى يميِّز، وفي قولٍ: حتَّى يبلغ)، والله أعلم، وهذا **سابعٌ** في المسألة.

٧٦ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا **عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ**، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ **نَاهَزْتُ** الاِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِمِنًى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ وَأَرْسَلْتُ الأَتَانَ تَرْتَعُ، ودَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، **فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): هذا هو ابن أبي أُوَيس، وكذا هو منسوب في هامش أصلنا على أنَّه نسخة، وعليها علامة راويها، و(أبو أويس): تقدَّم أنَّ اسمه عَبْد الله، و(إسماعيل)[4]: ابن أخت مالك، تقدَّم مرَّات.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مرارًا.

قوله: (**عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ**): (الأَتان): بفتح الهمزة، ثمَّ مُثنَّاة فوق، وهي الأنثى من جنس الحُمُر،

---

(١) نقله عن ابن الملقِّن السخاويُّ في «فتح المغيث» (٢/١٤٧).

(٢) زيد في (ب): (الشَّارح).

(٣) في (ب): (أربع).

(٤) زيد في (ج): (هو)، وضرب عليها في (أ).

ولا يُقال[(١)]: أتانة، وقد حُكِيَت، و(حمارٍ أتانٍ) بتنوينهما: إمَّا على البدل، أو على الوصف، وقال بعضهم: (هو وصف لـ«حمار»؛ على معنى: صلبٍ قويٍّ، والمراد: بدل الغلط، أو بدل البعض من الكلِّ؛ إذ[(٢)] الحمار اسم جنسٍ يشمل الذكر والأنثى، وضُبِط بالإضافة أيضًا، أي: حمار أنثى)، وقال في «النهاية»: (وإنَّما استُدرِك الحمار بالأتان؛ ليُعلَم أنَّ الأنثى من الحُمُر لا تقطع الصَّلاة، وكذلك المرأة).

قوله: (**نَاهَزْتُ**): أي قاربتُ.

قوله: (**فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ**): (يُنكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٧٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: **حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ** قَالَ: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ **مَجَّةً مَجَّهَا فِي** وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ.

قوله: (**حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ**): هذا هو محمَّد بن يوسف البخاريُّ، أبو أحمد البيكنديُّ، عنِ ابن عيينة، وأبي أسامة، ووكيع، والنضر بن شُميل، وخلقٍ، وله رحلةٌ واسعةٌ، وعنه: البخاريُّ، وأحمد بن سيَّار[(٣)]، وعبيد الله بن واصل وحريث بن عبد الرَّحمن البُخاريَّان، انفرد البخاريُّ بالإخراج له، لَمْ أرَ فيه تعديلًا ولا تجريحًا[(٤)]، والله أعلم، غير أنَّ البخاريَّ أخرج له محتجًّا به، وهذا تعديلٌ؛ لأجل شرط البخاريِّ، والعدل[(٥)] إذا أخرج عن شخص ليس تعديلًا لذلك الشَّخص على الصَّحيح، ولكن هذا تعديل[(٦)] لشرط البخاريِّ[(٧)]، والله أعلم.

وقد تقدَّم قريبًا الكلام على محمَّد بن يوسف الفِرْيابيِّ، وعلى محمَّد بن يوسف هذا أبي أحمد البيكنديِّ البخاريِّ، وفي كم مكان أخرج البخاريُّ عن هذا البيكنديِّ، في الورقة التي قبل هذه[(٨)][ح ٦٨]، والله أعلم.

---

(١) في (أ) و(ب): (يُقل).

(٢) في (أ) و(ب): (إذا).

(٣) في (ب): (يسار).

(٤) لم يذكر المزيُّ في «تهذيب الكمال» ولا الذهبيُّ في «تذهيبه» و«كاشفه» فيه جرحًا ولا تعديلًا، غير أنَّ الخليليَّ في «الإرشاد» (ص٣٨٣) قال: (**ثقةٌ متَّفقٌ عليه**)، وقد نقله عنه الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/٧٤٠).

(٥) في (ب): (المعدل).

(٦) في (ب): (التعديل).

(٧) في (ب): (بشرط)، وفي (ج): (لشرط للبخاري).

(٨) (هذه): ليس في (ج).

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ**): هذا اسمه عبد الأعلى بن[(١)] مُسْهِر بن عبد الأعلى، أبو محمَّد الغسَّانيُّ، شيخ الشَّام، عن سعيد بن عبد[(٢)] العزيز ومالك، وعنه: ابن معين وأبو حاتم، وكان من أحفظِ النَّاس وأجلِّهم وأفصحِهم، جُرِّدَ للقتل على أنْ يقول بخلق القرآن، فأبى، فسُجِن، ثقة، قال أحمد: (ما كان أثبته!)، وثناء النَّاس عليه كثير، تُوُفِّيَ في رجب سنة (٢١٨هـ)[(٣)]، أخرج له الجماعة.

قوله: (**حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ**): هو بضمِّ الزاي، واسمه محمَّد بن الوليد، أبو الهُذَيل الحمصيُّ القاضي، عن مكحول، والزُّهريِّ، وراشد بن سعد، وعنه: محمَّد بن حرب ويحيى بن حمزة، ثقةٌ حجَّةٌ ثَبْتٌ، توفِّي سنة تسعٍ وأربعين -وقيل: ثمانٍ وأربعين- ومئة، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عَبْد الله بن شهاب.

قوله: (**عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ**): هذا محمود بن الربيع بن سراقة الأنصاريُّ الخزرجيُّ، توفِّي سنة (٩٩هـ)، وقيل: سنة (٩٦هـ)، وهو من بني عبد الأشهل، وقيل: من بني الحارث بن الخزرج، وقيل: إنَّه من بني سالم بن عوف، يكنى أبا نعيم، وقيل: أبو محمَّد، معدود في أهل المدينة، وله حين توفِّي ثلاثٌ وتسعون سنة، عقل المجَّة وهو ابن أربع سنين أو خمسٍ؛ وهي المذكورة هنا، وكذا في «النَّسائيِّ»[كن٥٨٣٤] و«ابن ماجه»[ق٦٦٠ و٧٥٤][(٤)] من حديثه، وقال ابن عبد البَرِّ: (ابن أربع أو خمس سنين)[(٥)]، والله أعلم.

---

(١) (بن): ليس في (ب).

(٢) (عبد): مثبت من (ب).

(٣) في (أ) و(ب): (١١٨هـ)، وليس بصحيح.

(٤) ليس في الموضعين تحديدُ سنِّ محمود بن الربيع رضي الله عنه.

(٥) «الاستيعاب» (ص٦٨٠)، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٠٧): (لم أرَ التقييد بالسِّنِّ عند تحمُّله في شيءٍ مِن طُرُقه لا في «الصحيحين» ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد إلَّا في طريق الزُّبيديِّ هذه، والزبيديُّ من كبار الحفَّاظ المتقنين عن الزهريِّ... وذكر القاضي عياض في «الإلماع» وغيره: أنَّ في بعض الروايات: أنَّه كان ابنَ أربعٍ، ولم أقف على هذا صريحًا في شيءٍ من الروايات بعد التتبُّع التَّامِّ، إلَّا إن كان ذلك مأخوذًا مِن قول صاحب «الاستيعاب»: «إنَّه عقل المجَّة وهو ابنُ أربع سنين أو خمسٍ»، وكان الحاملُ له على هذا التردُّد قولَ الواقديِّ: «إنَّه كان ابنَ ثلاثٍ وتسعين لمَّا مات»، والأوَّل أولى بالاعتماد؛ لصحَّة إسناده، على أنَّ قول الواقديِّ يمكن حمله -إن صحَّ- على أنَّه ألغى الكسر، وجبره غيرُه، والله أعلم).

[١/٤٢ب] **غريبة**: قال ابن الصَّلاح في «علومه»/ -وقد رَويتُها بيني وبينه فيها اثنان، وهذا في غايةِ العلوِّ- قال: (بَلَغَنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهريِّ قال: رأيت صبيًّا ابنَ أربعِ سنين قد حُمِل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي، غير أنَّه إذا جاع؛ بكى)، قال شيخنا العراقيُّ فيما قرأته عليه: (والذي يغلب على الظنِّ عدمُ صِحَّة هذه الحكاية، وقد رواها الخطيبُ في «الكفاية» بإسناده، وفي سندها أحمدُ بن كامل القاضي، وكان يعتمد على حفظِه فَيَهِمُ، قال الدَّارقطنيُّ: «كان متساهلًا»)، انتهى، قال الذَّهبيُّ في «ميزانه»: (أحمد بن كامل بن شجرة، القاضي البغداديُّ، ليَّنه الدَّارقطنيُّ وقال: «كان متساهلًا»، ومشَّاه غيره، وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فَيَهِم)، انتهى.

لكنِّي أنا رأيت[(١)] صبيًّا من أهل المدينة المشرَّفة مع والده في سنة (٧٧٠هـ)، ووالده من أهل الحديث يُقال له: الشَّيخ نور الدين الفويُّ، وقد سمعت بقراءة والده بحلب والصبيُّ في الخامسة، وقد أقرأه من آخر القرآن إلى (سورة الأنبياء)، وقد سأل الإمام صدر الدين الياسوفي والده بحضوري: أأكتب[(٢)] أبا الطيِّب -وهي كنية الصبيِّ- سامعًا أم حاضرًا؟ فقال والده: سله، فقال له الشَّيخ صدر الدين: يا أبا الطيِّب؛ أكتبك[(٢)] سامعًا أم حاضرًا؟ فقال في جوابه: يا سيدي؛ اكتبني سامعًا؛ لأنِّي أفهم الخطاب، وأردُّ الجواب، فجاء في الجزء المقروء ذكر الكوب، فقال له الشيخ صدر الدين[(٣)] في المجلس: يا أبا الطيِّب؛ ما الكوب؟ فقال: ما لا خرطوم له ولا عروة، انتهى.

وقد رأيت بالقاهرة في سنة (٧٨٥هـ) أو بعدها صبيًّا مع والده، وذكروا أنَّه في الخامسة، يقال لوالده: ابن الهاشم، وهو من أهل العلم -أعني والده- ذكروا أنَّه حفظ القرآن و«العمدة الصُّغرى» لعبد الغني المقدسيِّ في الحديث، وأخبرني بعض الحلبيِّين العلماء من أصحابنا[(٤)]: أنَّه عرض «العمدة» على شيخ الإسلام شيخِنا[(٥)] البُلْقَينيِّ، انتهى.

ورأيت أنا[(٦)] بالمدرسة السَّابقيَّة بالقاهرة صبيًّا آخر في الخامسة ومعه أبوه، والصبيُّ يقال له:

(١) زيد في (ب): (العلماء من أصحابنا)، وهي في غير موضعها، إذ هي مستدركة في هامش (أ).

(٢) في (ب): (أكتب).

(٣) (صدر الدين): سقط من (ب).

(٤) (العلماء من أصحابنا): سقطت من (ج).

(٥) في (ب): (شيخنا شيخ الإسلام).

(٦) (أنا): ليست من (ج).

ابن[1] اليمنيِّ، ووالده يقرئ الأولاد بمصر، جاء إلى شيخنا سراج الدين ابن الملقِّن الأنصاريِّ؛ ليعرض عليه «ألفيَّة ابن مالك»، وقد قرأ القرآن، [وغالب ظنِّي أنَّه عرضها بحضوري وهو لا يعرف الكتابة، غير أنَّه أيُّ بيت قال له الشَّخص عنه ويشير إليه بيده؛ يقول له: هذا كذا وكذا، وهذا][2] من قوَّة حفظه لها في تلك النُّسخة، وقد أخذت «الألفيَّة» منه وقلت له: هذه نسختي -ألعب معه- وما هي لك، فجاذبني النُّسخة وهمَّ عليَّ، ثمَّ إنِّي رأيته مرَّة أخرى بسوق الكتب بالقاهرة مع أبيه، وأخبرني والده أنَّه افتتح كتابًا آخر أو أنَّه ختمه، ولكن ما أعرف الآن ما الكتاب الثَّاني، والله أعلم[3].

قوله: (مَجَّةً مَجَّهَا): (المَجَّة): الواحدة، و(المَجُّ): هو إرسال الماء من الفم مع نفخٍ، وقيل: لا يكون مجًّا حتَّى يتباعد به.

١٩- بَابُ الخُرُوجِ فِي طَلَبِ العِلْمِ وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أُنَيْسٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ

قوله: (وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أُنَيْسٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ): اعلم أنَّ من يقال له: جابر ابن عبد الله من الصَّحابة أربعة أشخاص:

جابر بن عبد الله العَبْديُّ.

وجابر بن عبد الله الراسبيُّ: نزل البصرة، جاء في حديث مظلم عن أبي شدَّاد عنه.

وجابر بن عبد الله بن رِئاب بن النعمان[4] بن سنان الأنصاريُّ السَّلَميُّ: أسلم مع النفر السِّتَّة قبل العقبة الأولى، فإن[5] شئت قلت: قبل الثَّانية، وشهد بدرًا، يروي عنه: ابن عبَّاس وأبو سلمة.

وجابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غَنْم بن كعب بن سلِمة الأنصاريُّ السَّلَميُّ، يجتمع مع الذي قبله في غَنْم، وهو صاحب الرِّواية، وهو المراد هنا، شهد العقبة مع أبيه وهو صبيٌّ، وشهد أُحُدًا فيما قِيل، وفي «صحيح مُسلم» من حديثه أنَّه لَمْ يشهد بدرًا ولا أُحُدًا: (منعني أبي)، وشهد ما بعدها[م(١٨١٣)(١٤٥)]، وشهد صِفِّين مع عليٍّ رضي الله عنه، واستغفر له النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم مرَّات، أخرج لهذا الأخير

---

(١) في (ج): (أبو).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) زيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (بلغ الشيخ شمس الدين السلَّامي سماعًا، كتبه إبراهيم المحدِّث).

(٤) في (ب): (نعمان).

(٥) في (ج): (وإن).

الجماعةُ وأحمدُ في «المُسند»، مناقبه جمَّة، تُوُفِّيَ سنة (٧٣هـ)، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

ومَن يُقال له: عبد الله بن أُنَيس جماعةُ أشخاص:

عبد الله بن أُنَيس بن أسعد الجهنيُّ، ثمَّ الأنصاريُّ، وهو[1] حليفُهم، قال الذَّهبيُّ في «تذهيبه»: (وهو الذي رحل إليه جابر)، المذكورُ هنا، عَقَبِيٌّ، روى عنه أولاده، له أحاديثُ، يكنى أبا يحيى، أخرج له مسلم والأربعة[2]، توفِّي بالشَّام سنة ثمانين، قاله ابن يونس[3]، وقال غيره سنة (٥٤هـ).

والثَّاني: عبد الله بن أُنَيس الأسلميُّ، قال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (وهو الذي رحل إليه جابر بن عبد الله في حديث القصاص)، فناقض ما قاله في «التذهيب»، لكن قال في «التذهيب» بعد الجهنيِّ: (عبد الله بن أنيس الأنصاريُّ، والد عيسى، فرَّق بينه وبين الجهنيِّ ابنُ المدينيِّ وخليفةُ وغيرهما)، انتهى.

وعبد الله بن أُنَيس الزُّهريُّ: روى عبد الله بن العمريِّ عنِ ابنه[4] عيسى عنه، وإنَّما هو الجهنيُّ[5].

وعبد الله بن أُنَيس أو أنس، قيل: هو الذي رمى ماعزًا لمَّا رجموه، فقتله.

ولهم شخص آخر ذكره الذَّهبيُّ في «تجريده» [فقال ما لفظه: (قال الوليد بن مسلم: حدَّثنا داود ابن عبد الرَّحمن المكيُّ عن عبد الله بن محمَّد بن عقيل، عن جابر: سمعت حديثًا في القصاص لم

---

(١) (وهو): ليست من (ب).

(٢) زيد في (ب): (أحاديث)، وروى له البخاريُّ في «الأدب المفرد»، قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣٠٤/٢): (وعلَّق له -يعني: البخاري- حديثًا في أواخر «الجامع» فقال: «ويُذكَر عن عبد الله بن أُنَيس...»؛ فذكر طَرَفًا من حديث القصاص، وقال في أوائل الكتاب: «ورحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس مسيرةَ شهرٍ في حديث»).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣٠٤/٢): (أمَّا قول المصنِّف -يعني: المزِّي-: إنَّ ابنَ يونس قال: مات سنة «٨٠هـ»، فوَهَمٌ تبع فيه صاحب «الكمال» -يعني: -الحافظ عبد الغنيِّ- فإنَّ ابن يونس قال: عبد الله بن أُنَيس ابن سعد بن حرام القضاعيُّ، أبو يحيى، حليف الأنصار، ثمَّ ذكر أنَّه صلَّى القِبلتين، وأنَّه خرج إلى إفريقية، لم يزد على ذلك شيئًا... ثمَّ قال: عبد الله بن حوالة الأزديُّ، يكنى أبا حوالة، قَدِمَ مِصر مع مروان، روى عنه مِن أهل مصرَ ربيعةُ بن لقيط، وذكر له حديثًا ثمَّ قال: يُقال: تُوُفِّيَ بالشام سنة ثمانين).

(٤) في (ج): (أبيه)، وليس بصحيح.

(٥) انظر «أُسْد الغابة» (٧٥/٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢٩٨/١)، وقال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣٠٤/٢): (وجعلهما واحدًا أبو عليٍّ ابن السكن وغيرُ واحدٍ، وهو المعتمد؛ فإنَّ كونَه أنصاريًّا لا ينافي كونه جهنيًّا؛ لما تقدَّم في الجهنيِّ: أنَّه حليفُ الأنصار).

يبقَ أحدٌ يحفظه إلَّا رجلٌ بمصرَ][1] يُقال له: عبد الله بن أنيسة)، انتهى.

وعبد الله بن أُنَيس العامريُّ له وِفادة، لكنَّ ذلك من رِواية يعلى بن الأشدق.

وعبد الله بن أنيس قُتِل يوم اليمامة.

قوله: (فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ): اعلم أنَّ الحديث الذي رحل إليه جابر في القصاص قد ذكره البخاريُّ في (كتاب التوحيد) في (باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣])، فقال: (وَيُذْكَرُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ[2]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُنَيْسٍ[3]: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَحْشُرُ اللهُ العِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ»)[قبل ح٧٤٨١]، لَمْ يَزِدِ البُخاريُّ على هذا، فذكره معلَّقًا ممرَّضًا، فجزم هنا بالرحلة دون الحديث هناك، وإلَّا[4] يُشكل على ما تقرَّر في تعليقاته.

وهو بعض حديث أخرجه أحمد في «مسنده»[حم١٦٠٤٢]، [وكذا الحارث ابن أبي أسامة، وفي سنده في «مسند أحمد»: القاسم بن عبد الواحد عن عبدالله بن محمَّد بن عَقِيل، وليس هما من شرط البخاريِّ، وكذا عبد الله هو في «مسند الحارث»، وفي «مسند أحمد» زيادة على ما في «مسند الحارث»][5]، ولفظ الحارث: («يَحشُرُ اللهُ العبادَ -أو قال: الناسَ، شكَّ همَّامٌ، وأومأ بيده إلى الشام- عُرَاة غُرلًا بُهْمًا»، قال: [قلنا]: ما بُهْمًا؟ قال: «ليس معهم شيء، فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُد ومَن قَرُب: أنا المَلِك، أنا الدَّيَّان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنَّةِ أنْ يدخلَ الجنَّةَ وأحد من أهلِ النَّار يطلبه بمظلمة حتَّى اللَّطمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أنَ يدخلَ النارَ وأحدٌ من أهل الجنَّة[6] يطلبه بمظلمة حتَّى اللَّطمة»، قال: قلنا: كيف وإنَّما نأتي اللهَ عراةً حفاةً؟ قال: «بالحسنات والسيِّئات»)[7]، قال القرطبيُّ في «تذكرته»: (هذا الحديث الذي أراد البخاريُّ بقوله: «ورحل جابر ابن عبد الله إلى عبد الله ابن أُنَيس في حديثٍ واحدٍ»)، انتهى، وفي «المسند» عن جابر: (فاشتريت بعيرًا، ثمَّ شددت عليه

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) (بن عبد الله): ليس في «اليونينيَّة».

(٣) زيد في «اليونينيَّة»: (قال).

(٤) في (ب) و(ج): (ولا).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) زيد في (ب): (وأحد).

(٧) «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٣٩).

رحلي، ثمَّ سرت شهرًا حتَّى قدمت عليه الشَّام، فإذا عبد الله بن أُنَيس...)[حم١٦٠٤٢]، ثمَّ إنِّي رأيتُ الحديثَ في (كتاب الأهوال) من «المستدرك»[٥٧٤/٤] وقال: (صحيحٌ)، وأقرَّه الذَّهبيُّ في «تلخيصه»، ولكن ليس فيه المرحول إليه، إنَّما قال: (رجل من أصحاب النَّبيِّ ﷺ).

ووقع في بعض شروح «البخاريِّ»: أنَّ الحديث الذي رحل[١] جابرٌ بسببه إلى عبد الله بن أُنَيس هو حديث الستر على المسلم[٢]، قال شيخُنا الشَّارحُ: (وفيه نظرٌ، بل المعروف أنَّ ذاك[٣] رحلَ فيه أبو أيُّوبَ إلى عقبة بن عامر، كما أخرجه الحاكمُ)، انتهى، [وفي ذلك نظرٌ كما يأتي عقيب ذلك][٤].

وقد أخرج رحلةَ أبي أيُّوب إلى عقبة بن عامر الحاكمُ -كما قال شيخُنا[٥]- [وأحمدُ] ولفظه: (أنَّ أبا أيُّوب ركب إلى عقبة بن عامر إلى مصر) في حديث[٦]، وله أيضًا: (أنَّ عقبة بن عامر أتى مسلمةَ بنَ مُخَلَّد وهو أمير مصر في حديث آخَرَ)[٧]، وكلاهما منقطعٌ، قاله شيخُنا العراقيُّ، انتهى[٨].

ورأيت في أوَّل «سداسيات الرازيِّ» تخريج السِّلَفيِّ[٩]: أنَّ جابرَ بنَ عبد الله رحل إلى مسلمة بن مُخَلَّد في حديث واحد، ولم يعيِّن الحديث، انتهى[١٠].

[وفي «جمع شيخِنا الحافظِ الهيثميِّ لمعجَمَي[١١] الطَّبرانيِّ الصَّغير والكبير» عن مسلمة بن مُخَلَّد

---

(١) زيد في (ب): (إليه).

(٢) وهو ما قاله ابن بطَّال في «شرحه» (١٥٩/١).

(٣) في (ب): (ذلك).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وجاء في (ب) بعد قوله: (ابن عامر الحاكمُ).

(٥) (كما قال شيخنا) جاءت في (ب) بعد قوله: (أخرجه الحاكم انتهى).

(٦) «مسند أحمد» (١٧٣٩١) و(١٧٤٥٤)، وفي الأوَّل: (عن ابن جريج قال: سمعت أبا سعيد)، و(أبو سعيدٍ) هذا -ويُقال: أبو سعدٍ-: المكيُّ الأعمى، مجهولٌ، انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٧/٣٣) و«تقريب التهذيب» (ص٦٤٣)، وفي الثاني: (قال ابن جريج: وركب أبو أيوب...)، وابن جريج مدلِّسٌ، ولم يثبت له لقاءُ أحدٍ من الصحابة؛ ولهذا حَكَمَ العراقيُّ على السند بالانقطاع، كما سيأتي، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣٤٨/١): (رواه أحمد هكذا منقطع الإسناد)، وانظر «تقريب أهل التقديس» (ص٩٥)، و«تقريب التهذيب» (ص٧٥).

(٧) «مسند أحمد» (١٦٩٦٠)، وفيه: (عن مكحول: أنَّ عقبةَ...)، و(مكحول): هو الشاميُّ، ربَّما دلَّس، ولم يسمع من عقبةَ بن عامر، انظر «تهذيب التهذيب» (١٤٨/٤).

(٨) انظر «المغني عن حمل الأسفار» (٥٥١/١).

(٩) في (ب): (السبعي)، وليس بصحيح.

(١٠) «سداسيَّات الرازيِّ» تخريج السِّلَفيِّ (ص٢).

(١١) في (ب): (لمعجم).

قال: (بينا أنا على مصر إذ أتاني البوَّابُ فقال: إنَّ أعرابيًّا على الباب على بعير يستأذن[١]، فقلت: مَن أنت؟ قال: أنا جابر بن عبد الله الأنصاريُّ، قال: فأشرفت عليه فقلت: أنزلُ إليك أم تصعد؟ قال: لا تنزل ولا أصعد، حديثٌ بلغني عنك أنَّك ترويه عنِ النَّبيِّ ﷺ في ستر المؤمن، جئت أسمعه...) فساق حديث الستر على المؤمن[٢]، قال الطَّبرانيُّ عقيبه: (لَمْ يروه عن رجاء بن حيوة[٣] إلَّا أبو سنان، تفرَّد به ابن[٤] عائشة)[طس٨١٢٩]][٥].

ورحل رجلٌ من الصَّحابة إلى فَضَالةَ بن عُبَيد وهو بمصر في حديث سمعه معه من النَّبيِّ ﷺ، رواه الدارميُّ في «سننه» المشهورة بـ«المسند» في (باب الرحلة في طلب العلم) في أوائل «السُّنَن»[ح٥٩١] بإسناد فيه يزيد[٦] بن هارون عنِ الجُرَيريِّ؛ وهو سعيد بن إياس، وقد أخرج له مسلمٌ[٧]، وقال بعضهم: إنَّه سمع سعيدًا بعد التغيُّر، والله أعلم.

٧٨- **حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ** قَاضِي حِمْصَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: **حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: عن الزُّهْرِيِّ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: **أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالحُرُّ بْنُ قَيْسِ** ابْنِ حِصْنٍ الفَزَارِيُّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، فَمَرَّ بِهِمَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ فَقَالَ أُبَيٌّ: نَعَمْ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ **إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ**، فَقَالَ: **هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ، قَالَ مُوسَى: لَا**، فَأَوْحَى اللهُ تَعَالَى إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا **خَضِرٌ**، فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّهِ، فَجَعَلَ اللهُ تَعَالَى لَهُ الحُوتَ **آيَةً**، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الحُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، وَكَانَ مُوسَى يَتَّبِعُ **أَثَرَ الحُوتِ** فِي البَحْرِ، **فَقَالَ فَتَى مُوسَى** لِمُوسَى: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾، قَالَ مُوسَى: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي، فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا، فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ».

---

(١) في (ب): (ينادي).

(٢) «مجمع الزوائد» (١/٣٤٨).

(٣) (رجاء بن حيوة): أثبت من (ب) و«المعجم الأوسط» (٨١٢٩)، وخُرِمَ موضعه في (أ).

(٤) زيد في (أ) و(ب): (أبي)، والمثبت موافق لما في مصدره، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٤٧).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) في (ب): (مرثد).

(٧) يعني: أخرج مسلمٌ ليزيد بن هارون عن الجُرَيريِّ سعيدِ بن إياس.

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ): هو بفتح خاء (خَليٍّ)، ثمَّ لام، وفي آخره ياء مشدَّدة تشبه النسبة، وهو بوزن: (عَلِيٍّ)، الكَلَاعيُّ القاضي، روى عنه: البخاريُّ، وأبو زرعة الدِّمشقيُّ، وغيرُهما، أخرج له البخاريُّ والنَّسائيُّ،/ قال البخاريُّ: (صدوق)، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأْسٌ)، وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، ولَّاه المأمونُ القضاءَ. [١/٢٥أ]

قوله: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ): هو أبو عمرو عبد الرَّحمن بن عمرو بن يُحْمِد[١] الأوزاعيُّ، شيخ الإسلام، وأحد الأعلام، الحافظ الفقيه الزَّاهد، رأى ابن سيرين، ورَوى عن عطاء، ومكحول، ومحمد ابن إبراهيم التيميِّ، وعنه: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والزُّهريُّ، وهم من شيوخه، وأبو عاصم، والفِرْيابيُّ، وأُمَمٌ، وكان رأسًا في العلم والعبادة، مات في الحَمَّام في صفر سنة (١٥٧هـ) ببيروت، أخرج له الجماعة، قال[٢] أبو زرعة الدِّمشقيُّ: (كان اسمه عبد العزيز، فسمَّى نفسَه عبدَ الرَّحمن، وكان أصله من سِباء السِّنْد، وكان ينزل الأوزاع، فغلب ذلك عليه)، وقال ابن زَبْرٍ وغيرُه: (والأوزاع: موضعٌ مشهورٌ بربض دمشق يعرف بالأوزاع، سكنه في صدر الإسلام بقايا من سبايا شتَّى)، وقال بعضهم: (الأوزاع: قرية بدمشق إذا خرجت من باب الفراديس)، فعرض هذا على ابن جَوْصَا؛ فلم يرضه، وقد أفتى الأوزاعيُّ في سبعين ألفَ مسألةٍ أو نحوها، قال الوليد بن مَزْيَد: (مولده ببَعْلَبَكَّ، ومنشؤه بالبقاع، ثمَّ نقلته أمُّه إلى بيروت)، مناقبه كثيرةٌ، قال ابن سعد: (ثقةٌ مأمونٌ صدوقٌ).

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا[٣] أنَّه محمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (تَمَارَى): أي: تجادل، يُقال: ماريتُ الرَّجلَ أُماريه[٤] مِراءً: إذا جادلتَه.

قوله: (هُوَ وَالحُرُّ بْنُ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا[ح٧٤].

قوله: (إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ): تقدَّم أنِّي لا أعرف اسمه.

قوله: (هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا): سيأتي عليه كلام في (باب ما يستحبُّ للعالم إذا سُئِل: أيُّ النَّاس أعلم؟) إن شاء الله تعالى قريبًا[قبل ح١٢٢].

قوله: (خَضِرٌ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا، وما يتعلَّق به[ح٧٤].

---

(١) (بن يحمد): سقطت من (ب).

(٢) في (ج): (وقال).

(٣) (مرارًا): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (ماريته).

قوله: (آيَةً): تقدَّم أنَّه علامة.

قوله: (أَثَرَ الحُوتِ): الأثر: بفتح الهمزة والثَّاء المثلَّثة، وبكسر الهمزة وإسكان المثلَّثة.

قوله: (فَقَالَ فَتَى مُوسَى): تقدَّم أنَّه يوشع بن نون، وتقدَّم نسبه، وأنَّ (نونًا) مصروف، وتقدَّم أنَّه خادمه[ح٧٤].

قوله: (إِلَى الصَّخْرَةِ): تقدَّم الكلام في أين هي قريبًا[ح٧٤].

٢٠- بَابُ فَضْلِ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ

٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، **عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الهُدَى وَالعِلْمِ؛ كَمَثَلِ الغَيْثِ الكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، **فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ المَاءَ**، فَأَنْبَتَتِ **الكَلأَ** وَالعُشْبَ الكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا **أَجَادِبُ** أَمْسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا **وَزَرَعُوا**، وَأَصَابَ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ **قِيعَانٌ** لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ **كَلأً**، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ **فَقُهَ** فِي دِينِ اللهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ **قَيَّلَتِ المَاءَ**، قَاعًا يَعْلُوهُ المَاءُ، وَالصَّفْصَفُ المُسْتَوِي مِنَ الأَرْضِ.

قوله: (عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): هو بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء، تقدَّم، هو حفيد أبي بردة الآتي.

قوله: (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ): هذا قاضي الكوفة، اسمه: الحارث أو عامر، يروي عن أبيه أبي موسى الأشعريِّ، وعليٍّ، والزُّبير، وعنه: بنوه؛ عبد الله، ويوسف، وسعيد، وبلال، وحفيدُه بُرَيدٌ المذكورُ قبله، وكان من نبلاء العلماء، تُوُفِّيَ سنة (١٠٤هـ)، أخرج له[(١)] الجماعة، وثَّقه غير واحد، وقد تقدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِي مُوسَى): هو عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن[(٢)] حَضَّار، تقدَّم رضي الله عنه.

قوله: (فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ): هي بفتح النُّون، وكسر القاف، ثمَّ مثنَّاة تحت مشدَّدة، كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول في (الثَّاء المثلَّثة مع الغين المعجمة): («وكان منها ثَغْبة»: كذا ذكره بعضهم عنِ البخاريِّ[(٣)]، ولم يَروِه، وفسَّره بمستنقع الماء في الجبال، وهو تصحيفٌ وقلبٌ؛ للتمثيل؛ لأنَّه إنَّما[(٤)] جعل هذا المثل

(١) (له) سقطت من (ج).

(٢) (بن): سقطت من (ب).

(٣) وهي رواية الكشميهنيِّ كما في هامش «اليونينيَّة»، وقال الحافظ في «الفتح» (٢١١/١): (هي في حاشية أصل أبي ذرٍّ).

(٤) في النسخ: (إذا)، والمثبت من مصدره.

فيما يُنْبِت، والثُّغبة لا تُنْبِت، والذي رويناه من طرق البخاريِّ كلِّها: «فكان منها نقيَّة» مثل قوله في «مسلم»: «طائفة طيِّبة قَبِلت الماء»[م٢٢٨٢]، وذكر بعضهم: «فكان منها بقعة»، والصَّحيح: ما رويناه) «نقيَّة» كما قيَّدتُه أوَّلًا، انتهى، و(الثغَب) بفتح الغين المعجمة وتُسكَّن: الغدير يكون في ظلِّ جبلٍ لا تصيبه الشَّمس، فيبرد ماؤه، والجمع: ثِغبان، فالمفرد: (ثَغْب) بالسكون، ويُحَرَّك[(١)]، والجمع: ثِغاب، وأثغاب، وثِغبان وثُغبان؛ بالكسر والضَّم.

قوله: (قَبِلَتِ المَاءَ): هو بفتح القاف، ثمَّ موحَّدة مكسورة، قال ابن قُرْقُول: (كذا في «البخاريِّ» في أوَّل الحديث، ثمَّ قال في آخره: «وقال إسحاق: قَيَّلَتْ» كذا قيَّده الأَصيليُّ هنا، قال الأَصيليُّ: و«قيَّلت» تصحيفٌ من إسحاق، وإنَّما هو «قَبِلَت»، قال غيره[(٢)]: ومعنى «قيَّلت»: شربت، والقيل: شرب نصف النهار، يقال: قَيَّلَتِ الإبلُ؛ إذا شربتْ نصف النهار؛ وهو القائلة، وقيل: معنى «قيَّلت»: جَمعت وحَبست، قال القاضي: وقرأت بخطِّ أبي عبيد البكريِّ: «قال أبو بكر: تقيَّل الماء في المكان المنخفض: اجتمع فيه»، قال القاضي: ليس المراد عندي: جمع الماء فقط للانتفاع به؛ فإنَّه قد ذكر هذا في الطَّائفة الثَّانية، وإنَّما معناه هنا: أنَّها جمعته ورُويَتْ مِنْهُ، كما قال بإثر كلامه هذا: «فأنبتت الكلأ والعشب»، وإذا تقرَّر هذا؛ فقد روى سائر الرُّواة غير الأَصيليِّ: «قَبِلَت» في الموضعين؛ أوَّل الحديث وقول إسحاق، وكذا رواه النسفيُّ) انتهى، وهذا الأخير ليس بظاهر، وإذا كان كما قال في الأصول؛ فإنَّه لا بدَّ لإسحاق أنْ يكون مخالفًا للرواية التِّي ساقها البخاريُّ أوَّلًا[(٣)]، ورأيت[(٤)] في حاشية عنِ الدِّمياطيِّ: (قولُ إسحاق: «قيَّلت» تصحيفٌ، وقيل: معنى «قيَّلت»: جمعت وحبست) انتهى، وعن شيخنا العراقيِّ: (والصَّواب: أنَّها «قبلت»؛ بالموحَّدة، وأمَّا «قيَّلت» -بالمثنَّاة المشددة-؛ فانفرد بها الأَصيليُّ، وقيل: معناها: أمسكت)، انتهى، وسيأتي هل هو إسحاق أو ابن إسحاق بُعَيدَ هذا، والله أعلم.

قوله: (الكَلَأَ): هو مقصور مهموز، يقع على الرطب واليابس من النبات، والخَلَى -بالفتح، وفتح

---

(١) في (ج): (وتحرك).

(٢) في (ج): (عروة).

(٣) قال ابن الملقِّن في «التوضيح» (٣/٤١١) بعد أن أورد كلام القاضي بأنَّ رواية غير الأَصيليِّ (قبلت) في الموضعين: (فعلى هذا إنما خالف إسحاق في لفظة: «طائفة»، جعلها مكان «نقيَّة»).

(٤) في (ب): (ورأيته).

الخاء، مقصور - على الرطب، وقال بعضهم: يقع على اليابس، وهو ضعيف.

قوله: (**أَجَادِبُ**): هو بالجيم والدَّال المهملة، جمع (جَدْب)، على غير قياس، وقياسُه أن يكون جمعَ (أجدب)، وفيه رواية ثانية بالمعجمة، حكاها في «المطالع»[(١)] والخَطَّابيُّ، وقال: (هي صِلاب الأرض التي تُمسِك الماء)، قال القاضي: (لَمْ يُرْوَ هذا الحرفُ في «مسلم»[م٢٢٨٢] وغيره إلَّا بالدَّال المهملة)[(٢)]، من الجدب الذي هو ضدُّ الخِصب، وصحَّفه بعضهم فقال: (أحارب) بالحاء والرَّاء المهملتين[(٣)]، وليس بشيءٍ كما قاله الخطَّابيُّ، وقال بعضهم: (أجارد) بالجيم، والرَّاء، والدَّال، وهو صحيح المعنى إن ساعدته الرِّواية، قال الأصمعيُّ: (الأجارد من الأرض: التي لا تُنْبِتُ الكلأَ) معناه: أنَّها جَرْداء بارزة، لا يسترها النبات، وقال بعضهم: إنَّما هي (إخاذات) بالخاء والذَّال المعجمتين، سقط منها الألف، جمع (إخاذة) وهي المِسَاكات الَّتي تُمسِك الماء؛ كالغُدْران، انتهى/ما قاله شيخنا الشَّارح. [١/٢٥ب]

قوله: (**وَزَرَعُوا**): كذا في أصلنا، قال في «المطالع»: (وفي «الفضائل»: «فسقوا ورعوا»[م٢٢٨٢]، كذا لكافَّتهم، وفي «كتاب العلم» من «البخاريِّ»: «وزرعوا»، والأوَّل أوجه[(٤)]، وفي رواية بعضهم: «ووعوا»؛ بالواو، وهو تصحيفٌ) انتهى.

قوله: (**قِيعَانٌ**): بكسر القاف، واحدها: قاع؛ وهو المستوي الواسع من الأرض، وقد يجتمع[(٥)] فيه الماء، وقيل: هي أرض فيها رمل، وقيل غير ذلك[(٦)].

قوله: (**كَلَأً**): تقدَّم قريبًا أنَّه مهموز مقصور، وتقدَّم ما هو.

قوله: (**مَنْ فَقُهَ**): هو بضمِّ القاف أشهر من كسرها[(٧)].

قوله: (**قَالَ ابنُ إِسْحَاقَ**): كذا في أصلنا: (ابن إسحاق)، و(ابن) مخرَّجة في الهامش، وعليها (صح)، وفي نسخة الحافظ الدِّمياطيِّ: (قال إسحاق)، فـ(إسحاق) غير منسوب؛ كما وقع في نسخة

---

(١) أي: (أجاذب)، انظر «مطالع الأنوار» (٢/٩٩).

(٢) «مشارق الأنوار» (١/٣١١).

(٣) في «مشارق الأنوار» (١/٣١١) تقييده بالزاي، أي: (أحازب)، والمثبت موافق لما في «أعلام الحديث» (١/١٩٨)، و«التوضيح» (٣/٤١٠).

(٤) قال النوويُّ في «شرح مسلم» (١٥/٤٨): (كلاهما صحيح)، وتبعه الحافظ في «الفتح» (١/٢١٢).

(٥) في (ب): (يجمع).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤١٦)، وقال الحافظ في «الفتح» (١/٢١٢): (الأرض المستوية الملساء التي لا تنبت).

(٧) وكذا في (ق) اقتصر على الضمِّ، وفي «اليونينيَّة» بالضمِّ والكسر معًا.

الدِّمياطيِّ: قيل: ابن راهُوْيَه، وقال شيخنا الشَّارح: («قال إسحاق»: كذا وقع غير منسوب في غير ما موضع، وهو من المواضع المشكلة في «البخاريِّ»، وهو يروي عن «إسحاق» جماعة، وقيل: إنَّه ابن راهُوْيَه، قال أَبُو عليٍّ الجيَّانيُّ: «روى البخاريُّ عن إسحاق بن إبراهيم الحنظليِّ، وإسحاق بن إبراهيم السعديِّ، وإسحاق بن منصور الكوسج، عن حماد بن أسامة، ورَوى مسلمٌ أيضًا عن إسحاق ابن منصور الكوسج عن حمَّاد أيضًا»، هذا كلامه، و«إسحاق» هذا: لا يَخرُج عن أحدِ هؤلاء، ويظهر أن يكون ابنَ راهُوْيَه)، انتهى.

ووقع في بعض النُّسخ: (ابن إسحاق)، كما وقع في أصلنا، فعن شيخنا العراقيِّ: الصَّواب: ما في أكثر الأصول؛ يعني: إثبات (ابن)، قال: (فإنَّ ابن إسحاق قد[1] علَّق عنه البخاريُّ في عدَّة مواضع)، انتهى[2].

فائدة: معنى الحديث: أنَّ الأرض **ثلاثة** أنواع، وكذلك الناس؛ **فالنوع الأوَّل** من الأرض: ينتفع بالمطر فيحيا بعد أن كان ميتًا، ويُنبِتُ الكلأَ، فينتفع به الناسُ والدَّوابُّ بالشُّرب والرعي والزرع وغيرها، وكذا النوع الأوَّل من الناس: يبلغه الهدى والعلم، فيحفظه، فيحيا قلبه به، ويعمل به، ويعلِّمه غيره، فينتفع وينفع، **والنوع الثَّاني** من الأرض: ما لا تقبل الانتفاع في نفسها، لكن فيها فائدة، وهو إمساك الماء لغيرها، فينتفع بها الناس والدَّوابُّ، وكذا النوع الثَّاني من الناس: لهم قلوب حافظة، لكن ليست لهم أفهام ثاقبة، ولا رسوخ لهم في العلم يستنبطون[3] به المعاني والأحكام، وليس عندهم اجتهاد في الطاعة والعمل به، فهم يحفظونه حتَّى يأتي طالبٌ محتاجٌ متعطِّشٌ لما عندهم من العلم أهلٌ للنفع والانتفاع، فيأخذه منهم، فينتفع به، فهؤلاء نفعوا بما بلغهم، **والنوع الثَّالث:** الأرض السباخ التِّي لا تُنْبِت ونحوها، فهي لا تنتفع بالماء، ولا تمسكه لينتفع به غيرها، وكذا النوع الثَّالث من الناس: ليست لهم قلوب حافظة، ولا أفهام واعية، فإذا سمعوا العلم لا ينتفعون به، ولا

(١) (قد): ليس في (ج).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢١٣): (وَقَع في رواية كريمة: «وقال ابن إسحاق»، وكان شيخُنا العراقيُّ يرجِّحُها، ولم أسمع ذلك منه، وقد وقع في نسخة الصغانيِّ: «وقال إسحاق عن أبي أسامة»، وهذا يرجِّحُ الأوَّل)، وقال في «هُدَى الساري» (ص٢٤): («قال إسحاق...»، وفي رواية أخرى: «قال ابن إسحاق»، وفي رواية أخرى: «قال أبو إسحاق»، وقد رواه عن أبي أسامة إسحاقُ ابن راهُوْيَه في «مسنده»، فكأنَّه المراد، ورَوَيناه أيضًا في «الأمثال» للرَّامَهُرْمُزيِّ من حديث أبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهريِّ، وأمَّا ابن إسحاق؛ فلا يُعرَف من حديثه).

(٣) في (ب): (فيستنبطون).

يحفظونه لينتفع غيرهم، والله أعلم، قاله النَّوويُّ في «شرحه لمسلم»[(١)].

٢١- بَابُ رَفْعِ العِلْمِ، وَظُهُورِ الجَهْلِ، وَقَالَ رَبِيعَةُ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ العِلْمِ أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ

(بَابُ رَفْعِ العِلْمِ وَظُهُورِ الجَهْلِ)... إلى (بَابِ الغَضَبِ فِي المَوْعِظَةِ)

سؤال: إن قلت: ما وجه قول ربيعة الآتي[(٢)] من رفع العلم؟ **الجواب**: ما قاله ابن المُنَيِّر: (وجهه أنَّ صاحب الفهم إذا ضيَّع نفسه فلم يتعلَّم أفضى إلى رفع العلم؛ لأنَّ البليد لا يقبل العلم، فهو عنه مرتفع، فلو لَمْ يتعلَّم الفَهِمُ؛ لارتفع العلمُ عنه أيضًا، فيرتفع عمومًا، وذلك من الأشراط التي[(٣)] لا تقارن في الوجود إلَّا شرار الخلق، فعلى الناس أن يتَّقوها ما أمكن)، انتهى.

وقال شيخنا الشَّارح: (ويحتمل أنَّ المراد به: أنَّ العالم ينبغي له تعظيم العلم بألَّا يأتيَ أهلَ الدنيا؛ إجلالًا له، فإنَّه إذا أكثر منهم؛ أدَّاه ذلك إلى قلَّة الاشتغال والاهتمام به، ويحتمل أنَّ مَن هذا حاله لا يضيِّع نفسه بأن يجعله للأغراض الدنيويَّة، بل يقصد به الإخلاص؛ لتحصل له الثمرات الأخرويَّة، فيكون جامعًا للعلم والعمل به)، انتهى.

وقال ابن قُرْقُول: («أنْ يُضَيِّع نفسَه»: يُهينها، أي: لا يأتي بعلمه أهلَ الدنيا ويتواضع لهم، ويحتمل أن يريدَ إهمالَ نفسه، وتركَ توقيرها، وتضييعَ ما عنده من علمٍ حتَّى لا يُنتفع به)، انتهى.

قوله: (**وَقَالَ رَبِيعَةُ**): هو ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن فَرُّوخَ -بفتح الفاء، وتشديد الرَّاء المضمومة، وفي آخره خاء معجمة، غير مصروف؛ للعجمة والعَلَمِيَّة- مولى آل المُنْكَدِر، فقيه المدينة المشرَّفة، أبو عثمان، صاحب الرأي، عنِ السائب بن يزيد، وأنس، وابن المُسَيِّب، وعنه: مالك، واللَّيث، والدَّرَاوَرْدِيُّ، وغيرُهم، تُوُفِّيَ بالأنبار، وقيل: بالمدينة سنة (١٣٦هـ)، وثَّقه أحمد وابن حبَّان، وقد اختلط، وقد ذكرته في كتاب «الاغتباط فيمن رُمِيَ بالاختلاط»؛ فانظره[(٤)]، فإنِّي ذكرت جماعة كثيرة، وهو

---

(١) انظر «شرح مسلم» (٤٨/١٥)، وزيد في هامش (ج) بخطِّ المؤلِّف: (أعاد لنفسه الشيخ شمس الدين السلَّامي من «مجَّة مجَّها» إلى هنا، بقراءته، فكمل له من أوَّل المصنَّف إلى هنا، كتبه مؤلِّفه إبراهيم).

(٢) في (أ) و(ب): (اللاتي).

(٣) (التي): مثبت من (ج).

(٤) «الاغتباط فيمن رمي بالاختلاط» (ص٥٨)، وقال فيه: (قال أبو عمرو ابن الصلاح: «قيل: إنَّه تغيَّر في الآخر»، انتهى، قال شيخُنا العراقيُّ فيما قرأته عليه: «إنَّ هذا لم نره لغيره، ولا أعلم أحدًا تكلَّمَ فيه بالاختلاط»).

قابلٌ للزيادة، وله ترجمةٌ في «الميزان»(١)، أخرج له الجماعة.

قوله: (أَنْ يُضَيِّعَ): هو بتخفيف الياء(٢)، وهي لغة القرآن، ويجوز تشديدها.

٨٠- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ، وَيَثْبُتَ الجَهْلُ، وَتُشْرَبَ الخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَى».

قوله: (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ): هو بمثنَّاة(٣) فوق مفتوحة، ثمَّ مثنَّاة تحت مشدَّدة، وفي آخره حاء مهملة، تقدَّم أنَّ اسمه يزيد بن حميد، وتقدَّم عليه كلام[ح٦٩].

قوله: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ): تقدَّم الكلام ما هي (الأشراط) فانظره[ح٥٠].

قوله: (وَتُشْرَبَ الخَمْرُ): هو بالتَّاء؛ لأنَّها مؤنَّثة، ويجوز (يُشْرَب) بالمثنَّاة تحت؛ لأنَّها قد تُذكَّر، واعلم أنَّ اللُّغةَ الفصيحةَ المشهورةَ تأنيثُها، وذكر أبو حاتم السِّجستانيُّ في كتاب «المذكَّر والمؤنَّث» في موضعينِ[ص١٣٣،١٩٢] مِنْهُ: أنَّ قومًا فُصَحاء يُذكِّرونها، قال: (وسمعتُ ذلك ممَّن أثِق به منهم)، وذكرها أيضًا غيرُه فيما فيه اللُّغتان؛ كابن قتيبة، ولا يقال: (خمرة) في اللُّغة الفصيحة، والله أعلم.

٨١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: عن يَحيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ العِلْمُ، وَيَظْهَرَ الجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَى، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً القَيِّمُ الوَاحِدُ».

قوله: (عَنْ يَحْيَى): (يحيى) هذا: هو يحيى بن سعيد القطَّان فيما ظهر لي، والله أعلم، ووالدُ سعيدٍ اسمُه فَرُّوخُ، الحافظ الكبير، تقدَّم.

قوله: (أَشْرَاطِ السَّاعَةِ): تقدَّم الكلام على (الأشراط) في أوَّل هذا التَّعليق؛ فانظره إن أردته[ح٥٠].

قوله: (القَيِّمُ الوَاحِدُ): قال في «النهاية»: (قيِّم المرأة: زوجها؛ لأنَّه يقوم بأمرها وما تحتاج إليه)، انتهى، ويحتمل -والله أعلم- أنَّه يكون لهنَّ قيِّم واحد، أي: شخص واحد يقوم بأمورهنَّ وتدبيرهنَّ في جميع أحوالهنَّ، لا أنَّه يتزوَّج بهنَّ، فإن كان ما قاله ابنُ الأثير مرادَ النَّبيِّ ﷺ؛ فيكون هذا حين

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/٤٤) وصحَّح عليه.

(٢) زيد في (ب): (وهو ثقة).

(٣) في (ب): (بضم المثناة)، وليس بصحيح.

لا يقال في الأرض: الله الله، قلته تفقُّهًا، ثمَّ إنِّي رأيت القرطبيَّ في «تذكرته» ذكر القولين بمعناهما، ثمَّ قال: (والأول أشبه) يعني: القول بأنَّه يقوم بأمورهنَّ لا أنَّه يتزوَّج بهنَّ، والله أعلم.

٢٢- بَابُ فَضْلِ العِلْمِ

قوله: (بَابُ فَضْلِ العِلْمِ): **سؤال: إن قلت**: ما وجه الفضيلة في الحديث؟

فالجواب: ما قاله ابن المُنَيِّر قال: (**قلت**: لأنَّه عبَّر به عنِ العلم بأنَّه فضلةُ النَّبيِّ ﷺ ونَصيب ممَّا آتاه الله، وناهيك به فضلًا، فإنَّه جزءٌ من النُّبوَّة)، انتهى.

٨٢- **حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ **أُتِيتُ** بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ **حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرِّيَّ** يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ»، **قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «العِلْمَ»**.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين المهملة، وفتح الفاء، وأنَّه جدُّ سعيد، قريبًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): هذا هو ابن سعد، العالم(١) الفرد، الذي قال فيه الشَّافعيُّ: (اللَّيث أفقه من مالك، لكنَّ أصحابَه أضاعوه)(٢)، ترجمته معروفة.

قوله: (**حَدَّثَنِي**(٣) **عُقَيْلٌ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابن خالد، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٣](٤)، وليس في «البخاريِّ» مَن يقال له: «عُقَيل» سواه، وله(٥) في «مسلم» أيضًا، وتقدَّم أنَّ في «مسلم»: عُقَيل القبيلة، وفيه أيضًا: يحيى بن عُقَيل، وليس لهذا في «البخاريِّ» شيءٌ.

فالحاصل: أنَّه ليس في «البخاريِّ» مَن يقال له: عُقَيل -بالضَّمِّ- سوى ابن خالد المذكور، والله أعلم./ [١/٢٦أ]

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم مرارًا(٦) أنَّه الزُّهريُّ محمَّد بن مسلم.

قوله: (**أُتِيتُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

---

(١) زيد في (ج): (المشهور).

(٢) «مناقب الشافعي» للبيهقي: (١/٥٢٤).

(٣) في (ق): (عن)، في هامشها مصححًا عليه كالمثبت، وهو الذي في اليونينيَّة.

(٤) لم يتقدَّم لعُقَيل ترجمةٌ، وإنَّما تقدَّم ضبطُه فقط.

(٥) في (ج): (وليس)، وكلاهما صحيح.

(٦) (مرارًا): ليس في (ب).

قوله: (حَتَّى إِنِّي): هو بكسر همزة (إنِّي) لوقوعها بعد (حتَّى) الابتدائية.

قوله: (لَأَرَى): هو بفتح الهمزة؛ لأنَّه من رؤية العين.

قوله: (الرِّيَّ): هو بكسر الرَّاء، مشدَّد الياء، وحَكى الجوهريُّ وغيره: و(رَيًّا) بفتح الرَّاء، قال الجوهريُّ: (رَوِيت من الماء -بالكسر- أروَى رِيًّا ورَيًّا، ورِوًى أيضًا؛ مثل: رضًا، وارتويت وتروَّيت؛ كلُّه بمعنًى) انتهى، يقال: رَوِي من الماء والشَّراب -بكسر الواو- يَروَى -بفتحها- رِيًّا؛ بالكسر في الاسم والمصدر، وقال الدَّاوديُّ: (رَيًّا) بالفتح في المصدر، حكاه ابن قُرْقُول عنه.

قوله: (قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟): قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (أَيْ: منهمُ[١] الصدِّيقُ)، وعزا ذلك، ولم أره ذَكَره في هذا الباب، إنَّما ذكره في مكان آخر[٢].

قوله: (قَالَ: العِلْمَ): هو بالنصب، وكذا هو في أصلنا، ويجوز رفعه.

فائدة: إن قلت: كيف عبَّره بالعلم؟

والجواب: لأنَّه أوَّل شيء يناله المولود من طعام الدنيا، وبه تقوم حياته، كما تقوم بالعلم حياة القلوب، فهو مناسب للعلم من هذه الجهة، وقد يدلُّ على الحياة وعلى الثواب؛ لأنَّه من نعيم الجنَّة إذا رأى نهرًا مِن لَبَن، وقد يدلُّ على المال الحلال، وإنَّما أوَّله ﷺ لعمر بالعلم؛ لصحَّة فِطرته ودِينه، والعلمُ[٣] زيادةٌ في الفِطرة، قاله شيخنا الشَّارح بمعناه[التوضيح٣/٤١٩].

٢٣ - بابُ الفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ أَوْ غَيْرِهَا

قوله في التَّبويب: (عَلَى الدَّابَّةِ): لَمْ يُذكَر في الحديث أنَّه كان على دابَّة؛ ليطابق التَّبويب، لكنَّه ذكره في (الحجِّ)، وفيه: أنَّه كان على ناقته عندما سُئِل[ح١٧٣٨].

٨٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي **مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ **بِمِنًى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ**، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ: «**اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ**»، فَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ

(١) أي: مِن السائلين.

(٢) ذكره في (باب تفاضل أهل الإيمان بالأعمال)، انظر «الإفهام» (ص١١) وعزاه للحكيم الترمذيِّ في «نوادر الأصول» (٢/٤٢٥).

(٣) في (ج): (فالعلم).

أَشْعُرْ، فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ»، فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ **قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ** إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): [تقدَّم أنَّه ابنُ أبي أويسٍ، ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، مرارًا، وقدَّمت أنَّ أبا أويسٍ اسمُه عبدُ الله.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**)][(١)]: تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مرارًا، وأنَّه أبو بكر محمَّد بن مسلم بن عُبيد الله ابن عبد الله بن شهاب.

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ**): كذا في أصلنا بغير ياء، وقد تقدَّم أنَّ النَّوويَّ قال: (إنَّ الصَّحيح في «العاصي» و«ابن أبي الموالي» و«ابن الهادي» و«اليماني» إثباتُ الياء)[قبل ح٦١]، وتُذكَر هنا زيادةٌ؛ لأنَّه وقع هنا منسوبًا إلى (العاصي)، وهو أنَّ أبا عمرو بن الصَّلاح قال في الكلام على المسلسَل بالأَوَّليَّة الذي أفرده بالتأليف -وقد رَوَيتُه من طريقه وبيني وبينه فيه شخصان، وهذا عالٍ- ما لفظه: (العاصي: يقوله كثير من أهل الضَّبط في حالة الوصل بالياء؛ جريًا على الجادَّة، والمتداول والمشهور حذف الياء، وهو أشكل[(٢)] على مَن استطرف مِن العربيَّة ولم يُوغِلْ، وربَّما أنكروه، ولا وجهَ لإنكاره، فإنَّه لغةٌ لبعض العرب، شُبِّه فيها ما فيه الألفُ واللَّام بالمنوَّن؛ لما بينهما من التعاقب، وبها قرأ عدَّة من القرَّاء السبعة؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] وشبهه، والله أعلم) انتهى، وقد تقدَّم كلام النَّوويِّ أعلاه.

وقد[(٣)] أثبت الياء في ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ في الحالين ابنُ كثير، وحذفها فيهما الباقون.

قوله: (**بِمِنًى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ**): وذكر في موضع آخر: (أنَّ ذاك حال خطبته يوم النحر)[ح١٧٣٧]، وفي موضع آخر[(٤)]: (رأيته عند الجمرة)[ح١٢٤]، فيحتمل -والله أعلم- أن تكون الواقعة واحدة؛ لأنَّ الجمرة والخطبة كلاهما بمنًى، وأنْ تكون متعدِّدة بأن يكون السؤال وقع مرَّة في منًى، ومرَّة في الخطبة، ومرَّة عند الجمرة، وفي موضع آخر من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: (رميت بعدما أمسيت)[ح١٧٢٣]، وهو دالٌّ على التعدُّد، والله أعلم.

---

(١) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٢) في (ج): (يشكل).

(٣) كتب في هامش (أ): (مطلب: لم تثبت الياء في ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ وحُذِفت).

(٤) (آخر): ليس في (ب).

قوله: (**فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ**): هذا الرجل لا أعلم أحدًا سمَّاه، والله أعلم[(١)].

قوله: (**لَمْ أَشْعُرْ**): أي: لَمْ أعلم.

قوله: (**وَلَا حَرَجَ**): أي: لا إثم عليك فيما فعلت.

قوله: (**قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ**): هما مبنيَّان لما لَمْ يسمَّ فاعلهما.

٢٤- بابُ مَنْ أَجَابَ الفُتْيَا بِإِشَارَةِ اليَدِ وَالرَّأْسِ

٨٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ**: **حَدَّثَنَا أَيُّوبُ**، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، **فَأَوْمَأَ** بِيَدِهِ فَقَالَ: لَا حَرَجَ، وَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ؛ وَلَا حَرَجَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ**): هذا هو ابن خالد، وليس في «البخاريِّ»: وُهَيب -مُصَغَّراً- راوٍ سواه، وهو باهليٌّ مولاهم، الكرابيسيُّ الحافظ، عن أيُّوب ومنصور، وعنه: عفَّان، وهدبة، وعبد الأعلى ابن حمَّاد، قال ابن مهديٍّ: (كان من أبصرهم بالحديث والرجال)، وقال أبو حاتم: (ثقة، يُقال: لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه)، مات سنة (١٦٥هـ) وله ثمانٍ وخمسون سنةً، أخرج له الجماعة، وهو ثقةٌ ثَبْتٌ كثيرُ الحديث.

قوله: (**عَنْ**[(٢)] **أَيُّوبَ**): هذا هو ابن أبي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانيُّ الإمام، واسمُ أبي تميمة كَيْسَان، قال شعبة: (ما رأيت مثله، كان سيِّد الفقهاء)، تُوُفِّيَ سنة (١٣١هـ)، وهو تابعيٌّ صغير، رأى أنسًا، وسمع من أمِّ خالد بنت خالد بن سعيد بن العاصي[(٣)]، أخرج له الجماعة.

قوله: (**فَأَوْمَأَ**): هو مهموز الآخر، يقال: أومأ وومأ؛ لغتان.

٨٥- حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: **أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ**، **عَنْ سَالِمٍ**: **سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يُقْبَضُ** العِلْمُ، وَيَظْهَرُ الجَهْلُ وَالفِتَنُ، وَيَكْثُرُ **الهَرْجُ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَمَا الهَرْجُ؟ فَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ، فَحَرَّفَهَا، كَأَنَّهُ يُرِيدُ القَتْلَ.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢١٨): (لم أعرف اسم هذا السائل، ولا الذي بعده في قوله: «فجاء آخر»، والظاهر أنَّ الصحابيَّ لم يُسَمِّ أحدًا؛ لكثرة مَن سأل إذ ذاك)، وقال في (الحجِّ) (٣/٦٦٧): (في حديث أسامة بن شريك عند الطحاويِّ وغيره: «كان الأعراب يسألونه»، وكأنَّ هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم).

(٢) كذا في النُّسخ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٣) لم أقف على مَن ذكر له روايةً عنها، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ**): هو ابن [أبي سفيان[1] بن عبد الرَّحمن بن][2] صفوان بن أميَّة الجمحيُّ المكِّيُّ، من الأثبات، توفِّي سنة (١٥١هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه.

قوله: (**عَنْ سَالِمٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ**): هذا هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، أحد الفقهاء السبعة على قولٍ، يروي عن أبيه وأبي هريرة، وعنه: الزُّهريُّ وصالح بن كيسان، قال مالك: (لَمْ يكن أحدٌ في زمن سالم أشبه مَن مضى في الزهد والفضل والعيش الخشن منه)، توفِّي سنة ستٍّ -وقيل: سنة سبع- ومئة، أخرج له الجماعة.

قوله: (**الهَرْجُ**): هو بفتح الهاء، وإسكان الرَّاء، ثمَّ جيم، فسَّره في الحديث في هذا الكتاب: بـ(القتل بلغة[3] الحبشة) [في غير هذا المكان[ح٧٠٦٥ و٧٠٦٦]، فقوله: (بلغة الحبشة)][4]: هو من بعض الرُّواة، وإلَّا فهي عربيَّة صحيحة، و(الهرج): الاختلاط[5].

٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ**: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللهِ! قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، أَيْ: نَعَمْ، فَقُمْتُ حَتَّى عَلَانِي **الغَشْيُ**، فَجَعَلْتُ أَصُبُّ عَلَى رَأْسِي المَاءَ، فَحَمِدَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ **أُرِيتُهُ** إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا **حَتَّى الجَنَّةُ** وَالنَّارُ، **فَأُوحِيَ إِلَيَّ** أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ، مِثْلَ -**أَوْ قَرِيبًا**، لَا أَدْرِي **أَيَّ ذَلِكَ** قَالَتْ أَسْمَاءُ؟- مِنْ فِتْنَةِ **المَسِيحِ الدَّجَّالِ**، يُقَالُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ، فَأَمَّا المُؤْمِنُ -أَوِ المُوقِنُ، لَا أَدْرِي أَيَّهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ؟- فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ، هُوَ رَسُولُ اللهِ، جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ وَالهُدَى، فَأَجَبْنَاهُ وَاتَّبَعْنَاهُ، هُوَ مُحَمَّدٌ؛ ثَلَاثًا، فَيُقَالُ: نَمْ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا **إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا** بِهِ، **وَأَمَّا المُنَافِقُ -أَوِ المُرْتَابُ**، لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ؟- فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا **فَقُلْتُهُ**».

---

(١) جاء منسوبًا إلى أبيه في «اليونينيَّة»، وثبتت نسبته في رواية الأصيليِّ.

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٣) في «الصحيح»: (بلسان).

(٤) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٥٨٣)، قال الحافظ في «هُدَى الساري» (ص٢١٢): (كونها عربيَّة لا يمنع كونها بلغة الحبشة، فإنَّ لغتهم توافق اللغة العربيَّة في أشياء كثيرة).

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن خالد، وأنَّه ليس في «البخاريِّ»: وُهَيب راوٍ -مصغَّرًا[(١)]- سواه.

قوله: (عَنْ هِشَامٍ): هذا هو ابن عروة، مشهور التَّرجمة، أخرج له الجماعة، ثقةٌ ثَبْتٌ حجَّة[(٢)]، له ترجمة في «الميزان»[(٣)]، تناقص حفظه ولم يختلط، وهو شيخ الإسلام، توفِّي سنة (١٤٥هـ)، وقيل غير ذلك، وانظر ترجمة ابن إسحاق من «التذهيب»، فإنَّ فيها شيئًا يتعلَّق بهشام.

قوله: (عَنْ فَاطِمَةَ): (فاطمة) هذه: هي بنت المنذر بن الزُّبير بن العوَّام، زوجُ هشامٍ المشارِ إليه، روت عن جدَّتها أسماء بنت أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنهما، وأمِّ سلمة، وعنها: زوجها، ومحمد بن إسحاق بن يسار صاحب «المغازي»، وقد قامت على روايته عنها القيامة، ونُسِب إلى ما نُسِب إليه من الكذب، وهي تابعيَّة ثقة،/ أخرج لها الجماعة. [١/٢٦ب]

قوله: (عَنْ[(٤)] أَسْمَاءَ): هذه هي بنت أبي بكر الصِّدِّيقِ، أمُّ عَبْد الله بن الزُّبير، مهاجريَّة جليلة، وهي ذات النطاقين، مناقبها كثيرة مشهورة فلا نطوِّل بها، روى عنها: ابناها عَبْدُ الله وعروةُ، وفاطمةُ بنتُ المنذر بنتُ ابنها، وابنُ عبَّاس، وغيرُهم، تُوُفِّيَت بمكَّة في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين بعد ابنها عَبْد الله بن الزُّبير بيسير، لم تلبث بعد إنزاله من الخشبة ودَفْنه إلَّا ليالي، وكانت قد ذهب بصرها، قيل: عاشت بعده عشرة أيام، وقيل: عشرين يومًا، وبلغت مئة سنة ولم يسقط لها سنٌّ ولم يُنكَر لها عَقْلٌ، أخرج لها الجماعة، رضي الله عنهما، وهي آخر المهاجرات موتًا[(٥)].

قوله: (الغَشِيُّ): هو بفتح الغين، وكسر الشِّين المعجمتين، وشدِّ الياء، كذا قيَّده الأَصيليُّ، ورواه بعضهم: بإسكان الشِّين[(٦)]، وهما بمعنًى واحد؛ تريد: الغشاوة؛ وهي الغطاء، قال في «المطالع»: (قد رويناه عنِ الفقيه أبي محمَّد عنِ الطَّبَرِيِّ: «العشيُّ»؛ مهملة، وليس بشيء) انتهى.

قوله: (أُرِيتُهُ): هو بضمِّ الهمزة، وكسر الرَّاء، وهذا ظاهر.

---

(١) في (ب) و(ج): (مصغر).

(٢) زيد في (ج): (ليس).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣٠١/٤)، وصحَّح عليه.

(٤) (عن): ليس في (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٢٣/٣٥)، «تذهيب التهذيب» (١٠٩/١١)، وزيد في هامش (ج): (بلغ سماعًا الشيخ شمس الدين السلَّامي مع غيره كتبه إبراهيم مؤلفه).

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق)، وذكر الحافظ في «الفتح» (٢٢٠/١) الضبطين معًا، من غيرة عزوٍ.

قوله: (**حَتَّى الجَنَّةُ وَالنَّارُ**): يجوز فيهما ثلاثة أوجه: النصب، والرفع، والجرُّ، والله أعلم.

قوله: (**أُوحِيَ**(١)): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا**(٢)): وفي بعض النُّسخ: (أو قريبَ) بغير تنوين(٣)، قال القاضي: (الأحسن تنوين الثَّاني، وتركه في الأوَّل)[المشارق٣/٨٤]، ووجَّهه ابن مالك: بأنَّ أصله: (مثلَ فتنة الدجَّال)[التوضيح٣/٤٣٢]، وقال أبو البقاء: («قريبًا»: منصوب نعتًا لمصدر محذوف، أي: افتتانًا قريبًا من فتنة الدجَّال؛ ولذلك قال: «أو مثل»؛ بإضافته إلى «الفتنة»)[التبيان١٩٣].

قوله: (**أَيَّ ذَلِكَ**): هو بنصب (أيَّ)(٤).

قوله: (**المَسِيحِ الدَّجَّالِ**): هو بفتح الميم، كما في المسيح ابن مريم مسيح الهدى، والدَّجَّال مسيح الضَّلالة، وفرَّق بينهما بعضهم، فقال في الدَّجَّال: المِسِّيح -بكسر الميم مع التشديد والتخفيف- بخلاف عيسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقيل: إنَّ الدَّجَّال بالخاء المعجمة: الممسوخ العين، يقال: مسحه الله؛ إذا خلقه خلقًا حسنًا، بخلاف (مسخه) بالمعجمة؛ فإنَّه عكسه، وقيل: سمِّي بالمهملة؛ لمسح إحدى عينيه، فيكون بمعنى: ممسوح(٥)، وقيل: لمسحه الأرض، فيكون بمعنى (فاعل)، ومن أراد زيادة؛ فعليه بـ«التَّذكرة» للقرطبيِّ، فإنَّه أشبع الكلام فيه وفي ضبطه وما فيه، وسأذكر فيه اختلافًا في مكان خروجه في (باب الدَّجَّال) في (الفتن) إن شاء الله تَعَالَى[قبل ح٧١٢٢].

و(الدَّجَّال): ينطلق على عشرة وجوه(٦)، ذكرها القرطبيُّ في «تذكرته»، فالدَّجَّال: الكذَّاب سمِّي بذلك لتمويهه على الناس وتلبيسه عليهم، والدَّجْل: طلي البعير بالقَطِران، فهو يموِّه بالباطل وسحرِه المُلبَّس به، وقيل: لأنَّه يغطِّي الأرض(٧) بالجمع الكثير؛ مثل دجلة تغطِّي الأرض بمائها، وقيل: لضربه نواحي الأرض وقطعه لها، يقال: دَجَل الرجل -بالتخفيف والتشديد مع فتح الجيم-، ودَجُل أيضًا، وقال شيخنا مجد الدين في «القاموس»: (والدَّجَّال؛ لشؤمه) يعني: سمِّي مسيحًا، قال: (أو

---

(١) كذا في النُّسخ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (فأُوحِيَ)، وزيد في (ج): (إِلَيَّ).

(٢) كذا في النسخ، و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، والأَصيليِّ، و(عط).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٤) زيد في (ج): (ويجوز في لغةٍ ضمها)، وضرب عليها في (أ).

(٥) في (ب): (الممسوح).

(٦) في (ب): (أوجه).

(٧) زيد في (ب): (فإنها).

هو كـ«سِكِّير») انتهى.

وأمَّا عيسى صلى الله عليه وسلم فلمسحه الأرض، وقيل: لأنَّه كان ممسوح الرِّجل لا أخمص له، وقيل: إنَّ زكريَّا عليه السلام مسحه، وقال شيخنا مجد الدين في «القاموس»: (والمسيح عيسى صلى الله عليه وسلم؛ لبركته)، قال: (وذكرت[1] في اشتقاقه خمسين قولًا في «شرحي لمشارق الأنوار» وغيره).

قوله: (**إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا**): (إنْ): بكسر الهمزة، وهي مخفَّفة من الثقيلة، ولزمت اللَّام؛ للفرق بينها وبين النافية، وعن السفاقسيِّ -وهو ابن التِّين-: فتحُ الهمزة على جعلها مصدريَّة، أي: علمنا كونَك موقنًا، ورُدَّ بدخول اللَّام[2].

قوله: (**وَأَمَّا المُنَافِقُ أَوِ المُرْتَابُ**): جاء في الأحاديث أنَّ الكافر يُفْتَنُ في قبره، ويُسْأَل، ويُهَان، ويُعذَّب، قال القرطبيُّ في «تذكرته»: ([وقال ابن عبد البَرِّ في «التَّمهيد»: «والآثار الدَّالة تدلُّ على أنَّ الفتنة لا تكون إلَّا[3] لمؤمن أو منافق، ممَّن[4] كان منسوبًا إلى القبلة ودين الإسلام، ممَّن حُقِن دمه بظاهر[5] الشَّهادة، وأمَّا الكافر الجاحد المبطل؛ فليس ممَّن يسأل عن ربِّه، ودينه[6]، ونبيِّه، وإنَّما يسأل عن هذا أهلُ الإسلام»، وقال أيضًا ابن عبد البَرِّ: في حديث زيد بن ثابت عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: «إنَّ هذه الأمَّة تبتلى في قبورها»[م٢٨٦٧]، ومنهم من يرويه: «تُسْأَل»[7]، وعلى هذا اللفظ؛ يَحتمل أنْ تكون هذه الأمَّة خُصَّت بذلك، وهذا أمر لا يُطَّلع[8] عليه، والله أعلم][9].

وعن الحكيم الحافظ التِّرمذيِّ[10] محمَّد بن عليٍّ صاحب «نوادر الأصول» وغيره -وهو رجل

(١) في (ج): (لبركته وذكر).

(٢) زيد في (أ): (تقرأ الفرجة، فإنَّها مفيدة، والله أعلم).

(٣) (إلَّا): ليس في (ب).

(٤) في (أ) و(ب): (من)، والمثبت من (ج) موافق لمصدره.

(٥) في (ج): (لظاهر).

(٦) في (ج): (عن دينه، وربه).

(٧) عزاه ابن عبد البرِّ لابن أبي شيبة، انظر «التمهيد» (٢٢/٢٥٤)، ولم أقف عليه في «مصنَّفه».

(٨) في (أ) و(ب): (يُقطع)، والمثبت من (ج).

(٩) ما بين معقوفين جاء في (ج) بعد قوله: (فمن لازمه أنَّه لا يسأل، والله أعلم)، وعليه في (أ) علامة تقديم وتأخير بالحُمْرة، ولعلَّ الصواب ما أُثْبِت من (ب).

(١٠) كتب في هامش (أ): (انظر الحكيم التِّرمذي تُكلِّم فيه من جهة الاعتقاد مع أنَّه من كبار الأولياء).

عالم حافظ، مُتكلَّم فيه بسبب الاعتقاد، ذكره الذَّهبيُّ في «طبقات الحفَّاظ»، ونصَّ على ذلك الاعتقاد عافانا الله تَعَالَى، وقد رأيتُ ابنَ تيمية أبا العبَّاس الحافظ سُئل عنه، وذكر اعتقاده؛ وهو كلامٌ مُنْكَرٌ في «خاتم الولاية»(١)- قال في «نوادره»: «وإنَّما سؤال الميت في هذه الأمَّة خاصَّة(٢)...» إلى آخر كلامه(٣)[نوادر الأصول ٣/٢٢٧]، وبعده(٤) [قال القرطبيُّ: (قول أبي محمَّد عبد الحقِّ أصوب(٥)](٦)، فإنَّ الأحاديث التِّي ذكرناها قبلُ تدلُّ على أنَّ الكافر يسأله الملكان، ويختبرانه بالسؤال، ويُضْرَب بمطارق الحديد على ما تقدَّم، والله أعلم) انتهى(٧)، وأمَّا ابن القيِّم؛ فإنَّه نَقَل عنه(٨) كقول [عبد الحقِّ](٩)، نقل ذلك في كتاب «الروح»، قال ابن القيِّم بعد حكاية ذلك: (وتوقَّف فيه آخرون؛ منهم: ابن عبد البَرِّ)، قال ابن القيِّم: (والظَّاهر -والله أعلم-: أنَّ كلَّ نبيٍّ أُرسِل مع أمَّته كذلك، وأنَّهم معذَّبون بعد السؤال لهم)، ثمَّ رأيته كذلك(١٠) في «التَّذكرة»(١١).

مسألة: الأطفال هل يُمْتَحَنون في قبورهم؟ ذكر فيها ابن القيِّم قولين قال: (وهما وجهان لأصحاب أحمد)، وقال القرطبيُّ في «التَّذكرة»: (إنَّهم يُسأَلون، وإنَّ ظواهر الأحاديث تقتضيه)، ذكر ذلك في حديثٍ في (باب ذكر حديث البراء) عَقِبه في (الردِّ على الملحدة) فانظره في أوائل «التَّذكرة»، انتهى، والمسألة لا أعرف فيها كلامًا لأحد من الشَّافعيَّة، لكنَّهم قالوا: (إنَّ الصَّغير لا يُلقَّن)، فمِن

---

(١) هو كتابٌ للحكيم الترمذيِّ، يسمَّى «ختم الأولياء»، انظر «مجموع الفتاوى» (١٣/٢٦٧).

(٢) في (ج): (هذه الأحاديث)، وليس فيها: (خاصة)، وكذا كانت في (أ) قبل الإصلاح.

(٣) «نوادر الأصول» (٣/٢٧).

(٤) في (ج): (وفيه).

(٥) قال أبو محمَّد عبد الحقِّ الإشبيلي في «العاقبة» (ص١٥١): (واعلم أنَّ عذاب القبر ليس مختصًّا بالكافرين ولا موقوفًا على المنافقين، بل يشاركهم فيه طائفة من المؤمنين)، وانظر «التذكرة» (ص١٥٣، ١٥٤).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٧) «التذكرة» (ص١٥٤)، زيد في (ج): (كذا نقله عنه القرطبي في «تذكرته»)، وضرب عليها في (أ).

(٨) أي: عن القرطبيِّ.

(٩) في النسخ: (ابن عبد البَرِّ)، ولعلَّ المثبت هو الصواب؛ لقوله بعدَه: (وتوقَّف فيه آخرون؛ منهم: ابن عبد البَرِّ)، ثم إنَّ ابن القيم قال في «الروح» (ص٨٦): (وخالف في ذلك آخرون؛ منهم: عبد الحقِّ الإشبيليُّ والقرطبيُّ، وقالوا: السؤال لهذه الأمة ولغيرها).

(١٠) في (ب): (في ذلك).

(١١) انظر «التذكرة» (ص١٢٢، ١٥٤)، وقوله: (ثمَّ رأيته كذلك في «التذكرة») سقط من (ج).

لازِمِهِ أنَّه لا يُسأَل(١)، والله أعلم، وقال ابن قيِّم الجوزيَّة: (وفي سؤال كذا -فذكر مَن هو في أرفع المقامات(٢)- قولان، وهما وجهان لأصحاب(٣) أحمد وغيره)، ذكر ذلك في كتاب «الروح» في أوَّل الكرَّاسة التَّاسعة، انتهى، وسيأتي الكلام على الملكين السَّائلين في (الجنائز) إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح١٣٣٨].

[**فائدة: فيما ينجي المؤمن من أهوال القبر وفتنته**: وذلك خمسة أشياء: الرباطُ في سبيل الله، وفي «التِّرمذيِّ»(٤) من حديث فَضَالَة بن عُبَيد، وكذا في حديث أبي هريرة في «ابن ماجه» الموت في حالة الرباط[ت١٦٢١، ق٢٧٦٧]، وهو قيدٌ في المسألة، والقتلُ في سبيله، وقراءة سورة تبارك كلَّ ليلة، كما في «التِّرمذيِّ»[ت٢٨٩٠]، ورُوي: (أنَّها المُجادِلة، تجادل عن صاحبها -يعني: قارئها- في القبر)(٥)، وروي: أنَّ من قرأها كلَّ ليلة؛ لم يضرَّه الفتَّان(٦)، والموتُ بمرض، لكن قد جاء مقيَّدًا بمن يقتله بطنه، وفيه قولان؛ أحدهما: الذي يصيبه الإسهال، والثَّاني: الاستسقاء، وهو أظهر القولين، والخامس: موت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة، وقد ذكر ذلك القرطبيُّ بأدلَّته في «تذكرته»، فإن أردت ذلك؛ فانظره منها، وظاهر كلامه: أنَّ هؤلاء لا يسألانِهِمُ المَلَكَانِ، ويدلُّ لذلك أيضًا قوله قبيل (باب حديث البراء المشهور الجامع لأحوال الموتى) ما لفظه: (وقد يكون من الناس من يُوقَى فتنتهما، ولا يأتيه واحد منهما على ما يأتي بيانه) انتهى، وذَكَر أيضًا في الكلام على هذه الخمسة: (أنَّها تَحْصر وتُبيِّن مَن لا يُسأَل في قبره، ولا يُفتَن فيه)، فأشار إلى ما ذكرته عنه، والله أعلم](٧).

---

(١) هذا يصحُّ إن قيل: إنَّهم يُسْأَلون سؤال امتحان، لكن ظاهر كلام القرطبيِّ في «التذكرة» (ص١٣٥): أنَّهم يُسأَلون سؤال إكرام؛ حيث قال: (إنَّ العقل يُكمَل لهم؛ ليعرفوا بذلك منزلتهم وسعادتهم، ويُلهَمون الجواب عمَّا يُسْأَلون عنه).

(٢) يعني: الأنبياء والرسل.

(٣) في (ب): (عند أصحاب).

(٤) (التِّرمذي): ليس في (ب).

(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطَّأ» (٢٠٩/١)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٦٠٣)، والدارميُّ في «مسنده» (٣٤٥٣)، والديلميُّ في «فردوس الأخبار» (١٨٢)، واللفظ له.

(٦) «كنز العمال» («من قرأ ﴿الٓمٓ ۞ تَنزِيلُ﴾ السجدة و﴿تَبَارَكَ﴾ قبل النوم؛ نجا من عذاب القبر ووُقِيَ الفتَّانَين، ومن قرأ عشر آيات من سورة الكهف؛ ملئ من قرنه إلى قدمه إيمانًا»، أبو الشيخ والديلمي، عن البراء، فيه سوار بن مصعب متروك).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ج).

٢٥- بَابُ تَحْرِيضِ النَّبِيِّ ﷺ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الإِيمَانَ وَالعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ، وَقَالَ مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَعَلِّمُوهُمْ»

قوله: (وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ): تقدَّم الكلام على الوفد، ومتى وفدوا، وكم كانوا، وذكرت أسماء الوافدين على القول بأنَّهم أربعةَ عشرَ، [وذكرت على القول بأنَّهم أربعون من عُرِف منهم قبل (كتاب العلم)][(١)][ح٥٣].

قوله: (مَنْ وَرَاءَهُمْ): (مَن) بفتح الميم، أي: الذين، و(وراءَهم): منصوب على الظرف.

قوله: (مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ): قال في «الاستيعاب»: (هو مالك بن الحويرث بن أَشْيَم اللَّيثيُّ، يختلفون في نسبه إلى ليث، ولم يختلفوا أنَّه ليثيٌّ من ليث بن بكر بن عبد مناة، يكنى أبا سليمان، ويقال في أبيه: الحارث، وقال شعبة: «ابن حُوَيرثة»، والأوَّل الصَّحيح، سكن البصرة، ومات بها سنة أربع وتسعين، روى عنه: أبو قِلابة، وأبو عطيَّة، وسَلِمة[(٢)] الجَرْمِيُّ، وابنه عَبْدُ الله بن مالك)، صحابيٌّ مشهور رضي الله عنه، وفد في ستَّة من قومه، وقال الذَّهبيُّ: (تُوُفِّيَ سنة «٧٤هـ»)[(٣)]، وما في «الاستيعاب» من أنَّه سنة (٩٤هـ) قاله النَّوويُّ في «تهذيبه»، وكذا ابن طاهر، وقال الدِّمياطيُّ: (سنة «٩٤هـ»، وفيه نظر)، انتهى[(٤)].

٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أُتَرْجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنِ الوَفْدُ، أَوْ مَنِ القَوْمُ؟» قَالُوا: رَبِيعَةُ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِالقَوْمِ -أَوْ بِالوَفْدِ- غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى»، قَالُوا: إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي شَهْرٍ حَرَامٍ فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، نَدْخُلُ بِهِ الجَنَّةَ، فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟»، قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ

(١) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٢) كذا تبعًا لمصدره، والذي في «معرفة الصحابة» (٥/٢٤٦٠) و«تهذيب الكمال» (٢٧/١٣٢) وغيرهما: (سوار).

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٤٣)، على أنَّه في المطبوع: (٤٧هـ).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/١١): (ذكر ابن عبد البَرِّ: أنَّه تُوُفِّيَ سنةَ أربع وتسعين، وتبعه على ذلك ابنُ طاهرٍ وغيرُه، وفيه نظرٌ، بل لا يصحُّ ذلك؛ لاتِّفاقهم على أنَّ آخِرَ مَن مات بالبصرة من الصحابة أنسُ ابن مالك، حتَّى إنَّ ابنَ عبد البَرِّ ممَّن صرَّح بذلك، والظاهر أنَّ ذلك تصحيفٌ، وأنَّ وفاته سنة أربع وسبعين -بتقديم السين- وهو الذي في كتاب أبي عليٍّ ابن السكن بخطِّ مَن يُوثَق به، وبه جزم الذَّهَبيُّ في «مختصره»).

مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَتُعْطُوا الخُمُسَ مِنَ المَغْنَمِ»، **وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ** وَالحَنْتَمِ وَالمُزَفَّتِ، قَالَ شُعْبَةُ: رُبَّمَا قَالَ: النَّقِيرِ، وَرُبَّمَا قَالَ: المُقَيَّرِ، قَالَ: «احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم أنَّ (بشَّارًا) بموحَّدة، ثمَّ شين معجمة، وأنَّه بُنْدَار، وتقدَّم الكلام عليه، حافظٌ مشهورٌ[ح٦٩].

قوله: (**حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**): هو بالغين المعجمة المضمومة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مفتوحة ومضمومة[١]، واسمه محمَّد بن جعفر الهذليُّ مولاهم، البصريُّ الحافظ،/ أبو عبد الله، عن حسين المُعَلِّم وخلقٍ، وهو ابن امرأة شعبة وجالسه عشرين سنةً، وعنه: أحمد، والفَلَّاس[٢]، وبُنْدَار محمَّد ابن بشَّار، وغيرُهم، تُوُفِّيَ سنة ثلاث وتسعين ومئة، وقيل: سنة أربع، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان». [١/٢٧أ]

فائدة: سبب تلقيبه بغُنْدُر: أنَّ ابنَ جريج قدم البصرة، فحدَّث بحديث عنِ الحسن البصريِّ، فأنكروه عليه وشغبوا، قال ابن عائشة[٣]: (إنَّما لقَّبه غُنْدُرًا ابنُ جُرَيج من ذلك اليوم، كان يكثر الشَّغب عليه، فقال: اسكت يا غُنْدُر، وأهل الحجاز يسمُّون المُشَغِّبَ غُنْدُرًا).

قوله: (**عَنْ أَبِي جَمْرَةَ**): هو بالجيم والرَّاء تقدَّم، وتقدَّم ما يتعلَّق بهذا الحديث في (باب أداء الخمس من الإيمان)[ح٥٣].

قوله: (**إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ**): تقدَّم الكلام عليهم في الباب المذكور أعلاه[٤][ح٥٣].

قوله: (**غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى**): تقدَّم في الباب المشار إليه أعلاه.

[قوله: (**فِي شَهْرٍ حَرَامٍ**): تقدَّم الكلام عليه في الباب المذكور أعلاه[٥]][٦].

قوله: (**نُخْبِرْ بِهِ**) و(**نَدْخُلْ**): تقدَّم الكلام عليه في الباب المذكور أعلاه[٥].

---

(١) ذكر الخليلُ أنَّ كلَّ اسمٍ على وزن (فُعْلل) ثانيهِ نون أو همزة؛ فلك أن تقول فيه: (فُعْلُل) أو (فُعْلَل) مثل: جُنْدُب وجُنْدَب، وغُنْدُر وغُنْدَر، انظر «الاشتقاق» (١/١٤٤، ١٧٠، ٢١١).

(٢) في (ب): (والقلاس).

(٣) في (ب): (عامر).

(٤) في (ج): (قبله)، وكذا في الموضع اللاحق.

(٥) (أعلاه): ليس في (ج).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ...) إلى آخره: تقدَّم الكلام عليه[(١)] في الباب المذكور أعلاه[(٢)].

٢٦- بابُ الرُّحْلَةِ فِي المَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ

قوله: (بَابُ الرِّحْلَةِ): هي بكسر الرَّاء: الارتحال، ورأيت في بعض النُّسخ بِضَمِّها، وهي بالضَّمِّ: الوجه الذي يريده الإنسان، وفي صحَّة الضَّم بُعدٌ، ويحتمل الصحَّة، ويكون تقديره: باب طلب الرُّحلة، أي: الشَّخص العالم الذي يُرحَل إليه في المسألة النازلة، ولكن أنا لَمْ أسمعه ولم أقرأه إلَّا بالكسر، والله أعلم.

قوله: (وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ): (أهلِه): بالجرِّ مضاف إليه.

٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ** قَالَ: **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ**: أَنَّهُ تَزَوَّجَ **ابْنَةً لِأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ** فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكِ **أَرْضَعْتِنِي وَلَا أَخْبَرْتِنِي**، فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟»، فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ **زَوْجًا غَيْرَهُ**.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): هذا هو ابن المبارك، العَلَم المشهور، شيخ أهل خراسان.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ**): قال الدِّمياطيُّ: (أَبُو حسين هذا هو الذي دَبَّ إلى خُبَيب وبيده الموسى، وهو أخو عقبة أبي سَرْوعة، وقيل: بل أَبُو سَرْوعة أخوهما، ابنا الحارث، قُتِل يوم بدر كافرًا، وزوج عقبة بن الحارث هي أمُّ يحيى غَنِيَّة بنت أبي إهاب، أسلم أخوها حُجَير بن أبي إهاب يوم فتح مكَّة)، انتهى.

قوله: (**حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ**[(٣)]): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الله ابن أبي مليكة لَمْ يسمع من عقبة، وبينهما عبيد بن أبي مريم)، انتهى[(٤)]، وقال ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» في ترجمة عقبة بن الحارث أبي سَرْوعة: (له حديث واحد ما أحفظ له غيره في شهادة امرأةٍ على الرضاع،

---

(١) (الكلام عليه): مثبت من (ب).

(٢) (أعلاه): ليس في (ج).

(٣) (عن عقبة بن الحارث): ليس في (ج)، وفي حاشية (ق): (ابن عامر، أسلم يوم فتح مكَّة وسكنها، وكذلك أخوه أبو سروعة).

(٤) (انتهى): ليس في (ب).

رواه عنه عبيد بن أبي مريم وابن أبي مُلَيكة، وقيل: إنَّ ابنَ أبي مُلَيكة لم يسمع منه، بينهما عبيد بن أبي مريم)، انتهى.

وقال شيخُنا العراقيُّ[(١)]: (ما قاله الدِّمياطيُّ ليس بجيِّد، بل قد سَمِع مِنْهُ، وقد بيَّن البخاريُّ ذلك في «النِّكاح»، فرواه من رواية ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مريم عن عقبة بن الحارث، قال ابن أبي مليكة: «وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ، ولَكِنِّي لِحَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ»[ح٥١٠٤]، وبيَّنه أيضًا أبو داود في «كتاب القضاء»، فرواه من رواية ابن أبي مُلَيكة عن عُقْبَة، ثمَّ[(٢)] قال: «قال ابن أبي مليكة: وحدَّثني صاحبٌ لي عنه، وأنا لحديث صاحبي أحفظُ»[د٣٦٠٣])، انتهى.

واعلم أنَّ عبد الله ابن أبي مُلَيكة اسم والده عُبَيد الله -بالتَّصغير- ابن أبي مُلَيكة زهيرٍ -وزهيرٌ صحابيٌّ[(٣)]- ابن عبد الله بن جُدْعان، التيميُّ المكِّيُّ، أبو بكر، ويقال: أبو محمَّد، مؤذِّن ابنِ الزُّبير وقاضيه، تقدَّم؛ فانظره[قبل ح٤٨].

قوله: (**ابْنَةً لأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ**[(٤)]): تقدَّم أعلاه في كلام الدِّمياطيِّ: أنَّها غَنِيَّة، وهي -بغين معجمة مفتوحة، ثمَّ نون مكسورة، ثمَّ مثنَّاة تحت مشدَّدة، ثم تاء التَّأنيث- بنت أبي إهاب بن عزيز ابن قيس بن سُوَيد بن ربيعة بن زيد بن عبد الله بن دارم، وكنيةُ غَنِيَّةَ أمُّ يحيى، وهي صحابيَّةٌ، ذكرها أبو نُعَيم فيهم، قال الزُّبير: (أمُّ يحيى ونافع ابنَي جُبَير بن مُطعِم وإخوتِهم)[(٥)]، قال شيخُنا العراقيُّ

(١) زيد في (ج): (في).

(٢) (ثم): ليس في (ج).

(٣) (وزهير صحابي): جاء في (ب) بعد قوله: (تقدم فانظره).

(٤) في (ب): (عمرو).

(٥) لم نقف على قول الزُّبير هذا في «جمهرة نسب قريش»، وفي قوله هذا نظرٌ من وجهين، **الأوَّل** أنَّ الصَّواب أمُّ محمَّد ونافع ابن جُبير بن مُطعم عالم قريش، **والثاني**: أنَّ زوجة جُبير والد محمَّد ونافع هي أمُّ قتال بنت نافع ابن ظريب، وأمُّها هي غنية بنت أبي إهاب، وقد نقل الحافظ في «الإصابة» (٣/٥٤٥) قولَ الزُّبير في ترجمة نافع ابن ظريب فقال: «قال الزبير بن بكار: وَلَدَ ظريب نافعًا وأمُّه صفية بنت عبد الله بن بجاد الكنانيَّة، وهو والد أمِّ قِتال أمِّ محمد بن جُبير بن مُطعم وأمُّها عتبة بنت أبي إهاب التي تزوَّجها عقبة بن الحارث، ثم فارقها من أجل قول المرأة السوداء: إنِّي أرضعتكما، ففارقها عقبة، فتزوجها نافع هذا». وفي «نسب قريش» لمصعب الزُّبيري (ص٢٠١): (وأمُّهم -يعني: أبناء جبير نافعًا وغيره- أمُّ قِتال بنت نافع بن ظريب بن عمرو، وأمُّها غنيَّة بنت أبي إهاب)، وسيأتي كلام ابن الملقن أنَّه تزوج غنيَّة بعد عقبةَ ضريبُ بن الحارث، وولدت له أمَّ قتال تزوَّجها جُبير بن مطعم، فولدت له محمَّدًا ونافعًا.

في «شرح ألفيَّته» -فيما قرأته عليه، وسمعته أيضًا بقراءة[1] غيري-: (إنَّه وقع في بعض طرق الحديث من رواية إسماعيلَ بنِ أميَّة عنِ ابن أبي مُلَيكة، عن عقبة بن الحارث قال: «تزوَّجتُ زينبَ بنتَ أبي إهاب»)، انتهى، وقد سمَّاها غَنِيَّةَ السُّهَيْلِيُّ أيضًا[2].

قوله: (لِأَبِي[3] إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ): تقدَّم نسبه أعلاه، و(أبو إِهَاب): صحابيٌّ لا يُعرَف له اسمٌ، له عنِ النَّبيِّ ﷺ: النَّهي عنِ الأكل متَّكئًا[4]، ذكره أبو موسى في الصَّحابة، وأغفله ابنُ عبد البَرِّ وابنُ منده، و(عَزِيْز): بفتح العين المهملة، وتكرير الزاي، بينهما مثنَّاة تحت ساكنة.

قوله: (فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ): هذه المرأة[5] هي سوداء، كما جاء في بعض طرقه في «الصَّحيح»[ح٢٠٥٢]، ولا أعرف اسمها، وهي أَمَةٌ أيضًا، كما جاء في بعض طرق «الصَّحيح»[ح٢٦٥٩].

قوله: (أَرْضَعْتِنِي وَلَا أَخْبَرْتِنِي): هما بكسر التَّاء فاعلمه.

قوله: (زَوْجًا غَيْرَهُ): قال شيخنا الشَّارح: (تزوَّجها بعد عقبة ضُرَيبُ بن الحارث[6]، فولدت له أمَّ قتال زوجة جُبَير بن مُطعِم، فولدت له محمَّدًا ونافعًا)، انتهى، وكذا قاله السُّهيليُّ في «روضه» كما رأيته فيه[7]، وانظر هذا الكلام مع ما تقدَّم أعلاه، وضُرَيبٌ لا أعرف له ترجمةً، والله أعلم.

٢٧ - بابُ التَّنَاوُبِ فِي العِلْمِ

٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، (ح): وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَنَا

---

(١) في (ب): (يقرؤه).

(٢) انظر «الرَّوض الأُنُف» (٣/٢٣٤)، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/٣١٧): (تقدَّم في «العلم»... أنَّها غَنِيَّة... ثمَّ وجدت في «النسائيِّ» أنَّ اسمَها زينبُ، فلعلَّ غَنِيَّة لقبها، أو كان اسمَها فغُيِّرَ بزينب؛ كما غُيِّر اسم غيرها).

(٣) تحرفت في (ب) إلى: (لأن).

(٤) أخرجه البزَّار؛ كما في «كشف الأستار» (٢٨٧٠)، غير أنَّه وقع في المطبوع: (عن ابن أبي إهاب)، وخرَّجه الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/٢٢) من عند البزَّار: (عن أبي إهاب)، وعقَّبه بقوله: (رواه البزَّار من رواية محمد ابن عبيد الله بن أبي مُلَيكة، ولم أعرف محمَّدًا هذا، وبقيَّة رجاله ثقات).

(٥) (المرأة): ليس في (ج).

(٦) في «نسب قريش» (ص٢٠١) ما يفيد: أنَّ زوجها هو نافع بن ظريب بن عمرو.

(٧) انظر «الرَّوض الأُنُف» (٣/٢٣٤)، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٢٣): (اسمُ هذا الزوجِ ظُرَيب).

وَجَارٌ[١] **لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهْوَ مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ**، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنَ الوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوْبَتِهِ، فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ: **أَثَمَّ هُوَ**؟ فَفَزِعْتُ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي فَقُلْتُ: أَطَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟! قَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: اللهُ أَكْبَرُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرَّات أنَّه الحكم بن نافع.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الإمام، شيخ الإسلام.

قوله: (ح): تقدَّم الكلام على كتابتها والتلفُّظ بها أوائل هذا التَّعليق[ح٦]، [وسيأتي في آخر هذا التَّعليق أيضًا][٢][ح٧٥٦١].

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ**): هو عبد الله بن وَهْب[٣]، أبو محمَّد الفِهريُّ مولاهم، المصريُّ[٤]، أحد الأعلام، قال يحيى ابن بكير: (هو أفقه من ابن القاسم)، وقال يونس بن عبد الأعلى: (طُلِب للقضاء؛ فجَنَّنَ نفسَه وانقطع)، توفِّي سنة (١٩٧هـ)، أخرج له الجماعة، وهو أحد الأثبات والأئمَّة الأعلام، قال في «الميزان»: (تناكد ابنُ عديٍّ بإيراده في «الكامل») فانظره إن أردته من «الميزان».

[وقوله: (وقال ابن وهب): هذا تعليقٌ، ولم أَرَه في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخُنا، لكنَّ المؤلِّفَ[٥] حدَّث به عن يونس، وحديث يونس[٦] أيضًا لَمْ أرَه في شيء من الكتب السِّتَّة

(١) سقطت هنا ورقة من الأصل، واسْتُدْرِكَتْ فيه بخطٍّ مغاير إلى قوله في الحديث (١٠٨): (عن عبد العزيز قال)، وفيها إشارات ورموز خاطئة أغفلناها.

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) زيد في (أ) و(ب): (هو).

(٤) في (ج): (البصري).

(٥) (المؤلف): ليس في (ب).

(٦) (وحديث يونس): ليس في (ب).

عنِ الزُّهريِّ إلَّا ما هنا][(١)].

قوله: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ): تقدَّم مرَّات أنَّه يونس بن يزيد الأيليُّ، أحد الأثبات، أخرج له الجماعة، وأنَّ فيه ستَّ لُغَات[ح٤]./ [١/٢٧ب]

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه محمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبْد الله بن شهاب الزُّهريُّ مرارًا.

قوله: (ابْن أَبِي ثَوْرٍ): هو بالثَّاء المثلَّثة.

قوله: (وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ): (جارٌ): بالرفع، وجاء بالنصب[(٢)]، ذكر ابن بَشْكُوال هذا الحديث، وفيه: (وكان لي أخ من الأنصار): (قيل: إنَّ الذي آخى النَّبيُّ[(٣)] ﷺ بينه وبين عمر بن الخطَّاب عِتبان[(٤)] بن مالك، حُكِيَ عنِ ابن عبد البَرِّ، وقيل: أوس بن خَوليٍّ الأنصاريُّ، رواه خلف بن قاسم)، انتهى[(٥)]، وتعقَّبه ابن شيخنا البُلْقَينيِّ، فقال: (إنَّ في «طبقات ابن سعد»: أنَّه آخى عليه الصلاة والسلام بينه وبين عويم بن ساعدة، وقيل: عن عَبْد الله[(٦)]: أنَّه آخى بينه وبين عِتبان[(٤)] ابن مالك، قال الواقديُّ:

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج)، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٢٣): (وصله ابن حبَّان في «صحيحه» (٤١٨٧) عن ابن قتيبة، عن حرملة، عنه -أي: عن ابن وهب، عن يونس- بسنده، وليس في روايته قول عمر: «كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النزول» وهو مقصود هذا الباب، وإنَّما وقع ذلك في رواية شعيبٍ وحده عن الزهريِّ، نصَّ على ذلك الذهليُّ والدارقطنيُّ والحاكمُ وغيرُهم)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٨٦).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٥/١٣٩): (بالرفع للأكثر، ويجوز النصب) أي: على معنى المعيَّة.

(٣) في (ج): (رسول الله).

(٤) في (ب): (عباد).

(٥) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢/٦٠٥)، وتعقَّب الحافظ ابنُ حجر كلامَ ابن بَشْكُوال فقال في «الفتح» (٩/١٩٠): (واسم الجار المذكور أوسُ بن خوليِّ بن عبد الله بن الحارث الأنصاريُّ، سمَّاه ابن سعد من وجهٍ آخرَ عن الزهريِّ عن عروة عن عائشة...؛ فذكر حديثًا وفيه: «وكان عمر مؤاخيًا أوسَ بنَ خوليٍّ لا يسمع شيئًا إلَّا حدَّثه، ولا يسمع عمر شيئًا إلَّا حدَّثه، فهذا هو المعتمد، وأمَّا ما تقدَّم في «العلم» عمَّن قال: إنَّه عِتبان بن مالك؛ فهو من تركيب ابن بَشْكُوال، فإنَّه جوَّز أن يكون الجار المذكور عِتبان؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ آخى بينه وبين عمر، لكن لا يلزم من الإخاء أن يتجاورا، والأخذ بالنصِّ مقدَّمٌ على الأخذ بالاستنباط، وقد صرحت الرواية المذكورة عن ابن سعد أنَّ عمرَ كان مؤاخيًا لأوس، فهذا بمعنى الصداقة).

(٦) زيد في (ج): (بن)، والذي في «الطبقات»: (أخبرنا محمد بن عمر قال: حدَّثني عبد الله بن جعفر عن عبد الواحد ابن أبي عون...).

«ويقال: بين عمر ومعاذ بن عفراء»[(١)])[(٢)].

قوله: (**مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ**): (العوالي) من المدينة على أربعة أميال، وقيل: ثلاثة، وذلك أدناها، وأبعدُها سبعةٌ[(٣)].

قوله: (**أَثَمَّ هُوَ؟**): هو بفتح الثَّاء، وتشديد الميم؛ ومعناها: هناك، وهي للتبعيد بمنزلة (هنا) للتقريب[(٤)].

٢٨ - بابُ الغَضَبِ فِي المَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ

(**بَابُ الغَضَبِ فِي المَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ**)... إلى (**بَاب مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَرَاجَعَ فِيه حَتَّى يَعْرِفَهُ**)

قوله: (**مَا يَكْرَهُ**): هو مبنيٌّ للفاعل[(٥)].

٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: **أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ** قَالَ: **قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَا أَكَادُ أُدْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوِّلُ بِنَا فُلَانٌ**، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمَئِذٍ؛ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مُنَفِّرُونَ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمِ المَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الحَاجَةِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ**): هو بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة.

قوله: (**أَخْبَرَنِي**[(٦)] **سُفْيَانُ**): هذا الثَّوريُّ، العالم المشهور، واسم والده سعيد، تقدَّم مرَّات.

---

(١) «طبقات ابن سعد» (٣/٢٥٢)، وما ذكره المصنِّف هنا هو في «الطبقات».

(٢) الذي في «الإفهام» (ص٢٣-٢٤): (وحكى ابن سعد في «الطبقات» خلافًا فيمَن آخى النبيُّ صلى الله عليه وسلم بينه وبين عمر من الأنصار بعد أنْ جزم بأنَّ أخاه من المهاجرينَ أبو بكرٍ الصِّدِّيق، فنقل عن عاصم بن عمر بن قَتادَة وسعد ابن إبراهيم قالا: آخى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بين عمرَ بن الخطَّاب وعِتْبان بن مالك، قال الواقديُّ: ويُقال: بين عمَر ومُعاذ ابن عَفْراء)، والذي في «الطبقات» (٣/٢٥٢): (قالا: آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عمر بن الخطَّاب وعويم ابن ساعدة)، ثمَّ روى عن عبد الله بن جعفر عن عبد الواحد بن أبي عون قال: آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عمر ابن الخطَّاب وعِتبان بن مالك، وقال الواقديُّ...؛ فذكره.

(٣) هكذا قال المصنف هنا، والذي في كلام المصنِّف في مواضع أخرى [في شرح الأحاديث: ٥٥٠، ٩٠٢، ٥١٩١، ٧٣٢٩]: (أبعدها ثمانية)، وهو الذي في «مشارق الأنوار» (٢/٢٩٢)، و«المطالع» (٥/٦٦)، و«معجم البلدان» (٤/١٦٦).

(٤) في (ج): (بمنزلة القريب)، انظر «الصحاح» مادَّة (ثمم).

(٥) هذه الفقرة جاءت في (ب) قبل قوله: (باب الغضب).

(٦) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (أخبرنا).

قوله: (عَنِ ابْنِ[(١)] أَبِي خَالِدٍ): هو إسماعيل بن أبي خالد الكوفيُّ، عنِ ابن أبي أوفى، وأبي جُحَيْفَة، وقيس، وعنه: شعبة، وعُبيد الله، وخلقٌ، حافظٌ إمامٌ، وكان طحَّانًا، تُوُفِّيَ سنة (١٤٦هـ)، أخرج له الجماعة، تابعيٌّ ثقة، رجل صالح، قاله العِجْليُّ.

قوله: (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم أنَّه بالحاء والزاي، وتقدَّم الكلام عليه[ح٥٧].

قوله: (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ): هو عقبة بن عمرو، تقدَّم.

قوله: (قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَا أَكَادُ[(٢)] أُدْرِكُ الصَّلَاةَ): هذا الرجل لا أعرفه[(٣)].

قوله: (لَا أَكَادُ أُدْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوِّلُ بِنَا فُلَانٌ[(٤)]): كذا وقع في الأصول، وهو لا ينتظم؛ فإنَّ التطويل يقتضي الإدراك، لا عدمه، وفي رواية الفِرْيابيِّ: (إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فُلَانٌ)[ح٧٠٤]، وهو أظهر، ولعلَّ الأوَّل[(٥)] تغييرٌ[(٦)] مِنْهُ، ولعلَّه: لأكاد أترك[(٧)]، قال القاضي: (ولعلَّ الألف زيدت بعد «لا»، وفُصِلَت التَّاء من الرَّاء، فجُعِلَت دالًا)[(٨)].

قوله: (فُلَانٌ): قال ابن شيخنا البُلْقينيِّ في «مبهماته»: (لَمْ يُرَ[(٩)] هذا مبيَّنًا -يعني: هذا الإمام المشار إليه هنا- لكن في «مسند أبي يعلى الموصليِّ» ما يدلُّ على أنَّ الإمامَ أُبيُّ بن كعب[(١٠)]، وسنبسطه في بابه)[الإفهام٢٥]، وقد ذكر في حديث معاذ: (فانصرف رجل)[ح٧٠١]، فذكر الخلافَ فيه، وسأذكره في حديث إمامة معاذ، انتهى[الإفهام٧٥].

---

(١) (ابن): ليس في (ج).

(٢) (أكاد): ليس في (ج).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٢٤): (قيل: هو حزم بن أبي كعب).

(٤) (مما يطول بنا فلان): ليس في (ب) و(ج).

(٥) زيد في (ب): (نقله).

(٦) في (ب): (تفنين).

(٧) انظر «التنقيح» (١/٦٨)، أو أنَّ المعنى في الأول كما يُستفاد من رواية الفِرْيابي: (إني أتأخَّر حتَّى لا أكاد أُدرك الصلاة ممَّا يُطيل بنا فلان)، وهو معنى كلام الحافظ كما سيأتي في التعليق الآتي.

(٨) انظر «مشارق الأنوار» (٣/١١)، قال الحافظ في «الفتح» (١/٢٢٤) (وهو توجيه حسنٌ لو ساعدته الرواية)، قال: (ومعناه: أي: لا أقرب من الصلاة في الجماعة، بل أتأخر عنها أحيانًا؛ من أجل التطويل).

(٩) في (ج): (نر).

(١٠) «مسند أبي يعلى» (١٧٩٥)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٢/٢١٩): (فيه عيسى بن جارية، ضعَّفه ابن معين وأبو داود، ووثَّقه أبو زرعة وابن حبَّان).

٩١- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ**: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ المَدِينِيُّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللُّقَطَةِ**، فَقَالَ: «اعْرِفْ **وِكَاءَهَا** -أَوْ قَالَ: وِعَاءَهَا- **وَعِفَاصَهَا**، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ **رَبُّهَا** فَأَدِّهَا إِلَيْهِ»، قَالَ: فَضَالَّةُ الإِبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ **وَجْنَتَاهُ** -أَوْ قَالَ: احْمَرَّ وَجْهُهُ-، فَقَالَ: «وَمَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا **سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا**، تَرِدُ المَاءَ، وَتَرْعَى الشَّجَرَ، فَذَرْهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا»، قَالَ: فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئْبِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): هذا هو المسنَديُّ[(١)]، وللبخاريِّ أربعة أشياخ كلٌّ منهم اسمه: عَبْد الله بن محمَّد، والمزِّيُّ لَمْ يعيِّن هذا الرجل، والله أعلم[(٢)].

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَديُّ**[(٣)]): (أَبُو عامر) هذا: اسمه عبد الملك بن عمرو العَقَديُّ -بفتح العين[(٤)]، والقاف وبالدَّال المهملتين-: نسبة إلى قبيلة من بَجِيلة من اليمن، تقدَّم.

قوله في حديث زيد بن خالدٍ: (**سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللُّقَطَةِ**): هذا الرجل السَّائل هو بلال المؤذِّن رضي الله عنه، كذا قاله ابن بَشْكُوال، وساق شاهده من «أبي داود»[(٥)]، وقال ابن شيخنا البُلْقينيِّ: (يحتمل أنْ يكون عُمَيرًا والدَ مالك، وسنبسطه، وفي «أُسْد الغابة» في ترجمة بشر بن المُعَلَّى[(٦)] العبديِّ، ويُلقَّب بالجارود، قال: روى يزيد بن عَبْد الله بن الشِّخِّير عن أبي مسلم الجَذَميِّ[(٧)]، عنِ الجارود قال: قلت -أو قال رجل-: يا رسول الله؛ اللقطة نجدها، قال: «انشدها ولا تكتم ولا تُغيِّب، فإن وجدت ربَّها؛ فادفعْها إليه، وإلَّا فهو مالُ الله يؤتيه مَن يشاء»، ووقع في «الطَّبرانيِّ الأوسط» في «مَن اسمه موسى ابن سهل»[طس٨٣٧٥] فذكر سندًا إلى زيد بن خالد الجهنيِّ: («أنَّه سأل رسول الله ﷺ عن ضالَّة الغنم...»؛ الحديث، في إسناده:

---

(١) في (ب): (البيكندي).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ج).

(٣) (العقدي): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٤) في (أ) و(ب): (العقدي).

(٥) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢/٨١٦)، وشاهده: (عَنْ زَيْدِ بْنِ خالد الجُهَنِيِّ: أَنَّ بِلالًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَن اللقطة...)، والذي في «أبي داود» (١٧٠٤): (أنَّ رجلًا سأل).

(٦) في (ب) و(ج): (العلاء)، وليس بصحيح.

(٧) في (ج): (الحرمي).

ابنُ لَهِيعَة، وهو ضعيفٌ، لكن على مقتضاه يكون المبهم زيد بن خالدٍ[١] الراوي)، انتهى[الإفهام٢٦].

قوله: (عَنِ اللُّقَطَةِ): فيها[٢] لغاتٌ، جمعها الأستاذ ابن مالك في بيتٍ، فقال: [من الرجز]

لُقَاطَـةٌ ولُقْطَـةٌ ولُقَطَـةْ   وَلَقَطٌ مَا لَاقِـطٌ قَـدْ لَقَطَهْ

قوله: (وِكَاءَهَا): هو -بكسر الواو، وبالمدِّ- الخيط الذي تُشَدُّ به الصُّرَّة وغيرها، وسيأتي ما في ذلك بُعَيده.

قوله: (وَعِفَاصَهَا): هو بكسر العين، ثمَّ بالفاء المخفَّفة، وبعد الألف صاد، مهملتين[٣]، وهو الوعاء، وقال شيخنا الشَّارح في (باب حكم المفقود) ما لفظُه: (والعِفَاص: الخِرقة، والوِكاء: الخيط، قاله ابن القاسم، وعكس ذلك أشهب، فقال: العِفاص: الخيط، والوِكاء: الظرف) انتهى.

قوله: (رَبُّهَا): أي: مالكُها.

قوله: (وَجْنَتَاهُ): (الوَُجْنة) مثلَّثة الواو، وبالجيم الساكنة: ما علا لحم الخدَّين، وفيه لغةٌ رابعة وهي: (أُجْنة) بضمِّ الهمزة، وسكون الجيم، حكاهنَّ الجوهريُّ.

قوله: (سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا): (السِّقاء) و(الحِذاء): بكسر أوَّلهما، وبالمدِّ، و(الحِذاء): الخفُّ، واستعار عليه الصلاة والسلام ذلك لها؛ تشبيهًا لها بالمسافر الذي معه الحذاء والسقاء، فإنَّه يقوى على قطع المفاوز؛ وذلك لأنَّها تشرب وتملأ أكراشها لما يكفيها الأيَّام.

٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى** قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أُكْثِرَ عَلَيْهِ غَضِبَ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: «سَلُونِي **عَمَّا شِئْتُمْ**»، **قَالَ رَجُلٌ**: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «**أَبُوكَ حُذَافَةُ**»، **فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ**: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ **يقَالَ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ**»، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللهِ عز وجل.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): هو حمَّاد بن أسامة الكوفيُّ الحافظ، مولى بني هاشم، عن هشام ابن عروة وغيره، وعنه[٤]: أحمدُ وإسحاقُ، وكان حجَّةً عالمًا أخباريًّا، عنده ستُّ مئة حديث عن

(١) زيد في (ج): (الجهني).

(٢) زيد في (ج): (ست)، وانظر «المطلع على أبواب المقنع» (ص٢٨٢).

(٣) في (ب): (مهملة).

(٤) زيد في (ج): (ابن معين، و).

هشام، عاش ثمانين سنة، تُوُفِّيَ سنة (٢٠١هـ)، أخرج له الجماعة، وهو أحد الأثبات، ذكره في «الميزان» وصحَّح عليه./ [١/١٢٨أ]

قوله: (**عَنْ بُرَيْدٍ**): هو بضمِّ الباء الموحَّدة، تقدَّم.

قوله: (**عَنْ أَبِي بُرْدَةَ**): تقدَّم أنَّ اسمه الحارث أو عامر، وتقدَّم الكلام عليه[ح١١].

قوله: (**عَنْ أَبِي مُوسَى**): تقدَّم أنَّه عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ، رضي الله عنه، وتقدَّم بعض ترجمته[ح١١].

قوله: (**عَمَّا شِئْتُمْ**): كذا في أصلنا، وعلى الألف علامة راويها(١)، والجادَّة: (عَمَّ)(٢)، ويجوز في لغةٍ إثباتُ الألف.

قوله: (**قَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ»**): هذا الرجل هو عبد الله بن حذافة بن قيس ابن عديٍّ، أبو حذافة السَّهْمِيُّ، له هجرتان(٣)، وسيأتي في الباب الذي بعد هذا مسمًّى[ح٩٣]، وكان إذا لاحى يُدعَى إلى غير أبيه؛ فلهذا سأله عليه الصلاة والسلام عن أبيه، وقيل: أخوه قيس بن حذافة، قاله شيخنا في مكانٍ آخرَ عن العسكريِّ.

قوله: (**فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ(٤): «سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ»**): هذا (الآخَرُ): قال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (يقال: هذا الرجل اسمه سعد[الإفهام٢٧]، من «التَّمهيد» لابن عبد البَرِّ)، انتهى، وسعدٌ هذا لا أعرف عينه(٥).

و(سالم مولى شيبة): لا أعرفه، ولا أعرف له ترجمةً، والظَّاهر أنَّه ليس بصحابيٍّ، [ولا له ذكرٌ في غيره، ولعلَّه هلك على كفره](٦)، والله أعلم، [و(شيبة): قال بعض الحفَّاظ المتأخِّرين: (أظنُّه ابن

---

(١) وهي رواية الأَصيليِّ.

(٢) كذا قال رحمه الله، وهو سبق قلم، إذ «ما» هنا موصولة لا استفهامية، فلا يصحُّ فيها إلَّا وجو واحد هو إثبات الألف.

(٣) (له هجرتان): ليس في (ج).

(٤) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (فقال)، ثمَّ زيد في «اليونينيَّة» و(ق): («أبوك»).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٢٦): (لم يظفر به أحدٌ من الشارحين، ولا مَن صنَّف في المبهمات، ولا في أسماء الصحابة، وهو صحابيٌّ بلا مرية؛ لقوله: «فقال: مَن أبي يا رسول الله؟»، ووقع في «تفسير مقاتل» في نحو هذه القصَّة: أنَّ رجلًا من بني عبد الدار قال: مَن أبي؟ قال: «سعد»، نسبه إلى غير أبيه، بخلاف حذافة).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ج).

ربيعة، أخو عتبة بن ربيعة والدِ هندٍ أمِّ معاوية)، انتهى[١]، وهذا كافرٌ معروفٌ، قُتِل ببدر][٢].

٢٩ - بابُ مَنْ بَرَكَ على رُكْبَتَيهِ عند الإمام أو المُحَدِّث

٩٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ، **فَقَامَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُذَافَةَ** فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ»، **ثُمَّ أَكْثَرَ** أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي»، فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا، فَسَكَتَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحكم بن نافع، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٧].

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**): تقدَّم أنَّه ابن أبي حمزة، [وتقدَّم الكلام في رواية أبي اليمان عنه][٢][ح٧].

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن شهاب، وأنَّه[٣] محمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبْد الله ابن شهاب، العالم المشهور، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٣].

قوله: (**فَقَامَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُذَافَةَ**): تقدَّم بعض ترجمته أعلاه.

قوله: (**ثُمَّ أَكْثَرَ**): هو بالمثلَّثة في أصلنا، قال بعضهم: ورُوِيَ بالموحَّدة[٤].

٣٠ - بابُ مَنْ أَعَادَ الحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ بَلَّغْتُ؟» ثَلَاثًا

قوله: (**لِيُفْهَمَ عَنْهُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٩٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدَةُ** قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَةُ**): هو بإسكان الموحَّدة، وهو عَبْدة بن عبد الله بن عَبْدة الخزاعيُّ الصَّفَّار البصريُّ[٥]، عن محمَّد بن بشر، وحسين الجُعفيِّ، والطبقةِ، وعنه: البخاريُّ، والأربعة، وابن خزيمة،

---

(١) «الأجوبة الواردة» (ص١٤).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) (وأنَّه): ليس في (ب).

(٤) انظر «التنقيح» (٧٠/١).

(٥) (البصري): ليس في (ج).

وخلقٌ، مات سنة (٢٥٨هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعة، قال أبو حاتم: (صدوق)، وقال النَّسائيُّ: (ثقة).

قوله: (**سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا**): قال النَّوويُّ: (وهذا محمول على ما إذا كان الجمع كثيرًا) انتهى، ويشبه أن يكون هذا عند الاستئذان إذا استأذن على أناس، والله أعلم، [وفي ذكر البخاريِّ له في (كتاب الاستئذان)[ح٦٢٤٤] دليلٌ على أنَّه فَهِم ذلك أيضًا من الحديث، والله أعلم][(١)].

٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ، **فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ** صَلَاةُ الْعَصْرِ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ **لِلْأَعْقَابِ** مِنَ النَّارِ»، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**): هو الوَضَّاح بن عبد الله -وهو بفتح الواو، ثمَّ ضاد معجمة مشدَّدة، وفي آخره حاء مهملة- الحافظ، سمع قتادةَ وابنَ المنكدر، وعنه: عفَّان، وقتيبة، ولُوَين، ثقةٌ مُتقِن لكتابه، تُوُفِّيَ سنة (١٧٦هـ)، أخرج له الجماعة، وقد تقدَّم، وتقدَّم أنَّ له ترجمةً في «الميزان»، قال فيها: (مُجمَع على ثقته، وكتابُه مُتقَن بالمرَّة، قال أبو حاتم: «ثقةٌ، يغلط كثيرًا إذا حدَّث من حفظه»)[(٢)][ح٥٨].

قوله: (**عَنْ أَبِي بِشْرٍ**): هو بكسر الموحَّدة، وبالشِّين المعجمة، هو جعفر بن أبي وحشيَّةَ إياسٍ، تقدَّم بعض ترجمته[ح٦٠].

قوله: (**عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ**): تقدَّم أنَّ (ماهَك): بفتح الهاء، غير مصروف؛ للعجمة والعلميَّة، وتقدَّم أنَّه مصروف بالقلم في بعض النُّسخ الصَّحيحة، وكذا هو في بعض الأماكن من أصلنا، وتقدَّم ما قاله بعض الرُّواة في (ماهك)[ح٦٠].

قوله: (**وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ**[(٣)]): تقدَّم الكلام عليه فيما تقدَّم؛ فانظره[ح٦٠].

قوله: (**لِلْأَعْقَابِ**): تقدَّم الكلام على (العقب) وأنَّه مؤخَّر القدم، وأنَّ فيها لغتين: كسر القاف وسكونها، وأنَّها مؤنَّثة[ح٦٠].

٣١- بابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أَمَتَهُ وَأَهْلَهُ

٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: **حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ: حَدَّثَنَا صَالِحُ ابْنُ حَيَّانَ** قَالَ: قَالَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ:

(١) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٣٣٤)، وصحَّح عليه.

(٣) كذا في النُّسَخ و(ق)، وهي رواية الأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة»: (أرهقْنا الصلاةَ).

حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ، وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَالعَبْدُ المَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ يَطَؤُهَا فَأَدَّبَهَا، فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ»، **ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ**: أَعْطَيْنَاكَهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرْكَبُ فِيمَا دُونَهَا إِلَى المَدِينَةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**[(١)] **مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ**): تقدَّم، وتقدَّم أنَّ (سلَامًا) الأصحُّ فيه التخفيفُ، وتقدَّم ما فيه[ح٢٠]، وفي بعض الأصول غير منسوب[(٢)]، وقد نسبه المزِّيُّ في «أطرافه» كذلك.

قوله: (**حَدَّثَنَا المُحَارِبِيُّ**): هو بضمِّ الميم، وهو عبد الرَّحمن بن محمَّد بن زياد، أبو محمَّد، عنِ الأعمش ويحيى بن سعيد، وعنه: أحمد، وعليُّ بن حرب، وغيرُهما، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٩٥هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان».

قوله: (**حَدَّثَنَا صَالِحُ ابْنُ حَيَّانَ**): هو بالمثنَّاة تحت المشدَّدة بعد الحاء المهملة، وهو صالح بن صالح بن حيٍّ الهمْدانيُّ -بإسكان الميم، وبالدَّال المهملة-؛ إلى القبيلة، عنِ الشَّعبيِّ وابنِ الأقمر، وعنه: ابناه وابن المبارك، ثبتٌ، وهو الذي يُقَال له: صالح بن حيٍّ، وصالح بن حيَّان، وقال العِجْليُّ: (ليس بقويٍّ)[(٣)]، ووثَّقه أحمد، وابن معين، والنَّسائيُّ، وآخرون، له ترجمة في «الميزان»، وقد صحَّح عليه.

تنبيه: صالح بن حيٍّ صاحب [ابن] بُرَيدة، قرشيٌّ كوفيٌّ ضعيف، لا شيءَ له في الكتب السِّتَّة[(٤)].

قوله: (**حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ**): أمَّا (أبو بردة) فقد تقدَّم، وأنَّ اسمه الحارث أو عامر، وأمَّا (أبوه) فهو أبو موسى الأشعريُّ عبدُ الله بن قيس، تقدَّم رضي الله عنه.

قوله: (**رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ**): قيل: يريد من النصارى خاصَّة، وقد ترجم عليه البخاريُّ في (الجهاد) بما يرجع إلى اليهود والنصارى؛ لأنَّه قال: (باب فضل من أسلم

---

(١) كذا في النُّسَخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (أخبرنا).

(٢) وهي رواية الأَصيليِّ.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٩٥/٢): (قول العِجْليِّ... إنَّما قاله في صالح بن حيَّان القرشيِّ)، والذي قاله العِجْليُّ في صالح بن صالح بن حيَّان هذا: (ثقة، روى عن الشعبيِّ أحاديثَ يسيرة، وما يُعرَف عنه في المذهب إلَّا خيرٌ) «معرفة الثقات» (٤٦٤/١).

(٤) هو صالح بن حيَّان، انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/١٣) و«تذهيب التهذيب» (٣١٦/٤) وغيرهما، ولم أقف على مَن ذكر أنَّ اسمه صالح بن حيٍّ في كتب الرجال إلَّا الذهبي في «الكاشف» (٢١/٢).

من أهل الكتابين)[قبل ح٣٠١١]، ولا يصحُّ رجوعه إلى اليهود؛ لأنَّهم كفروا بعيسى، ولا ينفع معه الإيمان بموسى، قال شيخنا الشَّارح في (الجهاد) في الحديث -ولفظ الحديث: «وَمُؤْمِنُ أَهْلِ الكِتَابِ، الَّذِي كَانَ مُؤْمِنًا، ثُمَّ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ»[ح٣٠١١]-: (يعني: من بُعِثَ رسول الله ﷺ وهو على دين عيسى، وأمَّا اليهود وغيرهم ممَّن كان على غير الإسلام؛ فإنَّما وُضِع عنه ما كان عليه من كفره، ويُؤتى ثواب ما كان يفعله لله تعالى في حال كفره، قال عليه الصلاة والسلام لحكيم بن حزام: «أسلمت على ما سلف من خير»[خ١٤٣٦، م(١٢٣) (١٩٤)]، قاله الدَّاوُديُّ)، وذكره هنا أيضًا، وذكر[1] هناك فقال: (وتعقَّبه ابن التِّين، فقال: هذا الذي ذكره[2] إنَّما يصحُّ لو كان عيسى أُرسِل إلى سائر الأمم، لكن[3] من كذَّب به؛ كان كافرًا، فإن لَمْ يكن أحد[4] يكذِّب به، أو لَمْ يعلم برسالته وبقي على دينه يهوديًّا أو غيره؛ [فله أجران إذا أسلم][5]، وهو معنى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [القصص: ٥٤]) انتهى، [وهو كلام حسن مليح][6].

فائدةٌ: قد قيل: الحديثُ في كعب وعبد الله بن سلَام، نقله شيخنا.

وقد ذكر ابن المُنَيِّر في (باب فضل من أسلم من أهل الكتابين) ما لفظه: (**إن قيل**: مؤمن أهل الكتاب لا بدَّ أن يكون مؤمنًا به ﷺ؛ للعهد المتقدِّم والميثاق، فإذا بُعث ﷺ؛ فإيمانه الأوَّل مستمرٌّ، فكيف تعدَّد حتى يتعدَّد أجره؟ **قيل**: إيمانه الأوَّل بأنَّ الموصوفَ كذا رسولٌ، وثانيًا: أنَّ محمَّدًا ﷺ هو الموصوف، وهما معلومان متباينان) انتهى، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (إنَّ له أجرين؛ أحدهما: لإيمانه بنبيِّه قبل النَّسخ، والثَّاني: لإيمانه بنبيِّنا ﷺ) انتهى[7]، وقال شيخنا الشَّارح في (الجهاد)[8]: (قال المهلَّب: إنَّ مَن أحسن في معنيين من أيِّ فعل كان من أفعال البرِّ؛ فله أجره مرَّتين، والله يضاعف لمن يشاء، وإنَّما جاء النصُّ في هؤلاء؛/ ليُستدَلَّ بذلك في سائر الناس [١/٢٨ب]

(١) في (ج): (وذكره).

(٢) في (ج): (قاله).

(٣) في النسخ: (ليكن)، والمثبت من مصدره.

(٤) زيد في النسخ: (لم)، والمثبت موافق لمصدره.

(٥) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٧) (انتهى): ليس في (ج)، «شرح مسلم» (٢/٣٦٥).

(٨) (في الجهاد): ليس في (ب).

وسائر الأعمال) انتهى[1].

قوله: (**ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ**): هو عامر بن شَراحيل الشَّعبيُّ، المذكور في السَّند قبله.

قوله: (**يُرْكَبُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٣٢- بَابُ عِظَةِ الإِمَامِ النِّسَاءَ وَتَعْلِيمِهِنَّ

٩٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنْ أَيُّوبَ** قَالَ: سَمِعْتُ **عَطَاءً** قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ -أَوْ قَالَ عَطَاءٌ: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ- خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ فَوَعَظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ المَرْأَةُ تُلْقِي **القُرْطَ وَالخَاتَمَ**، وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ، **وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ**، عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**عَنْ أَيُّوبَ**): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، العالم المشهور، تقدَّم.

قوله: (**عَطَاءً**): هو عطاء بن أبي رَباح -بفتح الرَّاء وبموحَّدة- أبو محمَّد المكِّيُّ الفقيه، أحد الأعلام، وسيِّد التَّابعين، عن عائشة، وأبي هريرة، وخلقٍ، وعنه: الأوزاعيُّ، وابن جريج، وأبو حنيفة، واللَّيث، وأممٌ، توفِّي سنة (١١٤هـ)، وقيل: سنة (١١٥هـ) وله ثمانون سنةً، أخرج له الجماعة، وهو حجَّة إمام[2]، له ترجمةٌ في «الميزان».

قوله: (**القُرْطَ**): هو -بضم القاف، وإسكان الرَّاء، وبالطاء المهملة- ما عُلِّق في شحمة الأذن من ذهب كان أو غيره، والجمع: قِرَطة، وقِراط؛ كَ(رُمْحٍ وَرِمَاحٍ)، وأَقْرَاط.

قوله: (**وَالخَاتَمَ**): تقدَّم ما[3] فيه من اللُّغات وهي: كسر التَّاء وفتحها، وَخَاتَام، وَخَيْتَام، وخِتَام، وختم[ح٦٥].

قوله: (**وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ**): قال المزِّيُّ في «أطرافه»: (قال خلف: رواه عن مؤمَّل عن إسماعيل...) إلى أنْ قال: (إسماعيل بن إبراهيم عن أيُّوب)، انتهى.

---

(١) (انتهى): ليس في (ب)، «التوضيح» (١٨/١٧٨).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٦٩)، «تذهيب التهذيب» (٦/٣٥٥)، وفيهما عن الواقديِّ: أنَّه مات وهو ابن ثمانٍ وثمانين سنةً، وفي «الكاشف» (٢/٢٦٠) -كما هنا-: (عاش ثمانين سنةً).

(٣) (ما): مثبت من (ج).

أَمَّا[١] مؤمَّل المذكور عن خلف؛ فإنَّه ابن هشام اليَشْكُريُّ البصريُّ؛ لأنَّ البخاريَّ لَمْ يخرِّج لأحد[٢] اسمه مُؤَمَّل سواه في «الصَّحيح»[٣]، وقد أخرج لشخص اسمه مُؤَمَّل بن وهب المخزوميُّ -وهو من التَّابعين، ولم يأخذ عنه نفسه- في كتاب «الأدب المفرد».

وأمَّا إسماعيل بن إبراهيم؛ فكذلك نسبه مسلمٌ في (العيدين) في «صحيحه»[م٨٨٤ (٢)]، والذي ظهر لي أنَّه ابن عُلَيَّة، والله أعلم، [وتعليق إسماعيل هذا أخرجه مسلم في (الصَّلاة) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقيِّ، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن أيُّوب به][٤][م٨٨٤ (٢)].

٣٣- بَابُ الحِرْصِ عَلَى الحَدِيثِ

٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: **حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ**، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ **المَقْبُرِيِّ**، **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ **أَنْ لَا يَسْأَلَنِي** عَنْ هَذَا الحَدِيثِ **أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ**؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنِي**[٥] **سُلَيْمَانُ**): هو ابن بلال، أبو محمَّد، مولى [آل] أبي بكر، عن زيد بن أسلم وعبد الله بن دينار، وعنه: ابنه أيُّوب[٦]، والقعنبيُّ، ولُوَين، ثقة إمام، وثَّقه أحمد، وابن معين، وجماعة، توفِّي سنة (١٧٢هـ)، أخرج له الجماعة.

قوله: (**المَقْبُرِيِّ**[٧]): تقدَّم أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وفتحها، وكسرها[٨]، ولماذا نُسِب[ح٣٩].

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من ثلاثين قولًا.

---

(١) في (ج): (وأمَّا)، وضرب على الواو في (أ).

(٢) (لأحد): ليس في (ب).

(٣) بل أخرج لمُؤَمَّل بن إسماعيل، لكن تعليقًا (٧٠٨٣م)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨٦/٢٩).

(٤) ما بين معقوفين ليس في (ج)، وهذا التعليق وصله البخاريُّ في (الزكاة) (١٤٤٩)، انظر «تغليق التعليق» (٨٧/٢).

(٥) (حدثني): ليس في (ب).

(٦) قال المزيُّ في ترجمة ابنه أيوب (٤٧٢/٣): (عن أبيه سليمان بن بلال نسخة... وقيل: إنَّه روى عن أبيه سليمان ابن بلال، وفي ذلك نظرٌ).

(٧) (المقبري): ليس في (ب).

(٨) (وكسرها): ليس في (ب).

قوله: (أَنْ لَا يَسْأَلُنِي): هو بفتح اللَّام [وضمِّها(١)، وكذا هو مضبوط بالقلم في أصلنا، وضمُّها على أنَّها مخفَّفة من الثقيلة.

قوله: (أَوَّلَ مِنْكَ): هو بفتح اللَّام](٢)، كذا هو مضبوطٌ في أصلنا، وبخطِّ الدِّمياطيِّ: (أَوَّلُ) بالرفع بالقلم، وعليه في أصلنا: (صح)، والضَّمُّ(٣) على الصِّفة أو البدل من (أَحَدٌ)، ونصبه على الظرف، ورأيت عن أبي(٤) البقاء في «إعرابه الحديث»: (نُصِبَ «أولَ» هنا على الحال؛ لأنَّه في معنى: لا يسألُني أحدٌ سابقًا لك، وجاز نصبه على الحال على النكرة؛ لأنَّها في سياق النَّفي، فتكون عامَّةً) انتهى[التبيان ١٩٣]، وعن القاضي: (على أنَّه مفعول ثانٍ لـ«ظَنَنْتُ»)[مشارق ٣/٨٤].

٣٤- بَابٌ كَيْفَ يُقْبَضُ العِلْمُ؟

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ ابْنِ حَزْمٍ: انْظُرْ مَا كَانَ عِنْدَكَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَاكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ العُلَمَاءِ، وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ، وَلْيُفْشُوا العِلْمَ، وَلْيَجْلِسُوا حَتَّى يَعْلَمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ العِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا.

قوله: (إِلَى أَبِي بَكْرِ ابْنِ حَزْمٍ): هذا هو أبو بكر بن محمَّد بن عمرو بن حَزْم بن زيد بن لوذان الأنصاريُّ المَدَنيُّ، اسمه أَبُو بكر، وكنيته أبو محمَّد، وُلِّيَ القضاء والإمرة والموسم على المدينة لسليمان ولعُمرَ بن عبد العزيز، أرسل عن جدِّه، وروى عن خالته عمرة بنت عبد الرَّحمن، وروايته عن أبي حَبَّة البدريِّ في «البخاريِّ»[ح٣٤٩] و«مسلم»[م١٦٣] في الإسراء منقطعةٌ وبيانه: أنَّ أبا حَبَّة قُتِل

(١) وذلك لأنَّ كلمةَ (أَنْ) إذا وقعتْ بعدَ الظَّنِّ جاز في مَدْخُولِها الوجهانِ، والأرجح النصب عند عدم الفصل؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ (العنكبوت: ٢)، واختلفوا في قوله: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (المائدة: ٧١) فقرأه أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع، وقرأه غيرُهم بالنصب، قال ابن مالك في «ألفيته»:

وَبِـ(لَـنِ) انْـصِبْهُ وَ(كَـيْ) كَـذَا بِـ(أَنْ) لَا بَعْـدَ عِلْـمٍ وَالَّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنْ
فَانْصِبْ بِهَا، والرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَـا مِـنْ (أَنَّ) فَهْـوَ مُطَّـرِدْ

انظر «أوضح المسالك» (٤/١٤٧)، «شرح ابن عقيل» (٢/٣٤٢)، «السبعة» لابن مجاهد (٢٤٧)، «الحجة» للفارسي (٣/٢٤٦)، «النشر» (٢/١٩٢).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) في (ج): (فالضم).

(٤) (أبي): ليس في (ب).

بأحد، وأبو بكر تُوُفِّيَ عن أربع وثمانين، سنةَ عشرين ومئة.

وفي «المستدرك» حديثٌ في (الفرائض)[١] من روايته عن عَبْد الله بن زيد الذي أُرِيَ النداءَ، قال الحاكم: (على شرط البخاريِّ ومسلم)[٢]، وقد تقدَّم سنُّ أبي بكر ووفاته أعلاه، وأمَّا عَبْد الله الذي أُرِيَ النداءَ فتُوُفِّيَ سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان، وقد قال الحافظ الرشيد العطَّار: (إنَّه لَمْ يسمع من أحد من أصحاب النَّبيِّ ﷺ)، وفي «تذهيب[٣] الذَّهبيِّ»: أنَّه لَمْ يدرك صاحبَ الأذان، ورَوى عنه: ابناه عَبْد الله ومحمد، والزُّهريُّ، ويزيد ابن الهادي[٤]، ويحيى بن سعيد الأنصاريُّ، وخلقٌ، وكان من علماء زمانه، وثَّقه ابن معين وغيرُه، مناقبه معروفةٌ، تقدَّمت[٥] وفاته أعلاه، وقد روى له الجماعة.

قوله: (**وَلَا يُقْبَلُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، كذا هو في أصلنا، وعليه (صح)، فعلى هذا؛ (**حَدِيثُ**): مرفوعٌ على الاستثناء المفرَّغ، وفي هامش أصلنا نسخة: (تَقبَل) مبنيٌّ للفاعل، خطابٌ له، مجزومٌ على النَّهي، فعلى هذه (حَدِيثَ): منصوبٌ لأنَّه مفعول، وهذا ظاهر.

قوله: (**وَلْيُفْشُوا العِلْمَ**): هو بضمِّ أوَّل (يُفشوا) لأنَّه رباعيٌّ، واللَّام فيه لام الأمر، وكذا (**وَلْيَجْلِسُوا**): مجزوم بلام الأمر.

قوله: (**حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ**): هو بضمِّ أوَّل (يُعَلَّم) الأولى، وتشديد لامها، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(يَعْلَم) الثَّانية: بفتح الياء، وإسكان العين، [كذا هو في أصلنا مضبوط فيهما بالقلم، ثمَّ راجعتُ ذلك فوجدتها قد غُيِّرت، وعُمِلَت الأولى: (يَعْلَمَ) بفتح الياء، وإسكان العين[٦]][٧] فاعلم ذلك.

قوله: (**لَا يَهْلِكُ**): هو بكسر اللَّام، وهذا ظاهر.

قوله: (**سِرًّا**): هو ضدُّ الفاشي، وهذا ظاهر أيضًا.

---

(١) (في الفرائض): ليس في (ب).

(٢) «المستدرك» (٣٤٨/٤)، تعقَّبه الذهبيُّ فقال: (إنَّ حديثَ أبي بكر ابن حزم عنه منقطعٌ).

(٣) في النُّسخ: «تهذيب»، ولعلَّ المثبتَ هو الصَّوابُ.

(٤) في (ج): (الهاد)، وكلاهما صحيح.

(٥) في (ج): (وتقدمت).

(٦) كذا هي في (ق)، وليس عليها أثر تغيير، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

١٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، **عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا، يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ [يَقْبِضُ العِلْمَ] بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا؛ اتَّخَذَ النَّاسُ **رُؤُوسًا** جُهَّالًا فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ**): كذا في أصلنا بغير ياء، وقد تقدَّم [الكلام] عليه، وكلام[1] ابن الصَّلاح والنَّوويِّ فيما مضى؛ فانظره إن أردته[ح٨٣].

قوله: (**رُؤُوسًا**): قال النَّوويُّ: (في «البخاريِّ»: بضمِّ الهمزة والتنوين، جمع «رأس»، وفي «مسلم» بوجهين؛ الثَّاني: أنَّه[2] بفتح الهمزة، جمع «رئيس»)، والله أعلم.

٣٥ - بابٌ هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي العِلْمِ

قوله: (**هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ**): (يُجعَل): مبنيٌّ[3] لما لَمْ يسمَّ فاعله، و(يومٌ): قائمٌ مَقام الفاعل[4]، وفي نسخة: (يَجعل يومًا) بفتح أوَّل (يجعل) مبنيٌّ للفاعل، و(يومًا): منصوب مفعول[5].

قوله: (**عَلَى حِدَةٍ**): هي بكسر الحاء، وفتح الدَّال المخفَّفة، المهملتين، أي: ناحية، أي: وحدهنَّ، والهاء في آخر الكلمة عوض من الواو المحذوفة من أوَّلها؛ كما في (عِدَة) و(زِنَة).

وقد[6] رأيت وأنا صغيرٌ بدمشق في سنة بضع وخمسين بمرج الدحداح مسجدًا، وفيه شيخ كبير جدًّا جالس على كرسيٍّ، وحوله نسوة كثير[7]، وليس[8] بينهنَّ رجل، بل[9] ولا مراهق، وهو يتكلَّم عليهنَّ، وهذا فعلٌ حسنٌ.

---

(١) في (ج): (كلام).

(٢) (إنه): ليس في (ج).

(٣) زيد في (ب): (للمفعول).

(٤) وكذا هي في «اليونينيَّة»، وهي رواية الأصيليِّ.

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، وبالروايتين ضُبط في (ق).

(٦) كتب في هامش (أ): (مسألة الوعظ على النساء خاصة).

(٧) في (ج): (كثيرة).

(٨) في (ج): (ليس).

(٩) (بل): ليس في (ب).

١٠١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: غَلَبَنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ، فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ، فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ: «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ»، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَتَيْنِ، فَقَالَ: «وَاثْنَيْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا آدَمُ): لا يُصرَف؛ للعُجْمة والعلَميَّة، أو لها ووزنِ الفعل إن قلنا: عربيٌّ، وهو قول الجواليقيِّ(١)،/ وهو آدم بن أبي إياس العسقلانيُّ، عنِ ابن أبي ذئب، وشعبةَ، وأممٍ، وعنه: البُخاريُّ، وأبو حاتم، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (ثقةٌ مأمونٌ، متعبِّدٌ، من خيار عباد الله)، تُوُفِّيَ سنة (٢٢١هـ)، وقيل غير ذلك، أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه. [١/١٢٩أ]

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ الأَصْبَهَانِيِّ): هو عبد الرَّحمن، وسيأتي في الحديث بعد هذا مسمًّى[ح١٠٢]، وهو عبد الرَّحمن بن عبد الله، ابنُ الأصبهانيِّ، كوفيٌّ، كان يتَّجِر إلى أصبهان(٢)، عن أنس وزيد ابن وهب، وعنه: ابن أخيه محمَّد بن سليمان(٣)، وشعبة، والسفيانان، وأبو عوانة، وطائفةٌ، ثبتٌ، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابن معين وغيرُه، وقال ابن حِبَّان: (مات في إمارة خالد بن عبد الله على العراق).

و(أصبهان): بفتح الهمزة وكسرها، والفتح أشهر، وبالباء والفاء، في «ابن قُرْقُول»: (قيَّدناها بالفتح عن أكثر شيوخنا، وقيَّدها أبو عُبَيد البكريُّ بالكسر)، قال: (وأهل المشرق يقولونه: أصفهان، وأهل المغرب بالباء)، وهي مدينةٌ عظيمةٌ، ليس بنا حاجة إلى ترجمتها.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذَكْوَانَ): هذا هو أبو صالح السَّمَّان الزَّيَّات، شهد الدار، ورَوى عن عائشة وأبي هريرة، وعنه: بنوه عَبْدُ الله وسهيلٌ وصالحٌ، والأعمشُ، وكان من الأئمَّة الثِّقات، سمع منه الأعمش ألفَ حديثٍ، تُوُفِّيَ بالمدينة سنة (١٠١هـ)(٤)، أخرج له الجماعة.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): تقدَّم مرَّات أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ؛ بالدَّال المهملة، وتقدَّم بعض ترجمته رضي الله عنه[ح١٩].

---

(١) زيد في هامش (أ) بخط مغاير: (وإن قلنا: أعجمي؛ فهو غير منصرف؛ للعجمة والعلمية)، انظر «المُعَرَّب» (ص١٠٢).

(٢) قال السمعانيُّ في «الأنساب» (١/١٧٥): (ليس من أهل أصبهان ونُسِب إليها، وهو من أهل الكوفة)، وقال الكَلَاباذيُّ في «رجال البخاريِّ» (١/٤٤٧): (أصله من أصبهان، خرج حين افتتحها أبو موسى).

(٣) في (ب): (السليمان).

(٤) في النسخ: (١١٠هـ)، وليس بصحيح.

قوله: (فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَتَيْنِ[(١)]؟): هي أمُّ مُبَشِّر[(٢)]، وقيل: أمُّ سُلَيم، وقيل: أمُّ هانئ، ذكر ذلك ابن بَشْكُوال، قال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ هنا: (وفيه نظرٌ سنبسطه)[الإفهام٢٧]، وقال في (الجنائز): (والحديث عن أمِّ سُلَيم بنت ملحان رواه أحمد[حم٢٧٤٢٩] والطَّبرانيُّ في «الكبير»[طب١٢٧٢٥]: أنَّها قالت لمَّا سمعت الحديثَ: قلت: يا رسول الله؛ واثنان؟ قال: «واثنان»[(٣)]، وحديث أمِّ مُبَشِّر رواه الطَّبرانيُّ في «الكبير»[طب١٠٣/٢٥]، وفيه: المثنَّى ابن الصَّبَّاح، وهو ضعيفٌ، ولفظه: عن أمِّ مُبَشِّر: أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لها: «يا أمَّ مبشِّر؛ مَن كان له ثلاثة أفراط من ولده؛ أدخله الله الجنَّةَ بفضل رحمته إيَّاهم»، وكانت أمُّ مبشِّر تطبخ طبيخًا، فقالت: أو فَرَطان، وحينئذٍ هاتان واقعتان، فلا ينبغي أن نجعل ذلك خلافًا، وأمَّا أمُّ هانئ؛ فلم أقف على حديثها، وفي «الطَّبرانيِّ الأوسط» و«الكبير» عن جابر بن سَمُرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن دفن له[(٤)] ثلاثة فصبر عليهم واحتسب؛ وجبت له الجنَّة»، [فقالت أمُّ أيمن: أو اثنين، فقال: «مَن دفن اثنين فصبر عليهما واحتسب؛ وجبت له الجنَّة»][(٥)]، فقالت أمُّ أيمن: وواحد؟ فسكت وأمسك، ثمَّ قال: «يا أمَّ أيمن؛ مَن دَفَنَ واحدًا فصبرَ عليه واحتسبَ؛ وجبت له الجنَّةُ»[(٦)]، في إسناده: ناصح بن عَبْد الله، وهو متروك، ورَوى البيهقيُّ في «كتاب الجنائز» من «السُّنَن» عن أبي زُمَيل سِماك بن الوليد الحنفيِّ، عنِ ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أنَّه سمع النَّبيَّ[(٧)] صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «مَن كان له فَرَطان من أمَّتي؛ أدخله الله[(٨)] الجنَّة»، فقالت عائشة: وواحدة يا رسول الله؟ قال: «وواحدة يا موفَّقة»، ثمَّ قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فمن لَمْ يكن له من أمَّتي فَرَط؛ فأنا فَرَط مَن لَمْ يكن له فَرَط، لَمْ يصابوا بمثلي»[(٩)])، انتهى ببعض اختصار[الإفهام١١٢].

---

(١) في (ج): (واثنين)، وكذا في (ق)، وهي رواية غير كريمة.

(٢) في (ج): (بشر).

(٣) قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٩١/٣): (رواه أحمد والطبرانيُّ في «الكبير»، وفيه عمرو بن عاصم الأنصاريُّ، ولم أجد مَن وثَّقه ولا جَرَحَه، وبقيَّة رجاله رجالُ «الصحيح»)، و(عمرو بن عاصم): قال فيه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص٤٢٣): (مقبول).

(٤) (له): ليس في (ج)، وكذا في «الإفهام» و«المعجم الكبير».

(٥) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٦) «المعجم الكبير» (٢٤٥/٢)، و«المعجم الأوسط» (٢٥١٠) وقال عقيبه: (لم يروه عن سِماك إلَّا ناصحٌ).

(٧) في (ج): (رسول الله).

(٨) اسم الجلالة مثبت من (ج).

(٩) «سنن البيهقيِّ الكبرى» (٦٨/٤)، وأخرجه الترمذيُّ أيضًا (١٠٦٢) وقال عقيبه: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

فائدة: جاء في «التِّرمذيِّ» من حديث أبي عبيدة بن عَبْد الله بن مسعود عن أبيه ولم يسمع مِنْهُ، وفي السَّند(١) أيضًا مجهولٌ؛ وهو أبو محمَّد مولى عمر بن الخطَّاب؛ لأنَّه لَمْ يرو عنه فيما أعلم إلَّا العوَّام بن حَوْشَب، وقد استغرب الحديثَ التِّرمذيُّ[ت١٠٦١]، وفي «ابن ماجه» من حديثه أيضًا: «مَن قدَّم ثلاثةً من الولد لَمْ يبلغوا الحِنْث؛ كانوا له حِصْنًا حَصِينًا من النار»، فقال أبو ذرٍّ: قدَّمت اثنين، قال: «واثنين»، قال أُبيُّ بن كعب: قدَّمت واحدًا، قال: «وواحدًا»[ق١٦٠٦].

وقد روى الإمام أحمد في «المسند» من حديث معاذ: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلمَين يُتَوَفَّى لهما ثلاثةٌ من الولد؛ إلَّا أدخلهما الله الجنَّة بفضل رحمته إيَّاهما»، فقالوا: يا رسول الله؛ أو اثنان؟ قال: «أو اثنان»(٢)، قالوا: أو واحد(٣)؟ قال: «أو واحد»، ثمَّ قال: «أي والذي نفسي بيده؛ إنَّ السقط ليجرُّ أمَّه بِسُرَرِهِ إلى الجنَّة [إذا احتسبته]»[حم٢٢٠٩٠]، وهو ضعيفٌ بالطَّريق التي ساقها أحمد، والله أعلم(٤).

١٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «ثَلَاثَةً لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ».

قوله: (**حَدَّثَنِي**(٥) **مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم أنَّ (بَشَّارًا) بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدَار، وتقدَّم بعض ترجمته، وما هو (البُنْدَار)[ح٦٩].

قوله: (**حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مضمومة ومفتوحة مهملة، وأنَّه محمَّد بن جعفر، وتقدَّم لِمَ لُقِّب بهذا، ومَن لقَّبه[ح٨٧].

[قوله: (**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ**): تقدَّم أعلاه(٦) الكلام عليه، وعلى (أصبهان)](٧)[ح١٠١].

---

(١) (السند): ليس في (ج).

(٢) (أو اثنان): ليس في (ب).

(٣) في (أ) و(ج): (واحدًا)، وكذا في الموضع اللاحق.

(٤) وذلك لأنَّ فيه يحيى بن عبيد الله التيميَّ، وهو متروك، انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٤٤٩).

(٥) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٦) في (ج): (قريبًا).

(٧) ما بين معقوفين ليس في (ب).

قوله: (عَنْ ذَكْوَانَ): تقدَّم أعلاه[١] الكلام على بعض ترجمته، وأنَّه أبو صالح السَّمَّان الزَّيَّات[ح١٠١].

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تقدَّم أنَّه الخُدْرِيُّ سعدُ بن مالك بن سنان، وتقدَّم بعض ترجمته، رضي الله عنه[ح١٩].

قوله: (وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «ثَلَاثَةً...») إلى آخره: ليس هذا تعليقًا، وإنَّما هو بالسَّند الذي قبله؛ يعني: حَدَّثني به محمَّد بن بشَّار: حدَّثنا غُنْدَر: حدَّثنا شعبة عن عبد الرَّحمن ابن[٢] الأصبهانيِّ قال: سمعت أبا حازم به؛ فاعلم ذلك، ولا تظنَّه تعليقًا، والله أعلم.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ): (أَبُو حازم) هذا: بالحاء المهملة، واسمه سلمان الأشجعيُّ، مولى عزَّة، جالس أبا هريرة خمس سنين وغيرَه[٣]، وعنه: محمَّد بن جُحَادة، والأعمش، وخلقٌ، توفِّي سنة (١٠٠هـ)، كذا أرَّخه الذَّهبيُّ في «كاشفه»[٤]، وقال في «التَّذهيب»[٥]: (مات في خلافة عمر بن عبد العزيز)، انتهى، وعمر تولَّى[٦] في صفر سنة تسع وتسعين، وتُوُفِّيَ في رجب سنة إحدى ومئة، أخرج له الجماعة، كوفيٌّ نبيل، وثَّقه أحمد وابن معين.

فائدةٌ: اعلم أنَّ أبا حازم **اثنان** تابعيَّان، يرويان عنِ الصَّحابة، **فالأوَّل**[٧] منهما: أبو حازم الأشجعيُّ سلمان، صاحب التَّرجمة، **والثَّاني**: أَبُو حازم سلمة بن دينار الأعرج، يروي عن سهل بن سعد، روى عنه: مالك، والثَّوريُّ، وابن عيينة، وغيرُهم، ونسبه الكَلَاباذيُّ: (أبا حازم الأعرج التَّمَّار الزَّاهد)، وذِكْرُ (التَّمَّار) في نسبه وهمٌ، وأَبُو حازم التَّمَّار المدنيُّ رجلٌ ثالثٌ، واسمه دِينار، مولى أبي رُهْم الغفاريِّ، يروي عنِ البَيَاضيِّ وغيره، روى عنه: محمَّد بن إبراهيم بن الحارث التَّيميُّ، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وحديثه في «الموطَّأ»[٨]، وليس لأبي حازم سلمة بن دينار في الكتب السِّتَّة/ عن أبي [١/ ٢٩ب]

(١) في (ج): (قريبًا).

(٢) (بن): ليس في (ب).

(٣) قوله: (وغيره) مستدرك في (أ)، وعليه: (صح).

(٤) في (ب): (جامعه)، انظر «الكاشف» (٣٣٥/١) وقد أرَّخ وفاته فيه سنة (١٠١هـ)، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص٢٤٦): (مات على رأس المئة).

(٥) في (ج): (التهذيب).

(٦) في (ب) و(ج): (توفي)، وهو خطأ.

(٧) في (ب): (والأول).

(٨) «الموطأ» (٨٠/١)، هذا قول الجيَّانيِّ في «تقييد المهمل» (٥٥١/٢)، وانظر «الإكمال» (٨/٦)، غير أنَّ بعض مَن تكلَّم في الرجال ذكر في نسبة أبي حازم سلمة بن دينار: (التَّمَّار)، انظر «المعرفة والتاريخ» (٣٦٩/٣) و«تهذيب =

هريرة شيءٌ[(١)]، وإنَّما الأحاديث التي في الكتب السِّتَّة عن أبي هريرة من رواية أبي حازم عنه؛ فإنَّما هو سلمان صاحب التَّرجمة، والله أعلم.

قَوْلُهُ: (**الحِنْثَ**): هو بكسر الحاء المهملة، وإسكان النُّون، ثمَّ بالثَّاء المثلَّثة، أي: الإثم؛ يعني: ماتوا قبل بلوغهم سنَّ التَّكليف، فتُكْتَب[(٢)] عليهم الآثام، قال الجوهريُّ: (بلغ الغلام الحنث، أي: المعصية والطاعة) انتهى، ورَوى الدَّاوديُّ: (لَمْ يبلغوا الخُبث[(٣)]) أي: فعل المعاصي؛ يعني: بالخاء المعجمة المضمومة، ثمَّ موحَّدة، ثمَّ الثَّاء، وهذا لا يُعرَف، قاله ابن قُرْقُول.

٣٦ - بَابُ مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَرَاجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ

١٠٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ الجُمَحِيُّ قَالَ: **حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ** زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، **وَأَنَّ النَّبِيَّ** ﷺ قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: **أَوَلَيْسَ** يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الإنشقاق: ٨]، قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا **ذَلِكِ** العَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ؛ **يَهْلِكْ**».

(**بَابُ مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَرَاجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ**)... إلى (**بَابِ السَّمَرِ فِي العِلْمِ**)

قوله: (**حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ** رضي الله عنها[(٤)]): تقدَّم أنَّه عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيكة، وتقدَّم نسبه وبعض ترجمته؛ فانظره إنْ أردته[قبل ح٤٨].

ثمَّ[(٥)] اعلم أنَّ هذا الحديث استدركه الدَّارقطنيُّ على الشَّيخين، وقال: (اختلفت الرِّواية فيه عنِ ابن أبي مليكة، فروي عنه عن عائشة، وعنه عنِ القاسم عنها)، وجوابه: أنَّ هذا ليس علَّةً؛

= الكمال» (٢٧٢/١١) و«تذهيب التهذيب» (١٠٥/٤) و«تهذيب التهذيب» (٧١/٢) وغيرها، أمَّا الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٥٥٠/٢) وابن أبي حاتم الرازيُّ في «الجرح والتعديل» (١٥٩/٤) وابن حِبَّان في «مشاهير علماء الأمصار» (ص٧٩) فلم يذكروا في نسبته: (التَّمَّار)، والله أعلم.

(١) قال يحيى بن صالح الوحاظيُّ: قلت لابن أبي حازم: أبوك سمع من أبي هريرة؟ قال: مَن حدَّثك أنَّ أبي سمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد؛ فقد كذب، انظر «تاريخ مدينة دمشق» (٢٤/٢٢).

(٢) في (ب): (فكتب).

(٣) في مصدره: (الحَنَث)، وذكر محقِّقه أنَّه لم يُضبط في الأصل، وفي «مشارق الأنوار» (٤١٦/١) كما ضبطه المؤلِّف هنا: (الخُبث) بالخاء المعجمة، ويؤيِّده ما ذكره ابن الملقِّن في «التوضيح» (٤٣٥/٩) إذ قال: (وقال صاحب «المطالع»: ذكر الداوديُّ أنَّه رُوي بالخاء المعجمة).

(٤) الترضية: ليست في «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) (ثم): ليس في (ج).

لجواز(١) أن يكون سمعه منها، ومن القاسم عنها، والله أعلم.

قوله: (**وَأَنَّ النَّبِيَّ** ﷺ): (أَنَّ): بفتح الهمزة، وكذا هو مضبوطٌ في أصلنا بالقلم.

قوله: (**أَوَلَيْسَ**): هو بفتح الواو على الاستفهام، وقد قدَّمتُ متى تكون الواو من (أو) ساكنة أو متحرِّكة؛ فانظره[ح٣].

قوله: (**ذَلِكِ**): هو بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمؤنَّث.

قوله: (**يَهْلِكْ**): تقدَّم قريبًا أنَّه بكسر اللَّام[قبل ح١٠٠].

٣٧- بابٌ لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ

قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**لِيُبَلِّغِ**(٢) **العِلْمَ**): هو بنصب (العِلْمَ) مفعولٌ أوَّلُ، و(**الشَّاهِدُ**): فاعلُه مرفوعٌ، و(**الغَائِبَ**): منصوبٌ مفعولٌ ثانٍ.

١٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ، **عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ**: أَنَّهُ قَالَ **لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ** وَهْوَ يَبْعَثُ البُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الأَمِيرُ؛ **أُحَدِّثْكَ قَوْلًا** قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ **الغَدَ مِنْ يَوْمِ الفَتْحِ**، سَمِعَتْهُ **أُذُنَايَ**، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، حَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللهُ**، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ **يَسْفُكَ** فِيهَا دَمًا، **وَلَا يَعْضِدَ** بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ **لِقِتَالِ** رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهَا؛ فَقُولُوا: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي **سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**، ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا اليَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالأَمْسِ، وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ»، **فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ عَمْرٌو**؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، إِنَّ الحَرَمَ لَا يُعِيذُ عَاصِيًا، وَلَا فَارًّا بِدَمٍ، وَلَا فَارًّا **بِخَرْبَةٍ**؛ يَعْنِي: السَّرِقَةَ.

قوله: (**عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ**): هو بضمِّ الشِّين المعجمة، وفي آخره حاء مهملة، واسمه خُوَيلد بن عَمرو، وقيل: بالعكس، وقيل: كعب بن عمرو، وقيل: هانئ بن عمرو، حمل لواء قومه يوم الفتح، وكان من العقلاء، تُوُفِّيَ سنة (٦٨هـ)(٣)، رضي الله عنه.

---

(١) في (ج): (الجواز).

(٢) في (ب): (لينفع).

(٣) في النسخ: (٧٦)، وليس بصحيح، انظر «الاستيعاب» (ص٢١٢)، «تهذيب الكمال» (٣٣/٤٠٠)، «تذهيب التهذيب» (١٠/٢٨٩).

قوله: (لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ): (عمرو) هذا: هو ابن سعيد بن العاصي بن سعيد بن العاصي[١] بن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف، أبو[٢] أميَّة الأمويُّ، الملقَّب بالأَشْدَق، أحد رؤوس بني أميَّة وأشرافهم، أَرسَل عنِ النَّبيِّ ﷺ، ورَوى عن أبيه، وعن[٣] عمر، وعثمان، وعائشة، وغيرِهم، وعنه: بنوه أميَّة وموسى وسعيد، وغيرُهم، وُلِّيَ المدينة لمعاوية ولابنه، ثمَّ تطلَّب الخلافة بعدُ، ترجمته معروفة، ذكره في «الميزان» تمييزًا، له في «مسلم»، و«التِّرمذيِّ»، و«النَّسائيِّ»، قُتِل سنة سبعين، وقيل غير ذلك.

تنبيه: اعلم أنَّ ما وقع هنا وقع في «مسلم» أيضًا[م(١٣٥٤)(٤٤٦)]، وهو الصَّحيح المعروف أنَّ أبا شريح قال لعمرو بن سعيد، ووقع في «سيرة ابن إسحاق» من طريق زياد البكَّائيِّ قال: (حدَّثني سعيد ابن أبي سعيد المَقْبُريُّ عن أبي شُرَيح الخزاعيِّ قال: لمَّا قدم عمرو بن الزُّبير إلى مكَّة لقتال أخيه عَبْد الله بن الزُّبير جئتُه فقلتُ له: يا[٤] هذا؛ إنَّا كنَّا مع رسول الله ﷺ حين افتتح مكَّة، فلمَّا كان الغد من يوم الفتح...) الحديث، والصَّواب ما في «الصَّحيح»، والوهم فيه من دون ابن إسحاق، وقد رواه يونس ابن بكير عنه على الصَّواب.

وقال شيخنا الشَّارح ما لفظه: (ووقع في «سيرة ابن إسحاق»: حدَّثنا سعيد بن أبي سعيد عن أبي شريح قال: «لمَّا قدم عمرو بن الزُّبير مكَّة؛ قام إليه أبو شريح...»؛ فذكره[٥])، قال: (وكذا ذكر الواقديُّ عن رياح بن مسلم، عن أبيه قال: بُعِثَ إلى عَبْد الله بن الزُّبير عمرٌو أخوه، فقام أبو شريح، فقال له...»؛ الحديث، ولا التفاتَ إلى ردِّ السُّهيليِّ له: بأنَّه وَهَمٌ من ابن هشام، فهذا ابن إسحاق هو الذي ذكره، وسنده صحيحٌ، وقد أوضحت شرحه في «شرح العمدة»؛ فليراجع منه)، انتهى، وقد راجعت كلام السُّهيليِّ، فوجدته كما قاله شيخنا، ولكن عقَّب السُّهيليُّ هذا التَّنبيه بأن قال: (ذكر هذا التَّنبيه على ابن هشام أبو عمر في كتاب «الأجوبة عنِ المسائل المستغربة»)، انتهى[٦]، فخلص منه

---

(١) (بن سعيد بن العاصي): ليس في (ج).

(٢) في (ب): (ابن).

(٣) (أبيه، وعن): ليس في (ب).

(٤) في (ج): (ما).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/٦٤)، وقد أورده ابن هشام عن ابن إسحاق بالسند الذي أورده ابن الملقِّن.

(٦) «الرَّوض الأُنُف» (٤/١١٥)، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤/٥١): (وقع في «السيرة» لابن إسحاق و«مغازي الواقديِّ»: أنَّ المراجعة المذكورة وقعت بين أبي شريح وبين عمرو بن الزبير، فإن كان محفوظًا؛ احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباعثَ والمبعوثَ، والله أعلم).

السُّهيليُّ، لكن كان ينبغي له أن يتعقَّبه ولا يمشِّيه، والله أعلم.

قوله: (أُحَدِّثْكَ): [هو بجزم الثَّاء مِنْهُ، جواب الأمر.

قوله: (الغَدَ)(١)](٢): هو منصوب على الظرف، وهذا والذي قبله ظاهران.

قوله: (مِنْ يَوْمِ الفَتْحِ): اعلم أنَّ الفتح كان في رمضان [يوم الجمعة لتسعَ عشرةَ خلت مِنْهُ، وفي «مسلم» في (الصوم): (فصبَّح رسولُ الله ﷺ مكَّةَ لثلاثَ عشرةَ خلت من رمضان)](٣)[م(١١١٣) (٨٨)]، ثمَّ ذكر عن أبي سعيد قال: (غزونا مع رسول الله ﷺ لستَّ عشرةَ مضت من رمضان)[م(١١١٦) (٩٣)]، وفي رواية: (لثمانِ عشرة خلت)[م(١١١٦) (٩٤)]، وفي رواية: (ثنتي عشرة)[م(١١١٦) (٩٤)]، وفي رواية: (لسبع عشرة أو تسع عشرة)[م(١١١٦) (٩٤)]، قال النَّوويُّ: (والمشهور في كتب المغازي: أنَّ رسول الله ﷺ خرج في غزوة الفتح من المدينة لعشرٍ خَلَوْنَ من رمضان، ودخلها لتسع عشرة خلت مِنْهُ، ووجه الجمع بين هذه الرِّوايات...)، ثمَّ أخلى بياضًا؛ ليجمع، ولم يجمع(٤)، وفي «سيرة مُغُلْطاي الصُّغرى» في (الفتح): (وطاف النَّبيُّ ﷺ بالبيت يوم الجمعة لعشرٍ بقين من رمضان) انتهى(٥)، وقال ابن قيِّم الجوزيَّة: (إنَّه عليه الصلاة والسلام خرج من المدينة إلى مكَّة في أواخر رمضان بعد مضي ثماني عشرة ليلة منه)، ثمَّ ساق مستنده.

غريبةٌ: وقع في هذا «الصَّحيح» في (باب غزوة الفتح في رمضان) من كلام ابن عبَّاس: (وذلك على رأس ثماني سنين ونصف من مَقدَمِه المدينة)[ح٤٢٧٦]، وفيه نظرٌ؛ لما تقدَّم من أنَّه سنة ثمان، ولا أعلم فيه خلافًا، ولو كان كما ذَكَر؛ لكان الفتح في السَّنة التَّاسعة، ولا أعلم به قائلًا إلَّا ما ذكرتُ عنه، وسواء قلنا: إنَّ أول التَّأريخ ربيع الأوَّل شهر المَقْدَم، أو المحرَّم أوَّل سنة المَقْدَم، أو على القول الغريب

(١) في (ج): (أبعد).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٤) «شرح مسلم» (٢٣٤/٧)، قال محقِّقه: (وقد علَّق عليه فضيلة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي قائلًا: ووجه الجمع بين هذه الروايات: أن تُحمَل الروايات بعضها على ابتداء الخروج، والتي تدلُّ على ما بعد ذلك على أنَّهم كانوا خارجين للغزو فيها، لا أنَّهم ابتدؤوا السفر في تلك التواريخ للغزو، وعلى هذا فمعنى قوله: «لثمان عشرة» وما يقاربه: أنَّا كنَّا خارجين يومئذ، والله تعالى أعلم). انظر: «الحل المُفْهِم» (٢٩٦/١).

(٥) (انتهى): ليس في (ج)، «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٣١٢).

الذي سأذكره من أنَّهم أسقطوا بقيَّة سنة المَقْدَم، وأرَّخوا من ثاني سنة، والله أعلم[١].

تنبيهٌ آخرُ: المشهور أنَّ فتح مكَّة كان يوم الجمعة، وفي «سيرة مُغْلْطاي» ما لفظه: (وذكر يعقوب عنِ ابن عبَّاس: ولد عليه الصلاة والسلام يوم الاثنين، وخرج من مكَّة يوم الاثنين، ودخل المدينة يوم الاثنين، وفتح[٢] مكَّة يوم الاثنين...) إلى آخره[٣].

قوله: (**إنَّ مَكَّةَ**): سمِّيت بذلك؛ لقلَّة مائها، أو لأنَّها تمكُّ الذنوب، ومن أسمائها: بكَّة؛ بالباء، وهي لغةٌ فيها؛ لأنَّها تبُكُّ أعناق الجبابرة، أي: تدقُّها، والبكُّ: الدَّقُّ، أو لازدحام الناس بها، يبكُّ بعضهم بعضًا، أي: يدفعه في زَحمة الطَّواف، وقال آخرون: إنَّ مكَّة غير بكَّة، فقيل: الأُولى: الحرمُ كلُّه، والثَّانية: المسجد خاصَّة، وقيل: الأولى: البلد، والثَّانية: البيت، قيل: وموضع الطَّواف أيضًا.

فائدةٌ: لمكَّة عدَّة أسماء ذكرها شيخي مجد الدِّين الفِيرُوزَابَاذِيُّ[٤] فيما قرأته عليه بالقاهرة -ولم ألقه إلَّا بها- في كتابه[٥] «تحبير المُوَشِّينَ في التَّعبير بالسِّين والشِّين»[ص٢٧]، ولفظه: (ومن أسماء مكَّة:
[١/٣٠أ] العَرُوض، والمَعاد، وأمُّ رُحْمٍ/ -بالرَّاء المهملة-، وأمُّ راحِم، وأمُّ الرُّحْم، وأمُّ زُحْم -وهذه بالزاي-،

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٧/٥٩٦): (هكذا وقع في رواية معمر، وهو وَهَمٌ، والصواب: على رأس سبع سنين ونصف، وإنما وقع الوَهَم من كون غزوة الفتح كانت في سنة ثمان، ومن أثناء ربيع الأوَّل إلى أثناء رمضان نصف سنة سواء، فالتحرير: أنَّها سبع سنين ونصف، ويمكن توجيه رواية معمر)، ثمَّ ذكر التوجيه؛ فانظره إن أردته.

(٢) في (ج): (وافتتح).

(٣) «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٥٧)، والأثر أخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٢٨١)، والبيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٧/٢٣٣)، وكذا أخرجه الإمام أحمد (٢٥٠٦)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٢/٢٣٧)، وليس فيهما ذكر فتح مكَّة يوم الاثنين، ولفظ «المسند»: (وُلِدَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَاسْتُنْبِئَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَتُوُفِّيَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَرَجَ مُهَاجِرًا مِنْ مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَقَدِمَ المَدِينَةَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَرَفَعَ الحَجَرَ الأَسْوَدَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ).

(٤) كذا في (أ)، بالذال المعجمة، وهو الموافق لما ضبطه السمعانيُّ في «الأنساب» (٤/٤١٧) حيث قال: (الفيروزاباذي -بكسر الفاء وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وضمِّ الراء وسكون الواو وفتح الزاي والباء المنقوطة بواحدة بين الألفين وفي آخرها الذال المعجمة- هذه النسبة إلى فيروزاباذ، وهي بلدة بفارس)، وكذا ضبطه ابن الأثير في «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/٤١٥)، وزاد توضيحًا؛ حيث قال: (وسكون الألفين بينهما باء)، وقولهما: (بكسر الفاء)، قال الزبيديُّ في «تاج العروس» مادَّة (فرز): (وفَيْرُوزَابَاد؛ بالفتح، وتُكْسَر فاؤُه، ويقال: إنَّ الفتحَ عندَ الإِطْلاقِ، وأمَّا في النَّسَبِ؛ فالفاءُ مَكسورَةٌ لا غير).

(٥) في (ج): (كتاب).

وأمُّ صُبْح، وأمُّ القُرَى، والبَلَد، والبَلْدة، والبلد الأمين، والبلد الحرام، والرِّتَاج، والناسة(١)، والنَّسْناسة(٢)، وطَيْبة، والقادِس، والمقدَّسة، وقرية النَّمل، ونَقْرَة الغُراب، وقرية الحُمْس، وصَلاحِ(٣) -كـ«قَطَامِ»-، وصلاحٌ -منوَّنة-، والحاطِمَة، وكُوثَى، وسَبُوحة، والسَّلام، والعَذْراء، وناذِر(٤)، والوادي، والحَرَم، والنَّجْر، والقرية، وبَكَّة، ومكَّة، والعَرْشُ، والعُرْشُ(٥)، والعَرِيش، والعُرُوش، والحُرْمة، والحِرْمة -بالضَّمِّ والكسر-، وهذه السِّتة عنِ ابن عُدَيس ذكرها في كتابه «الباهر») انتهى.

ومن أسمائها: الرَّأس، ذكره(٦) السُّهيليُّ في أوائل «روضه»[١٦/٢]، وذكر المحبُّ الطَّبَرِيُّ لها أسماء؛ منها: (المعظَّمة)، وذكر عنِ النَّوويِّ: (القادسة)، انتهى(٧)، وفي «شرح المنهاج» لشيخنا الشَّارح: (البيت، والبيت الحرام، والمأموم، والرَّأس، والثنيَّة)، وذكر أسماءً أخرى تقدَّمت في «التَّحبير»، والله أعلم.

قوله: (**حَرَّمَهَا اللهُ**): **إن قلت**: ما الجمع بين هذا وبين قوله ﷺ: «إنَّ إبراهيم حرَّم مكَّة» [خ٢١٢٩،م١٣٦٠]؟

فالجواب: أنَّهم ذكروا في تحريم إبراهيم مكَّة **احتمالين**؛ **أحدهما**: أنَّه حرَّمها بأمر الله تعالى له بذلك، لا باجتهاده، فلهذا أضاف التَّحريم إليه تارة، وإلى الله تارة، **والثَّاني**: أنَّه دعا لها، فحرَّمها الله تعالى بدعوته، فأُضِيفَ التَّحريمُ إليه بذلك.

فائدةٌ: اختُلِف في وقت تحريم مكَّة؛ فقيل: إنَّها ما زالت محرَّمةً من يوم خلق الله السماوات

---

(١) زيد في مصدره: (والنَّاشَّة، وحرم الله تعالى، وبلد الله تعالى، والبسَّاسة، والباسَّة، والنَّسَّاسة).

(٢) في (ج): (والنساسة)، وكلاهما صحيح.

(٣) قال النوويُّ في «الإيضاح» (ص٤٣٦): (بفتح الصاد وكسر الحاء، كما قالوا: حَذَامِ وقَطَامِ؛ بنوهما على الكسر).

(٤) في النسخ: (نادرة)، والمثبت موافق لمصدره، ولما في «القاموس» مادَّة (نذر)، و«تاج العروس» مادَّة (نذر)، و«سبل الهُدى والرشاد» (١٩٨/١) نقلًا عن «شفاء الغرام في أخبار البلد الحرام»، لكن في المطبوع من «شفاء الغرام» (ص٧٣): (نادرة).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي مصدره: (والعَرْس) بالسين، ولعلَّه تصحيفٌ، فقد قال الفيروزاباديُّ في «القاموس» مادَّة (عرش) لما ذكر (العُرش) بالضَّمِّ: (ومكَّة أو بيوتها القديمة، ويُفْتَح، أو بالفتح: مكَّة، كالعَرِيش، وبالضَّمِّ: بيوتها، كالعُروش).

(٦) في (ج): (ذكرها).

(٧) انظر «غاية الإحكام» (٦٨/٥، ٦٩)، ولم أقف فيه على: (المعظَّمة)، إنَّما فيه: (المعطَّشة؛ لقلَّة مائها)، والذي رواه عن النوويِّ: (القادسية)، وفي «الإيضاح في مناسك الحجِّ والعمرة» للنوويِّ (ص٤٣٦) كالمثبت.

والأرض، وشاهده في «الصَّحيح»: «إِنَّ هَذَا البَلَدَ حَرَّمَهُ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ»[ح٣١٨٩]، وقيل: ما زالت حلالًا كغيرها إلى زمن إبراهيم، ثمَّ ثبت لها التَّحريمُ من زمنه، وهذا القول موافق لحديث: «إنَّ إبراهيم حرَّم مكَّة»، والقول الأوَّل للحديث الذي ذكرتُه، وبه قال الأكثرون، وأجابوا عن حديث تحريم إبراهيم مكَّة: بأنَّ تحريمها كان ثابتًا من يوم خلق الله السماوات والأرض، ثمَّ خفي تحريمُها، واستمرَّ خفاؤه إلى زمن إبراهيم، فأظهره وأشاعه، لا أنَّه ابتدأه، ومن قال بالثَّاني أجاب عنِ الحديث الأوَّل: بأنَّ الله كتب في اللَّوح المحفوظ أو في غيره يوم خلق السماوات والأرض: أنَّ إبراهيم سيحرِّم مكَّة بأمر الله.

قوله: (**أَنْ يَسْفِكَ**): هو بكسر الفاء وضمِّها، لغتان.

قوله: (**وَلَا يَعْضِدَ**): بكسر الضَّاد، أي: يقطع، يقال: عَضَدتُ الشَّجر أعضِده -بالكسر، أي: قطعتُه بالمِعْضد، فهو مَعْضُودٌ وعَضَدٌ؛ بالتَّحريك.

قوله: (**لِقِتَالٍ**): اللَّام بمعنى الباء.

قوله: (**سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**): قال أبو عبيد في كتاب «الأموال»: (هي من أوَّل النهار إلى العصر)، [ونُقِل لي عن بعض الفضلاء: أنَّها كذلك في «مسند أحمد»[حم٦٦٨١]](١).

قوله: (**لِأَبِي شُرَيْحٍ**): تقدَّم قريبًا أنَّه بالشِّين المعجمة(٢)، وفي آخره حاء مهملة، وتقدَّم بعض ترجمته رضي الله عنه، والاختلاف في اسمه واسم أبيه.

قوله: (**بِخَرْبَةٍ**)(٣): هي بخاءٍ معجمةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ راءٍ ساكنةٍ، ثمَّ موحَّدةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ تاءٍ، قال ابن قُرْقُول: (بضمِّ الخاء -يعني: المعجمة- ضبطه الأَصيليُّ، وضبطه غيره بالفتح، وكذا قيَّدناه في «مسلم» بلا خلاف[م١٣٥٤]، وصوَّب بعضهم الفتح، وفي «الحجِّ» من «البخاريِّ»: «الخَرْبَة: البليَّة»[ح١٨٣٢]، ومثله في رواية الهَمَدانيِّ، وفي رواية المستملي: «يعني: السَّرِقَة»، وفي روايته في «المغازي»: «البَلِيَّة»[٤٢٩٥]، وقال الخليل: «الخُربة؛ بالضَّمِّ: الفساد في الدين، وهو من الخارب، وهو اللِّصُّ المُفْسِد في الأرض»، ولا يكاد يُسْتَعمل إلَّا في سارق الإبل، وقال غيره: الخَربة؛ بالفتح: السَّرِقة، وقيل: العَيث(٤)، وأمَّا

---

(١) ما بين معقوفين ليس في (ج)، ولم نجد كلام أبي عبيد في كتابه «الأموال».

(٢) (المعجمة): ليس في (ب).

(٣) ضبط في (ق) بكسر الراء.

(٤) في مصدره: (العيب).

الخِرابة -بخاء معجمة-؛ فهي سرقة الإبل خاصَّة، وبالحاء المهملة في كلِّ شيء)، وقال في «النهاية» بعد أنَّ فسَّر (الخُربة): (وقد روى التِّرمذيُّ: «بخَزْيةٍ»[(١)][ت٨٠٩]، فيجوز أن يكون بكسر الخاء؛ وهو الشَّيء الذي يُسْتَحيا مِنْهُ، أو من الهوان والفضيحة، ويجوز أن يكون بالفتح؛ وهي الفَعلة الواحدة منهما) انتهى.

قوله: (**فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ لَكَ**[(٢)] **عَمْرٌو؟...**) إلى آخره: كلامُ عمرٍو الأشدقِ لَمْ يسنده إلى راويه، وقد شنَّع الحافظ أبو محمَّد ابن حزم في «محلَّاه» في (الجنايات)، فقال: (لا كرامة لِلَطِيم الشَّيطان الشُّرْطيِّ[(٣)] الفاسق؛ يريد أن يكون أعلم من صاحب رسول الله ﷺ!)، قال: (وهذا الفاسق هو العاصي لله ولرسوله، ومَن ولَّاه أو قلَّده، وما حامل الخَرْبة في الدنيا والآخرة إلَّا هو ومَن أمَّره وأيَّده)، ثمَّ ضعَّف قوله، قاله[(٤)] شيخنا الشَّارح.

١٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: **حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: ذَكَرَ النَّبِيَّ** ﷺ قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ -**قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ**- عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الغَائِبَ»، **وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ**: صَدَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، كَانَ ذَلِكَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» مَرَّتَيْنِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ**): هذا هو حمَّاد بن زيد بن درهم الإمام، أبو إسماعيل الأزديُّ الأزرق، أحد الأعلام، أُضِرَّ، وكان يحفظ حديثه كالماء، عن أبي عمران الجونيِّ، وثابت، وأبي جمرة، وعنه: مسدَّد وابن المدينيِّ، قال ابن مهديٍّ: (ما رأيت أحدًا لم يكن يكتب أحفظ مِنْهُ، وما رأيت بالبصرة أفقه مِنْهُ، ولم أرَ أعلم بالسُّنَّة مِنْهُ)، عاش إحدى وثمانين سنة[(٥)]، تُوُفِّيَ في رمضان سنة (١٧٩هـ)، أخرج له الجماعة، ثقة كبير القدر.

قوله: (**عَنْ أَيُّوبَ**): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، تقدَّم بعض ترجمته، وأنَّ اسم أبي تميمة كيسان[ح٨٤].

---

(١) في النُّسخ: (بخِربة)، والمثبت موافق لما في «سنن الترمذيِّ» و«النهاية».

(٢) (لك): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) (الشرطي): ليس في (ب)، ولطيم الشيطان لقبٌ لعمرو، سُمّي به؛ لأنه كان أَفْقَمَ مائل الشِّدق إلى الذَّقن.

(٤) (قاله): ليس في (ج).

(٥) (سنة): ليس في (ج).

قوله: (**عَنْ مُحَمَّدٍ**): هو ابن سيرين العالم المشهور، تقدَّم، وتقدَّم كم هم أولاد سيرين[ح٦٧].

قوله: (**عَنِ ابْنِ**(١) **أَبِي بَكْرَةَ**): هذا هو عبد الرَّحمن بن أبي بكرة، وقد صرَّح به في هذا «الصَّحيح» في بعض الطرق[ح٦٧، ١٧٤١، ٧٠٧٨]، وصرَّح به مسلمٌ أيضًا في «صحيحه» في غالب طرق الحديث[م(١٦٧٩)(٣٠، ٣١)]، وكذا وضع هذا الحديثَ المزِّيُّ في «أطرافه» في ترجمة عبد الرَّحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

وأولاد أبي بكرة ستَّةٌ: عبدُ الرَّحمن أخرج له الجماعة، ومسلمٌ أخرج له مسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وعبدُ العزيز أخرج له مسلم(٢)، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه، ويزيدُ، وعبيدُ الله، وروَّاد(٣)، وكَيِّسةُ -بالتشديد(٤)- أخرج لها أبو داود.

قوله: (**عَنْ أَبِي بَكْرَةَ**): هو نُفيع بن الحارث، تقدَّم، وتقدَّم(٥) بعض ترجمته رضي الله عنه[ح٣١].

قوله: (**ذَكَرَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم**): (النَّبيَّ): منصوب؛ لأنَّه مفعول (ذَكَر)، وفاعله (هو) عائدٌ على (أبي بكرة) يعني: أنَّه رفع الحديث ولم يوقفه.

قوله: (**قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ**): (محمَّد) هذا(٦): هو ابن سيرين؛ كما تقدَّم أعلاه.

قوله: (**وَأَعْرَاضَكُمْ**): هو جمع (عِرْض)، وقد تقدَّم الكلام عليه(٧) فيما مضى[ح٦٧].

قوله: (**وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ**): هو ابن سيرين، كما تقدَّم أعلاه.

٣٨- بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم

قوله: (**بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم**): اعلم أنَّ الأحاديثَ الَّتي ذكرها البخاريُّ دالَّةٌ على تعظيم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنَّه كبيرةٌ، والمشهور: أنَّ فاعله لا يكفر إلَّا أن يستحلَّ ذلك؛ خلافًا لأبي محمَّد الجوينيِّ والد إمام الحرمين؛ حيث قال: (يكفر ويراق دمه)، وضعَّفه ولدُه

---

(١) (ابن): ليس في (ب).

(٢) كذا رقم عليه المصنِّف: (م)، ومسلمٌ لم يخرِّج له، وإنَّما أخرج له البخاريُّ تعليقًا مع المذكورين أعلاه، انظر «تهذيب الكمال» (١٨/١١٦).

(٣) في النسخ: (داود)، والمثبت من «تهذيب الكمال» (٣٠/٦).

(٤) (وكيسة بالتشديد): ليس في (ج).

(٥) (وتقدم): ليس في (ب).

(٦) (هذا): ليس في (ب).

(٧) (عليه): مثبتٌ من (ج).

الإمامُ، وجعله من هفوات والده، وقد رأيت بخطِّ بعض فضلاء الحلبيِّين ممَّا انتقاه من كتاب «المقدِّمات» للشيخ عماد الدين ابن كثير الحافظ المتأخِّر -الذي عاصرناه ولكن أخذ عنه بعض مشايخنا وبعض أصحابنا رحمهم الله-: (أنَّ أبا محمَّد الجوينيَّ تابعه على ذلك أبو الفضل الهمذانيُّ شيخُ ابنِ عَقِيلٍ الحنبليِّ) انتهى، ولكن في خطِّ المشار إليه: (تابع أبا محمَّد الجوينيَّ في تكفير من استحلَّ الكذب على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم...) فذكره، ولا شكَّ أنَّ هذا وَهَمٌ بلا خلاف، بل المعروف ما نقلتُه عن أبي محمَّد، ولا يصحُّ ما في هذه الكتابة، والله أعلم.

وقد قال الذَّهبيُّ في كتابه «الكبائر» ما لفظه: (قد ذهب طائفةٌ من العلماء إلى أنَّ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كفرٌ يَنْقُل عنِ الملَّة)، قال: (ولا ريب أنَّ تعمُّد الكذب على الله ورسوله في تحليل حرام أوتحريم حلال كفرٌ محضٌ) انتهى، نعم؛ من كذب في حديث واحد عمدًا[1] فسق، ورُدَّت شهادته، ورُدَّت رواياته كلُّها وإن تاب، وبه قال أحمد ابن حنبل وأبو بكر الحميديُّ،/ وأطلق أبو بكر الصيرفيُّ [٣٠/١ب] الكذبَ[2]، والظَّاهر من عبارته أنَّ مراده: في الحديث، وهذا نظير ما قاله[3] مالك في شاهد الزور إذا تاب: (إنَّها لا تُقْبَل شهادته)، وما قاله الشَّافعيُّ وأبو حنيفة فيمن رُدَّت شهادته بالفسق أو العداوة، ثمَّ تاب وحسُنت حالته: (لا يقبل منه إعادتها؛ لما يلحقه من التُّهَمة في تصديق نفسه)، وما قاله أبو حنيفة في قاذف المحصَن إذا تاب: (لا تقبل شهادته أبدًا)، وما قاله أيضًا من أنَّه: إذا رُدَّت شهادة أحد الزوجين للآخر، ثمَّ مات[4] لا تُسْمَع؛ للتُّهَمة، ولأنَّ الكذب على رسول الله[5] صلى الله عليه وسلم مَفسدة عظيمة؛ لأنَّه يصير شرعًا مستمرًّا إلى يوم القيامة، فجُعل ذلك تغليظًا وزجرًا من الكذب عليه، بخلاف غيره، قال ابن المبارك: (من عقوبة الكذَّاب أنَّه يُردُّ عليه صِدقُه)[6]، وخالف النَّوويُّ في ذلك، فقال: (المختار القطع بصحَّة توبته من ذلك، وقبول روايته بعد صحَّة التوبة بشروطها، وقد أجمعوا على قبول رواية من كان كافرًا ثمَّ أسلم، وأجمعوا على قبول شهادته، ولا فرق بين الرِّواية والشهادة).

---

(١) (عمدًا): ليس في (ج).

(٢) ونصُّه كما نقله عنه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص١١٦): (كلُّ من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذبٍ وجدناه عليه؛ لم نَعُدْ لقبوله بتوبةٍ تَظْهَر).

(٣) في (ب): (قال).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي كتب الحنفية بمعنى: (بانت)، وكلاهما صحيحٌ، فالموت بينونةٌ.

(٥) في (ج): (النَّبي).

(٦) انظر «الكفاية في علم الرواية» (ص١١٧).

١٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ قَالَ: سَمِعْتُ رِبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ».

قوله: (أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ): هذا هو ابن المعتمر، أَبُو عتَّاب السُّلَميُّ، من أئمَّة الكوفة، عن أبي وائل وزيد بن وهب، وعنه: شعبة، والسفيانان، وخلقٌ، قال: (ما كتبت حديثًا قطُّ)، مناقبه جمَّة، أخرج له الجماعة، توفِّي سنة (١٣٢هـ)، ثقة، تقدَّم[ح٧٠].

قوله: (رِبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ): هو بكسر راء (رِبعيٍّ)، وفي آخره ياء مشدَّدة؛ كياء النسبة، و(حِرَاش): بحاء مهملة مكسورة، ثمَّ راء مخفَّفة، وفي آخره شين معجمة، كنيته أَبُو مريم العبسيُّ؛ بالموحَّدة، سمع عمرَ وابنَ مسعود، وعنه: منصورٌ وأبو مالك الأشجعيُّ، حجَّة، قانت لله، لم يكذب قطُّ، تُوُفِّيَ سنة (١٠٤هـ)، أخرج له الجماعة.

فائدة: قال جماعة عن عبد الملك بن عُمير -وهو ثقة، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»- عن رِبْعيٍّ قال: (مات أَخٌ لي فسَجَّيناه، وذهبتُ ألتمس كَفَنَه، فرجعت فكشفت الثوب عن وجهه، فقال: «إنِّي لقيت بعدكم ربِّي، فلقيت ربًّا غير غضبان، واستقبلني برَوْح ورَيْحَان، وإنَّ الأمرَ أيسرُ ممَّا في أنفسكم، فلا تغترُّوا»، ثمَّ كان بمنزلة حصاة رُمِيَ بها في ماء فرسبت، فذكر ذلك لعائشة رضي الله عنها فصدَّقت بذلك، وقالت: كنَّا نتحدَّث، وفي لفظ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يتكلَّم رجل بعد موته»)، انتهى[(١)]، واعلم أنَّ هذا المتكلِّم هو مسعود بن حِرَاش، أخو صاحب التَّرجمة، وكذا قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»، [وقال الذَّهبيُّ في «تذهيبه»][(٢)] في ترجمة رِبْعيٍّ هذا: (قال ابن المدينيِّ: بنو

---

(١) أخرجه أبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٣٦٧/٤) مرَّةً مرفوعًا ومرَّة موقوفًا، وصرَّح في الطريق المرفوعة بأنَّ المتكلِّم هو الربيع بن حِرَاش، وأخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٤٥٤/٦) موقوفًا ومرفوعًا، وصحَّح الطريق التي ليس فيها ذكر عائشة، وسُئِل الدارقطنيُّ عن هذا الحديث فقال: (يَروِيهِ مَنصُورٌ وعَبدُ المَلِكِ بن عُمَيرٍ، واختُلِف عَنهُما؛ فَرَواهُ شَرِيكٌ عَن مَنصُورٍ، عَن رِبعِيٍّ، عَن عائِشَة، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم...، وَرَواهُ عَبدُ المَلِكِ بن عُمير، واختُلِف عَنهُ؛ فَرَواهُ المَسعُودِيُّ عَن عَبدِ المَلِكِ، عَن رِبعِيٍّ: أَنَّ أَخاهُ مات وتَكَلَّم بعدَ مَوتِهِ، فَذكر ذَلِك لِعائِشَة، فَصَدَّقَت بِذَلِك وقالَت: قَد كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ رَجُلًا مِن هَذِهِ الأُمَّةِ يَتَكَلَّمُ بَعد مَوتِهِ، وَرَواهُ إِسماعِيلُ بن أَبِي خالِدٍ، والثَّورِيُّ، وزَيد بن أَبِي أُنَيسَة، عَن عَبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيرٍ، عَن رِبعِيٍّ...؛ الحَدِيث بِطُولِهِ، ولَم يَذكُرُوا فِيهِ «عائِشَةَ»، وكَذَلِك رَواهُ أَيُّوبُ عَن حُمَيدِ بنِ هِلالٍ، عَن رِبعِيٍّ، وَلَم يَذكُر فِيهِ «عائِشَة»، وهُو المَحفُوظُ)، «علل الدارقطني» (٣٢٥/١٤)، ولابن أبي الدنيا جزء سمَّاه: «مَن عاش بعد الموت»، فانظره.

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ب).

حِرَاش: رِبعيٌّ وربيعٌ ومسعودٌ، لَمْ يُرْوَ عن مسعود شيءٌ من كلامه إلَّا كلامه بعد الموت)، ثمَّ ذكر قصَّة أخيه رِبعيٍّ، وفي[١] «مبهمات الخطيب»[الأسماء المبهمة٨٠] و«ابن بَشْكُوال»[الغوامض٢/٥١٥] حديث رِبْعيٍّ بن حِرَاش: (كنَّا إخوةً ثلاثة، وكان أعبدُنا وأصومُنا وأفضلُنا الأوسطَ منَّا...؛ فذكر كلامه بعد الموت، اسمُ أخيه الأوسط -وهو[٢] المراد هنا-: الربيع بن حِرَاش)، قال ابن بَشْكُوال: (ذكره سعيد بن أسد في «فضائل الصَّحابة[٣]»)، انتهى، وفي «ثقات ابن حبَّان»: أنَّه الربيع المتكلِّم بعد الموت، وكذا في «ابن ماكولا»[٤].

فالحاصل في المتكلِّم بعد الموت[٥] قولان؛ أحدهما: مسعود أو الربيع، والله أعلم.

١٠٧- **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ **كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ**؟ قَالَ: **أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ**، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): هذا هو هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ الحافظ، عن هشام الدَّستوائيِّ وشعبة، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، وابن الضُّرَيْس، قال أحمد: (هو اليوم شيخ الإسلام)، وقال أَبُو زرعة: (كان إمامًا في زمانه)، وقال أَبُو حاتم: (إمام فقيه حافظ، ما رأيت في يده كتابًا قطُّ)، مات سنة (٢٢٧هـ)، وله (٩٤) سنة، أخرج له الجماعة، ذكره صاحب «الميزان» تمييزًا.

قوله: (**كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ**؟): أخرج ابنُ ماجه الحديثَ في (السُّنَّة)، وفيه: (كما أسمع ابنَ مسعود وفلانًا وفلانًا[٦])[ق٣٦]، فهذا عيَّن واحدًا ممَّن ذكر.

[قوله: (**أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ**): هذا فيه مجازٌ؛ لأنَّه هاجر إلى الحبشة ولم يكن معه عليه الصلاة والسلام في الهجرة

---

(١) في (ب): (في).

(٢) في (ج): (هو).

(٣) كذا تبعًا لـ«المستفاد» (١/٤٦٣)، والذي في «المعجم المفهرس» (ص٩٢): «فضائل التابعين».

(٤) انظر «الإكمال» (٢/٤٢٦)، قال ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٣/١٥٦): (جَزَمَ أنَّ مسعودًا الذي تكلَّم بعد الموت غيرُ واحدٍ من الأئمَّة، ومن آخرهم الحافظُ أبو الحجَّاج المِزِّيُّ، وذكر الأمير -يعني: ابن ماكولا- أنَّ الذي تكلَّم بعد الموت ربيعٌ، وأنَّ مسعودًا روى عن حذيفة).

(٥) في (ج): (المتكلم).

(٦) في النسخ: (وفلان وفلان)، وكتب فوقهما في (أ): (كذا)، والمثبت من «سنن ابن ماجه».

إلى المدينة[١]، ولا معه في الطَّائف، ولكن لمَّا كان الغالب عدم مفارقته له؛ قال ذلك][٢].

قوله: (**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**): لفظ: (فليتبوَّأ) أمرٌ، ومعناه الخبر، وقيل: دعاء عليه.

هذا حديثٌ جليلٌ متواترٌ مقطوعٌ به، ولا يوجد له مشابِهٌ في طرقه وكثرتها، قال البزَّار: (رواه مرفوعًا نحو من أربعين صحابيًّا)، وقال ابن الصَّلاح: (إنَّه حديث بلغ عدد التواتر، رواه الجمُّ الكثير من الصَّحابة، قيل: إنَّهم يبلغون[٣] ثمانين نفسًا، ولم يزل في[٤] اشتهار وكثرة طرق في هذه الأزمان)، وحَكى أبُو بكر الصيرفيُّ في «شرح الرسالة»: أنَّه رواه أكثر من ستِّين صحابيًّا[٥]، وجمع الحافظ أبُو الحجَّاج يوسف بن خليل الدمشقيُّ طرقه في جزء ضخم، بلغ رواته فوق سبعين صحابيًّا، قاله شيخُنا الشَّارح، وقال شيخُنا العراقيُّ: (مئة واثنين)، انتهى، وذَكَر في جملة رواته العشرةَ إلَّا عبد الرَّحمن بن عوف، وبلغ بهم الطَّبرانيُّ وابنُ منده سبعةً وثمانين؛ منهم العشرةُ، ويجتمع من كلام ابن منده في «مستخرجه» وكلام ابن خليل نحو المئة، وقال بعضهم: رواه مئتان من الصَّحابة، [وهذا حكاه النَّوويُّ في «شرح مقدِّمة مسلم»، قال شيخنا العراقيُّ: (وأخبرني بعض الحفَّاظ: أنَّه رواه مئتان من الصَّحابة][٦]، وأنا أستبعد وقوع ذلك)، انتهى.

وعن ابن دحية في كلامه على رجب بعد أن قال: (رُوِي من نحو تسعين صحابيًّا): (وقد أُخرِج من نحو أربع مئة طريق)، انتهى[٧]، قال بعضهم: (ولا يُعرَف حديثٌ اجتمع على روايته العشرة سواه)[٨]،

---

(١) (إلى المدينة): ليس في (ب).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ج)، وقوله: (لم يكن معه في الهجرة إلى المدينة): أي: في طريق هجرته؛ إذ إنَّ الزبيرَ هاجر إلى الحبشة، ثم رجع إلى مكَّة، ثمَّ هاجر منها إلى المدينة، انظر «معرفة الصحابة» (١/١٠٥)، «أسد الغابة» (٢/١٠٣).

(٣) في (ج): (يبلغوا).

(٤) (في): ليس في (ب).

(٥) في (ب): (حافظًا).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ج)، وزيد في (ب): (انتهى).

(٧) (انتهى): ليس في (ب)، انظر «التوضيح» (٣/٥٤٥).

(٨) قائل ذلك هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهَّاب الإسفراييني، أخرج قولَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (١/٦٤).

وليس كما ذكر، فقد اجتمع ذلك في رفع اليدين(١)، والمسح على الخفَّين(٢).

وقد ذكرتُ مَن روى حديث: «مَن كذب عليَّ» على حروف المعجم في المُسَوَّدَة التي لهذا الكتاب(٣)، والله أعلم، وقد قال شيخنا العراقيُّ بعد أن ذكرهم: (فهؤلاء خمسة وسبعون، يصحُّ من حديث نحو من عشرين، اتَّفق الشَّيخان على إخراج أحاديث أربعةٍ منهم، وانفرد البخاريُّ بثلاثة، ومسلمٌ بواحد(٤)، وإنَّما يصحُّ من حديث خمسةٍ من العشرة، والباقي أسانيدها ضعيفة)، قال: (ولا يمكن التواتر في شيء من طرق هذا الحديث؛ لأنَّه يتعذَّر وجود ذلك في الطرفين والوسط(٥)، بل بعض طرقه الصَّحيحة إنَّمَا هي أفراد عن بعض رواتها، وقد زاد بعضهم في عدد هذا الحديث حتَّى جاوز المئة، ولكنَّه ليس هذا المتن، وإنَّما هي أحاديث في مطلق الكذب عليه؛/ كحديث: «مَن حدَّث [١/٣١أ] عنِّي بحديث وهو يرى أنَّه كذب؛ فهو أحد الكاذبين»(٦)، ونحو ذلك، فحذفتها ولم أعدَّها في طرق

---

(١) قال العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٢٧٦): (حديث رفع اليدين قد عزاه غيرُ واحدٍ من الأئمَّة إلى رواية العشرة).

(٢) انظر «شرح مسلم» (١/٢٨)، «التوضيح» (٣/٥٤٥)، «التقييد والإيضاح» (١/٧٩٣-٧٩٤)، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٣٦٦): (وقد صرَّح جمعٌ من الحفَّاظ بأنَّ المسحَ على الخفَّين متواترٌ، وجمع بعضُهم رواتَه فجاوزوا الثمانين؛ ومنهم العشرة، وفي «ابن أبي شيبة» وغيره عن الحسن البصريِّ: حدَّثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفَّين).

(٣) زيد في (ج): (انتهى).

(٤) اتَّفق الشيخان على تخريج حديث عليٍّ (خ١٠٦) (م«١» «١»)، وأنسٍ (خ١٠٨) (م«٢» «٢»)، وأبي هريرة (خ١١٠) (م«٣» «٣»)، والمغيرة (خ١٢٩١) (م«٤» «٤»)، وانفرد البخاريُّ بتخريج حديث الزبير (خ١٠٧)، وسلمة ابن الأكوع (خ١٠٩)، وعبد الله بن عَمرو (خ٣٤٦١)، وانفرد مسلمٌ بتخريج حديث أبي سعيد (م«٣٠٠٤» «٧٢»)، وانظر «فتح الباري» (١/٢٤٥).

(٥) تعقَّب الحافظ ابنُ حجر هذا الكلام في «الفتح» (١/٢٤٥) فقال: (إنَّ المرادَ بإطلاق كونه متواترًا روايةُ المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كلِّ عصر، وهذا كافٍ في إفادة العلم، وأيضًا فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم، نعم؛ وحديث عليٍّ رواه عنه ستَّةٌ من مشاهير التابعين وثقاتهم، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو، فلو قيل في كلٍّ منها: إنَّه متواترٌ عن صحابيِّه؛ لكان صحيحًا؛ فإنَّ العددَ المعيَّنَ لا يُشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلمَ كفى، والصفات العليَّة في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه).

(٦) أخرجه مسلمٌ في مقدِّمة «صحيحه» (١/٩) والترمذيُّ في «سننه» (٢٦٦٢) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١) من حديث عليِّ بن أبي طالب وسَمُرة بن جُندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم، وقال الترمذيُّ عقيب تخريجه: (حديثٌ حسنٌ صحيح).

الحديث، ثمَّ رأيته بعدُ في «شرح مسلم» للنوويِّ(١)، ولعلَّ هذا محمولٌ على الأحاديث الواردة في مطلق الكذب، لا هذا المتن بعينه، والله أعلم).

ثمَّ اعلم أنِّي رأيتُ في كلام ابن عبد البَرِّ، وكذا في كلام أبي محمَّد ابن حزم، وكذا في كلام ابن تيمية أبي العبَّاس، [وكذا في كلام ابن القيِّم شمس الدين](٢)، أحاديثَ كثيرةً جدًّا وصفوها بالتواتر، وما أظنُّهم أرادوا بذلك الذي ذكره الأصوليُّون(٣)، وإنَّما أرادوا الصِّحَّة والشهرة المستفيضة، وممَّا رأيت أنَّه ادَّعى فيه التواترَ من الأحاديث [ابنُ عبد البَرِّ في «الاستيعاب» في ترجمة عمَّار بن ياسر قال: (وتواترت الآثار عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «تقتل عمَّارًا الفئةُ الباغيةُ»(٤))، انتهى.

وممَّا رأيته ادُّعي فيه التواتر](٢): حنين الجذع، قال القاضي عياض في «الشِّفا»: (إنَّه متواترٌ).

وفي «التَّذكرة» للقرطبيِّ عنِ الآبُرِيِّ قال: (قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عنِ المصطفى ﷺ يعني المهديَّ، وأنَّه من أهل البيت...) إلى آخر كلامه.

وحديث: «مَن كذب عليَّ متعمِّدًا...»، ذكره ابن الصَّلاح.

وحديث مسح الخفِّ، جعله ابن عبد البَرِّ متواترًا.

وأحاديث الحوض، قال القاضي عياض: (إنَّ حديثه متواتر بالنقل).

وأحاديث الشَّفاعة، ذكر ذلك القاضي عياض: أنَّه بلغ مجموعها التواتر.

وحديث النَّهي عنِ الصَّلاة في معاطن الإبل، [قال ابن حزم في «المحلَّى»: (إنَّه نقلُ تواترٍ يوجب العلم).

وأحاديث النَّهي عنِ اتِّخاذ القبورِ مساجدَ، قال ابن حزم: (متواترة توجب يقين العلم)(٥).

---

(١) الذي رآه العراقيُّ في «شرح مسلم» هو ما نُقِل عن بعض الحفَّاظ: أنَّه رواه مئتان من الصحابة؛ كما تقدَّم، وكما يدلُّ عليه سياق كلام العراقيِّ في «التقييد والإيضاح» (٨٠٥/١).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) المتواتر عند المحدِّثين: هو ما رواه عددٌ كثيرٌ أحالتِ العادةُ تواطُؤَهم وتوافقَهم على الكذب، ورَوَوا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس، وصحب خبرَهم إفادةُ العلم لسامعه، انظر «نزهة النظر» (ص٣٩).

(٤) أخرجه البخاريُّ (٤٤٧) ومسلمٌ (٢٩١٥) (٧٠) من حديث أبي سعيدٍ رضي الله عنه، وأخرجه مسلمٌ أيضًا (٢٩١٦) (٧٢، ٧٣) من حديث أمِّ سلمة رضي الله عنها.

(٥) انظر «المحلَّى» (٣١/٤).

ومن ذلك الأحاديث الواردة في قول المصلِّي: (ربَّنا لك الحمد ملء السماوات...) إلى: (بعدُ)، قال ابن حزم: (متواترة).

وحديث اهتزاز[١] العرش لموت سعد بن معاذ، قال ابن عبد البَرِّ في «الاستيعاب» في ترجمة سعد: (إنَّه متواتر).

وحديث رفع اليدين في الصَّلاة للإحرام والركوع[٢] والرفع مِنْهُ][٣]، قال ابن حزم: (إنَّها متواترة).

وحديث انشقاق القمر، قال شيخنا الشَّارح: (يبلغ بها حدَّ التواتر)، ذكر ذلك في «تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب» في الأصول.

وذكر أيضًا شيخُنا الشَّارح عنِ الحاكم: أنَّه تواترت الأخبار أنَّ إدريس في الرَّابعة، وتواترت الأخبار أنَّ هارون في الخامسة، وتواترت الأخبار أنَّ موسى في السَّادسة، وإبراهيم في السَّابعة، انتهى، وهذا كلُّه[٤] في حديثٍ واحدٍ؛ وهو حديثُ الإسراءِ ورؤيةِ الأنبياء المذكورين فيه.

وقال الحاكم أيضًا في «المستدرك»: (وقد تواترت الأسانيد بصحَّة خطبة عمر رضي الله عنه بذلك) يعني: بقوله: (لا تغالوا بصدُقات النساء)، وهذا من الآثار من كلام عمر رضي الله عنه[٥].

[وادَّعى ابنُ بطَّال في «شرح البخاريِّ» تواترَ حديثِ النَّهي عنِ الصَّلاة بعد الصبح وبعد العصر، أي: بعد فعلهما، كما نقله شيخنا عنه][٦].

وقد رأيتُ ادِّعاءَ التواتر في أحاديثَ كثيرةٍ في غير كلام الأربعة الذين ذكرتهم أوَّلًا[٧] -كما ذكر الحاكم في «المستدرك» قال ما لفظه: (تواترت الأخبار أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد مختونًا مسرورًا)، وقد تعقَّبه في ذلك الحافظ الذَّهبيُّ في «تلخيصه للمستدرك»، فقال: (ما أعلم صحَّة ذلك، فكيف

---

(١) في (ج): (اهتز).

(٢) (والركوع): مثبت من (ج).

(٣) ما بين معقوفين سقط في (ب).

(٤) زيد في (ج): (في كله).

(٥) أخرجه أصحاب «السُّنن» الأربعة؛ أبو داود (٢١٠٦)، والترمذيُّ (١١١٤)، والنسائيُّ (٦/١١٧)، وابن ماجه (١٨٨٧)، موقوفًا على عمرَ رضي الله عنه، وقال الترمذيُّ عقيبه: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ج)، انظر «التوضيح» (٦/٢٥٩).

(٧) يريد: ابن عبد البر وابن حزم وابن تيمية وابن القيم.

متواترًا؟!)[ك٢/٦٠٢] انتهى، وقد ذكرت مسألة: هل ولد ﷺ مختونًا أم لا؟ مطوَّلةً في تعليقي على «سيرة ابن سيِّد الناس»[(١)] فانظر ذلك إن أردته - لا يحضرني الآن، ولكن ذكرت لك منها ما أستحضره الآن، والله أعلم.

١٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم أنَّه بإسكان العين، وتقدَّم أنَّ اسمه عَبْد الله بن عمرو المُقعَد، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٧٥].

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): هو بفتح همزة (أَنَّ) أي: لأنَّ.

١٠٩ - حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

قوله: (عَنْ سَلَمَةَ): هو ابن عمرو بن الأكوع، صحابيٌّ مشهور، وقيل في اسم أبيه: وهب، الأَسْلَميُّ، أحد من بايع تحت الشَّجرة ثلاث مرَّات في «مسلم»[م١٨٠٧]، وفي «البخاريِّ» مرَّتين[ح٢٩٦٠]، وكان راميًا محسنًا[(٢)] شجاعًا، ولا أعلم في الصَّحابة أجرى منه على رجليه، وكان يسبق الفرس، تُوُفِّيَ سنة (٧٤هـ)، أخرج له الجماعة.

١١٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، وَمَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ؛ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

قوله[(٣)]: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هو موسى بن إسماعيل التَّبُوْذَكيُّ، تقدَّم بعض ترجمته، ولماذا نُسِب، والاختلاف فيها[ح٦٣].

---

(١) انظر «نور النبراس» تحقيق إيناس المنيس (ص٢٩٢). وقال الشارح في «العقد الغالي» (٤٢أ): فائدةٌ: ولد مختونًا من أمِّه: آدم، خَلَقَهُ مختونًا، وشيث، وإدريس، ونوح، ولوط، وإسماعيل، ويوسف، وزكريا، وعيسى، ومحمد ﷺ، وهم عشرة. انتهى.

(٢) في (ج): (مخشنًا).

(٣) (قوله): ليس في (أ).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم أنَّه الوضَّاح بن عبد الله اليشكريُّ، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٥٨].

قوله: (عَنْ أَبِي حَصِينٍ): هو بفتح الحاء وكسر الصَّاد المهملتين، عثمان بن عاصم الأسديُّ، عنِ ابن عبَّاس[١]، وشريح، وطائفةٍ، وعنه: شعبة، والسفيانان، وخلقٌ، وكان ثقةً ثبتًا، صاحب سُنَّة، تُوُفِّيَ سَنَة (١٢٧هـ)، [أو سنة (١٢٨هـ)][٢]، أخرج له الجماعة، قال أبو عليٍّ الجيَّانيُّ: (ولا أعلم في الكتابَين -يعني: «البخاريَّ» و«مسلمًا»- بفتح الحاء غيره)، انتهى.

واعلم أنَّ الكنى كلَّها بالفتح، والأسماءَ كلَّها بالضَّمِّ[٣]، وكلُّها بالحاء والصَّاد[٤] المهملتين إلَّا حُضَين بن المنذر، أبا ساسان، فإنَّه بضمِّ الحاء المهملة، وفتح الضَّاد المعجمة، وهو فردٌ.

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): تقدَّم أنَّه السَّمَّان الزَّيَّات، وأنَّ اسمه ذكوان، وتقدَّم بعض ترجمته[ح١٠١].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَنُوا[٥] بِكُنْيَتِي): اختُلف في هذا النَّهي على مذاهب؛ وملخَّصها: يحرم مطلقًا، وهو الذي نصَّ عليه الشَّافعيُّ، والثَّاني: أنَّه خاصٌّ بحياته، الثَّالث: على الأدب، الرَّابع: إنَّما يحرم الجمع بين التسمِّي بأحمد أو محمَّد والتكنِّي بأبي القاسم، والمسألة معروفة، وسأذكرها في (الأدب) بأطول من هذا إن شاء الله تعالى وقدَّره[قبل ح٦١٨٧].

قوله: (وَمَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ؛ فَقَدْ رَآنِي): وفي لفظ آخر: «ومن رآني؛ فقد رأى[٦] الحقَّ»[خ٦٩٩٦، م٢٢٦٧]، وآخر: «فسيراني في اليقظة»[خ٦٩٩٣، م٢٢٦٦) (١١)]، أو «فكأنَّما رآني في اليقظة»[٧]، وقد اختُلف في تأويله؛ فقال أبو بكر الباقلَّانيُّ: (إنَّ رؤياه صحيحةٌ، وليست بأضغاث أحلامٍ)، وقال غيره: معناه: رآه حقيقةً،

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/٦٦): (ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» في أتباع التابعين...، فروايته عن الصحابة عند ابن حِبَّان مرسلةٌ، وهو الذي يظهر لي).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه» (١/٤٤٢) متعقِّبًا هذا الكلام: (إطلاقه يوهم أنَّ الكنى كلَّها بالفتح، والأسماءَ كلَّها بالضمِّ، وهو كذلك في الثاني دون الأوَّل؛ إذ قد وجدنا في الكنى مَن هو بالضمِّ أيضًا)، ثمَّ عدَّدهم.

(٤) زيد في (ب): (والحاء).

(٥) في (ب) و(ج): (تكنَّوا)، وهي رواية الأَصيليِّ، وأبي ذرٍّ، وابن عساكر.

(٦) في (ب): (رآني).

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٦٦) (١١)، ولفظه: (فسيراني في اليقظة أو لكأنَّما رآني في اليقظة)، وابن ماجه في «سننه» (٣٩٠٤)، واللَّفظ له.

وفيه قولٌ آخرُ: إنَّه إن رآه على صفته؛ فهو حقيقةٌ، وإن رآه على غيرها؛ فهي رؤيا تأويل لا حقيقة، قاله(١) ابن العربيِّ والقاضي عياض، وضعَّفه النَّوويُّ، وصوَّب الثَّاني، وسأذكر المسألة في (كتاب التعبير) بأطول من هذا إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٦٩٩٣].

٣٩- بَابُ كِتَابَةِ العِلْمِ

قوله: (بَابُ كِتَابَةِ العِلْمِ): اعلم أنَّه اختلف الصَّحابة والتَّابعون في كتابة الحديث -وفي لفظ النَّوويِّ: (العلم) كما بوَّب عليه البخاريُّ هنا(٢)- فكرهه ابن عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدريُّ، وآخرون من الصَّحابة والتَّابعين؛ لقوله ﷺ: «لا تكتبوا عنِّي شيئًا سوى القرآن(٣)، ومن كتب عنِّي غير القرآن؛ فليمحُه»، أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد(٤)[م٣٠٠٤]، وجوَّزه أو فعله جماعة من الصَّحابة؛ منهم: عُمر، وعليٌّ، وابنه الحسن، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وأنس، وجابر، وابن عبَّاس، وابن عمر أيضًا، والحسن، وعطاء، وابن جبير، وعمر بن عبد العزيز، وحكاه القاضي عياض عن أكثر الصَّحابة والتَّابعين قال: (ثمَّ أجمع المسلمون على جوازها)، وزال ذلك الخلاف، وممَّا يدلُّ على الجواز الأحاديثُ التِّي ذكرها البخاريُّ كما تراها وغيرُها(٥)، وقد أجيب [١/٣١ب] عنِ الحديث الذي في «مسلم» بأجوبةٍ، ذكرها/ النَّوويُّ في «شرح مسلم» في أواخر الشَّرح فانظرها إن أردتها.

١١١- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

---

(١) في (ب) و(ج): (قال)، وليس بصحيح.

(٢) (هنا): ليس في (ب).

(٣) قوله: (شيئًا سوى القرآن): ليس في رواية مسلم، وأورده الإمام أحمد (١١٠٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/١٢٧).

(٤) (أبي سعيد): ليس في (ب).

(٥) منها: ما روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنَّه قال: يا رسول الله؛ أكتب ما أسمع منك؟ قال: «نعم»، قلت: عند الغضب وعند الرضا؟ قال: «نعم؛ إنَّه لا ينبغي لي أن أقول إلا حقًّا»، أخرجه الإمام أحمد (٨٤٨١)، وأبو داود (٣٦٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/١٨٤)، واللفظ له، ومنها: ما رواه البخاريُّ (١١٣) عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ)، انظر: «علوم الحديث» (ص١٨١)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١١٦).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ): تقدَّم أنَّه بتخفيف اللَّام على الأصحِّ[١]، وتقدَّم بعض ترجمة محمَّدٍ ولدِه[ح٢٠].

قوله: (أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ): قال المزِّيُّ في «أطرافه» في تطريف حديث[٢] عليٍّ هذا: (قال أبو مسعود: يُقال: إنَّ حديث وكيع عن سفيان هو ابن عيينة، إلَّا أنَّه لَمْ يبيِّنه، وقد رواه يزيدُ العدنيُّ عنِ الثَّوريِّ أيضًا)، انتهى[٣].

قوله: (عَنْ مُطَرِّفٍ): هذا هو مُطَرِّف بن طَريف الكوفيُّ، عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى والشَّعبيِّ، وعنه: عَبْثَر وابن فضيل، ثقة إمام[٤] عابد، مات سنة (١٤٣هـ)، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة.

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم أنَّه عامر بن شَراحيل، وتقدَّم بعض ترجمته[٥].

قوله: (عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ): هو بضمِّ الجيم، ثمَّ حاء مهملة مفتوحة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء، ثمَّ تاء التَّأنيث، واسمه وَهْب بن عبد الله السُّوائيُّ -بضمِّ السِّين المهملة وبالمدِّ- وقيل: اسمه وهب بن وهب، صحابيٌّ، عنه: ابنه عون، وأبو[٦] إسحاق، وابن أبي خالد، تُوفِّي سنة (٧٤هـ)، أخرج له الجماعة.

قوله: (إِلَّا كِتَابُ اللهِ): هو برفع (كتابُ).

قوله: (العَقْلُ): هو بفتح العين المهملة، وإسكان القاف، وهو الدِّيَة، وأصله: أنَّ القاتل كان إذا قتل قتيلًا؛ جمع الإبل من الدِّية بعُقُلِها[٧] بفِناء أولياء المقتول، أي: شدَّها[٨] في عُقُلِها؛ ليسلِّمها إليهم، ويقبضونها مِنْهُ، فسُمِّيت الدِّية عَقْلًا بالمصدر، يقال: عَقَل البعيرَ يعقِلُه عَقْلًا، وجمعها عُقول، وكان أصل الدِّية الإبل، فقُوِّمَت بعد ذلك بالذَّهب، والفضَّة، والبقر، والغنم، وغيرها.

---

(١) في (ب): (الصَّحيح)، و(على الأصح): ليس في (ج).

(٢) (حديث): ليس في (ج).

(٣) «تحفة الأشراف» (٤٥٦/٧)، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٤٦/١) بعد أن نقل كلام أبي مسعود: (لو كان ابنَ عيينة؛ لنسبه؛ لأنَّ القاعدة في كلِّ مَن روى عن متَّفقي الاسم: أن يُحمَل مَن أهمل نسبته على مَن يكون له خصوصيَّةٌ مِن إكثارٍ ونحوه...، وهكذا نقول هنا؛ لأنَّ وكيعًا قليلُ الرواية عن ابن عيينة، بخلاف الثوريِّ).

(٤) زيد في (ب): (فاضل).

(٥) الذي تقدَّم في الحديث (٥٢): أنَّه مشهور الترجمة، وستأتي ترجمته في الحديث (٢٠٦).

(٦) في (ب): (وابن).

(٧) هكذا باتفاق النسخ، والذي في «النهاية»: (جمع الدِّيَة من الإبل فعَقَلها).

(٨) في (ب): (يشدها).

قوله: (وَفِكَاكُ): هو بفتح الفاء، وتكسر.

١١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ خُزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَخَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الفِيلَ -أَوِ القَتْلَ- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ كَذَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ، وَاجْعَلُوا عَلَيَّ الشَّكَّ الفِيلَ أَوِ القَتْلَ، وَغَيْرُهُ يَقُولُ: الفِيلَ- وَسُلِّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالمُؤْمِنُونَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ القَتِيلِ»، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي فُلَانٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَّا الإِذْخِرَ، إِلَّا الإِذْخِرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ): هو بضمِّ الدَّال المهملة، وفتح الكاف، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ نون، ودُكَين لقب، واسمه عمرو بن حمَّاد، عنِ الأعمش، وزكريَّاء بن أبي[1] زائدة، وأممٍ، وعنه: البخاريُّ، وعبد[2]، وأبو زرعة، وأممٌ، مات سنة (٢١٩هـ) بالكوفة في سلخ شعبان، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان» من جهة الاعتقاد، وقد تقدَّم أيضًا الكلام عليه[ح٥٢].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هذا هو ابن عبد الرَّحمن النَّحْوِيُّ المؤدِّب، أبو معاوية، مولى بني تميم، البصريُّ، سمع الحسنَ ويحيى بنَ أبي كثير، وعنه: ابنُ مهديٍّ وعليُّ بن الجَعْد، وكان صاحبَ حروفٍ وقراءاتٍ، تُوُفِّيَ سنة (١٦٤هـ)، أخرج له الجماعة، والنَّحْويُّ منسوبٌ إلى قبيلة، قاله ابن الأثير في «لُبَابِه»، [وفي «التَّذهيب»، و«أصله»: (وهو نَحْو بن شُمس؛ بطنٌ من الأَزْد، قاله أبو أحمد العسكريُّ)، وفي «التذهيب» أيضًا للذَّهبيِّ في ترجمة شيبان هذا: (قال ابن أبي داود وغيرُه: إنَّ المنسوبَ إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان هذا)، انتهى، وكذا في «الكاشف» كلام ابن أبي داود وغيرِه لا الأوَّل[3]][4]، وشيبان مشهور ثقة، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه.

---

(١) (أبي): ليس في (ب).

(٢) أي: ابن حُميد.

(٣) لم أقف في «الكاشف» على أيٍّ من القولَين في ترجمة شيبان النَّحْويِّ (٢/١٧).

(٤) ما بين معقوفين ليس في (ج).

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هو ابن أبي كَثِير -بفتح الكاف وكسر المثلَّثة- الإمام، أبو نصر اليماميُّ، مولى طيِّئ، أحد الأعلام، عن أنس وجابر مرسلًا، وعن أبي سلمة، وعنه: هشام الدَّستوائيُّ وهمَّام، قال أيُّوب: (ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير)، كان من العُبَّاد العلماء[(١)] الأثبات، مات سنة (١٢٩هـ)، أخرج له الجماعة، وهو كثير التَّدليس، مكثرٌ من الإرسال، له ترجمة في «الميزان».

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه أحد الفقهاء السَّبعة على القول الأصحِّ، وتقدَّم أنَّ اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٤].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (أَنَّ خُزَاعَةَ): هو[(٢)] حيٌّ معروفٌ من الأزد، سمُّوا بذلك؛ لأنَّ الأزد لمَّا خرجت من مكَّة؛ لتتفرَّق في البلاد؛ تخلَّفت عنهم خُزاعة، وأقامت بها[(٣)].

قوله: (قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ): قال شيخنا الشَّارح: (إنَّ المقتول كان في الجاهليَّة، فقتلوا هذا به)، قال: (وعند ابن إسحاق: بقتيل منهم فقتلوه وهو مشرك، وذكر القصَّة: وهو أنَّ خراش بن أميَّة من خزاعة قتل ابن الأَثْوَع الهذليَّ وهو مشرك بقتيل في الجاهليَّة يقال له: أحمر، فقال النَّبيُّ ﷺ: «يا معشر خزاعة؛ ارفعوا أيديكم عنِ القتل...»؛ الحديث)[(٤)]، وكذا ذكره غيره عنِ ابن إسحاق.

قوله: (عَامَ فَتْحِ مكَّة): تقدَّم أنَّ الفتح كان في السَّنة الثَّامنة في رمضان، وتقدَّم ما وقع من كلام ابن عبَّاس في «صحيح البخاريِّ» في (غزوة الفتح)[ح٤٢٧٦]، وتقدَّم متى كان من شهر رمضان، وتقدَّم أنَّه كان يوم الجمعة، وما وقع من أنَّه يوم الاثنين، كلُّ ذلك تقدَّم قريبًا؛ فانظره إن أردته[ح١٠٤]، [وسيأتي بأزيد من هذا في (الفتح[(٥)]) إن شاء الله][(٦)][قبل ح٤٢٧٤].

قوله: (فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللهِ[(٧)] ﷺ): (أُخبِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رسولُ): قائمٌ

---

(١) في (ج): (والعلماء).

(٢) في (ج): (هي).

(٣) (بها): ليس في (ب)، انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/٤٣٩).

(٤) «التوضيح» (٣/٥٦٧، ٥٦٨)، وانظر «سيرة ابن هشام» (٤/٦٢، ٦٣)، وأخرج الحديثَ الإمامُ أحمد (١٦٣٧٧)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٢/١٨٥)، والبيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٥/٨٣، ٨٤).

(٥) في النسخ: (الحجِّ)، والمثبت هو الصواب.

(٦) ما بين معقوفين جاء في (ب) و(ج) سابقًا بعد قوله: (غيره عن ابن إسحاق)، وهو مستدركٌ في (أ).

(٧) في «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيُّ).

مَقام الفاعل، فهو مرفوع.

قوله: (**فَرَكِبَ**[(١)] **رَاحِلَتَهُ**): كان له عَلَيهِالصَّلاةُوَالسَّلَامُ ثلاث[(٢)] نوق: العَضْباء، والقَصْواء، والجدعاء، وهل هنَّ ثلاث أو اثنتان أو واحدة؟ فيه خلاف، [والذي يظهر لي أنَّهنَّ اثنتان][(٣)]، والله أعلم[(٤)].

قوله: (**إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مكَّة الفِيلَ، أَوِ القَتْلَ**): قال ابن قُرْقُول: («حَبَس[(٥)] عن مكَّة الفيل»: [كذا لابن السَّكن] في «باب لُقَطة مكَّة»[ح٢٤٣٤]، ولغيره: «القتلَ»، ذكره في الحديث الذي في «الحدود»[ح٦٨٨٠]، وفي «كتابة العلم» بالوجهين، قال البخاريُّ: «كَذَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ، عَلَى الشَّكِّ»؛ [أي]: في ضبط الحرف بالوجهين، وكذا وقع عند الرُّواة كما كتبناه، ثمَّ قال: «الفِيلَ أَوِ القَتْلَ»، فبيَّن ما أجمله، ومثله[(٦)] لأبي ذرٍّ، ثمَّ قال: «وغيرُه يقول: الفيلَ»؛ يعني: من غير شكٍّ، وبالفاء رواه مسلمٌ من غير خلافٍ عند كافَّة شيوخنا[م(١٣٥٥)(٤٤٨)]، إلَّا أنَّه كان في كتاب التميميِّ بالوجهين في حديث إسحاق، قال القاضي: وهذا هو الوجهُ إن شاء الله تعالى -يعني: من أنَّه بالفاء- وخبرُ حبسِ الفيل مشهورٌ، وقد قال في ناقته: «حبسها حابس الفيل»[ح٢٧٣١]) انتهى.

فائدة: الفيل المحبوس عن دخول مكَّة لحربها اسمه محمود.

[تنبيه: في أصلنا القاهريِّ: (**قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: كَذَا قَالَ أَبُو نُعَيمٍ: وَاجْعَلُوا عَلَيَّ الشَّكَّ**)[(٧)]، فـ(عليَّ): جارٌّ ومجرورٌ، و(الشَّكَّ): منصوبٌ مفعولٌ][(٨)]، [وفي أصلنا أيضًا: (**وَغَيْرُه يَقُولُ: الفِيلَ**) يعني: غير أبي نعيم يقول: الفيل؛ يعني: بالفاء وبالمثنَّاة تحت؛ يعني: ولم يشكَّ][(٩)]، وفي أصلنا الدمشقيِّ: (شكَّ أَبُو عَبْد الله)، فالشَّاكُّ في هذه النُّسخة هو البخاريُّ، والله أعلم.

---

(١) (فركب): سقط من (ب).

(٢) (ثلاث): ليس في (ج).

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ب) و(ج).

(٤) سيأتي الكلام عليها في الحديث (٢٨٧١).

(٥) في النسخ تبعًا لمصدره: (وحبس)، والمثبت هو الصواب.

(٦) في النسخ: (ومنه)، والمثبت من مصدره.

(٧) هذا القول ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في هامشها من رواية أبي ذرٍّ، والأَصيليِّ، وابن عساكر، وأبي الوقت.

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وزيد في (ب): (سواها).

(٩) ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

قوله: (سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ): تقدَّم أنَّها من أوَّل النَّهار إلى العصر كما في «الأموال» لأبي عبيد، وكذا في «مسند أحمد»[(١)][ح١٠٤].

قوله: (لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شوكها): بالرَّفع قائم مَقام الفاعل، أَيْ[(٢)]: لا يُقطَع.

قوله: (وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(شجرها): بالرَّفع قائم مقام الفاعل، ومعنى (يُعضَد): يُقطَع، وقد تقدَّم[ح١٠٤].

قوله: (وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطَتُهَا): (تُلتقط): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(ساقطتُها)[(٣)]: بالرَّفع قائم مَقام الفاعل[(٤)]./ [١/١٣٢أ]

قوله: (إِلَّا لِمُنْشِدٍ): هو اسم فاعل، يعني: لقطة مكَّة، قيل: لمُعرِّف يعرِّف بها، أي: لا يحلُّ منها إلَّا إنشادها وإن تمَّت السَّنةَ عنده، بخلاف غيرها، وقيل: «المُنشِد» ههنا: الطَّالب، وحَكى الحربيُّ[٢/٥٠٨] بين أهل اللُّغة اختلافًا في النَّاشد والمنشد؛ منهم من يقول كما تقدَّم، ومنهم من يعكس ذلك، ولكلٍّ حجَّةٌ من الحديث والشِّعر، قاله ابن قُرْقُول، وقال ابن الأثير في «نهايته»: (يقال: نشدتُ الضَّالة، فأنا ناشدٌ: إذا طلبتَها، وأنشدتُها، فأنا مُنشِدٌ: إذا عرَّفتَها).

قوله: (بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ[(٥)]): أي: خير الأمرين؛ يعني: القصاص أو الدِّية، أيَّهما اختار؛ كان له، وهو معنى قوله: (إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ القَتِيلِ).

قوله: (فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ): سيأتي أنَّه أَبُو شاهٍ[ح٢٤٣٤]، ولا يُعرَف اسمُه، وهو بالهاء دَرْجًا ووَقْفًا، وهذا لا خلاف فيه، كما قاله النَّوويُّ، وقال شيخنا الشَّارح في (الدِّيَات): (وخطَّأ السِّلَفيُّ الحافظُ في «فضل الفُرس» تأليفِه[(٦)] مَن قاله بالتَّاء، وقال: «إنَّه مِن فرسان الفُرس من المرسولين مِن قَبيل كِسرى إلى اليمن»)، انتهى، قال شيخُنا الشَّارح: (وعن ابن دحية: أنَّه بالتَّاء منصوبًا)، انتهى، وفي «المطالع»:

---

(١) (وكذا في «مسند أحمد»): سقط من (ب) و(ج)، وانظر «مسند أحمد» (٦٦٨١).

(٢) (أي): ليس في (ج).

(٣) في (ج): (ساقطها... وساقطها).

(٤) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق١٠): (قوله: «لا تُلتَقَط ساقِطتها»: أيْ: للتَّمَلُّك).

(٥) في (ج): (النَّظر).

(٦) في (ب): (بالثقة).

(مصروفًا ضبطه[١]، وقرأتُه أنا معرفةً ونكرةً)، انتهى، وقد تقدَّم أنَّ النَّوويَّ قال: (إنَّه بالهاء دَرْجًا ووَقْفًا، وهذا لا خلاف فيه)، وزاد: (ولا يُعتبَر بكثرة مَن يصحِّفه ممَّن لا يأخذ العلمَ على وجهه ومن مظانِّه)، وقدَّمت ما قاله شيخُنا عنِ السِّلَفيِّ.

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ**): هذا الرَّجل المبهم هو العبَّاس بن عبد المطَّلب، كما جاء في رواية أخرى في «الصَّحيح»[ح١٣٤٩]، انتهى، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ بعد أن ذكر أنَّه العبَّاس: (وفي «مصنَّف ابن أبي شيبة»: أنَّ القائل: «إلَّا الإذخر» اسمه شاه[٢]، وفي «أسد الغابة» في «الميم»: أنَّ اسمه ميناء -بميم بعدها[٣] مثنَّاة تحت ثمَّ نون- أخرجه أَبُو موسى وقال: ولعلَّه تصحيفٌ)، انتهى[الإفهام٢٩]، وفي «تجريد الذَّهبيِّ»: (شاه، والصَّحيح: أَبُو شاه، الذي قال النَّبيُّ ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه»[٤]).

قوله: (**إِلَّا الإِذْخِرَ**): هو -بكسر الهمزة ثمَّ ذال[٥] ساكنة ثمَّ خاء[٥] مكسورة معجمتين[٦] ثمَّ راء- نبت طيِّب الرِّيح، يضيف إليه أهلُ مكَّة شيئًا آخر، ويغسلون به أيديهم عوض الأشنان، وكذا رأيته[٧] بالمدينة المشرَّفة، وغسلت به يديَّ بعد الطَّعام.

١١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو** قَالَ: **أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَخِيهِ** قَالَ: **سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ**: **مَا مِنْ** أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ **أَحَدٌ أَكْثَرَ** حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، **إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ، تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو ابن عيينة، تقدَّم الكلام على بعض ترجمته في أوَّل هذا التَّعليق[ح١].

قوله: (**حَدَّثَنَا عَمْرٌو**): هذا عمرو بن دينار، أَبُو محمَّد، مولى قريش، مكيٌّ إمام، عن[٨] ابن عبَّاس،

---

(١) في (أ) و(ب): (ضبطته).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٨٠٥٥)، وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١٣٥/٢) في ترجمة شاه (٣٨٢٧): (روى ابنُ أبي شيبة بإسناد حسن لكنَّه مرسلٌ عن أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن... فقال له رجلٌ يُقال له: شاه -والناس يقولون: قال العبَّاس-: يا رسول الله؛ إلَّا الإذخر، قلت: والذي ثبت في «الصحيحين» أيضًا أنَّ القائلَ هو العبَّاس، ولولا أنَّ الراويَ مثبِتٌ لهذا الاسم؛ لكتبتُه في الأوهام).

(٣) في (أ) و(ب): (بعد).

(٤) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٢٤٣٤) ومسلمٌ في «صحيحه» (١٣٥٥) (٤٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) زيد في (ب): (معجمة).

(٦) (معجمتين): ليس في (ب).

(٧) في (ج): (رأيت).

(٨) في (ج): (على).

وابن عمر، وجابر، وعنه: شعبة، والسُّفيانان، وخلقٌ، مات سنة (١٢٦هـ) في أوَّلها وله ثمانون سنة، وهو عالمٌ حجَّة، وما قيل عنه من التَّشيُّع باطلٌ، أخرج له الجماعة، ذكره في «الميزان» تمييزًا.

قوله: (وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ): وهب صنعانيٌّ، يروي عن أخيه، وابن عبَّاس، وابن عمر، وعنه: سِمَاك ابن الفضل وغيرُه، وكان أخباريًّا علَّامةً، قاصًّا صدوقًا، صاحب كتب، تُوُفِّيَ سنة (١١٤هـ)، وتكلَّم فيه الفلَّاس[1]، وهو متَّهم بشيء من القدر[2]، ذكره في «الميزان»[3]، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ.

قوله: (عَنْ أَخِيهِ): (أخوه): هو همَّام بن مُنَبِّه -ومُنبِّه: اسم فاعل من نبَّه، أي: أيقظ- الأَبْنَاويُّ الصَّنعانيُّ، عن أبي هريرة، ومعاوية، وعنه: ابنُ أخيه عَقِيل بن مَعْقِل ومَعْمَرٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٣٢هـ)، صدوق[4]، أخرج له الجماعة.

فائدة: إخوة همَّام بن منبِّه: وَهْب، ومَعْقِل أَبُو عَقيل، وغيلان وهو أصغرهم، وهمَّام أكبرهم، وعدَّهم النَّوويُّ: همَّامًا، ووَهْبًا، ومَعْقِلًا، وغَيلان، وعبدَ الله، وعَمرًا، انتهى، ومات وَهْب، ثمَّ مَعْقِل، ثمَّ غَيلان، ثمَّ همَّام آخرهم[5]، ووالدهم مُنَبِّه بن كامل بن[6] سيْج -بسين مهملة، وقيل: معجمة[7]، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ جيم- الأَبْنَاويُّ[8].

فائدة: رأيت في «تجريد الذَّهبيِّ» ما لفظه: (مُنَبِّه: في «تاريخ هراة»: قَدِمَها من الصَّحابة مُنَبِّه أَبُو

(١) في (ب): (الناس).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «هُدَى الساري» (ص٤٧٣): (وشذَّ الفَلَّاس فقال: كان ضعيفًا، وكان شبهته في ذلك أنَّه كان يُتَّهَم بالقول بالقدر، وصنَّف فيه كتابًا، ثمَّ صحَّ أنَّه رجع عنه).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣٥٢/٤)، وصحَّح عليه.

(٤) كذا في «الكاشف» (٢١٣/٣)، وفي «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٩٩/٢): (اتَّفقوا على توثيقه)، وفي «تهذيب الكمال» (٢٩٨/٣٠) و«تقريب التهذيب» (ص٥٧٤): (ثقة).

(٥) (آخرهم): ليس في (أ).

(٦) في (ج): (من).

(٧) لم أقف على مَن ضبط اسمَه بالشين المعجمة سوى ابن الملقِّن في «التوضيح» (٥٧٥/٣)، انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٣٥٥/٣)، «القاموس المحيط» مادة (سيج)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٩٩/٢)، «تبصير المنتبه» (٧٢١/٢).

(٨) في (ب): (الأنباري)، وفي (ج): (الأنبادي)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٩٨/٣٠).

وَهْب، «س»، وقال غيرُه(١): من أهل هراة ممَّن بعثه كسرى إلى اليمن، فأسلم في حياة النَّبيِّ ﷺ، وحسن إسلامه)، انتهى، ويعني بالسِّين: أبا موسى؛ يعني: أنَّ أبا موسى المدينيَّ ذكره في الصَّحابة، والذي ظهر لي أنَّه والد همَّام وإخوته، والله أعلم.

قوله(٢): (**سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**مَا أَحَدٌ أَكْثَرُ**): أمَّا (أحدٌ) فمرفوع اسم (ما)، وأمَّا (أكثر) فيجوز رفعه على أنَّه صفة لـ(أحد)، ويجوز نصبه.

قوله: (**إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو**): اعلم أنَّ المكثرين من الأحاديث من الصَّحابة رضي الله عنهم عنِ النَّبيِّ ﷺ سبعةٌ: أنس بن مالك، وعبد الله بن عُمَر، وعبد الله بن عبَّاس، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة، وعائشة أمُّ المؤمنين، وأبو سعيد الخدريُّ(٣)، وأكثرهم روايةً أَبُو هريرة؛ كما(٤) ذكر هو وغيرُه، فإنَّه روى له بقيُّ بن مَخْلَد في «مسنده» خمسةَ آلافٍ وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثًا.

وقوله: (إلَّا ما كان من عَبْد الله بن عمرو): يعني: ابن العاص(٥)، فهو اعترافٌ له بأنَّه أكثر مِنْهُ، والعجب أنَّ عَبْدَ الله بن عَمرو ذكروا له سبعَ مئة حديثٍ في «مسند بقيٍّ»، وكأنَّه رضي الله عنه كان يكتفي في بعض أحاديثه بأنْ يرويَها غيرُه ويحدِّثَ بها، وقال النوويُّ في «تهذيبه»: (وإنَّما قلَّت الرِّواية عنه مع كثرة ما حمل لأنَّه سكن مصر، وكان الواردون إليها قليلًا، بخلاف أبي هريرة، فإنَّه استوطن المدينةَ، وهي مقصد المسلمين من كلِّ جهة)، انتهى، وعبد الله بن عمرو حفظ التوراة والقرآن وألفَ مَثَلٍ عنه عليه الصلاة والسلام.

قوله: (**فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ**): اعلم أنَّه ذَكَرَ ابنُ عبد البَرِّ في كتاب «بيان آداب العلم»: أنَّ أبا هريرة كان يكتب، قال: (والرِّواية الأولى أصحُّ)، انتهى.

قوله: (**تَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ**): (مَعْمَر): تقدَّم أنَّه بإسكان العين، وأنَّه ابن راشد، والضَّمير في (تابعه) يعود على وهب بن مُنَبِّه.

---

(١) في (ب): (عروة).

(٢) زيد في (ب): (قال).

(٣) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق١٠) بعد أن ذكر المكثرين: (ولم يوافقهم ابنُ الصلاح في أبي سعيد).

(٤) في (ب): (لما).

(٥) في (ب) و(ج): (العاصي).

وقوله: (عَنْ هَمَّامٍ): تقدَّم أنَّه همَّام بن مُنَبِّه، ومتابعة مَعْمَر لَمْ أرَها في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجها شيخُنا، [وقد عزاها بعض حفَّاظ العصر إلى كتاب «العلم» للمروزيِّ][(١)].

١١٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي **ابْنُ وَهْبٍ** قَالَ: **أَخْبَرَنِي يُونُسُ**، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَجَعُهُ قَالَ: «**ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ**»، قَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَلَبَهُ الوَجَعُ وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللهِ **حَسْبُنَا** فَاخْتَلَفُوا **وَكَثُرَ اللَّغَطُ**، قَالَ: «قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ»، **فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيئَةَ كُلَّ الرَّزِيئَةِ** مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيْنَ كِتَابِهِ.

قوله: (**ابْنُ وَهْبٍ**): تقدَّم أنَّه عَبْد الله بن وَهْب، أَبُو محمَّد الفهريُّ مولاهم، أحد الأعلام.

قوله: (**أَخْبَرَنِي يُونُسُ**): تقدَّم أنَّ فيه ستَّ لغات، وأنَّه ابن يزيد الأيليُّ[ح٤].

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم أنَّه محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عَبْد الله بن شهاب الزُّهريُّ، شيخ الإسلام، مرارًا.

قوله: (**ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا**...) إلى آخره: اختلف العلماء في هذا الكتاب الذي همَّ به عليه الصلاة والسلام إمَّا بوحي وإمَّا باجتهاد، ثمَّ رجع عنه إمَّا بوحي وإمَّا باجتهاد؛ فقيل: أراد أن ينصَّ على الخلافة بعده فترتفع بذلك الفتن العظيمة كالجَمَل وصِفِّين، وقيل: أراد أنْ يبيِّن مُهمَّات الأحكام؛ ليحصل الاتِّفاق على المنصوص عليه، ثمَّ ظهر له أنَّ المصلحة تركُه، أو أنَّه أُوحِي إليه فيه، وقد حكى سفيان بن عُيينة عن أهل العلم قبله[(٢)]: أنَّه أراد أن يكتب استخلاف الصِّدِّيق، ثمَّ ترك ذلك اعتمادًا على ما علمه من تقدير الله تَعَالَى، وذلك كما همَّ في أوَّل مرضه حين قال: «وارأساه»، وترك الكتاب، وقال: «يأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر»[خ٧٢١٧، م٢٣٨٧]، وسيأتي في (باب مرض النَّبيِّ ﷺ) من عند البزَّار[(٣)] ما يعيِّنه، والله أعلم[ح٤٤٣١].

سؤال: وهو أنْ يقال: كيف ساغ لعمر الاعتراض؟

والجواب: ما ذكره الخطابيُّ حيث قال: (لا يجوز أنْ يُحملَ قولُه أنَّه توهَّم[(٤)] الغلط عليه أو ظنَّ

(١) ما بين معقوفين ليس في (ج)، انظر «هُدى الساري» (ص٢٤)، وأخرج هذه المتابعةَ عبدُ الرزَّاق في «مصنَّفه» (٢٠٤٨٩)، انظر «فتح الباري» (١/٢٥٠).

(٢) في (ج): (قيل).

(٣) زيد في (ب): (بخطه عليه على).

(٤) في (ب): (يوهم).

به، ذلك ممَّا لا يليق به بحال، لكنَّه لمَّا رأى ما غلب عليه من الوجع وقُرب الوفاة؛ خاف أن يكون [١/٣٢ب] ذلك القول ممَّا يقوله المريض ممَّا لا عزيمة/ له فيه، فيجد المنافقون بذلك سبيلًا إلى الكلام في الدِّين، وقد كانت الصَّحابة يراجعونه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في بعض الأمور قبل أن يعزم فيها، كما راجعوه يوم الحديبية في الحِلاق[(١)]، وفي الصُّلح بينه وبين المشركين، فإذا أمر بالشَّيء[(٢)] أمرَ عزيمةً، فلا يراجعه فيه أحد...) إلى آخر كلامه.

قوله: (**لَا تَضِلُّوا**): كذا في أصلنا، وحذف النُّون حيثُ لا ناصبَ ولا جازمَ لغةٌ معروفة، ومثله: «لا تَدخُلوا الجنَّةَ حتَّى تُؤمِنُوا، ولا تُؤمِنُوا حتَّى تَحابُّوا»[(٣)].

قوله: (**حَسْبُنَا**): أي: كافينا.

قوله: (**وَكَثُرَ اللَّغَطُ**): هو اختلاف[(٤)] الأصوات والكلامِ حتَّى لا يُفهم.

قوله: (**فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ**): قال أبو العبَّاس ابن تيمية في «الردِّ على ابن المطهَّر الرَّافضيِّ»: (إنَّ هذا الذي قاله ابن عبَّاس لَمْ يكن ذلك الوقت قاله، ولم يكن ليعارض الجلَّة، وإنَّما قاله بعد ذلك لمَّا تفاقمت الفتن)، وهذا الذي يظهر، وإن كان في قوله: (فخرج... يقول) ما يدفعُه، والله أعلم.

قوله: (**إِنَّ الرَّزِيئَةَ كُلَّ الرَّزِيئَةِ**): هما مشدَّدان في أصلنا بالقلم، وهما مهموزان، ويجوز تشديدهما، وانظر كلام الجوهريِّ في (خطأ) تعرف ذلك[(٥)]، والله أعلم، و(الرَّزيئة): المصيبة[(٦)].

---

(١) في (ج): (الخلاف).

(٢) في (ب) و(ج): (بشيء).

(٣) الحديث أخرجه بلفظه أحمد (٤٧٧، ٤٩٥، ٥١٢، ١٠١٧٧، ١٠٤٣١، ١٠٦٥٠)، وأبو داود (٥١٩٣)، والترمذي (٢٦٨٨)، وابن ماجه (٦٨، ٣٦٩٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو عند مسلم (٥٤) ولفظه عنده: (لا تدخلون)، وذكر النووي في «شرح مسلم» (٢/٢٢٤) في شرحه لهذا الحديث: أنَّ حذفَ النونِ لغةٌ معروفةٌ صحيحةٌ، وقال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/٦٢-٦٤): (ونَدَرَ حذفُها مفردةً في الرفعِ نظمًا ونثرًا)، واستشهدَ بحديثِ مسلمٍ هذا، وبقراءةِ أبي عمرٍو في بعض طرقه: ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]، وهي قراءة الحسن ويحيى الذماري وأبي حَيْوة وأبي خلاد عن اليزيدي، وهي شاذَّةٌ. انظر «الكاشف عن حقائق السنة» (ح٤٦٣١) و«الدر المصون» (٨/٦٨٣) و«شواهد التوضيح» (ص٢٣٩ وما بعدها) و«البحر المحيط» (٨/٣١٢).

(٤) في (ب): (اختلاط)، وكلاهما صحيحٌ.

(٥) قال الجوهريُّ: (والاسم: الخَطيئَةُ، على «فَعيلة»، ولك أن تشدِّد الياء)، «الصحاح» مادَّة (خطأ).

(٦) (والرزيئة: المصيبة): ليس في (ج)، وانظر «الصحاح» مادَّة (رزأ).

٤٠ - بَابُ العِلْمِ وَالعِظَةِ بِاللَّيْلِ

١١٥ - **حَدَّثَنَا صَدَقَةُ**: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، **عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَعَمْرٍو وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ** قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ! مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الفِتَنِ؟! **وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الخَزَائِنِ؟! أَيْقِظُوا صَوَاحِبَ الحُجَرِ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا صَدَقَةُ**): هو ابن الفضل المروزيُّ، عن معتمر وابن عيينة، وعنه: البخاريُّ ومحمَّد ابن نصر[١]، وكان إمامًا حافظًا ثبتًا، وثَّقه النَّسائيُّ، وقال ابن حبَّان: (كان صاحبَ حديثٍ وسُنَّةٍ)، قال البخاريُّ: (مات سنة نيِّف وعشرين ومئتين)، وقال غيره: سنة ثلاث، وقيل: سنة ستٍّ وعشرين، أخرج له البخاريُّ فقط من بينهم.

قوله: (**عَنْ مَعْمَرٍ**): تقدَّم أنَّه بإسكان العين، وأنَّه ابن راشد، قريبًا وبعيدًا.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم[٢] مرارًا أنَّه محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عَبْد الله بن شهاب.

قوله: (**عَنْ هِنْدٍ**): يجوز تركُ الصَّرفِ والصَّرفُ فيها، وهي بنت الحارث الفِراسيَّة، ويقال: القرشيَّة، وكانت تحت معبد[٣] بن المقداد، روت عن أمِّ سلمة، وعنها: الزُّهريُّ، لها حديثان[٤]، أخرج لها البخاريُّ والأربعة.

تنبيه: وقع في بعض نسخ «الكاشف» وكذا وقع في «التَّذهيب»؛ كلاهما[٥] للذهبيِّ: أنَّها زوجة المقداد، وليس ذلك بصواب، وفي «التَّهذيب»: (زوجة معبد بن المقداد)، ثمَّ إنِّي راجعتُ نسخةً من «الكاشف» صحيحةً مقروءةً، فوجدتها قد خُرِّج فيها على الهامش بعد (زوجة): (معبد بن)، وصُحِّح عليه، وهذه النُّسخة مقروءةٌ على الحافظ تقيِّ الدِّين بن رافع، وهذا هو الصَّواب، وكذا وقع على

---

(١) في النسخ: (محمد ابن الضُّريس)، ولم أقف على مَن ذكر محمَّدَ بنَ أيُّوب بن يحيى بن الضُّرَيس فيمَن روى عن صدقة بن الفضل، والتصحيح من مواضع ترجمته اللاحقة (٢١٠٧).

(٢) (تقدم): ليس في (ج).

(٣) في (ب): (سعيد)، وكذا في المواضع اللاحقة، وليس بصحيح.

(٤) وكلاهما في «البخاريِّ»: الأوَّل: هذا الحديث: (استيقظ النبيُّ ﷺ ذات ليلة)، والآخَرُ (٨٣٧): (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ، قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ).

(٥) في (ج): (كلامًا).

الصَّواب في هذا «الصَّحيح» في (باب مكث الإمام في مصلَّاه)[خ٨٥٠]، والله أعلم، وهند هذه مذكورة في «الميزان»، قال الذَّهبيُّ: (ما علمت روى عنها سوى الزُّهريِّ، لكن خرَّج لها البخاريُّ)، انتهى، وقد ذكرها ابن حبَّان في «الثِّقات»، ولم يذكر عنها راوِيًا سواه، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ): هي زوج النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، أمُّ المؤمنين، واسمها هند بنت أبي أميَّة، واسمه حذيفة -ويقال: سَهل[1]- ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر[2] بن مخزوم، المخزوميَّة، روى عنها: ولداها عمرُ وزينبُ ولدا أبي سلمة، وغيرُهما، تزوَّجها عليه الصلاة والسلام في شوَّال سنة اثنتين بعد وقعة بدر، وكانت قبله عند أبي سلمة بن عبد الأسد، وهذا غلطٌ وقع فيه المزِّيُّ، قلَّد فيه ابنَ عبد البَرِّ؛ وذلك أنَّ أبا سلمة شهد بدرًا في رمضان سنة اثنتين، وقدم المدينة، فلم يلبث إلَّا أيَّامًا وتُوُفِّيَ، وبعضهم أرَّخ موته في سنة ثلاث، وكأنَّه أصحُّ، وتزوَّج عليه السلام بها سنة أربع، وإنَّما التي بنى بها عليه الصلاة والسلام في شوَّال سنة اثنتين مرجعَه من بدر عائشةُ، ثمَّ تزوَّج بعدها حفصةَ في سنة ثلاث، ثمَّ بأمِّ سلمة، رضي الله عنهن[3]، مناقبها جمَّة، وهي آخِرُ أمَّهات المؤمنين موتًا إلَّا ما قاله الواقديُّ في ميمونة[4]، وقد أدركت أمُّ سلمة مقتلَ الحسين كما رواه التِّرمذيُّ في «جامعه»، قال التِّرمذي: (غريب)[ت٣٧٧١]، ورَوى حمَّاد بن سلمة عن عمَّار: أنَّه سمع أمَّ سلمة تقول: (سمعت الجنّ تبكي على حسين، وتنوح عليه)[5]، والحُسَين رضي الله عنه

---

(١) كذا في النُّسخ و«التوضيح» (٥٩٧/٣) و«الإصابة» (٤٢٣/٤)، والذي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٨٢١/٢) و«تهذيب الكمال» (٣١٧/٣٥) و«تذهيب التهذيب» (١٨٤/١١) و«تهذيب التهذيب» (٦٩٠/٤): (سُهَيل).

(٢) في (ب): (عمرو)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «تذهيب التهذيب» (١٨٥/١١)، وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦٩٠/٤): (إنَّما تزوَّجها النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم سنةَ أربعٍ على الصحيح، ويُقال: سنة ثلاث؛ فإنَّ أبا سلمة بن عبد الأسد شهد أُحُدًا، ورُمِيَ بسهمٍ، فعاش بعده خمسةَ أشهرٍ أو سبعةً ومات، وحلَّت أمُّ سلمة في شوَّال سنة أربعٍ، وقد نصَّ على ذلك خليفة بن خيَّاط والواقديُّ)، وقال ابنُ عبد البَرِّ في ترجمة أبي سلمة في «الاستيعاب» (ص٨٠٩): (وجُرِح يوم أُحد جرحًا اندمل، ثمَّ انتقض فمات منه، وذلك لثلاث مضين لجمادى الآخرة سنة ثلاث من الهجرة).

(٤) نقل ابنُ سعدٍ في «الطبقات الكبرى» (١٣٥/١٠) عن الواقديِّ قولَه في ميمونة رضي الله عنها: (تُوُفِّيَت سنة إحدى وستِّين...، وهي آخر مَن مات مِن أزواج النبيِّ صلى الله عليه وسلم)، وقد تعقَّب الحافظ ابن حجر هذا القولَ في «تهذيب التهذيب» (٦٨٩/٤) بأنَّه غلطٌ بلا ريب، وقال: (فقد صحَّ من حديث يزيد بن الأصمِّ قال: دخلتُ على عائشة بعد وفاة ميمونة، فقالت: كانت مِن أتقانا).

(٥) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٢١/٣) و(١٢٢/٣) بلفظ: (سمعت الجن تنوح على الحسين رضي الله عنه)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣٢١/٩): (رجاله رجال الصحيح).

قُتِل[١] في أوَّل سنة إحدى وستِّين يوم عاشوراء، ويُقال: عاشت تسعين سنةً، وفي «صحيح مسلم»: أنَّ عبد الله بن صفوان دخل عليها في خلافة يزيد[٢][م(٢٨٨٢)(٤)]، فبطل ما زعمه الواقديُّ من تاريخ موتها، ومن صلاة أبي هريرة عليها[٣]، وكذا نقل بعضهم: أنَّ سعيد بن زيد أحد العشرة صلَّى عليها، واغترَّ هذا بما روى عطاء بن السائب عن مُحَارِب ابن دِثَار: (أنَّ أمَّ سلمة أوصت بأن يصلِّيَ عليها سعيدُ بن زيد)[٤]، وهو إن صحَّ تكون قد أوصت في حياة سعيد، ثمَّ تطاول عليها العُمر وعاشت بعد سعيد، ومثل هذا يفعله النَّاس، يقول قائلهم: إنْ متُّ والشيخُ فلانٌ حيٌّ؛ فليصلِّ عليَّ، فيتَّفق[٥] موت ذاك[٦] الشَّيخ قبل الموصي، أخرج لها الجماعة، ﵂، وقد أطلنا الكلام عليها ولكن لفوائد.

قوله: (**وَعَمْرٍو وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ**): هو بجرِّ (عمرو) وما بعده معطوفًا على (مَعْمَر) وهو مجرور، و(عمرٌو): هو ابن دينار، وهو من شيوخ الزُّهريِّ أيضًا، ورَوى عنه، و(يحيى): هو ابن سعيد القطَّان[٧]، والقائل: (وعمرو...) وما بعده: هو ابن عيينة سفيانُ، والله أعلم.

قوله في[٨] السَّند الثَّاني المعطوف: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ**): كذا في أصلنا، وفي أصلٍ آخرَ لنا دمشقيٍّ صحيحٍ دخل فيه المزِّيُّ والذَّهبيُّ وغيرُهما: (عن الزُّهريِّ، عنِ امرأة، عن أمِّ سلمة)[٩]، وكذا طرَّفه المزِّيُّ في «أطرافه»: أنَّ الطَّريق الثَّاني فيه: (الزُّهريُّ عنِ امرأة)، فما وقع في أصلنا الذي سمعنا فيه على شيخنا العراقيِّ في صحَّته نظرٌ[١٠]، والله أعلم، مع أنَّ المرأة هي هند بنت الحارث التي تقدَّمت في السَّند الأوَّل، أُبهِمت في السَّند الثَّاني، وقد تقدَّمت ترجمتها، والله أعلم.

---

(١) (قتل): ليس في (ج).

(٢) كانت ولاية يزيد في أواخر سنة ستِّين.

(٣) زعم الواقديُّ أنَّها ماتت سنة تسعٍ وخمسين، انظر «الطبقات الكبرى» (١٠/٩٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١١٤١٥)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/١٩) من طريق عطاء بن السائب عن محارب بن دثار، عن ابنٍ لسعيد بن زيد: أنَّ أمَّ سلمة.

(٥) في (أ) و(ب): (فتفق).

(٦) في (ج): (ذلك).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٥٤): (هو الأنصاريُّ، وأخطأ مَن قال: إنَّه هو القطَّان؛ لأنَّه لم يسمع من الزهريِّ ولا لقيه).

(٨) في (ج): (وفي).

(٩) وهي رواية الأصيليِّ وابنِ عساكر وأبي الوقت و(عط)، ورواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٥٤): (والحاصل: أنَّ الزهريَّ كان ربَّما أبهمها، وربَّما سمَّاها).

وقد رأيتُ هنا حاشية عن شيخِنا العراقيِّ قال فيها: (هذا الحديث له عند البخاريِّ طريقان؛ فالأوَّل[(١)] «عن هند عنِ أمِّ سلمة»، والثَّاني -هو[(٢)] محلُّ الاختلاف-: فالأكثرون قالوا: «عن الزُّهريِّ، عنِ امرأة، عن أمِّ سلمة»؛ كما قال الدِّمياطيُّ، وهكذا في رواية أبي الهيثم، والأَصيليِّ، والسَّمعانيِّ، وابن عساكر، وفي رواية المستملي: «عن هند، عن أمِّ سلمة»، وهكذا في بعض النُّسخ عنِ الحمُّويي أيضًا، وأمَّا الجمع بين «هند» و«امرأة»؛ فوَهَمٌ)، انتهت.

قوله: (**وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الخَزَائِنِ؟**): قال شيخنا الشَّارح عنِ المهلَّب: (فيه دلالة على أنَّ الفتن تكون في المال وفي غيره؛ لقوله: «ماذا أُنزِل اللَّيلة من الفتن، وماذا فُتِح من الخزائن»، ويؤيِّده قول حذيفة: «فتنة الرجل في أهله وماله تكفِّرها الصَّلاة والصَّدقة»[(٣)]، وقال الدَّاوديُّ: الثَّاني هو الأوَّل، وقد يُعطَف الشَّيء على نفسه تأكيدًا؛ لأنَّ ما يفتح من الخزائن يكون سببًا للفتنة).

قوله: (**صَوَاحِبَ[(٤)] الحُجَرِ**): المراد بهنَّ: أزواجه عليه الصلاة والسلام؛ يعني: للصلاة والاستعاذة، وقد جاء ذلك في «الصَّحيح»: «مَن يوقظ صواحب الحُجَر -يريد أزواجه- لكي يصلِّين؟» انتهى[ح٧٠٦٩]، ويستعذْنَ ممَّا نزل، وهو موافقٌ لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾ الآية [طه: ١٣٢].

قوله: (**فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌٍ فِي الآخِرَةِ**): (عارية): قال القاضي: (أكثر الرِّوايات بخفض «عاريةٍ» على الوصف)، وقال غيره: الأَولى الرَّفع[(٥)]، وعن السُّهيليِّ: (الأجود عندي فيه الخفض، ويجوز الرَّفع؛ خبر مبتدأ[(٦)]، والجملة في موضع النَّعت، أي: هي عاريةٌ).

وقوله: (كاسية... عارية): يحتمل أوجهًا: كاسية في الدُّنيا في غير بيتها وعند غير زوجها، عارية في الآخرة من الثَّواب،/ ربَّ كاسية لا يسترها الرَّقيق من الثِّياب الَّتي تصفُها، معاقبة في الآخرة بالتَّعرية [١/١٣٣أ]
والفضيحة، ربَّ كاسية في الدُّنيا لها المال تكتسي به من رفيع الثِّياب، عارية في الآخرة منها، ندبهنَّ

---

(١) زيد في (ب): (والأول).

(٢) (هو): ليس في (ج).

(٣) جزء من حديث سيأتي (٥٢٥).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، والأَصيليِّ، وابن عساكر، وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق): (صواحبات).

(٥) وهو رواية الأَصيليِّ.

(٦) زيد في (ب): (محذوف).

بأن يأخذن بالكفاية ويتصدَّقن بما بعد ذلك، ربَّ كاسية من نعم الله، عارية من الشُّكر، فكأنَّها عارية في الآخرة من نعيمها الذي يكون الشُّكر سببه، أو أنَّها تستر جسدها وتشدُّ الخمار من ورائها، فينكشف صدرها.

قال شيخنا الشَّارح بعد ذكر ما ذكرته: (قلت: وهذا نحو الحديث الصَّحيح -يعني: الذي انفرد به «مسلم»- من طريق أبي هريرة[١] مرفوعًا: «صنفان من أهل النَّار لَمْ أرهما...» إلى أنْ قال: «ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ...»؛ الحديث[م٢١٢٨])، قال: (وسياق الحديث يقوِّي الوجه الثَّاني، فهنَّ كاسيات [في الظَّاهر، عاريات حقيقة؛ لأنَّ السِّتر إذا لَمْ يقع به الامتثال يكون وجوده كعدمه) انتهى.

وفي «المطالع» ملخَّصٌ؛ وهو: (كاسياتٌ][٢] يعني: من نعم الله، عارياتٌ من الشُّكر، وقيل: كاسيات[٣] بالثِّياب، عاريات بانكشافهنَّ وإبداء بعض أجسادهنَّ، وقيل: كاسيات ثيابًا رقاقًا، عاريات؛ لأنَّها[٤] لا تسترهنَّ، فهنَّ كاسيات في الظَّاهر، عاريات في الحقيقة)، والله أعلم.

٤١- بَابُ السَّمَرِ فِي العِلْمِ

(بَابُ السَّمَرِ بِالعِلْمِ)... إلى (بَاب مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟)

سؤال: إن قيل: أين السَّمر في العلم في حديث ابن العبَّاس؛ فإنَّه لَمْ يُنقَل عنِ النَّبيِّ ﷺ ولا عن نفسه تلك اللَّيلة إلَّا قوله: «نَامَ الغُلَيِّمُ»[ح١١٧] أو نحوه، وهذا ليس بسَمَر؟

والجواب: ما قاله ابن المُنَيِّر: (قيل: يحتمل أن يريد هذه الكلمةَ، فيثبت[٥] بها أصلُ السَّمَر، ويحتمل أن يريد ارتقابَ ابنِ عبَّاس لأحواله عليه الصلاة والسلام وتتبُّعَه، ولا فرقَ بين التَّعلُّم[٦] من الحديث، والتَّعلُّم من الفعل، فقد سهر[٧] ابنُ عبَّاس رضي الله عنهما ليلته[٨] في طلب العلم وتلقِّيه من الفعل، والتَّعلُّم مع

---

(١) زيد في (ب): (قريبًا).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) زيد في (ب): (في الظَّاهر، عاريات حقيقة و).

(٤) (لأنَّها): ليس في (ج).

(٥) في (ج): (فيكتب).

(٦) في (ب): (التعليم).

(٧) في (ب) و(ج): (سمر).

(٨) في (ب) و(ج): (لطلبه).

السَّهر معنى السَّمَر، والغائلة[(١)] التي كُرِه لها السَّمَر إنَّمَا هي السهر؛ خوف التفريط في صلاة الصبح، فإذا كان سَمَر العلم؛ فهو في طاعة، فلا بأس)، انتهى.

[وأحسن من هذين: أنَّه أشار إلى أصل الحديث وهو في «مسلم» عنِ ابن عبَّاس: (فتحدَّث النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعةً، ثمَّ رقد)[م٧٦٣ (١٩٠)]، وكذا في أواخر هذا «الصَّحيح»[ح٧٤٥٢]، وكذا في (تفسيره) أيضًا في (آل عمران)[ح٤٥٦٩]، فهذا الذي أراد البخاريُّ، والله أعلم][(٢)].

قوله: (السَّمَرِ): هو بالفتح في الميم، (قال القاضي عياض: وهي الرِّواية، وقال أَبُو[(٣)] مروان بن سِراج: الإسكان أولى؛ لأنَّه اسم الفعل، وكذا ضبطه بعضهم بالفتح؛ وهو الحديث بعد العشاء، وأصله لون ضوء القمر؛ لأنَّهم كانوا يتحدَّثون إليه، ومنه سُمِّي الأسمرُ؛ لشبهه بذلك اللَّون) انتهى ما قاله ابن قُرْقُول، وقال شيخنا الشَّارح: (وقال غيره -يعني: غير القاضي-: السَّمَر؛ بالفتح: الحديث باللَّيل، وأصله: لا أكلِّمه السَّمَر والقَمَر، أي: اللَّيل والنهار) انتهى[(٤)].

١١٦- **حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ** قَالَ: **حَدَّثَنِي اللَّيْثُ**: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ** أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم **العِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ**، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ: «**أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ**، فَإِنَّ رَأْسَ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين المهملة، وفتح الفاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء، [وأنَّه جدُّه، وأنَّ اسم أبيه كثير؛ بالمثلَّثة][(٥)]، وتقدَّم بعض ترجمة سعيد[ح٧١].

قوله: (**حَدَّثَنِي اللَّيْثُ**): هو أشهر من أن تُذكَر ترجمتُه، واسم أبيه سعد، مشهور جدًّا، قال الشَّافعيُّ: (إنَّه أفقه من مالك، ولكنَّ أصحابه أضاعوه)، وقد تقدَّم.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ محمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، العالم المشهور، شيخ الإسلام.

---

(١) في (ج): (والغالب)، وفي مصدره: (والغاية).
(٢) ما بين معقوفين ليس في (ب) و(ج).
(٣) في (ج): (ابن).
(٤) (انتهى): ليس في (ج)، انظر «التوضيح» (٣/٥٨٣).
(٥) ما بين معقوفين ليس في (ب).

قوله: (عَنْ سَالِمٍ): هو سالم بن عَبْد الله[(١)] بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، أحد الفقهاء السبعة على قول، عن أبيه وأبي هريرة، وعنه: الزُّهريُّ وصالح بن كيسان، قال مالك: (لَمْ يكن أحدٌ في زمن سالم أشبه مَن مضى في الزهدِ والفضلِ والعيشِ الخشن منه)، تُوُفِّيَ سنة (١٠٦هـ)، أخرج له الجماعة، تقدَّم رحمة الله عليه.

قوله[(٢)]: (ابْنِ أَبِي حَثْمَةَ): هو بفتح الحاء المهملة، ثمَّ ثاء[(٣)] مثلَّثة ساكنة.

قوله: (فِي آخِرِ حَيَاتِهِ): جاء مُبيَّنًا في «الصَّحيح» من حديث جابر قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموتَ بشهر: «تَسْأَلُوني عنِ الساعة، وإنَّما عِلمُها عند الله، وأقسم بالله؛ ما على[(٤)] الأرض مِن نَفْس مَنْفُوسَةٍ -أي: مولودة- تأتي عليها مئةُ سَنَةٍ»، وفي رواية: «وهي حَيَّةٌ يومئذٍ»[م(٢٥٣٨)(٢١٨)]، وهو عَلَم من أعلام نبوَّته.

تنبيه: معنى الحديث: أنَّ كلَّ نفسٍ مَنْفُوسَةٍ كانت تلك اللَّيلة على ظهر الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مئة سنةٍ، سواءٌ قلَّ عمرها قبلُ أم كثُر، وليس فيه [نَفْيُ] عيشِ أحدٍ بعد تلك اللَّيلة فوق مئة سنةٍ، كما فهمه بعضهم وحاجج فيه، وأخبرني شيخنا الحافظ العراقيُّ: أنَّ الشَّيخَ الإمامَ شمسَ الدين ابن[(٥)] النقَّاش القاهريَّ كان يقول ذلك، انتهى؛ والمعنى: أنَّه عليه الصلاة والسلام وعظهم بقصر أعمارهم، بخلاف غيرهم من سالف الأمم.

وبهذا الحديث استدلَّ البخاريُّ ومَن قال بقوله على موت الخضر، وأُجِيبَ عنه بأجوبةٍ ليست ظاهرةً، ويستدلُّ أيضًا له [ولمن قال بقوله][(٦)] بالحديث المتقدِّم[(٧)]، [و]في «صحيح مسلم»: «إِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ إِلَّا غُبَّرات[(٨)] مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ»[م٢٨٦٥]، والله أعلم[(٩)]، وقد

---

(١) زيد في (ج): (بن عبد الله)، ولا يصح.

(٢) زيد في (ج): (عن)، ولا يصح.

(٣) (ثاء): ليس في (ج).

(٤) زيد في (ب): (وجه).

(٥) (ابن): سقط من (ب).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ب) و(ج).

(٧) زيد في (ج): (أنَّه)، وضُرِب عليها في (أ)، ولم يتقدَّم حديثٌ يُستَدَلُّ به على ما قاله البخاريُّ من موت الخضر.

(٨) في مصدره: (بَقَايَا).

(٩) (أعلم): ليس في (ب).

تقدَّم الكلام على الخَضِر وما يتعلَّق به قبل هذا[ح٧٤].

قوله: (أَرَأَيْتَكُمْ): هو بفتح التَّاء للمذكَّر والمؤنَّث، والجمعِ والمفرد، وهي كلمةٌ تقولها العرب إذا أرادت الاستخبار؛ يعني: أخبِروني وأعلِموني، والكاف حرف خطاب.

١١٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بِتُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ العِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، ثُمَّ قَالَ: «نَامَ الغُلَيِّمُ»، أَوْ كَلِمَةً تُشْبِهُهَا، ثُمَّ قَامَ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ - أَوْ خَطِيطَهُ - ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

قوله: (آدَمُ): تقدَّم الكلام على صرفه(١)، وتقدَّم بعض ترجمته؛ فانظره[ح١٠]، وهو ابن أبي إياسٍ العسقلانيُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا الحَكَمُ): هو ابن عُتَيْبَة، هو بضمِّ العين، ثُمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة، ثم مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ موحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء التَّأنيث، تصغير (عُتْبَة)، وهو كنديٌّ مولاهم، فقيه الكوفة مع حمَّاد، عنِ ابن أبي أوفى وأبي جُحَيْفَة، وعنه: مسعر وشعبة، وكان عابدًا قانتًا ثقةً، صاحب سُنَّة، توفِّي سنة (١١٥هـ)، وقد أخرج له الجماعة.

تنبيه: لهم شخص آخر يقال له: الحكم بن عُتَيبة؛ كاسم صاحب التَّرجمة واسم أبيه، ليس له في الكتب شيءٌ، واسم والد(٢) والده نهَّاس(٣)، وهو كوفيٌّ، ذكره ابن أبي حاتم وبيَّض له، مجهول، وقال ابن الجوزيِّ: (إنَّما قال أبو حاتم: «مجهول»؛ لأنَّه ليس يروي الحديث، وإنَّما كان قاضيًا بالكوفة، وقد جعل البخاريُّ هذا والحكمَ بنَ عُتَيبة الإمامَ المشهورَ -صاحبَ التَّرجمة التي ذكرناها أوَّلًا- واحدًا، فعُدَّ مِن أوهامه(٤))، والله أعلم.

---

(١) في (ب) و(ج): (حرفه).

(٢) (والد): ليس في (ب).

(٣) في (ج): (نهاش).

(٤) وذلك لأنَّ البخاريَّ قال في «التاريخ الكبير» في ترجمة الحكمِ بن عُتَيبة الكنديِّ (٢/٣٣٢): (وقال بعضُ أهلِ النسب: الحكم بن عُتَيْبَة بن النَّهَّاس؛ واسمه عبدل، من بني سعد بن عجل بن لجيم، فلا أدري حفظه أم لا)، فقال الدارقطنيُّ في «المؤتلف والمختلف» متعقِّبًا البخاريَّ (٣/١٦١٠): (هذا عندي وهمٌ)، وقال الخطيب البغداديُّ في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٨٨): (وذِكْرُ البخاريِّ هذا الكلامَ الأخيرَ في هذا الموضع وهمٌ؛ لأنَّ =

قوله: (نَامَ الغُلَيِّمُ): يقال للصبيِّ من حين يولد إلى أنْ يبلغ: غلام، ويقال للرجل أيضًا المستحكم القوَّة[1]: غلام، والمراد هنا: الصبيُّ، وتصغير (غلام): غليِّم، وجمعُه (غِلمان)، و(أُغَيلِمَةٌ) تصغيرٌ.

قوله: (عَنْ يَسَارِهِ[2]): هو بفتح الياء، وكسرها لغةٌ قليلةٌ.

واعلم أنَّ الذين حوَّلهم النَّبيُّ ﷺ من اليسار إلى اليمين في الصَّلاة: ابن عبَّاس كما في «البخاريِّ»[ح١١٧] و«مسلم»[م٧٦٣]، وجابر بن عَبْد الله كما في «مسلم»[م٣٠١٠]، وجبَّار بن صخر كما في «مسند أحمد»[١٥٤٧١]، والله أعلم، [وحذيفة بن اليمان، ودليله سيأتي أنَّه في «زوائد المعجمين»][3][ح١٨٣]./ [١/٣٣ب]

قوله: (حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ أَوْ خَطِيطَهُ): كذا على الشَّكِّ، قال ابن قُرْقُول: (والصَّواب: غَطِيطه؛ وهو صوتٌ يردِّده النَّائم عند استثقاله[4]، ولا معنًى للخطيط هنا) انتهى، وفي «النِّهاية»: (الخطيط: قريبٌ من الغطيط؛ وهو صوت النائم، والخاء والغين متقاربتان) انتهى.

٤٢ - بَابُ حِفْظِ العِلْمِ

١١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠]، إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ المُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ العَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ محمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عبد الله بن شهاب،

= الحكمَ بنَ عُتَيبة بنِ النَّهَّاس العِجْليَّ غير الحكم بن عُتَيبة الكنديِّ، وليس يُروَى عن العِجْليِّ شيءٌ من الحديث، وإنَّما كان قاضيًا بالكوفة، وقد ذكره أبو بكر محمَّد بن خلف بن حيَّان المعروف بوكيع في كتاب «أخبار القضاة»، وذكره من قبله أبو زيد عمر بن شبَّة النميريُّ في كتاب «أخبار الكوفة»)، انظر «أخبار القضاة» (٣/٢٣)، والنَّسَّابة الذي أشار إليه البخاريُّ هو ابن الكلبيِّ، وتبعه جماعةٌ من أهل النسب، انظر «نسب معد واليمن» (١/٦٩)، «جمهرة أنساب العرب» (ص٣١٢)، لكنَّ البخاريَّ لم يجزم بأنَّهما واحد؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/٤٦٧)، فلا يصحُّ عَدُّ هذا في أوهامه.

(١) زيد في (أ) و(ج): (أيضًا).

(٢) في (ج): (يسار).

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ج)، وانظر «مجمع البحرين» (٢/١١١-١١٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٢/٢٧٩): (رواه الطبرانيُّ في «الأوسط»، ورجاله موثَّقون)، «المعجم الأوسط» (٥٦٨٥).

(٤) في (ج): (اشتغاله).

العالم المشهور.

قوله: (**عَنِ الأَعْرَجِ**): هو عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، أَبُو داود، عن أبي هريرة وعبد الله ابن بُحَيْنَة، وعنه: الزُّهريُّ وابنُ لَهِيعَة، وكان يكتب المصاحف، تُوُفِّيَ بالثغر[1] سنة (١١٧هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه غير واحد.

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**كَانَ يَشْغَلُهُمْ**): هو بفتح أوَّله وثالثه، ثلاثيٌّ، قَالَ الجوهريُّ: (ولا تقل: أشغلته؛ لأنَّها لغة رديئة).

قوله: (**الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ**): (الصَّفْق): بفتح الصَّاد المهملة، وإسكان الفاء، وبالقاف[2] أي: التَّصرُّف في التجارة، والصفق أيضًا: عقد البيع.

قوله: (**بِشِبْعِ**[3] **بَطْنِهِ**): كذا في أصلنا[4]، وفي رواية[5]: (لِشِبْع) باللَّام[6]، كما قال: (لملء بطني)[7]، وهو بإسكان الباء، وفي أصلنا: مفتوحةٌ بالقلم، قال ابن قُرْقُول بعد أن قيَّدها بالإسكان[8]: (وهو اسم لما يُشْبعك، وبالفتح مصدر) انتهى، وقَالَ الجوهريُّ: (الشِّبَع: نقيض الجوع، والشِّبْع؛ بالكسر: اسمٌ لما أشبعك) انتهى، وينبغي أنْ يقول: (بالإسكان)، عوض (بالكسر) فإنَّ المصدر أيضًا[9] بالكسر في الشِّين غير أنَّه مفتوح الباء، والله أعلم، وفي نسخةٍ: (بالتسكين) عوض (بالكسر)، وهذه جيِّدة[10].

١١٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو المُصْعَبِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ، قَالَ: «ابْسُطْ

(١) في (ب): (بالبغو).

(٢) في (ج): (والقاف).

(٣) في (ب) و(ج): (لشبع).

(٤) وكذا رواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح، وهي رواية الأصيليِّ، وزيد في (ب): (انتهى).

(٥) (وفي رواية): ليس في (ب)، وهي مستدركة في هامش (أ) و(ج).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ، والأَصيليِّ، وابن عساكر، وأبي الوقت.

(٧) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٢٠٤٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٩٣)، ولفظهما: (على ملء).

(٨) زيد في (ج): (قال).

(٩) (أيضًا): ليس في (ج).

(١٠) وكذا هو في المطبوع من «الصحاح» الذي بين أيدينا.

رِدَاءَكَ» فَبَسَطْتُهُ، فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ» فَضَمَمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ.

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ بِهَذَا، وَقَالَ: فَحَذَفَ بِيَدَيْهِ فِيهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[1] أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو مُصْعَبٍ): هذا هو أَبُو مصعب[2] الزُّهريُّ العَوفيُّ، قاضي المدينة وعالمها، سمع مالكًا وطائفةً، وعنه: الجماعة، لكنَّ النَّسائيَّ بواسطة، ومُطَيَّنٌ، وأبو إسحاق الهاشميُّ، وخلقٌ، تُوُفِّيَ في رمضان سنة (٢٤٢هـ)، وكان مولده سنة خمسين ومئة، ذكره في «الميزان» فقال: (ثقة حجَّة، ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد: «لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمَّن شئت» ؟!)، انتهى[3].

قوله: (عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ[4]): (ذئب): يُهمَز ولا يُهمَز، واسم ابن أبي ذئب: محمَّد بن عبد الرَّحمن ابن المغيرة ابن أبي ذِئْب، أَبُو الحارث العامريُّ[5] المدنيُّ، أحد الأعلام، عن عكرمة، ونافع، والزُّهريِّ، وعنه: مَعْمَر، وابن المبارك، وابن وَهْب، والقطَّان، وعليُّ بن الجَعْد، وكان كبير الشَّأن، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٥٩هـ)، وهو أحد الأعلام الثِّقات، متَّفق على عدالته، ذكره في «الميزان» فقال: (قال[6] محمَّد بن عثمان ابن أبي شيبة: «سألت عليًّا عنه، فقال: كان عندنا ثقة، وكانوا يوهِّنُونَه في أشياء رواها عنِ الزُّهريِّ»، وسُئِل أحمد ابن حنبل عنه فوثَّقه، ولم يرْضَه في الزُّهريِّ، وذكره السُّلَيمانيُّ[7] في «أسامي القدريَّة»، فالله أعلم، وقد نفى عنه القدرَ الواقديُّ وغيرُه).

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ): تقدَّم عليه بعض كلام، وتقدَّم أنَّ (المَقْبُرِيَّ) بضمِّ الباء، وفتحِها،

---

(١) (حدثنا): مثبتٌ من (ج).

(٢) (هذا هو أبو مصعب): ليس في (ج).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٨٤/١)، وقال في «سير أعلام النُّبلاء» (٤٣٧/١١): (أظنُّه نهاه عنه لدخوله في القضاء والمظالم، وإلَّا فهو ثقة، نادر الغلط، كبير الشأن)، وقال الباجي في «التعديل والتجريح» (٣١٣/١): (ومعنى ذلك: أنَّ أبا مصعب كان ممَّن يميل إلى الرأي، ويروي مسائلَ الفقه، وأهل الحديث يكرهون ذلك، فإنَّما نهى زهيرٌ ابنَه أن يكتبَ عن أبي مصعب الرأيَ، والله أعلم، وإلَّا فهو ثقة)، وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٨/١): (ويحتمل أن يكون مرادُ أبي خيثمة دخولَه في القضاء، أو إكثارَه من الفتوى بالرأي).

(٤) في (ب): (ذؤيب).

(٥) (العامري): وضعت في (ب) في غير محلها.

(٦) (قال): ليس في (ب).

(٧) في (ج): (السَّماني)، وليس بصحيح.

وكسرِها[١]، ولماذا نُسِب؛ فانظره[ح٣٩].

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم أعلاه ما اسمه [واسم أبيه، وقد تقدَّم ذلك مرارًا][٢].

قوله: (ضُمَّهُ): بفتح الميم وضمِّها، وقيل: يجب الضَّمُّ[٣].

قوله: (فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ[٤]): اعلم أنَّ هذه الرِّواية دالَّة على العموم، وأنَّه بعد ذلك لَمْ ينسَ[٥] شيئًا سمعه مِنْهُ، لا أنَّه خاصٌّ بتلك المقالة؛ كما في قوله: (فما نسيت من مقالته تلك إلى يومي هذا)[خ٢٣٥٠].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ): هو بضمِّ الفاء، وفتح الدَّال المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ كاف، وهو محمَّد بن إسماعيل ابن أبي فُدَيْك الدِّيليُّ مولاهم، عن سلمة بن وَرْدان وخلقٍ، وعنه: عبدٌ وسلمة بن شبيب، صدوق، مات سنة (٢٠٠هـ)، أخرج له الجماعة، وهو[٦] صدوق، محتجٌّ به في الكتب، قال ابن سعد وَحْدَه: (ليس بحجَّة)، ووثَّقه جماعة، له ترجمة في «الميزان»؛ لأجل كلام ابن سعد.

قوله: (بِهَذَا): أي: بهذا السَّند، وهو السَّند المتقدِّم؛ يعني: أنَّ ابن أبي فُدَيْك رواه بالسَّند الذي

---

(١) (وكسرها): ليس في (ج).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) تفصيلُ المسألة: أنَّ الأمرَ مِن فِعْلٍ مضاعَفٍ لمذكَّرٍ كـ(غُضَّ) ومضارعه المجزوم فيه وجهان: **الأول**: فكُّ التَّضعيف، وهو لغةُ أهلِ الحجاز؛ فتقول: (اغْضُضْ) بسكون آخره. **والثاني**: إبقاؤه على تشديده، وهو لغةُ تميمٍ؛ فتقول: (غُضَّ البصر)، وفي حركة آخره وجُوهٌ:

- فيجوز في أمرِ المُضاعَف المُدغم إذا كان مضمومَ العين في المضارع -وكذا مضارعه المجزوم- ثلاثةُ أوجه: فتحُ اللام لأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركات، وكسرُها لأنَّ الكسرَ هو الأصلُ في التخلص من الساكنين، وضمُّها بإتباع اللام للعين في حركتها؛ نقول في (عَدَّ يَعُدُّ): (عُدَّ) و(عُدِّ) و(عُدُّ).

وإذا كان مفتوح العين أو مكسورَها في المضارع؛ فيجوز فيه وفي مضارعه المجزوم وجهان: فتح اللام وكسرها، فتقول في (غَضَّ يَغَضُّ): (غضَّ) بالفتح للخِفَّة والإتباع، و(غضِّ) بالكسر؛ لأنَّه أصل الحركة عند التقاء الساكنين، وتقول في (فَرَّ يفِرُّ): (فِرَّ) بالكسر للإتباع، ولأنَّ الكسر أصل التقاء الساكنين، و(فِرَّ) بالفتح الخِفَّة، ولزموا الضمَّ عند ضمير الغائب، والفتح عند ضمير الغائبة، فقالوا: رُدُّه ورُدَها -وسمع الأخفش ناسًا من بني عقيل يقولون: مُدِّه وعَضِّهُ، بالكسر- ولزموا فيه الكسر عند ساكنٍ يعقبه، فقالوا: رُدِّ القوم، ومنهم من فتح عند الساكن، وهم بنو أسد، انظر: «الكتاب» (٥٢٩/٣-٥٣٣)، : «المقتضب» (١٨٣/١-١٨٥) «شرح المفصل» (١٢٨/٩-١٢٩)، «اللمحة في شرح الملحة» للصائغ (١٣٨/١-١٣٩).

(٤) في (ج): (بعد)، وهي رواية (عط)، وأبي ذرٍّ، وابن عساكر، والأَصيليِّ، وأبي الوقت.

(٥) في (ج): (يكن).

(٦) زيد في (ب): (ثقة).

ذكره عنِ ابن أبي ذئب، عنِ المَقْبُريِّ، عن أبي هريرة به، (وَقَالَ) عوض (فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ): (فَغَرَفَ[(١)] بِيَدِهِ فِيهِ)، وفي روايةٍ عوض هذه: (فَحَذَفَ[(٢)] بِيَدَيْهِ[(٣)] فِيهِ).

١٢٠ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: **حَدَّثَنِي أَخِي، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ**، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ **وِعَاءَيْنِ**، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا؛ **فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الآخَرُ**؛ فَلَوْ بَثَثْتُهُ؛ **قُطِعَ هَذَا البُلْعُومُ**، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: البُلْعُومُ: مَجْرَى الطَّعَامِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم مرَّات أنَّ هذا ابنُ أبي أويسٍ، ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، وتقدَّم بعض ترجمته، وأنَّ اسمَ أبي أويسٍ عبدُ الله[ح٢٢].

قوله: (**حَدَّثَنِي أَخِي**): قال الدِّمياطيُّ في «حاشيته»: (عبد الحميد -يعني: أخاه- ابن أبي أويسٍ عبدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ أويس بن مالك)، انتهى، و(عبد الحميد) هذا: هو ابن أخت مالكٍ؛ كأخيه إسماعيل، وتقدَّم نسبُه أعلاه، أبو بكر الأَصْبحيُّ، عن أبيه، وابن عجلان، وابن أبي ذئب، وعنه: أخوه إسماعيل، وأيُّوب بن سليمان، ومحمَّد بن رافع، ثقة، وثَّقه ابن معين وغيره، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٢هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[(٤)]، له ترجمة في «الميزان»، ذكر فيها عنِ الأزديِّ كلامًا قبيحًا في حقِّ عبد الحميد، ثمَّ قال الذَّهبيُّ: (وهذه زلَّةٌ قبيحةٌ) يعني: من الأزديِّ.

قوله: (**عَنِ ابنِ[(٥)] أَبِي ذِئْبٍ**): تقدَّم أعلاه أنَّه محمَّد بن عبد الرَّحمن، وتقدَّم بعض ترجمته[ح١١٩].

قوله: (**وِعَاءَيْنِ**): (الوِعاء): بكسر الواو، قال شيخنا الشَّارح: (ويجوز ضمُّها)، انتهى، ويعني بـ(الوعاءين)[(٦)]: من العلم، على طريق الاستعارة من الوعاء الذي يُجمَع فيه المتاع.

ثمَّ اعلم أنَّه جاء في غير «البخاريِّ»: «ثلاثة جُرب، بثثت منها جِرابين، ولو بثثت هذا الثَّالث؛ لقطع هذا»[(٧)] يعني: البلعوم، وجاء في رواية: «خمسة»؛ يعني: جُرب، وهذه رويناها في كتاب «المحدِّث

---

(١) كذا في النُّسخ، وهي رواية الحديث (٣٦٤٨)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) وعليها: (أصل... إلى): (غرف).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ، وعزاها الحافظ ابن حجر والقسطلانيُّ إلى المستملي وحده، وفي (ق): (يَحْذِفُ).

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وليس في هامش «اليونينيَّة» نصٌّ على الخلاف في (بيده).

(٤) كذا رقم عليه المصنِّفُ: (خ م د س ق) تبعًا للذهبيِّ في «تذهيب التهذيب» (٥/٣٧١) و«الكاشف» (٢/١٤٦)، والذي في «تهذيب الكمال» (١٦/٤٤٤): (خ م د ت س)، وهو الصواب.

(٥) (ابن): ليس في (ج).

(٦) في (ج): (بالوعاء).

(٧) قال في «الفتح» (١/٢٦١): (ووقع في «المسند» عنه: «حفظت ثلاثة...»)، غير أنِّي لم أقِف عليه في «المسند».

الفاصل بين الراوي والواعي» لـ[أبي] محمَّد ابن خلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيُّ الحافظ في (باب كثرة الرِّواية) في الجزء السَّادس تجزئة سبعة أجزاء حديثيَّة، قال فيه: (حدَّثنا عبدان: حدَّثنا داهر بن نوح: حدَّثنا عمر بن عَبْد الله البصريُّ: حدَّثني أبي: أنَّ أبا هريرة حفظ عن رسول الله ﷺ خمسة جُرب أحاديث، وقال: إنِّي أخرجت منها جِرابين، ولو أخرجت الثَّالث؛ لرميتموني بالحجارة)، انتهى[١]، وهذا الكتاب رويته بالقاهرة بقراءتي، وقرأتُ غالبَهُ بالإسكندريَّة عاليًا فيهما، وعندي منه نسخة حسنة في سبعة أجزاء حديثيَّة.

[١/٣٤أ] [قوله: (فَبَثَثْتُهُ): أي: أذعتُه وأشهرته][٢]./

قوله: (**وَأَمَّا الآخَرُ**[٣]): قيل: إنَّ (الآخَرَ[٤]) هو أشراط السَّاعة، وفساد الدِّين، وتضييع الحقوق، وتغيير الأحوال؛ كقوله: «يكون فساد الدين على يد أغيلمة من قريش»، وكان أبو هريرة يقول: لو شئت أنْ أسمِّيهم بأسمائهم[٥]، لكنَّه خشي على نفسه ولم يصرِّح، وقال أبو العبَّاس ابن تيمية -كما رأيته عنه في فتوًى-: (كان فيه ذكر الملاحم والفتن، ونحوها من الحوادث التي لو أَخْبَر بها قبل وقوعها؛ لأنكرها عليه من العامَّة والولاة مَن يكره ذلك أو[٦] يكذِّبه؛ لاستبعاده ما أخبَر به، وكراهته له، ومثل الفتن التي كانت بين بني أميَّة ومَن حاربهم؛ كعبد الله بن الزُّبير وغيره) انتهى.

قوله: (**لَقُطِعَ**[٧] **مِنِّي**[٨] **هَذَا الْبُلْعُومُ**): هو بضمِّ الموحَّدة، وقد فسَّره البخاريُّ رحمه الله هنا[٩].

---

(١) «المحدِّث الفاصل» (ص٥٥٦)، وحَكَمَ الحافظ ابنُ حجر على هذه الطريق بأنَّها منقطعة، انظر «فتح الباري» (٢٦١/١).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٣) في (ب): (الآخرة).

(٤) في (ب): (الأخيرة).

(٥) سيأتي في الحديث (٧٠٥٨) بلفظ: («هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ»... فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ: بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ؛ لَفَعَلْتُ).

(٦) في (ب): (و).

(٧) كذا في النسخ، وهامش (ق)، وهي رواية (عط)، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (قُطِعَ).

(٨) (مني): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٩) وهو ما جاء في (ق) وهامش «اليونينيَّة» من رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر وأبي الوقت والأَصيليِّ و(ح): (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: البُلْعُومُ: مَجْرَى الطَّعَامِ).

٤٣ - بَابُ الإِنْصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ

١٢١ - **حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي **عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ**، **عَنْ أَبِي زُرْعَةَ**، **عَنْ جَرِيرٍ**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ **فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ**: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ» فَقَالَ: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا** يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ**): هذا هو ابن المنهال الأنماطيُّ البصريُّ، عن قرَّة وشعبة، وعنه: البخاريُّ، وعبدٌ، والكجِّيُّ، وكان دلَّالًا ثقةً ورِعًا، ذا سُنَّةٍ وفضل، تُوُفِّيَ سنة (٢١٧هـ)، أخرج له الجماعة، قال أحمد[1] العِجْليُّ: (ثقة، رجل صالح، وكان سمسارًا يأخذ من كلِّ دينار حبَّة، فجاء خراسانيٌّ موسِر[2] من أصحاب الحديث، فاشترى له أنماطًا، وأعطاه ثلاثين دينارًا، وقال: هذه سمسرتك خذها، قال: دنانيرك أهون علينا من هذا التراب، هات من كلِّ دينارٍ حبَّةً أو كسرًا).

قوله: (**عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ**): هو اسم فاعل من (أدرك).

قوله: (**عَنْ أَبِي زُرْعَةَ**): هو أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البَجَليُّ، هَرِم، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرَّحمن، وقيل: جرير، وقيل: عمرو، تقدَّم الكلام عليه، وبعض ترجمته[ح٣٦].

قوله: (**عَنْ جَرِيرٍ**): هو جَرِير -بفتح الجيم، وكسر الرَّاء- ابن عبد الله[3] البَجَليُّ، صحابيٌّ مشهور التَّرجمة رضي الله عنه، وقد تقدَّم.

قوله: (**فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ**): حجَّة الوداع كانت سنة عشرٍ من الهجرة، وهذا في غاية الظهور والشهرة.

قوله: (**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا**): أي: لا تفعلوا فتشبَّهوا بهم في حالة قتل بعضهم بعضًا، ومحاربة بعضهم بعضًا، وهذا أولى في تأويله، وقيل: إنَّه كفرٌ على بابه في حقِّ المستحلِّ لغير[4] الحقِّ، وقيل: المراد: كفر النِّعمة وحقِّ الإسلام، وقيل: إنَّه يُقرِّب من الكفر ويؤدِّي إليه، وقيل: لا تكفروا حقيقة، بل دوموا مسلمين، وقيل: المراد بـ(الكفَّار): المتكفِّرون في السلاح، يقال: تكفَّرَ الرجلُ بسلاحه؛ إذا لبسه، وقيل: لا يُكَفِّر بعضُكم بعضًا فتستحلُّوا قتالَ بعضكم بعضًا، والله أعلم بمراد رسوله[5] ﷺ.

---

(١) زيد في (ج): (ابن).

(٢) في (ج): (فجاء خراسان موسرًا).

(٣) (ابن عبد الله): جاء في (ب) في غير موضعه.

(٤) في (ب): (بغير).

(٥) في (ب): (والله بمراد رسوله أعلم)، وفي (ج): (رسول الله).

قوله: (يَضْرِبُ): هو برفع الباء على الصَّواب، وهو الرِّواية، ومن سكَّن الباء؛ أحال المعنى؛ لأنَّ النَّهي على هذا التَّقدير يكون عنِ الكفر مجرَّدًا، وضربُ الرِّقاب جوابُ النَّهي ومجازاةٌ للكفر، وسياق الخبر يأباه، وجوَّزه أَبُو البقاء وابن مالك على تقدير شرطٍ مضمر، أي: إنْ ترجعوا؛ يَضْرِبْ[١].

٤٤ - بابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ فَيَكِلُ العِلْمَ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

(بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ العِلْمَ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ)... إلى (بَاب مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرَ مِمَّا سَأَلَهُ)

قوله: (فَيَكِلُ العِلْمَ): (يكلُ) برفع اللَّام، قال ابن المُنَيِّر: (ظنَّ الشَّارح -يعني: ابنَ بطَّال أبا الحسن-: أنَّ المقصود من هذا الحديث -يعني: حديث أُبيٍّ بن كعب المذكور بعد التَّرجمة- التَّنبيهُ على أنَّ الصَّواب من موسى كان[٢] ترك الجواب، وأن يقول: لا أعلم، وليس كذلك، بل ردُّ العلم إلى الله عَزَّ وَجَلَّ مُتعيَّنٌ أجاب أو لَمْ يُجِبْ، فإنْ أجاب؛ قال: الأمر كذا، والله أعلم، وإنْ لَمْ يُجِبْ؛ قال: الله أعلم، ومن ههنا تأدَّب المُفْتُونَ في أجوبتهم بقولهم: «والله أعلم»، فلعلَّ موسى لو[٣] قال: «أنا، والله أعلم»؛ لكان صوابًا، وإنَّما وقعت المؤاخذة باقتصاره على قوله: أنا أعلم؛ فتأمَّله) انتهى، وما قاله ابن [المنيِّر أخذ بعضه[٤] من][٥] تبويب البخاريِّ، والقاضي عياض في «الشفا» قال ما لفظه: (وعَتَبُ الله عليه -فيما قاله العلماء- إنكارُ هذا القول عليه؛ لأنَّه لَمْ يَرُدَّ العلمَ إليه؛ كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، أو لأنَّه[٦] لَمْ يرضَ قولَه شرعًا؛ وذلك -والله أعلم- لئلَّا يقتدي به فيه مَن لَمْ

---

(١) انظر «التنقيح» (٧٩/١)، «التوضيح» (٦١٣/٣)، وهذا على رأيِ الكِسائي؛ بناءً على أنَّه لا يُشترط عنده دخولُ (إنْ) قبل (لا) لصحَّة المعنى، بخلاف غيره، فالأحسنُ عندَهم الرفعُ في هذا وأمثاله؛ لأنَّه لو وضعت (إنْ) قبلَ (لا) لما صحَّ المعنى؛ لقول ابن مالك في «ألفيته»:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

وانظر «شرح ابن عقيل» (٣٥٦/٢-٣٥٧)، وهذه الفقرة جاءت في النسخ سابقة بعد قوله: (في غاية الظهور والشهرة).

(٢) في (ب): (الصَّواب كان من موسى).

(٣) (لو): ليس في (ج).

(٤) (بعضه): سقط من (ج).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) في (ج): (إلَّا أنَّه).

يبلغ كمالَهُ في تزكية نفسه وعلوِّ درجته من أمَّته، فيهلك؛ لما تضمَّنه من مدح الإنسان نفسَه، ويورثه ذلك من الكِبْر، والعُجب، والتعاطي، والدَّعوى، وإن نُزِّه عن هذه الرذائلِ الأنبياءُ فغيرهم بمَدْرَجة سبيلها ودرك نَيْلها إلَّا مَن عصمه الله، فالتحفُّظ منها أولى لنفسه وليُقتَدَى به، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام تحفُّظًا من مثل هذا ممَّا قد أُعلِم به: «أنا سيِّد وَلَد آدم ولا فخر»[(١)] انتهى.

١٢٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو** قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: **إِنَّ نَوْفًا البِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ**، إِنَّمَا هُوَ **مُوسَى آخَرُ**، فَقَالَ: **كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ**، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ، فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَيْهِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ **إِنَّ عَبْدًا** مِنْ عِبَادِي **بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ** هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ بِهِ؟ فَقِيلَ لَهُ: احْمِلْ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، فَإِذَا فَقَدْتَهُ؛ **فَهُوَ ثَمَّ**، فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ مَعَهُ بِفَتَاهُ **يُوشَعَ بْنِ نُونٍ**، وَحَمَلَا حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، حَتَّى كَانَا **عِنْدَ الصَّخْرَةِ**؛ وَضَعَا رُؤُوسَهُمَا وَنَامَا، **فَانْسَلَّ الحُوتُ** مِنَ المِكْتَلِ، ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾، وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا، فَانْطَلَقَا **بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا**، **فَلَمَّا أَصْبَحَ** ﴿قَالَ﴾ مُوسَى ﴿لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾، وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ المَكَانَ **الَّذِي أُمِرَ بِهِ**، فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾، ﴿قَالَ﴾ مُوسَى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾، فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ **مُسَجًّى بِثَوْبٍ** -أَوْ قَالَ: تَسَجَّى بِثَوْبِهِ- فَسَلَّمَ مُوسَى، فَقَالَ الخَضِرُ: **وَأَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ**؟ فَقَالَ: أَنَا مُوسَى، فَقَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ۝ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾، يَا مُوسَى؛ إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عَلَّمَكَهُ اللهُ لَا أَعْلَمُهُ، ﴿قَالَ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾، فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ البَحْرِ لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ، **فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا**، **فَعُرِفَ الخَضِرُ**، **فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ**، **فَجَاءَ عُصْفُورٌ** فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَنَقَرَ نَقْرَةً أَوْ نَقْرَتَيْنِ فِي البَحْرِ، **فَقَالَ الخَضِرُ**: **يَا مُوسَى؛ مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ** مِنْ عِلْمِ اللهِ عز وجل إِلَّا كَنَقْرَةِ هَذَا العُصْفُورِ فِي البَحْرِ، **فَعَمَدَ** الخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ، فَقَالَ مُوسَى: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ

---

(١) أخرجه الترمذيُّ (٣١٤٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نَوْلٍ، عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾! ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ۞ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِى مِنْ أَمْرِى عُسْرًا﴾، فَكَانَتِ الأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا، فَانْطَلَقَا فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ، فَاقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ مُوسَى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾! ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ -قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَوْكَدُ- ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾، قَالَ الخَضِرُ بِيَدِهِ، ﴿فَأَقَامَهُۥ﴾، ﴿فَقَالَ﴾ مُوسَى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ۞ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ﴾»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَرْحَمُ اللهُ مُوسَى، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا»، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الفِرَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِطُولِهِ).

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): هذا هو المسنَديُّ، وهو بفتح النُّون، وإنَّما قيل له ذلك؛ لأنَّه كان وقت الطلب يتبع الأحاديثَ المسندةَ، ولا يرغب في المقاطيع والمراسيل، وقال الحاكم: (إنَّه أوَّل من جمع مسند[1] الصَّحابة على التراجم بما وراء النهر)، وكنيته: أَبُو جعفر، وقد تقدَّم، وهو عَبْد الله بن محمَّد بن عَبْد الله بن جعفر بن يمان بن أَخْنَس بن خُنَيس الجعفيُّ البخاريُّ الحافظ[2].

[وتقدَّم أَنَّ البخاريَّ يروي عن أربعة أشخاص كلٌّ منهم اسمه: عبد الله بن محمَّد في (باب أمور الإيمان) فانظره[ح٩]، والمسنَديُّ هذا يروي][3] عن فضيل ومعتمر[4]، وعنه: البخاريُّ ومحمد بن نصر المروزيُّ، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٩هـ)، أخرج له البخاريُّ والتِّرمذيُّ، قال أَبُو حاتم: (صدوق).

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو سفيان بن عيينة، تقدَّم فيما مضى في أَوَّل التَّعليق، ويدلُّك على أنَّه هو قوله في آخر الحديث: (**قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَوْكَدُ**).

قوله: (**حَدَّثَنَا عَمْرٌو**): هذا هو ابن دينار، أَبُو محمَّد، مولى قريش، مكِّيٌّ إمام، عنِ ابن عبَّاس، وابن عمر، وجابر، وعنه: شعبة، والسفيانان، وخلقٌ، مات سنة (١٢٦هـ) في أَوَّلها وله ثمانون سنة، تقدَّم، وأنَّه ما قيل عنه من التشيُّع باطل، وهو عالم حجَّة.

---

(١) في (ج): (المسند)، وكذا كان في (أ) قبل الإصلاح.

(٢) (الحافظ): مثبت من (ج).

(٣) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٤) في (ب): (ومعمر)، والصواب: (معتمر)، وهو ابن سليمان.

تنبيه: لهم عمرو بن دينار آخر[١]، كنيته: أَبُو يحيى، وهو قَهْرَمان آل الزبير، أخرج له التِّرمذيُّ وابن ماجه[٢]، ضعَّفوه[٣].

قوله: (**إِنَّ نَوْفًا البِكَالِيَّ**): (نَوْفٌ): بفتح النُّون، وإسكان الواو، ثمَّ بفاء، مصروف، و(البِكَاليُّ) بكسر الموحَّدة وبالكاف المخفَّفة، وفي آخره لام: نسبة إلى بِكَال؛ بطن من حِمْيَر، وهو نَوف بن فَضالة، قال ابن الصَّلاح في «علومه»: (إنَّه... -كما قيَّدته، ونَسَبه إلى ما نسبتُه إليه- وغلب على ألسنة أهل الحديث فيه فتحُ الباء، وتشديدُ الكاف)، انتهى، وقال ابن قُرْقُول: (أكثر المحدِّثين يفتحون الباء، ويشدِّدون الكاف، وآخره لام، وكذا قيَّدناه عن أبي بحر وابن أبي جعفر عنِ العذريِّ)، وقال: (قاله أبو ذرٍّ، وقُيِّد عنِ المهلَّب بكسر الباء -وكذلك عنِ الصَّدَفيِّ، وأبي الحسين بن سِراج- وتخفيف[٤] الكاف، وهو/ الصَّواب؛ نسبة إلى بِكَال، من حِمْيَر)، انتهى. [١/٣٤ب]

وهو ابن امرأة كعب[٥]، روى عن كعب، وعليٍّ، وثوبان، وعبد الله بن عمرو، وأبي أيُّوب الأنصاريِّ، وعنه: شَهْر[٦] بن حَوْشَب، وابن جُبَير، وأبو إسحاق السَّبِيعِيُّ، وأبو عِمران الجَونيُّ، كان أحدَ العلماء، وقال يحيى بن أبي عمرو السَّيْبانيُّ: (كان نَوفٌ إمامًا لأهل دمشقَ)، رحمه الله.

قوله: (**يَزْعُمُ**[٧] **أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ...**) إلى آخره: **إن قال قائل**: مَن موسى الآخَر؟ **فالجواب**: أنَّ الحاكم ذكر في «مستدركه» في (المناقب) في (موسى وهارون صلَّى الله عليهما وسلَّم): (قال ابن إسحاق: وُلِد موسى بن مَنْشا[٨] بن يوسف بن يعقوب، فتنبَّأ في بني إسرائيل قبل موسى بن عمران فيما يزعمون، ويزعمون أهل السِّفْر[٩] بها أنَّه هو الذي صَحِبَ الخضر)، كذا نقلتُه

---

(١) (آخر): ليس في (ب).

(٢) (ابن ماجه): ليس في (ب).

(٣) هذا التنبيه سقط من (ج)، انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٢٢).

(٤) في النُّسَخ: (بتخفيف)، والمثبت من مصدره.

(٥) زيد في (ب): (انتهى).

(٦) تحرف في (ج): إلى (بهز).

(٧) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق١٠-١١): (فائدة: نوفٌ البكالي رجل صَالح عَالم، ولكن جاءه الاعتقاد من زَوج أمِّه؛ هو كَعْب الأَحْبَار).

(٨) كذا في (أ) مضبوطًا بالقلم وعليها (صح)، في (ب): (منشأ)، وفي مصدره: (ميشا)، وكذا كانت في (أ) ثمَّ أُصلِحت، وفي «تاريخ بغداد» وردت مرَّة (مَنْشا) (١٠/٥٨) ومرَّة (مِيشا) (٦٩/١٢٠).

(٩) في مصدره: (ويزعمُ أهلُ التيقُّن).

من «تلخيص المستدرك» للذهبيِّ[٢/٥٧٣]، وموسى هذا ذكر ابن الجوزيِّ في أوَّل «تلقيحه» في (ترتيب كبار الأنبياء): (من بعد يوسف موسى بن مَنْشا(١)، ثمَّ من بعده موسى بن عِمران)، انتهى(٢)، وسيأتي من كلام شيخنا الشَّارح حكايةُ أنَّه هو.

قوله: (**مُوسًى آخَرُ**): هو منوَّن في أصلنا، ويجوز تنوينه وترك تنوينه، قال أبو عمرو بن العلاء: (إنَّ «موسى» مصروف في النكرة) انتهى، وقوله: (موسًى آخر): هو نكرة.

قوله: (**كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ**): هذا قاله على سبيل الإغلاظ على القائل، وكان ذلك في حال غضبه؛ لشدَّة إنكاره، وحالةَ الغضب تُطلَق الألفاظ ولا يُراد بها حقائقها.

فائدة: السَّائلُ هنا هو سعيد بن جُبَير، وابنُ عبَّاس هو المخبِرُ، وفيما مضى ابن عبَّاس تمارى هو والحرُّ بن قيس في صاحب موسى، فقال ابن عبَّاس: هو خَضِر، فمرَّ بهما أُبيُّ بن كعب، فسأله ابنُ عبَّاس، فأخبره[ح٧٤]، فيَحتمل أنَّ سعيدًا سأل ابنَ عبَّاس بعد الواقعة الأولى المتقدِّمة لابن عبَّاس مع الحرِّ، فأخبره ابنُ عبَّاس لمَّا سأله عن قول نَوف، ولأجل ذلك -والله أعلم- قدَّم البخاريُّ تلك الواقعة وأخَّر هذه(٣).

قال شيخنا الشَّارح: (وجاء أنَّ السَّائل غير ابن جبير، رُوِيَ عن سعيد قال: جلست إلى ابن عبَّاس وعنده قومٌ من أهل الكتاب، فقال بعضهم: يا أبا عبد الله(٤) إنَّ نَوفًا ابنَ امرأة كعب يزعم عن كعب: أنَّ موسى الذي طلب العلم إنَّما هو موسى بن منشا، فقال ابن عبَّاس: كذب نَوفٌ، حدثني أُبيٌّ...؛ وذكر الحديث).

قوله: (**أَنَّ عَبْدًا**): هو بفتح همزة (أَنَّ) وكسرها.

قوله: (**بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ**): (هما بحر الروم ممَّا يلي الغرب، وبحر فارس ممَّا يلي الشَّرق، قاله

---

(١) في (ج) ومصدره: (مِيشا)، وكذا كانت في (أ) ثمَّ أُصلِحت.

(٢) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٤).

(٣) انظر «التوضيح» (٣/٦١٧)، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٢٠٣): (وهذا التماري الذي وقع بين ابن عبَّاس والحُرِّ غيرُ التماري الذي وقع بين سعيد بن جبير ونوفٍ البِكَاليِّ، فإنَّ هذا في صاحب موسى؛ هل هو الخَضِر أو غيره؟ وذاك -يعني: الذي بين سعيد ونوف الذي هنا- في موسى؛ هل هو موسى بن عِمران الذي أُنزِلت عليه التوراة أو موسى بن مِيشا؟).

(٤) كذا تبعًا لمصدره، وفي «تخريج أحاديث الكشَّاف» (٢/٣٠٤): (يا أبا العبَّاس)، وعزا الزيلعيُّ هذا الحديثَ إلى «سيرة ابن إسحاق»، غير أنِّي لم أقف عليه فيها ولا في «سيرة ابن هشام».

قتادة، وحَكى الثعلبيُّ عن أُبيٍّ بن كعب أنَّه بإفريقيَّة، وقيل: بحر الأردنِّ وبحر القُلْزُم، قال السُّهيليُّ: «وقيل: بحر المغرب وبحر الزقاق»، قال ابن عبَّاس: «اجتمع البحران موسى والخضر بمجمع البحرين»(١)، قاله شيخنا الشَّارح، وقال ابن عبد السلام: (عند عين الحياة، وقيل: الروم وفارس(٢)، وقيل: طنجة، وقيل: إفريقيَّة، وقيل: بحري العلم موسى والخضر) انتهى.

قوله: (فِي مِكْتَلٍ): هو بكسر الميم، وإسكان الكاف، وفتح المثنَّاة فوق، ثمَّ لام، وهو فوق الزِّنْبيل(٣)، وقيل: القُفَّة، وقال ابن وهْبٍ: (هو وعاء يسع خمسة عشر صاعًا إلى عشرين)(٤)، قال في «المطالع»: (قلت: قاله سعيدٌ(٥): في العَرَق).

قوله: (فَهْوَ ثَمَّ): هو بفتح الثَّاء المثلَّثة، وتشديد الميم، تقدَّم معناها(٦)[ح٨٩].

قوله: (يُوشَعَ بْنِ نُونٍ): تقدَّم أنَّ (نونًا) مصروف، وتقدَّم بقيَّة نسبه في (ذهاب موسى مع الخَضِر)[ح٧٤].

قوله: (عِنْدَ الصَّخْرَةِ): تقدَّم في الباب المذكور أعلاه أين هي[ح٧٤].

[قوله: (فَانْسَلَّ الحُوتُ): قال صاحبنا الإمامُ كمالُ الدين الدَّمِيريُّ ثمَّ القاهريُّ الشَّافعيُّ -وهو أحد فضلاء القاهرة اجتمعت به- ما لفظه: (حوت موسى ويوشع ﵉: قال(٧) أبو حامد الأندلسيُّ: رأيتُ سمكةً بقرب مدينة سَبْتَة من نَسْل الحوت الذي أكل منه موسى(٨) وفتاه، فأحيا(٩) الله نصفه، فاتَّخذ سبيله في البحر سربًا، ونسلها(١٠) في البحر إلى الآن في ذلك الموضع، وهي سمكةٌ طولها أكثر(١١) من ذراع، وعرضها شبر واحد، أحد جانبيها شوكٌ وعظامٌ، وجلدٌ رقيقٌ على أحشائها، ولها عينٌ ونصف

---

(١) حكاه القرطبيُّ في «تفسيره» (٣١٦/١٣)، وقال: (هذا قول ضعيفٌ، وحُكي عن ابن عبَّاس، ولا يصحُّ).

(٢) في (ب): (والفارس).

(٣) في (ج): (الربيد).

(٤) انظر «مسند الموطأ» (ص١٥٥)، «مشارق الأنوار» (٦٦١/٢)، «النهاية» (١٥٠/٤)، «لسان العرب» مادَّة (كتل).

(٥) يعني: سعيد بن المسيب؛ كما في «الموطَّأ» (٢٩٧/١).

(٦) زيد في (ب) و(ج): (في «ذهاب موسى مع الخَضِر»)، وهو مستدركٌ في (أ)، ولعلَّه سبق نظر، لأنَّ المشار إليه تقدَّم في (باب التناوب في العلم) [ح٨٩]، ثمَّ زيد في (ب): (﵇).

(٧) في (ب): (وقال).

(٨) زيد في (ب): (عليه الصَّلاة والسَّلام).

(٩) في (ب): (وأحيا).

(١٠) في (ج): (ونسلهما).

(١١) (أكثر): ليس في (ج).

رأس(١)، من رآها من هذا الجانب؛ استقذرها، ويحسب أنَّها مأكولة ميتة، ونصفها الآخر صحيحٌ، والناس يتبرَّكون بها، ويهدونها إلى الأماكن البعيدة) انتهى ما قاله](٢).

قوله: (﴿سَرَبًا﴾) [الكهف: ٦١]: هو المسلك في خُفية، وانتصب على المفعول، أو على المصدر، كأنَّه قال: سرب الحوت سربًا.

قوله: (**بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا**): وفي (الأنبياء) العكس[ح٤٧٢٥]، وهو في «مسلم»[م(٢٣٨٠) (١٧٠)]، وهو الصَّواب؛ لقوله: (**فَلَمَّا أَصْبَحَ**)، وفي رواية: (حتَّى إذا كان من الغد)[ح٣٤٠١]، قال النوويُّ: (وضبطوه [-يعني: في «مسلم»- بنصب «ليلتَهما» وجرِّها) انتهى، فـ(يوم) في «صحيح البخاريِّ» منصوبٌ، وكذا هو في أصلنا، وعليه (صح)، وقول النَّوويِّ: (إنَّهم ضبطوه](٣) بجرِّ «ليلتِهما») فيه وقفةٌ من حيث المعنى؛ لأنَّهما إنَّما سارا بقيَّة اليوم الذي نسيا فيه الحوتَ واللَّيلةَ كلَّها، لا بقيَّتها؛ بدليل قوله: (فلمَّا أصبح)، ورواية(٤): (حتَّى إذا كان من الغد)، والذي ظهر لي في توجيه ما قاله النَّوويُّ -والله أعلم-: أنَّه إذا جُمِع بين الرِّوايتين؛ صار بقيَّة اليوم مُسارًا فيه وبقيَّة اللَّيل، لا هذا كلُّه، ولا هذا كلُّه(٥) فلهذا(٦) جُوِّز فيه الجرُّ، والله أعلم.

[قوله: (﴿نَصَبًا﴾) [الكهف: ٦٢]: أي: تعبًا](٧).

قوله: (**الَّذِي أُمِرَ بِهِ**): (أُمِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**فَتَاهُ**): تقدَّم أعلاه أنَّه يوشع بن نون، أي: خادمه، وقيل: إنَّه ابن أخته(٨).

قوله: (**مُسَجًّى بِثَوْبٍ**): أي: مغطًّى به.

قوله: (**وَأَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟!**): (أَنَّى): تجيء بمعنى: (أين)، و(حيث)، و(كيف)، قال القاضي عياض: (وهذا يدلُّ على أنَّ السلام لَمْ يكن معروفًا عندهم إلَّا في خاصَّة الأنبياء والأولياء، أو كان

---

(١) في النُّسخ: (أحشائها وعينيها، ورأسها نصف)، والمثبت من مصدره.

(٢) ما بين معقوفين جاء مستدركًا في هامش (أ) وفي (ب) و(ج) سابقًا بعد قوله: (بحري العلم موسى والخضر انتهى).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) في (ب): (ولرواية).

(٥) (ولا هذا كله): ليس في (ج).

(٦) في (ب): (ولهذا).

(٧) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٨) انظر «أحكام القرآن» لابن العربيِّ (٣/١٨٠)، وقال الشارح في «العقد الغالي» (ق١١) بعد أن ذكر اسم يوشع: (وكان نبيًّا بعده).

[لُقياهم في] بلاد كفرٍ ممَّن لا يعرف السلام(١)).

قوله: (فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا، [فَعُرِفَ الخَضِرُ]، فَحَمَلُوهُمَا): هكذا ورد؛ والمعنى: أنَّ موسى والخضر ويوشع قالوا لأصحاب السفينة: هل تحملوننا؟ فعرفوا الخضر فحملوهم، فجمع الضَّمير في (كلَّموهم)، وثنَّى (يحملوهما)(٢) لأنَّ يوشع تابع، ومثله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧].

[قوله: (فَعُرِفَ الخَضِرُ): (عُرِف): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الخضرُ): مرفوع نائب مناب الفاعل](٣).

قوله: (نَوْلٍ): هي بفتح النُّون، وإسكان الواو، ثمَّ لام؛ وهي الأجرة والجُعْل.

قوله: (فَجَاءَ عُصْفُورٌ): عن بعضهم: أنَّه الصُّرَد، انتهى، و(الصُّرَد): على وزن (الجُعَل) وهو طائر فوق العصفور، قاله اللَّيث، وعن النضر بن شُمَيل: (أنَّه طائر أبقع، ضخم المنقار، له بُرْثُنٌ عظيم) يعني: أصابعه عظيمة، وفي الصُّرَد كلامٌ غير هذا، والله أعلم./ [١/٣٥أ]

قوله: (فَقَالَ الخَضِرُ: يَا مُوسَى...) إلى آخره: **فائدة**: روى الحاكم في «المستدرك» في (تفسير الكهف) بسنده عنِ ابن عبَّاس [عن أُبَيٍّ] مرفوعًا: (لمَّا لقيَ موسى الخَضِرَ؛ جاء طائرٌ فألقى منقاره في الماء، فقال الخَضِرُ لموسى(٤): تدبَّر ما يقول هذا الطائر، قال: وما يقول؟ قال: يقول: مَا عِلمك وعِلم موسى في عِلم الله إلَّا كما أخذ منقاري من الماء)، على شرطهما، ولم يتعقَّبه الذَّهبيُّ في «تلخيصه»[٢/٣٦٩].

قوله: (مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ...): اعلم أنَّ لفظ (النقص) هنا ليس على ظاهره، فإنَّ عِلْم الله عَزَّ وَجَلَّ لا يدخله نقص ولا زيادة، قال في «المطالع»: («إلَّا» هنا بمعنى: ولا...) إلى أنْ قال: (وقد قيل في قوله تعالى: ﴿أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢] نحو هذا: ولا خطأً، وهو قولٌ ضعيفٌ، وعند المحقِّقين: استثناء من غير الجنس؛ بمعنى: لكنْ [قد] يقتله خطأً، أو إلَّا أن يقتله خطأً، قال القاضي: وهذا التأويل في الحديث لا يُحتاج إليه؛ إذ معناه صحيحٌ على ظاهره، وإنَّما المقصد بالحديث التمثيل لعدم النقص؛ إذ ما نقصه العصفور من البحر لا يظهر لرائيه، فكأنَّه لَمْ ينقص شيئًا، فكذلك هذا من

---

(١) في (ج): (سلام)، وما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (ج): (يحملونهما).

(٣) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (لا يعرف السلام).

(٤) في (ج): (يا موسى)، وليس بصحيح.

عِلْم الله سبحانه، أو يكون راجعًا إلى المعلومات لا إلى العلم، أي: ما علمت أنا وأنت من جملة معلومات الله التي لَمْ يُطلِع عليها في التَّقدير والتمثيل إلَّا ما نقص هذا العصفور من هذا البحر، وذِكْرُ النقص ههنا مجازٌ على كلِّ وجهٍ، ومحالٌ في علم الله ومعلوماته في حقِّه سبحانه، وإنَّما يتقدَّر ذلك في حقِّنا، ويدلُّ على هذا قوله في الرِّواية الأخرى: «ما علمي وعلمك في علم الله إلَّا مقدار ما نَقص هذا العصفور بمنقاره من هذا البحر»(١)) انتهى.

قوله: (فَعَمَدَ): هو بفتح الميم في الماضي، وكسرها في المستقبل، هذا هو المشهور، ورأيت في حاشيةٍ(٢): [أنَّ فيها الكسر في الماضي، والفتح في المضارع، وأنَّه عزاه لِلَّبْليِّ في «شرح الفصيح»(٣)](٤).

قوله: (فَإِذَا غُلَامٌ): هذا اسمه حيسور، وقد اختلف الرواة فيه في «صحيح البخاريِّ»[ح٤٧٢٦]؛ فقال بعضهم: إنَّه بالجيم المفتوحة(٥)، وقال بعضهم: بالحاء المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ سين مهملة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ راء(٦)، قال ابن قُرْقُول: («جَيْسُور»؛ بالجيم، كذا للنسفيِّ والجرجانيِّ، وكذا قيَّده الدَّارقطنيُّ، وعند المروزيِّ: «حيسور»؛ بالحاء، وكذا لأبي ذرٍّ وابن السَّكن، وعند القابسيِّ: «حَلْبَتُور(٧)»، وكذا صحَّحه عبدوس بن محمَّد في أصل كتابه، وقال القابسيُّ: «في حفظي إِنَّمَا هو بالنُّون: حَنْبَتُور») انتهى، وقال بعضهم: (خرَّبُوذ).

تنبيهٌ: (فَإِذَا غُلَامٌ): الظَّاهر -والله أعلم-: أنَّه كان غير بالغ، وزعم قوم أنَّه كان بالغًا يعمل الفساد، واحتجُّوا بقوله: ﴿ بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ [الكهف: ٧٤]، والقصاص إِنَّمَا يكون في حقِّ(٨) البالغ، وأجاب الجمهور

---

(١) أخرجه البخاريُّ (٤٧٢٧) بلفظ: (مَا عِلْمُكَ وَعِلْمِي وَعِلْمُ الخَلَائِقِ فِي عِلْمِ اللهِ إِلَّا مِقْدَارُ مَا غَمَسَ هَذَا العُصْفُورُ مِنْقَارَهُ)، وكذا لفظ «المشارق» و«المطالع»، وأخرجه بلفظٍ آخر (٣٤٠١): (مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللهِ إِلَّا مِثْلَ مَا نَقَصَ هَذَا العُصْفُورُ بِمِنْقَارِهِ مِنَ البَحْرِ).

(٢) زيد في (ج): (لفظها)، وضرب عليها في (أ).

(٣) انظر «تحفة المجد الصريح» (ص٨٣).

(٤) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة» (٤٧٢٦).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٧) في (ب) و(ج): (حلشور)، وهو تحريفٌ، وقد ضبطه القاضي في «المشارق» (٣٦٣/١) فقال: («حَلْبَيُور» بحاءٍ مهملةٍ، بعدها لام وباء بواحدة، ثمَّ ياء باثنتين تحتها مضمومة، وآخره راء).

(٨) في (ب): (عين).

عن ذلك: بأنَّا لا نعلم كيف كان شرعهم، فلعلَّه كان يجب على الصبيِّ في شرعه، كما يجب في شرعنا عليهم(١) غرامة المتلفات، والله أعلم.

[**فائدةٌ**: نقل البيهقيُّ في كتاب «المعرفة»[٩/٩٥]: (أنَّ الأحكام إنَّما صارت متعلِّقة بالبلوغ بعد الهجرة) انتهى](٢).

قوله: (**فَأَخَذَ**(٣) **بِرَأْسِهِ**): قيل: الباء زائدة، وقيل: على بابها؛ لأنَّه ليس المعنى أنَّه تناول(٤) رأسه ابتداءً، وإنَّما المعنى: أنَّه جرَّه إليه(٥) برأسه، ثمَّ اقتلعه، ولو كانت زائدةً؛ لَمْ يكن لقوله: (اقتلعه) معنًى زائدٌ على (أخذ)، وفي رواية: (فوَجَدَ غِلْمَانًا يَلْعَبُونَ، فَأَخَذَ غُلَامًا كَافِرًا ظَرِيفًا، فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ بِالسِّكِّينِ)[ح٤٧٢٦]؛ فاجمع بينهما(٦).

قوله: (﴿أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾) [الكهف: ٧٧]: هي أنطاكيَة، وقيل: الأُبُلَّة، وقال شيخنا الشَّارح: (أَيْلَة) فتُحرَّر(٧)، وقيل: برقة(٨)، وقال ابن خلِّكان في «تاريخه»[٥/٢٤٣] في ترجمة أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنَّى: (إنَّها مَاجَرْوَان(٩) اسم لمدينة بنواحي أرمينية، من عمل شَرْوَان، عندها عين الحياة التي وُجِد بها الخضر، وقيل: هي اسم القرية التي استطعم أهلَها موسى والخضرُ).

---

(١) أي: على الصبيان.

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) في (ب): (وأخذ)، وزيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (الخضر).

(٤) في (ج): (يتناول).

(٥) (إليه): ليس في (ب).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٨/٢٧٢): (ويُجْمَع بينهما بأنَّه ذبحه، ثمَّ اقتلع رأسه).

(٧) انظر «التوضيح» (٣/٦٢٧)، وكذا وقع (أيلة) في «إكمال المُعْلِم» (٧/٣٣٧)، و«تفسير القرطبيِّ» (١٣/٣٣٤)، و«شرح مسلم» (١٥/١٣٨)، وفي «فتح الباري» (٨/٢٧٣)، و«عمدة القاري» (٢/١٦٤): (الأُبُلَّة)، وجاء في «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص٨): (الأُبُلَّة -بضمِّ الهمزة والباء واللَّام المشددة-: مدينةٌ بالعراق...) إلى أن قال: (وهي في قول محمَّد بن سيرين القريةُ التي مرَّ بها موسى والخضر ﵉)، وقال الآلوسيُّ في «روح المعاني» (١٦/٢): (الأُبُلَّة: بهمزةٍ وباءٍ موحَّدةٍ ولامٍ مشدَّدةٍ).

(٨) في (ج): (سرقة)، وهو تحريفٌ، وانظر الأقوال في «الكشف والبيان» (٦/١٨٥)، «تفسير القرطبيِّ» (١٣/٣٣٤).

(٩) هكذا في النُّسخ، والصواب: (باجروان)، كما في مصدره؛ حيث قال في ضبطها: (بفتح الباء الموحدة، وبعد الألف جيمٌ مفتوحةٌ، ثمَّ راءٌ ساكنةٌ، وبعدها واوٌ مفتوحةٌ، وبعد الألف نون).

قوله: (﴿جِدَارًا﴾): قال الثعلبيُّ: (إنَّ سمك الجدار مئتا[1] ذراع بذلك الذراع الذي لذلك القرن، وطوله على وجه الأرض خمس مئة ذراع، وعرضه خمسون ذراعًا).

قوله: (لَوَدِدْنَا): هو بكسر الدَّال الأولى.

٤٥ - بَابُ مَنْ سَأَلَ وَهْوَ قَائِمٌ عَالِمًا جَالِسًا

قوله: (عَالِمًا جَالِسًا): (عالمًا): هو[2] منصوبٌ [مفعولُ (سَأَلَ)، و(جالسًا): منصوب][3] صفة لـ(العالم)[4]، وفي الحديث: جواز سؤال العالم وهو واقف -كما ترجم له- لعذرٍ؛ من ضيق مكان ونحوه، ولا يكون ذلك تركًا لتوقير العالم، ألا ترى أنَّه عليه الصلاة والسلام لَمْ يُنْكِر عليه ذلك، ولا أمره[5] بالجلوس؟! ولا من باب «من أحبَّ أن يَتَمَثَّل له الناس قيامًا؛ فليتبوَّأ مقعده من النار»[6]، فمثل هذه الهيئة مع سلامة النَّفْس مشروعةٌ، والله أعلم.

١٢٣ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ فَإِنَّ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ -قَالَ: وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا- فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ): هذا هو عثمان بن محمَّد بن أبي شيبة، أَبُو الحسن العبسيُّ مولاهم، الكوفيُّ الحافظ، عن شريك، وأبي الأحوص، وجرير، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وابنه محمَّد بن عثمان، وأبو يعلى، وأممٌ، تُوُفِّيَ في المحرَّم سنة (٢٣٩هـ)، سُئل عنه أحمد، فقال: (لا أعلم إلَّا خيرًا)، وأثنى عليه، وقال يحيى: (ثقة مأمون)، أخرج عنه مِن الأئمَّة مَن أخذ عنه، وله ترجمة في «الميزان».

---

(١) كذا في النسخ و«التوضيح» (٣/٦٢٨)، وفي مصدره: (ثلاثون).

(٢) (هو): ليس في (ب).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) في (ج): (منصوب على الحال)، وكذا كان في (أ) قبل الإصلاح.

(٥) في (ج): (أمر).

(٦) أخرجه أحمد (١٦٨٣٠) بلفظ: (عباد الله) بدل: (الناس)، وأخرجه أيضًا أبو داود (٥٢٢٩)، والترمذيُّ (٢٧٥٥) بلفظ: (الرجال)، كلُّهم من حديث أبي مجلز عن معاوية.

تنبيه: تقدَّم أنَّ ثلاثة من مشايخ البخاريِّ في «الصَّحيح» كلٌّ منهم اسمه: عثمان؛ هذا أحدهم، والثَّاني: عثمان بن صالح السهميُّ المصريُّ، والثَّالث: عثمان بن الهيثم، مؤذِّن البصرة[ح٤٧](١).

قوله: (**عَنْ**(٢) **جَرِيرٍ**): هو بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، وهو ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، عن منصور، وحُصَين، وعبد الملك بن عمير(٣)، وعنه: أحمد، وإسحاق، وابن معين، وله مصنَّفات، مات سنة (١٨٨هـ)، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه.

قوله: (**عَنْ مَنْصُورٍ**): هو ابن المعتمر، أَبُو عتَّاب السُّلَميُّ، من أئمَّة الكوفة، عن أبي وائل وزيد ابن وهب، وعنه: شعبة، والسفيانان، وخلقٌ، قال: (ما كتبتُ حديثًا قطُّ)، مناقبه جمَّة، مات سنة (١٣٢هـ)، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة، ثقةٌ ثَبْتٌ.

قوله: (**عَنْ أَبِي وَائِلٍ**): هو شقيق بن سلمة، تقدَّم بعض ترجمته[ح٤٨]، أخرج له الجماعة، وكان من العلماء العاملين.

قوله: (**عَنْ أَبِي مُوسَى**): تقدَّم أنَّه عَبْد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ، وتقدَّم بعض ترجمته رضي الله عنه[ح١١].

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم**...) إلى أنْ قال: (**مَا القِتَالُ فِي سَبِيلِ اللهِ؟**): قال ابن(٤) شيخنا البُلْقَينيِّ: (هذا يَحتمل تفسيره بلاحق بن ضُمَيرة الباهليِّ، وسنبسطه فيما بعد ذلك)، انتهى[الإفهام٢٨]، قال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (لاحق بن ضُمَيرة الباهليُّ له وِفادة ورواية إنْ صحَّ «س») يعني: ذكره أَبُو موسى./ [١/٣٥ب]

٤٦ - بَابُ السُّؤَالِ وَالفُتْيَا عِنْدَ رَمْيِ الجِمَارِ

قوله: (**عِنْدَ رَمْيِ الجِمَارِ**): قيل: (ليس(٥) فيه معنى ما تَرْجَم له؛ لأنَّه ليس فيه إلَّا السؤال وهو بموضع الجمرة، وليس فيه أنَّه كان في حال الرمي) انتهى، وفي هذا الاعتراض نظرٌ؛ لأنَّه لو أراد ذلك؛ لقال: باب سؤال العالم وهو يرمي الجمرة، أو نحو هذا، والله أعلم.

---

(١) هذا التنبيه ليس في (ج).

(٢) كذا في النُّسخ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٣) في (ب): (عمر).

(٤) (ابن): ليس في (ب).

(٥) (قيل: ليس): ليس في (ب).

١٢٤- **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، **عَنِ الزُّهْرِيِّ**، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الجَمْرَةِ وَهُوَ يُسْأَلُ، **فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ**؛ نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ **وَلَا حَرَجَ**»، قَالَ آخَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، قَالَ: «انْحَرْ وَلَا حَرَجَ»، فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: افْعَلْ وَلَا حَرَجَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرَّات أنَّه الفضل بن دُكَين؛ بالدَّال المهملة المضمومة، وفتح الكاف، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٥٢].

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تقدَّم أنَّه أبو بكر محمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبْد الله بن شهاب، العالم، شيخ الإسلام.

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ**): هذا الرجل لا أعلم أحدًا سمَّاه، وقد قدَّمت ذلك[ح٨٣].

قوله: (**وَلَا حَرَجَ**): أي: لا إثمَ عليك، وقد تقدَّم[ح٨٣].

٤٧- بَابُ قَوْلِ اللهِ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

١٢٥- حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ، **عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ** قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ **فِي خَرِبِ المَدِينَةِ**، **وَهُوَ يَتَوَكَّأُ** عَلَى **عَسِيبٍ** مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: **لَا تَسْأَلُوهُ لَا يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ**، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ، **فَقَامَ إِلَيهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ** فَقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ، مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي **وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [الإسراء:٨٥]، **قَالَ الأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا**.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): هذا هو ابن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، عن عاصم الأحول والأعمش، وعنه: ابن مهديٍّ، ومُسَدَّد، وقُتَيبة، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأس)، مات سنة (١٧٦هـ)، أخرج له الجماعة، قال الذَّهبيُّ في «الميزان»: (احتجَّا به في «الصَّحيحين»، وتجنَّبا تلك المناكيرَ التي نُقِمت عليه)، ثمَّ ذكر ما قيل فيه، وقد تقدَّم الكلام عليه(١)[ح٣٦].

قوله: (**عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ**): أمَّا (إبراهيم) هذا؛ فهو إبراهيم بن يزيد النَّخَعيُّ الكوفيُّ، أبو عِمران، عن علقمةَ وخالِه الأسود(٢)، ورأى عائشة، وعنه: الحكم، ومنصور، والأعمش، وخلقٌ،

---

(١) (عليه): ليس في (ب).

(٢) في (ج): (والأسود).

وكان عَجَبًا في الورع والخير، متوقِّيًا للشهرة[(١)]، رأسًا[(٢)] في العلم، تقدَّم بعض ترجمته، وأنَّه تُوُفِّيَ سنة (٩٦هـ)[ح٣٢]، أخرج له الجماعة.

قوله: (عَنْ عَلْقَمَةَ): هو ابنُ قيس النَّخَعيُّ، أبو شِبْل الفقيه، عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعبد الله ابن مسعود، وخلقٍ، وعنه: ابن أخيه عبد الرَّحمن بن يزيد، وابن أخته إبراهيم النَّخَعيُّ، وسلمة بن كُهَيل، وآخرون، قال أبو معمر: (قوموا بنا إلى أشبه الناس بعبد الله هَدْيًا ودَلًّا وسَمْتًا، فقمنا إلى علقمة)، [قاله عمارة بن عُمير][(٣)]، مات سنة (٦٢هـ)، أخرج له الجماعة.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ): هو ابن مسعود الهُذَليُّ، الصحابيُّ الجليل المشهور، ترجمته معروفة.

قوله: (في خَرَبِ المَدِينَةِ): هو بفتح الخاء المعجمة والرَّاء، وبكسرها أيضًا، وبالموحَّدة، كذا في أصلنا الاثنان بالقلم[(٤)]، قال في «المطالع»: (كذا في باب ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ[(٥)] إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٨٥] لجميعهم: «خَرِب»؛ بالخاء المعجمة)، قال: (وفي غير هذا الموضع: «في حَرْثِ المدينة»[ح٤٧٢١، ٧٤٦٢]، وكذا رواه مسلم[م(٢٧٩٤) (٣٣)]، قيل: وهو الصَّواب، ومثله رواية مسلم في حديث آخر: «في نخل»[م(٢٧٩٤) (٣٤)]) انتهى، وقال ابن الأثير: («الخِرَب»: يجوز أن يكون بكسر الخاء، وفتح الرَّاء، جمع «خَرِبَة»؛ كـ«نَقِمَة ونِقَم»، ويجوز أن يكون جمعَ «خِرْبة» -بكسر الخاء وسكون الرَّاء على التخفيف- كـ«نِعْمَة ونِعَم»، ويجوز أن يكون «الخَرِب» بفتح الخاء وكسر الرَّاء، كـ«نَبِقَة ونَبِق»، و«كَلِمَة وكَلِم»، وقد رويَ بالحاء المهملة والثَّاء المثلَّثة؛ يريد به: الموضع المحروث للزراعة) انتهى.

قوله: (يَتَوَكَّأُ): هو بهمزة[(٦)] في آخره.

قوله: (عَسِيبٍ): هو بفتح العين، وكسر السِّين المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ موحَّدة، عودُ قضبانِ النَّخل، يكشطون خُوْصَها، ويتَّخذونها عِصِيًّا.

---

(١) في (ج): (في الشهرة).

(٢) في (ب): (ورأسًا).

(٣) كذا في «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٠٠)، و«تذهيب التهذيب» (٦/٤١٣)، وقد رواه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٣٢٢) عن عمارة عن أبي معمر قال: كنا عند **عمرو بن شرحبيل قال**: انطلقوا بنا إلى أشبه الناس...

(٤) الذي في (ق): (خَرِب) بفتح الخاء مع كسر الراء، وبكسر الخاء مع فتح الراء، وفي هامشها بخطِّ الحاضري: (كلاهما صحيح، قاله عياض)، فليُتأمَّل.

(٥) ﴿مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾: مثبت من (ب).

(٦) في (ج): (بهمز).

قوله: (**لَا تَسْأَلُوهُ، لَا يَجِيءُ**): قال الدِّمياطيُّ: (قال أبو القاسم بن الأبرش: يجوز في «يجيءُ» ثلاثةُ أوجهٍ في العربيَّة: النصب على إرادة: أَنْ لا يجيءَ؛ والتَّقدير: أنْ لا يجيءَ، و«لا» في نيَّة الزيادة؛ نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ويجوز الجزم على الجواب؛ والتَّقدير: إن لا تسألوه؛ لا يجِئْ، فالأوَّل سبب للثاني، ويجوز الرفع على الاستئناف؛ والتَّقدير: إنَّه لا يجيءُ فيه بشيء[1] تكرهونه) انتهى.

قوله: (**فَقَامَ إِلَيهِ**[2] **رَجُلٌ مِنْهُمْ**[3]): هذا الرجل اليهوديُّ لا أعرف اسمه.

تنبيه: سيجيء فيه تنبيه في (التفسير) في (سورة سبحان) إن شاء الله تعالى، وكذا الكلام على الروح[ح٤٧٢١][4].

قوله: (﴿**وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [الإسراء: ٨٥] **قَالَ الأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا**): كذا قرأ عبد الله والأعمش بِضَمِير الغَيبة.

٤٨ - بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الاِخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ؛ فَيَقَعُوا فِي أَشَدَّ مِنْهُ

١٢٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، **عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الأَسْوَدِ** قَالَ: **قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ**: كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا فَمَا حَدَّثَتْكَ فِي الكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ -قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: **بِكُفْرٍ**- لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ»، **فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ**.

قوله: (**عَنْ إِسْرَائِيلَ**): هو ابن يونس بن أبي[5] إسحاق السبيعيِّ، إسرائيل هذا يروي عن جدِّه أبي إسحاق، وزياد بن علاقة، وآدم بن عليٍّ، وخلقٍ، وعنه: يحيى بن آدم، ومحمد بن[6] كَثِير، وأممٌ، وقال: (أحفظُ حديثَ أبي إسحاق كما أحفظ السورة)، قال أحمد: (ثقة)، وتعجَّب من حفظه، وقال أبو حاتم: (مِن أتقن أصحاب أبي إسحاق)، وضعَّفه ابن المدينيِّ، تُوُفِّيَ سنة (١٦٢هـ)، أخرج له

---

(١) في (ب) و(ج): (شيء).

(٢) (إليه): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) (منهم): ليس في (ب).

(٤) هذا التنبيه ليس في (ج)، وقوله: (وكذا الكلام على الروح) ليس في (ب).

(٥) (أبي): ليس في (ج).

(٦) (آدم، ومحمد بن): ليس في (ب).

الجماعة، ذكره في «الميزان»، وصحَّح عليه[١].

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): تقدَّم أعلاه أنَّه جدُّه، أبو إسحاق عمرُو بن عبد الله الهمْدانيُّ السَّبِيعيُّ -بفتح السِّين المهملة، وكسر الموحَّدة- الكوفيُّ، أحد الأعلام، عن جرير، وعديِّ بن حاتم، وزيد بن أرقم، وابن عبَّاس، وعدَّةٍ من الصَّحابة، وأممٍ من التَّابعين، وعنه: ابنُه يونسُ، وإسرائيلُ حفيدُه، وشعبة، والسفيانان، وأبو بكر بن عيَّاش، وخلائق، وله نحو ثلاث مئة شيخ، وهو يشبه الزُّهريَّ في الكثرة، وقد غزا مرَّات، وكان صوَّامًا قوَّامًا تلَّاءً، مات سنة (١٢٧هـ) وله خمس وتسعون سنةً، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان».

قوله: (عَنِ الأَسْوَدِ): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، يروي عن عمر، وعليٍّ، ومعاذ، وعدَّةٍ، وعنه: ابن أخته إبراهيم، ومُحارِب بن دِثار، وأبو إسحاق، له ثمانون حَجَّةً وعُمْرةً، وكان يصوم حتَّى يخضرَّ، ويختم في ليلتين، مات سنة (٧٤هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابن معين والناس./ [١/٣٦أ]

قوله: (قَالَ لِي ابنُ الزُّبَيْرِ): هو عبد الله بن الزبير بن العوَّام بن خويلد بن أسد، الصحابيُّ المشهور ابن الصحابيِّ، وأمُّه أسماء صحابيَّة، وجدُّه أبو بكرٍ الصِّدِّيق لأمِّه[٢]، وجدَّته صفيَّة بنت عبد المطَّلب صحابيَّة، رضي الله عنهم، ترجمته مشهورة، رحمة الله عليه.

قوله: (حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ): (حديثٌ): مرفوعٌ منوَّن، و(عهدُهم): مرفوعٌ.

قوله: (بِكُفْرٍ): كذا في «الصَّحيح»، وفي حفظي أنَّه جاء: (بإسلام)، أو (بإيمان)، الشكُّ منِّي[٣].

قوله: (فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ): سيأتي في (باب بنيان الكعبة) كم بُنِيت من مرَّة، والخلاف في ذلك، وطولها، وكم زادوا فيه إن شاء الله تعالى في مكانه[قبل ح٣٨٢٩].

٤٩ - بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا

قوله: (كَرَاهِيَةَ): هي بتخفيف ياء[٤] (كراهيَة) فاعلمه.

---

(١) ليس في «الميزان» التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (١/٢٠٨)، وقد تكلَّم في إسرائيل هذا غيرُ واحدٍ، ونقل كلامَهم الذهبيُّ في «الميزان» ثمَّ قال: (إسرائيل اعتمده البخاريُّ ومسلمٌ في الأصول، وهو في الثَّبت كالأسطوانة، فلا يُلتَفت إلى تضعيف مَن ضعَّفه).

(٢) (لأمه): ليس في (ج).

(٣) لم أقف على إحدى هاتين الروايتين.

(٤) في (ب): (الياء في).

١٢٧ - وَقَالَ عَلِيٌّ: حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟! حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ ابنُ مُوسَى، عَنْ مَعْرُوفٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَلِيٍّ بِذلِكَ.

قوله: (وقالَ عليٌّ رضي الله عنه[١]: حَدِّثُوا النَّاسَ...) إلى آخره، ثمَّ قال: (حَدَّثَنَا بِهِ[٢] عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوْسَى): اعلم أنَّ الراوي إذا قدَّم الحديث على السَّند كهذا[٣] فهذا إسناد متَّصل، لا يمنع [الحكم باتِّصاله، ولا يمنع][٤] ذلك[٥] مَن رَوى كذلك -أعني: تحمَّلَه كذلك- أن يبتدئ بالإسناد جميعه أوَّلًا، ثمَّ يذكر المتنَ، كما جوَّزه بعض المتقدِّمين من أهل الحديث[٦].

قال أبُو عمرو بن الصَّلاح في «علومه»: (وينبغي أن يكون فيه خلافٌ نحو الخلاف في تقديم بعض المتن على بعض، فقد حكى الخطيبُ المنعَ من ذلك على القول بأنَّ الرِّواية على المعنى لا تجوز، والجوازَ على القول بأنَّ الرِّواية على المعنى تجوز، ولا فرق بينهما في ذلك)، انتهى[٧].

قوله: (أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورَسُولُهُ): (يُكَذَّبَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، [وهو مشدَّد الذَّال المعجمة المفتوحة][٨]، وإعراب الباقي معروف[٩].

قوله: (عَنْ مَعْرُوفٍ): وفي نسخة هي على هامش أصلنا: (ابن خَرَّبُوذ)[١٠]، أمَّا (معروف) فهو مكِّيٌّ، يروي عن أبي الطُّفَيل والباقر، وعنه: أبُو داود الطيالسيُّ، وأبو عاصم، وعدَّةٌ، ضعَّفه ابن معين، وقوَّاه

(١) الترضية: ليست في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) (به): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ ورواية الأَصيليِّ وابن عساكر.

(٣) في (ج): (هكذا).

(٤) ما بين معقوفين ليس في (ب).

(٥) في (ج): (لذلك).

(٦) انظر «الكفاية» (ص٢١١)، «المنهاج شرح مسلم» (١/١٦٥)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٩٠).

(٧) (انتهى): ليس في (ب)، «علوم الحديث» (ص٢٢٩-٢٣٠)، قال البُلْقَينيُّ في «محاسن الاصطلاح» (ص٤١٢): (ما ذكره ابن الصلاح من التخريج ممنوعٌ، والفرقُ أنَّ تقديمَ بعض الألفاظ على بعضٍ قد يؤدِّي إلى الإخلال بالمقصود في العطف، وعودِ الضمير، ونحوِ ذلك، بخلاف السند؛ فإنَّ تأخُّرَ بعضِه أو كلِّه على المتن في حُكم المقدَّم؛ فلذلك جاز تقديمه، ولم يتخرَّج على الخلاف).

(٨) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٩) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ و(ق) بعد قوله: (عن أبي الطفيل...) إلى آخر الفقرة، وعليها في (ق) علامة تقديم، والمثبت موافق لما ذكره عند قوله: (وقال عليٌّ)، وكذا هو في «اليونينيَّة»، وتأخير المتن رواية أبي ذرٍّ.

(١٠) وهو ثابتٌ في رواية «اليونينيَّة»، وسقط في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر.

غيره، وقال أَبُو حاتم: (يُكتَب حديثه)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، له في الكتب حديثان[١]، وله ترجمة في «الميزان»، وأمَّا والده (خَرَّبُوذ) فهو بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الرَّاء المفتوحة، ثمَّ موحَّدة مضمومة، بعدها واو ساكنة، ثمَّ ذال معجمة، غير مصروف؛ للعلميَّة والعُجْمة[٢].

قوله: (**عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ**): اسمه عامر بن واثلة؛ بالمثلَّثة، وقيل: عمرو، ابن عَبْد الله بن جحش الكنانيُّ اللَّيثيُّ، ولد عام أُحد، كان يسكن الكوفة، ثمَّ سكن مكَّة إلى أنْ قضى، وهو آخر من مات من الصَّحابة على الإطلاق، وقال ابن دريد في كتاب «الاشتقاق الكبير»[١/٢٤٩]: (إنَّ عكراش بن ذؤيب لقي النَّبيَّ ﷺ، وله حديث، وشهد الجمل مع عائشة، فقال الأحنف: كأنَّكم به وقد أُتِي به قتيلًا أو به جراحة لا تفارقه حتَّى يموت، فضُرِب يومئذٍ ضربةً على أنفه، فعاش بعدها مئة سنة وأثَرُ الضَّربة به)، فعلى هذا تكون وفاته سنة خمس وثلاثين ومئة، قال شيخنا الحافظ العراقيُّ: (وهذا باطل لا أصل له، والذي أوقع ابنَ[٣] دريد في ذلك ابنُ قتيبة في «المعارف»[ص٣١٠]، وهو إمَّا باطل، أو مؤوَّل بأنَّه استكمل بعد الجمل مئةَ سنةٍ)، وتُوُفِّيَ أَبُو الطُّفَيل سنة مئة، وقيل: بعد المئة، فقيل: سنة اثنتين ومئة، وقيل: سنة سبع ومئة، وقيل: سنة عشر ومئة، وصُحِّح.

تنبيه: من الغريب ما في «ثقات العِجْليِّ» كما رأيته فيها: أنَّ أبا الطفيل من كبار التَّابعين، انتهى.

فائدة شاردة: آخر من مات من التَّابعين خلف بن خليفة، توفِّي سنة (١٨١هـ)[٤].

أخرج لأبي الطُّفَيل عامرٍ الجماعةُ.

---

(١) هذا أحدهما، والآخَر في «مسلم» (١٢٧٥) (٢٥٧): (قال: سمعت أبا الطُّفَيل يقول: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يطوف بالبيت، ويستلمُ الركنَ بمِحْجَن معه، ويقبِّل المِحْجَن).

(٢) وهو في «اليونينيَّة» مصروفٌ.

(٣) (ابن): ليس في (ب).

(٤) انظر «محاسن الاصطلاح» (ص٥١٩)، وهذا على قول مَن عدَّه في التابعين؛ وذلك لأنَّه رُوِيَ عنه أنَّه رأى عمرو ابن حُريث رضي الله عنه، غير أنَّ الراجح أنَّه لم يرَه، وأنَّه مِن أتباع التابعين، وقد سُئِل الإمام أحمد: (رأى خلفُ بن خليفة عَمْرَو بن حُرَيث؟ قال: لا، ولكنَّه عندي شُبِّه عليه حين قال: «رأيت عَمْرَو بن حُرَيث»، قال أبو عبد الله: هذا ابنُ عُيَيْنَة وشعبةُ والحجَّاج لم يرَوا عَمْرَو بن حُرَيث، يراه خلف؟! ما هو عندي إلَّا شُبِّه عليه) «تهذيب الكمال» (٨/٢٨٧)، وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/٥٤٧): (قال -يعني خلف-: «فرضَ لي عمرُ بنُ عبد العزيز وأنا ابن ثمان سنين»، فيكون مولده على هذا سنة إحدى وتسعين، أو اثنتين؛ لأنَّ ولايةَ عمر كانت سنة «٩٩هـ»...، وعلى هذا فيبعد إدراكُه لعَمرو بن حريث بُعدًا بيِّنًا)، وقد تُوُفِّيَ عمرو بن حُرَيث رضي الله عنه سنة (٨٥هـ) على الصحيح.

١٢٨- **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ** قَالَ: «**يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ**»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ **فَيَسْتَبْشِرُونَ**؟ قَالَ: «إِذَنْ يَتَّكِلُوا»، وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ **تَأَثُّمًا**.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): فهو ابن راهُوْيَه، وجدُّه اسمه مَخْلَد -بإسكان الخاء، وفتح الميم- الإمام المشهور، أَبُو يعقوب المروزيُّ، عالم خراسان، عنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وجرير، ومعتمر، وطبقتِهم، وعنه: مَن عدا ابن ماجه، وبقيَّةُ[١] شيخُه، وخلقٌ، من آخرهم السَّرَّاج، أملى «مسنده» من حفظه، تُوُفِّيَ وله سبعٌ وسبعون سنةً في شعبان سنة (٢٣٨هـ)، أخرج له الآخِذون عنه، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه، رحمه الله.

قوله: (**وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ**): اعلم أنَّ ابن مَنْدَه الحافظ جَمَعَ أرداف النَّبيِّ ﷺ فبلغوا نيِّفًا وثلاثين رديفًا، قاله شيخنا الشَّارح، ولم أقف أنا على هذا التأليف، والذي أستحضر أنَّه عُدَّ مِن أردافه عليه السلام: أسامةُ بن زيد، أردفه عليه الصلاة والسلام راجعًا من عرفة[خ١٥٤٣، م(١٢٨٠) (٢٦٦)]، ومرَّة أخرى على إكاف[خ٢٩٨٧، م(١٨٩٨) (١١٦)]، والصِّدِّيقُ في الهجرة[خ٣٩١١، م(٥٢٤) (٩)]، وعثمان بن عفَّان في قدومه عليه الصلاة والسلام من بدر[٢]، وعليُّ بن أبي طالب في حجَّة الوداع[د١٧٦٦]، وعبدُ الله بن جعفر بين يديه وأحدُ[٣] ابنَي فاطمة خلفه[م(٢٤٢٨) (٦٦)]، وفي رواية: (حملني أنا وغلامين من بني هاشم)[٤]، وفي أخرى: (جعلني أمامه وقُثَم خلفه)[حم١٧٦٠]، وعبدُ الله ابن عبَّاس[حم٢٧٠٦، ت٢٥١٦]، وأخوه عبيد الله[٥]، وأخوهما الفضل في حجَّة الوداع من مزدلفة إلى منًى[خ١٥٤٣]، والحسن ابن عليٍّ وأخوه الحسين هذا قدَّامه وهذا خلفه[م(٢٤٢٣) (٦٠)]، ومعاوية ابن أبي سفيان[٦]، ومعاذُ بن جبل؛ مرَّة على حمارٍ يُقال له: عُفَير[خ٢٨٥٦، م(٣٠) (٤٩)]، ومرَّة ليس بينه وبينه إلَّا

(١) في (ب): (وثقه).

(٢) أخرج حديثَ إردافِه ابنُ منده في «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ» (ص١٨).

(٣) في (ج): (وأخذ).

(٤) أخرجه ابن منده في «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ» (ص٢٨).

(٥) أخرج حديثَ إردافِه ابنُ منده في «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ» (ص٧٦).

(٦) أخرج حديثَ إردافِه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١٨٠/٨)، وابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٨٨/٥٩).

مؤخِّرة الرَّحْل[خ٢٩٦٧،م٣٠)(٤٨)]، وأبو ذرٍّ الغفاريُّ على حمار[د٤٠٠٢]، وزيدُ بن حارثة(١)، وثابتُ ابن الضَّحَّاك(٢)، والشَّرِيدُ بن سويد[م٢٢٥٥)(١)]، وسلمةُ ابن الأكوع[م١٨٠٧]، وزيدُ بن سهل أَبُو طلحة الأنصاريُّ[خ٣٧١،م١٣٦٥)(٨٤)]، وسهيلُ بن بيضاء[طب٦/٢١٠]، وعليُّ بن أبي العاصي بن الربيع يوم الفتح [طب٢٢/٤٢٤]، وعبدُ الله بن الزُّبير(٣)، وغلام من بني عبد المطَّلب(٤)، وأسامة بن عمير[طب١/١٩٤]، وصفيَّة بنت حُيَيٍّ أمُّ المؤمنين لمَّا قدم بالشام -كذا فيه- وإنَّما أراد بها قدومه من خيبر كما في «الصَّحيح»[ح٢٨٩٣]، وهي من جهة الشام، وأبو الدرداء(٥)، وأُمَيَّـة(٦) بنت أبي الصَّلْت الغفاريِّ(٧)، وأبو أُناس(٨)، وأبو هريرة(٩)، وقيس بن سعد بن عبادة[طب١٨/٣٤٩]، وخَوَّات بن جبير(١٠)، وجبريل، فإنَّ في بعض السُّنَن -[(وهو في «التِّرمذيِّ» في «تفسير سورة سبحان»[ت٣١٤٧]، وهو في «النَّسائيِّ» في «التفسير»[كن١١٢١٦])](١١)-: (فما زايلا ظهر البراق حتَّى رجعا)(١٢)، ورأيت حديثًا معزوًّا إلى «صحيح ابن حبَّان» من حديث حمَّاد بن زيد عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن زِرِّ بن حُبَيش: (أنَّه سأل حذيفةَ: هل صلَّى(١٣) رسولُ الله ﷺ ببيت المقدس حين أُسرِيَ به؟ قال: لا، إلَّا أنَّه أُتِيَ بدابَّة، فحمله عليها جبريلُ، أحدُهما رَدِيفُ صاحبه، [فانطلق(١٤) معه

---

(١) أخرج حديثَ إردافِه البزَّار في «مسنده» (١٣٣١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٢١٢)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٥/٨٦).

(٢) أخرج حديثَ إردافِه أبو نُعَيم في «معرفة الصحابة» (١/٤٦٧).

(٣) أخرج حديثَ إردافِه ابن منده في «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ» (ص٦٢).

(٤) أخرج حديثَ إردافِه الحميديُّ في «مسنده» (٥٣٨).

(٥) أخرج حديثَ إردافِه ابن منده في «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ» (ص٧٩).

(٦) ضبط بوجهين مراده أنه ورد في ضبط اسمها: أمية وآمنة.

(٧) أخرج حديثَ إردافِها ابن منده في «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ» (ص٨٠)، وذكر اسمها (آمنة).

(٨) كذا في (أ) مضبوطًا، ولم أقف على مَن ذكره في أردافه ﷺ، وإنَّما ذكروا أبا إياس، انظر «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ» (ص٨٣)، و«الإصابة» (٤/١١، ١٢).

(٩) أخرج حديثَ إردافِه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٣٤٦).

(١٠) أخرج حديثَ إردافِه ابن منده في «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ» (ص٨٨).

(١١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(١٢) أصل الحديث في «سنن النسائيِّ الكبرى» وليس فيه العبارة المذكورة.

(١٣)(صلى): سقط من (ج).

(١٤)في (ب): (انطلق)، وفي (ج): (وانطلق).

من ليلته حتَّى أتى بيت المقدس][(١)]، وأُرِي ما في السَّماوات وما في الأرض، ثمَّ رجعا عودهما على بدئهما، فلم يصلِّ فيه، ولو صلَّى؛ لكانت سُنَّة)[حب٤٥]، وقال شيخنا الشَّارح في (كتاب اللِّباس) من «شرح هذا الكتاب»: (منهم -يعني من الأرداف-: أولاد العبَّاس، وعبد الله بن جعفر، وأبو هريرة، وقيس ابن سعد بن عبادة، وصفيَّة، وأمُّ صُبَيَّة الجُهَنِيَّة)، انتهى، فأولاد العبَّاس ستَّة رجال من أمِّ الفضل، وإنْ أراد أولادَه كلَّهم؛ فعشرة بتمَّام، وقد اختُلِف في صحبته، وله رؤية، فيُحرَّر ما أراد، انتهى.

وعقبة بن عامر، وقد رأيته[(٢)] في مصنَّفٍ لبعض الشافعيَّة استدركه على الأرداف.

وقوله[(٣)] فيما تقدَّم: (آمنة بنت أبي الغفاريِّ): هذه لا أعرفها[(٤)]، بل ولا أعرف/ في الصحابيَّات [١/٣٦ب] مَن اسمها آمنة مشهورة بهذا الاسم، إلَّا أنَّ النَّوويَّ ذكر أنَّ زوج عَبْد الله بن عمر الحائض[(٥)] اسمها: آمنة بنت غفار[(٦)]، وفيهنَّ[(٧)] أميَّة[(٨)] بنت قيس الغفاريَّة ذكرها الحافظ أَبُو موسى المدينيُّ فيهنَّ[(٩)]، وما أدري هل هي هذه أم لا؟ والله أعلم، هذا مجموعُ مَن وقفتُ عليه من الأرداف[(١٠)].

[تنبيه: وقع في «التِّرمذيِّ» في (سورة المنافقين) في (التفسير) عن زيد بن أرقم: (وأنا رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم)[ت٣٣١٣]، انتهى[(١١)]، والصَّواب: وأنا ردف عمِّي[(١٢)]][(١٣)]، [وفي «الشِّفا» لعياض في

---

(١) ما بين معقوفين تكرر في (ب) سابقًا بعد قوله: (في «النسائي» في «التفسير»).

(٢) في: (ج): (رأيت).

(٣) كذا في النسخ، ولعلَّ الأولى: (وقولي).

(٤) ذكرها الحافظ ابن حجر في القسم الرابع في «الإصابة» (٤/٢٤٧)، وذكر الخلاف في اسمها، ثمَّ رجَّح أنَّها تابعيَّة، وأنَّ بعضَ الرواة وهم في قوله عنها: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فنسبَ هذا القولَ لتابعيَّةٍ غلطًا، وأسقطَ الصحابيَّة.

(٥) (الحائض): ليس في (ب) و(ج).

(٦) انظر «المستفاد» (٢/١٠٢٠).

(٧) أي: في الصحابيات، وفي (ب): (ومنهنَّ) بدل: (وفيهنَّ).

(٨) في (ج): (آمنة).

(٩) انظر «أسد الغابة» (٦/٣٠)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٤٨).

(١٠) للتوسع انظر كتاب «معرفة أسامي أرداف النبيِّ صلى الله عليه وسلم»، «سبل الهُدى والرَّشاد» (٧/٦٠٦)، وسيذكر المصنِّف عند شرح الحديث (٣٩٠٥) فيهم عامر بن فُهيرة، لما سيأتي من حديث البخاري (٤٠٩٣) من قوله: «فلمَّا خَرَجَ خَرَجَ معهما يُعْقِبانِهِ».

(١١) وقال عقيبه: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

(١٢) في (أ) و(ب): (عثمان)، والمثبت من «مسند البزَّار» (٤٣٠٥)، و«المستدرك» (٢/٤٨٩).

(١٣) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(فصل: وأمَّا نظافة جسمه): (قال المزنيُّ عن جابر: أردفني النَّبيُّ ﷺ والتقمت خاتم النُّبوَّة، فكان ينمُّ عَلَيَّ مسكًا)، انتهى][١].

قوله: (يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ): أمَّا (بن) فمنصوبٌ، وفي «التسهيل» لابن مالك جوازُ رفعه[٢]، وأمَّا (معاذ) ففيه النصب والرفع، والله أعلم.

فائدة: إذا نعتَّ بمضاف فلا يخلو إمَّا أن يكون بـ(ابن)، أو (ابنة)، أو غيرهما، فإنْ كان بأحدهما؛ فيشترط له **ثلاثة شروط**:

أحدها: أن يقع[٣] أحدُهما بين علَمَينِ، أو كُنيَتينِ، أو لَقَبينِ، أو بين أحدهما مع الآخر؛ نحو: (يا زيد بن عمرو)، أو (يا زيد بن أبي سعيد)، أو (يا زيد بن بطَّة[٤])، وكذا لو عكست.

الثَّاني: أنَّ يكون (ابن) نعتًا لا غير.

الثَّالث: ألَّا يُفصَل بينه وبين المنادى.

ففيه **ثلاثة أوجه**؛ **أفصحها**: أنْ يُترَك المنادى على ضمِّه، و(ابن) على نصبه؛ استصحابًا لحكمهما[٥] الأوَّل، وهذا اختيار المبرِّد[المقتضب٤/٢٣١].

الوجه الثَّاني: أن يُفتَح آخِرُ المنادى؛ إتْباعًا لحركة (ابن)، وهو اختيار جمهور البصريِّين، قال ابن كيسان: (وهذا الوجه أكثر في كلام العرب) انتهى.

وقد اختلف النَّحْويُّون في[٦] توجيه [فتح] آخِرِ المنادى وفتح (ابن) في هذا الوجه، وهذا له موضعٌ آخر.

الوجه الثَّالث: ضمَّة نون (ابن) إتْباعًا لضمَّة المنادى، حكاها الأخفش عن بعض العرب.

فإنْ لَمْ تجتمع[٧] فيه الشروط الثلاثة فلا يكون في المنادى إلَّا الضَّمُّ، ولا في (ابن) إلَّا النصب؛ رجوعًا إلى الأصل، فمثال عدم الشرط الأوَّل: (يا رجلُ ابنَ عمرو)، أو (يا زيدُ ابنَ أخينا)، فلم يقع

(١) ما بين معقوفين ليس في (ب) و(ج)، «الشِّفا» (ص١٠٧).
(٢) أي: إتباعًا، انظر «شرح التسهيل» (٣/٢٨٣).
(٣) زيد في (ج): (بعده).
(٤) في (ب): (بطر).
(٥) في (أ) و(ب): (بحكمهما)، وفي (ج): (عليهما)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.
(٦) (في): ليس في (ب).
(٧) في (ب): (يجمع).

بين علَمَينِ، ومثال عدم الشرط الثَّاني: أنْ[١] تُعرِب (ابنًا) بدلًا[٢]، أو منادًى ثانيًا، أو مفعولًا بفعل[٣] مضمر، ومثال عدم الشرط الثَّالث قولك: (يا زيدُ الفاضل ابنَ عمرو)، فقد فصلتَ بـ(الفاضل) بين المنادى وبين (ابن)، فالمنادى في هذه المواضع لا يكون إلا مضمومًا؛ لتخلُّف بعض الشروط، والمسألة طويلة، وفيها خلاف بين النَّحْويِّين، ويكفي هذا منها، والله أعلم، ومَن أراد زيادةً؛ فعليه بالمطوَّلات من كتب النَّحْو.

وإنْ نعتَّ المنادى المضموم بمضافٍ غير (ابن) أو (ابنة) نحو: (يا زيدُ صاحبَ عمرو)، أو «يا صفيَّةُ عمَّةَ رسول الله[٤]»[ح٢٧٥٣]؛ فليس فيه إلَّا النصب على الصَّحيح.

قوله: (فَيَسْتَبْشِرُون): كذا في أصلنا[٥]، وفي الهامش: (فَيَسْتَبْشِرُوا)[٦]، وهما جائزان، وفي أصلنا الدمشقيِّ: (فَيَسْتَبْشِرُوا)، ليس غير[٧].

قوله: (تَأَثُّمًا): أي: خوفًا من الإثم، ومعنى تأثُّم معاذ[٨]: أنَّه كان يحفظ علمًا فخاف فواته وذهابه بموته، فخشي أن يكون ممَّن كتم علمًا وممَّن لَمْ يمتثل أمره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تبليغ سُنَنِه[٩]، فيكون آثمًا، فاحتاط[١٠] وأخبر بهذه؛ مخافةً من الإثم، وعلم أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ ينهه عنِ الإخبار بها نهي تحريم، وقال القاضي عياض: (لعلَّ معاذًا لم يفهم من النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّهيَ، لكن كسر عزمه عمَّا عرض له من بُشراهم؛ بدليل حديث أبي هريرة: «مَن لقيتَ يشهد أن لا إله إلَّا الله مُسْتَيْقِنًا بها قلبُه؛ فبشِّره بالجنَّة»[م٣١])، قال: (أو يكون معاذ بلغه أمرُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لأبي هريرة، وخاف أن يكتم علمًا عَلِمَه فيأثم، أو يكون حمل النَّهي على إذاعته)، قال النَّوويُّ: (وهذا[١١] الوجه ظاهرٌ، وقد اختاره ابن الصَّلاح

---

(١) زيد في (ب): (يعلم).

(٢) (بدلًا): ليس في (ج).

(٣) في (ب): (لفعل).

(٤) زيد في (ج): (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٧) هذه الفقرة ليست في (ج).

(٨) (معاذ): ليس في (ج).

(٩) في (ب): (لسننه)، وفي (ج): (سنته)، وكذا في «شرح مسلم».

(١٠) في (ج): (فاحتاج).

(١١) في (أ) و(ج): (وبهذا)، والمثبت موافق لمصدره.

فقال: «مَنَعَه من التبشير العامِّ؛ خوفًا من أن يسمع ذلك مَن لا خبرة له ولا علم، فيغترَّ ويتَّكل، وأخبر به ﷺ على الخصوص من أَمِن عليه[(١)] الاغترار والاتِّكال من أهل المعرفة، فإنَّه أخبر به معاذًا، فسلك به معاذٌ هذا المسلك، فأخبر به من الخاصَّة من رآه أهلًا لذلك»، قال: «فأمَّا أمره عليه الصلاة والسلام في حديث أبي هريرة من التبشير؛ فهو من تغيُّر الاجتهاد، وقد كان الاجتهاد جائزًا له واقعًا منه عند المحقِّقين، وله مزيَّة على سائر المجتهدين بأنَّهُ[(٢)] لا يُقَرُّ على الخطأ في اجتهاده».

١٢٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي** قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: **ذُكِرَ لِي** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ: «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ»، فَقَالَ: أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا! أَخَافُ أَنْ يَتَّكِلُوا».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي**): هذا هو المعتمر بن سليمان بن طرخان التَّيميُّ البصريُّ، أحد الأعلام، ولم يكن من بني تيم، بل نزل فيهم، وكان مولًى لبني مُرَّة، روى عن أبيه[(٣)] سليمان، ومنصور بن المعتمر، ويونس بن عبيد، وليث بن أبي سليم، وخلقٍ، وعنه: ابن المبارك، وابن مهديٍّ، وعفَّان، وعارم، ومُسَدَّد، وأحمد ابن حنبل، وابن المدينيِّ، وغيرُهم، وثَّقه ابن معين وأبو حاتم، تُوُفِّيَ في[(٤)] المحرَّم سنة سبع وثمانين ومئة، وقيل: في صفر، أخرج له الجماعة، وأمَّا (والده) فقد تقدَّم أنَّه سليمان بن طِرْخَانُ -وهو بكسر الطاء، كذا قيَّده صاحب الإمام، وفي «قاموس شيخِنا مجدِ الدين»: (بالفتح، لا تَضمَّ ولا تَكسِر[(٥)] وإنْ فعله المحدِّثون، اسم للرَّئيس الشريف، خراسانيَّة)، وفي «تقييد المهمل» للغسَّانيِّ: (بكسر الطاء، ويُقال: بِضَمِّها) فتَحَرَّرَ[(٦)] فيه في الطاء تثليثها-[(٧)] من السادة الأثبات، سمع أنسًا وأبا عثمان النهديَّ، وعنه: أبو عاصم وغيرُه، ومناقبه جمَّة، تُوُفِّيَ سنة (١٤٣هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة يسيرة[(٨)] في «الميزان» من جهة التدليس، والله أعلم.

---

(١) زيد في (ج): (من).

(٢) في (ب): (بأن).

(٣) في (ج): (عنه ابنه).

(٤) (في): ليس في (ج).

(٥) في (ج): (لا يضم ولا يكسر).

(٦) في (ج): (فيجوز).

(٧) زيد في (ب): (وسليمان بن طرخان).

(٨) (يسيرة): ليس في (ج).

قوله: (ذُكِرَ لِي): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، [أبهمَ أنسُ الذاكرَ له، ولا أعرفه، والله أعلم][(١)].

٥٠ - بَابُ الحَيَاءِ فِي العِلْمِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: نِعْمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعْهُنَّ الحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ.

قوله: (بَابُ: الحَيَاءِ فِي العِلْمِ): تقدَّم الكلام على (الحياء) ما هو في (باب: الحياء من الإيمان)[قبل ح٢٤].

١٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الحَقِّ، فَهَلْ عَلَى المَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا رَأَتِ المَاءَ»، فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ -تَعْنِي وَجْهَهَا- فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَوَتَحْتَلِمُ المَرْأَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ تَرِبَتْ يَمِينُكِ! فَبِمَ يُشْبِهُهَا وَلَدُهَا؟!».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ): تقدَّم مرَّات أنَّ (سلَامًا) والدَ محمَّد الأصحُّ فيه التخفيف مُطوَّلًا؛ فانظره إنْ أردته[ح٢٠].

قوله: (أَخْبَرَنَا[(٢)] أَبُو مُعَاوِيَةَ): هو محمَّد بن خازم؛ بالخاء المعجمة، أبو معاوية الضَّرير الحافظ، عن هشام بن عروة والأعمش، وعنه: أحمد، وإسحاق، وعليُّ ابن المدينيِّ، وابن معين، ثبت في الأعمش، وكان مرجئًا، تُوُفِّيَ في[(٣)] صفر سنة (١٩٥هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمة في «الميزان»، وهو أحد الأئمَّة الثِّقات.

قوله: (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ): هذه أمُّ المؤمنين رضي الله عنها هند بنت أبي أميَّة المخزوميَّة، تقدَّم بعض ترجمتها رضي الله عنها،

---

(١) ما بين معقوفين ليس في (ج)، قال الحافظ في «الفتح» (١/٢٧٤): (لم يُسَمِّ أنسٌ مَن ذَكرَ له ذلك في جميع ما وقفت عليه من الطرق، وكذلك جابر بن عبد الله كما قدَّمناه من عند أحمد [في «المسند» (٢٢٠٦٠)]؛ لأنَّ معاذًا إنَّما حدَّث به عند موته بالشام وجابر وأنس إذ ذاك بالمدينة، فلم يشهداه، وقد حضر ذلك من معاذٍ عمرُو بنُ ميمون الأوديُّ أحدُ المخضرمين؛ كما سيأتي عند المصنِّف في «الجهاد»...، ورواه النسائيُّ من طريق عبد الرحمن ابن سَمُرة الصحابيُّ المشهور: أنَّه سمع ذلك من معاذٍ أيضًا، فيحتمل أن يُفَسَّر المبهم بأحدهما)، وقال أيضًا (١/٢٧٥): (أورد المزيُّ في «الأطراف» هذا الحديثَ في مسند أنس، وهو من مراسيل أنس، وكان حقُّه أن يذكرَه في المبهمات).

(٢) في (ب) و(ج): (حدثنا).

(٣) (في): ليس في (ج).

مناقبها كثيرة، وتقدَّم(١) متى تُوُفِّيَت(٢)، وأنَّها آخِرُ أمَّهات المؤمنين موتًا، وأنَّها تُوُفِّيَت في إمرة يزيد بعد مقتل الحُسين رضي الله عنه، وتقدَّم كلامُ الواقديِّ في وفاتها، والردُّ عليه[ح١١٥].

قوله: (أُمُّ سُلَيْمٍ): هي بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام، بنت ملحان الخزرجيَّة، والدة أنس بن مالك الخادم، واسمها سَهْلة، وقيل: رُمَيلة، أو رُمَيثة، أو أُنَيسة، أو مُلَيكة، أو الرُّميصاء، أو الغميصاء، زوج أبي طلحة زيدِ بن سهل، كانت فاضلةً لبيبةً، مناقبها كثيرة، وترجمتها طويلة.

فائدةٌ هي تنبيهٌ(٣): أخرج مسلم منفردًا به من حديث أنسٍ: أنَّ أمَّ سليم سألت ذلك بحضرة عائشة رضي الله عنها، وأنَّ عائشة أنكرت[م(٣١٠) (٢٩)]، فيَحتمل أنَّ عائشةَ وأمَّ سلمة أنكرتا عليها، فأجاب عليه السلام كلَّ واحدة(٤) بما أجاب وإنْ كان أهل الحديث يقولون: إنَّ الصَّحيح هنا أمُّ سلمة لا عائشة، وكون المنكِرة أمَّ سلمة هو في «البخاريِّ» و«مسلم»[م(٣١٣)(٣٢)]، والله أعلم.

قولها(٥): (إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي(٦) مِنَ الحَقِّ): (يستحيي): فيها لغتان معروفتان، قُرِئَ بهما في السبع(٧) ومعناه: إنَّ الله لا يستحيي أنَّ يُبيِّن ما هو الحقُّ.

قوله: (أَوَتَحْتَلِمُ المَرْأَةُ؟!): هو مُحرَّك الواو، استفهام إنكار، وقد تقدَّم متى تفتح، ومتى تسكَّن[ح٣]، وفي أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ ساكن الواو، وفيه نظرٌ(٨)، والله أعلم، ولكن جاء: (وَتحتلم المرأةُ؟!) بالواو(٩)، وهذه تقوِّي سكون الواو(١٠).

قوله: (تَرِبَتْ يَمِينُكِ): (تربت) أي: افتقرت، يقال: (ترِب الرجل) إذا افتقر، و(أترب) إذا استغنى،

---

(١) في (ب) و(ج): (تقدمت).

(٢) في (ج): (دفنت).

(٣) (هي تنبيه): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (واحد).

(٥) في (ب) و(ج): (قوله).

(٦) في (ق): (لا يستحي) بياء واحدة.

(٧) قرأ بياءٍ ابنُ مُحيصِن، وابن كثير في بعض الطرق عنه، والمشهور عنه بياءين كالجماعة، وحذف الياء لغة تميم وبكر بن وائل، انظر «القراءات الشاذة» (ص٤)، «إعراب القرآن» للنحَّاس (١/١٥٢)، «المحرَّر» (١/٢١٢).

(٨) لعلَّ السكون الذي أشار إليه هو رقْمُ أبي ذرٍّ (هـ)، كما في (ق).

(٩) وكذا رواية «اليونينيَّة»، وهي رواية غير أبي ذرٍّ والكشميهنيِّ، وانظر «فتح الباري» (١/٢٧٧).

(١٠) كذا، والظاهر العكس؛ وهو أنَّها تقوِّي تحريك الواو، لا سكونها، وهمزة الاستفهام مقدَّرة، والله أعلم.

هذا هو المشهور، وهذه الكلمة تجري على ألسنة العرب من غير[(١)] قصد للدُّعاء، وعليه يحمل كلُّ ما جاء من الأحاديث من هذا وشبهه، وقال في «المطالع»: (قال الدَّاوديُّ: إنَّما هو «ثَرِبت»[(٢)] أي: استغنت، وهي لغة للقبط، جرت على ألسنة العرب، وهي تردُّها[(٣)] الرِّوايةُ الصَّحيحة ومعروفُ كلام العرب).

فائدة: قال شيخنا الشَّارح: (جاء عن جماعة من الصحابيَّات أنَّهن سألن كسؤال[(٤)] أمِّ سُلَيم؛ منهنَّ: خولةُ بنتُ حَكِيم، أخرجه ابن ماجه[ق٦٠٢])، كذا قال، وقد رأيتُه في «النَّسائيِّ»[س١/١١٥]، وقد عزاه شمسُ الدين ابنُ القيِّم في «معاليم[(٥)] الموقعين» في أواخره إلى «مسند الإمام أحمد»[حم٢٧٣١٢] ولم يذكر رجال إسناده، انتهى[(٦)]، وقد أخرجه المزِّيُّ في «أطرافه» وعزاه إلى النَّسائيِّ وابنِ ماجه، كلاهما في (الطَّهارة)[(٧)]، ولم أرَه في أصلنا وَقْفِ الملك المحسن بـ«ابن ماجه»[م٦٠٢]، قال شيخنا: (وبُسرةُ بنتُ صفوان، ذكره ابن أبي شيبة[(٨)]، وسهلةُ بنتُ سُهيل، رواه الطَّبرانيُّ في «الأوسط»، وفي إسناده ابنُ لَهِيعة[طس٨٦٢٠])، انتهى.

١٣١- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ [عُمَرَ]: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَهِيَ **مَثَلُ الْمُسْلِمِ**، حَدِّثُونِي مَا هِيَ؟» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ البَادِيَةِ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَخْبِرْنَا بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ»، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَحَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِي فَقَالَ: لَأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا **أَحَبُّ إِلَيَّ** مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم مرَّات أنَّه ابن أبي أويسٍ، ابنُ أخت مالك الإمام، وتقدَّم بعض ترجمته، وأنَّ اسم أبي أويس عبد الله[ح٢٢].

قوله: (**مَثَلُ المُسْلِمِ**): تقدَّم أنَّه يقال: (مِثْل) و(مَثَل) بفتح المثلَّثة وإسكانها، وتقدَّم وجه الشَّبه

(١) (غير): ليس في (ج).

(٢) في مصدره المطبوع (تربت) بالتاء، ولعلَّه تصحيفٌ، ففي «المشارق» (١/٢٧١) قال: («ثربت»؛ بثاء مثلَّثة).

(٣) في النسخ: (تردُّ)، والمثبت موافقٌ لمصدره.

(٤) في (ب): (سؤال).

(٥) في (ج): (معالم).

(٦) انظر «إعلام الموقعين» (٤/٢٧٨).

(٧) انظر «تحفة الأشراف» (١١/٢٩٩).

(٨) في (ب): (ذكره ابن قتيبة)، انظر «مصنف ابن أبي شيبة» (٨٨٦).

والكلام عليه؛ فانظره[ح٦١].

قوله: (أَحَبُّ إِلَيَّ): (أحبُّ): مرفوع غير منوَّن، (أَفْعَلُ) تفضيلٍ(١)، كذا هو مرفوع في أصلنا، وإعرابها ظاهر.

٥١ - بَابُ مَنِ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ

١٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ المِقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الوُضُوءُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ): هذا هو الخُرَيبِيُّ الإمام، أبو عبد الرَّحمن(٢) الهمْدانيُّ الكوفيُّ، ثقة حجَّة صالح، مات سنة (٢١٣هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعة(٣).

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تقدَّم مرَّات أنَّه سليمان بن مهران، أبو محمَّد الكاهليُّ الإمام، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٣٢].

قوله: (عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ): هو بالثَّاء المثلَّثة؛ كسفيان.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ): هو محمَّد بن عليِّ بن أبي طالب، السيِّد الجليل المشهور، واسمُ الحنفيَّة خولةُ بنت جعفر بن قيس بن مسلم بن ثعلبة بن يَربوع بن ثعلبة بن الدُّول/ بن حنيفة، [١/١٣٧أ] ترجمة محمَّد هذا معروفة، فلا نطوِّل بها، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة، تُوُفِّيَ سنة ثمانين -على الأشهر من أقوال في وفاته- عن بضع وستِّين سنةً، روى عن أبيه، وعثمان، وعمَّار، وغيرِهم(٤)، وعنه: بنوه، وعمرو ابن دينار، والباقر، وآخرون.

قوله: (مَذَّاءً)(٥): هو بتشديد الذَّال المعجمة وبالمدِّ، (فَعَّال)، من المَذْي، والمَذْي معروف، وهو بإسكان الذَّال على الأفصح، وفيه لغةٌ ثانية؛ كسر الذَّال مع التشديد في الياء، وثالثة: كسرها مع تخفيف الياء، وهذه الثلاث اللُّغات في (المَنِيِّ) و(الوَدْي).

---

(١) في (ب): (التفضيل).

(٢) في (ب): (عبد الله).

(٣) هذه الفقرة ليست في (ج)، انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٥٨).

(٤) في (ج): (غيره).

(٥) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق١٠): (أيْ: كَثير المَذْي؛ وهو الذي يَراه الإنسان إذا اشتهى نفسه من غير جماع).

قوله: (**فَأَمَرْتُ المِقْدَادَ**): كذا هنا، وجاء في روايةٍ: أنَّه(١) أمر عمَّارًا[س١/٩٧]، ورواية(٢): أنَّه أرسل رجلًا[خ٢٦٩]؛ فقيل: المقداد، وقيل: عمَّار، وجاء أيضًا: أنَّه سأل بنفسه[د٢٠٦، ت١١٤، س١/١١٢، جه٥٠٦]، فيَحتمل: أنَّه أرسلهما، ثمَّ سأل بنفسه، والله أعلم.

٥٢ - بَابُ ذِكْرِ العِلْمِ وَالفُتْيَا فِي المَسْجِدِ

قوله: (**وَالفُتْيَا**): اعلم أنَّ الاسم (الفتيا)(٣) و(الفتوى) لغتان مشهورتان.

١٣٣ - حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: **أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي المَسْجِدِ** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا **أَنْ نُهِلَّ**؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُهِلُّ أَهْلُ المَدِينَةِ **مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ**، وَيُهِلُّ أَهْلُ الشَّأْمِ مِنَ **الجُحْفَةِ**، وَيُهِلُّ أَهْلُ نَجْدٍ **مِنْ قَرْنٍ**»، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَيُهِلُّ أَهْلُ اليَمَنِ **مِنْ يَلَمْلَمَ**»، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: **لَمْ أَفْقَهْ هَذِهِ** مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي المَسْجِدِ**): هذا الرجل(٤) لا أعرف اسمه.

قوله: (**أَنْ نُهِلَّ**): هو بضمِّ أوَّله رباعيٌّ، و(الإهلال): رفع الصوت بالتلبية.

قوله: (**مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ**): هي -بضم الحاء المهملة(٥)، وفتح اللَّام، ثمَّ مثنَّاة تحتُ، ثمَّ فاء، ثمَّ تاء التَّأنيث- ماء من مياه بني جُشَم، على ستَّة أميال من المدينة المشرَّفة، وقيل: أربعة، وقيل: سبعة، ووقع في «الشامل» لابن الصبَّاغ، و«البحر» لأبي المحاسن الرُّويانيِّ، و«الرافعيِّ»: (أنَّ بينها وبين المدينة ميلًا)، وهو غريبٌ مباينٌ للمشاهدة، ولهم (ذو الحُلَيْفَة) أُخرى، لكنَّها من تِهَامَة، وليست بهذه، ويأتي ذكر تلك[ح٢٥٠٧]، والله أعلم.

قوله: (**الجُحْفَةِ**): هي قريةٌ جامعةٌ بين مكَّة والمدينة، سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ السيلَ أَجْحَفَها، أي: استأصلها، وهي على ستَّة أميالٍ من البحر، وهي مَهْيَعَة، وعلى ثمانية مراحل من المدينة، وهي بقرب رابغ(٦).

---

(١) (أنه): ليس في (ب).

(٢) في (ج): (وروي).

(٣) (الفتيا): ليس في (ج).

(٤) (هذا الرجل): ليس في (ج).

(٥) (المهملة): ليس في (ب).

(٦) (وهي بقرب رابغ): ليس في (ج)، انظر «مشارق الأنوار» (١/٣٥٧)، «معجم البلدان» (٢/١١١) و(٣/١١).

قوله: (مِنْ قَرْنٍ): هو بفتح القاف، وإسكان الرَّاء، ثمَّ نون، قال النوويُّ: (لا خلاف في هذا -يعني في سكون الرَّاء- بين رواة الحديث، وأهل اللُّغة، والفقهاء، وأصحاب الأخبار وغيرهم، وغلَّطوا الجوهريَّ في قوله: «إنَّه بفتح الرَّاء»، وفي[1] قوله: «إنَّ أويسًا القَرَنيَّ منسوب إليها»، فإنَّ الصَّواب المشهور لكلِّ أحدٍ: أنَّ هذا ساكن الرَّاء، وأنَّ أويسًا منسوب إلى قرَن -بفتح الرَّاء-: بطن من مراد؛ القبيلة المعروفة) انتهى، قال ابن قُرْقُول: (ورواه بعضهم: بفتح الرَّاء، وهو غلطٌ، إنَّمَا «قَرَن» قبيلة من اليمن).

قوله: (مِنْ يَلَمْلَمَ): (يلملم)، ويقال: (ألملم) بفتح الهمزة بدلًا من الياء، يُصرف ولا يُصرف؛ جبلٌ من جبال تِهامة، على ليلتين من مكَّةَ، قال شيخنا الشَّارح: (ويقال: يرمرم)، قال لي شيخنا: (إنَّ ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيَّ نقله) انتهى، وفي «الصِّحاح» في (رمم) ما لفظه: (و«يَرَمْرَم» جبلٌ، وربَّما قالوا: يَلَمْلَم)، والظَّاهر أنَّه هذا.

قوله: (لَمْ أَفْقَهْ هَذِهِ): أي: لَمْ أفهم هذه، و(الفقه): الفَهْم.

٥٣- بَابُ مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرَ مِمَّا سَأَلَهُ

(بَابُ مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرَ مِمَّا سَأَلَهُ)

ذكر في الباب حديث عَبْد الله بن عمر رضي الله عنهما «ما[2] يلبس المحرم؟»، اعلم أنَّ موقع هذه التَّرجمة من الحديث ما قاله ابن المُنَيِّر، قال ابن المُنَيِّر: (لقد أمعنَ في استنباط جواهر الحديث التي خفيت على كثير، وموقع التَّرجمة من الفوائد: التَّنبيهُ على أنَّ مطابقةَ الجواب للسائل حتَّى لا يكون الجوابُ عامًّا والسؤالُ خاصًّا غيرُ لازم، فيوجب ذلك حمل اللفظ [العامِّ الواردِ] على سببٍ خاصٍّ على عمومه، لا على خصوص السبب؛ لأنَّه جوابٌ وزيادةُ فائدةٍ، وهو المذهب الصَّحيح في القاعدة[3]، ويُؤخَذ منه أيضًا أنَّ المفتيَ إذا سُئِل عن واقعة، واحتمل عنده أن يكون السَّائل يتذرَّع بجوابه إلى أنْ يعدِّيَه إلى غير محلِّ السؤال؛ وجب عليه تفصيل جوابه، وأنْ يزيده بيانًا، وأنْ يذكر مع الواقعة ما يتوقَّع التباسه بها، ولا يُعَدُّ ذلك تعدِّيًا، بل تحرِّيًا، وكثير من القاصرين يدفع بما لا ينفع، ويأتي بالجواب أبتر؛ تَسَرُّعًا لا تَوَرُّعًا، والزيادة في الحديث بقوله: «فإنْ لم يجدِ[4] النعلين...» إلى آخره،

---

(١) (في): ليس في (ب).

(٢) (ما): ليس في (ج).

(٣) في النُّسخ: (الفائدة)، والمثبت من مصدره.

(٤) في (ب): (تجد).

والله أعلم)، انتهى[المتواري٦٧].

وقد جاء في «أبي داود» وغيره(١): (ما يترك المُحرِم من الثِّياب؟)[د١٨٢٣]، مكان (يلبس)، ولا سؤال على هذه الرِّواية، ولو قيل في الجواب: إنَّه لمَّا حصر ما لا يجوز؛ فُهِم منه(٢) ما يجوز الذي سُئِل عنه؛ لأنَّ ما يجوز كثيرٌ، ولا يمكن حصره، فحَصْرُ ما لا يجوز فُهِم منه ما يجوز، والله أعلم، ولو ذكر الحديثَ الذي فيه السؤال عنِ الوضوء بماء البحر، فقال عليه الصلاة والسلام: «هو الطَّهُورُ ماؤُه الحِلُّ(٣) مِيتتُه»؛ كان أصرحَ في مقصوده، لكنَّه ليس على شرطه(٤)، وهو في «السنن الأربعة»[د٨٣، ت٦٩، س١/٥٠، ق٣٨٦]، والذي سأل عنِ الوضوء بماء البحر اسمه عبيد العَرَكيُّ(٥).

١٣٤ - **حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، **وَعَنِ الزُّهْرِيِّ**، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: **أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ** مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «**لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ**، وَلَا العِمَامَةَ، **وَلَا السَّرَاوِيلَ**، **وَلَا البُرْنُسَ**، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الوَرْسُ أَوِ الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الكَعْبَيْنِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا آدَمُ**): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه ابن أبي إياسٍ، وتقدَّم أنَّه [غير] مصروف، وتقدَّم بعض ترجمته[ح١٠١].

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**): تقدَّم أنَّه محمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، العامريُّ المدنيُّ، أحد الأعلام، وتقدَّم بعض ترجمته، وأنَّ (ذيبًا) يُهمَز ولا يُهمَز[ح١١٩].

قوله: (**وَعَنِ الزُّهْرِيِّ**...) إلى آخره: هذا السَّند معطوف على الذي قبله، وليس تعليقًا، وقائلُ: (عنِ الزُّهريِّ) هو ابن أبي ذئب.

وقد روى هذا الحديثَ الثَّاني(٦) البخاريُّ عن آدمَ عنِ ابن أبي ذِئب، عنِ الزُّهريِّ(٧)، عن سالم،

---

(١) أورده الإمام أحمد في «مسنده» (٤٤٨٢)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (١٦٠٢٠) باللَّفظين، ولفظ «المسند»: (مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: مَا يَتْرُكُ المُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟).

(٢) (منه): ليس في (ج).

(٣) في (ب): (والحل).

(٤) انظر «عارضة الأحوذي» (١/٩١).

(٥) انظر «المستفاد» (١/١٦٣)، «التمييز في تخريج شرح الوجيز» (١/٩٦).

(٦) (الثَّاني): ليس في (ج).

(٧) (عن الزُّهري): ليس في (ج).

عنِ ابن عمر، والذي قبله رواه عن آدم، عنِ ابن[1] أبي ذئب، عن نافع، عنِ ابن عمر، والله أعلم.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ**): هذا الرجل لا أعرف أحدًا سمَّاه.

قوله: (**لَا يَلْبَسُ القَمِيصَ**): يجوز كسر السِّين على النَّهي، ويجوز ضمُّها على الخبر[2].

قوله: (**وَلَا السَّرَاوِيلَ**): (السراويل) معروف، يذكَّر ويؤنَّث، والجمع السراويلات[3]، قال سيبويه: («سراويل» واحدة، أعجميَّة أُعرِبت، فأَشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة)، فهي مصروفةٌ في النكرة، قال: (وإنْ[4] سمَّيتَ بها رجلًا؛ لم تصرفْها، وكذلك[5] إنْ حقَّرتها اسمَ رجل -لأنَّها مؤنَّثة على أكثر من ثلاثة أحرف- مثل: «عَناق»)[6]، وفي النَّحْويِّين مَن لا يصرفه أيضًا في النكرة، ويزعم أنَّه جمع «سِروال»[7] و«سِروالة»[8]، وقال شيخنا الشَّارح: (و«السراويل» فارسيٌّ معرَّب، يذكَّر ويؤنَّث، وبالنُّون بدل اللَّام، وبالشِّين المعجمة بدل المهملة) انتهى.

فائدةٌ شاردةٌ: حديثه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شراء السراويل في «السُّنن الأربعة»[د٣٣٣٦، ت١٣٠٥، س٧/٢٨٤، ق٢٢٢٠]، ورواه الطَّبرانيُّ أيضًا[طب٢٠/٣٢١].

تنبيهٌ وهو فائدةٌ: اشتراه النَّبيُّ[9] صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأربعة دراهم، كما رواه البزَّار[10]، وفي كتاب «الإحياء» للإمام الغزاليِّ في (كتاب فضل الفقر والزُّهد) حديث: (أنَّه اشترى سراويل بثلاثة دراهم)[11]، والمعروف ما ذكرته عنِ البزَّار.

---

(١) (ابن): ليس في (ب).

(٢) الأوَّل رواية «اليونينيَّة»، والثاني رواية أبي ذرٍّ، وبهما ضُبِط في (ق).

(٣) انظر «لسان العرب» مادَّة (سرل).

(٤) في (ب): (فإن).

(٥) في (ب) و(ج): (ولذلك).

(٦) انظر «الكتاب» (٣/٢٢٩).

(٧) في (ب): (سروالة).

(٨) انظر «المقتضب» (٣/٣٤٥)، «لسان العرب» مادَّة (سرل).

(٩) (النَّبي): ليس في (أ).

(١٠) لم أقف عليه في «مسند البزَّار»، وعزاه العراقيُّ في «المغني عن حمل الأسفار» (٢/١١١٠) إلى «مسند أبي يعلى»، وكذا الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/٢١٢)، وهو في «مسند أبي يعلى» (٦١٦٢).

(١١) «إحياء علوم الدين» (٨/١٥١)، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦٨٦٦) من حديث سويد بن قيس.

[٣٧/١ب] **ثالثةٌ**: لَمْ يصحَّ أنَّه عليه الصلاة والسلام[١]/ لبس سراويل فيما أعلم، وسمعت بعض مشايخي الحلبيِّين يقول: (لَمْ يصحَّ ذلك، وصحَّ أنَّه اشتراه)، انتهى، وقد ذكر ابن القيِّم في «الهَدْي»: (أنَّه عليه الصلاة والسلام لبس الجُبَّة، والقَباء، والقميص، والسراويل، والإزار)، فجزم على ما في النُّسخة التي وقفت عليها بأنَّه لبسه، وقال قبله بقليل: (واشترى صلى الله عليه وسلم سراويلَ، والظَّاهر أنَّه إنَّما اشتراها ليلبسها، وقد رُوِيَ في غير حديثٍ أنَّه لبس السراويل[٢]، وكانوا يلبسون السراويلات بإذنه)، انتهى لفظه، والله أعلم.

قوله: (**وَلَا الْبُرْنُسَ**): هو -بضم الموحَّدة والنُّون- كلُّ ثوب رأسه ملتزق به، دُرَّاعة كان أو جبَّة، وقال ابن دريد: (البُرنُس -بضمِّ الباء-: نوع من الطيالسة يلبسه العُبَّاد وأهل الخير)، وفي «النهاية» لابن الأثير نحو ما تقدَّم غير كلام ابن دريد، إلَّا أنَّه ذكر عوضه كلام الجوهريِّ، فقال: (وقال الجوهريُّ: «هو قَلَنْسُوَةٌ طويلةٌ كان النُّسَّاك[٣] يلبسونها في صدر الإسلام»، وهو من «البِرْس» بكسر الباء، وهو القطن، والنُّون زائدة، وقيل: إنَّه غير عربيٍّ) انتهى، وقد راجعت كلام الجوهريِّ؛ فرأيته كذلك إلى قوله: (الإسلام)، والباقي لابن الأثير، وهو ظاهرٌ.

❁ ❁ ❁

---

(١) زيد في (ج): (أنه)، وهو تكرار.

(٢) أخرج البيهقيُّ في «الآداب» (٦٢٠) حديثًا طويلًا وفيه: (يا رسول الله؛ وإنَّك لتلبس السراويل؟ قال: «نعم، بالليل والنهار، وفي السفر والحضر»)، ذكره ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (٤٦/٣) وقال عقيبه: (هذا حديثٌ لا يصحُّ، قال الدارقطنيُّ: الحمل فيه على يوسف بن زياد؛ لأنَّه مشهورٌ بالأباطيل، ولم يحدِّث عن الإفريقيِّ غيرُه، وقال ابن حبَّان: الإفريقيُّ يروي الموضوعاتِ عن الأثبات، وضعَّفه يحيى).

(٣) في (ج): (النساء).

الفهرس

❁ ❁ ❁